



الأفق المبين

الأمير محمد باقر الاسترآبادي (ميرداماد)

المتوفى ١٠٤١ ق.

حَقَّقَهُ وَقَدَّمَ لَهُ

حامد ناجي اصفهاني



میراث کهن جهان اسلام

۳

به سرپرستی

زاینه اشمیتکه، حسن انصاری، اکبر ایرانی، محمد باهر

گروه مشاوران دانشگاه آزاد برلین:

محمّدعلی امیرمعزی، رضا پورجوادی، نصرالله پورجوادی،

صادق سجادی، دیمیتری گوتاس، پیر لوری، ویلفرد مادلونگ

گروه مشاوران مرکز پژوهشی میراث مکتوب:

حسن طارمی راد، نجیب مایل هروی، فتح‌الله مجتبیایی، حسین معصومی همدانی

سرشناسه	:	میرداماد، محمد باقر بن محمد، ۹۱۰۴۱ ق.
عنوان و نام‌پدیدآور	:	الافق المبين / الامير محمد باقر الاسترآبادي (میرداماد) المتوفى ۱۰۴۱ ق.؛ حققه و قدم له حامد ناجی اصفهانی
مشخصات نشر	:	تهران: مرکز پژوهشی میراث مکتوب: موسسه مطالعات اسلامی دانشگاه آزاد برلین، ۱۳۹۱.
مشخصات ظاهری	:	هفتاد و دو، ۷۹۸ ص.
فروست	:	میراث مکتوب؛ ۲۴۶. علوم و معارف اسلامی؛ ۵۹.
شابک	:	978-600-203-056-6
وضعیت فهرست‌نویسی	:	فیبیا.
یادداشت	:	عربی.
موضوع	:	فلسفه اسلامی
شناسه افزوده	:	ناجی اصفهانی، حامد، ۱۳۴۵ - ، مصحح.
شناسه افزوده	:	دانشگاه آزاد برلین. موسسه مطالعات اسلامی
شناسه افزوده	:	Freie Universitat Berlin. Institut für Islamwissenschaft
رده‌بندی کنگره	:	BBR ۱۱۵۰ ۱۳۹۱
رده‌بندی دیویی	:	۱۸۹/۱
شماره کتابشناسی ملی	:	۳۰۸۶۳۸۷

الأفق المبين

الأمير محمد باقر الاسترآبادي (مير امداد)

المتوفى ١٠٤١ ق.

حَقَّقَهُ وَقَدَّمَ لَهُ

حامد ناجي صفهاني

Freie Universität Berlin



مؤسسة مطالعات اسلامي دانشگاه آزاد برلين



مرکز پژوهشی میراث مکتوب

الأفق المبین

الأمیر محمد باقر الاسترآبادی (میرداماد) (المتوفى ۱۰۴۱ ق.)

حَقَّقَهُ وَقَدَّمَ لَهُ

حامد ناجی اصفهانی

ناشر: میراث مکتوب

با همکاری

مؤسسه مطالعات اسلامی دانشگاه آزاد برلین

مدیر فنی و امور چاپ: حسین شاملو فرد

ترجمه گزیده مقدمه به انگلیسی: مصطفی امیری

صفحه آرا: محمود خانی

چاپ: نقره آبی - صحافی: افشین

چاپ اول: ۱۳۹۱

شمارگان: ۳۰۰ نسخه

شابک: ۹۷۸-۶۰۰-۲۰۳-۰۵۶-۶ ISBN 978-600-203-056-6

همه حقوق متعلق به ناشر و محفوظ است

نشر الکترونیکی اثر بدون کسب اجازه کتبی از ناشر ممنوع است

بسم الله الرحمن الرحيم

دریایی از فرهنگ پرمایه اسلام و ایران در خنجرهای مایه‌های ملی موج می‌زند. این نخبه‌ها حقیقت، کارنامه و دانشمندان و نوابغ بزرگ و هویت نامدار ایرانیان است. بر عهده هر نسلی است که این میراث پراچ را پاس دارد و برای شناخت تاریخ و فرهنگ و ادب و سوابق علمی خود به احیا و بازسازی آن اهتمام ورزد.

بایده‌گوشهایی که در سالهای اخیر برای شناسایی این ذخایر کتب و تحقیق و تبیین آنها انجام گرفته و صد کتاب و رساله ارزشمند انتشار یافته هنوز کار ناکرده بسیار است و هزاران کتاب و رساله‌ای موجود در کتابخانه‌های داخل و خارج کشور شناسنامه و منتشر نشده است. بسیاری از متون نیز اگرچه بارها طببع رسیده، منطبق بر روش علمی نیست و تحقیق و تبیین مجدد نیاز دارد. احیاء و نشر کتاب و رساله‌های خطی و خطی‌ای است بر دوش محققان و مؤسسات فرهنگی. مرکز پژوهشی میراث کتب و راستای این هدف در سال ۱۳۷۲ بنیاد نهاده شد تا با حمایت از کوشش‌های محققان و محققان، و با مشارکت ناشران، مؤسسات علمی، اشخاص فرهنگی و علاقه‌مندان به دانش و فرهنگ، سهمی در نشر میراث کتب داشته باشد و مجموعه‌ای ارزشمند از متون و منابع تحقیق به جامعه فرهنگی ایران اسلامی تقدیم دارد.

میراث کهن جهان اسلام، سلسله‌ای است که به پیشداد و مرکز پادشاهی‌های پیاپی فخری جهان اسلام (دانشگاه آزاد برلین) و استقبال مرکز پژوهشی میراث کتب پای گرفته است. این سلسله شش مجموعه‌ای از متون و نخبه‌های علمی کهن اسلامی و ایرانی در حوزه‌های فلسفه، منطق، کلام، تصوف و تاریخ علم است که به صورت متون ویراسته و چاپ نخبه‌گردان انتشار می‌یابد.

زبان: آلمانی
مؤسسه مطالعات اسلامی دانشگاه آزاد برلین

اکبر ایرانی
مدیر عامل مرکز پژوهشی میراث کتب

فهرست مطالب

مقدمه مصحح	چهل و یک
الأفق المبين	چهل و سه
ساختار الأفق المبين	چهل و چهار
گذری بر مطالب الأفق المبين	چهل و شش
پاره‌ای از شاخصه‌های حکمت یمانی در الأفق المبين	چهل و هفت
پاره‌ای از اشارات حکمی در الأفق المبين	چهل و نه
نقد مبانی حکمت متعالیه	پنجاه و هفت
روش تصحیح	پنجاه و هشت
نسخه‌های اساس تصحیح	شصت و دو
حواشی الأفق المبين	شصت و چهار
الأفق المبين	۱
التقدمة	۳
الصرحة الأولى من كتاب الأفق المبين	۷
■ المساقاة الأولى من الصرحة الأولى	۷
● فصل (۱): فيه تحديد الحكمة التي هي فوق الطبيعة وتحصيل موضوعها	۹
تلويح استناري: في الوجود المصدري	۹
كيفية حمل الوجود وتباينه مع سائر الأعراض	۱۰
كيفية اعتبار الوجود في الخارج	۱۲
تحقيق في معنى الوجود المصدري	۱۳
ذنبابة: في كيفية اشتقاق الوجود	۱۵

- فصل (٢): فيه إشباع القول في تحقيق الجعل والحمل وما يلتصق بذلك ١٧
- إخاذه: في تحديد حريم المتنازع فيه ١٧
- في أقسام الجعل ١٧
- إنَّ الجعل المؤلف لا ينتهي إلى الجعل البسيط ١٨
- تنظير المقام بالتصوّر والتصديق وغيرهما ١٩
- إنَّ الجعل المؤلف يختص بالعرضيات ٢٠
- سياقة: في معرفة المجعول أولاً وبالذات ٢٢
- جعل الاتّصاف ٢٣
- ما قاله بعض الإشراقية في الجعل والردّ عليه ٢٤
- تحقيق في أنَّ الجعل إما ابداعي أو اختراعي ٢٥
- شكوك وإزاحات: في الجعل ومتعلّقه ٢٧
- التشكيك ٢٧
- الإزاحة ٢٩
- كيفية جعل لوازم الماهية بلا جعل بسيط ومؤلف ٣٢
- تحقيق في لواحق الجعل ٤٠
- عدم جواز كون الوجود من لوازم الماهية ٤٢
- تحقيق في كيفية حمل الوجود وسبق الماهية عليه ٤٥
- تأخر الماهية عن مقوماتها وتقدّمها على الوجود ٤٦
- يمكن أن يكون الوجود مجعولاً بالجعل البسيط ٤٧
- وَهُمْ وتنبية: في كيفية مجعولية الماهية دون الوجود ٤٨
- وهم ٤٨
- تنبيه ٤٨
- كيف تتّصف الماهية بالمجعولية ٤٩
- تفريعات تأصيلية: ٤٩
- تحقيق في مطلب هل ٤٩
- الجعل البسيط ينسب إلى العلّة الفاعلية فقط ٥٠
- تحقيق في القاعدة الفرعية وعروض الوجود ٥١
- سبق الماهية على الوجود ٥٣

٥٣	إنّ انتزاع الوجود من الماهية قبل ساير اللواحق
٥٤	الماهية المجعولة تحتاج إلى العلّة دائماً
٥٤	يجب أن تكون الماهية متقرّرة قبل الجعل
٥٥	ردّ تمويه في الجعل البسيط والاختراعي
٥٥	ضابط ميزانيّ: في الصلة بين القاعدة الفرعية والاتّصاف
٥٦	تحقيق في الاتّصافات الذهنية
٥٧	عقدٌ وحلٌّ: في وجوب وجود الصفة في الاتّصاف
٥٧	إشكال في وجوب اعتبار الصفة قبل الاتّصاف
٥٨	الإجابة
٥٩	أقسام الاتّصاف
٦٠	تأسيّساتٌ وتأصيلاتٌ: في الحمل
٦٠	إخاذاة: في حمل المواطة والاشتقاق
٦١	تفصّل في تبصرة: في الحمل الأوّلي والشايع
٦٦	الموضوع في الحمل المتعارف
٦٧	زيادة تبصرة: في معنى العموم في الأمور العامّة وفي اعتبار وحدة الحمل في التناقض
٦٨	استضّاتٌ في أجزاء القضية
٦٨	تحقيق في موضوع القضية السالبة
٦٩	تحقيق في أنّ موضوع السالبة كيف أعمّ من موضوع الموجبة
٧٠	فكّ عقدة: في تسريّ أحكام العامّ في الحمل
٧٣	إنّ العقل يلاحظ العامّ في القضية بوجهين
٧٤	تحقيق في مرجع العموم المطلق
٧٥	إشارة: إلى معنى الفرد والحصّة وغيرهما
٧٦	قسّطاس عقليّ: في الفرد والطبيعة
٧٦	مناطق الفردية
٧٧	إنّ العقل يلاحظ الطبيعة باعتبارين
٧٨	إنّ الفرد والمقيّد لا يتحقّقان بدون الطبيعة والمطلق
٧٨	إيماض: في أقسام الحمل، بالذات وبالعرض
٧٩	الإشكال

٧٩	الإجابة
٨٠	إرشاد في معيار الحمل في الذاتيات والعرضيات
٨٢	إفصاح: في كيفية اتحاد الموضوع والمحمول في الحمل
٨٢	معرفة الوجود المصدري وفرده
٨٢	عدم اتحاد الماهيات المتباينة بالوجود
٨٣	تنبيه في كيفية لزوم الاتحاد في الحمل
٨٣	ضابط تفصيلي: في مطابق الحكم و حمل المشتق
٨٣	أقسام مطابق الحكم
٨٤	تنقيح مناط حمل المشتق
٨٥	تقرير: في أقسام الحمل الشائع
٨٦	تنبيه: في معرفة الاتحاد في الحمل الأولي والشائع
٨٦	قاعدة: فيها أساسات لتفصيلات
٨٦	في أجزاء التصديق
٨٧	الفرق بين ما يلزم الشيء وما ينحل إليه
٨٨	أقسام القضايا الحملية
٨٨	القضايا الخارجية والذهنية والحقيقية
٨٩	معرفة الموضوع في الحملات
٩٠	الفرق بين القضايا السالبة والمعدولة
٩٢	التنظير بين موضوع السالبة وبين الموجبة التي هي السالبة المحمول
٩٣	معرفة الحملية البتية وغير البتية
٩٣	كيفية الإخبار عن المعدوم المطلق
٩٥	ختام: في مطابق الحكم في القضايا الخارجية والذهنية
٩٧	المطابقة لما في نفس الأمر هو مناط صحة الحكم
٩٧	أوعية النسب العقدية
٩٩	تتمّة في الإجابة عن شبهة الجذر الأصم
١٠١	تحليل شبهة نسب الهيئة الاجتماعية والإجابة عنها
١٠٣	● فصل (٣): في بعض ما بقي من أحكام الوجود وما بالحرّي أن يذكر من أحوال العدم
١٠٣	حكومة: فيها إحكامات

تحقیق فيما قاله الحكماء حول المعقولات الثانية.....	۱۰۳
تبیین في المعقولات الثانية الفلسفية والمنطقية وموضوع المنطق.....	۱۰۵
إنَّ المعقول الثاني يعرض المعقول الأوَّل.....	۱۰۶
الفرق بين المعقولات الثانية المنطقية والفلسفية.....	۱۰۷
تحقیق في موضوع علم المنطق.....	۱۰۸
إنَّ المعقولات الثانية الفلسفية أعمَّ استعمالاً من المنطقية.....	۱۰۹
تفریع في كيفية عروض الوجود الانتزاعي على الواجب الوجود.....	۱۱۱
بيان القضايا المعقودة على المعقولات الثانية.....	۱۱۲
استثناءة: في عدم اشتداد الوجود.....	۱۱۴
تنظير المقام بالحركة القطعية الموجودة في زمان شخصي.....	۱۱۵
الحركة التوسعية وكيفية وجودها، و في تحقيقها ردُّ على الحركة الجوهرية.....	۱۱۵
تقریر: فيه إشرافٌ وتويرٌ في عدم التشكيك في طبيعة الوجود.....	۱۱۶
كلٌّ ممكن مزدوج الحقيقة.....	۱۱۷
الاشتداد المعتبر في الموجودات.....	۱۱۸
اقتران القوة بالفعل في الموجودات.....	۱۱۸
إنَّ الهيولى مركز دائرة النقص.....	۱۱۸
إنَّ الهيولى والحركة والزمان من الأمور الضعيفة الوجود.....	۱۱۹
حِكْمَةُ تلويحية: في عدمية الشر.....	۱۲۰
الشرُّ بالقياس وبالإضافة.....	۱۲۲
تحليل الشرِّ الذي بالذات وبالقياس.....	۱۲۲
الشرُّ عديمي.....	۱۲۳
الشروع الإضافية.....	۱۲۳
معرفة النظام الأتم.....	۱۲۳
إنَّ الماهيات الإمكانية حادثة بالحدوث الدهري والذاتي.....	۱۲۴
إنَّ الماهية الممكنة المعلولة محفوفة بالشرِّين معاً.....	۱۲۵
إنَّ الماهية المعلولة محفوفة بالخير أيضاً.....	۱۲۵
إنَّ الزمانيات محفوفة بالشرِّ.....	۱۲۶
ملخص القول في الخير الحقيقي والإضافي.....	۱۲۶

- ١٢٧ إِنَّ تَدْرَجَ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ يَتَّبِعُ الْوُجُودَ وَالْقُوَّةَ.
- ١٢٨ يُقَاطُ وَتَوْهِيْن
- ١٢٨ إِنَّ الْوُجُودَ لَا ضَدَّ لَهُ.
- ١٢٩ إِنَّ الْوُجُودَ لَا مِثْلَ وَلَا ضَدَّ لَهُ.
- ١٣٠ إِنَّ التَّقَابِلَ بَيْنَ الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ هُوَ تَقَابُلُ التَّقْيِضِ
- ١٣١ لِحَاقَةِ: فِي الْمَعْدُومِ الْمَطْلُوقِ وَكَيْفِيَّةِ الْإِخْبَارِ عَنْهُ
- ١٣٢ مَدْخَلَ اسْتِيْنَانِيٍّ وَرَدْعَ بَرَهَانِيٍّ فِي عَدَمِ الثَّبُوتِ لِلْمَاهِيَةِ قَبْلَ الْجَعْلِ
- ١٣٢ إِنَّ السَّلْبَ يَتَعَلَّقُ أَيْضاً بِمَرْتَبَةِ التَّقَرُّرِ وَالْفَعْلِيَّةِ لِلْمَاهِيَةِ.
- ١٣٢ تَنْبِيْهِ عَلَى أَنَّ لَيْسَ لِلْمَاهِيَةِ ثُبُوتٌ قَبْلَ الْجَعْلِ
- ١٣٣ تَنْبِيْهِ: فِي حَقِيْقَةِ الْعَدَمِ
- ١٣٤ تَلْوِيْحٌ وَكَشْفٌ: فِي أَحْكَامِ الْعَدَمِ
- ١٣٤ لَا مِيزَ فِي الْأَعْدَامِ
- ١٣٥ كَيْفِيَّةُ الْعَلِيَّةِ فِي الْأَعْدَامِ
- ١٣٦ كَيْفِيَّةُ كَثْرَةِ الْأَعْدَامِ وَالتَّقَدُّمِ وَالتَّأَخُّرِ فِيهَا
- ١٣٦ التَّسْلِسُ فِي الْأَعْدَامِ
- ١٣٧ أَصْلٌ فِيهِ شَكٌّ وَإِزَاحَةٌ: فِي كَيْفِيَّةِ عَرُوضِ الْعَدَمِ عَلَى نَفْسِهِ
- ١٣٧ الْأَصْلُ
- ١٣٧ الْوَهْمُ
- ١٣٨ الْإِزَاحَةُ
- ١٣٨ أَوْهَامٌ يَزْعَمُ أَنَّهَا تَفْصِيْلَاتٌ: فِي كَيْفِيَّةِ عَرُوضِ الْعَدَمِ عَلَى نَفْسِهِ
- ١٣٨ الْوَهْمُ الْأَوَّلُ فِي الْمَقَامِ
- ١٣٩ تَنْبِيْهِ
- ١٤٠ الْوَهْمُ الثَّانِي فِي الْمَقَامِ
- ١٤٠ تَنْبِيْهِ
- ١٤١ تَفْرِيعٌ فِي كَيْفِيَّةِ عِلْمِ الْمَجْرَدِ، وَاتِّحَادِ الْعَاقِلِ بِالْمَعْقُولِ فِي الْمَجْرَدَاتِ
- ١٤٢ اسْتِيْنَافٌ إِحْصَافِيٌّ: فِي كَيْفِيَّةِ الْعَلِيَّةِ فِي الْأُمُورِ الْعَدْمِيَّةِ
- ١٤٥ وَهْمٌ وَتَنْبِيْهِ: فِي كَيْفِيَّةِ اتِّصَافِ الْعَدَمِ بِالْعَلِيَّةِ
- ١٤٧ قَاعِدَةٌ: فِي مَعْرِفَةِ التَّقْيِضِ فِي الْمَنْطِقِ

١٤٨	تشكيكات وتفصّيات: في بعض الأصول المنطقية
١٤٨	إشكال في القضايا السالبة المعدولة المحمول والممكنة
١٤٩	الإجابة
١٥٠	الإشكال
١٥١	الإجابة
١٥٣	إشارة تنبيهية: في إعادة المعدوم
١٥٤	وهم وإيماض: في كيفية إعادة المعدومات الزمانية
١٥٤	الوهم
١٥٤	الإيماض
١٥٥	ما قاله الجمهور في المقام
١٥٥	ما قاله الحكمة اليمانية في المقام
١٥٦	استقصاء: في إبطال إعادة المعدوم
١٥٧	بيان أدلة أنّ المعدوم لا يعاد بعينه
١٥٧	البرهان الأول: وهو لزوم الترجيح بلا مرجح في المعاد والمستأنف
١٥٩	البرهان الثاني: وهو لزوم تخلّل العدم في الوجود
١٦١	البرهان الثالث: وهو لزوم إعادة الوقت والزمان
١٦٣	البرهان الرابع: وهو لزوم اعتبار زمانٍ لا نهاية له
١٦٣	البرهان الخامس: وهو لزوم اعتبار التناسخ
١٦٣	البرهان السادس: وهو لزوم إعادة الاستعداد والعلة
١٦٤	إضاءة ضياءٍ لإزاحة ظلام: في أنّ امتناع إعادة المعدوم من لوازم الماهيات الشخصية ...
١٦٤	التنبيه على أصولٍ في المقام
١٦٦	إنّ امتناع إعادة المعدوم من لوازم الماهيات الشخصية
١٦٦	إنّ الزمان لا يقبل الإعادة بالذات
١٦٧	الإجابة عمّا يورد في المقام
١٦٧	الردّ على المتكلمين
١٦٨	تحديد: في معنى امتناع العود عند الحكمة اليمانية
١٦٩	وعد: في المعاد
١٦٩	إشارة إلى ما يحشر في المعاد

- ١٦٩ هَتَكَ وتصوب: في عدم تقض إعادة المعدوم بالأصل المنقول عن الفلاسفة
- ١٧٠ ما يكون حقَّ القول في تفسير الأصل المنقول
- ١٧١ ختامةً مسكيةً: في معرفة الماهية
- ١٧١ كيفية تعرّى الماهية عن الوجود
- ١٧٢ تسمية الماهية عن الوجود بحسب الأوعية، وبيان الضابطة فيها
- ١٧٧ ■ المساقاة الخامسة:
- فصل (١): فيه تُكشف طبائع هذه المفهومات ببروق وامضة، وتحصل حقايق باهرة فيها
- ١٧٩ وعلوم غامضة
- ١٧٩ إخاذة: في الموادّ والجهات الثلاث
- ١٨١ أساس مصباحي:
- ١٨١ مطلب هل وأقسامه
- ١٨٢ تقدّم هل البسيط على المركّب
- ١٨٣ تحقيق في الهليات البسيطة
- ١٨٣ تحقيق في الهليات المركّبة
- ١٨٥ تلخيص الكلام في المقام
- ١٨٦ ذنابةً ردعيةً: في مفاد العقد
- ١٨٧ أجزاء النسبة الحكمية
- ١٨٧ لا يوجب أن يكون العقد موجباً إذا أخذ العدم في خبر المحمول
- ١٨٨ تحقيق في العقد الحملى وأجزائه
- ١٨٩ تشبيه عقليّ: إنّ الهليات البسيطة كأنّ حدود تصديقية والهليات المركّبة رسوم تصديقية
- ١٩٠ تكملة تحصيليّة: فيما تعطى الهليات البسيطة والمركّبة بالقصد الأوّل
- ١٩١ إضاءةً أساسيّةً: في معاني الوجود الرابطيّ والنفسي
- ١٩٢ الوجود الرابطيّ في الهليات المركّبة
- ١٩٣ معاني الوجود النفسي
- ١٩٣ بيان آخر في معاني الوجود الرابطي
- ١٩٤ معنى العدم الرابطي
- ١٩٤ كلمة إلهيّة: في أقسام الوجود
- ١٩٦ وهم ودفاع: في كيفية الوجود الرابط في الهليات المركّبة

تنصيص: في نحو وجود الموضوع في العقود.....	١٩٧
تمثيلاً وردع: في أن النسبة الحكمية ثبوتية فقط، وليس في القضية السالبة حمل.....	١٩٨
ما قال بعض المتفلسفة في القضايا السالبة وماذتها.....	١٩٨
معرفة المادّة في الهليات البسيطة والمركبة.....	١٩٩
أن المادّة تعتبر في القضايا الايجابية فقط.....	١٩٩
ردّ ما يوهّم في المقام.....	٢٠٠
إنّ محمول العقد الحملي في كلّ القضايا ثابتاً في الذهن قطّ.....	٢٠١
بيان مقالة من لم يفرّق بين الهليين.....	٢٠٢
تكشاف: في مادّة القضية وجهتها.....	٢٠٢
يستحسن أخذ الوجوب في تعريف قسيميه دون العكس.....	٢٠٤
أصل يمانيّ ميزاني: في إطلاق العقود.....	٢٠٤
حكمه ميزانيّة يمانيّة: في اقتران الجهة بالرابطة.....	٢٠٥
بيان ما قاله الشيخ الرئيس في المقام.....	٢٠٥
لا توجد جهة في النسبة السلبية.....	٢٠٧
إنّ الموجهات لا تكون الا موجبات.....	٢٠٩
كيفية اعتبار الجهة في السوالب.....	٢٠٩
تفريع بشرائط الإنتاج.....	٢١٠
حكمه إشرافيّة ميزانيّة: تحقيق في إرجاع العقود إلى الضرورة البتّانة.....	٢١٢
تلويح: في مراعاة الموادّ الثلاث في عقد الوضع.....	٢١٤
تنبيه: في معنى ضرورة النسبة السلبية ودوامها.....	٢١٤
استقراء: في معاني الإمكان.....	٢١٥
الإمكان العامّ.....	٢١٦
الإمكان الخاصّ.....	٢١٦
الإمكان الأخصّ.....	٢١٧
اشتراك معنى الإمكان في اعتباراته.....	٢١٨
الإمكان الاستقبالي.....	٢١٨
الإمكان الاستعدادي.....	٢٢١
لحاقة: في تعميم الموادّ الثلاث من المفاهيم إلى المصاديق، وتحقيق في كيفية تحقّق لوازم	
الماهية.....	٢٢١

- دفع شبهات وردت في لوازم الماهية. ٢٢٢
- فصل (٢): فيه استئناف القول في هذه المفهومات على نمط آخر، واستقصاء البحث عن أحكام لها هي كالأموال العامة بالقياس إلى مباحث متعلقة بها على قسط صالح من النظر. ٢٢٥
- ضابط أساسي: في تقسيم المواد الثلاث. ٢٢٥
- الاعتبارات الثمانية في المواد الثلاث. ٢٢٥
- عدم اجتماع المواد الثلاث التي بالذات معاً. ٢٢٥
- الوجوب والامتناع بالغير. ٢٢٧
- الوجوب والامتناع والإمكان بالقياس إلى الغير. ٢٢٧
- تفصلة تحصيلية: في أقسام اعتبارات بالغير وبالقياس إلى الغير واجتماعهما واقتراحهما. ٢٢٨
- الوجوب بالغير وبالقياس إلى الغير. ٢٢٨
- الامتناع بالغير وبالقياس إلى الغير. ٢٢٩
- الإمكان الخاص والعام بالقياس إلى الغير. ٢٣٠
- تبيان: في عدم اجتماع وارتفاع مادتين من المواد الثلاث على شيء واحد. ٢٣١
- الانفصال الحقيقي بين المواد الثلاث. ٢٣٢
- امتناع الإمكان بالغير. ٢٣٢
- هداية تنبيهية: في تحقيق الإمكان الذاتي وأنه ليس من لوازم الماهية. ٢٣٣
- ما قاله بعض المحصلين في معنى الإمكان. ٢٣٤
- ظن وحسبان: في أن الماهية الإمكانية لا تكون علّة لإمكانها الذاتي. ٢٣٦
- ظن في أن الماهية الإمكانية علّة لإمكانها الذاتي. ٢٣٦
- الحسبان. ٢٣٦
- القول الحق في المقام. ٢٣٧
- إن الإمكان العامي لا يكون بالغير. ٢٣٨
- شكوك إمتحانية وحلول برهانية: في معنى الماهية. ٢٣٨
- تشكيك في عدم اعتبار المواد الثلاث في مرتبة الماهية. ٢٣٨
- إجابة وفيها تحقيق في تقدّم السلب على الحيثية. ٢٣٩
- تحقيق في الماهية وفي كيفية انتسابها إلى الوجوب. ٢٤١
- كيفية انسلاخ الماهية عن الإمكان. ٢٤٣
- تستوعب المواد الثلاث كلّ الاعتبارات. ٢٤٣

٢٤٤	تشكيك في كيفية اعتبار الوجود في الواجب
٢٤٤	الإجابة
٢٤٥	أُس قانوني: في تعميم حكم الطبيعة على الفرد، دون العكس كلياً
٢٤٦	تأسيس تأصيلي: في أن الواجب الوجود كل الوجودات وجوداً وكمالاً بخلاف الممكن الوجود
٢٤٨	مضيق عقد وفصية حل: في دوام احتياج الممكن وفقره إلى الواجب
٢٤٨	التشكيك
٢٤٨	الإجابة
٢٤٩	تنبيه تنويري: في العدم بعد الوجود
٢٥٠	شك وتكشاف: في تقيض الطبيعة
٢٥١	مسألة إمتحانية: في كيفية خروج الممكن بالذات إلى الوجود
٢٥٢	إضاءة برهانية: في جواز انقلاب الامتناع بالغير إلى الوجود بالغير في وعاء الدهر لا الزمان
٢٥٣	إحصاء: في كيفية زيادة الإمكان والوجود والوحدة على الماهية
٢٥٤	دعامة عقلية: في أن الوجود والإمكان والوحدة من المفاهيم الاعتبارية الانتزاعية ومن المعقولات الثانية الفلسفية
٢٥٤	هدم بهتي: في الصادر الأول
٢٥٧	مخلص قسطاسي: في اعتبارية المواد الثلاث وأنها من المعقولات الثانية
٢٥٨	الممكن لا يخلو عن القوة
٢٥٨	تنبيه في الفرق بين الإمكان الذاتي والإمكان المختص بالزمانيات
٢٥٩	أقسام الصفات
٢٥٩	إن المواد الثلاث من المحمولات العقلية
٢٦٠	شكوك وتنبيهات: في عدم تحقق المواد الثلاث في الخارج بالذات
٢٦٠	الإشكال
٢٦٠	الإجابة
٢٦١	الإشكال
٢٦١	الإجابة
٢٦٢	الإشكال

٢٦٢	الإجابة
٢٦٢	الإشكال
٢٦٢	الإجابة
٢٦٣	رد ما قاله بعض المتكلمين في تحقق معنى الإمكان في الخارج
٢٦٣	تعميم الكلام في معنى الامتناع
٢٦٤	تعميم في كيفية ثبوت الإمكان في الخارج
٢٦٤	كيفية اعتبار الوجود في المفاهيم السلبية والعدمية
٢٦٥	كيف البصر جزء من العمى
٢٦٥	شك وتحقيق: في كيفية وجود الطبايع الاعتبارية
٢٦٥	تشكيك في أن جعل الإمكان يوجب سلسلة غير متناهية في الخارج
٢٦٦	الإجابة
٢٦٦	تحقيق فيه حلّ معضل المقام والوجود الذهني
٢٦٧	إشكال آخر
٢٦٧	الإجابة
٢٦٨	الإجابة عمن يقول: إن اللزومات موجودة بوجود مترعاتها لا بصور متغايرة
٢٦٩	أقسام التلازم
٢٧١	تقسيم تحصيلي: في أقسام الوجود وموقف الواجب في التقسيم
٢٧١	معرفة القيوم الواجب
٢٧٢	إن الواجب وجود محض
٢٧٢	كيفية إطلاق الوجود على الواجب
٢٧٣	إن الواجب ماهيته إنيته
٢٧٤	استيناف تفصيلي: في الرد على المتكلمين في جواز الماهية للواجب
٢٧٥	حصر عقلي ثلاثي: في مراتب الموجودات
٢٧٥	تمثيل في المقام
٢٧٦	بطلان إمكان القسم الثاني
	تكملة: في كيفية إطلاق معنى الوجوب على الواجب والممكنات وفي أن الممكنات أطلال
٢٧٨	للوجوب
	● فصل (٣): تذكر فيه خواص القيوم الواجب بالذات جلّ ذكره بحسب ما يليق بطباع مفهوم

٢٨١	الوجوب بالذات في إدراك العقل
٢٨١	معرفة حق التعبير عن جاعل الماهيات والإتيات
٢٨٢	إطلاق القيوم على الواجب
٢٨٣	تنبيه: في بيان عدم العلة للقيوم الواجب وتوحيده
٢٨٣	إيقاظ: في توحيد الواجب
٢٨٤	تحصيل قدسي: في معرفة الواجب القيوم
٢٨٤	عدم تركبه تعالى عن الأجزاء الذهنية والعقلية والمحمولة
٢٨٦	ليس للواجب مبادئ يأتلف منها
٢٨٧	ليس للواجب طبيعة جسمانية أو مقدارية
٢٨٧	إن الواجب غاية كافة الماهيات وهو أحدي الذات ومسبب الأسباب
٢٨٨	تقديس: في عدم جواز اعتبار القوة في الواجب
٢٨٨	تبصير تقديسي: في عدم تركب الواجب من الوجود والماهية، وأنه أحدي الحقيقة
٢٩٠	تذليل: في عدم جواز صدور الوجود أو الموجود عن الماهية
٢٩٢	هداية: في عدم انقسام الواجب وبيان وحدته
٢٩٢	عدم انقسام الوجود البحث بالعدد
٢٩٣	بيان الأوصاف السلبية للواجب
٢٩٣	إن الواجب هو البرهان على كل شيء
٢٩٣	بيان معنى الواحدية للواجب
٢٩٤	استيناف: في عدم تكثر الواجب وكيفية وحدته
٢٩٤	بيان مبدئية الواحد
٢٩٥	عدم تكثر الواجب في المعنى الجنسي والنوعي
٢٩٦	لا يمكن أن يكون الواجبان المفروضان يتكثران بالعوارض واللواحق
٢٩٦	إن الواجب بالغير لا يكون واجباً بالذات
٢٩٧	القيوم الواجب يستحيل أن يكون محمولاً على الاثنين
٢٩٨	عقدة وافتكاك: في حل شبهة ابن كمونه
٢٩٨	تقرير الشبهة
٢٩٨	الإجابة عنها
٢٩٩	الإجابة عن الشبهة على سياق ما قاله ابن سينا

- ٣٠٣ حكومة كنفقد: في كيفية إطلاق الوجود والوجود على الواجب تعالى.
- ٣٠٤ تأصيل أساسي: في سبب افتقار الموجود إلى الواجب وبساطة الواجب وعدم افتقاره.
- ٣٠٥ تعليم استيجابي في معرفة القيتوم الواجب.
- ٣٠٥ إنَّ بسيط الحقيقة كلَّ الكمالات الوجودية.
- ٣٠٦ إنَّ الواجب يتَّصف بالكمالات من تلقاء ذاته وليست له جهة امكانية أصلاً.
- ٣٠٨ تعقيب: في أنَّ الواجب الوجود واجب من جميع جهاته.
- ٣٠٩ ختم تحقيقي: في أن لا حقَّ أحقَّ من الواجب.
- ٣١١ ● فصل (٤) فيه خواصَّ الممكن بالذات، وعليه اختتام المساقاة الخامسة.
- ٣١١ مدخل: في عدم جواز تمرُّى الإمكان عن الممكن أبداً.
- ٣١٢ استصباح أسطريالي: في كيفية اعتبار الوحدة والوترية والفردية في الممكنات.
- ٣١٥ كيفية اعتبار البساطة والوترية في الواجب والممكن.
- ٣١٦ كيفية اعتبار التآخذ والاتحاد في عالم الإمكان دون الأحدية والوحدة.
- ٣١٦ ان التآخذ والبساطة عن الواجب.
- ٣١٧ إنَّ الاتحاد والتفرّد عن الواجب.
- ٣١٧ اعتكاس: في أنَّ التركيب أساس الإمكان.
- ٣١٨ عدم تركّب الشيء عن النقيضين أو الضدّين وبيان لمّيته.
- ٣١٩ وهم ودفاع: في أنَّ الممكن لا يتركّب من الممتنع، لأنَّ عدم الجزء علّة عدم المركّب.
- ٣١٩ الوهم.
- ٣٢٠ الدفاع.
- ٣٢١ أصل افتتاحي: في جواز أنَّ الممكن بالذات يمكن أن يستلزم ممتنعاً بالذات.
- ٣٢١ ردّ من زعم أن كلَّ ما يستلزم محالاً هو محال بالذات.
- ٣٢٢ الفرق بين لازم الماهية والوجود.
- ٣٢٣ استيناف: في أنَّ الممكن لا يستلزم وقوعه محالاً بالذات.
- ٣٢٤ بيان ما قاله المحقّق الطوسي في المقام.
- ٣٢٤ حكومة المؤلّف في المقام.
- ٣٢٦ ردّ ما يوهّم في المقام في المعلول الأوّل.
- ٣٢٧ إنَّ القياس الخلفي يثبت المدعى.
- ٣٢٨ أوهام وإزاحات: في معنى الإمكان، والإمكان الاستقبالي.

۳۲۸	الوهم.....
۳۲۹	الإزاحة.....
۳۳۰	الوهم.....
۳۳۰	الإزاحة.....
۳۳۰	الوهم.....
۳۳۱	الإزاحة.....
۳۳۲	إخاذه: في بطلان الأولوية الذاتية.....
۳۳۲	إضاءة تلويحية: مسألة الجعل تقتضي بطلان الأولوية الذاتية.....
۳۳۴	ما قاله المعلم الثاني في المقام.....
۳۳۶	هتْك وتزييف: في بطلان الأولوية ببيان آخر.....
۳۳۸	ظلمات وإزاحات: في جواب من جاز الأولوية.....
۳۳۸	الظلمات.....
۳۳۹	الإزاحات.....
۳۴۱	تذنيب: في حل شبهة الأولوية.....
۳۴۱	الإشكال.....
۳۴۲	الإجابة.....
۳۴۲	تكشاف تأصلي: في بطلان الترجع بلا مرجح وأن العلم بالإمكان يلازم العلم بالحاجة... ۳۴۲
	دقيقة استشرافية تحقيقية: إن الإمكان، السبب المحوج إلى مجعولية الذات وفق الحكمة اليمانية
۳۴۳	والفلسفة اليونانية.....
۳۴۴	موقف الحكمة اليمانية في المقام.....
۳۴۴	موقف الفلسفة اليونانية في المقام.....
۳۴۵	تلخيص الكلام.....
	اقتصاص وفحص: في أن الحدوث ليس سبباً لافتقار الموجودات إلى العلة وإشارة إجمالية إلى
۳۴۶	الغاية.....
۳۴۸	إن الحدوث يتأخر عن الإيجاد.....
۳۵۰	نقل بعض مقالات المتكلمين الباطلة.....
۳۵۱	شبه وإيضاحات: في نفى شبهات القائلين بالاتفاق والأولوية.....
۳۵۲	الشبهة الأولى.....
۳۵۲	الإزاحة.....

- ٣٥٣ الشبهة الثانية
- ٣٥٣ الإزاحة
- ٣٥٤ الشبهة الثالثة
- ٣٥٥ الإزاحة
- ٣٥٧ الشبهة الرابعة
- ٣٥٧ الإزاحة
- ٣٥٨ مخلص: في تحقيق معني الحاجة العقلية
- ٣٥٩ تأسيسان تفريعيان: في معرفة لَمَّة افتقار الممكن إلى الواجب
- ٣٥٩ إنَّ الممكن يحتاج في الحدوث والبقاء إلى العَلَّة
- ٣٦٠ نقل كلام المتكلمين القائلين بعدم الحاجة بعد البقاء
- ٣٦٢ سياقة استحصافية يمانية: في كيفية جعل الجاعل
- ٣٦٧ معنى تأثير الفاعل الجاعل
- ٣٦٩ تنبيه تلخيصي: في أنَّ الممكن يحتاج إلى الواجب إلى الأبد
- ٣٧٠ دوام إفاضة الحق
- ٣٧٠ تمويه سفسطي وتفويض فحصى: في أنَّ الممكن يحتاج إلى العَلَّة في جميع الآنات
- ٣٧٠ التمويه
- ٣٧١ التفويض
- ٣٧٢ إنَّ العَلَّة لا تعطي القوة إلى المعلول حتى يستغنى عن العَلَّة
- ٣٧٢ بسط: في كيفية سبق العدم على المفعول
- ٣٧٤ معنى العَلَّة والفعل عند الجمهور
- ٣٧٤ الجعل هو الإحداث الزماني والإبداع هو الإحداث الدهري
- ٣٧٥ توفيق: في تبين معنى الفعل
- ٣٧٦ إنَّ البتاء والممني والنار ليسوا بعَلَّة
- ٣٧٧ إنَّ جاعل الكل هو القيوم الواجب فقط
- ٣٧٧ كيفية تأثير الجاعل في المفعول الباقي
- ٣٧٨ مشاجرات وحكومة: في عدم قدم المعلول
- ٣٧٩ تفرع في الرد على الأشاعرة على القول في القدماء الثمانية
- ٣٧٩ إنَّ الإمكانات بأسرها حادئات ذاتية ودهرية

٣٨٠	إنّ المعلولات مسبوقه بالبطلان
٣٨١	الردّ على من يقول أنّ المعلول الأزلي يصحّ إسناده إلى الفاعل الموجب فقط
٣٨١	تنقيح قول الفلاسفة في أنّ الفاعل الأزلي فعله أزلي
٣٨٣	ذيل: إنّ النزاع بين الفلاسفة والمتكلّمين ليس بلفظي في أزلية العالم
٣٨٣	ما قاله الرازي في المقام
٣٨٣	ما قاله المحقّق الطوسي في ردّه
٣٨٤	مصباح إضائي: في إبطال الأولوية الخارجية الغير الواجبة
٣٨٧	استثناء: في معنى كلّ ممكن محفوف بوجوبين
٣٨٨	الوجوب السابق واللاحق في الممكن
٣٨٩	أقسام الضرورة عند الميزان اليماني
٣٩٠	تشكيك وفحص: في كيفية عروض الوجوب على الممكن
٣٩١	التشكيك
٣٩١	الفحص
٣٩١	الوهم
٣٩٢	التنبيه
٣٩٢	سخافة ما قاله بعض المقلّدين في المقام
٣٩٤	شكّ وحلّ: في معنى الوجوب في الممكن
٣٩٤	الشكّ
٣٩٤	الحلّ
٣٩٥	رفاء شكّين ووقاء فحص: في عدم تبدّل الوجوب بالغير إلى بالذات وبالعكس
٣٩٦	تحقيق في معنى الضرورة الوصفية والوقية
٣٩٨	تحقيق في كيفية اعتبار الضرورة في الوجوب السابق واللاحق
٣٩٨	حقيقة تحصيلية: في الفرق بين الضروريات المعتمدة في القضايا
٣٩٩	معرفة الضرورة المطلقة الذاتية السرمدية
٤٠٠	وهم وتنبيه: في كيفية اقتران العدم بالقضية الفعلية التي موضوعها الواجب بالذات
٤٠٠	الوهم
٤٠١	التنبيه
٤٠٢	نصّ: في أنّ الواجب بالغير لا يلحقه البطلان مطلقاً

- مضيقٌ عويصٌ وفصيةٌ فسيحةٌ: كيف يتقدّم وجوب المعلول على وجوده في الإيجاد ٤٠٣
- كيفية اتّصاف الممكن بالوجوب اللاحق والوجوب السابق ٤٠٦
- الوجوب والإيجاب المعتبرين في الجاعل حين جعل الماهية ٤٠٦
- عجاب ذهولي: في مقالة من لا يعترف بقيام وجوب الممكن في مؤثره ٤٠٧
- تنبيه دفاعي: في كيفية اتّصاف المعلول الأوّل بالوجوب ٤٠٨
- شكّان وتنبيه: في أنّ الإمكان من متمّمات حقيقة المعلول وأنّ الوجوب من مراتب المعلول الصادر ٤٠٩
- الشكّان ٤٠٩
- التنبيه ٤٠٩
- عدم التكرّر في الصادر الأوّل ٤١٠
- ضابط تذكاري: في أنّ الوجوب السابق واللاحق ليسا من لوازم المعلول الممكن ٤١١
- كلمة فحصية استوائية: في أنّ الإمكان لا ينسلخ عن طباع الماهية مع أنّه ليس من لوازم الماهية ٤١٢
- استيناف تلخيصي: في أنّ الإمكان لا ينسلخ عن الماهية ٤١٣
- تنبيه تذكيري: الماهية من حيث هي تتصف بالموادّ الثلاث ٤١٤
- فصّ ترصيصي: إنّ الشيء ما لم يجب لم يوجد ٤١٥
- كيفية اعتبار سبق الإمكان في الماهية ٤١٦
- إنّ الإمكان أولى مراتب الذات بحسب الماهية ٤١٦
- إيقاظ: في أنّ الإمكان الذي يعتبر في المحمول يوجب أن يصبح العقد من العمليات الحقيقية ٤١٧
- تسريح تنبيهي: إنّ الضرورة العارضة للشيء تنبعث عن ذات الموضوع ٤١٧
- تعقيب وبحث: تحقيق في الضرورة الواقعة في القضايا ٤٢٠
- يمكن أن تكون الضرورة غير دائمة في القضايا ٤٢٠
- بحث ميزاني في عدم انفكاك الضرورة عن الجزئيات والكليات ٤٢٠
- مسألة استبصارية: في الفرق بين أزلية الإمكان وإمكان الأزلية ٤٢١
- وهم افتضاحي: في إبطال رأي من لا يفرّق بين كون الأزل ظرفاً للإمكان أو ظرفاً للتقرّر ٤٢٢
- تفصّل: في الفرق بين إمكان الشيء لنفسه ولغيره ٤٢٣
- تنصيصٌ ووعدٌ: إنّ طبيعة الإمكان تسبق جميع الجائزات سبقاً دهرياً ٤٢٤

فیصل: في سبب اختلاف الفيض من المبدأ الفياض وعدم استقلال المعلولات	٤٢٥
انقسام الموجودات بحسب قبول فيضان الواجب	٤٢٥
إمكان الممكن واختلاف الفيض الحاصل من الاستعدادات	٤٢٦
عدم دوام التجوهر للمجعولات والتسرد للمعلولات	٤٢٧
استيفاء: في فياضية الحق إلى الممكنات	٤٢٧
مساوفة الإمكان والفقدان والشر	٤٢٨
التشكيك في الممكنات	٤٢٨
أقسام الممكنات بحسب ظرف الثبوت	٤٢٨
تتمّة تفصيليّة: في الإمكان الاستعدادي	٤٢٩
الفرق بين الإمكان الاستعدادي والذاتي	٤٣٠
فرق آخر بين الإمكان الوقوعي الاستعدادي والذاتي	٤٣٠
الفرق بين الاستعداد والإمكان الاستعدادي ولزوم اعتبار المادّة فيهما	٤٣٠
الارتباط بين الكيفية المزاجية والإمكان الاستعدادي	٤٣١
تختمة: في اعتبار بعض الأحكام للممتنع بالذات	٤٣٣
تنبيه تذكيري: في عدم اجتماع الممتنع بالذات وبالغير	٤٣٣
تحديق استبصاري: أن العقل لا يستطيع أن يتعلّل الواجب بالذات والممتنع بالذات	٤٣٤
ذنابة قانونيّة: في استلزام المحال لمحال آخر	٤٣٤
تعقيب فيه تهذيب: في كيفية اللزوم بين المحالين وتبيين شرائط الانتاج في اللزوميات	٤٣٦
إن اللزوميات لا تنتج متصلة	٤٣٧
بيان ما قاله الشيخ في الشفاء	٤٣٧
تحقيق في إنتاج القياس حينما كانت الكبرى اتفاقية	٤٣٧
حكومة المؤلف في المقام	٤٣٨
وهمّ وتحصيل: تحقيق في اللزوم المعتبر في الأقيسة الخلفية	٤٤٠
إن المفروض في الخلف، فرض المحال لا تحقّقه	٤٤١
ختم: في حكم توقّف شيء على المحال بالذات	٤٤٢
■ المساقفة السادسة: في إحقاق حقّ النظر	٤٤٧
في أوعية الوجود وسنن الموجودات بحسبها	٤٤٧
وضروب التقدم والتأخر والمعية والأحكام المختلفة باختلافها، وما يلتصق بتلك الأسرار	

٤٤٧	ويلتحق بتلك الأنظار
٤٥١	● فصل (١): الزمان
٤٥١	إخاذه: في أَنَّ الزمان هو تكتم الحركة
٤٥٢	سبابة تنبيهة: في أَنَّ معروض بعض التقدّمات والتأخّرات هو الزمان
٤٥٢	إثبات الزمان والردّ على منكره
٤٥٤	مشعبٌ وتحكيمٌ: في إثبات الزمان عن طريق اعتبار القبلية والبعدية
٤٥٥	إثبات الدهر عبر هذا الدليل
٤٥٦	عصامٌ دفاعي: في أَنَّ القبلية والبعدية من المعقولات الثانية الفلسفية
٤٥٧	توثيقٌ إحصافي: في حقيقة الزمان
٤٥٨	الفرق بين الزمان والقبلية والبعدية
٤٥٨	إنَّ ما به القبلية والبعدية هي نفس أجزاء الزمان
٤٥٩	اعتبار الزمان والمعية
	وهمٌ وتنبيهٌ تلخيصي: في كيفية اعتبار القبلية والبعدية تحت مقولة الزمان مع أنَّهما من مقولة
٤٦٠	الإضافة
٤٦٠	الوهم
٤٦٠	التنبيه
٤٦١	تقريرٌ: في كيفية قطع المسافة بالحركة والمقدار
٤٦٣	إشارة: في كيفية اعتبار الحركة والزمان في المسافة
٤٦٣	أَنَّ للحركة كميّة وعدد
٤٦٤	كيف أَنَّ الزمان هو كميّة الحركة
٤٦٤	إنَّ الزمان هو مقدار الحركة بحسب الوجود البقائي الذهني
٤٦٥	مقالةٌ تلويحيّة: في لمية عروض الزمان على الحركة
٤٦٥	إنَّ المسافة هي واسطة عروض الزمان على الحركة
٤٦٥	المسافة هي العلّة البعيدة لوجود الزمان، والحركة علّة قريبة له
٤٦٦	إنَّ الزمان يوجب اعتبار القبلية والبعدية والعددية في المسافة والحركة
٤٦٧	دعامةٌ تميميّة: في إثبات تنهاى الزمان من وجه
٤٦٨	بيان تنهاى الكمّ مطلقاً
٤٦٨	شكٌ وتحصيلٌ: في كيفية عليّة الحركة للزمان وبالعكس
٤٦٨	التشكيك في عليّة الحركة للزمان أو بالعكس

تحصیل فی أن الحركة جزء علة الزمان والزمان مشخّص الحركة.....	٤٦٩
فیصل تحدیقي: فی أمر الزمان.....	٤٧٠
تقویم وتعیین: الزمان ينتزع من حركة الجرم الأقصى.....	٤٧١
شكّ وتحقیق: فی لمية انحصار الزمان بحركة الفلك الأقصى.....	٤٧٢
الشكّ.....	٤٧٢
التحقیق.....	٤٧٢
حقیقة السكون.....	٤٧٣
إنّ الفلك الاقصى يستغنى عن حركات غيره.....	٤٧٤
تمهید: فی الحركة التوسطية والقطعية.....	٤٧٤
معرفة الحركة التوسطية.....	٤٧٥
معرفة الحركة القطعية.....	٤٧٦
عدم قوام الحركة التوسطية بالقطعية.....	٤٧٦
تشبید تنظیری: فی مماثلة النقطة الراسمة للخط مع الحركة وأقسامها.....	٤٧٦
تنصیص: فی الآن وفي تعمیم أقسام الحركة إلى الزمان.....	٤٧٨
معرفة الآن السیال.....	٤٧٨
محلّ الآن السیال.....	٤٧٨
معرفة الآن الذى هو طرف الزمان.....	٤٧٩
تفصيلة: فی معرفة الآن السیال والطرف وأقسام العدّ.....	٤٧٩
أقسام العدّ.....	٤٨٠
توضیح: فی نسبة الآن إلى الزمان.....	٤٨١
مفصل انصرأحی: فی نفی قدم الزمان.....	٤٨١
ما توهم بعض الفلاسفة فی عدم تنأهی الزمان.....	٤٨١
انتهاء تمادی الزمان فی الماضی.....	٤٨٣
ابتداء الزمان.....	٤٨٤
تلخیص ختأمی: فی أن الزمان لیس واحداً شخصياً.....	٤٨٤
● فصل (٢): فیہ یحقّق معنى الدهر والسرمد.....	٤٨٧
استصباح: فی كيفية عروض الامتداد على الوجودات.....	٤٨٧
إنّ الكیف یقبل القسمة واللاقسمة بحسب المحلّ.....	٤٨٨

- ٤٨٩ إنَّ الوجود لا يقبل الامتداد والاستمرار من قبل ذاته.
- ٤٩١ مشرّع فيه شوارع: في تحقيق مقولة متى وأين.
- ٤٩٢ إنَّ مقولة أين ومتى متضاهيتان.
- ٤٩٣ اعتبار المضادة في أين دون متى.
- ٤٩٤ اعتبار الأشد والاضعف في الأين دون المتى.
- ٤٩٤ الشدة والضعف والتقدّم والتأخر من لوازم الأين والمتى، لا نفس المقولة.
- ٤٩٥ حكومة: في كيفية نسبة الشيء إلى الزمان.
- ٤٩٦ هداية إشرافية: في عدم وجود الزمان في زمان وتعميم الأمر إلى غير الزمانيات.
- ٤٩٨ توثيق تبصيري: في عدم وقوع المفارقات في الزمان.
- ٤٩٩ عدم وقوع غير المتغيرات في الزمان والآن.
- ٥٠٠ عدم وقوع علّة الزمان في الزمان.
- ٥٠٠ إنَّ الحركة ليست بزمانية.
- ٥٠٠ إن جاعل الزمان ليس بزمني.
- ٥٠١ تنزّه الحق عن الزمان والأين والكيف وغيرها.
- ٥٠١ استبصار: في أن كلّ ما يوجد مع الزمان لا يوجب أن يكون فيه.
- ٥٠٣ مصباح ملكوتي: في تحقيق الزمان والدهر والسرمد.
- ٥٠٤ وعاء الزمان.
- ٥٠٤ وعاء الدهر.
- ٥٠٥ وعاء السرمد.
- ٥٠٥ إنَّ عرش السرمد يختصّ بالواجب.
- ٥٠٦ معرفة الدهر.
- ٥٠٦ معرفة السرمد.
- ٥٠٦ تعريف إجمالي للزمان والدهر والسرمد.
- ٥٠٧ وهم وتزئيف: في اعتبار الزمان والدهر والسرمد.
- ٥٠٧ الوهم.
- ٥٠٧ تزئيف على ما قاله الرازي.
- ٥٠٩ الردّ على ما قاله ابوالبركات.
- ٥١٠ بسط وتشييد: في نقل كلمات القوم في تأييد المقام.

بیان ما جاء في أنولوجيا.....	٥١٠
بیان ما قاله ابن سینا في المقام.....	٥١٣
بیان ما قاله بهمنیار والسهوردي في المقام.....	٥١٦
ظنونٌ وتهوِشات: في تفسير الزمان والدهر.....	٥١٧
ليس زمان وجودٌ غير مفارق.....	٥١٧
ما قال أتباع أفلاطن في أنَّ الزمان من الطبايع الجوازية.....	٥١٨
كيفية اعتبار السرد والدهر والزمان.....	٥١٨
تحقيق في ما نسب إلى أفلاطن.....	٥١٨
إنَّ الدهر ليس مدَّة السكون أو زمان غير محدود بالحركة.....	٥١٩
إنَّ الدهر ليس مقدار الزمان.....	٥١٩
تذكير استيقاظي: في معرفة الدهر والسرد والمعية الزمانية.....	٥٢٠
لمَّية اعتبار الدهر والسرد.....	٥٢٠
معرفة وعاء السرد.....	٥٢١
معرفة وعاء الزمان.....	٥٢١
معرفة وعاء الدهر.....	٥٢٢
احصاء: في الزمان وما يتعلَّق به.....	٥٢٢
نسبة الآن السيَّال إلى الزمان.....	٥٢٢
المنتسبات إلى الزمان.....	٥٢٣
كيفية انطباق المعية الدهرية بالزمان.....	٥٢٤
معرفة المعية الزمانية.....	٥٢٤
المعية الزمانية معية على سبيل التضائف الطبيعي.....	٥٢٥
اصطباحٌ مرآتي: في أنَّ النسبة السردية تبين النسبة المتقدِّرة.....	٥٢٥
معرفة النسبة المتقدِّرة الزمانية.....	٥٢٥
معرفة النسبة الغير المتقدِّرة الدهرية والسردية.....	٥٢٦
تلخيص المقال.....	٥٢٧
تسجيلٌ فيه هدايةٌ وتحصيلٌ: في كيفية إحاطة السرد بالزمانيات.....	٥٢٨
إنَّ الزمانيات عند الواجب سواسية الظهور.....	٥٢٨
علمه تعالى بالزمانيات.....	٥٢٩

- ٥٣٠ تشبيه وتمثيل: في كيفية احاطة الواجب بالزمانيات
- ٥٣٠ تأنيد الكلام بما جاء في أنولوجيا
- ٥٣١ وعد وتلخيص: أن الزمانيات تحضر عند الواجب دفعة واحدة
- ٥٣٣ تبصرة: أن الزماني والمكاني متضاهيان
- ٥٣٣ تبصار مكشافي: في كيفية سبق العدم على الموجودات
- ٥٣٤ معرفة حصول الوجود في وعاء الدهر والسرمد بعد العدم
- ٥٣٥ معرفة حصول الوجود في وعاء الزمان بعد العدم
- ٥٣٦ ختم: في بيان الأصلين اللذين يقيمان للحكمة اليمانية
- ٥٣٩ ● فصل (٣): فيه يبين أمر الدوام والبقاء والأزل والأبد والسرمدية
- ٥٣٩ إثبات وجود الحركة القطعية والزمان الممتد في الأعيان
- انسحاب براهين امتناع اللانهاية بالفعل في أبعاد المقادير المكانية في استحالة تمادي المقدار الزماني أيضاً إلى لا نهاية بالفعل
- ٥٣٩ تحقيق معنى أن الزمان غير قارّ الذات، ومعنى أن العدم منه ما هو أزلي ومنه ما هو طارئ
- ٥٣٩ إضاءة إيقاظية: في معرفة أقسام الدوام وما يقابلها
- ٥٤١ تلويح توضيحي: في معرفة البقاء والاستمرار وربط المتغير بالثابت الواجب
- ٥٤١ مناط البقاء والاستقرار
- ٥٤٢ ملاك الاستمرار المسافي
- ٥٤٢ كيف ينتسب المعلول الغير القارّ إلى أمر قارّ
- ٥٤٣ ربط المتغيرات بالواجب
- ٥٤٣ كيفية إطلاق البقاء الزماني على الواجب جلّ مجده
- ٥٤٤ الإلحة الملكوتية: في الأزل والأبد الزماني والسرمدية
- ٥٤٤ معرفة الأزل السرمدية والمعية الغير الزمانية
- ٥٤٥ معرفة الأزلي الزماني
- ٥٤٦ معرفة الأبد السرمدية والزماني
- ٥٤٦ شعاب: في معرفة الأزل والأبد
- ٥٤٦ الأزلية والأبدية الزمانية
- ٥٤٧ الأزلية والأبدية الغير الزمانية
- ٥٤٧ أزلية الباري الأول وأبديته
- ٥٤٨ ما قاله بعض المقلّدة والمتكلمين في الأزلية

٥٤٩	إخاذه: في بقاء المتحرك
٥٥١	استيناف تقرير: في تحديد ما يبقى في السيلان
٥٥٢	سياقة حدسية: في صلة بقاء المستمر وتشخصه بالحركة القطعية
٥٥٣	الزمان الممتد
٥٥٤	وجوب وجود الحركة القطعية
٥٥٥	إضاءة فحصية: في عدم تخلف الشيء عن زمانه
٥٥٧	وجود الحركة القطعية والآن السيل
٥٥٧	أن الزمان والحركة القطعية واحداً شخصياً
٥٥٨	ذيل: في أن الزمان كم غير قار وهو مقدار الحركة القطعية
	تكملة وتسجيل: في أن الزمان والحركة القطعية متحققان في الخارج وأنها مرتسمان في الذهن
٥٥٨	من الآن والحركة التوسطية
٥٦٠	إيقاظ تحصيلي: في أن الحركة التوسطية والزمان الممتد يثبتان من غير طريق الحس ...
٥٦٠	ارتسام الزمان في النفوس الفلكية
٥٦١	إنباء: في عدم جواز انكار الحركة القطعية
٥٦٢	شك وفحص: في عدم الوساطة بين الحركة والسكون
٥٦٢	التشكيك
٥٦٢	الإزاحة
٥٦٣	عقدة وفك: في عدم تحقق الحركة في الآن
٥٦٣	العقدة
٥٦٣	الفك
٥٦٤	التوهم
٥٦٤	الإجابة
٥٦٤	تشكيك وتحقيق: في كيفية وجود الحركة في الحاضر
٥٦٤	التشكيك
٥٦٥	التحقيق
٥٦٥	تشكيك آخر يمثل ما جاء في الزمان، وفي الحركة
٥٦٦	التحقيق
٥٦٦	وهم ودفع: في عدم الاتصال بين الموجود والمعدوم
٥٦٦	الوهم

٥٦٧	الدفع
٥٦٨	ريبة وإمطة: في رد مغالطة من زعم أن الحركة لا توجد في الحاضر
٥٦٩	تنبيه فيه كشف فحصى: في أن الموجودات الفائرة أقوى وأكمل وجوداً من الزمانيات
٥٧٠	عقد وحل: في معرفة تحصل الشيء التدريجي
٥٧٠	المقد
٥٧٠	ما قاله الرازي في نفى حصول الشيء التدريجي
٥٧٢	عدم التفات المشائين إلى وجود الحركة القطعية
٥٧٣	الحل
٥٧٤	تأويل ما قاله معلّم المشائين في نفى الحركة القطعية
٥٧٤	نقض وتحصيل تقرير: في الحركة التوسطية
٥٧٥	بيان ما قاله الشيخ في الحركة
٥٧٥	تحقيق في الحركة التوسطية وكيفية نسبتها إلى الزمان
٥٧٦	عدم اشتراط مجاوزة الحد في الحركة التوسطية
٥٧٧	تذكّار فيه تحقيق: في كمالية الحركة ووحدتها وتشخصها
٥٧٧	إن الحركة كمال وفعل
٥٧٨	الفرق بين اعتبار الكمال في الحركة مع ساير الكمالات
٥٧٩	مضاهاة الحركة مع الهيولى
٥٧٩	إن أبعد الماهيات عن الحق هو الهيولى والحركة
٥٨٠	مفاوضة واستقصاص: في عدم اتصاف الحركة بالوحدة عند بعض اليونانيين
٥٨٠	اتصاف الحركة القطعية والتوسطية بالوحدة الشخصية
٥٨٢	إن الحركة التوسطية أمر شخصي
٥٨٢	إن الآن السّال واحد شخصي بالعدد
٥٨٣	كيفية تكثر الآن السّال
٥٨٤	فرية وبيان: في عدم انكار الحركة القطعية عند المتقدّمين
٥٨٤	ما قاله الشيخ الرئيس في المقام
٥٨٧	إن الحركة التوسطية تكون أمراً خارجياً لا ذهنياً
٥٨٨	حكاية تشييدية: في بيان ما قاله الشيخ الرئيس في دفع الشكوك عن وجود الزمان
٥٩٠	كيفية وجود الزمان
٥٩٢	تثمة: في انكار وجود الحركة عبر التاريخ

ردع تنبيهی: إِنَّ الحركة أمر غير قارّ الذات ولكن باعتبار الزمان.....	٥٩٣
اضطراب شيخ أتباع الرواقية في أمر الزمان.....	٥٩٣
استيفاء: في كيفية وجود الزمانيات.....	٥٩٤
كلام من قال إِنَّ الحركة والزمان فقد تمّ وجودهما في الماضي.....	٥٩٤
كلام بعض من يرى أنّ مبدع الكلّ أوجد الزمان المتصلّ من أزلّه إلى أبدّه.....	٥٩٥
الحكومة.....	٥٩٥
تذبذب الشيخ الرئيس في المقام.....	٥٩٦
كيفية حضور الزمانيات عند الواجب.....	٥٩٧
استيناف استنتاجي: في أنّ الزمان واحد شخصي في وعاء الدهر.....	٥٩٧
إِنَّ الموجود الغير القارّ قارّ في وعاء الدهر.....	٥٩٨
استيناف تنظيري: في مضاهاة الزمان والمكان في الحكم.....	٥٩٩
استنارة عقلية: في معنى البقاء الدهري.....	٦٠١
معنى إفاضة الجاعل للمعلول.....	٦٠٢
كيفية اعتبار الضرورة بشرط المحمول في الدهريات.....	٦٠٢
عدم جواز اعتبار عدم طارٍ في الدهريات والزمانيات.....	٦٠٣
ترتيل فيه إعضال وتحصيل: إِنَّ انقطاع الوجود لا يتصورُ إلّا في الزمانيات.....	٦٠٣
ارتفاع عدم الدهريات.....	٦٠٤
إعضال في كيفية ارتفاع عدم عن الزمانيات.....	٦٠٥
الإجابة.....	٦٠٥
أنّ عدم الزماني لا يستلزم عدم الدهري.....	٦٠٦
إِنَّ كلّ حادث زماني حادث دهري وزماني وذاتي.....	٦٠٦
إِنَّ الحادث الزماني مسبوق بعدمين.....	٦٠٦
إِنَّ عدم لا يطرأ لحادثات، بخلاف الوجود.....	٦٠٧
كيفية اقتران عدم بالزمانيات.....	٦٠٨
نقاوة مخلصية: إنّ الماضي والمستقبل يختلفان بالقياس إلى الأشخاص الزمانية.....	٦٠٨
نتيجة ميزانية عقلية: في كيفية اعتبار الدوام في القضايا الفعلية والدائمة.....	٦٠٩
إِنَّ القضية المطلقة العامّة الفعلية والقضية الدائمة تتحقّقان في الزمان.....	٦٠٩
كيفية اعتبار العقود الدائمة في غير الزمانيات.....	٦٠٩

- تحقيق في الفرق بين الإطلاق العامّ الفعلى الدهري والزمانى ٦١٠
- كيفية اعتبار الدوام وعدمه في الحادث الدهرى الغير الزمانى ٦١١
- استنشاء استنهاضية: في كيفية تحقّق الموجود الغير القارّ دفعة واحدة ٦١٢
- تقدمة في تناهي الزمان والزمانيات إلى لا نهاية ٦١٢
- إنّ الموجود الغير القارّ يوجد بتمامه دفعة ٦١٣
- تتميم تسجيلي: في كيفية الجمع بين استحالة اللاتناهي والأزلية الزمانية ٦١٤
- استحالة اللانهاية ٦١٤
- كيفية اعتبار اللاتناهي في الاعتباريات المتخيّلة ٦١٥
- كيفية اعتبار عدم التناهي في الكمّ المتصل ٦١٥
- كيفية اعتبار التناهي في الامتداد الشخصي المتخيل ٦١٥
- معنى الأزلية الزمانية ٦١٦
- لتمية عدم البداية للشيء في الأزل الزمانى ٦١٦
- الرّد على الفلسفة العامية في معنى الأزلية الزمانية ٦١٧
- تكشاف إيقاظي: في معنى تناهي مقدار الزمان وتماديه في الماضي ٦١٧
- معنى الأزلية الزمانية ٦١٩
- ايماض تنبهي: في معرفة اللاخلا الزمانى والمكانى ٦١٩
- إنّ الآن ليس طرف الزمان في الأزل ٦١٩
- معرفة انتهاء الأبعاد المكانية ٦٢٠
- معرفة العدم المسبوق على الامتدادات الجسمانية والأبعاد المسافية ٦٢٠
- عدم مضاهاة اللا خلاّ الزمانى والمكانى واللاملاّ الزمانى والمكانى في الخصائص والأحكام ٦٢١
- إيقاظ حدسي: في بيان محلّ الزمان ٦٢١
- استيقاظ روعي فيه فيصل فحصى: في عدم خلق الزمان قبل الخلق وما يلحق به ٦٢٣
- لا يخلق الزمان في جانب الأزل أطول وأكثر مقداراً ممّا قد خلق عليه ٦٢٣
- لا يتصوّر امتداد في العدم السابق على الزمان، وفيه إبطال الزمان الموهوم ٦٢٤
- اعتبار أقسام العدم في الجرم الأقصى ٦٢٤
- الفرق بين الفلك الاقصى والزمان من اعتبار العدم ٦٢٦
- إعصال طاح ومُخرج ضاح: في تناهي الزمان والحركة إلى جانب الأبد وفيه تحقيق القضاء

٦٢٧	والقدر
٦٢٧	الإعْضال
٦٢٨	الإجابة عن الإعْضال
٦٢٩	جواز اعتبار أبدية الزمان وأزليته في وعاء الدهر
٦٣٠	رجوع الإعْضال على وجه آخر
٦٣١	رفع الإعْضال
٦٣٣	تظير الإعْضال بمسألة القضاء والقدر، والعلم الإجمالي والتفصيلي
٦٣٣	تحقيق في معنى القضاء والقدر على المشهور
٦٣٤	تحقيق في معنى القضاء والقدر ما وراء قول الجمهور
٦٣٥	القضاء العلمي والعيني
٦٣٦	معرفة المثل والأعيان الكونية
٦٣٦	تبصرة في تفسير المثل الافلاطونية
٦٣٧	كيفية اعتبار الموجودات وفق القضاء العلمي والعيني
٦٣٨	ختام تصوبي: في تحقيق المثل
٦٣٨	بيان ما جاء في اثولوجيا في المقام
٦٣٩	بيان ما قاله الفارابي في المقام
٦٤٠	حكومة الفارابي في الاختلافات الظاهرة في كلام أرسطاطاليس
٦٤٢	كلام المؤلف في بيان ما قاله الفارابي
٦٤٣	ما قاله ابن سينا في ردّ المثل
٦٤٤	نفي مقالة ابن سينا في المقام
٦٤٥	● فصل (٤): فيه بُيِّن أقسام التقدّم والتأخّر
٦٤٥	إخاذاة: في أقسام التقدّم والتأخّر
٦٤٥	التقدّم وأقسامه السبع
٦٤٧	تثبيت: في التقدّم الزماني
٦٤٩	التقدّم الزماني والطبيعي المعتر في العلل المعدّة
٦٥٠	سياقة اثباتية: في إثبات الحدوث السرمدي
٦٥٠	عدم جواز اعتبار التقدّم الزماني في الواجب الوجود
٦٥٢	إنّ للواجب تقدّماً سرمدياً على الحادثات

٦٥٣	التقدم السرمدي المعتبر في الواجب بالذات
٦٥٤	استفصال برهاني: في الفرق بين التقدم الزماني والسرمدي
٦٥٤	مفحص: في معرفة ملاك التقدم
٦٦١	وهم وتحقيق: في معية العلة والمعلول
٦٦١	الوهم
٦٦١	الإزاحة والتحقيق
٦٦٣	توفية امعانية: في معرفة التقدم بالعلية وبالطبع وبالماهية
٦٦٣	تحقيق في التقدم بالعلية
٦٦٤	المعية المعتبرة في التقدم بالعلية وصلتها بسائر المتقدّمات
٦٦٤	الفرق بين المتقدم بالعلية والمتقدم بالطبع والماهية فيما فيه التقدم
٦٦٥	إنّ وجوب الشيء من التقدم بالعلية فقط
٦٦٦	تقدم التقدم بالعلية على التقدم بالماهية وبالطبع
٦٦٧	تفارق المتقدم بالعلية والمتقدم بالماهية وبالطبع في لواحق التنوع
٦٦٧	مراتب الإيجاد عن العلة
٦٦٧	تحقيق في انحصار العلية في الواجب بالذات
٦٦٨	توهم وتفضيح: في التقدم العليّ
٦٦٨	ما توهم الرازي في المقام
٦٦٩	تفضيح فيما قاله الرازي
٦٦٩	تحديق إحقافي: في معرفة أقسام التقدم وكيفية إطلاقاته على الواجب والماهية والوجود

٦٦٩	معرفة أقسام التقدم
٦٧٠	شمول التقدم الذاتي العقلي وكيفية معيته بالتأخر
٦٧٠	عدم انفكاك بعض أقسام التقدم عن المرتبة المتأخرة
٦٧٠	التقدم المعتبر في علة الماهية
٦٧١	معرفة فاقة الماهية المركبة
٦٧٣	معرفة التقدم بالماهية في علل الماهية
٦٧٣	تقدم الذاتي على الوجود وتقدم أجزاء الماهية عليها
٦٧٤	عدم جواز إطلاق التقدم بالماهية وبالطبع على الواجب بالذات

٦٧٤	حكومة المؤلف في المقام في جواز الإطلاق.....
٦٧٥	أقسام تقدّم الحقّ على المعلول الأوّل.....
٦٧٥	مفحص فيصلى: في افتياق المركب.....
٦٧٥	فاقة الصدور والمجولية والتألف.....
٦٧٦	افتياق المركّب إلى الأجزاء.....
٦٧٧	أقسام الافتياق في المركبات المؤلفة في الممكنات.....
٦٧٨	ما قاله الشيخ الرئيس في فاعل الشيء المركّب ومبادئه.....
٦٧٩	ما قاله المحقّق الطوسي في مؤثرية أحاد المجموع والنقض عليه.....
٦٨٠	تذنيب: في افتياق المركّب إلى أجزائه وخارجه.....
٦٨١	إفصاح: في تقدّم العلّة التامة على المعلول بالذات.....
٦٨٢	الإشكال.....
٦٨٣	الإجابة.....
٦٨٤	إنّ افتياق المعلول إلى غير العلّة الفاعلية ليس بالذات.....
٦٨٤	إنّ الماهية تحتاج إلى أجزائها فاقة التألف فقط.....
٦٨٥	تذكير: في كيفية تقدّم وجود العلّة و وجوبه على المعلول.....
٦٨٥	إحصاء استقصائي: في معرفة التقدّم في الجعل والماهية.....
٦٨٥	المعتبر في الجعل البسيط والمؤلف.....
٦٨٦	المادّة والصورة الخارجية والعقلية.....
٦٨٦	جاعل الماهية.....
٦٨٧	تقدّم لوازم الماهية على لواحق الوجود.....
٦٨٨	تقدّم وجود الماهية على لوازمها.....
٦٨٨	حكمة يمانية: في التقدّم السرمدى الملحوظ في المتقدّم بالماهية.....
٦٨٩	مرصاد: في تعاكس التقدّم والتأخر بالذات في الوجود الرابط.....
٦٩٠	تبيين: في السبق الرتبي.....
٦٩١	التقدّم بالمكان وبالمرتبة.....
٦٩٢	تحقيق في كيفية تقدّم مقدّمات القياس على النتيجة.....
٦٩٣	تكملة اختتامية: في عدم ارجاع السبق بالشرف إلى السبق الرتبي والزمانى.....
٦٩٥	● فصل (٥): في الردّ على المتكلّمين وبيان أنواع المعية وأحكامها.....

- ٦٩٥إخاذاة: في تخميس أقسام السبق عند الجمهور
- ٦٩٥تسديس أقسام السبق عند المتكلمين والردّ عليهم في السبق بالذات
- ٦٩٦تسيع أقسام السبق
- ٦٩٦تفصيل وفيصل: في أنّ عدد أقسام السبق ليست بمتكافئة لأقسام المعية عند الجمهور
- ٦٩٦تسديس أقسام المعية
- ٦٩٧إنّ معية الباري هي المعية الدهرية
- ٦٩٧وجوب تسديس أقسام السبق
- ٦٩٨إنّ الفلاسفة يعترفون بالسبق الدهري والسرمدى
- ٦٩٨إلحاق السبق الدهري والسرمدى إلى السبق الزمانى عند الفلاسفة
- ٦٩٩تهافت كلام الفلاسفة في المقام
- ٦٩٩فصّ: في افتراق التقدّم الزمانى مع التقدّم الدهري والسرمدى
- ٧٠١تلخيص: في أنّ السبق السرمدى لا يندرج تحت السبق الزمانى
- ٧٠٢تنبيه: في المعية الدهرية والسرمدية
- ٧٠٢تحقيق فيما قاله الرازى في المقام
- ٧٠٣تخالف المعية الدهرية والسرمدية
- ٧٠٣عدم تحضّل المعية السرمدية
- ٧٠٣ذكرة: في عدم حصر السبق الذاتى في الذى بالطبع وبالعلية
- ٧٠٤وهم وتزييف: في كيفية سبق أجزاء الزمان
- ٧٠٤ما قاله السهروردي في المقام وإلحاق سبق أجزاء الزمان إلى السبق الطبعى
- ٧٠٥الردّ على السهروردي
- ٧٠٦ظنّ وتحقيق: في كيفية سبق أجزاء الزمان
- ٧٠٦السبق الرتبى بين أجزاء الزمان عند المشائين
- ٧٠٧تحقيق في اعتبار سبق آخر أيضاً في أجزاء الزمان
- ٧٠٨وهم وتنبيه: في عدم ارجاع التقدّم الرتبى والشرفى إلى الزمانى
- ٧٠٨وهم فيما قاله صاحب المصارحات في التقدّم الزمانى
- ٧٠٩ارجاع التقدّم الرتبى الطبعى إلى الزمانى
- ٧٠٩ارجاع التقدّم الشرفى إلى الزمانى
- ٧٠٩تنبيه في الردّ على ما قاله صاحب المطارحات

٧١٠	اعتبار السبق الزماني في السبق الرتبي العقلي
٧١٠	لحاقة في أقسام السبق بالرتبة
٧١١	السبق بالشرف
٧١١	نقد تحصيلي: في التقدّم بالشرف وبالطبع وبالعلية
٧١١	ما قاله ابن سينا في أقسام السبق
٧١٣	تحقيق في كلام الشيخ
٧١٣	تحقيق في التقدّم بالشرف
٧١٣	تحقيق في التقدّم بالطبع وبالماهية وبالعلية
٧١٤	افتراق التقدّم بالشرف مع التقدّم بالطبع وبالعلية
٧١٤	حسم ظن: في أنّ التأخر بالزمان وبالمرتبة وبالشرف تأخر بالحقيقة
٧١٤	ما قاله المحقق الطوسي في اعتبارية بعض التأخرات
٧١٥	الردّ على ما قاله المحقق الطوسي
٧١٦	شكّ وتوهين تحقيقي: فيما قاله الرازي في تقدّم العلة على المعلول
٧١٧	الفهارس
٧١٩	١. الآيات
٧٢٠	٢. الأحاديث
٧٢١	٣. الكتب والرسائل
٧٢٣	٤. الأعلام
٧٣٠	٥. الفهرس الموضوعي والاصطلاحات الخاصة
٧٩٧	بعض مصادر التحقيق

هو الحکیم

و الاستیفاق من الحی الحکیم

با برپایی دولت صفویان و گستره روزافزون آن، در کالبد زار دانشهای آن روزگار، روحی نو دمیده شد.

اندیشه شیعی که همواره بر بنیاد عقل استوار بود، جهت قرائتی نو در اولین حکومت بزرگ شیعی، بایست جلوه‌ای نو از خود عرضه می‌نمود، این جلوه که به انگیزه هماهنگی عقل با شرع در قراءت شیعیانه، خود را مطرح می‌ساخت، در آغاز با نام حکمت یمانی جلوه‌گر شد و بعداً در پیکره حکمت متعالیه خود را متجلی ساخت.

حکیم امیر محمدباقر داماد، مشهور به میرداماد، بر آن خاطر، که اندیشه خود را از سویی از «اصحاب یمین» می‌دانست و از سوی دیگر خود را وامدار «نفحات یمانی» می‌دانست، بر اتکای عقل و شرع و شهود، طرحی نو در انداخت، و برای اولین بار حکمت خاص و خالص شیعی را پی نهاد، این آموزه از آن سو که قراءت شیعیانه از اندیشه را به همراه داشت به «علم کلام» نزدیک می‌گشت و از آن سو که به «حکمت» نظر داشت، افق وجودی خود را در پیشگاه «نفس الامر»، غایت ادراک فیلسوفان می‌یافت، چه آن که غایت هر اندیشه عقلی کشف حقیقت است از آن روی که متحقق می‌باشد.

بنا بدین بنیاد، قرآن کریم که «کتاب مبین» است، دربردارنده حقایق و گزاره‌های نفس‌الامری است و غایت ادراک، همان‌گاه که مطابق او باشد، از سویی نفس حکمت است و از سویی دیگر حقیقت قرآن؛ پس حکمت به معنی مطلق در این مقام به «کتاب مبین» التصاق می‌یابد، و خود نمودی از این کتاب می‌شود. و اما از سویی چون گذراننده‌ی ظاهر از مدرکات حسّی نمی‌گذارد و تاب صعود به بلندای محوضت صرف و مقام تجرّد را ندارد، ناظر خود را به ریاضات شرعی، جهت دریافت «حکمت متعالیه» می‌خواند، تا بدان جا که به مقام «اشراق» دست یازد.

حکیم استرآبادی، که خوش بر این مقام واقف است، از سویی متخلّص به «اشراق» می‌باشد، و از سوی دیگر تعالیم او «قیسات» و «جذوات» «ایماظات» از «افق مبین»^۱ معارف می‌باشد.

پس در درک این حکمت، افزون بر دریافتن حقایق شرع احمدی علوی بایست به صفای باطن و قوّت قدسی متجلّی بود تا «لطائف غیبی»^۲ حضرت کردگار ما را به «سدره المنتهای»^۳ معرفت او برساند.

حکیم متألّه امیر محمد باقر داماد جهت فراهم آوردن حکمت خود، بسان حکمت مشایی، مبانی خود را در دو بخش متمرکز ساخت:
الف: الهیات بمعنی الأعمّ؛ امور عامّه، که در واقع همان احکام فلسفی محض‌اند.

ب: الهیات بمعنی الأخصّ، که دربردارنده احکام مجرّدات و حضرت حق سبحان است.

بنابر آثار برجای مانده او، عمده آثار فلسفی او معطوف به بخش اوّل است؛ چه آن که پی نهادن بنیاد عقلی و تحلیل مباحث الهی وابسته به بررسی و امعان نظر دقیق در این بخش می‌باشد.

۱. نام کتابهای میرداماد است. ۲. عنوان کتاب میر سید احمد علوی، وارث حکمت یمانی است.

۳. عنوان کتاب میر عبدالحبیب علوی، در بازنگاری حکمت یمانی است.

تنها اثر او که به نوعی دربردارندهٔ دو بخش می‌باشد، گویی همان کتاب «القبسات» است، ولی چون درین گفتار بر سر آنیم که ویراستی استوار از نگاشتهٔ کلان او «الأفق المبين» عرضه کنیم،^۱ گفتار خود را به معرفتی این اثر معطوف می‌داریم.

الأفق المبين

این رساله مفصل‌ترین نگاشتهٔ حکیم استرآباد، امیر محمد باقر داماد، مشهور به میرداماد است، که تکافؤ مصادر گوناگون در بیان شرح حال او^۲ ما را مُغنی از یاد زندگی او درین مقال است.

بنابر اجازتی که از میرداماد؛ به تنها داماد و شاگرد او، یعنی امیر سید احمد علوی بر جای مانده، این اثر توسط خود مؤلف تدریس می‌شده است، و شاگردان بسیاری از ایران و شبه قاره به درس او حاضر می‌شده‌اند، تا بدان جا که این اثر به حوزهٔ فلسفی شبه قاره راه یافته، و تا مدتی مدید جزء کتب درسی آن سامان بوده است. افزون بر این با ورود آثار صدرالدین شیرازی و مخالفت مبنایی وی با آراء استادش میرداماد، این تخالف در شبه قاره تأثیر بسزایی بر جای گذاشته، تا بدان جا که اندیشه‌وران شبه قاره همواره در طول چند قرن بدین مهم پرداخته و گاه جانب این سو و گاه آن سو را گرفته‌اند، و بس عجب که این رونق علمی، هیچ جایگاه درخوری در ایران باز نکرده است. از محققانی که درین مقام بایسته ذکرند، می‌توان از دانشوران ذیل نام برد: محمد جونیوری لکهنوی^۳ (۱۰۲۷-۱۰۸۵ ق)، نظام الدین

۱. نگارنده بر آن بود که درین مقدمه به شرح مطالب الأفق المبين و پاره‌ای از جستارها دربارهٔ میرداماد اشاره کند، ولی به دلایل گوناگونی آن را به تألیف خود در حکمت یمانی میرداماد وانهاد، چه آن که بیشتر جستارهای وی، همچون مقدمه نبراس الضیاء و شرح القبسات در منابع متأخر بدون ذکر نامی راه یافت.

۲. بنگرید به مقدمه نگارنده بر نبراس الضیاء و مقدمه دوست دانشورم جویا جهان‌بخش بر دیوان اشراق.

۳. بنگرید: فیلسوف شیرازی در هند / ۴۲، ۵۰، ۷۲، ۷۸، ۱۱۰، ۱۱۷، ۲۲۳، ۲۲۷، ۲۴۷، ۲۵۹، ۲۷۹، ۲۸۴.

انصارى لکهنوى (۱۰۸۸-۱۱۶۱ ق)، قاضى مبارک ناصحى (۱۰۹۲-۱۰۶۲ ق)، حمد الله سندیلى (۱۱۶۰ ق)، محمد حسن سهالوى لکهنوى (۱۱۹۸ ق)، محمد اعلم سندیلى (۱۱۹۸ ق)، شاه عبد القادر حسینی میلپوری (۱۱۴۳-۱۲۰۴ ق)، عبد العلى لکهنوى حنفى^۱ (۱۱۴۴-۱۲۲۵ ق)، ولى الله انصارى لکهنوى حنفى (۱۱۸۲-۱۲۷۰ ق)، محمد حسن بویلى حنفى قادری،^۲ ابو محمد قلندر على اسدى (پس از ۱۲۸۰ ق)، مفتى يوسف انصارى لکهنوى (۱۲۲۳-۱۲۸۶ ق)، سيد حسين حسینی نونهروى نمازپوری^۳ (۱۲۳۵-۱۲۷۱ ق)، عبدالحليم لکهنوى^۴ (۱۲۳۹-۱۲۸۵ ق)، عبدالحق خيرآبادى حنفى^۵ (۱۲۴۳-۱۳۱۸ ق)، محمد هداية الله خان رامپوری (۱۳۲۶ ق)، نواب ابوطيب صديق حسنخان قنوجى (۱۲۴۷-۱۳۰۷ ق)، محمد عبدالحى ايوبى لکهنوى^۶ (۱۲۶۴-۱۳۰۴ ق)، احمد طوکی حنفى (۱۲۷۹-۱۳۴۷ ق)، انور الدين حسینی^۷ (قرن ۱۲)، مولانا محمد رضا.^۸

ساختر الأفق المبين

الأفق المبين گویى به سودای دو «الصرحة» به رشته تحرير درآمده، که در تمامی نسخ موجود از آن فقط دربردارنده یک «الصرحة» است، «الصرحة الأولى» به مباحث امور عامه می پردازد، و «الصرحة الثانية» به سودای مباحث ربوبی بوده است، نامی از این بخش در چند جای از کتاب آمده است.^۹

۱. از مخالفان سرسخت میرداماد. ۲. از مثبتین جمل ماهیت.

۳. مدرّس افق المبين در مدرسه مرشد آباد. ۴. شارح ايماءات ميرداماد.

۵. مدرّس الافق المبين و شرح هداية صدى، واسفار در مدرسه رامپور.

۶. از مخالفان حدود ذهرى ميرداماد. ۷. شارح الايماءات به نام التنويرات.

۸. نويسنده الكلمات الطيبة در محاکمه میان ميرداماد و صدى، و عجيب آن است که اثرى به همین نام و

همین موضوع از فتاوى لاهیجی موجود است.

۹. «و لهذه المسائل محتدّ فى الصرحة الثانية التى فيها يحصل الشطر الربوبى».

«الصرحة الأولى» که به سودای مباحث امور عامه اختصاص یافته - «فی الشطر الکلی من حکمة مافوق الطبیعة» - خود در شش «المساقاة» سامان یافته، جز آن که در تمامی نسخ کتاب، جایگاه «المساقاة الثانية» تا «المساقاة الرابعة» به هیچ وجه معلوم نیست.

درین مقام با توجه به آن که از یک سو تمامی نسخ خطی کتاب در گزارش «الصرحة الأولى» و عناوین فرعی آن یک دستند، و از سوی دیگر نظر به انسجام تسلسل مطالب در آن، شاید بتوان اذعان داشت که بنابر دلیل بس نامعلومی، عنوان «المساقاة الخامسة» و «السادسة» اشتباه بوده و در واقع «الثانية» و «الثالثة» است، مؤید این استنتاج نیز می تواند با کوتاهی بخش «المساقاة الأولى» تأیید شود. هر «المساقاة» در کتاب در بردارنده فصولی است که در ذیل هر فصل عناوین فرعی خاصّ نظر به محتوای متن درج گردیده است.

درین مقام بایسته ذکر است که گفته شود، در برگه آغازین نسخه عبدالغفار گیلانی برگه‌ای معنون با نام «الصرحة الثانية» آمده که دربردارنده سطورى درباره احادیث است! و بعد از آن آمده است: «...المساقاة التاسعة من کتاب الأفق المبین و هی أولى المسافات المعقودة بالقول فی المسائل الربویات (کذا) و المعارف الالهیات (کذا). فصل یذكر فیها أقسام البراهین و أولها باعطاء الیقین، اخاذة: حقيقة البرهان»^۱.

در هر حال با توجه به تأخر تدوین «القبسات» بر «الأفق المبین» باید القبسات را مکمل آن در عرضه بخش ربوبی دانست.

و اما در کتاب الأفق المبین در مواضع گوناگونی تفصیل بحث به بخش ربویات واگذار شده که عملاً در نسخه‌های موجود از آن یافت نمی‌گردد. پاره‌ای از این موارد عبارتند از:

بحث چگونگی انحصار علیت در خداوند در مباحث ربویات خواهد آمد. و «سیصرح فی الربویات».

تفصیل مباحث قضاء و قدر در بخش ربوبیات است. «و سيعاد عليك ذكر القضاء والقدر بمرقّب القول في الربوبيات».

پاسخ مفصل از شبهه ابن کمونه در مباحث ربوبیات است. «أبلغ القول في الشطر الربوبی إن شاء الله تعالى».

بحث چگونگی تأثیر در وجود، در ربوبیات خواهد آمد. «و أن معاد القول المستوفی فيه بعض فصول الشطر الربوبی».

بحث جهات حقیقی و اضافی به حسب اختلاف در اسماء حضرت حق، به ربوبیات و انهاده شده است. «ونحن نبسط القول في الجهات الحقيقية والإضافية بحسب اختلاف الأسماء للقيوم الواجب بالذات على ما هو صريح الحق، و عليه الفتوى إذا حان حينه إن شاء الله تعالى»^۱.

ممکن همواره به جاعل قیوم نیازمند است، و این بر خلاف رأی برخی نابخردان است، هم چنان که در بخش ربوبیات خواهد آمد. «بمعرفتهم و تعساً لفلسفتهم، فهو لاء هم المهووسة المهوشة المحرّفة المعطلة المتفلسفة حقاً، و اینی انا بریء ممن یسلك سبیل الغواية إلى الإستعانة بالله رب العالمین. ثم انا لتلوا عليك من ذی عوض فی شطر الربوبی إن شاء الله تعالى».

گذری بر مطالب الأفق المبين

این کتاب دربردارنده نهایت اندیشه در کاوش عقلی است. «إن الله بفضلہ يبلغنا أتمّ النصاب من إكمال الدين و إتمام النعمة بشروق شمس الحق و طلوع أقمار اليقين من مشارق أنوار هذا الأفق المبين».

در این کتاب پاره‌ای از مطالب غیر مشهور است که جهت دریافت آن باید از اندیشه‌های متداول دست شست. «و إذا رأيتني على حيدة عن مألوف ذهنك فكن

۱. یکی دیگر از مباحث کتاب، بحث قوّه و فعل بوده است که متأسفانه در بخش حاضر آن نیز موجود نمی‌باشد. «و الفحص عنه في باب القوّة و الفعل إن شاء الله».

بعقلک متضائلاً تحمل أعباءه، ولا تكن متخائلاً على الاستدارة حول دوران رحانه».

و البته وی در پاره‌ای از مسائل به جهت ضیق مجال به بحث مسبوط نپرداخته است. «ولیس هذا الموضوع حِزراً طبعیاً لتحقيق هذه المفاحص. وهذا القدر يتم به الغرض فيما نحن بسبيله».

و به جهت خروج موضوعی بحث، به طرح و تحلیل برخی مسائل نمی‌پردازد. «لیس تحقیق ذلک علی ذمة هذا العلم، وإنما كفالتة إلى الحکمة التي هي مکیال العلوم و هي صناعة المیزان».

پاره‌ای از شاخصه‌های حکمت یمانی در الأفق المبین

حکمت یمانی عطائی از جانب حضرت حق می‌باشد و برتر از فلسفه یونانی است؛ «ثم ذلك صراط الفلسفة اليونانية في بادی النظر على غفلة من الجمهور عن دُخلة و ذهول عن دقة السرّ. وأما على سبيل الحکمة و محجة الصناعة البرهانية حسب ما هو قسطی من فضل العليم الحکیم».

حکمت یمانی در حقیقت بلوغ فلسفه یونانی است. «و أما الحکمة الحقّة النضیجة التي أوتيتها من فضل ربّي و رحمته و يشبه أن يكون هي نضجاً للفلسفة اليونانية».

حکمت یمانی راضی به یاوه‌گویی‌های برخی از متأخران نیست. «و ذلك کله من مجازفات المتأخرين و خرافات مقلدة المتفلسفين».

حکمت یمانی به یاوه‌های برخی نواندیشان نمی‌پردازد. «فلست أرى إضاعة الوقت بالبحث عنه و لو بالتوهين من سنن المحصلين، وإنما هذه البدعة في الفلسفة من أحداث متفلسفة المحدثين».

حکمت یمانی راهی برای وصول به ملکوت و عبور از گمان‌های فلسفی است. «و إذا قد القیت سمعک إلى ما تلوناه علیک فاتخذہ مشرعاً لعقلک إلى نهر الحکمة

و شريعة لسرک فی عوالم الملكوت، و اعتلق به فی روعک أشدّ الإعتلاق، فإِنَّه من جملة ما يتمّ به ميقات أن يستقرّ عرش الحكمة الحقيقيّة اليقينيّة، و ينقضّ جدار الفلسفة الظنيّة التخمينيّة».

حکمت يمانی خرق طبایع امکانی نیست. «على حکمتنا النصیجة الیمانیة الایمانیة، و ليس فی شیء من ذلك خرق طبایع الإمكان».

تحليل وحدت واجب الوجود به نحو خاصّ از مختصات حکمت يمانی است. «و لم يتحقق لجمهور العشيرة الفلسفية من الرؤساء والأتباع الى الآن، و هو كجملة نظائره من الحكمة النصیجة التي أوتيتها من فضل ربی ورحمته».

در حکمت يمانی، حلّ پاره ای از امور به ابتهاج در بارگاه حضرت سبحان است. «فحقیق بنا أن نسط أیدی عقولنا من بارئنا العليم الحکيم فکاک الأمر من هذه العقدة القراءة، مبتهلين اليه فی المسألة، ملحين فی الضراعة».

تحليل پاره ای از مباحث را بايد به جانشینان خلف حکمت يمانی وانهاد. «و اما البسط و التفصيل فعسى ان يكون فی آخرین من الحكماء لما يلحقوا بنا من ينوب عنی فی ذلك نيابة تامّة روعية عقلية»؛ زیرا فلسفۀ رایج شبحی از حکمت است. «فلاسفة الفلسفة العامية التي ليست هي الحكمة بالحقيقة و إنما هي شبح الحكمة يظنون».

چگونگی اقتران عدم به زمانیات از غوامض حکمت يمانی است. «و هذا الأصل من غوامض الحكم الیمانيّة، فأحسن إحصاف الغريزة و أعمال القریحة، و لا تترك السنّة العقلية من رفض طور الوهم فی لحاظ هذه الحقائق الملكوتية!».

موجود بالذات فقط حضرت حق است و این همان مطلوب حکمت يمانی در ربوبیات می باشد. «و هذه المسألة من کرايم المسائل الربوبيات و من شارات الآيات العقلية البينات التي هي أنوار مشرقة فی سماوات النفوس العاقلات القادسات، و هي معشوقات قريحتنا الروعية و نیلها لدينا أكرم البغية النورية فی عالم العقل بما فيه من الباهجات المعجبات».

پاسخ از شبهه ابن کمونه و دشوارتر از آن بر عهده حکمت یمانی میرداماد است. «إِنَّ هَذِهِ مَعْضَلَةُ عَوِيصَةَ عَوْصَاءَ^۱، غَرِيَّةٌ^۲ الْإِشْكَالِ... وَلَا تَبَيَانُ مِنْ تَلْقَائِهَا فِي أَمَانٍ إِلَى زَمَانِنَا هَذَا، فَنَحْنُ بَعُونَ حِكْمَةَ بَارْتْنَا وَأَيْدٍ إِضَافَةَ رَبَّنَا الْقَيُّومِ الْوَاجِبِ بِالذَّاتِ... وَ مُسْتَقَرَّ عَرْشِهِ فِي الْمَسَائِلِ الرَّبُّوبِيَّاتِ فِي الشُّطْرِ الرَّبُّوبِيِّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَحْدَهُ».

پاره‌ای از اشارات حکمی در الأفق المبین

فارابی از اندیشوران مسلم مباحث عقلی است. «فهذا الرجل المبرِّز قد أوفى النظر حقَّه ولم يخل بما كان يجب عليه من الاجتهاد».

شیخ الرئیس ابن سینا از معلّمان حکمت یمانی است. «و معلّم الحکمة الیمانیة اذ حاول أن يحمل عرش نضج الحکمة فهداه ربّه سواء السبیل، و أراه رؤاد التحصیل، و جعله من الأمة الوسط الحاكمة بقسطاس التعديل».

میرداماد، در پاره‌ای از موارد حتی بر ابن سینا تاخه و گفتار وی را غیر صحیح خوانده است. «و هو قول مغشوش یلیق بنا أن نقد خالصة من زائفة».

در منظر میرداماد، هفت نفر از حکمای یونان، حکمت را از مشکات نبوت دریافته‌اند. «و الحكماء الکرام السبعة المقتبسون نور الحکمة من مشکاة النبوة، و هم تالس و انکساغورس و انکسیمایس و انباذقلس و فیثاغورس و سقراط و أفلاطن خاتم الحكماء الایهیین».

فلاسفه حکمت یمانی در صدد مخالفت با فلسفه یونانی نیستند! «و نحن حکماء الحکمة الحقیقة الیمانیة لسنا فی هذه الأحکام علی مخالفة لفلاسفة الفلسفة الیونانیة إلا فی حکم واحد».

زینون و برمانیدس از مشککان فلسفه یونان، و غیلاتی و فخر رازی از مشککان فلسفه اسلامی و مفتونان به آنهایند. «إِنَّ لِرَهْطٍ مِنْ أُولَى هَوَسَاتِ التَّشْكِيكَاتِ فِي عَصُورِ الْيُونَانِيِّينَ كَزَيْنُونِ وَ هُوَ غَيْرُ زَيْنُونِ الْأَكْبَرِ وَ بَرْمَاقِيدِسَ غَيْرَهُمَا عَقُودٌ... افتنن

علیها فريق من متشككي الاسلاميين كالغيلاني و مثير فتنة التشكيك و غيرهما». صاحب اثنولوجيا از بيان حق اهمال نورزیده و طريق صواب را پيموده است. «فاعلم أن معلّم المشائين لم يُهمل ذكر الحقّ، ولم يتعدّ طور الصواب». ميرداماد، اثنولوجيا را همچون ساير حکماء از ارسطو می داند. «قال معلّم الفلسفة المشائیة أرسطوطاليس في كتاب اثنولوجيا».

مسلک حکمت یمانی در مسأله جعل بازسازی نظریه اشراقیان است. «و هذا مسلک الاشرافية و الرواقية، و إنما حاولنا ترميمه و تقويمه بالحكمة اليمانية». ميرداماد در مواضع گوناگونی به صراحت به ردّ سهروردی پرداخته، همچون سبق بالطبع داشتن اجزاء زمان. «هل بلغك أن بعض الاشرافية من أتباع الرواقية يتوهم في كتاب المطارحات أن سبق أجزاء الزمان بعضها على بعض إنما هو سبق بالطبع لا غير، و يقلّده في ذلك بعض المقلّدين تشبّثاً عساک أن لا تحسبه إلا من الأوهام الزائفة».

تحليل بقای ابدی برای موجودات یکی از معضلات تمام روش های عقلی است، حتی حکمت یمانی. «إن فیما أوضحنا سبيله إشکالاً عویصاً و تفصیلاً غامضاً غیر مختصّ بمحنة الحقّ، بل عسر الصعوبة، شدید الغموض، عام التضيق على الحكمة التحقیقیة الیمانیة، و على الفلسفة التخمينیة الیونانیة، و على الطريقة التخيلية التي خیلها المتکلمون جميعاً».

در مسائل فلسفی، اندیشمند از نظریه مشهور جز به ناچار عدول نمی کند. «واعلم أن العاقل لا یحید عن المشهور ما وجد عنه محیصاً».

بسیاری از اشکالات فلاسفه از عدم درست فهمی اعتبارات عقلیه است. «و إنما الفئة المهملة لهذه المعايير العلمیة یعتریها الخبط و یتشوّش علیهم الأمر لعدم تحصیل الجهات العقلیة و عدم التمیّز بینها و بین الصفات العینیة».

وحدت حمل در تناقض، افزون بر وحدت های هشتگانه باید اعتبار گردد. «و

لذلك اعتبر في وحدات التناقض وحدة الحمل فوق الوحدات الثمان^١.

وجود به معنى مصدرى از مفاهيم اعتبارى است، همچنان که برهان تسلسل شیخ اشراق بر آن دلالت دارد. «فكما أنه إذا كان للوجود صورة عينية وراء الماهية الموجودة كان له وجود عيني، ولوجود الوجود أيضاً إلى لا نهاية، ثم لمجموع السلسلة وجود آخر متسلسل مرة ثانية إلى لا نهاية أخرى وهكذا، ولا يكون للوجود الأصل حصول إلا بحصولها جميعاً».

زیادتی وجود بر ماهیت در ماسوای خداوند به واسطه حیثیت تعلیلیه است. «زیادته على الحقائق المتجوهرة بالجاعل - وهى ما سوى القیوم الواجب بالذات - معناه: أن مصداق حمله على أى شىء كان غير ذلك الوجود الحق نفس ذاته من حيث هى مجعولة الغير، فما ينتزع منه الموجودية فى الممكن هو نفس ذاته من حيث هى من الجاعل، وفى الواجب نفس ذاته من حيث هو بنفسه، لا من جاعل عزّ عن ذلك».

عدم اعاده معدوم نیازى به توضیح ندارد. «أن ما نهجناه لهو سبيل الفحص على سنة الحكمة اليمانية، وأن شركائنا الذين سبقونا بالصناعات البرهانية من رؤساء الفلاسفة الإسلامية واليونانية قد حاولوا تبيان الأصل بايضاحات محصلة حكمية لست برادعهم عن شىء منها، بل متصوّبهم، وبيّن عليهم بما أسبغوا النظر على الوجه الأوفى، وبلغوا بالبحث الأقصى على اعتصام منهم باستغناء الفحوص عنه لشدة الظهور عن ذلك كله. ومن اعترض عليهم من سفهاء المتأخرين كان كأته دم ينل الوجهة ولم يجد السبيل لكونه ضيق العقل فى فطرة الوجود، غير مستأهل السر أن يكون من مواضع العلم ومدارك الحكمة، فلنذكر».

اعاده معدوم برخلاف رأى متكلمان به مثل آن است نه عين آن. «فاذن لا يعاد المعدوم إلا بمثله لا بعينه».

گویى میرداماد در بحث جعل به رأى صیوررت متمایل است. «و أمّا الوجود

١. این نظر به اشتباه از آراء ملاصدرا قلمداد شده حال آن که مبانی آن از مدرسه فلسفی شیراز است.

فلأنَّ حقيقته في عالم الإمكان كون الماهية وصورورها في الأعيان أو في الذهن، فهو كون شيء وصورورها لا كون نفسه، فيكون في لحاظ العق إياه تكثر لا محالة».

جاعل، ماهيت انسان را جعل می کند که این ماهيت انسان و حيوان است، نه اين که به جعل تأليفی يا بسيط آن را انسان و حيوان جعل کند. «فالجاعل يفعل ماهية الإنسان، ثم هو بنفسه إنسان و حيوان، لا يجعل مؤلف أصلاً ولا بنفس ذلك الجعل البسيط؛ وهذا أصل غامض من لم يرزق الفطنة ولم يكن لقريحته سبيل ابلاً إلى الغفول عنه».

صدق به معنى مطابقت با نفس الامر است نه مطابقت با آنچه در ذهن می باشد، و از این نکته برخی غافلند. «و هذه الدقيقة الأخيرة يغفل عنها المتفلسفون». بسیاری از احكام بالعرض عارض وجود و عدم می گردند و این نکته سرّی از اسرار است. «هذا سرّ عظيم ينطوي فيه سائر الأسرار».

تقسیم پنج گانه سبق با تقسیم شش گانه معیت همخوان نیست، و بایست یک گونه سبق را بر سایر اقسام افزون ساخت، و براین مطلب گویی فخر رازی به نحوی التفات یافته اگر چه حلّی برای آن نیافته است. «و هذا التفصيل عليهم قد تصدّيت له منذ سنين حيث أحطت بكتبهم الحصيفة التبيان، الوثيقة البرهان، كالشفاء والنجاة و التعليقات وغيرها من الصحف الفلسفية، ثم ثَقُفت مثير فتنة التشكيك قد تعرّض له في المباحث المشرفية ولم يتعرّف لهم منه مخرجاً».

بیان تأخر دهری موجودات از حضرت حقّ راه دینی و فلسفی است. «فهذا القول الفصل المقشوّ عن قشر الزور و التدليس هو سبيل تقويم الحكمة الإيمانية البهيجة و الفلسفة الدينية النضيجة».

اتلاق دوام بر حادث دهری به جهت عدم اعتبار زمان در آن، روا نیست. «و هذا من السرّ المُجاب الذي لا يرجي التفتّن له و ليتفتّن إلا بفطرة شاهدة قدسية، و قريحة شامخة ملكوتية».

در وعاء دهر ماضی و مستقبل معنی ندارد. «فهذا هو المذهب الوثيق».

وصول به چگونگی دوام سرمدی خداوند بلوغ فلسفه است. «وَأَزَلِيَّةَ الْبَارِي تَعَالَى وَأَبَدِيَّتَهُ مَعْنَى وَاحِدٍ هُوَ بَعِينُهُ دَوَامُهُ السَّرْمَدِي، فَهَذَا سَبِيلُ طَبِخِ الْفَلَسَفَةِ وَ يَنْضِجُ الْحِكْمَةَ».

سرمد برخلاف رأی مشائیان در حکمت یمانی به حضرت حق اختصاص دارد. «وَأَمَّا السَّرْمَدُ فَهُوَ نَوْعٌ آخَرُ أَرْفَعُ وَأَقْدَسُ مِنَ الدَّهْرِ أَيْضًا، وَ مُحِيطٌ بِهِ، سِوَاءِ خَصَصْنَاهُ بِالْقَيُومِ الْوَاجِبِ بِالذَّاتِ عَزَّ شَأْنُهُ كَمَا أَدَّى إِلَيْهِ صِرَاطُ نَضِجِ الْحِكْمَةِ الْحَقُّهُ الْحَقِيقِيَّةِ، أَوْ سَوَّغْنَا أَنْ يَنْسَبَ إِلَيْهِ جَمَلَةُ الْمَفَارِقَاتِ الْمُحَضَّةِ مِنَ الْجَائِزَاتِ الْمَجْعُولَةِ وَ الْمُمَكِّنَاتِ الْمَعْلُولَةِ، كَمَا هُوَ سَبِيلُ الْفَلَسَفَةِ الْمَشَائِيَّةِ».

برهان و حدی برای خداوند نیست بلکه او برهان بر تمام اشیاء است. «وَأَنَّهُ لَا حَدٌّ وَلَا بَرَهَانٌ عَلَيْهِ، بَلْ هُوَ الْبَرَهَانُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ».

مبدأ نور همان واجب بالذات است. «تَرَانَا نَصْطَلِحُ فِي هَذَا الْكِتَابِ عَلَى التَّعْبِيرِ عَنْ مَبْدَأِ النُّورِ بِالْقَيُومِ الْوَاجِبِ بِالذَّاتِ».

تحلیل حدوث دهری و چگونگی اعتبار بالعرض شرور در عالم از عطایای حق بدو بوده است، و تحلیل بحث شر در ربوبیات خواهد آمد. «فَإِنَّ ذَلِكَ مِمَّا آتَانِيهِ رَبِّي مِنَ الْحِكْمَةِ وَ خَلَقَنِي لِأَنْ أَحَاوِلَ إِيفَاءَ حَقِّهِ مِنْ أَعْمَالِ الْقَرِيحَةِ وَ إِعْطَاءَ نَصِيبِهِ مِنَ الْأَنْظَارِ الصَّحِيحَةِ، وَ أَتَنَهَمُ عَنْهُ لَفِي ذَهُولٍ عَرِيضٍ وَ ضَلَالٍ بَعِيدٍ وَ زِيغَةٍ صَرْفَةٍ وَ غَفْلَةٍ سَازِجَةٍ... وَ لَكِنَّهُ سَيَعَادُ حَيْثُ يَحِجُّ حِينَهُ فِي بَعْضِ الْمَسَاقَاتِ الرَّبُوبِيَّاتِ وَ الْمَقَالَاتِ الْإِلَهِيَّاتِ (كَذَا) إِنْ شَاءَ اللَّهُ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ».

وقوع موجودات زمانی در قضاء همان مثل افلاطونی است که مشائیان آن را درنیافته‌اند. «وَإِنِّي لَسْتُ أَظُنُّ بِإِمَامِ الْيُونَانِيِّينَ أَفْلَاطِنِ الْإِلَهِيِّ إِنَّهُ قَدْ كَانَ يَقْصِدُ فِي أَمْرِ الصُّورِ وَ الْمَثَلِ الْمُتَعَلِّقَةِ لَا فِي مَادَّةٍ غَيْرِ هَذَا السَّرِّ، إِلَّا أَنَّ أَتْبَاعَ يَعْلَمُ الْمَشَائِيَّةِ أَسَاءُوا بِهِ الظَّنَّ، وَ اسْتَنَامُوا إِلَيَّ مَا سَوَّلَتْ لَهُمْ أَوْهَامُهُمْ».

جاعل نفس ماهیت را جعل می‌کند که این جعل مقتضی وجود ماهیت است. «وَ هَذَا كَمَا قَدْ عَلَّمْنَاكَ فِي مَبَاحِثِ الْجَعْلِ أَنَّ الْجَاعِلَ يَفِيضُ وَجُودَ الْمَاهِيَةِ بِأَنْ يَبْدَعَ

نفس الماهية، فيلزمها بعين ذلك الإبداع أن يكون موجودة، لا أنه مبدع نفسها.^۱
طبيعت امکان، طبيعت فقر و نیاز به علت، جهت وجود است، و این به عبارتی همان امکان فقری است. «ابن بقیل ربی اعلمک کیف تزن کنه هذه المسألة بقسطاس التحصيل».

ذات ممکن هر لحظه نیاز به فیض جاعل دارد. «فاذن إضافة المفيض الحق نفس الذات المتقررة و أيسها مستمرة متصله أنا فأنا بحيث لو أمسك عنها رجعت الذات إلى بطلانها الأزلي».

در نظر میرداماد اعتبار و عاء سرمد برای حضرت حق، دست مایه اثبات حدوث دهری است که اصل و مادر مباحث ربوبی می باشد. «وهذه المسألة أم مسائل هذه المساقاة من علم ما فوق الطبيعة فی الفلسفة اليونانية و فی الحکمة الخالصة الحققة اليمانية... و هی من المبادئ اليقينية لاثبات الحدوث الدهری».



افزون بر نکات فوق توجه به مطالب ذیل بایسته است:^۱
اتباع شیخ به چگونگی وجود حرکت قطعی توجه ننموده اند.
گفتار فخر الدین رازی در حصول شیء تدریجی وجهی ندارد.
جرم فلک اقصى به جعل بسیط متحرک خلق شده نه آن که تحرک آن زائد بر ذات باشد.

انکار وجود حرکت از اقوال گروهی یونانیان است و انکار حرکت قطعی از گروهی فلاسفه اولی اسلام در دوره تشویش فلسفه است که به واسطه تلاش میرداماد، این رأی از بین رفته است.

هر حادث زمانی حادث دهری نیز هست.
اقتران شیء به عدم در بعضی از زمانها منافی وجود او در دهر نیست، بنابراین

۱. نکات ذیل برگرفته از یادداشتهای نگارنده بر کتاب حاضر است که به دلائلی چند توضیح آن را به نگاشته مستقل خود در این باب و انواده است.

جاعل جهت تحقق شیء در زمان، عدم آن را در زمان از بین می‌برد.
ظهور موجودات زمانی در قضاء همان مثل است.

جاعل وجود ماهیت را افاضه می‌کند، یعنی خود ماهیت را ابداع می‌کند که این ابداع، موجودیت ماهیت را به همراه دارد، نه این‌که یکبار ماهیت را جعل می‌کند و بار دیگر وجود آن را.

حرکت قطعی به واسطه مشاهده حس دریافت می‌شود و حرکت توسطیه و آن سیال به واسطه برهان اثبات می‌گردد.

بحث لزوم اتحاد در محل، ضرری به جعل ماهیت وارد نمی‌سازد؛ زیرا اتحاد مفروض در وجود به معنی مصدری است که از حاق خود ماهیت انتزاع می‌گردد، افزون بر آن‌که با دقت در اقسام مطابق حکم و تحلیل بحث مشتق همین امر تأیید می‌شود.^۱

تصدیق امر بسیطی است که عقل آن را به اجزاء گوناگون تفصیل می‌دهد.
پائین‌ترین مرتبه تحقق از آن هیولی است و حرکت نیز بسان هیولی می‌باشد اگرچه زمان از حرکت ضعیف الوجودتر است.

با تحلیل حرکت قطعی و توسطیه راه برای اثبات حرکت جوهری^۲ هموار نمی‌گردد، چه درواقع این برداشت نوعی کژاندیشی در فهم حرکت توسطیه می‌باشد.

شر عبارت از عدم ذات یا عدم کمال ذات برای چیزی است که می‌تواند آن را دارا باشد. بنابراین نور، تجوهر، وجود، و آیس از گونه خیرها هستند.^۳
در تأمل دقیق عقلانی ضرور فقط در ظرف زمانیات قابل اعتبارند و همین ضرور به طور بالعرض قابل اعتبار می‌باشند نه بالذات.

۱. درین مقام باید توجه داشت که فرقی بین حمل اول و شیخ صناعی وجود نخواهد داشت.

۲. این تحلیل دقیقاً بر خلاف نظر ملاصدرا است.

۳. درین تعبیر خیر از مفهوم وجود به سایر مفاهیم تقرری تعمیم یافته‌است.

وحدت حمل، وحدتی افزون بر وحدت‌های هشتگانه در اعتبار تناقض است.^۱
 مناط تشخص نحو وجود شیء است.
 زمان از مشخصات شیء است.
 معاد، عبارت از گردآوری بقایای اجزاء مادی از اجساد باقی مانده، و افاضه
 صورتی بر این ماده بر وفق آنچه بوده است می‌باشد.
 محمول قضیه اگر «عدم» باشد قضیه موجه نیست، همچو قضیه زید معدوم
 است.
 تنها امر معتبر در عقود، ضرورت بتانه است.
 وجوب و امتناع بالغیر در افق دهر قابل تبدیل به یکدیگرند نه در افق زمان
 موجود امکانی خالی از قوه نیست.
 بین امکان ذاتی و امکان مختص به زمانیات فرق است.
 قضیه «واجب الوجود موجود است» درواقع اخباری مجازی است، زیرا جعل
 بسیط مختص علت فاعلی است نه سایر علل.
 فاعل به جعل مؤلف، جاعل نیست بلکه فقط موجد و فاعل است.
 با قبول جعل بسیط ماهیت مشکل قاعده فرعیت در عروض وجود بر ماهیت
 مرتفع می‌گردد.
 جاعل در جعل، ماهیت را مجعول می‌گرداند، مثلاً از جاعل «انسان» افاضه
 می‌گردد، که این افاضه موجب وجود انسان می‌شود.
 با قبول جعل ماهیت، انتزاع وجود از ماهیت مجعول، متقدم بر تمام لواحق
 ماهیت است، از این رو بقاء نیازمندی موجود به علت همواره هم در ایجاد است و
 هم در بقاء.
 بنابر قبول جعل ماهیت، ماهیت قبل از جعل دارای تقرّر علمی در یکی از مراتب
 علمی است.

۱. سیاق عبارات میرداماد گویای انتساب این اصل به خود وی نیست.

مسألهٔ جعل ماهیت و اتصاف آن به وجود، با تحلیل اقسام اتصاف و انتزاعی بودن آن در مسأله وجود، مستلزم تقرر وجود قبل از اتصاف نیست.

بررسی اقسام حمل ذاتی و شایع به طور دقیق، و اعتبار وحدت حمل در تناقض از مباحث مورد تحلیل حکمت یمانی است.

اگر وجود به معنی مصدری اعتبار گردد، فرد آن عبارت از حصص آن بوده، بنابراین ماهیتهای متباین به واسطهٔ وجود اتحاد نمی‌یابند.

وجوب وجود، به معنی اعتبار موضوعی جهت حمل وجود نیست.

زیادتی وجود بر حقایق خارجی بدین معنی است که این حقایق مجعول بالغير هستند، و در واجب بدین معنی است که عین ذات او می‌باشد.

حضرت حق برهان بر تمام اشیاء است نه بالعکس، و از همین جهت ادلهٔ اثبات او، دلالتی ایضاچیند نه برهانی.

حضرت حق بسط الحقیقه و مشتمل بر تمام کمالات وجودی است.

در الأفق المبین، مباحث مستوفایی دربارهٔ مواد ثلاث آمده، که این مباحث دستمایهٔ بس شایسته‌ای در مباحث علم منطق است، و از آن رو که از میرداماد رسالهٔ مستقلی در منطق گزارش نشده، گویی شهرت اصلی وی به عنوان «منطقی» در گرو مباحث همین کتاب است.

نقد مبانی حکمت متعالیه

در نگاشته میرداماد به طور شگفتی مبانی اصلی حکمت صدرایی مطرح شده و مورد انتقاد قرار گرفته است، حال با توجه به تاریخ تألیف اثر میرداماد و آثار صدرا باید چنین پنداشت که یا آراء صدرا مربوط به زمان تلمذ وی به نزد میرداماد است و یا ناظر به اقوال مطرح شده قبل از او!! در هر صورت این مقام نیاز به جستاری درخور خواهد داشت.

پاره‌ای از مباحث نقد شده حکمت صدرایی عبارتند از:

نقد اصالت وجود و جعل آن.

در طبیعت وجود تشکیک جاری نیست، چه آن که اشتداد قابل اعتبار در افراد وجود، به اعتبار همان ماهیات موجود می باشد، و منشأ این اشتداد اقتران قوه به فعل در دایره وجود است. بنابر این تشکیک در وجود از مبانی برخی متفلسفین است. «بل لو كان يصح في الوجود تشكيك بالشدة والضعف على ما يراه بعض المتفلسفين».

نفی حرکت جوهری و ذمّ قائلان آن به تفلسف، و نفی استدلال بر آن از رهگذر حرکت قطعی و توسطیه. «ولقد كنّا في سالف القول بسطنا لك نفى الحركة في الجوهر على ما اِن تذكرت لكفاك. وأما على ما يظنه العامة وهم شرذمة من متقدمة المتفلسفين. و قد حجبهم التفلسف عن الفلسفة، و طائفة من متفلسفة المتأخرين، و قد انصرفت همهم عن حقيقة الحكمة إلى شبح التفلسف».

روش تصحیح

تصحیح اثر حاضر در دو مرحله انجام پذیرفت:

□ الف: چند سال قبل که نگارنده در صدد تصحیح این اثر برآمد توانست

نسخه های زیر را برای آن شناسایی کند:^۱

۱. در این اوان تصحیحی پس شتابزده از کتاب الأفق المبين عرضه شد، مصحح محترم آن علی رغم اطلاع از تحقیق نگارنده، گویی بر سر منافسه ای برین پیش دستی مبادرت فرمود، و کتاب را بدون حواشی آن منتشر ساخت؛ لذا نگارنده سطور بر آن شد که اولاً از شتاب در پژوهش خود بکاهد، و ثانیاً درین ویراست امعان نظری کند تا شاید از دنباله کار خود انصراف دهد؛ ولی صد افسوس که این پژوهش از مقدمه تا به انجام کاستی های بسیاری دارد، که نگارنده در ذیل فقط به غلطی های وارد در عناوین بخشها و برخی از اغلاط دیگر اشاره می کند. پیش از ورود به عرضه این اغلاط، نمونه ای از شتابزدگی در مقدمه این پژوهش بایسته ذکر است. در صفحه ۵۲-۵۳ کتاب در مقام معرفی نسخه های الأفق المبين پس از ذکر برخی از نسخ، مصحح به دو نسخه بسنده کرده است: «نسخه کتابخانه ملک... نسخه کتابخانه آیه الله مرعشی با مشخصات ۵۵۱۸... مقایسه نسخه را شاگرد مؤلف نظام الدین احمد جیلی شب ۴ شوال ۱۹۱۶

←

(کذا) به پایان برده» عجیب آن است که مصحح بر اساس این نسخه پایان صفحات را در پژوهش خود مشخص کرده است. (صفحه ۱۰... ۳۳، و غیره) طرفه آن است که تصحیح مصحح بر اساس شماره صفحات عرضه شده و متن آن با نسخه شماره مرعشی از کاتبی نامعلوم مطابقت دارد، نه با نسخه معرفی شده از جیلی !!

در این مقام اشارتی به برخی از بدخوانی‌های این چاپ خواهیم داشت

ص ۲: فاذاً لاخف: فازاء لاخف

ص ۳: المسافة الأولى: المسافة الأولى

ص ۶: و من هناك لا يستتم: و من هناك يستقيم

ص ۸۳: فلو رجع السؤال: فراجع السؤال

ص ۹۱: لا من جهة ما بحسب الزمان من المشخصات: لا من جهة ما يحسب أن الزمان من المشخصات

ص ۱۱۶: مضافاً إلى شيء آخر أيضاً... بالتحقية: مضافاً... بالنعية

ض ۱۱۷: والآن فقد نُكشِف: ... تَكشِف

ص ۱۲۲: لم يكن ضروري اثبات المحمول: ... اثبات المحمول

ص ۱۲۵: لذلك شكل أن يقال: لذلك يشكك...

ص ۱۳۰: فاذا رمتنا: فانا إذا رمتنا

ص ۱۴۲: من قبل اضافة الغير: ... إضافة الغير

ص ۱۴۸: لوحوول بتميمه ما: لو حوول بتميمه بما

ص ۱۴۹: فيفصح لك تدليس: فيفصح لك تدليس

ص ۱۵۴: ربما يستكنّ في خلدك: ... بخلدك

ص ۱۵۹: متى تزلزلت به قاعدة الثلاثة المتكفلة: ... قاعدة التلة المتكلفة

ص ۱۸۲: وهذا التبيان الأفاصي القدسي: ... الإفاصي القدسي

ص ۱۸۸: و اذا كان كونه: و ان كان كونه

ص ۱۹۲: في نفس المعنى الجنسي تصور الافتراق بالفصل: ... تصور الاقتران بالفصل

ص ۱۹۲: أليس قد يكشف: أليس قد تَكشِف

ص ۲۰۱: هو ما من تلقائه الحقيقة والوجود، و هو كون نفسه: ...، والوجود هو كون نفسه

ص ۲۱۶: فاذن من أى ماهية قبل الجعل: فاذاً من أين ماهية قبل الجعل

ص ۲۱۸: و مرجوحه تستلزم امتناعه: و مرجوحته يستلزم امتناعه

ص ۲۲۱: و التزوير و الازورار في هذين مستبين السبيل: و التزوير و الإزوار...

←

ص ٢٢٩: فإذا لخص مفهوم الممكن استيقن انفساخ امكان الاولوية الذاتية ثم يرب في سببية الامكان للحاجة: فإذا لخص... الذاتية لم يرتب...

ص ٢٣٦: فحيثما كان كانت الحاجة و الفاقة المملطة من أولى سخافة العقل: ... الحاجة. و الفاقة المملطة...

ص ٢٤١: ثم لو هو شيء مع المستكرين: ثم لو موسى مع المستكرين

ص ٢٤١: فإذا قد دريت: فإذا قد دريت

ص ٢٥٧: فقد أوضح لنا الفحص... فقل أوضح...

ص ٢٥٩: إلى الذات من حيث هي هي فكيف حكمت: إلى الذات من حيث هي، فإذا يكون التقرّر في زمان

التقرّر - عبارت متن افتادگی دارد، که در این جا از بیان آن خودداری شد. ... من حيث هي هي مرتبة

فكيف حكمت

ص ٢٦٠: وفاء (معلوم نیست که این ضبط اصلاً درین عبارت به چه معنی است) شگین: رفاء شگین

ص ٢٦٥: ربما تسمع قول شركائنا... فأورد عليه: ربما سُمع...

ص ٢٦٨: لست أقول بذلك: لست أعني بذلك

ص ٢٦٩: تقولك الوجوب جهة فقدان إن: فقولك الوجوب جهة المقدان

ص ٢٦٩: ليس يكون إلا جهة فسفسفها: ليس... فسفسطة

ص ٢٦٩: أَلست تفسّر قولك: أَلست تعتبر بقولك

ص ٢٧١: يجب هذا المعنى عنه بالايجاب: بحسب هذا المعنى عثر عنه بالايجاب

ص ٢٧١: فلا تفيض من كون وجوبه: فلا تنقبض من كون وجوبه

ص ٢٧٢: ثم لم من بعد الشيء و التقرّر: ... بعد التشيؤ و التقرّر

ص ٢٨٢: أما استوضعت فيما استوضعت: أما استوضعت فيما استوضعت

ص ٢٨٤: فإذا كنت لم ترتب أن أسمعناك: فإذا كنت لم ترتب أن أسمعناك

ص ٢٨٥: ممكن الوجود لشيء آخر بل: ممكن الوجود لشيء آخر فربما كن الشيء ممكن الوجود في نفسه و

ليس هو بممكن الوجود لشيء آخر بل

ص ٢٨٥: ثم كل تام: ثم كل تال

ص ٢٨٨: فإذا نسبة بعض الممكنات: فإذا يشبه...

ص ٢٩٢: إنما بالاعتباس كما الدور: إنما بالاعتناص كما...

ص ٣٠٣: الزمان فطري الإنية مقتبص الماهية: ... مقتبص الماهية

ص ٣١١: فما طابق منها جزءاً هو قبل قبل له قبل و ما طابق جزءاً هو بعد قبل له بعد: ... هو قبل قبل له قبل... هو

بعد قبل له بعد

←

کتابخانه ملک، ش ۲۰۹۰؛
کتابخانه الهیات دانشگاه تهران، ش ۲۹۶ ج؛
کتابخانه مرکزی دانشگاه تهران، ش ۲۸۹؛
کتابخانه مجلس شورای اسلامی، ش ۱۶۸۸؛
کتابخانه مرحوم آیه الله مرعشی نجفی، ش ۳۶۰۵، ۴۲۰۸، ۵۵۱۸، ۶۲۰۳،
۷۶۶۷، ۱۱۰۴۶؛

«-

ص ۳۱۲: فیلزم أن يتلى الآتات: فيلزم أن تتالي الآتات
ص ۳۴۰: لا معية مستلزمة للفينية (در همه جای این تصحیح این اشتباه تکرار شده است، همچو ص ۳۴۲،
۳۴۳ و...) (زمانیه أو منتهیه الیها بل مباینة للعینیه خارجة عن جنس العینة الزمانية: ... مستلزمة للفينية...
مباینة للفينية... جنس المعية الزمانية
ص ۳۴۱: فاذن سطح نور عالم القدس: فاذاً سطح...
ص ۳۴۴: و طرف هذا الحصول: فطرف هذا الحصول
ص ۳۵۳: ظنون و توهينات: ظنون و تهوريات
ص ۳۵۵: حتى الجاء إلى التثيت بذيل افلاطن: حتى أجاؤه...
ص ۳۵۵: ان ما حصفناه: ... أحصفناه
ص ۳۵۷: ذوی الأبصار المستغشية: ... المستغشية
ص ۳۵۸: المعية الزمانية إما نفس المعية: ... نفس الفينية
ص ۳۷۸: استيناف تقديری: استيناف تقریری
ص ۳۸۴: ثم سبق مجرد عدم الاجتماع: ثم أليس مجرد...
ص ۳۸۷: يكون الجسم في الآن موصوفاً بهما: يكون الجسم في ذلك الآن...
ص ۳۹۴: فاذن تعبیه الامر في الوجود العینی: فاذن تغیر الأمر...
ص ۳۹۴: و التفصيل عليهم أيضاً ناهض: فالتفضيل عليهم...
ص ۳۹۸: بل قيل: الحركة يكون: بل قبل الحركة...
ص ۴۰۸: و لا يبق المتعلمون بما زاع معزياً الى السلف: و لا يبق المتعلمون بما زاع معزياً...
ص ۴۱۱: و هو من هو أدق تأملاً: و بعض من هو أدق تأملاً
ص ۴۱۴: فاذن الثالث عليك و حدّثک فی الحكم: فاذا الثالث عليك حدسک في الحكم
ص ۴۴۵: ختام فصولی: ختام تصویبی
ص ۵۰۲: فاذا أوجد الذهن: فاذا جَذّ الذهن

و دو نسخه در کتابخانه لندن.

سرانجام بیش از چهار سال پیش نگارنده با استفاده از نسخه اول تا سوم ویراستی از این اثر را فراهم آورد.

□ ب: به واسطه اشکالات متعدد در طول مرحله اول نگارنده بر آن شد که تمامی نسخه‌های شناخته شده از اثر را مورد مذاقه قرار دهد، از این رو افزون بر مراجعه به تمام نسخه‌های موجود در ایران در مواردی چند مجبور به مراجعه به نسخه‌های کتابخانه لندن گردید.

در این مرحله نیز سه نسخه، نظر به قدمت و اصالت به مجموع کار اضافه شد، و افزون بر آن در موارد مبهم از نسخه‌های دیگر بهره گرفته شد.

نسخه‌های اساس تصحیح

۱. «ل»: کتابخانه ملی ملک، ش ۲۰۹۱، تحریر سده یازدهم، خط نسخ، بدون نام رونویسگر، ۱۸ سطری وزیری، جدول کشی شده.

این نسخه یکی از کامل‌ترین^۱ و خواناترین نسخه‌های این نگاشته است که متأسفانه در نیمه دوم کتاب، بسیاری از واژه‌های دشوار و برخی از عبارات نقاشی شده و کلمات دارای معنی محضلی نیست. و اما از دگر سوی این نسخه به واسطه وجود حواشی مؤلف در کنار صفحات و وجود پاره‌ای از حاشیه‌های ایضاحی به خط نستعلیق، بسیار درخور توجه است، زیرا هیچ یک از نسخه‌های اساس تصحیح دربردارنده تمامی این حواشی نمی‌باشد.

۲. «م»: کتابخانه مرحوم آیه‌الله العظمی مرعشی نجفی، ش ۲۶۰۵، تحریر سده یازدهم، به خط نستعلیق، ۱۸ سطری خشتی، نسخه حاضر بسان نسخه «ل» از

۱. این نسخه، در دو بخش دارای افتادگی است که علت آن نیز از سهل‌انگاری کاتب نیست، بلکه به واسطه عدم وجود آن در نسخه اساس استنساخ بوده است، چه نگاشته کاتب پیوسته است.

کامل‌ترین نسخه‌های این نگاشته است، و از آن رو که با خط مؤلف مقابله شده درخور اهمیت به سزایی است: این نسخه دربردارنده عناوین بخش‌ها و برخی حواشی مؤلف است، ولی متأسفانه همچو سایر نسخه‌ها در موارد گوناگون دچار بدنویسی و بدخوانی کلمات می‌باشد.^۱

۳. «د»: کتابخانه دانشکده الهیات تهران، ش ۱۵۲۸۴، ج ۲۹۶، سده یازدهم، به خط نسخ، بدون نام رونویسگر، ۱۸ سطری وزیری، جدول‌کشی شده، از متملکات مرحوم حکیم آقا ضیاءالدین درّی.

این نسخه برخلاف بیشتر نسخه‌ها، دارای استنساخی واضح است و بیشتر کلمات منقوط می‌باشد و در موضعی که کاتب در قراءت نسخه اساس استنساخ با مشکل روبرو بوده جای کلمه را خالی نهاده و آن را نقاشی نکرده است. متأسفانه نسخه اساس استنساخ این نسخه نسبت به سایر نسخه‌ها ناقص‌تر است، و رونویسگر تا عبارت «و ممّا یجب أن لا یذهل عنه ان کلاً من الراسمین کما یُکون مبدءاً» گزارش کرده است. بنابراین فاقد یک چهارم از تمامی بخش موجود می‌باشد. نسخه حاضر فاقد هرگونه حاشیه‌ای می‌باشد، و در بیش از نیمی از آن عناوین بخش‌ها گزارش شده است.

۴. «ج»: کتابخانه اهدایی مشکاة به دانشگاه تهران، ش ۲۸۹، تحریر سده یازدهم، نیمه اول به خط نسخ و نیمه دوم به خط نستعلیق، بدون نام رونویسگر، مختلف‌السطور به اندازه خشتی.

این نسخه فاقد دیباجه مؤلف است، و از اولین بخش «صرحه اولی» یعنی «تلویح استناری، عسیت...» آغاز می‌گردد. فرجام این نسخه در حدود پانزده برگ افتادگی دارد و متأسفانه برگه‌های متعددی نیز از میان اوراق آن افتاده است. درین نسخه خوشبختانه عناوین بخش‌ها به وضوح در متن یا در حاشیه آمده و پاره‌ای از حواشی مؤلف با امضای «منه مدظله» در حواشی آن نقل گردیده است.

۱. متأسفانه تصویر ارائه شده این نسخه به نگارنده، بسیار کوچک و کم‌رنگ است!!

۵. «ش»: کتابخانه مرحوم آية الله العظمى مرعشى نجفى، ش ۵۵۱۸، تحرير سده يازدهم، به خط نستعليق، ۱۸ سطری خشتی، آغاز و انجام اندکی افتادگی دارد. این نسخه نیز از زمره نسخ دقيق این نگاشته محسوب می‌گردد.

۶. «خ» اشاره است به مراجعه به سایر نسخ خطی و یا قراءتهای محتمل در واژه. در تصحیح اثر حاضر با رعایت سیاق مؤلف و اصالت نسخه‌ها روش تلفیقی اتخاذ شد، از این رو شاید به صراحت بتوان گفت متن فراهم آمده با هیچ‌یک از نسخه‌ها به طور کامل همخوان نیست، و عمده علت این امر، عدم دسترسی به نسخه اصیل و درخور توجه است، زیرا با مراجعه به تمامی این نسخ می‌توان دریافت که:

۱. تمامی این نسخه‌ها به جز نسخه «م» و تا حدی «ش» از روی نسخه اصیلی رونویسی نشده است.

۲. با وجود تعبیرها و واژه‌های تقریباً مهجور درین نسخه‌ها باید دریافت که بیشتر این کلمات بیش از آن‌که رونویسی گردد، نقاشی شده^۱، چه در بسیاری از موارد بدون نقطه و با دندان‌های غیر صحیح گزارش شده است، لذا باید چنین پنداشت که تحریر این اثر یا توسط کاتبان غیر حرفه‌ای و یا دانشجویان مبتدی در هنگام تدریس استاد و یا در حین تحصیل انجام پذیرفته است.

حواشی الأفق المبين

حکیم استرabad بسان بسیاری از نگاشته‌های خود بر این اثر ژرف حواشی مبسوطی نگاشته است، که در جستار حاضر بر پایه نسخ زیر این حواشی گزارش شده است:

۱. در پاورقی اثر حاضر پاره‌ای از این موارد گزارش شده و به جهت عدم فائده از ذکر موارد مهجور خودداری گردید.

نگارنده اگرچه تصحیح این اثر را چند سال پیش به انجام برد، ولی با مراجعه مکرر به آن حاضر به چاپ آن نبود، تا آن‌که به واسطه اصرار ناشر محترم با مراجعه‌ای اسامی راضی به عرضه آن شد.

الف: نسخه کتابخانه مرحوم آية الله مرعشی نجفی، ش ۲۶۰۵، تحریر نستعلیق میر عبدالحسین علوی عاملی^۱ از نوادگان میرداماد، فرزند میر سید احمد علوی عاملی.

این نسخه دربردارنده حواشی الأئق المبین و حواشی پاره‌ای از آثار دیگر میرداماد است که خوشبختانه عاملی به گردآوری آن در این مجموعه پرداخته است.^۲

نکته بسیار درخور توجه درین مجموعه، عدم زیادگی حواشی بر متن نسخه‌های موجود کتاب است. و از این رو باید نتیجه گرفت، نسخه موجود در نزد احفاد میرداماد، به اندازه نسخه‌های فعلی بوده است.

ب: حواشی موجود در حاشیه نسخ اول، دوم و چهارم.

نظر به صحت نسخه «الف» تمام حواشی بر اساس آن گزارش گردید، سپس با بهره از نسخ دیگر حواشی اندکی بدان از مؤلف افزوده شد که جهت تمایز با نسخه اول، پس از رمز «منه» از شماره دو (۲) به دنبال استفاده گردید.

دو نکته در باب مجموع این حواشی بایسته ذکر است:

حکیم میرداماد، خود بر پاره‌ای از حواشی خود بنابر نسخه اول حاشیه نگاشته که این حواشی در پایان هر بخش آمده است.

بنابر مجموعه حواشی «ب» شاگردان مؤلف با بهره از درس میرداماد حواشی بسیار در خور توجهی نگاشته‌اند که در پاره‌ای از جایها مصادر کلام استاد را بنابر درس او مشخص ساخته‌اند، و البته خود نیز گاه نکاتی بر آن افزوده‌اند؛ این حواشی

۱. او خود نیز از فلاسفه و متکلمان برجسته نیمه دوم سده یازدهم هجری است، و از وی آثار گوناگونی برجای مانده، همچون عرش الايقان در شرح تقويم الايمان میرداماد، سدره المنتهی، تفسیر عرش سماء توفیق و دیگر آثار

۲. در میان تمام حواشی نقل شده در این نگاشته، نگارنده موفق به تعیین موضع حاشیه ذیل نگشت:

قوله: خبط كثير من الناس...

عنی بهم المتكلمين و فرقة يسيرة من مهوثة الفلاسفة. (منه)

عمدهٔ بارمز «سمع» گزارش شده که در این ویراست از همین رمز تبعیت شده است. بنابراین آنچه گفته آمد در پاره‌ای از موارد در پژوهش حاضر مجبور به تصحیح تلفیقی و حتی قیاسی مطلب گردیدیم، باشد که با دستیابی به نسخهٔ مؤلف، پژوهشی نو در آینده عرضه کنیم.

در پایان بر خود لازم می‌دانم که از دفتر نشر میراث مکتوب جهت فراهم آوردن نسخه‌های چهارم و پنجم، ودوست دانشورم آقای دکتر اکبر ایرانی که هم‌نشان فرا راه این پژوهش بوده است قدردانی نمایم، ولله درّه .
و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

حامد ناجی اصفهانی

بهار ۱۳۸۶ ش

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَالْإِشْفَاقَ مِنَ الْعِلْمِ الْحَكِيمِ
 سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ جَلَّ جَدُّكَ وَعَزَّ مَجْدُكَ يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ
 الْعَالِيَةِ وَالْأَفَلَاتِ الْبَالِيَةِ وَيَا مُقِومَ السَّيَرَاتِ الْحَايِرَةِ
 وَالنَّائِبَاتِ الدَّائِرَةِ يَا نُورَ النُّورِ وَيَا مَدْبِرَ الْأُمُورِ وَفَزَّزْتَ
 بِعِلْمِكَ وَتَوَزَّزْتَ بِفَضْلِكَ يَا مَكُونُ الْكَوْنِ وَمُشَى الثَّنَى
 كَوْنَتْ بِجَوْلِكَ وَثَبَتْ بِطَوْلِكَ رَفَعْتَ بِحُوتِ الْحَاوِيَاتِ
 الرَّايسَاتِ وَخَضَعْتَ فَهَوْتَ الدَّائِرَاتِ لَهَا وَمَاتَتْ
 جَاعِلُ النُّورِ وَالظُّلُمَاتِ وَفَاعِلُ الْمُهِنَاتِ وَالْإِلَاقَاتِ الْخَفِيَّةِ
 شَرَعْتَ وَالْجُودَ طَرَفَكَ ابْتَاسَ الْجُودِ وَبِقِيضِ الْوُجُودِ
 الْبَسْطَ سَتَكَ وَالْحَرْدَتَكَ خَلَقْتَ كُلَّ شَيْءٍ مِنْكَ أَيْدٍ
 وَالسُّطُوعَ وَالْيَدِ الْعُودَ وَالرُّجُوعَ أَدْرَكْتَ لِحْيِلَ صُنْعِكَ
 فِي مَنَعِ صُنْعِكَ وَصَلَّ عَلَى أَفْضَلِ سَائِلِي إِلَيْكَ وَمَنْهَلِ
 سَائِلِي إِلَيْكَ بِمَنْفَرَتِكَ وَأَتَمَّ سَعَادَتِكَ بِمَحَبَّتِكَ
 وَأَهْلَيْتَهُ الْأَطْلَعُ وَالْأَطْلَابُ وَأَصْحَابَهُ الْأَفْخَرُ بِفَخْرِهِ
 وَالْقَرَامِيقُ وَالْمُغَنِّمُ بِمَنْفَرَتِهِ وَحَيْكَ رَبِّ مَاتَ تَمِيمًا

لأن حركة البداءة اعتبرت من حيث انها حركة الحائز لكونها
 متأخرة و تقدم ان معية لان كل مهية اذا اعتبرت من حيث هي
 فهي لا متقدمة ولا متأخرة ولا معانية كما عرفت في باب المهية
 والثالث في ايضا لان العلوية والعلوية وضعان اضافيا
 فيكونان متساويين في الوجود فيتحقق ان يكون لاحدهما تقدم
 على الآخر وهكذا القول فيها اذا جعل التقدم باعتبار اللزوم
 وللتأخرية لانها وضعان اضافيان فيكونان متساويين اذا كانت
 من حيث هي غير متقدمتين ولا من حيث انها متقدمة
 استمع ان يكون للجميع تقدم فقولنا ان لا استحقاق بهذا

تمام

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين
 سبحانه اللهم جل جلالك وعظم نورك يا مفيض الوجود يا ذا الطول
 يا ذا العاليات والسموات يا جامع النور والظلمات يا ذا القوة
 والالاء وماذا المنع والعطاء ادرني بفضلك وايدنا بطونك وص
 على افضل مكانك ومنهل بكاءك محمد وآله الذين هم فزاة سرى وجفا
 ويك ان بعد فنقول اوج المقادير لا اله الا انت المغيث ابن محمد اسرف
 محمد خاتم النبيين والحمد لله رب العالمين هذه تعلقات علقها جبر المقام وسيد
 الكلام سندنا نعم المغيث وبرهان اعظم الحقيقين شمس الخافضين ثالث
 العلمين ابرهه ا. لثقتي والداد احسن قدس الله تعالى سره على كذا
 المسماة في البين الذي هو المعقول الحايث ^{الماضي} شرحت الحق واليقين ونفوس
 الياهم نور السبل المستبين فمعهما ودوتها للاخذ الروحية والاعمال

وقد رقت عنوانات المذكورة في
 الكتابين العلوي والذناد
 والفصلين وغيره اولها

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين
 والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
 الذين هم خاتم النبيين والحمد لله رب العالمين

الأفق المبين



بسم الله الرحمن الرحيم
والاستيفاق من العليم الحكيم

[التقدمة]

سبحانك اللهم جلّ حمدك وعزّ مجدك، يا ربّ العاقلات العالية والسافلات البالية ويا
قيوم السائرات الحائرة والثابتات الدائرة؛ يا نور التّور ويا مدبّر الأمور، دبّرتَ بعلمك
ونوّرتَ بفضلك؛ يا مكوّن الكون ومشيّئ الشيء، كوّنْتَ بحولك، وشيّتَ بطولك، رفعتَ
فَجوة^١ الحاويات الراسيات، وخفَضْتَ فَهْوة^٢ الدائِرات الهاويات؛ أنتَ جاعل التّور
والظلمات وفاعل^٣ الماهيات والإتيات، الفيض شرعتك والجود طرفتك؛ أنتَ باسط
الجود ومفيض الوجود، البسط سَتَّتَكَ والخير مَتَّتَكَ؛ أنتَ خالق كلّ شيء، منك البدء^٤
والسطوع، وإليك العود والرجوع؛ أدركني بجميل صنعك، وبوئني في منيع صنعك.^٥
وصلّ على أفضل وسائلي إليك، ومنهل مسائلي لديك، مبلّغ رسالاتك، ومتّم
سفاراتك، محمّد وأهل بيته الأطاهر^٦ الأطايب؛ وحامته^٧ الأفاخر، مفاخر الأَصْلاب
والتراث،^٨ مواضع سرّك^٩ وتراجمة وحيك.

١. في النسخ: فحوت؛ ضبط النصّ يوافق نسخة مكتبة لندن / الفجوة: المتّسع بين الشّيتين.

٢. في النسخ: فهوت؛ ضبط النّصّ قياسي / الفهوة: كلمة جعلية بمعنى: السهر.

٣. م، خ: - وفاعل ٤. د: المبدء ٥. مج: - وبوئني... صنعك

٦. ل، د: + و ٧. ل: أصحابه ٨. ل: + و

٩. د: برّك

ربّ بدأت فتتمّ، يا واهب الحياة خلقت فاهد، قضيت فاعف، ملكت فأنعم.
وبعد، فيقول أحوج المربوبين إلى ربّه الغني محمّد بن محمّد^{١٠} الملقّب [بـ]أباقر
الداماد الحسيني - ختم الله له بالحسنى -: أخلّاء الخلّة النورانية وأقرباء القرابة الروحانية !
إنّ هذا مشرع عقلاني ومرصد ربّاني، حاز بهجة السّرّ بأنوار إرصادي العقلية وراز نهجة
الفكر بأطوار أدواري روعية^{١١}، لم أشده فيه عن مرّ الحقّ بمستعذب الشهرة، ولم أسفه عن
سرف فطرة الحكمة بخليط^{١٢} سوء الفكرة^{١٣}.

وإذ قد اصطفاني ربّي على الأمثال^{١٤} والأتراب من^{١٥} شركاء الصناعة ورؤسائها في
الملة الإسلامية والدورة اليونانية بشرح الصدر للإيمان، واجتباي منهم لاصطياد الحقّ
بالبرهان، وبلغ نصابي إلى حيث فككت العقد وسبكت الأفكار ونخلت العلوم ونقدت^{١٦}
الأنظار، وبفضل منه ورحمة^{١٧} أزحت أسقام الأفهام، وشرّحت صدور غوامض
الأحكام، وأبرجت^{١٨} الحكمة وأبلجتها،^{١٩} وأملجت^{٢٠} الفلسفة وأنضجتها؛ فإذا^{٢١} لأخفّ
ما من بروق لهذه الموهبة الربوبية، وأداء لأقلّ ما لتلك الحقوق على هذه الذمة الربوبية،
وضعت هذا العلق المتين والعرق الوتين شريعة للشارعين وذريعة للبارعين، عسى الله أن
يجعله «الأفق المبين» والسبيل المستبين، فيه أمّ الأنوار العلمية وأمّ الأسرار الحكمية،
وبرهان سطوع العقل والحكمة في ساهرة الدين، وإبان نجوم الحقّ والحقيقة من مشرق
اليقين.

وأيم الله، فلقد آن أنه وحن حينه، ولم يكدر بوضع يرام بوضعه إلى التدرّج^{٢٢} إلى أن يتعرّف
سبيل جناب الربوبية حيث ما يجدر به من الوجود^{٢٣} والصفات ونسبة المبدعات إليه؛
كيف، منه البدء^{٢٤} وبه البقاء، وإليه الرجوع على شاكلة ما أنضجت^{٢٥} من المنهج^{٢٦}

١٠. د: - بن محمد

١١. ل: الروعية / مج: الروعد

١٢. د: مخليط

١٣. د: الفكر

١٤. في النسخ: الاتيان (مهملة)

١٥. م: - من

١٦. هكذا في النسخ

١٧. م: التدرج

١٨. م: أبلجت / أوضحت

١٩. م: أمليت / أمليت

٢٠. م: أمليت / أمليت

٢١. م: أمليت / أمليت

٢٢. م: أمليت / أمليت

٢٣. م: أمليت / أمليت

٢٤. م: أمليت / أمليت

٢٥. م: أمليت / أمليت

٢٦. م: أمليت / أمليت

١٦. نفدت: جاوزت

١٧. أبلجت: أوضحت

١٨. م: أبلجت / أوضحت

١٩. م: أبلجت / أوضحت

٢٠. م: أبلجت / أوضحت

٢١. م: أبلجت / أوضحت

٢٢. م: أبلجت / أوضحت

٢٣. م: أبلجت / أوضحت

٢٤. م: أبلجت / أوضحت

٢٥. م: أبلجت / أوضحت

٢٦. م: أبلجت / أوضحت

٢٧. م: أبلجت / أوضحت

٢٨. م: أبلجت / أوضحت

٢٩. م: أبلجت / أوضحت

٣٠. م: أبلجت / أوضحت

٣١. م: أبلجت / أوضحت

٣٢. م: أبلجت / أوضحت

٣٣. م: أبلجت / أوضحت

٣٤. م: أبلجت / أوضحت

٣٥. م: أبلجت / أوضحت

٣٦. م: أبلجت / أوضحت

٣٧. م: أبلجت / أوضحت

٣٨. م: أبلجت / أوضحت

٣٩. م: أبلجت / أوضحت

٤٠. م: أبلجت / أوضحت

٤١. م: أبلجت / أوضحت

٤٢. م: أبلجت / أوضحت

٤٣. م: أبلجت / أوضحت

٤٤. م: أبلجت / أوضحت

٤٥. م: أبلجت / أوضحت

٤٦. م: أبلجت / أوضحت

٤٧. م: أبلجت / أوضحت

٤٨. م: أبلجت / أوضحت

٤٩. م: أبلجت / أوضحت

٥٠. م: أبلجت / أوضحت

٥١. م: أبلجت / أوضحت

٥٢. م: أبلجت / أوضحت

٥٣. م: أبلجت / أوضحت

٥٤. م: أبلجت / أوضحت

٥٥. م: أبلجت / أوضحت

٥٦. م: أبلجت / أوضحت

٥٧. م: أبلجت / أوضحت

٥٨. م: أبلجت / أوضحت

٥٩. م: أبلجت / أوضحت

٦٠. م: أبلجت / أوضحت

٦١. م: أبلجت / أوضحت

٦٢. م: أبلجت / أوضحت

٦٣. م: أبلجت / أوضحت

٦٤. م: أبلجت / أوضحت

٦٥. م: أبلجت / أوضحت

٦٦. م: أبلجت / أوضحت

٦٧. م: أبلجت / أوضحت

٦٨. م: أبلجت / أوضحت

٦٩. م: أبلجت / أوضحت

٧٠. م: أبلجت / أوضحت

٧١. م: أبلجت / أوضحت

٧٢. م: أبلجت / أوضحت

٧٣. م: أبلجت / أوضحت

٧٤. م: أبلجت / أوضحت

٧٥. م: أبلجت / أوضحت

٧٦. م: أبلجت / أوضحت

٧٧. م: أبلجت / أوضحت

٧٨. م: أبلجت / أوضحت

٧٩. م: أبلجت / أوضحت

٨٠. م: أبلجت / أوضحت

٨١. م: أبلجت / أوضحت

٨٢. م: أبلجت / أوضحت

٨٣. م: أبلجت / أوضحت

٨٤. م: أبلجت / أوضحت

٨٥. م: أبلجت / أوضحت

٨٦. م: أبلجت / أوضحت

٨٧. م: أبلجت / أوضحت

٨٨. م: أبلجت / أوضحت

٨٩. م: أبلجت / أوضحت

٩٠. م: أبلجت / أوضحت

٩١. م: أبلجت / أوضحت

٩٢. م: أبلجت / أوضحت

٩٣. م: أبلجت / أوضحت

٩٤. م: أبلجت / أوضحت

٩٥. م: أبلجت / أوضحت

٩٦. م: أبلجت / أوضحت

٩٧. م: أبلجت / أوضحت

٩٨. م: أبلجت / أوضحت

٩٩. م: أبلجت / أوضحت

١٠٠. م: أبلجت / أوضحت

١٠١. م: أبلجت / أوضحت

١٠٢. م: أبلجت / أوضحت

١٠٣. م: أبلجت / أوضحت

١٠٤. م: أبلجت / أوضحت

١٠٥. م: أبلجت / أوضحت

١٠٦. م: أبلجت / أوضحت

١٠٧. م: أبلجت / أوضحت

١٠٨. م: أبلجت / أوضحت

١٠٩. م: أبلجت / أوضحت

١١٠. م: أبلجت / أوضحت

١١١. م: أبلجت / أوضحت

١١٢. م: أبلجت / أوضحت

١١٣. م: أبلجت / أوضحت

١١٤. م: أبلجت / أوضحت

١١٥. م: أبلجت / أوضحت

١١٦. م: أبلجت / أوضحت

١١٧. م: أبلجت / أوضحت

١١٨. م: أبلجت / أوضحت

١١٩. م: أبلجت / أوضحت

١٢٠. م: أبلجت / أوضحت

١٢١. م: أبلجت / أوضحت

١٢٢. م: أبلجت / أوضحت

١٢٣. م: أبلجت / أوضحت

١٢٤. م: أبلجت / أوضحت

١٢٥. م: أبلجت / أوضحت

١٢٦. م: أبلجت / أوضحت

١٢٧. م: أبلجت / أوضحت

١٢٨. م: أبلجت / أوضحت

١٢٩. م: أبلجت / أوضحت

١٣٠. م: أبلجت / أوضحت

١٣١. م: أبلجت / أوضحت

١٣٢. م: أبلجت / أوضحت

١٣٣. م: أبلجت / أوضحت

١٣٤. م: أبلجت / أوضحت

١٣٥. م: أبلجت / أوضحت

١٣٦. م: أبلجت / أوضحت

١٣٧. م: أبلجت / أوضحت

١٣٨. م: أبلجت / أوضحت

١٣٩. م: أبلجت / أوضحت

١٤٠. م: أبلجت / أوضحت

١٤١. م: أبلجت / أوضحت

١٤٢. م: أبلجت / أوضحت

١٤٣. م: أبلجت / أوضحت

١٤٤. م: أبلجت / أوضحت

١٤٥. م: أبلجت / أوضحت

١٤٦. م: أبلجت / أوضحت

١٤٧. م: أبلجت / أوضحت

١٤٨. م: أبلجت / أوضحت

١٤٩. م: أبلجت / أوضحت

١٥٠. م: أبلجت / أوضحت

١٥١. م: أبلجت / أوضحت

١٥٢. م: أبلجت / أوضحت

١٥٣. م: أبلجت / أوضحت

١٥٤. م: أبلجت / أوضحت

١٥٥. م: أبلجت / أوضحت

١٥٦. م: أبلجت / أوضحت

١٥٧. م: أبلجت / أوضحت

١٥٨. م: أبلجت / أوضحت

١٥٩. م: أبلجت / أوضحت

١٦٠. م: أبلجت / أوضحت

١٦١. م: أبلجت / أوضحت

١٦٢. م: أبلجت / أوضحت

١٦٣. م: أبلجت / أوضحت

١٦٤. م: أبلجت / أوضحت

١٦٥. م: أبلجت / أوضحت

١٦٦. م: أبلجت / أوضحت

١٦٧. م: أبلجت / أوضحت

١٦٨. م: أبلجت / أوضحت

١٦٩. م: أبلجت / أوضحت

١٧٠. م: أبلجت / أوضحت

١٧١. م: أبلجت / أوضحت

١٧٢. م: أبلجت / أوضحت

١٧٣. م: أبلجت / أوضحت

١٧٤. م: أبلجت / أوضحت

١٧٥. م: أبلجت / أوضحت

١٧٦. م: أبلجت / أوضحت

١٧٧. م: أبلجت / أوضحت

١٧٨. م: أبلجت / أوضحت

١٧٩. م: أبلجت / أوضحت

١٨٠. م: أبلجت / أوضحت

١٨١. م: أبلجت / أوضحت

١٨٢. م: أبلجت / أوضحت

١٨٣. م: أبلجت / أوضحت

١٨٤. م: أبلجت / أوضحت

١٨٥. م: أبلجت / أوضحت

١٨٦. م: أبلجت / أوضحت

١٨٧. م: أبلجت / أوضحت

١٨٨. م: أبلجت / أوضحت

١٨٩. م: أبلجت / أوضحت

١٩٠. م: أبلجت / أوضحت

١٩١. م: أبلجت / أوضحت

١٩٢. م: أبلجت / أوضحت

١٩٣. م: أبلجت / أوضحت

١٩٤. م: أبلجت / أوضحت

١٩٥. م: أبلجت / أوضحت

١٩٦. م: أبلجت / أوضحت

١٩٧. م: أبلجت / أوضحت

١٩٨. م: أبلجت / أوضحت

١٩٩. م: أبلجت / أوضحت

٢٠٠. م: أبلجت / أوضحت

٢٠١. م: أبلجت / أوضحت

٢٠٢. م: أبلجت / أوضحت

٢٠٣. م: أبلجت / أوضحت

٢٠٤. م: أبلجت / أوضحت

٢٠٥. م: أبلجت / أوضحت

٢٠٦. م: أبلجت / أوضحت

٢٠٧. م: أبلجت / أوضحت

٢٠٨. م: أبلجت / أوضحت

٢٠٩. م: أبلجت / أوضحت

٢١٠. م: أبلجت / أوضحت

٢١١. م: أبلجت / أوضحت

٢١٢. م: أبلجت / أوضحت

٢١٣. م: أبلجت / أوضحت

٢١٤. م: أبلجت / أوضحت

٢١٥. م: أبلجت / أوضحت

٢١٦. م: أبلجت / أوضحت

٢١٧. م: أبلجت / أوضحت

٢١٨. م: أبلجت / أوضحت

٢١٩. م: أبلجت / أوضحت

٢٢٠. م: أبلجت / أوضحت

٢٢١. م: أبلجت / أوضحت

٢٢٢. م: أبلجت / أوضحت

٢٢٣. م: أبلجت / أوضحت

٢٢٤. م: أبلجت / أوضحت

٢٢٥. م: أبلجت / أوضحت

٢٢٦. م: أبلجت / أوضحت

٢٢٧. م: أبلجت / أوضحت

٢٢٨. م: أبلجت / أوضحت

٢٢٩. م: أبلجت / أوضحت

٢٣٠. م: أبلجت / أوضحت

٢٣١. م: أبلجت / أوضحت

٢٣٢. م: أبلجت / أوضحت

٢٣٣. م: أبلجت / أوضحت

٢٣٤. م: أبلجت / أوضحت

٢٣٥. م: أبلجت / أوضحت

٢٣٦. م: أبلجت / أوضحت

٢٣٧. م: أبلجت / أوضحت

٢٣٨. م: أبلجت / أوضحت

٢٣٩. م: أبلجت / أوضحت

٢٤٠. م: أبلجت / أوضحت

٢٤١. م: أبلجت / أوضحت

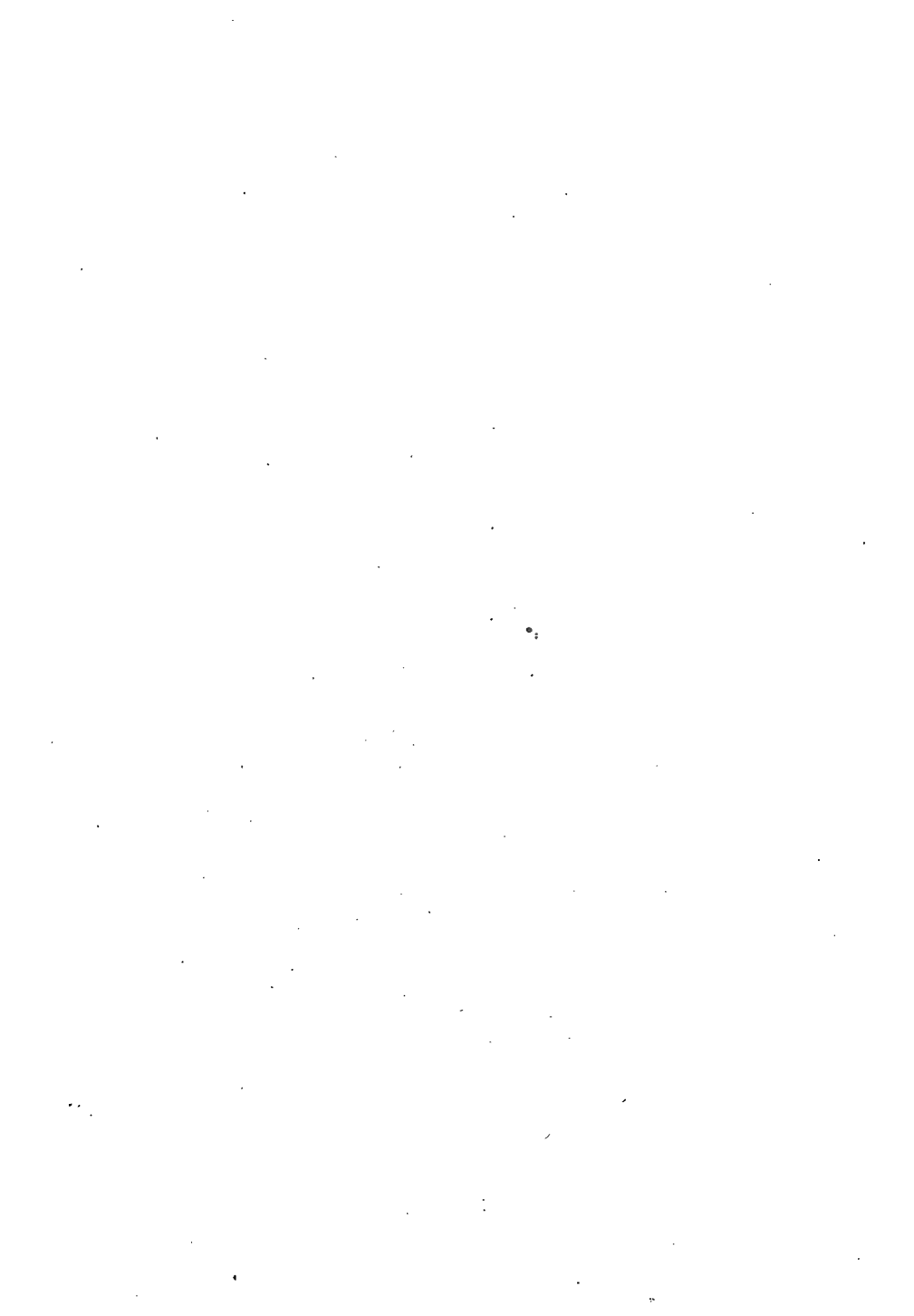
٢٤٢. م: أبلجت / أوضحت

٢٤٣. م: أبلجت / أوضحت

٢٤٤. م: أبلجت / أوضحت

الربانية^{٢٧} والفلسفة اليونانية، حتى استوت حكمة يمانية إيمانية حسب أقصى ما يتهيأ له ابن البشر بعقله المخدج^{٢٨} وقسطه السملج^{٢٩} استعمالاً بشرك^{٣٠} الحدس واقتناصاً بشبكة البرهان مع غموضة المطلب وصعوبة المسلك وتلوع السطاع وقصور الباع، وما ريم أكرم بغية^{٣١} وأكبر وجهة من أبواب العلم وما هو^{٣٢} إلا العلم الأعلى وحكمة ما فوق الطبيعة، المتسمة بعلم الأنوار والمفارقات؛ فإن اتفق إحصاف^{٣٣} الأصول^{٣٤} من ساير المقاصد لم يكد يستوجه المطلب المقصود، فليس إلا على الاستمرار اللاحق وبالقصد الثاني، و^{٣٥} الاستيفاق لنيل الحقائق والمعاني من رب الأول والثواني، ومن إليه مصير المآحد^{٣٦} والمثاني^{٣٧}. وإذ لم أثق فيه^{٣٨} إلا بالمهيمن - على كل الأمور، حفيظ العقول من هلكات الدثور، وعاصم النفوس عن سقطات العثور، ولم أبتغ به إلا وجه العليم بذات الصدور - أو مل أن يجعله من أفضل ما يُعصم بحوله من الخداج والقصور، وأجزل ما يقدم من طوله الحياة نشأة^{٣٩} النشور، إنه جدير بالإجابة، قدير على الإفاضة، له الملك^{٤٠} والأمر^{٤١}، وييده الجود والخير، ﴿وهو على كل شيء قدير﴾^{٤٢}، و﴿بكل شيء عليم﴾^{٤٣}.
وخزائن الحقائق في الكتاب تنظم أبوابها صرحتان^{٤٤}، في كل منهما^{٤٥} مساقات^{٤٦}، في كل منها^{٤٧} فصول، في كل منها عناوانات مناسبة لجواهر المطالب ومسالك المآرب.

- | | | |
|-------------------------------|--------------------------------------------------|----------------------------------------------------|
| ٢٧. مج: البرهانية | ٢٨. المخدج: الناقص | ٢٩. السملج: الخفيف |
| ٣٠. م: بشركة / مج: لشركة | ٣١. د: لغية | ٣٢. م: - هو |
| ٣٣. الإحصاف: الإتيان، الإحكام | ٣٤. م: مج: لاصول | ٣٥. م: - و |
| ٣٦. خ: المواحد | ٣٧. د: الأحد والثاني | ٣٨. خ: - فيه |
| ٣٩. هكذا في النسخ | ٤٠. اقتباس من الزمر ٦/ وغيرها: «له الملك» | ٤١. اقتباس من الأعراف ٥٤: «ألا له الخلق والأمر...» |
| ٤٢. م: - هو | ٤٣. البقرة ٢٩٦، ٢٣١ و... | ٤٤. الصرح: القصر |
| ٤٥. م: منها | ٤٦. م: + في كل منها مساقات / مساقات: مواضع السقي | ٤٧. م: - كل منها |



الصرحة الأولى من كتاب الأفق المبين

وهو فلك العلم وسماء اليقين في الشطر^١ الكلّي من حكمة^٢ ما فوق الطبيعة.

المساقاة الأولى من الصرحة الأولى

في مقدمة جملة تجري مجرى المبادي في التقديم والتصدير



فصل [١]

فيه تحديد الحكمة التي هي فوق الطبيعة وتحصيل موضوعها

وأقول أولاً: إنّ عمّا أُوتيت من الحكمة اليمانية النضيّة والفلسفة الإيمانية البهيّة، الناطق بقوارع فضلها، الشارق^٢ لبيان هذا الكتاب البارق الفارق شأناً قدسياً وجاهاً ملكوتياً ومكاناً عقلياً ومقاماً روعياً، لم يكد.

تلويح استناري

[في الوجود المصدري]

عسيثُ أن أثبتك على التفطن؛ لأن ليس الوجود حقيقته^٣ إلّا نفس الموجوديّة بالمعنى المصدري، أي صيرورة نفس الماهية في ظرفٍ ما، لا معنى ما يُنضمّ إلى الماهية^٤ أو ينتزع منها، فيجعل مناطاً لصحة انتزاع الموجوديّة وحمل مفهوم الوجود، فلعلّ المتحقّق أنّه ليس في ظرف الوجود إلّا نفس الماهية. ثمّ العقل بضرب من التحليل ينتزع منها^٥ معنى الموجوديّة والصيرورة المصدريّة ويصفها به ويحملة عليها على أن مصداق الحمل

١. خ: لما

٢. مج: لسان

٣. خ: حقيقة

٤. مثل السواد والبياض كما ذهب إليهم بعضهم، أو تعلياً كما ذهب إليه السيد السند. والحاصل أنّ في الوجود

ثلاثة مذاهب، والإثنان باطل، فثبت الثالث. (سمع)

٥. ج: - منها

ومطابق الحكم هو^٦ نفس الماهية بحسب ذلك الظرف، لا أمر زائد يقوم بها، فيصح الحمل.^٧

فإن أوهم أن الأمر إذن قد أشبه حمل الذاتيات حيث إن مصداق الحمل ومطابق الحكم هناك ليس إلّا نفس ذات الموضوع والوجود من العرضيات اللاحقة.^٨ قيل: ^٩ينفصل عن ذلك بأن ذات الموضوع هناك بنفسها تستقل بمصادقية الحمل مع عزل النظر عن أية حيثية كانت غيرها، وأمّا حمل الموجود فمصادقه نفس ذات الموضوع، لكن لا من حيث هي؛ بل باعتبار جاعلية العلة لها، فإذا تعرّفت بضرورة أو برهان صحّ حمل الوجود قطعاً.

وربّما يقود إلى^{١٠} الحكم بها مشاهدة ترتّب^{١١} آثار الماهية عليها، فيُعرّف أن ما هو مصداق الحمل متحقّق، فيحكم بصحّة الحمل لأن ترتّب الآثار مصداق الحمل أيضاً كما ظنّ،^{١٢} فقد فارق حمل الذاتيات من تلك الجهة.

[كيفية حمل الوجود وتباينه مع ساير الأعراض]

نعم، قد خولفت فيه سنّة الحمل في ساير العرضيات؛ إذ ليس في العوارض ما هذه

٦. خ: - تلويح استناري... هو

٧. قوله: فيصح الحمل...

٨. كأنّ صحيح الفطرة يحكم بأنّ ما يحوج إليه صدق حمل الوجود هو مجرد وقوع الشيء في الأعيان، لا قيام شيء به أو إضافته إلى شيء أو سلب شيء عنه. (منه)

٩. فصدق الموجود على هذا التحقيق لا يحتاج إلى اعتبار حيثية تقييدية في نفس الموضوع كما في الذاتيات، وجاعلية العلة مشتركة فيها؛ إذ لا موضوع بدونها أصلاً، ومن ذلك صحّ سلب المعدم عن نفسه؛ فأحسن التدبّر! (١١٠ عفى عنه) ٩. ج: قبل ١٠. م: إن

١١. د: يترتب

١٢. قوله: كما ظنّ...

الظان ■ بعض من ربّما يسير مع حملة عرش التحقيق، وهو من بعض الظنّ، فإن ترتّب الآثار يتأخّر عن مرتبة الموجودة، ومصداق الحمل معياره، أي ما يحوج صدق الحمل إلى اعتباره، وكأنّه حملة على المعنى اللغوي أو ما لا يتفكّ عن صدق الحمل وإن لم يتقدّم عليه بالذات؛ وذلك بعيد عن درجة التحقيق. (منه) ■ هو المحقّق الدواني.

شاكلته إلا الوجود، وأيضاً الوجود يباين ساير الأعراض بأن كلّ عرض فإنّ وجوده في نفسه هو بعينه وجوده في موضوعه.

وأما العرض الذي هو الوجود فحقيقته هي نفس أن^{١٣} كذا في الأعيان أو في الذهن، لا شيء أو معني به كذا في الأعيان أو في الذهن، فوجوده بعينه هو وجود موضوعه.

ولا يستصحّ العقل أن يقال وجوده في موضوعه هو وجوده في نفسه، بمعنى أنّ له وجوداً كما يكون للبياض وجود، بل بمعنى أنّ وجوده في موضوعه نفس وجود موضوعه على خلاف سنّة كلّ عرض غيره، فإنّ وجود العرض في موضوعه نفس وجود ذلك العرض.

ومن هناك يستقيم^{١٤} قول السلف: إنّ^{١٥} الوجود مخالف لساير الأعراض لحاجتها إلى الوجود حتّى تكون موجودة^{١٦} واستغناء الوجود عن الوجود حتى يكون موجوداً؛^{١٧} إذ وجود الوجود هو موجوديّة الماهية، وأنّ الفاعل^{١٨} إذا أوجب شيئاً أفاد وجوده لا حقيقته، وإذا أوجب الوجود أفاد حقيقته لا وجوده، إذ حقيقته هي أنّ موضوعه في الأعيان أو في الذهن،^{١٩} أي صيرورة الماهية؛ لكن هذه المعاني في طبيعة الوجود المشترك البديهي فقط؛ إذ^{٢٠} لم يتبيّن من ذلك أنّ الكون في الأعيان هو البتّة كون شيء.

١٥. م: أنما

١٤. م، ل، ج: يستتم

١٣. د: أن

١٦. ل: موجوداً

١٧. قوله: واستغناء الوجود عن الوجود...

فإنّ مفاد كون الوجود موجوداً على ذلك التحقيق هو تحقّق الماهية المنتزعة منها الوجود، لا تحقّق الوجود المنتزعة منها، فلا يحتاج تحقّق هذا المفاد إلى أن يصير الوجود بحيث ينتزع منه الوجود، بخلاف كون البياض موجوداً؛ فإنّ مفاده تحقّق البياض، لا تحقّق الجسم، فيحتاج إلى أن يكون البياض بحيث ينتزع منه الوجود. (منه)

١٨. ج: - واستغناء الوجود... الفاعل

١٩. قوله: في الأعيان أو في الذهن...

فيكون معنى قولهم «أفاد وجوده لا حقيقته» أنّه أوقع نفسه في الأعيان أو في الذهن ولم يُفَضَّ عليه حقيقته حتّى يكون أثر الفاعل كون الحقيقة حقيقة، بل أثر الصادر نفس الحقيقة، فيكون الضمير المضاف إليه في «لا حقيقته» بمنزلة الحقيقة في حيّز الموضوع، والمضاف بمنزلتها في حيّز المحمول؛ فيؤوّل إلى نفى الجعل المركّب في نفس الحقيقة، لا نفى مجموعيتها بالجعل البسيط، كما يوهم ظاهر اللفظ. (منه)

٢٠. ل، م: أو / ج: إذ

ثم الفحص والبرهان أوجبا أن بعض الكون في الأعيان هو يقتصر^{٢١} بشيء^{٢٢} ما، وبعضه لا يقتصر بشيء^{٢٣}؛ لأن الكون في الأعيان الذي لا سبب^{٢٤} له لو كان متعلقاً بشيء^{٢٥} لكان ذلك الشيء سبباً ما لذلك الكون، وقد فرض أنه لا سبب له.

[كيفية اعتبار الوجود في الخارج]

فإذا قلنا: «كذا موجود»، فلسنا نعني أن الوجود معنى خارج، فإن كون الوجود معنى خارجاً عن الماهيات إنما يعرف ببرهان حيث يكون ماهية وجود كالإنسان الموجود، و^{٢٥} لكننا إنما نعني به مجرد أن كذا في الأعيان أو في الذهن، وهذا على ضربين:

[١]: منه ما يكون في الأعيان، أو في النفس بوجود ينتزع منه؛

[٢]: ومنه ما لا يكون كذلك،^{٢٦} بل إنما يكون في الأعيان بنفس ذاته.

فالوجود الذي هو الكون في الأعيان ويصدق أنه في الأعيان ليس يحتاج^{٢٧} في أن يكون في الأعيان إلى كون في الأعيان يقتصر^{٢٨} به أو ينتزع منه؛ فإن ما به ضرورة^{٢٩} كل شيء في الأعيان هو أولى بأن يكون بذاته في الأعيان.^{٣٠}

وفرّق بين لذاته في الأعيان وبين بذاته في الأعيان^{٣١}؛ فإن ما يكون لذاته في الأعيان^{٣٢} يصح أن يكون له سبب، وما يكون بذاته لا يكون له سبب.

٢٢. كما في القيتوم تعالى. (١٢)

٢٦. ج: كذلك

٢٩. د: ضرورة

٢٢. م: لشيء

٢٥. د: و

٢٨. ل: يقرر

٢١. م: يقتصر

٢٤. د: سلب

٢٧. د: محتاجاً

٣٠. قوله: هو أولى بأن يكون...

فكل ما هو غير الوجود إنما يكون موجوداً بالوجود، والوجود موجود بنفسه؛ لأنه لا ذات له وراء الوجود القائم بنفسه، فذاته نفس الوجود القائم بذاته، فهو بذاته موجود وغيره من الماهيات موجود به كما أن كل شيء يكون مضافاً بالإضافة، وأما الإضافة فإنما هي المضاف بذاته لا بإضافة أخرى؛ وكما أن الزماني يتقدم ويتأخر بالزمان، والزمان بنفسه، وكما أن الماديات تختلف بالمادة والمادة بنفسها، وكما أن الأشياء تظهر بين يدي الحسّ بالنور والنور بنفسه لا بنور آخر، وكما أن المعلوم العيني يعلم بالصورة العلمية والصورة العلمية بنفسها لا بصورة علمية أخرى. (منه)

٣١. ل، خ: بذاته فيها

٣٢. د: في الأعيان

[تحقيق في معنى الوجود المصدري]

وبالجملة، الوجود المطلق^{٣٣} معنى مصدري لا يؤخذ من مبدأ المحمول قائم بالموضوع انضماماً أو^{٣٤} انتزاعاً، بل من نفس ذات الموضوع المجعولة بجعل الجاعل^{٣٥} إياها، ولا يتصور لذلك المعنى تحصيل وتقوم إلا بنفس الإضافة إلى موضوعه، لا قبل الإضافة.

وإذا دُرِيتْ أَنَّ^{٣٦} حقيقته^{٣٧} أَنَّ موضوعه في الأعيان لا غير، فاعلمن أَنَّ مرتبة ذات موضوعه في العين أو في الذهن اصطلاح على التعبير عنها بفعلية الماهية، ووضع لها إسم هو تقرر^{٣٨} الذات، وحيثية هذا المفهوم المصدري المنتزع يسمّى بالوجود ويعبر عنها

٣٣. قوله: وبالجملة الوجود...

وبما تحقّق انكشف أَنَّ مصداق حمل الوجود المطلق على الواجب الأوّل تعالى ومطابق الحكم عليه هو نفس ذاته بذاته من غير ملاحظة حيثية غير ذاته أصلاً، كما أَنَّ مصداق الحمل ومطابق الحكم في الممكنات هو نفس الذات من حيث تصدر عن الجاعل، لا حيثية تقوم بالذات أو تنتزع منها. فتصحّ انتزاع هذه الموجودية المصدريّة.

فانحَلَّ ما يستصعب من الإشكال، وهو أَنَّ الوجود المطلق لما كان زائداً على حقيقة الوجود الخاصّ القائم بذاته كان عرضياً له، فكأنَّ مستنداً إليه من قبيل لوازم الماهية بالنظر إليها، فيكون مصداق حمله على الوجود الواجب بذاته تعالى شأنه هو ذاته تعالى من حيث اقتضائه صدق الوجود المطلق عليه، فيختلّ ما حقّقه الحكماء الراسخون من أَنَّ مصداق الحمل ومطابق الحكم هناك هو نفس ذاته تعالى بذاته، ويلزم أن يكون الوجود المطلق من العوارض المسلوبة عنه تعالى في مرتبة الذات. ومن البين أَنَّ ما يسلب عنه الموجودية في مرتبة الذات لا يكون واجب الوجود بذاته قطعاً وتحقيقه أَنَّ الوجود المطلق إنّما كان مسلوباً عن الممكن في مرتبة ذاته، لأنّه لم تكن له ذات متقرّرة إلاّ بجعل الجاعل، وكانت الذات المتقرّرة هي مطابق الحكم بالوجود، فكانت الحيثية التي هي مصداق حمل الوجود هناك راجعة إلى كون الذات صادرة عن الجاعل بخلاف ما هو متقرّر في ذاته بنفس ذاته ومُخرج للماهيات أنفسها من اللبس المطلق إلى الأيسر والتقرّر، فإنّه بنفس ذاته هو المحكيّ عنه بالوجود، ومصداق الحمل ومطابق الحكم من غير قيام وجود، به إذ اقتضاء منه لصدق الموجود عليه، فتبصّر! (منه)

٣٤. د: وإذ

٣٥. لخ: الفاعل

٣٦. ل: خ - أَنَّ

٣٧. د: وإذ دريت أَنَّ حقيقة

٣٨. د: تقرير

بالموجودية، فإنَّ تَقَرَّرَ الماهية وفعليَّتها وإن لم تتسلخ عن اقتران الوجود^{٣٩} إلَّا في اعتبار العقل إلَّا أنَّها مستتبعة^{٤٠} للموجودية، والموجودية مسبوقه بها؛ وفعلية تَقَرَّرَ الماهية بجعل الجاعل معيار صحَّة انتزاع الموجودية بالفعل^{٤١} ومناط صدق حمل الموجود. فليتنقن القول على هذا القسط فإنَّه متى تعوهد رعاية الاعتبارات وتأدية حقوقها فقد أصيب^{٤٢} نصاب الأمن من مخاطر الشكوك والأوهام، وإنَّ إهمال جهة الاعتبارات وإضاعة حقوق الحيثيات أفق^{٤٣} اختلال الحكمة. وإذ قد بلغ الأمر إلى الانسياق^{٤٤} إلى ذروة هذا المقام فليتحقّق القول في الجعل والحمل بفضل من الله وعصمته.

٣٩. قوله: وإن لم تتسلخ عن اقتران الوجود...

على خلاف ما يقول به المعتزلة، فإنَّهم يقولون بانسلاخ تَقَرَّرَ الماهية بحسب الأعيان عن الوجود، وأمَّا عند الحكماء فليس تقدّم التقرّر على الوجود إلَّا بحسب المرتبة في ملاحظة العقل. قال في نقد المحصّل [٨٢ /] «قوله: كون الماهية متقرّرة قبل وجودها، بناءً على أنَّ الماهية متقرّرة فإنَّ عدمها فيه نظر، لأنَّ الماهية متقرّرة قبل وجودها وقبل عدمها قبليةً بالذات، ولا يلزم منه أن يكون تقرّرها حال عدمها إلَّا إذا كانت القبيلة بالزمان». (منه)

٤٠. م: مستتبعة

٤١. قوله: بجعل الجاعل معيار صحَّة انتزاع الموجودية... الخ

وأما في القيوم الواجب بالذات، فمعيار صحَّة انتزاع الموجود بالفعل ومناط صدق حمل الموجود هو نفس الحقيقة المقدّسة بنفس الذات، وسبيل نسبة الموجودية المصدرية إلى نفس الحقيقة المقدّسة سبيل نسبة الإنسانية إلى نفس ذات الإنسان مثلاً، وكون المعنى المصدري الانتزاعي متأخراً عن مرتبة نفس الذات لا تصادم كون مفهوم المحمول هو الموجود منحصفاً في تلك المرتبة، كما أنَّ المصدري الانتزاعي الَّذي هو الإنسانية أو الحيوانية متأخّر عن نفس ذات الإنسان، ومفهوم المحمول الَّذي هو الإنسان أو الحيوان محفوظ في مرتبة الماهية من حيث هي هي، لأنَّ العقل يحكم أنَّ الإنسانية أو الحيوانية المنتزعة أخيراً ليس مطابقاً، وما ينتزع هي منه إلَّا نفس ذات الإنسان. وبالجمله مهما كان مطابق المعنى المصدري المنتزع أخيراً نفس جوهر ذات الموضوع بذاته كان مفهوم المحمول المأخوذ من ذلك المعنى منحصفاً مع الموضوع في مرتبة جوهر ذاته، بذاته وإن لم يكن ذلك المعنى في تلك المرتبة بل يكون منتزعاً أخيراً، ولكن من نفس جوهر الذات بذاته فحسب. (منه)

٤٢. د: أصب

٤٣. هكذا في النسخ

٤٤. د: الانسياق

ذنبية

[في كيفية اشتقاق الوجود]

إنّ ما تُلي عليك هو ما راموه بقولهم نحن متى^{٤٥} قلنا «الوجود» فإنّما نعني به الموجود، أي إنّ المقصود بالوجود هو صيرورة الماهية وموجوديتها^{٤٦} المأخوذة من نفس الماهية المتقرّرة، لا معنى يلحق الماهية فيشتقّ منه الموجود^{٤٧} و^{٤٨} يحمل عليها، كما يكون في السواد والأسود،^{٤٩} كما أنّ الإنسانية مفهوم مأخوذ من نفس ذات الإنسان لا أمر يقترن بالإنسان.

ومن لم يفقه ذلك ظنّ أنّهم قصدوا أنّ مبدأ الاشتقاق إنّما هو المشتقّ، وتشبّث بذلك في أنّ الأمور العامة للموجودات هي المشتقات^{٥٠}.

٥٠:

٤٧. د: للوجود

٤٦. ل، خ: موجودة

٤٥. خ: + ما

٤٨. د: - و

٤٩. قوله: كما يكون في السواد والأسود...

كأنّ الأخرى أن يقال: كما في الأسودية والأسود، فإنّ أخذ الأسود من السواد، وإنّما هو على ما يقتضيه قواعد العربية من رعاية حقوق الألفاظ. وأما على مقتضى النظر في هذه الصناعة فينبغي أن يلاحظ ما يؤخذ منه الأسود من حيث يحمل على الموضوع، وذلك ليس نفس السواد، بل السواد منه، حيث يقوم بالموضوع ويخلط هو به، أعني الأسودية، وذلك مطّرد في جميع ما يحمل.

وإنّما سُمع في الكتاب ثقة بما يكشفه الفحص في مباحث الحمل. (منه)

٥٠. ج: - في الأعيان وبين بذاته... المشتقات

فصل [٢]

فيه إشباع القول في تحقيق الجعل والحمل وما يلتصق بذلك

إخاذه^١

في تحديد حريم المتنازع فيه

[في أقسام الجعل]

الجعل:

[١]: إمّا بسيط، و^٢ هو جعل الشيء، وأثره التابع له نفس ذلك الشيء، ويتقدّس عن تعليق شيء بشيء، ولا يكون بحسبه إلّا مجعول فقط يُبدّعه الجاعل ويفيض نفسه، ويعتبر عن تلك المرتبة المجعولة بتقرّر الذات وقوام الماهية وفعليتها^٣.

[٢]: وإمّا مؤلّف، هو جعل الشيء شيئاً وتصويره إيّاه، وأثره المترتب عليه هو مفاد

١. قوله: إخاذه...

أخذت الشيء آخذه أخذاً: تناولته. والإخذ بالكسر الإسم، والإخاذه شيء كالغدير، والجمع: الآخاذ، وجمع الآخاذ: أخذ. وقيل: «ما شَبِهت بأصحاب محمد - صلى الله عليه وآله - إلّا الإخاذه».

■ الإخاذه القيام من الناس، والإخاذه أيضاً أرض يحوزها الرجل لنفسه أو السلطان. (منه)

■ قارن: معجم مقاييس اللغة ج ٦٨/١ ولسان العرب ج ٤٧٤/٣.

٣. ج: فعلتها

٢. ج: ش: - و

الهيئة التركيبية^٤ الحملية، ولا يتعلّق بشيء واحد، بل له مجعول ومجعول إليه؛ وهو إنّما يتعلّق بصيرورته إتياء.

[إنّ الجعل المؤلّف لا ينتهي إلى الجعل البسيط]

وما يظنّ^٥ أنّه لم يخل ذلك من الانتهاء إلى جعل بسيط - إمّا لنفس الصيرورة^٦ أو الاتّصاف، أو اتّصاف الاتّصاف، أو لمفهوم ما في بعض المراتب - ساقط؛ بأنّ النسبة التي هي الصيرورة أو الاتّصاف في هذا النحو من الجعل إنّما تلحظ بين المجعول والمجعول إليه على أنّها مرآة لمخلوطية أحدهما بالآخر، لا على أن يتوجّه الالتفات إليها برأسها، وإنّما دخولها في متعلّق الجعل بالعرض من تلك الجهة.

فإذا لوحظت على الاستقلال بالالتفات من حيث إنّها ماهية ما انزل النظر^٧ حينئذٍ^٨

°:

٤. ج: التركيبية

٥. قوله: وما يظنّ...

الظانون بهذا الظنّ يتشبّهون به في مقامين، قسمة الجعل في نفسه إلى البسيط والمؤلّف، مع عزل النظر عن أنّ المتعلّق بالماهيات أي من النوعين، كما في هذا القول والنظر في أنّ المتعلّق بالماهيات أي النوعين، كما سيأتي في السياقة، وهو غير مجدٍ في شيء من المقامين، بل لا بدّ من المصير إلى ما انتهجنا ■ على ما في الأصل. (منه)

■ انتهجته أي جعلته في نهجي ومخصوصاً بلوكي، كما في اعتضدته وانتجبه واصطفيته واحتيته وانتجبه وأمثاله، على ما حقّقه ابن الأثير. □ (منه رحمه الله).

□ لم نعر عليه في مادة «نهج».

٦. قوله: إمّا لنفس الصيرورة...

وإنّما لزم أن تكون نفس الصيرورة مجعولة بالجعل البسيط بناءً على ما ذكر في تفسير الجعل المؤلّف من قوله: «وتصيره إتياء»، وقوله: «وهو إنّما يتعلّق بصيرورته إتياء»، فيكون الأثر الأوّل نفس الصيرورة. (منه)

٧. قوله: وانزل النظر إلى قوله: وعاد أحد وجهين.

للإيراد على ما يظنّ، وهو أنّه إذا لوحظت الصيرورة أو الاتّصاف بالذات لم يبق ما هو متعلّق الجعل المؤلّف، فلا يستقيم الحكم بانتهاه إلى الجعل البسيط. (منه)

٨. ج: ش: - حينئذٍ

عن الطرفين إلّا بالعرض وانصرم متعلّق الجعل المؤلّف، وعاد^٩ الحكم بأنّ هذه الماهية هل تفتقر في نفسها إلى جاعل يفيضها أو تستغني - لأنّ شأن الماهيات الاستغناء بحقائقها^{١٠} التصرّوية عن الجعل والافتقار إليه في الخلط بما لا يدخل في قوامها - مفوضاً^{١١} إلى البرهان.

[تنظير المقام بالتصوّر والتصديق وغيرهما]

أليس قد قرع سمعك^{١٢} أنّ تصوّر والتصديق نوعان من الإدراك، مختلفان بحسب الحقيقة لا بحسب المتعلّق فقط؛ إذ التصديق لا يتعلّق إلّا بمفاد الهيئة الحملية كمفهوم^{١٣} هو هو،^{١٤} والتصوّر يتعلّق بكلّ شيء، والنسبة^{١٥} إنّما تدخل في متعلّق التصديق بالتبعية حيث يؤخذ الموضوع متلبساً بالمحمول، وأثر التصوّر حصول نفس الشيء وأثر التصديق كون الشيء شيئاً.

٩. قوله: وعاد...

وجه آخر، وهو أنّه على التّنزّل عن ذلك، يقول المجعولة بالجعل المؤلّف لا يستلزم مجعولة نفس الصيرورة أو الاتّصاف بالجعل البسيط، بل ذلك الحكم فرع تحقيق «أنّ نفس الماهية هل يحتاج إلى الجاعل، أم لا؟» والحاكم الفاصل بالقطع هو البرهان. (منه) ١٠. ج: لحقاقها

١١. ج: مفوض

١٢. قوله: أليس قد قرع سمعك أنّ التصوّر والتصديق...

[١]: إمّا أنّه بيان للفرق بحسب المتعلّق والاختلاف بالحقيقة النوعية، مستبين لدى الفطرة الصحيحة لصدق الوجدان وسلامة الذوق؛

[٢]: وإمّا أنّه تنبيه على الاختلاف بحسب الحقيقة.

و تقريره حينئذٍ إنّّه لو لوحظ التصديق بما هو تصديق والتصوّر بما هو تصوّر لوجد العقل أنّ التصديق نحو من الإدراك وبأبى بنفس حقيقته إلّا التعلّق بمفاد الهيئة التركيبية، والتصوّر نحو من الإدراك لا بأبى بحقيقته أنّ يتعلّق بأيّ شيء كان، واختلاف اللوازم دليل اختلاف الملزومات؛ فإذا هما نوعان من الإدراك، مختلفان بالحقيقة وبحسب المتعلّق جميعاً. (منه)

١٣. د: كعلوم

١٤. م: + والتصديق

١٥. ج: - والنسبة

وكذلك الوجود المحمول^{١٦}، والوجود الرابطي نوعان متباينان بحسب الحقيقة وبحسب المتعلق وبحسب ما^{١٧} يتبع، فاحكم بأن شاكلة الجعلين^{١٨} في هذه الأحكام تلك الشاكلة.

[إن الجعل المؤلف يختص بالعرضيات]

ثم الجعل المؤلف لا يتوسط بين الشيء وبين نفسه، كقولنا: «الإنسان إنسان»، ولا بينه وبين شيء من ذاتياته كقولنا^{١٩}: «الإنسان حيوان»؛ لانحفاظ الخلط في مرتبة الماهية^{٢٠} من حيث هي هي والدخول في أصل قوامها، بل يختص بالعرضيات، سواء كانت لوازم الماهية كقولنا: «الأربعة زوج»، أو العوارض الممكنة الانسلاخ^{٢١} كقولنا: «الإنسان

١٦. هكذا في النسخ ١٧. م، د: مما

١٨. قوله: فاحكم بأن شاكلة الجعلين...

تشبيه الجعلين بالوجودين في الأحكام الثلاثة باعتبار اشتراك تلك الأحكام بعينها على نهج واحد بين الجعلين والوجودين.

وأما التشبيه بالتصور والتصديق فإنما هو في أصل الأحكام الثلاثة وإن كان الحكم الوسطاني هناك على نحو آخر؛ إذ الفرق بين التصور والتصديق بحسب المتعلق إنما هو على الأعمية والأخصية؛ لأن التصديق لا يتعلق إلا بالنسبة، والتصور يتعلق بكل شيء حتى بنفس التصديق وبمتملقه. والفرق بين الجعلين بحسب المتعلق إنما هو على التباين الكلي لأن الجعل البسيط يتمتع أن يتعلق بمتملق الجعل المؤلف، والجعل المؤلف يتمتع أن يتعلق بمتملق الجعل البسيط. (منه)

١٩. د: - الإنسان إنسان... كقولنا

٢٠. قوله: لانحفاظ الخلط في مرتبة الماهية...

إن حمل الخلط على معناه الحقيقي كأن التعليل لعدم توسط الجعل بين الشيء وذاتياته، وأما تخلل الجعل بين الشيء ونفسه فكان بطلانه فطري مستغني عن التعليل؛ وإن حمل على ما هو أعم من الحقيقي والمجازي الذي هو عدم مفارقة شيء نفسه كأن قوله لانحفاظ متعلقاً بتفى توسط الجعل بين الشيء وبين نفسه، وبينه وبين ذاتياته جميعاً.

وأما قوله: «والدخول» عطف على «انحفاظ» فإنه مختص بالآخر قطعاً. (منه)

٢١. قوله: أو العوارض الممكنة...

المراد بها العوارض التي لا تقتضي الماهية أن تنصف بها، سواء أمكن خلط الماهية عنها بحسب الواقع. كالبياض والكتابة بالفعل. أو لم يكن ذلك، وإن لم تكن هي من لوازم نفس الماهية كالوجود والوجوب، و أشار إلى القسمين بالتمثيلين. (منه)

موجود، والجسم أبيض» لعُري الذات عنها في مرتبة التقرّر، وصحّة سلبها عن الماهية من حيث هي ولحوقها لها في مرتبة متأخرة.

وأما جعل البسيط فافتقار الماهية إليه بحسب نفس الذات وتقرّر القوام، و^{٢٢} هو حدّ حريم الخلاف بين أمم الحكمة من المشائية^{٢٣} والرواقية والإشراقية مع الاتفاق على امتناع انسلاخ التقرّر عن الوجود، لصحّة سلب المعدوم عن نفسه، على ضدّ ما يتوهمه أقوام من المتكلمين.^{٢٤}

٢٢. ج، ش: - و

٢٣. قوله: من المشائية...

أي متلفسفتهم وبعض الأتباع وجمهور مقلّدة الأتباع، فإني لست أظنّ أنّ أحداً من فلاسفتهم اليونانية أو رؤساء الأتباع من الحكماء الإسلامية * ينكر جعل البسيط، كيف والشيخ الرئيس ومن في طبقته أمعن النظر في تحصيل حقيقة الوجود وفق ما حقّقناه، فبلغ النصاب الأقصى من إصابة الحق، فكيف يكون في ذهول عمّا يستوجبه ذلك النظر، بل إنّما رام حيث ينفي الجعل عن الماهيات ويجعله للوجود نفى جعل الماهية ماهية، كما ينادي عليه قوله: «الجاعل لم يجعل المشمس مشمّساً» وإثبات جُعل الموجود أي الماهية.

نعم، قصرُوا في الفحص ولم يخوضوا إلى إدراك أحكام البسيط. هذا ما استقرّ عليه نظري. وخاتم الحكماء يدّعي أنّهم عامّة وخاصّة لا ينفون الحقّ في ذلك، قال في نقد المحضّل [٨٤/]: «القائلون بأنّ الماهيات غير مجعولة لم يقولوا بأنّها غير مبتدعة (المصدر: مبدع)، بل قالوا إذا فرضت ماهية فكونها تلك الماهية لا تكون بجعل جاعل، وهذه [حذورة] تلحقها بعد فرضنا تلك الماهية». ومثل ذلك في أجوبة الأسئلة القانونية [١٠٤/]. ثمّ قال: «ولو كنّا قلنا: هل للجاعل أن يجعل السواد موجوداً؟ لكان جوابه الحقّ: نعم، له أن يبدع شيئاً هو السواد، وأن يجعل السواد موجوداً؛ بل الحقّ أنّ جميع الماهيات والموجودات مجعولة جاعلها هو الله سبحانه وتعالى»، انتهى.

و على هذا يختصّ نفى جعل الماهيات بجمهور المقلّدة ■ لأتباع المشائية، وإلّا سبحانه أعلم. (منه) * ونعم ما قال بعض المحقّقين في حواشي التجريد. (إنكار أنّ هناك مذهبين بعيد جداً، نعم الظاهر أنّه ليس بين القدماء خلاف في أنّ أثر الفاعل - أي الصادر الأوّل - هو الماهية. (منه)

■ كشمس الدين الشهرزوري (النص: السهروردي، وهو تصحيف) وأفضل الدين الغلاني وصاحب البصائر، ابن سهلان الساوجي وأبي الحسن العامري وأبي البركات البغدادي وغيرهم. (سمع منه)

٢٤. قوله: ما يتوهمه أقوام من المتكلمين...

أي المعتزلة والأشعرية. أمّا المعتزلة فلاّهم يقولون بانسلاخ الماهية عن الوجود بحسب الواقع بناءً عن أنّ الثبوت أعمّ من الوجود، وللماهيات تقرّر في الواقع بحسب ذلك الثبوت من دون الوجود. والمحقّقون

سياقة

[في معرفة المجعول أولاً وبالذات]

لعل الحق لا يتعدى مجعولية الماهيات بالجعل البسيط كما في القرآن العزيز من قوله عز من قائل: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾^{٢٥} على معنى أن أثر الجاعل وما يفرضه ويبدعه أولاً وبالذات هو نفس الماهية، ثم يستتبع ذلك^{٢٦} جعلاً مؤلفاً^{٢٧} للموجودية، مفاده^{٢٨} خلط الوجود والماهية وصدق الحمل^{٢٩} في قولنا: «الإنسان موجود»، لكن لا باستيناف^{٣٠} إفاضة من الجاعل، أو باقتضاء من الماهية الفائضة، بل بنفس استيجاب ذلك الجعل

→

يقطعون بفساده.

وأما الأشعرية فلاهم يقولون إن الوجود عين الماهيات الممكنة، فيمتنع أن تسلب الماهية عن نفسها وأن يعرض لها العدم، وإلا لزم مفارقة الشيء عن نفسه، والحكماء والمحققون حيث يعرفون أن الوجود من عوارض الماهيات وخارج عنها يقولون سلب الماهية عن نفسها إنما يمتنع على تقدير وجودها، لا إذا كانت معدومة، وما يمتنع سلبه عن نفسه مطلقاً إنما هو الواجب الوجود والموجود بنفس ذاته. (منه)

٢٥. الأنعام ١/.

٢٦. قوله: ثم يستتبع ذلك...

إشارة إلى تحقيق ما بالغفول عنه زلت أقدام رهط من المتأخرين في تقرير مذهب الإشراقية، كما زلت أقدامهم في تقرير قول المشائية.

حيث توهموا أن الإشراقية والرواقية تذهب إلى أن الصادر الأول نفس الماهية، ثم نفس الانتصاف و انتصاف الانتصاف إلى حيث يعتبر العقل من الصوادر بالنبعية، على أن يتعلق الجعل البسيط المتعلقة بنفس الماهية بنفس كل من الانتصاف وانتصاف الانتصاف في مرتبة متأخرة.

و المشائية إلى أن الصادر الأول بالجعل البسيط نفس الانتصاف دون الماهية، ثم يترتب عليه انتصاف الانتصاف على أن يتعلق به ذلك الجعل البسيط بعينه، ولكن في المرتبة المتأخرة، وهو وهم سخيف في الطرفين، أدى إليه قلة التحصيل وضعف التتبع وسوء الدربة بنيل قصود السالفين. ولقد حقق الأمر في المتن على أبلغ الوجوه. (منه)

٢٧. قوله: جعلاً مؤلفاً...

المراد به متعلق الجعل المؤلف، وإنما سُمح ثقة بما سيحقق. (منه)

٢٨. الظاهر إرجاع الضمير إلى الجعل المؤلف، وبناء الكلام على المسامحة. ولا يبعد أن يحمل الإرجاع على الاستتباع في قوله: «ثم يستتبع» وحينئذ فيه إشعار بالمقصود لا على المسامحة. (منه ٢)

٢٩. ج. - الحمل ٣٠. د. باتساق

المتقدّس البسيط على سبيل الاستلزام أو^{٣١} الاستتباع.

أ لست قد سبق إلى فطانتك أنّ الوجود حقيقته صيرورة الماهية، وأنّ نفس قوام الماهية مصحّح حمل الوجود ومصدقه، فاحدس أنّها إذا استغنت بحسب نفسها ومن حيث أصل قوامها عن الفاعل صدق حمل الوجود عليها من جهة ذاتها وخرجت عن حدود بقعة الإمكان، وهو^{٣٢} باطل؛ فإذا هي فاقرة إلى فاعلها من حيث قوامها وتقرّرها ومن حيث حمل الموجوديّة عليها^{٣٣} وهي في ذاتها بكلّا^{٣٤} الاعتبارين في الليس البسيط والسلب الصرف والقوّة المحضة، ويُخرجها^{٣٥} مُبدعها إلى التقرّر والأيس بجعل بسيط يتبعه على اللزوم بلا وسط^{٣٦} جعل مؤلّف لا باستيناف^{٣٧، ٣٨}.

وأما التثبّت بأنّ جعل الإنسان موجوداً، يرجع إلى إفاضة نفس الوجود،^{٣٩} أو نفس الاتّصاف، أو اتّصاف الاتّصاف، أو ما يجعل أثراً للفاعل بالحقيقة في شيء من المراتب، وإلّا لم ينته الجعل إلى الوقوف أصلاً، فلم تحصل الموجوديّة؛ وذلك لأنّ الاتّصاف في نفسه ماهية ما فإن استغنى نفسه عن الجاعل كان الوجود للإنسان بلا علّة أولاً، فيكون نفسه الأثر وإلّا عاد التردد إلى ما هو الأثر كاتّصاف الاتّصاف وهكذا - فغير منجج.

[جعل الاتّصاف]

فإنّ من لا يستصحّ^{٤٠} مجعوليّة^{٤١} الماهية بجعل^{٤٢} الاتّصاف متعلّق^{٤٣} الجعل من حيث إنّه خلط طرفيه - كما أنّ النسبة في القضية إنّما يتعلّق بها التصديق من حيث هي بين

٣٣. ل، ج، ش - عليها

٣٥. د: مخرجها

٣٢. ج: هي

٣٤. يمكن أن يقرأ ما في م: بكلمة

٣٧. د: باستباق

٣٦. م: واسط

٣٨. قوله: جعل مؤلّف لا باستيناف...

أريد به لزوم متعلّق الجعل المؤلّف للجعل البسيط من غير أن يتعلّق به جعل آخر، بل باستتباع ذلك

الجعل له، كما سيظهر. (منه)

٣٩. قوله: يرجع إلى إفاضة نفس الوجود...

إشارة إلى أنّ عليّة الشيء للشيء بالحقيقة إنّما يكون بإفاضة نفس ماهيته، فإنّ ما لا يكون كذلك يرجع

٤٠. د: لا يستصح

إلى التأثير في أوصاف الشيء ولواحقه لا فيه. (منه)

٤٣. د: بتعلق

٤٢. ج: يجعل

٤١. د: مجعولة

الطرفين^{٤٤} - لا يلتفت^{٤٥} إليها بالذات ومستغنياً عنه بحسب نفسه، أي بحقيقته التصورية إذا لوحظ بالاستقلال كما هو شأن الحقائق عنده، ولا يخرج ذلك ماهية عن الحاجة في ثبوتها إلى الجعل المؤلف فضلاً عن ماهية الموصوف.

ومن لم يحصل يظن أن منكر الجعل البسيط يجعل الصادر الأول نفس الاتّصاف. ثم يكل الأمر في اتّصاف الاتّصاف وما بعده إلى انتزاع العقل إلى حيث ينبت الاعتبار فيعترض^{٤٦} بعدم الفرق^{٤٧} بين الاتّصاف وبين نفس الماهية، فلم لم تكن هي الصادر وإنّ الاتّصاف نسبة، فكيف يكون أول الصوارد؟ وإنّ الموجد للحركة بالاختيار لا يحتاج إلّا إلى^{٤٨} تخيل^{٤٩} الحركة المخصوصة، لا إلى تصوّر الاتّصاف بالوجود.

[ما قاله بعض الإشراقية في الجعل والردّ عليه]

وبعض الإشراقية^{٥٠} من أتباع الرواقية يتمسك بأنّ الوجود^{٥١} من الاعتبار العقلية فلا يكون من الفاعل إلّا نفس الماهية العينية، ولو كان الوجود هو ما من الفاعل [١]: فإمّا

٤٦. د: فيعرض

٤٥. ج: لا يلتفتا

٤٤. ل، د: طرفين

٤٧. قوله: فيعترض بعدم الفرق...

هذا الاعتراض الأول هو التثبت المذكور آنفاً، وإنّما أعيد تقريراً له بوجه يندفع عنه ما أورد عليه أنّه بناء على ما قرّره التثبت في تحرير المذهبين غير متوجّه، إذ مقصود الإشراقية كون نفس الماهية المتأصلة أثر الجاعل، وما يلزم من التثبت هو أنّ نفس الماهية الاعتبارية كالاتّصاف أو اتّصاف أثر الفاعل، وذلك لا ينفع الإشراقية ولا ينكره المشائية عنده.

و وجه الاندفاع ما ذكر من عدم الفرق، إذ علّة الاحتياج إلى العلّة هي الإمكان، وهو مشترك بين الماهيات المتأصلة والاعتبارية، فالاحتياج إلى العلّة في جميع الماهيات على نحو واحد. فإذا ثبت استناد ماهية ما في نفسها إلى الفاعل ثبت ذلك في جملة الماهيات، فإذا التثبت إنّما يضمحل بما حقّقنا في المتن. (منه)

٤٨. ل، د: خ: + أن

٤٩. خ: يختلّ

٥٠. قوله: وبعض الإشراقية...

أشار إلى احتجاج صاحب الإشراق وتولّى توهينه. (منه)

٥١. قوله: يتمسك بأنّ الوجود...

التعبير عن احتجاج صاحب الإشراق بالتمسك وعن احتجاج غيره بالتثبت، إشارة إلى ظهور ذهن في احتجاج غيره، وأنّ احتجاجه أقوى بالإضافة إلى احتجاج غيره، وإن كان كلّ منهما ضعيفاً. وفيه بلاغة لطيفة. (منه)

أن لم يفده شيئاً زائداً فهو كما كان، [٢]: أو أفاد فكان للوجود وجود إلى لا نهاية.
وهو أيضاً على خداج^{٥٢} قلّة الجدوى؛ فالانتزاعات الذهنية كالعينيات الخارجية،
والانصاف بالاعتبارات^{٥٣} العقلية كاللبس بالأوصاف العينية^{٥٤} في الاحتياج إلى
الفاعل؛ وكون الماهية عينية إنما معناه صحة أن^{٥٥} ينتزع منها الوجود في الأعيان.
والمشائية تضع أن ذلك أثر إفادة الفاعل لا نفس المنتزع ولا الماهية المنتزع منها ولا
نفس حقيقة صحة الانتزاع؛^{٥٦} فمحجة البرهان ما انتهجناه^{٥٧}.

[تحقيق في أن الجعل إما ابداعي أو اختراعي]

ثم الأجدر بـ«الجعل البسيط»^{٥٨} لتقدسه عن شوائب التكثر أن يقال له تأثير إبداعي

٥٢. قوله: على خداج قلّة الجدوى...

معنى الاستعلاء هاهنا تشبيه استقرار هذا الاحتجاج على خداج قلّة الجدوى بحال من اعتلى الشيء
وركبه.

والخداج نقصان من أخذجت الناقة إذا جاءت بولدها ناقص الخلق وإن كانت أتمامه تامة، فهي
مُخدجة ولدها مخدج. وخدجت الناقة من باب ضرب خداجاً، إذا ألفت ولدها قبل تمام الأيام وإن كان تام

الخلق، فهي خادجة والولد خديج. (منه)

٥٤. ج: العينة ٥٥. د: أنه

٥٦. قوله: ولا نفس حقيقة صحة الانتزاع...

إن قيل: فإذا ما أثر الفاعل؟

قيل: أثره أن الماهية ينتزع منها الوجود، وينصح ذلك بمقاسة الموجود بالمعدوم؛ إذ ليس في المعدوم ما

يُدعى أنه أثر الفاعل. (منه)

٥٨. قوله: ثم الأجدر بالجعل البسيط...

تقرير مقصود المصنف أن بعض من قد يسير مع حملة عرش التحقيق قال في إثبات ما ختر من مذهب
الإشراقية إن التأثير [١] قد يكون اختراعياً، أعني بإفاضة الأثر على قابل - كالصور والأعراض على المادة
القابلة لها - ومن هذا القبيل جعل الموجود الذهني موجوداً خارجياً وبالعكس، وهذا التأثير بخصوصه
يستدعي مجعولاً ومجعولاً إليه؛ [٢] وقد يكون ابداعياً، أعني إيجاد الأيس عن الليس المطلق ولا يقتضي
مجعولاً ومجعولاً إليه، بل هو جعل بسيط مقدس عن شوائب التكثر، مستغنى عن سبق قابل متعلق بذات
الشيء فقط، وهذا هو التأثير الحقيقي في الشيء

والأول بالحقيقة تأثير في بعض أوصافه، أعني كونه شيئاً آخر هو الموجود، أو غيره؛ فأثره بالذات هو

وإخراج الأيس عن اللبس المطلق، و«المؤلف» أنه اختراعي مسبق بقابل^{٥٩} ما وإن لم تكن المادة؛ ولذلك^{٦٠} كان الأول أصون^{٦١} للتحفظ^{٦٢} عن إسناد الكثرة^{٦٣} في المعلول

→

ذلك الاتصاف. ولما كان المتعارف هو التأثير الأول وكان في تصوّر هذا التأثير نوع غموض لم يفهمه الكثيرون وقصروا التأثير على المعنى الأول ولم يعلموا أنّ ما يفيد الفاعل شيئاً يجب أن تكون له هوية، حتى يمكن أن يقيد؛ شيئاً.

والمصنّف ليس يرتضي هذا الكلام، لأنّ قسمة التأثير إلى ضربيه الإبداع وقسيمه إنّما هي بحسب المسبوقية بالمادة والمدة وعدمها، حيث إنّ بعضاً من المعلولات يكفي إمكانه الذاتي في فيضانه عن المبدأ، وبعضاً منها يحتاج إلى الإمكان الاستعدادي القائم بالمادة، لا باعتبار الجعل البسيط والمؤلف، ولذلك اعتبرها من ينكر الجعل البسيط، فليس في ذلك ما يجدي الاحتجاج.

نعم، التأثير الإبداعي إذا كان بالجعل البسيط كان أجدر باسم الإبداع، فلذلك غير المصنّف أسلوب الكلام إلى هذه الطريقة إيماء إلى أنّ ما يتأتى هو هذا، لا الاحتجاج بذلك، وأشار بقوله: «وإن لم تكن المادة إلى وهن ما ظنّه أنّ منكر الجعل البسيط لم يفهم معنى الإبداع، فإنّ الإبداع إنّما هو لعدم سبق المادة، فيكون تأسيس الأيس عن اللبس المطلق لا عن مادة» وهذا المعنى متفق عليه بين الفلاسفة، فكيف يقال لم يفهمه الكثيرون. ثمّ منكر الجعل البسيط لم يقل إنّ الماهية شيء قبل الوجود والفاعل يفيض عليها الوجود، بل يقول بعد أن يخرجها الفاعل من اللبس إلى الأيس ينسب العقل التأثير إليها باعتبار الموجودية، لا باعتبار نفس الحقيقة التصورية وإن لم ينسلخ الحقيقة عن الموجودية بحسب نفس الأمر قطعاً؟ فتبصّر ما انتهجناه في المتن، واستقم كما أمرت ■ (منه)

٥٩. د: يقابل

■ اقتباس من هود / ١١٢: «فَاسْتَقَمَّ كَمَا أُمِرْتُ»!

٦٢. د: للتحفظ

٦١. د: اصول

٦٠. د: كذلك

٦٣. قوله: أصون للتحفظ...

«المصنّف»: المحفوظ، هو أصلهم المقرّر، أعني قولهم: «الواحد لا يصدر إلى آخره.

قوله: في المعلول الأول متعلّق بقوله: «للتحفظ»، أي تحفظ ذلك الأصل في المعلول الأول عن لزوم إسناد الكثرة إلى الواحد إنّما يكون على ما هو حقّه إذا قيل إنّ ماهية المعلول الأول مجعولة بحسب نفسها البسيطة. (منه)

٦٤. قوله: عن إسناد الكثرة...

قد أورد على الفلاسفة لزوم إسناد الكثرة إلى الواحد الحقّ، إذ المعلول الأول ينحلّ عند العقل إلى جنس وفصل، فاجيب بأنّ العقل بعد التحليل ينسب التأثير إلى الفصل أولاً ثمّ إلى الجنس باعتباره. و المصنّف يقول في كتبه وتعليقه إنّ الفساد عائد؛ لأنّ الفصل أيضاً يحلّله العقل إلى ماهية ووجود، إذا الوجود زائد على الماهيات الممكنة بأسرها، ولذلك حكمت الحكمة بأنّ الوحدة تامّة مختصة بالباري الأول سبحانه.

الأول إلى الوحدة الحقّة.

شكوك وإزاحات [في الجعل ومتعلّقه]

[التشكيك]

لعلّك تقول: أليس من المتحقّق^{٦٥} أنّ سلب الشيء عن نفسه إنّما يمتنع مطلقاً،^{٦٦} إذ

→

والماهية الممكنة إنّما يتصّف بالتأخذ والاتحاد دون الوحدة.

وقال رئيس الصناعة في الشفاء: «كلّ ممكن زوج تركيبي» ■ فإذا إسناد إلى الواحد الحق لازم، ولا محيص عنه إلّا بتحصيل حقيقة الجعل البسيط، وأنّ أثر الفاعل نفس الماهية البسيطة الفصلية، ثمّ نفس الماهية الجنسية البسيطة، والوجود يتّبع ما هو الأثر.

ثمّ إنّ تلك الطبيعة البسيطة أيضاً لم تخل عن شائبة التكثر على ما حقّق في المتن سالفاً وأتياً، لأنّ هذه الماهية في نفسها من الجاعل، فلا بدّ فيها من لحاظ شيء من شيء وإلّا لم تكن ماهية أصلاً، فيلزم ملاحظة الكثرة من تلك الجهة؛ وأيضاً هي في نفسها غير وجودها ومن حيث هي من الجاعل مصداق حمل الوجود، فإذن قد لزمها التكثر من حيث إنّها في نفسها شيء مستتب لشيء هو وصفه، كما أنّ وجودها أيضاً يلزمه التكثر، حيث إنّ حقيقته هو كون الماهية وصورتها في الأعيان أو في الذهن؛ فإذن لا يقدّس عن شوائب التكثر إلّا حيث تكون الماهية متقرّرة بنفسها؛ والوجود هو كون نفسه، لا كون شيء. وإنّما ذلك في الواجب الواحد الحقّ تعالى وطبيعة الإمكان بمعزل عن ذلك كلّ وقد تولّى المصنّف تحقيق هذه المعاني وحاول بسطها في أصل الكتاب سابقاً ولاحقاً بما لا يحصل فوقه.

وبناءً على هذه التحقيق قال: «أصون للتحفظ» إذ التحفظ عن التكثر في طبيعة الإمكان غير ممكن، بل هو شأن جناب المبدأ الحق - جلّ مجده - ولذلك عبّر عنه المصنّف بالوحدة الحقّة. وهذه علوم لا تستحصل كما قاله المصنّف في غير موضع من هذا الكتاب إلّا أنّ تكون في النفس قوّة طابخة للفلسفة وضوء متضجة للحكمة، والحمد لله ربّ العالمين ■ (منه)

■ قال الشيخ في الهيات الشفاء ٤٧: «فلذلك لا شيء غير واجب الوجود تعرّى عن ملاعبة ما بالقوّة والإمكان... وغيره زوج تركيبي».

٦٥. م: المحقق

■ اقتباس من الحمد ٢/ وغيره.

٦٦. قوله: إنّما يمتنع مطلقاً.

أي على الإطلاق من غير احتياج إلى تقييده. (منه)

كان وجود الشيء عين ماهيته، فلم يتصور عدمه أصلاً، وأما في الماهيات الممكنة فإنما مع اعتبار الوجود فقط: ^{٦٧} إذ يصح سلب المعدوم عن نفسه فضلاً عن الذاتيات، ^{٦٨} وربما تصدق السالبة بانتفاء موضوعها، وذات الممكن لا تأبى العدم، ولذلك لم يكن شيء من الممكنات هو لذاته، وكان الهو المطلق ^{٦٩} هو المبدأ الأول وحده، وفي الأسماء الإلهية:

٦٧. قوله: مع اعتبار الوجود فقط .

هذا الشك متوجه على ما سبق في الإخاذه من عدم تخلل الجعل بين الشيء وبين نفسه، وبينه وبين

ذاتيته. (منه)

٦٨. قوله: فضلاً عن الذاتيات...

أي فضلاً عن سلب ذاتيات المفهوم عنه، وهو تعليل الحكم بأن سلب الشيء عن نفسه فيما لم يكن وجوده عين ماهيته غير ممنوع على الإطلاق من غير تقييد أصلاً، بل إننا نمتنع إذا لوحظ قيد الوجود على ما في قوله: إننا مع اعتبار الوجود فقط؟ بأن سلب المعدوم عن نفسه فضلاً عن سلب ذاتياته عنه صحيح، فما لم يلحظ الشيء باعتبار الوجود لم يكن الوجود له ثابتاً في هذه اللحاظ فكان مطلوباً عنه بحسب هذه اللحاظ، إذ لا واسطة بين الثبوت والسلب، والعدم هو سلب الوجود، فكان سلبه عن نفسه صحيحاً؟ ثم لا بد من أخذ العقد سالبة بسيطة، لا موجبة معدولة ولا موجبة سالبة المحمول، وإلا أزم اعتبار الوجود في الموضوع، فلذلك قال: «و ربما تصدق السالبة بانتفاء موضوعها» تبيناً، لا حمل سلب المعدوم عن نفسه. وليس المراد بصدق السالبة بانتفاء موضوعها صدقها في الفرد المعدوم من أفراد الموضوع دون الموجبة على ما يظنه المتفلسفون ويتبعهم المتأخرون؛ فإن ذلك وهم ساقط لتناول الموجبة والسالبة في الموضوع وأفراده؛ بل إنما رام بذلك صدق السالبة في الموضوع الموجود لا من حيث الوجود دون الموجبة على ما قرره في مباحث الحمل. وسيقرع سمعك إن شاء الله تعالى.

فإن كل ممكن فرض وإن صدق أنه ليس عرواً من مطلق الوجود أصلاً، إذ له نحو ما من الوجود أولاً و أهدأ ولا أقل من الارتسام في الأذهان العالية، لكن مطلق الوجود ليس ضروري الثبوت لذاته، وذاته لا تأبى سلب الوجود المطلق عنه، فالعدم المطلق من أحواله الممكنة وإن لم يكتفه أصلاً فيصح أخذه لا باعتبار الوجود، فيصح سلبه عن نفسه من تلك الحيثية عقداً سلبياً، لا عقد إيجاب سلب المحمول.

و لتحقيق هذه الدقيقة وإزالة ما ربما يعترى المتوهم أن سلباً من الأشياء لا يمكن أن يوجد من حيث سلب الوجود المطلق لكونه محققاً بمطلق الوجود دائماً لعدم انسلاخه عن نحو ما عن أنحاء الوجود قطعاً قال وذات الممكن لا يأبى العدم يتعقد عقدة التشكيك فيحوج إلى الإزاحة. (منه)

٦٩. قوله: وكان الهو المطلق...

إدخال أداة التعريف على «هو» تنصيب على أنه إسم مستقل برأسه، لا رابطة، ولا ضمير عائد؛ ولذلك أخذ بعض رؤساء الفلاسفة الإسلامية على أنه مبتدأ خبره، اليه في قول أصدق القائلين جل ذكره ﴿قل هو الله أحد﴾ [التوحيد / ١]. (منه)

«يا هو يا من هو يا من لا هو إلا هو^{٧٠}»، فكيف يستقيم عدم تخلل الجعل بين الشيء ونفسه وبينه وبين ذاتياته؟

ثم أما^{٧١} وضعت^{٧٢} من قبل أن الوجود خارج عن الماهيات الممكنة، نسبته إليها نسبة اللواحق، فكيف يجعل مصداق حمل الوجود على ذات الممكن نفس ماهيته؟ وهل هي إلا شاكلة الماهية بالقياس إلى ما يدخل فيها، على أن الوجود بالنسبة إلى الممكنات لا يكون على شاكلة لوازم الماهية أيضاً، ثم تحصيل سبق الماهية على الوجود عسيرٌ على القرينة؟

[الإزاحة]

فيزاح بأن خلط الذات والذاتيات^{٧٤} لا يكون بمقتضى أو اقتضاء، أليس النظر إلى

٧٠. قارن: عدة الداعي / ٥٠، ٢٦٣ وبحار الأنوار ج ٣ / ٢٢٢: «يا هو يا من هو إلا هو». وأيضاً أنظر ديباجة التقديسات بنفس عبارات النص.

٧١. د: انا

٧٢. د: وصفت / ج: وضعت / خ: وضفت (أي أسرع)

٧٣. قوله: وضفت...

هذا الشك إنما يتوجه على ما حقق في السياقة من أن الجعل يتعلق بنفس الماهية، فيستتبع خلط الماهية والوجود، وصدق حمل الموجود لا باستئناف جعل جديد، ولا يتعلق ذلك الجعل به في مرتبة متأخرة بناءً على ما استنار التلويح الاستناري من أن مصداق حمل الوجود نفس الماهية الواقعة في ظرف الوجود.

و المراد من قوله: «من قبل ما ذكر سابقاً» في فصل زيادة الوجود على الماهيات الممكنة. (منه)

٧٤. قوله: بأن خلط الذات والذاتيات...

أزاح الشك الأول أولاً بإقامة البرهان على نقيض ما ادّعى المشكك على سبيل المعارضة ليعلم أن كلام المشكك مغالطة مصادمة للبرهان.

و ثانياً على سبيل الحل بتعيين موضع الفلسفة وبتبيين أن الغلط نشأ من أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات.

أما المعارضة البرهانية فهي قوله: «خلط الذات والذاتيات» إلى قوله: «فقولنا».

و أما الإزاحة الحليّة فهي قوله: «فقولنا الإنسان» إلى آخره، وقوله: «بمقتضى» يعنى به العلّة الخارجة عن الذات، وقوله: «أو اقتضاء» يعنى علّة الذات لذلك الخلط، وكذلك قوله: «فإنما عن تلقاء مقتضى» كما في العوارض الغير اللازمة، وقوله: «أو باقتضاء» من تلقاء جوهر الماهية»، كما في لوازم الماهية. (منه)

الماهية من حيث هي^{٧٥} غير ممكن الانسلاخ^{٧٦} عن أن يكون بعينه لحاظ ذاتياتها^{٧٧}، وأما ما يلحق فإما من تلقاء مقتضى أو باقتضاء من تلقاء جوهر الماهية؛ فقولنا: «الإنسان إنسان»^{٧٨} أو حيوان» لا يحوج صدقه إلى الجعل من جهة الخلط وإن أحوج إلى لحاظ^{٧٩}

٧٥. د: هو

٧٦. قوله: غير ممكن الانسلاخ...

فضلاً عن إمكان الانسلاخ عن لزوم لحاظ الذاتيات في تلك المرتبة، فلا يتصور استناد الخلط إلى علّة أو علّة أصلاً.

و بعد ذلك يقول في إزاحة الشكّ على سبيل الحلّ. إنّ صدق سلب مفهوم ما عن شيء من حيث هو هو إنّما يحوج صدق حمله عليه إيجاباً إلى مقتضى أو اقتضاء لو كان صدق ذلك السلب من جهة أنّ الموضوع بحيث لولوحظ بنفس ذاته من حيث هو هو لم يمتنع بالنظر إلى تلك اللحاظة أن تسلب ذاته عن المحمول، لا إذا كان إمكان صدق السلب من جهة بطلان ذات الموضوع، لأنّه ليس مثاله ذات أصلاً؛ ومن البين أن صحّة سلب المعدوم عن نفسه أو ما يعتبر ذاتياً له عنه إنّما هي من الجهة الأخيرة لا من جهة إمكان المفارقة متأخراً إلى ذات الموضوع من حيث هي.

وهذه إزاحة حلّية بعد المعارضة البرهانية غير ما ذكر في المتن من الوجهين وعلى تقدير التنزّل عنهما.

(منه) ٧٧. د: ذاتياته

٧٨. قوله: فقولنا: الإنسان إنسان...

هذا هو الإزاحة على سبيل حلّ العقد وبيان أنّ الشك مغلط من باب أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات، وتصدّى لذلك من وجهين.

الأول: الفرق بين تقرّر ذات الموضوع وبين صدورها عن الجاعل.

والثاني: الفرق بين طبيعة الربط الإيجابي من حيث هي على الإطلاق وبين خصوصيات الحمل. أمّا الأول فتحريره أنّ تقرّر ذات الموضوع أعمّ بحسب النظر إلى نفس مفهومه من صدورها عن الجاعل، فإنّ التقرّر في نفسه لا يأبى أن يتحقّق من دون تحقّق الصدور كما في الواجب بالذات وكذلك التقرّر أعمّ من الصدور بحسب استدعاء صدق الحمل الإيجابي فإنّ صدق الحمل الإيجابي من حيث هو حمل الإيجابي إنّما يستدعي تقرّر ذات الموضوع، إذا الذات المتقرّرة يصدق حمل نفسها وحمل ما هو داخل في قوام ماهياتها عليها إيجاباً بالضرورة الفطرية، وإن لم يكن بالصدور عن الجاعل الحق؛ لكنّ الماهيات الممكنة لا تكون متقرّرة إلاّ بأبداع الجاعل أنفـسها لفقر طبيعة الإمكان، فلذلك لا يصدق حمل نفس الماهية الإمكانية ولا حمل ذاتياتها عليها بالإيجاب إلاّ أن تكون صادرة عن الجاعل، لا لأنّ صدق ذلك الحمل يحوج إلى حيثية الصدور؛ ولذلك ما يحكم العقل أنّ الواجب بالذات غير مـسـلـوب عن نفسه.

وهذا معنى قوله: «لست أقول الصدور عن العلّة، بل التقرّر فقط» أي ما يستدعيه صدق الحمل هو مجرد تقرّر الموضوع، لا صدور الموضوع عن العلّة، فإنّ التقرّر أعمّ من الصدور بحسب استدعاء صدق

→

الحمل إياه، كما أنه أعم منه بحسب نفس المفهوم، حتى أنه لو أمكن تقرر الموضوع بنفس الذات من غير علّة لكفى في صدق الحمل، فاستدعاء صدق ذلك الحمل صدور الماهية عن الجاعل وهو المجعولية إنما هو بالعرض وعلى سبيل الاتفاق من حيث إنّ ما يستدعي وهو التقرر لا يتصور في الممكنات من دون الصدور. وفي هذا الوجه لا يلحظ الفرق بين طبيعة الحمل وخصوص الحمل.

وأما الوجه الثاني فساد على لحاظ الفرق بين طبيعة الحمل وبين خصوصياته، ولا يلحظ فيه الفرق بين التقرر والصدور، وذكر في المتن بقوله: «على أن ذلك أيضاً» إلى آخره.

و تحريره: أن ما يستدعيه صدق ذلك الحمل سواء كان التقرر أو الصدور إنما هو بحسب اقتضاء طبيعة الربط الإيجابي لا بحسب افتقار خصوص الحمل؛ فإنّ طبيعة مطلق الربط الإيجابي يستدعي تقرر الموضوع على التحقيق، أو صدوره عن العلّة على تقدير التنزل عن الفرق والمماشاة مع من يذهل عن الحق من حيث هي طبيعة الربط الإيجابي على الإطلاق.

وأما خصوص الحمل بحسب النظر إلى خصوصية الموضوع والمحمول فقد يتوقف على تقرر الموضوع أو مجعولية؛ وذلك إذا كان المحمول من عرضيات الموضوع أو يكون الحمل حينئذ بحسب لحوق ما هو خارج عن قوام ماهية الموضوع به، فيكون بالضرورة متوقفاً على تقرر الملحوق به في نفسه حتى يلحقه اللاحق، وقد لا يتوقف عليه؛ وذلك إذا كان المحمول نفس ذات الموضوع أو من ذاتياته، فلا يتصور لحوق شيء بشيء، بل إنما يكون لحاظ ذات الموضوع أو ما هو داخل في ماهية مرتين؛ مرة في حيز الموضوعية، ومرة في حيز المحمولية؛ فلا يكون صدق الحكم على هذا الموضوع بهذا المحمول بخصوصها متوقفاً على تقرر الموضوع باعتبار خصوصية الحاشيتين إذ ليس بذلك الاعتبار لحوق شيء بشيء، وإنما يستلزم صدق ذلك الحكم باعتبار تلك الخصوصية أن يكون تقرر الموضوع أو صدوره عن العلّة بعينه تقرر المحمول أو صدوره عن العلّة.

نعم صدق ذلك الحكم يصدق عليه أنه متوقف على تقرر الموضوع بالعرض وعلى سبيل الاتفاق من جهة أن طبيعة مطلق الحمل الإيجابي تتوقف على ذلك، وهذا الحمل بخصوصه ممّا تصدق عليه تلك الطبيعة، وتسري إليه حكمها بالعرض، فالتوقف على تقرر الموضوع في حمل العرضيات من جهتين؛ أي من جهة طبيعة الحمل الإيجابي، ومن جهة خصوص الحمل بحسب خصوصية الحاشيتين أيضاً، لأنّ لحوق اللاحق يتوقف على تقرر الملحوق به في نفسه، وفي حمل الذاتيات من جهة واحدة فقط، أي من ماهية طبيعة الحمل لا من جهة خصوصية الحاشيتين، إذ ليس هناك لحوق شيء بشيء، بل التفات إلى شيء بلحاظين على ما سينكشف في مباحث الماهية؟ إن شاء الله تعالى. فتقرر الموضوع هو بعينه تقرر المحمول، وفي هذا الوجه بعزل النظر عن الفرق بين التقرر وبين الصدور بحسب نفس المفهومين وبحسب توقف صدق الحمل عليه، لكن لما كان الحق أن الموقوف عليه هو التقرر لا الصدور قال: «على أن ذلك التقرر»، وأراد ما يعم الصدور؛ فتبصر! (منه)

تقرّر الموضوع، فما يستدعيه إنّما هو تقرّر ذات الموضوع.
لست أقول: الصدور عن العلّة، بل التقرّر فقط، حتّى لو أمكن التقرّر بنفس الذات من غير علّة لكفى. على أنّ ذلك^{٨٠} أيضاً ليس من جهة اقتضاء^{٨١} خصوص الخلط باعتبار خصوصية الطرفين، بل من جهة استدعاء مطلق طبيعة الربط الإيجابي.

[كيفية جعل لوازم الماهية بلا جعل بسيط ومؤلف]

فإذا توقّف^{٨٢} صدق خصوص الحمل في ذاتيات الماهية بخصوصية حاشية الموضوع والمحمول على مجعولية نفس الماهية، وصدورها عن الجاعل إنّما هو بالعرض وعلى سبيل الاتفاق من جهتين^{٨٣} عدم تقرّر الماهية الإمكانية بنفسها ومطلق كون الربط إيجابياً، لا بالذات من جهة خصوص الخلط وخصوصية حاشيتي الحمل؛ فلا احتيج إلى توسط جعل مؤلف للخلط^{٨٤} بين الطرفين، ولا إلى اعتبار جعل بسيط للذات. فالجاعل

٧٩. د: الحاظ

٨٠. قوله: على أنّ ذلك أيضاً...

أي استدعاء صدق الحمل تقرّر ذات الموضوع لا صدورها (منه)

٨١. د: - اقتضاء / ج: افتقار

٨٢. قوله: فإذا توقّف...

استنتاج من الوجهين في الإزاحة الحليّة، وتفرّع على تحقيق الفرقين بأصل الإزاحة وضمّ العلاوة، و تنبيه على أنّ المشكك وقع في إشتباه الأمر عليه من مسلكين، وخط في خلط ما بالعرض بما بالذات في مقامين. ﴿والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم﴾ [النور/٤٦]. (منه)

٨٣. قوله: وعلى سبيل الاتفاق من جهتين...

أي من جهة الموقوف ومن جهة الموقوف عليه.

أما الأول: فلأنّ الموقوف بالذات هو طبيعة مطلق الربط الإيجابي، وأما خصوص الحمل فهو الموقوف بالعرض.

وأما الثاني: فلأنّ الموقوف عليه بالذات هو التقرّر.

وأما الصدور فهو الموقوف عليه بالعرض. ومّا ينبغي أن يعلم أنّ هذا الحل التحقيقي لا يختصّ بما هو الحقّ من مسلك الإشرافية في جعل الماهية جعلاً بسيطاً. والفرق بين التقرّر والوجود على تنميّات وترميمات حاولنا تحقيقها وتأصيلها؛ بل يعمّ طريقة المشائيه؟ أيضاً على ما هو المذكور في المتن. (منه)

٨٤. ل: المخلط

يفعل ماهية الإنسان، ثم هو بنفسه إنسان وحيوان، لا يجعل مؤلف أصلاً، ولا بنفس ذلك الجعل البسيط.

وهذا أصل غامض ^{٨٥} من لم يُرزق الفطنة ^{٨٦} ولم يكن لقريحته سبيل إلا إلى الغفول ^{٨٧}

٨٥. قوله: وهذا أصل غامض...

هذا أصل من جملة ما أتاني ربي من العلم بفضلته وجعله قسطن من الحكمة برحمته، فحاولت به طبع الفلسفة ونضج المسألة وحيث أن هذا تدقيق غامض، صعب المسلك، عسر النيل، وتحقيق بالغ، رفيع السمك، بعيد الغور، ذهلت عنه كبراء الفلسفة ورؤساها، وزلت بالذهول عنه أقدم فريق من الشيوخ والمحضلة وجم من أتباع والمقلدة كشيخ أتباع الرواقية في المطارحات وحكمة الإشراق والتلوينات، ومثير فتنة الشكيك، الإمام العلامة الرازي في كتبه، وأفضل الحافين حول عرش العلم والتحقيق في شرح الإشارات وغيره وسيما في التلوينات (كذا في النسخ)، وقطب فلك التحقيق في شرح حكمة الإشراق، وبعض المتأخرة من المقلدين لهم والسائرين معهم، ولذكر بعض العبارات ليقاس عليها الباقية.

قال في شرح الإشارات [ج ١ / ٤٠]: «لا يخلو تعريف الذاتي من عسر ما، والقدمات قد ذكروا له ثلاث خاصيات: إحداهن: أنه لا يمكن أن يتصور الشيء إلا إذا تصور ما هو ذاتي له أولاً وثانيها: أن الشيء لا يحتاج في إتصافه بما هو ذاتي له إلى علّة مغايرة لذاته، فإن السواد لون لذاته لا شيء آخر يجعله لوناً، فإن ما جعله سواداً جعله أولاً لوناً.

و ثالثتها: أن الذاتي يتمتع رفعه عما هو ذاتي له وجوداً وتوهماً.

وهذه الخاصيات إنما توجد للذاتي عند إخطاره بالبال مع الشيء الذي هو ذاتي له، ومن اللوازم العرضية ما يشارك الذاتي في الخاصيتين الأخيرتين، فإن الإثنين مثلاً لا يحتاج في إتصافه بالزوجية إلى علّة غير ذاته، ولا يمكن رفع الزوجية عنه في الوجود ولا في التوهم؛ لأن (المصدر: إلا أن) الذاتي الزاماً يلحق الشيء الذي هو ذاتي له قبل ذاته، فإنه من علل ماهيته أو نفس ماهيته، والعرض اللازم يلحقه بعد ذاته؛ فإن من معلولاته. وعلل الماهية هي غير علل الوجود»، انتهى قول أفضل الحافين حول عرش التحقيق بألفاظه.

وقد حاذى بما زلّ فيه قدم قلمه وهو قوله: «إلى علّة مغايرة لذاته» أي لعلّة ذاته، فإن ما جعله سواداً جعله أولاً لوناً لفظة غيره ممن سبقه.

وقال تلميذه قطب فلك التحقيق في شرح حكمة الإشراق [٤٦٧] عند قول الشيخ المصنف «اللازم التام ما يجب نسبته إلى الحقيقة لذاتها كسببة الزوايا الثلاث إلى المثلث، أي كذا الزوايا الثلاث له، فإنها معتمدة الرفع في الوهم، وليس أن الفاعل جعل المثلث ذا زوايا ثلاث، إذ لو كان كذلك لكانت - أي الزوايا الثلاث - ممكنة الحقوق واللاحوق بالمثلث، وكأن (المصدر: فكان) يجوز تحقق المثلث دونها - أي دون الزوايا الثلاث - وهو ممتنع (المصدر: محال) لامتناع تحقّق دونها.

فليس كونه ذا زوايا ثلاث بجعل جاعل، بل علّته هي نفس المثلث لا غير. وإليه أشار بقوله: «لذاتها» أي

→

لذات الحقيقة، لا لفاعل خارج.

و هذا مذهب بعض الحكماء، وعند البعض: علته علّة الحقيقة بتوسطها، وهما صحيحان. لجواز استناد (المصدر: إسناد) المعلول إلى العلّة القريبة والبعيدة. وعلى هذا يكون معنى كون اللازم لا يجعل جاعل أنّه ليس بفاعل مبائن لهما، أي للحقيقة وعلتها، إذ بعض الصفات يحتاج معها إلى غيرهما، لا أنّه ليس بفاعل مطلقاً.

و الذاتي - كالحیوان للإنسان - يشارك اللازم في هذا المعنى، لأنّه أيضاً ليس بفاعل مبائن للإنسان و علته، لأنّ الذي جعلهما إنساناً ومثلثاً جعلهما حيواناً وذا الزوايا، إذ لو اختلف الجعلان لأمكن جعلهما إنساناً ومثلثاً دون جعلهما حيواناً وذا الزوايا، وهو ممتنع (المصدر: محال)؛ واللازم والذاتي وإن اشتركا في هذا لكن لم يمتنع إسناد اللازم إلى الماهية لتأخره عنها بخلاف الذاتي لتقدمه عليها، فيتعيّن إسناده إلى علّة الماهية»، انتهى.

و السائر معهم من المتأخرين قلّدهم في ذلك وتفصّي عن التشكيك بتخصيص قاعدتهم أنّ الجعل لا يتخلّل بين الشيء وبين نفسه، وبينه وبين ذاتياته؛ بأنّ المراد أنّه لا يحتاج هناك إلى جعل مستأنف بعد جعل الذات، لا أنّه غير محتاج إلى جعل الذات أيضاً.

وأنت قد تعرّف الحال وتحصّلت تمیّز الحق عن الضلال. ثمّ إنّ في كلام شرح الإشارات وشرح حكمة الإشراق وجوهاً من الغلط يظهر لك بعضها بما يحقّق في المتن من أمر لازم الماهية بالنسبة إليها آنفاً، وبعضها بما يجاء به حيث يحين حينه في مؤتلف الكلام إن شاء الله تعالى.

وأما أنّه لو لم يستند كون الإنسان حيواناً وكون المثلث ذا الزوايا إلى جاعل الإنسان والمثلث لزم كون الإنسان والمثلث مجعولين من غير أن يكونا حيواناً وذا الزوايا؛ فالظلم فيه ظاهر؛ إذ اللازم أن يكون الإنسان والمثلث مجعولين من غير أن يكون كون الإنسان حيواناً، وكون المثلث والزوايا مجعولين بذلك الجعل، لا من غير أن يكون الإنسان حيواناً والمثلث ذا الزوايا، واللازم حقّ لأنّ الإنسان والمثلث مجعولان في نفسها، ثمّ الإنسان حيوان من غير جعل واقتضاء والمثلث ذو الزوايا باقتضاء نفس الماهية ذلك، فاتّبع الحق ولا تكن من الجاهلين ■ (منه)

■ اقتباس من هود ٤٦/٤: «إني أعظك أن تكون من الجاهلين».

٨٦ قوله: من لم يرزق الفطنة

و هو بعض السائرين مع حملة عرش التحقيق وغيره، وقد أخذ ذلك من كلام صاحب الإشراق في التلويحات وفي حكمة الإشراق ومن أفضل الحافين حول عرش التحقيق في شرح الإشارات ومن قطب فلك التحقيق في شرح حكمة الإشراق وفاقاً لما ذكره شارحاً التلويحات؛ ويمكن تنزيل ما في متن الإشراق والتلويحات على ما لا يصادم الحق، ولكن بلطف عناية. (منه)

عنه تخيل أنه تفصى^{٨٨} بأن صدق الحمل بنفس جعل الماهية لا يجعل مستأنف، فإنّ الجعل يتعلّق أولاً بنفس^{٨٩} الماهية، ثمّ العقل ينتزع منها كونها هي أو بعض ذاتياتها، ومصادق الحمل هو^{٩٠} نفس جعل الماهية،^{٩١} وزعم أنّ ذلك من^{٩٢} مذهب الإشراقية وهو على شفير^{٩٣} حفرة الوهن والسخافة.

فقد تحقّقت^{٩٤} أنّ مصادق الحمل بخصوصية^{٩٥} نفس الماهية بما هي هي، وقولهم: «ذاتيات الماهية مجعولة بعين^{٩٦} جعلها»، إنّما عنى به أنّ جعل الماهية^{٩٧} هو بعينه جعلها،

٨٨. د: مقتضى ل، م، د: نفس / والنص يوافق ما جاء في هامش «ل» و«ج»

٩٠. ل، د، ص: - هو

٩١. قوله: ومصادق الحمل هو نفس جعل الماهية...

ما أوردناه في الإزاحة أولاً من البرهان كما أنّه يزيع الشكّ على سبيل المعارضة، فكذاك يبطل هذا التفصي التخييلي قطعاً، وكيف يتوهم ذلك التخييل والماهية مخلوطة بمقوماتها في مرتبة جوهر الذات من حيث هي هي، والجعل والاستناد وكلّما لم يدخل في جوهر الذات من الاعتبارات والحيثيات غير منخفظة معها في تلك المرتبة، ثمّ كيف يتهيأ لهؤلاء المتخيلين أن يفصلوا الوجود عن الذاتيات ويفرقوا بين حمل الموجود وحمل الحيوان على الإنسان مثلاً، على أنهم ناقضوا أنفسهم حيث قرّروا مصادق الحمل في المقامين. وبالجمله من سلك هذا السبيل فقد رجع بأفوق ناصل. ■ (منه)

■ السهم المكسور فوق، يقال رجع فلان يأفوق ناصل، أي بهم منكر لا نصل فيه. (صاح)

جاء بعد هذه الفقرة في نسخة أصل الحواشي بمكتبة المرعشي: «رجع بخطّ ليس بتمام».

٩٣. د: شفر

٩٢. ج: ذلك من / ش: - من

٩٤. قوله: قد تحقّقت أنّ مصادق الحمل...

أي بما حقّقناه في إزاحة الشكّ فإنّ ذلك كما أنّه إزاحة برهانية للتشكيك فكذاك هو برهان تحقيقي على بطلان هذا التفصي؛ إذ قد انكشف أنّ مصادق هذا الحمل بخصوصه بحسب النظر إلى خصوصية الموضوع والمحمول هو نفس ماهية الموضوع، وإن كان من حيث طبيعة حمل الإيجابي مستدعياً لتقرّر (م): للتقرّر الموضوع أو مجعوليته. (منه)

٩٦. ل: يعني

٩٧. قوله: إنّما عنى به أنّ جعل الماهية...

من مستصبات المؤاخذات على الحكماء أنّ في كلامهم في هذا المقام تناقضاً، فإنّهم يقولون: يمتنع تخلّل الجعل بين الشيء وبين نفسه وبينه وبين ذاتياته، ويقولون: ذاتيات الشيء مجعولة بعين جعله و موجودة بعين وجوده. والغافلون عن الحق العاجزون عن درك ذلك الأصل الغامض يتشبّهون في دفعها بتخصيص القول الأوّل، ويقولون: المراد عدم تخلّل جعل مابين لجعل الذات.

فهي مجعولة في ذاتها جعلاً بسيطاً هو عين جعل الماهية، بل الجعل البسيط^{٩٨} الوجداني يتعلّق أولاً بالذاتيات والمقومات، ثم بالماهية.

→

و المصنّف حيث علّمه ربّه كنه الأمر و عرفه فقه المقام دفعها بأنّ ما عني به في القول الثاني هو جعل نفس ذات الشيء و هو الجعل البسيط على معنى أنّ جعل نفس الذات هو بعينه جعل كلّ من الذاتيات جعلاً بسيطاً، فيكون الجعل واحداً و المجعول به إثنين في لحاظ العقل، أي كلّاً منهما على الإستقلال لا الهينة التركيبية.

و هذا أيضاً يصلح أن يجعل برهاناً آخر على فساد ما يخيّلوه في التفصّي عن الشكّيك، فإنّه إذا كان جعل الشيء و تقرّره و وجوده هو بعينه جعل كلّ من ذاتياته و تقرّر ذلك الذاتي و وجوده، فكيف يعقل أن يكون خلطه بما هو ذاتي له مجعولاً و متوقفاً على تقرّره و جعله.

و قوله: «بل الجعل» إلى آخره ترقّي إلى ما هو الأحقّ بالإعتبار التحقيقي، فإنّ العقل المفطور على درك الحق يجد أنّ المجعول بهذا الجعل البسيط: الواحد الذاتي، فالذات.

و منه يظهر الترقّي في إبطال متخيّلهم إلى أن يقال: جعل الذات و تقرّرها أولاً للذاتي، ثم للذات؛ فكيف يصحّ أنّ الجعل يتعلّق أولاً بنفس الذات بكونها و بكونها بعض ذاتياتها.

ثم إنّ ما أسلفناه في المتن أنّ تعلّق كلّ من الجعلين المتباينين بحسب الحقيقة و بحسب المتعلّق بمتعلّق الآخر متمتع بالذات تزييف هذا التخيل الفاسد، فلا تكن من الجاهلين! (منه)

٩٨. قوله: بل الجعل البسيط....

فالصحيح أنّ ما جعل الإنسان جعل الحيوان، يعني أنّه جعل الإنسان والحيوان، أي كلّاً منهما بسجّل واحد، لا أنّ ما جعل الإنسان جعله حيواناً كما يخيّله من لم يرزق الفطنة وقد نقلنا عن شرح الإشارات وشرح حكمة الإشراف؛ بل الصحيح أنّ ما جعل الإنسان جعل الحيوان أولاً بذلك الجعل لا أنّه جعله حيواناً أولاً بذلك الجعل كما كان فيما قد نقلناه.

ثمّ هذا الحكم مختصّ بالذاتي ولا يجري في لازم الماهية قطعاً فلا يصحّ أنّ ما جعل الأربعة جعل الزوجية بذلك الجعل و ما جعل المثلث جعل ذا الزوايا بذلك الجعل على ما يظنّه المتخيّلون وقد مرّ فيما نقل كما لا يصحّ أنّ من جعل الأربعة جعل الزوج أولاً و من جعل المثلث جعل ذا الزوايا أولاً بذلك و ذلك لأنّ اللازم كالزوج و ذا الزوايا خارج عن قوام الماهية ولاحق لها في مرتبة متأخّرة فلا يتصور أن يكون جعل الماهية بعينه جعل ما ليس في تلك المرتبة كما لا يتصور أن يكون جعلها هو أولاً جعله.

و هذه أيضاً ممّا هم منها في التخليط والتخبيط وهي أكبر إنمّا وأعظم ضرراً من أختها.

و لهم هناك زلل آخر إذ حكموا باستناد لازم الماهية إلى علّتها وقد خلطوا ما بالعرض بما بالذات في هذا الحكم أيضاً. والحمد لله الذي ثبت أقدامنا و لم يجعلنا من القوم الغافلين. (منه)

■ منصوب على أنّه على سبيل الحكاية (منه)

■ اقتباس من آل عمران / ١٤٧: «و ثبت أقدامنا وانصرتا على القوم الكافرين».

وهذا مسلك الإشراقية والرواقية،^{٩٩} وإنما حاولنا ترميمه^{١٠٠} وتقويمه بالحكمة اليمانية، لأن ذلك الجعل يوسطه اعتبار العقل بين الماهية ومقوماتها، للحاظ الخلط وصدق الحمل. وكذلك^{١٠١} مصداق الحمل نفس الماهية المجعولة لا جعلها ومجوعليتها، فإن بين الاعتبارين فرقاً؛ على أن التشكيك لا يختص بالرواقية، بل معزي^{١٠٢} المشائية أيضاً، فلا يجدر أن يزاح^{١٠٣} إلا بما يجدي الفريقين.

٩٩. قوله: وهذا مسلك الإشراقية والرواقية...

وإذا أريد التقرير على طريقة المشائية قيل: الجعل المتعلق بكون الماهية موجودة يتعلق بعينه بكون كل من ذاتياتها موجوداً فهذا معنى أن الذاتيات مجعولة بجعل الماهية لا أن كون الماهية شيئاً من ذاتياتها مجعول بجعلها، بل الجعل المتعلق بكون الماهية موجودة يتعلق أولاً بكون الذاتي موجوداً، ثم بكون الماهية موجودة على قياس ما ذكر من على مسلك الإشراقية. (منه) د. ١٠٠: توهمه

١٠١. قوله: وكذلك مصداق الحمل...

هذا رد لقول المتخيل المتفصي. «و مصداق الحمل نفس جعل الماهية» وفيه تنبيه على ما سلف تحقيقه: أن مصداق حمل الذات والذاتي هو نفس الذات بما هي هي إنما يصح لو حقق الأمر على ما قررنا من عدم توقف ذلك الحمل في صدقه على المجعولة بناءً على الفرق بين التقرر والوجود، وبين الصدور، وبين طبيعة الحمل، وبين خصوص الحمل. وأما لو حكم بالتوقف فلم يستقيم تحقيق ما قد سلف ولم يبق فرق بحسب مصداق الحمل بين الذات والذاتيات وبين بعض العوارض كالوجود والوجوب. ومنه يظهر تخطيط آخر في التفصي عن الشك بما تخيله من لم يرزق الفطنة؛ فإنه حينئذ قد أتى بالمتنافيين وقد أذعن بالمتناقضين، فلا تُصغ إلى ما يخلط، ولا تكن من المتخيلين! (منه)

١٠٢. ش: يعترى / ل، خ: يعرى

١٠٣. قوله: فلا يجدر أن يزاح...

يعني أن ما تفصي به المتخيل لا يجري من قبل من ينكر الجعل البسيط، لأن الماهية عنده إنما يحتاج إلى الجاعل في الوجود لا في قوام أصل الماهية المتقدمة على الوجود والخلط بالذاتيات إنما هو بحسب قوام الماهية في مرتبة متقدمة على مرتبة الوجودية فلا يصح أن يجعل متعلقاً لجعل الوجودية ويقال: إن جعل الإنسان موجوداً هو بعينه جعل الإنسان حيواناً ولكن بتوسط كونه موجوداً وفي مرتبة بعده؛ لأن كون الإنسان حيواناً إنما هو بحسب قوام أصل ماهية الإنسان وذلك في مرتبة متقدمة على مرتبة الوجودية. نعم، يصح ذلك إن قيل بتقدم الوجود على الفعلية وهو مذهب سخي لا يستصحه المتفصي المتخيل فضلاً عن المحصلين من الحكماء الراسخين.

فإذا ما تفصروا به - أي المتخيلون بعد فرض سلامته عن البطلان - لا يجدي الفريقين فالمصير في الإزاحة إلى ما حققناه فإنه غير مختص بمسلك التحقيق بل إنه متأب على طريقة المشائية أيضاً بأن يقال:

لكن أتباع المشائية ربما يتفصّون أيضاً بأنّ صحّة سلب المعدوم عن نفسه إنّما يستوجب استلزام الربط الإيجابي^{١٠٤} وجود الموضوع لا الفرعية؛ فصدق الحمل في الذاتيات لا يتوقّف على الجعل المؤلّف للموضوع، أي جعله موجوداً، بل إنّما يستلزمه^{١٠٥} ويستتم^{١٠٦} لو قيل بالمساواة بين مرتبتي الفعلية والوجود، وسينساق^{١٠٧} نظرك إلى الحقّ

→

وجود الموضوع أعمّ من صدوره عن الجاعل بحسب نفس المفهوم وبحسب استدعاء طبيعة الربط الإيجابي ذلك فإنّ الحمل الإيجابي إنّما يستدعي وجود الموضوع لا صدوره عن العلة لكن لما لم يكن للممكن وجوداً إلا بالصدور عن العلة، كان الحمل الإيجابي على الماهية الإمكانية مستدعياً للصدور بالعرض وعلى سبيل الاتفاق، وكذلك ما يستدعي وجود الموضوع أو صدوره عن العلة، أي يتوقّف عليه إنّما هو طبيعته الحمل الإيجابي بما هو ربط إيجابي على الإطلاق، لا خصوص الحمل بحسب خصوصية الحاشيتين، أن يكون المحمول عرضياً للموضوع؛ إذ المرجع هناك إلى لحوق شيء بشيء فيتوقّف على وجود الملحوق به في نفسه قطعاً.

وأما إذا كان المحمول ذاتياً للموضوع فليس مفاد الحمل لحوق شيء بشيء بل لحاظ شيء تارة في حيز الموضوعية، وتارة في حيز المحمولية بحسب لحاظ اعتبارين، فلا يكون الحمل بحسب خصوص الحاشيتين متوقفاً على وجود الموضوع أو صدوره عن العلة، بل يكون وجود الموضوع بعينه وجود المحمول، بل هو أولاً للمحمول ثمّ للموضوع.

نعم، يصحّ أن يقال: إنّ هذا الحمل يتوقّف على وجود الموضوع توقفاً بالعرض من حيث إنّهُ من أفراد ما يتوقّف عليه بالذات، فيكون الغلط من باب أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات من جهتين، من جهة المتفصي ومن جهة المُتفصّي جميعاً كما قرّرناه على مسلك التحقيق ومذهب الإشراقية، فكن من المستبصرين! (منه) ١٠٤. قوله: استلزام الربط الإيجابي...

أي إنّ ملحوظية شيء بشيء كما في حمل الذاتي على ما هو ذاتي له أو الحكم على شيء بأنّه غير مفارق ما جعل محمولاً، كما في حمل الشيء على نفسه يكون مستلزماً لوجود الموضوع المحكوم عليه بالملخوطية، يعني لا يصحّ ذلك مع عدم الموضوع، ولا يلزم أن يكون يتأخّر عن الموضوع. (منه)

١٠٥. ل، خ، لغ: يستلزم / هامش ل يوافق النصّ

١٠٦. قوله: ويستتمّ

إنّما أنه على صيغة المجهول من استتمّ الشيء إذا تمّمه، والمعلوم من استتمّ الأمر إذا استوى واستقرّ على

التمام.

وإنّما من استتمّ الإنسان إذا حاول تحصيل ما يتمّ به حاجته فغير مستعذب هاهنا. والأولى: البناء على

المجهول.

→

والغرض إنَّ هذا النمط من التفضي إنما يمكن أن يتصدى لتتيممه على أصول المشائية، لو قيل بالمساوقة بين الفعلية والوجود، إذ لو قيل بتقدّم الوجود، وهو زعم غير ذوي التحصيل منهم كأنَّ مخلوطية شيء بشيء على الإطلاق فرع وجود الشيء الذي يقال له إنَّه مخلوط وإن حكم بتقديم الفعلية، وهو مذهب محصلهم، كأنَّ الخلط بالذاتيات بحسب المرتبة المتقدّمة على الوجود بالضرورة القطرية، فإنَّ الشيء في مرتبة من المراتب لا يكون خلواً عما هو ذاتي له قطعاً، فإن كان للشيء مرتبة قوام متقدّمة على مرتبة الوجود كان هو مخلوطاً بالذاتيات بحسب تلك المرتبة المتقدّمة فلم ينحفظ الاستلزام بحسب تلك المرتبة. إن قيل الاستلزام إنما هو بحسب الواقع في نفس الأمر لا بحسب كلّ مرتبة من المراتب التي هي بحسب لحاظه العقل، فلم لا تكون الموجودة في المرتبة المتأخّرة كافية للمخلوطية في المرتبة المتقدّمة كما في الصفات السابقة على الوجود، كالإمكان والوجود.

قيل: تلك المرتبة ليست تعتلية بل هي من أنحاء نفس الأمر. وما ذكرتم - على أصل الجعل البسيط و الحكم بصور نفس الماهية أو لأنَّتم انتزاع الوجود منها لا على أصول المشائية - ببيان: إنَّ بدئية الفكرة ما لم تكن سقيمة تشهد أن خلط شيء بشيء بحسب آية مرتبة كانت من المراتب المتأصّلة التي ليست بتعملّ الذهن وإن كانت باعتبار حكم العقل لا يتصور ما لم يتقوّم حقيقة ما هو المحكوم عليه بالمخلوطية بحسب تلك المرتبة، فإن حكم بمجموعية نفس الماهية لزم تقوّم الحقيقة المتقرّرة في مرتبة متقدّمة على الوجودية المنتزعة، فيصدق الحكم عليها بالمخلوطية بحسب تلك المرتبة، وهذا معنى كفاية الوجود في مرتبة متأخّرة وإن لم يحكم بالحق.

و قيل: إنَّ الصادر هو الوجودية، فلم يكن تقوّم وتقرّر قبل الوجودية يصدق الحكم بالمخلوطية بحسبه، إذ غاية ما يتصور أن يدعي للماهية الإمكانية قبل كم البرهان الفاصل هو استيفاء تقوّم أصل الماهية عن الصدور عن العلّة، لا تقوّم الماهية وتقرّر الحقيقة قبل الصدور، ولذلك لم يقل به أحد؛ فلا يصدق الحكم بخلط الذات والذاتيات قبل مرتبة الوجودية إلّا على مجموعية الماهيات. ولا مندوحة للمشائية عن مساوقة الوجود والفعلية.

وأما الأمر في الإمكان والوجود فليس على ما يتخلّله القاصر، وقابل الإمكان ليس حقيقته إلّا السلب البسيط، والوجود تتلبّس به الماهية في مرتبة التقرّر المتقدّمة على مرتبة الوجودية. فإن أعيد النظر وقيل هذا يصحّ في الوجود بالقياس إلى الوجود فما شأن الوجود بالقياس إلى تقرّر الماهية.

قيل: هناك فحص بالغ، أمره يحلّ عن التطفل بالذكر، فترقّب ما سيتلى عليك إن شاء الله تعالى!
ثم إنَّ مساوقة الفعلية والوجود ليست أيضاً ممّا يرضيه أهل التحصيل من المشائين على سيقرع سمعك إن شاء الله، لأنَّ ما للشيء في ذاته أقدم ممّا له عن غيره، ولأنَّ المساوقة في المرتبة لا تكون إلّا بين معلول

الصريح إن شاء الله تعالى.

[تحقيق في لواحق الجعل]

ثمّ اللواحق:

□ [١]: منها: لوازم الماهية، ومصادق الحمل فيها نفس الماهية المجعولة ومفهوم المحمول مع اقتضاء من الماهية^{١٠٨} للخلط، لا الماهية باعتبار المجعولة، فضلاً عن الوجود المتأخّر عنها إن أسندنا لوازم^{١٠٩} الماهيات^{١١٠} إلى نفس الماهية فقط من جهة اقتضاؤها للخلط من غير اعتبار مدخلة مطلق الوجود، كما بلغ إليه نظر شيخ الصناعة ورئيسها؛ فإنّ ملاحظة المجعولة^{١١١} إنّما احتيج إليها في صدق الحمل، لكون الموضوع

→

علّة واحدة، وأصل الماهية عندهم لا يستند إلى الجاعل، فأصول المشائية فاسدة من وجوه شتى، ومقصود المصنّف أن ذلك غاية ما يتبرّع به لهم ما يصحّ من قبيلهم، فإنّه لا يمكن أن يتفق لأحدٍ (منه)

١٠٧. ج: سياق ١٠٨. م: الماهيات

١٠٩. قوله: إن أسندنا لوازم الماهيات...

تبه على أنّ الإسناد هو المسلك الحقّ المذهب المنصور بتقديمه في الذكر، والتعبير عن الوصول بالبلوغ إيماءً إلى أنّ من لم يصل إلى تحصيله كغير شيخ الصناعة من المتأخّرين فإنّه غير بالغ النظر والتصدي لتبيينه والذبّ عنه بدفاع ما أعطل الأمر فيه وإيراد المذهب السخيف بلفظة، وإن قلنا: إشارة إلى ذلك مجرّد قول بالذكر، ولذا جرّد عن بيان ما تمسّك به أصحابه. (منه)

١١٠. ل: خ: الماهية

١١١. قوله: فإنّ ملاحظة المجعولة...

نضج المسألة ما قرّناه في المتن أنّ لازم الماهية يستند إلى نفس الماهية، ومصادق حملة عليها هو نفسها باعتبار اقتضاها له، ولا يصحّ إسناد ثبوت لازم الماهية لها إلى ما هو علّة الماهية كما نقلناه سابقاً من إسراف السافلين ولا يرتضيه من في نفسه قوّة طابخة للصناعة، بل هو إلى السفطة أقرب منه إلى الفلسفة؛ لأنّ الماهية المقرّرة كافية لثبوت اللازم لها.

وأما أنّ إسناد المعلول إلى العلّة البعيدة صحيح، فيصحّ أنّ لازم الماهية معلول لعلّة الماهية، فالفحص البالغ يقتضي أنّ فيه تفصيلاً، إجماله مغلط في المواقع العلّية، وسيحقّقه المصنّف في مساقعة العلّة والمعلول إن شاء الله تعالى.

و الإشارة إليه على الإجمال: أنّ من المعلولات ما في طلاعه الاحتياج إلى ما هو علّة لعلته وإن لم يكن استاده إليها بالتوسط، حتّى أنّه لو فرض أنّ العلّة القريبة فاصلة من دون العلّة البعيدة لم يكن ذلك كافياً

من الطبايع الإمكانية ولا ذات متقررة له إلا بالمجولية، لا من حيث إن ذاته إحدى حاشيتي هذا الحمل بخصوصه، ولا استدعاء مطلق الربط الإيجابي^{١١٢} بما هو مطلق الربط

→

لحصول المعلول، ومثل هذا المعلول يصح إسناده إلى العلة القريبة ابتداءً وإلى العلة البعيدة بتوسطها. ومنها ما يكفي لحصوله العلة القريبة، وإنما افتقاره إلى العلة البعيدة لتحصيل العلة القريبة حتى أن العلة القريبة لو حصلت بذاتها لكفت في تحصيل المعلول ومثل هذا المعلول، لا يصح إسناده إلى العلة البعيدة إلا بالعرض. وما هو من الذاتات (خ: أي الشايعات) المقبولة أن أثر العلة البعيدة لا يصل إلى المعلول إنما يصلح ويكون برهانياً في هذا القسم.

وأما في القسم الأول فهو غير صحيح في نفسه، ثم إن هذا البرهان يقتضي بحسب جليل النظر أن وجود شيء ما في نفسه لا يكون معلولاً لممكن ما على الجهة الأخيرة أصلاً، في طابع كل ممكن أن يستند إلى الباري الأول إما ابتداءً أو بوسط.

و بحسب النظر الدقيق أن جاعل الماهيات وفاعل الإنشآت ومفيض الوجودات بالنسبة إلى جملة الممكنات وآحادها ابتداءً على الإطلاق هو القيوم الواجب بالذات، ولا ينافي ذلك توقف فعل العبد على اختياره، وستلوه عليك في المساقات الربوبيات إن شاء الله تعالى.

وأما الثبوت، أي ثبوت الصفات للماهيات فقد يكون مستنداً إلى نفس الماهية المتقررة فقط وإن كانت نفس الماهية مجعولة بجعل الجاعل وتقررها بإبداعه إتيانها؛ وذلك في لوازم الماهية؛ فلا استناد لها في ثبوتها للماهية إلا إلى الماهية المجعولة، ولا هناك استناد إلى جاعل الماهية وراء استناد الماهية إليه، ووراء استناد اللازم أيضاً إليه في تقرر حقيقته. إذ جميع الحقائق متقررة بإبداعه. وبالجملة الهيئة التركيبية - كقولنا: الأربعة زوج والمثلث ذو الزوايا - لا يستند بالذات إلا إلى الماهية. وأما استنادها إلى جاعل الماهية فبالعرض من حيث إتيانها يفترق إلى نفس الماهية المتقررة؛ وطبيعة الإمكان مقتضاها أن لا ماهية إلا بالجعل، حتى إنه لو كانت ماهية لا يجعل كانت لها اللوازم.

فإذن قد يكشف لك ما اشبه على هؤلاء المتفلسفة المتشبهة بالذين يغترون؛ * وأن ما ذهب إليه رئيس مشائبة الإسلام من أن علة لوازم هي نفس الماهية هو الحق ولكن لم يؤف حق تحصيله ■ حق الإيفاء؛ إذ مناطه تحقيق الجعل البسيط، وكأنه عنه لمن المتغافلين. وإن سلم أنه ليس من الغافلين فأحسن أعمال الرقبة. وأذكر قول رأس المشائبة: «من أراد الحكمة فليستحدث لنفسه فطرة أخرى»، و الحمد لله رب العالمين ﴿ [الحمد ٢/]. (منه)

* خ: من الغرور. (منه)

■ ومن يحقق الأمر في لوازم الماهية على هذا النمط تيسر له تحصيل كنه المسألة في إفادة الشرور بالعرض إلى إرادة القيوم الواجب بالذات - جل ذكره - على ما يحققه المصنف في فن الربوبيات إن شاء الله تعالى. (منه)

الإيجابي^{١١٣}، ذلك لا من حيث الخصوصية إلّا بالعرض على قياس ما تعرّفت.

[عدم جواز كون الوجود من لوازم الماهية]

وما أعزل الأمر بمُثير فتنة التشكيك^{١١٤} وغيره - إنّه يلزم حينئذٍ جواز كون الوجود من لوازم الماهية، وهي تكون من حيث هي هي مؤثّرة فيه، لا من حيث هي موجودة^{١١٥} أو معدومة - مزيف^{١١٦} بأنّ عدم اعتبار الوجود في الماهية عند^{١١٧} اقتضاءها صفة لا

→

فالذاتيات ولوازم الماهية متشاركة في عدم افتقار الحمل بخصوصه إلى ملاحظة مجعولية الماهية بالجعل البسيط، كما كان الافتقار إليها في حمل الوجود بخصوصه، بل إنّما يحوج إلى ذلك الاعتبار مطلق طبيعة كون الربط إيجابياً. ثمّ الفارق إنّ في الذاتيات مصداق الحمل ومطابقه نفس الماهية من حيث هي، وفي اللوازم نفس الماهية من حيث اقتضاءها ثبوت اللازم لها وقيامه بها. وحيث سطع نور الحقّ أظلم وانهدم ما ذهب إليه شيخ أتباع الرواقية في حكمة الإشراق وتبعه قطب فلك التحقيق في الشرح فضلاً عن ظلمات خيّلها أوهام جمهور المقلّدة لأتباع المشائية، واستقام ما سلكه رئيس الصناعة وشيخ فلسفة المشائية. (منه) ١١٣. د: - بما هو مطلق الربط الا إيجابي

١١٤. قوله: وما أعزل الأمر بمُثير فتنة التشكيك...

هذا الشك المعضّل قد أورده الشيخ الرئيس على نفسه في كتاب المباحثات. ■ ثمّ أجاب بأنّ الوجود لا يصحّ أن يكون من لوازم الماهية؛ إذ الماهية لو كانت بنفسها لا بوجودها علّة لوجودها، لزم أن تكون موجودة على تقدير عدم أيضاً، وليس الأمر كذلك في سائر الصفات. ولعلّ حقّ الجواب هو ما قرّناه في الكتاب. (منه)

■ قارن: المباحثات ١٠٩، ٢٧٧

١١٥. قوله: لا من حيث هي موجودة...

و حينئذٍ يتنلّم ما اتخذوه أساساً لإثبات أنّ وجود القُيُوم الواجب بالذات عين ذاته، ولا ماهية له وراءه. (منه)

١١٦. قوله: مزيف بأنّ عدم اعتبار الوجود...

فقه المقام من سبيلين:

أحدهما: أنّ طباع العلّية - أي المعنى المصحّح لتخلل الفاء ويعبّر عنه به - وجد فوجد - إنّما يقتضي تقدّم وجود ما هو العلّة على وجود ما هو المعلول، لا دخول ذلك الوجود المتقدّم فيما هو الموصوف بالعلّة. وإلّا لوقع «وجد فوجد» بين ذلك الوجود وبين المعلول؛ فيصحّ أن يقال: وجد وجود المعلول فوجد المعلول، ثمّ بين وجود ذلك الوجود وبين المعلول، وهكذا إلى لانهائية، فلم يتحقّق طباع العلّة أصلاً. وأيضاً التقدّم

يقتضي انفكاكها عن الوجود حالة الاقتضاء^{١١٨}؛ فإن انفكاكها عن الوجود وهي هي^{١١٩} محال، فضلاً عن أن تكون مؤثرة؛ فإذا لا يتصور كونها مؤثرة في الوجود الذي لا ينفك^{١٢٠} حالة التأثير^{١٢١} عنه، ولا كذلك الحال بالقياس إلى صفة أخرى، بل يتصور للماهية مرتبة من الوجود لا يكون بحسبها الخلط بالصفة وإن كان الاقتران في الأعيان دائماً ولازماً.

وإن قلنا باعتبار مدخلية^{١٢٢} مطلق الوجود، فيكون مصداق الحمل ماهية الموضوع المتقررة بالجعل، ومفهوم المحمول واقتضاء الماهية باعتبار مطلق الوجود للخلط، وإن كان خصوص أحد الوجودين ممّا لا مدخل له.

□ [٢]: ومنها: عوارض ممكنة الافتراق، ومصداق حملها ماهية الموضوع المتقررة -

→

بالوجود هو ما فرض علّة، فإذا انتقلت العلّة إلى الوجود كان هو المتقدّم بالوجود دون معروضه، أو هو ومعروضه، دون معروضه فقط؛ فالحرف: العرض. (هكذا)

وثانيها: أنّ تقدّم وجود الماهية على لازمها المعلول لها إنّما هو لأنّ الوجود هو أوّل ما ينتزع من الماهية المتقررة؛ إذ ليس مطابقه إلّا نفس الماهية المتقررة، لا معنى ما غيرها أصلاً لا لتوقف لزومه لها على ذلك؛ فإنّ الماهية المتقررة مقتضية لما هو لازمها بته، ولا يستدعي حمل اللازم أنّ تقرّر نفس الماهية واقتضاءها له.

فإذا تعرّفت ذلك فقد عرفت أنّ وجود الماهية متقدّم على لوازمها وإن لم يكن ممّا له مدخلية في الاقتضاء كما يظنه المتخيلون. فإذا ليس يصحّ أن يكون الوجود من لوازم الماهية وإلّا لم أن يتقدّم على نفسه وإن كانت اللوازم مستندة إلى نفس الماهية المتقررة من غير اعتبار الوجود في العلّة ممّا وقع في كلام بعض شركائنا السالفين من رؤساء الصناعة أنّ الوجود من لوازم الماهية المتقررة إنّما أريد به عدم الانسلاخ دون المعنى المصطلح عليه، كما توهم بعض المقلّدة، كمثير فتنة التشكيك وغيره. (منه)

١١٧. عنها - بدل

١١٨. م: الاقتضاء

١١٩. ج: - هي

١٢٠. ج: التأثير

١٢١. ش: لا تنفك

١٢٢. قوله: وإن قلنا باعتبار مدخلية...

صاحب المحاكمات من المتأخّرين لم يُطلق نيل الغور، فاشتبه عليه الأمر ولم يفرق بين ما مع الماهية في مرتبة الاقتضاء وبين ما له مدخل في الاقتضاء فظنّ اتّباعاً لبعض متقدّمة المقلّدين ومتأخّرة المتفلسّفين أنّ لمطلق الوجود مدخلاً في اقتضاء الماهية لوازمها وإن كانت خصوصيات أنحاء الوجود ملغاة؛ ثمّ تأسّى به في ذلك أكثر من تأخّر عنه من المقلّدين؛ وإذ قد تهنّك فلا تكن من الغافلين ■. (منه)

■ اقتباس من الأعراف ٢٠٥: «ولا تكن من الغافلين».

بل الموجود^{١٢٣} - ومفهوم المحمول، ومقتضى للخلط من خارج.

وأما اللاحق^{١٢٤} الذي هو الوجود، فمصادق الحمل فيه نفس ماهية الموضوع المتقرّرة من غير اعتبار أمر ما معها أصلاً، كما يكون في سائر العوارض من لوازم الماهية واللواحق المفارقة، لكن لا بما هي هي بنفسها كما هو في الذاتيات لكون الوجود غير داخل في قوامها، بل من حيث إنّها صادرة بنفس تقرّرها عن الجاعل. فالمناطق بالذات هاهنا^{١٢٥} حقيقة هو حيثية الصدور^{١٢٦} بالجعل البسيط.

فإذا ما أسهل أن يظهر لك أنّ الماهية ما لم تصدر عن الجاعل لم يحمل عليها شيء أصلاً، فإذا صدرت صدق أنّها هي أو ما هو من ذاتياتها، ولكن لا من حيث هي صدرت، بل إنّما حين ما صدرت^{١٢٧} على مجرد المقارنة لا التوقّف، وأنّها موجودة باعتبار ما تلحظ من حيث هي صدرت، أي بلحاظة^{١٢٨} تلك الحيثية لا لحاظتها من حيث^{١٢٩} هي بنفسها ولكن حين ما صدرت.

فلذلك لم يكن شيء من الممكنات الهو المطلق، بل إنّما يصحّ أن يقال هو نفسه أو هو بعض ذاتياته حين^{١٣٠} المجعولية، ويصدق هو موجود وثابت باعتبار المجعولية.^{١٣١} فكان المبدأ الأول - جلّ ذكره - «هو» على الإطلاق، ولم يكن هو إلّا هو، وكان مكوّن الكون ومشىء الشيء.

١٢٣. د: الوجود ١٢٤. م، ش، خ: اللواحق ١٢٥. ش، خ: هنا

١٢٦. قوله: هو حيثية الصدور...

على أن يوخذ الحيثية تحليلية لا تقييدية. (منه)

١٢٧. قوله: بل إنّما حين ما صدرت...

فإذا ضرورة حمل الذاتيات على الماهية ضرورة ذاتية مع الوصف لا بشرط الوصف؛ وضرورة حمل الموجود على الماهية المتقرّرة من جهة الصدور عن الجاعل ضرورة بشرط الوصف لا ضرورة مع الوصف. وأما ضرورة حمل لوازم الماهية عليها فهي بالقياس إلى وجود الماهية. وكذلك بالقياس إلى صدورها عن الجاعل ضرورة مع الوصف، لا بشرط الوصف وبالقياس إلى نفس جوهر الماهية ضرورة بالوصف لا مع الوصف الذي يستند إليه الضرورة في الضرورة بشرط الوصف أعمّ من أن تكون نفس ذات الموضوع ودخلاً في جوهر الذات أو خارجاً عن قوامها؛ وهذه الضرورات الثلاث ليست ضرورة على الإطلاق، بل هي من أقسام الضرورة المقيّدة وقد حقّقنا الضرورات السبع في المساقعة الخامسة على قضيا المراتب. (منه)

١٢٨. ج، خ: بلحاظه ١٢٩. د - هي صدرت... حيث.

١٣٠. لحن: عين رد: - حين ١٣١. د: - و يصدق هو... المجعولية

[تحقيق في كيفية حمل الوجود وسبق الماهية عليه]

لست أقول: مكوّن الكون كوناً ومشيّء الشيء شيئاً، فاحدس أن حمل الوجود يشابه ١٣٢ حمل الذاتيات من وجه ويأينه ١٣٣ من وجه، ١٣٤ ويأين حمل لوازم الماهية من كلا الوجهين مباينة صرفة؛ وأن سبق الماهية على الوجود سبق بالماهية، وما به السبق فيه تقرّر الماهية، لا سبق بالطبع أو بالعلية، وما ١٣٥ به السبق فيهما الوجود أو عارضه، أي الوجود.

فليس للماهية مرتبة وجود يتصوّر بحسبها سلب الخلط بالوجود، وإنّما ١٣٦ لها مرتبة فعلية وتقرّر ليست بما هي ١٣٧ هي بعينها مرتبة انتزاع الوجود، أي الموجوديّة المصدرية، بل إنّما هي مستتبها ١٣٨ وغير منسلخة عن اقترانها مطلقاً. وذاتيات الماهية أيضاً لها تقدّم بالماهية عليها من حيث التقرّر. ويحكم العقل بأنّ الجعل البسيط المتعلّق بالماهية بالإصدار إنّما الأحقّ ١٣٩ أن يتعلّق بالإصدار أولاً ١٤٠ بها ثمّ بالماهية، كما أنّ لها تقدّمًا بالطبع أيضاً على الماهية بحسب الوجودين فقد اجتمع فيها نحوان من التقدّم.

١٣٢. م: مشابه / ل: شأنه ١٣٣. خ: يبينها

١٣٤. قوله: يشابه حمل الذاتيات من وجه ويأينها من وجه...

أي من حيث أنّ مطابق الحمل في المقامين ليس إلّا نفس ذات الموضوع يبينها من وجه، أي من حيث لحاظ حيثية تعليلية هي حيثية استناد ذات الموضوع إلى الجاعل في حمل الوجود دون حمل الذاتيات.

و تأنيث الضمير العائد إلى «حمل الذاتيات» يكسب التأنيث معاً أضيف إليها، وهي الذاتيات.

وقوله: «و تأين حمل لوازم الماهية من كلا الوجهين» أي من تلك الحيتين جميعاً؛ فإنّ حمل لازم الماهية عليها كما في قولنا: «الأربعة زوج» يحوج صدقه إلى أن تكون ذات الموضوع بحيث يصحّ أن ينتزع منها مفهوم ما خارج عن قوام جوهرها وراء المعنى المصدرى، كالانقسام إلى المتساويين، ولا يحوج إلى لحاظ إسناد إلى الجاعل إلّا بالعرض كما في الذاتيات.

و أمّا قوله: «مباينة صرفة» فإشارة على وجه آخر من المباينة هو اقتضاء ذات الموضوع للمحمول في حمل لوازم الماهية دون حمل الوجود ودون حمل الذاتيات. فهذا وجه آخر أيضاً للمساواة بين حمل

الوجود وبين حمل الذاتيات؛ فتبصّر! (منه) ١٣٥. د: فما

١٣٦. م: أنا

١٣٧. ج: + بما

١٣٨. ج: مستتبها

١٣٩. م: اللاحق ١٤٠. خ: ولا

[تأخر الماهية عن مقوماتها وتقدّمها على الوجود]

ثم إنَّ هناك فصلاً^{١٤١} على شدة غموض كأنّا قد سُقنا إليه فطانتك، فإنَّ الماهية في مرتبة الصدور وهي بعينها مرتبة التقرّر تتأخّر عن مقوماتها وتتقدّم^{١٤٢} على الوجود، فتكون نسبة الوجود والذاتيات إلى الماهية على التعاكس، ولكن على سبيل أنَّ تعلّق الجعل البسيط بالماهية متأخّر عن تعلّقه بعينه بالذاتي، ومتقدّم بحسب تلك المرتبة بعينها^{١٤٣} على متعلّق الجعل المؤلّف للوجود. أي إنَّ الماهية موجودة.

لست أقول على جعل مؤلّف يتعلّق به، فإنَّ صدق هذه^{١٤٤} الهيئة^{١٤٥} الحملية بنفس استتباع تعلّق الجعل البسيط بالماهية لذلك، لا بجعل مؤلّف يتعلّق به متأخّر عن الجعل البسيط للماهية^{١٤٦} أو في مرتبته، إذ تلك ليست إلّا سُنّة ساير العوارض غير الوجود، وفي

١٤١. خ: نحصل ١٤٢. م: مقدم

١٤٣. قوله: ومتقدّم بحسب تلك المرتبة بعينها...

هذه المرتبة بعينها مرتبة تأخّر الماهية عن ذاتياتها تأخراً بالماهية، وتقدّمها على الوجود تقدّماً بالماهية؛ لكن هناك دقيقتان غامضتان شدة لغموض.

إحدهما: أنَّ في التأخّر عن الذاتيات حاشيتا التقدّم والتأخّر، أي الماهية وكلّ من ذاتياتها، كلّ منهما نفس الحقيقة التصورية وفي التقدّم على الوجود إحدى الحاشيتين، وهي الماهية المتقدّمة هي نفسها بحقيقتها التصورية والأخرى وهي الموجودة المتأخّرة هي على أن تؤخذ هيئته تركيبية، أي أنَّ الماهية موجودة لا على أن يؤخذ من حيث هي مفهوم ما يعتبر عنه بالوجود؛ إذ هي بذلك الاعتبار حقيقة تصوّرية مباينة للماهية، خارجة عن استتباع جعل الماهية بالجعل البسيط، لها محتاجة في تقرّرها في الذهن، لو حاول العقل تصوّرها إلى أن يتعلّق بها جعل بسيط إمّا من العقل على ما يترأى في بادئ النظر، أو من جاعل الماهيات على الإطلاق، كما يحكم من الفحص بالبرهان الفاصل.

وثانيتها: أنَّ هذا التقدّم ليس على جعل يتعلّق بتلك الهيئة التركيبية، ويكون ضرورة جعلاً مؤلفاً ولا على أن يتعلّق الجعل البسيط المتعلّق بجوهر الماهية بها ثانياً وفي الدرجة المتأخّرة، فقد تعرّفت بطلانه بل على مجرد استتباع ذلك الجعل البسيط لهذه الهيئة التركيبية على المعنى السلف ذكره، وحيث كان قوله: «على متعلّق الجعل المؤلّف» أي أنَّ لماهية موجودة متضمّناً لهما بوجه لطيف دقيق، حاول كشف ذلك بقوله: «لست أقول» إلى آخره. (منه)

ضبط نسخة الأساس في نقل هذه الحاشية مشوّش جداً، وسقط عنها بعض الكلمات، وإنّا قد قابلناها بنسخ أخرى مع الإغماض عن ضبط الاختلافات هاهنا. ١٤٤. م: عن

١٤٥. خ: الماهية

١٤٦. م: لذلك لا يجعل مؤلّف يتعلّق به متأخّر عن الجعل البسيط بالماهية

الذاتيات ليس يتقدّم على جعل مؤلف^{١٤٧} يتوسّط بين الماهية وبين ما هو ذاتي لها، فقد عرفت استحالاته، ولا على متعلّقه كقولنا: الإنسان حيوان، فقد تعرّفت^{١٤٨} أنّه لا استتباع هناك، بل مجرّد اقتران على وجه الاتفاق.

[يمكن أن يكون الوجود مجعولاً بالجعل البسيط]

وإذا لوحظ الوجود على أن يصلح متعلّقاً للجعل البسيط - أي الموجوديّة من حيث إنّها مفهوم ما لا بمعنى أنّ الماهية موجودة - ربّما تعلّق به جعل بسيط مباين للجعل البسيط المتعلّق بالماهية^{١٤٩} ولا يترتب عليه على سبيل اللزوم^{١٥٠} البتة. وهذه أساسات حكمية لأصول علمية أنضجت^{١٥١} أثمار أشجارها^{١٥٢ ١٥٣} العقلية بأشعة شمس الإلهام والتوفيق.

١٤٧. و: متوسط ل: ١٤٨. ج: عرف

١٤٩. قوله: مباين للجعل البسيط المتعلّق بالماهية...

أي الجعل البسيط للماهية لا يصحّ أن يكون جعلاً للوجود أو للاتّصاف.

و بالجملة للهيئة التركيبية الملحوظة بالذات من حيث إنّها مفهوم ما إذ الماهيتان المتباينتان ممتنع اتّحادهما جعلاً، فإنّ الاتّحاد في الجعل لا يتصوّر إلّا بين المتّحدين في الوجود، بل المتّحدين في الحقيقة؛ فالوجود أو الاتّصاف مثلاً لا تتقرّر حقيقته في ظرف ما إلّا بأنّ تعلّق به جعل بسيط مباين للجعل البسيط المتعلّق بالماهية، وذلك الجعل البسيط المباين لا يترتب على الجعل البسيط المتعلّق بالماهية على سبيل اللزوم؛ إذ ليس بينهما علاقة امتناع الافتراق؛ بل كثيراً ما يقع الافتراق. فإنّ قد استبان فيمن ظنّ أنّ مسلك الإشراقية هو إنّ الصادر الأوّل نفسه الماهية ثمّ نفس حقيقة الوجود ونفس حقيقة الاتّصاف، ونفس حقيقة اتّصاف الاتّصاف إلى سائر المراتب المنزّعة أخيراً صادرة بنفس ذلك الجعل، ولكن لا ابتداءً؛ بل في مراتب متأخّرة مترتبة أنّه لم يكن إلّا آتيه الناس في متبته ■ إفساد الحقّ، كما لم يكن إلّا أبعدهم شططاً في ركوب الباطل عند تحرير قول المشائية. (منه) ■ تاه بتيه تيهاً، وهو آتيه الناس. وتاه في الأرض أي ذهب متحيراً، وفلاة تيهاء وأرض متبته. - صحاح

(١٢م) ١٥١. د: أنزجت

١٥٠. د: + و

(١٢م)

١٥٢. ل: م: أشجاره

١٥٣. قوله: أنضجت أثمار أشجارها...

التمرّة واحدة التمر والتمرّات، وجمع التمر: ثمار، وجمع الثمار: ثمر، وجمع التمر: أثمار. (منه)

وَهُمْ وَتَنْبِيَهُ [في كيفية مجعولية الماهية دون الوجود]

[وهم]

ربما اختلج^{١٥٤} سرّك ما يتشبّه^{١٥٥} به بعض مقلّدة أتباع المشائية من أن العلة المحوجة إلى العلة هي الإمكان، وهو^{١٥٦} كيفية نسبة الوجود إلى الماهية، فلم المجعولية بحسب الماهية!؟

[تنبيه]

فكدت تستحقّ أن يقال لك: كأنك لست أهل التحصيل لأصول ثلث عليك، وإلا لاستبصرت فاستشعرت أن ذلك^{١٥٧} بعد أن دريت ما حقيقة الوجود وكيف نسبته إلى الماهية، ومتى صحّة انتزاعه منها مع امتناع الانفكاك بينه وبين تقرّر الماهية هو الذي أفضى^{١٥٨} إلى استيجاب المجعولية لنفس^{١٥٩} الماهية، على أن القول في الإمكان أرفع ممّا يصنعه^{١٦٠} الحكماء العامة.^{١٦١}

١٥٦. ل، خ: هي

١٥٥. د: تشبث

١٥٤. د: احتج

١٥٧. قوله: فاستشعرت أن ذلك...

بنى أولاً دفاع الشبهة على تسليم ما هو الذائع لدى الجماهير من الأمر بالإمكان، ثم أخيراً جرى على مسلك التحصيل والتحقيق.

قوله: «هو الذي أقصى» فإن الوجود لما لم يكن إلا وقوع الماهية في طرف ما وكان نسبته إلى الماهية نسبة المعاني المصدرية التي يعتبرها العقل يأخذها من الماهيات أنفسها كالإنسانية والفرسية، وليس لهذا الأخذ والانتزاع مبدأ ومطابق إلا نفس الماهية المتقرّرة، ولم يتصور بينه وبين التقرّر انفكاك بحسب نفس الأمر بتهّ فلامحالة يكون مناط افتقار الماهية واستغناؤها في الوجود هو انضيافها واستغناؤها في نفسها. فإذا أحواج الماهية في الوجود إلى علة هو المفضي إلى استيجاب كونها في نفسها مجعوله صادرة من تلقاء الجاعل؛ فكيف يتشبّه بذلك في نفى المجعولية عنها بحسب نفسها؟ (منه)

١٦٠. يمكن أن يقرأ ما في ش: تصفه

١٥٩. د: نفس

١٥٨. د: أقصى

١٦١. قوله: ممّا تضعه حكماء العامة...

مما تضعه العامة هو أن الإمكان سلب ضرورة الوجود والعدم بالنسبة إلى الماهية، فلا يكون بحسبه

[كيف تتَّصف الماهية بالمجعولية]

وأما إنَّ الماهية من حيث هي هي كيف تتَّصف بالمجعولية وهي من عوارضها والماهية من حيث هي ليست إلَّا هي، فلقد استبان نظيره في الوجود^{١٦٢} أنَّ الماهية من حيث هي لا بشرط شيء إنَّما يلحقها أن توجد بالوجود الذي تؤخذ^{١٦٣} هي لا بشرط الخلط وعدم الخلط به، فكَذلك المجعولية؛^{١٦٤} أعني أنَّ العقل^{١٦٥} إنَّما يعتبر عروضها لها في نحو الملاحظة التي هي ظرف الخلط والتعرية.

تفريعات تأصيلية

تنفرع^{١٦٦} عن أصل الجعل البسيط فروع، هي أصول لعويصات^{١٦٧} مسائل حكيمية:

[تحقيق في مطلب هل]

[١]: منها مطلب «هل»^{١٦٨} على أقسام ثلاثة، هل الشيء، وهل الشيء موجود على الإطلاق، وهل الشيء موجود على صفة.

ويشبه أنَّ أحقَّ ما يسمَّى بالهلية البسيطة هو الأوَّل. والهلية المركَّبة ضربان: بالإضافة، وعلى الإطلاق.

→

الوجود ولا العدم، وما هو أرفع من ذلك. وإنَّما يتفَتَّن له الحكماء الخاصة هو أنَّ الإمكان سلب ضرورة تَقَرَّر الماهية ولا تَقَرَّرها ويتبعه سلب ضرورة وجودها وعدمها، فلا يكون بحسبه التَقَرَّر ولا الاتَقَرَّر.

فإذا الفاقة إلى الجاعل إنَّما يكون أوَّلًا وبالذات بحسب نفس الماهية، وتلزمها الفاقة بحسب الوجود.

١٦٣. خ: توجد

١٦٢. خ: + و

(منه)

١٦٤. قوله: فكَذلك المجعولية...

أي فكَذلك الماهية من حيث هي لا بشرط شيء مجعولة بنفس المجعولية التي هي في نفسها مرسلّة، ولا باشتراط بالقياس إليها وطرف عروضها لها هو اللحاظ الَّذي هو طرف الخلط والتعرية. (منه)

١٦٦. هكذا في النسخ / لعلّ: تنفرع

١٦٥. د: الفعل

١٦٧. قوله: لعويصات مسائل حكيمية...

العويص من الجعر ما يصعب استخراج معناه، والكلمة العوصاء: الغريبة، والعوصاء: الشدة، والعوصاء:

١٦٨. م: - هل

صعب الأمور. (منه)

ولو^{١٦٩} اصطُلِحَ على جعل البسيطة ضربين:-^{١٧٠} [الف]: بسيطة على الحقيقة، وهي هلية الشيء في نفس ماهية؛ [ب]: وبسيطة على الإضافة وبالقياس، وهي هلية الشيء^{١٧١} بحسب الوجود في نفسه؛ والمركبة هلية الشيء^{١٧٢} على صفة - فلا شطط. وكأنَّ مَنْ آمَنَ بالجعل البسيط إنّما أذهل نفسه عن التلثيت ثقةً بعدم انفصال الوجود عن التقرّر إلّا في اعتبار العقل. فمهما تحقّق الوجود يثبت^{١٧٣} التقرّر، لكنّ المرتبتين مختلفتان، وللشيء بحسب كلّ منهما^{١٧٤} لواحق وأحكام، فالإهمال^{١٧٥} مُغلط في المغايرة العلمية والاعتبارات التصورية والإدعائية والاقتناصات الحدية والبرهانية.

[الجعل البسيط ينسب إلى العلة الفاعلية فقط]

[٢]: ومنها، الجعل البسيط إنّما ينسب^{١٧٦} إلى العلة الفاعلية، بل^{١٧٧} إلى فاعل الماهيات ومفيض الوجودات على الإطلاق، وأمّا سائر العلل فإنّما ينسب إليها الدخول فيما يتوقّف عليه الجعل المؤلّف، أي علة الموجوديّة. وأمّا توقّف نفس الماهية^{١٧٨}

١٦٩. د:- و ١٧٠. يمكن أن يقرأ ما في م: بضوين

١٧١. د:- وبالقياس وهي هلية الشيء ١٧٢. م:- بحسب الوجود... الشيء

١٧٣. لغ: ثبت ١٧٤. م: منها ١٧٥. ج: والاهمال

١٧٦. قوله: ومنها الجعل البسيط إنّما ينسب...

إنّما قيدها بالبسط بناءً للكلام على مذهبه الحقّ المحقّق بالإبتناء عليه، لا لاختصاصه بتخصيص هذه النسبة. فإنّ جمهور الحكماء لا يستصحبون إطلاق الجاعل إلّا على العلة الفاعلة. بل على فاعل الماهيات ومفيض الوجودات على الإطلاق - جلّ شأنه - سواء في ذلك من آمن بالجعل البسيط منهم ومن قصر الجعل على المؤلّف، ثمّ ما يشبه أن يكون عقد الاصطلاح عليه أحقّ عند المصنّف المقتنّ للحكمة اليمانية هو تخصيص الجاعل بالفاعل إذا كان فاعلاً للماهية بالجعل البسيط، لا الفاعل لموجودية الماهية بالجعل المؤلّف، أي كونها موجودة، كما ذكره في المتن أخيراً. (منه) ١٧٧. ل، د:- بل ١٧٨. قوله: وتوقّف نفس الماهية...

هذا المعنى ممّا اتّفق عليه الفريقان، فحريم النزاع إنّما هو إسناد نفس الماهية في تجوهرها مع عزل النظر عن الموجودية المتأخّرة إلى العلة الفاعلة ابتداءً بلا توسّط أو إسناد الموجودية إليها كذلك. وأمّا بالقياس إلى سائر العلل فإنّما تسند إليها الموجودية دون نفس الماهية إلّا بالعرض من جهة أنّ الموجودية لا تكون إلّا بصدور نفس الماهية، وترتّب كون الماهية موجودة على ذلك على سبيل التبعية،

وقوامها عليها فكاد يكون بالعرض، فإذا استتم ما يتوقف عليه وجود المعلول وبلغ الاستعداد نصابه واستجمع الفاعل شرايط الإفاضة حصل الوجود. لكن حصول الوجود إنما يكون بأن يبدع الجاعل نفس الماهية فتنبه الموجودية.

ثم يشبه أن يكون الأحق بعقد الاصطلاح عليه تخصيص الجاعل بالعلّة الفاعلية إذا كان تأثيرها بإصدار نفس الماهية بالجعل البسيط؛ وأما سائر العلل فلا يقال^{١٧٩} لشيء^{١٨٠} منها الجاعل.

وكذلك الفاعل بالجعل المؤلف - أي فاعل الوجود -^{١٨١} لا استصوب أن يطلق عليه الجاعل، بل إنما الموجد^{١٨٢} و^{١٨٣} الفاعل فقط.

[تحقيق في القاعدة الفرعية وعروض الوجود]

[٣]: ومنها، مطلق ثبوت شيء لشيء بما هو طبيعة ثبوت شيء لشيء على الإطلاق فرع تقرّر ذات المثبت له ومستلزم ثبوته، وأما بالنظر إلى خصوصية الحاشيتين فربما يكون أيضاً على هذه الشاكلة، أي على الفرعية بالقياس إلى^{١٨٤} تقرّر المثبت له، والاستلزام بالقياس إلى ثبوته كما في ثبوت الوجود للماهية.

→

حتى لو كان شأن الفاعل إفاضة الموجودية لا نفس الماهية لم تكن في ذلك خرق لما تقتضيه طباع العلّة في تلك العلل.

وبالجملة كما أنّ في طباع نفس الماهية المعلولة الاستناد إلى الفاعل بجوهرها كذلك في طباع فاعلية الفاعل الإفاضة بإصدار نفس الماهية بجوهرها، وليس في طباع مطلق العلّة مثل ذلك، بل يكفي رعاية حقوق العلّة في سائر العلل أن ينسب إليها افتقار الماهية إليها بالذات في الموجودية لا في تجوهرها إلا بالعرض، ولا بحسب جوهرها إلا أن تكون العلّة علّة الماهية أي أجزائها. (منه)

١٧٩. م: إلى ١٨٠. م: شيء

١٨١. قوله: أي فاعل الوجود...

يعنى به علّة الماهية أي فاعلها على طريقة المشائية، أو جاعل الماهية بالنسبة إلى متعلّق الجعل المؤلف المترتب على جعله إتيانها، أي كون الماهية موجودة على أصل الجعل البسيط. ومن جملة ذلك فيما لا يستصوبه المصنّف فاعل الثبوتات الرابطة كالماهية بالنسبة إلى لوازمها، وفواعل اتّصافات الحقائق

١٨٢. م: الوجود

١٨٣. م: - و

بصفتها. (منه)

فقد استبان لك أنَّ ظرف عروض الوجود في ظرف^{١٨٥} الخلط والتعرية^{١٨٦} هو بعينه، وإنَّما ذلك على قاعدة الاستلزام بالنظر إلى الثبوت؛ فإنَّ الثبوت في ذلك الظرف لا يتقدَّم على نفسه، ولكن يتأخَّر^{١٨٧} عن تقرر الماهية فيه؛ وكذلك القول في لوازم الماهيات بناءً على الحقِّ من إسنادها إلى نفس الماهية، فثبوتها للماهية مترتب على فعلية الماهية^{١٨٨} ومستلزم لثبوتها، لا متوقَّف عليه، فإنَّ الوجود وإن كان أوَّل ما يلحق الماهية وينتزع منها لكن ليس ذلك بحسب ما يستدعيه ثبوت اللازم للماهية، بل كانت الماهية المتقرَّرة في نفسها بحيث أنَّ^{١٨٩} كان أوَّل ما يتبعها وينتزع منها الموجودية.

وإنَّما استدعاء ثبوت اللازم للماهية أن يكون مقترناً بوجودها^{١٩٠} ومسبوقاً بفعليتها لا غير. واستدعاء طبيعة الملزوم أن تكون مخلوطة بالوجود في مرتبة اقتضاؤها لذلك اللازم، ولذلك امتنع أن يكون الوجود من لوازم الماهية. وربَّما يكون على الفرعية والترتب بالنسبة إلى تقرر المثبت له وثبوته كليهما، كما في العوارض اللاحقة غير الوجود وغير لوازم الماهية، أي حيث يرجع الثبوت إلى لحوق شيء خارج عن قوام الماهية، غير منتزع من نفسها وغير مستند إليها؛ فإنَّ ثبوتها للمعروض مسبوق بفعلية ماهية المعروض وبوجوده جميعاً. وقد يكون بحسب خصوص الحاشيتين على مجرد الاستلزام دون الفرعية بالقياس إلى تقرر المثبت له وإلى ثبوته جميعاً، وإن كان من حيث إنَّه مطلق ثبوت شيء لشيء على الفرعية بالنسبة إلى التقرُّر فقط كما في ثبوت الذاتيات لذويها. وأمَّا من لم يؤمن بالجعل البسيط فجدير بأن يمنع الفرعية ويقنع بالاستلزام مطلقاً، فأحسن إعمال السجiche^{١٩١} بلطف القريحة.

١٨٥. يمكن أن يقرأ ما في النسخ: ظرف

١٨٦. قوله: في ظرف الخلط والتعرية هو بعينه...

أي طرف الخلط والتعرية، ولحاظ الماهية المرسله من حيث هي هي لا بشرط شيء أصلاً هو بعينه ظرف عروض الوجود فيه للماهية، كما أنَّه هو ظرف عروض الوجود في أي ظرف كان من سائر الظروف لها. (منه) ١٨٧. م: متأخر ١٨٨. ل: المرتبة

١٨٩. ج: -ان ١٩٠. د: لوجودها

١٩١. قوله: فأحسن إعمال السجiche...

«السجiche» بالجييم والحاء المهملة بعد الياء: الطبيعة. (منه)

[سبق الماهية على الوجود]

[٤]: ومنها، سبق فعلية الماهية على الوجود إنما^{١٩٢} يستقيم على تلك المحجة، فيقال: صار الإنسان فوجد. لست أقول صار الإنسان إنساناً أو شيئاً آخر فوجد، بل صدر نفس الإنسان وفاض قوامه^{١٩٣} فوجد.

وأما الذين لا يؤمنون بالجعل البسيط فلعلّ القول بالمساوقة أصح^{١٩٤} لأنظارهم، لكن تأخر اللواحق المنضمة والانتزاعات^{١٩٥} اللاحقة والاعتبارات العارضة عن مرتبة قوام الماهية كاد يكون من الفطريات^{١٩٦}.
وأما سبق الوجود على الفعلية فلا يستصحّه إلا ذو فطرة سقيمة.

[إن انتزاع الوجود من الماهية قبل ساير اللواحق]

[٥]: ومنها، الجاعل إذا فعل نفس الماهية، انتزع منها الوجود قبل ساير اللواحق؛ فإذا كان المجهول ممّا^{١٩٧} يستمرّ ذاته يكون ذلك باستمرار تأثير الجاعل في نفس الماهية بالإصدار على أن يفعل نفس الماهية ويصدرها في تمام زمان تقرّرها، وهو زمان شخصي لو حلّله الذهن إلى أزمنة أو انتزع منه آتات حكم العقل بأنّ الجاعل يصدرها زماناً فزماناً أو أنا فأناً بنفس الجعل الأول، كما إذا كان المجهول اتّصاف الماهية بالوجود

١٩٢. د: + هو ١٩٣. د: فاز قوامها

١٩٤. قوله: فلعلّ القول بالمساوقة أصح...

إنما كان أصحّ لأنظارهم، لأنّ سبق التقرّر على الوجود يقتضي على أصولهم سبق التقرّر عن الصدور عن العلّة، لأنّ أول ما يصدر عن العلّة عندهم هو الموجودية، فيلزم أن تكون الماهية الجوازية متقرّرة قبل الاستناد إلى العلّة؛ والضرورة الفطرية يشهد أنّ طباع الإمكان يأبى ذلك.

وأما على محجة الحق فنفس الماهية هي الصادر الأول فلا محالة، يتقدّم التقرّر على الوجود، لا على الصدور. (منه)

١٩٥. د: الانتزاعات

١٩٦. قوله: كاد يكون من الفطريات...

وأيضاً المساوقة في المرتبة العقلية إنما يكون إذا كان للمساوقين معية بالمعلولية بأن يكونا معلولى علّة واحدة في علّة واحدة، ونفس الماهية عندهم مستغنية عن العلّة. ثمّ إنّ المعية بالمعلولية غير ممكنة التحقّق أصلاً، إذ العلّة الواحدة في علّة واحدة لا يصدر عنها أمران، فلذلك كلّ لم يقع أفأخهم ورؤساؤهم

هناك بالمساوقة. (منه) ١٩٧. لخ: ما / ج: فما

فلزم لاستمرار^{١٩٨} المعلول تحصيل العلة وجوده في زمانٍ شخصيٍّ، هو مجموع زمان وجوده.

[الماهية المجعولة تحتاج إلى العلة دائماً]

وإذا حلّله ذهن إلى أزمنة أو انتزع منه آتات حكم العقل بأنّ العلة تفيض الوجود وتحصله زماناً فزماناً أو آناً فأنّ بنفس التحصيل الأوّل؛ إذ الماهية في حدّ نفسها ليست على جهة من الفعلية أصلاً لا فعلية قوام الماهية وتقرّرها ولا فعلية الوجود ولا فعلية صفة من الصفات اللازمة والصاحبة، بل هي هي^{١٩٩} من حيث نفسها في حيّز القوّة الصرفة وبقعة الفاقة المحضة، فحيث لا إفاضة من الجاعل لا ماهية ولا وجود للمجعول؛ فما لم يستمرّ جعل الجاعل لم يستمرّ قوام الماهية ولا اعتبار الوجود؛ ولا يستلزم ذلك كون الجاعل زمانياً في فعله، بل مجرد كون المجعول زمانياً في نفسه. وسينكشف لك^{٢٠٠} من ذي قبل إن شاء الله تعالى^{٢٠١}.

فتحدس من ذلك أنّ الموجودات الممكنة في ذاتها من حيث ماهياتها وباعتبار وجوداتها وجميع ما لها من اللوازم واللواحق ودبعة من جناب الموجود البحت الواجب الوجود الحقّ المتقرّر بذاته أو دعها برحمته مستودع حكمته، وعارية استعارها عالم التقرّر من كبرياء حضرته، فإذا له ما في السماوات وما في الأرض^{٢٠٢}.

[يجب أن تكون الماهية متقرّرة قبل الجعل]

[٦]: ومنها، ما ليس له ماهية متقرّرة في الأعيان أو في ذهنٍ ما^{٢٠٣} من الأذهان السافلة والعالية، فليس من عالم الإمكان، بل من الممتنعات بالذات، فإنّ سلب تقرّر الماهية على الإطلاق وإن أمكن بالنظر إلى نفس الماهية دائماً ولو حين ما هي متقرّرة، إلّا أنّ الجاعل يطرده عن الماهية بأن يفعلها ويفيض تقرّرها وقوامها في الأعيان أو في ذهن ما، ويتبع

١٩٨. د. ج: استمرار ١٩٩. ل. ش. خ: - هي ٢٠٠. خ: ذلك

٢٠١. ش: - تعالى ٢٠٢. اقتباس من النساء ١٧١: «له ما في...»

٢٠٣. م: أو في الأذهان / ج: أو في الذهن

مطلق التقرّر مطلق الوجود، ولذلك لم يكن شيء من الممكنات معدوماً مطلقاً إلاّ بالإمكان بالنظر إلى ذاته، لا بالفعل بحسب إفاضة المبدأ الأول - عزّ مجده - وخصوصاً^{٢٠٤} التقرّر في الأعيان أو في ذهن بخصوصه إنّما يكون بجعل الماهية هناك. فالبارئ المبدع سبحانه أبدع الأذهان العالية^{٢٠٥} والمفارقات العقلية وأخرجها من اللبس المطلق بأن جعل^{٢٠٦} أنفها في الأعيان في وعاء الدهر والسرمد - وستعرفه إن شاء الله تعالى^{٢٠٧} - وجعل^{٢٠٨} قوام جملة^{٢٠٩} الماهيات وتقرّرها في تلك المدارك^{٢١٠}. فمهما شاء حصول شيء من تلك الماهيات في الأعيان أو في ذهن ما سافل فعل نفس الماهية هناك بالجعل البسيط، فانتزع منها الوجود في الأعيان أو في ذلك الذهن.

[ردّ تمويه في الجعل البسيط والاختراعي]

فاذاً ما ارتكب^{٢١١} من تخصيص الجعل البسيط بما في العدم المطلق والسلب المستوعب - وعدّ إفاضة الماهية المتمثلة في الذهن في الأعيان من ضروب الجعل الاختراعي المؤلف - تخيل فيه إزاعة عن التحصيل.

ضابط ميزاني

[في الصلة بين القاعدة الفرعية والاتّصاف]

الاتّصاف بشيء في ظرف ما:

[١]: إمّا انضمامي بانضمام الصفة إلى الموصوف في ذلك الظرف، ولا محالة يستدعي^{٢١٢} ثبوت الحاشيتين^{٢١٣} معاً في ظرف الاتّصاف كما في الأعراس العينية؛

٢٠٥. م: العالمية

٢٠٤. د: - خصوص / ل: بخصوص

٢٠٨. ش: فعل

٢٠٦. ل، ش: فعل

٢٠٩. ج: - جملة

٢١٠. د: المدرك

٢١١. قوله: فاذاً ما ارتكب...

المرتكب العاذ (كذا) بعض السائرين مع حملة عرش التحقيق. (منه)

٢١٣. ج: الحاشيتين (و كذا في سائر الموارد)

٢١٢. م: مستدعي

[٢]: وإما انتزاعي بأن يكون الموصوف في ظرف الاتّصاف بحيث يصحّ للعقل إذا^{٢١٤} لاحظته^{٢١٥} على ما هو عليه من الأحوال هناك أن يحكى عنه بما ينتزعه^{٢١٦} منه، فيصفه به بحسب حاله في ذلك الظرف، كما في الإضافيّات والسلبيّات المنتزعة في قولنا: «السماء فوق الأرض» و«زيد أعمى» مثلاً على أنّهما من القضايا الخارجية؛ فمصدق الحملِ السماء وزيد بحسب الوجود في الخارج على وجه يطابقه انتزاع الصفة، بأن يلحظ العقل حال الموضوع في ذلك الوجود فيقاس^{٢١٧} بينه وبين موجود آخر كالأرض، فيجد بينهما إضافة مخصوصة، فيحكم بالفوقية؛ أو بينه وبين مفهوم ما كالبصر، فيجده مسلوباً عنه بالفعل ثابتاً له بالقوة^{٢١٨} النوعية، فيحكم عليه بأنّه متّصف بالعمى، ويصدق لوجود الموصوف في الأعيان على ما يطابقه انتزاع الصفة عنه، وذلك فقط حظّ السلوب من الوجود في الأعيان.

[تحقيق في الاتّصافات الذهنية]

وكذلك الأمر في الاتّصاف الذهني؛ إذ مصداق الحكم بكلية الإنسان مثلاً هو وجوده في نحو من^{٢١٩} أنحاء لحاظة الذهن على وجه خاصّ يصير مبدءاً لانتزاع العقل الكلية منه، ثمّ^{٢٢٠} حمله المشتق منها عليه.

وهذا النحو^{٢٢١} من الاتّصاف لا يستدعي ثبوت الحاشيتين في ظرف الاتّصاف، بل إنّما ثبوت الموصوف فقط؛ إذ ليس معناه إلّا كون وجود الموصوف في^{٢٢٢} الأعيان أو في الأذهان على نحو يكون مبدءاً لصحة انتزاع الصفة عنه و^{٢٢٣} مطابقاً للحكم بها عليه، فهو المحكي عنه بالصفة، والواقع الذي يعتبر مطابقة الحكم له حتّى يوصف بالصدق. وأما ثبوت^{٢٢٤} الصفة في خصوص ظرف الاتّصاف فليس ممّا يستلزمه ذلك الاتّصاف

٢١٤.م: إذ

٢١٥.د: إذا الملاحظة

٢١٦.د: ينزعه

٢١٧.ل، خ: فيقاس

٢١٨.يعتر في ملكة العدم أن يكون ثابتاً للشخص أو للنوع أو الجنس، فلهذا قال المصنّف دام ظلّه: «ثابتاً له

٢٢٠.م: فم (= فممنوع؟)

٢١٩.م: منه

(١٢) بالقوة».

٢٢٣.د: - و

٢٢٢.م: من

٢٢١.خ: النوع

٢٢٤.هذا ردّ على [ال] سيّد السند. (١٢)

ولا ممّا يستوجبه فطرة أو برهان، بل القدر الضروري هو مطلق الوجود للصفة، فإنّ ما لا يكون موجوداً في نفسه أصلاً يستحيل أن يكون موجوداً لشيء، ولعلّ الحكم به فطري. والفرق بين مطلق الوجود وبين خصوص الوجود في ظرف الاتّصاف غير خفيّ وإن كان مطلق الوجود^{٢٢٥} لبعض الصفات بخصوصها اتفق إن كان بالتحقّق في الأذهان فقط، ولبعضها بخصوصها اتفق إن كان بالحصول في الأعيان، إلّا أنّ الخصوصيات ملغاة^{٢٢٦} من جانب الصفة فيما تستدعيه طبيعة الاتّصاف لا من جانب الموصوف؛ إذ يعتبر فيه خصوص وجوده في ظرف الاتّصاف^{٢٢٧} بالنظر إلى استدعاء طبيعته. فإنّ أوهم أنّ الاتّصاف نسبة فكما تقتضي وجود الموصوف فكذلك تقتضي وجود الصفة.

قيل: مطلق تحقّق^{٢٢٨} الاتّصاف يستدعي مطلق تحقّق الحاشيتين، وكذا تحقّقه في الخارج أو الذهن يستدعي تحقّق الحاشيتين فيه، لكنّ الاتّصاف ليس متحقّقاً في الخارج حتّى يلزم^{٢٢٩} تحقّق الصفة فيه، بل هو متحقّق في الذهن، وهو مستلزم لتحقّق الحاشيتين في الذهن.

فإذن قد استقرّ أنّ ثبوت شيء لشيء يستلزم ثبوت المثبت له في ظرف الاتّصاف، بخلاف ثبوت الثابت فيه^{٢٣٠} وإن كانت الأعراض^{٢٣١} والأوصاف العينية بخصوصها بحيث لا يمكن اتّصاف شيء بها على أن يستتبع ترتّب الآثار إلّا بوجودها في الأعيان وقيامها هناك بالمعروضات.

عقدٌ وحلٌّ

[في وجوب وجود الصفة في الاتّصاف]

[إشكال في وجوب اعتبار الصفة قبل الاتّصاف]

كأنّك منجذب بسرّك إلى قول من ينتهز فرصة التشكيك، فيقول: إذا لم تكن الفوقية

٢٢٦. د: ملقاة

٢٢٩. د: يستلزم

٢٢٥. د: وبين خصوص... الوجود

٢٢٨. د: تحقّق

٢٢٧. م: الأعيان

٢٣١. م: الاعراض (?)

٢٣٠. ل، خ: فيه

مثلاً موجودة في الأعيان، فلم^{٢٣٢} يصدق قولنا: «الفوقية ثابتة للسماء في الخارج خارجية»، وإلا صدق الربط الإيجابي بانتفاء الموضوع؛ فيصدق ليست الفوقية ثابتة للسماء في الخارج خارجية، وهو مطّرد في أنحاء الوجود والاتّصافات؛ فكيف يصحّ ثبوت شيء شيء مع عدم حصول الصفة في ظرف الاتّصاف؟

[الإجابة]

والذي يحلّ العقدة هو: أن^{٢٣٣} الفوقية مثلاً لما كانت معدومة في الأعيان لم يصحّ عقد خارجية هي موضوعها، فلذلك صدقت: ليست الفوقية ثابتة للسماء في الخارج خارجية، وذلك لا ينافي كون السماء المتحقّقة في الأعيان بحيث يصحّ للعقل الحكاية عن حالها في الأعيان بالفوقية المنتزعة منها بحسب ذلك الاعتبار؛ إذ هذا أيضاً ضرب من ثبوت الصفة للموصوف في الأعيان بحسب حال الموصوف في الأعيان، وإن لم يكن من ضروب ثبوت الصفة للموصوف في الأعيان بحسب حال الصفة في الأعيان،^{٢٣٤} فإنّ الأمرين غير متلازمين، وليس إذا لم يكن ثبوت الصفة للموصوف ممّا ينتزع من حال الصفة في الأعيان وجب أن يكون أيضاً ليس ممّا ينتزع من حال^{٢٣٥} الموصوف في الأعيان، فإنّما الممتنع حيث لا توجد الصفة في الأعيان هو الاتّصاف الانضمامي في الأعيان، لا غير.

فإذن لا تصادم بين «السماء فوق الأرض، أو^{٢٣٦} السماء متصفة بالفوقية في^{٢٣٧} الأعيان خارجيّة»^{٢٣٨} - على أن يكون موضوعها السماء - وبين: «ليست الفوقية ثابتة للسماء في الأعيان خارجية» على أن يكون موضوعها^{٢٣٩} الفوقية.

نعم، لو صدقت^{٢٤٠} ليست الفوقية ثابتة للسماء في الخارج على أن^{٢٤١} موضوعها^{٢٤٢} الفوقية خارجية وذهنية مطلقاً لزم أن يكذب أيضاً السماء فوق الأرض في الخارج

٢٣٢. د: ولم

٢٣٤. ج: - بحسب حال الصفة في الأعيان

٢٣٦. د: و

٢٣٧. م: من

٢٣٩. م: - السماء وبين... موضوعها

٢٤٢. د: - نعم لو... موضوعها

٢٤١. ل: + يكون

٢٣٥. ج: - الصفة في الأعيان... حال

٢٣٨. د: خارجه

٢٤٠. ج: صدق

خارجية، لأنّ اتّصاف السماء بالفوقية في الخارج وثبوت الفوقية لها في الأعيان إنّما يتحقّق في الذهن بحسب حال السماء في الوجود العيني، وذلك أحد ضربَي الاتّصاف الخارجي، فما لم تتحقّق الفوقية في الأذهان ولم يوجد ثبوتها للسماء في الأذهان بحسب وجود السماء في الأعيان لم يصدق الحكم بأنّ اتّصاف السماء بالفوقية اتّصاف خارجي.

[أقسام الاتّصاف]

إذ^{٢٤٣} الاتّصاف العيني ليس إلّا على ضربين :

[١]: إنضماميٌّ، ويعبّر عنه بثبوت الصفة للموصوف في الأعيان كثبوت البياض للجسم؛

[٢]: وانتزاعي، ويعبّر عنه بثبوت^{٢٤٤} الصفة للموصوف بحسب الأعيان، كثبوت الفوقية والعمى للسماء وزيد، وهو إنّما يكون في الذهن، لكن المحكّي عنه ومطابق الحكم إنّما هو وجود الموصوف في الأعيان.

فالخارج في الأوّل ظرف الثبوت ووعاؤه، وفي الثاني جهة الاتّصاف ومطابقه، وما فيه أساسه وبناءؤه، والمرجع إلى كون الخارج^{٢٤٥} ظرف تحقّق الموصوف من حيث هو موصوف. وعلى ذلك يقاس حال الاتّصافات بحسب أنحاء الوجودات. هذا مستقرّ عرش التحقيق ومستودع سرّ الحكمة.

وأما ما يتممّج به رهطٌ من متأخّرة المقلّدة لأتباع المشائية - من الفرق بين كون الخارج ظرف^{٢٤٦} نفس النسبة كالاتّصاف والثبوت وغيرهما، وبين كون الخارج ظرف ثبوت النسبة^{٢٤٧} وكذلك حال الذهن - فإمّا المصير فيه إلى ما تليّ عليك، وإمّا مجمعة^{٢٤٨}

٢٤٣. خ: - إذ ٢٤٤. ج: للثبوت

٢٤٥. قوله: والمرجع إلى كون الخارج...

يعني: إنّ الخارج وإن كان ظرف الاتّصاف في القسم الثاني أيضاً بحسب الاصطلاح، لكنّ المرجع هناك

إلى كون الخارج جهة الاتّصاف وظرف الموصوف بما هو موصوف. (منه)

٢٤٦. ج: طرف ٢٤٧. د: - كالاتّصاف و... النسبة

٢٤٨. المجمعة: الكلام الذي لا يفيد، وهو غير واضح

لا تؤول إلى مدرجة^{٢٤٩}.

أما تعرفت أن معنى الوجود ليس إلّا وقوع نفس الشيء^{٢٥٠} في الأعيان أو في الأذهان؟

تأسيسات وتأسيسات

[في الحمل]

وأولاً أقول: بالحري أن يؤدّي عتيّ إلى^{٢٥١} جمهور العشيرة في أكثر فصول هذا الكتاب ما قاله في قاطيغورياس الشفاء صدر مثل هذا الفصل وهو أنّه ربّما أوجب استقصاء النظر عدولاً عن المشهور، فإذا قرع سمعك ذلك فظنّ خيراً ولا تتقبّض بسبب ما لم تألفه. واعلم أن العاقل لا يحيد^{٢٥٢} عن^{٢٥٣} المشهور^{٢٥٤} ما وجد عنه محيصاً.

إخاذه

[في حمل المواطة والاشتقاق]

نسبة المحمول إلى الموضوع:

[١]: إمّا بوجود «في» أو توسط^{٢٥٥} «ذو»^{٢٥٦} أو «له» بين هو هو، ويقال لهما الحمل الاشتقائي؛

[٢]: وإمّا بقول: «على» ويقال لهما حمل المواطة، أي الاتحاد بين الشئيين بهو هو، وهو يفيد إعطاء الاسم والحدّ، ويشبه أن يكون قول الحمل عليهما باشتراك الاسم دون المعنى.

٢٤٩. أي كلام لا يصل إلى درجة عالية، أو اعتبار كي يعتنى به. ٢٥٠. ج: التي

٢٥١. ل، د: - إلى ٢٥٢. أي لا يعيل. (١٢) ٢٥٣. د: من

٢٥٤. م: - فإذا قرع سمعك... المشهور ٢٥٥. ل، د: توسط

٢٥٦. قوله: إمّا بوجود في توسط ذو أو له بين هو هو...

كقولنا البياض هو في الجسم، أو زيد هو ذو مال، أو المؤلّف هو له مؤلّف. (منه)

والأخير وهو مفاد الهيئة التركيبية^{٢٥٧} الحملية، و^{٢٥٨} حقيقته اتحاد المتغايرين في نحو ما من أنحاء لحاظ العقل بحسب نحو آخر^{٢٥٩} من أنحاء الوجود اتحاداً بالذات أو بالعرض^{٢٦٠}. وفوق ذلك ذكر سيقرع سمعك^{٢٦١} إن شاء الله العزيز^{٢٦٢}.

تفصُّلة في تبصرة [في الحمل الأولى والشايع]

حمل شيء على شيء: ^{٢٦٣}
[١]: إمّا أن يعني به أنّ الموضوع هو بعينه أخذ محمولاً على أن يتكرّر إدراك شيء واحد بتكرّر الالتفات إليه من دون تكثر في المدرك والملتفت إليه أصلاً ولو بالاعتبار، وهو حمل الشيء على نفسه؛ وتأبى الضرورة الفطرية^{٢٦٤} إلّا أن تشهد ببطلانه^{٢٦٥} وإن وقع

٢٥٧. ج: التركيبية ٢٥٨. م: - و

٢٥٩. آخر بالذات، أو بالاعتبار. (سمع منه)

٢٦٠. إشارة إلى ردّ ما ذهب إليه صدر المدققين. (سمع منه)

٢٦١. في الفصل الذي عنوانه «إفصاح». (١٢) ٢٦٢. ج: تعالى

٢٦٣. فإن توهّم أنّه إذا انتقل النظر إلى مفهوم الموجود كما إذا قلنا: «الموجود موجود» كان ذلك هلياً بسيطاً وحملًا للشيء على نفسه، فيتحصل عقد من مفهوم واحد. قيل: قولنا «الموجود موجود» يصحّ أن يعني به حمل الشيء وهو مفهوم الوجود على نفسه، وحينئذٍ لا يكون هلياً بسيطاً ويصحّ أن يعني به أنّ ذلك المفهوم موجود على الإطلاق، أي متحقّق في نفسه، وحينئذٍ لا يكون حملًا للشيء على نفسه. وبالجمله الهليات البسيطة لا تكون إلّا من أقسام البسيطة. (هكذا)

الحمل الشايع الصناعي الذي هو قسم القسمين اللذين هما حمل الشيء على نفسه والحمل الأولي الذاتي شيء من ذلك الحملين ليس من عقود الهليات.

وأما الهليات المركبة من العقود، فبعضها حمل الشيء على نفسه، وبعضها الحمل الأولي الذاتي، وبعضها الحمل الشايع الصناعي. فاستقم من الظنون والأوهام ولا تقتحم قحمت الظنون والأوهام! (منه). ٢٦٤. قوله: وتأبى الضرورة الفطرية...

إذ من البين أنّ النسبة تعتبر بين مفهومين، فإذا لم يتعدّد المفهوم أصلاً فكيف تتصوّر النسبة ولا بين. وأما يقال: إنّ الإبتين يحصل من وضع الوحدة مرتين، إذ ليس حقيقة العدد الوحدة المتكررة، فلذلك تحصل الحاشيتان من وضع الإنسان مرتين، فيقال: الإنسان إنسان وزيد زيد من دون اختلاف الحاشيتين

بعض الأذهان في مخصصة تجويزه، أفإن صحّ فكيف يصحّ^{٢٦٦} أن تلتفت نفس واحدة إلى مفهوم واحد ذاتاً واعتباراً^{٢٦٧} في زمان واحد^{٢٦٨} بعينه مرّتين؟

→

بحسب المفهوم، فهو ليس في حريم النزاع؛ فإنّ حصول الإثنين إنّما يكون من تكرير نفس الوحدة، لا من تكرير إدراك الوحدة الواحدة، حتّى لا تكون في المدرك تكثر وتكثر ولا بالاعتبار، فتكثر إدراك الوحدة يفيد إدراكين لوحدة واحدة لا وحدتين متعدّتين وهو أمر بيّن.

فكذلك تكثر إدراك الإنسان أو زيد مع عدم لحاظ تكثر المدرك أصلاً ولا من حيث تعلّق إدراكين به شيء، وتكثر الإنسان أو زيد بلحاظ تكثر ما في المدرك الواحد من حيث يتعلّق به إدراكان شيء آخر. والكلام في صحّة الأوّل، لا الأخير على ما هو في حمل الشيء على نفسه عند جمهور العشرة. (منه)

د. بطلانه

٢٦٥. قوله: أفإن صحّ فكيف يصحّ...

فيه وجهان لتفصيل هذا النحو بعينه، صرح بالثاني منهما بقوله: «فكيف يصحّ» إلى آخره. وأومئ إلى الأوّل بقوله: «أفإن صحّ».

وبيانه: أنّ الحمل والوضع من عوارض المدارك لا من صفات الإدراك، والحمل لا يتمّ بالوحدة الصرفة، بل إنّما بوحدة ما وانسيئة ما في المدرك فيغاير الإدراك مع وحدة المدرك، وحدة صرفة ليس يصحّ معه الحمل أصلاً.

ثمّ إن فرضنا أنّه يصحّ مع ذلك، فكيف يصحّ إدراكان من نفس واحدة بعينها لمفهوم واحد بعينه في زمان واحد بعينه، أو التفاتان منها إليه في إدراك واحد بعينه على ما قد يدّعي فرق ما بين الإدراك والاتلفات. (منه) ٢٦٦. قوله: إلى مفهوم واحد ذاتاً واعتباراً...

سبيل إبطال هذا الوهم هو الوجهان اللذان أومأنا إلى الأوّل منهما أولاً ثمّ ذكرنا الأخير ثانياً. وأما ظنّ بعض المقلّدين ممن قد يسير في المحقّقين أنّه يلزم من ذلك أن تكون أجزاء القضية إثنين؛ إذ لا تعدّد حيثنّ في المفهوم، بل في الإدراك فقط؛ وذلك إذا قيل بالمشهور بين المحدثين من أنّ مفاد القضية مطلقاً ثبوت شيء لشيء أو سلبه عنه. وأما إذا قيل بالفرق بين الهليات البسيطة وبين الهلية المركبة بأنّ مفاد في الهليات البسيطة هو تجوهر الموضوع وتحقّقه في نفسه أو ليسيّته وبطلانه في نفسه لاثبوت مفهوم ما له أو سلبه عنه، وفي الهلية المركبة هو ثبوت مفهوم ما للموضوع أو سلبه عنه؛ فالهلية البسيطة - أعني القضية التي محمولها الوجود - لا تحتاج إلى الرابطة؛ فإذا حمل مفهوم الوجود على نفسه لزم أن لا تكون القضية إلا مفهوماً واحداً تعلّق به إدراكان، أو مفهوم الموضوع والمحمول عند ذلك المتوهم واحد، والنسبة الرابطة لا يحتاج إليها هنا، فتحصل القضية البسيطة، فلا يصحّ تفسيرها بالقول.

ففيه من الخبط والتدليس ما ليس على سبيل ما يُعتَقَر من أهل التحصيل والمغشو عن قشر الغلط والتدليس هو أنّ بين عقود الهليات البسيطة وبين العقود الهلية المركبة فرقاً من وجهين أحدهما: بحسب

[٢]: وإما أن يعني به ذلك، لكن على أن يجعل تكرر الإدراك^{٢٦٩} حيثية تقييدية يتكرر بحسبها^{٢٧٠} المدرك، فيحكم بأن المدرك بأحد الإدراكين هو نفس المدرك بالإدراك الآخر^{٢٧١}، ولا يلحظ تعدد إلا من تلك الجهة، وهو الذي يقال إنه ضرب متصور من حمل الشيء على نفسه، ولكنه هدر غير مفيد.

[٣]: وإما أن يعني به أن^{٢٧٢} المحمول هو بعينه نفس الموضوع بعد أن يلحظ التغيرات

→

المحكي عنه بالعقد؛ والآخر: بحسب نفس العقد وهو الحكاية.

أما الفرق بحسب المحلّ عنه فهو أن مفاد العقد وهو ما يحكي عنه به في الهليات البسيطة هو نفس تقرّر الموضوع ووجوده أو ليسيته وطلانه في نفسه؛ وفي الهلية المركبة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه. وأما نفس العقد بما هو عقد فمطلقاً. أي سواء كان هلياً بسيطاً أو هلياً مركباً ٤- مشتمل على الموضوع والمحمول والنسبة.

و أما الفرق بحسب الحكاية أن بحسب نفس العقد فهو إن كلاً من أجزاء العقد في الهليات البسيطة بسيط، وأما في الهلية المركبة فأحد الأجزاء، أي إما الموضوع وإما المحمول في الحقيقة متآلف من نفس مفهومه، ومن الوجود والعدم أو العدم الرابط، وهو غير النسبة الرابطة التي هي استقلالاً أحد الأجزاء في أي عقد كان، فقولنا: «الفلك متحرك» مثلاً في قوة قولنا: «الفلك موجود متحركاً»، بخلاف قولنا: «الفلك موجود» مثلاً؛ والعقد في حمل الشيء على نفسه هلي مركب لا من الهليات البسيطة، فقولنا: «الوجود وجود» مثلاً من العقود الهلية المركبة، والذي هو من عقود الهليات البسيطة هو قولنا: «الوجود موجود» مثلاً. وقد بسطنا هذه الحقائق في المسافة الخامسة. فإذاً عليك أن تعدّ وجه التخيّل في ذلك الظنّ على التفصيل عدداً (منه)

٢٦٨. ج، ش: - واحد

٢٦٩. قوله: على أن يجعل تكرر الإدراك...

فعلی هذا لا يكون إدراكان لشيء واحد إلا في زمانين.

و أما على الأول وليس إلا باطلاً بالضرورة الفطرية، فلا محيص من كونهما في زمان واحد: إذا الإدراك السابق الزائل مدخل له في صحة تصوّر النسبة بتة، ولو جاز تصوّر النسبة بسبب الصورة الزائلة لجاز الحكم على الأمور المنسية والمذهول عنها، ولو كفى التصوّر الواحد للصورة الواحدة الحاضرة لم يحتج المصنّف إلى التصورات الثلاثة، بل إلى تصوّرين فقط، أحدهما: تصوّر واحد هو بعينه تصوّر الموضوع والمحمول، والثاني: تصوّر النسبة.

و بالجملة تكرر المدرك بحسب حيثيتي الإدراكين يصحّ تصوّر النسبة، وإمكان إدراكين للشيء من نفس واحدة في زمان واحد وتكرر الإدراك لا غير مناط استحالة ذلك. (منه)

الاعتباري،^{٢٧٣} أي هو بعينه^{٢٧٤} عنوان حقيقته،^{٢٧٥} لا أن يقتصر على مجرد الاتحاد في الوجود، ويسمى الحمل الأولي^{٢٧٦} الذاتي، لكونه أولي الصدق أو الكذب،^{٢٧٧} غير معني

٢٧٣. قوله: بعد أن يلحظ التغاير الاعتباري...

فقولنا: الإنسان إنسان مثلاً قد يؤخذ حملاً للشيء على نفسه على الطريقة الباطلة، وقد يؤخذ حملاً للشيء على نفسه على سبيل الضرب المتصور، وقد يؤخذ حملاً أولياً. والأولي في الأخير إدخال أداة التعريف على المحمول، فيقال: «الإنسان هو الإنسان أو هو الحيوان الناطق» مثلاً. (منه)

٢٧٤. د: - نفس الموضوع... بعينه

٢٧٥. قوله: أي هو بعينه عنوان حقيقته...

يعني أن التغاير الاعتباري ليس الاعتبار المأخوذ فيه هو اعتبار الإدراك، بل اعتبار العنوانية، والذي عنوانية فيؤخذ الشيء من حيث إنه عنوان لنفسه وذو عنوان لنفسه. وبهذا يتبين ضعف إدراك من لم يستطع ■ إلى الفرق بين الحمل الأولي وبين حمل الشيء على نفسه سببلاً. (منه)

■ هذا إشارة إلى صدر المحققين وغيره. (١٢)

٢٧٦. قوله: ويسمى الحمل الأولي...

من العجايب أن بَرَعَة علماء اللسان لم يسع قسطهم من العلم أن يذهلوا عن إدراك الحمل الأولي وبعض من يدرج نفسه في علماء يتكلف أن يستكره، قاله إمام فني المعاني والبيان، وهما سيّدَا علوم اللسان، الشيخ البارز الفايق عبد القاهر الجرجاني في كتاب دلائل الإعجاز ■ قولاً مبسوطاً، تلخيصه: «أن الخبر المعرّف باللام [١]: قد يراد به العهد، كقولك زيد المنطلق لمن علم أنه كان الانطلاق، ولم يعلم أنه ممن كان، وقد يراد به حصر مفهومه في المبتدأ؛ على أنه لم يحصل لغيره أصلاً أو على الكمال، كقولك: زيد الشجاع. [٢] وقد يراد به ظهور اتّصاف المبتدأ، كقوله: «و والدك العبد» أي ظاهرُ اتّصافه بالعبدية. [٣]: وقد يراد به معنى آخر دقيق، يكون التأمل عنده، كما يقال: يعرف ويُكر، كقولك: «هو البطل المحامي»، فأنت لا تريد به عهداً ولا حصر جنسٍ ولا ظهور اتّصاف، بل تريد أن تقول لصاحبك «هل سمعت بالبطل المحامي» وهل تصوّرت حقيقته ما هي؛ فإن كنتَ أحطتَ بكنهه خُبراً فليكن بفلان، واشدد به يدك فهو ضأنك وعنده بغيتك؛ وطريقته طريقة قولك، هل سمعت بالأسد وهل تعرف ما هو؛ فإن كنتَ تعرفه فزيد هو (أي زيد) هو (أي الأسد) بعينه، لا حقيقة له وراءه (أي للأسد وراء زيد)».

و قال بعض من لحقه وسبق اللاحقين في العلوم العربية المسند المعرّف بلام الجنس قد يقصد به تارةً حصره في المسند إليه إمّا حقيقةً أو ادعاءً؛ نحو زيد الأمير إذا انحصرت الإمارة فيه أو كان كاملاً فيها كأنه قيل زيد كل الأمر، ويقصد به أخرى أن المبتدأ هو عين ذلك الجنس ومتّحد به، لا أن ذلك الجنس مفهوم مغاير للمبتدأ، منحصر فيه على أحد الوجهين، فهذا معنى آخر للخبر المعرّف بلام الجنس غير الحصر. □
فهذا ملخص أقوالهم، فهم قد أدركوا هذا المعنى الدقيق، لكنهم اعتبروا في التعبير عنه تعريف الخبر بلام

به إلا أن هذا المفهوم هو نفس ذاته^{٢٧٨} وعنوان حقيقته، فإذا اعتبر بين المفاهيم

→

الجنس، وعلماء الحقيقة ليسوا يوجبون في هذا الحمل إدخال اللام على المحمول اللهجي، فقولنا: الجزئي جزئي على معنى أن حقيقة الجزئي هي بعينها مفهوم ما يمنع نفس تصوّره الشركة يفيد هذا المقصود عند علماء الحقيقة، وليس يفيد ما لم يعرّف المحمول باللام عند علماء علوم اللسان. (منه)

○ هو صدر المحققين. (١٢)

■ قارن: دلالت الإعجاز / ١٤٣ - ١٥٣

⊕ قارن: الإيضاح في علوم البلاغة / ٩٨

٢٧٧. قوله: لكونه أولى الصدق أو الكذب

أي لكون الأولى الصدق أو الأولى الكذب بحسب نفس مفهومي حاشيتي الحمل بما هو حمل من أفراد هذا الحمل لا أن هذا الحمل لا يكون إلا أحدهما. (منه)

٢٧٨. قوله: إلا أن هذا المفهوم هو نفس ذاته...

الفرق بين هذا المعنى المعتبر في الحمل الأولى وبين المعنى المعتبر في الحمل الشائع الصناعي أصل عظيم النفع، عزيز الجدوى في العلوم والصناعات، ولا تكون مهملة إلا يغزار الخبط ويمكن الغلط؛ ومما تتحلّ به عقدة الإعضال فيه من القياسات المغالطية قولهم: «الإنسان مابين للفرس، والفرس حيوان، فالإنسان مابين للحيوان»، «زيد زائد على عمرو في الطب، والطب علم، فزيد زائد على عمرو في العلم». والحمل أنه ينبغي أن لا يهمل رعاية نحو الحمل في المقدمات وفي النتيجة؛ فلما كان الحمل في المقدمتين هناك هو الحمل الشائع الصناعي وكان المفاد أن الإنسان متحد معه، المابين للفرس في الوجود، والفرس متحد معه الحيوان، فبالضرورة كانت النتيجة: أن الإنسان مابين لما اتحد معه الحيوان، وهو قول صادق؛ لا أن الإنسان مابين لنفس الحيوان وحقيقته.

نعم، لو كان الصادق في الكبرى هو الحمل الأولى حتى يصدق قولنا: «والفرس هو الحيوان» إن كانت النتيجة أي أن الإنسان مابين للحيوان، وكذلك في القياس الثاني لو صدق قولنا والطب هو العلم، لكانت النتيجة ما هي أن زيداً زائد على عمر [و] في العلم، وحيث إن الصادق أن الطب متحد مع العلم، فالنتيجة الصادقة هي أن زيداً زائد على عمرو فيما متحد مع العلم. فالغلط نشأ من سوء اعتبار الحمل.

و بعبارة أخرى قولنا: «الإنسان مابين للفرس، والفرس حيوان» إنما ينتج قولنا: «الإنسان مابين لحيوان» وهو صادق لا قولنا: «الإنسان مابين للحيوان» وهو كاذب؟ وكذلك قولنا: «زيد زائد على عمرو في الطب، والطب علم» إنما ينتج قولنا: «زيد زائد على عمرو في علم»، لا قولنا: «زيد زائد على عمرو في العلم».

و السر أن النتيجة في أي قياس كان ليست إلا يبقى من المقدمتين بعد إسقاط المتكرر من غير زيادة وتقيسة، سواء كان المتكرر هو نفس محمول الصغرى بتمامه أو هو ببعضه، أي بمتعلقه، كما في قولنا: «زيد

المتغايرة في جليل النظر ربما احتيج لتعيين^{٢٧٩} الإيجاب أو السلب إلى تدقيقه كما يقال الوجود^{٢٨٠} هو الماهية أو ليس، والوجود هو الوحدة أو ليس، ويحتاج في الإذعان إلى البرهان.

[٤]: وإما أن يعني به مجرد اتحاد الموضوع والمحمول ذاتاً ووجوداً، ويرجع إلى كون الموضوع من أفراد المحمول، أو كون ما هو فرد أحدهما هو فرد الآخر، ويسمى الحمل العرضي المتعارف، لشيوعه بحسب التعارف^{٢٨١} الصناعي،^{٢٨٢} وينقسم - بحسب كون المحمول ذاتياً للموضوع، أو عرضياً له - إلى الحمل بالذات والحمل بالعرض.

[الموضوع في الحمل المتعارف]

ثم إنَّ في الحمل^{٢٨٣} المتعارف:

[الف]: قد يكون الموضوع^{٢٨٤} فرداً حقيقياً^{٢٨٥} للمحمول، وهو ما يكون أخصّ بحسب

•

→

ابن عمرو، وعمرو كاتب؛ فزيد ابن كاتب» فتكرير الوسط فيه بحذف شيء منه أو شيئاً من موضوع الكبرى، كما في قولنا: «زيد إنسان، وفي عظام رأس كلِّ إنسان خمسة دروز» (هكذا في النسخ) ففي عظام رأس زيد خمسة دروز» فتكرر الوسط فيه بإدخال شيء عليه. وهذا القانون مطرد الحكم في السياق الأتم وفي سائر السياقات ضرورة استيجاب ذلك بعدية الحكم بتة.

فإذا ما بقي في القياسين بعد إسقاط المتكرر هو قولنا: «الإنسان مباين لحيوان، وزيد زائد على عمرو في علم» بدون لام تعريف الجنس، حتى يكون الملحوظ طبيعة الحيوان وطبيعة العلم من حيث الانطباق على فرد لا قولنا: «الإنسان مباين للحيوان، وزيد زائد على عمرو في العلم» زيادة أداة التعريف حتى يصير ملحوظ نفس الطبيعة بما هي الطبيعة فرع (م: فراع) لحاظ ذلك؛ فإنه من جملة ما عنه الجمهور في غفلة عريضة. (منه) ٢٧٩. ج: لتعين ٢٨٠. خ: للوجود

٢٨١. خ: المتعارف

٢٨٢. قوله: بحسب التعارف الصناعي...

أشار بذلك إلى أنَّ للحمل المتعارف إطلاقاً آخر بحسب صناعة الميزان هو التخصيص بحمل المحصورات، واصطلاح هذا الصناعة أشمل وأتم. (منه) ٢٨٣. م: -الحمل

٢٨٤. د: للموضوع

٢٨٥. قوله: قد يكون الموضوع فرداً حقيقياً.

المراد بال فرد الحقيقي هنا مقابل الأخص بالاعتبار، فيشتمل الحقيقي. (منه)

الصدق، كالإنسان بالنسبة إلى الحيوان؛

[ب]: وقد يكون فرداً اعتبارياً، وهو ما يكون أخصّيته بحسب نحو الاعتبار، كمفهوم الموجود المطلق بالنسبة إلى نفسه، وكذلك الممكن^{٢٨٦} العامّ والمفهوم والكلي وما ضاهاها؛ فتلطّف في سرك كي تتبصّر!

زيادة تبصرة

[في معنى العموم في الأمور العامة وفي اعتبار

وحدة الحمل في التناقض]

العموم قد يختلف بالمعنى في الأمور العامة، فمن العموم [١]: ما يكون بحسب الموضوعات الجزئية كالعموم الذي: الحيوان^{٢٨٧} أعمّ به من الإنسان، والأعمّ بحسبه ما هو أكثر تناولاً.

[٢]: ومنه ما قد^{٢٨٨} يكون بحسب الاعتبارات اللاحقة كالعموم الذي الحيوان^{٢٨٩} أعمّ به من الحيوان وهو مأخوذ جنساً طبيعياً، ومن الحيوان وهو مأخوذ نوعاً، ومن الحيوان وهو مأخوذ شخصاً؛ فإنّ طبيعة الحيوان في^{٢٩٠} حدّ نفسها أعمّ بالاعتبار من الحيوان المعبر من حيث هو لا^{٢٩١} بشرط شيء،^{٢٩٢} وإنّما بعينها فرد هذا^{٢٩٣} المفهوم المعبر على

٢٨٨. م: - قد

٢٨٧. ل: لحيوان

٢٨٦. د: التمكن

٢٩٠. ج: - الحيوان في / ج: + من

٢٨٩. ل: لحيوان

٢٩٢. قيد الإطلاق، لا قيد التقييد. (١٢)

٢٩١. د: الا

٢٩٣. قوله: وإنّما بعينها فرد هذا المفهوم...

أراد أن يتبيّن أنّ بين طبيعة الحيوان في حدّ نفسها وبين طبيعة حيوان المرسل لا بشرط شيء عموماً بالاعتبار من وجه: أمّا الأعمية بالاعتبار من جانب نفس الطبيعة؛ فلأنّه لم يلحظ فيها اعتبار حيثية الإرسال والابشرطية. وأمّا من جانب الطبيعة المرسل لا بشرط شيء فلأنّها كما يحمل على نفسها يحمل أيضاً على حصصها وعلى أفرادها الحقيقية، كالإنسان مثلاً؛ ومادّة الافتراق ظاهرة، فإنّ الشيء لا يفارق نفسه؛ بل إنّما يلحظ باعتبار ما أعمّ من نفسه من حيث لحاظه حيثية معها تارة وعدم لحاظها أخرى، وإن كانت هي بعينها حال نفسها وشرح جوهرها لا قيداً ما يلحق جوهرها.

وهذا أصل دقيق غامض معتبر في معرفة الحقائق وتعرّف أسرار العلوم، ولكن ليس يتيسّر استنتاجه إلّا بتأمّل غائر وتلطيف صادق للقرينة. (منه)

ذلك النحو، ومما يصدق^{٢٩٤} هو عليه، وإن كان هذا المفهوم بلحاظة^{٢٩٥} هذا الاعتبار ليس في نفسه إلّا طبيعة الحيوان بما هي طبيعة الحيوان. أ لست إذا استقصيت النظر وأوفيت حقّه وجدت كلّ مفهوم يحمل على نفسه^{٢٩٦} الحمل الأولي الذاتي؛ إذ كان شيء لا يسلب عن نفسه أصلاً.^{٢٩٧}

ثمّ طائفة من المفهومات تحمل على أنفسها^{٢٩٨} الحمل العرضي الشايغ أيضاً، كالوجود المطلق والممكن العام^{٢٩٩} والمفهوم والكلّي والماهية لا بشرط شيء ونظايرها؛ وطائفة^{٣٠٠} لا تحمل على أنفسها ذلك الحمل، بل إنّما الحمل الأول فقط كالجزئي واللامفهوم واللاممكن^{٣٠١} واللاوجود وعدم العدم وما أشبهها، ولذلك اعتبر في وحدات^{٣٠٢} التناقض وحدة نحو الحمل أيضاً فوق الثمان الذابعات؛ فلا يكن^{٣٠٣} في صدرك^{٣٠٤} حرج ممّا لا يفقهون.

استنتاجات

[في أجزاء القضية]

[تحقيق في موضوع القضية السالبة]

من هناك يستقيم أنّ موضوع السالبة أعتمّ من موضوع الموجبة المعدولة، أو السالبة المحمول؛ لا بمعنى أنّ موضوع السالبة يجوز أن يكون معدوماً في الخارج دون موضوع الموجبة؛ إذ موضوع الموجبة أيضاً^{٣٠٥} قد يكون معدوماً في الخارج -كقولنا: اجتماع

٢٩٦. خ: + و

٢٩٥. ل: بلحاظ

٢٩٤. د: + و

٢٩٧. قوله: إذ كان الشيء لا يسلب عن نفسه أصلاً...

المراد بسلب الشيء عن نفسه هاهنا مقابل الإيجاب في الحمل الأولي أو ما يعتمّ، ومقابل الإيجاب في

٢٩٨. م: نفسها

حمل الشيء على نفسه جميعاً. (منه)

٣٠١. د: أو لا ممكن

٣٠٠. ج: + في المفهومات

٢٩٩. د: العلم

٣٠٣. ل، خ: فلا يكون

٣٠٢. م: وحدة

٣٠٥. ج: - أيضاً

٣٠٤. اقتباس من الأعراف / ٢: «فلا يكن في صدرك حرج منه»

الضدين^{٣٠٦} محال - أو أنّ موضوع الموجبة يجب^{٣٠٧} أن يتمثل في وجود أو ذهن دون موضوع السالبة، إذ موضوع السالبة أيضاً كذلك؛ بل بمعنى أنّ السلب يصحّ عن الموضوع غير الثابت إذا أخذ من حيث هو غير ثابت، على معنى أنّ للعقل أن يعتبر هذا في السلب بخلاف الإثبات، فإنّه وإن^{٣٠٨} صحّ على الموضوع غير الثابت، لكن لا يصحّ عليه من حيث هو غير ثابت، بل من حيث له ثبوت ما؛ لأنّ الإثبات يقتضي ثبوت شيء حتى يثبت له شيء.

ولهذا يصحّ أن يقال: ^{٣٠٩} المعدوم ليس من حيث هو معدوم بفلان، ولا يصحّ أنّه من حيث هو معدوم فلان، بل من حيث له ثبوت في الذهن، ولجواز^{٣١٠} نفي كلّ ما هو غير الثابت عنه من حيث هو غير ثابت، بخلاف إثبات كلّ ما^{٣١١} يغيّره عليه من تلك الحيشية، بل إثبات شيء ممّا يغيّره عليه من تلك الجهة؛ اللهمّ إلا إذا كان أمراً عديمياً^{٣١٢} أو محالاً، فإنّه إذا كان ذلك لم يكن صدق الحكم من حيث خصوص المحمول أيضاً مستدعيّاً لوجود الموضوع، كما أنّه يستدعيه من حيث الربط الإيجابي، بل إنّما يكون استدعاؤه ذلك من حيث نفس الربط الإيجابي^{٣١٣} فقط.

[تحقيق في أنّ موضوع السالبة كيف أعمّ من موضوع الموجبة]

قيل: إنّ موضوع السالبة أعمّ من موضوع الموجبة ولغفلة الجمهور عن هذه الحيشية لدقتها وغموضها^{٣١٤} يظنّ أنّ العموم^{٣١٥} إنّما^{٣١٦} هو لجواز كون موضوع السالبة معدوماً في الخارج دون الموجبة، ولا يصحّ إلا^{٣١٧} أن يصار إلى ما جيء بذكره. فإنّ أوهم أنّ موضوع السالبة إن كان أعمّ من موضوع الموجبة المعدولة أو السالبة المحمول لم يتحقّق التناقض، لتباين أفرادهما وإن لم يكن أعمّ زال الفرق.

٣٠٧. د: بحسب

٣١٠. د: الجوار

٣١٤. ل: غموضتها

٣١٦. ج: لا

٣٠٦. م: التقيضين (و صحّح في الهامش)

٣٠٩. د: يقول

٣٠٨. ج: + و

٣١١. م: - هو غير الثابت... ما ٣١٢. ل: خ: اللهمّ إذا كان عديمياً

٣١٣. م: - بل إنّما يكون... الايجابي

٣١٥. ج: + الموجبة ولا يصحّ

٣١٧. خ: - إلا

قيل: هو أعمّ بالاعتبار^{٣١٨} المذكور ولا يلزم منه تباين الأفراد؛ إذ العموم بمعنيين، وهذا ليس يستلزمه وليس أعمّ أفراداً، ولا يلزم منه زوال^{٣١٩} الفرق، لكونه أعمّ اعتباراً وإن لم يكن أكثر تناولاً.

[فكّ عقدة في تسري أحكام العام في الحمل]

ومن هذا المسلك تفكّ العقدة^{٣٢٠} حيث يقال: أليس من الأصول أنه^{٣٢١} إذا حمل شيء على شيء حمل المقول «على»، ثم حمل ذلك الشيء على ثالث ذلك الحمل حتى يكون طرفان وواسطة؛ فإنّ الأوّل يحمل على الثالث، كالحیوان بتوسط الإنسان على زيد. وقد عدّ ذلك من^{٣٢٢} المزاوجات بين قول «على» ووجود «في»، وحكم بأنّ الأوّل يكون على كلّ حال موجوداً في الثالث، فإنّ الشيء إذا كان فيه اللون الأبيض كان فيه جميع الأمور التي يقال على اللون قولاً^{٣٢٣} كلياً، ويوصف بها^{٣٢٤} اللون وصفاً عاماً^{٣٢٥}، وإلاّ كان في ذلك الشيء بياض ولم يكن فيه لون، وكأنّ ذلك البياض ليس بلون، فلم يكن حمل اللون على البياض كلياً؛ بل أي شيء وجدته^{٣٢٦} فيه طبيعة عرض من الأعراض، فتوجد فيه طبائع الأمور التي يوصف بها ذلك العرض^{٣٢٧} وصفاً كلياً.

ثم إنّ الحكم قد يختلف^{٣٢٨} في قول «على» حيث يحمل الجنس على الحيوان، والحيوان^{٣٢٩} على زيد والإنسان، وليس يحمل الجنس على زيد والإنسان، فيُخسَمُ بأنّ الجنس^{٣٣٠} الطبيعي ليس يحمل على طبيعة الحيوان بما هو حيوان، بل الذي يحمل عليه

٣١٨. لأنّ هذا الاعتبار حيثية تقييدية مقارنة للحكم، لا قبل الحكم. (١٢)

٣١٩. ج: لا يلزم منه وقال	٣٢٠. ج: + من	٣٢١. ج: أنا
٣٢٢. ج: - من	٣٢٣. ج: قولياً	٣٢٤. د: + على
٣٢٥. د: علماً	٣٢٦. ج: وحدت	٣٢٧. د: العوض
٣٢٨. لخ: م: تخلف	٣٢٩. م: - والحيوان	

٣٣٠. قوله: فيحسم بأنّ الجنس الطبيعي...

يعني أنّ مفهوم الجنس الطبيعي وهو مطلق الطبيعة الجنسية المرسل لا بشرط شيء إنّما يحمل إذا أخذ من حيث هو هو على هذه الطبيعة المرسل، أعني الحيوان بشرط شيء، إنّما بحسب اعتبار اللا بشرطية، لا باعتبار نفس طبيعة الحيوان بما هو حيوان؛ فإنّ لحاظ اللا بشرطية في طبيعة الحيوان اعتبار أخصّ من اعتبار

طبيعة الجنسية هو طبيعة الحيوان من جهة إيقاع اعتبار فيها بالفعل، وذلك أن يلحظها الذهن بالنسبة إلى الخواص المتنوعة والمشخصة^{٣٣} لابرط الخلط والتجريد؛ وهذا اللحاظ فيها اعتبار أخص من اعتبار الحيوان بما هو حيوان فقط الذي هو طبيعة

→

الحيوان بما هو حيوان، وحمل مفهوم الطبيعة الجنسية المرسل على هذه الطبيعة مثلاً إنما مصادقه ذلك الاعتبار الأخص وإن كان ما يصدق عليه هذا المفهوم أي طبيعة الحيوان المرسل للمحوظ لابرط شيء يحمل على نفس الحيوان بما هو حيوان وعلى كل من حصصه أفراد، كما أسمعناك في الحواشي السابقة، لكون هذا الاعتبار هو عنوان الإطلاق، لا لحاظ التقييد.

فإذاً الحيوان للمحوظ لابرط شيء بحسب اعتبار هذا اللحاظ فيه يحمل عليه مفهوم الجنس الطبيعي، ولا يحمل هو على الإنسان وزيد مثلاً لكون اعتبار الابرطية غير اعتبار بشرط شئية، وإن كانت الطبيعة هي عين الشيء الطبيعي في الموجود، أي فيما عدا لحاظ التعيين والإيهام، وبحسب أن مطابق هذا اللحاظ والمحكي عنه بهذا الاعتبار هو نفس طبيعة الحيوان، لا أخذ قيد فيها ثبوتي أو سلبى أصلاً يحمل هو على الحيوان بما هو حيوان وعلى الإنسان وزيد، ولا يحمل عليه مفهوم الجنس الطبيعي.

و على هذا فلا يتوهم تدافع بين ما تلونا عليك في المتن ها هنا وبين ما أسمعناك في الحواشي سابقاً. وبالجملة الشيء الطبيعي - كالإنسان - والطبيعة المرسل - كالحيوان لابرط شيء - إنما هما متحدان مختلطان غير متميز أحدهما عن الآخر في الوجود وفي سائر اللحاظات، أي في لحاظ التعيين والإيهام؛ إذ هناك تمازج حيثية الإرسال عن حيثية الأشراف، وتمازج (م) تمازج طبيعة المرسل عن الشيء الطبيعي، فالحيوان لابرط شيء يحمل على الإنسان بمعنى أنه متحد معه غير متميز عنه في الوجود لا بمعنى أنه هو بحسب الاعتبار، فيكون اعتبار الاشتراط هو بعينه اعتبار الاشتراط، والجنسية الطبيعية إنما هي شأن الحيوان لابرط شيء بحسب حالته المتميزة المنمازة (م) المتمازة التي هي اعتبار الإرسال والاشتراط؛ فإذا حمل الحيوان لابرط شيء على الإنسان لا يفيد حمل الجنس الطبيعي عليه؛ لأن الجنسية حال الحيوان بحسب شأنه المتميز الإرسالي لا بحسب شأنه المخلوط الاشتراطي.

فقولك: «الإنسان حيوان لابرط شيء» إن أريد به أن اعتبار الإنسانية ليس اعتبار الحيوانية لابرط شيء كان الظلم فيه ظاهراً، وإن أريد به مجرد الخلط والاتحاد في الوجود وإن كانا شئين متغايرين بالاعتبار، فقولك والحيوان لابرط شيء جنس طبيعي ليس يوصل الأكبر إلى الأصغر؛ إذ الأكبر لا يحمل على الأوسط إلا بحسب اعتباره انماز عن اعتبار الأصغر، لأن اعتبار الحيوان لابرط شيء وراء اعتباره بشرط الناطق وإن كان معروض الاعتبار الأول لا يأبى الخلط بمعروض الاعتبار الثاني، فالذي ليس يباين الإنسان أصلاً هو الحيوان بما هو حيوان، وهو الذي يسع أن يعتبر بشرط إثباتي أو يعتبر بشرط سلبى أو يعتبر لابرط أصلاً. وأما الحيوان المرسل المعتبر لابرط أصلاً فهو يباين الإنسان بالاعتبار بته وإن خالطه في غير لحاظ التعيين والإيهام. فأحسن إعمال الروية ولا تكن من المتخبطين! (منه)

الحيوانية؛ فإنّ الحيوان^{٣٣٢} بما هو حيوان أعمّ اعتباراً من الحيوان، وهو ملحوظ لا بشرط الخلط والتجريد، فلطبيعة الحيوان اعتبار أعمّ ولطبيعة الحيوان لا بشرط الخلط والتجريد اعتبار أخصّ.

وبالحقيقة إنّ هذا يرجع إلى أنّ الطرف الأكبر يحمل على بعض من^{٣٣٣} الوسط^{٣٣٤} و^{٣٣٥} على البعض الذي لا يحمل على^{٣٣٦} الطرف الأصغر؛ ويجب أن يعتبر المقول^{٣٣٧} «على» والموجود «في» في هذه الأمثلة كلياً؛ فإنّك إذا جوّزت الجزئي حتّى يكون الأكبر على بعض من الوساطة لم^{٣٣٨} يجب في اتفاق^{٣٣٩} القولين^{٣٤٠} بـ «على» أن يقال الأكبر على الأصغر، فإنّ الناطق يحمل على بعض الحيوان بـ «على» والحيوان على كلّ فرس بـ «على»، وليس يلزم أن يحمل الناطق على الفرس بـ «على».

وهذه الشريطة^{٣٤١} مطّردة في الأعمّ والأخصّ بحسب الجزئيات وبحسب الاعتبار جميعاً، فإنّ الأخصّ بالاعتبار قد يكون موضوع القضية الجزئية كالأخصّ^{٣٤٢} بحسب الجزئيات؛ ولذلك بل أنّه يصدق^{٣٤٣} قولنا: «الحيوان بما هو حيوان ليس حيواناً لا^{٣٤٤} بشرط شيء مرسله وجزئية»^{٣٤٥} كما يصدق أيضاً قولنا: «الحيوان بما هو حيوان حيوان

٣٣٢. م: بما هو حيوان... الحيوان

٣٣٣. عطف تفسيري لقوله على بعض من الوسط. (١٢)

٣٣٤. ج: الأوسط

٣٣٥. ل. خ، د، ج: القول

٣٣٦. ج: - على

٣٣٧. ج: الوساطة

٣٣٨. أي في الصغرى والكبرى. (١٢)

٣٣٩. د: الاتفاق

٣٤٠. ل. خ: الشريطة / هامش ل يوافق النصّ

٣٤١. أي كما أنّ الأخصّ بحسب الجزئيات قد يكون موضوع القضية الجزئية. (١٢)

٣٤٢. ج: لصدق

٣٤٣. ل: هو حيوان حيوان

٣٤٤. قوله: لا بشرط شيء مرسله وجزئية...

إنّما أترنا عقد الاصطلاح على تسمية ما أهمل فيه لحاظ صلوح العنوان للإلتحاق على الأفراد أو بعضها من العقود المحلية مرسله لا مهملة، كما وقع في إطلاقات شركائنا السالفين من رؤسائنا الصناعة الخدائاً بامتناء (كذا) إلى اصطلاح معلّم الفلسفة المشائية أرسطوطاً ليس حيث يشتمل الكلّي الطبيعي بالطبيعة المرسله، ويستمرّ على ذلك في استعماله للكلّي في كتبه، كالتعليم الأوّل وأثنولوجيا استصواباً من قبلنا لهذه التسمية، إذ ما يعتبر فيه العموم والاشتراك كالكلّي المنطقي والعقلي أحقّ بإسم الكلّي، وما هو بمعزل عن العموم والخصوص والكلية والجزئية وهو الكلّي الطبيعي، كالحيوان بما هو حيوان؛ فإنّما فيه إرسال لعدم

لابشرط شيء مرسله وجزئية»^{٣٤٦}، وأن^{٣٤٧} ما يسري إليه الحكم على العنوان في الجزئية أو المرسله هو أعم من أن يكون من الأفراد الحقيقية، أعني الأنواع والأشخاص للموضوع أو الاعتبارية التي خصوصها بحسب الاعتبار.

وبالجملة إنه ليس معنى قولنا: «الحيوان عام» ما صدق عليه الحيوان من الأفراد الشخصية، بل ما صدق عليه وإن لم يكن منها كالحيوان الذي هو جنس، والحيوان^{٣٤٨} الذي^{٣٤٩} هو غير جنس كالطبيعة، ولأن العام يصدق على كل واحد من جزئياته، فيصدق أن بعض الحيوان جنس من غير لزوم أن النوع أو الشخص جنس^{٣٥٠} على ما يظن من أنه لو كان قولنا الحيوان جنس مرسله، كما ذهب إليه رؤساء الصناعة لزم ذلك.

[إن العقل يلاحظ العام في القضية بوجهين]

فإن أوجست^{٣٥١} في نفسك خيفة أن هذا النمط^{٣٥٢} ليس على مسلك ما استقر في الصناعة - من أن الاعتبار الزائد على الماهية وهو مفهوم كونها لا بشرط شيء في طبيعة الحيوان الذي هو الجنس^{٣٥٣} الطبيعي مثلاً إنما اعتبر في العبارة والمفهوم دون العناية والمقصود، أعني ما صدق عليه مفهوم الماهية لا بشرط شيء؛ وقولك: الماهية المطلقة والحيوان من حيث هو هو^{٣٥٤} إلى غير ذلك من التعبيرات بيان للإطلاق نفياً لتوهم التقييد، لا تقييد بالإطلاق وعدم التقييد - فاهجر وهمك واعتبر أن الحيوان من حيث هو هو وإن لم يكن يعتريه في نفسه أن يكتنف^{٣٥٥} بقيد أصلاً، لكن العقل يلحظه تارة من حيث هذا

→

لحاظ شيء من الواحق معه، وليس فيه كلية أو جزئية، فهو أحق بإسم الحيوان المرسل أو الطبيعة المرسله، كما استمر على استعماله أرسطوطاليس المكرم.

ولما كان موضوع هذا الجنس من العقد الحملي عندنا هو الطبيعة لا بشرط شيء - كما هو عند شريكنا الأسبق رئيس الصناعة أبي على بن سينا رضى الله عنه - فلذلك سميناه العقد المرسل والقضية المرسله. (منه) ٣٤٦ ل: - كما يصدق أيضاً... جزئية

٣٤٧ ج: فإن	٣٤٨ ج: فالحيوان	٣٤٩ ج: - الذى
٣٥٠ ج: جنس شخص	٣٥١ أوجس، أي أضمر - صحاح. (١٢)	
٣٥٢ خ: أوجس	٣٥٣ د: للنمط	٣٥٤ ج: جنس
٣٥٥ خ: للماهية	٣٥٦ خ: + ذاتي	٣٥٧ وقع من هنا سقط في نسخة ج

العنوان^{٣٥٨}، وتارةً بما هو حيوان، فيجد الاعتبار الأول^{٣٥٩} أخصّ وإن صدق هو على الملحوظ بالاعتبار^{٣٦٠} الثاني، وكأنّ في نفس الأمر هو بعينه الحيوان بما هو حيوان.

[تحقيق في مرجع العموم المطلق]

وأما ما يقال: ^{٣٦١}إنّ مرجع العموم المطلق إلى موجبة كلية دائمة في جانب الخاص وسالبة جزئية فعلية من جانب العام - ويلزم من ذلك صدق قولنا: «كلّ حيوان بلا قيد حيوان بما هو حيوان دائماً»، و«بعض الحيوان بما هو حيوان ليس حيواناً بلا قيد بالفعل» - فربّما أزيح بعدم التسليم، فإنّ المتنفّس بالفعل أعمّ من الإنسان، مع أنّه لا يصدق «كلّ إنسان متنفّس بالفعل دائماً»، بل المرجع إلى موجّهتين متصادمتين [١]: إمّا موجبة كلية مطلقة عامة وسالبة جزئية دائمة - كقولك^{٣٦٢}: «كلّ إنسان متنفّس بالفعل وبعض المتنفّس بالفعل ليس إنساناً دائماً» - [٢]: أو غيرهما، كما في عموم المنكسف^{٣٦٣} بالنسبة إلى القمر من قولك: «كلّ قمر منكسف بالضرورة وقتاً^{٣٦٤} ما^{٣٦٥} لا دائماً، وبعض المنكسف ليس قمراً بالضرورة الذاتية أو دائماً»، ولا مزية في صدق قولنا: «بعض الحيوان ليس حيواناً» بلا قيد بلحظة الاعتبار.

نعم، لا يصدق ما لم يلحظ تغاير الاعتبارين، على أنّ صدق الكلية من جانب الخاص غير لازم إلّا^{٣٦٦} في القضايا الحاصرات دون الطبيعيات والشخصيات. أفليس الإنسان أخصّ من النوع وزيد من الإنسان وليس يصدق كلية موضوعها الأخص وإن أُجري على الطبيعة^{٣٦٧} والشخصية^{٣٦٨} حكم الكلية.

٣٥٨. د: الحيوان	٣٥٩. م: - الأول	٣٦٠. د: باعتبار
٣٦١. القائل صدر المدققين. (١٢)		
٣٦٢. ل: كقولنا (هامشه موافق لنصنا هذا)		٣٦٣. د: المنكسف / وهكذا ما بعده
٣٦٤. د: وقياًماً	٣٦٥. م: - ما	٣٦٦. د: إلى
٣٦٧. د: للطبيعة		
٣٦٨. قوله: وإن أُجري على الطبيعة والشخصية حكم الكلية...		

يعني لو قيل بأنّ المراد بالكلية أعمّ من الكلية حقيقة ومما هو في حكمها فإنّ الكلام لا يستقيم بذلك،

قيل: فكذلك فيما تصدّينا له فيكفي صدق قولنا: «الحيوان بلا قيد حيوان، والحيوان بما هو حيوان ببعض الاعتبارات ليس حيواناً بلا قيد»، لتحقق العموم بحسب الاعتبار.

إشارة

[إلى معنى الفرد والحصة وغيرهما]

الأخصّ بحسب الحقيقة أعني مقابل الأخصّ بحسب الاعتبار ينقسم إلى الفرد، وربّما^{٣٦٩} يقيّد بالحقيقي والحصة، وربّما يطلق عليها الفرد الاعتباري. فالطبيعة إذا أخذت مع قيد ما كان المأخوذ فرداً للطبيعة^{٣٧٠}، وإذا لوحظت مضافة إلى قيد ما على أن يخرج القيد من الملحوظ، ويعتبر التقييد به فقط كانت حصة منها. وينبغي أن يتعاهد النظر فيعتبر التقييد على أنه تقييد ولا يجعل الالتفات إليه بالذات من حيث إنه أمر يعتبر^{٣٧١} مع الطبيعة لئلا يرجع إلى أن يصير هو قيداً ما، إلا أنه غير القيد الأصل فيعود الحصة فرداً؛ بل يجب أن يستشعر أن المعبر في كل مرتبة هو التقييد،^{٣٧٢} حتّى أنه لو لوحظ التقييد بالالتفات إليه على أن^{٣٧٣} يتعدّى طبيعة التقييد بما هو تقييد

→

لأنّ اللازم في العموم حينئذٍ إما صدق الكلية من جانب الخاصّ أو الطبيعة والشخصية، وإذا صدقت الموجبة الكلية من جانب الخاصّ كفى في العموم صدق السالبة الطبيعية من جانب العامّ ببعض الاعتبارات، ولا شكّ في صدقها فيما نحن فيه. ثمّ صدق الكلية من جانب الخاصّ وما نحن فيه من القضية الطبيعية في قوة البحث على سبيل التردد.

و تقرير: أنه إن أراد بالكلية معناها الحقيقي منعنا لزوم صدقها من جانب الخاصّ؛ وإن أراد ما يشتمل ما في حكم الكلية، قلنا: ما نحن فيه من القضايا الطبيعية فلا يلزم صدق السالبة الجزئية من جانب العامّ، بل يكفي صدق السالبة الطبيعية، ولا شك في صدقهما ببعض الاعتبارات.

و المراد بقولهم الطبيعية والشخصية في حكم الكلية على ما كلّم به الشيخ الرئيس في الشفاء ■ إنهما في صلاحية الوقوع كبرى للشكل الأول في الانتاج في حكمها، فيصتّ التجوّز في الكلّية بذلك الاعتبار.

(منه) ■ راجع: الشفاء، العبارة / ٤٨-٥٣ والشفاء، القياس / ١٨٨

٣٦٩. د: للطبيعة

٣٧٢. ج: التقييد

٣٦٩. وقع إلى هنا سقط في نسخة ج

٣٧١. يمكن أن يقرأ ما في م: معتبر

٣٧٢. ل: أنه

وتصير قيداً من حيث هو في نفسه^{٣٧٤} مفهوم من المفهومات كان مناط الحصّة التقييدية، ولو اعتبر هذا التقييد قيداً كان المعبر التقييد بالتقييد، بل التقييد بالتقييد بالتقييد، وهكذا إلى حيث ينتهي ملاحظة العقل. ولذلك كان كلّ كلّيّ نوعاً بالقياس إلى حصصه، وكانت الحصّة بعينها هي الطبيعة، والفرق بنحو من الاعتبار.

لكن هذا النحو من الاعتبار مباين للاعتبار المنظور إليه في الأخصيّة بحسب الاعتبار؛ إذ الأخصيّة هنا أخصيّة^{٣٧٥} حقيقية بحسب الصدق وبالقياس إلى الحصول في الموضوعات الجزئية، وهناك بحسب محوضة الاعتبارات اللاحقة لنفس الشيء.

ثم إنّ بعض الطبايع لا يكون لها تحصيل إلّا بنفس الإضافة ولا يتصور تحصيل لها قبل الإضافة كالوجود والعدم وسائر الطبايع المصدريّة، وحيث تكون طبيعة هذه صفتها لا تكون لها^{٣٧٦} أفراد، بل حصص فقط، وإنّما الإضافة محصّلة للحصّة ومقومة لنوعية الطبيعة^{٣٧٧}، واختلاف الحصّتين نوعية وتقوّم^{٣٧٨} بحسب اختلاف ما أضيفت^{٣٧٩} إليه الطبيعة.

قسطاس عقلي

[في الفرد والطبيعة]

[مناطق الفردية]

مناطق سنخ^{٣٨٠} الفردية إنّما هو طبيعة القيد^{٣٨١} بما هي طبيعة القيد، وخصوصيّات القيود ملغاة^{٣٨٢} في ذلك، إنّما خصوص القيد مناطق خصوص الفردية، أي كونه ذلك الفرد بخصوصه ولا تتعلّق به طبيعة الفردية، أي كونه فرداً، ولنلاحظ ما هو أخصّ من طبيعة ولنضعه^{٣٨٣} نوعاً منها، كالإنسان من الحيوان، فنجدّه إنّما نوعيته^{٣٨٤} من حيث إنّ تلك

٣٧٦. م: - لها

٣٧٥. د: اخصّه

٣٧٤. د: + هو في نفسه

٣٧٧. د: الطبيعة

٣٧٨. عطف على «نوعية» تفسيراً له، وأهمل شق الشخصية؛ فتبصر! (١٢)

٣٨١. وقع من هنا سقط في نسخة ج

٣٨٠. د: نسخ

٣٧٩. ل: خ: اضيف

٣٨٤. د: نوعية

٣٨٣. خ: لصنعه

٣٨٢. د: طغات

الطبيعة مع فصل، لا من حيث تخصّصه^{٣٨٥} بخصوصية بعض الفصول كالناطق، فإنّ ما هو من تلقاء تلك الخصوصية إمّا هو خصوصية هذه النوعية، لا طبيعة النوعية بما هي نوعية.

[إنّ العقل يلاحظ الطبيعة باعتبارين]

والطبيعة^{٣٨٦} وإن كانت عين الفرد بحسب أنحاء الوجود جميعها إلّا أنّ للعقل أن^{٣٨٧} يأخذها تارةً من حيث التعيّن^{٣٨٨} وأخرى من حيث الإبهام، ويضع بينهما اثنتيية ما، إذ الفرد وإن كان في تلك الملاحظة أيضاً مخلوطاً^{٣٨٩} بالطبيعة بحسب نفس الأمر - لأنّها لا بشرط شيء لم تأب في ذاتها أن يكون معها شرط أو لم يكن - فيتحقّق بوجود الطبيعة بشرط شيء أينما وجدت ولو في هذا النظر.

لكن هذا اللحظ^{٣٩٠} لمّا كان إعتباراً للطبيعة^{٣٩١} بشرط شيء من حيث خصوص تعيّناتها حتّى يكون أصل الطبيعة لا بشرط شيء مفصولة عنها، ريثما تلحظ بذلك اللحظ صحّ أيضاً أن يحكم عليها بالترعية فيه^{٣٩٢} بحسبه،^{٣٩٣} فيشبه أن تكون تلك الملاحظة ظرف الخلط والترعية باعتبارين على مضاهاة ما سلف في تحصيل ظرف عروض الوجود للماهية.

٣٨٥. د: تخصيصه

٣٨٦. جواب عتاً يقال: إذا لم يكن لحصول الشيء مدخل في طبيعة الفردية لزم من وجود الخاصّ بدون العامّ،

وهو محال. (١٢) ٣٨٧. ل، م: - أن

٣٨٨. قوله: تارةً من حيث التعيّن...

يعنى بذلك ملاحظة اعتباري التعيّن والإبهام فيها في لحاظ واحد هو ملاحظة تحليلية يعبر عنها بلحاظ التعيّن ○ والإبهام أي في الذاتي وذوي الذاتي ويقال لها أيضاً طرف الخلط والترعية، ■ لا اعتبارهما فيها بلحاظين متعاقبين. وقد تبيّن على ذلك أخيراً بقوله: «وإن كان في تلك الملاحظة»، إلى آخره، تنصيصاً على المعنى المقصود. (منه)

○ في الذاتي وذوي الذاتي. (١٢)

■ في الماهية والوجود. (منه) ٣٨٩. المراد بالمخلوطية هاهنا الطبيعة. (١٢)

٣٩٠. ل: للحظ / ج: اللحظ ٣٩١. د: الطبيعة ٣٩٢. م: - فيه

٣٩٣. قوله: أن يحكم عليها بالترعية فيه بحسبه...

أي أن الخلط في هذا اللحظ بحسب نفس الأمر مع عزل النظر عن خصوصية هذا اللحاظ بخصوصه. وأما الترعية فيه فبحسب خصوصه، لا بحسب كونه نحواً من أنحاء نفس الأمر مع عزل النظر عن الخصوصية.

(منه)

[إنَّ الفرد والمقيّد لا يتحقّقان بدون الطبيعة والمطلق]
فإن احتفّ^{٣٩٤} بك الوهم فظننت^{٣٩٥} أنّه استوجب أن يتحقّق المقيّد^{٣٩٦} دون المطلق
والفرد دون الطبيعة.

قيل لك: أ لست في مندوحة من ذلك بلحاظ أنّ هذا النظر وإن كان من أنحاء نفس
الأمر لكن تلك أوسع من هذا، واللازم تحقّق الفرد دون الطبيعة في هذا لا بحسب تلك،
والخرق في ارتكاب ذلك دون ذا أو^{٣٩٧} بتذكّر ما سلف إن كنت قد حصّلت إنّ هذا اللحاظ
إنّما يكون من أنحاء نفس الأمر من حيث^{٣٩٨} أنّه وجود لا بتعمّل العقل، اتفق أن صار ذلك
عينه لا من حيث خصوصية الاعتبار، وتحقّق الفرد دون الطبيعة فيه إنّما هو من حيث
خصوصية الاعتبار لا بالاعتبار^{٣٩٩} الأوّل. وهذا أصل غامض يدرك بشحادة^{٤٠٠}
السجيحة^{٤٠١} وثقافة^{٤٠٢} القريحة.

إيماض^{٤٠٣}

[في أقسام الحمل، بالذات وبالعرض]

أ ليس إذا وجد شيء في الأعيان أو في الذهن كان وجوده بعينه لجميع ذاتيّاته حقيقة
من حيث إنّها عينه بالذات ولجميع العرضيّات الصادقة عليه من حيث إنّ تلك الأمور
بالعرض وإن لم يكن إتيانها من حيث الذات، فينسب^{٤٠٤} وجوده إليها وتكون هي متّحدة
معه بمعنى أنّها موجودة بوجوده بالعرض، ولذلك^{٤٠٥} ما يصحّ الحكم بأنّ الأبيض والأعمى

٣٩٦. م: القيد

٣٩٥. د: فظننت

٣٩٤. د: اختف

٣٩٨. وقع إلى هنا سقط في نسخة ج

٣٩٧. هكذا في النسخ

٤٠٠. شحذت السكين، أي حدّته - صحاح [ج ٥٦٥/٢] (١٢)

٣٩٩. ج: باعتبار

٤٠١. خ: السجيحة

٤٠٢. ثقّف الرجل ثقافة، أي صار حاذقاً - صحاح. (١٢)

٤٠٣. قوله: إيماض...

أومض البرق إيماضاً، أي لمع لمعا خفياً، وكذلك ومض. (منه)

٤٠٤. ل: خ: فتنسب

٤٠٥. أي ولا تحاد العرضيات مع ذلك الشيء في الوجود حقّ شيء عظيم، وهو أنّه يصحّ الحكم إلى آخره. (سمع

(منه)

في الدار إذا كان فيها زيد مثلاً، ويسري الحكم على الطبايع العرضية كالأبيض والأعمى إلى الأفراد بالعرض كزيد وعمرو مثلاً، فإذا^{٤٠٦} حقيقة مطلق الحمل مطلق الاتحاد في الوجود أعم من أن يكون بالذات أو بالعرض، وهو مفاد الهيئة التركيبية^{٤٠٧} العملية. ولما كان الشيء أحق بأن يكون عين ذاتياته منه بأن يتحد^{٤٠٨} هو وعرضياته - والاتحاد بالذات أولى بإطلاق الاتحاد عليه - كان معنى الهو هو من الطبايع المقولة على جملة ما يقال عليه بالتشكيك.

وإذا^{٤٠٩} كان مناط الحمل ومصححه هو الاتحاد في الوجود فاتحاد الطبيعة والفرد يصحح حمل كل منهما على الآخر، لكن حمل الطبيعة على ما هو فرد لها بالذات كالحيوان على الإنسان حمل بالذات، وإذا انعكس كان حملاً^{٤١٠} بالعرض لكون الفرد خاصة^{٤١١} للطبيعة خارجة عن قوام حقيقتها.

[الإشكال]

فإن أوههم أن^{٤١٢} فيه إعضالاً، لأن هناك وجوداً واحداً بعينه يوجد كل منهما به حقيقة وبالذات، فكيف يكون أحدهما موجوداً بوجود الآخر بالذات والآخر بوجوده بالعرض؟

[الإجابة]

قيل: الموجود ذات^{٤١٣} واحدة يحللها العقل إلى طبيعة وفرد، فيجدان كلاً منهما يوجد بذلك النحو من الوجود بعينه حقيقة وبالذات، إلا أن ذلك الوجود من حيث إنّه للفرد ينسب إلى الطبيعة^{٤١٤} التي هي من ذاتياته بالذات، فيصح الحمل بالذات؛ ومن حيث إنّه للطبيعة ينسب إلى الفرد الذي هو من خواصها بالعرض، فيكون الحمل بالعرض. أليس قد قرع سمعك ما يشبه ذلك من أن^{٤١٥} الجنس عرض عام للفصل ومحمول

٤٠٨. ج: يتخذ
٤١١. ج: خاصة
٤١٤. ل: - وفرد فيجد... الطبيعة

٤٠٧. ج: التركيبية
٤١٠. ج: حمل
٤١٣. ج: الموجودات

٤٠٦. خ: فإن
٤٠٩. خ: إذا
٤١٢. ج: - أن
٤١٥. ج: - أن

عليه حملاً^{٤١٦} بالعرض، مع أن كليهما موجودان بوجود شخصي هو وجود الشخص والنوع بالذات، فوجود شخصي ما من النوع من حيث إنه وجود ذلك الشخص ينسب إلى النوع والجنس والفصل بالذات وإن كان من حيث إنه وجود الفصل منسوباً إلى الجنس بالعرض.

والسبب أن وجود الشخص من حيث إنه وجوده هو بعينه لجميع ذاتياته بالذات ولجملة عرضياته بالعرض، وليس من حيث إنه وجود بعض من ذاتياته لسائر ذاتياته بالذات أو^{٤١٧} من حيث إنه وجود^{٤١٨} بعض من عرضياته لسائر عرضياته بالعرض؛ ولا ينقبض العقل من اختلاف الأحكام حيث تختلف الحثثات؛ فالحيوان كما أنه يوجد بوجود الإنسان مثلاً من حيث إن ذلك وجود له^{٤١٩} حقيقة وإن اتفق أن صار بعينه وجود الإنسان، كذلك يوجد أيضاً بذلك الوجود من حيث إنه وجود الإنسان حقيقة؛ فذلك الوجود وجود الحيوان حقيقة باعتبارين، بخلاف الإنسان؛ فإنه إنما يوجد بذلك النحو من الوجود بالذات من حيث إنه وجوده حقيقة ومن حيث إنه وجود بعض أشخاصه، لا^{٤٢٠} من حيث إنه وجود الحيوان حقيقة أيضاً، فإنه إنما يكون من هذه الحثية للإنسان بالعرض.

إرشاد^{٤٢١}

[في معيار الحمل في الذاتيات والعرضيات]

معيار الحمل في الذاتيات أن ينسب وجود ذي الذاتي إليها بالذات، لا من حيث إنها أبعاض الأمر الواحد الموجود؛ وفي العرضيات أن ينسب إليها وجود المعروض بالعرض^{٤٢٢} من حيث إنه هي لا من حيث إنها أبعاضه.

فحيث يكون اتحاد^{٤٢٣} على أن يكون الوجود لكل من الأمرين من حيث إنه شيء برأسه وهو عين الآخر في الوجود، بل على أن بعض الموجود الواحد لا يتفرز^{٤٢٤} عنه

٤١٨. خ: وجوده

٤١٧. خ: و

٤١٦. ج: حمل

٤١٩. د: - من ذلك يلحظ أن... ذلك وجود له (أي سقطت ورقة من النص)

٤٢٢. د: + لا

٤٢١. ج: إشارة

٤٢٠. د: لا

٤٢٤. د: لا يتفرز / لا يتفرز: لا ينزل

٤٢٣. د: لا

بالوجود لا يكون حمل أصلاً كما في الأجزاء المقدارية،^{٤٢٥} فإنها موجودة بعين وجود المتصل الواحد، لكن موجوديتها بعين^{٤٢٦} وجود المتصل ليست من حيث إنها أمور موجودة برؤوسها اتفق إن كان وجودها عين وجود ذلك الواحد كما في الطبايع المحمولة؛ بل إنما من حيث إنها أبعاد الموجود الواحد، فلا تغاير هناك بحسب الوجود ولا حمل^{٤٢٧}.

وبالجملة، لا يستوي أن يتحد^{٤٢٨} شيان في الوجود^{٤٢٩} وأن يكون الموجود في نفسه واحداً وحداني^{٤٣٠} الذات، والوجود^{٤٣١} لا ينفرد بعضه عنه بالوجود؛ والمعتبر في معيار الحمل^{٤٣٢} هو الأول، ومن عنه في غفول^{٤٣٣} يسرد ما لا يستعذبه مذاق الحكمة.

٤٢٧. د: لغ: حملة

٤٢٦. م: يعنى

٤٢٥. ج: التعددية

٤٢٨. ج: يتخذ

٤٢٩. قوله: وبالجملة لا يستوي أن يتحد شيان في الوجود...

تحقيقه إن الحمل وإن كان مقتضاه تغاير طرفيه في الذهن ووحدتهما في طرف الحمل، إلا أن إتيتهما في الذهن بحسب أن يكون ملحوظ بالقياس إلى طرف الحمل سواء كان الخارج كما في القضايا الخارجية أو نحواً آخر من أنحاء الذهن - كما في القضايا الذهنية - أو نفس الأمر - كما في القضايا الحقيقية. على معنى أن ما تحقق في الذهن بوصف الإيتينية متحقق في طرف الحمل بوصف الوحدة، فالإثنان في ملاحظة العقل اتحداً بحسب الوجود في طرف الحمل على أن يكون ذلك الوجود بعينه لكل منهما برأسه؛ إنما بالذات بالنسبة إليهما جميعاً، أو بالنسبة إلى أحدهما فقط، وبالنسبة إلى الآخر بالعرض، حتى أنه يصح حكم العقل بأن الموجود في طرف الحمل إثنان، والوجود واحد، ولا يستلزم ذلك تحققهما في طرف الحمل على وصف الإيتينية؛ لأن مناط التعدد هناك إنما هو تعدد نحو الوجود.

وإذا تأسس ذلك فما يكون موجوداً بعين المتصل الواحد من حيث أنه بعض من ذلك الموجود البسيط الواحد وحدة صرفة، وبعض الموجود الواحد الوحداني الذات والوجود يمنع أن يكون مبايناً له في الوجود أو معدوماً صرفاً، لا من حيث إن ذلك الوجود بعينه انتسب إلى ذلك المتصل، كذلك لا يكون محمولاً عليه أصلاً إذ ليس الموجود برأسه هناك إثنين والوجود واحد، حتى يصح الحكم بأن الموجودين في حد ذاتهما اتحداً بحسب نحو الوجود إنما بالذات أو بالعرض؛ بل الموجود في حد ذاته واحد؟ وينتزع الذهن منه أبعاضاً غير متخلقة عنه في الوجود ولا منفردة عنه بحسبه. فاحتفظ بذلك فإنه فارجح حكم العقل في دائرة الحمل! (منة)

٤٣١. م: + و

٤٣٠. د: واحداً واحداً في

٤٣٢. قوله: والمعتبر في معيار الحمل...

و ما يقال في الجواب: أن اتحاد الأجزاء مع الكل بالوجود في التركيب الاتحادي لا يستلزم حملها

إفصاح

[في كيفية اتحاد الموضوع والمحمول في الحمل]

[معرفة الوجود المصدري وفرده]

أما تعرّفت أنّ الوجود ليس إلّا نفس الموجوديّة التي ينتزعها^{٤٣٤} العقل من الماهيات ونفس تحقّقها بالمعنى المصدري، ولا يثبت له فرد يقوم بالماهية سوى الحصص المعيّنة بالإضافة أو بالوصف كالوجود الذي لا سبب له. والوجود المطلق ليس له خصوصية إلا^{٤٣٥} بالإضافة إلى ما ينتزع هو منه، ولا يتخصّص إلّا بتلك بالإضافة لا قبلها.

[عدم اتحاد الماهيات المتباينة بالوجود]

فاستشعر إذن أنّ الماهيات المتباينة لا يتحد في الوجود، وكيف ينتزع من إحداها ما ينتزع من الأخرى، مع اختلافهما وتقوم المنتزع بالإضافة إلى ما ينتزع^{٤٣٦} هو منه، ولذلك ما أنّهم يحكمون بأنّ الواحد بالاتّصال لا يختلف بالطبيعة،^{٤٣٧} كالماء مثلاً لا يكون بينه وبين ما يخالفه في الحقيقة وحدة بالاتّصال، بل إنّما وحدة بالتماس.

والقسمة الوهمية أو الفرضية إنّما يكون إلى أمور متّحدة في الماهية، مشابهة للكلّ في الحقيقة. ويبنون عليه إبطال مذهب ديمقراطيس في مبادئ الأجسام، فلا تُصغ إلى من ينكر الحقّ فإنّه مخاصم العقل^{٤٣٨} وعدوّ الحكمة^{٤٣٩}.

→

عليه من حيث هي أجزاء، بل من حيث إنّها أجناس وفصول باعتبار أخذها لا بشرط شيء لا يرجع إلى محصل، فإنّ اتّحادها مع الكلّ لما كان من تلك الحيثية كان الحمل أيضاً من تلك الحيثية، ولو لم يعتبر الاتحاد من تلك الحيثية لم يبق فرق بين الماهيات البسيطة والمركبة، فإنّ للماهيات البسيطة أيضاً أجناساً وفصولاً هي مواد وصور عقلية باعتبار. (منه)

٤٣٣. قوله: ومن عنه في غفول...

هو بعض من يسر مع حملة عرش التحقيق، فإنّه أتى في حاشية الإشارات تفصيلاً عن الإعضال بما لا يستعذبه أرباب ذوق الحكمة. (منه)

٤٣٤. ج: ينتزع

٤٣٥. م: - لا

٤٣٦. م: - من الأخرى... ينتزع

٤٣٧. ج: الطبيعة

٤٣٨. ج: للعقل

٤٣٩. د: الحمله

[تنبيه في كيفية لزوم الاتحاد في الحمل]

وإذ سطع البرهان فلعلك إذا استقصيت^{٤٤٠} دريت أن اتحاد الموضوع والمحمول في الوجود الذي هو مناط الحمل لا يتحقق إلا إذا كان حقيقتها واحدة بالذات متغايرة بالاعتبار؛ لأن الوجود ليس إلا نفس المعنى المصدري المنتزع من الماهيات المتخصص بالإضافة إليها لا قبل، فكيف يتصور، اتحاد الحقائق المتباينة بالذات بحسبه.

فحقيقة الموضوع والمحمول [١]: إن كانتا متحدتين^{٤٤١} بالذات كالإنسان والحيوان استتبع ذلك أن يتحدا في الوجود أيضاً كذلك، فيصح الحمل بالذات؛ [٢]: وإن كان اتحادهما بحسب الحقيقة بالعرض كما في الإنسان والأبيض، استتبع^{٤٤٢} ذلك اتحادهما في الوجود أيضاً كذلك، فيكون الحمل بالعرض. وكأن الجمهور عن هذه الدقيقة لفي ذهول.

ضابط تفصيلي

[في مطابق الحكم و حمل المشتق]

ميزان تصحيح^{٤٤٣} الحمل مطلقاً هو صحة انتزاع المعنى المصدري كالإنسانية والوجودية والزوجية والأبيضية والفوقية والعمى والممكنية. ومبدأ الانتزاع أعني ما يؤخذ منه ذلك المعنى وهو المحكي عنه به،^{٤٤٤} ويقال له مصداق الحمل.

[أقسام مطابق الحكم]

ومطابق الحكم:

[١]: إما نفس ذات الموضوع بذاته من غير لحاظ حيثية غير الذات أصل كالإنسان من

حيث هو هو.

٤٤٢. د: اتتبع

٤٤٤. خ: - به

٤٤١. ج: متحدين

٤٤٣. ج: استصعبت و
٤٤٣. ل: ج: تصحح (كذا / وفي هذا الضبط وجه تأمل)

[٢]: أو نفس ذات الموضوع من غير أن يتخلل بينها وبين المعنى المصدرى المنتزع منها^{٤٤٥} معنىً ما أصلاً، ولكن لا من حيث هي بنفسها، بل من حيث جعلها الجاعل وأبدعها، كنفس ماهية الإنسان من حيث هي مجعولة.

[٣]: أو ماهية الموضوع ومعنى ما يلحقها في لحاظ العقل من حيث هي تقتضيه كالأربعة، ومعنى الانقسام إلى المتساويين بما هي تقتضيه بنفسها من حيث هي هي.

[٤]: أو ذات الموضوع وعرض ما يلحقها لحوقاً قيامياً^{٤٤٦} انضمامياً، كذات الجسم والبياض القائم بها بعلّة توجب ذلك.

[٥]: أو ذات الموضوع ووقوعها بالقياس إلى شيء ما على نسبه بعينها وحالة بخصوصها، كالسماء^{٤٤٧} وما هي عليه من الأحوال بالقياس إلى الأرض.

[٦]: أو ذات الموضوع وانتفاء شيء ما عنها، كزيد مقيساً إلى البصر المسلوب عنه مع صلوحه له بالقوة النوعية. والماهية^{٤٤٨} مقيسة إلى ضرورتي الوجود والعدم المسلوبتين عنها.

فإذا انتزعت هذه المفهومات المصدرية صدق حمل الإنسان والموجود والزوج والأبيض والفوق والأعمى والممكن، وطابق الحكم بها على الموضوعات مبادئ تلك الانتزاعات.

[تنقيح مناط حمل المشتق]

ثم مناط حمل المشتق قيام المبدأ:

[١]: إمّا بنفسه، وهو قيام مجازي، مرجعه سلب القيام بالغير، كما في حمل الموجود على الأول الواجب بذاته تعالى.

٤٤٧. د: السماء

٤٤٦. خ: قياساً

٤٤٥. ج، ش: - منها

٤٤٨. قوله: والماهية مقيسة...

و الماهية مرفوعة عطفاً على قوله: «ذات الموضوع وانتفاء شيء عنها» وهذا نوع آخر من مصداق الحمل. وإنما غيّر الأسلوب فيه بالعدول عن كلمة «أو» العنادية إلى الواو العاطفة تنبيهاً على اشتراك هذا القسم والذي قبله إشتراكاً تاماً ليس بين ساير الأقسام. من حيث إنّ هذين القسمين هما ما مصداق الحمل فيه ذات الموضوع مع انتفاء شيء ما عنه، لكن في الأول يشترط فيه الاستعداد بخلاف الأخير. (منه)

[٢]: أو بالموضوع على أنه غيره، وهو قيام شيء بشيء حقيقة:

[الف]: إما انضماماً كما في حمل الأبيض على الجسم؛

[ب]: وإما انتزاعاً.

وهو أيضاً [I]: إما على أن يكون معنى ما ملحوظاً مع الموضوع يستتبع أن ينتزع المعنى المصدرى الذي هو ميزان صحة الحمل كما في حمل الفوق على السماء؛ [II]: أو على أن لا يكون أمراً ما يلحظ مع الموضوع غير ذلك المعنى المصدرى أصلاً، بل يكون هو هو بعينه، ولا يتصور شيء آخر يدخل مع ذات الموضوع في مصداق الحمل وتتميمه، كما في حمل الإنسان على ذات الإنسان والموجود على نفس الماهية المتقررة، فأتخذ ذلك لغريز تلك الحكمة دستوراً.

تقرير

[في أقسام الحمل الشائع]

بعض المُحدقين^{٤٤٩} بعرض الحكمة^{٤٥٠} من رؤساء الفلاسفة الإسلامية يجعل الحمل الشائع الصناعي أربعة أقسام:

[١]: حمل الجزئي الحقيقي على الجزئي الحقيقي، كهذا الكاتب على هذا الإنسان.

[٢]: وحمل الجزئي الحقيقي على الكلّي الذي هو من أفرادهِ.

[٣]: وحمل الكلّي على الكلّي كما في الطبايع المتصادقة.

[٤]: وحمل الكلّي على الجزئي الحقيقي الذي هو فرد له بالذات أو بالعرض.

ولعلّ ذوق العقل لا يأبى أن يستعذبه، بل ربّما يشدّ الفحص إعضاده^{٤٥١} بالحدس والبرهان؛ أليس حيث لم تكن وحدة صرفة واثنينية صرفة، بل تغاير في أحد^{٤٥٢} أنحاء لحاظ العقل واتّحاد بحسب نحو آخر من أنحاء الوجود تحقّق^{٤٥٣} معيار الحمل، ثمّ

٤٤٩. قوله: بعض المُحدقين بعرض الحكمة...

حدقوا بالشيء وأحدقوا به، أي أحاطوا. وحدّق وأحدق بمعنى. وقد يقال التحديق والإحداق شدة

النظر، والمراد هنا ذلك. (منه)

٤٥٠. المراد أبو نصر الفارابي. (١٢)

٤٥١. الإعضاد: الإعانة

٤٥٢. م: حد

٤٥٣. لخ: تحقيق

إنه^{٤٥٤} متكرر من الجنبتين^{٤٥٥} ومُنْتَسَب^{٤٥٦} إلى الحاشيتين.

تنبيه^{٤٥٧}

[في معرفة الاتحاد في الحمل الأولى والشايغ]

لا يتصور^{٤٥٨} بحسب الحمل الأولى كما في «الجزئي جزئي» ولا بحسب حمل الشي على نفسه كما في «زيد زيد» أعمية لإحدى الحاشيتين أصلاً، لا العموم بحسب الأفراد ولا العموم بحسب الاعتبار، بل إنما في الأول إثنية اعتبارية غير عمومية، وفي الثاني اثنية إدراكية فقط؛ على أن يجعل الإدراك حيثيتين تقيديتين^{٤٥٩} للمدرك، وفي القسمين ليس الحمل والوضع^{٤٦٠} يستحقهما الحاشيتان بحسب الطبع، بل بحسب فعل الذهن، ولا يتخصص جهة الاتحاد بخصوصية إحدى الحاشيتين، بل تستوي نسبتها إلى الموضوع والمحمول.

وأما الحمل الشايغ الصناعي فيلحظ بحسبه العموم^{٤٦١} إما أفراداً أو بحسب الاعتبار؛ وجهة الاتحاد قد يكون الموضوع بخصوصه، وقد يكون المحمول بخصوصه، وقد يكون شيئاً ثالثاً.^{٤٦٢}

قاعدة فيها أساسات لتفصيلات

[في أجزاء التصديق]

الحكم الحملية موجب وسالب، والنسبة السلبية غير النسبة الإيجابية،^{٤٦٣} والمدركات التي هي أجزاء القضية ثلاثة، وثالثها النسبة التي هي معنى حرفي رابطي بين الحاشيتين لا

٤٥٦. د: ينسب

٤٥٥. ل: الجنين

٤٥٤. أي الاتحاد (١٢)

٤٥٨. ج: لا تصور

٤٥٧. الغرض في هذا التنبيه بيان جهة الاتحاد... (١٢)

٤٦٠. ل: الوضع والحمل / د: والحمل للوضع

٤٥٩. د: تقييدتين

٤٦٢. م: ثلاثة

٤٦١. ج: + و

٤٦٣. بنى المصنف - سلمه الله - على المشهور، وأما التحقيق كما هو مذهبه أن النسبة السلبية بعينه هي النسبة

الإيجابية. (١٢)

يمكن أن ينالها اللحظ بالذات، أو يتوجّه إليها الالتفات على الاستقلال، وهي على تلك الحالة، ولا يريب في ذلك أحد.^{٤٦٤}

ثمّ مسلّك شرعة الصناعة وصحة الوجدان أن يعتبر هذا المعنى الرابطي بالدخول فيما هو متعلّق للتصديق بالذات، على أن يتعلّق الإذعان بأمر مجمل يفصله العقل إلى موضوع ومحمول ونسبة رابطة بينهما بالخلط أو سلبه^{٤٦٥}، حتّى يرجع الحكم على البياض مثلاً بالعرضية وسلب الجوهرية إلى أنّ البياض عرض في الواقع وليس بجوهر في الواقع. ولعلّ هذا ما ريم عنه التعبير بإدراك أنّ النسبة واقعة؛ أو ليست بواقعة؛ لا أن تجعل النسبة محكومة^{٤٦٦} عليها بالوقوع أو سلبه؛ فإنّ ذلك لا يتيسّر^{٤٦٧} إلّا بلحاظ النسبة بالذات، لا من حيث هي رابطة تلحظ بالتبعية؛ فإن لوحظت مستقلة وجعل الطرفان ملحوظين بالعرض من حيث إنّهما حاشيتاها كان الحكم^{٤٦٨} عليها بالوقوع أو سلبه لازماً لتعلّق الإذعان بمتعلّقه في القضية الأصل، لا ما يرجع إليه ذلك عند التفصيل.

[الفرق بين ما يلزم الشيء وما ينحلّ إليه]

ومن المقدّمة^{٤٦٩} من^{٤٧٠} لم يفرق بين ما يلزم الشيء وبين ما ينحلّ هو إليه، ولم ينال^{٤٧١} أن يجعل المعنى الحرفي^{٤٧٢} حين؛ إذ هو آلة رابطة بين الحاشيتين محكوماً عليه بالذات، فزعم أنّ متعلّق التصديق بالذات ليس إلّا النسبة الملحوظة بالعرض، على معنى أنّ هناك أمراً مجملاً يفصله العقل إلى نسبة يحكم عليها بالوقوع أو سلبه، أي أنّ النسبة واقعة أو ليست بواقعة، وأرجع البياض عرض مثلاً أو^{٤٧٣} ليس إلى البياض عرض مطابق

٤٦٤. قوله: ولا يريب في ذلك أحد...

أي أحد من قدماء الحكماء وهم أهل التحصيل متن سواهم، أي من المتأخّرين لا يعتدّ به، فلذلك لا يعتدّ أحدًا. (منه) ٤٦٥. م: - أو سلبه ٤٦٦. م، د، ش: محكوماً

٤٦٧. د: لا تيسّر ٤٦٨. ج: حاشيتاها كما ان الحكم الحكم

٤٦٩. أي السيد الشريف. (١٢)

٤٧٠. كمن اشتهر بسيادة المحقّقين وبعض من يسير مع حملة عرش التحقيق وغيرهما من المتأخّرين. (منه) (٢)

٤٧١. إشارة الى مراد آخر. (١٢) ٤٧٢. ج: الحرفين

٤٧٣. يمكن أن يقرأ ما في بعض النسخ: إذ

للوواقع، أو ليس البياض عرض مطابقاً^{٤٧٤} للواقع^{٤٧٥}.
وفيه زيف^{٤٧٦} عن الحق^{٤٧٧} وحيود^{٤٧٧} عن الصناعة، فكيف يحكم على ما لا^{٤٧٨} يلحظ
بالذات أو ينحل الشيء إلى ما هو خارج عنه لازم له.

[أقسام القضايا الحملية]

والحمليات: شخصية وطبيعية وحاصرة ومرسلة.
والحكم في الشخصية على الجزئي الحقيقي.
وفي الطبيعية^{٤٧٩} على الطبيعة من حيث لا تصلح للانطباق^{٤٨٠} على الأفراد، فلذلك لم
يسر الحكم إليها.
وفي الحاصرة على الطبيعة من حيث هي صالحة للانطباق على أفرادها كلاً أو بعضاً،
ولذلك ما أنه يسري الحكم إلى الأفراد كلياً أو جزئياً.
وفي المرسلة على نفس الطبيعة لا بشرط شيء. ولذلك ما أن يسرى الحكم إلى
موضوع الطبيعة وموضوع^{٤٨١} الحاصرة.

[القضايا الخارجية والذهنية والحقيقية]

ثم الحكم^{٤٨٢} بالاتحاد^{٤٨٣}:

٤٧٦. أي الانفراق عن الحق. (١٢)

٤٧٥. د: المواقع

٤٧٤. ل: مطابق

٤٧٧. قوله: وحيود عن الصناعة...

حاد عن الشيء والطريق، يحيد حيداً وحيوداً إذا عدل عنه. (منه)

٤٨٠. خ: الانطباق

٤٧٩. ل، م، ش: الطبيعة

٤٧٨. م: لا

٤٨١. الحاصل: أن الحكم في جميع أقسام الحمل على نفس الطبيعة؛ لأن الحكم ليس إلا على الأمر الحاصل في
الذهن بالذات وهو الطبيعة، فإن الأفراد لكونها غير مضبوطة لعدم تناهيا لا يحصل في الذهن؛ غايته أنه في
الطبيعة من حيث عدم صلاحية المذكورة، وفي الحاصرة من الصلاحية، وفي المرسلة لا بشرط شيء،
والمرسلة وإن استلزمت الجزئية لكنه أعم من أن يكون الحكم في تلك الجزئية على بعض أفرادها
الحقيقية، أعني الأنواع والأشخاص أو الأفراد الاعتبارية التي خصوصها بحسب الاعتبار، وجسهور
المتأخرين غفلوا عن هذا التعميم؛ فيتل ما قاله المتأخرون من الحكم في الطبيعة على الطبيعة، وفي
المحصورة على الأفراد كلاً أو بعضاً، وفي المهمة على الأفراد بعضاً. (منه ٢)

٤٨٢. قوله: «ثم الحكم...» إشارة إلى رد كلام جماعة من المتأخرين، فإنهم لما رأوا وقوع الخارجية والذهنية

[١]: إن كان بحسب حال الموضوع في الأعيان، سواء كان بحسب أصل تقرّر الماهية أو بحسب الوجود كانت الحملية خارجية. وسواء فيه أن مبدأ المحمول من الأمور العينية أو من الأمور المنتزعة من الموضوع على ما هو عليه في الأعيان.

[٢]: وإن كان بحسب خصوص التقرّر أو الوجود الذهني للموضوع كانت ذهنية.

[٣]: وإن كان بحسب^{٤٨٤} مطلق التقرّر أو الوجود للموضوع في نفس الأمر مع عزل النظر عن خصوصيات الظروف والأوعية من الأعيان والأذهان وأنحاء ملاحظات ذهن واحد؛ والأزمنة والأوقات أو جملة الزمان أو الدهر والسرمد سمّيت حقيقية.

[معرفة الموضوع في الحمليات]

وكذلك الموضوع في مطلق الحمليات هو نفس طبيعة ما يفرضه^{٤٨٥} العقل بالفعل في نفسه من فرض الشيء، لا^{٤٨٦} من فرض الشيء^{٤٨٧} شيئاً على أن يلحظ عنوان هذه الطبيعة المفروضة بما هي هي من غير أن تُشأب^{٤٨٨} بلحظة حيثية ما من التقييد^{٤٨٩} واللاتقييد

→

والحقيقية في كتب القدماء تخيلوا أن قسمة الحمليات إلى الخارجية وشقيقتها باعتبار عقد الوضع، فإن الموضوع في الطبيعية مثلاً إن كان هو الطبيعة من حيث عدم الانطباق على أفرادها الخارجية سمّيت الحملية خارجية، وإن كان على أفرادها الذهنية سمّيت ذهنية، وإن كان على أفرادها المقدّرة سمّيت حقيقية؛ وفي الحاصرة إن كان هو الأفراد الخارجية سمّيت خارجية، وإن كان هو الذهنية سمّيت ذهنية، وإن كان هو المقدّرة سمّيت حقيقية.

بناءً على هذا التخيل يكون مناط القسمة اعتبار الموضوع، فإن كان الموضوع في الطبيعيات مثلاً هو الطبيعة من حيث عدم الانطباق على أفرادها الخارجية مثلاً يلزم أن يحتمل القضية قبل أخذ المجهول، والنسبة ذهنية (م: الذهنية) لا حقيقية، وهذا فاسد؛ بل يكون مناط القسمة هو الحكم بالاتحاد، فإن كان بحسب حال الموضوع في الأعيان - مثل: السماء فوقنا - سمّيت خارجية، وإن كان بحسب حاله في الأذهان سمّيت ذهنية، وإن كان بحسب الإطلاق مع عزل النظر عن خصوصيات الظروف والأوعية سمّيت حقيقية. فإذا كان الموضوع في مطلق الحمليات نفس طبيعة (كذا) الموصوفة المفروضة عقلاً (كذا) بالفعل في نفسه من قبيل فرض الشيء، وعلى هذه القضية قبل أخذ المجهول والنسبة لا تختص... قال المصنّف رحمه الله: «لو يحقّ أن روعي...». (كذا سمع منه) ٤٨٣. د: الحكم بأن الاتحاد

٤٨٤. ج: - كان بحسب ٤٨٥. ل، د: يفرض (هامش ل يطابق النص)

٤٨٦. د: لا ٤٨٧. م: - لا من فرض الشيء

٤٨٨. خ: تشابه ٤٨٩. ج: التقييد

والتوقيت واللاتوقيت أصلاً، حتّى لو لحق أن روعي شيء من ذلك أخيراً لم يكن قد خولف فيه ما استدعته طبيعة عقد الوضع بما هي طبيعة^{٤٩٠} عقد الوضع، ومطلق الربط الإيجابي في طباعه بما هو ربط إيجابي، استيجاب أن يكون مسبقاً بتقرّر الموضوع ومستلزماً لوجوده، سواء في ذلك الإيجاب المحصل والإيجاب العدولي وإيجاب سلب المحمول.

وبعض الإيجابيات يستدعي وجود الموضوع من جهة خصوصية المحمول أيضاً، كما استدعاه بما هو ربط إيجابي، وذلك في المفهومات الثبوتية؛ وبعضها غير مستدعٍ ذلك من الجهتين، بل بما هو ربط إيجابي فقط، وذلك في السلوب المحمولة بعقد الموجبة السالبة المحمول.

ومن المحمولات ما^{٤٩١} بخصوصه يستدعي التأخّر عن وجود الموضوع وإن لم يكن^{٤٩٢} يستوجب من جهة^{٤٩٣} الربط الإيجابي إلا^{٤٩٤} الاستلزام كعوارض الماهية بحسب كلّ من الوجودين.

[الفرق بين القضايا السالبة والمعدولة]

فإذن قد استبان^{٤٩٥} الفرق بين السلب إذا كان في القضية الموجبة كان جزءاً من المحمول أو هو المحمول بعينه، وبين السلب إذا كان قاطعاً للنسبة الإيجابية؛ فإنّ الأوّل لا يصحّ على المعدوم من حيث هو^{٤٩٦} معدوم^{٤٩٧}؛ إذ لا بدّ للإثبات من أن يكون على الشيء من حيث هو ثابت بخلاف الثاني؛ إذ النفي^{٤٩٨} عن المعدوم قد يكون من حيث هو معدوم^{٤٩٩} كما تعرّفت من قبل؛ فالسالبة البسيطة أعمّ من الموجبة المعدولة أو الموجبة السالبة المحمول، وكذلك السالبة المعدولة من الموجبة المحصّلة إذا تشاركنا في الأجزاء. وشيخ أتباع الإشرافية يذهب إلى أنّ هذا الفرق إنّما هو في الشخصيات لا في القضايا

٤٩٢. ج: - يكن

٤٩٥. ل: خ: + ان

٤٩١. ج: - ما

٤٩٤. ل: لا

٤٩٧. م: - من حيث هو معدوم

٤٩٩. ج: + إذ لا بدّ للاثبات من أن يكون من حيث هو معدوم

٤٩٠. ج: - بما هي طبيعة

٤٩٣. ج: + من جهة

٤٩٦. ج: - هو

٤٩٨. ج: النفي

المحيطة وجملة الحاصرات؛ لأنه يضع اشتمال عقد الوضع في الحاصرة على عقد حمل هو حمل العنوان على الموضوع، ويحكم بتلازم^{٥٠٠} السالبة والموجبة المعدولة في الحاصرات، لاستدعاء^{٥٠١} السالبة أيضاً وجود الموضوع^{٥٠٢} من جهة الإيجاب المضمّن^{٥٠٣} في عقد الوضع وإن لم يكن ذلك من جهة عقد الحمل؛^{٥٠٤} فيجعل اقتضاء وجود الموضوع في الموجبة متكرراً من جهتي العقدین، وفي السالبة من جهة عقد الوضع فقط، وليس ذلك في الشخصيات لغيرها^{٥٠٥} عن هذا العقد.

ولعل الحق لا يتعدى الحكم بأن عقد الوضع لا يصح أن يؤخذ تركيباً حملياً؛ إذ يمتنع تحقق الحكم^{٥٠٦} في شيء من أطراف القضية ما دامت أطرافاً لها، بل إنما يتعلق الحكم بالنسبة الاتحادية بين الحاشيتين المتخالفتين على الاتحاد.

لكن لما كان المحكوم عليه في الحاصرة هو الطبيعة من حيث ينطبق على الأفراد بالاتحاد بالفعل^{٥٠٧} والوصف^{٥٠٨} العنواني غير ملحوظ - على أنه يحمل على ما هو الموضوع، بل على أنه موضوع معه - كان عقد الوضع يشبه عقد الحمل من حيث إن في تركيبه التقييدي^{٥٠٩} إشارة إلى تركيب خبري، ولذلك ما أنه يصير في الافتراض عقد^{٥١٠} حمل.^{٥١١}

وإن رؤساء الصناعة يوجبون اعتبار المواد في القضايا بحسب عقد الوضع أيضاً، كما

٥٠٠. لا يقال أنه يلزم التدافع من كلام الشيخ، وهما أن نقيض الموجبة الكلية هو السالبة الجزئية ونقيض السالبة الكلية هو الموجبة الجزئية، وأن بين السالبة والموجبة تلازماً بحسب استدعائهما وجود الموضوع وإلا يلزم ارتفاع النقيضين؛ لأننا إذا تنعقد قضية لا يكون موضوعها موجوداً فظاهر أن الموجبة تكون كاذبة، لأن حكم الإيجاب يستدعي وجود الموضوع، ويلزم أن تكون السالبة أيضاً كاذبة بناءً على القول الثاني، فيلزم ارتفاع النقيضين؛ لأننا نقول القول أولاً من جهة عقد الحمل، والكذب الذي يلزم من جانب السالبة بناءً على القول الثاني هو من جهة عقد الوضع، ولا يلزم التدافع ولا ارتفاع النقيضين، كما أفاد بهذا المعنى معلّم الحكمة البمانية بقوله: فيجعل اقتضاء وجود الموضوع في الموجبة متكرراً من جهتي العقدین وفي السالبة من جهة عقد الوضع. (منه ٢)

٥٠٢. ج: + أيضاً

٥٠١. د: الاستدعاء

٥٠٤. ج: جهة عقد الوضع ما يحمل

٥٠٣. ج: المتضمن

٥٠٧. خ: والفعل

٥٠٦. ج: الحاكم

٥٠٥. خ: لتعريفها

٥١٠. د: عقل

٥٠٩. ج: التقيد

٥٠٨. د: بالفعل والوجود

٥١١. ج: الحمل

أنها تعتبر بحسب عقد الحمل، لثلاً يقع بالإغفال عن^{٥١٢} ذلك فسادات في أبواب العكس والقياسات المختلطة، وليس يجوز أن يكون موضوع السالبة أعم من موضوع الموجبة بحسب الأفراد، وإلا لم يتحقق التناقض، فلذلك كأن يلزم وجود موضوع السالبة الحاصرة من جهة إيجاب لازم قد أشير إليه في تركيب عقد الوضع لا من تلقاء عقد الوضع بنفسه، وكأن يصح سلب عقد الحمل عنه لا من حيث هو ثابت بخلاف الإيجاب، كما تحقق في السلف من القول.

[التنظير بين موضوع السالبة وبين الموجبة التي هي السالبة المحمول]

ومما ينبغي أن يتعرف أن موضوع السالبة وإن كان أعم من موضوع الموجبة السالبة المحمول بحسب الاعتبار من جهة ما حققناه إلا أن بينهما ملازمة من جهة أخرى ومساوقة اتفاقية بحسب ما هو الواقع.

أما الملازمة:^{٥١٣} فلأن موضوع السالبة يجب أن يكون متمثلاً في وجود أو وهم^{٥١٤} وإن صح السلب عنه لا بذلك الاعتبار، وحينئذ فكما^{٥١٥} يصح الحكم السلبي عليه بسلب المحمول عنه فكذلك يصح عليه الحكم الإيجابي بإيجاب سلب المحمول، وإن كان الثاني يحوج إلى اعتبار ثبوته دون الأول، فلا تتسلخ صحة سلب المحمول عن صحة إيجاب سلب المحمول أصلاً.

والحكم السلبي يقتضي أن يكون المحكوم عليه متمثلاً في وجود أو وهم بما هو حكم فقط، لا من جهة^{٥١٦} خصوص أنه حكم سلبي؛ والحكم^{٥١٧} الإيجابي اللازم^{٥١٨} له يستدعي ذلك بما هو حكم، وبما هو حكم إيجابي جميعاً.

وأما المساوقة الاتفاقية فلأن الطبايع والمفاهيم مرتسمة بأسرها في الأذهان العالية والقوى المفارقة، فموضوعات جميع السوالب ثابتة، وریشما ينعقد السلب ينعقد إيجاب السلب على العموم.

٥١٣. ش: اللازمة

٥١٢. د: من (حاشية ل توافق النص)

٥١٤. ج: وجود أوهم ٥١٥. م: - فكما

٥١٧. ج: حكم

٥١٦. د: حيث (حاشية ل توافق النص)

٥١٨. ل: الملازم

[معرفة الحملية البتية وغير البتية]

ثم الحكم في الحملية:

[١]: إن كان بالاتحاد على البت سُميت حملية بتية؛

[٢]: وإن كان بالاتحاد بالفعل على تقدير انطباق طبيعة العنوان على فرد، وإنما يحصل

بتقرر ماهية الموضوع ووجودها سُميت حملية غير بتية، وهي مساوقة في الصدق للشرطية، لا راجعة إليها كما يظن.^{٥١٩}

أفكيف وقد حكم فيها بالاتحاد بالفعل على المأخوذ بتقديرٍ ما؟!.

لست أقول على سبيل التوقيت أو التقييد، حتى يكون قد فرض موضوع وتم فرضه في نفسه، ثم خصص الحكم عليه بتوقيت^{٥٢٠} أو تقييد له، أي عاد^{٥٢١} المحكوم عليه إلى أن يكون هو الطبيعة^{٥٢٢} الموقّعة أو المقيّدة، بل إنما على سبيل التعليق المتمم لفرض الموضوع^{٥٢٣} في نفسه حيث لم تكن بالفعل طبيعة متقرّرة أصلاً، ولعلّ بين الاعتبارين فرقاً يذهل عنه المتفلسفون.

والبتية إنما يستدعي تقرر الموضوع ووجوده بالفعل، وغير البتية تقررره ووجوده على التقدير لا بالفعل.

[كيفية الإخبار عن المعدوم المطلق]

ومن هذا السبيل يدفع الإعضال في الحمل الإيجابي على مفهومات الممتنعات، كاجتماع النقيضين ممتنع، وشريك الباري محال بالذات، والخلا معدوم وأمثالها. فإنّ للعقل أن يعتبر مفهوم^{٥٢٤} النقيضين ويحكم بالتناقض بينهما إما بمعنى أن أحدهما رفع للآخر والآخر مرفوع به، أو أنهما لا يجتمعان ولا يرتفعان؛ أمّا في أنفسهما إن كان في العقدين أو عن موضوعٍ ما إن كان في المفردين، وإن يتصور جميع المفهومات

٥١٩. قوله: لا راجعة إليها كما يظن...

الظان هو من اشتهر بسيادة المحققين وصدر المدققين وغيرهما. (منه)

٥٢٠. م: - التقييد حتى يكون... بتوقيت

٥٢١. ش: - عاد

٥٢٢. ج: طبيعة

٥٢٣. ل: + من موضوع السالبة

٥٢٤. ج: مفهومين

حتى عدم نفسه وعدم العدم والمعدوم المطلق والمعدوم في الذهن وقاطبة الممتنعات، لا على أن يكون ما يتصوره هو حقيقة الممتنع؛ إذ كان كل ما يتقرر^{٥٢٥} في ذهن يحمل عليه أنه ممكن ما من الممكنات؛ بل على أن يتصور المفردات ويضيف بعضها إلى بعض، فيتمثل فيه مفهوم اجتماع النقيضين أو شريك الباري - تعالى وتقدس^{٥٢٦} عن ذلك - أو المعدوم الذهني أو المعدوم المطلق، على أن يحمل عليه أنه ذلك العنوان الحمل الأولى فقط، وإن لم يحمل عليه أنه اجتماع النقيضين أو معدوم مطلق مثلاً بالحمل^{٥٢٧} الشايع الصناعي، حيث لم يكن ذلك عنواناً لشيء من الطبايع المتقررة في عين أو ذهن، وإنما يتعمل العقل أن يقدر على الفرض البحث أنه عنوان لطبيعة ما، باطللة الذات، محجوبة عن التقرر، مجهولة في التصور.

ولتمثل^{٥٢٨} هذا المفهوم^{٥٢٩} وتقدر^{٥٣٠} أنه عنوان لماهية ما وإن كانت مجهولة على الإطلاق غير متمثلة في ذهن ما من الأذهان أصلاً يصح الحكم عليه بامتناع الحكم عليه والإخبار عنه مطلقاً على سبيل إيجاب حملي غير بتي، فكان مفهوم المعدوم المطلق بحيث ما يتوجه إليه في نفسه صحة الحكم، وإن امتناع الحكم إنما يتوجه إليه^{٥٣١} باعتبار الانطباق^{٥٣٢} على ما يقدر أنه بحذائه.

أليس لذلك نظائر متقررة، مثلاً إذا قلنا: «الواجب تشخصه عين ذاته» كان الحكم فيه على مفهوم الواجب؛ إذ هو المرسم في العقل لا غير، لكن عينية التشخص غير متوجه^{٥٣٣} إليه، بل إلى ما يحقق البرهان أنه بإزائه، أعني ذات الموجود الحق القائم بنفس ذاته وإن جلّ عن أن^{٥٣٤} يتمثل في ذهن أصلاً.

ومن سبيل آخر، هذا للناظر لما كان هو اعتبار المعدوم المطلق مجرداً عن جميع أنحاء الوجود، كان هذا المفهوم غير مخلوط بشيء من الموجودات^{٥٣٥} في هذا

٥٢٥. د: تقرر ج. ش: - وتقدس

٥٢٧. يمكن أن يقرأ ما في ل. ش وبعض النسخ: الحمل

٥٢٩. م: لمفهوم ج. ش: تقدير

٥٣١. ج: عليه م/ - في نفسه صحة... إليه

٥٣٣. ج: متوجهة ٥٣٤. ج: - إن

٥٣٢. ج: الإطلاق

٥٣٥. م: الوجودات

٥٢٨. خ: لتمثيل

الاعتبار^{٥٣٦}؛ وهذا هو مناط امتناع الحكم عليه مطلقاً؛ وحيث إن هذا^{٥٣٧} الاعتبار هو بعينه نحو من أنحاء وجود هذا المفهوم فكان هو مخلوطاً بالوجود في هذا اللحاظ بحسب هذا اللحاظ^{٥٣٨}، وهذا هو مناط صحة الحكم عليه بسلب الحكم أو بإيجاب ذلك السلب؛ فإذا فيه حيثتان تقييدتان^{٥٣٩} بحسبهما صحة الحكم وسلبها.

ولعل ذلك ما ريم بقول بعض المحدقين بعرض التحقيق^{٥٤٠}؛ «رفع الثبوت الشامل للخارجي والذهني^{٥٤١} يتصور^{٥٤٢} بما ليس بثابت^{٥٤٣} ولا متصور^{٥٤٤} أصلاً، فيصح الحكم عليه من حيث هو ذلك المتصور، ولا يصح من حيث^{٥٤٥} هو ليس بثابت، ولا يكون تناقضاً^{٥٤٦} لاختلاف^{٥٤٧} الموضوعين.

ولا مانع من أن يكون شيء قسيماً^{٥٤٨} لشيء باعتبار، وقسماً منه باعتبار، مثلاً إذا قلنا: «الموجود إما ثابت في الذهن وإما غير ثابت في الذهن»، فاللاوجود في الذهن^{٥٤٩} قسيم للموجود من حيث إنه مفهوم أضيف فيه كلمة «لا»، أي^{٥٥٠} الموجود، ومن حيث إنه مفهوم قسم من الثابت في الذهن».

خاتمة

[في مطابق الحكم في القضايا الخارجية والذهنية]

مطابق الحكم في الخارجية هو تقرّر الموضوع ونحو وجوده في الأعيان، وأنه والمحمول في الخارج شيء واحد بالذات أو بالعرض، سواء كان بتطابق الذهن والخارج في حاشيتي الانصاف كما في الأوصاف العينية التي هي مبادئ المحمولات، أو بإلحاق مفهومات انتزاعية بموضوعات عينية تصلح بحسب خصوص الوجود في الأعيان لذلك

٥٣٨. م: - بحسب هذا اللحاظ

٥٣٦. م: لا اعتبار

٥٣٩. م: د: تقييدتان / ج: تقييدتان

٥٤٠. قوله: بعض المحدقين بعرض التحقيق...

هو خاتم الحكماء قاله في نقد المحصل. [٣٠] (منه)

٥٤١. د: ذهني

٥٤٤. د: يتصور

٥٤٣. د: ثابت

٥٤٢. ل: م: متصور

٥٤٧. م: باختلاف

٥٤٦. ج: متناقضاً

٥٤٥. ج: - حيث

٥٤٩. خ: - وأما غير ثابت... الذهن / م: الفرض

٥٤٨. ج: قسماً

٥٥٠. ج: إلى

الإلحاق، كما في النسب والإضافات المنتزعة من الموجودات العينية.

وفي الذهنية تقرّر الموضوع ونحو وجوده في ذهنيّ ما، وإنّه والمحمول في نحو ما من الذهن لا في اللحاظ التحليلي شيء واحد بالذات أو^{٥٥١} بالعرض، وفي الحقيقة قوام^{٥٥٢} ماهية الموضوع في مطلق عالم التقرّر، وإنّه والمحمول في مطلق نفس الأمر مع عزل النظر عن خصوصيّات الظروف شيء واحد بالذات أو بالعرض، وإنّما التكرّر^{٥٥٣} في اللحاظ التحليلي؛ وتكفي المغايرة بين المطابق والمطابق بالاعتبار، ولا يلزم أن يكون الوجود في نفس الأمر مغايراً بالذات للوجود الذهني على ما تُعرّف في^{٥٥٤} المُسلف من القول. فالنسبة الموجودة في الذهن ربّما تكون مطابقة لنفسها من حيث هي موجودة في نفسها وإن كان تحقّقها في نفسها بوجودها في الذهن.

أليست النسبة مهما وجدت في الذهن كان لها^{٥٥٥} وجود ذهني سواء كان ذلك باختراع من العقل وتعمل^{٥٥٦} أوجه سوء استعداد النفس والانغماس في^{٥٥٧} أدناس الطبيعة، أو بتحقّقها في نفسها لا باختراع؟!

وعلى الأوّل لا يكون لها^{٥٥٨} وجود إلّا باعتبار خصوص اللحاظ التعملي. وعلى الثاني كان لها^{٥٥٩} تحقّق لا من جهة العمل،^{٥٦٠} ومع عزل النظر عن خصوصية اللحاظ، وهذا هو الوجود في نفس الأمر.

والملاحظ مطلق تحقّق الشيء في نفسه لا في ظرف بخصوصه وإن كان مقتضى^{٥٦١} خارج عن هذا النظر أوجب أن يكون ذلك التحقّق^{٥٦٢} بالوجود^{٥٦٣} في الذهن وفي خصوص هذا اللحاظ، فالوجود الذهني يصدق عليه الوجود في نفس الأمر وإن لم يكن مناطه الخصوصية، وكذلك القول في الوجود العيني والخصوصيّات ملغاة على الإطلاق.

٥٥٣. د: التكثير

٥٥٦. ج: يتعمل

٥٥٩. م، ج، ش: - لها

٥٦٢. ج: التحقيق

٥٥٢. ل: قولهم

٥٥٥. ج: + في

٥٥٨. ج، ش: - لها

٥٦١. ج: يقتض

٥٥١. ج: - أو

٥٥٤. ج: - في

٥٥٧. د: و

٥٦٠. ج: التعملي

٥٦٣. ل، م: بالوجه

[المطابقة لما في نفس الأمر هو مناط صحة الحكم]

فإذن قد تعرّفت^{٥٦٤} ما يقولون أنّ المعتبر في صحّة الحكم^{٥٦٥} مطلقاً هو المطابقة لما في نفس الأمر لا لما^{٥٦٦} في الذهن من حيث إنّه في الذهن وإلّا لزم صدق الكواذب. ومن استعمل الخارج في مطابق النسبة فلم يَرمُ إلّا الخارج عن النحو الفرضي من الذهن وعن خصوصية النحو التحقيقي أيضاً من الذهن، وخصوص اللحاظ الذهني وإن لم يكن تَمَلُّياً اختراعياً. وهذه الدقيقة الأخيرة يغفل عنها المتفلسفون.

[أوعية النسب العقديّة]

و أيضاً^{٥٦٧} وكأنّك قد استشعرت^{٥٦٨} أنّ نسب العقود^{٥٦٩} متحقّقة بأسرها في القوى المفارقة والأذهان العالية، وشأنها بالنسبة إلى الكواذب مجرد^{٥٧٠} الحفظ والارتسام فيها على سبيل الاختزان^{٥٧١}، وبالنسبة إلى الصوادر الحفظ والتصديق جميعاً، وذلك لبرائتها عن الشرور والضلالات^{٥٧٢} التي هي من غوايات الوهم وظلمات الهيولى. فلا جناح عليك عند العقل لو اتّخذت النسبة العقديّة من حيث ترسم في الأنوار المفارقة بالإدراك التصديقي مطابق الحكم للنسبة العقديّة من حيث هي في ذهنٍ ما سافل، والواقع الذي به يقاس^{٥٧٤} الصدق والكذب. وأيّاً ما كان فالصدق حال النسبة العقديّة بالقياس إلى الواقع بالمطابقة وباعتبار نسبتها

٥٦٤. م: - قد تعرّفت	٥٦٥. ج: - الحكم	٥٦٦. م: - لما
٥٦٧. ل، خ: - أيضاً	٥٦٨. ل، خ: + أيضاً	٥٦٩. ج: القيود
٥٧٠. م: بمجرّد	٥٧١. خ: الاقتران	

٥٧٢. وهذا الجواب على ملك خاتم الحكماء، فإنّه قال في جواب العلامة الحلّي أنّ المطابق في العقود الذهنية هو العقل الفعّال، وبه يمكن إثبات العقل كما أثبتته. وما قال المحقّق الدواني في بعض تصانيفه أي في شرح رسالة إثبات العقل للمحقّق الطوسي «إنّا لانسلم لزوم المنايرة بينها بالذات، فكيف يثبت به الفعل» ليس بشيء؛ لأنّ مراد المحقّق الطوسي أيضاً هاهنا المنايرة بالاعتبار، لكن وراء الاعتبار الأوّل؛ فإنّ النسبة الذهنية هناك من حيث إنّها موجودة لا يتعلّق العقل مطابقتها (م: مطابق) للنسبة من حيث خصوص وجودها في الذهن وهنا من حيث إنّها مرسمة فيه بالإدراك التصديقي مطابق لنفسها من حيث هي مرسمة في ذهنٍ ما سافل. (سمع) ٥٧٣. د: اتّصالات ٥٧٤. د: يقابل

إلى الأمر نفسه على أن تكون هي المطابق - بالكسر - والحقّ حالها بقياس^{٥٧٥} الواقع إليها بالمطابقة وباعتبار نسبة الأمر نفسه إليها على أن تكون هي المطابق - بالفتح - وللحقّ إطلاقات آخر جرت في سالف الذكر، ويُعاد^{٥٧٦} في مستأنف القول إن شاء الله تعالى.^{٥٧٧} وأما النسب العقديّة في الأذهان العالية^{٥٧٨} التي هي الأنوار المفارقة،^{٥٧٩} والمراتب^{٥٨٠} الشاهقة المرتفعة عن أفق الزمان فأمرها في الصدق أرفع وأعلى من ذلك^{٥٨١} كلّ، فإنّ علم الأنوار العقلية والمفارقات النوريّة أجلّ من^{٥٨٢} أن يوصف بالصدق، وإنّما هو قراح

٥٧٥. ل: بالقياس ٥٧٦. يمكن أن يقرأ ما في ل وج: يقاد

٥٧٧. م، ش: - تعالى

٥٧٨. قوله: وأما النسب العقديّة في الأذهان العالية...

قيل لا خفاء في أنّ الجزئية التي فيها الكلام في هذا المقام خزنة العلوم، لا خزنة المعلوم، فالعقل الفعّال إنّما يكون خزنة للتصديقات ■ صادقة كانت أو كاذبة لو ارتسمت وحصلت فيه هذه التصديقات؛ إذ لو لم تكن التصديقات فيه لم تكن خزنة لها. ولا بدّ في التصديق من مصدّق به.

وقوله: «و تلك الكواذب وإن كانت مرتسمة فيه من حيث الحفظ يجوز أن لا يكون مصدّقاً به، فإنّ الحافظ لا يلزم أن يكون مدّعياً بما حفظه إنّما يكون موجباً لو كان العقل خزنة للمصدّق به. وأما إذا كان خزنة للتصديق كما هو الدعوى فلا وجه له، كما لا يخفى لامتناع حصول التصديق بدون الإذعان، فإنّه ليس التصديق وامتناع حصول الإذعان بدون المدّعين فمتشأ الاشتباه عدم الفرق بين التصديق والمصدق به.

أقول: لا يخفى أنّ العقل الفعّال إنّما يكون خزنة لمدرجات النفس، لا لأنحاء إدراكاتها، فإنّ الثابت بالبرهان هو اقتران المدرك، لا اقتران نحو الإدراك، واللازم للخزانة من حيث هي خزنة حفظ المدرك لا حفظ نحو الإدراك المتعلّق به، بل لا يلزم للخزانة من هذا الحيثية إدراك المدرك الذي يحفظه أصلاً كما هو شأن الخيال والحافظة بالنسبة إلى مدرجات النفس من الصور والمعاني الجزئية المحفوظة فيهما، وتصديق العقل الفعّال بالصواب ليس من حيث كونه خزنة للنفس، بل من حيث تجرّده عن توابع المادّة. وأما شأنه في الكواذب حفظ المدرجات فقط لا حفظ التصديقات المتعلّقة بها □، كيف، والتصديق حالة إدراكية مخالفة بالنوع لنحو الإدراك تصوّري، ويستحيل □ أن يقوم بمجرّد مع عدم اتّصافه بالتصديق، كيف ولا معنى لكون الشيء مصدّقاً بشيء إلاّ كونه مدركاً له هذا النحو من الإدراك؟ (منه)

■: المتعلّقة بالمعلوم من جانب النفس. (سمع)

□: من جانب النفس. (سمع)

□: لأنّها أعراض قائمة بالنفس ولا تنتقل منها إلى العقل. (سمع)

٥٧٩. ج: - المفارقة ٥٨٠. ل: والمراتب / ج: - والمراتب

٥٨١. ج: + ٥٨٢. ل، د: من (لغ يطابق النص)

الحقّ بمعنى أنّه الواقع الذي به يقاس الصدق^{٥٨٣} والتحقّق^{٥٨٤}، لا المطابق للواقع^{٥٨٥} الذي هو الصادق والمتحقّق، وعساك أن تتعرّفه^{٥٨٦} إذا كرّرت عليك أصول صنوانية^{٥٨٧} في فصول^{٥٨٨} برهانية.

[تتمّة في الإجابة عن شبهة الجذر الأصم]

ومّا يلحق^{٥٨٩} بهذا المقام المعضلة الملقّبة بالجذر الأصمّ وهي الداء العضال التي أعيت الأسلاف والأخلاف من الذين هم الآباء الروحانية والأطباء لإدواء الفنون الميزانية والعلوم البرهانية، وهي أنّ صدق الحكم أو كذبه لو كان بمطابقة^{٥٩٠} الخارج ونفس الأمر أو عدمها لم يكن يجتمع الصدق والكذب في نسبة عقديّة بعينها، لكنّهما^{٥٩١} قد يجتمعان كما في قول القائل: «كلّ كلامي في هذه الساعة كاذب إذا لم يتكلّم تلك الساعة بغير هذا الكلام» فإنّه عقد حملي،^{٥٩٢} وصدقه مستلزم لكذبه، وبالعكس لكون نفسه من أفراد موضوعه، فيسري إليه الحكم عليه بالكذب ضرورة، بل ليس له فرد موجود أو موهوم إلّا نفسه، وليس صدقه إلّا بسراية الكذب المحكوم به على العنوان إليه، ولا كذبه إلّا باتقاء الكذب المسلوب عن العنوان عنه، ولهم في التعبير عنها وجوه وتقريرات، وفي سبيل^{٥٩٣} التفصّي^{٥٩٤} عن إعضالها حيل وتدابير.

وكيف أصف كم زلت فيها أقدام أقوام من متقدّمة^{٥٩٥} المحقّقين ومحقّقة^{٥٩٦} المتقدّمين

٥٨٥. م: الواقع

٥٨٤. د، ج: التحقيق

٥٨٣. ج: - الصدق

٥٨٦. د: تعرّفه

٥٨٧. ج، ش: صوانية / صنوانية: المتجاوزة، أصول صنوانية: أي أصول تُنبع من عين واحدة

٥٩٠. د: مطابقة

٥٨٩. خ: يلحق

٥٨٨. د: فضول

٥٩١. يمكن أن يقرأ ما في م: لكنّها

٥٩٢. إشارة إلى ردّ ما قاله المحقّق الدواني في دفع الإعضال من عدم كونه خيراً، ولما نقل عن المحقّق الطوسي عن الصدق والكذب - أنّما يوجدان في كلّ خبر بما هو المخبر عنه حتّى يتحقّق المطابقة وعدمها، وأمّا إذا اتّحدا لم يتصوّر مطابقة، وعدمها بمعنى الملكة، بل بمعنى السلب؛ فإذا ذلك الخبر يصدق عليه أنّه ليس ويكذب، ولا يلزم من سلب أحدهما ثبوت الآخر - تخيل أنّ هذا لا يكون خيراً؛ وظاهر أنّ هذا مصادم

٥٩٤. م: التقضي / التفصّي:

٥٩٣. لخ، مخ، ش: سبل

للبديهة. (سمع)

٥٩٦. د: تحقّقه

٥٩٥. د: متقدم

ومتعسِّفة المتفلسفين ومتفلسفة المتأخرين، وأقربهم إلى مندوحة الصواب وإصابة الحق من اعترف^{٥٩٧} منهم بالعجز.

ولقد^{٥٩٨} حلَّلت العقدة ببعضٍ ممَّا أتاني ربِّي من الحكمة ثمَّ عصمني بفضله من العثرة.^{٥٩٩}

أ لستُ قد مهَّدت لك في قسطاس الفردية ما إن أخذت الفطانة بيدك تفتنك^{٦٠٠} أن نفس هذا العقد إنما يكون فرداً لموضوعه من حيث إنَّه طبيعة الكلام في هذه الساعة مع قيدٍ ما يخصُّ تلك الطبيعة، لا من حيث إنَّه حمل فيه خصوص هذا المحمول^{٦٠١} على هذا الموضوع، فإنَّ ذلك مناط خصوصية الفردية لا معيار سنخ الفردية على ما تعرَّفت من قبل.

و^{٦٠٢} الآن لستُ أظنَّك متشكِّكاً في أنَّ ما يجلب سراية الحكم على العنوان إلى ما هو من أفرادها إنما هو سنخ الفردية لا خصوص هذه الفردية، فإنَّ خصوص كون الشيء هذا الفرد بخصوصه اعتبار فيه غير اعتبار كونه فرداً، والاعتبار أنَّ مفصول أحدهما عن الآخر في لحاظ التعيّن والإيهام الذي هو بعينه ظرف الخلط والتعرية باعتبارين، وما بحسبه سراية الحكم على العنوان إلى الفرد إنما هو اعتبار كونه فرداً منه، لا اعتبار^{٦٠٣} أنَّه هذا الفرد بخصوصه. ولعلَّ ذلك ممَّا لا يتجاوزه من جُلِّل على فطرة غير سقيمة، فضلاً عنَّ يكون في نفسه قوَّة طابخة للفلسفة، ولعقله أشعة منضجة للحكمة.

فإذاً نفس هذا العقد مع عزل النظر عن خصوص هذا المحمول^{٦٠٤} يدخل في سنخ ما هو فرد هذا^{٦٠٥} العنوان، فإنَّما يسري الحكم إليه من تلك الحيشية وهو معزول بحسب تلك الحيشية عن خصوصية ذلك المحمول بخصوصه؛ إذ خصوص المحمول إنما هو بحسب اعتبار خصوص الفردية، وليست السراية بحسب ذلك الاعتبار، وإنَّما استلزام الصدق للكذب وبالعكس باعتبار خصوص المحمول لا بالاعتبار^{٦٠٦} الذي بحسب^{٦٠٧}

٥٩٧. ج: اعترف ٥٩٨. خ: قد

٥٩٩. ل: خ: العسرة / العثرة: الزلَّة، السقطة؛ العسرة: ضدُّ ليسرة

٦٠٠. ش: لفتنك ٦٠١. م: محمول ٦٠٢. م: - و

٦٠٣. ل: باعتبار ٦٠٤. م: محمول ٦٠٥. د: هذه

٦٠٦. ل: باعتبار ٦٠٧. ج: بحسبه

السراية^{٦٠٨}، فإذا نُقِط دابر القوم الذين ظلموا أنفسهم^{٦٠٩} بإبارة الحكمة وإثارة الظلمة، «والحمد لله رب العالمين^{٦١٠}».

[تحليل شبهة نسب الهيئة الاجتماعية والإجابة عنها]

وبمثل ذلك ينحل^{٦١١} عقد الإعضال فيما استصعب من الشكوك وهو أننا إذا لاحظنا مجموع النسب بحيث لا تشذ^{٦١٢} عنها نسبة، أعني معروض الهيئة الاجتماعية^{٦١٣} وجدنا نسبة هذا المجموع إلى كل من أبعاضه داخلية فيه لكونها من النسب، فتكون متقدمة عليه تقدم الجزء على الكل، مع أن النسبة يجب أن تكون خارجة عن المنتسبين ومتأخرة عنهما.

والحل: أن هذه النسبة من حيث إنها متعلقة بالمنتسبين المخصوصين متأخرة عنهما، ومن حيث إنها نسبة ما لا يلحظ خصوص المنتسبين داخلية في المجموع، إذ الملحوظ أفراد النسبة بما هي نسب^{٦١٤} لا من حيث^{٦١٥} خصوصيات المنتسبات، وسنخ الفردية لا يكون من جهة خصوص المنتسبين، والتأخر إنما هو من جهة التعلق بهما باعتبار الخصوصية وهو مناط خصوص^{٦١٦} الفردية، والاعتصام بحبل الله^{٦١٧} والفضل كله بيد الله تعالى^{٦١٨} وتقدس^{٦١٩}.

٦٠٨ م: - بحسب ذلك الاعتبار... السراية

٦٠٩ اقتباس من الأنعام / ٤٥: «فقطع دابر القوم الذين ظلموا والحمد لله رب العالمين»

٦١٠ اقتباس من الحمد ٢/ وغيرها. ٦١١ لخ: ينتحل

٦١٢ د: لا يشتد ٦١٣ دفع لما يقال الفخرالدين السامكي. (١٢)

٦١٤ ج: نسبت ٦١٥ ج: - حيث ٦١٦ م: خصوصية

٦١٧ اقتباس من كريمة آل عمران / ١٥٣: «واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا».

٦١٨ اقتباس من كريمة آل عمران / ٧٣: «قُلْ إِنْ الْفَضْلُ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ».

٦١٩ ش: - تعالى وتقدس



فصل [٣] في بعض ما بقي من أحكام الوجود وما بالحري أن يذكر من أحوال العدم

حكومة فيها إحكامات [تحقيق فيما قاله الحكماء حول المعقولات الثانية]

فرق ما بين المحمولات العقلية ومبادئها^١ التي هي الانتزاعات الذهنية وبين ثواني المعقولات؛ فالطابع المصدريّة المحضة ولوازم الماهيات والنسب والإضافات المنتزعة من المحمولات العقلية .

وأما المعقولات الثانية أو الثالثة فقد تلي عليك في سالف القول ما شأنها وكيف^٢ أمرها، فالآن نعيد عليك على ضرب آخر موزون مستو؛ إذ قد شوّشت الظنون^٣ وهو

١. د: بان

٢. ذكر المبادئ في المحمولات، وعدم الذكر في المعقولات إشارة إلى ردّ ما ذهب إليه المحقق الدواني والصدر الشيرازي من تخصيص المعقولات بالمشتقات؛ فإنّ حاصل كلامه - مدّ ظلّه - أنّ النسبة بين المحمولات العقلية وثواني المعقولات - إذا كانت مشتقات وبين مبادئ المحمولات والمبادئ التي هي ثواني المعقولات إذا كانت مبادئ لها - هي العموم والخصوص مطلقاً، فالمفهومات التي يصدق عليها أنّها معقولات يصدق عليها أنّها محمولات، لا بالعكس، كلوازم الماهيات والنسب والإضافات. (سمع منه)

٣. د: كيفية

٤. قوله: إذ قد شوّشت الظنون...

أي الظنون شوّشت [أمر] المعقولات الثانية والأوهام هوشتها، وما نلقي عليك موزون مستو. (منه)

شت^٥ الأوهام.

فمن الناس من يضع أنها المعقولات في الدرجة الثانية - أي لا في الدرجة الأولى - عارضة لما يُعقل قَبْلَ ويتشَبَّه بالإستقراء، وينقص^٦ تارة ويمنع التام، بل لزوم القبلية رأساً أخرى.

ومن يتوهم أنها العوارض الذهنية للمعقولات من حيث هي معقولات على أن يكون ذهن ظرفاً للعروض والوجود الذهني بخصوصه قيداً يعتبر في الموضوع والقضية وصفية بحسب عقد الوضع، ولا يرى الوجود وما أشبهه في أن المعروض له هو الماهية من حيث هي، لكن في ذهن لا مع الوجود الذهني معقولاً ثانياً، ويقول: أليكون^٧ ما من^٨ أفراد الوجود القائم بذاته الواجب بنفس حقيقته من المعقولات الثانية.

ومن يزعم أنها هي ما تعرض للشيء في ذهن على أن ذهن^٩ فقط ظرف^{١٠} العروض، ولخصوص الوجود الذهني مدخلية فيه على الشرطية لا على الدخول في المعروض^{١١}، ويخصّ ثواني المعقولات بالمشتقات دون المبادي، ويرتكب أن الشيء قد يكون معقولاً ثانياً بحسب حصصه الانتزاعية ومتأصلاً بحسب فردة العيني، ويجعل العقود التي محمولاتها الوجود والإمكان ونظايرهما على الإطلاق^{١٢} ذهنيّات^{١٣}. ومن يتخيّل^{١٤} أنها المحمولات التي لا تكون ذاتيات لشيء من الحقائق المتأصلة في

٥. هوشت: خولطت

٦. أعم من الثانية والثالثة. (١٢)

٦. ج: ينقض

٧. أي الاستقراء التام. (١٢)

٧. أي القوشجي. (١٢)

٨. ج: من

٨. د: أن يكون

٩. ج: - على أن ذهن

٩. ج: طرف

١٠. قوله: لا على الدخول في المعروض...

وبذلك يتحقّق أن معروض الوجود هو الماهية من حيث هي وإنما ظرف العروض هو ذهن وأن الماهية من حيث هي هي نفسها لا بشرط الوجود الذي هي موجودة به، وهذا ممّا لا يتعدّاه الحق، وإنما غلط الزاعم فيما عدا هذا القول. (منه)

١٢. أي سواء أريد بالوجود الوجود الخارجي أو الذهني أو المطلق، وبالإمكان أيضاً كيفية نسبة الوجود الخارجي أو الذهني أو المطلق. (سمع)

١٣. د: وهميات

١٤. أي السيد السند. (١٢)

الأعيان أصلاً، وليست مبادئها إلا العوارض العقلية التي لا يحاذي بها أمرٌ ما في الخارج، ويظن^{١٥} أن لوازم الماهية غير مفصولة عن المعقولات الثانية، وأنّ العقود التي يحمل فيها الجزئي على الذوات العينية تصدق خارجية، وأنه لا فرق في ذلك^{١٦} بين قولنا: «زيد جزئي^{١٧} في الخارج» وبين قولنا: «زيد شيء أو علة في الخارج». وهذه بجملتها تهويسات وتهويشات^{١٨} لست أجد رخصة من الحق في استصواب شيء منها.

[تبيين في المعقولات الثانية الفلسفية والمنطقية وموضوع المنطق]

والذي يستبين لي ويشبه أن نضج الحكمة ليس يتجاوزه ولا ما أسَّسته الفلاسفة الإسلامية حافين حول عرش^{١٩} العلم من الرؤساء^{٢٠} والمعاضدين^{٢١} ومُحقِّقة الأتباع^{٢٢} يتعدّاه هو أنّ المعقولات الثانية حيث تجعل موضوع الحكمة الميزانية التي هي مكيال العلوم ليست هي المعقولات الثانية، ريثما يستعمل في حكمة ما قبل الطبيعة كما يقال مثلاً الوجود والشيئية من المعقولات الثانية،^{٢٣} وأنّ الأولى تؤخذ أخصّ بحسب المفهوم والصدق من الثانية.

فالمعقولات الثانية والثالثة^{٢٤} حيث تؤخذ موضوع حكمة الميزان هي المحمولات، والعوارض العقلية التي تكون مطابق الحكم والمحكي عنه في حملها على المفهومات وانتزاعها منها هو تقرّر المفهومات في الذهن ونحو وجودها الذهني^{٢٥}؛ على أنّ القضايا المعقودة بها^{٢٦} ذهنيات، وهي كالحمل والوضع والكليّة والجزئية والفردية^{٢٧}

١٦. أي في صدقها خارجية. (١٢)

١٨. الكلمات مبهمة في د

١٥. خلافاً للمحقّق الدواني. (١٢)

١٧. فإنّه يعدّ كلياً خارجياً. (١٢)

١٩. ج: العرش ٢٠. كالشيخ والفارابي. (١٢)

٢١. مثل بهمنيار وأبي سهلان الساجي. (١٢)

٢٢. مثل المحقّق الطوسي وصدرالدين السرخسي. (١٢)

٢٤. م: - وأنّ الأولى تؤخذ... الثالثة

٢٦. المحقّق الدواني خلط أنّها بالأخرى (كذا)، ومع هذا تخيل أنّها تختصّ بالمشتقات. (١٢)

٢٧. م: - والفردية

٢٣. ج: - ريثما يستعمل... الثانية

٢٥. د: - منها هو تقرّر... الذهني

والحصة^{٢٨} والذاتية والعرضية والجنسية^{٢٩} والفصلية والتنوعية، وكذلك المحمولات المأخوذة من هذه المبادي كالمحمول والموضوع والكلي والجزئي والفرد والحصة والذاتي والعرضي والجنس والفصل والنوع^{٣٠} والقضية والجهة^{٣١} والتناقض والعكس والطرفين والوسط وقانص^{٣٢} الحقيقة التصورية^{٣٣} وقانص الحكم التصديقي^{٣٤}.

[إن المعقول الثاني يعرض المعقول الأول]

فللشيء^{٣٥ ٣٦} معقولات في الدرجات الأول، كالحیوان والجسم والماشي والضاحك للإنسان وتستند إليها هذه المعقولات الثانية و^{٣٧} تعرض مفوماتها في الذهن ولا تقع^{٣٨} إلا في العقود الذهنية؛ لأن المحكوم عليهما^{٣٩ ٤٠} بالمحمولية والموضوعية أو^{٤١} الكلية والجزئية مثلاً بحسب التحقق في الأعيان شيء واحد،^{٤٢} وكذلك بحسب الوجود في الذهن^{٤٣} إلا في اللحاظ التحليلي الذي هو ظرف الخلط والعري.

أفليس من المستبين لقريحتك أن المحكي عنه بما يخصه من المفومات المحمولة أو العوارض بحسب الأعيان أو بحسب الذهن إنما هو حال الشيء باعتبار نحو وجوده^{٤٤} في

٢٨. قوله: والفردية والحصة...

الحصة هاهنا بمعنى كون الشيء حصة، لا بمعنى المنسوب إلى الحصة. (منه)

٢٩. ل، خ: - والذاتية والعرضية والجنسية ٣٠. ل: النوع والفصل

٣١. القضية وما بعدها يعني الجهة وغيرها شبيهة بالمحمول لا المحمول حقيقة. (١٢)

٣٢. م: قابض ٣٣. د: المقصورة به ٣٤. م: - التصديقي

٣٥. وهذا دليل على أن التفسير يكون هكذا. (سمع) ٣٦. ج: والتي هي

٣٧. عطف تفسيري، أي الاستثناء يكون بهذا المعنى، لا بمعنى المعلولية، وذلك العروض أعم من أن يكون

بواسطة أو بلا واسطة، فيشمل المعقولات الثالثة والرابعة. (١٢)

٣٨. إشارة إلى رد ما قاله المدقق الشيرازي من أن العقود التي يحمل فيها الجزئي على الذوات العينية تصدق

خارجية. (١٢) ٣٩. خ: عليها

٤٠. أي لأن الشئيين اللذين حكم عليهما. (سمع) ٤١. م: و

٤٢. لأن المحمول يقابل الموضوع، وكذا الكلية يقابل الجزئية، فإذا لم يتميز لم يتشخص مقابلها، ولا يتميز

في الخارج، لأنهما واحد فيه، فيجب أن يكون معروضاً هما متميزاً في الذهن فيكون ذهنياً. (١٢)

٤٣. ج: + ولا يقع إلا في العقود الذهنية، لأن المحكوم عليها ٤٤. ج: وجودها

ذلك الظرف، على أنه هو متميز^{٤٥} عن غيره، والموجود في الأعيان شيء واحد لا يتميز بحسبه المحمول عن الموضوع، ولا الطبيعة عن الفرد، ولا الذاتي عن ذي^{٤٦} الذاتي، ولا معروض الكلية عن الجزئي؛ إذ ليس بحسب ذلك الوجود إلا الخلط الصرف؛ فإذن ليس مطابق الحكم بشيء من هذه المفهومات المحمولة أو المبادي العارضة إلا نحو وجود المفهوم المحكوم عليه في ظرف الخلط والعري من أنحاء اللحاظات الذهنية.

[الفرق بين المعقولات الثانية المنطقية والفلسفية]

ثم بعض هذه مما لا يصح أن يتلبس به المفهوم إلا باعتبار وجوده في الذهن كالكلية والحصة^{٤٧}، والحمل والوضع وما شاكلها، وبعضها مما^{٤٨} ليس المفهوم يأبى أن ينتزع منه بحسب وجوده في الأعيان لو أمكن أن يكون هناك متميزاً منفزاً عن^{٤٩} ذلك،^{٥٠} لكنّه مخلوط غير متميز^{٥١} بحسب الأعيان، فلذلك لا ينتزع منه ذلك^{٥٢} بحسب الأعيان، ويجب أن يكون العقد ذهنياً، ومطابق الحكم فيه تقرّر الموضوع ونحو وجوده في الذهن مفزواً غير مخلوط بحسبه، وذلك مثل الجزئية والذاتية والعرضية والطبيعية^{٥٣} ^{٥٤} وما ضاهاها.

وحيث إنّ مسلك الفرق بين القبيلتين^{٥٥} غامض يغلط فيه،^{٥٦} ويُعقد^{٥٧} زيد جزئي في

٤٦. ج: ذا

٤٥. هكذا في النسخ / خ: متميز

٤٧. لا خفاء أنّ المراد به «الكلية» هاهنا كون الشيء كلياً منطقياً ■ لا طبعياً؛ فإنّه يعبر بالطبيعة ويعتبره في اللاحق بالكلية، أعني قوله: «وإلى الطبيعة تعرضها الكلية» لأنّه ليس فيه خوف اللبس.

ويجب أن يعلم أنّ كلام المدقّق الشيرازي في عقد زيد جزئي في الخارج خارجية يجري في الحيوان طبعي في الخارج أيضاً، لأنّ المانع الذي اطلع عليه لا يكون فيه أيضاً، والمانع الذي غفل عنه يكون فيهما، وهو وإن لم يصرّح في حواشيه للشرح الجديد على التجريد لكنّه يعلم من سائر تصانيفه. (سمع منه) ■ فإنّ ما لا يكون موجوداً في الخارج ويكون المانع عدم كونه موجوداً فيه ليس إلا هو. (١٢)

٥٠. أي ذلك البعض. (١٢)

٤٩. م: - عن

٤٨. م: ما

٥٢. أي ذلك البعض. (١٢)

٥١. ج: متميزاً

٥٣. قوله: والعرضية والطبيعية...

الطبيعية هنا كالمصدر للطبيعة، لا بمعنى المنسوب إلى الطبيعة. (منه)

٥٦. م: فيه (؟)

٥٥. م: القبيلين

٥٤. شخ: الطبيعة

٥٧. كذا في النسخ / ويمكن أن وقع سقط في العبارة هنا

الخارج مثلاً خارجية، ولم يتفطن أن الموجود في الخارج أو في الذهن بحسب الخارج شيء واحد يصلح لأن يحلله العقل في اللحاظ^{٥٨} التحليلي إلى ما هو جزئي، وإلى طبيعة تعرضها الكلية في لحاظ العقل، وإنما الجزئية من أحوال الشيء بما هو متميز غير مخلوط^{٥٩}، فما في الأعيان لا يصح^{٦٠} أن يحكى عنه أنه جزئي أو^{٦١} طبيعة، بل إنه شيء واحد مخلوط يصح أن ينحلل إلى^{٦٢} الأمرين جميعاً^{٦٣}.

وإن من الصفات ما لها وجود في العين والذهن كالبياض، ومنها ما ليس لها وجود إلا في الذهن ووجودها العيني هو أنها في الذهن، كالنوعية^{٦٤} المحمولة على الإنسان والجزئية المحمولة على زيد، وكما أنه ليس معنى قولنا زيد جزئي في الأعيان أن الجزئية لها صورة في الأعيان قائمة بزيد، فكذلك ليس معناه أن الموجود في الأعيان بما هو في الأعيان جزئي في لحاظ العقل، وإنما الصحيح أن يُعنى به^{٦٥} أن ما في الأعيان بما هو في الأعيان يصح أن يفصله الذهن^{٦٦} إلى ما في ظرف الخلط والعري جزئي^{٦٧} وإلى ما فيه طبيعة.

فقد أوضحنا لك أن المعقولات الثانية^{٦٨} هي ما^{٦٩} مطابق الحكم بها هو نحو وجود المعقولات الأولى^{٧٠} في الذهن لا^{٧١} على أن يعتبر قيداً في المحكوم عليه. وهذا ما يرومه الرائم^{٧٢} بقوله^{٧٣} المعقولات الثانية مستندة إلى المعقولات الأولى، وثانية^{٧٤} لها بحسب نحو وجودها في الذهن.

[تحقيق في موضوع علم المنطق]

وإنما يعنى بإثبات نحو وجود الشيء ريثما يستعمل أن أي وجود يخصه وهي التي

- | | |
|--------------------------------------------------|-----------------------------------------------|
| ٥٨. ل. خ: اللفظ | ٥٩. هكذا في النسخ / م، د: مَحْظُوظ / خ: محفوظ |
| ٦٠. خ: لا يصلح | ٦١. ج: و |
| ٦٢. أي ولم يتفطن أن من جملة الصفات صفة لها. (١٢) | ٦٤. أي النوعية الطبيعية. (١٢) |
| ٦٥. ج: به | ٦٦. ل. م: يفصل للذهن |
| ٦٨. ج: الثانية | ٦٩. ج: ما |
| ٧١. د: الا | ٧٢. ج: الدائم |
| ٧٤. ج: ثابتة | ٧٣. كالشيخ والفارابي. (١٢) |
| | ٦٧. ج: بما هو في الأعيان... جزئي |
| | ٧٠. ج: الأول |
| | ٦٢. م: إلى |

تجعل^{٧٥} موضوع حكمة الميزان لكن لا على الإطلاق، بل من حيث يتوصل بها من معلوم إلى مجهول أو ينتفع بها في ذلك الإيصال^{٧٦} والنظر في إثبات تقرررها مطلقاً، وأنها هل لها وجود في الأعيان أو في النفس، وأن لها صلوحاً للإيصال أو النفع من وظائف علم ما بعد الطبيعة، فإنه يُبين أن الكلي قد يكون نوعاً وقد يكون جنساً وقد يكون فصلاً وقد يكون خاصة وقد يكون عرضاً عاماً؛ فإذا ثبت فيه الكلي الجنسي والكلي النوعي، صار الكلي حينئذٍ بهذه الشرطية وتلك الحثية موضوعاً لعلم الميزان.

ثم ما يعرض للكلي بعد ذلك من لوازمه وأعراضه الذاتية يثبت في علم الميزان والجهات^{٧٧} أيضاً شرائط تصير بها المعقولات الثانية و^{٧٨} الثالثة موضوعاً لعلم الميزان، فإذا علم أن الكلي قد يكون واجباً وقد يكون ممكناً وقد يكون مطلقاً جعل بذلك الكلي موضوعاً له.

وأما تحديدها وتحقيق ماهيتها^{٧٩} فيكون فيه^{٨٠}، لا في العلم الأعلى، كما^{٨١} في تحديد موضوعات سائر العلوم.^{٨٢}

[إن المعقولات الثانية الفلسفية أعم استعمالاً من المنطقية]

والمعقولات الثانية^{٨٣} ريثما يستعمل في حكمة ما بعد الطبيعة، حيث يقال مفهوم كذا من المعقولات الثانية، ومفهوم كذا^{٨٤} ليس منها، فإتما تؤخذ على وجه أعم ممّا تلونا عليك^{٨٥} فهي في^{٨٦} العوارض الانتزاعية التي لا تحمل على شيء ممّا في الأعيان على أنها هو، أو من الذاتيات له^{٨٧} كما في الصفات العينية، ولا يحاذي بها خصوص حال في

٧٥. د: نجعل

٧٦. كالجهات. (١٢)

٧٨. ج: أو

٧٧. هكذا في النسخ / والظاهر: للجهات

٨٠. بطريق الاستحسان. (سمع)

٧٩. ل: جهتها (حاشية ل توافق النص)

٨٢. انتهى كلام الشيخ في التعليقات. (١٢)

٨١. م: كما

٨٣. مثل الوجود والشيئية وأمثالهما. (١٢)

٨٥. في كلمة (كذا) الميزان. (١٢)

٨٤. مثل الحيوان والجسم ومثلهما. (١٢)

٨٦. ش: - في

٨٧. أي لا يحمل حمل الشيء على نفسه ولا حمل الأولي على الذاتي. (١٢)

الوجود العيني كما في الإضافات والسلوب المنتزعة من الشيء بحسب حاله في نحو وجوده العيني، ولا يكون عروضها لمعروضها من جهة^{٨٨} اقتضاء من طبيعته^{٨٩} لذلك^{٩٠}، كما في لوازم الماهية، وهي كالوجود والشيئية^{٩١} والإمكان^{٩٢} والوجود، وكذلك الماهية والوجود والشيء والممكن والواجب ومشاكلاتها.

ولا يختلف مفهوم واحد بثانوية المعقولية^{٩٣} وأوليتها باختلاف ما أضيف إليه من الحقائق العينية، وما هو معقول ثاني لا يكون حقيقة متأصلة في الأعيان أصلاً، بل تكون الحقيقة إما الإنسان أو الحيوان أو الفلك مثلاً، ثم ينتزع منها الوجود^{٩٤} أو الشيئية في لحاظ العقل.

٨٨. ج: - جهة ٨٩. د: طبيعية / خ: طبيعة ٩٠. هكذا في النسخ / والظاهر: كذلك ٩١. في إيراد الوجود والشيئية إبقاء على إخراجهما عن لوازم الماهية بالمعنى المصطلح. (١٢) ٩٢. قوله: وهي كالوجود والشيئية والإمكان...

الإمكان وإن كان [] من المفاهيم الغير الممكنة الإسلا ب عن الماهية لكنه لما كان هو سلباً بسيطاً والماهية بحسبها في حيز اللبسية الصرفة والقوة المحضة لم يكن للماهية اقتضاء أو علية إذا أسلب ما لم يكن عدولياً أو محمولاً في الموجب السالب المحمول محتاجاً إلى اقتضاء من الذات له، بل يكفي فيه عدم علة مقتضية لما أسلب رفع له.

والماهية ■ ما لم تكن متقررة في نفسها لم يصح أن تكون علة مقتضية لشيء فذلك لم يكن الإمكان داخلاً في لوازم الماهية بمعنى العوارض المعلولة لنفس الماهية وإن كان هو من لوازم الماهية بمعنى المفاهيم التي لم يمكن سلبها عن الماهية، وهي من العوارض اللاحقة لسنخ الماهية كالشيئية والوجود. وبهذا يتضح معنى قولهم الإمكان بالذات ليس معلولاً للماهية، والماهية محفوفة به بنفسها، ولذلك صح أن يجعل أولى المراتب، فيقال أمكن فاحتاج إلى آخر المراتب المقررة المشهورة؛ وإلا كان الصحيح أن يقال: اقتضى الشيء الإمكان فأمكن فاحتاج إلى سائر المراتب وكان مستلزماً للدور. إذ الاقتضاء متأخر عن التقرر الذي هو أخيرة المراتب المنتزعة على الإمكان. وسيجاء بتحقيق هذا الأصل في المتن إن شاء الله تعالى فتعرفه؛ فإنه من غوامض هذا العلم. (منه)

■ دليل على أن الإمكان ليس من لوازم الماهية. (١٢)

■ دليل آخر. (١٢)

٩٣. إشارة إلى ما ارتكبه المحقق الدواني من أنه يجوز أن يكون الشيء بحسب حصصه الانتزاعية معقولاً ثانياً وبحسب فردة العيني متأصلاً. وهو وإن ارتكب هذا على تقدير كون المعقولات الثانية هي المبادئ لكن الحق أنه يلزم عليه هذا الارتكاب مطلقاً. (سمع) ٩٤. ج: + مثلاً

[تفريع في كيفية عروض الوجود الانتزاعي على الواجب الوجود]

والوجود الحقّ القائم بذاته ليس يحمل عليه الوجود المطلق المنتزع منه^{٩٥}؛ على^{٩٦} أنّه هو بعينه أو هو^{٩٧} من ذاتياته، وليس هو يرسم في العقل، فينتزع منه الوجود المطلق ويعرضه في لحاظ الذهن. فقد تعرّفت أنّ هذه وظيفة الطبايع الإمكانية.

بل العقل يحكم بالبرهان أنّ في الأعيان حقيقة متقرّرة بنفس الذات والمتقرّرة بنفس الذات هو نفس^{٩٨} حقيقة مصداق حمل الموجود عليه ومطابق انتزاع الموجوديّة منه، لا باقتضاء حقيقة^{٩٩} ذلك. كما أنّ الحقيقة المتقرّرة من الجاعل بنفس ماهيّاتها المتقرّرة من الجاعل مصداق الحمل ومطابق الانتزاع، لا باستيناف تأثير من الجاعل أو باقتضاء من الماهية المجعولة، وأنّ للعقل^{١٠٠} سبيلاً في الماهيّات المجعولة إلى لحاظ الحقيقة المتقرّرة وانتزاع الموجوديّة منها؛ ولا سبيل له إلى ذلك في الحقيقة المتقرّرة بنفس الذات، بل إنّما شرعة^{١٠١} العقل أن يلقى سمعه الملكوتي فيستمع^{١٠٢} أنّ البرهان ينطق بلسانه القدسي النوري أنّ لي على^{١٠٤} وله شدّة الدهش وشدّة خطر الرعب سبيلاً إلى صقع لحاظ القدوس^{١٠٥} الحقّ^{١٠٦} المتقرّرة بنفس حقيقته، وانتزاع الموجوديّة من نفس ذاته بذاته.

فما يقال أنّه اللا حظ والمنتزع بالإضافة إلى ذلك الجنب هو البرهان لا العقل؛ فإذن ليس الوجود الحق من أفراد شيء ممّا في حيازة العقل وحوزة معقولاته المتأصّلة الحقيقية، فما ظلّك بجنبه المقدّس بالقياس إلى الوجود المطلق الذي هو من الطبايع المصدريّة الانتزاعية. ثمّ عساك أن تتعرّف الحقّ بما حقّق لك.

٩٥. د: + الحيوان / ش: - منه

٩٦. أ لا يحمل حمل الشيء على نفسه، أنّ المفهوم الانتزاعي المصدري لا يكون نفس المفهوم القائم بالذات،

الواجب بنفس الحقيقة، ولا حمل الأولي الذاتي وإلا يلزم التركيب. (١٢)

٩٩. ج: حقيقته

٩٨. ش: بنفس

٩٧. ل، خ: - هو

١٠٢. ١٠٢. الشريعة: الطريقة إلى الماء

١٠١. د: ينتزعه

١٠٠. م: العقل

١٠٣. ل، خ: فيستمع

١٠٤. كلمة «على» هاهنا بمعنى مع، وإضافة الوله إلى الشدّة إضافة المسبّب على السبب، وإضافة الشدّة إلى

الخطر إضافة الصفة على الموصوف، وتكثير السبيل إيماء إلى صيغه (كذا). (سمع)

١٠٦. د: الحقيقة

١٠٥. ل، خ: القدس

[بيان القضايا المعقودة على المعقولات الثانية]

فقد ميّزت بما حكمت لوازم الماهية عن المعقولات الثانية، فإنّ هناك اقتضاء من الماهية يقوم مقام التأصل، كما أنّ كون الانتزاع بحسب خصوص نحو الوجود العيني في الفوقية والعمي يقوم مقام العينية.

وأوضحت أنّ المعقولات^{١٠٧} الثانية^{١٠٨} بهذه^{١٠٩} الوجه العام لا يلزمها أن لا تقع إلّا في العقود الذهنية؛ إذ ربّما يكون مطابق الحكم والمحكي عنه بها نفس الحقيقة المتقرّرة بما هي متقرّرة في نفسها^{١١٠}، لا بما هي معقولة وموجودة في الذهن بخصوصه، كما في مطلق الوجود والشيئية والإمكان والوجوب وأشباهاها، وإن كان ظرف العروض هو الذهن، فتصدق العقود^{١١١} حقيقية^{١١٢}، كقولنا: الإنسان موجود، أو شيء، أو ممكن بالذات، أو واجب بالغير.

ومصادق الحمل في الموجود والشيء نفس الماهية المتقرّرة من الجاعل، وفي الممكن بالذات الماهية بما هي ليست بنفسها متقرّرة ولا لا متقرّرة، وليست بذاتها ضروريّة الموجوديّة ولا ضروريّة^{١١٣} اللاموجوديّة، وفي الواجب بالغير هي من حيث هي مستندة إلى العلّة.

وربّما يكون المحكي عنه هو الماهية المتقرّرة في الأعيان بما هي متقرّرة في الأعيان في لحاظ العقل، كما في الوجود في^{١١٤} الأعيان، والشيئية في الأعيان. وإمكان الوجود العيني^{١١٥} ووجوب الوجود العيني وإن لم تكن الماهية العينية من حيث كونها^{١١٦} في نحو

١٠٧. م: للمعقولات

١٠٨. قوله: وأوضحت أنّ المعقولات الثانية...

هذا إشارة إلى ردّ ما قاله المحقّق الدواني من أنّ العقود التي محمولاتها الوجود والإمكان ونظائرها

على الإطلاق ذهنيات. (منه)

١٠٩. ل: خ: بهذا

١١٢. م: ل: حقيقة

١١١. خ: + و

١١٤. ل: خ: و

١١٣. خ: ضرورة

١١٥. قوله: وإمكان الوجود العيني...

المراد بإمكان الوجود العيني هنا إمكانه الوقوعي بالفعل، أي الذي هو وصف الماهية بحسب وجودها في الأعيان بالفعل، لا الإمكان الذاتي الذي للماهية في نفسها يقبل الوجود وهو غير الإمكان الاستعدادي أيضاً. (منه)

١١٦. خ: إلى

الوجود العيني على وضع معين أو نسبة خاصّة بالقياس إلى شيء آخر عيني - كما يكون في الفوقية والعمي، ولذلك لم تكن العقود بها خارجية -^{١١٧} فمصادق الحمل فيها^{١١٨} لحاظ العقل نفس الحقيقة المتقرّرة في الأعيان من الجاعل،^{١١٩} أو الحقيقة المتقرّرة^{١٢٠} في الأعيان بما هي بنفسها ليست متقرّرة في الأعيان، ولا لا^{١٢١} متقرّرة في الأعيان، وليست بذاتها ضرورة^{١٢٢} الموجوديّة في الأعيان، ولا لا^{١٢٣} ضرورة^{١٢٤} الموجوديّة في الأعيان، أو الماهية المتقرّرة^{١٢٥} في الأعيان من حيث اقتضاء الجاعل.

والقضايا المعقودة بها أيضاً حقيقيّات صادقة بحسب تحقّق مصداقاتها، والمعقولات الثانية بالمعنى الأوّل قسم من المعقولات الثانية بهذا المعنى. وقد دريت أنّ القضايا المعقودة بها لا تكون إلّا ذهنيّات.

فإذن قد استبان لك أنّ المعقولات الثانية في اصطلاح علم ما قبل الطبيعة تتعقد بها العقود بصنفها الحقيقيّة والذهنية دون الخارجية؛ لأنّها إنّما تصدق حيث يكون ظرف الاتّصاف هو الخارج بخصوصه على المعنى المُسلف ذكره، وأنّ قولنا: «الإنسان موجود»^{١٢٦} أو ممكن بالذات» يصدق حقيقة^{١٢٧}، لا ذهنية؛ وكذلك قولنا: «زيد موجود أو شيء في الأعيان أو ممكن»^{١٢٨} في وجوده العيني» يصدق حقيقة^{١٢٩}، لا ذهنية كما ربّما يزعم،^{١٣٠} ولا خارجية كما ربّما يتخيّل؛^{١٣١}

وكذلك شأن لوازم الماهية؛ إذ ليس لخصوصيّات أنحاء الوجود مدخلة في مطابق

١١٧. إشارة إلى ردّ ما يتخلّه المدقّق الشيرازي من أنّه كلّما كان المحكي عنه هو الماهية المتقرّرة في الأعيان يصدق العقد خارجياً، وغفل عن... لزوم نحو الوجود الخارجي في القضية الخارجية. (١٢)

١١٨. أي في هذه الأشياء الأربعة التي هي الوجود في الأعيان، والشيئية في الأعيان، وإمكان الوجود العيني، ووجوب الوجود العيني. (١٢)

١١٩. وهذا في الوجود في الأعيان، والشيئية في الأعيان. (١٢)

١٢٠. ل: - لا لا

١٢٠. وهذا في إمكان الوجود العيني. (١٢)

١٢١. ج: - لا لا

١٢٢. ج: - لا لا

١٢٣. ج: موجوداً

١٢٤. وهذا في وجوب الوجود العيني. (١٢)

١٢٥. ج: حقيقة

١٢٦. ل: خ: حقيقة

١٢٧. الزاعم هو المحقّق الدواني، فإنّه عدّ «زيد موجود» قضية ذهنية. (١٢)

١٢٨. هو صدر المدقّقين. (١٢)

الحكم بها على الماهية وإن كان اقتضاء الماهية لها^{١٣٢} ينوب فيها مناب التأصل؛ وبذلك تنحاز^{١٣٣} هي عن المعقولات الثانية. وكأنَّ حقَّ القول قد بلغ نصابه من التأدية وحده،^{١٣٤} والحمد لله وحده.

استنشاءً

[في عدم اشتداد الوجود]

هل أنت متذكّر ما سقنا فطانتك إليه في أمر الوجود^{١٣٥} ما حقيقته وكيف سنّته^{١٣٦} بالقياس إلى الماهية، وهل هو إلّا معنى واحد لا يتكرّر إلّا بتكرّر موضوعاته، فاحكم أنّه لا يتصوّر فيه اشتداد ولا تضعّف ولا تزيد ولا تنقص.

ألست حصّلت أن نسبته إلى الماهية تشبه نسبة الإنسانية إلى الإنسان من جهة أن ليس^{١٣٧} هناك مبدأ لا اشتقاق^{١٣٨} المحمول سوى نفس ذات الماهية، وإن باينتها^{١٣٩} من حيث إنّ الماهية بما هي هي - لا^{١٤٠} باعتبار أن فجعلها^{١٤١} الجاعل وأفاضها بالجعل البسيط - لا تصحّح الاشتقاق والحمل هناك، بخلاف ماهية الإنسان بالقياس إلى الإنسانية، والإنسان المحمول والحيوانية والحيوان المحمول.

١٣٢. خ: بها ١٣٣. ل: خ: تمايز

١٣٤. عطف على «نصابه». (١٢)

١٣٥. طريق الاستدلال على هذا المطلب من وجهين:

الأول: أنّ الوجود من المعاني المصدرية التي لا أفراد له، لأنّ تكرّره إنّما يتصوّر بإضافته إلى الماهيات ولا يحصل من إضافته إلّا الحصة، ومناطق الحركة في مقولة أنّ المتحرّك يكون تارك فرد وواجد فرد منها، ولا يتصوّر في الوجود فرد سوى الحصة.

والوجه الثاني: أنّ نسبة الوجود (م: الوجود نسبة) إلى الماهيات نسبة الإنسانية إلى الإنسان، فكما أنّه لا يجوز حركة الإنسان في الإنسانية كذلك لا يجوز حركة الماهية في الوجود بمنزلة الذاتيات، ومن تبدّله يلزم تبدّل الذاتي، وهو محال. (١٢)

١٣٧. فثبت أن لا حركة في الوجود، لأنّ الوجود حينئذٍ بمنزلة الذاتيات، ومن تبدّله يلزم تبدّل الذاتي، وهو محال.

١٣٨. د: ما بينها

١٣٩. د: الاشتقاق

(سمع)

١٤٠. ل: خ: جعلها

١٤١. د: لا

[تنظير المقام بالحركة القطعية الموجودة في زمان شخصي]

ثم إن^{١٤٢} هناك سبيلاً^{١٤٣} آخر^{١٤٤} من النظر^{١٤٥} في مقتضى طبيعة الحركة، إمّا على ما يدركه الخاصّة - وهم المحصلون من رؤساء الفلاسفة اليونانية والإسلامية والراسخون في العلم من الحكماء [في الحكمة^{١٤٦}] اليمانية الإيمانية حافّين حول عرش الحكمة الحقّة النضيجه - فحيث إنّ الحركة القطعية موجودة في زمان شخصي هو زمان مجموع تلك الحركة المتّصلة الشخصية، وكذلك الزمان الممتد الشخصي موجود في وعاء الدهر، والمتحرّك يتلبّس في ذلك الزمان الشخصي بفرد غير قارّ من المقولة التي فيها الحركة منطبق على الحركة الشخصية المتّصلة والزمان الممتد الشخصي، ويُنتزع منه أفراد زمانية وأفراد آنية إزاءً لانتزاع^{١٤٧} الأجزاء^{١٤٨} والآتات من ذلك الزمان، وليس له في نفس الأمر تلبّس بشيء منها بالفعل، بل إنّما بالقوّة من جهة الصلوح للتحليل والانتزاع، ويجده^{١٤٩} العقل في أبعاد زمان وجود الحركة القطعية بحكم التحليل، وفي آتات متوهّمة فيه بنحو الانتزاع.

[الحركة التوسطية وكيفية وجودها، و في تحقيقها ردّ على الحركة الجوهرية]

أعني ما دامت الحركة التوسطية مستمرة الذات البسيطة، غير مستقرّة النسبة المختلفة إلى حدودٍ ما، فيه^{١٥٠} الحركة بالموافاة متوسّطاً بين الأفراد الآنية الممكنة الانتزاع، بحيث متى ما^{١٥١} انبثت^{١٥٢} الحركة تلبّس هو^{١٥٣} بواحد منها بالفعل، فليس يمكن أن يتحرّك الشيء فيما لا يتقوم هو هو إلّا وأنّ له ذلك بالفعل - كالوجود والصور الجوهرية - وإلّا لم

١٤٢. ل: -ان ١٤٣. ل: سبيل

١٤٤. أي في إثبات أن لا حركة في الوجود سبيلاً آخر مشترك بين المصنّف - سلّمه الله تعالى - وبين القوم

بخلاف [ال]سبيل الأول، لأنّه مخصوص به. (١٢)

١٤٥. قوله: ثم إن هناك سبيلاً آخر في (كذا) النظر...

مع عزل النظر عن أنّ الوجود هو الحصول المصدري، لا ما به الحصول. (منه)

١٤٦. هكذا فليراجع النسخة المطبوعة أخيراً ١٤٧. د: الانتزاع

١٤٨. أي أفراد الزماني (منه) ١٤٩. ل: يجدد (و حاشية ل تطابق النص)

١٥٠. خ: قدر ١٥١. خ: -ما ١٥٢. خ: اثبت

١٥٣. خ: -هو

يبقى في أبعاض زمان الحركة وآناته متقوماً ولم يستمرّ هو هو،^{١٥٤} وعادت الحركة فساداً لما يظنّ أنّه المتحرك.

ولقد كنّا في سالف القول بسطنا لك^{١٥٥} نفي الحركة في الجوهر على ما إن تذكرت لكفك. وأمّا على ما يظنّه العامة - وهم شذمة من متقدّمة المتفلسفين، وقد حجبهم التفلسف عن الفلسفة، وطائفة من متفلسفة المتأخرين، وقد انصرفت همهم عن حقيقة الحكمة^{١٥٦} إلى شبح التفلسف - فلا يوجد إلّا الحركة التوسّطية البسيطة الغير القابلة للانقسام^{١٥٧} بوجه أصلاً، والآن السيّال^{١٥٨} المنطبق عليها؛ ولا يكون للمتحرّك فرد زمني غير قارّ من المقولة في شخص زمان الحركة، ولا شيء من الأفراد الآنية في حدوده^{١٥٩}؛ بل إنّ له مادام متحرّكاً^{١٦٠} التوسط بين تلك الأفراد الآنية.

وبذلك يفترق ما يفرض متحرّكاً في الكم والكيف والأين والوضع^{١٦١} معاً؛ إذ هو متحرّك فيها عمّا يفارق تلك المقولات والحركة فيها، فأمر نفي الحركة فيما لا يقوم^{١٦٢} الشيء هو هو إلّا وله ذلك بالفعل أسهل على ما يخرصون،^{١٦٣} ولكن الحقّ أحقّ بالاتباع وإن لم يكن أكثرهم إلّا يجهلون.

تقرير فيه إشراق وتنوير [في عدم التشكيك في طبيعة الوجود]

ألسنت إذا دريت ما معنى الوجود رأيت لا يتطرّق قبول التشكيك بالشدة والضعف والزيادة والنقصان إلى طبيعة الوجود بما هو وجود، وإنّما في طباعه أن يختلف بالتقديم والتأخير للعلية والمعلولية، والأولية واللاحقية،^{١٦٤} والاستغناء^{١٦٥} والحاجة، والوجوب والإمكان.

١٥٤. د: - هو	١٥٥. خ: - لك	١٥٦. ل: الحكم
١٥٧. ج: + من جانب الحركة	١٥٨. م: السيّان / ل: د: السيلان	
١٥٩. ل: د: حدود	١٦٠. م: متحرّك	١٦١. ج: فالوضع
١٦٢. ج: لا يقوم	١٦٣. الخرص: الكذب على طريق التخمين. (سمع منه)	
١٦٤. ش: اللاأحقية	١٦٥. في النسخ: للاستغناء	

فالوجود^{١٦٦} موجودية الحقيقة، والحقائق في أنفسها مختلفة بالتامة والنقصان والشرف والخسة، وغاية المجد والعلو أن يكون الشيء في حدّ حقيقته قيوماً واجباً بالذات، أي متقررة الحقيقة بنفسه، واجب الوجود بذاته، فيكون بما هو هو فعلية محضة مقدّسة من جميع جهاته عن شوب مقارنة معنى ما بالقوة أو معنى ما بالقوة.

[كل ممكن مزدوج الحقيقة]

ومن عداه وماسواه مزدوج الحقيقة بحسب ما يعتبر بها من حيثيّيّة القوة من جهة فقر الذات والفعلية من جنبه^{١٦٧} جود الغير، وهو المبدأ القيوم الواجب بالذات. وأعني بحيشية القوة معنى ما بالقوة، ومعنى ما بالقوة جميعاً،^{١٦٨} وكذلك بحيشية الفعلية ما يجمع معنى ما بالفعل ومعنى ما بالفعل جميعاً؛ لكن معنى ما بالفعل لا يصحّ^{١٦٩} للماهية إلا^{١٧٠} بحسب إفاضة الجاعل نفسها.

١٦٦. أي فإنّ الوجود موجودية الحقيقة، ونسبته إلى الماهية نسبة الإنسانية إلى الإنسان من حيث إنّ منشأ الانتزاع فيهما ليس إلّا نفس ذات الماهية، فكما أنّه لا يتصور قبول التشكيك بالشدة والضعف في الذاتيات، كذلك لا يتصور في الوجود.

فإن قيل: إذا كان مناط عدم تطرّق هذا إلى طبيعة الوجود عدم التطرّق في الذاتيات يلزم أن لا يتطرّق قبول التشكيك بالتقديم والتأخير والأولية واللاحقية إلى طبيعة الوجود بما هو وجود أيضاً، كما لا يتطرّق في الذاتيات.

قلنا: لانسليم لزوم ذلك، لأنّ الوجود وإن شابه الإنسانية على هذا النحو لكنّه يباينها على نحو... وهو أنّ مصداق الحمل ومطابق الحكم في الذاتيات هو ذات الماهية بذاتها بخلاف الوجود، فإنّه في الواجب ذاته بذاته من حيث هو، وفي الممكن ذاته من حيث استناده إلى الجاعل، فلاشكّ أنّ الوجود فيما كان مصداق الحمل ذاته بذاته أولى وأقدم ممّا فيه مصداق الحمل هو الذات من حيث الاستناد إلى الجاعل، وكذلك في الممكنات التي مصداق الحمل فيها ليس إلّا نفس الذات من حيث الاستناد حيث ما يكون الاستناد فيه أولى وأقدم يكون الوجود فيه أولى وأقدم. (سمع منه) ١٦٧. خ: جهة

١٦٨. ولا فرق بين المجزّئات والمادّيات من الممكنات في شوب مقارنة معنى ما بالقوة ومعنى ما بالقوة (كذا) جميعاً، مع أنّه لا يتصور في المجزّئات كمال منتظر يوجل بأمد ويرهن بالاستعداد. فعلى هذا يصدق قول رئيس الصناعة هذا على طريقة محجّة البيضاء «كل ممكن زوج تركيبي» كلية، وكذلك «الماهية من حيث ليست إلّا هي» بخلاف الحكماء اليونانية (م: اليونية)؛ فإنّهم لمّا أنّ جميع كمالات العقول حاصلة لها بالفعل تخيلوا أنّه ليس لها معنى ما بالقوة، بل لها معنى ما بالقوة من جهة فقر الذات فقط. (سمع منه)

وأما معنى ما بالفعل فقد يكون لها باقتضاء من نفسها لذلك بعد أن تدخل نفسها في معنى ما بالفعل بأن يبدعها الجاعل كما في لوازم الماهية .

[الاستعداد المعتبر في الموجودات]

ثم كلما كانت الحقيقة في سنخ نفسها أتم وأكمل وأقدس وأجلّ كان قسطها من حيثية الفعلية أسبغ^{١٧١} وأبلغ ، وحظها في عالم التقرّر أكثر وأوفر .
وكلّما كانت أنقص وأوهن وأخفض وأخسّ كانت حيثية القوّة فيها أوسع وأقوى ، وجهة الفعلية أضيّق وأضعف .

[اقتران القوة بالفعل في الموجودات]

وهكذا تفاوتت درجات اختلاف الماهيات تامة ونقصاناً بحسب سنخ الحقيقة الغير المشتركة إلى حيث تبلغ الخسة مركزها وتتال المنقصة حيّزها ، فلم يقع نقصان نسخ^{١٧٢} الحقيقة^{١٧٣} باقتران حيثيّي القوّة والفعلية حولها ، بل يتجاوزها إلى شوب يضمن حيثية الفعلية بجهة القوّة ، فيكون الشيء من حيث له الفعلية مشوباً بأن تتشأها القوّة ويكتنفها الاستعداد .

فجهة القوّة ومعنى الاستعداد كأنهما مضمّنتان حول ماهية في حيثية الفعلية لحقيقته^{١٧٤} ، وذلك ليس إلّا حيث يكون الشيء طباعه أن يكون في تشخّصه الوجودي على وحدة شخصية مبهمة ، وإنّما هو محصور^{١٧٥} بحكم البرهان في شاكلة حقيقة الهولي في نسخها على ما قرع سمعك فيما قد سلف .

[إنّ الهولي مركز دائرة النقص]

فليس مركز دائرة النقص ومحدّد جهة الخسة^{١٧٦} إلّا هي مع أنّها شبكة بها تصطاد حقائق الأنواع الجسمانية بغرايب صورها وطبايعها وبدائع آثارها وصنابعها ، وشركة بها

١٧٢. ل. خ. - - سنخ

١٧٤. ل. خ. الحقيقة

١٧١. يمكن أن يقرأ ما في ل. : أشبع

١٧٣. خ. + الغير المشتركة إلى

١٧٦. د. الحنة

١٧٥. ج. محصورة

تقتنص النفوس المفارقة الإنسانية بصنوف إدراكاتها وتعقّلاتها وقُطُوف^{١٧٧} أفاعيلها وكماالاتها، جلّ جاعلها العليم وعزّ فاعلها الحكيم.

[إنّ الهيولى والحركة والزمان من الأمور الضعيفة الوجود]

فإذن قد تكشّف الأمر في قول الفلاسفة أنّ الهيولى من الأمور الضعيفة الوجود. وأنّه ليس في ذلك ما يوجب التشكيك في الوجود بالشّدّة والضعف كما ينساق إليه وهم من زاغ عن الحقّ من مقلّدة المتفلسفين^{١٧٨}؛ وكذلك الحال في قولهم الحركة ضعيفة الوجود، والزمان يشبه أن يكون أضعف وجوداً منها، فما ريم به هو أنّ الحركة من الحقائق الناقصة في نفسها، الخسيسة^{١٧٩} في سنخها، لكونها^{١٨٠} غير قارّة الذات، والنقص في سنخ حقيقة الزمان أقوى، لأنّ ما هو غير قارّ^{١٨١} الذات بالذات إنّما هو الزمان، وأمّا الحركة فإنّما هي

١٧٧. قوله: وتعقّلاتها وقطوف أفاعيلها...

القطف بالكسر المنقود. ④. وهو اسم لكلّ ما يقطف ■ ويجمع على قطاف وقطوف وفي القرآن الكريم ﴿قطوفها دانية﴾ [الحاقة/٢٣]. (منه)

⑤. العنود واحد عنقيد: العنب. (١٢) / خوشه انگور. (منه)

■ أي يقطف. (١٢)

١٧٨. قوله: من زاغ عن الحقّ من مقلّدة المتفلسفين...

فإنّ منهم من يتوهّم جريان التشكيك بالشّدّة والضعف في الوجود حيث يصدق على القارّ وغير القارّ، ويزعم أنّ الوجود بالقياس إلى الواجب والممكن يجمع وجوه التشكيك بأسرها.

و منهم من يتحرّز إذ يجد المتناقضين في كلام الفلاسفة.

ومنهم من يحسب أنّ المناط اختلاف تفسير التشكيك بالشّدّة والضعف فإنّ فسّر باختلاف آثار الطبيعة في الأفراد كثرة وقلّة وقوّة وضعفاً حكم به في طبيعة الوجود، وإنّ فسّر بإزدياد طبيعة الكلّي في بعض الأفراد أو يكون بعض أفراد الطبيعة في حدّ خصوص فرديته بحيث يظنّ العقل المشوب بالوهم أنّ ذلك الفرد بخصوصيته يشمل على مثل فرد آخر وزيادة كما شأن الزيادة والنقصان نفى عن طبيعة الوجود.

و من أشهر بين شُرذمة متأخّرة المقلّدين بسيادة المحققين يحوم حول هذا الحسبان وإنّما تشعّب الآراء وتختلف الأهواء بالبعد عن محبّة الحكمة وحقّ نضج المسألة ما حقّقته المصنّف من أنّ الوجود لا يتصوّر فيه ذلك الاختلاف وإنّما يختلف الماهيات بالتمامية والنقصان في سنخ الحقيقة الغير المشتركة؛ فاستقم كما أمرت! ■ (منه)

■ اقتباس من هود ١١٢.

١٧٩. يمكن أن يقرأ ما في ج: الخسة

١٨١. ل. خ: قارة

١٨٠. ل. م: لكونه

غير قارّة الذات من جهة انطباقها على الزمان؛ ومنبع النقص بالأسر الوقوع في صقع الهيولي.

وقد حاولنا بسط ١٨٢ هذا الأصل ١٨٣ في كتابنا الصراط المستقيم ١٨٤ أكثر ممّا في هذا الأفق المبين، وإنّ من لم يُبصر نور الحقّ على ما حقّقناه ١٨٥ فلقد أوشك أن يتعدّى السبيل المستبين، فوسّع الفطنة وأتبع الحكمة، ولا تكن من المعتدين! ١٨٦

حِكْمَةُ تَلْوِيحِيَّةٍ

[في عدمية الشرّ]

لعلّ عندك من الفطريّات أنّه حيثما ليس عدم ذات أو عدم كمال ذات أو عدم معنى ما هو كمال لذات ١٨٧ في قوّتها ١٨٨ أن يكون لها ليس، يصحّ أن يقال إنّ هناك ١٨٩ شرّيّة أصلاً، فالشرّ ممّا لا ذات له، بل إنّما هو عدم ذات، أو عدم كمال ذات، أو عدم كمالٍ ما لذات في طباع قوّتها أن تكون لها، والوجود ١٩٠ أيسية الذات، أي نفس كونها أيساً. فليس في حوزة التقرّر بما هو تقرّر ١٩١ وهو تجوهر ١٩٢ الماهية وفعليّتها في سنخها ولا في حيّ ١٩٣ ١٩٤ التأيّس بما هو تأيّس، وهو أيسيتها المصدرية، أي كونها أيساً ما يقال

١٨٢. أي إن عبّر قارّ الذات بالذات إنّما هو الزمان، وغير قارّية الحركة إنّما هي من جهة انطباقها على الزمان. واعلم أنّ المذاهب في هذا المقام أربعة، الأوّل: ما ذكر، وهو مختار المعلم الأوّل. والثاني: عكس ما ذكر. والثالث: أنّ التجدّد لماهية الحركة بنفس ذاتها والتقتضى لها بالزمان. والرابع: أنّ الزمان والحركة متحدان بالذات، متغايران بالاعتبار، وهذه من مختارات الشيخ الرواقية في المطارحات والهياكل وحكمة الإشراف. (١٢)

١٨٣. أي أنّ البعض في سنخ حقيقة الزمان أقوى بالنسبة إلى الحركة. (١٢)

١٨٤. قارن: الصراط المستقيم / ٦٩: «فاذاً الحركة وجود بين صرافة القوة ومحوضة الفعل».

١٨٥. ج. ش: أحققناه ١٨٦. ج: المعتذبين ١٨٧. ل: الذات

١٨٨. احترازاً عن الكمالات التي ليس في قوّتها ■ أن يكون لها مثل الوجود وسائر الصفات التي يكون عيناً، فإنّها مختصة بذات (م: بالذات) الواجب - جلّ شأنه - وليس في قوّة الممكنات أن تكون لها. (١٢)

■ أي في قوة الذات. (١٢) ١٨٩. ج: + و

١٩٠. خ: - والوجود ١٩١. د: بما هو تقرّر ١٩٢. د: جوهر

١٩٣. ج: حتى / خ: حمز ١٩٤. الحى: محلّة القوم

إنه شرّ من حيث هو تقرّر وتأيّس، اللهمّ إلّا بالعرض من جهة الاستجرار والاستتباع، إذ الازدحامات والمصادمات التي هي بين سكّان عالم الظلمات بما في ذلك العالم من الصفات واللوازم توجب أن يستتبع بعض الوجودات تسبّبه^{١٩٥} لعدم شيء أو عدم كماله أو عدم كمال له^{١٩٦} أو انصراف ذاتٍ ما عمّا هي بطباعها متوجّهة^{١٩٧} إليه ممّا^{١٩٨} يليق بها لتكمل، فيصحّ أن تسبب إليه الشرّية بالعرض، على معنى أنّ الشرّ مترتب عليه، واستتباع هذا الترتّب أيضاً ليس له بما هو وجود، بل بما يحتفّ^{١٩٩} به من الخصوصيات والاتّفاقات. وأمّا وجود لا يستتضرّ به^{٢٠٠} شيء في ذاته أو في كماله أو في وجود كمال له أو في سلوكه بطباعه^{٢٠١} وقوّته إلى ما هو كمال له؛ فمن هو على غريزة الإنسانية لا يعده شرّاً بالذات أو^{٢٠٢} بالعرض.

فإذا التقرّر والتجوهر والوجود والأيسية على الإطلاق خير، والشرّ هو اللبس والعدم بما هو ليس وعدم، لا من^{٢٠٤} حيث هو متممّل في ذهن^{٢٠٥}. والمتكل عليه هذا البرهان.

١٩٥. مثل انغماس النفس في أذناس الطبيعة، كما أنّ بعض العدمات - مثل عدم المانع - تستنتج تسبّبه (كذا) لوجود شيء؛ فيصحّ أن تسبب إليه الخيرية بالعرض، على معنى أنّ الخير - وهو وجود المعلول - مترتب عليه، فإنّه من شرائط وجود المعلول، لأنّه محمول عليه، بل إنّما يحمل الخير على وجود المعلول، لكنّه لما كان مستتبعاً بوجوده صحّ نسبة الخيرية إليه بالعرض. (١٢)

١٩٦. أي عدم معنى ما هو كمال لشيء في قوّته أن يكون هذا الكمال له. (١٢)

١٩٧. ج: متوجه ١٩٨. خ: بما / ش: - بما ١٩٩. ل: خ: يختلف

٢٠٠. خ: لا يستغربه

٢٠١. قوله - مدّ ظله - «وأمّا وجود لا يستتضرّ به» إلى آخره، إشارة إلى ما قاله المحقّق الدواني في حاشيته القديمة وهو أنّ التحقيق أنّهم أرادوا أنّ منشأ الشرّية هو العدم، فلا يردّ النقص. وإن أرادوا أنّ الشرّ بالذات هو العدم وماعداه إنّما يوصف به بالعرض - حتّى لا تكون في الحقيقة إلّا شرّية واحدة هي صفة العدم بالذات، وينسب إلى غيره بواسطته، كما هو شأن الاتّصاف بالعرض - فهو وارد؛ فإنّه لا يخفى أنّ المراد هو الشقّ الثاني وأنّ النقص غير وارد، فإنّك علمت بالبرهان أنّ الوجودات التي تستتبع عدم شيء أو عدم كمال شيء أو عدم ما هو كمال شيء بما هو وجودات ليست بشرّ، بل من حيث كونها مؤدّية إلى الأعدام، فعدم كون الوجود الذي لا يستتضرّ شيء في الأمور المذكورة شرّ ويكون من القطريات. وأمّا إطلاق الشرّ على الألم الذي هو مادة النقص على زعمه فيجزي أنّه على أي اعتبار. (١٢)

٢٠٤. ج: بين

٢٠٣. م: و

٢٠٢. ج: لطباعه

٢٠٥. ل: خ: الذهن

والاستقراءات في كلام الفلاسفة بمحاولة التمثيلات فإنّما هي لدفع النقوض^{٢٠٦} أو توضيح الحكم، وهذا هو تحقيق^{٢٠٧} ماهية ما هو شرٌّ في نفسه وبالحقيقة اصطلاحاً.

[الشرّ بالقياس وبالإضافة]

وأما ما اصطلاح على أنّه شرّ بالقياس و^{٢٠٨}الإضافة، أي ما هو شرٌّ لشخص^{٢٠٩} ما عنده، كما أنّه شرٌّ بالنسبة إليه بحسب نفس الأمر^{٢١٠} فما هيّته^{٢١١} أنّه أحد الأمور العدمية المذكورة بالإضافة إليه، ولكن من حيث هي غير لائقة أو غير مؤثّرة عنده.

[تحليل الشرّ الذي بالذات وبالقياس]

وبالجملة، الشرّ بالذات هو فقدان شيءٍ ما كماله [١]: إمّا من حيث هو فقدان، [٢]: أو من حيث هو فقدان غير مؤثّر عنده. وإنّما يطلق على أسبابه بالعرض لتأديتها إليه؛ وكذلك على الأخلاق الرديّة التي هي من المبادي^{٢١٢} لتلك التأدية.

وكذلك الآلام فإنّها ليست بشرور من حيث هي إدراكات لأمر^{٢١٣}، ولا من حيث وجود تلك الأمور في نفسها أو صدورها عن عللها، وإنّما هي شرور بالقياس إلى المتألّم الفاقدا لا تتّصل عضو من شأنه أن يتّصل من حيث ذلك فقدان بما هو فقدان في نفس الأمر، أو بما هو غير مؤثّر عنده - وذلك في الحسيّات - أو الفاقدا لما يليق بسنخ^{٢١٤} النفس الناطقة من حيث فقدان اللائق بها بما هو ذلك فقدان في نفسه أو بما هو فقدان لا يليق^{٢١٥} أو لا يؤثّر عنده.

٢٠٨. ج: + إلى

٢٠٧. د: تحقق

٢٠٦. ج: النقوض

٢٠٩. ل، خ: لشيء

٢١٠. ردّ لمن زعم أنّ الشرّ الإضافي ما يكون شرّ الشخص ما عنده، ولا يحتاج إلى أن يكون شرّاً بحسب نفس الأمر، فإنّه ليس كذلك؛ لأنّ ما هو خير في نفس الأمر ويزعم أنّه شرّ لا يكون شرّاً بحسب الاصطلاح لاحقياً، وهو طرّ ولا اضافياً؛ لأنّ في الإضافي يلزمه أنّه كما يكون هو شرّاً لشخص ما عنده كذلك يكون

٢١١. م، خ: فما هيّته

شرّاً في نفس الأمر. (سمع)

٢١٣. خ: الأمور

٢١٢. كالسفاهة والتهوّر. (١٢)

٢١٥. أي بسبب أنّ فقدان الذي يليق بها فقدان لا يليق. (١٢)

٢١٤. ج: لسنخ

[الشّرّ عديمي]

فقد تحصّل أنّ الشّرّ في ماهيّته^{٢١٦} سلب تجوهر وعدم وجود أو عدم كمال الموجود يليق هو به، وفي قوّته أن يتجملّ بذلك الكمال من حيث أنّه عدم الكمال اللائق به بحسب نفس الأمر، أو من حيث إنّ ذلك العدم غير لائق أو غير مؤثّر عنده. وأنّ الموجودات ليست من حيث هي موجودات بشرور، وإنّما هي شرور بالقياس إلى الأشياء العادمة كمالاتها لا لذواتها، وبما هي موجودات، بل لما^{٢١٧} يتفق من كونها مؤدّية إلى تلك الأعدام.

[الشرور الإضافية]

فالشرور أمور إضافية مقيسة إلى نظمات شخصية لأفراد بخصوصيّاتها وأشخاص بأعيانها.

وتلك الأمور الإضافية:

- [١]: إنّما شرور بالحقيقة، بمعنى أنّها شرور لتلك الشخصيات بحسب نفس الأمر؛
- [٢]: أو بالقياس، بمعنى أنّها شرور لتلك الأشخاص عندها بحسب عدم إثارة الطبايع والنفوس إيّاها.

وهي بأيّ ما أخذ من المعنيين إنّما هي بالقياس إلى النظمات الشخصية من حيث شخصية النظام الجزئي. وأمّا بالقياس إلى الكلّ و^{٢١٨} النظام الجملي فلا شرّاً أصلاً لا في نفس الأمر بالنسبة ولا عنه^{٢١٩}.

[معرفة النظام الأتمّ]

فمن المترقّب تحقيقه لك من ذي قبل إن شاء الله تعالى، التبرهن على أنّ النظام الجملي ليس يمكن أن يتصوّر على ما هو أفضل وأتمّ ممّا هو عليه. وتقرّر نظام فوق تجوهر هذا النظام في الفضل والتمام من الممتنعات بالذات، وإنّما

يختلق^{٢٢٠} الذهن أنّ هذا المفهوم^{٢٢١} عنوانه بحسب التقدير.
وكذلك هذا النظام^{٢٢٢} الموجود في عالم الطبيعة أيضاً على أنّ ما يمكن أن يكون
وأفضله، ولا نظام أتّم منه في أفق الإمكان بالذات.^{٢٢٣}
وبأنّه ليس في الموجودات أمر ما بالاتّفاق، بل كلّ إمّا طبيعي بحسب ذاته كحركة
الحجر إلى أسفل وإمّا طبيعي بالنظر إلى ذات الكلّ. وطباع النظام الجملي وإن لم يكن
طبيعياً بالقياس إلى ذاته وبالنظر إلى طباع النظام الجزئي كوجود الأصابع آلة للإنسان،
وكلّ أجل فإنّه طبيعي بالقياس إلى طباع^{٢٢٤} شخص النظام الجملي الشريف الكريم التام
الفاضل وإن لم يكن طبيعيّاً بالقياس إلى^{٢٢٥} شخصية النظام الجزئي بطباعه^{٢٢٦} الفردي.

[إنّ الماهيات الإمكانية حادثة بالحدوث الدهري والذاتي]

ثمّ حقّ المسألة على ما أدّى إليه إسباغ^{٢٢٧} النظر بطبخ الفلسفة وفسخ التفلسف وبلوغ
الفحص استيجاب أن تتضح الحكمة نضجاً تجني أنّ الماهيات الإمكانية بما يستغرقها من
طبيعة الإمكان من لوازمها مسبوقية^{٢٢٨} في تجوهر سنخ الحقيقة وتقرّر قوامها، وفي
تأيس ذواتها بالليس المطلق البسيط المستوعب مسبوقية دهرية إزاء لسبق^{٢٢٩} الجاعل
عليها سبقاً سرمدياً بحسب وعاء الدهر والسرمد، وذلك من جهة الحدوث الدهري؛
وينقلب ذلك السبق حيث تتجوهر الماهية وتتقرّر بأن يبدعها الجاعل، فتتأيس معية
سرمدية. ولها أيضاً حين ما هي متقرّرة مسبوقية بذلك العدم المستوعب مسبوقية بالذات
وبالجاعل مسبوقية بالمعلولية مع المعية السرمدية، وذلك من جهة الحدوث الذاتي؛^{٢٣٠}

٢٢٠. د: خ: يخلق ٢٢١. م: مفهوم ٢٢٢. م: نظام

٢٢٣. ل: خ: - منه ٢٢٤. ل: طباع النظام... طباع... طباع

٢٢٥. د: - طابع شخص... إلى ٢٢٦. ل: د: بطابع

٢٢٧. د: إسباغ / الإسباغ: الإكمال ٢٢٨. م: مسبوقية

٢٢٩. ج: دهرية إذ امر السبق / خ: سبق

٢٣٠. ج: + فالوجود الذهني يصدق عليه الوجود في نفس الأمر وإن لم يكن مناطة الخصوصية وكذلك القول في الوجود العيني والخصوصيات ملغاة على الإطلاق. فاذن قد تعرفت ما يقولون ان المعتبر في صحة الحكم

والحُكمان يستغرقان قاطبة الممكنات.

[إن الماهية الممكنة المعلولة محفوفة بالشرّين معاً]

فالماهية المعلولة الممكنة حين ما هي بالفعل من حيثية^{٢٣١} جود الجاعل: لها معنى ما بالقوة من جهة فقر الذات، فلها^{٢٣٢} في الآزال والآباد شريّة العدم بالإمكان من حيث الذات وإن كانت هي بعينها ما بالفعل من جهة^{٢٣٣} فضل العلّة الجاعلة، وهذه هي حيثية الخيرية بالفعل.

ولها أيضاً شوب^{٢٣٤} شريّة العدم السابق عليها سبقاً سرمدياً؛ إذ الحقيقة المتقرّرة الإمكانية في سنخ طباعها سبق العدم عليها ذلك السبق، كما أنّ في سنخ طباعها سبقه عليها السبق بالذات بحسب المرتبة في لحاظ العقل حين؛ إذ هي متقرّرة مخلوطة بالأيسية بحسب نفس الأمر.

وشأبتا هاتين الشريّتين من اللوازم الضرورية للمعلولات، ولا تتسلب عنها في حكم العقل مع استنبات الملزومات في لحاظه^{٢٣٥} الذهن كسائر لوازم الماهية الممتنع سلخها عنها، كما يمتنع سلخ الزوايا عن المثلث لما كانت من لوازم ذاته^{٢٣٦} المعلولة لماهية.

[إن الماهية المعلولة محفوفة بالخير أيضاً]

ولكن لا يستنكر أن يغتفر^{٢٣٧} مثل هذه الشريّة بكلا^{٢٣٨} ضريبها لكونها غير عريّة عن اقتران الخيريّة من جهة الأيسية بالفعل. وإن كانت من جنبه الجاعل، فيعبر عنها بفاقة^{٢٣٩} الذات وبطلان الحقيقة ونقصان الماهية؛ فلذلك^{٢٤٠} ما أثار بما لا أمتنع، بل^{٢٤١} استصح أن

→

مطلقاً هو المطابقة لما في نفس الامر لا لما في الذهن وإلّا لزم صدق الكواذب ومن استعمل الخارج في

مطابق النسبة فلم يرم إلّا الخارج عن النحو الفرضي. ٢٣٢. ج: أقلها ٢٣٣. ج: جنبه ٢٣٤. ج: ثبوت ٢٣٥. ج: لحاظ ٢٣٦. ج: ذاتها ٢٣٧. ج: يفتقر ٢٣٨. م: بكلمة (?) ٢٣٩. يمكن أن يقرأ ما في م: بقافية، أو: بفقرية / والكلمة في نسخة ج مشوشة الكتابة / ش: بفاقر ٢٤٠. ل: خ: ولذلك ٢٤١. ج: هل

يقال ما في عالم الأنوار وهو عالم الملكوت - أعني الأنوار العقلية والمفارقات النورية - برية عن وجوه^{٢٤٢} الشريعة، بل إنّما لها في حدّ حقائقها من حيث هي هي فاقة الذات وبطلان الحقيقة؛ لأنّها حقائق متجوهرة متأیسة بالفعل وإن كان لها حين ما هي بالفعل، إنّ العدم البسيط المستوعب قد سبقها السبق السرمدي، وإنّ في حقايقها معنى ما بالقوة من حيث سنخ الذات لا من جهة فضل الجاعل ورحمته.

[إنّ الزمانيات محفوفة بالشرّ]

وحيث إنّّه ليس يصحّ أن يكون لها معنىّ ما بالقوة، إذ كلّ ما في طباعها إمكان أن يتحمّل به ذواتها، فقد تزيّنت حقايقها به بالفعل، ولا يتصور هناك كمال وبها منتظر يؤجّل بأمد ويرهن باستعداد.

والشرية لا يعترى الشيء إلّا أن يكون هو ممّا^{٢٤٣} يقع تحت معنى ما بالقوة،^{٢٤٤} ويكون له معنى ما بالقوة جميعاً، وليس كذلك إلّا أهل عالم الظلمات وهو عالم الملك؛ فتكون الشرور يختصّ الاحتفاف بها بالمحبوسين في كورة الزمان، والمسجونين في سجن الهيولى، وتتضاعف بتكثّر جهات القوة إلى حيث تشاب حيثية فعلية الشيء بما هي فعلية ذلك^{٢٤٥} الشيء بتضمّنها^{٢٤٦} لحيثية^{٢٤٧} القوة، ولا تكون له^{٢٤٨} حظّة من الأيسية إلّا^{٢٤٩} الوجود على وصف الوحدة المبهمّة^{٢٥٠} والاستعداد المطلق، وينحصر ذلك في حقيقة الهيولى، فهي أكثر^{٢٥١} الموجودات وأشدّها شرّية وأقلّها وأضعفها خيرية.

[ملخص القول في الخير الحقيقي والإضافي]

وإذ دريت أنّ حيثية الخيريّة على الإطلاق من جنبه جود القيوم الواجب بالذات وظلّ خيريّته الحقّة^{٢٥٢} ووموض^{٢٥٣} حقيقة^{٢٥٤} القيوم المحضة^{٢٥٥}، فنُضج المسألة أن يقال الخير

٢٤٢. ل: وجوده ٢٤٣. ل: بما

٢٤٤. أي بحسب مفهوم ما بالقوة. (١٢) ٢٤٥. ج: - ذلك

٢٤٦. ل: د: بتضمينها ٢٤٧. ل: خ: حيثية ٢٤٨. ش: - له

٢٤٩. خ: لا ٢٥٠. ج: - حيثية القوة... المبهمّة

٢٥١. ج: اكتر ٢٥٢. ل: نصرته المقدور

إنما حقيقي وإما إضافي.

والخير الحقيقي واحد، لا يتكثر، وهو الأحد الذي هو وجودٌ وتقرّر بذاته وتامّ وفوق التمام بنفسه.

والخير الإضافي ما عداه، ومنه^{٢٥٦} خيريته و يترتب كالموجودات. فكلّ ما خيريته أكثر فهو خير ممّا فيه الخيرية أقلّ.

[إنّ تدرّج الخير والشرّ يتبع الوجود والقوّة]

وخير الخيرات الإضافية في سلسلة البدء وأقرب مجموعات الخير الحقيقي إليه، فكما أنّ ما ذاته وأكثر كمالاته بالفعل فهو أحقّ بالوجود ممّا ذلك له بالقوّة، وكلّ ما فيه ما بالقوّة أقلّ فهو أولى بالوجود ممّا فيه ما بالقوّة أكثر.

وعلى هذا التدرّج^{٢٥٧} إلى أن ينتهي مراتب الوجود في جانب النقصان إلى ما لا تكون له حصّة^{٢٥٨} في الوجود إلّا الوجود نفسه، ويكون من جميع الجهات بالقوّة إلّا من جهة نفس سنخ التقرّر وأصل^{٢٥٩} الوجود وهو الهولي.

ثمّ يترتب ما يكون وجوده و^{٢٦٠} كمالاته بالقوّة، فيكون ما كذلك بقوّة أقرب إلى الفعل أولى بالوجود ممّا كذلك بقوّة أبعد، وينتهي التدرّج في هذا الجانب أيضاً إلى ما يمتنع وجوده بذاته، ولا تكون له ماهية تصوريّة، وإنّما يخلق الذهن أن بعض متصوراته ماهية لذلك العادم أصل جوهر الماهية، والفاقد رأس مطلق الأسيّة.

فكذلك إنّ الخيرات أيضاً ترتّب إلى أن تنتهي في جانب النقصان إلى ما يتعرّى عن الخيريّة بالفعل، ونصيبه من الخيريّة فعلية قوّة الخيريّة.

وبعد ذلك تترتب الشرور، فما فيه شرّ أقلّ خير ممّا فيه شرّ أكثر إلى أن ينتهي إلى ما^{٢٦١} هو شرّ من جميع الجهات لذاته ولا خيريّة فيه؛ لا بالفعل ولا بالقوّة وهو الممتنع، ولا تقرّر

٢٥٤. ل: حقيقته

٢٥٣. خ: محض / وموض: جمع وميض

٢٥٥. ش: - القيوم المحضة ٢٥٦. أي من وجود الأحد الواجب. (١٢)

٢٥٩. ج: فاصل

٢٥٨. د: حقيقة

٢٥٧. ل: م: التدريب

٢٦١. ج: + ما

٢٦٠. ج: - و

له حتّى في التوهّم، بل إنّما يفرض العقل أنّ مفهومه ما^{٢٦٣} بإزائه على التقدير^{٢٦٣}. وهذه الإحقاقات الفحصية مازاغت عنها^{٢٦٤} أبصار عقول الفلاسفة المتهوسّين بإثبات القدم للمعلولات بالغفول عنها رأساً وإن كانوا لم يقفوا على خفايا الدقائق ولم ينالوا خبايا^{٢٦٥} الأسرار على حقوقها إلّا شوب الشرية بحسب الحدوث الدهري، فإنّ ذلك ممّا آتانيه^{٢٦٦} ربّي من الحكمة^{٢٦٧} وخلقني لأنّ أحاول إيفاء حقّه من إعمال القريحة وإعطاء نصيبه من الأنظار الصحيحة، وأنهم عنه لفي ذهول عريض، وضلال بعيد، وزيفه^{٢٦٨} صرقة، وغفلة ساذجة.

ثمّ إنّ أصل دخول الشرور في عالم التقرّر ونظام الوجود بالعرض أكرم لدى العقل من أن تقع النفس بهذا القسط من القول فيه، ولكنّه سيعاد حيث^{٢٦٩} يحين حينه في بعض المساقات الربوبيات والمقالات الإلهيات إن شاء الله الحكيم العليم، وفيّ السابقات العاليات، ووليّ الباقيات الصالحات.

إيقاظ وتوهين^{٢٧٠} [إنّ الوجود لا ضدّ له]

أليس في طباع الضدّين من حيث هما^{٢٧١} ضدّان أن يأيّبا^{٢٧٢} الاجتماع في الموضوع

٢٦٦. ج: - ما ٢٦٣. ج: التقرر ٢٦٤. خ: منها

٢٦٥. ل: جتايا ٢٦٦. ج: اثبتة

٢٦٧. اقتباس من النساء / ٥٤: «فقد آتينا آل إبراهيم الكتاب والحكمة» وغيرها

٢٦٨. ل: زلفه ٢٦٩. ج: - حيث

٢٧٠. الإيقاظ بالقياس إلى المطلب، والتوهين بالقياس إلى الدليل كما يظهر من ملاحظة دليل هذا الفصل. (١٢).
٢٧١. إنّما قيّد بالحيثية، لأنّ الضدّين ربّما يأيّبان الاجتماع في الموضوع والورود على التعاقب أيضاً، لكن لا من حيث هما ضدّان، بل من حيث المانع الخارجي، وهو كون أحدهما لازماً للموضوع، مثل الحركة للفلك والسواد للحبشي. وتفسير الورود بالتعقيب والاستعقاب باعتبار الواسطة وعدمها بينهما. ويجب أن يعلم أنّ الضدّين باصطلاح الفاطيغورياس أعمّ منهما باصطلاح الإلهيات، فإنّ في الثاني يشرط كون المفهومين وجوديين وبينهما غاية الخلاف دون الأول، فالحركة والسكون يكونان ضدّين على اصطلاح الأول دون السواد والبياض على الاصطلاحين. (١٢)

٢٧٢. خ: يباينا

لا الورود^{٢٧٣} على التعاقب، أي أن يعقب أحدهما^{٢٧٤} الآخر بالورود على الموضوع أو يستعقبه.

فطبيعة الضدية تقتضي أن يكون كل من المتضادين في نفسه بحيث يكون لحاظ مفهومه^{٢٧٥} بما هو هو لا يستوجب أن يكون انسلابه عن الموضوع مساوفاً لانتفاء الموضوع في نفسه. فما في طباع مفهومه أن يكون انسلابه عن موضوعه^{٢٧٦} بارتفاع ذلك الموضوع في نفسه كالإنسانية^{٢٧٧} والفرسية^{٢٧٨} مثلاً لا يتصور أن يكون له^{٢٧٩} ضدّاً أصلاً، وكأنك غير ناسٍ أن الوجود هو موجودية الشيء، ولا ينسلب عن الشيء إلا بأن يبطل الشيء في سنخ حقيقته، أعني أن ذلك بحسب^{٢٨٠} نفس طباع مفهوم الوجود. فإذا ما أظهر لك أن ليس الوجود يتصور له ضدّ.

[إن الوجود لا مثل ولا ضدّ له]

وإذ لا طبيعة أعمّ من الوجود يندرج^{٢٨١} هو تحتها ويشاركه غيره فيها وفي لوازمها، فلا يتصور لطبيعة الوجود مثل أيضاً.

وحيث إنها طبيعة مصدرية غير متخصصة إلا بالإضافة وليس لها أفراد - بل إنّما حصص متقومة بنفس الإضافة إلى موضوعات متكررة كما استبان لك فيما قد سلف - فلا يصحّ أن يتصور وجودان متماثلان بما هما فردا طبيعة الوجود، بل إنّما حصتان^{٢٨٢} منتزعتان من شيئين^{٢٨٣} هما متماثلان في^{٢٨٤} هويتهما فقط، كما^{٢٨٥} أنّهما^{٢٨٦} حصتان^{٢٨٧} منتزعتان من شيئين، هما متضادان في نفسيهما.

٢٧٣. خ: + ممكن

٢٧٤. إيراد هذين المثالين [إيماء إلى أنّه بهذا البرهان بعينه يعلم أن ليس للذاتيات أيضاً أضداد وأمثال، لا كما زعم الفاضل القوشجي من أنّه إلى الآن لم يجر أحد على هذا المطلب برهاناً. (١٢)]

٢٧٥. ل: مفهوم ٢٧٦. خ: الموضوع ٢٧٧. خ: + ممكن

٢٧٨. خ: - والفرسية ٢٧٩. هكذا في النسخ

٢٨٠. أي كون سلب الوجود عن الشيء بهذا النحو. (١٢)

٢٨٢. م: شيء ٢٨٣. ج: - في

٢٨٥. ج: - انهما / ش: لها ٢٨٦. م: - انهما حصتا ٢٨٧. د: - هما متماثلان... شيئين

فإذاً لا وجودات^{٢٨٨} متماثلة أو متضادة بما هي^{٢٨٩} وجودات مع عزل النظر عن المتماثلات و^{٢٩٠} المتضادات المنتزعة هي منها، كما أنه لا مماثل أو مضاد لطبيعة الوجود.

[إن التقابل بين الوجود والعدم هو تقابل النقيضين]

فإذاً مقابلة الوجود للعدم ليست على التضاد، بل إنها على^{٢٩١} تقابل السلب والإيجاب.^{٢٩٢} وأما التمسك بأن اشتراك طبيعة الوجود على العموم توجب عروضها لمعروض ما يفرض ضدّاً أو مثلاً لها - فيلزم اجتماع الضدين أو المثلين بالفعل أو بالإمكان وعروض الضد للضد أو المثل للمثل كذلك - فيوهنه منع عروضها لجميع المعقولات من جميع الحثيئات، فإنها لا تعرض المعلوم بما هو معدوم.

فلو قيل: إن لها ضدّاً ليس يمكن أن يتمثل في وجود أو وهم أبداً كالعدم بما هو عدم لا بما هو أحد المعقولات، أي لا من حيث إنه مفهوم السلب مضافاً إلى طبيعة الوجود، بل بما يقال إنه مصداق هذا المفهوم، أعني انتفاء الذات في نفس الأمر، لا مفهوم انتفاء الذات في نفس الأمر، لم يكن موجب ما ادّعي لزومه، ثم عروض الشيء لصدّه غير مستبين الفساد؛ فلا حرج^{٢٩٣} الاختصار^{٢٩٤} على الاجتماع في المعروض.

٢٩٠. ج: أو

٢٨٩. ل، د: هو

٢٨٨. م: الوجودات

٢٩١. م، د، ج: ش: على أنها

٢٩٢. لكن الدليل الذي نقله المحقق الدواني في حاشيته القديمة - من أن معنى العدم رفع الوجود من غير اعتبار أمر آخر معه، قوله: «و لا شك أن جميع الماهيات قابل للوجود، إذ المراد به أعم من الخارجي. قلنا ذلك لا يقتضى كون العدم عدم الملكة لأن تلك القابلية غير معتبر في مفهوم العدم أصلاً؛ إذ ليست معنى قولنا معدوم أنه مسلوب عنه الوجود، قابل له؛ بل معناه رفع الوجود عنه مع قطع النظر عن قبوله ولا قبوله، وهي معتبرة في مفهوم عدم الملكة» إلى آخره - لا يكون مرضياً عند المصنف - مدّ ظله - بل البرهان عنده هو أن الملكة وصف ثبوتي لا يكون انسلابه عن الموضوع مساوفاً لانتفاء الموضوع في نفسه، والوجود لا يكون كذلك، بل يكون انسلابه عن الموضوع مساوفاً لانتفاء الموضوع في نفسه، فليس بملكة؛ فلا يكون التقابل تقابل العدم والملكة. (١٢)

٢٩٤. ج: الانتقائه (٤)

٢٩٣. يمكن أن يقرأ ما في د: الإحدى

لحاقة

[في المعدوم المطلق وكيفية الإخبار عنه]

فإذاً طبيعة الوجود مخالفة للمعقولات، غير منافية لها؛ إذ كلّ معقول معروض لمطلق الوجود فكيف ينافية.

وإن أشكل عليك الأمر في العدم، فإنّه من المعقولات والوجود منافٍ له.
 قيل لك: أمّا استبان لديك أنّ العدم المطلق يعرضه الوجود بما هو مفهوم ثابت في الذهن، وهو السلب المطلق المعقول مضافاً إلى ماهية^{٢٩٥} ما معقولة، لا بما هو انتفاء الذات مطلقاً، وهو مصداق هذا المفهوم. ومن المستحيل أن يرسم في عين أو وهم، وإنّما يحمل عليه مفهوم ما بعقد غير بتّي على السبيل المُسلّف^{٢٩٦} بالذكر، فما هو إحدى حاشيتيّ المنافاة إنّما هو مفهوم العدم المطلق بما يجعله الذهن عنوان الانتفاء المستحيل أن يتمثّل^{٢٩٧} في الأعيان والأوهام، ومعرض مطلق الوجود هو^{٢٩٨} بما هو مفهوم مرتسم في العقل.

وهذا^{٢٩٩} القول يطّرد في العدمات الخاصّة بأحد أنحاء الوجود أيضاً؛ إذ التحليل إلى الحشيتين على هذا القياس يتأتّى في رفع كلّ نحو من أنحاء الوجود عن ذات ما بحسب لحاظ العقل، إلّا أنّ هناك سبيلاً آخر أيضاً، حيث إنّ العدم الخاصّ^{٣٠٠} له بخصوصيّة^{٣٠١} حظّ ما^{٣٠٢} من الوجود، ولهذا ما أنّه يفتقر إلى موضوع خاصّ كما تفتقر الملكة إليه.

ثمّ مطلق الوجود المتحقّق بنحو ما من أنحاء وجود الشيء يقابله العدم المطلق

٢٩٧. م: تمثّل

٢٩٦. م: السلف

٢٩٥. م: ماهيته

٢٩٨. ل، د: - هو

٢٩٩. إشارة إلى ردّ من زعم أنّ هذا القول إنّما يجري في العدم المطلق والعدم الذهني، والمراد بالعدمات الخاصّة أعمّ من أن تكون عدمات الحقائق الخاصّة أو الوجودات الخاصّة؛ وكذلك قوله - مدّ الله تعالى ظله -: « حيث إنّ العدم الخاصّ » إلى آخره.

و لكن إذا أريد بالعدم الخاص عدم الوجود الذهني يلزم إرادة عدم الوجود الذهني الخاصّ. أي عدم الوجود في هذا الذهن ليكون له حظّ ما من الوجود في الذهن الآخر. أمّا إذا أريد عدم الوجود الذهني المطلق فلا يكون له حظّ ما من الوجود؛ لأنّه حينئذٍ يرجع إلى العدم المطلق. (كذا سمع)

٣٠٢. خ: - ما

٣٠١. خ: بخصوصية

٣٠٠. خ: الحاكم

المساوق لرفع جملة الوجودات؛ وقد يجتمعان لا باعتبار التقابل كما في تصوّر المعدوم المطلق؛ إذ قد انسلبت عنه جميع الوجودات في هذا الاعتبار، مع أنّ هذا الاعتبار بعينه نحو وجود له ويعقلان معاً؛ لأنّ تصوّر العدم^{٣٠٣} المطلق وهو الرفع المضاف إلى مطلق الوجود لا ينسلخ عن تصوّر ما أضيف إليه بأنّه رفعه، ويعرض أحدهما الآخر؛ فإنّ العدم^{٣٠٤} المطلق متصوّر، والتصوّر فرد من أفراد مطلق الوجود، فقد عرضه بحسبه مطلق الوجود،^{٣٠٥} وإن كان العدم ليس عدماً بما هو متصوّر، بل بما هو سلب للذات ورفع للوجود^{٣٠٦} ولننعطف الآن إلى^{٣٠٧} النظر فيما يهّمنا من أحوال العدم.

مدخل استنباطي و ردع برهاني [في عدم الثبوت للماهية قبل الجعل]

إنّ السلب يتعلّق أيضاً بمرتبة التقرّر والفعلية للماهية [ألست^{٣٠٨} قد تعرّفت^{٣٠٩} أنّ فعلية الماهية - أعني مرتبة نفسها الصادرة عن الجاعل كالإنسانية - متقدّمة^{٣١٠} على مرتبة الموجوديّة المنتزعة، وأنّه إذ لا جعل لا ماهية في نفسها، لا أنّه لا وجود للماهية كما يحسبه الظّانون؛ فاحكم بأنّ السلب كما يتعلّق بمرتبة الوجود كذلك يتعلّق بمرتبة التقرّر والفعلية - وهو سلب نفس الماهية^{٣١١} بحسب قوامها في نفسها - بل سلب الماهية هو الذي يستتبع سلب الوجود على قياس التقرّر والوجود.

[تنبيه على أن ليس للماهية ثبوت قبل الجعل]
فإنّ لجّ لاج أنّ الرفع مقصور البتّة على الإضافة إلى الثبوت، فإنّ أضيف في ظاهر الأمر إلى شيء رجع عند التحقيق إلى ثبوته.

٣٠٣. ل. خ: عدم (فتأمّل في هذا الضبط أيضاً)
٣٠٤. خ: - العدم / ج: عدم
٣٠٥. م: لوجود
٣٠٦. ل. خ: الوجود
٣٠٧. ل. د: لننعطف الآن إلى
٣٠٨. خ: ألست
٣٠٩. ل. د: عرفت
٣١٠. م: مقدّمة
٣١١. أي والسلب الذي يتعلّق بمرتبة التقرّر والفعلية. (١٢)

فاستفت^{٣١٢} وقُل: فما الذي هو بإزاء إبداع الجاعل نفس الماهية؟ وما المقابل للأثر المترتب على ذلك الإبداع أولاً وبالذات؟ وهل يستلزم عدم الجعل البسيط إلّا رفع ما هو متعلّقه وأثره؟ وأهذا الحجر^{٣١٣} بالنسبة إلى لفظ الرفع بحسب الاستعمال في الصناعة، أو هو ضدّ حقيقة السلب المساوق لما يستفاد^{٣١٤} من مطلق كلمة النفي عن غير الموجوديّة المصدريّة؟ وكيف يكون ما يخرج من الليس المطلق والسلب البسيط هو نفس الماهية؟ وما هو المسلوب ليس إلّا الموجوديّة.

وليت هذا اللاجّ يقلّد أتباع المشائية، على أن أولئك لا يصحّ^{٣١٥} لهم أيضاً ذلك؛ إذ هم يفقهون مرتبتى الفعلية والوجود ويفرّقون بين^{٣١٦} الأحكام بحسبهما.

نعم، من اصطلاح على تخصيص عدم برفع الوجود عن الماهية إزاء لمتعلّق الجعل المؤلف - أي موجوديّة الماهية - وجعل الليسية المطلقة والسلب البسيط لرفع مرتبة التقرّر إزاء لمتعلّق^{٣١٧} الجعل البسيط - أي نفس الماهية - وهو ممّن قد حصل أن الليسية المطلقة - أي السلب^{٣١٨} البسيط - والعدم وهو رفع الوجود - أي سلب الموجوديّة المساوقة للهيئة التركيبية - سلبان متساوقان، غير ممكن^{٣١٩} الانسلاخ عن لزوم المقارنة في التحقّق بحسب نفس الأمر، لا بحسب اعتبار العقل على سبيل أن الليسية المطلقة هي المستتبعة لسلب^{٣٢٠} الموجوديّة؛ فلا جناح^{٣٢١} عليه فيما اصطلاح.

تنبيه

[في حقيقة العدم]

هل أنت متذكّر ما تحقّق لديك من أمر الوجود، فاتخذته أسوةً للقول في العدم، وتعرّف أن العدم^{٣٢٢} حيث إنّه سلب الوجود فحقيقته^{٣٢٣} سلب صيرورة الماهية في الأعيان أو في

٣١٤. م: يستنام

٣١٧. ل: المتعلق

٣٢٠. خ: سلب

٣٢٢. خ: العدم

٣١٣. الحجر: المنع

٣١٦. ج: من

٣١٩. ل، خ: ممكن

٣٢١. جزاء عبارة «نعم من اصطلاح...»

٣١٢. م، خ: فاستيقنت

٣١٥. ل، خ: لا يصلح

٣١٨. ج: سلب

٣٢٣. ل، خ: فحقيقة

الذهن، لا على أن تكون الصيرورة ملحوظة بالذات حتّى يكون العدم سلب الصيرورة، بل على أن لا يكون الملحوظ إلّا نفس الماهية في الأعيان أو في الذهن.

فإذن ليس حقيقة العدم إلّا سلب الماهية بمعنى انتفائها في نفسها في الأعيان أو في الذهن، ويحكم العقل بأنّه يتبع لسيّة قوام الماهية وسلبية^{٢٢٤} تقرّرها من جهة^{٢٢٥} عدم جعل الجاعل نفسها جعلاً بسيطاً؛ فإنّ الطبيعة الإمكانية ليس لها بما هي طبيعة إمكانية التقرّر ولا اللاتقرّر، بل^{٢٢٦} حقيقة الإمكان سلب صرف ساذج وليس بسيط مطلق، لا فيه أو بحسبه الماهية ولا اللاماهية^{٢٢٧}، ويتبع ذلك بحسب حكم العقل أن لا فيه أو بحسبه الوجود ولا سلب الوجود.

فما أشدّ بطلان طبيعة هي أفق القوّة الصرفة الساذجة التي لا يعقل بحسبها فعلية الوجود، ولا فعلية سلب الوجود، ولا فعلية الماهية^{٢٢٨}، ولا فعلية لا فعلية الماهية. جلّ مجد من يحقّ^{٢٢٩} مثل هذه الطبيعة الباطلة، ويخرجها من ظلمات هذه القوّة المتراكمة الغسقى إلى نور فعلية الحقيقة وتجوهر الماهية وضوء شئيّة الذات وأيسية الوجود.

تلويح وكشف [في أحكام العدم]

[لا ميز في الأعدام]

كانك إذاً بما أصغيت إليه بصماخ عقلك متحدّس أن بقعة العدم بجملتها ما وسعته سلب بسيط متّصل، لا فيه انفصال ولا تميّز، ولا في الواقع أعدام متمايزة^{٢٣٠} لمعدومات متغايرة، ولا حصص من السلوب متكثّرة لمسلوبات متعدّدة، و^{٢٣١} كما أن المعدوم في ظرف^{٢٣٢} ما ليس هو بشيء في ذلك الظرف كذلك العدم في ظرفٍ ليس شيئاً فيه،^{٢٣٣} وإنّما

٢٢٦. ج: + حد

٢٢٥. م: جعل

٢٢٤. د، ش: سلبيته

٢٢٨. م، خ: - ولا فعلية الماهية

٢٢٧. ل: لا سلب الماهية

٢٣١. خ: - و

٢٣٠. ل: متمايز

٢٢٩. ل، خ: + في

٢٣٣. ل: قبه (?)

٢٣٢. ج: طرف

التمايز في الأعدام من جهة أنّ العقل يتصوّر أشياء يضيف إليها مفهوم العدم، فتقوم^{٣٣٤} حصص بالإضافة يقال لها أعدام لمعدومات متكرّرة عند العقل؛ والعدم في نفسه معنى بسيط واحد لا يتخصّص إلّا بالإضافة ولا يتكرّر إلّا بتكرّر موضوعات متميزة في الذهن. فالعقل يتصوّر العلّة والمعلول والشرط والمشروط والضدّ والضدّ،^{٣٣٥} وينسب مفهوم العدم إليها، فيحصل عنده عدم العلّة متميّزاً عن عدم المعلول ومختصاً من جملة الأعدام بالعلّة^{٣٣٦} له، ويتميّز عدم الشرط^{٣٣٧} عن عدم المشروط وعن^{٣٣٨ ٣٣٩} ساير الأعدام،^{٣٤٠} ويختصّ بأنّه ينافي وجود المشروط، وكذلك عدم^{٣٤١} الضدّ يتميّز، ويصحّ أنّه يصحّح وجود الضدّ الآخر.

وأما مع عزل النظر عن لحاظ العقل فلا يتميّز عدم عن عدم، بل ليس عدم وعدم ومعدوم ومعدوم^{٣٤٢} أصلاً، والوهم يجد اليد مثلاً ممتازة^{٣٤٣} عن الرجل في الأعيان، فيغلظ ويقول: عدم اليد غير عدم الرجل في الأعيان؛ ولو كان الأمر كما يحسبه الوهم لكان في كلّ شيء^{٣٤٤} أعدام متضاعفة إلى^{٣٤٥} لا نهاية و^{٣٤٦} سلوب^{٣٤٧} غير متناهية مرّات لا متناهية، فإذا كان زيد في الدار مثلاً كان في الدار^{٣٤٨} أعدام متميزة لا متناهية^{٣٤٩} مرّات متضاعفة إلى^{٣٥٠} لا نهاية.

[كيفية العلّة في الأعدام]

وبالجملة الحكم بالتميّز^{٣٥١} في أفق العدم من جهالات الوهم، وإنّما^{٣٥٢} تمايز الأعدام بالملكات في حكم العقل بما هي ثابتة في الذهن لا بما يصدق عليها العدم، وتتفي بها الملكات؛ فإذا التسلّس في العدمات إنّما يقال بمعنى اللانهاية اللايقينية ويرجع إلى

٣٣٤. م. ج: فتقوم	٣٣٥. هكذا في النسخ	٣٣٦. د: بالعلّة
٣٣٧. ل. د: عدم الشرط	٣٣٨. خ: عن	٣٣٩. خ: وعدم
٣٤٠. ج: - ويتميّز عدم الشرط... الأعدام		٣٤١. م: جسم (?)
٣٤٢. م: ومعدوم	٣٤٣. ج: متميزه	٣٤٤. ج: + و
٣٤٥. ل. خ: إلى	٣٤٦. خ: إلى	٣٤٧. ج: - إلى سلوب
٣٤٨. خ: + امر	٣٤٩. د: فاذا كان زيد... متناهية	
٣٥٠. ج: إلى	٣٥١. هكذا في النسخ	٣٥٢. خ: - انما

التناهي العددي، ولكن على أن لا^{٣٥٣} يتعين التناهي بمرتبة بخصوصها، ولا يتحدد الانتهاء بالوقوف على حد بعينه بعد أن يتحفظ طبيعة التناهي بحسب العدد، فإن الواقع في وعاء العدم ريثما يعلل عدم بعدم كعدم العناء مثلاً بعدم علته وعدم علته بعدم^{٣٥٤} علته إلى حيث يلحظ العقل هو أن ليس هناك شيء، والعقل يفصل هذا اللبس إلى عدم هذا وعدم ذلك^{٣٥٥} تفصيلاً يشبه تفصيل المتصل الواحد إلى هذا الجزء وذلك^{٣٥٦} الجزء.

[كيفية كثرة الأعدام والتقدم والتأخر فيها]

فكما أنه ليس في المتصل الواحد^{٣٥٧} كثرة في نفس الأمر وإنما^{٣٥٨} تحصل الكثرة باعتبار العقل، فكذا^{٣٥٩} ليس في اللبس المذكور كثرة في نفس الأمر^{٣٦٠}، وإنما يلحق التكثر في اعتبار العقل.

وكما أن بعد حصول الكثرة يصح الحكم بالتقدم والتأخر بين تلك الأجزاء بحسب المكان، فكذا^{٣٦١} بعد لحوق التكثر يصح الحكم بالتقدم والتأخر بين تلك^{٣٦٢} العديّات بالعلية والمعلولة.

[التسلسل في الأعدام]

وكما أن اللانهاية في الأجزاء بمعنى عدم تعيين الانتهاء بالوصول إلى جزء لا يمكن فرض جزء آخر فيه لا بمعنى فعلية أمور غير متناهية بحسب العدد، فكذا التسلسل في الأعدام بمعنى عدم الانتهاء إلى عدم لا يصح للعقل اعتبار عدم آخر متقدم^{٣٦٣} عليه بالعلية، لا بمعنى ترتب أمور غير متناهية.

ففي كلّ ليس مفروض معتبر مع علله المفروضة ليس إلا ليس واحد غير متكثر، بل ليس في اللبس إلا ليس واحد غير متكثر، على معنى أنه ليس بتحقيق شيء ما، لا أنه

٣٥٥. ل. خ: ذلك

٣٥٤. ج: لعدم

٣٥٣. خ: لا

٣٥٧. د: + إلى هذا الجزء وذلك الجزء... الواحد

٣٥٦. ل. خ: ذلك

٣٥٩. ج: فلذلك

٣٥٨. ش: + يلحق الكثرة

٣٦١. ج: فلذلك

٣٦٠. خ: - وإنما يحصل الكثرة... الأمر

٣٦٢. د: مقدّم

٣٦٢. خ: - الأجزاء بحسب المكان... تلك

يتحقق^{٣٦٤} ليس، فإنه ليس^{٣٦٥} في نفس الأمر شيء هو عدم، ولذلك^{٣٦٦} لا يُجاب عنه بشيء في سؤال «ما هو».

فإذاً مرجع عروض عدم إلى عدم عروض^{٣٦٧} الوجود وعدم عروض الوجود ليس بعروض^{٣٦٨} فرد من عدم.

أصل فيه شك وإزاحة [في كيفية عروض عدم على نفسه]

[الأصل]

العدم كما أنه يعرض لغيره فكذلك يصدق على نفسه اشتقاقاً، فإنَّ العقل يتصوّر عدم المطلق ويحكم بأنَّه معدوم في الخارج.

ولعلَّكَ تقول: فإذاً يحصل بإضافة عدم^{٣٦٩} إلى نفسه عدم عدم، ويكون مقابل عدم^{٣٧٠} نوعه وبينهما تدافع؛ لأنَّ النوعية توجب حمل ما^{٣٧١} هو الجنس على ما هو النوع^{٣٧٢} مواطاة، وعلى ما يحمل عليه النوع مواطاة أو اشتقاقاً ذلك الحمل^{٣٧٣} بخصوصه. فما أظهر^{٣٧٤} أنَّ عروض النوع بل الأخَصَّ مطلقاً بشيء^{٣٧٥} يلزمه عروض الجنس أو طبيعة الأعمَّ مطلقاً له، بل^{٣٧٦} إنَّ عروضه هو بعينه عروضه.

[الوهم]

وما أشدَّ سخافة وهم من يتوهم أنَّ النوعية بحسب حمل المواطاة، ومقتضاها^{٣٧٧}

٣٦٤. خ: متحقق	٣٦٥. خ: - يتحقق شيء ما... ليس
٣٦٦. م: + و	٣٦٧. ج: + عروض
٣٦٩. م: عدم	٣٧٠. م: + عدم
٣٧٢. م: - النوع	٣٧٣. ل: د: - الحمل
٣٧٥. د: لشيء	٣٧٦. ل: د: مطلقاً بل له
٣٧٧. تفسير للنوع. (١٢)	

الصدق بحسبه، والتقابل بحسب الحمل^{٣٧٨} الاشتقاقي على ثالث، وسبيله امتناع الاجتماع بحسبه في ذلك الثالث.

[الإزاحة]

فيقال لك: هذا أيضاً ممّا ينحلّ عقدة^{٣٧٩} الإعضال فيه بأنامل ما أصلناه^{٣٨٠} في قسطاس الفردية، وهو من مستصعبات الشكوك المعضلة.

أفليس لك أن تجد إن حكمت بالقسطاس أن عدم العدم فرد من أفراد العدم باعتبار طبيعة^{٣٨١ ٣٨٢} أنه طبيعة العدم مع قيد، لا من حيث خصوص القيد في نحو لحاظ التعيين والإيهام، فإنه من حيث تلك الخصوصية هو هذا الفرد بخصوصه، وهو شيء هو^{٣٨٣} غير طبيعة الفرد في ذلك اللحاظ ومقابل له من حيث الخصوصية لا من جهة مطلق الفردية.

ولا أظنّ بك أن تشكّ فيما يحكم به فطرة العقل ما لم تكن سقيم الطباع^{٣٨٤} وهو أن التدافع إمّا هو بين التقابل وسنخ مطلق الفردية لا بينه وبين التخصص^{٣٨٥} بخصوصية هذه الفردية على التميّز من غير أن يجعل النظر إليها مخلوطاً بلحاظ سنخ الفردية غير متميّز عنه، وإن كان ذلك السنخ وهذه الخصوصية متخالطين في الوجود، فهذا سبيل اختلاف الحيشية التقييدية^{٣٨٦} فيه؛^{٣٨٧} فلا تكن من القاصرين!

أوهامٌ يزعمُ أنها تفصّياتٌ

[في كيفية عروض العدم على نفسه]

[الوهم الأول في المقام]

هل بلغك حديث من يتمنى^{٣٨٨} التفصي فيرد أن موضوع التقابل هو مسمّى لفظ عدم

٣٨٠. م: اقصلناه. (?)

٣٧٩. ل: د: عقد

٣٧٨. ج: حمل

٣٨٣. ل: خ: - هو

٣٨٢. أي طبيعة الفرد. (١٢)

٣٨١. ل: د: - طبيعة

٣٨٥. ل: خ: المتخصص

٣٨٤. ل: خ: الطبايع

٣٨٧. م: - فيه

٣٨٦. لا على ما حقّقه المحقّق الدواني؛ فهذا كناية. (١٢)

٣٨٨. هو صدر المدقّقين. (١٢)

العدم وهو لا عدم^{٣٨٩} لأنه عدم^{٣٩٠}، فليس من أنواعه، وموضوع النوعية نفس مفهومه وهو ما عين مسمّاه^{٣٩١} به في الذهن، والمسمّى قد يتناول ما عين هو به، وهو الحاصل منه في الذهن كالمفهوم، فيطلق اللفظ الموضوع للمسمّى عليه حقيقة؛ وقد لا يتناول^{٣٩٢} كاللا مفهوم؛ إذ ما يحصل منه في الذهن مفهوم فيطلق عليه اللفظ الموضوع لمسمّاه المقابل للمفهوم على سبيل التوسّع، فلفظ عدم العدم يطلق على مفهومه في الذهن، وهو العدم المضاف إلى نفسه توسّعاً وعلى مسمّاه الذي هو موضوع التقابل وهو اللاعدم حقيقة، فيختلفان.

[تنبيه]

ولست أدري كيف يفرّق بين المسمّى والمفهوم؟ أُنسى ما حصله^{٣٩٣} أهل التحصيل أنّ الألفاظ إنّما توضع للصور^{٣٩٤} الذهنية بالذات، وللحقائق التي تلك^{٣٩٥} عنوانات لها بالعرض؟ و^{٣٩٦} أيجوز إهمال حيثيّتي الحملين^{٣٩٧}، وتذكر أنّ شيئاً لا يسلب عن نفسه، وكلّ مفهوم يحمل على نفسه الحمل الأولى^{٣٩٨} الذاتي، ثم طائفة من المفهومات تحمل على^{٣٩٩} أنفسها الحمل الشائع الصناعي أيضاً، ولذلك اعتبر في وحدات التناقض وحدة^{٤٠٠} الحمل فوق الوحدات الثمان.

وهل أتاك نبأ^{٤٠١} من يتصدّى لسدّ^{٤٠٢} ثغور الحكمة، ويقوم^{٤٠٣} بإصلاح شأن الفلسفة،^{٤٠٤} ثم يقول في دفع هذا الإعضال أنّ النوعية من حيث إنّها عدم مقيّد، والتقابل من حيث إنّها رفع للعدم^{٤٠٥}، ولا يقرنه بما يكسر الجهة؛ وأنّه لا يجب عرق الشبهة إلا بتكثّر الحيثية التقييدية الموقعة تكثراً في ذات الموضوع دون التعليقية الغير المجدية^{٤٠٦} لتحصيل الكثرة فيما يحوج الأمر إلى تكثّره.

٣٨٩. ل: + ولا معدوم	٣٩٠. خ: - لأنه عدم	٣٩١. د: ممّاة
٣٩٢. ل: خ: لا يتناول	٣٩٣. ل: حصل	٣٩٤. د: المصور
٣٩٥. م: - تلك	٣٩٦. م: - و	٣٩٧. د: الجملتين
٣٩٨. م: - الأولى	٣٩٩. م: - على	٤٠٠. د: هذه
٤٠١. ا: اقتباس من كريمة ص ٢١/ «هل أتاك نبأ الخصم...»	٤٠٢. م: - سدّ	٤٠٣. م: - سدّ
٤٠٣. خ: - ويقوم	٤٠٤. ل: خ: الفلاسفة	٤٠٥. ل: المعدم
٤٠٦. ل: المحدثه		

[الوهم الثاني في المقام]

وأُسمعتُ الذي يتفصّي بأنّ العارض للعدم هو حصّة من العدم مخصّصة به تخصّص العارض بالمعروض، وهذا لا يقابل العدم، بل هو نوع منه، ومعرّضه معدوم، والمقابل له^{٤٠٧} هو عدم^{٤٠٨} العدم الذي يخصّصه بالعدم سابق على العروض، ويصير بعد اعتبار^{٤٠٩} عروضه له^{٤١٠} عدم عدم العدم ومعرّضه موجود؛ فالمعنيان متغايران^{٤١١}.

ولا يتوهم أنّ معروض الأخيران لم يتّصف بالعدم المطلق، تحقّق المقيد بدون المطلق، وإن اتّصف به كان موجوداً ومعدوماً؛ لأنّه متّصف به،^{٤١٢} بمعنى أنّه سلب عنه شيء ما،^{٤١٣} والمعدوم بهذا المعنى^{٤١٤} لا يقابل الموجود، إنّما المقابل له هو^{٤١٥} بمعنى ما سلب عنه الوجود.

ويعترف^{٤١٦} بعدم حسمه لمادّة التشكيك؛ إذ لو قيل^{٤١٧}؛ إنّ عدم العدم الذي يخصّصه بالعدم سابق على العروض عدم مقيد بقيد فيكون نوعاً منه، ولا يجتمع مع العدم في موضوع، فيكون مقابلاً له لتأتي.

[تنبيه]

ثمّ نقول: ^{٤١٨} الحقّ أنّ هذا المقيد من حيث إنّ عدم مقيد بقيد مع قطع النظر عن^{٤١٩} خصوصية القيد نوع منه، ومن حيث إنّ رفع للعدم مقابل له، فالمنظور إليه في الاعتبار الأوّل هو كونه عدماً مقيداً بقيد،^{٤٢٠} وفي الاعتبار الثاني هو كونه رفع العدم وسلبه؛ فالموضوع مختلف بالاعتبار كما يقال مثلاً في معالجة الشخص نفسه إنّ من حيث إنّ

٤٠٨. جهة الفرق. (١٢)

٤١٠. م: - له

٤٠٧. م: - له / أي العدم. (١٢)

٤٠٩. هو أيضاً عبارة المحقّق الدواني. (١٢)

٤١١. د: المعنيان يتغايران ٤١٢. ل، خ: معدوماً لأنّا نقول هو متصف بالعدم المطلق

٤١٣. ل، د: - ما ٤١٤. خ: المعنى

٤١٥. ل، خ: لا يقابل الموجود لأنّه متصف به / م، ش: + إنّما المقابل له هو

٤١٦. عبارة المصنّف، سلّمه الله. (١٢)

٤١٧. أيضاً عبارة المحقّق الدواني. (١٢)

٤١٨. ش: يقول ٤٢٠. م: - تفيد

٤١٩. خ: من

معالج غيره من حيث إنه مستعلاج؛ فالمؤثر النفس من حيث مالها من ملكة المعالجة، والمتأثر هي من حيث مالها من قبول العلاج، وفي علم النفس^{٤٢١} بذاتها أنها من حيث حضور مجرد عندها عالم ومن حيث^{٤٢٢} إنها مجرد حضر^{٤٢٣} عند مجرد معلوم، فموضوع العالمية يغير موضوع^{٤٢٤} المعلوماتية بالاعتبار^{٤٢٥}. ولا يستشعر أن المقيّد باعتبار مطلق التقييد مع عزل النظر عن خصوصية القيد إذا كان نوعاً من العدم بمعنى الأخصية منه كان باعتبار الخصوصية أخرى^{٤٢٦} بأن يكون كذلك، ونوعية الأول بالقياس إلى طبيعة العدم غير مدافعة لأن يكون الثاني أيضاً نوعاً منه، بل محققة لذلك.

[تفريع في كيفية علم المجرد، واتحاد العاقل بالمعقول في المجردات]

ثم كيف يسوغ أن يظن أن علم المجرد بذاته ممّا يحوج إلى تكثّر جهة تقييدية فيه، على أن يكون في ذاته شيء بإزاء العالمية وآخر بإزاء المعلوماتية، ولا يتجشّمه من يعدّ من^{٤٢٧} ذوي التحصيل في الصناعة فضلاً عن أن يرتضيه من في نفسه قوّة طابخة للفلسفة ولقرينته ضوءة منصّجة للحكمة.

فقد استبان^{٤٢٨} لأولى البراعة في العلم أن معقولة الشيء هي كون ماهية المجردة لشيء، وعاقليته هي كون ماهية مجردة لشيء له بلا شرط أن يكون ذلك الشيء^{٤٢٩} هو أو غيره، ووجود المعقول في ذاته هو^{٤٣٠} وجوده لمدركه ووجوده لمدركه نفس معقوليته. فحيث إن المجرد كان^{٤٣١} وجوده لذاته بخلاف المادي - فإن وجوده في ذاته هو وجوده للمادة - فكان وجوده بعينه عقله لذاته، وما منه بإزاء العاقلية هو ما منه بإزاء المعقولة، إلّا أنك إذا قايست بينه وبين الذات العاقلة لمعقولات هي غيرها سمّيته^{٤٣٢}

٤٢٢. ل: - من حيث مالها... النفس

٤٢٣. ج: لموضوع

٤٢٧. م: من يعدّ

٤٢٩. ج: + الشرط

٤٣٢. ل: د: سميت

٤٢٣. هكذا في النسخ / والظاهر: حضور

٤٢٥. ل: خ: بالاعتبار ٤٢٦. م: أخرى

٤٢٨. عبارة التحصيل. ■ (١٢)

قارن: التحصيل ٥٧٣/ بغير هذه العبارات

٤٣٠. ج: + و ٤٣١. خ: - كان

باعتبارك أنَّ ذاته لها^{٤٣٣} هويته المجردة عاقلاً، وحكمت أنَّ ذلك منه بإزاء العاقلية وباعتبارك أنَّ هويته المجردة لذاته معقولاً، ووضعت هذا منه بإزاء المعقولة، لا على أنَّ في ذاته أحد الاعتبارين يخالف^{٤٣٤} الآخر؛ فاختلاف الإسم يتبع اختلاف الإضافة الحاصلة بالمقايضة.

ولو كان كما يظنُّ لا يجرُّ الأمر في تغاير اعتبارات ذات المبدأ الأوَّل القيوم الواجب بالذات تعالى ذكره بحسب العاقلية والمعقولة وسائر الشؤون والصفات إلى تكثُر الحيثيات في ذاته تقدّس مجده، وهل هذا إلّا شرك صريح^{٤٣٥} وزيف^{٤٣٦} فضيح في معرفة الجنب الربوبي؟ وهل يحكم البرهان إلّا أن يتعالى عن أمثال ذلك صقع قدوسيته، وترتفع^{٤٣٧} عن أشباهه سُدة أحديته، فليس هناك إلّا تكثُر الأسماء باعتبار السلوب والإضافات اللازمة من المقايضة بينه وبين غيره، وحيثية الوجوب بالذات - أعني القيومية - هي بعينها جملة الحيثيات التقييدية الكمالية، بحيث يكذب تصوّر حيثيتين^{٤٣٨} كما يتبيّن على الإطلاق، ويصدق^{٤٣٩} إطلاق أسماء الحيثيات الكمالية بالأسر على الحيثية الواحدة الحقّة على أن لا يتكثّر^{٤٤٠} اعتبارات الذات، ويكون إنّما المتكثّر حيثية التسمية فقط، وكبرياؤه أعلى من ذلك كلّه. وسيتلى عليك هذا النمط من الحكمة على بسطٍ ما للقول في المساقات الروبويات إن شاء الله تعالى.

استيناف إحصافي^{٤٤١}

[في كيفية العلّية في الأمور العدمية]

العدم المقيّد^{٤٤٢} بشيء ما يكون معقولاً بسبب ذلك الشيء، ويصحّ لحوق الاعتبارات العقلية به من حيث هو معقول؛ فالأمر العدمي ليس عدماً محضاً بل هو عدم مقيّد بوجود

٤٣٤. يمكن أن يقرأ ما في م ول: مخالف

٤٣٣. ج: - لها

٤٣٧. ل، م، خ: يرتفع

٤٣٦. خ: وضع

٤٣٥. د: صحيح

٤٤٠. د: إلى

٤٣٩. م: + يصدق

٤٣٨. ل، خ: الحيتين

٤٤١. خ: احصائي

٤٤٢. دفع لما يقال أن ليس بين العدمات علّية ومعلولة، وتحقيق معنى العلّية والمعلولة في العدمات. (١٢)

شيء، وهو من حيث هو كذلك أمر ثابت في العقل^{٤٤٣}؛ فيصح أن يكون علّة لما هو مثله، كما يقال: عدم العلّة علّة العدم، ويصحّ^{٤٤٤} أن يكون شرطاً لوجود معلول ثابت على الإطلاق، ويصير جزءاً من المفهوم عن علّته التامة إذا كان ذلك المفهوم مركّباً في العقل. والذي أعني بذلك هو أن عدم العلّة إذا صار معقولاً صحّ الحكم عليه بأنّه في نفسه علّة لعدم المعلول لا من جهة أنّه متمثّل في الذهن وحاضر عند العقل، فإنّ وجوده في الذهن وحضوره عند العقل مصحّح أن يصير محكوماً عليه^{٤٤٥} لا مطابق الحكم عليه بالعلّة؛ إذ مطابق الحكم والمحكي عنه بالعلّة هو رفع العلّة بما هو رفع العلّة^{٤٤٦}، وأنّه^{٤٤٧} إن كان لم يصحّ الحكاية عنه إلّا حين ما هو معقول، لكن ليس أنّه يحكى عنه بالعلّة من حيث هو معقول.

وأما عدم المعلول حين ما هو معقول فإنّما يصحّ أن يحكم عليه بأنّه علّة لعدم العلّة من حيث التمثّل في الذهن والحضور عند العقل، لا بما هما^{٤٤٨} رفع المعلول ورفع العلّة. أليس أن رفع العلّة يوجب رفع المعلول، فتكون رفعت^{٤٤٩} العلّة فوجب به^{٤٥٠} رفع المعلول. وإذا رفع المعلول لا يجب به^{٤٥١} رفع العلّة، بل يكون قد ارتفعت حتّى ارتفع المعلول؛ فرفع العلّة وإثباتها سبب^{٤٥٢} رفع المعلول وإثباته، ورفع المعلول^{٤٥٣} وإثباته دليل رفع العلّة وإثباتها، فالمعلول وجوده مع العلّة وبالعلّة، والعلّة وجودها مع المعلول ولكن ليس بالمعلول.

وقولنا: «عدم^{٤٥٤} فعدم»، قد يقصد منه أنّ حضور كلّ منهما عند العقل يوجب حضور الآخر عنده، وهو بهذا المعنى صادق، سواء كان الملزوم هو عدم المعلول، واللازم هو^{٤٥٥} عدم علّته أو عكسه.

فإذاً لعدم العلّة حين ما هو معقول اعتباران:

-
٤٤٣. ل. د: - في العقل ٤٤٤. ل. د: - أن يكون علّة... يصحّ
 ٤٤٥. أي يحكم عليه بأنّه في نفسه علّة، لا من جهة أنّه في العقل. (١٢)
 ٤٤٦. م: - بما هو رفع العلّة ٤٤٧. ل. د: - و ٤٤٨. ج: لا بهما
 ٤٤٩. هكذا في النسخ ٤٥٠. ل: سلب / م: به ٤٥١. ل. د: م، خ: به
 ٤٥٢. ل: سلب / خ: بسبب ٤٥٣. خ: - وإثباته... المعلول ٤٥٤. م: - فالمعلول وجوده... عدم
 ٤٥٥. م، ج: - هو

[١]: اعتباره في نفسه بلا^{٤٥٦} شرط، أي مع عزل النظر^{٤٥٧} عن كونه حاضراً عند العقل أو غير حاضر عنده؛

[٢]: واعتبار كونه حاضراً عند العقل، كما هما^{٤٥٨} لعدم المعلول أيضاً حين هو معقول. وليس لعدم المعلول علّية لعدم العلّة إلّا بالاعتبار الثاني، وعلّية^{٤٥٩} عدم العلّة لعدم المعلول ليس إلّا بالاعتبار الأوّل فقط.

ولا تحسبنّ ذلك مظنةً للدور،^{٤٦٠} فسنلقى عليك إن شاء الله تعالى^{٤٦١} إنّ معلول الشيء بالذات قد يكون علّة لبعض عوارض ذلك الشيء واعتباراته، كما حصول الحرارة للنّار معلول طبيعة النّار^{٤٦٢} وعلّة حصولها فوق؛ وكما الحركة^{٤٦٣} علّة الزّمان، ثمّ^{٤٦٤} الزّمان يفيد كون الحركة ذات مقدار متناهٍ^{٤٦٥} أو غير متناه؛ و^{٤٦٦} كما العلّة^{٤٦٧} تفيد ذات المعلول، ثمّ المعلول يفيد اتّصاف ذات العلّة بوصف العلّة المضايقة للمعلولية فضلاً عن المعلول بالعرض، أعني عدم المعلول من حيث هو حاضر عند العقل؛ إذ ليس هو^{٤٦٨} المعلول بالذات بما له تلك الحيثية، بل المعلول بالذات لعدم العلّة هو عدم المعلول بما هو عدم المعلول.

٤٥٨. د: هو

٤٥٧. ل، د: النظر

٤٥٦. م: بما

٤٥٩. ج: عليته

٤٦٠. لا يخفى أنّ هذا بظااهره يدافع قوله -مدّ ظله- «وقولنا...» لكن لا يكون كذلك، إذ علّة عدم العلّة باعتبار الثاني ترجع إلى نفسه، بل إلى علمه كما سيجيء، وهو وإن كان صادقاً بحكم المقدّمة الأولى، لكنّ الكلام لا يكون فيه. (سمع)

إذ يلزم من هذا أنّ العلم بعدم المعلول الذي هو معلول لعدم العرض يكون علّة للعلم بعدم العلّة، فمتى ساغ أن يكون معلول الشيء بالذات علّة لبعض عوارض ذلك الشيء، كالأمثلة المذكورة بمثل هذا أيضاً. (١٢)

٤٦١. ج، ش: - تعالى

٤٦٢. قوله: معلول طبيعة النّار...

صفه حصول الحرارة. وقوله: «علّة حصولها فوق» معطوف عليه، ومرفوع أيضاً على الصّفتية. (منه)

٤٦٥. ل: - أو غير متناه

٤٦٤. ل، خ: + وإن

٤٦٣. ل: وكالحركة

٤٦٧. م: علّة (?)

٤٦٦. هكذا في النسخ

٤٦٨. م: + حاضر عند العقل إذ ليس هو

وهم وتنبيه

[في كيفية اتّصاف العدم بالعلّية]

فإن اعتراك أن تشكّك فتقول: إنّ عدم العلة غير متميّز^{٤٦٩} عن عدم المعلول بحسب الخارج، بل بحسب لحاظ العقل فقط، وعلّية شيء^{٤٧٠} لشيء بحسب ظرف ما تستلزم تباينهما بالتميّز وعدم المخلوطية بحسب ذلك الظرف، فإذا لا يصحّ الحكم بالعلّية بين عدم العلة وعدم المعلول إلّا بحسب خصوص الثبوت في لحاظ العقل من الطرفين.^{٤٧١} فلا يكون هناك فرق استونف ردعك بالتنبيه على أنّ عدم التمايز بحسب الخارج إنّما هو لليسيسة الذوات^{٤٧٢} وفقد الملكات، وبطلان شيئية العدمات وما^{٤٧٣} تأباه العلّية بحسب ظرف^{٤٧٤} ما إنّما هو خلط الذوات بالاتّحاد في ذلك الظرف، لا عدم التمايز لبطلان الذات وليسيسة الشيئية.

فعدم العلة علّة بحسب نفس الأمر، لكنّه لما لم يكن يتحقّق هو ولا^{٤٧٥} ملكته إلّا في الذهن كان اتّصافه بالعلّية من هذه الجهة في الثبوت الذهني، لا بالثبوت الذهني ولا بحسب الثبوت الذهني، بخلاف عدم المعلول فإنّه علّة بالثبوت الذهني وبحسب الحضور التعقلي، أي إنّ منشأ علّية عدم المعلول^{٤٧٦} والمحكي عنه بها هو خصوص وجوده الذهني لا نفسه بما هو رفع المعلول، فليس عدم حركة المفتاح علّة لبطلان حركة اليد، بل لا يصحّ أن تبطل حركة المفتاح إلّا وقد سبقه بطلان حركة اليد، وكذلك في جميع العلل. فإذا رجع الأمر إلى كون العلم بعدم المعلول علّة للعلم بعدم العلة لا لعدمها في نفس الأمر.

وأما^{٤٧٧} عدم العلة فهو يحكم^{٤٧٨} عليه بالعلّية^{٤٧٩} في حدّ^{٤٨٠} نفسه، لكن الاتّصاف بها في الوجود الذهني على الظرفية البحتة لا على أنّ لخصوص^{٤٨١} هذا الوجود مدخلاً في

٤٦٩. د: + و	٤٧٠. ل: ش، خ: لشيء	٤٧١. ج: طرفين
٤٧٢. ل: د: الذات	٤٧٣. ل: متا	٤٧٤. ج: طرف
٤٧٥. د: لما	٤٧٦. ج: المعلول	٤٧٧. ل: فأما / د: قلنا / ج: وكما
٤٧٨. ج: محكوم	٤٧٩. د: العلّية	٤٨٠. ل: خ: - حدّ
٤٨١. ل: ج: الخصوص		

هذا الاتّصاف، ولذلك كان عدمها علّة لعدم المعلول في نفس الأمر وبحسبها، حتّى أنّه لو وجد العدمان في الأعيان فرضاً لاختصّ أيضاً عدم العلّة بالعلّة وعدم المعلول^{٤٨٢} بالمعلولة.

وربّما حوّل^{٤٨٣} استيضاح ذلك^{٤٨٤} بثبوت الماشي والمتكلّم في الدار إذا كان فيها إنسان؛ إذ ثبوت المتكلّم فيها باعتبار خصوص الإنسان وثبوت الماشي باعتبار اشتغال الإنسان على الحيوان، لا من جهة خصوصه، حتّى لو كان بدله الفرس مثلاً أثبت^{٤٨٥} أيضاً فيها الماشي^{٤٨٦} دون المتكلّم.

فإذن يكون الاستدلال بعدم العلّة على عدم المعلول لميّاً وبالعكس إنّيّاً^{٤٨٧} كما في الوجودين، وطبيعة العلّة بما هي علّة تقتضي استناد معلولها الشخصي إليها في حقيقته وشخصيته^{٤٨٨} جميعاً بخلاف المعلول، فإنّ طباعه بما هو معلول لا يستدعي استناده إلى علّتها الشخصية بشخصيتها، ولا يابى أن تكون العلّة بالحقيقة هي الطبيعة المشتركة بين تلك الهوية الشخصية وبين هويّة شخصيّة أخرى.

والمتفلسفة، بل العامّة من الفلاسفة المتشبهة بالحكماء يظنون^{٤٨٩} في إزاء هذا الحكم أنّ طباع المعلول لا تستدعي إلّا علّة ما، ويعنون تسويغ كون العلّة متعدّدة على التبادل^{٤٩٠} لا وحدة العلّة بالطبيعة النوعية وإن لم تكن واحدة بالوحدة^{٤٩١} الشخصية، وليترقّب الفحص البالغ في^{٤٩٢} مستقبل القول إن شاء الله^{٤٩٣}.

وكذلك عدم المعلول بطباعه يستدعي رفع ما استدعاه طباع^{٤٩٤} المعلول من حيث الطبيعة^{٤٩٥} المعلولة.

٤٨٢. ج: المعلوم	٤٨٣. ج: حول	
٤٨٤. أي استيضاح اتّصاف علّة العلّة وعدم المعلول بالعلّة باعتبار خصوص الوجود الذهني. (١٢)		
٤٨٥. ل: ش: اثبت	٤٨٦. ج: - الماشي	٤٨٧. م: انما (?)
٤٨٨. ل: حقيقة وشخصية	٤٨٩. د: لظنون	٤٩٠. ج: تناول
٤٩١. ج: ش: الوحدة	٤٩٢. د: و	٤٩٣. ل: خ: + تعالى
٤٩٤. ل: د: طبع	٤٩٥. ج: طبيعة	

قاعدة

[في معرفة النقيض في المنطق]

الأشياء المترتبة في العموم والخصوص وجوداً^{٤٩٦} تتعاكس عدماً، سواء كان ذلك بحسب الصدق والحمل - كما في الإنسان والحيوان - أو بحسب التحقق والافتراض، كما في الحياة والنطق.

والمساويان بحسب الحمل أو المتلازمان بحسب التحقق إيجاباً متساويان بحسب سلب الحمل^{٤٩٧} أو متلازمان بحسب رفع التحقق؛ إذ يلزم من صدق الأخص حملاً ووجود الأخص تحققاً صدق الأعم حملاً ووجود الأعم تحققاً ولا عكس، ومن كذب الأعم الحملية وعدم الأعم التحقيقية^{٤٩٨} كذب الأخص الحملية وعدم الأخص التحقيقية ولا عكس.^{٤٩٩}

وصدق أحد^{٥٠٠} المتساويين^{٥٠١} حملاً أو كذبه يستلزم صدق الآخر أو كذبه. وكذلك إثبات أحد المتلازمين تحققاً أو انسلابه يستلزم إثبات الآخر أو انسلابه.

فنقيض الأخص حملاً أو تحققاً أعم من نقيض الأعم حملاً أو تحققاً، ونقيض المتساويين حملاً^{٥٠٢} متساويان حملاً، ونقيض المتلازمين تحققاً متلازمان تحققاً.

ففي الشرطي الاتصالي إذا كان التالي أعم صح أن يجعل سالبة مقدماً وسالب المقدم تالية، والعقد الاتصالي موجب صادق. وكذا في العقد الحملية وفي المتساويين يصح أن يجعل سالب كل منهما مقدماً أو موضوعاً، وسالب الآخر تالياً أو محمولاً، والعقد موجب صادق.

٤٩٦. د: + ما
٤٩٧. ل، خ: بحسب الحمل سلباً
٤٩٨. ج: التحقيقي
٤٩٩. م: - ومن كذب الأعم... عكس
٥٠٠. د: + ما
٥٠١. م: متساويين
٥٠٢. ش: اثبات
٥٠٣. ج: - متساويان حملاً

تشكيكات وتفصيلات [في بعض الأصول المنطقية]

[إشكال في القضايا السالبة المعدولة المحمول والممكنة]

ربما يتشكك بأن السالبة المعدولة المحمول أعم من الموجبة المحصلة لصدقها بانتفاء الموضوع بخلاف الموجبة، وقد يكون نقيض المفهوم ممّا لا يصدق على شيء ما بحسب نفس الأمر، كاللا شيء واللاممكن، وسائر نقايض المفهومات الشاملة؛ فلاتستتب^{٥٠٤} الأحكام لصدق سلب نقيض الأخصّ عمّا يفرض صدق نقيض الأعمّ عليه إذا كان معدوماً، فيصدق قولنا: «ليس بعض اللاحيان بلا إنسان» بانتفاء ذلك البعض في نفسه، وكذلك في نقيض المتساويين فيصدق^{٥٠٥} «بعض اللا إنسان ليس بلا ناطق» لاتفائه في نفسه^{٥٠٦}، وتتلم بذلك جملة ما حكم به في القاعدة وينتقض الحكم بتعاكس العموم والخصوص في نقيضي الأعم والأخصّ وكون نقيضي المتساويين متساويين،^{٥٠٧} وانعكاس الموجب الكلّي كنفسه عكس النقيض وغيرها^{٥٠٨} ممّا في القاعدة بنقايض الطبايع الشاملة.

فالإنسان أخصّ من الممكن بالإمكان العامّ، وليس اللاممكن بالإمكان العامّ أخصّ من اللا إنسان؛ لعدم صدقه على شيء ما، فلا يصدق كلّ لا ممكن عام لا^{٥٠٩} إنسان إيجاباً ويصدق سلبه، والشيء والممكن العامّ متساويان. ولا كذلك اللا شيء واللاممكن العام لذلك، فلا يصدق: «كلّ لا شيء لا ممكن عامّ» إيجاباً وبالعكس، بل سلباً فقط.

ويدفع في المشهور^{٥١١} بأخذ الربط في العقد، على أنّه إيجاب سلب المحمول وفصل الموجب السالب^{٥١٢} المحمول عن الموجبات في اقتضاء وجود الموضوع وإلحاقه بالسوالب في عدم الاقتضاء، وتخصيص الأحكام بما عدا نقايض الطبايع الشاملة، وذلك

٥٠٤. لا يستتب: لا يستقيم

٥٠٦. ل. د. - وكذلك في نقيض... نفسه

٥٠٥. خ: يصدق

٥٠٩. ج: بإمكان

٥٠٨. خ: غيرهما

٥٠٧. ج: المتساويين

٥١١. كما في حاشية المطالع. (١٢)

٥١٠. م: و

٥١٢. ج: الموجب له لسالب

كله من ^{٥١٣} مجازفات ^{٥١٤} المتأخرين وخرافات ^{٥١٥} مقلدة المتفلسفين .

[الإجابة]

وسبيل الحكمة ما هديناك إليه سالفاً بفضل الله أن أعمية السالبة ليست بحسب العموم التأولي، بل بحسب العموم بالاعتبار، ولا يتناول موضوعها ما لا يتناوله موضوع الموجبة، وإنما يصح الحكم السلبي على موضوع الموجبة ^{٥١٦} يصدق لا من حيث ما يجب أن يؤخذ في الموجبة ^{٥١٧} أعني الوجود وإن كان الموضوع في العقدين هو المتقرر ^{٥١٨} أو الوجود ^{٥١٩} المحكوم عليه، وإن الربط الإيجابي بما هو ربط إيجابي في طباعه استيجاب حيثية التقرر أو الوجود، سواء كان تحصيلياً ^{٥٢٠} أو عدولي المحمولي أو إيجاب سلب المحمول .

وإن الوجود المعبر في مطلق العقود الإيجابية هو مطلق الثبوت المتناول للعيني والعقلي والفرضي، وما يصدق الحكم مع لحاظه في سوابب العقود هو ما يقابله . وبذلك ينقلع أساس التشكيك ويظهر صدق تلك العقود حمليات غير بتيات، وأن اللازم وجود موضوعاتها بحسب الفرض وإن لم يكن لها وجود عيني ولا وجود عقلي؛ إذ ^{٥٢١} المراد بالوجود العيني أو الوجود العقلي هو ما يكون من أفراد الوجود في نفس الأمر .

والوجود الفرضي هو ما بحسب الفرض والتقدير، ومطابق الحكم بحسب نفس الأمر هناك إنما هو كون طبيعة العنوان بحيث لو انطبقت على شيء كانت مخلوطة بالمحمول بحسبه، وإنما يلزم الوجود العيني أو العقلي لو حكم في تلك العقود بثبوت المحمول لذلك

٥١٣. ل. خ: - من

٥١٤. قوله: من مجازفات المتأخرين...

الجزاف أخذ الشيء مجازفة، كذا في الصحاح [ج ١/١٨٩]. وقال في النهاية [ج ١/٢٦٩]: «الجزاف:

المجهول القدر مكيلاً [كان] أو موزوناً». (منه) ٥١٥. ل. ش: جزافات

٥١٧. ل. د: - يصدق لا... الموجبة

٥١٦. م: + ولا

٥١٩. ج: الموجود ٥٢٠. ل. خ: تحصيلياً

٥١٨. خ: التقرر

٥٢١. د: إن

الموضوع في العين أو في العقل على البتّ وليس كذلك، والأعم من الشيء هو ما لو وجد ذلك الشيء في مادةٍ ما بحسب نفس الأمر وجد ذلك الشيء كلياً من دون العكس. والمساوي هو ما يكون ذلك كلياً من الجنتين،^{٥٢٢} وليس في ذلك استيجاب الاجتماع في مادةٍ ما بحسب نفس الأمر بالفعل، ولا يستراب في أنّ الأمر في تلك المفهومات على هذه السّنة.

[الإشكال]

ثمّ قد شكك بأنّه يصدق قولنا: «كلّ^{٥٢٣} ما هو ممكن بالإمكان^{٥٢٤} الخاص^{٥٢٥} فهو ممكن بالإمكان العام» وهو ظاهر، ويصدق أيضاً قولنا: «كلّ ما ليس بممكن بالإمكان الخاص فهو ممكن بالإمكان العام»؛ لأنّ كلّ ما ليس بممكن بالإمكان الخاص^{٥٢٧} فهو إمّا واجب بالذات أو ممتنع بالذات، وكلّ منهما ممكن بالإمكان العام، فلو وجب أن يكون نقيض العام مطلقاً أخصّ من^{٥٢٨} نقيض الخاص مطلقاً يلزم مقدّمة الأولى: «كلّ ما ليس بممكن بالإمكان العام فهو ليس بممكن بالإمكان الخاص»، وصار^{٥٢٩} صغرى المقدّمة الثانية، وأنتج^{٥٣٠} القياس المؤلّف منهما: «كلّ ما ليس بممكن بالإمكان العام فهو ممكن بالإمكان العام»، وأنّه محال.

وكذلك يلزم المقدّمة الثانية: «كلّ ما ليس بممكن بالإمكان العام فهو ممكن بالإمكان الخاص^{٥٣١}» وصار صغرى للمقدّمة الأولى وهي^{٥٣٢} قولنا: «كلّ ما هو ممكن بالإمكان الخاص فهو ممكن بالإمكان العام»، وينتج أيضاً: «كلّ ما ليس بممكن^{٥٣٣} بالإمكان العام فهو ممكن بالإمكان العام»، وأنّه محال.

٥٢٢. خ: الحثيثتين (?)

٥٢٣. قد وقع من هنا سقط في نسخة ج

٥٢٤. م: + و

٥٢٥. د: + فهو ممكن بالإمكان الخاص

٥٢٦. خ: + و

٥٢٧. خ: - فهو ممكن بالإمكان العام... الخاص

٥٢٨. ل: - من

٥٢٩. خ: فصار

٥٣٠. هكذا في النسخ / م: نتج

٥٣١. د: - العام وأنّه محال... بالإمكان

٥٣٢. د: هو

٥٣٣. م: ممكن

[الإجابة]

وأجاب عنه بعض من تصدى سد^{٥٣٤} ثغور^{٥٣٥} الحكمة^{٥٣٦} من أفاضل المحدثين بكرسي العلم وأكارم الحافين حول عرش التحقيق^{٥٣٧} بأن الممكن العام ينقسم إلى قسمين، هما مانعا للخلو دون الجمع، وإذا أُطلق بحيث يشتمل القسمين فسلبه يكون خارجاً عن النقيضين.

وإذا تقرر ذلك فنقول: القياس الأول من القياسين المذكورين وهو قولنا: «كل ما ليس بممكن عام فهو ليس بممكن خاص، وكل ما ليس بممكن خاص فهو ممكن عام» ليس الحد^{٥٣٨} الأوسط فيه مكرراً؛ لأن المراد بما ليس بممكن خاص في الصغرى ما هو خارج عن النقيضين معاً، وفي الكبرى ما هو داخل في أحدهما.

وأما القياس الثاني - وهو قولنا: «كل ما^{٥٣٩} ليس بممكن عام فهو ممكن خاص، وكل ما هو ممكن خاص فهو ممكن عام» - فصغراه^{٥٤٠} كاذبة؛ لأن عكس نقيض قولنا: «وكل ما ليس بممكن خاص فهو ممكن عام» ليس هو هذه الصغرى، بل عكس نقيضه: «أن كل ما ليس بممكن عام فهو ليس ليس^{٥٤١} بممكن خاص»، والمراد منه ما هو خارج عن النقيضين، لا الممكن الخاص الذي هو داخل في أحدهما.

فروِّج السؤال بأن الخارج عن النقيضين الذي يعبر عنه بأنه ليس بممكن عام ليس بشيء أصلاً، فلا يمكن أن يحمل عليه شيء حتى يكون أخص من شيء، فيأذن كيف يكون ما ليس بممكن خاص أعم منه؟

فثنى^{٥٤٢} الجواب بأن ما ليس بممكن خاص يصدق مع الذي ليس بشيء أصلاً^{٥٤٣} الذي يعبر عنه بأنه ليس بممكن عام ومع الداخل في طرفي النقيض، أي الواجب بذاته والممتنع بذاته. ولا يراد بكونه أعم إلا هذا.

٥٣٤. ل: - سد ٥٣٥. خ: + لعلوم

٥٣٦. قوله: وأجاب عنه بعض من تصدى سد ثغور الحكمة...

هو خاتم الحكماء المحققين نصير الملة والدين، محمد بن محمد بن الحسن الطوسي، رضى الله تعالى

عنه. (منه) ٥٣٧. لم نثر عليه في شرح الإشارات ونقد المحصل

٥٣٨. خ: حد ٥٣٩. ل: د: قولنا ما كل ٥٤٠. ل: د: صغراه

٥٤١. خ: - ليس ٥٤٢. خ: فثنى ٥٤٣. خ: أصله

ولا شطط لو فصل فليل: الإمكان العام على ما سيتلى عليك^{٥٤٤} إن شاء الله^{٥٤٥} تعالى،^{٥٤٦} وعسى أن يكون قريباً هو ما يلزم سلب ضرورة عدم الشيء فإنّه سلب الضرورة عن الطرف المخالف، والطرف المخالف إما عدم ما يتّصف بذلك الإمكان - أعني النسبة - إن كان الإمكان جهة أو عدم ذات الموضوع، أعني انتفاؤه في نفسه إن كان الممكن هو المحمول. وضرورة عدم كلّ مفهوم هي امتناع ذلك المفهوم، فالإمكان العام سلب امتناع ذات الموضوع أو سلب امتناع الوصف العارض له وهو النسبة. وعلى التقديرين لا يصدق الممكن العام على الممتنع.

وجماهير الأكثرين يضعون أنّ الطرف المخالف هو ما يخالف الواقع من طرفي الوجود والعدم؛ فالمخالف في الواجب هو العدم وفي الممتنع هو الوجود، والممكن العام يقع عليهما.

فإن أريد بالممكن العام ما ذكر أنّه سيذكر لم يصدق قول المشكك الممتنع بالذات ممكن عام.

وإن أريد ما يوضع عند الجماهير، أعني مسلوب الضرورة عما هو غير واقع من طرفيه^{٥٤٧} الوجود والعدم.

فيقال: [١]: إما أن يعتبر في كلّ من الواجب والممتنع ضرورة أحد الطرفين فقط، فيكون ما ليس بممكن خاصّ ينقسم إلى ثلاثة أقسام:^{٥٤٨} واجب وممتنع وضروري الطرفين؛ فلا يصحّ حينئذٍ أنّ ما هو ضروري الطرفين مسلوب الضرورة عما هو غير واقع من طرفيه [٢]: وإما أن يعتبر في^{٥٤٩} كلّ منهما ضرورة أحد الطرفين بلا شرط آخر من اعتبار ضرورة الطرف الآخر أو عدمها، فلا يصحّ أن كلّ ممتنع مسلوب الضرورة عما هو غير واقع من طرفيه^{٥٥٠} أو ضروري الطرفين ممتنع؛ وليس يصحّ فيه ذلك.

٥٤٤. في بحث الموادّ في الفصل المعنون بـ«استقراء». (١٢) ٥٤٥. م: + و

٥٤٦. ش، ل: - تعالى ٥٤٧. م: - من طرفيه

٥٤٨. قوله: فيكون ما ليس بممكن خاصّ ينقسم إلى ثلاثة أقسام...

و لو كان كلّ من الإمكان الخاصّ وتقضيته مستلزماً للإمكان العامّ لكان كلّ ما ليس بممكن بالإمكان العامّ ممكناً بالإمكان الخاصّ، وليس بممكن بالإمكان الخاصّ معاً. (منه)

٥٤٩. خ: حينئذٍ ٥٥٠. ل، د: - وإما أن يعتبر... طرفيه

وقد يخرق^{٥٥١} قولهم: كل ما ليس بممكن بالإمكان الخاص فهو ممكن بالإمكان العام، بأنه لا يصدق على الماهية من حيث هي الممكن بالإمكان الخاص، ولا يصدق عليها من تلك الحيشة الممكن بالإمكان العام أيضاً.
ولست ارتضيه؛ إذ المقصود التصديق بحسب نفس الأمر وإن لم يكن بحسب بعض^{٥٥٢} أنحاء نفس الأمر بخصوصه وبحسب مرتبة من مراتب الماهية في لحاظ العقل بعينها.

إشارة تنبيهية

[في إعادة المعدوم]

ألم يستبين لك أنّ العدم هو بطلان الذات وفقد الحقيقة، والوجود هو وقوع الذات وكون الحقيقة، ولا يتكرر شيء منهما مع وحدة الذات، فلا يتصور بطلانان لذات واحدة ولا حصولان لحقيقة بعينها؛ فإذاً لا توجد ذات بعينها مرتين، ولا تفقد حقيقة بخصوصها فقدتين؛ فالمعدوم لا يعاد بعينه حتى يبطل ذاته المستمرة ثم يتقرر مرة أخرى على الاستيناف. وهي هي تلك الذات المبتدأة فالباطلة بعينها، كيف وإذا كانت الذات هي تلك بعينها كان الوجود - وهو نفس صيرورتها المصدريّة - هو ذاك بعينه، فكأنّ الوجود المستأنف بما هو مستأنف هو الوجود المبتدأ بما هو مبتدأ بعينه، كما الذات المستأنفة بما هي مستأنفة بعينها هي الذات المبتدأة بما هي مبتدأة؛ إذ ليس الوجود إلا وقوع تلك الذات وهي هي بعينها.

فلو تغاير الوجودان والذات هي تلك كان للوجود^{٥٥٣} تكرّر لا بالموضوعات، وتخصّص^{٥٥٤} لا بالإضافة، فلم تكن طبيعة الوجود نفس موجوديّة الذات وحصولها، بل معنى ما به الحصول وقد كان^{٥٥٥} أبطله استقصاء الفحص من قبل.

وكذلك القول في العدم؛ إذ كانت الذات^{٥٥٦} لا تأتي أن تبطل تارة أخرى من بعد

٥٥١. الخارق قطب فلك التحقيق في درّة التاج [ج ١٧٥/٢ - ١٧٦]. (منه ٢)

هذا هو المقدمة الثانية المبني عليها التشكيك. (١٢)

٥٥٢. خ: - بعض

٥٥٣. ل: - كان

٥٥٤. خ: تخصيص

٥٥٥. د: الموجد

٥٥٦. خ: - الذات

استيناف الوجود .

ثم إن أمكن ذلك بالنسبة إلى الذات لم يكن في طباع الذات مبدأ استيجاب أن يقف ذلك على حد بعينه، فلم تأب الذات أن تتقرر ثم تبطل ثم تتقرر على الاستيناف وهي هي تلك بعينها، ثم تبطل ثم تتقرر باستيناف الاستيناف وهكذا إلى لا نهاية؛ إذ لم يصحّ جسم ذلك في شيء من المراتب المتضاعفة بعد إساغته أولاً، وهل تلك إلا فاحشة عقلية لا يستحلّها إلا من رضيت نفسه بأن ينسلخ عن طباع^{٥٥٧} الإنسانية ؟

وهم وإيماض

[في كيفية إعادة المعدومات الزمانية]

[الوهم]

لعلّك تقول: إن كثيراً من الأشياء الزمانية ما هو معدوم ثم يوجد ثم ينعدم، فيكون عدمان لذات واحدة مع أن شاكلته^{٥٥٨} شاكلة الوجود في أنه معنى بسيط وحداني لا يتعدّد إلا بالإضافة إلى متكرّرات، وقد جعلت سبيلهما واحداً في امتناع الاستيناف لذات بعينها، فإذا جاز في العدم ذلك فليجز في الوجود أيضاً، أو يرجع عن الحكم عليهما بالمضاهاة.

[الإيماض]

فيقال لك: العدم ليس يعرض الذات على أن يكون هناك شيء يصحّ أن ينتزع منه العدم كما في الوجود، بل هو بطلان مطلق للذات^{٥٥٩} وليسية صرفة ساذجة، وإنّما يتحصّل عند العقل بأن يُعيّن ذاتاً فيضيف إليها مفهوم اللبس، فلا يتعدّد عند العقل إلا بتكرّر الملكات، فلا ذات قبل الوجود ولا بعده، حتّى يقال إنّها واحدة بعينها أو متعدّدة متماثلة. وإنّما يعتبر العقل نسبة الرفع إلى الذات الموجودة قبل الوجوديّة وبعدها، فيحصل في الاعتبار رفع الذات قبل الوجود، ويحكم العقل أنّه رفع أزلي ورفع الذات بعد الوجود.

[ما قاله الجمهور في المقام]

ومن الذابعات المحمودّة لدى الجماهير أنّه رفع طارٍ، وليس بحسب نفس الأمر ذاتان ولا ذات واحدة، وحيث إنّ الوجود هو حصول الذات ولا يتصوّر لذات شخصية بعينها حصولان في ظرف واحد و^{٥٦٠} وعاء معيّن، فلا يصحّ عدمان طاريان أو^{٥٦١} أزليّان في اعتبار العقل لذات واحدة^{٥٦٢} شخصية بحسب^{٥٦٣} ظرف^{٥٦٤} بعينه ووعاء بخصوصه أصلاً، بل إنّما يعقل عدم أزلي ووجود وعدم طار كطرفين ووسط لا غير.

ولو ساغ استيناف العدم الطاري مرّتين لزم تسويغ استيناف الوجود أيضاً، وليس فليس، ونظيره من وجه وإن كان بعيداً^{٥٦٥} أنّ وجود النقطة أو النقطتين لا يستلزم الجوهر الفرد، وإنّما تستلزمه النقطتان المتتاليتان.

ثمّ ذلك صراط الفلسفة اليونانية في بادي النظر على غفلة من الجمهور عن دُخلة الأمر^{٥٦٦} وذهول عن دقّة السرّ.

[ما قاله الحكمة اليمانية في المقام]

وأماً على سبيل الحكمة اليمانية ومحجّة الصناعة البرهانية حسب ما هو قسطن من فضل العليم الحكيم فتتضح المسألة على ما سنبلغه من ذي قبل - إن شاء الله تعالى - إنّ كلّ ذات متقرّرة فعلها الجاعل الحقّ بجلوده،^{٥٦٧} فليس لها أن تهاجر من أرض الوجود وتخرج من صقع التقرّر أصلاً؛ بل هجيرها^{٥٦٨} أن تسكن حظيرة الثبوت بجعل الجاعل وإن كانت من الزمانيّات، وينقطع حصولها في أفق الزمان. فإنّ الزماني ربّما يختصّ بالتقرّر في زمانٍ ما أو^{٥٦٩} أنّيّا، فلا يوجد في سائر الأزمنة والآنات التي هي بعد ذلك الزمان أو الآن، وعدم وجوده فيما بعد زمان وجوده مستمرّ من الأزل إلى الأبد، وتقرّره في زمان تقرّره ضروري لا يرتفع عن ذلك الزمان حتّى يكون فيه المتناقضان.

٥٦٢. ل. د: - واحد

٥٦٥. خ: بعيد

٥٦٨. الهجير: الدأب، العادة.

٥٦١. خ: و

٥٦٤. ل: طرق

٥٦٧. ل، خ: موجودة

٥٦٠. خ: ظرف أو

٥٦٣. خ: - بحسب

٥٦٦. خ: - الأمر

٥٦٩. خ: + و

فإذا رُبما يختص وجود الحادث الزماني بزمان أو حدٍّ، فيظنّ طرد العدم عليه بعد ذلك، والفحص يكشف أنّ ذلك العدم في الآزال والآباد، وأنّ^{٥٧٠} الوجود في زمان الوجود لا يرتفع عن وعاء الدهر، ولا يعزب عن حضرة الجاعل وإن انقطع^{٥٧١} الحصول في أفق الزمان لعدم الفيضان عن الجاعل فيما بعد، لا لارتفاع ذلك الوجود الفاض.

وبالجملة؛ الحادث المنبث^{٥٧٢} الوجود يتّصف بالوجود الذي له في قطعة بخصوصها من الزمان، وذاته^{٥٧٣} باطلة مرتفعة في غير زمان وجوده بحسب نفس الأمر من الآزال إلى الآباد، ولا يتصور عدم طارٍ على الذات المتقرّرة أصلاً، بل اختصاص لتقرّر الذات ببعض من الزمان بتّة من الجانبين فحسب؛ فإذاً ليس لذاتٍ ما عدم طارٍ ولا ذات في العدم قبل أو بعد، بل إنّما ذات شخصية في زمان بعينه ووجود شخصيٍّ لها مختصّ بذلك الزمان؛ ويمتنع أن يكون وجود آخر لتلك الذات الشخصية بعينها في زمان آخر، بل إنّما يكون لو كان لمثل تلك الذات، لا لها بشخصيتها، وإلاّ لكان^{٥٧٤} وجودان لموضوع شخصي بعينه، ولزم أن يمكن لنفس ذات ذلك الموضوع الشخصي في لحاظ العقل أن تكون له بعينه وجودات متضاعفة لا إلى انتهاء في أزمنة متجدّدة غير منتهية، وليس ممّا يتكلّفه القوّة النظرية مع السلامة الغريزية لطباع الفطرة^{٥٧٥} العقلية. فإذاً لا يعاد المعدوم إلاّ بمثله لا بعينه.

استقصاء

[في إبطال إعادة المعدوم]

أنّ ما نهجناه^{٥٧٦} لهو سبيل الفحص على سنّة الحكمة اليمانية، وأنّ شركائنا الذين سبقونا بالصناعات البرهانية من رؤساء الفلاسفة الإسلامية واليونانية قد حاولوا تبيان الأصل بإيضاحات محصّلة حكيمية لست برادعهم عن شيء منها، بل مصوّبهم ومُثْنٍ^{٥٧٧}

٥٧٢. خ: المثلث

٥٧٥. د: النظرة

٥٧٧. م: متنى

٥٧١. ل: انتقع

٥٧٤. م: والإمكان

٥٧٠. م: الاياد وفي زمان

٥٧٣. د: دفعه

٥٧٦. في إشارة تبيهية. (١٢)

عليهم بما أسبغوا النظر على الوجه الأوفى ، وبلغوا بالبحث^{٥٧٨} الأمد الأقصى على اعتصامٍ منهم باستغناء المفحوص عنه لشدة الظهور عن ذلك كله .

ومن اعترض عليهم من سفهاء المتأخرين كان كأنه لم ينل^{٥٧٩} الوجهة ولم يجد السبيل لكونه ضيق العقل في فطرة الوجود، غير مستأهل السرّ أن يكون من مواضع العلم ومدارك الحكمة، فلنذكر وجوه تلك الإيضاحات :

[بيان أدلة أن المعدوم لا يعاد بعينه]

[البرهان الأول: وهو لزوم الترجيح بلا مرجح في المعاد والمستأنف]

فمنها، أن لو أعيد المعدوم^{٥٨٠} بعينه فرضنا بدله مثله في هويته وفي جميع ماله من قبل ذاته ومن قبل غيره من الأوصاف والعوارض سوى ما يوضع أنه مبتدأ وذلك معاد؛ فيكون هذان المتشابهان من جميع الجهات على نسبة واحدة بالقياس إلى تلك الهوية المتقدمة، وإلا لم يكن التضاهي من كلّ جهة، بل كانت الجهة التي بها استحقّق أحدهما الاختصاص بها دون الآخر بعينها هي جهة التخالف المفروض الانتفاء، فلم يكن أحدهما أخرى بأن يكون هو بعينه تلك الهوية التي كانت حتّى يكون معاداً، والآخر^{٥٨١} بأنه ليس هو تلك حتّى يكون مستأنفاً. فإذا كان المعاد بما هو معاد مستأنفاً، والمستأنف بما هو مستأنف معاداً، والعلّة^{٥٨٢} الموجبة وقوع المعاد هي الموجبة وقوع المستأنف.^{٥٨٣}

وبالجملة بعد ما يؤمن بأنّ العدم هو^{٥٨٤} فقدّ الذات وبطلانها، وليست^{٥٨٥} للمعدوم ذات

٥٧٨. قوله: وبلغوا بالبحث الأمد الأقصى...

البحث بمعنى التفتيش وهو شائع. (منه)

٥٧٩. د: لم ينهل

٥٨٠. ش: معدوم

٥٨١. د: الأخرى

٥٨٢. ج: خ: وبالعلة

٥٨٣. دفع لما ورده من أنّ هذا الفرض محال، إذ يلزم منه أن يتشخص شخصان بتشخص واحد، فيكون التشخص الواحد مشتركاً بينهما فلا يكون شخصاً؛ لأنّ مقتضى التشخص التوحّد إلى آخره.

ووجه الدفع أن لا يفرض شيئاً حتّى يقال هذا الفرض محال، بل نقول يلزم على تقدير الاعادة أنّ

المعاد من حيث معاد مستأنف. (سمع منه)

٥٨٤. خ: - هو

٥٨٥. ش: ليس

متقرّرة كما يختلفه قوم ليسوا هم من فِرَق المميّزين، ويعقل أن لا تميّز^{٥٨٦} في العدم، ولا تتمايز العدمات بما هي عدمات، ولا تتناولها الإشارة العقلية من تلك الجهة كما يظنّ قوم آخرون. يتبيّن أنّه لا يكون موضوع الوجودين والعدم شيئاً واحداً لعدم انحفاظ وحدة الذات في العدم، بل ليس إلّا تكثر بالإثنيّة الصرفة.

فامتياز المُعاد عن المستأنف المفروض واقعاً بدله، واختصاصه بأنّه معاد إن كان من جهة الذات حال العدم فالمعدوم لا ذات له؛ وإن كان لأنّه كان موجوداً أولاً دون المستأنف، فهذا عين^{٥٨٧} النسبة التي يقع النظر في إمكانها؛ فإن صحّ فلم لم يكن^{٥٨٨} ذلك هو المستأنف^{٥٨٩} وهما متساويان في استحقاق ذلك؟ وهل هو إلّا أخذ المطلوب في بيان نفسه وإن كان من جهة الأسباب المؤدّية إلى^{٥٩٠} وقوع المعاد، فلم لم تكن هي بعينها أسباب وقوع المستأنف بدلاً عنه؟ ويأبى العقل إلّا أن يكون ذلك غير متصور مع فقد الاستمرار الموقع للإثنيّة^{٥٩١} الصرفة، بل إمّا أن يكون كلّ منهما مُعاداً^{٥٩٢}؛ أو لا يكون ولا واحد منهما معاداً.

فإن خالغ وهمك أنّه وإن عدت الذات في الخارج لكنّها تبقى مستمرة في نفس الأمر بحسب وجودها الذهني، فتستحفظ وحدتها بحسب ذلك الوجود، كما لو كان ثابتاً في العدم فالوجود الذهني بإزاء ذلك الثبوت الذي يتوهمه من ليس من المميّزين.

فقليل لك: أ ليس^{٥٩٣} قد تحصّلت من قبل أنّ الموجود في الذهن بالحقيقة هو الهوية المكتنفة بالمشخصات الذهنية واتّحادهما مع الموجود في الأعيان بمعنى أنّها بعد التجريد عينه؛ إذ الذات والذاتيات منحفظة في أنحاء الوجود، وإنما الهويّات الشخصية هي المتبدّلة، فليست الهوية الذهنية هي عين الهوية العينية مطلقاً بالفعل.^{٥٩٤}

وأيضاً أ ليس كما أنّ المعدوم المعاد في زعمك موجود في الذهن؟ كذلك المبتدأ

٥٨٧. د: غير

٥٨٦. هكذا في النسخ / خ: مميّز

٥٨٨. أي لم تكن جهة مرجّحة في نفس الأمر. (١٢)

٥٩٠. ج. د: - إلى

٥٨٩. أي لم يكن المستأنف هو الذي كان موجوداً. (١٢)

٥٩٣. خ: - أ ليس

٥٩٢. م. خ: معاد

٥٩١. د: لا إثنيّة

٥٩٤. حاصله أنّ استمرار الهوية الذهنية لا تفيد لإعادة (كذا) الهوية الخارجية، بل بينهما مغايرة تامّة. (١٢)

المفروض بدله موجود فيه أيضاً،^{٥٩٥} فليس نسبة المعدوم السابق الوجود إليه بأولى من نسبته إلى ذلك المبتدأ المفروض، وهذا النمط هو ما^{٥٩٦} رame شريكنا الأسبق بما قاله في إلهي الشفاء وفي التعليقات فراجعهما^{٥٩٧}.

ثم إذا وضع لديك أنه يلزم أن يكون المستأنف هو المعاد، فيكون هو الموجود السابق بعينه وجدت أن إيجاد المستأنف الذي هو معاد وإعادة لذلك السابق بهويته، فتكون إعادة لوقته أيضاً، وإلا لم يكن إيجاد المستأنف هو إعادة السابق^{٥٩٨} الموجود في ذلك الوقت،^{٥٩٩} فيلزم أن يكون للوقت وقت من تلك الجهة، وهذا^{٦٠٠} أيضاً يكاد يتضح عندك ولكن بتوفير^{٦٠١} تأمل صادق وتوفية لحقه من النظر بعد ما لم يكن طباع العقل سقيماً في فطرة الوجود.

[البرهان الثاني: وهو لزوم تخلل العدم في الموجود]

ومنها، أن لو أعيد بعينه لزم أن يكون عديمه مسبقاً وسابقاً بالقياس إلى شيء واحد بعينه^{٦٠٢} هو وجوده سبقاً زامياً، وأن يتخلل العدم بين ذاته الواحدة؛ لأن ذات الشيء إذا كانت^{٦٠٣} محفوظة في حال الوجود دون العدم فإذا وجد الشيء في زمان الأول كان ذاته فيه، وإذا عدم في الزمان الثاني بطلت ذاته ولم يتقرر فيه؛ ثم إذا وجد في الزمان الثالث كان ذاته بعينها، فيلزم تخلل العدم بين ذاته الواحدة وكذلك بين وجودها المفروضين اللذين هما وجود^{٦٠٤} واحد بعينه لذات واحدة بعينها.

فإذن إذا جاز الإعادة كان «أ» مثلاً سابقاً^{٦٠٥} على عديمه، وهو بعينه مسبق بذلك

٥٩٥. لأن كل المفهومات موجودة في المبادي العالية. (١٢) ٥٩٦. خ: ما هو

٥٩٧. قارن: الهيات الشفاء، المقالة ١، الفصل ٥، ص ٣٦ والتعليقات / ١٧٩ (ط ٢)

٥٩٨. د: بهويته فتكون إعادة... السابق

٥٩٩. أي من جهة أن الموجود المستأنف صار الموجود السابق، لا أن يكون الوقت من المشخصات كما فهم

بعض ويقول إنه تكرار الوقت ومادها، لأن وجود كل شيء في وقته بمقتضى ذاته، فيكون وجوده لا ينفك

من وقته، فإذا فرض أنه معاد فوقيه أيضاً معاد. (١٢)

٦٠٢. خ: - لزم أن يكون... بعينه

٦٠٠. أي إعادة الوقت. (١٢) ٦٠١. ل: خ: بتوفير

٦٠٥. نظراً إلى الابتداء. (١٢)

٦٠٣. ل: د: - إذا كانت ٦٠٤. د: وجودا

العدم،^{٦٠٦} فيكون هو قبل نفسه قبلية بالزمان، وذلك بحذاء الدور الذي هو تقدّم الشيء على نفسه بالذات، ولا جرح أن لَقَبَ ذاك بالدور الذاتي،^{٦٠٧} وهذا بالدور الزماني.

فإن أغلظك الوهم أن اللازم تخلّل العدم بين وجوديّ شيء واحد بعينه، فاعقل أن اختلاف الوجود يساوق اختلاف الذات بالضرورة الفطرية؛ فإن الشيء الواحد لا يكون له وجودان؛ إذ الوجود الخاص لكلّ شيء هو عينه بمعنى أنّه ليس وراء الذات شيء بحسب ظرف الوجود وإن كان غيره بحسب تحليل من العقل واعتبار منه للموجوديّة الانتزاعية، ونسبة الوجود إلى الماهية ليست نسبة العوارض المتواردة التي يتصوّر تبدّلها واختلافها مع انحفاظ وحدة الذات، وليست وحدة الذات إلّا معنى^{٦٠٨} وحدة الوجود.

ثمّ ولو^{٦٠٩} قدر أنّه يمكن وحدة الذات^{٦١٠} مع اختلاف الوجود فلا يصحّ الفرق بين الماهية والوجود في جواز الإعادة، فلم لا يكون الوجود نفسه معاداً ويكون الوقت أيضاً معاداً، فيكون الحدوث أيضاً معاداً، فيكون ليس هناك وجودان ولا وقتان ولا حدوثان اثنان، بل واحد^{٦١١} بعينه معاد^{٦١٢}؟ ثمّ كيف يكون العود ولا اثنيّة؟ وكيف تكون اثنيّة، ويجوز أن يكون المعاد بعينه^{٦١٣} الأوّل؟

وقول من يريد أن يهرب عن هذا منهم - ويقول الوجود صفة والصفة لا توصف ولا تعقل، وليست بشيء ولا موجودة، وأنّ الوقت أو بعض الأشياء لا يحتمل الإعادة وبعضها يحتمل، حتّى لا يلزمه^{٦١٤} أنّ فرض الإعادة للمعدوم يجعل^{٦١٥} المعاد غير معاد، ويجوز أن يكون ما هو معاد ليس له حالتان أصلاً - قول ملفّق^{٦١٦} يفضحه البحث المحصّل. وأما توهم الانتقاض بالبقاء فمن السخيف الساقط؛ إذ الذات المتقرّرة مستمرة في

٦٠٦. نظراً إلى الإعادة. (١٢)

٦٠٧. قوله: ولا جرح إن لَقَبَ ذاك...

و أيضاً حيث إنّ الزمان والمكان شيقتان متضاهيان بحسب اللوازم والأحكام فلا شطط أن لَقَبَ هذا بالطرفة الزمانية إزاء للطرفة المكانية، وهما متكافيان في ظهور الاستحالة مع سلامة البصيرة الغريزية عن عاهة

٦٠٩. ل. خ: - ثمّ ولو

٦٠٨. ل. خ: بمعنى

الاعوجاج. (منه)

٦١١. م: + بل واحد ولا حدوثان اثنان

٦١٠. د: - وليست وحدة... الذات

٦١٢. د: - ثمّ كيف يكون... بعينه

٦١٢. خ: - معاد

٦١٦. د: يلفق

٦١٥. د. ش: قد يجعل

٦١٤. ل. خ: لا يلزم

زمان البقاء، ولا تتكثّر بتحليل الذهن إلّا الأجزاء التي ينحلّ إليها ذلك الزمان في الوهم، ويستتبع ذلك تكثّر إضافة الذات المتحفّظة إليها بالوقوع فيها، فلا يلزم^{٦١٧} تخلّل^{٦١٨} الزمان بين الشيء ونفسه، بل إنّما تخلّله بين الشيء باعتباره وقوعه في الزمان الأوّل وبينه باعتباره وقوعه في الزمان الثاني؛ وذلك يرجع بالحقيقة إلى تخلّل الزمان بين الإضافات العارضة للذات، والسابق بالسبق الزماني واللاحق بذلك للحوادث إنّما هما الزمانان بالذات والشيء بالعرض بحسب حصوله بوحدته المحفوظة المستمرة في الزمانين، لا نفس الذات المتقرّرة من حيث هي لأنّها مستمرة واحدة.

[البرهان الثالث: وهو لزوم إعادة الوقت والزمان]

ومنها، أنّه لو أعيد بهويّته الشخصية لزم إعادة وقته لاستيجاب تلك الهويةّ بشخصيّتها الوقوع في ذلك الوقت بعينه لما خصّصها به اقتضاء فاعلها واستعداد مادّتها الحاملة لصحة حدوثها وإمكان وجودها إلى غير ذلك من الأسباب المؤدّية إلى نحو وجودها الشخصي المستتبع للاختصاص بالوقوع في ذلك الزمان بعينه.

أفليس إذا أعيدت هويّة شخصية كان إنّما ذلك لعود علّتها المخصوصة التي بها حصل الوجود الشخصي^{٦١٩} لتلك الهويةّ، فيكون ذلك يستتبع الحصول في ذلك الزمان الشخصي السابق بعينه تارة أخرى؛ إذ هو من لوازم تلك الهويةّ الشخصية.

فإذن يكون^{٦٢٠} ما قد وضع أنّه معاد هو ليس إلّا ذلك المبتدأ السابق بعينه من ذلك السبيل، لا من جهة ما يحسب أنّ^{٦٢١} الزمان من المشخصّات، أي الأمور التي لها مدخل في التشخيص وهو من الظنون الكاذبة، فإنّ ما يناط به تشخيص الشيء هو نحو وجوده الذي يخصّه، ويكون بحسبه للتشخيص^{٦٢٢} أمارات لا يصحّ أن يعدّ الوقت منها، بل الزمان إنّما هو ظرف^{٦٢٣} المتشخص لا غير، اللهمّ إلّا في بعض المواد جزئياً ببعض^{٦٢٤}

٦١٨. د: بتحليل / خ: بتخلّل

٦٢١. ش: - أنّ

٦٢٤. خ: جزئياً وبعض

٦١٧. يمكن أن يقرأ ما في م: فلا يمنع

٦٢٠. خ: فيكون

٦٢٣. النسخ مهمله هنا

٦١٩. ل: د: الشيء

٦٢٢. د: التشخيص

الاعتبارات من حيث^{٦٢٥} الخصوص، فإنَّ أولات المحلَّ من الماهيات تتغير باختلاف حواملها أو بالزمان إن اتَّخذ^{٦٢٦} المحلَّ كسوادين حصلا في موضوع واحد، ولكن أحدهما^{٦٢٧} بعد بطلان الآخر؛ فالمحلَّ من المشخصات بمعنى ما يحتاج إليه نحو الوجود الذي هو الشخص، والزمان هناك من المشخصات بمعنى الأمور التي هي أمارات الشخص ومناطق^{٦٢٨} التمايز في لحاظ العقل ومصححات عروض تشخصات مختلفة؛ على أنَّه يصحَّ أن يؤخذ الزمانان^{٦٢٩} من اعتبارات ذات المحل وقيود هويته ومتسمات محلَّيته بحسب الإضافة إليهما؛ فيرجع الأمر إلى تكثير^{٦٣٠} الحثية التقييدية، واختلاف محلَّ السوادين بالاعتبار^{٦٣١} التقييدي، فيدخل المحلَّ بذلك الاعتبار فيما يفترق إليه اختلاف هويَّتي السوادين بالشخص.

ومما ذكر يعلم أن لا حصول لمثل صورة وعرض في محلَّ لفقد^{٦٣٢} المميَّز من الحامل والزمان، ولا يمكن أيضاً أن يحصل أحدهما في زمان «ج» والآخر في زمان «ب»، على أن يستبهر^{٦٣٣} ما حصل في زمان «ج» إلى زمان «ب»، فيجامع الآخر؛ إذ عند بطلان الأزمنة تبطل الإضافات إليها، وإذا بطلت الإضافة فقد فقد المميَّز.

وكذلك يصحُّ للشيء الزماني أن يعتبر زمان وجوده ببعض الاعتبارات، أي بوحدته الاتصالية المعينة بما هو بتلك الوحدة الاتصالية ظرف حصول ذلك الشيء^{٦٣٤}، فيقال إنَّه بذلك الاعتبار من أمارات تشخص ذلك الشيء، فإذا انقطع اتصاله من حيث هو زمان الوجود بانقطاع ذلك الوجود لم يبق الشخص، وبطلت الذات في سائر الأزمنة بطلانها الذي يستحقه بنفسها، أو أنَّ لأنَّ الحدوث من حيث هو آن حدوث ذلك الشيء نيابة^{٦٣٥} وتعلُّقاً ارتباطياً بتشخصه، ولما^{٦٣٦} بعد ذلك الآن من الزمان تلك النياطة^{٦٣٧} باستحفاظ ذلك الشخص^{٦٣٨} بشرط اتصاله من حيث هو زمان الحصول.

٦٢٧. خ: إحداهما

٦٢٦. د: اتحد

٦٢٥. ل، ج، خ: حثية

٦٣٠. خ: تكثر

٦٢٩. خ: الزمان

٦٢٨. م، ج، خ: مصححات

٦٣٣. ل: يستتم

٦٣٢. ل، د: يفقد

٦٣١. ل، د: باعتبار

٦٣٦. د: لا

٦٣٥. خ: مناطة

٦٣٤. خ: - الشيء

٦٣٨. ل، د: التشخص

٦٣٧. ل: النياطة / خ: المناطة

[البرهان الرابع: وهو لزوم اعتبار زمانٍ لا نهاية له]

ومنها، أن لو أُعيد بشخصه^{٦٣٩} - وإنّما يكون ذلك بإعادة زمانه - فيكون ذلك الزمان بعينه قبل وبعد بعدية بعد قبلية باطلة يصحّ وقوعها على طرفي^{٦٤٠} امتداد بحسب التوهم؛ وليس ذلك إلا سبيل السبق الزماني، ولا يتصوّر إلا أن يكون الشيء ذا الزمان الذي هو معروض ذلك السبق بالذات، فإنّ يكون^{٦٤١} للزمان زمان؛ ثمّ يعطف النظر إليه ويساق إلى أن يحصل أزمة إلى لا نهاية وهو بين الاستحالة.

فاعلم أنّه إذا اتّحد النوع والمحل فيما له محل فلا فارق إلا الزمان، وإذا كان الزمان ممتنع العود فما يتخصّص^{٦٤٢} به كذلك أيضاً.

[البرهان الخامس: وهو لزوم اعتبار التناسخ]

ومنها، أن لو صحّ أن تعاد تلك الهوية بشخصيتها^{٦٤٣} لم يكد يمكن الجزم بأنّ الحادث في هذه النشأة وفي كلّ نشأة إنّما هو شيء مستأنف إفاضة جود القيوم الواجب بالذات على الابتداء، بل كلّ حادث قيل أنّه ابتدائي أمكن أن يقال أنّه إعادي، وهكذا فيما قبله في القرون الخالية؛ وذلك أعظم الجواد^{٦٤٤} بطريق^{٦٤٥} التناسخ.

[البرهان السادس: وهو لزوم إعادة الاستعداد والعلّة]

ومنها، أن إعادة الهوية الشخصية إنّما^{٦٤٦} يتصوّر لو أُعيدت أجزاء علّتها التامة التي اقتضتها واستعداد المادّة لها بخصوصه^{٦٤٧} وغير ذلك من مصحّحات تلك المعلولية ومتمّمات تلك العلّة؛ إذ لو لم تكن العلّة هي تلك بعينها والاستعداد هو ذلك بعينه لم تكن الهوية المعادة هي تلك^{٦٤٨} التي كانت بعينها؟ أفيستد الشيء الشخصي إلى ما هو غير

٦٤١. خ: - الشيء ذا... يكون

٦٤٠. ل، د: طرف

٦٣٩. م: شخصه

٦٤٣. ل، خ: بشخصها

٦٤٢. م: يتخصّص

٦٤٤. جمع جواد. ■ (١٢)

■ كذا في النسخ / وجمع الجواد: أجواد، أجاود وغيرهما لا الجواد، والظاهر أنّ النصّ: الجواد أي كثير

٦٤٦. د: + هو

٦٤٥. م: لطريق

الجود.

٦٤٨. د: + بعينها والاستعداد هو ذلك... تلك

٦٤٧. خ: مخصوصة

علته بعينها فسينكشف من ذي قبل فسادُه إن شاء الله تعالى. ٦٤٩

وكيف تعاد الهويّة من غير استعداد المادّة لذلك؟ أو كيف تستعدّ المادّة لهويّة هي غير تلك المبتدأة السابقة، وتكون المادّة الفائضة ٦٥٠ عليها بحسب ذلك الاستعداد هي تلك بعينها؟ فلو لم يكن الاستعداد والعلّة بما ٦٥١ هما بعينهما لم يكن المعاد المفروض إعادياً، بل إنّما ٦٥٢ يكون استينافياً على المماثلة للابتدائي ٦٥٣ السابق، ويتوهم أنّه إعادي على العينية له، فإذا إنّما تكون هويّة ما إعادية لا استينافية لو عادت ٦٥٤ الاستعدادات والأدوار والحركات والأوضاع.

وبالجملة، جملة ما سبقت في النظام الجملي ممّا توقّفت عليه تلك الهويّة في الوجود الابتدائي السابق بأشخاصها وأعيانها فيكون إذا ٦٥٥ أعيدت هويّة ما صار النظام الجملي للكُلّ من الهويّات المعادة.

ولعلّ غير سقيم الذهن يقرّ بأنّ ذلك من أباطيل الظنون وأكاذيب الأوهام؛ ولذلك ما يعدّ هذا الأصل من الفطريات ٦٥٦ بالنسبة إلى الأذهان المتوقّدة.

إضاعة ضياءٍ لإزاحة ظلام

[في أن امتناع إعادة المعدوم من لوازم الماهيات الشخصية]

[التنبية على أصولٍ في المقام]

إنّ امتناع بعض أنحاء الوجود بخصوصه بالنظر إلى الحقيقة لا يحيله كون الحقيقة قَيّوماً واجباً بالذات، بل هو الذي يستوجبه ويحقّقه وغير مخرج للحقيقة إذا كانت ممكنة بالذات ٦٥٧ عن حدود بقعة الإمكان؛ إذ ليس ذلك ينافيه بل ربّما يحقّقه ويؤكّده.

٦٥١. خ: - بما

٦٥٤. خ: أعادت

٦٥٠. د: القابضة

٦٥٣. خ: للابتداء

٦٤٩. ش: - تعالى

٦٥٢. خ: - إنّما

٦٥٥. خ: إذ

٦٥٦. قال الرازي في المباحث المشرقية ج ١ / ٤٨ وفق ما قاله الشيخ في الهيات الشفاء / ٣٦: «كلّ من رجع إلى فطرته السليمة ورفض عن نفسه الميل والعصية شهد عقله الصريح بأنّ إعادة المعدوم ممتنع قطعاً...».

٦٥٧. أي لا يجعله محالاً. (١٢)

وكذلك امتناع بعض أنحاء العدم بخصوصه بالنسبة إلى الماهية ليس يخرجها^{٦٥٨} عن حدّ طبيعة الإمكان و^{٦٥٩} بالقياس إلى الممتنع بالذات ليس ينافية الامتناع الذاتي؛ ولذلك ما أنه يمتنع^{٦٦٠} على القيوم الواجب بالذات عزّ مجده أن يكون له وجود ممكن أو وجود مسبوق بعدم^{٦٦١} أو وجود زائد لاحق، وإنما ذلك لخصوصيات تلك التقييدات^{٦٦٢}.

ويمتنع: على الماهية الممكنة أن تتّصف بالوجود الواجبي، أو يكون لها وجود هو نفس ذاتها، أو من ذاتياتها، أو وجود غير مسبوق بالعدم سبقاً بالذات، أو وجود لا يكون مسبوقاً بالعدم سبقاً دهرياً وسرمدياً على ما هو الصراط المستقيم بالحكمة اليمانية.

وعلى الماهية الممكنة الجوهرية أن يكون لها الوجود في الموضوع. وعلى العرض أن يكون له الوجود لنفسه؛ إذ وجوده في نفسه هو وجوده في الموضوع، وذلك له من جهة نفس ماهيته^{٦٦٣} الناعيتة^{٦٦٤}.

وعلى الماهية الغير القارّة بالذات أعني الزمان أن توجد بالوجود القارّ. ويمتنع على الزمان بالنظر إلى نفس ماهيته أن ينعدم بالعدم الطاري، أي العدم المسبوق بالوجود سبقاً بالزمان؛ إذ فيه فرض عدم الشيء مع وجوده وإن كان على مسلك الحكمة اليمانية لم يمتنع بالنسبة إلى نفس ذاته العدم بعد الوجود بعدية دهرية؛ فإن استحالة ذلك ليست من جهة نفس ماهية الزمان، كما كان امتناع العدم الطاري بعد الوجود بعدية زمانية من تلك الجهة؛ بل إنما هي من سبيل آخر؛ وهو أنه لا يتصور في وعاء الدهر امتداد، كما لا يتصور فيه أيضاً لا امتداد مثل ما هو للوجودات^{٦٦٥} الزمانية أو للآنيات من الأمور التي قبلنا في أفق الزمان، فلا يكون في وعاء الدهر^{٦٦٦} إلا سابق ومسبوق فقط، لا^{٦٦٧} سابق على مسبوق يمكن أن يصير سابقاً على ثالث؛ فإن ذلك من خواص وعاء الزمان الذي هو أفق التقضي^{٦٦٨} والتجدّد. وهذه الاستحالة ممّا لا اختصاص له بطبيعة الزمان، بل الموجودات كلّها سواسية فيها، لا من حيث الماهية، بل بحسب اقتضاء وعاء الدهر.

٦٥٨. د: مخرجها ٦٥٩. ل، م، خ: و

٦٦٠. حق شيء عظيم وذاته يمتنع. (!؟) (١٢)

٦٦٢. ل، خ: التقييدات ٦٦٣. ل: ماهية

٦٦٥. خ: للموجودات ٦٦٦. خ: - امتداد كما لا يتصور... الدهر

٦٦٧. د: لا ٦٦٨. د: المقتضى

وكذلك يتمتع على الممتنع بالذات العدم المسبوق بالوجود، ولا يصادمه الامتناع الذاتي، بل هو ^{٦٦٩} الذي استحقَّ ذلك ^{٦٧٠} واستوجبه .

[إن امتناع إعادة المعدوم من لوازم الماهيات الشخصية]

فإذا تعرّفت ذلك فاعلمن ^{٦٧١} أن امتناع العود - أي استحالة وجود الشيء الشخصي المعدوم بالعدم المسبوق بوجوده بعينه - من لوازم ماهيات الهويات الشخصية قاطبة؛ إذ يتمتع ذلك على الماهية لذاتها ولا تخرج هي به ^{٦٧٢} عن حدّ طبيعة الإمكان .

[إن الزمان لا يقبل الإعادة بالذات]

ومن خواصّ أفق الزمان أيضاً، إذ ^{٦٧٣} لا يتصوّر بالنظر إلى ماهية ^{٦٧٤} الزمان عود جزء منه، أي وجوده في حدّ آخر غير ما هو حدّه؛ وبالجمله وجوده مرتين أو مرّة واحدة في غير حدّه .

وإنّ إعادة الهوية الشخصية المتخصّصة بجزء ما ^{٦٧٥} من الزمان بعينها المستلزمة لإعادة زمانها بعينه، كما أنّ امتناع العدم المسبوق بالوجود المسبوق بالعدم سبقاً دهرياً، أو ^{٦٧٦} الوجود المسبوق بالعدم المسبوق بالوجود، ذلك السبق بالنسبة إلى الأشياء مطلقاً فضلاً عن الهوية الشخصية بعينها من خواصّ وعاء الدهر فقط، أي لا من لوازم الماهيات أيضاً؛ إذ لا يتصوّر بحسب وعاء الدهر سابقّات ومسبوقّات مترتبة، بل إنّما سابقة واحدة ومسبوقية بإزائها فقط .

فعود المعدوم بعينه يتمتع من سبيلين: عدم إمكان ذلك بالنظر إلى الماهية، وإباء وعاء الزمان بطباعه عن ^{٦٧٧} ذلك؛ ويتشأ ذلك ^{٦٧٨} من خصوص تقيّد ^{٦٧٩} الوجود بكونه بعد العدم بعد الوجود .

٦٦٩. م: + الموجود

٦٧٠. أي امتناع عدم المسبوق بالوجود. (١٢)

٦٧١. ل: خ: فاعلم

٦٧٢. أي بذلك الامتناع. (١٢)

٦٧٣. خ: - إذ

٦٧٤. م: ماهيته

٦٧٥. ل: بجزماً / خ: مجزماً

٦٧٦. خ: - و / ل: خ: أو

٦٧٧. د: من

٦٧٨. أي الامتناع بالنظر إلى الماهية. (١٢)

٦٧٩. م: تقييد

فإذاً إما أن يؤخذ الشيء بعينه من حيث هو هو - ويقال إن طباعه يقتضي امتناع ذلك الوجود^{٦٨٠} بالنظر إليه - أو يؤخذ الشيء المعين الشخصي من حيث هو معدوم بعد الوجود، ويقال هو باعتبار التقييد بهذه الحثية ممتنع الوجود المقيّد بعد العدم. وذلك الامتناع ليس لماهية ولا لأمر يزول عن ماهيته،^{٦٨١} بل هو لازم للماهية الموصوفة بالعدم بعد الوجود؛ وليس في ذلك خرق لما تقتضيه طباع الإمكان، و^{٦٨٢} إنما خرق طباع الإمكان أن^{٦٨٣} يجب بالنظر إلى ذات الممكن وجود ما على الإطلاق أو بخصوصه أو الوجود في وقت ما على الإطلاق أو بخصوصه، فإن ذلك موجب أن يحصل له بذاته دائماً ذلك الوجود أو الوجود في ذلك الوقت. وأما اقتضاء امتناع وجود أو عدم بخصوصه فلا صاّد عنه، بل ربّما يسوق إليه الفحص. فإذا المعدوم بعد الوجود يمتنع^{٦٨٤} أن يحكم عليه بصحة العود.

[الإجابة عمّا يورد في المقام]

وتشكيكهم بأنّ الحكم على الممتنع بأنّه لا يصحّ الحكم عليه حكم عليه فيكون متناقضاً، قد كنّا أسلفنا فكّ العقدة فيه، بأنّ الحكم على ما يمتنع وجوده ممتنع من حيث كونه ممتنعاً وممكن من حيث كونه متصوّراً من جهة الامتناع، ولا تناقض بينهما لاختلاف الموضوعين.

[الردّ على المتكلمين]

وقد قاس بعض دعاة^{٦٨٥} الحقّ المتسميّة^{٦٨٦} بالمتكلمين إعادة المعدوم على التذكّر، فقال المتصوّر بعد زواله وعوده في الذكر قد يكون واحداً؛ فالمعدوم كذلك يعاد، وذلك باطل، لأنّ التذكّر لا يتصوّر إلّا مع بقاء المتذكّر في الذهن، وتخلّل العدم بين الالتفات الأوّل إليه والالتفات الثاني، فلا يكون هناك حصولاً فضلاً عن الإعادة، وهاهنا لم يمكن

٦٨١. خ: ماهية

٦٨٤. ل، د: ممتنع

٦٨٠. أي الوجود المقيّد بقيد العدم بعد الوجود. (١٢)

٦٨٣. خ: -ان

٦٨٦. خ: المتسمة

٦٨٢. خ: -و

٦٨٥. ش: نفاة

أن يكون شيء باقياً أصلاً.

على أن الواحد هناك هو المعلوم لا العلم به، أي الصورة^{٦٨٧} الذهنية بما هي علم، ووحدة المعلوم لا يستلزم وحدة العلم. أ فليس أنحاء المعلوم بمعلوم واحد متكثراً؟

تحديد

[في معنى امتناع العود عند الحكمة اليمانية]

امتناع العود لدينا و^{٦٨٨} في حكمتنا التي يشبه أن تكون هي طبخ الفلسفة في نضج هذه المسألة معناه: امتناع أن يكون لشيء بعينه وجودان في زمانين، يتخللهما^{٦٨٩} زمان ليس هو فيه موجود، إلا امتناع أن يوجد الشيء بعينه بعد عدمه في وعاء الدهر بعد الوجود، فإنه يرجع إلى ادعاء الامتناع لحصول شيء على تقدير حصول شيء آخر هو ممتنع في ذاته؛ إذ ليس يتصور ارتفاع الوجود عن وعاء الدهر أصلاً، وإنما الواقع والمتصور هو ارتفاع العدم عن وعاء الدهر فقط؛ فالوجود^{٦٩٠} يطرأ على الليس طرؤاً دهرتياً.

وأما ما وجد^{٦٩١} في وعاء الدهر فلا يطرأ عليه العدم فيه وإن انقطع وجوده في أفق الزمان، لاختصاصه بزمان معين هو من أوساط^{٦٩٢} الامتداد الزماني، ولا امتناع وجود الشيء المعين بعد ارتفاع وجوده عن أفق الزمان بحسب الواقع، أي امتناع وجوده من بعد ما يفهم الجماهير من لفظة^{٦٩٣} العدم الطاري، فإنه أيضاً يؤول إلى دعوى عدم الحصول لشيء على تقدير أمر هو غير محصل في نفسه.

فقد قرع سمعك ما هو مَرَّ الحق في معنى العدم الطاري، وسيعاد على ضربٍ ما من البسط إن شاء الله العزيز العليم، ولي الفضل والرحمة؛ وإن كانت المدارك العامية الوهمانية^{٦٩٤} غير متعودّة الرُّجعي^{٦٩٥} إلى ما لم تألفه من حقايق العلم وأسرار الحكمة.

٦٨٩. م: يتخللها
٦٩٢. د: ارتباط
٦٩٥. الرجعي: الرجوع. (١٢)

٦٨٨. م: - و
٦٩١. خ: يوجد
٦٩٤. م: الوهمية (?)

٦٨٧. ل، خ: الصور
٦٩٠. خ: + جود
٦٩٣. ل، د: لفظ

وَعْد [في المعاد]

[إشارة إلى ما يحشر في المعاد]

عسى أن الله بفضلله يَلْفَنَّا أتمَّ النصاب من إكمال الدين وإتمام النعمة بشروق شمس الحق وطلوع أقمار اليقين من مشارق أنوار هذا الأفق المبين.

فنبين لك حيث يحين حين أن يسط القول في معاد النفوس وكيفية رجوعها إلى بارئها في النشأة أن الحشر الجسماني في النشأة الآخرة إنما يكون بأن يجمع مبدعها الأجزاء المادية من أجسادها الباقية بحسب المادة، ويفيض عليها صورة على مماثلة^{٦٩٦} صورتها التي كانت هي عليها في هذه النشأة، فيرجع^{٦٩٧} إليها بحسب تلك الصور تعلق النفوس الباقية الحية المجردة، ويأمر^{٦٩٨} بارتجاع كلاية^{٦٩٩} تلك الأجساد وارتجاع^{٧٠٠} ما شاءت في المراعي الحسية برعاية أحوالها على الغي والرشاد^{٧٠١} بإذن ولي أمورها في المبدأ والمعاد، على ما تبني عنه الآيات العزيزة في الكتاب المجيد والأحاديث الصحيحة في السنة الشريفة؛ فتقرب إنجاز الوعد بفضل الله في بعض المساقات من ذي قبل، إنني معك لرحمة ربي لمن المترقبين!

هَتَكَ وَتَصَوَّب

[في عدم نقض إعادة المعدوم بالأصل المنقول عن الفلاسفة]

من الناس من تعود التقليد ولم يألف النظر في الحقائق والاجتهاد في العقليات وسمع الحكماء الكرام والفلاسفة العظام يقولون «كل ما قرع سمعك عن غراب عالم الطبيعة فذره في بقعة الإمكان ما لم يزدك^{٧٠٢} عنه قائم البرهان»،^{٧٠٣} ولم يميز الإمكان بمعنى

٦٩٨. م: يأمرها

٧٠٠. م: ارتجاع / د: ارتباع

٧٠٢. لم يزدك: لم يمتنعك

٦٩٧. أي المبدع. (١٢)

٦٩٩. هكذا في النسخ / جاء في هامش ل: الكلاية: الحماية

٧٠١. أي في هذه النشأة. (سمع)

٧٠٣. قارن: الإشارات / ١٦٩ (و يجيء تفصيل الكلام فيما بعد)

الجواز العقلي، أي عدم وضوح الضرورة لأحد الطرفين عند العقل عن الإمكان الذاتي وهو سلب ضرورة الطرفين عن الشيء لذاته، فظنَّ أنَّ الأصل فيما لم يتبرهن وجوبه أو امتناعه هو الإمكان. وحيث لم يكن لغريزته^{٧٠٤} مسلك إلى نيل ما حاولنا بسطه - تبياناً لما عروق أصله منبئة الانغراس في أرض الغريزة الإنسانية وهو امتناع عود المعدوم بعينه - تشبَّث بهذا الظنِّ الذي هو أوهن ما ينسجه عنكبوت الوهم برهته على إمكانه.^{٧٠٥}

فيقال لهذا المتشبَّث وإن لم يكن بما هدَّر^{٧٠٦} يستأهل أن يستحقَّ فضل الاشتغال^{٧٠٧} بتوهين ظنِّه، إن أُريد بالأصل في قولك هذا ما هو بمعنى الكثير الراجح، فكون أكثر ما لم يقدِّم دليل على استحالاته ووجوبه ممكناً غير ظاهر، ولو فرض كذلك فغير نافع؛ إذ يجوز أن يكون هذا من الأقل.

وإن أُريد به معنى ما لا يعدل عنه إلَّا للدليل على ما هو المستعمل في صناعتي الفقه وأصول الفقه فهو باطل هاهنا؛ إذ الوجوب والإمكان والامتناع ليس شيء منها أصلاً بهذا المعنى، بل كلٌّ منها مقتضى ماهية موضوعه فما لم يحكم البرهان بأنَّ الشيء من أي حيٍّ لم يعلم حاله.

[ما يكون حقَّ القول في تفسير الأصل المنقول]

وما قال شركاؤنا السالفون^{٧٠٨} في الصناعة معناه: «أنَّ ما لا برهان على وجوبه ولا على امتناعه لا ينبغي أن ينكر [وجوده]، بل يترك^{٧٠٩} في بقعة الإمكان العقلي الذي مرجعه الاحتمال في بادئ الأمر،^{٧١٠} أو الإمكان العام بالمعنى الشامل للواجب والممتنع أيضاً، لأنَّه أن يعتقد إمكانه الذاتي. أفليس من أقوالهم أنَّ من تعود أن يصدَّق من غير دليل فقد انسَلَخَ عن الفطرة الإنسانية^{٧١١}؟

وتُعجبي ألفاظ شريكنا السابق الفائق الماتع^{٧١٢} البارع أفضَل المحققين بعرش

٧٠٤. ل: لغريزية ٧٠٥. خ: إمكان

٧٠٦. هذر: هذى، خلط وتكلَّم بما لا ينبغي

٧٠٧. الألف واللام إمَّا للعهد أو عوض عن المضاف إليه. (١٢)

٧٠٩. ل: خ: يترك ٧١٠. ش: الامرا (?)

٧١١. فارن: الأسفار الأربعة ج ١ / ٣٦٤ نقلاً عن الشيخ الرئيس ٧١٢. الماتع: الكامل في خصال الخير

الفلسفة اليونانية من الفلاسفة الإسلامية، الرئيس أبي علي بن سينا، حيث يقول في كتاب الإشارات: «إياك أن يكون تكيسك^{٧١٢} وتبرؤك عن العامة هو أن تنبرى^{٧١٤} [منكراً] عن كل شيء، فذلك طيش وعجز، وليس الخرق في تكذيبك ما لم يستبن لك بعد جليته^{٧١٥} دون الخرق في تصديقك ما^{٧١٦} لم تقم بين يديك بيئته^{٧١٧} بل عليك الاعتصام بحبل التوقف، وإن أزعجك استنكار ما يوعاه سمعك ما لم تنبرهن استحالتك لك، فالصواب لك أن تُسرَّح^{٧١٨} أمثال ذلك إلى بقعة الإمكان، ما لم يزدك^{٧١٩} عنها قائم البرهان^{٧٢٠}».

ختامة مسكئة^{٧٢١}

[في معرفة الماهية]

[كيفية تعرّي الماهية عن الوجود]

طريقة^{٧٢٢} السطحين المشدوهين^{٧٢٣} على إلبوب بالقشور، وعن الأسرار بالظواهر في الفلسفة اليونانية - أعني التي ليست هي الحكمة بالحقيقة وإنما هي شبح الحكمة ولا هي حقيقة العلم، وإنما هي شبهة المعرفة - أن الماهية قد تتعرّي في الآتي من جهة الأبد عن الوجود في الأعيان، ولا تتعرّي مطلقاً عن الوجودين معاً، كما أنها ربّما عريت في السالف من^{٧٢٤} جهة الأزل عن الوجود في الأشياء الخارجة، ولم تعرّ في تلك الجهة عن الوجودين معاً على الإطلاق.

والتعرّي عن الوجودين معاً عند ثلّة من الفلاسفة ممتنع بالنظر إلى الماهية بالغير وعلى سبيل الاتفاق، من جهة أن جملة الطبايع وقاطبة المفهومات مرتسمة في الأذهان العالية

٧١٤. خ: تبرى

٧١٣. يمكن أن يقرأ ما في النسخ: تكبتك

٧١٧. ل، خ: بينة

٧١٦. ش: بما

٧١٨. تـسـرّح: تُرسل، تُطلق

٧٢٠. الإشارات / ١٦٩، شرح الإشارات ج ٣ / ٤١٨

٧١٩. ش: خ: لم يزدك

٧٢١. الختام: الطين الذي يختم به. وختامه مسك أي آخره. (١٢)

٧٢٣. المشدوه: المشغول، المتحير

٧٢٢. خ: طريق

٧٢٤. د: السالفين

أبداً لا بالذات؛ فإنّ الماهية كما لا تأبى في نسخها عن ^{٧٢٥} عدم التلبّس رأساً بالوجودين معاً وإتما أوجبت لها العلّة وجوداً، كذلك لا تأبى أن تتعرّى عن الوجودين معاً بعد أن كانت تلبّست بمطلق الوجود، وإتما يمتنع عليها ذلك من جهة علّة خارجة إلّا ماهية الزمان؛ فإنّها بسنخها تأبى أن تتعرّى عن الوجودين معاً وعن خصوص الوجود في الأعيان أيضاً بعد أن كانت تلبّست.

وعند نلّة يسيرة منهم يمتنع ذلك بالذات بالنظر إلى أيّة ^{٧٢٦} ماهية كانت، فإنّ الاتّصاف بطبيعة الوجود والعدم ممكن بالنظر إلى كلّ ماهية إمكانية.

ثمّ العدم الطاري بالقياس إلى طبيعة مطلق الوجود - أي ارتفاع الوجودين معاً عن الماهية من بعد التلبّس - ممتنع بالنظر إلى أيّة ماهية كانت. ^{٧٢٧}

وأما العدم الطاري بالقياس إلى الوجود العيني فلا يمتنع بالنظر إلى ماهية أصلاً إلّا الزمان، فإنّه يمتنع العدم العيني الطاري عليه بالنظر إلى سنخ ماهيته. ^{٧٢٨}

وليس كذلك الجوهر البسيط المجرد كالنفس الناطقة المجردة مثلاً، فإنّ عدمها العيني . الطاري إتما يمتنع من جهة عدم المادّة الحاملة لإمكان ذلك العدم قبل حدوثه، لا بالنظر إلى نفس حقيقتها، ولا أرى امتناع التعرّي عن الوجودين معاً بالنظر إلى الماهيات مطلقاً ممكن التبرهن على أصولهم.

[تعرية الماهية عن الوجود بحسب الأوعية، وبيان الضابطة فيها]

وأما ^{٧٢٩} الذي يهدي إلى الصراط المستقيم وهو محبّة الحكمة اليمانية البيضاء ويشبه أن يكون بالحقيقة طبخاً للفلسفة اليونانية، فسيبله أن يقال: إنّ أوعية الوجود مختلفة الطبائع ومتخالفة الأحكام، وإنّ بين التعرية وبين العري عن الوجود بحسب تلك الأوعية فرقاً. ^{٧٣٠}

٧٢٦. د: أنه

٧٢٥. د: عن

٧٢٧. وذلك لاستصحاب كون الشيء بعد التحقق كاذباً، وذلك نظري البطلان. (سمع منه)

٧٢٩. خ: أما

٧٢٨. خ: ماهية

٧٣٠. يمكن أن يقرأ ما في ل وخ: فرقاً ما

فالماهية بعد ما أن تقررت وتجوهرت بجعل الجاعل قد تتعزى عن الوجود العيني في أفق الزمان بحسب الإضافة إلى الأشياء الزمانية، وأما في وعاء الدهر فإنما لا تتعزى عن الوجود الذي هو لها في زمان وجودها، ولها العري عن الوجود في غير ذلك الزمان، على معنى عدم التلبس بالوجود في غير زمانه في وعاء الدهر أصلاً.

والضابطة^{٧٣١} أن التعزى عن الوجود للحوادث الزمانية ربما يمكن بالنظر إلى الحادث إذا كان مادياً بحسب أفق الزمان، ويرجع معناه في الحقيقة إلى الاختصاص بزمان ما^{٧٣٢}، وأما بحسب وعاء الدهر فيمتنع تعري الماهية عن طبيعة مطلق الوجود، أي ارتفاع مطلق الوجود عنها من بعد ما أن تقررت وإن أمكن لها بالنظر إلى ذاتها العدم رأساً في وعاء الدهر بأن لا تقرّر أصلاً وهو العري، أي عدم التلبس بالوجود؛ فإنّ العدم الطاري على الوجود في وعاء الدهر غير متصور أصلاً، بل إنّما يتصور في وعاء الدهر العدم السابق على الوجود فقط، وإلا لزم أن يكون بحسب وعاء الدهر طرفان وواسطة^{٧٣٣} وذلك يستلزم الامتداد في وعاء الدهر والقول به سفاهة في جهالة.

وأما إنّ ذلك الامتناع هل هو بالنظر إلى طباع وعاء الدهر فقط من جهة عدم متصورية الامتداد فيه أو بالنظر إلى سنخ ذات الماهية أيضاً - من حيث إنّ الشيء إذا تجوهرت حقيقة التصورية لا تبطل هي ولا تفقدها هو بحسب نفس الأمر أبداً حتى يصح أن لا يكون له حقيقة بحسب نفس الأمر وقد صار هو ذا حقيقة في نفس الأمر - فمحّل إشباع^{٧٣٤} للنظر وموقع إعمال للقريحة^{٧٣٥} ولعلّ الغريزة المتوقّدة تقضي فيه بالحدس الصائب.

ثمّ العدم العيني الطاري على الماهية في وعاء الدهر أيضاً ممتنع، كما العدم الطاري

٧٣١. الضابط ٧٣٢. ج، د - ما

٧٣٣. هذا بناء على وجهين، صرح بأحدهما في المتن بقوله: «وإلا يلزم (كذا) أن يكون» إلى آخره، وسمعت منه - مدّ ظله - وجهاً آخر، وهو أنّه قد تقرّر في مقرّه أنّ الطبيعة وإن تحقّقت بتحقيق فرد ما لكن انتفاؤها إنّما يستدعي انتفاء جميع الأفراد، والعدم الطاري عبارة عن رفع الوجود، وهو إنّما يتحقّق برفع الأفراد كلّها، ومن جملة أفراد الوجود في زمان وجوده، ورفع مستلزم لاجتماع القیضين، وأشار إلى هذا أيضاً في

٧٣٥. خ: القريحة

٧٣٤. م: إشباع

الصفحة الآتية. (١٢)

بالقياس إلى الوجودين معاً فيه لعين^{٧٣٦} ما كرّر عليك من عدم تصوّرية الامتداد فيه. بل الحادث الزماني الذي يثبت وجوده بانقطاع استمراره في أفق الزمان ليس يتصوّر له عدم عيني طارٍ في وعاء الدهر، وإنّما هو^{٧٣٧} يتّصف في وعاء الدهر بوجوده الذي له في زمان وجوده بعد العدم؛ وهذا الوجود يلحظ تارة من حيث هو وجود بما هو وجود لا بما هو مستمرّ أو غير مستمرّ، وهو من هذه الحيثية وجود دهرى؛ وتارة باعتبار أنّه متخصصّ بالزمان ومرتبّط^{٧٣٨} بالوقوع فيه، وهو بهذا الاعتبار وجود زمانيّ يعقل فيه الاستمرار والانقطاع، ولا يتلبّس بحسب ذلك الوعاء المتقدّس عن التقضيّ والتجّدّ بالوجود في زمان آخر أصلاً في الآزال والآباد.

وذلك الوجود أعني الذي هو له في زمان الحصول لا يكاد يصحّ العدم الطاري بالقياس إليه من سبيلين:

أحدهما: عدم الامتداد في وعاء الدهر.

وثانيهما: أنّ ذلك إنّما يتصوّر بارتفاع الوجود عن ذلك الشيء الموجود في ذلك الزمان؛ إذ الوجود في غير ذلك الزمان مرتفع في الآزال والآباد فكيف يكون رفعه طارياً، وذلك ممّا هو يتضمّن ضمّ النقيضين.

والشيء الزماني لا يكون اتّصافه بطبيعة الوجود إلّا بأن يكون موجوداً^{٧٣٩} في زمانٍ ما أو في جميع الأزمنة، وإن صحّ سلخ هذا الاعتبار عن ذلك الوجود، وانسلاخ ذلك الوجود عن هذا الاعتبار في لحاظ^{٧٤٠} العقل بأن يؤخذ بما هو وجود ذلك الشيء في نفس الأمر، لا^{٧٤١} بما هو متخصصّ بأن يكون في أفق الزمان؛ وهو بهذا الحيثية وجود في وعاء الدهر والزمان كسائر الماهيات الممكنة في أنّ طرّو العدم عليها في وعاء الدهر طرّواً دهرياً ممتنع من جهة أنّ وعاء الدهر^{٧٤٢} يرتفع شأنه عن صحّة تصوّر الطرفين والوسط والامتداد، والامتداد فيه لا بخصوصية^{٧٤٣} زائدة^{٧٤٤} لماهية الزمان ليست^{٧٤٥} لتلك الماهيات.

٧٣٨. ل. خ: مرتبط

٧٣٧. خ: - هو

٧٣٦. م: يعنى

٧٤٠. يمكن أن يقرأ ما في أكثر النسخ: لحاظ

٧٣٩. ش: موجود

٧٤٣. ش: لخصوصية

٧٤٢. خ: - الدهر

٧٤١. د: لا

٧٤٥. ل. خ: ليس

٧٤٤. ل: ذاته

وإنما خصوص ماهية^{٧٤٦} الزمان يقتضي امتناع طرؤ العدم على الزمان من بعد الوجود طرؤاً زمانياً يكون بحسبه الوجود قبل العدم قبيلة زمانية، فإنّ ذلك ممتنع^{٧٤٧} على طبيعة الزمان بنفس ماهيته، وليست ساير الماهيات على هذه الشاكلة، كما يمتنع عليه نفس الماهية أن يسبق وجوده العدم سبقاً بالزمان، وإنما يمكن ذلك بالنظر إلى سنخ طبيعته بالسبق الدهري فقط؛ وليست هذه السنة لساير الماهيات.

وهذه المعاني إنما تتعرّف بثقافة البصيرة وشحاذة^{٧٤٨} السجيحة^{٧٤٩}، وإنّ المدارك العامية المحدّجة^{٧٥٠ ٧٥١} الغير المراهقة نصاب البلوغ لهي بمعزل عن إدراك هذه الحقائق ونظايرها. فعليك باستنضاء^{٧٥٢} غشاوة الوهم والاستمساك بالضراعة إلى راهب العقل، فإنّ تلك الدرجة هي العروة الوثقى بهذه النفس المجردة، وبها انساح^{٧٥٣} بال الروح لا ييفاء^{٧٥٤} العلوم الشاهقة في وعاء القريحة الداھقة^{٧٥٥}، والحمد لله ربّ العالمين.

٧٤٦. د: ماهيات	٧٤٧. م: يمتنع	٧٤٨. خ: سذاجة
٧٤٩. السجيحة: الطبيعة.	٧٥٠. ل: المحدّجة	٧٥١. المحدّجة: المشدودة
٧٥٢. الاستنضاء: الخلع	٧٥٣. انساح: اتسع	٧٥٤. خ: لايفاء
٧٥٥. الداھقة: الممتلئة		

المساقعة الخامسة

من الصرحة الأولى من كتاب الأفق المبين عَجَّلَ اللهُ فرج^١
الحكمة، بتيسيرنا^٢ لإتمامه بمنه وإكرامه^٣
يستقصي فيها القول في عناصر العقود وهي الوجوب والإمكان
والامتناع، ويستوفي النظر في خواصها وأحكامها وتوفى
حقوقها بتحقيق ما يلتصق بذلك القول، ويَقْفَى^٤
بيانها^٥ بتبيان^٦ ما يلتحق^٧ بذلك النظر.

١. ل: خ: فرج
٢. الكلمة مهمة في م
٣. ش: - الصرحة الأولى... إكرامه
٤. ل: نقى
٥. م: بتبيانها
٦. م: تبيان / خ: بيان
٧. خ: يلحق



فصل [١]

فيه تُكشَف طبائع هذه المفهومات ببروق وامضة،
وتحصل حقايق باهرة فيها وعلوم غامضة

وإذا رأيتني على حيدة^١ عن مألوف ذهنك فكن بعقلك متضائلاً^٢ لحمل أعباءه، ولا
تكن بوهمك متخيلاً^٣ على الاستدارة حول دوران رحائه.

إِخَاذَة

[في المواد والجهات الثلاث]

إنَّه إذا لوحظ تجوهر الحقيقة وكذا لا تجوهرها أو حمل الوجود أو جعل رابطة وكذا
العدم^٤ يثبت كَيْفِيَّات ثلاث^٥ لنسب^٦ العقود، دالَّة على الوثاقة والضعف هي: الوجوب

١. الحيدة: العدول ٢. المتضائل: المتقاصر، المتصاغر

٣. المتخايل: المتكبر، المعجب بنفسه ٤. خ: عدم

٥. قوله: وكذا العدم يثبت كَيْفِيَّات ثلاث...

فعنصر العقد قد يكون كيفية نفس تجوهر الحقيقة أو لا تجوهرها، وقد يكون كيفية وجود الشيء في
نفسه أو انتفائه في نفسه، وقد يكون كيفية الوجود الرباطي أو العدم الرباطي، أي ثبوت شيء لشيء أو سلبه
عنه. وعنصر الوجوب يدلُّ على وثاقة النسبة التي هي معروضة، وعنصر الامتناع يدلُّ على وثاقة النسبة
التي هي معروضة وعنصر الإمكان يدلُّ على الضعف والوثيق والضعيف إمَّا نفس جوهر الحقيقة أو ليسيتها

والإمكان والامتناع، وهي عناصر ومواد في أنفسها،^٧ وجهات بحسب التعقّل وليست الجهات تنحصر في المواد؛ فكل^٨ ما يتعلّق من الكيفيات و^٩ يدلّ عليها بلفظ جهة سواء كانت هي إحدى تلك أو غيرها، ربّما هي أعمّ أو^{١٠} أخصّ، وقد يكون مبائناً. ولا الجهة بما هي جهة يلزمها أن تطابق المادّة، فالمادّة هي بحسب نفس الأمر^{١١} وإنّما الجهة بحسب إدراك العقل،^{١٢} طابق الواقع أم خالفه. ولا مادّة لنسب سوابل العقود بما هي نسب سلبية، بل إنّما المادّة بحسب النسب^{١٣} الإيجابية فحسب.

→

- وإنّما وجودها أو عدمها في نفسها، وإنّما نسبة شيء ما إليها بالثبوت لها أو السلوبية عنها. ولا ينبغي أن يتوهّم من هذا إثبات العنصر للعقد السالب بحسب السلبية، بل إنّما إثبات العنصر فيه بحسب النسبة الإيجابية، إذ ليس في السالب نسبة يعبر عنها بالنسبة السلبية، بل لاحقيقة للنسبة السلبية إلّا رفع النسبة التي يعتبر في العقد الموجب. (منه)
٦. ل: لنسبت / خ: نسب
٧. خ: نفسها
٨. أي فإنّ كلّ. (منه)
٩. ش: خ، أو
١٠. خ: و
١١. قوله: فالمادّة هي بحسب نفس الأمر...
- ربّما استصعب كون الامتناع مادّة بحسب نفس الأمر، إذ مثل قولنا: «اجتماع النقيض موجود» ليس قضية بالفعل ولا بالقوّة، فظنّ أنّ الامتناع ليس إلاّ عبارة عن ضرورة ما يقابل النسبة التي هي معروضة له، فهو بالحقيقة كيفية ومادّة في نفس الأمر للمقابل الذي هو ضروري، ومعنى امتناع النسبة بالحقيقة ضرورة الطرف المقابل لتلك النسبة.
- ولعلّك بما علّمتك من أحكام العقود الحملية الغير البتّية غير مستصعب لأنّثال هذا الشكوك ثمّ علّ من المضحّح لديك أنّ امتناع النسبة إنّما هو بالحقيقة كيفية تلك النسبة وإن كان هو مساوق وجوب ما يقابلها. (منه)
١٢. قوله: وإنّما الجهة بحسب إدراك العقل...
- إنّما حاول الميزانيون التميّز (هكذا) بين المادّة والجهة لأنّ الغرض من تركيب العقود وتأليف الأقيسة استخراج النتائج، وهي لا تحصل من المقدّمات بحسب عناصرها، و... الثابتة لها في أنفسها، بل بحسب جهاتها المعتبرة عند العقل. (منه)
١٣. ش: النسبة

أساس^{١٤} مصباحي [مطلب هل وأقسامه]

مطلب «هل» ينقسم إلى جنسين: بسيط ومركّب، ثمّ البسيط إلى نوعين: حقيقي ومشهوري. والعقد بحسبه إلى هلي^{١٥} بسيط وهلي مركّبي؛ ثمّ الهلي البسيط إلى بسيط^{١٦} على الحقيقة وبسيط مشهوري.

وأما الهل البسيط فهو «هل الشيء»، أي السؤال عن تفرّره في نفسه. وأما الهل المركّب فهو «هل الشيء شيء»، أي السؤال عنه على صفة، ويرجع إلى كون تلك الصفة له، أو كونه على تلك الصفة.

والحقيقي من البسيط سؤال عن نفس الشيء بحسب تجوهر حقيقته في نفسها وتقرّر ماهيته في نسخها، أعني المرتبة المتقدّمة على مرتبة الوجود، وهي الصادرة عن الجاعل^{١٧} ابتداءً بلا وسط^{١٨} في لحاظ العقل أصلاً.

والمشهوري منه سؤال عن نفس الشيء بحسب مرتبة الموجدية والكون، إمّا في نفس الأمر على الإطلاق، أو في الأعيان، أو في الذهن؛ وهي المرتبة المترتبة على المرتبة الأولى بلا وسط^{١٩}.

فالواقع^{٢٠} في مطلب «هل» مطلقاً. إمّا المتجوهر^{٢١} أو ليس، أو الموجود على^{٢٢} الإطلاق أو ليس، أو الموجود شيئاً ما إمّا شيئاً^{٢٣} جوهرياً للموضوع أو عرضياً ذاتياً أو عرضياً خارجياً أو ليس. وعدم تثليث الأقسام بإهمال أبسط^{٢٤} قسمي الهل البسيط وهو الأحقّ بالاعتبار؛ ثمّ باعتبار البساطة فيه مُغلط في المعارف التصويرية والعلوم التصديقية ومُفسد في أبواب الاقتناصات الحديثة والبرهانية.

وإن كانت المرتبتان متخالطتين في غير اللحاظ الذي هو ظرف الخلط والتعرية من

١٤. د: ابيض (علّه: ابيض) ١٥. هكذا في النسخ وما بعد ١٦. د: البسيط
١٧. ل: خ + على ١٨. ل: واسطة ١٩. ل: واسطة
٢٠. أي بمجرّد الاستنباع. (سمع) ٢١. أي فالسؤال الواقع. (سمع)
٢٢. أي مفهوم التجوهر. (سمع) ٢٣. م: - على
٢٤. ل: خ - شيئاً ٢٥. ل: البسيط / خ + من

ظروف الوجود، فالسؤال عن تجوهر الحقيقة، كما يقال: «هل العقل»، أي «هل ماهية هي العقل»؟ والجواب: نعم، أي بعض الماهيات المتجوهرة هي العقل. وهل ماهية هي اجتماع النقيضين؟ والجواب: ليس، أي لا ماهية متجوهرة هي اجتماع النقيضين. وإذا ثبت أن الشيء كالعقل مثلاً متجوهر الحقيقة في الأعيان استغنى بذلك عن السؤال عن وجوده في الأعيان وكذا العكس؛ إذ الشيء لا يصح أن تكون له حقيقة متقررة وليس لتلك الحقيقة المتجوهرة وجود في ظرف تجوهرها، وإنما يختلق ذلك قوم ليسوا هم من المميزين، بل إن حقيقته التصورية المتجوهرة في ظرف يتبعها ويلزمها،^{٢٦} أي لا يسلم عنها أن تكون موجودة في ذلك الظرف، ولكن ينبغي أن لا يهمل فصل إحدى المرتبتين عن الأخرى، وسبق السابقة منهما لئلا يضيع حقوق الأحكام المختلفة بحسب ذلك.^{٢٧}

[تقدم هل البسيط على المركب]

ومطلب هل^{٢٨} البسيط متقدم على المركب؛ إذ طبيعة إثبات شيء لشيء يقتضي أن يكون المثبت له ثابتاً في نفسه حتى يثبت له شيء، فيكون الشيء في نفسه، ثم تكون له صفة؛ وتحقق^{٢٩} أن عقود الهليات البسيطة ليس مفادها ثبوت شيء للموضوع أو اتحاد الموضوع والمحمول، بل مفادها تجوهر حقيقة الموضوع أو لا تجوهرها، وكون الموضوع في نفسه أو انتفاؤه في نفسه؛ وإنما ذلك في الهلية المركبة فقط، فإن العقد في الهليات البسيطة إنما يشتمل بحسب الضرورة الناشئة من طباع العقد على الموضوع والمحمول، والنسبة الحكمية بينهما في الذكر والتعبير عما أدركه العقل، لا بحسب ما يرجع إليه مفاد العقد ويتعلق القصد بالتعبير عنه.

أليس من يستأهل محاولة النظر في أسرار العلوم إذا راجع غريزة عقله وجد أن قولنا: العقل متقرر أو موجود^{٣٠} مثلاً، إذا أفاد ثبوت مفهوم التقرر أو^{٣١} الوجود للعقل أو اتحاد العقل والمتقرر أو الموجود كان ذلك شيئاً وراء تقررهِ في سنخه، أو كونه في نفسه ومتأخراً

٢٦. إنما فس الزوم هاهنا بعدم الانسلاخ لئلا يتبادر منه الزوم المصطلح. (١٢)

٢٧. أي بحسب اختلاف المرتبتين. (سمع)

٢٨. هكذا في النسخ

٢٩. م: ٣١ و

٣٠. م: موجوداً

٣١. خ: يخفف

عنه؛ وما يرام ليس إلا الشيء المتقدم، أعني تحقق نفس ذات الموصوف، لا الشيء المتأخر وهو ثبوت وصف له سواء كان ذلك الوصف مفهوم الثبوت أو غيره، فإذا تحصيل^{٣٢} ذات الموصوف من حيز^{٣٣} الهليات البسيطة وتحصيل وصف له من حيز الهلية المركبة؛ وكذلك^{٣٤} السالب^{٣٥}، كقولنا: «ليس اجتماع النقيضين متقررًا أو موجوداً» مفاده بالحقيقة ليسية سنخ حقيقته أو سلب ذاته و^{٣٦} انتفائه في نفسه، لا سلب مفهوم التقرر أو مفهوم الوجود عنه؛ فقد كنّا عرّفناك من قبل أنّ الوجود نفس كون الماهية، و^{٣٧} موجوديّتها لا ما به الموجوديّة، أي أمر به تكون الماهية، وكذلك عدم الشيء في نفسه هو نفس انتفاء ذاته لا انتفاء أمر عن ذاته هو الوجود، على خلاف عدم صفة من صفات الشيء فإنّه عبارة عن انتفاء شيء^{٣٨} عن شيء.

[تحقيق في الهليات البسيطة]

فإذاً الإيجاب في الهليات البسيطة تجوهر شيء أو ثبوته، والسلب لنسبة شيء أو انتفائه. والإيجاب في الهلي المركب ثبوت شيء لشيء، أو السلب انتفاء شيء عنه. وليست^{٣٩} في العقد الهلي البسيط رابطة وراء النسبة الحكمية، والمحمول فيه بسيط، هو المتقرر أو الموجود؛ ولا يعتبر فيه وجود أو عدم رابطة؛ إذ لا يقصد^{٤٠} وجود المحمول للموضوع، بل تحقق الموضوع في نفسه في موجبة وانتفاء ذاته^{٤١} في سالبة، فليس هناك إلا نسبة واحدة، والحكاية بها ليست إلا عن ذات الموضوع الواقعة.

[تحقيق في الهليات المركبة]

وأما^{٤٢} العقد الهلي المركب كقولنا: «الفلك متحرك»، ففيه نسبتان، إحداهما: الوجود أو عدم الرابط؛ إذ ما يرومه الرائم هناك هو وجود شيء لشيء، أو انتفاء شيء عن شيء.

٣٢. ل: يحصل	٣٣. خ: - حيز	٣٤. خ: كذا
٣٥. م: سالب	٣٦. ل، خ: و	٣٧. خ: - و
٣٨. خ: - عن انتفاء شيء	٣٩. ش: ليس	٤٠. خ: لا يصدق
٤١. م، ش: + في ذاته	٤٢. م، + في	

فتُلاحظ^{٤٣} للوجود نسبة إلى موضوعه، ثم للمجموع إلى متعلّق^{٤٤} موضوع الوجود نسبة أخرى هي النسبة الحكمية اللازمة في جميع العقود؛ فإن جعل المحمول موضوع الوجود كان الوجود ينتسب إلى المحمول، ثم ينسب المجموع إلى الموضوع بالنسبة الحكمية، فيقال: إن وجود هذا المحمول له وإن جعل موضوعه الموضوع كأن ينسب^{٤٥} الوجود إلى الموضوع، ثم يربط المحمول بالمجموع بالنسبة الحكمية فيقال: إن وجود^{٤٦} الموضوع على صفة كذا، وذلك في الموجبات.

وفي السوالب تلاحظ نسبة العدم إلى ما يعتبر موضوعاً له، ثم ينسب المجموع إلى متعلّق موضوع العدم؛ فإن اعتبر المحمول موضوعاً له نسب العدم إلى المحمول، ثم المجموع إلى الموضوع بسلب النسبة الحكمية الإيجابية، فيقال: لا يوجد للموضوع^{٤٧} هذا المحمول.

وإن اعتبر الموضوع موضوع^{٤٨} ذلك، نُسب العدم إلى الموضوع؛ ثم يسلب بذلك ربط المحمول بسلب تلك النسبة، فيقال: ليس يوجد الموضوع على وصف كذا.

فاذاً إحدى تينك النسبتين فقط جزء مفرد للعقد، وهي النسبة الحكمية الرابطة بين حاشيتها الموضوع والمحمول في أجناس العقود وأنواعها على الإطلاق.

وأما النسبة الأخرى وهي^{٤٩} نسبة الوجود إلى المحمول أو إلى الموضوع أو نسبة العدم إلى أحدهما، فهي ليست جزءاً مفرداً؛ بل هي^{٥٠} مضمّنة في المحمول ومدلول عليها به أو في الموضوع؛ فالمحمول مع تلك النسبة المتعلّقة به جزء منفرد^{٥١} للعقد أو الموضوع كذلك.

٤٣. خ: فيتلاحظ

٤٤. قوله: ثم للمجموع إلى متعلّق...

إذا نسب الوجود إلى شيء ما فإن اعتبر نسبة المجموع إلى شيء آخر هو موضوع العقد أو محموله، صار ذلك الوجود الرابط والآ كان هو الوجود والمحمول. (منه)

٤٥. هكذا في النسخ / والأظهر: ينسب، كما مضى في العبارة

٤٦. خ: - هذا المحمول له

٤٧. م: الآخر يرومه

٤٨. م، ش: - موضوع

٥١. ل، د: مفرد

٥٠. ل، خ: - هي

[تلخيص الكلام في المقام]

فإذن قد استبان لك أنّ العقد الهلّي البسيط كما أنّه بسيط^{٥٢} فكذلك هو بسيط في نفسه من جهة أنّ النسبة فيها واحدة، والعقد الهلّي المركبي كما أنّه مركبي فكذلك هو مركب في نفسه لتضمّنه النسبتين، وإنّ ما كشفناه لك هو ما عناه رأس المشائية^{٥٣} ومعلّمهم أرسطوطاليس^{٥٤} بقوله في التعليم الأول: «الهلالية البسيطة من العقود الموجودة^{٥٥} بالكلّ، والهلالية المركبة^{٥٦} الموجودة^{٥٧} بالجزء»، [١]: إمّا لأنّ مفاد العقد في الهلّيات البسيطة إسناد الوجود إلى الشيء بكلية ذاته وكلّ العقد، أي المحكي عنه به ليس إلّا ذلك الشيء الموجود، وإيراد مفهوم المحمول في الذكر للتعبير عن ذلك، وإمّا في الهلّيات المركبة إسناد الوجود إلى أحد جزئي العقد، وكلّ العقد^{٥٨} بحسب المعبر عنه ليس ما أسند إليه الوجود فقط، كما أنّه بحسب التعبير ليس هو ذلك فحسب، بل ذلك^{٥٩} وما هو مخلوط به جميعاً.

٥٢. د: - كما أنّه بسيط.

٥٣. قوله: هو ما عناه رأس المشائية...

قال الشيخ في الفصل الأول من المقالة الرابعة من الفن الخامس في برهان الشفاء [٢٦٣/] بعد كلام طويل: «فقول المعلّم الأول الموجود بالجزء، يعني به الموجود شيئاً ما، والموجود بالكلّ يعني به الموجود على الإطلاق. والموجود شيئاً ما إمّا شيئاً جوهرياً للموضوع، أو عرضياً ذاتياً، أو عرضياً خارجياً. ثمّ يقول المعلّم الأول: أعني بالموجود على الإطلاق الشيء المطلوب، هل نفسه موجود؟ مثل قولنا: هل المثلث موجود أو الإله؟ فهذا إمّا يبحث عن وجود نفس الموضوع وأما «هل المثلث كذا، أو هل الإله سبب كذا» فإنّه إمّا يبحث عن وجود عارضٍ ما أو لاحق؛ فهذا هو الموجود شيئاً ما. فقد بان من هذا أنّ المطالب بالقوّة ترجع إلى هل الشيء وإلى ما الشيء أنّ مطلب اللمّ بحث عن [ما] الشيء بوجه، لأنّه بالقوّة بمعنى ما الأوسط».

وقال في منطق كتاب النجاة [١٢٨/-١٢٩]: «فصل [في] مطلب هل، [والمطالب منها ما] يتعرّف الإيجاب أو (م: رو) السلب، وبالجملّة التصديق؛ وهو [١]: إمّا مطلب هل مطلقاً، كقولنا: هل الله موجود و هل الخلاء موجود، وإمّا يتعرّف بهذا المطلب حال الشيء في الوجود المطلق أو العدم المطلق: [٢]: وإمّا مطلب هل مقيداً، كقولنا: هل الله خالق الشيء و هل الجسم محدث فإنّما يتعرّف هل الشيء موجود على حال ما، أو ليس». (منه) ٥٤. ل: خ، ارسطاطأ ليس ٥٥. د: العقود

٥٨. م: ش: الموجود

٥٧. م: الهلية

٥٩. م: ش: الموجود

٦٠. ل: خ: - فحسب بل ذلك

٥٩. هكذا في النسخ

[٢]: وإِذَا لَأَنَّ الهلي المركَّب مشتمل على نسبتين:

إحديهما: بين الوجود وموضوعه؛

وثانيتها: ^{٦١} بين مجموعهما وبين ^{٦٢} موضوع العقد.

والثانية توجب وجود المحمول للموضوع في العقد دون الأولى، فيكون ذلك فيه بجزئه ^{٦٣} بخلاف الهلي البسيط، فإنه لا يتضمَّن نسبتين، بل فيه نسبة واحدة هي نسبة الوجود إلى ذات الموضوع بأنها في نفسها واقعة، ^{٦٤} لا أَنَّ المحمول ثابت لها، فيكون إيجاب وجود الموضوع وهو الذي ريم بالعقد فيه بكِّله، وعلى هذا يراد بالعقد النسبة العقدية».

ذِنَابَةُ رَدْعِيَّةٌ

[في مفاد العقد]

بلغتني مذاهب عجيبة في مسائل فلسفية ^{٦٥} قد نَبَغَتْ ^{٦٦} من شُرْذمة من المتفلسفة والمقلِّدة في هذه السنين المتأخِّرة، وليس يعلم لها ابتناء على ما قد كان يسلك في عصور المعلمين والرؤساء.

و^{٦٧} من تلك المذاهب العجيبة ^{٦٨} ما يظنُّ أَنَّ مفاد العقد ^{٦٩} مطلقاً هو ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه، وتستوي في ذلك الهلية البسيطة والهلوية المركَّبة مع ما يذعن للحكماء المحصلين فيما يحكمون بأنَّ الوجود المطلق الفطري هو نفس الموجودية المصدرية الانتزاعية، ومطابق الحكم به على الماهية نفس ذات الماهية الواقعة في ظرف الوجود، لا الماهية الواقعة ^{٧٠} مع مفهوم ما غيرها انضمامي أو انتزاعي، وينكر على السفهاء

٦٣. ل: محرية
٦٦. نبغت: ظهرت. (سمع)

٦٢. م، ش: - بين

٦١. خ: ثانيهما

٦٥. د: الفلسفية

٦٤. م: واقعة (؟)

٦٨. خ: + و

٦٧. ش: - و

٦٩. قوله: ما يظنُّ أَنَّ مفاد العقد....

الظانُّ بعض السائرين مع حملة عرش التحقيق وغيره. (منه)

٧٠. خ: - في ظرف الوجود... الواقعة

المهوشين^{٧١} حيث يزعمون أن الوجود هو مابه الحصول لا نفس الحصول.

[أجزاء النسبة الحكيمية]

وإذ لم يحصل ما تلوناه عليك حسب^{٧٢} أن ذلك الفرق يستلزم^{٧٣} إسقاط النسبة الحكيمية عن عقود الهليات البسيطة^{٧٤} بما هي عقود، ولا يستصحه أحد. فكل عقد عند قدماء الفلاسفة مؤلف من أجزاء ثلاثة^{٧٥}: الحاشيتين والنسبة الإيجابية أو السلبية؛ وعند متفلسفة المحدثين من أربعة أجزاء - بناء على اختراعهم النسبة التي هي مورد الحكم بزعمهم - وكأنك قد تعرفت أنه زيغ فاضح؛ فالمسقط في الاعتبار هو^{٧٦} الوجود أو عدم الرابط، أعني النسبة المضمنة في إحدى الحاشيتين، وهي وراء النسبة الحكيمية الرابطة بينهما، وأجزاء القضية هي الحاشيتان والنسبة الرابطة بينهما، وإنما الافتراق بحسب بساطة الأجزاء جميعاً في البسيطة، وتآلف أحدها في المركبة، وبحسب^{٧٧} ما يؤول إليه مفاد العقدين لا غير.

[لا يوجب أن يكون العقد موجباً إذا أخذ العدم في خبر المحمول]

ثم ما أشد^{٧٨} سخافة ما يتوهم أن العدم إذا أخذ في حيز المحمول كقولنا: «زيد معدوم»، لا يتصور العقد إلا موجباً، مفاده ثبوته للموضوع، وأن لو اعتبر سالباً كان مفاده سلب العدم عنه وهو ضد المقصود؛ إذ لو أرجع السلب إلى ذات الموضوع كان المعنى سلب الموضوع عن نفسه وهو ليس معنى العدم، بل هو معنى آخر غيره، ويصح تعليله به بأن يقال هو مسلوب عن نفسه، لأنه معدوم في نفسه.

٧١. المهوشين: المخلطين، الذين جمعوا الطالب من هنا وهناك ٧٢. د: حيث

٧٣. قوله: «يستلزم» إشارة إلى أن الظان يدعي أنه يلزم على الفارقين إسقاط النسبة الحكيمية عن عقود الهليات البسيطة بما هي عقود، لأنهم يسقطونها حتى يقال إنه قد خلط بين النسبة الحكيمية الرابطة والوجود الرابط.

كذا ينبغي أن يفهم حاشيته في حاشيته القديمة. وصدرا المدققين لما غفل عن الفرق بين الحكاية والمحكي عنه لم يقدر أن يجب (= يقطع) عرق هذه الدعوى وإن كان هو والفاضل القوشجي يستشمان راحة

٧٥. م: ثلاث

٧٤. خ: البسيط

التحقيق. (سمع)

٧٨. ل، خ: ثم اشتد

٧٧. ل، خ: + بساطة

٧٦. ش: - هو

أفلسَ قد تحقَّقت أن معنى العدم هو سلب الشيء في ذاته وانتفاؤه في نفسه، لا سلبه عن نفسه أو سلب الوجود عنه؛ فإنَّ ذلك من حَيَرِ الهلية المركَّبة، ومعنى «زيد معدوم» هو انتفاؤه في نفسه، وهو من سوابب الهلية البسيطة، لا ثبوت انتفاؤه له حتَّى يكون من موجبات الهلية المركَّبة؟

وأليس من المستغربات ادَّعاء تحصيل الجعل البسيط مع استنكار أن يتصوَّر لیسية الحقيقة في سنخ ذاتها مع عزل النظر عن الوجود وسلب الشيء في نفسه من دون إضافته إلى ثبوت ذلك الشيء؟

أليس مقابل التقرُّر الصادر عن الجاعل هو ليسية الحقيقة في جوهرها مع عزل النظر عن الوجود؟ هذا مع أنَّ جعدة الجعل البسيط من المشائية أيضاً لا يستتكرون ذلك لتحصيلهم أنَّ الوجود هو تحقُّق نفس الذات لا ثبوت وصف لها؛ فالعدم أيضاً سلب نفس الذات وانتفاؤها في نفسها لا سلب مفهومٍ ما عنها.

[تحقيق في العقد الحملي وأجزائه]

ومن حيث ما تعرَّفت فاحكم أنَّ كلَّ عقد حملي بما هو عقد^{٧٩} حملي^{٨٠} من حقِّه أن يكون فيه موضوع ومحمول، ونسبة بينهما صالحة للتصديق والتكذيب، أي مصحَّحة لصلوح الحاشيتين للتصديق والتكذيب؛ فإنَّ العقد إنَّما يصير عقداً باعتبار تلك النسبة؛ إذ بها يرتبط المحمول بالموضوع ويصير المركَّب منهما عقداً بالفعل ومحتملاً للتصديق والتكذيب، ويصلح متعلِّقاً للإدراك التصديقي إيجاباً أو سلباً.

ولست أقول: هي متعلِّقة^{٨١} الإدراك الإذعاني، كما يقول من ليس من حزب الحقِّ ولا من رجال الحكمة، فيجري^{٨٢} الموضوع والمحمول في العقد الحملي مجرى^{٨٣} المادَّة، والنسبة بينهما تجري مجرى الهيئة التي هي الجزء الصوري.

ولهذا^{٨٤} ما أنه يجب معها العقد الحملي الذي له صلوح أن يقع متعلِّقاً للتصديق أو التكذيب، وهي مضمَّنة في متعلِّق التصديق وملحوظة بالتبعية لا على الاستقلال؛

٨١. ش: متعلِّق

٨٠. ل، د: بما هو عقد حملي

٧٩. م: عنه (؟)

٨٤. خ: بهذا / خ: + صح

٨٣. د: فيجري

٨٢. م: فمجرى

وليست حين ما يتعلّق الإدراك التصديقي ملحوظة^{٨٥} بالعقد هي متصورة، بل إنّما يكون ذلك لو كان قبل أو بعد أو في صورة الشكّ، ولا يكون لشيء من العقود جزء خارج عن الثلاثة، بل إنّما يكون في الهلي المركّب إحدى الحاشيتين تتضمّن نسبة أخرى هي الوجود أو العدم الرابط، وليست في الهليات البسيطة؛ ولذلك ما أنّه يرجع^{٨٦} مفادها إلى تحقّق الموضوع أو ليلية في نفسه، ومفاد الهلية المركّبة إلى تحقّق المحمول للموضوع أو انتفائه عنه.

وأما ما اخترعته المبتدعة وسَمّيته الوقوع واللاوقوع واعتبرته الجزء الرابع، فلست أرى إضاعة الوقت بالبحث عنه ولو بالتوهين من سنن المحصّلين، وإنّما هذه البدعة في الفلسفة من أحداث متفلسفة المحدثين.

تشبيهٌ عقليّ

[إنّ الهليات البسيطة كأنّ حدودَ تصديقية والهليات المركّبة رسومٌ تصديقية]

يشبه أن تكون نسبة عقود الهليات البسيطة إلى عقود^{٨٧} الهلية المركّبة في باب التصديق نسبة الحدود إلى الرسوم في باب التصرّ؛ فكما أنّ الحدود تعطي الذوات في التصرّ والرسوم العوارض فكذلك عقود^{٨٨} الهليات البسيطة يعطي الذوات في التصديق، وعقود^{٨٩} الهلية المركّبة أوصاف الذوات وعوارضها.

فعلى سَنَةِ التشبيه الهليات البسيطة كأنّها حدود تصديقية، والحدود كأنّها هليات بسيطة تصوريّة؛ والهليات المركّبة كأنّها رسوم تصديقية، والرسوم كأنّها هليات مركّبة تصوريّة.

ثمّ كان الجدير بهذه النسبة الهلي البسيط الحقيقي فإنّ ما يعطيه هو التصديق بجوهر الذات بحسب سنخ التجوهر دون المشهوري وإن كان هو أيضاً يعطي التصديق بنفس الذات في ظرف^{٩٠} الوجود.

٨٧. م، ش: العقود

٩٠. ل: طرق

٨٦. م: مرجع

٨٩. ش: العقود

٨٥. ل، ش: -ملحوظة

٨٨. م، ش: العقود

تكملة تحصيلية

[فيما تعطى الهليات البسيطة والمركبة بالقصد الأول]

وإن سألت الصواب فينبغي أن لا يُعبأ إلا بهل^{٩١} البسيط الحقيقية، فإن^{٩٢} مطلب هل البسيط الحقيقي يستتبع مطلب^{٩٣} هل البسيط المشهورى إيجاباً وسلباً، سؤالاً وجواباً؛ ولا ينبغي أن يفهم من قولنا في الهلية البسيطة الحقيقية الإنسان متجوهر أو العقل متقرر مثلاً أنه ريم بذلك ثبوت التجوهر والتقرر للموضوع، بل إنه عنى إعطاء التصديق بنفس تجوهر الموضوع في ذاته وتقرره في سنخه المستتبع للكون المصدري المنتزع. وإنما تجشم^{٩٤} إيراد المحمول للضرورة العقدية فإن طباع العقد تتضمنه، وطباع التصديق تقتضي التعلق بالعقد، لا لأنه^{٩٥} حوّل حمل مفهوم ما عليه، سواء كان نفسه أو شيئاً من ذاتياته^{٩٦} أو من عوارض ذاته، حتى يصير العقد هلياً مركباً. فالعقل يخترع مفهوماً^{٩٧} وراء ما قصد الحكاية عنه، وحاول إعطاء التصديق به للضرورة اللاحقة للقصد^{٩٨} من جهة طباع العقد لا بالقصد الأول.

وأما^{٩٩} في الهلية المركبة فإنه يحاول لحاظ الموضوع والمحمول بالقصد الأول وإن كان المحمول نفس الموضوع، كما في حمل الشيء على نفسه. إذ^{١٠٠} حيث يقصد الحكم على الشيء بنفسه، فيلحظه مرتين بلحاظه بعينه في حيز^{١٠١} الموضوعية وفي حيز^{١٠٢} المحمولية بالقصد الأول.

فاذن قد استبان لك أن اعتبار المحمول في الهلية المركبة بالقصد الأول،^{١٠٣} وفي الهلية البسيطة ليس من جهة طباع ما تعلق^{١٠٤} به القصد، بل من جهة أن طباع العقد لا يسع ما قصد إعطائه إلا بذلك الاعتبار.

٩٢. خ: - مطلب

٩٥. د: إلا أنه

٩٨. خ: للعقد

١٠١. د: حين

١٠٣. ل، د: - فاذن قد استبان... الأول

٩٢. خ: وإن

٩٧. د: + ما

١٠٠. ل، خ: - إذ

٩١. ل، خ: بهلى

٩٤. تجشم: تكلف على مشقة

٩٦. ل، خ: ذاته

٩٩. خ: + ما

١٠٢. د: حين

١٠٤. خ: يتعلق

إضاءة أساسية

[في معاني الوجود الرابطي والنفس]

الوجود الرابطي يقع بحسب اصطلاح الصناعة على معنيين باشتراك اللفظ:
أحدهما: ما يقابل الوجود^{١٠٥} المحمول، أي وجود الشيء في نفسه على ما يستعمل في مباحث المواد، وهو ما يقع رابطة في الهيئة الجمالية وراء النسبة الحكمية الاتحادية التي هي في جملة العقود، وحدّه وجود الشيء شيئاً، ويبين بالحقيقة النوعية الوجود المحمول، أي تحقق الشيء في نفسه الذي حدّه وجود الشيء على الإطلاق.
والآخر: ما هو أحد اعتباري وجود الشيء الذي هو من الحقائق الناعية في نفسه، وليس معناه إلا تحقق الشيء في نفسه،^{١٠٦} ولكن على أن يكون في محل أو نعتاً لشيء أو حاضراً عند شيء أو غير ذلك. أعني بذلك أن تحققه في نفسه على هذه الجهة، لا بأن يكون لذاته كما في تحقق الحقيقة القائمة بنفسها على^{١٠٧} سبيل شأن القيود المحصلة للطبايع المهمة؛ لا أنه المعنى الرابط الذي هو تحقق^{١٠٨} الشيء شيئاً. وذلك كما يقال: وجود البياض في الجسم، أو وجود المعلول للعلّة، أو وجود المعلوم عند العالم؛ إذ المراد هو وجود البياض في نفسه ولكن في الجسم؛ إذ وجود العرض في نفسه هو بعينه وجوده في موضوعه، ووجود المعلول في نفسه، ولكن على أن يكون منتسباً إلى العلة.
فمن المتحقق أن وجود المعلول في نفسه^{١٠٩} من حيث هو معلول هو بعينه وجوده منتسباً إلى علته، ووجود المعلوم^{١١٠} في نفسه^{١١١} ولكن بما هو مكشوف لدى العالم. فإذاً هذا الوجود الرابطي ليس طباعه أن يبين تحقق الشيء في نفسه بالذات، بل إنه أحد اعتباراته التي هو علته.

١٠٥. ل: خ: الوجود

١٠٦. لكون الجسم في مكان، فإن المراد من كون الجسم في نفسه ولكن في مكان (كذا). (سمع)

١٠٧. يتعلق به «تحققه في نفسه على هذه الجهة». (١٢)

١٠٨. هكذا في النسخ / م: محقق (و هكذا في سائر الموارد) ١٠٩. ل: د: - ولكن على... نفسه

١١٠. خ: المعلول ١١١. ل: + هو وجود في نفسه

[الوجود الرابطي في الهليات المركبة]

وأما الوجود الرابطي الذي هو إحدى الرابطتين في الهليات المركبة من العقود ففي طباع نفس مفهومه أن لا يفيد تحقق الشيء في نفسه .

وإني لست أعني بقولي هذا أن الوجود الرابطي بالمعنى الأول^{١١٢} بما هو كذلك يقع في الهليات البسيطة، حتى يكون قولنا: «البياض موجود في الجسم» عقداً هلياً بسيطاً، فإن ذلك لا يكاد يصح بوجه .

بل إنما أعني أن وجود الشيء الناعتي له صلوح أن يجرد في لحاظ العقل عن ذلك الاعتبار، ويؤخذ من حيث هو تحقق^{١١٣} ذلك الشيء في نفسه ويُعقد هلياً^{١١٤} بسيط فيقال: «البياض موجود»؛ أليس^{١١٥} البياض من الموجودات الحقيقية وإن كان وجوده الذي ليس من إقليم المجاز، بل هو في ذاته^{١١٦} على سبيل الحقيقة ليس لذاته، بل هو لغيره المنعوت به وإن وجوده له اعتباران:^{١١٧}

أحدهما: أنه تحقق البياض في نفسه، لا على التجوز، وهو بذلك الاعتبار محمول الهلي البسيط من العقود .

والآخر: أنه بعينه هو في الجسم، وهذا مفهوم آخر^{١١٨} غير تحقق البياض في نفسه وإن كان هو بعينه تحقق البياض في نفسه ملحوظاً بهذه الجهة؛ وإنما يصح أن يقع محمولاً^{١١٩} في الهلي المركب كقولنا: البياض موجود في الجسم، ومفاده أنه حقيقة ناعية ليس وجودها في نفسها لذاتها، وإنما هو في الجسم والمحل. وربما يجعل حينئذ موضع العقد فيقال: وجود البياض في نفسه هو وجوده في الجسم أو للمحل^{١٢٠}، وهذا من خواص^{١٢١} الماهيات الناعية.^{١٢٢}

١١٢. أي المذكور أولاً في قوله مدّ ظله: «فإذن...» لا المعنى الأول في التقسيم. (سمع منه)

١١٣. خ: محقق ١١٤. هكذا في النسخ ١١٥. خ: موجود فليس

١١٦. وقع إلى هنا سقط في نسخة ج ١١٧. م: اعتبارات

١١٨. ج: الأخرى ١١٩. لى: خ: - محمولاً ١٢٠. ل: خ: المحل

١٢١. ج: + الأ

١٢٢. وبهذا التحقيق يندفع ما ذكره غياث الحكماء في شرح اثبات الواجب الصدري معترضاً على المحقق

ثم وجود الشيء الناعتي بعد ما أن يؤخذ على هذه الجهة يلحظ على نحوين: [١]: تارة ينسب إلى ذلك الشيء كما يكشف لك، فيكون من أحواله؛ [٢]: وتارة إلى المنعوت، فيقال: الجسم موجود له البياض، أو الجسم فيه البياض، فيصير بهذا الاعتبار من حالات المنعوت.

[معاني الوجود النفسي]

وعلى قياس ما تلي عليك يقع لفظ الوجود في نفسه أيضاً بالاشتراك على معنيين: ^{١٢٣} أحدهما: بإزاء الوجود الرباطي بالمعنى الأول وهو وجود نفس الشيء على الإطلاق وعلى الحقيقة، ويعم ما لذاته، كوجود الجوهر وهو الوجود ^{١٢٤} في نفسه ولنفسه، أي وجود الشيء لنفس الشيء ^{١٢٥} وما لغيره كوجود العرض، وهو الوجود في نفسه لا لنفسه، أي وجود الشيء لا لنفس الشيء.

والآخر: بإزاء الرباطي بالمعنى الأخير، وهو ما يخص بنفسه، ولا يكون للطبايع الناعية.

[بيان آخر في معاني الوجود الرباطي]

وبالجملة، الوجود الرباطي بالمعنى الأول مفهوم رباطي غير معقول على الاستقلال، ويستحيل أن ينسلخ ^{١٢٦} عنه ذلك الشأن ويؤخذ معنى إسمياً يعقل بتوجيه الالتفات

→

الدواني حيث قال: «إنَّ الوجود الرباطي للواجب - أي كونه فرداً للموجود - معلول لطبيعة الوجود بما هو موجود، أو لكونه مشتملاً على الممكنات» بأنه لم يشعر بأنه (كذا) لو كان الاستدلال على ثبوت مفهوم الوجود للواجب برهاناً لثبوت الوجود (كذا) للواجب بعلّة فلم يكن واجباً هذا.

وبيان الدفع: أنَّ فردية الواجب للموجود المطلق يعتبر على وجهين: أحدهما: كون الواجب بحيث يكون فرداً له، والثاني: كون طبيعة الوجود بحيث يستدعي أن يكون الواجب فرداً له. والأول معلول لذات الواجب ولازم له حيث إنه بذاته موجود فيكون فرداً من الوجود بذاته قطعاً، والثاني هو المعلول لطبيعة

١٢٣. ج: معني

الموجود واللازم لها، وبينهما فرقان. (١٢)

١٢٤. ج: يسلخ

١٢٥. ل: - لنفس الشيء

١٢٦. ل: م: الموجود

نحوه، حتّى يصير الوجود المحمول لاستحالة أن ينسلخ الشيء عن طباعه وجوهرياته، نعم ربّما صحّ^{١٢٧} أن يؤخذ نسبياً^{١٢٨} غير رابطي.

وبالمنعنى الثاني: مفهوم مستقل بالتعلّل، و^{١٢٩} هو وجود الشيء. وإتّما لحقه^{١٣٠} من جهة خصوص المادّة أن يكون منتسباً ومضافاً إلى شيء آخر أيضاً بالنعته؛ لأنّ موضوعه - وهو الشيء - طبيعة ناعته بالإضافة إلى ذلك الشيء، فله صلوح أن يلحظ بما هو هو، فيكون معنى إسمياً حقيقياً، وبما لحقه من جهة خصوص موضوعه وهو الشيء الناعتي فيصير معنى إسمياً إضافياً بنعت^{١٣١} موضوع موضوعه، ويكون هو بعينه وجود موضوعه لذلك الموضوع، ولا يدخل بذلك فيما لا يستقلّ بالتعلّل كساير النعوت والإضافيات التي هي مفهومات في أنفسها، ثمّ لزمتها الإضافة.

فإذن قد استوى الأمر وأمتحق^{١٣٢} ما يُغلط^{١٣٣} أنّ معنى واحداً يستقلّ ولا يستقلّ^{١٣٤} بالتعلّل بلحاظين.

[معنى العدم الرابطي]

وهذه الأقوال متأتية في العدم على محاذاة^{١٣٥} ما قيلت في الوجود بتلك الاعتبارات؛ فالعدم أيضاً رابطي بالمعنيين، وفي نفسه بالمعنيين، ولو اصطلاح على الوجود أو^{١٣٦} العدم^{١٣٧} الرابط لأوّل الرابطين، والرابطي للأخير؛ وبإزائها الوجود أو العدم المحمول لأوّل المعنيين، والوجود أو العدم في نفسه للأخير صير^{١٣٨} إلى وقاية من أغاليط اشتراك الإسم.

كلمة إلهيّة

[في أقسام الوجود]

إنّ احتباس القسمة في تثنية القسم بحسب لحاظ وجودات الطبائع الإمكانية،

١٢٧. خ: يصحّ (?)	١٢٨. خ: شيئاً	١٢٩. ج: - و
١٣٠. م: محققاً / خ: تحقّق	١٣١. ج: نبعت	١٣٢. خ: امحق
١٣٣. ل: يغلط	١٣٤. ل. خ: - ولا يستقلّ	١٣٥. م: + على
١٣٦. م: و	١٣٧. ج: + المحمول الأوّل المعنيين والوجود أو العدم إلى	
١٣٨. هكذا في النسخ / ل: حمر (?)		

فالوجود الممكني وهو الذي موضوعه الماهية:

[١]: إمّا وجود نفس الشيء الكائن^{١٣٩} لنفس الشيء؛

[٢]: أو وجود نفس الشيء لا لنفس الشيء، بل لغيره.

وأما الوجود الواجب القائم بالذات فهو وجود نفسه، لا وجود شيء غير نفس الوجود.

فإذاً الوجود [١]: إمّا وجود نفسه،^{١٤٠} [٢]: أو وجود^{١٤١} شيء هو موضوعه [الف]: إمّا

نفس ذلك الشيء، [ب]: أو لغيره.^{١٤٢}

على أنك إن سألت الحق، فأحد الأقسام - و^{١٤٣} هو وجود الشيء لنفس ذلك الشيء لا

لغيره - ليس بممكن التحقق،^{١٤٤} فممّا^{١٤٥} لك لدينا استكشافه في مستقبل القول إن شاء

الله تعالى أنّ وجود الطبايع الماديّة في أنفسها هو بعينه وجودها لموادّها، وإنّ وجود

المعلول بما هو معلول مطلقاً هو وجوده لعلّته، وإنّ وجود السافل بما هو سافل^{١٤٦} مطلقاً

هو وجوده لدى العالي المحيط بجملّة السافلات، فالممكنات طرّاً ماديّاتها ومفارقاتها

موجودات لا لذواتها بل لغيرها، الذي هو فوق الذوات المتفوّقات ومُسفّل العوالي

المستعلّيات^{١٤٧}، عزّ^{١٤٨} مجده وجلّ ذكره.

فإذاً لا وجود لذاته إلا إذا كان الوجود لا موضوع له، فيكون هو وجود نفسه لا وجود

شيء غير نفسه. فإذاً لا وجود لنفسه في عوالم الإمكان كما لا وجود بنفسه فيها، بل فيها

الوجود المحمول الذي هو رابطي باعتبار آخر، والوجود الرابط الذي ليس هو^{١٤٩}

بمحمول بوجه ما أصلاً.

فإذاً الموجود لذاته ليس إلا القيوم الواجب بالذات - جلّ جنبه - كما أنّ الموجود

بذاته ليس إلا هو.

وهذه المسألة من كرايم المسائل الربوبيّات ومن شارقات الآيات العقلية البيّنات التي

هي أنوار مشرقة في سماوات النفوس العاقلات القادسات، وهي معشوقات قريحتنا

١٣٩. ل، ج، ش: - الكائن	١٤٠. ج: - وجود نفسه	١٤١. م: + هو
١٤٢. ج: بغيره	١٤٣. ل، د: - و	١٤٤. م: المحقق (?)
١٤٥. د: فما	١٤٦. خ: - بما هو سافل	١٤٧. د: المستقلّيات
١٤٨. ل: غير	١٤٩. ل، خ: - هو	

الروعية ونيلها لدينا أكرم البغية^{١٥٠} التورية في عالم العقل بما فيه من الباهجات^{١٥١} المعجبات، ولذلك ما ربّما تعجّلناها لإلّفاظ^{١٥٢} الروح بذكرها وانجذاب السرّ^{١٥٣} إليها.

وهمّ ودفاع

[في كيفية الوجود الرابط في الهليات المركبة]

ربّما توهم أنّه إذا كان الوجود رابطاً في الهلية المركبة، ورجع مفاد العقد إلى ثبوت المحمول للموضوع، فيلزم للمحمول وجود؛ إذ الوجود للغير لا يعقل بدونه، فلا يصحّ إثبات العدميات للموضوعات؛ ثمّ إنّ ثبوته للموضوع^{١٥٤} ثابت أيضاً للموضوع، فيكون له أيضاً ثبوت ثابت هو أيضاً للموضوع إلى لا نهاية.

وإنّا قد كشفنا فيما تلونا عليك من قبل فسخه، والآن فقد^{١٥٥} تكشف^{١٥٦} أنّ ثبوت المحمول للموضوع ليس هو وجوده في نفسه ولكن للموضوع، كوجود الأعراض لمحالها حتّى يستلزم وجوده في نفسه،^{١٥٧} بل إنّما^{١٥٨} هو اتّصاف موضوعه به - أي الوجود الرابط^{١٥٩} - فيجوز أن يتّصف الموضوع بالعدمي ممّا له ثبوت في ذهن^{١٥٩} ما، واللا نهاية في الثبوتات^{١٦٠} تثبت بانبثاق اعتبار العقل؛ إذ ما لم يلحظ ثبوت المحمول للموضوع^{١٦١} بالذات ولم يعقل بالقصد^{١٦٢}، لم يمكن أن ينتسب^{١٦٣} إلى الموضوع ويحكم بثبوته له^{١٦٤}.

١٥٠. قوله: أكرم البغية التورية...

البغية بالضمّ والكسر معاً: الحاجة، والبغية بالكسر فقط التي تبغيها. والبغية بالضم فقط: الحاجة نفسها.

١٥١. البهجة: الحسن. (منه) ٢

والتي هاهنا هي بالكسر. (منه)

١٥٢. قوله: لإلّفاظ الروح...

ألظّ فلان بفلان: إذا لزمه، وألظّوا: أي الزموا، والإلّفاظ: لزوم الشيء والمثابرة عليه. والإلّفاظ: الإلحاح.

وفي حديث الدعاء: «ألظّوا بيا ذا الجلال والإكرام» أي ألزموه وأثبتوا عليه وأكثروا من قوله والتلفظ به.

(منه)

١٥٣. ل: المسير

■ الدعوات ٤٥/ وشرح نهج البلاغة ج ١٣/ ١٢٠.

١٥٤. خ: قد

١٥٤. د: + إلى لا نهاية

١٥٥. م: + ولكن للموضوع

١٥٦. أي وأما الآن فنقول قد تكشف (كذا). (منه) ٢

١٥٦. ل: الشواش

١٥٩. ل: الذهن

١٥٨. م: انا (؟)

١٦٣. خ: ينسب

١٦٢. ل: د: + ما

١٦١. م: الموضوع

فإذا قيل: ^{١٦٥} الإنسان كاتب فقد تعقل مفهوم ثبوت الكتابة للإنسان، على أنه أذاه للحاظ حال الإنسان والكاتب ومرآة لتعرفهما، لا على أنه ملحوظ بالالتفات ومعقول بالقصد، فلا يمكن بحسب هذا التعقل أن يراعي حال ذلك الثبوت ولا يتصور أن ينسب إلى الموضوع بالثبوت واللاتبوت.

فإذا قلت: ^{١٦٦} ثبوت المحمول للموضوع كذا، فقد جعلته منظوراً ^{١٦٧} إليه بالالتفات وملحوظاً بالقصد لا بالتبعية، وليس هو اتصاف الموضوع بالمحمول الذي لا يقع إلا بين الحاشيتين - لا حاشية للحكم - فلذلك أمكنك أن تنسبه ^{١٦٨} إلى الموضوع، وتعتبر له ثبوتاً ^{١٦٩} آخر، وحينئذ يرجع الأمر إلى أن يكون ذلك الثبوت الآخر آلة لتعرف حال الثبوت الأول ولا يكون معقولاً بذاته ولا ملحوظاً قصداً.

فإن التفت إليه ^{١٧٠} وقلت: ثبوت الثبوت كذا، فقد فاتتك الحاشيتان إلا بالعرض، وأممكنك أن تعتبر للثبوت ^{١٧١} الآخر ثبوتاً ثالثاً وهكذا. فإذا تعقل الثبوت الثاني يتوقف على تعقل الثبوت الأول بالقصد، وتعقل الثالث على تعقل الثاني ^{١٧٢} كذلك، والعقل تنتهي لحاظاته، فتنبت ^{١٧٣} السلسلة.

تنخيص

[في نحو وجود الموضوع في العقود]

إنني أحكمت ما حكم به شركاءنا السالفون أن المحمولات بما هي محمولات ليس وجودها في أنفسها إلا وجودها لموضوعاتها، لسنا نعني ^{١٧٤} بذلك أن وجودها في نفسها ^{١٧٥} هو بعينه وجودها لموضوعاتها كما في الأغراض؛ إذ المحمول بما هو محمول ليس له وجود في نفسه يكون هو لموضوع ذلك المحمول، بل إنه لا يوجد نفسه وإنما

١٦٤. ل، د - له

١٦٥. أي فإنه إذا قيل. (١٢)

١٦٦. أي فإنه. (١٢)

١٦٧. ج: منظور

١٦٨. م: تنسب

١٦٩. ل، د: يقيد ثبوت آخر

١٧٠. خ: إليه

١٧١. خ: الثبوت

١٧٢. م: تعقل أشياء في

١٧٣. ج: + فتنب... / لعل: فتثبت

١٧٤. م: نفسى

١٧٥. ل، خ: أنفسها

يتصوّر هناك الوجود الرابط بين الموضوع والمحمول،^{١٧٦} فإنّما له ثبوت للموضوع لا وجود^{١٧٧} في نفسه،^{١٧٨} ووجوده في نفسه هو أنّه ثابت للموضوع. ففرق^{١٧٩} بين قولنا: «وجوده في نفسه هو^{١٨٠} وجوده لموضوعه»، وبين قولنا: «وجوده في نفسه هو أنّه وجود لموضوعه». ومدلول الأول: أنّه موجود في نفسه، ووجوده في نفسه هو لموضوعه؛^{١٨١} لأنّه لا يقوم بذاته، بل بموضوعه.^{١٨٢} ومدلول الثاني: أن ليس له وجود في نفسه^{١٨٣} وموجوديّته ليست بأن يكون هو من^{١٨٤} الموجودات في أنفسها،^{١٨٥} بل هو موجود لموضوعه، وذلك ما يعني بموجوديّته في نفسه.

تمشيئة وردع

[في أنّ النسبة الحكمية ثبوتية فقط، وفي

ليس في القضية السالبة حمل]

°: إنّني مصوّب^{١٨٦} سلف الفلاسفة فيما عقلوا أنّ النسبة الحكمية في كلّ عقد موجباً كان أو سالِباً ثبوتية، وأن لا نسبة في العقد السالب وراء النسبة الإيجابية التي هي^{١٨٧} في العقد الموجب^{١٨٨}، وأنّ مدلول العقد السالب ومفاده هو سلب تلك النسبة وليس فيه حمل، بل سلب حمل، وإنّما يقال له الحملي على المجاز والتشبيه، وأن لا مادّة للعقد السالب بحسب النسبة السلبية، وإنّما تكون المادّة بحسب النسبة الإيجابية؛ فلذلك لا تختلف المادّة في الموجب والسالب بحسب النسبة الإيجابية^{١٨٩} والنسبة السلبية.

[ما قال بعض المتفلسفة في القضايا السالبة ومادّتها]

ورادعك عمّا أحدثته متفلسفة المحدثين من ظنّ أنّ في السالب نسبة سلبية هي^{١٩٠}

١٧٦. م: المحمول والموضوع	١٧٧. م: وجود ما	١٧٨. م: + وجود ما في نفسه
١٧٩. د: وفرق	١٨٠. خ: + انه	١٨١. ج: - ومدلول الأول... لموضوعه
١٨٢. خ: لموضوعه	١٨٣. خ: - هو لموضوعه لانه... نفسه	
١٨٤. م: في	١٨٥. خ: نفسها	١٨٦. خ: مصوّف
١٨٧. ج، ش: - هي	١٨٨. د: الراجب	
١٨٩. خ: - فلذلك لا تختلف... الا ايجابيه		١٩٠. ج: - هي

وراء النسبة الإيجابية، وأنّ المادّة تكون بحسب النسبة السلبية كما تكون بحسب النسبة الإيجابية، وأنّ مادّة النسبة السلبية مخالفة لمادّة النسبة الإيجابية، ولا يخلو شيء منهما من المواد الثلاث، إلّا أنّ المشهور اعتبارها في النسبة الثبوتية لفضلها وشرفها ولا تدرج^{١٩١} ما يعتبر في النسبة السلبية فيها، إذ واجب العدم هو ممتنع الوجود، وممتنع العدم هو واجب الوجود، ويمكن العدم هو ممكن الوجود.

[معرفة المادّة في الهليات البسيطة والمركّبة]

فاعلمن أنّ المادّة هي حال المحمول في نفسه^{١٩٢} عند الموضوع من وجوب صدق^{١٩٣} أو امتناع صدق أو إمكان صدق وكذب، وهي في مطلق الهلية البسيطة ترجع إلى حال^{١٩٤} الموضوع في تجوهره أو في وجود نفس ذاته المتجوهره، لا^{١٩٥} حال المحمول في نسبته^{١٩٦} إلى الموضوع وثبوته له بحسب^{١٩٧} قوّة الذات وتأكّد التجوهر ووثاقة الوجود وحصافة^{١٩٨} التحقق أو ضعف الذات وسخافة الحقيقة ووهن الوجود وطلان التحقق. وفي الهلية المركّبة هي حال المحمول في نسبته^{١٩٩} إلى الموضوع وثبوته له باعتبار وثاقة النسبة أو ضعفها، وليس في السالب إلّا انتفاء الموضوع في نفسه أو انتفاء المحمول عنه، على أنّه ليس هناك شيء، لا^{٢٠٠} أنّ هناك شيئاً هو الانتفاء فليس فيه ما^{٢٠١} المادّة^{٢٠٢} حالة، فإنّ السلب رفع الذات أو قطع الربط، لا ثبوت الرفع أو^{٢٠٣} القطع حتّى ينقلب إيجاباً.

[أنّ المادّة تعتبر في القضايا الإيجابية فقط]

فإذن لا يتصوّر المادّة إلّا بحسب النسبة الإيجابية وكيف يكون لما ليس بما هو ليس

١٩١. م: ولا تدرج (?)

١٩٢. أي في نفس الأمر. (سمع)

١٩٤. خ: - حال ١٩٥. ج: - لا

١٩٦. د: نسبة

١٩٧. صفة «حال الموضوع». (١٢)

١٩٨. الحصافة: الاستحكام، الإيقان

٢٠٠. م: بما

١٩٩. يمكن أن يقرأ ما في ل ود: نسبة

٢٠١. ل: و

٢٠٢. د: بالمادّة

٢٠٣. كذا في النسخ

حال، وإتّما يكون للشيء حال بما هو شيء لا بما ليس هو بشيء؛ فالمادّة وكانت تسمّى عند الأوائل من اليونانية والأقدمين من فلاسفة الإسلام عنصراً حال الموضوع في نفسه بالإيجاب بحسب كيفية الحقيقة^{٢٠٤} في التجوهر وفي الوجود من استحقاق دوام التجوهر أو استحقاق دوام اللاتجوهر، أو لا استحقاق دوام التجوهر واللاتجوهر، واستحقاق دوام الوجود واستحقاق دوام اللاوجود أو لا استحقاق دوام الوجود واللاوجود، أو حال المحمول في نفسه بالقياس الإيجابي إلى الموضوع بحسب كيفية ثبوته^{٢٠٥} للموضوع. ولو دلّ على العنصر بلفظ لكان يدلّ بالجهة، وقد يكون العقد ذا جهة يخالف العنصر؛ إذ العنصر يكون بحسب نفس الأمر والجهة بحسب بياننا^{٢٠٦} وتصريحنا به بالفعل.

فإذا قلت: «كلّ إنسان يجب أن يكون كاتباً» فالجهة فيه من الواجب والعنصر من الممكن، وما في نفس الأمر لا يختلف بالإيجاب والسلب؛ فالعقد السالب توجد^{٢٠٧} لمحموله الحال التي له عند الموضوع بالنسبة الإيجابية بعينها، فإنّ محموله يكون مستحقاً عند الإيجاب بأحد^{٢٠٨} الأمور المذكورة وإن لم يكن أوجب.

[ردّ ما يوهّم في المقام]

وما توهّم - أنّ العنصر الثابت^{٢٠٩} على تقدير جعل العدم محمولاً غير ثابت^{٢١٠} على تقدير جعل الوجود محمولاً، فكذا الثابت على تقدير جعل العدم رابطة يكون غير الثابت على تقدير جعل الوجود رابطة - وهّم سخيّف متفرّع عن أخذ قولنا: زيد معدوم مثلاً موجباً، وجهالة أنّه ينزّل^{٢١١} بذلك عن أن يكون سلباً كقولنا: زيد موجود، ويرجع العقد إلى موجب سالب المحمول والحكم إلى إيجاب سلب^{٢١٢} الوجود، ولذلك يختلف العقدان بحسب العنصر، فأَي مفهوم^{٢١٣} أخذ فإنّ له بما هو محمول حالاً عند الموضوع بالنسبة

٢٠٦. م: سياقتنا

٢٠٥. د: ثبوت

٢٠٤. ج: الحسية

٢٠٨. د: بأحدى / ش: أحد

٢٠٧. د: توجه

٢٠٩. ق: قوله: وما توهّم أنّ العنصر الثابت...

إشارة إلى ما أورده بعض السائرين مع حملة عرش التحقيق على القدماء ودفعه. (منه)

٢١٢. د: سلباً

٢١١. خ: منعزل

٢١٠. ج: عين الثابت

٢١٣. م: فإين منهم (؟)

الإيجابية لا يتغير عند سلب تلك النسبة. فكما أن حال زيد في نفسه بإيجاب الوجود، أي عنصر هليته^{٢١٤} البسيطة بحسب الاستحقاق والاستحقاق لا يختلف في نفس الأمر سواء أوجب أو سلب، وكذلك حال ثبوت^{٢١٥} سلب الوجود لزيد، أي حال مفهوم سلب الوجود^{٢١٦} بالقياس إلى زيد بالنسبة الإيجابية وهو عنصر هليته^{٢١٧} المركبة بحسب الاستحقاق والاستحقاق، لذلك لا ينقلب في نفس الأمر سواء أوجب أو سلب. ولا ينبغي أن يؤخذ «زيد^{٢١٨} معدوم» حين ما يرام^{٢١٩} سلب وجوده في نفسه عقداً^{٢٢٠} إيجابياً، بل يجب أن يعنى به انتفاؤه في نفسه وسلب ذاته في وجوده، ليكون العقد من سوابب الهليات^{٢٢١} البسيطة لا ثبوت سلب الوجود له، حتى يصير العقد موجباً من الهليات المركبة الإيجابية ولا سلب الوجود عنه^{٢٢٢}، ولا سلب نفسه عن نفسه حتى يرجع إلى أن يكون من سوابب الهليات المركبة.

[إن محمول العقد الحملي في كل القضايا ثابتاً في الذهن قط]

ولذلك^{٢٢٣} ما^{٢٢٤} يقول شركاؤنا السالفون من الحكماء الأقدمين أن محمول العقد الحملي سواء كان موجباً أو سالباً قد يكون ثبوتياً وقد يكون^{٢٢٥} عدمياً في الخارج. وأما في الذهن، فلا بد^{٢٢٦} أن يكون ثابتاً لاستحالة الحكم بما لا يكون متصوراً. وأما موضوعه سواء كان موجباً أو سالباً فلا بد^{٢٢٧} أن يكون^{٢٢٨} له ثبوت في الذهن لاستحالة الحكم على ما لا يكون متصوراً.

٢١٦. ل: ج. لوجود

٢١٥. ل: لثبوت

٢١٤. ل: خ: الهلية

٢١٧. ج: - هليته

٢١٨. إشارة إلى دفع ما ذكره بعض من قد يسير مع [حامل] عرش التحقيق متمسكاً على كون زيد معدوم موجباً بأن أي مفهوم قيس إلى مفهوم آخر، فللعقل أن يحكم بينهما بسلب أو إيجاب، والعدم من المفهومات إلى آخره. (سمع)

٢١٩. د: يلزم

٢٢٠. خ: عقد

٢٢٢. خ: - له حتى يصير... عنه

٢٢١. ل: خ: + والا

٢٢٣. أي لوجوب أن يعنى به انتفاؤه في نفسه إلى آخره. (سمع)

٢٢٤. د: + يكون

٢٢٧. ل: م، ش: خ: - و

٢٢٥. ج: - ثبوتياً وقد يكون

٢٢٨. ج: + ثابتاً لاستحالة... أن يكون

وأما في الخارج، فكذلك إذا كان الحكم بالإيجاب في الخارج لاستدعائه وجود الموضوع^{٢٢٩}، لأنّ ثبوت شيء لشيء فرع ثبوته^{٢٣٠} في نفسه. اللهمّ إلّا إذا كان المحمول في معنى السلب المطلق نحو «زيد معدوم في الخارج»، أو^{٢٣١} «شريك الإله متمتع»، فإنّه وإن أُضيف إلى الخارج لكأنه نفس السلب عن الخارج، فكأنّه قيل: «زيد المتمثّل^{٢٣٢} في الذهن ليس في الخارج». وإذا كان الحكم بالسلب في الخارج فلا يقتضي وجود الموضوع فيه، لجواز سلب المعدوم والسلب عن المعدوم.

[بيان مقالة من لم يفرّق بين الهليين]

ومن لم يفرّق بين مسلكي الهليتين^{٢٣٣} - وظنّ أنّ سبيل طباع^{٢٣٤} العقد^{٢٣٥} مطلقاً إعطاء ثبوت شيء لشيء أو سلب شيء عن شيء، ولم يصدق أنّ قولنا وجد^{٢٣٦} الفلك مثلاً يعطي تحقّق ذات الفلك لا تحقّق أمر له هو وجوده، وكذلك قولنا: عدم الفلك يعطي بطلان ذاته لا انتفاء^{٢٣٧} صفة عنه هي الوجود؛ و^{٢٣٨} أمّا قولنا تحرك الفلك فإنّه يعطي ثبوت صفة للفلك يعبر عنها بالحركة، وكذلك قولنا سكن الفلك يعطي انسلاّب صفة عن الفلك هي الحركة، ولم يجعل بإزاء المرتبة التي هي قبل مرتبة إثبات شيء لشيء^{٢٣٩} وهي مرتبة ثبوته في نفسه عقداً، وأرجع ثبوته في نفسه إلى ثبوت شيء له - فهو^{٢٤٠} فاسد طباع الإنسانية، فيصلح مزاج غريزته وليدبّر طباع عقله!

تكشاف

[في مادّة القضية وجهتها]

الشيء الموضوع في العقد إذا كان ضروري التجوهر ويلزمه أن يكون ضروري الوجود في نفسه أو المحمول ضروري الوجود له، كان الشيء الواجب إمّا باعتبار نفسه أو

٢٢٩. ل. د: الموضوع	٢٣٠. د: + و	٢٣١. ل. خ: و
٢٣٢. د: التمثّل	٢٣٣. خ: الهلية / خ: الهليين	٢٣٤. ل. خ: طباع
٢٣٥. د: العقل	٢٣٦. د: وجود	٢٣٧. ش: انقضاء (؟) / خ: انعقاد
٢٣٨. ل. خ: - و	٢٣٩. خ: لشيء	٢٤٠. جزاء «ومن لم يفرّق»

بحسب ثبوت المحمول له، وعنصر العقد الوجوب.

وإن كان ضروري اللاتجوه و يلزمه أن يكون ضروري العدم، أو المحمول ضروري الانسلا ب عنه كان هو الممتنع وعنصر العقد الامتناع.

وإن لم يكن ضروري التجوه ولا ضروري اللاتجوه، ويلزمه^{٢٤١} أن لا يكون ضروري الوجود ولا ضروري سلب الوجود، أو لم يكن ضروري اثبات^{٢٤٢} المحمول له ولا ضروري انسلا ب عنه، كان هو الممكن، وعنصر العقد^{٢٤٣} الإمكان.

ولا يكون شيء من المفهومات التصورية ولا شيء من العقود عرواً منها،^{٢٤٤} بل كلّ مفهوم أو عقد فإن له واحداً من هذه العناصر. وأما الجهات فمتكثرة غير محصورة فيها.

وقد تتوافق الجهة والعنصر، وقد يتخالفان، ولا يلزم أن يكون كلّ عقد ذا جهة، بل قد يخلو عن الجهة و^{٢٤٥} يكون ذا عنصر، ولكن إهمال الجهة مغلط.

فالذي ينبغي هو أن تكون العقود^{٢٤٦} مقرونة بالجهات، ومعاني هذه العناصر من الطبايع الفطرية التصور، ولذلك^{٢٤٧} ما يقع بشرح ما وضع له اللفظ بلفظ آخر مرادف، ولا يتحاشى^{٢٤٨} من أخذ البعض في تحديد البعض، فيقال: الوجوب ضرورة تقرّر الحقيقة وضرورة وجودها؛ والامتناع ضرورة اللاتجوه^{٢٤٩} ويستلزم ضرورة العدم؛ والإمكان سلب ضرورة التقرّر وسلب ضرورة اللاتقرّر،^{٢٥٠} ويستلزم لا ضرورة الوجود ولا ضرورة اللاوجود أي سلب الضرورتين.

٢٤١. ل. د: يلزم

٢٤٢. ج: انتساب / خ: انتساب / خ: اثبات / كذا في النسخ المعتمدة، ولكن لا يستعمل هذا المصدر من مادة

٢٤٤. ل. خ: عنها

٢٤٣. ج: عقد

«ثبت»

٢٤٧. د: ذلك

٢٤٦. ل. خ: العقد

٢٤٥. ج: + قد

٢٤٩. ج: اللاتقرّر

٢٤٨. ل: لا يتحاشى

٢٥٠. اشارة إلى أخذ سلب ضرورة الوجود وضرورة اللاوجود في حقيقة الإمكان سلباً تحصيلياً هو تقيض ضرورتهما من باب الحمل الاشتقاقي وهو رفع الشيء بالمعنى المصدرى، لا من باب الحمل المواطاة، وعنوانه كلمة «لا»، كقولنا: لا ضرورة الوجود؛ كما أنّ عنوان التقيض للحمل الاشتقاقي كلمة «ليس».

[يستحسن أخذ الوجوب في تعريف قسيميه دون العكس]

والوجوب لكونه حقيقة^{٢٥١} الحقيقة وقوتها وتأكد الوجود، وثاقته أظهر وأعرف عند العقل من قسيميه، فلذلك^{٢٥٢} هو يؤخذ في تعريفهما^{٢٥٣} ولا يُستحسن العكس.^{٢٥٤}

أصل يمانى^{٢٥٥} ميزاني

[في إطلاق العقود]

العقد^{٢٥٦} قد يكون مطلقاً عام الإطلاق، وهو الذي يبين فيه حكم من غير بيان ضرورته^{٢٥٧} أو دوامه السرمدي والدهري أو وجوده الغير الزماني في وعاء الدهر من بعد العدم الدهري^{٢٥٨} أو دوامه الزماني أو كونه حيناً من الأحيان. والإطلاق في العقد يقابل التوجيه،^{٢٥٩} تقابل العدم والملكة؛ وقد يعدّ المطلق في العقود الموجهة^{٢٦٠} كما يعدّ^{٢٦١} السالب في العقود الحملية.

وقد يتبين فيه شيء من ذلك [١]: إمّا ضرورة، [٢]: وإمّا دوام سرمدي ودهري، [٣]: وإمّا وجود غير زماني في وعاء الدهر من بعد العدم فيه، [٤]: وإمّا دوام^{٢٦٢} زماني من غير^{٢٦٣} ضرورة، [٥]: وإمّا وجود من غير دوام وضرورة.

والإطلاق العامّ يتناول جميعها من حيث العموم و^{٢٦٤} يقابلها من حيث الاعتبار والعموم بحسب الوجود، والتقابل بحسب الصدق؛ فمتى تحقّق الموجّه^{٢٦٥} تحقّق المطلق، وما صدق عليه المطلق لم يصدق عليه الموجّه^{٢٦٦}.

٢٥٣. ل. م: تعريفها

٢٥٢. ل. د: ولذلك

٢٥١. ل. خ: حقيقة

٢٥٥. ل. خ: ايماني / ش: - يمانى

٢٥٤. ل. خ: العقل

٢٥٧. ج: ضرورة

٢٥٦. م: - العقد

٢٥٨. قوله: في وعاء الدهر من بعد العدم الدهري...

أي اللادوام الدهري الذي هو في مقابلة الدوام الدهري، واللاادوام الدهري إمّا هو من الجهات على الحكمة التي علّمها وحققها المصنف. (منه)

٢٥٩. خ: التقييد

٢٦٠. ل. خ: الموجة

٢٦١. إمّا لكونه مضاهياً له في الأطراف، أو على سبيل المجاز المرسل. (سمع)

٢٦٣. ج: + زماني

٢٦٢. ج: + سرمدي ودهري... دوام

٢٦٦. خ: الموجهة

٢٦٥. خ: الموجهة

٢٦٤. ج: - و

وأما الإمكان فقد يكون من الجهات، ويقابله الإطلاق العام من حيث الاعتبار، ولكن لا يتناول من حيث العموم؛ إذ العقد من حيث يبين^{٢٦٧} فيه حكم إنما يتناول ما يكون مشتملاً على حكم قد حصل بالفعل ولا يتناول ما يكون مشتملاً على حكم قد حصل بالفعل، ولا يتناول ما يكون مشتملاً على حكم^{٢٦٨} لم يحصل إلا بالقوة؛ فالعقد المطلق يدل على ثبوت النسبة بالفعل،^{٢٦٩} والممكن لا يدل على وقوع النسبة لجواز أن يبقى بالقوة دائماً، فلاحكم^{٢٧٠} فيه بالفعل، فهو لا يعم الممكن من حيث هو ممكن، فاذاً الإمكان مغاير للإطلاق العام من^{٢٧١} حيث العموم والاعتبار جميعاً.

حكمة ميزانية يمانية [في اقتران الجهة بالرابطة]

[بيان ما قاله الشيخ الرئيس في المقام]

إن أسبق شركائنا السالفين وهو رئيس مشائبة الإسلام في السابقين قال في بارير مينا س الشفاء: إن حق الجهة^{٢٧٢} أن تقرن بالرابطة، وذلك لأنه^{٢٧٣} جهة رابطة^{٢٧٤} للمحمول^{٢٧٥} على شيء^{٢٧٦} مطلقاً^{٢٧٧} أو بسور معمم أو مخصص.

فالسور^{٢٧٨} مبين لكمية حمل مكيف الربط، فإذا قلنا: «كل إنسان يمكن أن يكون كاتباً» فهو الطبيعي،^{٢٧٩} و^{٢٨٠} معناه أن كل واحد من الناس يمكن أن يكون كاتباً، فإن قرن بالسور ولم يرد به إزالة عن الموضوع الطبيعي على سبيل التوسع، بل أريد به الدلالة على أن

٢٦٧. خ: يتبين ج: - قد حصل بالفعل... حكم

٢٦٩. ج: + ولا يتناول ما... بالفعل

٢٧٠. أي لا حكم فيه متحققاً. (سمع)

٢٧١. ل: - فهو الممكن من... من

٢٧٢. أي كون حق الجهة الاقتران المذكور لأن ما يقترن بالرابطة جهة إلى آخره. (سمع)

٢٧٣. م: - لانه ٢٧٤. المصدر: ذلك لأنها تدل على كيفية الربط للمحمول

٢٧٥. خ: المحمول ٢٧٦. ش: خ: الشيء ٢٧٧. أي بلا سور. (١٢)

٢٧٨. أي مفهوم السور. (١٢)

٢٧٩. أي فهو المظان الطبيعي للجهة. (سمع) ٢٨٠. ل: خ: + هو

موضعها الطبيعي مجاورة السور لم يكن جهة للربط، بل جهة للتعميم والتخصيص، و^{٢٨١} تغير المعنى، وصار الممكن هو أن يكون كل واحد واحد من الناس كأقمتهم كاتباً ممكناً. والدليل على تغير المعنى: أن الأول لا يشك فيه عند جمهور الناس، فإن^{٢٨٢} كل واحد واحد^{٢٨٣} من الناس يعلم أنه لا يجب له في طبيعته^{٢٨٤} دوام كتابة أو غير كتابة. وأما قولنا: يمكن أن يكون كل إنسان كاتباً، على أن الإمكان جهة الكلية، والسور فقد يشك فيه، فإن من الناس من يقول: محال أن يكون كل الناس كاتبين، أي محال أن يوجد أن كل إنسان هو كاتب حتى يكون اتفاق أن لا واحد من الناس إلا وهو كاتب؛ فإذا بين المعنيين فرقان. وأما في الجزئيات فإن الأمرين^{٢٨٥} فيهما^{٢٨٦} يجريان^{٢٨٧} مجرى^{٢٨٨} واحد^{٢٨٩} في الظهور والخفاء.

ولكنه قد يعلم مع ذلك أن بين المعنيين خلافاً إذا رجع إلى حقيقة المفهوم، واستعين^{٢٩٠} فيه باعتبار الكلية.

وأما السلب الكلي فليس في لغة العرب ما يدل بالحقيقة على السلب الممكن العام،^{٢٩١} بل المتعارف فيها إنما يدل على إمكان لسلب^{٢٩٢} العام، ولذلك^{٢٩٣} يشكك^{٢٩٤} أن يقال: يمكن^{٢٩٥} أن لا يكون واحد من الناس كاتباً.

فلقائل أن يقول: إن هذا لا يمكن أن يصدق البتة، بل يجب أن توجد الصناعات في بعض^{٢٩٦} لا محالة. وليس كلامنا في أن هذا القول حق أو باطل، فليست معرفة هذا من

-
٢٨١. خ: في ٢٨٢. ج: وان ٢٨٢. خ: - واحد
 ٢٨٤. خ: طبيعة ٢٨٥. أي كون التخصيص مكيفاً وكون الربط المخصص مكيفاً. (سمع)
 ٢٨٦. أي في مقارنة الجهة بالسور وفي مقارنتها بالربط. (سمع) ٢٨٧. ل: لجريان
 ٢٨٨. ل: - مجرى ٢٨٩. ل: خ: + أو ٢٩٠. خ: أو سبعين
 ٢٩١. العام صفة للسلب، لا صفة للممكن؛ فإن الإمكان هاهنا أعم من أن يكون الإمكان العام أو الإمكان الخاص، وهو أيضاً إنما ذكر على سبيل التمثيل، فإن (كذا) سار الجهات لا من جهة أنه مادة كالإمكان العام والإمكان الخاص من غير تفاوت. (سمع)
 ٢٩٢. ل: السلب / المصدر: سلب
 ٢٩٣. أي لأجل أن بين الإمكان السلب العام وبين إمكان سلب الثاني فرقاً يشكك إلى آخره. (١٢)
 ٢٩٤. المصدر: شكل ٢٩٥. م: ممكن
 ٢٩٦. أي في بعض أفراد الإنسان. (١٢)

صناعة المنطق؛ بل غرضنا أن الأمر الذي قد يقع فيه شكٌ ليس هو الأمر الذي لا يقع فيه [شكٌ]، والذي لا يقع^{٢٩٧} فيه شكٌ هو إمكان سلب الكتابة عن كل واحد واحد، لكنّه لا يوجد^{٢٩٨} في لغة العرب ما يدلّ على هذا إلا^{٢٩٩} بالإيجاب، كقولهم: كل واحد^{٣٠٠} من الناس يمكن أن لا يكون كاتباً».^{٣٠١}

ونحن نقول: كلامه في السلب الكلّي^{٣٠٢} أن الجهة كالإمكان العام مثلاً إذا قرنت بالسور كقولهم: «بالإمكان لا شيء من الإنسان يكون كاتباً» كانت جهة الاستغراق^{٣٠٣} السلب، وعمومه لا يكون كل واحد من الآحاد مسلوب الكتابة عنه في طبيعية، فكان الذي يفاد بذلك القول هو أنه يمكن^{٣٠٤} أن يستغرق سلب الكتابة جميع الناس كافة، وليس هو ما ريم بالعقد كما قال في الإيجاب وإن قرنت بالرابطه كقولهم: «لا شيء من الإنسان يمكن أن يكون كاتباً»، كان السلب وارداً على جهة الربط الإيجابي، فكان العقد يعطي سلب الإمكان العام للربط الإيجابي^{٣٠٥}، لا الإمكان العام لذلك السلب.

والسرّ في ذلك أنه ليس في السالب ربط حقيقة^{٣٠٦} بل الربط فيه عبارة عن قطع الربط الإيجابي، فإذا جاورت الجهة الربط فيه كانت جهة للربط الإيجابي^{٣٠٧} و^{٣٠٨} كان السلب قاطعاً لذلك الربط الذي جهته تلك، فكانت جهة الربط الإيجابي مسلوقة لا سلب الربط موجّهاً.

[لا توجد جهة في النسبة السلبية]

ومما يستأهل أن يستغرب من كبراء المشائية ولا سيّما من هذا^{٣٠٩} الرئيس الواسع التعقّل النافذ النظر، الواقد القريحة، أنهم يطلّعون^{٣١٠} على هذا السرّ، ثمّ يذهلون عن الحكم بأنّه كما لا يكون بحسب النسبة السلبية عنصر، كذلك لا يكون بحسبها جهة، ولا يختلف

٢٩٧. المصدر: والذي يقع ٢٩٨. ج: - لا يوجد ٢٩٩. ج: - لا
٣٠٠. ج: - كل واحد ٣٠١. راجع: الشفاء، العبارة / ١١٤-١١٦
٣٠٢. م: الكلّ ٣٠٣. د: + و ٣٠٤. م: ممكن
٣٠٥. خ: - فكان العقد يعطى... الا إيجابي ٣٠٦. ل: حقيقة
٣٠٧. خ: - فإذا جاورت... الا إيجابي ٣٠٨. ج: - و
٣٠٩. ج: هذه ٣١٠. م: يطلّعون

ذلك باختلاف اللغات؛ إذ هو أمرٌ^{٣١١} عقليٌّ^{٣١٢} لا يتجاوزُه العقل في مادّة أصلًا.^{٣١٣}

أليس بين ثبوت العدم - وهو الذي يعطيه الموجب المعدول أو الموجب السالب المحمول - وبين عدم الثبوت - وهو الذي يعطيه السالب البسيط - فرق على قياس الفرق بين لزوم السلب وبين سلب اللزوم، أعني بين لزوم العقد السالب للمقدّم^{٣١٤} في المتصل الموجب وبين سلب لزوم العقد الموجب له في المتصل السالب؟! والحكم السلبي ليس بما هو حكم سلبي إلّا قطع النسبة الإيجابية، ولا يكون فيه إلى ذلك السلب التفات حتّى يمكن للعقل حين ما هو سالب للنسبة^{٣١٥} بما هو سالب لها أن يلاحظ حال مفهوم السلب، ويحكم عليه بأنّه مفهوم أو متحقّق أو منتفٍ أو غير ذلك، بل إنّما له من تلك الجهة أن يقول ليس تتحقّق النسبة الإيجابية، وليس فيه وضع شيءٍ ما ليصحّ تكييفه^{٣١٦}، بل رفع بحث وليسية صرفة.

فإن أراد لحاظ حال^{٣١٨} هذه الليسية^{٣١٩} عزل القصد عن حاشيتي النسبة الإيجابية والتفت إلى ذلك السلب القاطع لها؛ فإنّ ليس يلحظ في السالب أن يسلب النسبة الإيجابية إيجاباً أو سلباً، حتّى تكون له جهة عند العقل، بل إنّما يمكن ذلك في لحاظ آخر عندما ينسب إلى ذلك السلب ثبوت أو سلب.

وبالجملة، إنّما يكون للشيء حال بما^{٣٢٠} هو شيء لا بما ليس هو^{٣٢١} بشيء،^{٣٢٢} وإنّما يصحّ تكييف^{٣٢٣} الربط بما هو ربط، لا بما ليس هو بربط، وليس السلب بما هو سلب ربطاً ولا شيئاً من الأشياء، وإنّما تكون له الشئيّة بما هو متمثّل في الذهن لا بما هو رفع الربط، وكذلك^{٣٢٤} ليس الموضوع بما سلب في نفسه أو بما سلب عنه^{٣٢٥} المحمول شيئاً، ولا المحمول بما سلب عن الموضوع هو شيء، بل إنّما الشئيّة للموضوع أو للمحمول أو

٣١١. م: أو

٣١٢. م: عقل

٣١٣. أي سواء كانت كلفة أو جزئية. هذا إيما إلى البحث الثالث، فإنّ تخصيص السلب بالكلي تحكّم محض إن

لم يكن على مجزّد التمثيل. (١٢)

٣١٤. ج: للمتقدّم

٣١٧. ل: بكيفية (الكلمة مهملة)

٣١٦. خ: + لا

٣١٥. م: + للنسبة ما هو

٣١٩. ج: ل: النسبة

٣١٨. خ: - حال

٣٢٠. ج: + يكون

٣٢٢. ل: لشيء

٣٢١. ل: خ: هو ليس

٣٢٣. خ: مكيف

٣٢٥. د: عند

٣٢٤. ل: لذلك

للسلب من حيثية أخرى غير السلب، وإنما يتصور تكيف الشيء من حيث له شيءية لا من حيث تسلب عنه الشيءية؛ فالتكيف^{٣٢٦} إنما يصح في الإيجاب والسلب يرفع^{٣٢٧} النسبة الإيجابية المكيفة^{٣٢٨}.

فإذن لا تكون للنسبة السلبية بما هي نسبة سلبية جهة؛ إذ ليس بحسبها إلا رفع الإيجاب، لا لحاظ حال ذلك الرفع، كما لا يكون بحسبها عنصر من هذا السبيل. ومن سبيل آخر أيضاً قد استبان لك وهو أن العنصر حال الموضوع بالإيجاب أو حال المحمول بالقياس الإيجابي إلى الموضوع بحسب نفس الأمر لا في حكم العقل بحسب التعقل.

[إن الموجهات لا تكون إلا موجبات]

فإذن لا تكون العقود الموجهة إلا موجبات، وحيث إن كل سالب موضوعه موجود في الذهن والموجب السالب المحمول يلزم السالب إذا كان موضوعه موجوداً، فكل^{٣٢٩} السالب يرجع عنه ويوجب السلب الذي هو حكمه على الموضوع، فتحصل نسبة إيجابية^{٣٣٠} ذات جهة معتبرة لها، فتنسب الجهة إلى السالب الذي هو ملزوم لتلك النسبة الإيجابية من حيث وجود الموضوع بالعرض،^{٣٣١} لا نسبة بالذات على أنها للسالب بالحقيقة.

[كيفية اعتبار الجهة في السوالب]

فإذاً الجهات للموجبات التي^{٣٣٢} هي اللوازم، وإن سومح بذكرها في الملزومات التي هي السوالب، كما يسامح في باب التناقض، فيطلق النقيض على لوازم التناقض ويجعل الإيجاب نقيض السلب، وأن نقيضه^{٣٣٣} سلب السلب المستلزم للإيجاب. ونقيض العقد إنما يتحصل بإدخال «ليس» على ما أوجب^{٣٣٤} بعينه بماله من العنصر والجهة؛ فنقيض

٣٢٨. ل: المكيفة

٣٣١. متعلق بـ«تسب». (سمع)

٣٣٤. أي على ما حكم به بعينه. (١٢)

٣٢٧. خ: برفع

٣٣٠. ل: الا إيجابية

٣٣٣. ل: نقيض

٣٢٦. ل: د: فالتكيف

٣٢٩. م: فكان

٣٣٢. ش: الذي

قولنا: «لا شيء من الإنسان بكاتب» «ليس لا شيء من الإنسان بكاتب» ويلزمه «بعض الإنسان كاتبا»، وتقيض قولنا: «ليس زيد يمكن أن يكون كاتبا» «ليس ليس زيد يمكن أن يكون كاتبا»^{٣٣٥} ويلزمه «زيد يمكن أن يكون كاتبا» فيؤخذ اللوازم ويذهل عن النقائض.

وكذلك في باب الجهات يترك ذوالجهة ويوضع ملزومه مكانه، فليس يصح أن يكون^{٣٣٦} السلب ذوالجهة هو ما يعطيه السالب كقولنا: «ليس زيد يكون كاتبا»، بل ما يعطيه الموجب السالب المحمول كقولنا: «زيد يكون ليس بكاتب»، وهو يلزم السالب بحسب وجود الموضوع.

[تفريع بشرائط الإنتاج]

وبما عرفت أنك يمتحق^{٣٣٧} ما يفтал الأوهام بعدم اشتراط الإيجاب^{٣٣٨} في صغرى السياق الأتم، والآخر^{٣٣٩} من ذنابية^{٣٤٠} أى^{٣٤١} السياق الثالث، لأنه إذا قيل: «ج» ليس هو «ب»، وكل ما ليس «ب» «أ»؛ أنتج بالضرورة «ج» هو «أ»^{٣٤٢} وقد سبق بذلك^{٣٤٣ ٣٤٤} فريق من المنتسبين إلى التشبه بأهل العلم إلى الفوايسة^{٣٤٥} فوقع^{٣٤٦} في ظنونهم أن الحق أن الموجبة التي تشرط^{٣٤٧} في إنتاج السياقين^{٣٤٨} لا يجب أن يكون موضوعها^{٣٤٩} موجوداً محققاً أو مقدراً؛ لأنه متى صدق نسبة اعتبار إلى مفهوم وجودي أو عديمي وتكرر ذلك الاعتبار في الكبرى، أنتج القياس قطعاً؛ فإذا صدق سلب

٣٣٥. ل: - ليس ليس.. كاتبا ٣٣٦. ج: - يكون ٣٣٧. د، ج: يتحقق

٣٣٨. قوله: بعدم اشتراط الإيجاب...

الباء للاستعانة، نحو كتبت بالقلم. والمفاد: أن عدم اشتراط الإيجاب المعلل بأنه إذا قيل «ج» ليس هو

«ب». (منه) ٣٣٩. م: الاخرة ٣٤٠. ل، خ: ذنابة

٣٤١. ل، خ: - أى ٣٤٢. ل: أو / ج: انه

٣٤٣. أى بالعلّة المذكورة، وهي مدخول لأنه إلى آخره. (سمع) ٣٤٤. م: فقد سبق ذلك

٣٤٥. قوله: فريق من المنتسبين إلى التشبه بأهل العلم...

وهم شرذمة من المتأخرين كصاحب الكشف وشارح الملخص ومن يضاهيها. وهذه عبارة الكاتبي

في شرح الملخص. (منه) ٣٤٦. الفاء للتفسير، والتفصيل للغواية. (١٢)

٣٤٧. ج: تشرط ٣٤٨. ج: السابقين ٣٤٩. د: موضوعاً

محمول عن موضوع وصدق أمر على كل^{٣٥٠} ما صدق عليه ذلك السلب، فقد أنتج لحصول الاندراج وإن كانت الصغرى سالبة .

نعم، إذا لم يتكرر حرف السلب مع ما بعده في الكبرى لا ينتج القياس شيئاً كقولنا: «أ» ليس «ب»، وكل «ب» «ج»، فإنه لا ينتج أصلاً.

و السفسة فيه بما أفدناك ظاهرة، فإنه ليس في السالب نسبة اعتبار إلى مفهوم، بل سلب نسبة اعتبار إلى مفهوم، والاندراج المتوهم فاسد ما لم ينقلب السالب موجباً سالب المحمول.

ألسنا قد ألقينا عليك فيما سلف أن عقد الوضع تركيب تقييدي^{٣٥١} مشير إلى تركيب حملي،^{٣٥٢} ففي قولنا: ليس «أ» «ب» وكل ما ليس «ب» «ج»، لم يحمل في الصغرى ليس «ب» على شيء، بل إنما قطع حمل «ب» على «أ»^{٣٥٣}، ورفع هو عنه، وليس يصدق بحسب ذلك ليس «ب» على شيء إلا إذا رجع وحكم به على شيء بالإيجاب، وفي الكبرى حكم على ما حمل عليه ليس «ب» على المساواة لتركيب حملي^{٣٥٤} صادق، فكيف يندرج «أ» فيه ما لم يحكم عليه بليس «ب» بالإيجاب^{٣٥٥}، فإذن، إنما يندرج الأصغر في الأوسط لوقيل:^{٣٥٧} «أ» هو ليس «ب»، لا «أ» ليس^{٣٥٨} هو «ب».

ولما تأصل أن الجهة لا تتغير^{٣٥٩} باختلاف نسبة العقد إيجاباً وسلباً - كما العنصر بذلك لا يتغير - تمحّقت^{٣٦٠} تطويلات المشائية بالتعمّقات في نقايض العقود بحسب الجهات المختلفة، وتطوّقت حكمة الميزان بالخلوص عن غشوش^{٣٦١} الزوائد والنقاء^{٣٦٢} عن فضول الإطنابات.

٣٥٠. خ: - كل
٣٥٢. م: حمل
٣٥٥. د: + وفي الكبرى حكم... بالايجاب
٣٥٦. والحاصل أنه بحسب السلب الكلّي في الصغرى لا يتحصّل عقد الوضع في الكبرى إلا أن يعتبر ذلك الحكم إيجاب سلب المحمول. (سمع)
٣٥٨. ل: خ: + ب
٣٥٩. ل: لا تتعري
٣٦٠. تمحّقت: اضمحلّت
٣٦١. خ: تشويش
٣٦٢. خ: التفاد
٣٥١. د: + يشير إلى تركيب تقييدي
٣٥٤. ج: حمل
٣٥٣. خ: - أ

حكمة إشرافية^{٣٦٣} ميزانية

[تحقيق في إرجاع العقود إلى الضرورة البتانة]

ومما حاولت به الإشرافية تنقية حكمة الميزان وتصفية صناعة البرهان ردّ قاطبة العقود المستعملة في العلوم بحسب الكيف والكمّ والجهة إلى الموجب المحيط الضروري البتّان^{٣٦٤} بعقد موجب سالب المحمول بعد كلّ سالب، وحذف مرسل كمية^{٣٦٥} الموضوع بإسقاط المراسيل لما^{٣٦٦} بين في أساسات التعاليم أنّ مراسلات العلوم محيطات، وقلب الجزئية محيطة بتسمية الأبعاد المحكوم عليها في الجزئيات بأسماء معيّنة.

ثمّ الحكم على عنوان المسمّى بذلك الاسم على الإحاطة بالقياس إلى جميع أفرادها، وحذف مهمل الجهة بتوجيه المطلقات لما وضع في أصول التعاليم أنّ المستعملات في العلوم وإن كانت مطلقات من حيث الصورة فهي موجّهات، بل ضروريّات من حيث المعنى، وحصر مطلق الجهة في الضرورة البتّانة لكون كلّ عنصر ضرورياً لذي العنصر.

فلما كان الواجب إذا جعل موضوعاً ونسب إليه وجوبه وجد أنّه ضروري له، وكذلك الممكن إذا نسب إمكانه إليه كان ضرورياً له، وكذلك الممتنع امتناعه ضروري له، فكانّ الأولى جعل الجهات من الوجوب وقسيميه^{٣٦٧} أجزاء للمحمولات حتّى تصير العقود على كافّة الأحوال ضروريّات.^{٣٦٨}

فنقول: كلّ إنسان بالضرورة هو ممكن أن يكون كاتباً، أو بالضرورة يجب أن يكون حيواناً، أو بالضرورة يتمتع أن يكون حجراً؛ فهذا هو العقد الضروري البتّان؛ والضرورة البتّانة هي الضرورة التي جعلت جهة ربط المحمول الذي جعلت إحدى الجهات الثلاث جزءاً منه، وهذا هو المطلوب في العلوم والمنتقض^{٣٦٩} بالحجج والبراهين.

فإنّا إذا رمنا في العلوم تحصيل إمكان شيء أو^{٣٧٠} امتناعه كان ذلك جزء المطلوب لا جهة له، والجهة على الإطلاق هي الضرورة المطلقة، ولا يمكننا أن يحكم حكماً جازماً

٣٦٤. راجع: حكمة الإشراف / ٢٩ - ٣٠

٣٦٣. ج: إيمانية

٣٦٦. م: ما

٣٦٥. ج: كميته

٣٦٨. ج: ضرورات

٣٦٧. ل: قسمته / د: قسمة / ج: قسيمه

٣٧٠. خ: و

٣٦٩. ل: المنتقض / ج: المقتض

بِتَّة^{٣٧١} إلّا بما نعلم أنه^{٣٧٢} بالضرورة كذا.

والإمكان للممكن ضروري سواء كان الممكن ضروري الوقوع أو اللاوقوع في وقتٍ ما، كالتنفّس واللاتنفّس، أولم يكن كذلك كالكتابة،^{٣٧٣} فيصح: «كلّ إنسان بالضرورة هو متنفّس وقتاً ما»، وكون الإنسان ضروري التنفّس وقتاً ما أمر يلزمه أبداً، و^{٣٧٤} كونه ضروري اللاتنفّس في وقتٍ ما غير ذلك الوقت أيضاً أمر يلزمه أبداً في الوجود الخارجي. فإذن لا يعتبر من العقود إلّا البتّان.

وإذا كانت الجهة التي تجعل جزء المحمول هي الضرورة كفت التي هي جهة الربط عنها من غير تكرير، فيقال مثلاً: كلّ إنسان بالضرورة هو حيوان، أو يشار إلى كونها بتّانة لا مع إدخال جهة أخرى في المحمول فيقال: كلّ إنسان بتّة هو حيوان، وإذا كانت هي^{٣٧٥} الإمكان أو الامتناع وجعل العقد بتّاناً فلا بدّ من إدراج الجهة في المحمول للأمن من أن يكون قولاً مغلطاً. فإذن ينبغي أن لا يورد من العقود إلّا البتّان.

وربّما لم ترّ فئة من الرواقية بأساً^{٣٧٦} بترك^{٣٧٧} التعرّض للسلب بعد التعرّض للجهات؛ لأنّ السلب التام^{٣٧٨} هو الضروري و^{٣٧٩} يدخل تحت الإيجاب الضروري إذا أورد^{٣٨٠} الامتناع في المحمول على ما تلي عليك، كما يقال: «كلّ إنسان بالضرورة يمتنع أن يكون حجراً»، والسلب الذي هو غير تامّ^{٣٨١} وهو الممكن ينقلب سالبة إلى موجبة، وموجبة تقع تحت الإيجاب البتّاني إذا أورد الإمكان في المحمول،^{٣٨٢} كما سمعت، فيستغني عن^{٣٨٣} مثل قولهم: «الإنسان يمكن أن يكون ليس هو كاتباً» بمثل قولهم: «الإنسان بالضرورة يمكن أن يكون كاتباً».

٣٧١. بالنظر إلى ذات الموضوع. (سمع) ٣٧٢. ج: أيّه

٣٧٣. فإنّ ضرورتها في وقتٍ ما ليست بالنظر إلى ذات الموضوع، بل إنّما هي للأمر الخارجة عن ذات الموضوع؛

ونظر الميزانيين ليس إلّا ذات الموضوع. (سمع) ٣٧٤. ج: أو

٣٧٥. أي جهة الموصوفة. (١٢)

٣٧٦. ج: باسأسا(?) ٣٧٧. د: ترك ٣٧٨. خ: + و

٣٧٩. خ: - و ٣٨٠. ج: اورود ٣٨١. ل: خ: تمام

٣٨٢. ج: - في المعمول ٣٨٣. د: - فيستغني عن / ج: بمن

وأني لستُ أُسَوِّغُ أن يُطْفَر عن اعتبار السُّلُوب البسيطة^{٣٨٤} طفرة، ويُهمل جانب النقائض إهمالاً، فيصير ذلك طريقاً واسعاً لتطرق الأغاليط إلى الأذهان، فيطفح^{٣٨٥} إقليم الحكمة بشرور الوهم طُفوحاً، ويسيح مسياح الغلط في أرض العلم سيوحاً؛ بل الواجب عقد السوالب البسيطة أولاً، ثم تُثنى^{٣٨٦} النظر إلى إيجاب سلوبها للموضوعات، فجعل الموجبات التي محمولاتها تلك السلوب بتائيات، فلعل ذلك سبيل تسوية الميزان.

٣٨٧ تلويح

[في مراعاة المواد الثلاث في عقد الوضع]

كما أن العقود ليست ممكنة الانسلاخ عن العناصر - بحسب نسبتها^{٣٨٨} الإيجابية بين المحمولات والموضوعات وذو العنصر إما الموضوع بحسب ثبوت^{٣٨٩} المحمول له، أو^{٣٩٠} المحمول في ثبوته للموضوع، أو النسبة الحكمية التي بينهما من حيث الإيجاب - كذلك يكون فيها لعقد الوضع عنصر بحسب الوصف العنواني الذي يوصف الموضوع به و^{٣٩١} يوضع معه؛ فإنه يشبه المحمول من حيث كونه وصفاً للموضوع، ويفارقه بأن المحمول وصف محمول عليه وهو وصف موضوع معه، ولذلك الوصف نسبة إلى الموضوع كما للمحمول بعينها في أنها لا تخلو من أنها إما واجبة أو ممكنة أو ممتنعة، ولا بد للنظر في أحوال الجهات من مراعاتها؛ فإن الغفلة عنها مما يقتضي الفساد في أبواب العكوس والقياسات المختلطة.

تنبيه

[في معنى ضرورة النسبة السلبية ودوامها]

وإذ قد دريت أنه لا يصح تكيف^{٣٩٢} السلب من حيث هو رفع الإيجاب، بل إنما من

٣٨٦. ل: عطف (وهامشه يوافق نصنا)

٣٨٩. م: مثبت

٣٩٢. ل: ج: تكيف

٣٨٥. يطفح: يملأ

٣٨٨. د، ج: نسبها

٣٩١. م: -و

٣٨٤. ج: البسيط

٣٨٧. د: تنبيه

٣٩٠. د: و

حيث يُلاحظ له^{٣٩٣} ثبوت أو^{٣٩٤} يعتبر إيجابه لشيء، ولا يكون للسلب بما يسلب به نسبة ويرفع به إيجاب عنصر ولا جهة؛ فقد علمت أنه لا تكون نسبة سلبية مكيفةً بضرورة^{٣٩٦} أو دوام أو غير ذلك، بل إنما معنى ضرورة^{٣٩٧} النسبة السلبية امتناع النسبة الإيجابية التي هي نقيضها، ومعنى دوام النسبة السلبية سلب تلك النسبة الإيجابية في كل وقت،^{٣٩٨} على أن يعتبر^{٣٩٩} ذلك في النسبة الإيجابية ويجعل السلب قاطعاً لها بذلك الاعتبار، فيرفع الإيجاب بحسب أي وقت فرض من الأوقات.

فإذن ليس الفرق بين السالب الضروري وسالب الضروري، أو بين السالب الدائم وسالب الدائم مثلاً، على ما نالتُه ظنون رؤساء الحكماء العامة، بل على ما أبدته^{٤٠٠} الحكمة الخاصة^{٤٠١} الخالصة الحقّة؛ وكذلك القول في السالب المطلق وسالب المطلق؛ فإنّ الإطلاق^{٤٠٢} مقابل التوجيه مقابلة العدم والقُنية، وفصل إطلاق السلب عن سلب الإطلاق ليس سبيله ما أدّت إليه أنظارهم، وليس تحقيق^{٤٠٣} ذلك على ذمّة هذا العلم، وإنما كفالاته إلى الحكمة التي هي مكيال العلوم وهي صناعة الميزان.

استقراء

[في معاني الإمكان]

الإمكان بحسب ما يستعمله^{٤٠٤} جماهير الناس من العامة في قوّة سلب امتناع ذات الموضوع أو سلب امتناع النسبة بين الحاشيتين في العقد. والامتناع ضرورة انتفاء الموضوع في نفسه أو ضرورة عدم النسبة. وبالجملّة ضرورة الطرف^{٤٠٥} المخالف [١]: إمّا بالقياس إلى الذات باعتبار تحقّقها في نفسها، [٢]: أو بالقياس إلى تحقّق النسبة.

٣٩٥. د: يغير	٣٩٤. خ: و	٣٩٣. أي للسلب. (١٢)
٣٩٨. م، ج: + وقت	٣٩٧. ج: إنما معنى منه	٣٩٦. د: لضرورة
٤٠١. ج: الخاصة	٤٠٠. خ: أبدته	٣٩٩. ج: تغير
٤٠٤. ل، خ: يستعمل	٤٠٣. د: تحقّق	٤٠٢. ج: + فإنّ الإطلاق
		٤٠٥. ج: طرف

[الإمكان العام]

فمعنى الإمكان سلب ضرورة الطرف المخالف على ما هو^{٤٠٦} موضوع له في الوضع الأول، وإنما توصف به النسبة المتحققة من باب وصف الشيء بحال متعلّقه الغير الواقع في نفس الأمر، وهناك^{٤٠٧} ما ليس بممكن فهو ممتنع، والممكن واقع على الواجب وعلى ما ليس بواجب ولا بممتنع. ولا يقع على الممتنع الذي يقابله^{٤٠٨}. وإنما ذلك بحسب ما يتصور العقل ويستحصل مفهوماً يقع عليهما، لا بحسب ما في نفس الأمر طبيعة متناولة لهما؛ إذ ليس هذا الإمكان في نفس الأمر شيئاً متناولاً للوجوب، والإمكان الحقيقي بل ما في نفس الأمر^{٤٠٩} هو أحدهما بالضرورة، وإنما هذا المعنى نسبة مستحصلة في العقل هي في نفس الأمر أحد ذينك المعنيين، لا طبيعة مبهمة متحصلة بهما في نفس الأمر، ولذلك ليس هو بعنصر وإنما تقع جهة.

[الإمكان الخاص]

ثم كان من تصاريفه بعد ذلك الوضع إن اعتبر ذلك المعنى تارة^{٤١٠} في جانب الإيجاب كما هو في الوضع^{٤١١} الأول، وتارة في جانب السلب؛ إذ من شأن الامتناع أن يدخل إما على الإيجاب وإما على السلب، وحينئذ وقع على الممتنع وعلى ما ليس بواجب ولا^{٤١٢} بممتنع وتخلّى عن الواجب.

فثمّة يصير الإمكان مقابلاً لكل واحد من ضرورتي الجانبين؛ إذ بحسب دخوله على الإيجاب صار الممكن أن يكون غير ممتنع أن يكون وقابل ضرورة السلب، وبحسب دخوله على السلب صار الممكن أن يكون غير ممتنع أن لا يكون وقابل ضرورة الإيجاب.

فإذن صار ملازماً لسلب ضرورة أحد الجانبين لا بخصوصه بحسب ما يضاف إليه^{٤١٣} من الإيجاب والسلب، وأمّا ما^{٤١٤} هو^{٤١٥} قبل هذا الانضياف فهو بإزاء سلب الامتناع

٤٠٦. ج: - هو	٤٠٧. خ: هناك	٤٠٨. م: مقابل
٤٠٩. خ: - شيئاً متناولاً... الأمر		٤١٠. م: تارة
٤١١. ل: خ: وضع	٤١٢. م: بواجب إلّا (?)	٤١٣. ل: خ: يضاف
٤١٤. ل: - ما	٤١٥. ج: + هو	

فقط، ولما لزم وقوعه على ما ليس بواجب ولا ممتنع في حالتيه جميعاً وضع بحسب النقل الخاص لسلب الضرورة في جانبي الإيجاب والسلب جميعاً،^{٤١٦} حتى يكون الشيء بحسبه ممكناً أن يكون، وممكناً أن لا يكون - أي غير ممتنع أن يكون وغير ممتنع أن لا يكون - وهو الإمكان الحقيقي المقابل للضرورتين جميعاً وهو أخص من الأول. فإذا، كان الأول إمكاناً عاماً أو عامياً منسوباً إلى العامة، والثاني خاصاً أو خاصياً؛ وصارت الأشياء بحسبه إمّا واجبة وإمّا ممتنعة وإمّا ممكنة^{٤١٧} كما كانت بحسب المفهوم الأول إمّا واجبة^{٤١٨} وإمّا ممكنة؛^{٤١٩} أو^{٤٢٠} إمّا ممتنعة^{٤٢١} وإمّا ممكنة.

[الإمكان الأخص]

ثم قد يقال: «الإمكان»، ويعنى به ما يقابل جميع الضرورات^{٤٢٢} الذاتية^{٤٢٣} والوصفية والوقوتية، وهو أحقّ بهذا الاسم من الأولين؛ فالممكن^{٤٢٤} بهذا المعنى أقرب إلى حاقّ الوسط بين طرفي الإيجاب والسلب، كالكتابة للإنسان، إذ الطبيعة الإنسانية متساوية النسبة إلى وجود الكتابة له أو لا وجودها. والضرورة بشرط المحمول وإن كانت مقابلة هذا^{٤٢٥} الإمكان بالاعتبار^{٤٢٦} فربما تشاركه في المادّة^{٤٢٧} لكنّها توصف بتلك الضرورة من حيث الوجود، وبهذا الإمكان من حيث الماهية لا الوجود، وحال هذا المعنى من اللذين قبله يناسب حال الأخص من الأعم.

ولسنا نقول: إنه أخصّ منهما؛ لأنّ الأخصّ والأعمّ هما اللذان يدلّان على معنى

٤١٧. ج: - وضع بحسب... جميعاً

٤١٦. ج: - وضع بحسب... جميعاً

٤٢٠. د: و

٤١٩. ل: خ: - وإما ممكنة

٤١٨. ج: او

٤٢٢. خ: الضروريات

٤٢١. ج: - أو إمّا ممتنعة

٤٢٣. قوله: ثمّ قد يقال الإمكان ويعنى به ما يقابل جميع الضرورات الذاتية...

وإنما كثرت وجوه استعماله لتكثر وجوه استعمال ما يقابله، أعني الضرورة. (منه)

٤٢٥. ل: بهذا

٤٢٤. أي فإنّ الممكن. (منه ٢)

٤٢٦. قوله: وإن كانت مقابله هذا الإمكان بالاعتبار...

أي بحسب الصدق لا بحسب التحقق، كما مرّ نظيره في العقد المطلق والعقد الموجّه. (منه)

٤٢٧. ج: - و

بعينه^{٢٨}، ويختلفان بأن أحدهما أقل تناولاً أو^{٢٩} أضيق اعتباراً من الآخر. أما إذا^{٣٠} دلّ أحدهما على عِصَّة^{٣١} ممّا يدلّ عليه الآخر باشتراك اللفظ فإنّه لا يقال له أنّه أخصّ منه إلّا بنوع من المجاز، كما إذا سُمّي واحد من السودان مثلاً بالأسود فلا يقال إنّ الأسود يقع عليه وعلى صنفه بالخصوص والعموم.

[اشتراك معنى الإمكان في اعتباراته]

ولفظ الممكن ههنا يقع على المعاني المذكورة، بل على^{٣٢} الأخير بجمعها بالاشتراك.

[الإمكان الاستقبالي]

وقد يطلق الإمكان ويفهم منه معنى رابع، وهو أن يكون الالتفات في الاعتبار^{٣٣} ليس لما يوصف به الشيء في حال من أحوال الوجود من إيجاب أو سلب، بل بحسب حاله في الاستقبال، فإذا كان ذلك^{٣٤} المعنى غير ضروري الوجود أو العدم في أي وقتٍ فرض له في المستقبل فهو ممكن، وهو «الإمكان الاستقبالي».

وإنّما اعتبره فريق من الميزانيين لكون ما^{٣٥} ينسب إلى الماضي والحال من الأمور الممكنة إمّا موجوداً وإمّا معدوماً، فيكون قد ساقطها من حاق الوسط إلى أحد الطرفين ضرورةً ما، والباقي على الإمكان الصرف لا يكون إلّا ما ينسب إلى الاستقبال من الممكنات التي يجهل حالها أ تكون موجودة إذا حان حينها أم لا؟ وينبغي أن يكون هذا الممكن ممكناً بالمعنى^{٣٦} الأخصّ^{٣٧} مع تقيّده^{٣٨} بالقياس إلى

٢٨. أي يدلّ كلّ واحد منهما على معنى بعينه غير ما يدلّ عليه الآخر. (سمع)

٢٩. ل: ٢٩. و ٣٠. د: ٣٠. د: ٣٠.

٣١. قوله: على عِصَّة ممّا يدلّ عليه الآخر...

أي على بعض ما يدلّ عليه الآخر وجزء من أجزائه، قال عزّ من قائل ﴿جعلوا القرآن عَضِينَ﴾

[الحجر / ٩١] واحدها عِصَّة. (منه) ٣٢. ج: - على

٣٣. أي في اعتبار هذا المعنى، أعني ما يقابل جميع الضرورات. (١٢)

٣٤. ج: كذلك ٣٥. م: بما ٣٦. ل: - بالمعنى

٣٧. ل: د: ممكناً بالأخص ٣٨. يمكن أن يقرأ ما في ج: تقييده

الاستقبال؛ لأنَّ الأولين ربّما يقعان على ما يتعيّن أحد طرفيه لضرورة^{٤٣٩} ما، كالكشف^{٤٤٠} فلا يكون ممكناً صرفاً.

ومن اشترط منهم في هذا أن يكون معدوماً^{٤٤١} في الحال، فقد ركب شططاً، لا ينبغي؛ وإنّه^{٤٤٢} قد حسب أن جعله موجوداً^{٤٤٣} أنّه^{٤٤٤} قد أخرجه إلى ضرورة الوجود ولم يتفطن أن فرض العدم الحالي يسوّقه إلى ضرورة العدم، كما الوجود الحالي إلى ضرورة الوجود، فإن استُضّر^{٤٤٥} بذلك^{٤٤٦} فقد أوجب أن يستضّر^{٤٤٧} بهذا أيضاً، والواجب فيه أن لا يلتفت إلى الوجود الحالي ولا إلى عدمه، بل يقتصر^{٤٤٨} على اعتبار الاستقبال.

فاعلم أن الوجود لا يمنع^{٤٤٩} الإمكان، أليس [١]: إمّا أن يعتبر من حيث يقتضيه ضرورة ما ذاتية، [٢]: أو غير ذاتية، [٣]: وإمّا أن يعتبر لا من حيث كذلك؟

فهذه أقسام ثلاثة؛ والأوّل يدخل تحت الإمكان العامّ، والثاني يصدق عليه الإمكان الخاص، والثالث لا يصادم الإمكان^{٤٥٠} الاستقبالي الذي هو أخصّ الإمكانات بطبيعة^{٤٥١} الإمكان فضلاً عما فوقه، لأنّه لا ينافي الإعدم الذي يقابله إذا اختلف وقتاهما، فكيف ينافي الإمكان الذي هو أقرب من العدم إليه، فليس إذا كان الشي متحرّكاً في الحال يستحيل أن لا يتحرّك في الاستقبال، فضلاً عن أن يكون غير ضروري له أن يتحرّك وأن لا يتحرّك في الاستقبال، وهذا قول يستصحّه^{٤٥٢} النظر الميزاني.

وأما الفحص الحكمي فيعطي أن ضرورة الوجود الحالي المساوق لامتناع العدم في الحال من جهة اقتضاء العلّة لا يصادم لا ضرورتهما بالقياس إلى ذات الممكن في الحال كما في الاستقبال، والممكن في الاستقبال لا يتخلّى عن الضرورة باعتبار أحد الطرفين والامتناع باعتبار مقابل ذلك الطرف من جهة إيجاب العلّة كما في الحال. نعم، الوجود في الحال لا يأبى العدم في ثاني الحال، وإنّما يبطل العدم في الحال، فإذا الإمكان متساوي

٤٣٩. خ: ضرورة ٤٤٠. ج: الكشف

٤٤١. م: + فيكون قد ساقفها في حا الوسط... فلا يكون ممكناً صرفاً

٤٤٢. خ: فأنّه ٤٤٣. م: + و ٤٤٤. خ: - أنّه

٤٤٥. ل: خ: استضره ٤٤٦. ل: خ: بذلك ٤٤٧. ل: خ: يستضره

٤٤٨. م: قصر (?) ٤٤٩. ج: لا يمتنع ٤٥٠. خ: - العام والثاني... الإمكان

٤٥١. خ: لطبيعة ٤٥٢. ج: يستحقه

النسبة إلى الحال والاستقبال بالقياس إلى الممكن.

والحقّ فيه ما قاله بعض من سبقنا من حملة^{٤٥٣} عرش العلم وهو: «أنّ الصدق والكذب قد يتعيّنان كما في مادتي^{٤٥٤} الوجوب والامتناع، وقد لا يتعيّنان كما في مادة الإمكان، ولا سيّما الاستقبال^{٤٥٥}؛ فإنّ الواقع في الماضي والحال^{٤٥٦} قد يتعيّن طرف وقوعه وجوداً كان أو عدماً، ويكون الصادق والكاذب بحسب المطابقة وعدمها متعيّنين، وإن كانا بالقياس إلينا لجهلنا^{٤٥٧} بالأمر غير متعيّنين.^{٤٥٨}

وأما الاستقبالي فقد نظر في عدم تعيّن أحد طرفيه أ هو كذلك في نفس الأمر أم^{٤٥٩} بالقياس إلينا؟

والجمهور^{٤٦٠} يظنّونه كذلك في نفس الأمر، والتحقيق يأباه لاستناد الحوادث في أنفسها إلى علل تجب بها وتمتنع دونها، وانتهاء تلك العلل إلى فاعل أوّل^{٤٦١} يجب لذاته^{٤٦٢}.

وإذ^{٤٦٣} نحن نعرفك لما يحين وقته إن شاء الله تعالى - أن تعاقب الأمور الغير القاريّة إنّما يصحّ بحسب الوقوع في أفق الزمان لا بحسب الحضور لدي المبدأ المحيط بالكلّ أو بالقياس إلى المفارقات النوريّة من ملائكته -^{٤٦٤} يستبين لك هذا السبيل^{٤٦٥} من طريق آخر أوضح.

وبما قرع سمعك ظهر لك أنّ الدوام لا ينفكّ عن الضرورة في نفس الأمر، بل في خصوص لحاظ الذهن فقط حيث يلحظ الشيء من حيث الدوام لا من حيث الضرورة؛ فالدوام لا يكون عنصراً، وإنّما تقع جهة^{٤٦٦} للعقد^{٤٦٧} في الذكر اللهجي^{٤٦٨} أو اللحاظ السريّ.

٤٥٥. المصدر: الاستقبالي

٤٥٤. د: ولي

٤٥٣. ج: جملة

٤٥٨. ج: متعين

٤٥٧. د: بجهلها / خ: بجهلنا

٤٥٦. م: الحالي

٤٦١. المصدر: علّة أولى

٤٦٠. المصدر: جمهور القوم

٤٥٩. ل: خ: أو

٤٦٣. خ: إذا

٤٦٢. شرح الإشارات: ج ١٧٨/١

٤٦٤. ل: د: الملائكة

٤٦٥. أي سبيل أنّ التحقيق بأن يكون أحد طرفي الأمور الاستقبالية غير متعلّق في نفس الأمر. (سمع)

٤٦٨. ل: اللجي

٤٦٧. خ: العقد

٤٦٦. ل: - جهة

[الإمكان الاستعدادي]

ثم قد يطلق «الإمكان»، ويعني به الإمكان الاستعدادي الذي هو تهَيُّؤ الهَيُولَى واستعدادها، لما يحصل لها من الصور والأعراض بتحقيق بعض الأسباب والشرائط، بحيث لا يصل^{٤٦٩} إلى ميقات الوجوب الحاصل عند تمام العلة - وهو كيفية استعدادية هي من الأعراض القائمة بالمادة - ويتفاوت شدة وضعفاً بحسب القرب من الحصول والبعد عنه بناءً على حصول الأكثر ممّا لا بدّ منه أو^{٤٧٠} الأقل، كاستعداد^{٤٧١} الإنسانية الحاصل للنطفة ثم للعلقة ثم للمضغة، وكاستعداد الكتابة الحاصل للجنين ثم للطفل وهكذا إلى أن يتعلّم.

وليس هو من الاعتبارات الانتزاعية العقلية اللازمة للماهية كالإمكان بالمعاني السابقة، بل^{٤٧٢} إنه يوجد بعد العدم بحدوث بعض الأسباب والشرائط وينقطع استمراره بحدوث الشيء بالفعل ويكون جزءاً من المحمول، ولا يعدّ من الجهات،^{٤٧٣} وسيعاد إليك بالذكر، وعسى أن يكون قريباً.

لحاقة

[في تعميم الموادّ الثلاث من المفاهيم إلى المصاديق، وتحقيق في كيفية تحقق لوازم الماهية]

قسمة المفهوم بحسب العناصر الثلاثة إلى الواجب والممكن والممتنع قسمة حقيقية جارية في قاطبة المفهومات بالقياس إلى أي محمول كان، فكلّ مفهوم إمّا أن يكون واجب الحيوانية مثلاً أو ممتنعاً^{٤٧٤} أو ممكنها،^{٤٧٥} لكن حيث ما يطلق الواجب أو الممتنع أو

٤٦٩. قوله مدّ الله تعالى ظله: «بحيث لا يصل»، يتعلّق بالتهَيُّؤ والاستعداد؛ ويحتمل أن يتعلّق بالبعض أيضاً.

والفاعل في «لا يصل» في صورتين ليس إلّا التهيؤ والاستعداد. (سمع)

٤٧٠. م: و ٤٧١. د: كالاستعداد ٤٧٢. م: بلى

٤٧٣. قوله: ولا يعدّ من الجهات...

فالإمكان بهذا المعنى إمّا يكون بالقياس إلى الإستقبال ويعتبر فيه العدم الحالي وهو أخصّ من أصل معنى الإمكان؛ إذ يشترط فيه وجود استعداد مخصوص وبحسب القابل فقط يتساوى الوجود والعدم، وبحسب الفاعل يتعيّن أحد الطرفين. (منه)

٤٧٤. ل: ممتنعاً

الممكن في الحكمة الحقيقية - أعني علم ما فوق الطبيعة - تبادر^{٤٧٦} إلى^{٤٧٧} الذهني الواجب الوجود أو الممتنع الوجود أو الممكن الوجود؛ فالوجوب والامتناع والإمكان الدائرة في هذه الصناعة هي ما هي جهات العقود وموادها في صناعة الميزان، لكن المستعملة هاهنا هي تلك العناصر مقيدة بنسبة مفهوم المحمول الذي هو الوجود.

[دفع شبهات وردت في لوازم الماهية]

ومن لم يحصل ذلك من ضعفاء العقول^{٤٧٨} ظن أن هذه مغايرة لتلك بحسب المعنى، وإلا كانت لوازم الماهيات كالزوجية^{٤٧٩} للأربعة وكذا الماهيات^{٤٨٠} الملزومة كالأربعة للزوجية واجبة لذواتها، ولم يتفقه أن اللازم^{٤٨١} هو أن تكون الأربعة واجبة للزوجية لا واجبة الوجود؛ فاختلاف المعنى بسبب اختلاف المحمول لا^{٤٨٢} بسبب اختلاف مفهوم الوجوب الذي هو العنصر والجهة فيهما.^{٤٨٣}

°:

٤٧٧. م: تبادر على

٤٧٦. خ: يتبادر

٤٧٥. ل: ممكناً

٤٨٠. خ: ماهيات

٤٧٩. د: كالزوجة

٤٧٨. ل: العقود

٤٨١. قوله - أدام الله معاليه - «ولم يتفقه أن اللازم...» حاصله أنه إن أريد كون اللوازم واجبة لذوات الماهيات، فبطان التالي ممنوع؛ فإن معناه أنها واجبة الثبوت للماهيات نظراً إلى ذاتها من غير احتياج إلى أمر آخر، وهو ليس بمحال.

لا يقال إننا نخترار الثاني ونقول: أراد بقوله «لكانت لوازم الماهيات واجبة لذواتها» أن لوازم الماهيات يكون من قبيل الواجب الذي نحن نبحث عنه، وهو الوجوب الذي بين الشيء ووجوده في نفسه، وإذا كان كذلك يلزم أن تكون ملزوماتها واجبة الوجود، أو معنى وجوب الوجود هو كون الوجود واجب الثبوت لمعرضه الذي يقتضيه؛ فإذا كان وجوب اللوازم لذوات الملزومات بمعنى وجوب الوجود الذي نحن نبحث عنه يلزم أن تكون ملزوماتها واجبة الوجود، ويكون معنى وجوب الزوجية لذات الأربعة وجوب الوجود للأربعة لذاته.

لأننا نقول: إن أراد بالواجب الذي نحن نبحث عنه وجود الواجب بالذات ويكون لوازم الماهية من قبيل أن لوازم الماهية ثابتة لها نظراً إلى ذاتها - كما أن الوجود ثابت للواجب نظراً إلى ذاته - فمسلّم أنها من قبيله. قوله: «وإذا كان كذلك يلزم أن تكون ملزوماتها واجبة الوجود» إن أراد أنها واجب وجود لوازمها لها، فمسلّم وليس بمحذور؛ وإن أراد أنها واجب وجوداتها في أنفسها فغير لازم؛ وإن أراد أمر آخر فلا بد من بيانه

٤٨٣. خ: فيه

٤٨٢. م: لما

ليبين حاله. (١٢)

ثم من لم يتعرف من مقلدة المشيئين بالحكماء^{٤٨٤} - أن لازم الماهية كثبوت الزوجية للأربعة إنما يستند بالذات إلى نفس الماهية المتجوهره، ولا يتوقف ذلك الثبوت^{٤٨٥} الرابطي على جاعل^{٤٨٦} الماهية إلا بالعرض من حيث إن ماهية الأربعة مثلاً من الطبايع التي لا يَلْجُوهَر [بالجاعل،^{٤٨٧} ولا على وجود تلك الماهية المتقررة إلا بالعرض أيضاً من حيث إنها استدعت أن تكون حالة الاقتضاء مخلوطة بالوجود لا بالذات، حتى تكون العلة المقتضية لثبوت الزوجية للأربعة بالنظر إلى استدعاء ذلك الثبوت بخصوصه من حيث خصوصية الطرفين مركبة عند العقل من ماهية الأربعة ومن اعتبار حيثية الوجود لها، على أن تكون القضية المعقودة^{٤٨٨} بذلك الحكم وصفية بحسب أخذ الموضوع مع قيد تلك الحيثية، وقد تحققت^{٤٨٩} بالوجوه التي عرفناكها فيما سلف - توهم^{٤٩٠} أن كون اللوازم^{٤٩١} واجبة لملزوماتها نظراً إلى ذواتها إنما يتصور إذا كانت الملزومات واجبة الوجود لذواتها؛ إذ لو لم يكن كذلك لاحتاج ثبوت اللوازم لها إلى ما يوجدها، وأن الضرورة في قولنا: «الأربعة زوج ما دامت موجودة بالضرورة» ضرورة وصفية مقيدة بقيد الوجود، ولم تميز الضرورة الذاتية عن الضرورة بشرط الوصف، ولم يستطع إلى الفرق بين الضرورة الذاتية الأزلية السرمديّة كما في قولنا: «الله عالم بالضرورة» وبين الضرورة الذاتية الصادقة حالة الوجود، أي مع الوجود لا بالوجود كما في هذه الضرورة سبيلاً.

ألست إذا لاحظت قولنا: «المعلول موجود ما دامت العلة موجودة بالضرورة» وقولنا: «العلة موجودة مادام المعلول موجوداً بالضرورة» أو «أحد معلولي علة واحدة موجود مادام معلولها الآخر موجوداً بالضرورة»، وقولنا: «الله موجود بالضرورة» كان لك^{٤٩٢}

٤٨٤. يعني به بعض من قدسير مع المحققين وهو جلال الملة والدين حيث قال في حاشية الجديدة على الشرح الجديد للتجريد: «أقول ظاهراً أن هذا القائل أراد أنه إذا كانت اللوازم واجبة لملزوماتها نظراً إلى ذواتها يلزم أن تكون ملزوماتها واجبة الوجود لذواتها...» ■ وليست ضرورة ذاتية في الحقيقة». (١٢)

■ إننا حذفنا المنقول الطويل في هذا المقام. ٤٨٥. ج: - الزوجية للأربعة... الثبوت

٤٨٦. ل، د: جعل ٤٨٧. ل، خ: ألا يجعل (ل: بالجعل) الجاعل

٤٨٨. قوله: على أن تكون القضية المعقودة...

أي قولنا: الأربعة علة لثبوت الزوجية لها. (منه) ٤٨٩. م: محققة (؟)

٤٩٠. جزاء عبارة: «ثم من لم يتعرف...» في صدر الفقرة ٤٩١. ج: كون اللوازم

٤٩٢. ج: ذلك

صراطاً إلى الفصل بين الضرورة بالشيء دهرية كانت أو زمانية، وبين الضرورة مع الشيء إما دهرية وإما^{٩٣} زمانية، وبين الضرورة الذاتية الأزلية^{٩٤} السرمدية.

فاتخذ سبيلك المستبين إلى تحصيل الضرورة الوصفية والضرورة الذاتية مع الوصف، لا بالوصف، كما في ضرورة ثبوت اللوازم لذوات ملزوماتها مع وصف الوجود؛ وتميّز هذه عن الضرورة الذاتية السرمدية،^{٩٥} وقد كنت تحصلت من قبل أن هذه الضرورة الذاتية مع وصف^{٩٦} الوجود لا بالوجود مشتركة بين جوهريات الماهية ولوازمها، والفارق اعتبار الاقتضاء^{٩٧} فيهما عدماً ووجوداً.

ثم إن تلك القسمة حاصرة عقلية واحتمال ضرورة طرفي الإيجاب والسلب جميعاً ساقط عن^{٩٨} الاعتبار إذا تأمل^{٩٩} مع صحة طباع الذهن، وما يكون ضروري الطرفين مندرج في الممتنع بالذات؛ إذ لوحظ مقتضى ذلك المفهوم مع سلامة غريزة الإنسانية.^{١٠٠}

٩٣. ل: خ؛ أو ٩٤. ج: -الازليه

٩٥. قوله: وتميّز هذه عن الضرورة الذاتية السرمدية...

وجه التميّز أن صدق العقد بالضرورة الذاتية السرمدية لا يجوج إلى تقييد الموضوع بقولنا مادام موجوداً، كما في قولنا: الله عالم بالضرورة، وصدق العقد بالضرورة الذاتية مع الوصف لا بالوصف يحوج إلى ذلك، كما في قولنا: الإنسان قابل للعلم بالضرورة مادام موجوداً، أو الأربعة زوج بالضرورة مادامت موجودة؛ وإن كان توقّف صدق العقد هناك على هذا التقييد بالعرض، لا من جهة خصوص الحمل بالذات. (منه)

٩٦. ل: د: -وصف

٩٧. قوله: والفارق اعتبار الاقتضاء...

فالتّي يعتبر فيها اقتضاء من تلقاء الماهية تعدّ بالقياس إلى نفس الماهية المقتضية ضرورة بالوصف لا مع الوصف، وبالقياس إلى وصف الوجود ضرورة ذاتية مع الوصف لا ضرورة بشرط الوصف؛ والتي لا يعقل فيها اعتبار الاقتضاء يقال لها الضرورة الذاتية لا بالوصف بكلا القياسين. فإن أخذت بالقياس إلى وصف الوجود أو الصدور عن الجاعل كانت التي قيلت لها وأطلقت عليها هي الضرورة الذاتية مع الوصف لا بالوصف. وأما الضرورة الذاتية المطلقة فلا يطلق عليها أصلاً. (منه)

٩٨. ل: من ٩٩. ج: توسّل

١٠٠. ج: -الإنسانية / ج: + ان شاء الله تعالى

فصل [٢]

فيه استئناف القول في هذه المفهومات على نمط آخر، واستقصاء
البحث عن أحكام لها هي كالأمر العامة بالقياس إلى
مباحث متعلّقة بها على قسط صالح من النظر

ضابط أساسي

[في تقسيم المواد الثلاث]

[الاعتبارات الثمانية في المواد الثلاث]

إنّ كلّاً من هذه الطبايع المعقولة التي هي عناصر المفهومات والعقود يحتمل في أوّل
نظر العقل أن تكون بالذات أو بالغير أو بالقياس إلى الغير. ثمّ الفحص يحقّق أنّ الإمكان
لا يكون بالغير، بل بالذات وبالقياس إلى الغير فقط؛ فتبقى الاعتبارات المتحقّقة ثمانية.

[عدم اجتماع المواد الثلاث التي بالذات معاً]

والتي هي بالذات حاصرة^٢ حقيقية، لا يجتمع اثنان منها^٣ في موجود عيني أو مفهوم
ذهني، ولا يمكن أن يتصوّر إلّا أن يكون واحد^٤ منها لكلّ تجوهرٍ وتحقّقٍ أو نسبةٍ

٣. ج: منهما

٢. ج: حاصرة

١. ل: تحقق

٤. ل: واحد

محمول^٥ إلى موضوع أو محمول بالقياس إلى موضوعه أو موضوع بقياس المحمول إليه، وتكون^٦ شاملة لواجبٍ يمتنع انتفاء المحمول عنه بنفس ذاته، وليس ذاته علّة لثبوته له، بل إنّما هو ضروري لذاته بذاته من غير اقتضاء، وهو القيوم الواجب بالذات في وجوده وفي سائر صفاته.

والضرورة هناك ضرورة ذاتية سرمدية لا بشرط^٧ خلط الموضوع بوصف، ولا مع كون الموضوع على وصفٍ ونسبٍ ضرورية لمحمولات إلى موضوعات، لا يكون الموضوع بحسبها^٨ علّة لثبوت المحمول له، ككون الإنسان إنساناً أو حيواناً، وضرورتها ذاتية مع وصف الوجود للموضوع لا به^٩ ونسب ضرورية تكون لها علّة هي نفس ذوات الموضوعات، ككون الأربعة زوجاً والثلاثة فرداً، وضرورتها أيضاً ذاتية بالنظر إلى اقتضاء ذات الموضوع ولكن مع وصف الوجود لا بالوصف وأمور^{١٠} ممتنعة يمتنع التقرّر بالنظر إلى ذواتها من حيث هي^{١١} لا بعليّة منها لذلك،^{١٢} كشريك الإله - عزّ عن ذلك - واجتماع النقيضين والمعدوم المطلق في كونها متحقّقة^{١٣، ١٤}.

وأمر ممتنعة تمتنع المحمولات بالنظر إلى ذواتها من حيث هي لا بعليّتها^{١٥} لذلك، ككون الإنسان جماداً، أو بعليّتها ككون الأربعة فرداً^{١٦}. وأمور^{١٧} ممكنة يصدق في كلّ منها بحسب الإمكان الخاصّ إمكانان عامّان: موجب

٥. هكذا في النسخ ٦. باعتبار فرد واحد هو الوجوب بالذات. (١٢)

٧. ج: شرط

٨. أي بحسب تلك النسب الضرورية، أو بحسب ضرورة تلك النسبة. (سمع)

٩. يمكن أن يقرأ ما في ج، ل: لأنّه

١٠. باعتبار فرد واحد آخر وهو الامتناع بالذات شاملة لأمر ممتنعة إلى آخره. (١٢)

١١. ل: + العليّة / ج: + عليّة ١٢. أي لامتناع التقرّر. (١٢) ١٣. ج: محفظ

١٤. وهذا بخلاف الوجوب بالذات، والامتناع هنا امتناع ذاتي سرمدى. (١٢)

١٥. ل: بعليّها

١٦. الامتناع الذاتي مع وصف الوجود لا بالوجود مشتركة فيهما، والفارق اعتبار الاقتضاء فيما عدماً ووجوداً

كما مرّ نظيره في الوجوب الذاتي. (١٢)

١٧. باعتبار فرد وراء الفردين المذكورين، وهو الإمكان بالذات شاملة لأمر ممكنة. (١٢)

وسالب، ويستلزم الموجب^{١٨} فيه السالب، ويكون العقد مركباً من قضيتين: موجبة وسالبة.

وأمر مركبة تكون من حيث هي مركبة ممكنات، كالمركب من الممتنعين أو الضدين أو الواجبين، فإن ضرورة العدم أو الوجود لتلك المركبات ليست لذواتها بما هي مركبات، بل لعلّة هي خصوصيات الأجزاء.

[الوجوب والامتناع بالغير]

واللذان هما بالغير من الوجوب والامتناع إنما يعرضان^{١٩} الممكنات،^{٢٠} ويمتنع عروض شيء منهما للواجب أو الممتنع بالذات، وليس يخلو عنهما^{٢١} شيءٌ ما من الأشخاص والطبائع الإمكانية في الوجود والعدم.

[الوجوب والامتناع والإمكان بالقياس إلى الغير]

وأما التي هي بالقياس إلى الغير منها فائماً تقابل التي هي بالذات بحسب المفهوم والاعتبار، وهي لا تصادما بحسب التحقق.

فالوجوب بالقياس إلى الغير يعم الموجودات بأسرها، ولا يكون موجود ما عرواً منه؛ ويكون للقيوم^{٢٢} الواجب بالذات بالقياس إلى كلّ موجود ولكلّ موجود بالقياس إليه، ولا يلزم أن يعرض كلّ ممكن بالقياس إلى أي ممكن كان بما^{٢٣} هما ممكنان إلا إذا لوحظا^{٢٤} بما هما معلول وعلة أو معلولاً وعلة واحدة إن كانا كذلك، بل بعض الممكنات بالقياس إلى بعض بخصوصهما كالكلّ^{٢٥} والجزء مثلاً.

والامتناع بالقياس إلى الغير يعرض كلّ موجود بما هو موجود واجباً كان أو ممكناً،

١٨. أي موجب سالب المحمول، وهو اللازم للسالب، فيكون منه إطلاق للمزوم على اللازم. (سمع)

١٩. د: + بجميع

٢٠. يعني أنّ في حال الوجود تكون محفوفة بالوجوب بالغير، وفي حال العدم محفوفة بالامتناع بالغير، فيصدق

عدم الخلوّ بينهما. (١٢) ٢١. أي عن الوجوب بالغير والامتناع بالغير. (١٢)

٢٢. ج: - بما

٢٣. ج: - بما

٢٤. ل: القيوم

٢٥. ج: كمال كلّ

مقيساً إلى عدم معلوله أو عدم علته مثلاً، وكذلك يعرض تحقق كل معدوم ممتنع الوجود بالذات أو بالغير مقيساً إلى وجود ما يصادمه^{٢٦} تحققه^{٢٧}. والإمكان بالقياس إلى الغير لا يعرض القيوم الواجب بالذات مقيساً إلى شتيء من الموجودات، وربما يعرض ما سواه من الموجودات مقيساً بعضها إلى بعض، وقد يعرض لأمر ممتنع بالذات بالقياس إلى عدمات هي ممكنات بالذات وملزومات لتلك.

تَفْصِيلُ تَحْصِيلِيَّةُ

[في أقسام اعتبارات بالغير وبالقياس إلى الغير واجتماعهما وافتراقهما]

[الوجوب بالغير وبالقياس إلى الغير]

الوجوب بالغير هو ضرورة الشيء تَقَرُّراً ووجوداً بالنظر إلى الغير على سبيل الاقتضاء والعلة، فتكون الضرورة للشيء من قبل الغير وهو وجوب المعلول من العلة. والوجوب بالقياس إلى الغير ضرورة تحقق الشيء بالنظر إلى الغير^{٢٨} على سبيل الاستدعاء، ويرجع إلى أن الغير يأبى إلا أن يكون الشيء ضروري التحقق، سواء كان من قبله اقتضاء وعلة للشيء أو حاجة ذاتية و^{٢٩} استدعاء افتقاري بحسب ظلية نورية استنادية بالنسبة إليه، أو ارتباط استصحابي^{٣٠} بحسب صحابة لزومية؛ وذلك [١]: وجوب العلة بالقياس إلى ذات المعلول، أي استدعاء المعلول بحسب وجوبه من العلة أن تكون علته قد وجب لها التحقق^{٣١} لا من قبل ذلك المعلول، بل إما بنفسه^{٣٢} أو من قبل^{٣٤} ما فوقه، [٢]: وجوب المعلول بالقياس إلى ذات العلة، أي كون العلة الواجبة تأبى أن يكون معلولها غير ضروري التحقق. وفي هذا اللحاظ يعزل النظر عن أن المعلول له في نفسه وجوب وجود وإن لم يكن له بنفسه ذلك، وإنما قد أعطته^{٣٥} علة وجوده ذلك الوجوب.

٢٨. ج: - ضرورة تحقق... الغير

٣١. ل، د: تحقق

٣٥. خ: أعطت

٢٧. ج: - تحققه

٣٠. د: استعجالي

٣٣. كالواجب بالذات. (١٢)

٣٤. خ: + ذلك المعلول بل إما بنفسه أو من قبل

٢٦. م: يصاد

٢٩. ل، خ: أو

٣٢. ج: بنفسها

وبالجملة، إنَّما يلحظ في هذا اللحاظ^{٣٦} وجوب وجود المعلول بحسب قياس حاله إلى حال العلَّة معه، لا بحسب ما هو حال ثابت للمعلول في نفسه، ولكن من جهة إعطائه العلَّة إيَّاه.

وإنَّما ينظر إلى ذلك^{٣٧} في لحاظ الوجوب بالغير ووجوب أحد المعلولين بعلَّة^{٣٨} واحدة بالقياس إلى الآخر، أي كون الآخر من حيث هو أحد المعلولين بعلَّة^{٣٩} واحدة^{٤٠} يأبى أن يكون شقيقه غير ضروري التحقق.

فهذا الوجوب^{٤١} هو كون الشيء ضروري التحقق بحسب استدعاء الغير ذلك مع عزل النظر عن أن يكون هو في نفسه مخلوطاً به وإن كان هو في نفسه مخلوطاً به، كما أنَّ الوجوب بالغير هو كون الشيء ضروري الوجود،^{٤٢} أي كونه في نفسه متلبساً بهذه الضرورة بحسب إعطاء الغير ذلك، فهو^{٤٣} اعتباري^{٤٤} في الشيء بحسب ما يلائم حال الغير عندما يلحظ بالقياس إليه، لا من حيث هو له في نفسه، ولكن من قبل إفاضة^{٤٥} الغير. فإذا المعلول واجب بالعلَّة وبالقياس إليها جميعاً بخلاف العلَّة، فإنَّها واجبة بالقياس إلى المعلول لا به. وكذلك أحد معلولي علَّة واحدة بالنسبة إلى الآخر؛ والقَيِّوم الواجب بالذات - جلَّ ذكره -^{٤٦} واجب بالقياس إلى طباع الكلَّ على الإطلاق، كما أنَّه واجب بالذات وواجب بالقياس إلى طباع^{٤٧} كلِّ موجود معلول.

[الامتناع بالغير وبالقياس إلى الغير]

والامتناع بالغير هو ضرورة عدم الشيء من قبل اقتضاء الغير كما لعدم^{٤٨} المعلول من

٣٦. خ: لحاظ

٣٧. إنَّما قال: «ذلك» لأنَّ التلازم بين الشئتين بمعلوليهما الثالث إنَّما يكون إذا كانا معاً معلولين لذلك الثالث في علَّة واحدة؛ لأنَّ العلَّة الواحدة إذا اقتضى شئتين بعلَّتَيْن وتأثيرين لا يكون بين ذينك المعلولين امتناع

انفكاك أصلاً. (سمع) ٣٨. ج: بعلَّة وخ: لعلَّة ٣٩. خ: لعلَّة

٤٠. ج: - بالقياس إلى... واحدة ٤١. خ: وجوب

٤٢. ج: الوجوب ٤٣. د: + لا إناه

٤٤. أي الوجود بالقياس إلى الغير. (١٢) ٤٥. ج: اعتبار

٤٦. خ: إضافة ٤٧. ج: - جلَّ ذكره ٤٨. ج: - الكلَّ على الإطلاق... طباع

٤٩. خ: الغير كالعدم

عدم العلة.^{٥٠}

والامتناع بالقياس إلى الغير ضرورة عدم تقرر الشيء ووجوده بحسب استدعاء حال الغير عندما يلحظ هو بالنسبة إليه؛ وهو يجتمع مع الامتناع بالغير في وجود المعلول^{٥١} بالنظر إلى عدم العلة^{٥٢} أو عدم المعلول بالنسبة إلى وجود العلة؛ ويفترق عنه بالتحقق في عدم العلة بالنسبة إلى وجود المعلول أو وجود العلة بالنظر إلى عدم المعلول،^{٥٣} وفي عدم أحد المعلولين بعلة واحدة بالنظر إلى^{٥٤} وجود الآخر أو وجوده بالنظر إلى^{٥٥} عدم الآخر.^{٥٦}

[الإمكان الخاص والعام بالقياس إلى الغير]

والإمكان الخاص بالقياس إلى الغير هو لا ضرورة طرفي الشيء بحسب استدعاء حال الغير ذلك حين ما يلحظ مقيساً إليه، ولا يتحقق إلا في الأمور التي ليست بينها^{٥٧}

٥٠. قوله: كالعدم المعلول من عدم العلة...

مثال لضرورة عدم الشيء من قبل اقتضاء الغير لا لحالة الامتناع بالغير، بل الممتنع بالغير هو الشيء الضروري لعدم من قبل عدم علته لما سبق أن عنصر الامتناع إنما يدل على وثاقه ما يقابل النسبة التي هي معروضه. (منه)

٥١. فإن عدم العلة يستدعي ضرورة عدم المعلول كما هو نقيض ضرورة عدمه، فوجود المعلول ممتنع بالقياس إلى الغير كما هو ممتنع بالغير. (١٢)

٥٢. وفي هذا المقام وجود العلة يستدعي ضرورة وجود المعلول، كما هو يقتضي ضرورة وجوده؛ فعدم المعلول ممتنع بالقياس إلى الغير وهو وجود العلة كما هو ممتنع بالغير وهو أيضاً كذلك. (١٢)

٥٣. ج: - المعلول ل، د: - عدم المعلول و... إلى

٥٤. ج: - وجود الآخر... إلى

٥٥. فإنه في الصورة الأولى وجود المعلول يستدعي ضرورة وجود العلة ولا يقتضيها كما علمت آنفاً؛ فعدم العلة ممتنع بالقياس إلى الغير وهو وجود المعلول، ولا يكون ممتنعاً بالغير. وفي الثانية أيضاً عدم المعلول يستدعي ضرورة عدم العلة ولا يقضيها كما لا يخفى، فوجود العلة ممتنع بالقياس إلى الغير وهو عدم المعلول ولا يكون ممتنعاً بالغير. وفي الثالثة وجود الآخر يستدعي ضرورة عدم أحد (م: أخذ) المعلولين ولا تقتضي ضرورة عدمه، كما أن عدم الآخر يستدعي ضرورة وجود أحد المعلولين ولا يقتضي ضرورة وجوده، فعدم أحد المعلولين ممتنع بالقياس إلى الغير وهو وجود الآخر ولا يكون ممتنعاً بالغير، ووجود أحد المعلولين ممتنع بالقياس إلى الغير وعدم الآخر، ولا يكون ممتنعاً بالغير؛ تأمل! (١٢)

٥٧. ج: بينهما

علاقة طبيعية من جهة علّية أحدهما للآخر أو معلوليتهما^{٥٨} لثالث^{٥٩} بقياس بعضها إلى^{٦٠} بعض.

والإمكان العام^{٦١} بالقياس إلى الغير لا ضرورة أحد طرفي الشيء بحسب استدعاء حال الغير ذلك عندما يلحظ مقيساً إليه. ويقع إمّا على الواجب بالقياس إلى الغير والممكن بالقياس إلى الغير، وإمّا على^{٦٢} الممكن بالقياس إلى الغير والممتنع بالقياس إلى الغير، ويقابل الوجوب والامتناع والإمكان بالذات بحسب المفهوم ولا^{٦٣} يصادمها في التحقق والإمكان بالغير، وهو الذي يحقق الفحص استحالة هو لا ضرورة طرفي الشيء في نفسه بالنسبة إلى نفسه باقتضاء الغير ذلك.

تبيان

[في عدم اجتماع وارتفاع مادتين من المواد الثلاث على شيء واحد]

أما استبان لديك فيما كرّر عليك أن كلاً من الوجود والعدم طبيعة وحدانية لا تتكثّر إلاّ بالإضافة^{٦٤} إلى موضوعات متكرّرة، فلا يتصوّر لشيء واحد بعينه في وقت بعينه من جهة بعينها وجودان أو عدمان، فاحكم أنّه لا يعقل لشيء واحد بعينه من جميع الجهات التقييدية^{٦٥} المكرّرة^{٦٦} للذات^{٦٧} المحيّطة ضرورتان لوجود واحد بالقياس إلى ذاته، أو ضرورتان لعدم واحد بالنظر إلى ذاته، أو لا ضرورتان لوجود واحد وعدم واحد بالنسبة إلى ذاته.^{٦٨}

فكلّ من الضرورة واللاضرورة طبيعة معقولة واحدة لا تتحصّل إلاّ بالإضافة، ولا يتكثّر إلاّ بتكثّر وجودات أو عدمات متكرّرة بتكثّر ذوات أو حيثيات تقييدية مكرّرة^{٦٩} لذات واحدة عند تحيّيها^{٧٠} بها؛ فلكلّ ممكن في نفسه لا ضرورة واحدة للوجود والعدم بالقياس إلى ذاته.

٥٨. ج: معلوليتها	٥٩. د: الثالث	٦٠. م: - بعضها إلى
٦١. ج: - العام	٦٢. ل، خ: - إمّا على	٦٣. م: - و
٦٤. م: - لاضافة / ل: باضافته	٦٥. ل، د: التقييدية	٦٦. ل، خ: المتكررة
٦٧. ج: - للذات	٦٨. ج: - أو لا ضرورتان... ذاته	
٦٩. ل، خ: متكررة	٧٠. خ: تحيّيها	

[الانفصال الحقيقي بين المواد الثلاث]

وأليس قد أُلقي إليك أن قسمة الشيء إلى الواجب والممكن والممتنع بالذات انفصال حقيقي؟! إذ كل مفهوم فهو في ذاته إما ضروري الوجود أو لا، وإما^{٧١} ضروري العدم، أو لا.^{٧٢} وهذا في التحقيق^{٧٣} منفصلان حقيقيّان، يتركّب كلُّ منهما من الشيء ونقيضه على سنّة كلّ قضية منفصلة يكون أكثر من جزئين، فإنّها تكون متعدّدة في الحقيقة؛ فالثلاثة لا تجتمع ولا ترتفع والإثنان منها لا يجتمعان، وذلك في أي موجود أو موهوم^{٧٤} كان بأية حيثيّة فرضت.

فإذاً ما أسهل أن يستبين لك أنّه يستحيل أن يكون غير الشيء قد أعطاه لا ضرورة الوجود والعدم بالنظر إلى ذاته؛ أليس إذا كان كذلك كان هو في ذاته مع عزل النظر عن ذلك الغير لا ضروري الوجود والعدم؟! إذ لو كان ضروري أحدهما كان الغير قد أُلبس ذاتاً ما مقابل ما لها نفسها، وكساها مصادم ما استحقّته بطباعها واستوجبه بجوهرها، فإذاً [١]: إما أن يكون لذات الشيء لا ضرورتان للوجود وللعدم بالنظر إليها، إحداهما لها بنفسها، والأخرى لها من قبل إعطاء الغير، وقد بان لك فساد؛ [٢]: وإما أن تتكرّر لها لا ضرورة الوجود والعدم بعينها من تلقاء جوهرها بنفسها ومن قبل إفادة الغير، على أن تكون لها لا ضرورة واحدة بعينها لا تتكرّر وغيرية^{٧٥} من الجنبتين^{٧٦}، جنبه الذات وجنبه^{٧٧} الغير، ومن الفطريات لطباع^{٧٨} العقل المُلقح^{٧٩} بلقاح العلم أنّه لا تتكرّر طبيعة بعينها من جهة تقييدية بعينها لشيء^{٨٠} بعينه.

[امتناع الإمكان بالغير]

ومتّما حصّله شركاؤنا الذين سبقونا بهذه الصناعة أنّه يمتنع تكرر اتّصاف شيء بطبيعة

٧١. ش، خ: فاما

٧٢. ل: - فاما ضروري... لا

٧٣. ج: التحقيق

٧٤. خ: مفهوم

٧٥. خ: غيريته

٧٦. ل، خ: الحيثيتين

٧٧. ل، خ: حيثيّة... حيثيّة

٧٨. ل، خ: لطابع

٧٩. قوله: تبيان صحيح لطباع العقل المُلقح بلقاح العلم...

تلقح النخلة وإلقاحها: وضع طلع الذي في طلعها أول ما تتشق. ويقال: ألقح الفحل الناقة إذا أولدها.

٨٠. يمكن أن يقرأ ما في ل: بشيء

(منه)

نوعية واحدة في وقت بعينه، فإذا لا إمكان^{٨١} بالغير؛ على أن العقل إذا لخص^{٨٢} المفهومات يدفعه دفعا لا يحتاج فيه إلى تبيان.

ومن تضاعيف القول انكشف أن ما يعنى بالإمكان^{٨٣} هو لا ضرورة الطرفين بالنظر إلى الذات، على أن يسلب^{٨٤} الطرفان سلباً بسيطاً، أي لا اقتضاء ضرورة لشيء^{٨٥} منهما، لا اقتضاء لا ضرورتهما ولا تساويهما بالنظر إلى الذات، ولا على أن يؤخذ سلباً عدولياً^{٨٦}، أو على سبيل إيجاب سلب^{٨٧} المحمول.

هداية تنبيهية^{٨٨}

[في تحقيق الإمكان الذاتي وأنه ليس من لوازم الماهية]

إنّا بما هديناك^{٨٩} - إلى^{٩٠} أن الإمكان بالذات هو سلب ضرورة تقرّر الذات وسلب ضرورة لا تقرّرها بالنظر إليها سلباً بسيطاً تحصيلياً، وينطوي في ذلك سلب ضرورة الوجود والعدم بالنظر إليها سلباً بسيطاً، - علمناك أنك كما دريت أن الوجوب ضرورة الوجود بالنظر إلى الذات - على أن يكون الشيء من حيث هو هو بنفسه متقرراً، ونفس ذاته مصداق حمل مفهوم الواجب عليه، لا على أن تكون ذاته علّة لضرورة تجوهره ولوجوب الوجود له، وكذلك الممتنع بالذات بنفس ذاته مصداق ضرورة لا تجوهره

٨١. ج: فاذن لا مكان ٨٢. خ: يخص

٨٣. في الإمكان أربعة مذاهب، الأول: لا ضرورة الطرفين بالنظر إلى الذات على أن سلب الطرفان سلباً بسيطاً، أي لا اقتضاء للذات لا ضرورتهما، وهو مرضي المصنف - دام ظله - لا اقتضاء لا ضرورتهما للذات، كما قال به المحقق الدواني.

والثاني: تساويهما بالنظر إلى الذات.

والثالث: لا ضرورتهما على أن يوجد سلباً عدولياً.

والرابع: لا ضرورتهما على سبيل إيجاب سلب المحمول.

فانكشف أن الإمكان بمعنى الأول ممتنع أن يكون بالغير. (١٢)

٨٤. ل: سلب ٨٥. ج: شيء ٨٦. ل: عدميا

٨٧. ج: - سلب ٨٨. ج: - تنبيهية

٨٩. في الفصل السابق المعنون بـ «تكشف». (سمع) ٩٠. ج: - إلى

وضرورة عدمه، لا ذاته علّة لضرورة لا تجوهره وضرورة^{٩١} عدمه - فكذلك يجب أن تعلم^{٩٢} أن^{٩٣} الإمكان بالذات سلب ضرورة التجوهر وسلب ضرورة اللاتجوهر معاً؛ وسلب ضرورة الوجود والعدم جميعاً بالنظر إلى الذات سلباً بسيطاً.

على أن تكون الذات بما ليس لها اقتضاء مصداق سلب الضرورة عن طرفيها؛ لا أنها علّة مقتضية لذلك السلب، كما هو نسبة^{٩٤} الماهيات بالقياس إلى لوازمها، إذ الذات لما لم تكن بنفسها متجوهرة أو لا متجوهرة ولم تكن من قبلها اقتضاء أصلاً لضرورة التجوهر أو ضرورة اللاتجوهر، أو ضرورة الوجود أو ضرورة العدم، أو التجوهر أو اللاتجوهر، أو الوجود أو العدم، بل إنّما وجدها العقل بنفس^{٩٥} ذاتها في كورة^{٩٦} محوطة القوة الصرفة، وعلى الأفق الأقصى في تلك الناحية - كأنّ يصدق السلب البسيط المطلق، ولم يكن صدق ذلك السلب بما هو سلب بسيط ورفع بحثاً ممّا يُعوّز^{٩٧} إلى اقتضاء من تلقاء^{٩٨} الذات له؛ بل يكفي فيه عدم الاقتضاء على الإطلاق.

فاذاً الإمكان بالذات ليس من لوازم الماهية على المعنى الشائع المصطلح، بل على معنى أنّ نفس الماهية تكفي لصدقه لا باقتضاء؛ فإنّ السلب البسيط لا يقتدر إلى اقتضاء، بل يكفي عدم اقتضاء الذات لما هو سلب له. نعم، تساوي الطرفين بالنظر إلى نفس الذات الإمكانية المتقرّرة^{٩٩} في لحاظ العقل أو صحّة إيجاب سلب ضرورتها لماهيّاتها المتقرّرة^{١٠٠} بحسب حكم العقل من لوازم الماهية بالنسبة إليها على المعنى الشائع، لكن ليس حقيقة الإمكان ذلك، بل أرفع منه في صرافة القوة.

[ما قاله بعض المحصلين في معنى الإمكان]

وهذه دقيقة حكيمية نضيحة والجمهور يغفلون عنها، والأقرب منهم درجة إلى التحصيل ربّما يؤمن بأنّ الإمكان هو السلب^{١٠١} البسيط، لكنّه قد يفتي المستفتين أنّه ليس

٩١. خ: + لا تجوهره وضرورة

٩٢. خ: يعلم

٩٣. ج: - أن

٩٥. ج: بنفسها

٩٦. الكورة: البقعة التي تجتمع فيها المساكن والقرى.

٩٧. يعوز: يفتقر، يحوج

٩٨. م: تلك

٩٩. ج: المنفردة

١٠١. ج: سلب

١٠٠. ج: + في لحاظ العقل ومعة إيجاب لا

على شاكلة الوجوب بالقياس إلى ذات الواجب، بل إنّه من اللوازم المستندة^{١٠٢} إلى اقتضاء نفس الماهية.

ثمّ إنهم يحاولون البرهنة على أنّ حقيقة الإمكان لا ضرورة الطرفين بالنظر إلى الذات، لا اقتضاء تساوي الطرفين، بأنّ الممكن لو اقتضى بذاته تساوي الطرفين بالنظر إليه لا متنع فعلية أحد الطرفين في نفس الأمر، وإلّا ترجّح أحد المتساويين أو تخلف^{١٠٣} مقتضى الذات عنها.

ويذهلون عن أنّ نفس الأمر أوسع من لحاظه^{١٠٤} الذات من حيث هي، وأنّ انتفاء شيء في خصوص نحو من أنحاء نفس الأمر بخصوصه لا يستلزم انتفائه في نفس الأمر، فلم لا تكون حقيقة الإمكان اقتضاء ذات^{١٠٥} الممكن تساوي الطرفين بالنظر إلى ذاته من حيث هي هي، لا اقتضاء الذات تساوي الطرفين^{١٠٦} في نفس الأمر، فيكون الذي ينافي بمقتضى ذات الممكن ترجّح أحد الطرفين بالنظر إلى ذاته من حيث هي،^{١٠٧} لا ترجّحه بالنظر إليه في نفس الأمر من جهة تأثير العلّة. ومن المستبين أنّ حال فعلية أحد طرفي الممكن ليس ذلك الطرف راجحاً بالنظر إلى ذاته من حيث هي، بل إنّما هو^{١٠٨} في نفس الأمر من تلقاء إفاضة الجاعل.

ونحن قد كنّا أوضحنا الأمر لك في سالف الأيام بأنّ الممكن ذاته بالقوّة من حيث هي هي، وكذا جميع ما له من تلك الجهة، فلا تكون له في حدّ ذاته فعلية أصلاً، ولا اقتضاء لشيء ما لم تقع في صقع الفعلية من تلقاء جود الجاعل،^{١٠٩} وإلّا كان لما بالقوّة من حيث هو بالقوّة أن يحاول إخراج الشيء من القوّة إلى الفعل، وأنّ طباع^{١١٠} غريزة العقل لا تدفع^{١١١} إلّا بطلانه.

فإذن ليس للممكن أن يقتضى بذاته في حدّ ذاته اللامتجوهرة بنفسها شيئاً من الأشياء أصلاً، حتّى^{١١٢} اقتضاء هذا السلب، فإنّ ليس له من جهة ذاته في حدّ ذاته^{١١٣} إلّا السلب

١٠٢. ج: المستند	١٠٣. د: تختلف	١٠٤. خ: لحاظ
١٠٥. ج: الذات	١٠٦. ج، خ: - بالنظر إلى ذاته... الطرفين	
١٠٧. ج: - هي	١٠٨. ج، ش، خ: - هو	١٠٩. د، خ: الفاعل
١١٠. ل، خ: طباع	١١١. ل، ش: العقل ليدفع	١١٢. خ: - أصلاً حتى
١١٣. ل، م، ج: - في حد ذاته (و لكن جاءت في حاشية م وج)		

المطلق المستوعب والقوة الصرفة المستغرقة. وقد لاح لك أَنَّ الطرفين لا يتساويان بالنسبة إلى ذاته من جنبه الغير؛ فإذاً ليس حقيقة الإمكان إلاَّ السلب الصرف لضرورة الطرفين والقوة المحضة.

ظَنَّ وَحُسْبَان^{١١٤}

[في أَنَّ الماهية الإمكانية لا تكون علّة لإمكانها الذاتي]

[ظَنَّ في أَنَّ الماهية الإمكانية علّة لإمكانها الذاتي]
 إِنَّ من لم يتعلَّم ما علَّمناكَ وظَنَّ أَنَّ الماهية الإمكانية تكون علّة لإمكانها الذاتي، حَسِبَ من براهين إبطال الإمكان بالغير أَنَّهُ لو أمكن ذلك، لزم انقلاب الواجب بالذات^{١١٥} أو الممتنع بالذات إلى الممكن بالذات، أو توارَد علَّتَيْنِ^{١١٦} مستقلَّتَيْنِ هما الذات والغير على معلول^{١١٧} واحد هو الإمكان الذاتي للذات.

[الحسبان]

وقد أورد عليه أَنَّهُ يجوز أن تكون علّة الذات أو استقلالها^{١١٨} بالعلّة مشروطة بانتفاء الغير، فإذا وجد لم تكن للذات علّة^{١١٩}، أو استقلال؛ فلا يلزم توارَد العلَّتَيْنِ المستقلَّتَيْنِ كما في إعدام أجزاء المركَّب؛ فَإِنَّ كَلًّا منها^{١٢٠} علّة مستقلة لعدمه عند الانفراد، وإذا^{١٢١} اجتمع عدّة منها بطل استقلال الآحاد.

ودُفِعَ بأنَّ الإمكان حينئذٍ يستند مرّة إلى الذات بشرط انتفاء الغير، ومرّة إلى الغير؛ فلا يزال للغير مدخل في إمكان الذات؛ إذ لو لم تكن له مدخلية ما كانت الذات علّة تامّة على كلِّ وجه، و^{١٢٢} إذ نيط^{١٢٣} اقتضاء الذات بأمرٍ ما غيرها فلا يكون الشيء ممكنًا ذاتيًا، فإِما أَنَّهُ واجب بالذات أو ممتنع بالذات، وإلّا فسدت القسمة الحقيقية.

١١٥. ج: - بالذات

١١٨. م: استعمالها

١٢١. خ: إذ

١١٤. من حسب بمعنى ظَنَّ، لا حسب بمعنى عدّ. (سمع)

١١٧. ج: معلولي

١٢٠. خ: منها

١٢٣. نيط: ظهر

١١٦. ج: العلَّتَيْنِ

١١٩. د: - الذات أو... علّة

١٢٢. ج: - و

[القول الحق في المقام]

والحق^{١٢٤} أنَّ علّة عدم المعلول^{١٢٥} طبيعة عدم أحد علله، وذلك أمر واحد لا تعدّد فيه بحسب نفسه، وإن تعدّدت أفرادها فإنّها ليست عللاً بخصوصها، بل العلّة هي القدر المشترك والطبيعة المرسلّة بما هي طبيعة مرسلّة لا تتكرّر ولا ينسب إليها التكرّر^{١٢٦} إلّا بالعرض، وإنّما المتكرّرة والمتكرّرة خصوصيّات الآحاد التي هي ملغاة في العلّة، والطبيعة المرسلّة محفوظة بتعاقباتها وواحدة في تكرّراتها، وينحفظ بانحفاظها مقتضاها ولا يلزم تكرّره، بل الفحص التحصيلي يحكم أنَّ علّة عدم المعلول^{١٢٧} الشخصي عدم علّته التامة الشخصية.

وربّما يقال: لو كان إمكان الشيء معلولاً لغيره لكان هو بحسب ذاته جائزاً أن يكون ممكناً وأن يكون واجباً لذاته أو ممثلاً لذاته، وإمكان كون الشيء واجباً لذاته أو ممثلاً لذاته مشتمل على التناقض. وأيضاً يكون على تقدير عدم تأثير الغير فيه واجباً أو ممثلاً وكلاهما مستحيلان؛ لأنّ سلب تأثير الغير فيه أمر مغاير لذاته، وكون الشيء بسبب الغير واجباً بذاته أو ممثلاً بذاته غير معقول، ولا يتأبى أن يستتمّ لو حوّل تميمه بما قد تلوانه عليك بعد أن تعرّف أنّ الإمكان الذاتي هو أنّ الشيء إذا اعتبر بذاته من غير التفات إلى شيء آخر وراء نفسه، كان حقّ التجوهر واللاتجوهر بالقياس إلى حقيقته وحقّ نسبة الوجود والعدم إلى ذاته سلب الضرورة لا بعليّة واقتضاء منه لذلك، بل لعدم اقتضاء منه للضرورة.

١٢٤. لما أورد صدر الدقّيقين أنَّ ما حسب أنّه الحقّ من أنَّ العلّة التامة لعدم المركّب هو عدم أحد أجزائه باطل قطعاً - لأنّ عدم أحد الأجزاء أمر عامّ مشترك متحقّق بتحقّق كلّ فرد من أفرادها ويرتفع بارتفاع كلّ منها، فلو كان علّة تامة لعدم المركّب لزم أن يتكرّر عدم المركّب بتكرّره تحقّقاً وارتفاعاً لوجوب تركزز المعلول عند تركزز علّته التامة، فإذا عدم جزء من المركّب تحقّق عدم أحد الأجزاء في ضمنه، فيتحقّق معلوله، وهو عدم المركّب؛ ثمّ إذا عدم جزء آخر منه تحقّق عدم أحد الأجزاء في ضمنه أيضاً، فلو كان علّة تامة لعدم المركّب يلزم أن يتحقّق عدم المركّب مرّة أخرى، هذا خلف؛ وإذا ارتفع عدم أحدها بوجود واحد آخر مرّة أخرى لزم ارتفاع عدم المركّب مرّة أخرى، وذلك بوجوده مرّة ثانية، هذا خلف - أجاب المصنّف أعلى الله مجده بقوله: «والطبيعة المرسلّة بما هي طبيعة». منه رحمه الله تعالى (٢).

كما أن الوجوب بالذات هو كون الشيء بحيث إذا أخذ بذاته من غير التفات إلى غيره، كان حقّه أنّه ضروري التجوهر، وأنّه يجب له الوجود بذاته لا باقتضاء^{١٢٨} من ذاته لذلك. وكذلك الممتنع في ذاته ضروري لا تجوهره^{١٢٩} وواجب عدمه بذاته لا باقتضاء منه.

[إنّ الإمكان العاميّ لا يكون بالغير]

ومن حيث تعرّفت أنّه لا يكون إمكان خاصّي بالغير تحصّلت أنّه كذلك الإمكان العاميّ لا يكون بالغير، بل إنّما بالقياس إلى الغير، سواء كان الممكن العاميّ بالقياس إلى الغير^{١٣٠} واجباً بالذات أو ممكناً بالذات أو ممتنعاً بالذات.

تشكوك إمتحانية وحلول برهانية

[في معنى الماهية]

[تشكيك في عدم اعتبار الموادّ الثلاث في مرتبة الماهية]

ولعلّك تقول: أليس الماهية من حيث هي ليست إلّا هي؟! على أن يصحّ سلب كلّ ما ليس من جوهرياتها عنها من تلك الحيثية، وسلب الضرورة من^{١٣١} عوارض الماهية لا نفسها ولا من جوهرياتها؛ فكما أنّ الحيوان من حيث هو هو - أعني طبيعة الحيوان المرسل بما هو حيوان - مثلاً كما تسلب عنه الكتابة من تلك الحيثية، كذلك يسلب عنه سلب الكتابة أيضاً من تلك الحيثية، لكونهما جميعاً من العرضيّات اللاحقة؛ فكذا^{١٣٢} كلّ ماهية إمكانية يصحّ سلب ضرورة الطرفين وسلب سلب ضرورة الطرفين عنها من حيث هي، وكذلك سلب كلّ ما ليس من جوهرياتها. فإذا الإنسان من حيث هو إنسان مثلاً كما أنّه ليس بواجب بالذات ولا بممتنع بالذات،

١٣٠. ج: + بل إنّما بالقياس... الغير

١٢٩. ل: خ: اللاتجوهر

١٢٨. خ: باقتضاء

١٣١. ج: بين

١٣٢. قوله: فلذلك (كذا) كلّ ماهية...

هذا تشكيك صعب مُغلط قد اغتال بعض السائرين مع حملة عرش التحقيق. (منه)

فكذلك هو من تلك الحيثية ليس بممكن بالذات أيضاً؛ وقد أفْتِيتنا^{١٣٣} أَنَّ كَلَّ ممكن بالذات فَإِنَّه في مرتبة ذاته وفي حَدِّ حقيقته ممكن بالذات، ومختصٌ باستحقاق سلب ضرورة الطرفين عنه من حيث ذاته، فِلَمْ ذلك وهو من تلك الحيثية^{١٣٤} متساوي^{١٣٥} النسبة إلى سلب الضرورة، وسلب سلب الضرورة؟ وبالجمله إلى أي سلبٍ من السلوب؟ وأيضاً ليس يتعيّن له بما هو هو وجوب أو إمكان أو امتناع، وإِنَّمَا يتعيّن الإمكان في المرتبة المتأخّرة عن^{١٣٦} مرتبة الذات، فإذا لا بدّ من اقتضاء من الذات للإمكان، وليس سبيله سبيل الوجوب الذي هو عين حقيقة الواجب بالذات.

[إجابة وفيها تحقيق في تقدّم السلب على الحيثية]

فيفضح^{١٣٧} لك تدليس الوهم المستنبط عليك، ويكشف تلبيسه في هذا القول المغلط،^{١٣٨} لأنّ يغتالك بأنّ يقال سينكشف من ذي قبل إن شاء الله تعالى أنّ سلب أي مفهوم فرض من عوارض الشيء عنه من حيث هو هو إنّما ينبغي أن يقدّم على «من حيث»، حتّى^{١٣٩} تعود الحيثية جزءاً من المحمول، ويكون السلب وارداً على الثبوت من تلك الحيثية، لأنّ يؤخّر حتّى يصير «من حيث» ذنابة للموضوع وقيداً^{١٤٠} له، فإنّ فعل^{١٤١} ذلك فربّما يكذب مطلقاً، وذلك إذا كان مدخول السلب ممّا لا يصحّ أن يكون الموضوع عرواً منه في نفس الأمر بوجه من الوجوه أصلاً.

فالصحيح^{١٤٢} هو أنّ الإنسان ليس من حيث هو إنسان ليس هو بضروري الطرفين؛ إذ

١٣٣. خ: اثبتنا	١٣٤. ج: - ليس بممكن بالذات... الحيثية
١٣٥. ج: متساويين	١٣٦. م: ضروري
١٣٨. خ: الغلط	١٣٩. ج: - حتى
١٤١. ج: جعل	١٤٠. ل: تبدأ

١٤٢. اعلم أنّ وجه هذا القول إنّما هو كذب ما هو نقيضه، وهو الإنسان من حيث هو إنسان ليس لضروري الطرفين، لا من حيث إنّهُ سالب السالب حتّى يقال إنّهُ منافٍ لما سيحقّق أنفأ في الحاشية من أنّ مقتضى ذلك الأصل ليس صدق السوالب مطلقاً، فإنّ سالب السالب وهو نقيض السالب حقيقةً كاذب، وكذب ما هو نقيضه، لأنّ مفاده تقديم الحيثية على السلب أنّ مصداق السلب في تلك المرتبة نفس جوهر الذات من حيث هي، ولا شكّ أنّه ليس كذلك، بل إنّما المصداق كون الشيء المسلوب ليس نفس جوهر الذات ولا

ليس صدق سلب ضرورة الطرفين عنه من حيثية الإنسانية؛ بل من حيث عدم اقتضائه شيئاً من ضرورة الطرفين، لأنّ الإنسان من حيث هو إنسان ليس ليس هو ضروري^{١٤٣} الطرفين؛ إذ الإنسان من حيث هو إنسان شيء ما من الأشياء، وكلّ شيء من الأشياء فهو إمّا ضروري أحد الطرفين أو ليس بضروري الطرفين؛^{١٤٤} وليس يسوّغ العقل خلوه عن الثلاثة^{١٤٥} جميعاً كما دريت؛ وليس الإنسان من حيث هو إنسان واجباً ولا ممتنعاً، فهو من حيث هو إنسان ليس بضروري الطرفين وإن حكم الفحص أن لا ضرورة الطرفين ليست من حيث ما هو هو، بل من حيث عدم اقتضائه الضرورة المسلوبة. فإذاً قد فكّت عقدة خوف العثرة^{١٤٦} بإزالة حفرة السفسطة.

→

من جوهرياته، فلما كان سالب الموجب كاذباً لما ذكر، يلزم صدق سالب السالب لعدم لزوم ارتفاع التقيضين المستلزم لاجتماعهما.

فإن احتفّ بك الوهم فنقول: فما تقول في كذب الإنسان من حيث هو إنسان ليس هو ضروري الطرفين، مع أنّ ما هو نقيضه وهو سالب الموجب أيضاً كاذب لأجل تأخير السلب، وهل هذا إلّا ارتفاع التقيضين المهروب عنه.

قيل لك كذب هذا من حيث إنّ مفاده سلب السلب كاذب في الواقع، ولا يلحظ هاهنا أنّ ما هو نقيضه أيضاً كاذب، لكون مفاده لتقديم الحيثية على السلب أنّ صادق السلب في تلك المرتبة نفس جوهر الذات من حيث هي؛ فتأمل! (١٢)

١٤٣. خ: ضروري

١٤٥. خ: الثلاث

١٤٤. ج: -أو ليس بضروري الطرفين

١٤٦. قوله: فإذاً قد فكّت عقدة خوف العثرة...

سبيل الفك أن يقال: الذي يقتضيه ذلك الأصل، أعني قولنا: الماهية من حيث هي ليست إلّا هي إمّا هو كذب موجبات العوارض مطلقاً في مرتبة جوهر الذات، وسواء في ذلك الموجب التحصلي والموجب المعدول المحمول والموجب السالب المحمول، وصدق سوابب الموجبات على الإطلاق لا صدق السوابب مطلقاً فإنّ سالب السالب وهو تقيض السالب حقيقة كاذب، وإن صدق السالب الموجب المحمول. أفكيف يصدق وما هو تقيضه، أعني سالب الموجب صادق، فسالب السالب كالموجبات في الكذب، وسالب سالب السالب كسوابب الموجبات في الصدق، لكن سالب الموجب وإن كان هو المعنى بالصدق إلّا أنّه ينبغي أن يراعي فيه تقديم السلب على الحيثية، فلو أخر عنها لم يصدق الحكم لا لكذب السلب في مرتبة جوهر الذات؛ بل لأنّ مصداق السلب في تلك المرتبة ليس نفس جوهر الذات من حيث هي، بل إمّا المصدق كون الشيء المسلوب عن الذات ليس نفس جوهر الذات ولا من جوهرياتها، فصدق سلب ذلك الشيء عن نفس

[تحقيق في الماهية وفي كيفية انتسابها إلى الوجوب]

وبالجملة الماهية من حيث هي هي مادامت تلاحظ بذاتها من تلك الحيثية ولم يلتفت إلى أمرٍ ما غيرها لم يصدق الحكم عليها إيجاباً إلا بنفسها وبجوهرياتها؛ فإذا لوحظت^{١٤٧}

→

الماهية من حيث هي ليس من تلقاء نفس تلك الحيثية بل من جهة أنه ليس نفس جوهرها ولا هو من جوهرياتها.

فإذن قد استبان أن بطلان قول القائل - الإنسان من حيث هو إنسان كاتب أو الإنسان من حيث هو إنسان لا كاتب، أو الإنسان من حيث هو إنسان هو ليس بكاتب - إنما هو لكذب هذه الإجابات في تلك المرتبة.

وأما عدم صحة قوله: «الإنسان من حيث هو إنسان ليس هو بكاتب» فليس لكذب الحكم السليبي في تلك المرتبة، أي سلب الكتابة عن الإنسان من حيث هو؛ فإن ذلك صادق، بل لأن صدق السلب في تلك المرتبة ليس من تلقاء نفس تلك الحيثية، بل إنما هو من تلقاء أن تلك الكتابة ليست نفس ماهية الإنسان ولا هي من جوهرياتها.

ولذلك يصح قوله: «ليس الإنسان من حيث هو إنسان بكاتب» من غير تمحل وتأويل. ويكذب قوله: «ليس ليس الإنسان من حيث هو إنسان بكاتب» لصدق نقيضه وصدق ما هو نقيضه.

فلعل هذا الإلحاح قد أشرك أن ما يدور على السنة هؤلاء المحدثه الأفتاب من صحة ارتفاع النقيضين في مرتبة الماهية من حيث هي يصح أن عنى بذلك ارتفاع ثبوت كل من مفهومى النقيضين في تلك المرتبة، لكن ثبوت نقيض مفهوم ما ليس نقيضاً لذلك المفهوم أصلاً بل هو أخص من نقيضه بحسب التحقيق، ومباين له بحسب المفهوم. وأما إن عنى بذلك رفع مفهوم ما ورفع رفعه معاً لا رفع ثبوت الرفع يصدق في تلك المرتبة سلب الإيجاب وسلب الإيجاب فالفسطة فيه لا يرتاب فيها، وهل ذلك إلا اجتماع النقيضين في تلك المرتبة وصدق العقدين المتناقضين بحسبها، وهما سالب الموجب وسالب السالب. وإن ما يرتكبون من صدق السوالب جميعاً في تلك المرتبة ليس يكاد يستصحه إلا من لم يحضل حقيقة التناقض وتجسّم أن يستنكر سالب السالب ويحتسب السلب في سالب الموجب.

وإن ما يتوهمون - أن الفرق بين تقديم السلب على الحيثية وتأخيرها عنها إنما سبيله أن تقديم الحيثية على السلب يرجع القدر إلى الموجب السالب المحمول والحكم إلى إثبات سلب المحمول للماهية من حيث هي - وهم كاذب؛ أليس مناط كون العقد سالباً أو موجباً سالب المحمول إنما هو تقديم السلب على الربط وتأخيرها عنها، فإذا قدم السلب على الرابطة وآخر عن الحيثية كان العقد لامحالة سالباً، ومفاده سلب المحمول عن الماهية من حيث هي، لا كون الماهية من حيث هي شيئاً ثابتاً له ذلك السلب كما يزعمون. فسبيل الفرق لا يستبين إلا بما علمناك، فكُن من المهتمدين ولا تكونن ظهيراً للمجرمين! (منه)

ضرورة الطرفين ونسبت إلى ذاتها من حيث ذاتها صدق الحكم^{١٤٨} بسلبها^{١٤٩} عنها سلباً بسيطاً تحصيلياً، على أن تؤخذ الحيثية حالاً للموضوع، ومصادق الحكم السالب عدم اقتضاء الذات لما نسبت^{١٥٠} إليها لا اقتضاءها لإثبات أو سلب، وإنما كان يُعوز^{١٥١} الأمر إلى ذلك لو كان الحكم بإيجاب شيء ما لها كالزوجية للأربعة.

١٤٨. قوله: صدق الحكم بسلبها عنها سلباً بسيطاً...

يعني يصدق الحكم بسلب ضرورة الطرفين عن الذات سلباً بسيطاً في مرتبة الذات بما هي هي. وإن لم يكن مصادق ذلك الحكم نفس حيثية الذات، بل مجرد اقتضاء من الذات للضرورة المسلوقة، أي انتفاء كون نفس الذات أو اقتضاء من تلقائها مصادق للضرورة.

فإن أوهم أنه كما ليس هناك اقتضاء من الذات للضرورة فليس أيضاً اقتضاء منها بسلب الضرورة، فكما يصدق الحكم بسلب الضرورة في مرتبة الذات فكذلك يصدق الحكم بسلب ذلك السلب أيضاً في تلك المرتبة، وكذلك بكل سلب ما لم يكن سلب شيء من جوهرات الذات فما اختصاص مرتبة الذات. بسلب الضرورة الذي هو الإمكان أزيح بما سلب الضرورة لو أخذ عدولياً، أي لوحظ ثبوته للذات بما هي هي كان الصادق سلب ذلك السلب أيضاً سلباً بسيطاً.

وأمّا لو أخذ تحصيلياً بسيطاً، أي لوحظ مجرد رفع الضرورة عن الذات من حيث هي هي كان الحكم بذلك السلب هو المتعين بالصدق في تلك المرتبة وإن لم يكن هناك اقتضاء من الذات لذلك السلب؛ إذ مجرد اقتضاء انتفاء اقتضاء من الذات للضرورة المسلوقة يكفي مصادقاً لذلك السلب في تلك المرتبة، فيكذب في تلك المرتبة إلا الحكم بسلب الضرورة سلباً بسيطاً تحصيلياً، ولا يصدق نفى السلب التحصيلي البسيط في تلك المرتبة.

فإذن قد استبان أن صدق ثبوت السلب في تلك المرتبة لا يكون إلا باقتضاء ذات ذلك السلب؛ وأمّا صدق السلب البسيط في تلك المرتبة فأعم من أن يكون باقتضاء الذات ذلك السلب، أو بانتفاء اقتضاء الذات المسلوب عنها.

فقد انحل الشك المعطل وتبين الفرق بين السلب البسيط وبين العرضيات الثبوتية، وتحقق أن السلب البسيط يصدق في مرتبة جوهر الماهية من حيث هي هي مع أنه ليس من جوهرياتها، ولذلك ليس مصادق حيثية نفس جوهر الماهية بما هي هي، بل انتفاء كون المسلوب به نفسها أو متما يدخل في قوامها أو متما يقتضيه ذاتها. وأمّا ثبوت ذلك السلب أو شيء آخر من العرضيات الثبوتية فلا يصدق في تلك المرتبة، إذ الماهية من حيث هي ليست إلا هي، وإذا ليس حقيقة الإمكان إلا سلب الضرورة سلباً بسيطاً فيكون صادقاً (م: صادق) في مرتبة الماهية من حيث هي وإن كان خارجاً عن جوهرها. فاستقم كما أمرت ولا تكن من الجاهلين! ■ (منه)

فإذا نسبة الإمكان إلى الماهية سبيلها سبيل نسبة الوجوب إلى الواجب بالذات في عدم الإعواز إلى اقتضاء^{١٥٢} من الذات، وليس ذلك السبيل في مصداق الحكم؛ فإنّ المصداق هناك ذات الواجب بذاته، وفي الإمكان نفس الماهية بما ليس لها اقتضاء الضرورة أصلاً، فإذا تعيّن استحقاق الماهية للإمكان مع تأخره عن مرتبة الماهية وعدم اقتضاء من الماهية واستحالة انسلاخ عنه.

[كيفية انسلاخ الماهية عن الإمكان]

وأما التفصي بأن انسلاخ^{١٥٣} الماهية عن الإمكان من حيث هي لا يستلزم صحة انسلاخها عنه في نفس الأمر، لأنّها أوسع من هذه اللحاظة، على سياق ما يقال في عامة العرضيات الثبوتية المخلوط^{١٥٤} بها الشيء في نفس الأمر، لا بما هو هو؛ فكاد يكون ههنا قياساً بلا جامع؛ ولست أرى أن يستباح به حلّ هذا العقد، إلّا على أنّه من قبيل الامتحانات،^{١٥٥} لا على أنّه من الفتاوى^{١٥٦} على ما عرفناكه،^{١٥٧} فإنّ ذلك إنّما يستتب فيما لا يجب أن يستوجب هو ومقابلاته كافّة المفهومات بقاظة الحيثيات.

[تستوعب المواد الثلاث كلّ الاعتبارات]

والقسمة إلى الواجب بالذات والممكن بالذات والممتنع بالذات^{١٥٨} حقيقة عامّة، يستغرق أي مفهوم كان بأية حشية أخذت فيه، وليس في طوق العقل أن يخترع اعتباراً تعملياً^{١٥٩} أو انتزاعاً^{١٦٠} حقيقياً يخرج عن شمولها، وإنّ كلّ مفهوم موجود أو موهوم معقول^{١٦١} أو محسوس صادق أو كاذب فهو في حدّ ذاته من حزب واحد منها، ولو لوحظ بأية^{١٦٢} حشية حيّث بها محقّقة أو مقدّرة.

ثمّ لعلّك تقول الوجوب بالغير هو ضرورة الوجود بالغير ونقيضه^{١٦٣} سلب ضرورة

١٥٢. ل: اقتضاء	١٥٣. ل: التقضى بانسلاخ	١٥٤. ل: المخلوطة
١٥٥. ل: الامتحانات	١٥٦. م، ج: + وانما الفتوى	١٥٧. ج: عرفناك
١٥٨. ل: خ: الممتنع بالذات والممكن بالذات	١٥٩. د: عملياً	
١٦٠. ج: انتزاعياً	١٦١. ج: - معقول	١٦٢. ج: بانه
١٦٣. خ: يقتضيه / ل: تقتضه		

الوجود^{١٦٤} بالغير وهو ممكن بالنظر إلى ذات الممكن، وكذلك نقيض الامتناع بالغير وهو سلب ضرورة العدم بالغير،^{١٦٥} فإذا ثبت الإمكان بالغير وهو^{١٦٦} مقابل الوجوب بالغير والامتناع بالغير.

فيقال لك: نقيض ضرورة الوجود بالغير سلب ضرورة الوجود بالغير، على أن يكون بالغير قيداً^{١٦٧} للضرورة لا سلب الضرورة، وكذلك نقيض الامتناع؛ فاللازم سلب الضرورة الآتية من الغير، لا سلب الضرورة^{١٦٨} الآتية منه، والمستحيل هو إثبات سلب الضرورة من الغير لا سلب إثبات الضرورة منه.

[تشكيك في كيفية اعتبار الوجوب في الواجب]

ثم ربّما يتوهم^{١٦٩} أنه إذا اعتبر الواجب من حيث الإضافة إلى ممكن ما ككونه مبدأ زيد مثلاً كان بهذا الاعتبار^{١٧٠} ممكناً، مع أنه واجب بذاته، فقد تحقّق الإمكان بالغير في الواجب بالذات على منوال^{١٧١} تحقّق الوجوب بالغير، والامتناع بالغير في الممكن بالذات.

[الإجابة]

فأزيع بأنّ ما يجب للواجب^{١٧٢} بالذات هو وجود ذاته، ومع هذا الاعتبار وجود ذاته باقي على وجوبه الذاتي؛ فإنّ الواجب مع هذه الحيثية وغيرها من الحيثيات يجب وجود ذاته بذاته وبالقيااس إلى استدعاء كلّ معلول فالحيثيات اللاحقة كيف^{١٧٣} تبدّل الذات.

نعم، لا يجب وجود ذاته المقيدة بهذه الحيثية وهو غير واجب بذاته، فما هو واجب بذاته لم يصّر ممكناً بالغير بخلاف الممكن إذا صار واجباً أو ممتنعاً بغيره، فإنّ الممكن المأخوذ مع وجود العلة مثلاً يجب وجود ذاته بالعلة، فقد صار نفس ما هو ممكن بذاته

١٦٥. ج: - وهو ممكن بالنظر... بالغير

١٦٤. ج: العدم

١٦٦. م: قيد

١٦٦. خ: - وهو

١٦٩. ج: توهم

١٦٨. ج: - وكذلك نقيض الامتناع... الضرورة

١٧١. خ: - تحقّق الإمكان... منوال

١٧٠. م: اعتبار

١٧٣. ج: + و

١٧٢. م، خ: الواجب

واجباً بغيره^{١٧٤}.

ونحن نسط القول^{١٧٥} في الجهات الحقيقية والإضافية بحسب اختلاف الأسماء للقيوم الواجب بالذات على ما هو صريح الحق، وعليه الفتوى إذا حان حينه إن شاء الله تعالى.

أُس قانوني

[في تعميم حكم الطبيعة على الفرد، دون العكس كلياً]

وجوب الطبيعة بشرط شيء^{١٧٦} لذاتها أو لشيء^{١٧٧} أو شيء^{١٧٨} بشيء^{١٧٩} يستلزم وجوب الطبيعة المرسله لا بشرط شيء كذلك، بل هو عينه ولا عكس، وامتناع الطبيعة^{١٨٠} المرسله^{١٨١} لا بشرط^{١٨٢} شيء^{١٨٣} في نفسها أو لشيء^{١٨٤} أو بشيء^{١٨٥} يستلزم^{١٨٦} امتناع الطبيعة بشرط شيء أيضاً كذلك، وليس عينه، ولا عكس.^{١٨٧}

١٧٤. د، ج: لغيره ١٧٥. خ: - القول

١٧٦. قوله: وجوب الطبيعة بشرط شيء...

إنما كان وجوب الطبيعة بشرط شيء بعينه وجوب الطبيعة لا بشرط شيء لأن وجود الفرد هو بعينه وجود الطبيعة، والوجوب كيفية الوجود. وأما وجود الطبيعة من حيث إنّه وجودها فلا ينسب إلى ما هو فرد تلك الطبيعة إلّا بالعرض، لكون الفرد من عرضيات الطبيعة وإن كانت الطبيعة من ذاتيات الفرد، فلذلك لم يكن امتناع الطبيعة هو بعينه امتناع فردها وإن كان مستلزماً لامتناعه. (منه)

١٧٧. ل: بشيء

١٧٨. قوله: أو لشيء أو بشيء...

و كذلك بالقياس إلى شيء. (منه) ١٧٩. ج: لشيء

١٨٠. ج: - لا شرط شيء كذلك... الطبيعة

١٨١. لأنه لو يمكن عليها لكان إما واجباً عليها أو ممتنعاً عليها، فأياً ما كان يلزم خلاف المفروض بناءً على

الأصل المذكور، أعنى قوله: «وما يجب على الطبيعة المرسله ويمتنع» إلى آخره. (سمع)

١٨٢. ج: شرط ١٨٣. ج: + كذلك بل هو... شيء

١٨٤. خ: - أو لشيء ١٨٥. ج: شرط

١٨٦. وكذلك بالقياس إلى شيء منه. (١٢)

١٨٧. قوله: وليس عينه ولا عكس...

لأنه يمكن أن ينشأ الامتناع في خصوصية الفرد. (منه)

وما يجب على الطبيعة المرسله ويمتنع عليها بما هي هي يجب ويمتنع على فرد تلك الطبيعة، وما يمكن على الفرد يمكن على الطبيعة المرسله ولا يتعدى ذلك^{١٨٨} في كل واحد إلى الآخر، فإنَّ للخواصَّ طبائع يجب ويمتنع بها ما لا كذلك في الطبيعة المرسله. ويعنى بالفرد والمتخصَّص^{١٨٩} ما يعمُّ الحصة.

تأسيس تأصيلي

[إنَّ الواجب الوجود كلَّ الوجودات وجوداً وكمالاً بخلاف الممكن الوجود]

إعلم أنَّ الواجب الوجود تجب له طبيعة الوجود المرسل لا بشرط^{١٩٠} شيء بالنظر إلى ذاته،^{١٩١} وتمتنع عليه طبيعة العدم المرسل بلا شرط شيء بالنظر إلى ذاته؛ فليس يلزم أن يجب له جميع الوجودات؛^{١٩٢} بل قد يمتنع عليه بذاته بعض أفراد الوجود أو حصصه - كالوجود بعد العدم - أو الوجود بالغير^{١٩٣} أو الوجود الزائد اللاحق، وذلك^{١٩٤} بحسب خصوصيات القيود.

وكونه واجب الوجود بذاته^{١٩٥} هو الذي يوجب ذلك، و^{١٩٦} يجب أن يمتنع عليه بذاته كلَّ نحو من أنحاء العدم وحصصه،^{١٩٧} وحيث إنَّ ساحة جنابه تتقدَّس^{١٩٨} عن شوائب القوة، وتتعالى عن مسالك الإمكان.

١٨٨. قوله: ولا يتعدى ذلك...

أي الحكم على الطبيعة بأنَّ كلَّ ما يجب ويمتنع عليها يجب ويمتنع على الفرد، لا يتعدى إلى الفرد ليس ممَّا يجب أو يمتنع على الطبيعة، والحكم على الفرد بأنَّ كلَّ ما يمكن عليه يمكن على الطبيعة لا يتعدى إلى الطبيعة. إذ بعض ما قد يمكن على الطبيعة ليس ممَّا يمكن على الفرد. (منه)

١٨٩. ل. خ: المخصَّص ١٩٠. ج: بلا شرط

١٩١. بناءً على ما مرَّ سابقاً في الفصل المعنون بالـ«الحاقة». (سمع)

١٩٢. بناءً على ما مرَّ في الـ«أش». (١٢)

١٩٣. أمَّا الفردان الأولان فامتاعهما إنما هو متحقَّق عليه، وأمَّا الثالث فبناءً على التحقيق؛ فإنَّ الأشاعرة يقولون

بخلافه. (سمع) ١٩٤. [أي] الامتناع. (١٢) ١٩٥. ج: + و

١٩٦. عطف على «ليس يلزم». (١٢) ١٩٧. ج: ش: + و

١٩٨. بناءً على ما مرَّ في الـ«أش» من أنَّ امتناع الطبيعة المرسله إلى آخره يستلزم امتناع إلى آخره، ولا عكس.

(سمع) ١٩٩. ج: يتقدَّس

وواجب الوجود بالذات واجب^{٢٠٠} الوجود من جميع جهاته، وكلّ ما يصحّ له من الكمال فهو له بالفعل من جهة ذاته وهو الوجوب الصرف والحقّة الحقّة والفعلية المحضة؛ فليس يجوز أن يمكن له نحو ما من الوجود، بل كلّ وجود وكلّ كمال وجود يمكن له^{٢٠١} بالإمكان العام، فهو واجب له بذاته.

والممكن الوجود لا تجب له بذاته طبيعة الوجود المرسل لا بشرط شيء، ولا تمتنع عليه بذاته طبيعة العدم المرسل لا بشرط شيء، فليس يجوز أن يجب له بذاته شيء ما من أنحاء الوجود وحصصه،^{٢٠٢} بل ربّما يصحّ أن يمتنع على ذاته بعض الوجودات بخصوصه، وكذلك^{٢٠٣} يمكن أن يمتنع على ذاته بذاته بعض أنحاء العدم بخصوصه.

أليس إمكان الطبيعة لا يأبى امتناع الفرد بخصوصه؟! فلذلك ما قد امتنع وجود يكون عين^{٢٠٤} الماهية أو من جوهرياتها بالنسبة إلى الطبايع الإمكانية كافة؛ وكذلك وجود غير مسبوق بالفعل و^{٢٠٥} بالعدم^{٢٠٦} سبقاً بالذات على مسلك مطلق الحكمة،^{٢٠٧} ووجود لا يسبقه العدم. والجاعل القيوم الواجب بالذات جلّ ذكره سبقاً دهرياً وسرمدياً على محبّة الحكمة الصريحة الحقّة التي أوتيتها^{٢٠٨} والوجود في الموضوع على الماهية الجوهرية والوجود لنفسه على طبيعة العرض والوجود القارّ على الماهية الغير القارّة.

وامتنع العدم السابق على الوجود والعدم الطارئ بعد الوجود بالنظر إلى نفس ماهية الزمان بما هي ماهية على فلسفتهم اليونانية، والعدم السابق على الوجود سبقاً زمانياً، وكذلك^{٢٠٩} العدم المتأخّر عن الوجود تأخراً زمانياً بالقياس إلى ذاته بذاته، لا العدم الذي

٢٠٠. ل: والواجب ٢٠١. د: + بذاته

٢٠٢. بناءً على ما مرّ في الدّأش «من أنّ وجوب الطبيعة بشرط شيء». (سمع)

٢٠٣. يمكن أن يقرأ ما في ل: لذلك

٢٠٤. بناءً على ما هو التحقيق؛ فإنّ الأشاعرة يقولون بخلافه وإن كنت سمعت من المصنّف - مدّ ظه - أنّه يمكن أن يكون مرادهم بالعينية أنّه ليس في الخارج شيء هو الماهية والآخر هو الوجود القائم به قياماً خارجياً، وهذا ليس إلّا قراح الحقّ. (سمع)

٢٠٥. د، خ: أو

٢٠٦. د: بعدم ٢٠٧. من اليونانية واليعانية. (١٢)

٢٠٨. ج: أثبتها / الكلمة مهملّة في ل / اقتباس من البقرة / ٢٦٩: «و من يؤت الحكمة فقد أوتى خيراً كثيراً».

٢٠٩. م: لذلك / ل: كذا

يتقدّم على الوجود تقدّماً دهرياً والذي يتأخّر عنه تأخراً دهرياً على حكمتنا النضيّة اليمانية الإيمانية، وليس في شيء من ذلك خرق طباع^{٢١٠} الإمكان.

مضيق عقدٍ وفصية حلّ [في دوام احتياج الممكن وفقره إلى الواجب]

[التشكيك]

كأنّك متأهّب^{٢١١} للتشكيك بأن تقول: أ لستم قد أفتيتم^{٢١٢} المقلّدين أنّ الإمكان محوج الممكن في بقائه أيضاً إلى الجاعل - وقد تكفّلت^{٢١٣} لنا بتيانه في مستقبل القول إن شاء الله تعالى - وأ ليس إذا^{٢١٤} امتنع أحد النقيضين بالقياس إلى ذات بنفسها يكون قد وجب الآخر بالنسبة إلى تلك الذات بما هي تلك، فإذا^{٢١٥} امتنع العدم الطاري مطلقاً أو طروراً زمانياً فقط بالنظر إلى ذات الزمان كأنّ نقيضه وهو الوجود الطاري أو الوجود المستمرّ أو ما شئت فسمّه^{٢١٦} واجباً له بذاته، فكيف يكون هو في بقائه فاقراً إلى علّة مبقية؟^{٢١٧}

[الإجابة]

فاعلم^{٢١٨} إنّنا نتبرأ هبتك لهذا القول المغلط المعضل بأن نقول: كيف يكون ذلك النحو من الوجود واجباً لذات الزمان، وأنّه ليتمكن انتفاؤه عنه نظراً إلى ذاته في ضمن انتفاء الوجود المطلق عنه بالكلّيّة وإن لم يمكن ذلك بعد عروض الوجود بما هو مأخوذ على

٢١٠. ل. خ: طبائع ٢١١. المتأهّب: المستعدّ

٢١٢. قوله: أ لستم قد أفتيتم...

إشارة إلى أنّ التشكيك بغمxxxحملة الفلسفة اليونانية ومقتنّ الحكمة اليمانية جميعاً. (منه)

٢١٣. ل: نقلت ٢١٤. ل. خ: أو ليس إذ ٢١٥. ج: - إذ

٢١٦. خ: قسمة ٢١٧. ل: منفية

٢١٨. فقلوه «فاعلم» إلى «فالوجوب على تقدير لا يوجب الوجوب بالذات» انما هو الدفع البرهاني.

وقوله: «وشيء من أنحاء الوجود» إلى آخره، إشارة إلى الدفع الحليّ. (سمع)

التحييث^{٢١٩} بهذه الحيثية؛ فالوجوب على تقدير^{٢٢٠} لا يوجب الوجوب بالذات، وشيء من أنحاء الوجود لا يقع نقيضاً للعدم الطاري، بل لشيء من العدمات الخاصة^{٢٢١} أصلاً، بل إن نقيضه رفعه، ولا يتأبى^{٢٢٢} أن يتحقق بالوجود أو بعدم لا يكون طارياً؛ فالمقيّد قد يرتفع برفع^{٢٢٣} ذاته المقيّدة وقد يرتفع برفع قيده. وما تبرهن^{٢٢٤} امتناعه هو العدم الطاري على طريق التوصيف التقييدي دون الإضافة،^{٢٢٥} أي رفع الوجود على التقييد^{٢٢٦} بالطريان، أعني الرفع المقيّد، لا الرفع المضاف على سبيل رفع المقيّد.^{٢٢٧} فإذا ما أسهل لك أن تجتري في تحقق نقيضه برفع الطريان^{٢٢٨، ٢٢٩} فيتحقق برفع غير طارٍ، أي غير مختصّ بزمان بعد زمان الوجود المقطوع الاستمرار على ما هو المعنى المحصل من طريان العدم في أفق الزمان عند مقنن الحكمة النضيجه الحقيقية.

تنبيه تنويري

[في العدم بعد الوجود]

سبيل القول في العدم بعد الوجود بعدية زمانية بالنظر إلى ذات الزمان سبيل القول في الوجود بعد العدم،^{٢٣٠} أية بعدية كانت بالقياس إلى ذات الواجب الوجود تعالي، فإنه يتمتع هناك مع امتناع جميع أنحاء العدم، ويتحقق بالوجود^{٢٣١} الذي هو قبل جميع الوجودات، وليس هو من بعد عدم أصلاً.

٢١٩. ل. خ: التحيث ٢٢٠. هو تقدير كون الزمان موجوداً، وإنما ذلك لقاء الجاعل. (سمع)

٢٢١. بل الضابطة أن الخاصتين لا تكونان بنقيضين ■ قط. (سمع)

■ أي بالقياس إليها. (١٢) ٢٢٢. خ: لا يبالي ٢٢٣. خ: - برفع

٢٢٤. ل. خ: يتبرهن ٢٢٥. خ: + في ٢٢٦. ل: التقييد... التقييد

٢٢٧. ج: - لا الرفع... المقيّد ٢٢٨. ج: الطرفات

٢٢٩. «الطريان» من الأغالبط المشهورة، وإنما الصحيح «الطراء»، إذ هو مهموز لا معتلّ، ولعلّ تلك المماشاة مع

المشهور منه - مدّ ظله - ثقة على سلوكه في ذلك الكتاب في هذا الباب. (سمع)

٢٣٠. ج: الوجود بعدم ٢٣١. ج: الوجود

شكُّ وتكشافُ

[في نقيض الطبيعة]^{٢٣٢}

^{٢٣٢} رُبَّما يستكَنُّ بِخَلْدِكَ^{٢٣٤} أَنَّ فرداً من الطبيعة كيف يكون نقيض فرد آخر منها، وأفراد الطبيعة الواحدة متشابهة من جهة مالها من تلك الطبيعة،^{٢٣٥} والعدم الطارئ ورفعه فردان لطبيعة^{٢٣٦} العدم.

فيزال بما قد قرع سمعك أَنَّ طبيعة العدم تختلف باختلافٍ ما أُضيفت^{٢٣٧} إليه، فإن أخذ العدم الطارئ فرداً من طبيعة رفع الوجود لم يكن رفعه فرداً من تلك الطبيعة، بل من طبيعة العدم بمعنى مطلق الرفع المساوق^{٢٣٨} للسلب المستفاد من كلمة النفي مطلقاً؛ فقد عرّفناك أَنَّ السلب يقع بإزاء الماهية وإبازاء الوجود جميعاً.

فإن لجّ لاجّ من ضعفاء العقول وأقرباء الأوهام على أَنَّ الرفع مقصور على الإضافة إلى

٢٣٢. واعلم أَنَّ الشكَّ المشهور من داود القيصري، «ليس إلّا أَنَّهُ إذا امتنع عدم الزمان قبل وجوده أو بعده بالنظر إلى ذاته يلزم أَنَّ يكون الزمان واجب الوجود، إذ الواجب الوجود ليس إلّا ما يتمتع عليه العدمُ بالذات»، وهذا وإن نسب إليه لَكُنْته ليس منه، بل توهمه عديم التحصيل من قداماء الحكماء في سالف الحكمة. و سبيل حسم عرقه - أَنَّ امتناع خصوص نحو عدم لذاته لا يستلزم امتناع طبيعة العدم بناءً على ما مرّ في «الأش»، فلا تأتي ذاته أَنَّ تعدم أزلاً وأبدأً فلا يوجّه أصلاً. والشكّ الذي من المصنّف - مدّ ظله - اشترك وروده على مقتضى حكمته والحكمة اليونانية، حاصله لزوم التدافع بين قولهم إنَّ الممكن في بقائه أيضاً يحتاج إلى الجاعل، وبين امتناع العدم الطارئ مطلقاً على مذهبهم أو طرأاً زمانياً فقط بناءً على مذهبه بالنظر إلى ذات الزمان، لِأَنَّهُ إذا امتنع أحد النقيضين بالقياس إلى ذات نفسها يكون قد وجب الآخر بالنسبة إلى تلك الذات؛ فاذن إذا امتنع العدم الطارئ مطلقاً أو طرأاً زمانياً فقط بالنظر إلى ذات الزمان كان نقيضه - وهو الوجود الطارئ أو الوجود المستمرّ أو ما شئت فسّته - واجباً له بذاته. ولانقول إنّه يلزم حينئذٍ وجوب وجود الزمان حتى يشتبه بالشكّ الأوّل، بل نقول: فكيف يكون هو في بقائه فاقراً إلى علّية مبقية وبينهما بون بعيد.

والعجب من بعض الأعاظم ■ أَنَّهُ بعد ما سمع هذا من تلميذ المصنّف - سلّمه الله تعالى - ما قاله ليس إلّا أَنَّ هذا من داود القيصري، ودفعه المصنّف أولاً دفعاً برهانياً ليعلم أَنَّ المطلوب إمّا هو قراح الحق، وثانياً دفعاً حليّاً ليعلم أَنَّ الشكَّ من أي شيء نشأ. (١٢)

٢٣٣. ل. خ: + و

■ عنى به الفاضل الهمداني. (١٢)

٢٣٤. الخلد: البال، القلب ٢٣٥. أي من قبيل الطبيعة من الأحكام. (١٢)

٢٣٦. ل. خ: أُضيف

٢٣٧. ل: - والعدم الطارئ... لطبيعة

٢٣٨. لمساوق / خ: بمساوق

الثبوت الانتزاعي البتة دون الماهية في نفسها، فيكون قد حاول إرجاع النقيضين إلى ثبوت العدم الطاري ورفعه وإخراجهما عن طبيعة واحدة.

ثم إن أعدت النظر في رفع رفع شيء ما من الأشياء مقتداً بالطريان - فإنه فردٌ من طبيعة الرفع المضاف إلى الرفع، ونقيضه وهو رفعه أيضاً فردٌ من تلك الطبيعة - قيل لك إن نقيض الشيء بمعنى رفعه قد يكون من أفراد ماهيته، فأحد النقيضين^{٢٣٩} يكون رفعاً بالنسبة إلى آخر،^{٢٤٠} ولا يكون الآخر رفعاً بالنسبة إليه، بل مرفوعاً به، فيكون من حيز الإيجاب الإضافي بالنسبة إليه وإن كان في نفسه^{٢٤١} ماهية الرفع.

فإذاً التناقض بهذا المعنى ليس يتكرر من جانبي النقيضين؛ إذ لا يكون كلٌّ منهما رفعاً لصاحبه، بل المتكرر هو المفهوم الأعم من كون الشيء رفعاً لمفهوم أو مرفوعاً به، ومن هاهنا يتأسس أنه لا يكون بين أكثر من مفهومين تناقض، فلا يكون شيئان مفهوم كلٌّ منهما رفع شيء واحد بعينه، وسيبسط القول فيه من ذي قبل إن شاء الله.^{٢٤٢}

مسألة إمتحانية

[في كيفية خروج الممكن بالذات إلى الوجود]

لو أمكن أن يكون الوجوب أو الامتناع للشيء بوسط يستند^{٢٤٣} إليه، لم يكن يستوجب أن يخرج بذلك عن حدٍّ^{٢٤٤} حقيقة^{٢٤٥} الإمكان، لكن البرهان الفاصل^{٢٤٦} قد قام ي استحالة ذلك؛^{٢٤٧} فلو قدر أن ممكناً ما يقتضي امتناع كل عدم بخصوصه بالنظر إلى ذاته لم يكن يلزم امتناع طبيعة العدم المرسل لا بشرط شيء بالنظر إلى ذاته من حيث هي، بل إنما من حيث إنه يقتضي امتناع^{٢٤٨} جميع أنحاء العدم؛ والطبيعة المرسل لا تتحقق إلا بتحقيق شيء من أفرادها، فذلك^{٢٤٩} الاقتضاء وسطاً بين الذات وبين اقتضاءها الطبيعة المرسل؛ لكن الممكن يستحيل أن يقتضي امتناع كل عدم بخصوصه بالنسبة إلى

٢٤١. ل. خ: نفسه

٢٤٤. د: حل

٢٤٧. خ: ذاك

٢٤٩. خ: فكذلك

٢٤٠. ج: الآخر

٢٤٣. ج، ش: مستند

٢٤٦. ل: الفاضل

٢٣٩. خ، ش: النقيض

٢٤٢. ش: + تعالى

٢٤٥. ج: حقيقته

٢٤٨. د: + طبيعة العدم المرسل... امتناع

ذاته؛ بل يجب أن لا يأبى بذاته نحواً ما^{٢٥٠} من العدم بخصوصه، كما أنه بذاته لا يأبى طبيعة العدم المرسل لا بشرط شيء، وإلا لزم أن يقتضي امتناع طبيعة العدم المرسل وإن لم يكن بالذات، بل من جهة اقتضاء امتناع جميع العدمات الخاصة، فيكون يستلزم بذاته مساوق نقيض تلك الطبيعة أعني الوجود، فإذاً تكون ذاته كافية في اقتضاء الوجود وهو^{٢٥١} من الطبايع الإمكانية الباطلة في أنفسها.

وهذه المسألة وإن كانت كشرطية مقدّمة^{٢٥٢} من الفروض الامتحانية، فربما تجدها من آلات جذب^{٢٥٣} القرينة إلى الفتاوي البرهانية.

إضاعة برهانية

[في جواز انقلاب الامتناع بالغير إلى الوجوب بالغير]

في وعاء الدهر لا الزمان

فلاسفة الفلسفة العامّة - التي ليست هي الحكمة بالحقيقة وإنما هي شبح الحكمة - يظنون أن الوجوب بالغير والامتناع بالغير قد ينقلب كلّ منهما إلى الآخر بحسب أفق الزمان لوجود الحوادث الزمانية بعد العدم وعدمها بعد الوجود.

وأما الحكمة الحقّة النضيحة التي أوتيتها^{٢٥٤} من فضل ربّي ورحمته - ويشبه أن يكون هي طبخاً^{٢٥٥} للفلسفة اليونانية - فسيبيلها أن انقلاب أحدهما إلى الآخر إنما هو في وعاء الدهر لوجود الحوادث الدهريّة، وهي جميع الممكنات^{٢٥٦} هناك بعد العدم الدهري،

٢٥٢. ل. خ: مقدّمها

٢٥١. د: - هو

٢٥٠. ج: بذاته تحول

٢٥٣. ج: الحادث

٢٥٤. اقتباس من كريمة البقرة / ٢١٦: «و من يؤتي الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً».

٢٥٥. خ: نضجاً

٢٥٦. قوله - أدام الله تعالى معاليه - «وهي جميع الممكنات» إلى آخره.

أنت خير بأنّ هذه جملة معترضة خارجة عما هو طبع الفلسفة اليونانية، لأنّ جميع الممكنات ليس حادثاً دهرياً عندهم، بل بعضها كالمبدعات قديم دهرى، فلمّا كانت الحوادث الدهرية سواء كانت جميع الممكنات - كما هو مذهب المصنّف - أو بعضها - كما هو مذهبهم - موجودة في وعاء الدهر بعد العدم

ويتعيّن الامتناع بالغير بالانقلاب إلى الوجوب بالغير دون العكس ، وأما بحسب أفق الزمان فلا انقلاب لأحدهما إلى الآخر أصلاً ، بل إنّما اختصاص لكلّ منهما بشطر من الزمان إن لم يكن الوجود أو العدم الزماني دائماً^{٢٥٧} زمانياً مستوعباً لجميع^{٢٥٨} الأزمنة .

إحصاء^{٢٥٩}

[في كيفية زيادة الإمكان والوجوب والوحدة على الماهية]

إنّ ثلّة من الأوّلين^{٢٦٠} في الفلسفة يأخذون الوجوب بمفهومه^{٢٦١} والإمكان والوحدة ومضاهياتها على قياس ما قد قرع سمعك في الوجود أموراً زائدة على الأشياء في الأعيان ، وهذه الفرقة يتكلّف بهذا الضابط^{٢٦٢} المحقوق^{٢٦٣} بالنسخ مهوشات^{٢٦٤} و مشوشات لأصول منضبطة على سبيل الاستمرار^{٢٦٥} اللازم .

وبإزاء هؤلاء ثلّة من الآخرين يعترفون بأنّ تلك الأمور هي زائدة في مفهوماتها على الماهيات، إلّا أنّها لا صور لها في الأعيان يحاذي بها ما في الأذهان، فهؤلاء هم المعترفون

→

الدهري فما هو متعيّن بالانقلاب إنّما هو الامتناع بالغير دون العكس؛ لأنّ الحوادث إذا كانت معدومة في وعاء الدهر فتصير موجودة ، فلا شك أنّ الامتناع بالغير ينقلب إلى الوجوب بالغير ، لأنّه حينئذ لا يصدق عليها أنّها معدومة في نفس الأمر ، لأنّ انتفاء الطبيعة إنّما هو بانتفاء جميع الأفراد ، فالوجود يُخرج العدم عن وعاء الدهر بخلاف ما إذا صارت معدومة بعد الوجود ، فإنّه لا ينقلب الوجوب إلى الامتناع ، لأنّه يصدق حينئذ أنّها موجودة في نفس الأمر ، لأنّ تحقق الطبيعة إنّما هو بتحقيق فرد منها ، فالعدم لا يخرج الوجود من وعاء الدهر .

فقد ظهر عليك أنّ الانقلاب إنّما هو في وعاء الدهر؛ ومع ذلك، المراد من الانقلاب أحدهما إلى إلّا (كذا) ، وهو ليس إلّا الامتناع بالغير ، فإنّه قد انقلب إلى الوجوب بالغير ، لا كلّ منهما إلى الآخر ، فإنّ الوجوب بالغير لا ينقلب إلى الامتناع بالغير قطّ ، والفلاسفة العامّة في كلتا المقدمتين لفى ذهول . (سمع)

٢٥٩. ج: أصل / خ: احضار

٢٥٨. ل: خ: بجميع

٢٥٧. خ: - دوماً

٢٦١. ل: بمفهوم

٢٦٠. اقتباس من الواقعة / ١٣ و ٣٩

٢٦٤. خ: بالنسخ فهو شأن

٢٦٣. خ: المحفوف

٢٦٢. ل: خ: بهذه الضابطة

٢٦٥. خ: الاستمرار

من أهل النظر من الفريقين.

وربما تسمع فئة من محدثة أقوام يقولون هذه الأمور لا تزيد على الماهيات^{٢٦٦} التي تضاف إليها، لا ذهنأ ولا عينأ، وهؤلاء ليسوا من أهل المخاطبة وكلامهم أخس من أن يستأهل للتوهين، فضلاً عن البحث.

فأنت تعلم من نفسك أنه إذا قيل: «الفرس ممكن الوجود، والإنسان ممكن الوجود»، لا يعني بإمكان الوجود في الفرس نفس الفرس، وفي الإنسان نفس الإنسان، بل معنى واحد يقع عليهما، ولو عني بإمكان الوجود الفرسية وقيل: الإمكان على الإنسان بالمعنى الذي قيل على الموصوفات بالفرسية، فقد قيل: الإنسان على الفرس^{٢٦٧}، فمثل الإمكان إذا قيل على مختلفات الحقائق، فليس هو تلك أو واحداً منها، بل أمراً آخر يعمها.

والعجب كما قال بعض حملة عرش العلم^{٢٦٨} والتمييز^{٢٦٩} أن هؤلاء يوافقون أبناء الحقيقة في الإحتجاج على وجود الصانع - عز شأنه - بأن العالم ممكن، وكل ممكن فاقر إلى مرجح؛ ثم إذا باحثوا في الإمكان يقولون هو نفس الشيء الذي يضاف إليه؛ فكانهم قالوا: العالم عالم، وكذا حال غير الإمكان.

دعامة^{٢٧٠} عقلية

[في أن الوجود والإمكان والوحدة من المفاهيم الاعتبارية الانتزاعية
ومن المعقولات الثانية الفلسفية]

إنّ الطبايع المستوعبة منها ما طباع نوعه إذا كان له صورة متحققة أن يتكرر

٢٦٦. ج: - إلا أنها لا صور... الماهيات

٢٦٧. ل. د: - بالمعنى الذي قيل... الفرس

٢٦٨. قوله: كما قال بعض حملة عرش العلم...

عنى به شيخ أتباع الإشراقية صاحب المطارحات. (منه)

٢٦٩. يمكن أن يقرأ ما في النسخ: التميز

٢٧٠. الدعامة: عماد البيت.

متسلسلاً^{٢٧١} مترادفاً يتوَلَّد منه في الوجود سلاسل متوَلَّدة معاً إلى لا نهاية كالوجود والوجوب والإمكان والوحدة؛ فكما أنه إذا كانت^{٢٧٢} للوجود صورة عينية وراء الماهية الموجودة كان له وجود عيني، ولوجود الوجود أيضاً إلى لا نهاية، ثم لمجموع السلسلة وجود آخر متسلسل مرّة ثانية إلى لا نهاية أخرى وهكذا، ولا يكون للوجود الأصل حصول إلاّ بحصولها جميعاً.

فكذلك الوحدة إذا كانت في الأعيان وراء الماهية كان للماهية دون الوحدة وحدة، وللوحدة دونها وحدة أخرى، وللوجود وحدة وللوحدة وجود، وتعود اللانهاية مترادفة متضاعفة.

وكذلك في الإمكان والوجوب،^{٢٧٣} وتتوَلَّد سلسلة أخرى على التضاعف من^{٢٧٤} الإمكان والوجود، فللإمكان وجود ولوجود الإمكان إمكان؛ إذ لو وجب لم يكن عارضاً، و^{٢٧٥} وراء تلك سلاسل إلى لا نهاية في التضاعف بين الإمكان والوجوب بالغير،^{٢٧٦} وبين الوجود والوجوب، وبين الوحدة والوجوب.

فإذا كَلَّ ما^{٢٧٧} هذه شاكلته فإنه لا تكون له صورة في الأعيان، ولا هو بحسب الأعيان شيء وراء الماهية.

وبالجملة؛ لو زاد الإمكان على الماهية في الأعيان فإن كان واجباً في نفسه لم يكن

٢٧١. قوله: أن يتكرّر متسلسلاً...

المراد بتكرّر النوع كونه بحيث يكون أي فرد يفرّض منه موصوفاً بذلك النوع، فيكون مفهومه تارةً تمام حقيقته محمولاً عليه بالمواطاة، وتارةً وصفاً عارضاً له محمولاً عليه بالإشتقاق. (منه)

٢٧٢. م، ج، ش: كان

٢٧٣. ويحتمل أن يكون المراد من قوله - مدّ ظلّه - «وكذلك في الإمكان والوجوب» أي تتوَلَّد سلسلة أخرى على التضائيف من الإمكان والوجوب، فللإمكان وجوب وبوجوب الإمكان إمكان وهكذا. (سمع)

٢٧٤. ل، خ: بين ٢٧٥. خ: - و

٢٧٦. ظاهره أنه تتوَلَّد بين الإمكان والوجوب بالغير سلسلة، وبين الوجود والوجوب سلسلة أخرى، وبين الوحدة والوجوب أيضاً سلسلة أخرى. ويحتمل أن يراد أنه بين المجموع تتوَلَّد سلاسل إذا كانت لها صورة عينية بأن يكون حينئذٍ للإمكان وجوب، وللوجوب وجود، وللوجود وجوب، وللوجوب وحدة، وللوحدة وجوب، وللوجوب إمكان. وهكذا المجموع السلسلة سلسلة أخرى إلى لا نهاية، كما لا يخفى. (سمع)

٢٧٧. ل، خ: + هو

يوصف به غيره، وإن وجب بنسبته^{٢٧٨} إلى الماهية فهو معلول ممكن بالذات واجب بالغير، وكلّ ممكن إمكانه^{٢٧٩} قبل وجوده؛ إذ يقال: أمكن فوجد، لا وجد فأمكن؛ وكذلك وجوبه بالغير فإنّه يجب فيوجد، فيعاد الكلام إليه ويذهب أعداد إمكاناته ووجوباته مرتبة إلى لا نهاية، ولا يزال كلّ من وجوده وإمكانه ووجوبه يتكرّر^{٢٨٠} على الآخر.

فإذاً هذه الأمور طبائع انتزاعية والاعتبارات الذهنية لا حدّ لها بالوقوف ولا مبلغ لها متعين التخصيص من الحصول في لحاظ العقل؛^{٢٨١} وهذا ما رام من قال: «خطرات الأذهان لا تجب فيها النهاية»؛ إذ^{٢٨٢} ليس الإخطار^{٢٨٤} يدوم حتّى يدوم تكرّر^{٢٨٥} الخطرات، وقد يعني بوجود^{٢٨٦} ما لا نهاية له في الذهن تصوّر مفهوم اللانهاية مع الحكم بصدقه على مفهوم ما أو لا صدقه عليه، ولو لم يمكن^{٢٨٧} ذلك لما صحّ لنا أن نسلب مفهوم اللانهاية عن شيء ما أصلاً.

فإذن يتمثّل هذا المفهوم في الذهن، ولا يلزم حصول ما لا نهاية له فيه، كما في لحاظ مفهوم اجتماع التقيضين^{٢٨٨} والمعدوم المطلق وما في حزه، وقد تلي عليك فيما قد سلف. وهذا المعنى ممّا لا^{٢٨٩} يفتقر^{٢٩٠} إلى قريحة تامة وحسن تأمل غائر.

هدمٌ بهتي

[في المصادر الأول]

وممّا تزلزلت به قاعدة الثلثة^{٢٩١} المتكلّفة لحاظ الأمر في المعلول الأول، إذ^{٢٩٢} هو أيضاً من الحوادث الذاتية المسبوق وجودها بالإمكان، وقد اعترفت^{٢٩٣} بذلك هذه الفرقة، فلو كان إمكانه أمراً عينياً وراء ماهية، دار بين أن يكون واجباً بذاته ولا واجب في

٢٧٨. خ: بنسبة	٢٧٩. م: امكان	٢٨٠. خ: متكرّر
٢٨١. والحاصل أنّها غير متناهية لا يقفية لا أنّها غير متناهية عديدة. (سمع)		
٢٨٢. وهذا من القدماء، وكرّره الفارابي في تصانيفه. (سمع)	٢٨٣. «إذ» علّة للحصر. (١٢)	٢٨٤. د: الاحضار
٢٨٥. ج: التكرار	٢٨٦. خ: لوجود	٢٨٧. ل: خ: لم يكن
٢٨٨. ش: التقيضين	٢٨٩. ج: - لا	٢٩٠. ل: مما يقتصر
٢٩١. ل: خ: ثلثة	٢٩٢. ل: - إذ	٢٩٣. ل: خ: اعترف

الوجود إلّا واحد - ثمّ ما يجب بذاته كيف يكون صفة لشيء^{٢٩٤} - وبين أن يستند إلى جاعل المعلول الأوّل المعروض له، ويكون لا محالة^{٢٩٥} متقدّماً عليه في المجعولية لتقدّم الإمكان ولاستحالة التكرّر فيما يصدر عن الجاعل^{٢٩٦} أوّلاً، فيكون هو المعلول الأوّل لا معروضه؛ ويعاد القول إلى إمكان الإمكان ويساق بلانهاية،^{٢٩٧} فيلزم أن لا يكون للجاعل مجعول أوّل وهم مباهتون بذلك.

ورئيس مشائبة الإسلام^{٢٩٨} كلّما احتاج^{٢٩٩} للخروج إلى المنتدح^{٣٠٠} في تعليق له بعد الشفاء - سمّاه بالانصاف والانصاف - لم^{٣٠١} يزدد إلّا شدّاً لإعضاء^{٣٠٢} الوقوع في المضيق.

مَخْلَصٌ قِسْطَاسِي

[في اعتبارية المواد الثلاث وأنهما من المعقولات الثانية]

فإذاً هذه الطبايع بساير مضاهياتها^{٣٠٣} اعتبارات ذهنية انتزاعية ليست من الأمور العينية، ولا من العدميّات بمعنى عدمات الأشياء وسلوبها التي يؤخذ فيها رفعها. فالإمكان وإن كان سلب الضرورة سلباً بسيطاً لكنّه ليس عدم الماهية أو عدم الوجود، بل هو عدم ضرورة تجوهر الماهية المتجوهره وعدم ضرورة لا تجوهرها وعدم^{٣٠٤} ضرورة وجودها وعدمها، فهو^{٣٠٥} اعتبار عقلي في الماهية المتقرّرة، ويعتبر في مفهومه ما يوجب أن يكون لحاظه في الماهية بما هي متقرّرة لا بما هي منتفية في نفسها، ولذلك لا يصدق عليها بما هي ليست في نفسها وبما هي ليست في الوجود، أي من حيث ليسيتها ومن جهة انتفائها، بل إنّما من جهة أنّ هذه^{٣٠٦} الذات المتقرّرة ليست بنفسها ضروريّة التقرّر ولا ضروريّة اللاتقرّر، وليست ضروريّة الوجود ولا ضروريّة العدم، فصدق^{٣٠٧}

٢٩٤. د: بشيء / ج: الشيء ٢٩٥. ج: - محالة

٢٩٦. قد وقع من هنا سقط في نسخة ج

٢٩٨. ل: ج: الاسلامية ٢٩٩. ش: احتال

٣٠١. خ: فلم

٣٠٢. والظاهر أن الأعضاء هنا بمعنى الإعانة ولكن لا يستعمل هذا المصدر لمادة «عضد» / الأعضاء: الناصرون،

المعنيون ٣٠٣. خ: مضاهياتها ٣٠٤. خ: - ضرورة تجوهر... عدم

٣٠٥. ل: د: - فهو ٣٠٦. ل: ج: هذا ٣٠٧. ل: د: فيصدق

الإمكان على الممكن المعدوم ليس من حيث انتفاء ذاته، بل إنما حين ما يتقرر في العقل ويلحظ من حيث حال ذاته المتقررة في نفسها إما في الأعيان أو في ذهنٍ ما، فهو سلب في تقرر لا سلب في انتفاء.

وبالجملة؛ هو يجتمع مع الماهية والوجود ويصدق على الماهية الموجودة^{٣٠٨} في حال وجودها أنها ليست ضرورية الوجود الذي هي محفوفة به ولا ضرورية العدم، فكيف يكون عديمياً^{٣٠٩}؛ وأمر العدم بخلاف ذلك، فإنه ليسية الذات وانتفاؤها، وإنما يصدق على الذات بما هي ليست لا بما يكون ليسية ما حال نفسها المتقررة وشأنها. فإذا الإمكان بالقوة أشبه منه بالعدم،^{٣١٠} فإنه^{٣١١} قوة^{٣١٢} في الذات^{٣١٣} المتقررة، ولكن بالقياس إلى نفس الذات المتقررة لا بالقياس إلى ما ورائها فقط، مما يصح لها من الكمالات والعوارض كما هي شاكلة ساير أقسام القوة، ولذلك تكون للذات بحسب هذه القوة معنى ما بالقوة بحسب الذات وبحسب ساير الأقسام معنى ما بالقوة.

[الممكن لا يخلو عن القوة]

وقد كنّا أوضحنا لك الفرق في سالف الكلام، وعلمناك أنّ ممكناً ما لا يكون عرواً من معنى ما بالقوة، سواء كان من الأنوار العقلية والمفارقات النورية أو من عالم الظلمات، بخلاف معنى ما بالقوة؛ فإنّ عالم الأنوار المفارقة متبرّي الساحة عنه. والامتناع ضرورة عدم الذات المقدرة التقرر، كما قد كنت تعرّفت من قبل.

[تنبيه في الفرق بين الإمكان الذاتي والإمكان المختصّ بالزمانيات]

فإذا هذه الأمور اعتبارات عقلية في الذوات المتقررة على التحقيق أو على التقدير

٣٠٨. د: الوجودية ٣٠٩. ل: عدمية

٣١٠. هذا يلزم معنيين، أحدهما ■: أنه ليس بعدم، لأنّ الإمكان قوة في الذات المتقررة، والعدم ليس إلّا ليسية الذات وانتفاؤها والأجزاء (كذا) به لا تكون قوة صرفة أيضاً، لأنّه قوة بالقياس إلى نفس الذات المتقررة لا بالقياس إلى ما ورائها فقط إلى آخره. (سمع)

٣١١. ش: + في

■ كذا في النسخة، ولم يذكر قسمه.

٣١٣. د: بالذات

٣١٢. ل: + قوة

بخلاف الأعدام؛ إذ هي اعتبار انتفاء الذات والمفهومات من حيث هي ليست، والإمكان الذاتي الذي هو منها ويعم قاطبة الحوادث الذاتية غير الإمكان المختص بالحوادث الزمانية فقط، حيث يتلى عليك أن كل حادث زمني فإنه يتقدم وجوده إمكان سابق عليه وموضوع يحله ذلك الإمكان.

[أقسام الصفات]

ثم^{٣١٤} يليك بك أن لا تنسى ما قد تعلمت من قبل^{٣١٥} أن الصفات على ضربين :
[١]: صفات لها وجود في العين وفي الذهن، كالبياض والسواد، وتستلزم اعتبارات عقلية غير عينية كالأبيضية والأسودية؛

[٢]: وصفات توصف بها الماهيات، وليس لها وجود إلا في الذهن، ووجودها العيني هو أنها في الذهن، كالتوعية المحمولة على الإنسان والجزئية المحمولة على زيد.
فإن قولنا: «زيد جزئي في الأعيان»، لا نعني به أن الجزئية لها صورة في الأعيان قائمة بزيد، وكذلك الشيئية عند الكثيرين المسلمین أنها من المعقولات الثواني.

[إن المواد الثلاث من المحمولات العقلية]

والامتناع والإمكان والوجوب وأمثالها فليس شيء منها حقيقة متأصلة، بل الحقيقة إما في نفسها إنسان أو تلك^{٣١٦} أو غير ذلك، ثم يلزمها في العقل إما الواجبية أو الممكنية أو^{٣١٧} المتنعية. ويصح أن يقال حينئذ مثلاً شيء في الأعيان أو متمتع في الأعيان أو ممكن في الأعيان؛ ولا تكون للشيئية^{٣١٨} أو الامتناع أو الإمكان صورة في الأعيان زائدة على ذات حينئذ، فهي محمولات عقلية تثبت لما في الذهن تارة ولما في العين أخرى. ولا تكون أجزاء للماهيات^{٣١٩} العينية وليس يصح إلحاق شيء منها بأية ماهية أتفتت،

٣١٤. هذا إشارة إلى رفع شبهتين وهما: إن هذه الأمور إذا كانت اعتبارات عقلية يلزم أن يكون متساوي النسبة إلى جميع الماهيات، والحال أنه لا يصح أن يقال الحيوان متمتع واجتماع التقيضين ممكن وأمثال ذلك.

وإن هذه الأمور إذا لم تكن لها صورة في الأعيان قائمة بالماهية يلزم أن لا تكون العقود التي محمولاتها

٣١٥. ج. خ: - قبل

هذه الأمور صادقة أصلاً، وليس كذلك. (سمع)

٣١٦. د: في الشيئية

٣١٧. خ: والممكنية و

٣١٨. خ: فلك

٣١٩. ج. خ: للماهية

بل إنّما بما يلحظ صلوحها لذلك المحمول العقلي من الماهيّات المخصوصة ، فللماهيّات خصوص لا يصدق عليه كلّ اعتبار ألحق به .

وليس من شرط أن يكون الشيء أمراً ذهنيّاً أن يكون متساوي النسبة إلى جميع الماهيّات ، أليست الجزئية والجنسية والنوعية من الأمور الذهنية ، ولا يصحّ إلحاق كلّ منهما إلّا بماهية دون ماهية؟ والمطابقة واللامطابقة في القضايا المعقودة بها إنّما يعتبر بالقياس إلى صلوح الماهيّات^{٣٢٠} ولا صلوحها لذلك .

فإذن ليس إذا لم يكن للإمكان مثلاً صورة في الأعيان قائمة بالماهية يلزم أن يكون الحكم بأنّ «ج» مثلاً ممكن في الأعيان جهلاً؛ إذ ليس بإزائه في الأعيان مطابق . أليس صلوح ماهية «ج» لذلك في لحاظ العقل هو مطابق الحكم ومعيّار الصدق؟ وإنّما الفئة المهمة لهذه المعايير العلمية يعترىها الخطب ، ويتشوّش عليهم الأمر ، لعدم تحصيل الجهات العقلية وعدم التميّز بينها وبين الصفات العينية .

شكوك وتنبهات

[في عدم تحقّق الموادّ الثلاث في الخارج بالذات]

[الإشكال]

ربّما شكّك بأنّ الواجب لذاته يساوي ساير الموجودات في أصل الوجود ويخالفها في الوجود ، وما به المساواة غير ما به المفارقة ؛ فالوجود غير الوجود . وأيضاً ليس قولنا: «موجود واجب» كقولنا: «موجود موجود» ، ولو كان الوجود هو الوجود كان هو هو ؛ وإذا كانا متغايرين فيقال: ليس يصحّ أن يكون الوجود مستلزماً للوجود ، وإلّا كان كلّ موجود واجباً .

[الإجابة]

وأزيح بأنّ الوجود المشترك لو كان يدلّ على الموجودات بالتواطؤ للزم من كونه

مستلزماً للوجوب في موضع أن يكون كل وجود مستلزماً له، لكنه يدلّ عليها بالتشكيك، والمعاني المشتركة على سبيل التشكيك لا تقتضي استلزام بعضها لشيء التزام^{٣٢١} غير ذلك البعض لذلك الشيء، مثلاً نور الشمس يستلزم زوال العشي،^{٣٢٢} وسائر الأنوار لا يقتضيه لاشتراك طباع^{٣٢٣} النور بين نورها وسائر الأنوار بالتشكيك، ونحن كنّا قد أوّمانا إلى الحقّ القراح فيما سلف ونكّر،^{٣٢٤} فنبسّط القول فيه من ذي قبل إن شاء الله تعالى.

[الإشكال]

وبأنّ الوجود لو كان ملزوماً للوجوب لزم كون الوجوب معلولاً له، وكلّ معلول ممكن لذاته، وكلّ ممكن لذاته واجب بعلته، فقبل هذا الوجوب وجوب آخر لا إلى نهاية.

[الإجابة]

وأزاحه بعض من يحمل عرش العلم^{٣٢٥} والتمييز^{٣٢٦} بأنّه لا يلزم من كون الوجوب لازماً كونه معلولاً، فإنّ الحقّ أنّ الوجوب والإمكان والامتناع أمور معقولة يحصل في العقل من إسناد بعض المتصورات إلى الوجود الخارجي، وهي في أنفسها معلولات للعقل بشرط الإسناد المذكور، وليست بموجودات في الخارج حتّى تكون علّة للأمور التي تستند إليها أو معلولاً لها، كما أنّ تصوّر زيد وإن كان معلولاً لمن يتصوره لا يكون علّة لزيد ولا معلولاً له، وكون الشيء واجباً في الخارج هو كونه بحيث إذا عقله عاقل مستنداً^{٣٢٧} إلى الوجود الخارجي لزم في عقله معقول هو الوجوب.

٣٢١. غ: استلزام

٣٢٢. قوله: يستلزم زوال العشي...

العشي يفتح العين مقصوراً مصدر الأعشى، وهو الذي لا يبصر بالليل و يبصر بالنهار. والمرأة عشواء، و

المرأتان عشوآن. (منه) ٣٢٣. غ: طبائع ٣٢٤. نكّر: نرجع، نطف

٣٢٥. قوله: بعض من يحمل عرش العلم...

عنى به خاتم المحققين نصير الملة والدين، محمد بن محمد بن الحسن الطوسي، نور سرة القدوسي. ■ (منه)

٣٢٦. ل، ج: التميز

■ قارن: تلخيص المحصل / ٩٨

٣٢٧. م، ش: مستندا

[الإشكال]

وبأنَّ نقيض الوجوب وهو اللاوجوب عدمي فيكون هو ثبوْتياً. وأيضاً هو تأكّد الوجود فكيف يكون عديمياً؟

[الإجابة]

وأزيع بأنّه ليس عديمياً بمعنى المعدوم المطلق، أو بمعنى ما يؤخذ في مفهومه سلب شيء، بل بمعنى المعدوم العيني الموجود في الذهن؛ والنقيضان وإن اقتسما جملة المفهومات فليس يلزم صدقهما كلياً على الموجودات العينية. أ ليس الممتنع والممكن العام نقيضين، والممتنع معدوم وليس يلزم أن يكون كلّ ممكن بالإمكان العامّ موجوداً عينيّاً، بل ربّما كان الممكن العام لا يوجد إلّا في الذهن؟!

[الإشكال]

ثمّ قد يشكك^{٣٢٨} فيقال: قد سلف أن ثبوت شيء لشيء لا يستدعي ثبوت الثابت في ظرف الاتصاف، بل إنّما المثبت له؛ فإذا كان بعض الأمور الذهنية كالعمى مثلاً ثابتاً في الخارج لشيء - ومن الذائعات المسلّمة أن وجود الصفة في نفسها هو وجودها للموصوف بعينه - فإذاً يكون لمثل هذه الأمر الذهني وجود عيني، فيكون من قبيل الأعراض الموجودة في الأعيان، وللعقل انقباض عن عدّه موجوداً عينيّاً فضلاً عن جعله من تلك الأعراض.

[الإجابة]

ونحن قد عرّفناك من قبل أن قولنا وجود «ج» مثلاً في نفسه بحسب ظرف ما هو بعينه وجوده لـ «ب» بحسب ذلك الظرف، ليس كقولنا وجود «ج» في نفسه بحسب ظرف ما هو أنّه موجود لـ «ب» بحسب ذلك الظرف؛ وإنّ الأوّل لا يصحّ إلّا أن يكون «ج» في نفسه من الأمور الموجودة في ذلك الظرف، ولكن^{٣٢٩} على أن يكون وجوده في نفسه هو لـ «ب» لا

لذاته، لكون ذاته من الأمور القائمة بـ«ب» لا ممّا يقوم في وجوده بذاته بخلاف الثاني، فإنّ مفاده أنّ نفس «ج» ليست موجودة في ذلك الظرف، بل إنّما تعني بوجود «ج» في ذلك الظرف أن يوجد «ب» هناك على وصف «ج»، ومن لم يتعلّم الأمر هوّش^{٣٢٠} على نفسه، بل ربّما سلّم^{٣٢١} الفساد اللازم وارتكب.

وأنت من حيث تعرّفت تحقّقت أنّه قد يكون الشيء ممتنع الوجود في نفسه في الأعيان، ممكن الوجود الرباطي هناك بالقياس إلى شيء.

[ردّ ما قاله بعض المتكلّمين في تحقّق معنى الإمكان في الخارج]

وبعض الفئة المتكلّفة ظنّ أنّه قد ضيّق المحيص على الثلّة المعتبرة المحصّلة بأنّه إذا لم تكن للإمكان صورة في الأعيان لم يكن الممكن ممكناً في الأعيان، بل إنّما في اعتبار العقل فقط، فيلزم أن يكون في الأعيان إمّا واجباً أو ممتنعاً، إذ لا يخرج شيء ما عن الانفصال الحقيقي.

وكأنّه بعد ما حصلنا لك كاد يستحقّ بذلك أن لا يعدّ من أبناء الحقيقة وأولياء الفحص التحصيلي.

ألست قد تحصّلت أنّه لا يلزم من صدق الحكم على الشيء بأنّه ممكن في الأعيان أن يكون إمكانه واقعاً في الأعيان؟! بل هو محكوم عليه من قبل العقل أنّه في حدّ نفسه ما هو في الأعيان ممكن، ومحكوم عليه أيضاً أنّه ما هو في الذهن ممكن وما في أي ظرف ووعاء وقع فهو ممكن؛ فالإمكان صفة ذهنية يضيفها العقل تارة إلى ما في العين، وتارة إلى ما في الذهن، وتارة يحكم حكماً مطلقاً متساوي النسبة إلى الذهن والعين.

[تعميم الكلام في معنى الامتناع]

وأيضاً يبطل مثل هذا النمط من الإحتجاج في الامتناع، فليس لامتناع الممتنع صورة في الأعيان، ولا يتأتّى لأحد أن يزعم أنّ الممتنع إذا لم يكن له امتناع في الأعيان يكون واجباً أو ممكناً، وإذا صحّ ذلك في الامتناع صحّ على العموم.

[تتميم في كيفية ثبوت الإمكان في الخارج]

ومما استكشف في تضاعيف القول انكشف ضعف التمسك بأن الفرق بين نفي الإمكان والإمكان المنفي وهما مفاداً لإمكان^{٣٣٢} له، وإمكانه لا يعطى أن الإمكان ثبوتي؛ إذ كل عدم فإنه يتحدد ويتحقق بالوجود؛ فما يكون له رفع يكون له ثبوت، وما له ثبوت فهو ثابت.

وقد تكلفه^{٣٣٣} رئيس أتباع المشائية في منطق الشفاء^{٣٣٤}؛^{٣٣٥} فإن^{٣٣٦} عنى إعطاء أن الإمكان من الموجودات العينية، فالكذب فيه ظاهر، وإن عنى أنه ليس من الأعدام بل من المحمولات العقلية على الموجودات العينية والذهنية، فذاك هو رامته التلة المحصلة. ومعنى إمكانه لا سلب الوجود العيني عن إمكان الشيء، أي إن^{٣٣٧} وصف الإمكان في نفسه لا يكون إلا في الذهن، ومعنى «لا إمكان له» سلب الإمكان عن الشيء، أي إنه لا يصدق عليه ذلك الوصف كما في الامتناع والقدم^{٣٣٨} والحدوث وسائر الطبائع الذهنية، وما لا يحمل عليه الوجود في الأعيان قد يكون محمولاً على الأشياء العينية وصادقاً^{٣٣٩} عليها، وذلك أحد معنئى الوجود الرابطي.

[كيفية اعتبار الوجود في المفاهيم السلبية والعدمية]

وأما التحدد بالوجود فإتما يلزم في العدم لكونه سلب الوجود لا في مطلق السلب، فإن من^{٣٤٠} السلب سلب جوهر الماهية وهو فوق سلب وجود الماهية، وإنما يلحظ في إزاء مرتبة التجوهر التي هي فوق مرتبة الوجود.

فقد كان ممّا استبان لك أنه قد يكون السلب لطبيعة السلب فضلاً عن طبيعة أخرى عينية أو^{٣٤١} ذهنية. نعم، لا يكون المسلوب بسلب سلباً لسلبه، فيكون ثبوتاً إضافياً بالقياس إليه، وهذا الثبوت الإضافي سواء كان في نفسه سلباً أو ثبوتاً^{٣٤٢} حقيقياً هو

٣٣٢. م: مفاداً لإمكان / خ: مفاد الإمكان

٣٣٥. خ: + لا

٣٣٤. قارن: الشفاء، القياس / ٣٠ و...

٣٣٦. أيضاً قارن: الأسفار الأربعة ج ١ / ١٤٠ بنفس هذه العبارات

٣٣٧. م: صادق

٣٣٨. ش: العدم

٣٣٩. خ: + وجد

٣٤٠. ل: ثبوتياً

٣٤١. خ: و

٣٤٢. ل: خ: معنى

المعتبر في تحديد السلب بهذه الطبيعة الإطلاقيه. وإنما ينبغي أن يعني بذلك على ما أقر^{٣٤٣} به في الشفاء^{٣٤٤} أن الثبوت - وإن اعني^{٣٤٥} به الإضافي المطلق - أعم من أن يكون حقيقياً في نفسه أو بالإضافة فقط يقع جزءاً من بيان السلب، لا أنه^{٣٤٦} موجود في السلب، كما ذهب إليه بعض أتباع أرسطاطاً ليس من المفسرين لكلما ته. فالمسلوب يستحيل أن يوجد مع سلبه.

[كيف البصر جزء من العمى]

ومن قال: «البصر جزء من العمى» ليس يقصد منه أن البصر موجود مع العمى، بل يقصد أن العمى لا يمكن أن يجد إلا بأن يضاف السلب في حدّه إلى البصر، فيكون البصر أحد جزئي البيان وإن كان ليس جزءاً من نفس العمى.

شكّ وتحقيق

[في كيفية وجود الطبايع الاعتبارية]

[تشكيك في أن جعل الإمكان يوجب سلسلة غير متناهية في الخارج]
ربما يتشكك فيقال: جعل الإمكان وشقيقه ومضاهياتهما^{٣٤٧} من الاعتبارات العقلية إنما يبت^{٣٤٨} تولّد السلاسل المتولّدة إلى لا نهاية في الأعيان، وليس يحسم لزوم ذلك في اعتبار العقل باللحاظ التفصيلي؛ فإن اتّصاف الشيء بالإمكان يجب أن يكون على سبيل الوجوب في لحاظ العقل، وإلاّ لزم جواز الانقلاب، فيكون لإمكانه وجوب في العقل واتّصافه بذلك الوجوب أيضاً على جهة الوجوب وهكذا إلى لا نهاية، على أن كونه ممكناً لو كان بالإمكان لأوجب اللانهاية أيضاً.

٣٤٣. خ: فسر

٣٤٤. قارن أيضاً: الأسفار الأربعة ج ١٤١/١ بنفس العبارة نقلاً من الشفاء، ولكن لم أعر عليه في الشفاء

٣٤٧. خ: مضاهياتها

٣٤٦. د: السلب لانه

٣٤٥. خ: إن عني

٣٤٨. هكذا في النسخ / خ: يثبت

ولعلّ تسوية اللانهاية في خطرات الذهن على الملاحظات التفصيلية أكبر إثمًا في التزوير من تسليم ذلك في حضرات الأعيان.

[الإجابة]

ويزاح بأن لزوم التسلسل اختلاف من غير انسياق^{٣٤٩} الأمر^{٣٥٠} إليه؛ فإن^{٣٥١} الإمكان مثلاً أمر عقلي ملحوظ على أنه حال للماهية، فمهما اعتبر العقل للإمكان ماهية ووجوداً حصل فيه إمكان^{٣٥٢} وأثبت عند انبثات الاعتبار.

[تحقيق فيه حلّ معضل المقام والوجود الذهني]

وإنّ هناك نكتة يجب أن تحقّق ولا تنسى، فإنّ كون الشيء معقولاً ينظر فيه العقل ويعتبر تجوهره ولا تجوهره ووجوده ولا وجوده غير كونه آلة للعاقل ولا ينظر فيه من حيث ينظر فيما هو آلة لتعقله، بل إنّما ينظر به مثلاً ريثما العاقل يعقل السماء بصورة في عقله ويكون معقوله السماء، و^{٣٥٣} لا ينظر حينئذٍ في الصورة التي بها يعقل السماء، ولا يحكم عليها بحكم، بل يعقل أنّ المعقول بتلك الصورة هو السماء وهو جوهر.

ثمّ إذا نظر في تلك الصورة، أي جعلها معقولاً منظوراً إليها لا آلة في النظر إلى غيرها وجدها عرضاً موجوداً في محلّ هو عقله ممكن الوجود، وهكذا الإمكان هو كآلة للعاقل بها يتعرّف حال الممكن في أنّ ماهيته كيف تتقرّر^{٣٥٤} ووجوده كيف يعرض لماهية، ولا ينظر في كون الإمكان ماهية متجوهرية، أو ليس هو من الماهيات المتجوهرية و^{٣٥٥} كونه موجوداً أو غير موجود، وكون ماهيته المتجوهرية جوهرًا أو عرضاً أو واجباً أو ممكناً أو شيئاً من الأشياء.

ثمّ إن انعطف إلى الالتفات إليه ونظر في تجوهره ووجوده أو إمكانه أو وجوبه أو جوهريته أو عرضيته لم يكن بذلك الاعتبار إمكاناً لشيء، بل كان عرضاً في محلّ هو

٣٥١. د: فلان

٣٥٠. ش: للامر

٣٤٩. د: السياق

٣٥٤. ل: تقرّرت

٣٥٣. خ: -و

٣٥٢. ش: + وامكان

٣٥٥. خ: أو

العقل، وممكناً في ذاته ووجوده، إلى غير ذلك من اعتبارات غير محصورة.
فإذاً الإمكان بما هو إمكان لا يوصف بكونه ماهيةً ما متجوهره أو إنه ليس
بمتجوهر^{٣٥٦} الماهية ويكونه موجوداً^{٣٥٧} أو غير موجود أو ممكناً أو غير ممكن، وإذا
وصف بشيء من ذلك فإنه لا يكون حينئذٍ إمكاناً، بل يكون مفهوماً^{٣٥٨} له إمكان آخر
غير نفسه.

وبالجملة، الإمكان من حيث هو قائم بالذهن ليس بإمكان، ومن حيث هو متعلق
بمستور لا يعتبر حصوله في الذهن ولا حصوله فيه ولا حصوله لشيء ولا حصوله له، بل
إنما يلحظ حصول شيء على سبيل الإمكان.

وإذا تحققت الأمر على هذا النمط انكشف لك جليلة ما اشتبه على من ليس هو^{٣٥٩} من
أبناء الحقيقة وأولياء التحقيق، وزالت الحيرة الباهتة لغير أولي التحصيل من الأقوام^{٣٦٠}.
وهذا الأسلوب مطرد في جملة الطبايع الاعتبارية المتكررة، كالوجوب والوحدة واللزوم
ومضاهياتها.

[إشكال آخر]

فإن أعيد إيهام^{٣٦١} إعضال العقدة بأنّ العقل يجد أنّ شيئاً من اللزومات الصحيحة
الانتزاع إلى لا الوقوف لو لم يكن محكوماً عليه بامتناع الانفكاك عن الملزوم الأصل
لانفسخ ضابط أسّ اللزوم؛ فإذاً يجب أن يصدق الحكم الإيجابي باللزوم على كلّ
لزوم^{٣٦٢} إلى لا نهاية، وطباع^{٣٦٣} الربط الإيجابي يستدعي بحسب الصدق وجود
الموضوع، فيلزم تحقّق تلك اللزومات^{٣٦٤} من حيث كونها موضوعات لإيجابيات صادقة.

[الإجابة]

قيل: أَلَمْ يستبين أنّ اللزوم إنّما يكون لزوماً إذا اعتبر بما هو نسبة رابطة بين الملزوم

٣٥٦. د: متجوهر	٣٥٧. ش: موجود	٣٥٨. د: ما
٣٥٩. م: هو	٣٦٠. خ: - من الأقوام	٣٦١. خ: أنها
٣٦٢. ش: + لزوم	٣٦٣. ل: خ: طبايع	٣٦٤. د: الملزومات

واللازم، لا بما هو مفهوم ملحوظ في نفسه؟! فإذاً هو بما هو لزوم ليس يسع أن يثبت له شيء أو يسلب عنه شيء أو ينظر في لزومه أو لا لزومه لشيء، بل إنما يسع ذلك ويصلح له لو لوحظ بما هو مفهوم ما في نفسه، وإنما يستتب لحاظه في نفسه إذا التفت إليه وعزل القصد عن الحاشيتين ونبت بانيته.

فإذن ليس يلزم أن يتصف بامتناع الانفكاك عن الملزوم إلا اللزوم المنظور إليه بالذات، لا بما هو لزوم وهو^{٣٦٥} ضروري الإنبتات^{٣٦٦} بالانتهاء إلى نهاية ليس يجب أن يقف عليها التناهي، فهذا ما عليه الفتوى في فك هذه العقدة.

[الإجابة عن يقول: إن اللزومات موجودة بوجود منتزعاتها لا بصور متغايرة] وأما من^{٣٦٧} تجسم أن تلك اللزومات موجودة في نفس الأمر بوجود ما ينتزع هي منه

٣٦٦. د: الانتساب

٣٦٥. خ: - هو

٣٦٧. قوله - مد الله تعالى ظله - «وأما من تجسم» إشارة إلى أنه يمكن له اختيار شئ غفل عنه صدر المدققين، وهو أن حظ تلك اللزومات من الوجود ليس إلا وجود الملزوم، وإنما يكفى وجوده لوقوع تلك اللزومات موضوع الإيجاب. ولا يخفى أن هذا تكلف لا يذهب إليه ذو تحصيل من أبناء الحقيقة وأولياء الحكمة، كيف لا والملزوم لكونه حقيقة متأصلة مابين الملزومات التي هي أمور اعتبارية؟! وكيف يكفى وجود أحد المتباينين لوقوع مابين آخر موضوع الإيجاب؟! فبعد ما علمت ما قاله صدر المدققين من أنه [١]: إن أراد بقوله: «تلك اللزومات» موجودة في نفس الأمر بوجود ما ينتزع هي منه أنها من أجزائه التحليلية فممنوع؛ إذ لزوم اللزوم للشيء نسبة بينهما، فكيف يتصور أن يكون جزء الأحد طرفيهما؟! [٢]: وإن أراد أنها صفات لما ينتزع هي منه والصفات موجودة في نفس الأمر بوجود الموصوف فكلتا المقدمتين ممنوعة. أما الأول: فلأن اللزوم صفة لصفته وهكذا، وصفة صفة الشيء لا يلزم أن تكون صفة له؛ فإن السرعة صفة للحركة، والحركة صفة للجسم، وليست السرعة صفة له.

وأما الثانية: فلأنه لو كان وجود الموصوف وجوداً لصفاته لزم أن تكون الصفات السلبية والإضافية والاعتبارية للموجود الخارجي موجوداً في الخارج، وتصدق الأحكام الخارجية عليها؛ هذا خلف. اعلم أنه إن أراد بقوله هذا ما ذكرنا فإنما ركب شططاً غير صحيح؛ لأن هذا إنما يستوجب تعنية (كذا) النفس، ومع عزل النظر عنها لما لم يستحصل أن اللزوم بما هو صحيح الانتزاع من شيء لا يقع موضوعاً لإيجاب، فإنه بذلك الاعتبار معنى رابط غير مستقل بالحافظ، وبما هو موضوع لحكم إيجابى ليس لزوم شيء لشيء، على أنه معنى رابطى بينهما، بل هو بذلك الاعتبار مفهوم منظور إليه بالقصد، له وجود في نفسه بالفعل في لحاظ العقل؛ ففيه شائبة زيغ عن حقيقة التحصيل. (سمع)

وليست موجودة^{٣٦٨} فيها بصور متغايرة، والوجود الذي هو مقتضى صدق القضية الموجبة أعمّ من الثاني والأول، فإنّ الموجبة^{٣٦٩} إن كانت خارجية اقتضى صدقها وجود موضوعها في الخارج أعمّ من أن يكون بصورة تخصّه كوجود الجسم أو لا كوجود جزء المتصل الواحد بوجود كلّ، فإنّ بعض المتصل الواحد قد يقع موضوع الإيجاب الصادق، كما إذا كان أحد قسميّ المتصل حارّاً والآخر بارداً فيصدق^{٣٧٠} الإيجاب الخارجي عليه. فمن البين أن أجزاء المتصل^{٣٧١} ليست معدومة صفة، بل لها نحو من الوجود، إلّا أنّها ليست منفردة عن الكلّ في الوجود؛ بل هي^{٣٧٢} موجودة بوجوده وإن كانت الموجبة ذهنية اقتضى صدقها وجود الموضوع في الذهن على أحد الأنحاء؛ فخصوص بعض العقود الخارجية قد يقتضى نحواً من الوجود بخصوصه كصدق إيجاب التحيّر بالذات، فإنّه يقتضي الوجود المستقل، وصدق الحكم على الجوهر بخواصّه فإنّه يقتضي النحو الخاص به من الوجود، والحكم على العرض^{٣٧٣} بخواصّه فإنّه يقتضي نحو الوجود الناعتي بخصوصه.

وكذلك خصوصيّات القضايا الذهنية قد تقتضي^{٣٧٤} خصوصيّات أنحاء اللحاظات والتمثلات^{٣٧٥} في أذهان بخصوصيّاتها؛ وخصوصيّات العقود الحقيقية قد يقتضي^{٣٧٦} وجود الموضوعات في نفس الأمر على أنحاء متخصّصة؛ وهذا كما أنّ المطلقة تقضي وجود الموضوع بالفعل، والممكنة بالإمكان، والدائمة بالدوام.

[أقسام التلازم]

وأيضاً لزوم شيء لآخر [١]: قد يكون بحسب الوجود بالفعل من طرفيّ الملزوم واللازم جميعاً بأن يتمتع انفكاك الملزوم في وجوده بالفعل عن وجود اللازم بالفعل؛ [٢]: وقد يكون بحسب الوجود بالفعل من أحد الطرفين بخصوصه دون الآخر، كلزوم

٣٦٩. خ: - الموجبة

٣٧٢. د: هو

٣٧٥. ل: المتمثلات

٣٦٨. د: - في نفس الأمر... موجودة

٣٧١. ل: خ: المتصلة

٣٧٤. ل: خ: - وقد تقتضي

٣٧٠. خ: فيصدق

٣٧٣. ل: خ: الاعراض

٣٧٦. ل: خ: + قد يقتضي

انقطاع الامتداد^{٣٧٧} للجسم، فإنَّ معناه أنَّه يمتنع وجود الجسم بدون كونه بحيث يصحُّ أن ينتزع منه انقطاع الامتداد، فانقطاع الامتداد بحسب كونه صحيح الانتزاع منه، لازم لوجوده بالفعل؛

[٣]: وقد يكون من كلا الطرفين بحسب حيثية صحَّة الانتزاع؛ ومن هذا القبيل لزوم اللزوم للزوم؛ فإنَّ مرجعه أنَّ اللزوم لا يمكن صحَّة انتزاعه من شيء إلا وهو بحيث يصحُّ منه انتزاع اللزوم، وهكذا. فيكفي في صدق الحكم عليه بصحَّة انتزاع اللزوم منه هذا النحو من الوجود، أي صحَّة انتزاعه عن^{٣٧٨} موجود بالفعل، كما أنَّ القضية الممكنة يكفي في صدقها إمكان وجود الموضوع.

فإنَّه^{٣٧٩} وإن لم يركب شططاً فاضحاً إلاَّ أنَّه قد عني نفسه ولم يستحصل أنَّ اللزوم بما هو صحيح الانتزاع عن شيء ليس يصحُّ أن يقع موضوعاً لإيجاب أو سلب، فإنَّه بذلك الاعتبار معنى رابط غير مستقلٍّ باللاحظ،^{٣٨٠} هو لزوم بين شيئين وبما هو موضوع بحكم إيجابي أو سلبى ليس هو لزوم شيء لشيء،^{٣٨١} على أنَّه معنى رابطي بينهما، بل هو بذلك الاعتبار مفهوم منظور إليه بالقصد،^{٣٨٢} له وجود في نفسه بالفعل في لحاظ العقل. فإذا ما تجسَّم فيه فوق تعيَّنه النفس شائبة^{٣٨٣} زيغ عن حقيقة التحصيل وخلو عن فضيلة الإجداء.

وربما يقال: إنَّما ينفسخ ضابطة أس^{٣٨٤} اللزوم لو كان شيء من اللزومات^{٣٨٥} المتحققة محكوماً عليه بإمكان الانفكاك، لا ما إذا لم يصدق إيجاب امتناع الانفكاك لشيء منها لاتقاء^{٣٨٦} المحكوم عليه في نفسه، ويشبه أن يكون من الامتحانات^{٣٨٧} المحموده وما تلي عليك من الفتاوى الحقيقية^{٣٨٨}.

٣٧٧. ل، د: + و ٣٧٨. د: من
 ٣٧٩. والظاهر أن العبارة جزاء لقوله: «و اما من تجسَّم أن تلك اللزومات...»
 ٣٨٠. ش: باللاحظ ٣٨١. د: بشىء ٣٨٢. خ: بالقيد
 ٣٨٣. د: شائبة ٣٨٤. خ: - امى ٣٨٥. خ: الملزومات
 ٣٨٦. د: من انتفاء ٣٨٧. د: الإيجاب ٣٨٨. د: الحقيقة

تقسيم تحصيلي

[في أقسام الوجود وموقف الواجب في التقسيم]

إنّ الأمور التي تدخل في التجوهر والوجود يحتمل في اعتبار العقل الانقسام إلى قسمين: ٣٨٩

[١]: فيكون منها ما إذا اعتبر بذاته لم يجب تجوهره ووجوده، وظاهر أنّه لا يمتنع أيضاً ذلك، حتّى يجب لا تجوهره وعدمه، وإلاّ لم يكن يدخل في عالم التقرّر، وهذا الشيء هو في حيّز الإمكان.

[٢]: ومنها ما إذا اعتبر بذاته يجب تقرّره ووجوده على أنّه بنفسه متقرّر وبذاته مصداق حمل الوجود ٣٩٠ عليه، لا ٣٩١ باستاده إلى شيء، ولا بقيام شيء ما به أو انتزاع شيء ما عنه.

[معرفة القيوم الواجب]

وبالجملة، لا بلحاظ ٣٩٢ ذاته بالإضافة إلى شيء ما غير ذاته، ولا باقتضاء من ذاته لذلك ٣٩٣، ٣٩٤ بل بنفس ذاته، لا بعلية ما من غير ذاته أو من ذاته، فيكون لا محالة ٣٩٥ ماهيته ٣٩٦ انيته، ولا ماهية له وراء انيته، وهذا هو القيوم الواجب بالذات.

فأما ما يقتضي ذاته ٣٩٧ وجوده، فهو مفهوم لا يخرج عن بقعة الاحتمال في ظاهر التصرّ، ثمّ النظر البالغ والفحص الفاصل يحيلانه بحكم قاضي البرهان ويقضيان بأنّ الشيء لا يكون مقتضياً لوجوده ٣٩٨؛ فإنّه إن كان متجوهر الحقيقة بنفسه كان يحمل الموجود على حقيقته بما هي حقيقته ٣٩٩ من غير لحاظه حشية ما أصلاً، لا تقييدية ولا تعليلية، وإن كان تجوهر حقيقة بإفاضة جاعل كأنّ يصحّ حمل الموجود على نفس تلك

٣٨٩. أي لا يحتمل قسم غيرهما، لأنّ الأقسام المحتملة عند العقل أعظم من أن يكون واقعاً أم لا ينحصر في

القسمين. (سمع) ٣٩٠. د: الموجود

٣٩١. خ: - لا

٣٩٢. خ: للحاظ

٣٩٣. م: ذلك

٣٩٤. أي لصدق حمل الموجود عليه. (سمع)

٣٩٥. ش: - لا محالة

٣٩٦. ل: خ: ماهية

٣٩٧. ل: خ: + و

٣٩٨. د: بوجوده

٣٩٩. ل: خ: - بما هي حقيقته

الحقيقة المتقرّرة بلحاظ حيثية تعليلية هي صدورها عن جود^{٤٠٠} الجاعل واستنادها إلى حضرته، فالحقيقة المتقرّرة بنفسها وجود هو موجود بنفسه لا بوجود عارض له وهو الواجبة. فإذا ماهية الحقّ الأوّل^{٤٠١} هو الواجبة.

[إنّ الواجب وجود محض]

والأوّل تعالى^{٤٠٢} وجود محض غير عارض لماهية أصلاً، وكلّ ما له ماهية وراء الإينية فهو معلول، وسائر الأشياء غير الواجب^{٤٠٣}، فلها ماهيات تلك هي التي بأنفسها ممكنة التجوهر والوجود، وإنّما يتجوهر بجاعل ويعرض لها وجود من خارج. فإذا الأوّل لا ماهية له، وذوات الماهيات وهي جملة الثواني^{٤٠٤} منه نقيض ماهياتها ووجوداتها^{٤٠٥}. ونسبة جملة الحقائق والوجودات إليه كنسبة الأضواء إلى ضوء الشمس، فهي بسببه وهو مستغن عن ضوء آخر، لو كان لضوء الشمس قيام بذاته، لكن ضوء الشمس يتعلّق^{٤٠٦} بموضوع والوجود الأوّل لا موضوع له، وهو ضوء حسيّ متناهي مرّات^{٤٠٧} الإضاءة ومتناهي شدّتها؛ والوجود الحقّ نورٌ حقيقي هو وراء ما لا يتناهي بما لا يتناهي شدة وعدّة^{٤٠٨}، وأنوار عالم العقل في شدة نوريّته داهشة مبهورة^{٤٠٩، ٤١٠}.

[كيفية إطلاق الوجود على الواجب]

فإذاً الموجود أعمّ ممّا يكون متّصفاً بالوجود أو هو عين الوجود المحض المتمجّد عن الماهية. فإن استصغرنا أمر اللغة في معرض الحقيقة بعد وضوح المقصود المحض قلنا: «قولنا واجب الوجود موجود» لفظ مجاز، معناه: أنّه يجب وجوده، لا أنّه شيء موضوع فيه الوجود.

وإن عبأنا بما استمرّت^{٤١١} عليه الإطلاقات اللغويّة والعرفية صوناً لإبناء المدارك

٤٠٢. ش: - تعالى

٤٠٥. خ: وجوداته

٤٠٨. م: عادة

٤٠١. ل، د: - الأوّل

٤٠٤. ل، خ: البواقي

٤٠٧. هـ: هكذا في النسخ

٤١٠. المبهورة: المغلوطة

٤٠٠. خ: - جود / خ: وجود

٤٠٣. خ: واجب

٤٠٦. خ: متعلق

٤٠٩. د: مشهورة

٤١١. يمكن أن يقرأ ما في «م»: استقرّت

العامة عن التهويش ، قلنا: معنى الموجود ما قام به الوجود، أعني من أن يكون قياماً حقيقياً على طريقة قيام الوصف بموصوفه انضمامياً كان أو انتزاعياً، أو يكون على سبيل قيام الشيء بذاته الذي مرجعه عدم القيام بالغير، وكون إطلاق القيام على هذا المعنى مجازاً لا يستلزم أن يكون وقوع الموجود على هذا القسم على المجاز، لا على سبيل الحقيقة.

[إن الواجب ماهيته إنَّيته]

فالوجود القائم بذاته هو وجود نفسه، كما أنَّ الوجود القائم بشيء^{٤١٢} هو وجود ذلك الشيء، أفليس إذا قامت الحرارة بذات ما كانت تلك الذات، فإذا فرض أنها قامت بذاتها تكون حرارة نفسها فتكون لا محالة^{٤١٣} حرارة وحاراً، والضوء إذا قام بشيء كان ضوء ذلك الشيء، فإذا قام بنفسه صار ضوء نفسه فصار ضوءاً ومضيئاً بنفسه لا بضوء يعرضه، وهذا ما نعبه بقولنا: «واجب الوجود ماهيته إنَّيته».

ولسنا نعني بذلك أنَّ الواجب له وجودان خاص، وهذا المطلق الفطري، ولا أنه فرد من أفراد هذا الوجود المطلق الانتزاعي الفطري الكنه. وكيف يذهب إليه ذو تحصيل من أبناء الحقيقة وأولياء الحكمة، أيتصور أن تكون ذات الذوات وأصل الحقائق وينبوع الإنبيات أمراً اعتبارياً؟

بل إنَّما نعني أنَّ هذا المعنى الانتزاعي المطلق الفطري المشترك فيه بالقياس إلى قاطبة الموجودات - أي الماهيات المتفردة - ليس عين شيء من الحقائق، بل عينيته لحقيقة الواجب بالذات معناها: أنَّ مصداق حمله عليه هو ذاته بذاته. وزيادته على الحقائق المتجوهرة بالجاعل - وهي ما سوى القيوم الواجب بالذات - معناها^{٤١٤}: أنَّ مصداق حمله^{٤١٥} على أي شيء كان غير ذلك الوجود الحق نفس ذاته من حيث هي مجعولة^{٤١٦} الغير، فما ينتزع منه الموجودية في الممكن هو نفس ذاته من حيث هي من الجاعل، وفي

٤١٤. خ: معناه

٤١٦. م، ش: - مجعول

٤١٣. ش: - لا محالة

٤١٢. ل، خ: بالشيء

٤١٥. خ: - عليه هو ذاته... حمله

الواجب نفس ذاته من حيث هو بنفسه، لا من جاعل عزَّ عن ذلك.^{٤١٧} أما كنت قد تحققت من قبل أنَّ الوجود المطلق إمَّا كان^{٤١٨} يصحَّ أن يسلب عن الممكن في مرتبة ذاته؟! لأنَّه لم تكن له ذات متقرّرة إلَّا بجعل جاعل، وليس مطابق الحكم بالموجوديّة إلَّا نفس الذات المتقرّرة؛ فالحثيّة التي هي مصداق حمل الوجود هناك تعليلية راجعة إلى كون الذات صادرة عن الجاعل؛ فأما من هو متقرّرة في ذاته بنفس ذاته وفالق لظلمة السلب المستوعب بإخراج الماهيات أنفسها من اللبس المطلق المستغرق، المتبلّغ^{٤١٩} لذوات الطبايع الإمكانية وهويّاتها على الإطلاق إلى الفعلية والأيسر اللاحق، فإنَّه لا محالة هو المحكي عنه بالوجود بنفس ذاته ومطابق الحكم، ومصداق الحمل بصرف حقيقته لا بقيام وجود به أو اقتضاء منه لصدق الموجود عليه. فلعلَّك إذا استيقنت ذلك كنت من المهتدين.^{٤٢٠}

استينافٌ تفصيلي

[في الردِّ على المتكلِّمين في جواز الماهية للواجب]

بلغني عن فئة متغلّطة^{٤٢١} مُستفسطة محدثة متسمّية بالمتكلِّمين مُستحلّة لأن يكون القيوم الواجب بالذات تعالى شأنه بحيث يصحَّ أن يحلّله العقل إلى ماهية وإثية^{٤٢٢} - تعالى الله عمّا يقولون، فيلحدون^{٤٢٣} في القول علوّاً كبيراً^{٤٢٤} - إنَّهم يسوِّغون كون الشيء علّة مقتضية لوجوده ويظنّون أنَّ الواجب بالذات من هو مقتضى لوجوده.

٤١٧. ونعم ما قيل المحقق الدواني في شرحه للعقائد العضدية: «فإن قلت: إن أريد بالوجود المعنى المشترك البديهي فلا شك في أن ليس عين الواجب، ولا عين شيء من الموجودات؛ وإن أريد به معنى آخر اصلحوا تسميته بالوجود، فيكون النزاع لفظياً.

قلت: المراد به ما هو مبدأ انتزاع هذا المفهوم البديهي وهذا في الواجب تعالى ذاته بذاته وفي الممكنات

أثر الفاعل»، انتهى. (١٢) ٤١٨. ل، خ: - كان

٤١٩. ل: المتبلّغ / خ: - المستغرق المتبلّغ / ش: - المتبلّغ

٤٢٠. اقتباس من التوبة / ١٨: «فعسى أولئك أن يكونوا من المهتدين».

٤٢١. قوله: «بلغني عن فئة متغلّطة...» عنى بهذا الفئة الأشعرية. (منه)

٤٢٢. يمكن أن يقرأ ما في م: انيته

٤٢٣. اقتباس من الإسراء / ٤٣: «سبحانه وتعالى عمّا يقولون علوّاً كبيراً».

[حصر عقلي ثلاثي في مراتب الموجودات]

فبعض أبناء البشر فضل بأن مراتب الموجودات في الموجودية بحسب تقسيم العقل في أول اللحظ قبل تحكيم الفحص ثلاث لا مزيد عليها:

[١]: أدناها الموجود بالغير، أي الذي يوجد غير، فهذا الموجود له ذات ووجود يغير ذاته وموجد يغيرهما، فإذا نظر إلى ذاته وعزل النظر عن موجد أمكن في نفس الأمر انفكاك ذاته عن الوجود وانسلاخ عالم الوجود عنه، ولم يرتب في ذلك أحد، ولا يستراّب في أنه يمكن أيضاً تصوّر ذلك الانفكاك، فالتصوّر والمتصوّر كلاهما في بقعة الإمكان. وهذه حال الماهيات الممكنة كما هو من الذائعات المسلّمة عند الأقوام.

[٢]: وأوسطها الموجود بالذات بوجد هو غيره، أي الذي يقتضي ذاته وجوده اقتضاء تاماً يستحيل معه أن لا يكون موجوداً، فهذا الموجود له ذات ووجود يغير ذاته، ويمتنع انسلاخه عن الوجود بالنظر إلى ذاته، لكن يمكن تصوّر هذا الانسلاخ؛ فالمتصوّر محال والتصوّر ممكن. وهذه حال الواجب الوجود تعالى على مذهب جمهور المتكلمين.

[٣]: وأعلاها الموجود بالذات بوجد هو عين ذاته، فهذا الموجود ليس له وجود يغير ذاته، فلا يمكن هناك تصوّر الانسلاخ عن الوجود، بل الانفكاك وتصوره كلاهما محالان.

ولا يشتهه^{٤٢٥} على ذي مسكة أن هذه المرتبة في الموجودية أقوى ما يتصور من المراتب، ولا يمكن تصوّر مرتبة هي فوق هذه المرتبة الثالثة التي هي حال الواجب تعالى عند ثلّة هم فئة الحق وفريق التحقيق من ذوي بصائر ثابتة وأنظار صائبة.

[تمثيل في المقام]

وحزّب لذلك^{٤٢٦} مثلاً، وهو: أن مراتب المضي في كونه مضيئاً ثلاث أيضاً: الأولى: المضي بالغير الذي استفاد الضوء من غيره كوجه الأرض، وقد استضاء من الشمس بالمقابلة، فها هنا: مضيء، وضوء يغير، وشيء ثالث يفيد الضوء. الثانية: المضي بالذات بضوء هو غير ذاته، أي الذي يقتضي ذاته ضوءه اقتضاء تاماً.

يتمتع بحسبه تخلّفه عنه، كجرم الشمس من جهة اقتضاء الضوء عنه^{٤٢٧}، فهذا المضيء له ذات، وضوء يغير ذاته.

والثالثة: المضيء بالذات بضوء هو عين ذاته، لا بضوء زائد على ذاته، كضوء الشمس إذا فرض قائماً بذاته لا بالشمس^{٤٢٨} ولا بشيء ما غيرها؛ فهذا أعلى وأقوى ما يتصوّر في كون الشيء مضيئاً.

[بطلان إمكان القسم الثاني]

ونحن نقول: تثليث القسمة إنّما يتصوّر في ظاهر اللحظ لو بنى الأمر على أنّ المعلول إنّما طباعه أن يفيض وجوده من الغير؛ وأما لو استشعر أنّ المعلول يستند إلى الجاعل في تقرر سنخ ذاته وتجوهر أصل حقيقته لا في وجوده فقط، فلا يسهل التصوّر إلاّ تنحية القسم؛ فإنّ الموجود حينئذٍ إمّا متقرر^{٤٢٩} الحقيقة بذاته أو بجاعل، ويستحيل أن يتصوّر كون الحقيقة علّة مقتضية لتقرّرها في نفسها، أعني المرتبة المتقدّمة على الوجود، فإنّ ذلك في قوّة أن يقال هي جاعلة نفسها ومفيضة ذاتها وهو قول يشهد بفساد نفسه، بل إنّما يتصوّر أن يكون حقيقة متقرّرة بذاتها لا بجاعل.

وبالجملة، إذا وُضِعَ أنّ أثر الفاعل يكون أمراً^{٤٣٠} وراء الذات - يعبر عنه بالوجود - ربّما سوّغ في بادي اللحظ أن يكون مفيض ذلك الأمر على الذات ومقتضيه لها هو نفس الذات لا فاعلاً آخر غيرها، إلى أن يرفع الأمر إلى تحكيم البرهان الفاصل والفحص البالغ.

وأما إذا تُقرّر أنّ طباع المعلولية تقتضي^{٤٣١} أن يكون أثر الفاعل أولاً وبالذات هو نفس الذات وسنخ الحقيقة فلعلّ طباع الفطرة الإنسانية لا يسهل أن يسوّغ، ولو في اللحظ الظاهري أنّ الماهية هي^{٤٣٢} جاعل نفسها ومفيض جوهرها وفاعل سنخ ذاتها، بل إنّما يجد أنّ بعض الموجودات^{٤٣٣} يكون متقرر الحقيقة بنفس ذاتها لا بعلّة، فيكون موجوداً بنفسه لا بعلّة غير ذاته ولا بعلّة من ذاته؛ لأنّ ما ينتزع منه الوجود إنّما هو الحقيقة

٤٢٩. خ: متقرر

٤٣٢. ل: هو

٤٢٨. م، ل، خ: بشمس

٤٣١. ش: - تقتضي

٤٢٧. ش، خ: - عنه

٤٣٠. خ: أمر

٤٣٣. خ: + ان

المتقرّرة، فإذا كانت الحقيقة متقرّرة بنفسها لا بأن تكون هي جاعل ذاتها كأن لها الوجود بنفسها، لا بأن تكون ذاتها تقتضي وجودها، وبعض الموجودات متقرّرة الحقيقة بالجاعل فيكون موجوداً أيضاً بالجاعل؛ فحاجة الوجود واستغناؤه بحسب حاجة الحقيقة المتقرّرة واستغنائها.

فإذن يمتنع احتمال القسم الأوسط بعد تعرّف طباع^{٤٣٤} العلوية^{٤٣٥} بحسب حكم الفطرة لا بوسط آخر يؤدي إليه، فإن كون الموجود^{٤٣٦} إمّا هو^{٤٣٧} معلول^{٤٣٨} وإمّا ليس هو بمعلول انفصال حقيقي فطري.

وهذا التعرّف وإن كان محققاً بأن يكون هو ما يعنى بالفحص البالغ لكن أكارم القوم وأفاضل العشيرة ليسوا يعنون به ذلك، بل إمّا البرهان القاضي^{٤٣٩} بأن الشيء لا يمكن أن يكون علّة مقتضية لوجوده الذي هو وراء ذاته، وأن وجود الشيء يمتنع أن يكون من لوازم ماهيته، والبرهان الذي يقضي^{٤٤٠} بذلك وإن كان قوياً في حكمه تاماً في قضائه إلا أنّ تنئية القسم وإخراج أوسط الأقسام عن حيّز الاحتمال ممّا ليس يحوج إلى تحكيمه ورفع القضية إليه، بل يتبيّن بتعرّف طباع المعلولية وفاقرية^{٤٤١} المعلول إلى أن يكون جوهر ذاته من الجاعل فضلاً عن الوجود الذي هو وراء ذاته.

ومن اللواحق المتأخّرة أنّ الذي يتعالى عن طباع المعلولية فإنّ حقيقته^{٤٤٢} ذاته المتقرّرة^{٤٤٣} بنفس ذاته لا باقتضاء ذاته، فيكون هو الموجود^{٤٤٤} بنفس ذاته لا باقتضاء ذاته.

وإمّا غرضنا الذي رمناه هو التنبيه على هذه الدقيقة التي عنها الجمهور في ذهول عريض وفي غفلة واسعة، لأنّ بطلان ذلك المحتمل^{٤٤٥} من القطريّات الغنية عن الفحص والبرهان.

٤٣٤. د: طباع

٤٣٦. ل: الوجود

٤٣٩. قوله: بل إمّا البرهان القاضي...

٤٤٠. د: يقتضي

٤٤١. ل: خ: فاقّة (هامش نسخة ل يوافق النص)

٤٤٢. ش: المتقرّر

٤٣٥. ش: لخ: المعلولية / د: المعلية

٤٣٧. ش: خ: - هو

٤٣٨. لخ: معلوله

٤٤٠. د: يقتضي

٤٤١. ل: خ: فاقّة (هامش نسخة ل يوافق النص)

٤٤٢. ش: المتقرّر

٤٤٥. ل: المحتل / د: الحمل

٤٤٤. ل: خ: الوجود

تكملة

[في كيفية إطلاق معنى الوجوب على الواجب والممكنات
وفي أنّ الممكنات أطلال للوجوب]

ما كنت تسمع من الوجوب الذي^{٤٤٦} هو كيفية تجوهر ذات الموضوع وكيفية وجوده في نفسه أو كيفية نسبة المحمول إلى الموضوع غير مانحن ملقّوه الآن على سمعك من الوجوب الذي هو واجبية القيوم الواجب بالذات - جلّ مجده - وهو نور قائم بذاته متقرّر بنفسه لنفسه، هو وجود^{٤٤٧} وموجود^{٤٤٨} ووجوب^{٤٤٩} وواجب، وعلم وعليم، وقدرة وقدير.

فإن أزعجك^{٤٥٠} الوهم أنّ وجوب الوجود وصف للوجود، والوصف منفصل عن الموصوف؛ فمن جعل وجوب الشيء نفسه فقد تجاهل.

قليل لك: أأنت تعتبر من الوجوب بالغير و^{٤٥١} هو الوجوب القائم بالشيء، فالشيء إذا أخذ بشرط وجوده يصير ممتنع العدم، وما كان مانعاً للعدم كان مانعاً لإمكان العدم والوجود، فإذا الوجود بما هو وجود ممتنع الإمكان، وما كان مانعاً عن الإمكان لزمه الاستغناء عن المقتضى. فاعتبر من ذلك أنّ الوجود بشرط التجرد عن الماهية أولى بالمنع عن الإمكان، لأنّ الشيء الذي له اعتبار الإمكان إذا أخذ مع الوجود يدخل في الوجوب، فالذي لا اعتبار له إلّا الوجود فهو بالوجوب أولى.

وأيضاً الحقيقة المتقرّرة بالجاعل إذا أخذت من حيث هي متقرّرة بالجاعل كانت تحتفّ بالوجوب، فالذي لا اعتبار له إلّا أنّه الحقيقة الحقّة المتقرّرة بنفسه^{٤٥٢} إذا نظر إليه بنفسه فهو بالوجوب أولى.

والصحيح بالحقيقة أنّه هو الوجوب، والوجوبات غيره أطلال الوجوب، وهو الوجود،

٤٤٦. ل، خ: - الذي

٤٤٧. د: موجود

٤٤٨. خ: جود

٤٤٩. خ: - و

٤٥٠. قوله: فإن أزعجك الوهم...

أزعه: أي ألقه (منه)

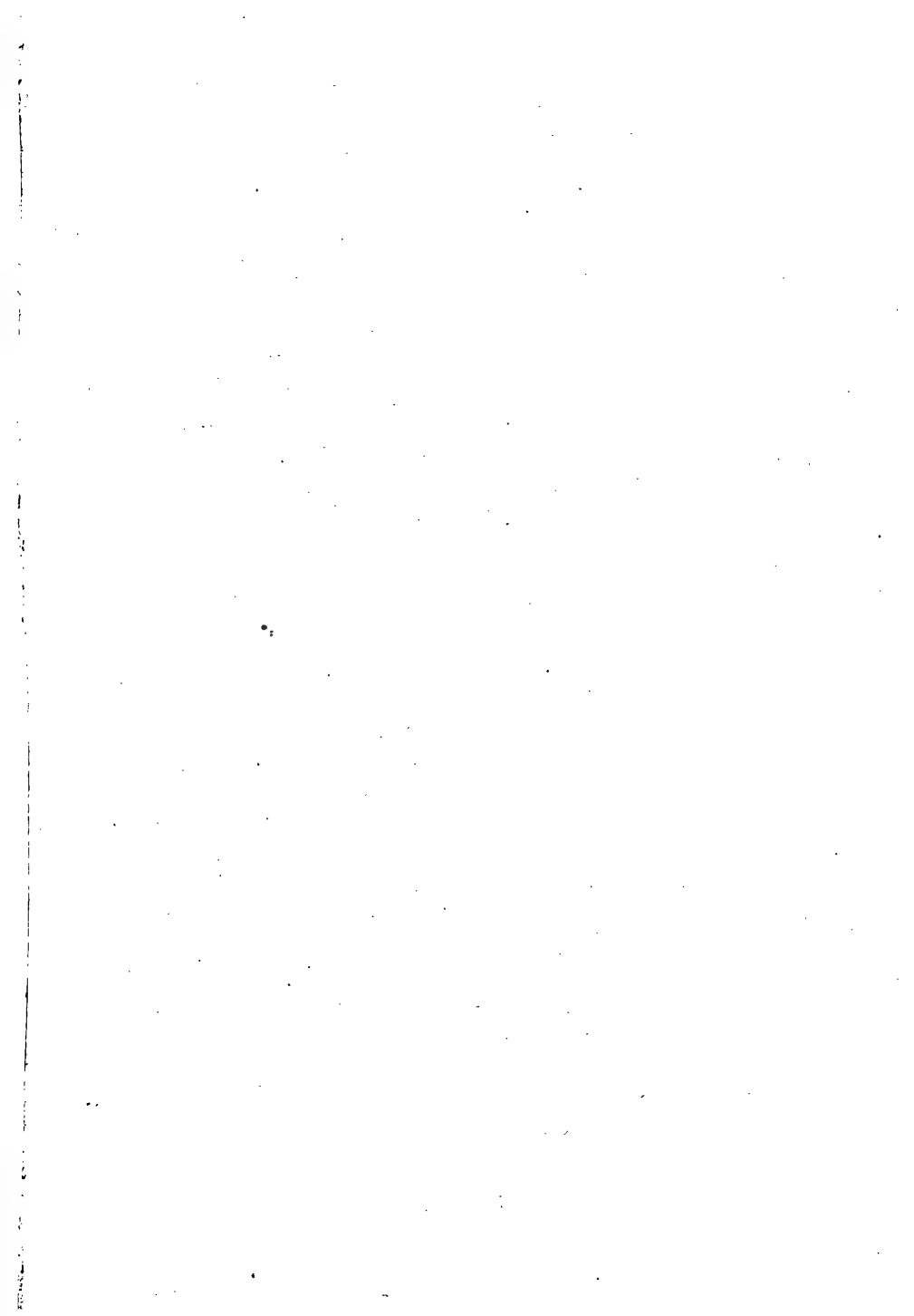
٤٥١. كذا في النسخ / والظاهر زيادة «و»

٤٥٢. ش: بنفسها

والوجودات كلّها أظلال الوجود، وهو العلم، والعلوم كلّها أظلال العلم، بل هو الحقيقة، لا حقيقة سواه، والحقائق كلّها أظلال الحقيقة.

ولا^{٤٥٣} تقع لفظة^{٤٥٤} الحقيقة على غيره من الحقائق إلا بالمجاز الصناعي - بحسب لغة الحكمة الحقّة النضيّة، بل بحسب لغة الفلسفة المصحّحة المحصّلة أيضاً - لا على الحقيقة، فإن إطلاقها على الحقيقة في لغة الحكمة إنّما يكون على جاعل الحقائق وينبوع الإنبيات - جلّ شأنه - وإن صحّ أن يطلق في لغة أهل اللسان على كلّ طبيعة متحقّقة جاعلة أو مجعولة.

°:



فصل [٣]

[تذكر فيه خواص القيوم الواجب بالذات جل ذكره بحسب ما يليق
بطباع مفهوم الوجوب^١ بالذات في إدراك العقل]

وهذا الفصل القدسي وإن كان نَزُر^٢ من حَقِّه أن يُلَظَّ^٣ بذكره لسان الروح، ويُبْذَلَ في سبيله مجهود العقل، ويُفدى ما يرام فيه بمهجة القريحة، إلّا أنَّ للقول فيه معاداً في الشطر الربوبي إن شاء الله تعالى . فالآن تقتصر على أقلِّ الذكر نيطة^٤.

[معرفة حقّ التعبير عن جاعل الماهيات والإنيات]

لعلَّ حقّ التعبير عن جاعل الماهيات وفاعل الإنيات وصانع الحقائق ومفيض الوجودات - وهو الأوّل الحقّ المتقرّر بنفسه - أن يقال الضروري المتقرّر^٥ بنفسه، والواجب الوجود^٦ بالذات؛ ولا ينبغي أن يقتصر^٧ على الواجب الوجود بالذات وإن كان التقرّر والوجود هناك واحداً لا يزيد أحدهما على الآخر، كما في الطبايع الإمكانية؛ إذ الوجود هناك عين الحقيقة والموجوديّة نفس التقرّر؛^٨ لأنَّ المفهومين^٩ بحسب ما هما^{١٠}

٣. يلظ: يدوم، يُلازم

٢. النزر: القليل

١. د: الوجود

٥. ل: المقر / ش: المقرّر / لعلّ الصواب: المتقرّر

٤. ش: - بساطة

٧. م: يقصر

٦. خ: + بذاته، أو الضروري التقرّر بالحقيقة؛ والواجب الوجود

٨. ش: المقرّر

قيلنا^{١١} مختلفان^{١٢} فينبغي تقديس المبدأ عما يعتري كلاهما بحسب الوقوع في عالم الإمكان.

[إطلاق القيوم على الواجب]

ويشبه أن أحق ما يعبر^{١٣} به عن ضرورة تقرّر الحقيقة بنفس الذات في الأسماء الحسنى هو «القيوم»، فإذا اعتبر ذلك^{١٤} ولوحظ أنه مقرّر الحقائق وجاعلها جعلاً بسيطاً كانت المبالغة المعتبرة في جوهر الصيغة تستبين من سبيلين،^{١٥} كون قوام حقيقة القيوم وتقرّر ذاته بنفس ذاته، وكون قوام جميع الماهيات وتقرّرها في نسخها منه.

ثم إذا وصفناه بالواجب بالذات أفاد ضرورة تقرّر الحقيقة ووجوب الوجود جميعاً بنفس الذات، فلذلك ما أن ترانا نصطلح في هذا الكتاب على التعبير عن مبدأ الكل^{١٦} بالقيوم الواجب بالذات، فلنرسخ من الآن في الاستقرار على هذا الاصطلاح، فإذا القيوم

٩. قوله - مدّ ظلّه - «لأنّ المفهومين» إلى آخره، علّة لقوله: «ولا ينبغي أن يقتصر على الواجب الوجود بالذات» لأنّ المفهومين بحسب ما هما قيلنا مختلفان، فينبغي تقدّس (كذا) المبدأ عن نقصان الذي يعتري (كذا) بحسب الوقوع في عالم الإمكان. ما مثّلنا في توصيف الربّ بالإشراف من طرفي التقابل ظناً متّناً الكمال مقصور على ذلك إلا مثل البعوضة إذا توهمت أنّ الكامل ليس إلا من له جناح، فأثبت للبارئ تعالى جناحاً؛ فإنّ كلّ ما يعقل لنا من الصفات الكاملة طبيعة إمكانية يتقدّس عنها جناب القدس الأوّل تعالى، وما في عالم حقيقة قائمة بالذات مجهولة الكنه واجبة الوجود، ولا سبيل للعقول في اكتناها؛ وإنّما أوضح هذا المعنى في كتابه الصراط المستقيم [١٦١ و...] غاية الايضاح، وهذا ليس إلّا نزر منه، فللطالب أن يراجع إلى ما فيه. (سمع) ١٠. ل: خ: - هما ١١. خ: قلنا

١٢. ل: خ: - مختلفان ١٣. د: عبّر

١٤. أي أنّ التقرّر بنفس الحقيقة. (سمع)

١٥. إشارة إلى ما قاله المحقّقون من علماء اللسان كصاحب الكشاف وأقرانه في دفع كلام من توهم أن لا مبالغة في صيغة «القيوم» ليس مقولاً بالشكّيك، من أنّ ○ المبالغة فيه إنّما هي من حيثية التعدية، لأنّ قوام جميع الماهيات وتقرّرها في نسخها لا يكون إلّا منه، فإنّه □ مع عزل النظر عن [ال]حيثية التقييدية تكون فيه مبالغة أيضاً؛ لأنّه لا شكّ أنّ قوام حقيقته وتقرّر ذاته بنفس ذاته إنّما هو أشدّ القوام دائمة، وغفل المحقّقون عن هذا المعنى. تأمل حتى تجد نفعه! (سمع)

■ قارن: تفسير الكشاف ج ٣٢٧/١ وأساس البلاغة ج ٥٢٨/١ وليس فيها تفصيل في المقام.

○ بيان لما في قاله إلى آخره. (١٢)

■ بيان للإشارة. (١٢)

١٦. خ: النور

هو الذي له قوام الحقيقة وتقرّر الذات بنفسه، ومنه قوام جملة الماهيات وتقرّرها، والواجب هو الذي له ضرورة قوام الحقيقة، وجوب الوجود بنفس ذاته، ومنه وجوب جميع الوجودات.

تنبيه

[في بيان عدم العلة للقيوم الواجب وتوحيده]

القيوم الواجب الوجود بذاته، تعالى عن أن يتصور أن له علة، ولعلك تجد ذلك من الفطريات؛ فإن أحببت شدة التوضيح قلت: إن كان له علة في تقرّره ووجوده كان تقرّره ووجوده بها، وكلّ ما تجوهره ووجوده بشيء فإذا اعتبر بذاته دون غيره لم يجب له تجوهر^{١٧} ووجود^{١٨}؛ وكلّ ما إذا اعتبر بذاته لم يجب له تجوهر ووجود، فليس قيوماً واجب الوجود بالذات؛ فإنّ القیوم الواجب الوجود بالذات لا علة له.

فقد ظهر أنّه لا يتصور أن يكون شيء واجب التقرّر والوجود بذاته وبغيره؛ أليس^{١٩} لو جاز ذلك لم يكن يجوز أن يتقرّر ويوجد دون غيره، فيستحيل أن يتقرّر ويوجد واجباً بذاته؟! إذ لو وجب لحصل ولا تأثير لإيجاب الغير في تقرّره ووجوده؛ فقد تحصّلت من قبل أنّه ليس يتصور لذات بعينها ولوجود ذات معيّنة بعينه ضرورتان حتّى يمكن أن تكون إحدیهما بنفس الذات، والأخرى بإيجاب الغير.

وأما لزوم توارد العلتين المستقلتين على معلول بعينه فرمّا يتشبّه به من أثر سخافة القول اتّباعاً للفتنة المتزوّرة المتسفسطة.

إيقاظ

[في توحيد الواجب]

القيوم الواجب بالذات لا يجوز أن يكون مكافئ الذات لقيوم واجب وجود آخر، لو فرض أنّه يكون - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً - حتّى تكون هناك علاقة عقلية يلزم

بحسبها أن يكون هذا متقررًا مع ذلك^{٢١} وذاك مع هذا، وليس أحدهما علّة للآخر، بل هما متكافيان في أمر لزوم التقرّر والوجود.

أليس إذا كان واجباً بذاته وكان له وجوب أيضاً باعتباره مع الثاني كان ذلك الوجوب إمّا بالثاني؟! والقيوم الواجب بالذات لا يمكن أن يعرضه الوجوب بالغير أو بالقياس إلى الثاني، والوجوب بالقياس إلى الغير ليس يكون للشيء إلا بالقياس إلى ما هو علّة أو معلول له أو ما هو معه في معلولية علّة واحدة قد جمعتها بعلة^{٢٢} واحدة.

فقد استبان لك من قبل أنه لا وجوب بالقياس إلى الغير ريثما ليس يتحقّق علاقة علّية إيجابية أو معلولية وجوبية بوجه، فإذاً يلزم أن يكون أحدهما معلولاً أو هما معاً معلولين، وقد كانا فرضاً قيوّمين واجبي الوجود تعالى القيوّم الواجب بالذات عن ذلك؛ فإذاً يجب أن لا يتبع تقرّره ووجوده تقرّر الآخر ولا يلزمه، بل لا يكون له في تقرّره ووجوده علاقة بالآخر بالتكافؤ، وكان كلّ منهما لا يأبى ذاته أن يتقرّر ويوجد، وليس يتقرّر^{٢٣} الآخر ويوجد، وإن كان كلّ يجب أن يتقرّر ويوجد^{٢٤} بالنظر إلى ذاته، ويمتنع بذاته أن لا يتقرّر^{٢٥} ولا يوجد؛ فالوجوب بالذات بما هو وجوب بالذات لا يأبى طبايع مفهومه أن يكون الواجب بالذات له الإمكان بالقياس إلى الغير، وإنما يمتنع ذلك ويلزم الوجوب بالقياس إلى الغير بلحاظة علاقة اللزوم من حيث لحاظ العلّية، ومطلق حيثية الوجوب بالقياس إلى الغير بحسب علاقة العلّية بالإيجاب أو المعلولية بالوجوب أو التعلّق بعلة واحدة في علّية واحدة إيجابية.

تحصيلٌ قدسي

[في معرفة الواجب القيوّم]

[عدم تركّبه تعالى عن الأجزاء الذهنية والعقلية والمحمولة]

إنّ القيوّم الواجب بالذات ليس يمكن أن يؤتلف ذاته من كثرة عينية أو ذهنية فعلية أو

٢١. ش: ذاك

٢٢. ل، د: بعلية

٢٣. خ: تقرّر

٢٤. ل: - وليس يتقرّر... يوجد

٢٥. ل، د: لا يتصور

تحليلية، ويعبر عن ذلك بسبب منه كما يعبر عن الجاعل والموجد بسبب به، فكما أنه ليس لتقرّره ووجوده سبب به وقد استوضحته، فكذلك ليس يصحّ أن يكون لذاته سبب منه، ولا أن يكون له سبب عنه أو سبب فيه أو سبب له، بل لا سبب له أصلاً، وهو مسبّب الأسباب على الإطلاق من غير سبب.

أليس^{٢٦} إذا نظرت إلى ما يؤتلف^{٢٧} جوهر الذات منه ومن غيره وجدت الذات في جوهرها فاقرة إليه، لا على أنها أثره الصادر منه؟! بل على أنها ذات سنخها هو مجموع ذلك الشيء وذلك الغير، فجوهر الذات بعينه جوهر^{٢٨} ذنك الشئيين، فبالضرورة الفطرية يتقدّم كلّ منهما في التجوهر على المتجوهر الذي هو مجموع^{٢٩} المتجوهرين تقدّماً بالماهية أو بالطبع؛

[١]: فإذا^{٣٠} كانا من الأجزاء العينية - كالمادة والصورة الخارجيتين^{٣١} - كان قوام جوهر الذات بهما بحسب خصوص الوجود في الأعيان.

[٢]: وإن كانا من الأجزاء العقلية - أي المادة والصورة العقليتين - كان قوام الحقيقة بهما بحسب خصوص ما يتمثّل في لحاظ العقل فقط، وكلّ من القبيلتين^{٣٢} يتقدّم على الكلّ تقدّماً بالطبع لا بحسب سنخ حقيقة الكلّ وجوهر ماهيته، بل إنّما بحسب خصوص وقوع تلك الحقيقة في الأعيان أو في الذهن.

[٣]: وإن كانا من الأجزاء المحمولة - أعني أجزاء^{٣٣} الحدّ لا أجزاء الماهية على

٢٦. هذا برهان على أنه لا يكون لذاته سبب منه، وإذا تبرهن هذا ظهر أنه مسبّب الأسباب من غير سبب، كما سيجي في هذا الفصل (١٢).

٢٧. ش: يأتلف

٢٨. ل، خ: إذا

٢٩. ش: بعينه هو جوهرأ

٣٠. خ: الخ - مجموع

٣١. ش: الخارجين

٣٢. ش: القبيلين

٣٣. أعلم أن إطلاق الأجزاء على الجنس والفصل إنّما هو [على] سبيل التسامح، لأنّ كلّاً منهما أجزاء للحدّ، فكونها أجزاء المحدود ليس إلّا على التسامح. وقوله - مدّ ظلّه - «أعني أجزاء الحدود» إشارة إلى هذا المعنى.

وقد يقال إنّ الحدّ والمحدود إنّما هما حقيقة واحدة، فكلّ ما هو جزء لأحدهما فهو جزء للآخر من غير تسامح، بل وجهه أنّ الجنس والفصل لما لم يكونا جزء (كذا) الماهية إلّا في أحد أنحاء ملاحظات الذهن - أعني في طرف الخلط والتعريب - فأطلاق الأجزاء عليهما مطلقاً إنّما هو على سبيل التسامح. وقوله: «لا أجزاء الماهية على الحقيقة» إيماء لطيف على هذا. (سمع)

الحقيقة - كان منهما تجوهر سنخ الحقيقة، وكان كل منهما يتقدم على سنخ جوهر الحقيقة تقدماً بالماهية.

[ليس للواجب مبادئ يأتلف منها]

فإذا كان يفرض أن لحقيقة القيوم الواجب بالذات مبادئ قد ائتلف منها جوهر الحقيقة - إما في الوجود أو بحسب اللحاظ التحليلي - كان تقرر الحقيقة لتلك أقدم من تقرر الحقيقة له، وكانت حقيقته المتأخرة فاقرة إلى حقايق متقررة قبلها. وإن كانت القلبية الواقعة في نفس الأمر متحققة في لحاظ العقل^{٣٥}، فلم يكن ما فرض متقرراً واجب التقرر بنفسه متقرراً بنفسه، بل متقرراً بتقررات أشياء متقررة يلحق بتقرراتها ذلك المفروض.

ثم كل من تلك الأشياء [١]: إما أن يكون متقرر الحقيقة بذاته، فتكون هناك متقررات واجبات التقرر بذواتها، فهي لا محالة قيومات واجبات بالذات؛ فإن لم يكن المفروض قيوماً واجباً بالذات على وفاق الفرض، بل إما كان مجموع قيومات واجبات بالذات^{٣٦} وأيضاً قد استبان لك أن ما هو قيوم واجب بالذات لا يكون بين ذاته وبين ذات قيوم واجب وجود غيره تكافؤ لزمي يمتنع بحسبه أن يدخل أحدهما في التقرر والوجود؛ وليس للآخر دخول في التقرر والوجود؛ فكيف يتصور أن تكون أشياء^{٣٧} متفصلة الحقائق والذوات، ليس يعقل بين ذواتها علاقة عقلية طبيعية^{٣٨} لزومية تتجوهر^{٣٩} منها ذات متأحدة وحقيقة وحدانية، فذلك مع شدة وضوحه في الفساد سيتلي عليك بطلانه إن شاء الله تعالى.

[٢]: وإما أن يكون بعض تلك الأشياء، ولا أقل من واحد ليس إذا اعتبر بذاته يجب له أن يكون متقرر الحقيقة بنفسه، فيكون لا محالة من الطبايع الإمكانية، فكيف تدخل طبيعة إمكانية في سنخ حقيقة القيوم الواجب بالذات، حتى يكون بتجوهر سنخ حقيقته من ممكن ما ومن قيوم واجب بالذات، وهل المفروض قيوماً واجباً بالذات^{٤٠} إلا الذي هو ما

٣٦. إلى هنا وقع سقط في نسخة «ج»

٣٩. ج: بتجوهر

٣٥. ج: الخ: اللحاظ العقلي

٣٨. ج: طبيعة

٣٤. د: فان

٣٧. ج: + له

٤٠. خ: قيوماً وبالذات

وراء ذلك الممكن ؟ فالذي فرض مجموع تلك الأشياء عاد إلى أنه بعضها.
وأيضاً يلزم أن تكون تلك الطبيعة الإمكانية المعلولة^{٤١} متقدّمة على القيوم الواجب بالذات تقدّماً بالطبع أو تقدّماً بالماهية، وذلك فطري الاستحالة.
فإذا القيوم الواجب بالذات يمتنع أن تجتمع ذاته من أجزاء متباعدة في الوجود، أو ينحلّ إلى أشياء متّحدة في الحقيقة. وبالجملّة يمتنع أن يتصوّر تحليل حقيقته إلى شيء وشيء بوجه من الوجوه أصلاً.

[ليس للواجب طبيعة جسمانية أو مقدارية]

وإذا امتنع ذلك، استحال أن تكون له طبيعة جسمانية أو طبيعة مقدارية امتدادية، فإذن يستحيل أيضاً أن يكون بحيث يصحّ أن ينتزع^{٤٢} منه شيء من الأجزاء المقدارية، فإذا هو بسيط حقّ ليس يتصوّر في ذاته الواحدة الحقّة شيء من أنحاء التكتّر.

[إنّ الواجب غاية كافّة الماهيات وهو أحديّ الذات ومسبّب الأسباب]

وإذا هو وجود حقّ متقرّر^{٤٣} بنفسه موجود بذاته فهو يقرّر^{٤٤} نفسه ووجود نفسه؛ لا تقرّر شيء ووجود شيء، وهو تقرّر ووجود بالفعل لنفسه بنفسه؛ فليس يمكن أن يكون متعلّق الحقيقة والوجود بشيء أصلاً، لا مادّة تستحيل هي إليه ولا موضوع أو^{٤٥} محلّ يوجد هو فيه، ولا صورة يتلبّس هو بها، ولا غاية يكون هو لها؛ بل هو^{٤٦} الغاية لكافّة الماهيات وقاطبة الإنبيات وجملّة الحقائق وجميع الوجودات.

فإذا القيومية الواجبة بالذات تساوق^{٤٧} البساطة الحقّة الخالصة المطلقة، والقيوم الواجب بالذات أحد بسيط حقّ تمجّد عن أن يتعلّق بسبب أصلاً.
فإذن قد انكشف أنه ليس له سبب به ولا سبب منه ولا سبب عنه ولا سبب فيه ولا سبب له، وهو مسبّب الأسباب من غير سبب.

٤٣. ج: بتقرّر

٤٢. ج: ينزع

٤١. خ: المعلولة

٤٦. خ: - هو

٤٥. ج: إذ

٤٤. ش: خ: تقرّر

٤٧. ش: مساوق

وهذا التبيان الإفاضي^{٤٨} القدسي بحيث يقع بإزاء جملة ما ريم بالقصد في هذه المسألة، ولا يكون يحوج إلى تبين أنه لا قيوم واجب الوجود في التقرر^{٤٩} والوجود إلا واحد، حتى إذا أخذت هذه المسألة في تبيان ذلك الأصل كان تهيناً لمحتجّن أن^{٥٠} يقول إن الأمر قد دار،^{٥١} لم يكن يتفق^{٥٢} لجمهور العشيرة الفلسفية من الرؤساء والأتباع إلى الآن؟ وهو كجملة نظائره من الحكمة النضيجة التي أوتيتها^{٥٣} من فضل ربّي ورحمته.

تقديس

[في عدم جواز اعتبار القوة في الواجب]

كما أن القيوم الواجب بالذات أحديّ الذات^{٥٤} وليس مزدوج الحقيقة - إذ ليس هناك كثرة بالفعل ولا صحّة انحلال إلى شيء وشيء، بل هو البسيط الحق والبساطة الصرفة - فكذاك يتمتع أن تكون ذاته^{٥٥} جزءاً من حقيقة ما متأحدة مزدوجة تتألف منه^{٥٦} ومن غيره؛ وكيف تتحصّل حقيقة وحدانية من واجب التقرر والوجود بذاته، ومما ليس له تقرر ووجود ولا لا^{٥٧} تقرر ولا وجود^{٥٨} في حدّ ذاته، وهل يسع طباع الفطرة الإنسانية أن يتصور ذاتاً وحدانية من ازدواج الفعلية الحقّة والقوة المحضة^{٥٩}.

تبصير تقديسي

[في عدم تركّب الواجب من الوجود والماهية، وأنه أحدي الحقيقة]

ألست قد تحصّلت من قبل أن لازم الماهية إنما علّة كونه^{٦٠} للماهية هي نفسها

٤٨. خ: الأقصى

٤٩. ج: التصور

٥٠. خ: بأن

٥١. خ: + و

٥٢. خ: دار ولم يتحقق

٥٣. - اقتباس من كريمة البقرة / ٢٦٩ كما مضى .

٥٤. ش: - و

٥٥. أي ذات القيوم الواجب بالذات. (١٢)

٥٦. أي من القيوم الواجب بالذات. (١٢)

٥٧. ل: - لا

٥٨. ج: + من

٥٩. د: - حقيقة وحدانية... المحضة

٦٠. ج: تكونه

المتقرّرة المقتضية لذلك اللازم، على أن تكون هي حالة الإقتضاء مخلوطة بالوجود؛ إذ كان الوجود أول ما ينتزع من الماهية المتقرّرة^{٦١} بالقياس إلى ساير اللواحق، فالماهية المتقرّرة هي بعينها مطابق هذا الحكم، ومبدأ هذا الانتزاع؛ فتكون موجوديّتها قبل اعتبار تلبّسها بشيء ما، أي شيء كان ممّا هو يلحق جوهر الذات وليس يدخل في قوام سنخ الحقيقة، و^{٦٢} إذ كان كلّ مقتضى لشيء يجب أن يصحّ تحليل الفاء بينهما بحسب الوجود لكون طبايع الإقتضاء يستوجب ذلك، بل إنّ مفاده هو.

ولست أقول: إنّ ذلك هو ما^{٦٣} يفترق إليه طبايع اللازم، حتّى يكون هو متوقّفاً على وجود الماهية أيضاً^{٦٤} على أن يؤخذ الوجود جزءاً ما من العلة المقتضية، فيرجع الأمر إلى أنّ المقتضي هو مجموع الماهية وحيثية مطلق الوجود، فمن المتحقّق أنّه لو كان في طبايع^{٦٥} وجد فوجد ما يوجب استيجاب هذا لم يكن يتصوّر أن تتحقّق عليه بين شيئين أصلاً، وسبجيّ تبيانه^{٦٦} في مؤتلف^{٦٧} القول إن شاء الله تعالى.

إنّما طبايع «وُجِد فوجد» تقدّم^{٦٨} موجودة ما هو علة، لا اعتبار وجود^{٦٩} ما هو علة في العلية^{٧٠} حتّى يلزم تقدّم^{٧١} موجودة^{٧٢} ذلك الوجود أيضاً، فليس يتصوّر أن يكون الوجود لازماً لماهية ما أصلاً، وإلا كان يقع طبايع وجد فوجد بين الماهية^{٧٣} وجودها اللازم لها بعينها،^{٧٤} فيتقدّم وجود الماهية على وجودها اللازم، فإمّا أن يكون الوجود المتقدّم هو الوجود المتأخّر بعينه، فكيف يتصوّر أن يكون شيء بعينه يتقدّم على نفسه؛ وإمّا أن يكون هناك وجودان^{٧٥} متقدّم ومتأخّر، فكيف يتكثّر الوجود مع لا تكثّر الموضوع؛ على أن الكلام في المتقدّم كالكلام في المتأخّر، فيتسلسل.

وليس الغرض بطلان التسلسل، فإنّه ممّا لم يتبيّن بعد، بل إنّ مجموع الوجودات المتسلسلة كالوجود الأول، فقد انكشف أنّه يستحيل أن يكون شيء من الأشياء

- | | | |
|--------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------|------------------------------------|
| ٦١. ج: المتصورة | ٦٢. خ: - و | ٦٣. ل: خ: لما |
| ٦٤. أي كما أنّه متوقف على أصل الماهية المتقرّرة. (سمع) | | ٦٥. ل: خ: طبايع |
| ٦٦. ش: تبيانه | ٦٧. ل: مؤتلف / خ: مؤتلف | ٦٨. ج: تقدّما |
| ٦٩. ج: وجد | ٧٠. ج: ثلاثة | ٧١. ش: - موجودة ما هو علة... تقدّم |
| ٧٢. ش: - ما هو علة لا... موجودة | | ٧٣. ل: أو |
| ٧٤. ل: خ: بعينها | ٧٥. ج: وجود / د: - تبصير تقديسي... وجودان / ل: خ: + بنفسه | |

مقتضياً^{٧٦} لوجوده، وأن يكون الوجود من لوازم ماهية ذات ما من الذوات أصلاً. فإذا فاحكم أن^{٧٧} القيوم الواجب بالذات يجب أن يكون وجوده عين ذاته، وأن لا تكون له ماهية وراء إينته، وأيضاً لما كان القيوم الواجب بالذات متقرر الحقيقة بذاته وإنما مطابق انتزاع الوجود والمحكي عنه بالموجودية هو نفس الحقيقة المتقررة فحيث أن تقرر الحقيقة له بنفس الذات لا باقتضاء الذات.

أفليس ممّا يسجل على فساد نفسه كون الحقيقة جاعل جوهر نفسها^{٧٨} وصانع سنخ ذاتها؟! فيكون الوجود أيضاً^{٧٩} له بنفس الذات، لا باقتضاء الذات^{٨٠}؛ وإلا لزم أن يكون تقرر حقيقة وحقيقة متقررة، ولا صحة انتزاع الوجود منها بحسب ظرف التقرر، وقد كنّا أوضحنا لك فساده فيما سلف.^{٨١}

فإذا القيوم الواجب بالذات ليس يصح تحليله إلى ماهية ووجود، فهو أحدي الحقيقة، بسيط الذات من هذه الجهة أيضاً، كما أنه أحدي الحقيقة من جهة أنه لا قسمة له بوجه أصلاً؛ لا في الكم ولا في المبادي ولا في القول، فهو واحد في هذه الجهات الأربع، بل من الجهات كلّها.

تذييل

[في عدم جواز صدور الوجود أو الموجود عن الماهية]

رأيت كيف استحصف^{٨٢} التبيان فتفتخت عصامات^{٨٣} الفئة^{٨٤} المتفسطة^{٨٥} وتمحّقت^{٨٦} جزافاتهم وما يغتال به مثير^{٨٨} فتنة التشكيك أو هامّ المستضعفين من

٧٨. د: - تبصير تقديسي... نفسها

٧٧. ج: - ان

٧٦. ج: نقيضاً

٨٠. ل، د: - فيكون الوجود... الذات

٧٩. ج: - ايضاً

٨١. إشارة إلى ما مرّ في أوائل الكتاب من تحقّق (كذا) معنى الوجود. (سمع)

٨٢. استحصف: استحكم

٨٣. قوله: عصامات الفئة...

العصام: رباط القرية الذي يحلّ به. (منه)

٨٤. عنى به الأشاعرة، فإنهم قالوا بزيادة الوجود على المقدّس جلّ ذكره. (١٢)

٨٥. ج: - المتفسطة

٨٦. ج: تمحضت

٨٧. تمحّقت: اضمحلّ، بطل.

المقلّدين، وهو: أنّه لم لا يجوز أن يكون المؤثر هو الماهية لا بشرط الوجود^{٨٩}؛ ثم لا يلزم من حذف الوجود عن درجة الاعتبار دخول العدم فيها؛ لأنّ الماهية من حيث هي هي لا موجودة ولا معدومة، وهذا كما قالوا في الممكن أنّ ماهيّته قابلة للوجود لا بشرط وجود آخر، وإلّا وقع التسلسل؛ ولم^{٩٠} يلزم أيضاً أن يكون القابل للموجود معدوماً وإلّا لزم كون الشيء الواحد في الوقت الواحد موجوداً^{٩١} معدوماً معاً.

فقد بان لك بما قد سلف أنّه من ساقط^{٩٢} القول ومن لغو الحديث.

وقال بعض من يحمل عرش التحقيق^{٩٣} في توهينه: «لا شك أنّ الماهية من حيث هي هي لا موجودة ولا معدومة، وإنّا نعلم بالضرورة^{٩٤} أنّ تأثير العلة مشروط^{٩٥} بتقدّمها في الوجود،^{٩٦} وإنّما يمكن أن تكون الماهية من حيث هي هي علة لصفة^{٩٧} معقولة لها، كما أنّ ماهية الإثنين علة لزوجيّتها، وعدم اعتبار الوجود معها عند اقتضاءها تلك الصفة لا يقتضي انفكاكها عن^{٩٨} الوجود حالة الإقتضاء. وأمّا كونها من حيث هي هي علة لوجود أو^{٩٩} موجود فمحال؛ لأنّ بدية العقل حاكمة بوجوب كون ما هو علة لوجود ما موجوداً. والفرق بين الوجود وبين سائر الصفات ها هنا أنّ سائر الصفات توجد بسبب الماهية والماهية توجد^{١٠٠} بالوجود، على معنى أنّه هو^{١٠١} موجوديّتها، فلذلك جاز صدور سائر الصفات من نفس الماهية وصدور بعضها من بعض، ولم يجز صدور الوجود من شيء

٨٨. ل: مبشر ٨٩. د: + الوجود ٩٠. ل، خ: لا

٩١. ل، خ: + و

٩٢. قوله: من ساقط القول...

الساقط والساقطة: اللّثيم في حبه ونسبه. (منه)

٩٣. قوله: وقال بعض من يحمل عرش التحقيق...

عنى به خاتم الحكماء، نصير الملة والدين الطوسي - نور سرّه - قال ذلك في نقد المحصل. [٩٧-٩٨]

■ (منه)

و أيضاً قارن: شرح الإشارات ج ٣/ ٣٨ ٩٤. ل، خ: - بالضرورة

٩٥. ل: مشروطة ٩٦. قارن أيضاً: شرح الإشارات ج ٣/ ٣٨

٩٧. بخلاف الوجود، فإنّه ليس صفة وراء الماهية، بل هو نفس المعنى المصدري، أي كون الماهية. (سمع)

٩٨. ل: من ٩٩. ج: ما ١٠٠. خ: - الماهية توجد

١٠١. ل، د: - هو

منها، وليس الأمر كذلك في قبول الوجود؛^{١٠٢} فإنَّ قابل الوجود يستحيل أن يكون موجوداً وإلاَّ فيحصل له ما هو حاصل له».

والماهية إنَّما تكون قابلة للوجود عند وجودها في العقل فقط، ولا يمكن أن تكون^{١٠٣} علّة لصفة خارجية عند وجودها في العقل فقط.

ونحن نقول: قبول الماهية من حيث هي هي للوجود لا يوجب كون جاعل ذاتها هو نفسها بعينها، ولا أن تكون ذاتها قابلة لذاتها؛ وتأثيرها في الوجود ليس يتصوّر إلاَّ بأن يكون جاعل ذاتها هو نفس ذاتها، وأنَّ معاد القول المستوفى فيه بعض فصول الشطر الربوبي إن شاء الله تعالى.

هداية

[في عدم انقسام الواجب وبيان وحدته]

قد قرع سمعك فيما سلف ويتلى عليك فيما يأتي إن شاء الله تعالى^{١٠٤} أنَّ الماهية المجردة عن المادّة لا تكون لذاتين، والشيثان إنَّما هما إثنان [١]: إمّا بسبب المعنى، [٢]: وإمّا بسبب الحامل للمعنى، [٣]: وإمّا بسبب^{١٠٥} الوضع والمكان أو بسبب الوقت والزمان؛ وبالجملّة لعلّة من العلل.

فكلّ شيئين لا يختلفان بالمعنى فإنَّما يختلفان بشيء غير المعنى، وكلّ طباع^{١٠٦} معنى موجود بعينه لكثيرين مختلفين فهو متعلّق الذات بشيء من العلل ولواحق العلل.

[عدم انقسام الوجود البحث بالعدد]

فإذا قيل: في كلّ طباع^{١٠٧} معنى ليس هو المادّة ولا تعتريه لواحق مادّة إنّه لا يكون لإثنين^{١٠٨} بالعدد، فبالحري أن يقال قولاً مرسلًا: إنَّ المعنى الذي ليس هو لشيء^{١٠٩} ولا

١٠٣. ج: + موجوداً أو إلّا... أن

١٠٢. ج: + في شيء فيها... الوجود

١٠٥. ج: + سبب الحامل... سبب

١٠٤. ج، ش: - تعالى

١٠٨. ل، خ: اثنتين

١٠٧. ل، خ: طباع

١٠٦. ل، خ: طباع

١٠٩. ج: الشيء / خ: شيء

يجوز أن يتعلّق إلّا بذاته فقط فإنّه لا يخالف مثله بالعدد^{١١٠} البتّة.
فإذا الوجود البحث - الذي ليس هو لماهية وإنّما هو وجود نفسه وهو القيوم الواجب بالذات - يمتنع أن ينقسم بالحمل^{١١١} على كثيرين بالعدد، وأن يكون نوعه لغير ذاته الواحدة الحقّة، فإنّ وجود نوعه له إمّا بنفس ذات نوعه^{١١٢} فلم يوجد إلّا له أو^{١١٣} لعلّة؛ ولا يصحّ ذلك إلّا أن يكون جوهر الشي معلولاً باطل الذات، ناقص الحقيقة، تعالى القيوم الواجب بالذات عن ذلك علواً كبيراً.

[بيان الأوصاف السلبية للواجب]

وكان قد استبان أنّه يستحيل أن ينقسم بالفصول حتّى يحمل على كثيرين بالحقيقة النوعية، وإلّا كان له أجزاء الحدّ، فلم يكن أحدي الذات؛ فإذا لا قيوم^{١١٤} واجب الوجود إلّا واحد، والقيوم الواجب بالذات لا شريك له، وإذ هو بريء عن المادّة وعلائقها وعن الفساد، والأضداد متفاسدة مشتركة في الموضوع فلا ضدّ له. فقد^{١١٥} بيّن من هذا أنّه لا مكافئ^{١١٦} ولا شريك له، وأنّ معنى شرح إسمه له فقط، ولا جنس ولا فصل ولا ماهية ولا كيفية ولا كمّيّة ولا اين ولا وضع ولا متى ولا ندّ ولا مثل ولا ضدّ له تعالى وجلّ وتمجّد.

[إنّ الواجب هو البرهان على كلّ شيء]

وأنّه لا حدّ له ولا برهان عليه، بل هو البرهان على كلّ شيء؛ وإنّما على السبيل إليه دلائل واضحة.

[بيان معنى الواحدية للواجب]

وإذ هو هو^{١١٧} تامّ^{١١٨} الحقيقة من جهة أنّ حقيقته^{١١٩} وشرح إسمه له فقط فهو واحد

١١٢. ج: + له اما بنفس ذات نوعه

١١٥. ل: قد

١١٨. ل: خ: تمام

١١١. ش: بالجمل

١١٤. د: لا يقوم

١١٧. تأكيد للأول. (١٢)

١١٠. ج: باعد

١١٣. خ: و

١١٦. ل: لا يتكافى

١١٩. خ: حقيقة

من جهة تامة تقرّره و^{١٢٠} وجوده.

و واحد من جهة^{١٢١} أنّه لا ينقسم لا بالكمّ ولا بالمبادئ المقيّمة ولا بأجزاء الحدود. و واحد من جهة أنّ لكلّ شيء وحدة^{١٢٢} تخصّه^{١٢٣} وبها كمال حقيقته وصفاته الذاتية. و واحد من جهة أنّ مرتبته^{١٢٤} من التقرّر والوجود - أي وجوب التقرّر والوجود له - فوق التمام ووراء التناهي في لا تناهي الشدّة، أي^{١٢٥} شدّة تأكّد تقرّره وتمخّض وجوده غير متناهية اللامتناهي.

استيناف

[في عدم تكثّر الواجب وكيفية وحدته]

أما يُبين لك أنّ وجوب التقرّر والوجود هو الحقيقة الحقّة^{١٢٦} التي هي مبدأ كلّ حقيقة؟! لا أنّ هناك ماهية ما يقارنها وجوب التقرّر والوجود، فيجب أن يعقل واجب التقرّر والوجود نفس واجب التقرّر والوجود، لا^{١٢٧} كما يعقل شيء ما كإنسان أو فلك أو عقل مثلاً^{١٢٨} هو واجب التقرّر والوجود،^{١٢٩} وذلك كما قد يعقل الواحد نفس الواحد لا هواء أو ماء أو نار أو فلك أو غير ذلك هو الواحد.

[بيان مبدئية الواحد]

فيثاغورس وأصحابه،^{١٣٠} أبناء الوحدة^{١٣١}، يجعلون المبدأ ذات الواحد من حيث

١٢٠. ج: - و ١٢١. ج: انه

١٢٢. قوله: لكلّ شيء وحدة تخصّه...

و لكن تلك الوحدة هناك عين الحقيقة المقدّسة وفي الممكنات أمر وراء نفس الحقيقة. (منه)

١٢٣. ج: شخص ١٢٤. ج: مرتبه

١٢٥. تفسير لقوله: «و وراء التناهي في لا تناهي الشدّة». (سمع)

١٢٦. ج: - الحقّة ١٢٧. خ: - لا ١٢٨. خ: - مثلاً

١٢٩. د: + كما يعقل شيء... الوجود / ش: - لا كما يعقل... الوجود

١٣٠. ويقال لهم الفيثاغوريون. (سمع) ١٣١. خ: + من

١٣٢. ل، الواحد / د: الواحدة

هو واحد لا شيئاً ما هو الواحد؛ إذ الواحد الحق هو نفس الواحد البحث لا ماهية ما قارنها الواحد. أليس تأكد الحقيقة وتصححها مبدأ كل حقيقة، فكيف لا يكون هو بنفسه حقيقة؟! فإذا تأكد التقرّر وتمخّض الوجود هو بذاته واجب التقرّر والوجود، وهو الحقيقة الحقّة والحقيّة^{١٣٣} المطلقة.

[عدم تكثّر الواجب في المعنى الجنسي والنوعي]

فبعد ذلك نقول: إنّ وجوب التقرّر والوجود لا يمكن أن يتكثّر، وإلاّ [١]: فإما هو لمختلفي الحقائق على سبيل الانقسام بالفصول، [٢]: أو لمتفقي الحقيقة النوعية على سبيل الانقسام بالعوارض والفصول، لا تدخل في حدّ ما يقام مقام الجنس، فهي لا تفيد^{١٣٤} المعنى الجنسي حقيقته من حيث معناه؛ بل إنّما يفيد التحصّل والقوام بالفعل ذاتاً موجودة خاصّة؛ إذ لا عليّة لها إلّا لتقويم^{١٣٥} الحقيقة موجودة معيّنة، لا لتقويمها^{١٣٦} في نفسها؛ ففصول وجوب التقرّر والوجود و^{١٣٧} إنّ صحّت، وجب أن لا تفيد وجوب التقرّر والوجود حقيقة وجوب التقرّر والوجود، بل إنّما الوجود بالفعل.

وقد دريت أنّ حقيقة وجوب التقرّر والوجود ليس إلّا نفس تأكد التقرّر وتمخّض الوجود، لا كحقيقة الحيوانية التي هي معنى غير تأكد التقرّر والوجود، والموجوديّة أمر خارج عن ذاتها داخل عليها؛ إفادة الوجود بالفعل^{١٣٨} لوجوب التقرّر والوجود هي إفادة ما في سنخ الحقيقة.

فإذن يلزم أن يدخل ما هو كالفصل من حيث هو كالفصل في ماهية ما هو كالجنس من حيث هو كالجنس^{١٣٩} في اللحاظ الذي هو ظرف تمايز حيثيّتي التعيّن والإبهام، و^{١٤٠} هو فاسدٌ. وأيضاً يلزم أن تكون حقيقة وجوب التقرّر والوجود الذي تمّ حقيقة وجوب التقرّر والوجود له متعلّقة في أن تحصل بالفعل بموجب،^{١٤١} فيكون المعنى الذي به يكون الشيء

١٣٣. ل. د: - والحقيّة / ج: حقيقة

١٣٤. ج: لا تفيد

١٣٦. ل. خ: لتقومها

١٣٥. ل. خ: لتقوم

١٣٧. ج. ش: - و

١٣٩. ش: - من حيث هو كالجنس

١٣٨. ج: بالعقل

١٤١. ج: لموجب

١٤٠. ج: - و

واجب التقرّر يجب حصوله بغيره، فيكون واجب التقرّر والوجود بالذات واجباً بغيره أيضاً، وكان قد ظهر بطلانه.

فإذن لا يمكن أن يتكثّر وجوب التقرّر والوجود تكثّر المعنى الجنسي بالفصول.

[لا يمكن أن يكون الواجبان المفروضان يتكثران بالعوارض واللواحق]

فأما إن تكثّر^{١٤٢} تكثّر المعنى^{١٤٣} النوعي بالعوارض - حتى يكون شيان لهما وجوب التقرّر والوجود، ولا يخالف أحدهما الآخر في شيء مما غير خارج عن المعنى الذي هو جوهر الحقيقة، بل إنما التخالف بأنّ ذا ليس ذاك، وذاك ليس ذا بالعدد - فلامحالة تكون هناك لواحق لجوهر الحقيقة بها المباينة.

واللواحق [١]: إما أن تعرض الحقيقة بما هي تلك أو وجود الحقيقة بما هو وجودها فلا يتصور الاختلاف فيها، بل يجب أن يتفق الكلّ فيه.^{١٤٤}

[٢]: وإما أن تعرض الحقيقة بأسباب خارجة لا بنفس الماهية، فتكون لولا تلك الأسباب لم تعرض، فتكون لولاها لم تختلف، فتكون لولاها كانت الذات واحدة أو لم تكن ذات، فتكون لولاها^{١٤٥} ليس هذا بانفراده واجب التقرّر والوجود، فيكون وجوب كلّ واحد منهما^{١٤٦} الخاصّ به المنفرد له مستفاداً من غيره.

[إن الواجب بالغير لا يكون واجباً بالذات]

وقد قيل لك: أنّ الواجب بالغير لا يكون واجباً بالذات، وبعبارة أخرى أنّ كون الواحد منهما واجب التقرّر والوجود وكونه هو بعينه إما^{١٤٧} أن يكون واحداً، فيكون كلّ ما هو واجب التقرّر والوجود فهو هو بعينه وليس غيره.

وإن كان كونه واجب التقرّر والوجود غير كونه هو بعينه، فمقارنته واجب التقرّر

١٤٢. خ: يتكثّر ١٤٣. خ: - الجنسي بالفصول... المعنى

١٤٤. أي فيما يعرض الحقيقة بما هي تلك، ويعرض وجود الحقيقة بما هي وجود. (سمع)

١٤٥. ش: - لم تختلف فتكون... لولاها ١٤٦. خ: منها

١٤٧. كذا / لا يذكر قسمه صراحة

والوجود لما به هو ذا بعينه [١]: إمّا أن يكون أمراً لذاته [٢]: أو بسبب موجب غيره.
فإن كان لذاته ولأنّه واجب التقرّر والوجود، فيكون كلّ ما هو واجب التقرّر والوجود هو هذا بعينه ولا يكون غيره أصلاً.
وإن كان لموجب غيره، فيكون لكون^{١٤٨} واجب التقرّر والوجود هذا بعينه سبب، فيكون لخصوصية تقرّره ووجوده المنفرد سبب، فيكون هذا المنفرد^{١٤٩} بخصوصه معلولاً^{١٥٠} غير واجب التقرّر والوجود.

[القيوم الواجب يستحيل أن يكون محمولاً على الاثنين]
فإذا القيوم الواجب بالذات واحد بالمعنى والحقيقة ليس كأنواع تحت جنس، وواحد بالهوية ليس كأشخاص تحت نوع، وربّما يعبّر عنه بوجه يظنّ أو حرف^{١٥١} يقال: ^{١٥٢}
القيوم الواجب لذاته يستحيل أن يكون محمولاً على الاثنين؛ لأنّه [١]: إمّا أن يكون ذاتياً لهما، [٢]: أو عرضياً لهما، [٣]: أو ذاتياً لأحدهما عرضياً للآخر.
فإن كان ذاتياً لهما، فالخصوصية التي بها يمتاز كلّ واحد عن الآخر لا يمكن أن يكون داخلياً في المشترك، وإلا فلا امتياز، فهو خارج منضاف إلى المعنى المشترك. فإن كان داخلياً في كلّ واحد منهما، كان كلّ منهما ممكناً بما هو موجود و^{١٥٣} ممتاز عن الآخر.
وإن كان في أحدهما، فهو ممكن بما هو كذلك.
وإن كان عرضياً لهما أو لأحدهما فمعروضه في ذاته لا يكون واجب التقرّر والوجود.
فإن قيل: المخصّص سلبى، وكلّ واحد منهما يختصّ^{١٥٤} بأنّه ليس الآخر.
قيل: سلب الغير لا يتحصّل إلا بعد حصول الغير وحينئذٍ يكون كلّ واحد هو هو بعد حصول الغير، فيكون ممكناً.

١٥٠. ج: + لا

١٥٢. ش: فيقال

١٤٨. ج: كون / ل، خ: لكونه

١٥١. ش: خب (٤) / ج: - حرف

١٥٤. ل، خ: مختص

١٥٣. ش: - و

عقدة وافتكاك

[في حل شبهة ابن كمونه]

[تقرير الشبهة]

ولعلك تقول: إنما تستتب^{١٥٥} التبيانات لو كان وجوب التقرّر والوجود طباعاً مشتركاً بين ذاتين^{١٥٦} - على سبيل ما هو شأن جوهريات الماهيات أو كان هناك طباع مشترك - يجب أن يتخصّص بهويّات متميزة، فما الذي أحال أن تكون ذاتان بسيطتان مفترقتان بتمام الماهية ليس لحقيقتيهما البسيطتين اتفاق في شيء أصلاً، وكلّ واحدة منهما^{١٥٧} متقرّرة بذاتها، صالحة لانتزاع هذا الوجود المطلق الانتزاعي الفطري منها بنفسها من غير لحاظ^{١٥٨} اعتبار آخر؟ وكذلك الوجوب الانتزاعي؛ فيكون كلّ واحدة^{١٥٩} منهما ماهيتها^{١٦٠} بعينها هي الإنية ولا ماهية لها^{١٦١} وراء الانية، وتكون لمفهوم وجوب التقرّر والوجود حقيقتان بسيطتان مجهولتا الكنه، مختلفتان بنفس جوهرية الماهيتين الغير المعلوماتين بالكنه أصلاً، وهذا المفهوم عرضي منتزع من ذات كلّ واحدة منهما بنفس ماهياتها^{١٦٢} المتقرّرة^{١٦٣} بذاتها.

[الإجابة عنها]

فيقال لك: إنّ هذه معضلة عويصة عوصاء،^{١٦٤} غريبة^{١٦٥} الإشكال، لُرْجة^{١٦٦} الإعضال، ولم يكن لبيان من جهتها أمن، ولا تبيان من تلقائها في أمان إلى زمننا^{١٦٧} هذا؛ فنحن بعون حكمة بارئنا وأيد^{١٦٨} إفاضة ربنا القيوم الواجب بالذات جلّ ذكره ضعضعنا^{١٦٩} عليها وعلى ما هي مثلها أو أشدّ منها إعضالاً في سائر أبواب هذا العلم وغيره من العلوم

١٥٥. ج: تستب	١٥٦. ج: ذاتياً	١٥٧. ج: - منهما
١٥٨. ج: - لحاظ	١٥٩. خ: واحد	١٦٠. خ: ماهية
١٦١. خ: لهما	١٦٢. خ: ماهياتهما	١٦٣. ج: المتقرّر
١٦٤. العوصاء: الغامضة	١٦٥. الغرية: المتلاصقة، الملازمة	
١٦٦. ج: لُرْجة	١٦٧. ل: خ: زماننا	١٦٨. الأيد: القوة
١٦٩. ضعضعنا: هدمنا		

والصناعات العلمية دار الصعوبة، وقلعنا متين^{١٧٠} الإشكال وحسمنا عرق الغموضة، وقطعنا وتين^{١٧١} الإعضال، فالآن نذكر ما لفتته أيدي قرايح السالفين من شركائنا الرؤساء وهو لدينا من المساعي المشكورة والمحاولات المحموده الغير البالغة مبلغ الإجداء^{١٧٢} ونصاب الإغناء،^{١٧٣} ونؤخر ما هو من اجتهاداتنا النامة المغنية وفتاونا الحقيقية المجدية إلى مظان ذكره ومستقرّ عرشه في المسائل الربوبيات في الشطر الربوبي إن شاء الله وحده،^{١٧٤} فنقول على سياق ما ذكر^{١٧٥} في الشفاء والنجاة: ^{١٧٦}

[الإجابة عن الشبهة على سياق ما قاله ابن سينا]

إن وجوب التقرّر والوجود [١]: إمّا أن يكون شيئاً لازماً لماهية تلك الذات التي ينتزع هو منها، كما يقال للشيء أنّه مبدأ؛ فيكون لذلك الشيء ذات وماهية، ثم يكون المبدأ لازماً لتلك الذات، كما أن إمكان الوجود يوجد لازماً لشيء له في نفسه معنى مثل أنّه جسم أو بياض أو لون، ثم هو ممكن الوجود، ولا يكون داخلياً في حقيقته.

[٢]: وإمّا أن يكون واجب التقرّر والوجود بنفس كونه واجب التقرّر والوجود، وهو تلك الماهية، ويكون نفس وجوب التقرّر والوجود طباعاً ذاتياً له.

وقد علمت أنّه لا يجوز أن يكون وجوب التقرّر والوجود من المعاني اللازمة لماهية، فإنّ تلك الماهية^{١٧٧} حينئذ يكون سبباً لوجوب التقرّر والوجود، فيكون وجوب التقرّر والوجود متعلقاً بسبب، فلا يكون وجوب التقرّر والوجود متقرراً موجوداً بذاته.

ثم إذا لم يكن وجوب التقرّر والوجود في مرتبة ماهية شيء - بل كان الشيء كإنسان أو سماء أو عقل أو غير ذلك ممّا ليس وجوب التقرّر والوجود في مرتبة ماهيته، ثم كان يلتبس به الماهية^{١٧٨} - فقد كان هو لازماً لذلك الشيء - كالخاصة والعرض العام - لا هو له - كالجنس والفصل - وإذا كان كذلك كان هو تابعاً غير متقدّم، والتابع معلول مستبوعه،

١٧٠. المتين: الصلب الشديد

١٧١. الوتين: العرق الذي في القلب يجري منه الدم إلى العروق كلّها.

١٧٢. ل. خ: الاجراء ١٧٣. ل. الاغناء ١٧٤. ل. خ: - وحده

١٧٥. ج: ذكره ١٧٦. الشفاء، الالهيات / ٣٩ - ٤٦، النجاة / ٥٥٧ - ٥٦٦

١٧٧. ل. خ: المراتب ١٧٨. خ: يلتبس بالماهية

فيكون وجوب التقرّر والوجود معلولاً، فلم يكن وجوباً بالذات؛ فتعيّن أن يكون هو طباعاً ذاتياً لا كاللازم.

فإما هو ماهية، فيعود إلى أنّ النوعية واحدة.

وإما هو داخل في الماهية، فتلك الماهية:

[الف]: إما أن يكون بعينها شيئين، ويعود الاشتراك في طباع نوع وجوب التقرّر والوجود؛

[ب]: أو يكون لكلّ ماهية غير ماهية الأخرى،

(١): فإما أن يكون انفصال ماهية أحدهما عن ماهية الآخر بأنّ له حقيقة وجوب التقرّر والوجود و^{١٧٩} شيئاً هو الشرط في الانفصال، وللآخر حقيقة وجوب التقرّر والوجود مع عدم ذلك الشرط، على أن قدفارق صاحبه بهذا عدم فقط، فالعدم لا معنى له محصلاً^{١٨٠} في الأشياء، وإلا لكان في شيء واحد معانٍ بلا نهاية إذ تسلب^{١٨١} عن^{١٨٢} كلّ شيء أشياء بلا نهاية.

(٢): وإما أن يكون لكلّ منهما ما ينفصل به عن الآخر، فتكون هناك زيادة كالفصل.

[I]: فإما أن يكون وجوب التقرّر والوجود قد تمّ وجوب تقرّر وجود دون كلّ من الزادتين، فتكون الزادتان من العوارض اللاحقة.

[II]: وإما أن يكون ذلك شرطاً له في أن يتمّ، فلا يخلو:

□ إما أن يكون لا يتمّ دون ذلك في أن تكون له حقيقة وجوب التقرّر والوجود.

□ وإما أن يكون وجوب التقرّر والوجود معنى تامّاً في نفسه وليس شيء من الأمرين دخلاً في تقوّم ذلك المعنى في نفسه، بل إنّما يصير حاصل الوجود بأحدهما، مثل الهيولى لها^{١٨٣} في حدّ جوهر هيوليّتها فعلية التهيؤ، وإنّما وجودها بالفعل بإحدى الصور، ومثل اللون لا يوجد بالفعل إلاّ سواداً أو بياضاً لا بعينه، بل أيّهما اتفق، ولكن هذا في حال وذاك في حال وإن كان فصل السواد لا يقوّمه من حيث هو لون ولا فصل البياض.

والهيولى أيضاً إحدى صورتين بعينها شرط لها في زمان بعينه^{١٨٤} دون الأخرى.

والأخرى بعينها في زمان آخر بعينه دون الأولى وهي بما هي هيولى إنما يشترط^{١٨٥} حصولها بالفعل بإحدى الصور لا بعينها.

فإن كان الأمر على الوجه الأول، فحيث كان وجوب التقرّر والوجود؛ وجب أن يكون ذلك الشرط معه.

وإن كان على الوجه الثاني، فوجوب التقرّر والوجود يفتقر إلى شيء يوجد به، فيكون واجب التقرّر والوجود من بعد ما يتم له معنى أنه واجب التقرّر، والوجود يحتاج إلى شيء^{١٨٦} آخر يوجد به، وأمر الهيولى واللون ليس على هذا السبيل.

فإن الهيولى بما هي هيولى شيء وبما هي موجودة شيء آخر، واللون بما هو لون شيء وبما هو موجود شيء آخر، بخلاف واجب التقرّر والوجود؛ فإنّ حثية وجوب التقرّر والوجود فيه هي بعينها حثية الوجود؛ فالوجود بالفعل هنا لم^{١٨٧} يكن خارجاً عن نفس المعنى الذي هو بإزاء المعنى الجنسي في اللون، وكان الذي يفيد المعنى الفصلي^{١٨٨} هناك، وما بإزاء ذلك المعنى هاهنا^{١٨٩} هو الوجود بالفعل لم يكن يتصور الإقتران هاهنا^{١٩٠} بما هو بإزاء المعنى الفصلي^{١٩١} هناك.

ولمّا لم يكن داخلاً هناك في نفس المعنى الجنسي تصور الإقتران بالفصل والاحتياج في مطلق الحصول بالفعل لا^{١٩٢} في نفس جوهر المعنى إلى أحد الفصول لا بعينه، وفي خصوص^{١٩٣} التحصّل نوعاً معيّناً بالفعل إلى فصل بعينه؛ إذ للطبيعة المبهمة وجودات متعدّدة، وكذلك الوجود بالفعل خارج عن نفس حقيقة الهيولى بما هي هيولى، فلذلك كانت إحدى الصور لا بعينها شرط مطلق حصولها بالفعل من حيث جوهرها، وخصوصية صورة معيّنة بعينها شرط حصولها بالفعل^{١٩٤} في زمان بعينه ولكن لا من حيث جوهرها، بل بحسب خصوصية استعداد خاص لها وخصوصيات أسباب مقتضية.

فاذاً طبيعة وجوب التقرّر والوجود لا يمكن تحصلها^{١٩٥} بالفعل بغير ذاتها، لا بأحد

١٨٧. م. خ. - ل. خ. / لما

١٩٠. ل. خ. هنا

١٩٣. خ. حصول

١٩٥. ل. د. محصلها

١٨٦. ل. يحتاج شيء إلى

١٨٩. ل. خ. هنا

١٩٢. ل. خ. + بعينه

١٨٥. خ. يشرط

١٨٨. م. المفصلي

١٩١. م. الفصل

١٩٤. ش. - من حيث جوهرها... بالفعل

الفصول بعينه ولا لا بعينه، ولا بشيء من الخصوصيات بخصوصها ولا لا بخصوصها؛ إذ ليس يطرأ عليه وجود ليس في نفسه كما في الإنسانية واللونية.

وبالجملة، المدخل للخصوصية بخصوصها أو لا بخصوصها إنما يتصور في أن يصير المعنى كاللون أو الإنسان شيئاً زائداً عليه، ووجوب التقرّر والوجود هو نفس التقرّر والوجود مع امتناع بطلان وعدم عدم، وواجب التقرّر والوجود^{١٩٦} هو نفس المتقرّر الموجود مع امتناع البطلان وعدم العدم.

فالمجودية بالفعل هنا بمنزلة اللونية والإنسانية هناك، فكيف يتصور أن تفيدها الفصول أو الخصوصيات، وقد استغنى فيها واجب التقرّر والوجود عن أي شيء فرض ممّا هو غير ذاته، وليس له وجود ثانٍ بعد ما له في نفسه واللون أو الإنسان له بعد اللونية أو^{١٩٧} الإنسانية وجود يستند إلى علله؟

فإذن لا يمكن أن يكون وجوب التقرّر والوجود مشتركاً فيه، لا أن كان لازماً ولا أن كان طباعاً بذاته؛ فإذا واجب التقرّر والوجود واحد لا في النوع^{١٩٨} فقط أو بالعدد أو في عدم الانقسام أو في التمام فقط، بل في أنّ وجوده ليس لغيره وإن لم يكن من جنسه؛ ولا يجوز أن يقال إنّ واجبي التقرّر والوجود لا يشتركان في شيء، وكيف وهما مشتركان في واجب التقرّر والوجود، وفي البراءة عن الموضوع؟

فإن كان وجوب التقرّر والوجود يقال عليهما باشتراك الإسم فلسنا ننظر في معاني متكررة يقال لها واجب التقرّر والوجود بالإسم، بل في معنى واحد من معاني الإسم وإن كان بالتواطؤ، فقد حصل معنى عام عموم لازم أو عموم جنس، وقد أوضحنا استحالة ذلك، و^{١٩٩} كيف^{٢٠٠} يكون عموم التقرّر والوجود لشيئين على سبيل اللوازم التي تعرض من خارج، واللوازم^{٢٠١} معلولة^{٢٠٢} ووجوب التقرّر والوجود المحض غير معلول؟!^{٢٠٣}

١٩٧. ل. خ. و

٢٠٠. ل. خ. ذلك كيف و

٢٠٢. يمكن أن يقرأ ما في ج: معلول

١٩٦. ج. - مع امتناع بطلان... الوجود

١٩٨. ل. د: التنوع ١٩٩. ل. خ. - و

٢٠١. ج. - والوجود لشيئين.. اللوازم

٢٠٣. ج: معلوم

حكومة كنقد

[في يقية إطلاق الوجود والوجوب على الواجب تعالى]

إنّ هذا نظر فحصى^{٢٠٤} تحصيلي،^{٢٠٥} محقق^{٢٠٦} النمط، محصل الأسلوب ليس^{٢٠٧} بشينه^{٢٠٨} إلاّ رذيلة^{٢٠٩} الخلو عن فضيلة الإجداء. أليس^{٢١٠} قد تكشف أنّ كون الوجود ووجوب التقرّر والوجود عين ذات الواجب التقرّر والوجود بذاته، ليس سبيله أن يقال: مفهوم الوجود المصدري المنتزع العقلي^{٢١١} عين حقيقته وكذلك الوجوب الانتزاعي؟! وكيف يستصحّ ذو تحصيل ما أن تكون المفهومات العقلية الانتزاعية نفس ذات من هو ذات الذوات وحقيقة الحقائق؟!

بل سبيل تحصيله^{٢١٢} أنّ واجب التقرّر والوجود متقرّر بنفس ذاته لا بعلة، ومصدق لحمل الموجود،^{٢١٣} و^{٢١٤} الواجب عليه بسنخ^{٢١٥} حقيقته المتقرّرة بذاتها من غير أن يعتبر^{٢١٦} تحييث ذاته بحيثية ما من الحيثيات أصلاً، لا تقييدية ولا تعليلية، كما يقال مفهوم الإنسان أو الإنسانية عين ذات الإنسان وليس أمراً وراء حقيقته؛ على معنى أنّ نفس الذات الإنسان مبدأ انتزاع الإنسانية منه ومصدق حمل مفهوم الإنسان عليه، لأنّ الإنسانية الانتزاعية هي عين ذات الإنسان القائم^{٢١٧} بذاته. ولا يلزم من ذلك أن تكون^{٢١٨} الإنسانية من اللواحق المعلولة، فإنّها مفهوم اعتباري معقول.

وشأن مثل هذه المفهومات الانتزاعية المعقولة أن تكون معلومة للعقل عند لحاظه الحقائق التي هي بنفس ذواتها من حيث هي هي مبادئ انتزاع تلك المعاني المصدريّة

-
٢٠٤. م. غ: فحص
٢٠٥. م: تحصيل
٢٠٦. ج: + و
٢٠٧. ل: لا (هامشه موافق نقضاً هذا)
٢٠٨. قوله: ليس يشينه...
٢٠٩. ج: - الارذيلة (الشين: خلاف الزين. والمشايين: القبايح والمعائب. منه)
٢١٠. دليل المستنى. (١٢) م: العقل
٢١١. ج: تحمله
٢١٢. ل: غ: الوجود
٢١٣. ج: - و
٢١٤. ج: - و
٢١٥. ج: سنخ
٢١٦. م: معتبر (?)
٢١٧. ج: العالم
٢١٨. ش: - الإنسانية عين ذات... تكون

منها؛ فالعقل^{٢١٩} ينتزع منها تلك ويصفها بها، وكذلك الوجود ووجوب التقرّر والوجود بالنسبة إلى الذات^{٢٢٠} المتقرّرة بنفسها بخلاف الحقائق المجعولة والذوات المعلولة^{٢٢١}.
 فإذا عاقد عقدة الإعضال يقول تبياناً لكم ما أحالت^{٢٢٢} أن يكون كلّ من شيئين متفرّقين بتمام الماهية بسيطين مجهولي الكنه متقرّراً بنفسه، فيكون بالضرورة مبدأ انتزاع مفهومي الوجود، ووجوب التقرّر والوجود المصدريين بنفس ذاته بما هو هو^{٢٢٣}، وليس يستلزم ذلك أن يكون الوجود ووجوب التقرّر والوجود من المعاني الزائدة على الحقيقة ومن اللوازم المعلولة المتأخّرة عن مرتبة الماهية، فيقال له سبيل فك عقدتك سينساق إليه بالغ الفحص؛ وأبلغ القول في الشطر الربوبي إن شاء الله تعالى.

تأصيل^{٢٢٤} أساسي

[في سبب افتقار الموجود إلى الواجب وبساطة الواجب وعدم افتقاره]

القيوم الواجب بالذات من لو فرض استناد ذات^{٢٢٥} ما إليه أوجب ذلك فرض التقرّر والموجوديّة لتلك الذات البتة، وكلّ ما لم يكن فرض استناد ذات^{٢٢٦} ما^{٢٢٧} إليه بخصوصه من حيث هو هو يوجب فرض التقرّر والوجود لتلك الذات البتة^{٢٢٨} فهو ممكن بالذات، وينعكس في الصدق كلياً^{٢٢٩}.

أليس القيوم الواجب بالذات واجب التقرّر والوجود بذاته، والممكن بالذات لا واجب التقرّر والوجود ولا واجب اللاتقرّر واللاوجود بذاته؟ فإذا الإستناد إلى القيوم الواجب

٢٢١. ل. د: - المعلولة

٢٢٤. د: تأسيس

٢٢٧. ج: - ما

٢٢٠. ج: الذوات

٢٢٣. خ: - هو

٢٢٦. ج: ذوات

٢١٩. ل. خ: فان العقل

٢٢٢. خ: تبياناً لكم فأحالت

٢٢٥. ج: ذوات

٢٢٨. ج: - البتة

٢٢٩. قوله: وينعكس في الصدق كلياً...

أي وينعكس كلّ من الحكمين في الصدق كلياً، فيكون كلّ ما كان استناد الشيء إليه منشأ لوجوب ذلك الشيء يكون واجباً بالذات، وكذلك كلّ ما فرض استناد الشيء إلى الممكن بالذات من حيث هو هو لم يكن يوجب ذلك فرض التقرّر والوجود لذلك الشيء. (منه)

بالذات مناط التقرّر والوجود ووجوبهما.

وبالجملة، مناط الفعلية والاستناد إلى الممكن بالذات بما هو ممكن بالذات مناط لا وجوب التقرّر واللاتقرّر، ولا وجوب الوجود واللاوجود، فيكون مناط اللاتقرّر واللاتلاقرّر واللاوجود واللا لا وجود. وبالجملة، مناط القوة المحضة.

وهذا أصل كأساس حصيف^{٢٣٠} في باب التوحيد، وربما تجده من مبادئ مسائل ربوبيات يحوج صاحب الشطر الربوبي من هذا العلم إلى أخذه.

تعليم^{٢٣١} استيجابي [في معرفة القيوم الواجب]

[إنّ بسيط الحقيقة كلّ الكمالات الوجودية]

أليس عندك من المستبين أنّه إذا تبين أنّ القيوم الواجب بالذات أحدي الذات، بسيط^{٢٣٢} الحقيقة من كلّ وجه، لا يصحّ تحليل ذاته الحقّة إلى شيء وشيء وحيثية^{٢٣٣} وحيثية بوجه من الوجوه، فيكون من البين أنّ كلّ ما له من حيثيات الصفات التمجيدية والتقدسية يجب أن يضمن في حيثية واحدة جبروتية قدسية هي سنخ جميع حيثيات الكمالية الجمالية والجلالية، وجوهرها وروعها وينبوعها^{٢٣٤} هي حيثية القيومية الوجوبية، أعني حيثية وجوب التقرّر والوجود بالذات؛ فكلّ حيثية كمالية إيجابية أو سلبية فهي للقيوم الواجب بالذات من تلقاء^{٢٣٥} تلك حيثية المحيطية الحقيقية الوجوبية الذاتية الربوبية.

فاذاً فاعلم أنّ القيوم الواجب بالذات واجب من جميع جهاته؛ إذ كلّ جهة من جهاته فهي راجعة إلى جهة وجوب التقرّر والوجود بالذات؛ فهذه الجهة وحدها منزلتها منزلة

٢٣٠. الحصف: المتقن، المحكم

٢٣١. يعلم فيه قولهم: الواجب بذاته واجب من جميع جهاته. (سمع)

٢٣٢. ج: بسيطة

٢٣٣. خ: - وحيثية

٢٣٤. النسخ: + و

٢٣٥. ج: تلقائه

جميع جهات العز^{٢٣٦} والكمال، ومثابتها مثابة جملة حيثيات العلو والمجد، فاتّصاف القيوم بأية^{٢٣٨} صفة من الصفات الكمالية التي يليق بجانب مجده^{٢٣٩} معناه استحقاق إطلاق الإسم الموضوع لتلك الصفة على حيثية وجوب التقرّر والوجود له، وهي حيثية القيومية الوجوبية الذاتية.

[إنّ الواجب يتّصف بالكمالات من تلقاء ذاته وليس له جهة امكانية أصلاً] ومن سبيل آخر: ليس يجوز أن يتّصف القيوم الواجب بالذات بصفة كمالية لعلّة غير ذاته؛ فإنّ ما سوى ذاته ليس إلّا مجعولات ذاته على الاستغراق الشمولي. وكيف يكون المجعول أكرم من جاعله القيوم الواجب بالذات - تعالى عن ذلك - حتّى يفيد كمالاً ما؟ وكيف وكلّ ما له من الكمال فهو من جنبيه^{٢٤٠} جاعله ومن وجود علته^{٢٤١} بل إنّما هو ظلّ كمال الجاعل، ولا أن يكون ذلك الاتّصاف بعليّة^{٢٤٢} واقتضاء من ذاته، وإلّا كان في مرتبة الذات خلواً من تلك الصفة، ثمّ هو يتلبّس^{٢٤٣} بها أخيراً^{٢٤٤} وذلك ينتهي إلى تكثرّ حيثية التقيديّة في ذاته الأحديّة^{٢٤٥} وقد بان بطلانه وظلمه^{٢٤٦}.

فإذا كلّ صفة كمالية فإنّها نفس ذاته وعين حقيقته، فتكون لا محالة عين وجوب التقرّر والوجود بالذات. فإذا لم يكن^{٢٤٧} له جهة إمكانية بوجه من الوجوه أصلاً.

٢٣٦. ل: العز

٢٣٧. العزّة إشارة إلى الصفات السلبية، والكمال إشارة إلى الثبوتية، والعلو والمجد عكس عكس ذلك. (سمع)

٢٣٨. ج: يانه

٢٣٩. إنّما المراد بـ«المجد» هنا المعنى اللغوي، ■ لا المعنى المصطلح الذي مرّ آنفاً، أعني الصفات السلبية.

(سمع)

■ هذا حاصل ما في الشفاء والنجاة. (سمع)

٢٤١. ل: عليه / ج: من وجوده عليه

٢٤٠. جنبه الكلمة مشوشة في ل / خ: جعلية

٢٤٤. م: أخير

٢٤٣. ل: متلبّس

٢٤٢. م: بعليته

٢٤٥. مثلاً لو كان اتّصافه تعالى بصفة العلم لعليّة واقتضاء من ذاته لزم تكثرّ حيثية في ذاته الأحديّة، لا حيثية

٢٤٦. فيما سبق سابقاً. (١٢)

العقل وراء حيثية القبول. (سمع)

٢٤٧. م، ج: ليس

ومن سبيل^{٢٤٨} آخر: كما أنَّ ذاته الحقَّة أعلى من أن لا يكون^{٢٤٩} وراء معنى ما بالقوَّة فكذلك هو بحسب الفعلية أرفع من أن يتصوَّر له ملاسته معنى ما بالقوَّة، فلو كان هو من جهة واجب الفعلية ومن جهة أخرى ممكن الفعلية فتكون^{٢٥٠} تلك الجهة تكون له ولا تكون له، ولا يخلو الأمر من ذلك، وكلّ منهما بعلة يتعلّق الأمر بها ضرورة، فيلزم أن تكون ذاته متعلّقة بعلة أمرين لا يخلو منهما، فلم يكن واجب الفعلية بذاته مطلقاً بل مع العلتين، سواء كان أحدهما وجوداً والآخر عدماً أو كلاهما وجودين.

فتبيّن^{٢٥١} من هذا أنَّ القيوم الواجب بالذات لا يتأخَّر عن وجوده وجود منتظر ولا صفة من الصفات^{٢٥٢}، بل كلّ ما هو ممكن له فهو واجب له، فلا إرادة منتظرة ولا طبيعة منتظرة ولا علم منتظر ولا صفة من الصفات التي له منتظرة.

ولا تجدد لشيء بالقياس إليه، وإنّما التجددات للمعلولات في حدّ أنفسها وبقياس بعضها إلى بعض، وإنّما أبدع المعلولات^{٢٥٣} وأوجدها في وعاء الدهر مرّة واحدة بالقياس إلى ذاته الحقيقية وإن كانت تلك المرّة الواحدة في وعاء الدهر بالقياس إلى ذاته مرّات شتّى بالقياس إلى ذوات^{٢٥٤} المعلولات في أفق الزمان؛ فالتجدّدت بحسب أفق الزمان ليست توجب تجدداً بالقياس إليه ولا في الإضافات، ولهذا ذكر فيما يجاء^{٢٥٥} به من ذي قبل إن شاء الله تعالى.

٢٤٨. سبيل الفرق بين المملكين: هو أنَّ المراد بقولهم «واجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته» على السبيل الأوّل أن كلّ جهة كمالية من جهات ذاته فهو واجب بالذات، ولا يجري ذلك في الإضافات والسلوب التي ليست هي جهات كمالية؛ وعلى السبيل الأخير أن كلّ جهة من جهات ذاته سواء كان كمالية أو اضافية أو سلبية فإنّها لا يصحّ أن يكون تنظره (كذا) لذاته تعالى، بل يجب أن تكون هي بأسرها ثابتة له تعالى أزلاً وأبداً، والإضافات والسلوب غير متحدّدة بالقياس إلى ذاته، بل متحقّقة مرّة واحدة. (سمع بألفاضه عن المصنّف، رحمه الله)

٢٤٩. ل: أن يكون

٢٥٠. أي فيكون الواجب بحيث تكون تلك الجهة التي هي ممكن الفعلية له ولا تكون له. (سمع)

٢٥١. م، ش: - ولا صفة من الصفات

٢٥٢. ل، خ: فتعين / خ: فين

٢٥٣. ل، خ: ذات

٢٥٤. د: + في حد انفسها... المعلولات

٢٥٥. خ: جاء

تعقيب

[في أن الواجب الوجود واجب من جميع جهاته]

حاول بعض الأتباع^{٢٥٦} تبين المسألة بأنه لو فرض اتّصاف القيوم الواجب بالذات بأمر ثبوتي أو سلبي لا يكفي في تحقّقه ذاته^{٢٥٧}، لتوقّف حصول ذلك الأمر له أو انتفاءه عنه على حضور غير خارجي أو عدمه، وذاته من جهة ذلك الاتّصاف متوقّفة على حضور ذلك الحصول أو الانتفاء، والموقوف على الموقوف على الغير موقوف على الغير، فيلزم أن يكون القيوم الواجب بالذات موقوفاً على الغير والموقوف على الغير إنّما هو ممكن، تعالى^{٢٥٨} عنه.

ثمّ قال: «هذه الحجّة لا تتمشّي إلّا بنفي كون الإضافات أموراً وجوديّة في الأعيان». فردّ عليه بعض من يحمل عرش التحصيل والتحقيق^{٢٥٩} بأنّ «توقّف أمر يتعلّق بالواجب وغير الواجب لا يوجب توقّف الواجب على غير الواجب، بل لا يوجب إلّا توقّف ذلك الأمر على غير الواجب، والإضافات والسلبيات من الصفات كلّها كذلك. والحكماء يقولون باتّصاف القيوم الواجب بالذات بهما^{٢٦٠}، فمقصودهم من قولهم القيوم الواجب بالذات واجب الوجود من جميع جهاته أنّه واجب من جميع جهات يتعلّق به وحده، ولا يتوقّف على الغير، ككونه^{٢٦١} مصدراً ومبدأً، لا ككون^{٢٦٢} الغير صادراً منه أو^{٢٦٣} متأخراً عنه،^{٢٦٤} فإنّ بين^{٢٦٥} الاعتبارين فرقاً».

ونحن نقول: الفرق بين الإضافات والسلوب وبين مباديها التي يازانهما، وهي من صفات القيوم الواجب بالذات حقيقة، ككون ذاته هو مصدر المعلول، لا كون المعلول صادراً منه وكونه في ذاته قائماً بذاته لا في مادّة، لا كون المادّة مسلوّبة عنه حقّاً؛

٢٥٦. عنى به الإمام الرازي قاله في تصانيفه من شرح الإشارات وغيره. ■ (سمع)

قارن: لباب الإشارات / ٢٤٨-٢٤٩ وشرح الإشارات للطوسي ج ٣/ ٣١٥

٢٥٧. د: فانه ٢٥٨. ج: ينال / خ: + الله

٢٥٩. عنى به خاتم الحكماء نصير الملة والدين الطوسي قاله في نقد المحصل ■ وفي شرحه للإشارات. (سمع)

■ قارن: نقد المحصل / ١٠٢-١٠٣ مع اختلاف في العبارات.

٢٦٠. ل: بها ٢٦١. ل: خ: لكونه ٢٦٢. ل: خ: لكون

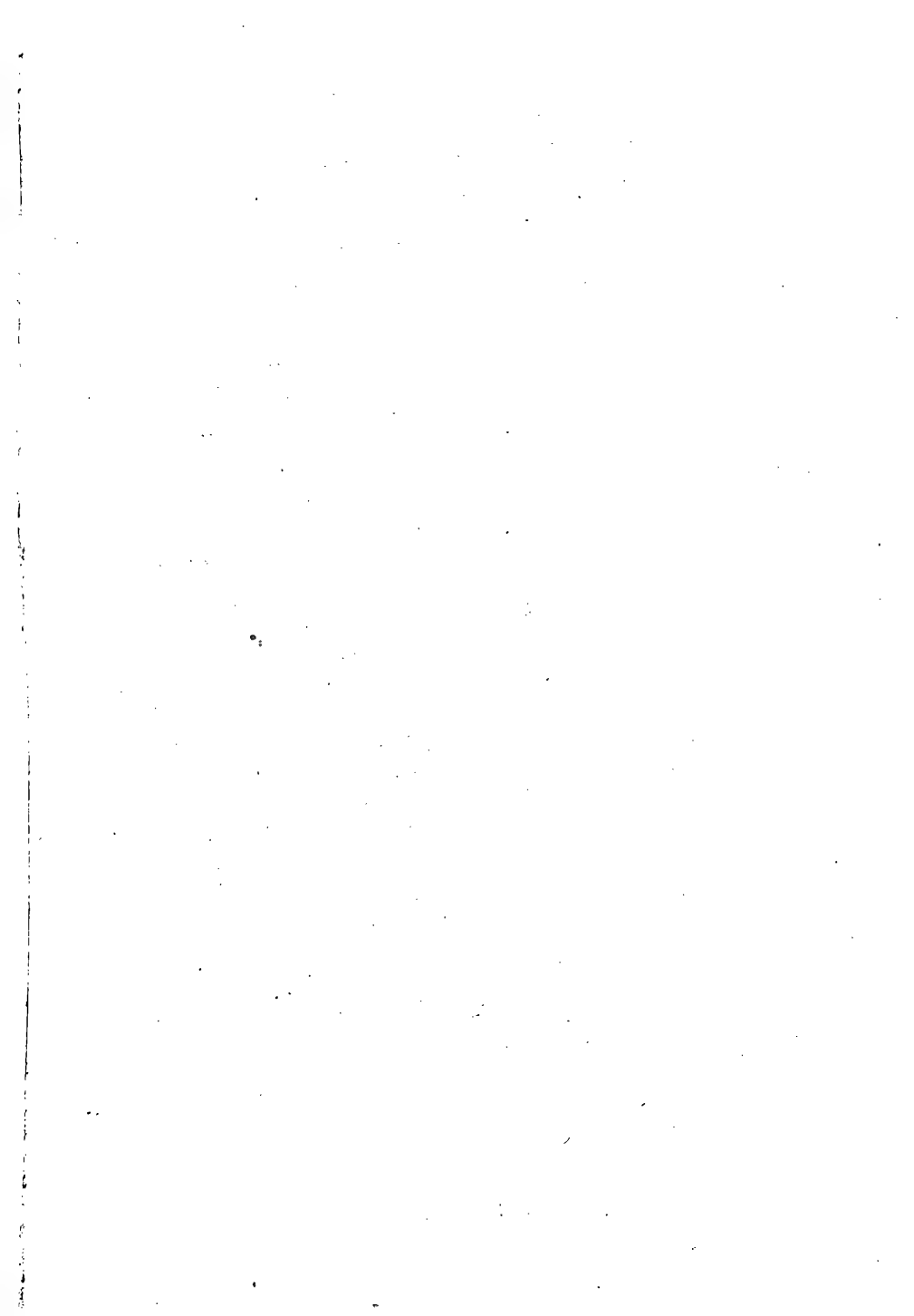
٢٦٣. خ: و ٢٦٤. ج: - عنه ٢٦٥. ج: - بين

والإضافات والسلوب ممكنات متوقفة على القيوم الواجب بالذات وعلى الغير، لكنّها غير ممكنة التجدد بالقياس إليه وإن كانت متجدد في أنفسها وقياس البعض إلى البعض بحسب أفق الزمان.

ختم^{٢٦٦} تحقيقي [في أن لا حق أحق من الواجب]

حقية كل شيء تقرّره ووجوده، وحقيقة كل شيء خصوصية تقرّره ووجوده الذي يثبت له، والممكن بالذات لا تقرّر وجود له بنفسه، والقيوم الواجب^{٢٦٧} بالذات هو المتقرّر^{٢٦٨} الموجود،^{٢٦٩} الواجب التقرّر والوجود بذاته .
فإذا لا^{٢٧٠} حق أحق من القيوم الواجب بالذات^{٢٧١}، بل هو الحق المحض، وكل شيء غيره فإنّه باطل في حدّ ذاته، وإنّما يطرأ على ذاته بحسب نسبة^{٢٧٢} ذاته إلى الحق المحض بالاستناد إليه حقية^{٢٧٣} من جهة ذلك الاستناد هي ظلّ الحقيقة المحضة المطلقة.
فهذه جملة من خواصّ طباع وجوب التقرّر والوجود بالذات، واستقصاء القول فيها^{٢٧٤} إنّما له حيز طبيعي في الشطر الربوبي، فترقّب هتافاً^{٢٧٥} من عالم الملكوت إن قد آن أنه وحن حينه، وإني^{٢٧٦} معك لرحمة ربّي من المترقبين .

-
٢٦٦. د: + حقية ٢٦٧. ل، م: - الواجب ٢٦٨. م: المقرّر
٢٦٩. يجوز كونه مبنياً على الفتح محلاً على المنعوت، ومعرباً رفعاً محلاً على محلّه البعيد، ونصباً محلاً على اللفظ أو محلّه القريب كما لا يخفى على [من] تصفّح كتب التحو وإن كان المشهور عند المتأخرين من النحاة الرفع على الخبرية. (١٢)
٢٧٠. «لا» لنفي حقيقة الجنس بنفسها، و«أحق» صفة للجنس المنفي على ما هو الحق بحسب القواعد العربية والحكمية. (سمع)
٢٧١. د: + هو المتقرّر الموجود... بالذات ٢٧٢. ج: - نسبة ٢٧٣. ج: حقيقة ٢٧٤. د: فيه
٢٧٥. الهتاف: صيغة المبالغة للهاثف، أي الذي يُسمع صوته ولا يرى شخصه.
٢٧٦. م: أن



فصل [٤]

فيه خواص الممكن بالذات، وعليه اختتام المساقاة الخامسة

مدخل

[في عدم جواز تعرّى الإمكان عن الممكن أبداً]

إنّما عروض الإمكان بالذات للممكن عند لحاظ جوهر الماهية كالإنسان مثلاً بما هو إنسان مع عزل النظر عن اعتبار الفعلية والبطان والوجود^١ والعدم وعن تحقّق^٢ العلّة الموجبة^٣ ولا تحقّقها،^٤ فللماهية بجوهرها الإمكان بالذات، ولها بحسب تحقّق العلّة الموجبة أو لا تحقّقها ومع اعتبار الفعلية والوجود أو^٥ البطان^٦ والعدم^٧ الوجوب بالغير^٨ أو الامتناع بالغير.

*

١. فيرفع عنها الوجوب اللاحق بالنسبة إلى مرتبة التقرّر أو مقابله، والوجود أو مقابله. (سمع منه)

٢. ج: يحقق ٣. ج: للموجبة ٤. ج: يحققها

٥. فيرفع عنها أيضاً الوجوب السابق بحسب مرتبة التقرّر ومرتبة الوجود جميعاً. (١٢)

٦. هكذا في النسخ ٧. ل: - و

٨. فالوجوب بالغير إذا أخذ بحسب تحقّق العلّة الموجبة كان وجوباً سابقاً، وإذا أخذ بحسب الفعلية والوجود

كان وجوباً لاحقاً، وكذلك الامتناع بالغير إذا أخذ بحسب لا تحقّق العلّة كان امتناعاً سابقاً، وإذا أخذ بحسب

البطان والعدم كان امتناعاً لاحقاً. (سمع منه)

ولا يتصادم الإمكان الذاتي واحد ذينك الغيريين في التحقق، بل ^٩ إن الماهية كما لا تتسلخ عن الإمكان الذاتي في أي حال فرض من الأحوال - وذلك لها باستحقاق جوهر الذات بالذات، إذ حقَّ جوهر الماهية لا استحقاق شيء من الطرفين بنفس الذات - فكذلك لا يمكن سلخ أحد ذينك المتواردين لا بخصوصه عنها بحسب نفس الأمر البتة؛ إذ حالها في نفس الأمر إما وجوب الفعلية والوجود بتحقق السبب الموجب أو امتناع ذلك، وهو المساوق لوجوب البطلان والعدم بلا تحققه، لا باستحقاق جوهر الماهية.

فإن كلَّ شيء من الأشياء وإن كان حقّه بحسب نفس الأمر أن لا يكون عرواً من أحد النقيضين لا بعينه بحسب نفس الأمر، لكن ليس حقّه بحسب نفس الأمر أن يكون له بجوهره إما وجوب أحد النقيضين لا بعينه أو امتناعه، بل إنما ذلك قسطه ^{١٠} بحسب نفس الأمر من تلقاء تحقق ^{١١} السبب الموجب أو لا ^{١٢} تحققه، ^{١٣} ^{١٤} ومن تلقاء أن يؤخذ من حيث إنه معتبر إما مع الفعلية أو مع البطلان.

فإذا لزوم الإمكان الذاتي على كلِّ حال بحسب جوهر الماهية ولزوم أحد الغيريين لا بعينه في نفس الأمر بحسب إيجاب العلة وجوداً أو عدماً، لا بالخصوص وبحسب شرط الفعلية أو البطلان لا بالخصوص، ^{١٥} كما أن تحقق أحدهما بعينه في نفس الأمر بحسب إيجاب العلة وجوداً أو عدماً بالخصوص، وبحسب شرط الفعلية أو البطلان بالخصوص.

استصباحُ أسطرلابي

[في كيفية اعتبار الوحدة والوترية والفردية في الممكنات]

كأنك إذن قد تعرّفت من تلقاء تعريفاتنا ^{١٦} البرهانية سبيل أن يقال كما أن وجوب التقرّر والوجود بالذات منار البساطة والأحدية ^{١٧} ومساوق الفردية والوترية، فكذلك

٩. بل إنما التصادم بينهما في المفهوم فقط. (سمع)

١٠. ج: - تحقق ١٢. ل: والآ

١١. ج: - وبسبب شرط... بالخصوص

١٢. لا يعني بالتعريفات هنا المعنى المصطلح، ويمكن أيضاً أن يراد بها معناها المصطلح بناءً على ما مرّ في أوائل

مبحث المواد أن الهليات البسيطة كأنها حدود تصديقية، والحدود كأنها هليات بسيطة تصوّرية. (١٢)

١٧. «الأحدية» عبارة عن عدم الانقسام إلى الأجزاء، و«الوترية» عن عدم الانقسام إلى الجزئيات. (سمع)

الإمكان الذاتي شقيق التركيب^{١٨} والإزدواج وسبيل التشافع والاهتراج^{١٩}، وإن كل ممكن زوج تركيبى.

أ لست قد دريت أن كل ممكن فإنه يحلله العقل إلى جنس وفصل، ثم إلى ماهية وإنية؟! وهذا الأخير يستوعب عمود الإمكان، ويستغرق جملة الطبايع الإمكانية حتى الأجناس العالية وفصول الأنواع البسيطة، فقد تبرهن في سالف القول أن الوجود خارج^{٢١} عن كل ماهية ممكنة، زائد على كل طبيعة إمكانية، فإذا ما من ممكن إلا وهو غير^{٢٢} بسيط الحقيقة.

فإن أزعجك صرف النظر إلى كل من الماهية والوجود، فقلت: ما شأن هذا الحكم بالنسبة إلى كل منهما إذ لم يتطرق تحليل آخر إلى سنخ طبيعة الفصل البسيط مع عزل النظر عن الوجود ولا إلى وجوده مع عزل النظر عن سنخ الطبيعة، وكذلك إلى طبايع^{٢٤} الأجناس العالية ووجوداتها، فكيف يؤخذ الحكم الكلي بالنسبة إلى كل ما في عالم الإمكان على الإحاطة؟!^{٢٥}

قيل لك: لو علمت ما علمناك من قبل علماً متقناً لاستشعرت أن تحليل كل طبيعة إمكانية إلى ماهية ووجود هو بعينه مناط سراية التكثر إلى كل من ماهية تلك الطبيعة ووجودها^{٢٦} على الانفراد أيضاً. أما الماهية فلائها غير متقررة بنفسها، بل إنها هي أثر الجاعل وقوامها وفعليتها بجعله، كما تبرهن فيما سلف، فلا بد في اعتبار تقرّر جوهرها من لحاظ أنها صادرة من الجاعل.

وما لم يلحظ ذلك لم يحكم أن هناك ماهية، أ ليست هي^{٢٧} في حيز جوهرها التقررية وفي حد حقيقتها التصورية^{٢٨} مربوطة بالجاعل؟! فتكون في لحاظ قوام نفسها وتقرّر أصل ذاتها كثرة ما البتة؛ إذ يكون هذا اللحاظ بعينه لحاظ^{٢٩} شيء من تلقاء شيء، فيدخل

١٨. ج: التركيب ١٩. أكثر النسخ: الاهتراج

٢٠. قوله: وسبيل التشافع والاهتراج....

الاهتراج من الهرج: الفتنة، والإختلاط: وأصل الهرج: الكثرة في الشيء، ومنه الاهتراج هاهنا. (منه)

٢١. ج: - خارج ٢٢. خ: من ٢٣. ل: د: ليس

٢٤. ل: طبايع ٢٥. أي فكيف يؤخذ الحكم موجبة محيطة. (١٢)

٢٦. خ: وجوداتها ٢٧. م: - هي ٢٨. ل: د: + الصورة

٢٩. أي هذا المفهوم وهو شيء من شيء عنوان صادق على نفس الماهية في مرتبتها. (سمع)

فيه مبدأ وذو مبدأ، فهناك كثرة من تلك الجهة، وأيضاً هي في نفسها غير الوجود ولا هي من حيث هي هي مصداق حمل الوجود، وهي من حيث هي من الجاعل؛ فإذا مستتب الوجود ومصداق حمل الوجود^{٣٠}؛ إذ الوجود يتبع التقرّر وهو بالصدور من الجاعل.

فإذن قد لزم التكثر في مرتبة تجوهر نفسها وتقرّر ذاتها من حيث لزوم^{٣١} صفة تابعة غير مختلفة^{٣٢}؛ إذ يصدق أنها في حيز نفسها المتقرّرة شيء مستتب^{٣٣} لشيء آخر هو وصفه^{٣٤}، فيلزم الكثرة^{٣٥} من هذه الجهة أيضاً.

وأما الوجود، فلأنّ حقيقته في عالم الإمكان كون الماهية وصورورها في الأعيان أو في الذهن، فهو كون شيء وصورورته، لا كون نفسه، فيكون في لحاظ العقل إياه تكثر لا محالة.

فإذا لا تقرّر بالوحدة الحقّة ولا تقدّس عن شوائب التكثر إلّا حيث تكون الحقيقة متقرّرة بنفسها، فلا يلحظ الغير وهو ما من تلقائه^{٣٦} الحقيقة والوجود هو كون نفسه، لا كون شيء، فلا يتصور الغير وهو ما يعرضه الوجود، فتكون الحقيقة هناك وجوداً بحثاً قائماً بذاته، وهو كون نفسه لا كون شيء، فلا يعقل في لحاظه^{٣٧} تكثر بوجه من الوجوه أصلاً، فهو^{٣٨} الفرد وما سواه زوج تركيبي.

ومن سبيل آخر: ^{٣٩}أ لست قد تحصّلت أنّ كلّ طبيعة إمكانية فإنّما^{٤٠} من حيث ذاتها بالقوّة وهي^{٤١} من تلقاء علّتها بالفعل؛ إذ لها بحكم الماهية الاليسية الساذجة وبقياس السبب الأيسية الفائضة، فهي تحت معنى ما بالقوّة ومعنى ما بالفعل من الجانبين^{٤٢}، وكلّ ممكن فهو حاصل الهويةّ منهما جميعاً في الوجود، ولا شيء غير القيوم الواجب بالذات

٣٠. خ: - وهي من حيث... الوجود

٣١. بخلاف مثل الإنسانية والحيوانية وسائر المعاني المصدرة من الذاتيات. إذ ليست هناك صفة

٣٢. م: متخلّفة

وراء الذات تابعة لها. (سمع)

٣٣. أي هذا المفهوم وهو شيء مستتب لشيء آخر هو وصفه، عنوان صادق على نفس الماهية المتقرّرة في

٣٤. م: كثرة

٣٥. ل: خ: آخر وهو صفة

مرتبها. (سمع)

٣٦. م: والفرد

٣٧. ج: لحاظه

٣٨. خ: تلقاء

٣٩. ل: خ: - فإنّما

٤٠. هذا على سبيل (خ: طريق) الشفاء والإنشارات. (سمع)

٤١. يمكن أن يقرأ ما في ل: الحيتين

٤٢. د: - هي

يعرَى عن ملابسة معنى ما بالقوة ومعنى ما بالفعل^{٤٣} باعتبار نفسه. ثمّ بعض الممكنات مع ذلك ربّما يعتريه أيضاً أن يكون له معنى ما بالقوة ومعنى ما^{٤٤} بالفعل.

وأيضاً كلّ من الطبايع الإمكانية لها الإمكان الذاتي من جوهر ذاتها والوجوب أو الامتناع بالغير من جنبه^{٤٥} العلة، والقوة تشبه المادّة وكذلك الإمكان الذي هو حيّز القوة وكذلك سنخ جوهر الماهية التي هي مثنوى الإمكان، والفعلية^{٤٦} تشبه الصورة، وكذلك^{٤٧} الوجوب الذي هو مغنطيس^{٤٨} الفعلية، وكذلك الإنية التي هي كيرياس^{٤٩} دار الوجوب.

فإذاً في كلّ ممكن كثرة ائتلافية من شيء يشبه المادّة وآخر يشبه الصورة، فإذاً لا بساطة في عالم الإمكان لا في أصول جواهر الماهيات ولا في فروع صفاتها، والمفاهيمات المحمولة عليها ومبادئها المنتزعة منها إلّا بالإضافة فقط؛ فبعض الماهيات أبسط من بعض، وبعض المفاهيمات من بعض.

[كيفية اعتبار البساطة والورتية في الواجب والممكن]

وأما البساطة الحقّة فهي وراء ما اصطادتها الطبايع الإمكانية، وهي ممتنعة بالقياس إليها؛ وامتناعها هناك مقتضى طبيعة الإمكان، وكون الوجود زائداً على الماهية، فهذا حال الأحديّة بالنسبة إليها.

وأما^{٥١} الورتية فإنّها أيضاً خارجة عن إقليم الإمكان؛ لأنّ كلّ ممكن [١]: فإنّما أنه^{٥٢} تحت طبيعة مرسلّة، فيمكن بالنظر إلى نفس^{٥٣} تلك الطبيعة المرسلّة^{٥٤} بما هي هي أن تكون هناك عدّة ممكنات تُساهم ذلك الممكن في الوقوع تحت تلك الطبيعة وإن امتنع ذلك بحسب نفس الأمر لأسباب خارجة عن نفس جوهر الطبيعة^{٥٥} بما هي هي.

٤٤. ج: - ما

٤٣. ش، خ: - ومعنى ما بالفعل

٤٦. د: - تشبه المادّة و... الفعلية

٤٥. ل: جنبته

٤٨. د: مقطيس

٤٧. ل: كذا

٤٩. قوله: هو مغنطيس الفعلية...

المغنطيس والمغنطيس: الحجر الجذّاب للحديد، أو لأخذ التقدين. (منه)

٥٠. هكذا في النسخ / الكيرياس: الكيف الذي يكون مشرفاً على سطح بقاة إلى الأرض

٥٣. ل، ج: خ + ما

٥٢. م، د: فاما انه

٥١. ل، ج: خ: أما

٥٥. خ: + و

٥٤. ج: - المرسلّة

[٢]: وإما إنه هو بعينه طبيعة مرسله، فلا تأبى بما هي هي^{٥٦} أن تكون لها تحصيلات متكررة وإن تقع تحتها أفراد متعددة هي حقايق محصلة، وإن فرض أنها قد اقتضت الانحصار بحسب نفس الأمر في فرد بعينه.

[كيفية اعتبار التأخذ والاتحاد في عالم الإمكان دون الأحدية والوحدة]
فإذن قد استبان أنه لا وحدة ووترية لممكن^{٥٧} على الحقيقة أصلاً، بل إنما بالإضافة فقط؛ إذ الطبيعة المحصورة في شخصية بعينها أوحده^{٥٨} وأوتر من التي هي ذات شخصيات جمّة، كما أنه لا بساطة وأحدية له على الحقيقة، بل ربّما^{٥٩} بالإضافة فقط.
فإذاً ليس في عالم الإمكان إلا التأخذ والاتحاد دون الأحدية والوحدة.

[إن التأخذ والبساطة عن الواجب]

فإن مبدع الحقائق وجاعل الماهيات وفاعل الطبايع وخالق الإنسيات قد استأثر بالبساطة والأحدية والوحدة والوترية، ثم أفاض من ظلّ أحديته البسيطة التأخذ والبساطة بالإضافة على كلّ من طبايع الأجناس العالية وفصولها، وعلى كلّ من خصص طبيعة الوجود العارضة لها.

ثم أنواع المفارقات العقلية دونها في التأخذ؛ فإنها بسيطة بالقياس إلى المركّبات الخارجية^{٦٠} وإن كانت مؤلّفة بالقياس إلى طبايع الأجناس العالية والفصول وطبيعة الوجود؛

كما أنّ طبيعة الجنس العالي بسيطة بالإضافة إلى ما تحتها وهو النوع المفارق العقلي، ومؤلّفة بالقياس إلى من فوقها، وهو ينبوع الحقائق ومتبوعها وفاعل المهيّات وجاعلها، وكذلك طبيعة الفصل في الوصفين؛^{٦١}

وطبيعة الوجود المنتزع من الماهية أيضاً^{٦٢} بسيطة بالإضافة إلى حقيقة نوع العقل

٥٨. ج: أوجد

٥٦. م: - وأما انه هو... هي ٥٧. ج: للممكن

٥٩. خ: إنما ٦٠. ج: الخارجة

٦٢. م: - وطبيعة الوجود... أيضاً

٦١. ل: - وطبيعة الوجود كما أن... الوصفين

وبالإضافة إلى حصّة منه، منتزعة من ذلك النوع منتسبة^{٦٣} في اللحاظ التحليلي إلى كلّ من جنسه وفصله، ومؤلفة بالقياس إلى الوجود الحق القائم بذاته المتعالى^{٦٤} عن الماهية المعروضة الذي هو ربّ الوجودات وقيوم الموجودات.

[إنّ الاتحاد والتفرد عن الواجب]

وأفاض من ظلّ وحدته الوترية الاتحاد والتفرد بالإضافة على الأشخاص المحتبس،^{٦٥} نوع كلّ^{٦٦} منها فيه^{٦٧}، ثمّ دون ذلك الشخص في الواحدة كلّ من الهويّات الشخصية من نوع ما متكثر الأشخاص،^{٦٨} ثمّ الطبيعة النوعية الواحدة دون الهوية الشخصية في الوحدة^{٦٩}، ثمّ الطبيعة الجنسية الواحدة دون الطبيعة النوعية الواحدة. وأبعد الهويّات الشخصية من الوحدة الحقّة ما هي ذات وحدة شخصية^{٧٠} مبهمة، وهي الهيولى الشخصية.

فهذا الأصل قد تضمّن^{٧١} مسألة كريمة من الربويّات، هي أمّ مثوى^{٧٢} المسائل.

اعتكاس

[في أنّ التركيب أساس الإمكان]

كما أنّ الإمكان أسّ التركيب فكذلك التركيب أساس الإمكان، أليس المركّب بما هو مركّب مع عزل النظر عن خصوصيّات الأجزاء ليس في طباعه ضرورة فعلية أو ضرورة

٦٤. ش: المتعال

٦٣. يمكن أن يقرأ ما في ل: متلبه

٦٥. ل: خ: فيها

٦٦. ل: خ: كل نوع

٦٥. خ: المتجنس

٦٨. ل: خ: + ثمّ الطبيعة النوعية الواحدة دون الهوية الشخصية من نوع ما متكثر الأشخاص

٦٩. م: - من نوع ما... الوحدة ٧٠. م: - ما هي ذات وحدة شخصيته

٧١. خ: يتضمن

٧٢. قوله: هي أمّ مثوى المسائل...

أبو مثوى الرجل: صاحب منزله، وأمّ متواة: صاحبة منزله. ذكره الجوهرى [في الصحاح ج ٢٢٩٦/٦]

و غيره. ■ (منه)

بطلان، بل إنَّما تتبَّع ذلك فعلية الأجزاء أو بطلان جزءٍ مَّا، وكيف يكون تركيب ولا إمكان؟! والتركيب^{٧٣} مثار الافتقار إلى الأجزاء وجوداً و^{٧٤}عدماً.

وأما معروض^{٧٥} التركيب من واجبين مفروضين أو ممتنعين مفروضين أو نقيضين أو ضدَّين مفروضي^{٧٦} الاجتماع، فإنَّما هو مفهوم ليس هو عنواناً لحقيقة مَّا متجوهره أصلاً؛ وليس يحمل على نفسه الحمل الشايع الصناعي،^{٧٧} لكن ليس ضرورة بطلان الذات أو^{٧٨} ضرورة التجوهر له من جهة ما هو مفهوم مركَّب؛ بل إنَّما وجب أن لا^{٧٩}تكون لشيء من هذه المركَّبات ذات متجوهره من جهة خصوصيات الأجزاء؛

وكذلك مجموع الواجبين لو كان لهما وجود - تعالى القيوم الواجب بالذات عن أن يكون له شريك أو ندٌّ - كان ضرورة التقرُّر له من جهة خصوصيتي الجزئين، لا بما هو أمر مركَّب من جزء وجزء؛ فأنت تعلم بقوة قسطاس الفردية أنَّ خصوصية الجزء ليست معيار طباع التركيب، بل هي أساس خصوصية المركَّب ومناطق استلزام الإمكان طباع سنخ التركيب لا لحاظ جهة الخصوصية. وبالجمله يرجع الأمر إلى إمكان المجموع المتكثَّر من حيث هو معروض الكثرة لا بما هو هذه الذات بخصوصها وتلك الذات بعينها. فأربعة^{٨٠} أشياء بما هي معروض الأربعة أمر مؤلَّف من الآحاد المعروضة للوحدات مع عزل النظر عن خصوصيات المعروضات، ولا ضرورة الفعلية والبطلان من هذه الحيثية وإن كان هناك^{٨١} ضرورة لأحد الطرفين بالنظر إلى الخصوصيات، فليس ذلك ممَّا يبطل الإمكان بالذات.

[عدم تركَّب الشيء عن النقيضين أو الضدَّين وبيان لميته]

ومن ارتكب^{٨٢} امتناع المركَّب من الممتنعين أو النقيضين بما هو مركَّب إمتناعاً ذاتياً

٧٥. ش. م: مفروض

٧٤. خ: و

٧٣. ش: التركَّب

٧٧. بل يحمل هذا المفهوم على نفسه الحمل الأولي فقط. (١٢)

٧٦. ج: مفروض

٨٠. م: فالأربعة

٧٩. ل: - لا

٧٨. ل، د: و

٨١. ل، د: - هناك

٨٢. قوله: ومن ارتكب امتناع المركب...

كبعض السائرين مع حملة عرش التحقيق ■ اقتداءً بجمٍّ من المتأخِّرين. (منه)

■ قاله في مراتب (كذا) الجديد والأجد. (١٢)

فقد ركب شططاً بعيداً؛ وفرقه بين المركّب من ممتنعين والمركّب من واجبين مفروضين بتسليم الإمكان في الثاني دون الأوّل أبعد من ذلك بعداً شديداً.^{٨٣}

ثمّ ما يقال:^{٨٤} إنّ جهة الامتناع في المركّب من النقيضين أو الضدين هو الاجتماع لا ذات^{٨٥} الجزئين بخصوصهما - إذ^{٨٦} الاجتماع نسبة ومطلق النسبة إنّما يفترق إلى الطرفين بحسب الوجود لا بحسب العدم أيضاً^{٨٧}؛ إذ قد يتحقّق شيان ولا نسبة بينهما وكذلك الاجتماع بخصوصه؛ إذ يمكن عدمه مع تحقّق الطرفين على سبيل التعاقب، ولذلك أمكن أن يكون اجتماع النقيضين ضروري طرف العدم بذاته وإن كان ممكن طرف الوجود لذاته - فإنّه وهم سخيّف، كاد يكون من السخافة في خسة تستكبر عن نسجها عناكب الأوهام الإنسانية.

ألم يكن من البين عند من تفوّه به^{٨٨} أنّ ضرورة أحد الطرفين بالنظر إلى ذات شيء ما مساوق امتناع الطرف المقابل بالنظر إلى ذاته؟!

وهم^{٨٩} و^{٩٠} دفاع^{٩١}

[في أنّ الممكن لا يتركّب من الممتنع، لأنّ عدم الجزء علّة عدم المركّب]

[الوهم]

إن اختلج في صدرك أنّه لو كان المركّب من الممتنعين ممكناً بالذات كان علّة عدمه

٨٣. لأنّه إن كان لجهة الخصوصية مدخل في ذلك، لزم ما قاله البعض ■ من أنّ إمكان المركّب وامتناعه وجوبه تابع للأجزاء، فإن كانت واجبة فالمركّب واجب، وإن كانت ممتنعة فممتنع، وهكذا. وإن لم يكن لها مدخل لزم إمكان المركّب في جميع الصور؛ فالتفرقة تحكّم. (سمع)

■ [أي] خطيب زاده رومي وجمعي (كذا). (١٢)

٨٤. قاله بعض من تلامذة المحقّق الدواني، ومولانا ميرزا جان أيضاً تبعه وتفوّه به. (سمع)

٨٥. د: ذاتاً ٨٦. ش: و ٨٧. ل، د: أيضاً

٨٨. خ: به ٨٩. م: - وهم ٩٠. ل: - و

٩١. لمّا استدلّ المحقّق الدواني في مراتب الجديد والأجدّ بهذين التحوين على أنّ المركّب من الممتنعين ممتنع بالذات، حاول المصنّف - مدّ ظله - أن يدفعها حتّى لا يبقى الناس على غواية. (سمع)

عدم علة^{٩٢} وجوده، فتلك شاكلة الإمكان في المعلولية، وعلة الوجود للكل هي علة وجود الجزء، ولا يتصور أن يعلل وجود شيء من أجزائه لعدم الإمكان. وأيضاً الممكن ليس له بُد من أن يكون علة مستقلة بالتأثير، خارجة عن نفسه لوجوده ولعدمه^{٩٣}؛ ومجموع الممتنعين لا تكون له علة خارجة عن نفسه،^{٩٤} ولا يكون عدم كل من جزئيه علة مستقلة لعدمه^{٩٥} - وإلا يلزم التعدد^{٩٦} - ولا^{٩٧} عدم أحد الجزئين بخصوصه^{٩٨} ثلاً يلزم الترجيح لا بمرجح.

[الدفاع]

قيل^{٩٩} لك: علة عدم المركب بما هو مركب عدم الجزء لا علة عدم الجزء^{١٠٠}، بل إنما يلزم ذلك إذا كان للجزء علة، فكان عدم الجزء مستنداً إلى عدمها، فلم ينعدم إلا بعدهما؛ فمن تلك الجهة يستند عدم المركب إلى عدم تلك العلة لا بالذات من جهة ما هو مركب؛ فإذا كان الجزء ضروري لعدم بذاته انعدم المركب بذلك^{١٠١} من غير افتقار إلى عدم أمر ما خارج، كما أن علة وجود المركب بالذات هي وجود^{١٠٢} الأجزاء؛ وإنما يحتاج تحقق المركب إلى وجود علة الجزء لو كان^{١٠٣} للجزء علة من تلك الجهة لا بالذات من جهة ما هو مركب، ولذلك لو كان أمكن أن يكون الجزء ان واجبي الوجود لم يتصور الافتقار إلى أمر خارج.

ثم عدم المركب هناك يستند إلى طبيعة عدم أحد الجزئين لا بخصوصه،

٩٤. م: - لوجوده ولعدمه... نفسه

٩٧. ل: د + على

٩٩. جزاء عبارة: «إن اختلف في صدرك...»

٩٣. د: عدمه

٩٦. د: ل: التوارد

١٠١. ل: بذاته

٩٢. ج: علتة

٩٥. ج: لعدم

٩٨. د: + و

١٠٠. خ: - لا علة عدم الجزء

١٠٢. هذا أيضاً إنما هو على سبيل المعاشاة. وإن تشاء لب الحق فاعلم أن المركب لا يستند إلى شيء استناداً صدورياً، لا في وجوده ولا في عدمه، لأنه لا يعنى بالمركب إلا هذه الأجزاء بعينها، فإن كان شيء منها مستنداً إلى علة فاستناده إليها إنما ينسب إليه بالعرض، وإلا فلا. نعم غاية ما يتصور أن يقال في هذا المقام أن المركب إنما يتصف بالافتقار والاستناد التآلفي لا غير؛ تبصر. (سمع منه قدس سره)

١٠٣. خ: كانت (و هو الأصح)

والخصوصيات ملغاة^{١٠٤} من لغو الاعتبار في ذلك الاستناد على قياس ما سلف، وهذه الطبيعة متحققة في صورة عدم الجزئين معاً، وليس^{١٠٥} تتكزّر العلة ولا تتعدّد بذلك.

أصل افتتاحي

[في جواز أنّ الممكن بالذات يمكن أن يستلزم ممتنعاً بالذات]

ألم يبلغك ما يقال: رُبّ ممكن بالذات يستلزم ممتنعاً بالذات، وإنّما يعني به أنّه ليس يمتنع ذلك^{١٠٦} بالنظر إليهما^{١٠٧} بما هما ممكن^{١٠٨} وممتنع؟! فالمتنع بالذات قد يعقل أنّه لو تحقّق كان علة موجبة لتحقّق أمرٍ ما ممكن بالذات، فيحكم باستلزام ما هو معلوله^{١٠٩} له. أليس^{١١٠} التوقّف على الممتنع بالذات^{١١١} إنّما يستوجب الامتناع في نفس الأمر من جهة امتناع الموقوف عليه^{١١٢} لا الامتناع بالذات بالنظر إلى نفس حقيقة الموقوف بما هي حقيقة؟! :

[ردّ من زعم أن كلّ ما يستلزم محالاً هو محال بالذات]

وفريقٌ جُمّ من أبناء الحقيقة يحيلون ذلك ويحكمون أنّ كلّ ما يستلزم تحقّقه في نفس الأمر محالاً ذاتياً فهو محال بالذات، وكاد يكون خسر القِتَادَ وحتّ^{١١٣} الجبل دون^{١١٤} إثبات هذا الحكم^{١١٥}.

١٠٥. خ: - ليس

١٠٤. ل، ش: مطلقاً / م: - ملغاة

١٠٦. أي الاستلزام. (١٢) ١٠٧. م: إليها

١٠٨. أي إذا لوحظ الممكن بالذات (م: في الذات) والممتنع بالذات، علم أنّهما بما هما ممكن وممتنع، وليسا

يستوجبان رفع علاقة اللزوم بينهما. (سمع) ١٠٩. ل، خ: معلول

١١٠. إشارة إلى رفع دخل مقدّر. تقريره: أنّ ما يستلزم الممتنع بالذات ليس إلّا ممتنعاً بالذات؛ لأنّ تحقّقه متوقّف

على تحقّق الممتنع بالذات، فهو ممتنع بالذات لامحالة. فأجاب بقوله: «أليس» إلى آخره. (سمع منه)

١١٢. ل: - عليه

١١١. د: - فيحكم باستلزام... بالذات

١١٣. الحثّ: الإزالة

١١٤. أي أدون من إثبات، إلى آخره. (١٢)

١١٥. خ: حكم

فإن ظننت^{١١٦} أن إمكان الملزوم بدون إمكان اللازم يستلزم إمكان وجود الملزوم مع عدم اللازم وهو ينفي الملازمة بينهما.

قيل لك: إن إمكان الملزوم إنما هو بالقياس إلى ذاته، وهو^{١١٧} يستلزم^{١١٨} إمكان اللازم بالقياس إليه - أعني ذات الملزوم لا إمكانه بالقياس إلى ذاته - فمقتضى طباع اللزوم ليس يوجب إلّا أن لا يكون نقيض اللازم ضرورياً بالقياس إلى ذات الملزوم ضرورة كون اللازم ضرورياً بالقياس إلى ذاته، سواء كان اللازم في حد ذاته ضروري التحقق أو ضروري الارتفاع أو لا ضروري الطرفين بالنظر إلى ذاته من حيث هي هي.

ولا تتوهم أن ذلك قول بالإمكان بالغير المستحيل، فقد دريت أن ذلك هو أن يجعله الغير بحيث يستوي الطرفان بالنظر إلى ذاته أو بحيث لا يكون أحد الطرفين بخصوصه ضرورياً بالنسبة إلى ذاته؛ وهذا إمكان بالقياس إلى الغير، ولا يأبى بحسب مفهومه أن يجامع الامتناع بالذات أو الإمكان بالذات أو الوجوب بالذات وإن كان القيوم الواجب بالذات يمتنع أن يتصف به^{١١٩} بالقياس إلى وجود موجود ما أصلاً؛ لأنه واجب بالقياس إلى أي موجود فرض، كما أنه واجب بالقياس إلى ذاته من حيث كونه^{١٢٠} مبدءاً لما عدا ذاته مطلقاً لا من جهة تصادم بين الإمكان بالقياس إلى الغير وبين وجوب التقرّر والوجود بالذات بنفس مفهوميهما،^{١٢١} وشتان ما بين بالغير وبالقياس إلى الغير!

[الفرق بين لازم الماهية والوجود]

ويشبه أن الفحص الغاير يوجب الفرق بين لازم الماهية ولازم التحقق، فإمكان الماهية بالذات يستلزم إمكان لوازم نفس الماهية بالذات دون اللوازم في التحقق؛ وذلك لأن امتناع الافتراق المعبر في اللازم^{١٢٢} يستند هناك إلى نفس ذات الملزوم. وأما في اللزوم بحسب الوجود في الواقع فإنه قد يستند إلى ذات اللازم أو إلى ثالث

١١٦. ج: ظنت ١١٧. أي إمكان اللازم بالقياس إلى ذات الملزوم. (١٢)

١١٨. ل: خ: مستلزم

١١٩. أي بالإمكان الخاص بالقياس إلى الغير على شبهة الاستخدام. (سمع)

١٢٠. ل: مفهومهما

١٢٠. ج: + واجب بالقياس... كونه

١٢٢. ل: د: اللزوم

فهو حينئذٍ أعم من أن يكون ذات الملزوم مقتضية له أو غيرها، ومن أن يكون ذلك ممتنعاً ذاتياً أو ممتنعاً وقوعياً.

فإذا كان كذلك فإمكان الملزوم لذاته مع امتناع اللازم لذات اللازم ليس يقتضي إمكان تحقق الملزوم بدون اللازم إلا بالنظر إلى ذات الملزوم إمكاناً ذاتياً، وليس يصادم ذلك امتناع تحققه لا معه بالنظر إلى ذات اللازم وبحسب الواقع، فلعلّ اللزوم هاهنا مقتضى ذات اللازم أو ثالث، ولعلّه لزوم وقوعي لا ذاتي.

استيناف

[في أن الممكن لا يستلزم وقوعه محالاً بالذات]

ربما حكم^{١٢٣} بأن في الممكنات المعقولة ما هو مستلزم لمحال بالذات، وحُويل تبيانهُ بأنه يصدق قولنا: «كلّما كان واجب التقرّر والوجود مستمرّ الوجود، كان المعلول الأوّل مستمرّ الوجود»، ومتى صدّق، صدّق عكس تقيضه وهو قولنا: «كلّما لم يكن المعلول الأوّل مستمرّ الوجود،^{١٢٤} لم يكن واجب التقرّر والوجود مستمرّ الوجود»، فهناك استلزام الممكن المحال بالذات؛ لأنّ عدم المعلول الأوّل^{١٢٥} ممكن في ذاته وعدم واجب التقرّر والوجود محال بالذات، وبأنّ استلزام المحال الممكن كلياً وجزئياً جائز، بل واقع في^{١٢٦} حكم العقل، وإذا كان كذلك جاز، بل وقع استلزام الممكن المحال جزئياً بحكم العكس. والثاني قول مغلط يفصح أنّ الإستلزام الجزئي ليس باستلزام بالحقيقة، لأنّ المقدّم وحده لو كان هو المستلزم للتالي فأينما وجد فرض المقدّم وجد التالي، فيكون كلياً، وقد فرض جزئياً، فهو خلف.

وإن كان هو مع شيء آخر يستلزم التالي، فإذن لا يكون هو وحده مقدّماً، وقد فرض وحده مقدّماً، فهو أيضاً خلف.

١٢٣. ما مرّ آنفاً من الافتتاح والفتح إنّما هو في جواز كون علاقة اللزوم فيما بين الممكن والممتنع بالذات؛ وهذا إنّما هو وقوع علاقة اللزوم بينهما بالفعل بناءً على هذين التباينين. وهما من الأسئلة التي كتبها أمير ركن الدين الأسترابادي على خاتم الحكماء نصير الملة والدين الطوسي - رضى الله تعالى عنه - ودفعها المحقّق المذكور وكتب إليه. (سمع منه)

١٢٤. خ: متى صدّق... الوجود

١٢٦. م: + و

١٢٥. ج: - مستمر الوجود... الأوّل

[بيان ما قاله المحقق الطوسي في المقام]

وبعض من يحمل^{١٢٧} عرش التحصيل والتحقيق يضع أن الأول أيضاً يقتض^{١٢٨} بأن «استلزام عدم المعلول الأول عدم واجب التقرّر والوجود لذاته ليس يستوجب استلزام ممكن^{١٢٩} لمحال بالذات، فإنه إنما استلزم عدم علّة الأولى فقط، لا عدم ذات العلّة الأولى؛ فإذاً ذات المبدأ الأول لا تتعلّق بالمعلول الأول لولا الاتّصاف^{١٣٠} بالعلّة، لكون^{١٣١} المبدأ الأول واجباً لذاته، ممتنعاً على ذاته العدم، سواء كان لذاته معلول أو لم يكن.

فإذاً لم يستلزم الممكن محالاً إلاّ بالعرض أو بالاتفاق، وهو^{١٣٢} عدم كون العلّة بما هي متّصفّة بالعلّة واجبة في ذاتها، فإنه إنما صار محالاً من جهة كون العلّة في الواقع واجبة في ذاتها، وإنّما^{١٣٣} ذلك من حيث ذاتها لا بما هي متّصفّة بالعلّة، وهذا بخلاف عكسه، أعني فرض عدم العلّة الأولى فإنه يستلزم عدم المعلول الأول مطلقاً؛ لأنّ ذاته إنّما أفاضتها العلّة الأولى لا غير».

[حكومة المؤلف في المقام]

ونحن نقول: إنّهُ اقتحاص^{١٣٤} قد اغدودف^{١٣٥} ١٣٦ ظاهره^{١٣٧} حيث أوهم أنّه على أسلوب الأنظار الفحصية وسيُتّضح في الشطر الربوبي - إن شاء الله تعالى - أنّ طباع الإمكان بما هو إمكان علّة محوكة إلى علّة واجبة في ذاتها، وخصوصية ذات المعلول

١٢٧. قوله: وبعض من يحمل عرش التحصيل والتحقيق....

عنى به الحكيم الطوسي، قدّس سرّه القدّوسي ■ (منه)

■ قاله في أجوبة الأسئلة (١٢).

قارن: أجوبة المسائل النصيرية (أجوبة مسائل السيد ركن الدين الأسترابادي) (٥٤/)

١٣٠. ل: اتصاف

١٢٩. خ: الممكن

١٢٨. خ: يفضح

١٣٢. أي المحال بالعرض. (١٢)

١٣١. ج: يكون

١٣٤. ل: افحاص

١٣٣. ج: فأنما

١٣٥. ل: اغدودب وهكذا يمكن أن يقرأ ما في بعض النسخ

١٣٧. ل، خ: ظاهرة

١٣٦. اغدودف الليل: أقبل وأرخى سدوله.

الأول بالبراءة عما يوجب البعد عن المبدأ^{١٣٨} الأول تستدعي^{١٣٩} أن تكون الذات الواجبة التقرّر و^{١٤٠} الوجود بنفسها هي التي أفاضتها بلا مدخلية لشيء ما غيرها أصلاً.
فإذاً عدم المعلول الأول بخصوصية ذاته، كما يستلزم عدم العلّة الأولى بما هي علّة، فكذاك يستلزم عدمها بما هي واجبة في ذاتها؛ فعليّة العلّة الأولى ووجوبها بالذات سيبلهما واحد بحسب ما استدعته ذات المعلول الأول بخصوصيتها، فلا يكون الممكن يستلزم المحال بالعرض أو بالاتفاق؛ بل إنّما المحال بالذات.
وأيضاً عليّة العلّة الأولى إنّما موجبها^{١٤١} نفس ذات العلّة الأولى وكونها هي الجواد المفيض التامّ الفاعلية والإفاضة، وذلك عين ما هو الواجب بالذات.
فإذاً كانت عليّة العلّة الأولى أمراً ممكناً بالذات، وكان سببها الواجب بالذات،^{١٤٢} فيكون عدمها الممكن بالذات يستلزم عدم الواجب بالذات الذي هو سببه، فقد لزم الوقوع فيما منه^{١٤٣} الفرار.

فإذاً هذا الوضع أحرى بالافتضاح ممّا ظنّ مفتضحاً به، وكذلك ما^{١٤٤} قد وضع^{١٤٥} لتفضيح الوجهين^{١٤٦} معاً، وهو أنّ الممكن الذي يستلزم محالاً استلزماً جزئياً لا يستلزمه من حيث إنّّه محال، بل إنّما يستلزمه من حيث هو معقول بحسب أن يحضر في العقل تابعاً لملزومه، وكونه محالاً هو أمر ما^{١٤٧} له في ذاته غير متعلّق بملزومه.
ويشبه^{١٤٨} أنّ ما ليس مساقفه إلى تشويش الفلسفة هو أنّ المعلول الأول بطباع جوهره وبخصوص ذاته وهوّيته يستدعي أن يستند وجوده إلى العلّة الأولى الواجبة الوجود^{١٤٩} في ذاتها، وعدمه إلى عدمها بما هي واجبة في ذاتها؛ والمحال بالذات لا يكون من لوازم الماهية بالنسبة إلى ممكن، لكنّه قد يكون من لوازم تحقّقه في الواقع، فكلّ عدم^{١٥٠} هو^{١٥١} ممكن بالذات فإنّما يقع ويصير وقوعه ضرورياً بالاستناد إلى عدم هو محال بالذات إمّا

١٤٠. ج: - و

١٤٣. ل، خ: عنه

١٣٩. ل: نستدعي

١٤٢. ج: - بالذات

١٣٨. خ: مبدأ

١٤١. خ: توجبها

١٤٤. ج: - ما

١٤٥. الواضع هنا أيضاً الحكيم الطوسي، وإنّما كان هذا أيضاً من أجوبته للأسئلة. ■ (١٢)

■ راجع: أجوبة المسائل النصيرية (أجوبة مسائل السيد ركن الدين الاسترابادي) / ٥٣-٥٤

١٤٨. ج: نسيّة

١٤٧. خ، ج: - ما

١٤٦. خ: الواجبين

١٥١. ج: - هو

١٥٠. خ: + و

١٤٩. ش: - الوجود

ابتداءً أو على سبيل الانتهاء إليه أخيراً، و^{١٥٢} إنما يكون ممتنعاً بالغير لامتناع ذاك بالذات بته، فإذا كان هو متعيناً بالعلية لعدم ما ممكن كان لازماً لتحقيقه لا محالة.

[ردّ ما يوهّم في المقام في المعلول الأوّل]

وأما ما يقال: إنّ المعلول الأوّل إن اعتبر في نفسه فعدمه ممكن بهذا الاعتبار، وليس يستلزم عدم الواجب بهذه الحثيية، وإن اعتبر من حيث إنّ وجوده واجب بالعلّة،^{١٥٣} فعدمه ممتنع بها^{١٥٤ ١٥٥} بهذا الاعتبار ومستلزم لعدمها، لكن عدمه ليس ممكناً بالذات من هذه الحثيية حتّى يلزم إمكان لازمه.

فإن كان يعني بأوّل شقيه أنّ العقل إذا جرّد^{١٥٦} النظر إلى ذاته ولم يعتبر معه غيره لم يجد فيه علاقة للزوم،^{١٥٧} فذلك لا يصادم استلزام عدمه عدم الواجب بحسب نفس الأمر، بل هو محفوظ بحاله، لأنّ الاستلزام بحسب الوقوع هو امتناع الانفكاك في التحقق؛ ومن المستبين^{١٥٨} أنّ المعلول ممتنع التخلف عن العلة الموجبة، فإمكان الملزوم وامتناع اللازم بحسب نفس الأمر^{١٥٩} ليس يندفع بذلك.

وإن كان يعني أنّه على ذلك التقدير لا يكون مستلزماً له بحسب نفس الأمر^{١٦٠} فهو غير خفي البطلان؛ فإنّه معلول له^{١٦١} بحسب نفس الأمر،^{١٦٢} فكيف لا يكون مستلزماً لعلته^{١٦٣}.

وإن كان يُعنى أنّ جهة الاستلزام ومناطه حثيية العلية لا حثيية جوهر الذات ولا حثيية الإمكان بالذات، فالذي يقول الممكن قد يستلزم المحال ليس هو دائماً بقوله: إنّ حثيية الإمكان هي حثيية الاستلزام، بل إنّما إنّ ما له حثيية الإمكان بالذات له حثيية^{١٦٤} استلزام

١٥٢. ج: أو ١٥٣. ج: بالعلية ١٥٤. ج: - بها

١٥٥. أي بالعلّة. (ش) ١٥٦. يمكن أن يقرأ ما في ج: أو اجرّو

١٥٧. أي عدم علاقة للزوم بالنظر إلى الماهية من حيث هي. (١٢)

١٥٨. ل: المعلول ١٥٩. ج: + فهو غير خفي... الأمر

١٦٠. ش: - فهو غير خفي... الأمر ١٦١. خ: معلول / ج: معلول

١٦٢. ش: - فهو غير خفي... الأمر

١٦٣. د: - غيرها أصلاً فاذاً... لعلته (أي سقطت صفتان من النسخة)

١٦٤. م: - الإمكان بالذات له حثيية

المحال الذاتي بحسب التحقق.

وكذلك إن كان يعني بأخير الشقين أنَّ العدم الممتنع بالعلّة^{١٦٥} ليس ممكناً بالذات فهو مستبين الفساد، فإنَّ الامتناع بالغير ليس يصادم الإمكان بالذات وليس بنفسه، وإلاَّ كأنَّ يخرج الممكن الذاتي إلى أن ينقلب ممتنعاً ذاتياً، بل إنَّ معروضه لا يكون إلاَّ الممكن بالذات. وإن كان يعني أنَّ عروض الامتناع بالغير لا يكون من حيثية الإمكان بالذات، كما أنَّ عروض الحركة ليس^{١٦٦} ينفي^{١٦٧} السواد وليست^{١٦٨} الحركة تعرض من حيثية السواد، فليس ذلك بضائر فيما رآه الرائم^{١٦٩}.

فإن صار من يدعي أنَّ الممكن لا يستلزم المحال إلى أن يريد به^{١٧٠} ما هو الممكن بحسب الذات وبحسب الغير، وعدم المعلول الأوّل وإن كان ممكناً لذاته فهو ممتنع بغيره لوجود علّته.

قيل له: لم يكن ذلك قطّ ولا يكون عَوْض^{١٧١}، فما من ممكن إلاَّ وهو واجب بغيره - أي بحسب وجود علّته وبحسب فرض وجوده - أو ممتنع بغيره - أي بحسب عدم علّته وبحسب وجود ما ينافيه - أو يصادّه معه وبحسب فرض عدمه.

[إنَّ القياس الخلفي يثبت المدعى]

ثمَّ إنَّه بما استبان قد استتب^{١٧٢} أن يتشكك في كلّ تبيان بقياس خلفي يثبت به استحالة شيء لاستلزام وقوعه محالاً بالذات، فيقال: لما جاز أن يستلزم الممكن لذاته محالاً لذاته فلا يتم الاستدلال لجواز أن يكون الخلائ مثلاً ممكناً، مع أنَّه يلزم من وقوعه محال لذاته.

ويزاح بأنَّ الامتناع الذاتي قد يُعنى به ضرورة العدم بحسب نفس ذات الموصوف -

١٦٥. ش: - بالعلّة
١٦٦. ل: ليست
١٦٧. خ: بنفى
١٦٨. ل: ليس
١٦٩. الضارّ (كذا) هو الفاضل الخطيب وغيره. (سمع)
١٧٠. ج: أن أيديه
١٧١. قوله: ولا يكون عَوْضٌ...
عَوْضٌ مقابل قطّ، معناه الأبد، كما أنَّ معنى قطّ: الأزل. (منه)
١٧٢. ج: استتب

أعني الذات المقدرة له - كما في شريك الباري - جلّ عن ذلك - واجتماع النقيضين؛ وقد يراد به ضرورة بطلان الذات في نفس الأمر، سواء كان مصداق ذلك نفس الذات المقدرة أو كان هناك علّة مقتضية لضرورة العدم في نفس الأمر وراء الذات المفروضة.

كما أنّ الضرورة الذاتية قد يراد بها استلزام الذات للوجود مطلقاً سواء كان ضرورة الوجود بحسب نفس الذات أو هناك منشأ للاستلزام وراء الذات؛ وقد يراد بها^{١٧٣} الضرورة التي هي بحسب نفس الذات؛ والمعنى الثاني أخصّ من الدوام الذاتي والأوّل مساوqه.

وإذا تبين ذلك فأمثال الأقيسة المذكورة إنّما يثبت بها الامتناع الذاتي بالمعنى الأعمّ المساوq لدوام الانسلاq بحسب الذات لا الأخصّ، فإنّه إنّما يثبت لو ثبت أنّ ضرورة الانسلاq إنّما هي بحسب نفس الذات، فما يوجب للعدم ضرورة مطلقة غير مقيدة بوصف ما أو وقت ما ليس يوجب ضروريّة بحسب نفس الماهية، بل إنّما يحصل ذلك بنظر آخر أخصّ وأدقّ.

فإذن، إنّما يستبين بالضرورة الفطريّة أنّ ما يلزم من فرض^{١٧٤} وقوعه محال ذاتي ليس بعزّي^{١٧٥} عن ملابسة الامتناع الذاتي، إمّا بأن يكون هو نفسه المحال بالذات، أو بأن يستند إلى محال بالذات على أن يكون هو سببه التام.

وأما ما نفس ماهية من حيث هي مبدأ أن يستلزم محالاً ذاتياً فإنّما هو المحال بنفس ذاته، والممكن بالذات لا يكون عرواً عن ملابسة الوجوب بالغير أو الامتناع بالغير.

أوهام وإزاحات

[في معنى الإمكان، والإمكان الاستقبالي]

[الوهم]

لَفَقَّ بعض المتشكّكين^{١٧٦} أنّ المحكوم عليه بالإمكان إمّا أن يكون موجوداً أو

١٧٤. د: فروض

١٧٣. ج: + للاستلزام (?) الذات... يراد بها

١٧٦. من المقدمين (هكذا). (سمع)

١٧٥. ل، م، خ: لا يعزّي

معدوماً، وهو حال الوجود لا يستطيع أن يقبل العدم وإلا^{١٧٧} اجتمع الوجود والعدم. وإذا امتنع حصول العدم امتنع^{١٧٨} حصول إمكان الوجود والعدم، ولا حال العدم أن يقبل الوجود، فلا يحصل إمكان العدم والوجود،^{١٧٩} فكلّ منهما يصادم الإمكان، وليس يمكن خلوّ ممكنٍ ما عنهما، فإذا لا محكوم عليه بالإمكان.

ومن وجه آخر، الممكن إمّا أن يكون قد حضر معه سبب وجوده أو لم يحضر؛ وبالأوّل يجب، وبالثاني يتمتع، ويستحيل أن يكون خلوّاً منهما، فكيف يمكن؟

[الإزاحة]

وأزّيح بأنّ قولك «المحكوم عليه بالإمكان إمّا هو موجود أو معدوم» ليس بحاصر، لأنّك قد غنيت أنّه إمّا أن يكون مع الوجود، أو مع العدم^{١٨٠} على التحيّث؛^{١٨١} ويعوّزُهُ قسم آخر وهو: أن لا يكون مع أحدهما، فالطبيعة المرسلّة بما هي طبيعة مرسلّة من المحكوم عليه بالإمكان؛ وإمّا أنّه حال الوجود، أي بحسب التحيّث به ليس يقبل العدم، فليس فيه استيجاب أن لا يقبله^{١٨٢} بحسب حالة أخرى غيرها، وكذلك عدم قبول الوجود في حال العدم لا بحسب غير تلك الحالة.

فإنّ حال الماهية ليس إمّا الوجود أو^{١٨٣} العدم، وإتّما هما حالاهما عند لحاظها مع الغير؛ وإمّا عند اعتبار جوهر الذات لا مع الغير، فلعلّها تقبل أحدهما لا بعينه، وإتّما يتمتع ذلك امتناعاً لاحقاً بشرط المحمول.

وكذلك إنّ الممكن إمّا أن يحضر معه سبب وجوده، أو لم يحضره، أيضاً فيه خلل. لأنّ لم يحضر، يحتمل أن يحضر معه «لم يحضر^{١٨٤} سبب وجوده»، أو «لم يحضر^{١٨٥} لا سبب

١٧٧. ج: ولا

١٧٨. امتنع حصول الوجود والعدم وهو ظاهر؛ وإذا امتنع حصول الوجود والعدم امتنع حصول إمكان الوجود والعدم؛ لأنّ إمكان المحال محال. (سمع)

١٧٩. إنّما كان هذا باعتبار أنّ الوجوب والامتناع للشرط والمحمول؛ وأمّا الوجه الآخر فإنّما هو باعتبار الوجوب والامتناع السابق. (سمع)

١٨٠. ش: - ليس بحاصر... العدم

١٨١. ل: خ: و

١٨٢. ج: لا يقبل

١٨٣. خ: التحيّث

١٨٤. هكذا في النسخ / وفي العبارة وجه اضطراب

١٨٥. ج: خ: - لم يحضر

وجوده» ولا «لم يحضر^{١٨٦} سبب وجوده» الذي هو سبب عدمه.
 فقد لاح أن الخلل في هذا القول كان من جهة أن القسمة لم تكن مستوفاة، وربما عبّر
 عنه بأنه لا يلزم من صدق قولنا الماهية بشرط كونها موجودة غير قابلة للعدم صدق قولنا
 الماهية - التي هي أحد أجزاء ذلك المجموع - لا يقبل العدم.

[الوهم]

فتوهم عليه أن شرط كون الشيء قابلاً لشيء هو أن يكون القابل خلوّاً عما ينافي
 المقبول، فإذا نافي الوجود والعدم الإمكان والماهية مستحيلة الخلوّ عنهما كان يمتنع
 اتصافها بالإمكان.

[الإزاحة]

وهو وهم من بعد ما قد أزاحه وأوضح سخافته، فإن الماهية إنما لا تخلو عن الوجود أو
 العدم بحسب الخارج؛ أمّا في لحاظ العقل فقد تخلو عن اعتبارهما وإن كان هذا اللحاظ
 نفسه نحواً من أنحاء وجودها، والإمكان صفة لها بما هي مأخوذة في هذا اللحاظ مقيسة
 إلى الوجود أو العدم.

ثم من يعزل النظر عن^{١٨٧} هذا الفحص لا يستصح أن يقال: الشيء حال وجوده ممكن
 الوجود أو حال عدمه ممكن العدم، بل إنه حال وجوده يمكن أن يصير معدوماً في الزمان
 الثاني.

[الوهم]

وقد يتشكك عليه، فيقال: القول بالإمكان الاستقبالي^{١٨٨} فاسد؛ لأننا إذا حكمنا على
 الموجود في الحال بأنه يمكن أن يُعدم في الاستقبال [١]: فإمّا أن إمكان العدم الاستقبالي
 حاصل في الحال، [٢]: أو أنه لا يحصل إلّا في الاستقبال.

والأول: محال؛ لأنّ العدم في الاستقبال من حيث إنّهُ في الاستقبال موقوف على حصول الاستقبال وحصول الاستقبال^{١٨٩} في الحال محال، والموقوف على ما هو محال محال؛ فحصول العدم الاستقبالي بما هو عدم استقبالي وبما هو متوقّف، متوقّف على حضور شرط محال ممتنع الحضور في الحال، فإذا إنّما يمكن حصوله في الاستقبال لا في الحال.^{١٩٠}

فإن دوفع^{١٩١} بأنّ هذا الإمكان يؤخذ بالنسبة إلى الاستقبال^{١٩٢}، وإنّما امتناع حصوله بهذا الشرط في الحال لا بحسب الاستقبال.

دُفع بأنّ النسبة لا تُوجَدُ إلّا بعد وجود المتتبعين، فالإمكان بالنسبة إلى الاستقبال ليس يمكن حصوله في الحال، بل إنّما عند الاستقبال فقط.

وأما الثاني: فإنّه يُعيد^{١٩٣} الإمكان الاستقبالي إلى الحال، لأنّ إمكان العدم الاستقبالي إذا كان^{١٩٤} لا يحصل إلّا عند حضور^{١٩٥} الاستقبال، كأنّ يكون حكماً بالإمكان على الشيء بالنسبة إلى زمانه الحاضر، فالاستقبال عند حضوره يعود حالاً.

[الإزاحة]

ويزاح بأنّ تصوّر الاستقبال في الحال معقول، والماهية لا من حيث هي موجودة أو غير موجودة مستندة إلى الوجود الخارجي في الاستقبال أو إلى عدمه ليست بمتعذّرة التعقّل؛ والإمكان الاستقبالي هو الذي يلحق ذلك المتصوّر عند ذلك الإسناد؛ والنظر في أنّ إمكان الوجود أو العدم يحصل في الحال أو في الاستقبال ليس نظراً في الإمكان من حيث هو إمكان، بل فيه^{١٩٦} من حيث إنّهُ صورة في العقل، وهو حاصل حين التعقّل من حيث هو صورة عقلية ومتعلّق بالاستقبال بما هو إمكان، وليس يستلزم ذلك محالاً. وأما إنّ الإمكان نسبة إضافية لا يتحقّق إلّا عند المتتبعين، فكذلك فقد ظهر أنّ منتسبيه حاصلان في التصرّ، ومتعلّقان بالاستقبال.

١٨٩. م: + و

١٩٠. ج: - فإذا إنّما... الحال

١٩٢. م: - لا في الحال... الاستقبال

١٩٣. خ: يفيد

١٩٥. خ: حصول

١٩٤. د، ل: - إذا كان

١٩٦. ج: - فيه

فأما إنَّ إمكانَ العدم الاستقبالي لا يحصل إلَّا عند حضور^{١٩٧} الاستقبال فظنُّ باطل، فإنَّ^{١٩٨} ذلك ليس يتوقَّف على حضور الاستقبال، بل إنَّما على تصوُّر الاستقبال.

إِخَاذَة

[في بطلان الأولوية الذاتية]

هل بلغك حديث الأولوية الذاتية الغير البالغة حدَّ الوجوب، وما يتَّفَق لإبطالها فقد^{٢٠٠} يفسَّر باقتضاء ذات الممكن رجحان أحد الطرفين بالقياس إليها على سبيل أولويَّة ما لائقه غير ضروريَّة لا يخرج به الشيء عن قضية الإمكان، وقد يقال هي كون أحد الطرفين أليق بالنسبة إلى الذات لياقة غير واصله إلى الضرورة، لا من جهة علَّة خارجية،^{٢٠١} ولا بعليَّة من جنبه الذات على قياس الأمر في الواجب بالذات. ثمَّ يحاول إبطال المفسِّر بإحاطته^{٢٠٢} في نفسه تارةً وسلب إغناء الطرف اللائق^{٢٠٣} عن الافتقار إلى أن تكون له علَّة موفِّقة غير الذات عنه أخرى، قلَّما اتفق للمخاولين تسبيان شديد أعظم من الدعوى الفطريَّة لما حوول^{٢٠٤} إبطاله.^{٢٠٥}

إِضَاءَة تَلْوِيحِيَّة

[مسألة الجعل تقتضي بطلان الأولوية الذاتية]

عسيت بما استبان لك من أمر الجعل في المساقفة الماضية ومن حقيقة الإمكان في هذه المساقفة، أن تحكم بتهبُّط هذا الفرض عن أفق تصوُّر وتسقطه عن مدرجة الإحتمال. ليس احتياج الماهية إلى الجاعل إنَّما هو في نفس حقيقتها التصوريَّة، وإذ لا جعل لا

١٩٩. ج: الاستيصال

١٩٨. ل، د: فانه

١٩٧. خ: حصول

٢٠٠. الفاء للتفصيل، ومدخوله تفصيل ما ذكر إجمالاً. (سمع)

٢٠٣. م: اللاحق

٢٠٢. ل: بأحاله

٢٠١. ج: خارجه

٢٠٤. ج: حومل

٢٠٥. قوله: لما حوول إبطاله...

أي لبطان ما حوول إبطاله. (منه)

ماهية؟! وحمل الوجود عليها في درجة تضاعف الفاقة؛ فأنه مفتقر إلى جعل الجاعل، جوهر الماهية والوجود^{٢٠٦} بنفسه مفتقر إلى نفس الماهية، افتقار العارض اللاحق إلى المعروض الملحق به.

والماهية ما لم يجعلها الجاعل أو يلحظ عدم جعله إتياءها، لا متجوهر ولا لا متجوهر، ومع عدم الجعل لا شيء يعبر عنه بالماهية، بل إنما يقدر شيء ويقال إنه ليس من الحقائق لعدم الجعل؛ والإمكان لا ضرورة تجوهر الماهية ولا تجوهرها، وإنما يتّصف به ما دخل في حيز الجعل.

وأما ما لم يجعل في ظرف^{٢٠٧} ما من ظروف الوجود فإنه ليس بشيء في ذلك الظرف، حتى يصلح لإسناد مفهوم ما^{٢٠٨} إليه إلا على التقدير البحث.

فقد كنّا أسمعناك أن الإمكان من اعتبارات الماهية، والماهية في أي ظرف هي ما جعلت، فما لم تجعل بعد ليست إلا ماهية تقديرية، ومعنى إمكانها أنها لو جعلت كان الإمكان من اعتبارات ذاتها^{٢٠٩} المجعولة المتجوهر؛ فاحدس من ذلك أن الفرق بين المعدوم الممكن والمعدوم الممتنع هو أن الفحص يقضي^{٢١٠} أن المعدوم الممكن^{٢١١} لو انقلب في حكم العقل من الماهية التقديرية إلى ماهية حقيقية كان^{٢١٢} الإمكان من اعتبارات تلك الماهية بخلاف الماهية التقديرية الممتنعة، فإنها وإن صارت ماهية حقيقية بحسب الفرض المستحيل ولو ألف^{٢١٣} ألف^{٢١٤} مرة لم ينسلخ طباعها عن الامتناع، ولم يعرض جوهرها اعتبار لإمكان بالنسبة إلى التقرّر واللا تقرّر، والوجود والعدم، لأنّ المعدوم بما هو معدوم ممكن^{٢١٥} بالفعل، أو المعدوم بما هو معدوم بالفعل موصوف بالامتناع.

فإذاً من أين^{٢١٦} ماهية قبل الجعل - حتى يوضع أولوية مفهوم ما^{٢١٧} بالقياس إليها - [١]: فإما أن يجوز كون نفس الشيء جاعل سنخ ذاته وفاعل جوهر^{٢١٨} ماهيته، ولست

٢٠٧. م: طرف

٢١٠. د: تقتضي / ج: نقص

٢١٢. ج: - في حكم العقل ... كان

٢١٥. د: يمكن

٢١٨. ل: لجوهر

٢٠٦. ل، د: - عليها في درجة... الوجود

٢٠٨. خ: - لإسناد مفهومأ ٢٠٩. خ: ذات

٢١١. ج: + والمعدوم الممتنع... الممكن

٢١٣. م: - الف ٢١٤. ل، خ: + الف

٢١٦. خ: أي ٢١٧. خ: - ما

أحسب من في حيز الطباع^{٢١٩} الإنساني متجشماً للإتيان به؛ [٢]: وإما أن يعدّ الحكم غنياً عن التبيان^{٢٢٠} بعد التثبت على هذا الأصل، وهو أسلوب سنن^{٢٢١} الإنسانية؛ فهذا أم^{٢٢٢} القول عند من سنّ تقنين الحكمة^{٢٢٣} اليمانية الإيمانية.

[ما قاله المعلم الثاني في المقام]

ولبعض من حمل عرش^{٢٢٤} تقويم الفلسفة اليونانية من رؤساء الفلاسفة الإسلامية قول^{٢٢٥} ليس على البعد من سبيل^{٢٢٦} تحصيل، وهو: لو حصل سلسلة الوجود^{٢٢٧} بلا وجوب لزم [١]: إما إيجاد الشيء نفسه وذلك فاحش، [٢]: وإما صحّة عدمه بنفسه وهو^{٢٢٨} أفحش.

فبيانه: أنّ الرجحان المنبعث عن الذات:

[١]: إما أنّه علّة^{٢٢٩} مقتضية للوقوع^{٢٣٠}، فيكون الشيء موجد نفسه.

[٢]: وإما أنّ سبيله أن يقع الوجود الراجح لا بمقتضى غير الذات ولا باقتضاء من الذات، والشيء ذو رجحان الوجود صحيح العدم، إذ هو في حيز الإمكان، وليس يصلح لعلية العدم إلّا عدم ما هو علّة الوجود، ولا علّة هناك للوجود، فإذاً يكون الشيء بنفسه صحيح العدم.

٢١٩. د: الطبايع ج: - التبيان / خ: البيان

٢٢١. قوله: سنن الإنسانية...

السنن: بالضم جمع السنة، وبالفتح: الطريقة. ويحتمل المقام كليهما. (منه)

٢٢٢. قوله: فهذا أم القول...

الأم - بفتحتين - الطريق المستقيم أو القريب أو الأوسط، ومن سنّ تقنين الحكمة اليمانية هو المصنّف

(منه) ٢٢٣. ج: الحكم

٢٢٤. قوله: ولبعض من حمل عرش تقويم الفلسفة...

هو المعلم الثاني الشيخ أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان الفارابي. (منه)

٢٢٥. على نفى الأولوية بالتفسيرين، والثاني أي اللابتيّة بالنسبة إلى الذات لا من جهة علّة خارجة ولا باقتضاء

من حيثية الذات. (١٢) ٢٢٦. ل. خ: - سبيل

٢٢٧. قال صدر المتألهين في الأسفار ج ١/ ٢٠١: «قال المعلم الثاني أبو نصر الفارابي في مختصر له يستمى

بفصوص الحكم: لو حصل سلسلة الوجود...». ولكن لم أعر على هذه العبارة في فصوص الحكم.

٢٢٨. م: فهو ٢٢٩. ل. د: - علّة ٢٣٠. م: تقتضيه للوقوع

وأيضاً^{٢٣١} على تقدير وجود الشيء بالرجحان يكون متّصفاً بالوجود، وليس هو عينه لكونه ماهية إمكانيةً والذات مبدأ رجحان الاتّصاف به، فتكون الذات لا محالة علّة. أ ليس العلّة لا يعنى^{٢٣٢} بها إلّا ما يترجّح المعلول به؟! فإذاً يكون الشيء علّة لا تصاف^{٢٣٣} نفسه بالوجود؛ و^{٢٣٤} إذ هو غير واصل إلى حدّ^{٢٣٥} الوجوب، فيجوز عدمه مع بقاء رجحان الوجود وإلّا لزم بلوغ الرجحان حدّ الوجوب؛ فإذاً قد صار العدم جايز الوقوع لا بسبب، بل مع فرض بقاء سبب الوجود، ولا يسع ذلك إلّا أمّ دماغ السفطة ومخ عظام الفساد. وبالجملّة^{٢٣٦} لمّا لم يكن الوجود ولا رجحان الوجود نفس الماهية ولا من جملة^{٢٣٧} جوهرياتها الداخلة في قوام ذاتها، وكلّ ما هو خارج عن الماهية وعن جوهرياتها^{٢٣٨} المقوّمة لها فإنّ لحوقه بالماهية وعروضه لها أو اتّصافها به أو كونها هو وحمله عليها أو ما شئت فسمّه^{٢٣٩}.

وبالجملّة أي ما فرض من وجوه الارتباط بينهما فإنّه يمتنع أن يكون لا بعلة مقتضية، فتلك العلّة إمّا نفس الماهية أو شيء آخر غيرها، وطباع الفطرة السالمة عن سقم جوهر الغريزة تأبى إلّا أن يشهد^{٢٤٠} أنّ الماهية الباطلة الذات بالليسية الذاتية لا تقتضي شيئاً أصلاً لأنفسها الباطلة^{٢٤١} ولا غيرها، والمعدوم لا ذات له، ولا في العدم^{٢٤٢} ماهية متقرّرة. فإذاً لا مستقرّ لتصور الأوليّة الذاتية.

وحيث إنّ هذا النظر إمّا الحاجة إليه قبل إثبات الواجب بالذات وقبل ثبوت نفس الأمر مطلقاً فليس لأحد أن يقول^{٢٤٣} لعلّ ممكناً ما^{٢٤٤} في وجوده العلمي - أي وجوده في علم الله تعالى وارتسامه في القوى العالية - يقتضي رجحان وجوده الخارجي؛ على أن

٢٣١. وهذا ما اختاره المحقّق الطوسي في شرحه للإشارات. (سمع)

٢٣٢. ج: معنى ٢٣٣. ل: خ: اتّصاف ٢٣٤. ل: خ: - و

٢٣٥. ج: حدا

٢٣٦. قوله: «وبالجملّة لمّا لم يكن» إلى آخره. هذا ما يختصّ بالمصّنف - أبقاه الله تعالى - ولما (كذا) أخذ فيه

بعض ما أخذ المحقّق الطوسي عنون البيان بقوله: «وبالجملّة» إلى آخره. ■ (سمع)

لم نغتر عليه في شرح الإشارات ولعلّه في كتاب آخر منه ٢٣٧. خ: - جملة

٢٣٨. ل: ج: - الداخلة في... جوهرياتها ٢٣٩. د: - قسمه

٢٤٠. د: - أن يشهد ٢٤١. خ: - الباطلة ٢٤٢. ج: - القدم

٢٤٣. ج: - نقول ٢٤٤. خ: - ما

الوجود الذهني كالوجود الخارجي في الاحتياج إلى العلة. وأيضاً العدم الخارجي هو بطلان الذات في الخارج كما العدم الذهني بطلان الذات في الذهن، والعدم المطلق بطلان الذات مطلقاً؛ فالذات الباطلة^{٢٤٥} في الخارج كيف تقتضي ارتباط شيء بها بحسب الخارج؟ وهل يصح أن يقال اللاذات في الخارج تقتضي أن تكون ذاتاً في الخارج راجحة الوجود؟!

ثم من يعزل النظر عن أصل استحالة الأولوية يقول: لو كنت في وقوع الوجود كانت الذات مستفيدة الوجود من نفسها؛ إذ لا معنى لمفيد الوجود إلا ما هو المبدأ لرجحان^{٢٤٦} الوجود، فيلزم أن يتقدم على وجودها بالوجود، وعلى رجحان وجودها برجحان الوجود.

هتاك وتزييف

[في بطلان الأولوية ببيان آخر]

إن ما هديناك إليه بفضل الله ورحمته هو سواء السبيل، وأما ملفقات الأقوام فأكثرها مزيفات النظام، وأحق ما قد لُقِّق^{٢٤٧} بأن يذكر هو أنه لا يعقل احتمال تلك الأولوية، لأن ما يقتضي رجحان طرف فهو بعينه يقتضي مرجوحية الطرف المقابل؛ لأن رجحان أحد الطرفين يستلزم مرجوحية الطرف الآخر للتضائف^{٢٤٨} بين الراجحية والمرجوحية؛ ومعية^{٢٤٩} المتضايفين^{٢٥٠} إنما هي معية بالذات، ومرجوحيته يستلزم امتناعه. فلعل امتناع ترجيح المرجوح عند متوقّد الذهن ليس مادون في الظهور من أوائل الفطريات، وامتناعه^{٢٥١} يستلزم وجوب الطرف الراجع.

٢٤٥. هذا سلك المحقق الطوسي في شرح الإشارات [ج ١٩/٣-٢٠]. (١٢)

٢٤٦. م: الرجحان

٢٤٧. قوله: ما قد لُقِّق...

أصله مذكور في شرح مثير فتنة التشكيك لكتاب عيون الحكمة [ج ٩٣/٣-٩٤] للشيخ الرئيس، لكن

بعض من قد يسر حملة عرش التحقيق قد انتحلته ونسبه إلى نفسه. (منه)

٢٤٨. ج: التضائف

٢٤٩. وهي معية معلولى علة واحدة. (سمع)

٢٥١. ج: - وامتناعه

ج: ش: + و

فإذا رجحان الوجود نظراً إلى الذات يستلزم امتناع العدم بالنظر إليها، وهو يستلزم^{٢٥٢} وجوب الوجود، فما^{٢٥٣} فرض غير منته^{٢٥٤} إلى حدّ الوجوب، فهو منتهٍ إليه على ذلك التقدير. فإذاً قد ظهر الخلف.

ويزيّفه^{٢٥٥} أنّه إذا كان اقتضاء رجحان طرف بعينه على سبيل الرجحان يكون لا محالة اقتضاء مرجوحية الطرف المقابل أيضاً على سبيل الرجحان لمكان التضائف، والمرجوحية المستلزمة للامتناع إنّما هي المرجوحية على سبيل اللزوم البتّي، لا المرجوحية على سبيل الرجحان، كيف و^{٢٥٦} المرجوحية لكونها على سبيل الرجحان ليس يجب ثبوتها بالنظر إلى الذات، بل ترجّح فقط؟! وليس أيضاً ثبوتها بطرد الطرف الآخر بته، بل بنحو الأليقية والألوية.

وبالجملة، فكما الوجود يرّجّح على سبيل الأولوية فكذلك أولوية الوجود على سبيل أولوية الأولوية، و^{٢٥٧} أولوية أولوية الوجود على سبيل أولوية أولوية الأولوية، وهكذا إلى أن يثبت لحاظ العقل، فالمرجوحية الراجعة لا^{٢٥٨} اللازمة^{٢٥٩} كيف تقتضي الامتناع؛ فإذا اقتضاء رجحان الطرف الراجّح الراجعة كيف يقتضي امتناع الطرف المرجوح الراجح المرجوحية. أليس إمكان وقوع الطرف المرجوح إمكاناً ضعيفاً ووقوعاً مرجوحاً يجده العقل وهو مضمّن^{٢٦٠} في اقتضاء وقوع الطرف الراجح اقتضاءً حَزِيّاً^{٢٦١} لا بَتِيّاً، ووقوعاً راجحاً لا لازماً؟!

ثم لو ما شك أحد بالتسليم، فمن المتّضح أنّ مرجوحية الطرف المرجوح إنّما يقتضي امتناعه بالنظر إلى الذات امتناعاً بالقيّد^{٢٦٢} من^{٢٦٣} حيث مرجوحية هذا الطرف بالنظر إليها، أعني بحسب أخذ المقيس إليه الذات المحيّنة بهذه الحيثية،^{٢٦٤} لا الذات من حيث هي، أو^{٢٦٥} بحسب^{٢٦٦} أخذ المقيس الطرف المرجوح المحيث بالمرجوحية لا أصل مفهوم

٢٥٤. د: منه

٢٥٣. خ: فيما

٢٥٢. خ: مستلزم

٢٥٦. خ: - المرجوحية على سبيل ... و

٢٥٥. إشارة إلى عنوان الكلام: «هتك وتزييف»

٢٥٩. ج: - اللازمة

٢٥٨. خ: - لا

٢٥٧. ج: - و

٢٦١. ج: حديثاً / خ: وجوبياً / م: حَزِيّاً / ناقصاً

٢٦٠. د: مضمّن

٢٦٤. ج: الحقيقة

٢٦٣. م: - بالغير من

٢٦٢. خ: بالغير

٢٦٦. د: فيجب

٢٦٥. خ: - أو

ذلك الطرف، وهذا امتناع بشرط الوصف الذي هو غير الذات، وهو امتناع بالغير لا بالذات، فإنما ما^{٢٦٧} يلزم هو وجوب الطرف الراجع بالغير لا بالذات، وليس فيه خرق الفرض.

أليس^{٢٦٨} وجوب ذلك الطرف بإزاء امتناع الطرف المرجوح، وإنما^{٢٦٩} امتناعه بحسب الوصف؟! فإذا كان الوصف بنفسه ممكن الإنسلا ب عن^{٢٧٠} الذات فما ظنك بالامتناع المستند إليه.

وهذا التزئيف يستوعب جملة ما اتفق لهم تليفه، وقلما في الأقوال الملققة يسلم^{٢٧١} منه.

ظلمات وإزاحات [في جواب من جاز الأولوية]

[الظلمات]

من الناس من استحل أن يقال: قد يكون الوجود أولى من العدم بالنظر إلى ذوات فرقة الممكنات، وليس يوجب^{٢٧٢} ذلك خروجاً عن حيز الافتقار إلى العلة لكونها مع ذلك في حدود بقعة الإمكان، إذ ليست تلك الأولوية مبلغها البلوغ حد الوجوب، بل إنما يستوجب الممكن بذلك أن يكون أكثرى الوقوع - ولكن بإيجاب العلة وإفاضة الفاعل أو أشد وجوداً عند الوقوع - أو أقل شرطاً للوقوع.

وفي الخليفة من يظن هذا الظن في طرف^{٢٧٣} العدم بالنسبة إلى طائفة من الحقائق بخصوصها وآخر بالنسبة إلى قاطبة الممكنات، لكون العدم أسهل وقوعاً. وربما كان في الفئة الغير المحصلة من الفلاسفة من يقول هذه الأقاويل في تشويش

٢٦٧. خ: - ما

٢٦٨. وذلك على تقدير أن تكون الأولوية على سبيل الأولوية دون اللزوم، وحيث هذا بحث رابع على ذلك التقدير. وأما إذا كان الأولوية على سبيل اللزوم فلا يتوجه هذا البحث. (سم)

٢٧١. ج: تسليم

٢٧٠. ل: من

٢٦٩. خ: - إنما

٢٧٣. خ: ظرف

٢٧٢. ل، م: لوجوب

الفلسفة، وعند غير أبناء الحقيقة من الفئة الأخرى المتسمية بالمتكلمين الواقع من الطرفين أولى.

وقد تثبتت بأن الموجودات السيالة - كالأصوات والأزمنة والحركات - لا شك أنّ العدم بها أولى، وإلا يصحّ بقاؤها ويصحّ الوجود أيضاً عليها، وإلا لما وجدت أصلاً؛ فإذن قد وجدت أمور يصحّ عليها الوجود والعدم ومع ذلك يكون العدم بها أولى. ثم إذا جاز ذلك في جانب العدم فليكن جوازه في جانب الوجود أولى.^{٢٧٤}

وبأنّ العلة قد توجد ثم يتوقف إيجابها^{٢٧٥} معلولها على تحقق شرط أو انتفاء مانع، ولا يرتاب في أنّ تلك العلة الأولى بها اقتضاء المعلوم وإلا لم يتميز العلة عن غير العلة؛ فإذا تلك العلة يصحّ عليها الإيجاب وعدم الإيجاب معاً، مع أنّ الإيجاب أولى بها من عدمه، فليكن الوجود أيضاً بالنسبة إلى الماهية على ذلك السبيل، فيكون ذلك الوجود أكثرياً لا دائماً^{٢٧٦} كما في الإيجاب. فمن العلل^{٢٧٧} ما اقتضاؤها لمعلولاتها أكثرى لا دائماً - كطبيعة الأرض - فإنّ اقتضاءها للثقل أكثرى إلا أنه قد يمنع عن ذلك عندما يرمى قسراً.

[الإزاحات]

والتزوير والإزوار في هذين مستبين السبيل،^{٢٧٨} فإنّ الحركة من مبدأ المسافة إلى منتهاها حركة واحدة شخصية، وأنّ الأجزاء فيها ليست إلا بالقوة.

وقولوا: أأنتم مرتابون في أنّ الحركة الواحدة المتصلة من أول المسافة إلى منتهاها، لا العدم بها أولى ولا الوجود؟! بل إنّما يصحّ عليها الأمران، وهي في تخصص^{٢٧٩} أحدهما بالوقوع تتبع تخصص علتهما^{٢٨٠} بالوجود أو العدم، والحركة التوسطية أيضاً كذلك بالقياس إلى الوجود المرسل والعدم المرسل، وبالقياس إلى استمرار الوجود وانقطاعه؛ فاستمرار

٢٧٤. لكونها قد صارت مفروضة الوجود (خ: معروضة للوجود). (سمع)

٢٧٥. أي اقتضاؤها. (سمع) ٢٧٦. ل. خ: دائماً

٢٧٧. قوله: فمن العلل ما اقتضاؤها...

أي فإنّ من العلل. (منه)

٢٧٨. قوله: في هذين مستبين السبيل...

أي كلّ من التزوير والإزوار مستبين السبيل. (منه) ٢٧٩. خ: تخصيص

٢٨٠. د: تتبع تخصيص عليها

وجودها في الأزمنة ممكن، كما أن انقطاعه أيضاً ممكن، وإنّما يتعيّن أحدهما بعينه بتعيّن العلة الموجبة وجوداً ولا وجوداً، والقول في الزمان الممتد الموجود والآن السيلال أيضاً سبيله ذلك.

وأيضاً النظر في الممكن لذاته لا في الممتنع الثبوت بغيره، وبقاء غير القارة ممتنع الثبوت لغيره،^{٢٨١} والغير القارة ممكنات لذواتها، وإنّما يمتنع لها ثبوت البقاء، والبقاء وصف غير الوجود وهو استمرار الوجود؛ و^{٢٨٢}الأوّل من الفتاوى وهذا من الامتحانات الدائعة المحمودة.

ثمّ الفحص الفاصل ما أصغيت إليه فيما قد قرع سمعك من أنّ ما بالقياس إليه يعتبر طباع الإمكان الذاتي إنّما هو طبيعة الوجود المرسل وطبيعة العدم المرسل، فأما خصوصيات أنحاء الوجود فربّما تمتنع بالنظر إلى خصوصيات جواهر الحقائق، وإنّما الامتناع بحسب خصوصية الوجود المقيد من جهة خصوص القيد لا بحسب ذلك الوجود بما هو وجود، وكذلك خصوصيات أنحاء العدم؛ وإذا امتنع وجود ما أو عدم^{٢٨٣} ما^{٢٨٤} بخصوصه فإنّما يمتنع على البتّ واللزوم، لا على سبيل الأولوية؛ والحقائق الغير القارة إذا اعتبرت ذواتها الممتدة بهوياتها الاتصالية فهي بذواتها قابلة للوجود والعدم في وعاء الدهر ومتخصصة بأحدهما بإيجاب العلة.

وأما إذا اعتبر وجودها بحيث إذا حلّ لها الذهن إلى أجزاء^{٢٨٥} هي موجودة فيها بالقوة كانت تلك الأجزاء مجتمعة الذوات في حدّ ما من حدود أفق الزمان، فإنّما يكون شأن تلك الحقائق بالقياس إلى هذا النحو من الوجود الامتناع البتّي لا الذي^{٢٨٦} على سبيل الأولوية، وامتناع هذا الوجود^{٢٨٧} بخصوصه على البتّ^{٢٨٨} ليس بمخرج^{٢٨٩} تلك الذوات من حدّ حيز الإمكان الذاتي.

وأما إنّ العلة يتخلّف عنها المعلول وهو بها أولى، فالظلم فيه ظاهر؛ إذ لا أولوية بمعنى مجرد النسبية^{٢٩٠} أصلاً، بل الأولوية إنّما تحصل عند اجتماع الشرائط وارتفاع الموانع

٢٨٢. هكذا في النسخ

٢٨٦. ج. خ. الذاتي

٢٨٩. د. لمخرج

٢٨١. ج. - وبقاء غير... لغيره ٢٨٢. ج. - و

٢٨٤. ل. خ. - ما ٢٨٥. ج. آخر

٢٨٧. خ. + ٢٨٨. ج. البيت

٢٩٠. ج. - الأنسية / خ. + لا تحصل

قاربة، وهناك يحصل الوجوب، وعند فقد شيء من ذلك يمتنع الإيجاب بتة؛ والقرب والبعد من الوقوع لقلّة^{٢٩١} الشروط وكثرتها لا يقع اختلاف حال في طباع الإمكان الذاتي بالقياس إلى طبيعتي^{٢٩٢} الوجود والعدم، بل إنّما يختلف بذلك الإمكان بمعنى آخر، أعني الاستعداد^{٢٩٣} الموجود في بعض شعوب^{٢٩٤} الحقائق.

ولأبناء قلّة التحصيل من أقوام متجادلين أولى تهويشات الظنون والأوهام^{٢٩٥} كلمات متشوشة متخلية من فضيلة أن يستحقّ شغل الدمة بتوهينها، فوّضنا^{٢٩٦} النظر فيها إلى من^{٢٩٧} قسطه من العلم أن يروى^{٢٩٨} ظنّون هؤلاء الأفتشاب روزاً، ويحزر^{٢٩٩} جدالاتهم حرزاً،^{٣٠٠} مع أنّا قد أعطيناك من القوانين الفحصية^{٣٠١} ما هو مكشاف الحق^{٣٠٢} ومحق الباطل.

تذنيب

[في حلّ شبهة الأولوية]

[الإشكال]

ربما عدّ من الشكوك في هذا الباب أنّ إمكان وقوع طرف لما كان متوقفاً على رجحانه ويمتنع أن يكون الطرف المساوي راجحاً حال ما هو مساوٍ، فيمتنع وقوع الطرف المساوي^{٣٠٣} مادام على التساوي؛ فإذن يلزم أن يجب وقوع الطرف الآخر؛ لأنّ امتناع أحد النقيضين مساوق وجوب الآخر.

٢٩٣.خ: + الذي هو

٢٩٦.ج: فرضنا

٢٩٢.ج: طبيعي

٢٩٥.م: الاوها

٢٩١.ج: لعلّة

٢٩٤.أي الماديات. (سمع)

٢٩٧.خ: - من

٢٩٨.قوله: أن يروى ظنون إلى قوله: ويحزر

هؤلاء يقال: رُزّته أرزّه روزاً، أي جرّبته. والحرز: التقدير، وهما متقاربان في المعنى. (منه)

٢٩٩.خ: يحذر (و النسخ مشوشة هنا)

٣٠١.أي في باب الإمكان. (١٢)

٣٠٠.ل: حرزاً / يمكن أن تقرأ العبارة: يحزر... جزراً

٣٠٣.خ: - راجحاً حال... المساوي

٣٠٢.ج: الحقائق

[الإجابة]

فحلّ بأنّ الممتنع ذات الطرف المساوي مع وصف المساواة لا بما هو ذلك الطرف من حيث هو هو كالمتنع في المرجوحية ذات الطرف المرجوح مع صفة^{٣٠٤} المرجوحية، لا من حيث هو ذلك الطرف ومناقضة للطرف الآخر من هذه الحيثية لا من حيث الوصف، فما هو نقيض ليس بمتنع، وما هو ممتنع ليس بنقيض؛ على أنّ منشأ الامتناع إنّما هو وصف المساواة بحسب نفس الأمر، لا المساواة بالنظر إلى الذات من حيث هي وإن تحقّق الرجحان في نفس الأمر بسبب غير الذات.

وأما إنّ «جواز ارتفاع أحد النقيضين بالنظر إلى الذات بحسب نفس الأمر يستلزم وجوب الآخر، وإلاّ لزم^{٣٠٥} جواز ارتفاعهما^{٣٠٦} معاً» فإنّه وهم سخيف ساقط،^{٣٠٧} والممكن في نفسه يجوز له كلّ واحد من الطرفين، وارتفاعه على سبيل البديل، ولا يستلزم ذلك جواز ارتفاعهما^{٣٠٨} أو اجتماعهما^{٣٠٩} معاً.

تكشاف تأصلي

[في بطلان الترجّح بلا مرّجّح وأنّ العلم بالإمكان يلازم العلم بالحاجة]

إنّ الإمكان هو العلة المحوكة إلى العلة، ولم يتجسّم أن يستنكره أحد غير أولي الأوهام العامية^{٣١٠} من الفرقة المتسفسطة. أليس هو لا ضرورة الطرفين، وذلك ميزان تساويهما بالنظر إلى الذات في الترجّح،^{٣١١} وفسخ^{٣١٢} ترجّح أحد المتساويين لا بعلّة مرّجّحة من الفطريّات، ولم يجعله من المقبضات^{٣١٣} إلّا^{٣١٤} من فارق مقتضى عقله لساناً فيما مرجعه إليه ضميراً، فلو ترجّح أحد الطرفين على الآخر لا لمرّجّح لصار هو أولى من الطرف الآخر.

وذلك ينقض فرضنا أنّ كلا الطرفين بالنظر إلى قوّة الذات على السواء البحث، وكلّ ما

٣٠٦. ج: ارتفاعها

٣٠٥. ل: + جواز

٣٠٤. د: صفته

٣٠٩. ج: اجتماعها

٣٠٨. غ: ارتفاعها

٣٠٧. م: + في (?)

٣١١. د: الترجّح

٣١٠. وهي الأشعرية وبعض المعتزلة. (١٢)

٣١٣. هكذا في النسخ / د، ج: المقبضات

٣١٢. د: نسخ

٣١٤. غ: لا

فرض وقوعه تحت حكم الإمكان فهو في حيّز نفسه بحسب طباع الإمكان لا الذات ولا اللا ذات.

فإذا لوحظ^{٣١٥} أنّ هذا الاعتبار هو حال الشيء بحسب طباع الإمكان^{٣١٦} قضت الفطرة البشرية أنّ طباع الإمكان هو الذي أحوج الشيء في أنّه ذات أو لا ذات إلى العلة. فإذا قد حصل المعنى الذي هو مخلّل الفاء بين الإمكان والحاجة، وهو الذي يعنى^{٣١٧} بالعلية. وربما يولع فقيّل: الحكم بأنّ «^{٣١٨} أحد الطرفين^{٣١٩} على السواء البحث لا يرجّح على الآخر إلّا بسبب» فطريّ واقع في نفوس الصبيان، بل هو مركز في الطبائع البهيمية، ولذلك ترى البهايم تنفر من صوت الخشب؛ إذ قد ارتكز في قواها أنّ وجود الشيء لا يترجّح على عدمه إلّا^{٣٢٠} لمرجّح؛ فالصوت لا يوجد بدون الخشب، بل بدون ما يقتضيه مطلقاً.

وهذا النمط من البيان هو ما يرومه الرائم^{٣٢١} بقوله: العلم بالإمكان ملزوم العلم^{٣٢٢} بالحاجة، لا مجرد أنّ العلم بالإمكان موقع التصديق بالحاجة، حتّى يحوج إلى النظر في أنّه هل يكون العلم بمعلول ثأً بخصوصه موجب العلم بعلّة بخصوصها، أم^{٣٢٣} لا يكون إيجاب العلم بالشيء بخصوصه إلّا شأن العلم بالعلّة. ثمّ التمسك بأنّ العلم بالإمكان قد استلزم العلم بالحاجة ومن الواضح أنّ الحاجة^{٣٢٤} ليست علّة للإمكان، فبقي الإمكان علّة للحاجة.

دقيقة استشرافية تحقيقية

[إنّ الإمكان، السبب المحجّج إلى مجعولية الذات وفق الحكمة اليمانية
والفلسفة اليونانية]

إنّي^{٣٢٥} بفضل ربّي أعلمك كيف تزن كنه هذه المسألة بقسطاس التحصيل.

٣١٥. دليل على أنّ الإمكان هو العلة للحاجة. (١٢)

٣١٦. م: + لا الذات ولا اللا ذات فإذا لوحظ أنّ هذا الاعتبار... الإمكان

٣١٧. ج: الطريف

٣١٨. خ: + حدّ

٣١٧. خ: نعنى

٣٢٢. خ: العلم

٣٢١. ج: الدائم

٣٢٠. ج: لا

٣٢٤. م: - الحاجة

٣٢٣. ج: لهم

٣٢٥. هذا وفاء بالوعد السابق في أواخر مبحث الجعل. (سمع)

إعلم أنه كما أنَّ طباع الإمكان هو سبب^{٣٢٦} طباع^{٣٢٧} الاحتياج إلى السبب، فكذلك طباع الإمكان هو العلة^{٣٢٨} لفاقرية نفس الماهية في سنخ جوهرها وأصل ذاتها إلى جاعل يجعل نفسها ويفعل تقررها المستتبع للوجود.

[موقف الحكمة اليمانية في المقام]

أما على أصول الحكمة اليمانية فلما تعرّفت^{٣٢٩} أنَّ الإمكان هو لا ضرورة التقرّر واللاتقرّر، ويستتبع ذلك لا ضرورة الوجود والعدم لشهادة^{٣٣٠} الضرورة^{٣٣١} الفطرية أنَّ ضرورة التقرّر مستتبعة ضرورة الوجود، وضرورة اللاتقرّر مستتبعة ضرورة العدم، وضروري التقرّر ضروري الوجود، وضروري اللاتقرّر ضروري العدم؛ فإذا لم يكن الممكن بالذات لا ضروري التقرّر ولا ضروري اللاتقرّر لزم أن يكون [١]: إما^{٣٣٢} واجب الوجود بالذات؛ [٢]: أو متمتع الوجود بالذات؛ فيكون عقد فرض الإمكان فيه قدانفسخ؛ فإذا ما فرض إمكانه هو لا ضروري^{٣٣٣} التجوهر واللاتجوهر وهو بحسب طباع الإمكان لا الذات ولا اللاذات ولا الماهية ولا اللاماهية؛ وفاقاة ذات الممكن بحسب سنخ الحقيقة لا بحسب وصف الوجود فقط. فإذا الإمكان^{٣٣٤} علة^{٣٣٥} افتقار^{٣٣٥} الماهية في طرفي^{٣٣٦} التقرّر واللاتقرّر وفي طرفي^{٣٣٧} الوجود والعدم جميعاً إلى العلة.

[موقف الفلسفة اليونانية في المقام]

وأما على قواعد الفلسفة اليونانية فلأنَّ الإمكان وإن كان هو لا ضرورة الوجود والعدم^{٣٣٨} على استواء النسبة إلى الذات، على أنَّ المأخوذ هو الذات بحسب الوجود والعدم غير منظور إلى تقرّرها ولا تقرّرها في سنخها، لكنَّ الوجود هو الموجودية المصدرية، وليس هناك شيء يؤخذ منه ذلك المفهوم وراء نفس الذات الواقعة -

٣٢٧. ج: - الإمكان هو سبب طباع

٣٢٦. د: سلب

٣٣٠. ل. خ: بشهادة

٣٢٩. د: عرفت

٣٢٨. ل. خ: علة

٣٣٣. ج: + هو لا ضروري

٣٣٢. ل. خ: لزم اما ان يكون

٣٣١. د: الضرورية

٣٣٦. ش: ظرفي

٣٣٥. خ: اقتضاء

٣٣٤. ش: - الإمكان

٣٣٨. خ: - جميعاً إلى العلة... العدم

٣٣٧. ج: طرف

كالإنسانية والفلكية - وكذلك العدم ليسية الذات وبتلانيها .
 فإذا الفاقة بحسب الذات والافتقار إلى الغير في الوجود والعدم لا يرجع إلى معنى
 محصل سوى الفاقرة بحسب سنخ الحقيقة والافتقار في التجوهر واللاتجوهر والذاتية
 واللاذاتية . لست أعني في كون الذات ذاتاً و^{٣٣٩} في لاكونها ذاتاً ، بل أعني في نفس الذات
 وفي نفس اللاذات بحقيقتها التصورية ، ولا حقيقتها التصورية .
 وهذه ^{٣٤٠} دقيقة تحقيقية استشرافية [و] جمهور الفلاسفة عنها في غفلة ساذجة فضلاً
 عن المتفلسفة ؛ «فاستقم كما أمرت» .^{٣٤١}

[تلخيص الكلام]

فالآن حصص ^{٣٤٢} الحق وتبين الرشد من الغي ،^{٣٤٣} وتكشف وجوب أن يقال: إن
 الإمكان هو السبب المحجوج إلى مجعولية الذات بالجعل البسيط على المسلكين
 ولدى الفريقين .

فإذا ما شأن محرّفة الحكمة ومشوّشة الفلسفة همّوا بفكّ جواهر الماهيات عن
 طباع ^{٣٤٤} الربوبية ، وإخراج أسناخ الحقائق عن حيّز المجعولية ، وما بالهم جهلوا حق
 إبداع الفاطر ^{٣٤٥} الباري - عزّ مجده - على ذمم الذوات المفطورة المعلولة ، فلم يشهدوا أنّ
 سلطان فيض الربوبية على جعل الماهيات وتشيّئ المشيئات ^{٣٤٦} كسلطانه على خلق
 الإننيات وتأيسس الأيسيات ، واستحلّوا وقف الافتقار إلى الملك الجبار على النسب
 المعنوية والمعقولات الثواني ، ولم يسندوا إلى جناب مبدأيته التامة ^{٣٤٧} الفياضية إلّا
 هيئات ^{٣٤٨} نسبية تركيبية وحصصاً اعتبارية لمعاني انتزاعية مصدرية . فتبّاً لمعرفتهم

٣٣٩. خ: - و

٣٤٠. أي وهذه المسألة دقيقة إلى آخره ، ومن هناك تمسكوا بحقيقة جعل الوجود واستدلّوا عليها بأنّ العلّة
 المحجوجة إلى العلّة هي الإمكان ، وهو كيفية نسبة الوجود إلى الماهية ، فلم المجعولية بحسب الماهية ؟
 والقائلون بالجعل البسيط أيضاً عجزوا عن التفصي عن هذا . (١٢)

٣٤١. اقتباس من هود / ١١٢ .

٣٤٢. حصص: بان ، ظهر

٣٤٣. ل: خ: طباع

٣٤٣. اقتباس من البقرة / ٢٥٦: «قد تبين الرشد من الغي» .

٣٤٤. ل: خ: - التامة

٣٤٥. ل: ج ، خ: الشينات

٣٤٥. ج: الناظر

٣٤٨. في النسخ: الالهات

وتعساً فلسفتهم، فهؤلاء هم المهووسة المهووسة المحرقة المعطلة المتفسفة^{٣٤٩} حقاً، وإنني^{٣٥٠} بريء ممن يسلك^{٣٥١} سبيل الغواية إلى الاستعاذة منه بالله رب العالمين. ثم إننا لنتلوا^{٣٥٢} عليك من ذي عَوْض في الشطر الربوبي إن شاء الله تعالى أن طباع^{٣٥٣} الإمكان لا تقتصر على الإحواج إلى مطلق السبب - أي شيء كان - بل إنما يحوج إلى الجاعل القيوم الواجب بالذات - جلّ ذكره - فهذا سبيل من يحمل عرش نضج الحكمة، فاسلكه! إنك إذاً إن شاء الله لمن المهتدين^{٣٥٤}.

اقتصاص وفحص

[في أن الحدوث ليس سبباً لافتقار الموجودات إلى العلة

واشارة إجمالية الى الغاية]

إن غاغة^{٣٥٥} المجادلين الناسبين^{٣٥٧} أنفسهم إلى أهل النظر وهم ليسوا من أولياء التمييز^{٣٥٨} وأخلاء التحصيل، ولا هم من المتشبهين بأبناء الحقيقة يتجشمون إنكار الحق. فمنهم: من يظن الحدوث وحده علة للافتقار إلى العلة. ومنهم: من يجعله شرطاً من العلة. ومنهم من يعدّه شرط العلية، والعلة هو الإمكان. ومنهم: من يتشمر^{٣٥٩} للجدال^{٣٦٠} بخرق فطرته القضية الفطرية. وكلامهم جميعاً وإن تخلّى عن استحقاق تضييع العمر بتهجينه^{٣٦١} وتعطيل النفس بتوهينه، إلا أن نفوس المتعلمين تابعة^{٣٦٢} إلى ذلك. فليعلم أنه إذا لوحظ وصف الحدوث بما هو حدوث - مع عزل النظر عن إمكان الوجود الحادث بالنظر إلى ذات الموصوف - لم يكن في طباعه مبدأ استيجاب الاستناد إلى علة

٣٤٩. ل: المتفسفة ٣٥٠. ل: خ: اني / ج: انا / ش: + أنا

٣٥١. م: مسلک ٣٥٢. ل: خ: نلتوا ٣٥٣. ل: ج: طباع

٣٥٤. اقتباس من التوبة / ١٨: «فعسى أولئك أن يكونوا من المهتدين».

٣٥٥. الغاغة: غراب الماء ٣٥٦. ل: غافة ٣٥٧. ج: الناسبين

٣٥٨. في النسخ: التميز ٣٥٩. تشمر: تهيأ ٣٦٠. ل: م: الجدال

٣٦١. النسخ: بتهينه ٣٦٢. ج: بائقة (?) / ش: تائقة / يمكن أن تكون اللفظة: شائقة

خارجة عن ٣٦٣ الذات.

أليس وجوب وصفٍ ما^{٣٦٤} أو امتناعه بالنظر إلى الذات يغني الذات بحسب ذلك الوصف عن الغير ويمتنع الإستناد بحسبه إليه؟! فلو كان الحدوث معتبراً في علّة الحاجة - شرطية أو شرطية كان - إنّما يعتبر بما هو ممكن للذات لا واجب؛ فإذا يرجع الأمر إلى الإمكان وحده. ثمّ الحدوث كيفية التقرّر أو الوجود المتأخّر عن الجعل^{٣٦٥} أو الإيجاد المتأخّر عن الحاجة المتأخّرة عن الإمكان، فإذا كان هو علّة الحاجة^{٣٦٦} أو معتبراً فيها كان يتقدّم على نفسه بمراتب؛ ولو عورض بمثله على نفي عليّة الإمكان، فإنّه أيضاً كيفية التقرّر والوجود.

قيل: الإمكان كيفية نسبة مفهوم التقرّر والوجود إلى الذات في لحاظ العقل، لا وصف النسبة الفعلية^{٣٦٧}، أي كون الشيء متقرّراً وموجوداً بالفعل من حيث حصول هذه النسبة بالفعل، فإنّما يلزم أن يتأخّر عن^{٣٦٨} مفهوم الماهية والتقرّر والوجود في لحاظ العقل، لا عن فعلية النسبة بحسب ظرف التقرّر.

وأما الحدوث فهو وصف التقرّر والوجود بالفعل، ولا توصف به الماهية ولا وجودها إلّا حين ما هي متقرّرة موجودة،^{٣٦٩} ولم يرتّب^{٣٧٠} ذو بصيرة في أنّه متأخّر عن الجعل والإيجاد، فإنّما يصحّ أن يقال: جعل وأوجد فحدث، لا حدث فجعل وأوجد، وإن كان تأخّره عن التقرّر والوجود حتّى يحلّ أن يقال: تقرّر^{٣٧١} فحدث، ووجد فحدث، مشكوكاً في جوازه عند بعض أولي الأذهان ممّن لا يستصوب إلّا أن يقال: تقرّر وحدث معاً، ووجد وحدث معاً.

٣٦٣. ل: خ؛ من

٣٦٤. قوله: أليس وجوب وصف ما...

تلخيصه: إنّ إذا رفعت الإمكان عن الوهم بقي إمّا الوجوب بالذات أو الامتناع بالذات، وكلّ منهما يحلّ الحاجة إلى المؤثّر ويستقلّ باقتضاء الاستغناء عنه، فلا محالة رفعها وهو الإمكان بالذات يستقلّ باقتضاء الفاقة إليه. فقد ثبت أنّ علّة الحاجة إلى المؤثّر ليست إلّا الإمكان، ولا مدخل للحدوث شرطية ولا شرطية

٣٦٦. ج: الخاصة

٣٦٥. ل: خ؛ الجاعل

(م: شرطية). (منه)

٣٦٨. ل: د؛ من

٣٦٧. يمكن أن يقرأ ما في ل: العقلية

٣٧٠. يرتب: من مصدر الارتباب

٣٦٩. من حيث هي متقرّرة موجودة. (سمع)

٣٧١. ل: د؛ تغير

[إنَّ الحدوث يتأخَّر عن الإيجاد]

وبالجملة الحدوث يتأخَّر^{٣٧٢} عن الجعل والايجاد^{٣٧٣} تأخراً^{٣٧٤} بالذات^{٣٧٥} في لحاظ العقل،^{٣٧٦} والإمكان يتقدَّم^{٣٧٧} فالسائغ أنَّ الإمكان، فالجعل والاييجاد، والجعل والايجاد، فالحدوث لا الحدوث، فالجعل والاييجاد.^{٣٧٨}

فإنَّ عيِّد^{٣٧٩} إلى التَّهْوِيش بأنَّ ذلك دَيِّد^{٣٨٠} الحدوث بمعنى مسبوقية التقرُّر بالفعل والوجود بالفعل بالليسية والعدم في ظرفٍ ما، فلمْ لم يوجد بمعنى كون الشيء في لحاظ العقل بحيث لو تقرَّر ووجد في ظرفٍ^{٣٨١} ما كان من اعتبارات ذاته أنَّ تقرُّره^{٣٨٢} مسبوق بالليس، ووجوده^{٣٨٣} بالعدم بحسب ذلك الطرف، فيصير ديدنه ديدن الإمكان في التقدُّم، بُتَّ عَوْدُهُ^{٣٨٤} بأنَّ ذلك إنَّما جدواه تقدَّم^{٣٨٥} الحدوث على التقرُّر والوجود بالفعل، لا ترتَّب الجعل والايجاد عليه.

أ ليس العقل المتتَّف^{٣٨٦ ٣٨٧} يجد أنَّ كون الشيء بحيث لو تقرَّر كان اعتباره المسبوقية^{٣٨٨} بالليس^{٣٨٩} - وإن كان متقدِّماً على تقرُّره بالفعل - لكنَّه ليس ممَّا يتوقَّف عليه الإبداع^{٣٩٠}، بخلاف كون الشيء بحيث لو تقرَّر كان شأن ذاته لا ضرورة التقرُّر واللاتقرُّر، فإنَّه كما يتقدَّم على التقرُّر تقدِّماً بالذات فكذلك يتقدَّم بالذات على تقرير^{٣٩١} ذات الشيء وإبداع جوهره، وكذلك بالقياس إلى الوجود والاييجاد.

فإذن قد تميَّز شأن الإمكان عن^{٣٩٢} ديدن الحدوث، على أنَّ ذلك التفسير للحدوث ليس يصحَّ كما يصحَّ للإمكان، وإلَّا يصحَّ الحكم بحدوث المعدم بالفعل في لحاظ العقل

٣٧٢. ل: متأخَّر	٣٧٣. ل: الاتِّحاد	٣٧٤. النسخ: تأخَّر
٣٧٥. ج، م، خ، + و	٣٧٦. ل، خ: الفعل	٣٧٧. ل: مقدم
٣٧٨. عيِّد: من مصدر «عود»، ماضٍ مجهول	٣٧٩. ل، خ: اعيد	٣٨١. ل: طرف
٣٨٠. الديدن: الدأب والعادة. (١٢)	٣٨٢. ل: وجود	
٣٨٤. يحتمل أن يعود إلى العائد المعلوم في ضمن... أو إلى التَّهْوِيش أو إلى قوله «أنَّ ذلك ديدن الحدوث» إلى آخره. (١٢)	٣٨٥. ل: جد والقدم	٣٨٦. د، خ: المنصف
٣٨٧. المتتَّف: مهذَّب، متعلَّم	٣٨٨. خ: المسبوق	٣٨٩. ج: بالنسبة
٣٩٠. ل: الإبداع	٣٩١. خ: تقرَّر	٣٩٢. ل، د: من

بحسب ظرف^{٣٩٣} العدم كما يصح بإمكانه، ولعل السر ينقبض عنه إلا أن يكون مأوفاً^{٣٩٤}.
فإذن قد اتضح أن الإمكان اعتباراً^{٣٩٥} يسبق الحاجة المتقدمة على الجعل السابق على
فعلية التقرّر والوجود، والحدوث وصف يلحق الفعلية المتأخرة عن الحاجة لا بمرتبة
واحدة، فانسلبت عليه^{٣٩٦} الحاجة مطلقاً^{٣٩٧} عن الحدوث وتعيّنت للإمكان.
وأما قول من تشمّر للجدال: - إن قولكم الطرفان لما استويا بالنسبة إلى الذات في
انسلاب الضرورة عنهما فامتنع الترجيح إلا بمنفصل ليس من الفطريات، فإنما متى ما
عرضنا هذه القضية على العقل مع قولنا الواحد نصف الإيتين وجدنا الثانية فوق الأولى في
القوة والظهور، والتفاوت إنما يعقل إذا تطرّق الاحتمال بوجه ما^{٣٩٨} إلى الأولى بالقياس
إلى الأخيرة، وقيام احتمال النقبض ينقض اليقين التام - فليس بصادق؛ لأن التفاوت
عسى أن يكون بحسب المفاوطة في تصوّر حاشيتي الحكم، أما الحكم في نفسه
فلا يتفاوت.

على أن الفطريات فضلاً عن الحدسيات قد تتفاوت كما مقتضيات تتفاوت؛ لأن
الفطرية والحدسية والمقتضية تختلف^{٣٩٩} بالقياس إلى الأشخاص والأوقات وبالنسبة إلى
خصوصيات المفهومات والعقود، لتفاوت استعدادات النفوس واختلاف نسبها إلى
الإدراكات متعيّنة^{٤٠٠} لمدركات متخصّصة^{٤٠١} بحسب الاستعداد الأول حيلةً واحتيلاً،
والاستعداد الثاني كسباً واعتمالاً، فوزان^{٤٠٢} السلائق العقلية في إدراك نظم الحقيقة
وسرها؛ ثم الفرق بين أوزان الحقائق المختلفة وزان السلائق السمعية الذهنية في إدراك
نظم القول ونثره، ثم التميّز بين الأوزان المختلفة الشرعية، وكذلك وزن النعمات اللحنية،
ثم أوزان الألحان المختلفة، والتناسب والتنافر العقلان بالنسبة إلى المروّين بالروية^{٤٠٣}

٣٩٣. ل. خ: طرف ٣٩٤. أي فاسداً. / في النسخ: مأوفاً

٣٩٥. ل. خ: أن ٣٩٦. ج: عليته

٣٩٧. قوله: فانسلبت عليه الحاجة مطلقاً

أي سواء كانت على تامة أو ناقصة. (منه)

٣٩٩. خ: تتخلف ٤٠٠. خ: معينة

٤٠٢. خ: فوزان

٤٠٣. قوله: إلى المروّين بالروية العقلية...

الروية: النظر والفكر، تقول: روّيت في الأمر إذا نظرت. (منه)

العقلية كالتناسب والتنافر السمعيين بالنسبة إلى^{٤٠٤} المختلفين بالسليقة السمعية الذهنية شيئاً.

و كأنّ غير مأووف الفطرة من ذوي الطباع^{٤٠٥} البشري^{٤٠٦} لا يستحلّ أن يرجّح الشيء على مثله من كلّ جهة لا بمرجّح^{٤٠٧} من خارج، فإذا لحص^{٤٠٨} مفهوم الممكن واستيقن انفساخ إمكان الأولوية الذاتية، لم^{٤٠٩} يرتب في سببية الإمكان للحاجة^{٤١٠}. ومن التزم ضدّ ذلك فقد سلك سبيل الانسلاخ عن لوازم الفطرة لنقصان في نفس الغريزة أو لتدنّس^{٤١١} بالعقائد الباطلة المضادة^{٤١٢} لجوهر^{٤١٣} العقل.

[نقل بعض مقالات المتكلمين الباطلة]

و الملتزمون^{٤١٤} فرق متشّتة:

فرقة^{٤١٥} قالت: إنّ الله - سبحانه وتعالى - خلق العالم في وقت بعينه^{٤١٦} دون سائر الأوقات لا لمرجّح يتخصّص به ذلك الوقت!

وفرقة^{٤١٧} ظنّت: إنّّه تعالى خصّص الأفعال بأحكام مخصوصة^{٤١٨} من الوجوب والخطر والحسن والقبح من غير أن يكون في طبائع الأفعال ما تقتضي تلك الأحكام، وإنّ الهارب من السبع إذا عنّ له طريقان متساويان من كلّ وجه ممّا يرجع إلى غرضه، فإنّه يؤثر أحدهما على الآخر لا لمرجّح، وكذلك المخير بين رغيفين متساويين من جملة الوجوه.

وفرقة تقول: ما يختصّ من الأحكام بأحد المتماثلين دون الآخر لا يعلّل، لأنّه بأي شيء علّل فسد.

٤٠٥. خ: الطبايع

٤٠٤. ج: - المروين بالرواية... إلى

٤٠٧. د: المرجح

٤٠٦. كذا في النسخ

٤٠٩. ل: + ثم

٤٠٨. ش: لخص / م: نحض / لحص: استقصى

٤١٢. ش: المضارة

٤١١. ج: لتدليس

٤١٠. هكذا في النسخ

٤١٥. هي بعض من المعتزلة. (١٢)

٤١٤. ل: الملمته (?)

٤١٣. خ: المضارة بجوهر

٤١٨. خ: مخصوص

٤١٧. وهي الأشعرية. (١٢)

٤١٦. خ: تعينه

وفرقة تقول: الذوات متساوية بأسرها في الذاتية. ثم إن بعضها دون بعض^{٤١٩} يختص بصفة معينة دون سائر الصفات.

وهذه^{٤٢٠} شعوب من المتغلطين المتسمين بالمتكلمين، ليسوا يتفطنون أن هناك أسباباً معينة من^{٤٢١} أذهانتنا ومسترة^{٤٢٢} عن أبصار بصائرنا، وإن اللاأولوية إنما يصح أن يستعمل في شيء نسبته لذاته إلى الأشياء بالاعتصاء واحدة من كل جهة. وأما في عالم الاتفاقات،^{٤٢٣} فإنما الجهل بالأولوية لا اللاأولوية، فالعطشان الذي عنده مياه تستوي نسبتها إليه إنما له أن يحكم باللاأولوية بحسب ما هو متكشف^{٤٢٤} عليه، لا بحسب الأسباب المخصصة المتعينة عنه، وأقلها الاستعدادات الهيولانية والهيئات المعدّات السماوية مثلاً.

ولقد كان في سالف الدور فرق من عاتية^{٤٢٥} الفلاسفة اليونانية قبل قوام فلسفتهم، كديمقراطيس وتلميذه فلموخوس وأصحابها يخرصون^{٤٢٦} في القول،^{٤٢٧} ويقولون بالاتفاق والبخت، وأن مبادي^{٤٢٨} جملة الأجسام أو السماويات فقط، وهي الأجسام الصغار الغير المتجرية^{٤٢٩} لصلابتها كائنة^{٤٣٠} بالاتفاق. وسنعود إلى إبطاله تارة أخرى من ذي عوض إن شاء الله تعالى.

شبهة وإيضاحات

[في نفى شبهات القائلين بالاتفاق والأولوية]

ربّما^{٤٣١} يقال لأصحاب القول بالاتفاق وما هو إلّا زور واختلاق متشبّهات:

٤٢١. م: - بعض	٤٢٠. خ: هذا	٤٢١. ل: عن
٤٢٢. ل: مسيرة / ش: مسترة		٤٢٣. ج: - من كل جهة... الاتفاقات
٤٢٤. خ: منكشف		
٤٢٥. ج: غايته / العاتية: المستكبرة / ويمكن أن تكون اللفظة: العانية، أي قوم / جاء في هامش ل وم أي فرقة قليلة	٤٢٦. يخرصون: يكذبون	٤٢٧. ج: القوى
٤٢٨. خ: المبادي	٤٢٩. ل: المتحدة	٤٣٠. ل: كافية / ج: كائنة
٤٣١. ج: إنما		

[الشبهة الأولى]

منها: أنه لو كان للممكن حاجة إلى المؤثر لكان فيه تأثير، وإذا كان كذلك كان للمؤثر موثرية، وهي إما أن يكون وصفاً ثبوتياً، أو عدمياً. ومن البين أن تجدد المؤثرية لا يكون بارتفاع شيء أزلاً أو على الطرؤ،^{٤٣٢} بل إنما بثبوت^{٤٣٣} مفهوم^{٤٣٤} ما،^{٤٣٥} وحينئذ ثبوت ذلك المفهوم:

[الف]: إما أن يكون في الذهن فقط، فيكون الحكم بالمؤثرية جهلاً غير مطابق للخارج، وأيضاً كون الشيء مؤثراً في غيره صفة لذلك الشيء، فكيف يقوم بغيره؛ إلا أن يقال: الموجود في الذهن هو العلم بالمؤثرية؛

[ب]: وإما أن يكون في الخارج أيضاً، فتكون مؤثرية الذات المؤثرة^{٤٣٦} زائدة على الذات قائمة بها، فتكون من الممكنات المحتاجة إلى المؤثر، فتكون هناك مؤثرية أخرى والنظر فيها أيضاً كذلك.

[الإزاحة]

ويوضح^{٤٣٧} فساد: أن المؤثرية أمر إضافي يثبت في العقل^{٤٣٨} عند تعقل صدور الأثر عن المؤثر كما في سائر الإضافات، وعدم مطابقتها^{٤٣٩} للخارج بمعنى أنه ليس هناك شيء بإزائها يقوم بذات المؤثر في الأعيان لا يستوجب كون الحكم بها جهلاً، وإنما يلزم الجهل لو لم يكن لمطابق^{٤٤٠} الحكم ثبوت في العقل؛ على أنه ثبوت الشيء في نفس الأمر مع عزل النظر عن خصوص لحاظ العقل، وليس كذلك؛ فإنه هناك ثابت في نفس الأمر لا من حيث خصوص لحاظ العقل؛ وإن كان ذلك الثبوت في لحاظ العقل فقط وكون^{٤٤١} الشيء في نفسه بحيث لو عقله عاقل حصل في عقله إضافة ما^{٤٤٢} لذلك الشيء إلى^{٤٤٣} غيره، كالمؤثرية مثلاً، و^{٤٤٤} هو صفة الشيء، لا الذي يحصل في العقل، فإنه صفة للعقل

٤٣٢. ج: الطرد	٤٣٣. م: يثبت (٤)	٤٣٤. د: + و
٤٣٥. ج: + وفي	٤٣٦. ج: المؤثر	٤٣٧. ل: خ: توضيح
٤٣٨. ج: الفعل	٤٣٩. د: مطابقاً	٤٤٠. ج: المطابق
٤٤١. ل: فكون	٤٤٢. ل. م: بما	٤٤٣. خ: - إلى
٤٤٤. خ، ش: - و		

ومستحيل الحصول قبل وجود العقل، كما أنَّ الكون في الزمان أمر عقلي يعرض للمتكوّن مشروط بوجود الزمان المتعلّق به، ويفنى^{٤٤٥} كون المتكوّن بحيث يصلح أن يعرض له ذلك عند فناء الزمان.

[الشبهة الثانية]

ومنها: أنَّ التأثير إمّا في الأثر حال وجوده - وهو تحصيل الحاصل - أو^{٤٤٦} حال عدمه، وهو جمع بين التقيضين.

[الإزاحة]

وحلّه: أنّه فرق ما بين أخذ الأثر في زمان حصوله وبين^{٤٤٧} أخذه^{٤٤٨} بشرط حصوله، وليس بمستحيل^{٤٤٩} أن يؤثّر المؤثّر في الأثر في زمان حصول^{٤٥٠} الأثر، بل شأن العلّة مع معلولها على هذا السبيل، فإنّها تؤثر^{٤٥١} فيه^{٤٥٢} من حيث هو هو، لا بما هو حاصل، ولا بما ليس هو^{٤٥٣} بحاصل.

وبالجملة، تأثير المؤثّر في حال الحصول^{٤٥٤} الحاصل بذلك التأثير، وذلك تحصيل للحاصل بذلك التحصيل، ولا استحالة فيه.

وبعبارة أخرى: إن أريد بحال الحصول معية المعلول والعلّة بحسب^{٤٥٥} المقارنة في التحقق^{٤٥٦}، اختير أنَّ التأثير في حال الحصول بذلك التأثير؛ وإن أريد المعية العقلية بحسب المقارنة الذاتية للزومية، قيل التأثير ليس في حال الحصول^{٤٥٧} ولا في حال اللاحصول؛ إذ التأثير في الذات من حيث هي لا من حيث هي، حاصلة أو^{٤٥٨} ليست بحاصلة؛^{٤٥٩} فإنّها من^{٤٦٠} تلك الحيشية في مرتبة حصول العلّة، وليس بينها وبين العلّة

٤٤٥ ج. يعنى / خ: معنى	٤٤٦ ل. م، د: و	٤٤٧ خ: - بين
٤٤٨ ل. حصوله واحدة	٤٤٩ ل. خ: يستحيل	٤٥٠ ج: - حصول
٤٥١ ج: مؤثر	٤٥٢ خ: فيه	٤٥٣ م: - هو
٤٥٤ خ: حصول	٤٥٥ د: يجب	
٤٥٦ ل. على أن يكون الواقع ظرفاً لهما من غير أن تكون بينهما علاقة لزومية. (سمع)		
٤٥٧ م: الحضور	٤٥٨ خ: إذ	٤٥٩ خ: بحاصل

مقارنة ذاتية لزومية. وأمّا الذات الحاصلة أو اللاحاصلة فهي متأخرة عن مرتبة حصول العلة أو لا حصولها، وبينها^{٤٦١} وبين العلة مقارنة ذاتية لزومية في الحصول بحسب الواقع. والمتسمون^{٤٦٢} بالمتكلمين ينصرفون عن الحقّ ويتكفّفون مسلّكاً آخر وغراً، وهو: أنّ المؤثر^{٤٦٣} يؤثر^{٤٦٤} في حال حدوث الأثر، فإنّها ليست بحال الوجود ولا بحال^{٤٦٥} العدم.^{٤٦٦}

وربّما زاد بعضهم في ظنبور السخافة نعمة فقال: ليس تجب مقارنة العلة والمعلول في الحصول كالصوت^{٤٦٧} يوجد في الآن الثاني ويصدر عن^{٤٦٨} موجوده في الآن الذي قبله،^{٤٦٩} فيكون التأثير سابقاً على الأثر بأنّ ويقع بالقياس إلى ما يحصل بعده، سواء^{٤٧٠} كان الأثر موجوداً في ذلك الآن بتأثير آخر^{٤٧١} أو معدوماً، ويكون الأثر في آن التأثير غير موجود، وفي الآن الذي يصير موجوداً^{٤٧٢} لا يكون مقارناً للعدم.

[الشبهة الثالثة]

ومنها: أنّ التأثير [١]: إمّا في^{٤٧٣} الماهية: [٢]: أو في الوجود: [٣]: أو في اتّصاف الماهية بالوجود.

و^{٤٧٤} الأول: محال؛ لأنّ كلّ^{٤٧٥} ما بالغير يلزم عدمه عند ذلك الغير،^{٤٧٦} فلو كان السواد سواداً بالغير لم يكن السواد سواداً عند عدم ذلك الغير، والشئ يستحيل أن يصير غير نفسه.

٤٦٠. ج: في	٤٦١. ج: بعينها	٤٦٢. ل: المسمون
٤٦٣. م: للمؤثر	٤٦٤. ل: مؤثر	٤٦٥. د: + الوجود ولا بحال
٤٦٦. فيه أنّ المراد بالحال إنّما هو آخر زمان العدم وأوّل زمان الوجود، فكيف تكون عارية عن حال الوجود وحال العدم. (سمع)		
٤٦٧. وهو القلع والقرع، ومظنونهم أنّ واحداً منهما علة للصوت ولا تحصل المقارنة في تلك المادّة؛ وغفلوا أنّ القلع والقرع إنّما هو علة لمصادمة الأهوية وهي علة للصوت، فلا يحسن التنظير. (سمع)		
٤٦٨. ش: خ: من	٤٦٩. ل: قبل	٤٧٠. ج: + سواء
٤٧١. ل: خ: الآخر	٤٧٢. ج: موجود	٤٧٣. ج: + حال
٤٧٤. خ: - و	٤٧٥. ج: الأوّل محالان	٤٧٦. ج: - الغير

فإن ظن أنه لا يلزم أن يكون السواد مع كونه سواداً يصير موصوفاً بأنه ليس بسواد،^{٤٧٧} بل إنمّا أن^{٤٧٨} يفنى السواد ولا يبقى؛ قيل^{٤٨٠} يفنى^{٤٨١} السواد قضية، ولا بدّ من تقرّر^{٤٨٢} موضوعها حال الحكم، فيكون الفاني^{٤٨٣} هو السواد ويلزم أن يكون متقرّراً وغير متقرّر. والثاني: يستلزم أن لا يبقى الوجود وجوداً عند فرض عدم ذلك التأثير، فيكون الكلام فيه أيضاً كذلك.

والثالث: غير صحيح؛ لأنّ موصوفية الماهية بالوجود ليس^{٤٨٤} إلا^{٤٨٥} أمراً اعتبارياً لا يستند إلى المؤثر.

وأيضاً: التأثير إمّا في ماهية الموصوفية، أو في وجودها، أو في موصوفية ماهيتها بوجودها، ويعود الكلام.

[الإزاحة]

ويزاح بأنّ التأثير في نفس الماهية وتترتب عليه الموصوفية بالوجود، ولا يكون مثلاً السواد سواداً بالغير، بل إنمّا يكون نفس السواد من الغير، فإذا فرض السواد وجب^{٤٨٦} سواديته بسبب الفرض^{٤٨٧} وجوباً لاحقاً مترتباً على الفرض، ومع ذلك الوجوب^{٤٨٨} يمتنع تأثير المؤثر فيه، فإنّه يكون جعل ما فرض مجعولاً.

أمّا قبل فرض نفس السواد - لست أقول قبل فرض السواد سواداً - فيمكن أن يجعل الجاعل نفس السواد على سبيل الوجوب، ويكون ذلك الوجوب سابقاً على تقرّره، وقد ورد الفرق بين الوجوبين في حكمة الميزان.

فإذاً هذا تدليس مغالطي من جهة اللفظ المشترك، لأنّ الوجوب يدلّ على المعنيين

٤٧٩. ل: م: يعنى / ج: ينتفى

٤٨١. خ: تعنى

٤٨٤. ج: ليست (وهو الأظهر)

٤٧٨. م: -ان

٤٧٧. ج: سواداً

٤٨٠. الكلمة مهملّة في النسخ

٤٨٣. ل: القافى (؟)

٤٨٢. ل: ج: امر

٤٨٦. ل: وبحسب

٤٨٥. خ: -الا

٤٨٧. لا بسبب أنّ المحمول من ذاتيات الموضوع، فحينئذٍ يمتاز هذا الحمل بهذا القيد عن حمل الذاتيات على الذات، فإنّ ذلك غير مترتب على وجود الذات ولا على فرضها، بل إنمّا يقارن ذلك بالمعية الصرفة. (سمع) ٤٨٨. خ: الوجود

بالشركة اللفظية، ومن جهة سوء اعتبار الحمل أو وضع ما ليس بعلة علة؛ فإنّ الماهية السوادية مغائرة لكون السوادية سوادية والمدعى أنّ السوادية^{٤٨٩} ليست بجعل جاعل. والدليل على^{٤٩٠} كون^{٤٩١} السوادية^{٤٩٢} سوادية ليست^{٤٩٣} مجعولاً^{٤٩٤} وكون نفس السواد من الغير ليس علة لعدم كون السواد سواداً عند عدم الغير؛ بل إنّما هو^{٤٩٥} علة بطلان نفس ذات السواد عند عدم الغير، وإنّما علة ذلك كون السواد سواداً من الغير^{٤٩٦} وليس كون نفس السواد من الغير يستلزم كون كون السواد سواداً من الغير. وفيه أيضاً تلبس سفسطي آخر؛ فإنّنا إذا قلنا في السواد كان معناه: أنّ السواد المتقرّر في زمان ليس بمتقرّر الذات في زمان بعده، ويكون حمل غير المتقرّر^{٤٩٧} على المتصور منه لا على المتقرّر الخارجي^{٤٩٨}، فالحمل والوضع يلحقان المعقولات في العقل، ولا يكونان في الخارج، وهكذا القول في حصول الوجود من الجاعل الموجد. وأمّا الموصوفية بالوجود فهي وإن كانت أمراً اعتبارياً لكنّها من الاعتباريات الحقيقية الواقعة في نفس الأمر، فيجب استنادها إلى علة^{٤٩٩} وراء اعتبار العقل هي نفس جاعلية^{٥٠٠} الماهية. والتقسيم فيها منسوخ غير عائد. ألم تكن عرّفناك من قبل أنّ الموصوفية المترتبة على الجعل هي أداة ارتباط الماهية والوجود، ويستحيل أن^{٥٠١} يلحظ ملتفتاً إلى حالها بالقصد مادامت ملحوظة^{٥٠٢} بما هي رابطة بينهما. فإن اعتبرنا بما هي مفهوم ما لم تكن آلة الارتباط، بل كانت أمراً معقولاً بنفسه مبائن الذات لها في التعقّل، وإذن كانت شاكلتها شاملة جملة^{٥٠٣} الماهيات من جهة الاستناد إلى جاعل يجعل^{٥٠٤} نفسها.

-
٤٨٩. ج: - مغائرة لكون... السوادية
 ٤٩٠. خ: + أنّ
 ٤٩١. ج: خ: تكون
 ٤٩٢. خ: ليس
 ٤٩٣. ش: ليس
 ٤٩٤. كذا في النسخ / والأصح: مجعولة
 ٤٩٥. ج: - هو
 ٤٩٦. ل: المقدّر
 ٤٩٧. ل: عليه
 ٤٩٨. أي الخارج عن خصوص لحاظ العقل. (سمع)
 ٤٩٩. ل: - أنّ
 ٥٠٠. خ: جاعل
 ٥٠١. ل: - أنّ
 ٥٠٢. ل: ملحوظ
 ٥٠٣. ج: بجملة
 ٥٠٤. ج: بجعل

[الشبهة الرابعة]

ومنها: أنَّ رجحان العدم على الوجود^{٥٠٥} لو كان بمرجح^{٥٠٦} لكان فيه تأثير، لكنَّ العدم نفي محض يستحيل أن يستند إلى مؤثر، ولا يكون في العدم تميز وتعدد وهويات حتى يجعل البعض علّة والبعض معلولاً، فإذا العدم لا يستند إلى العلّة، وإذا استغنى العدم فليستغنى^{٥٠٧} الوجود.

[الإزاحة]

وهو واضح الفساد بعد ما أسلفنا لك، فإنَّ عدم الممكن المتساوي الطرفين ليس نفيّاً محضاً بحسب لحاظ العقل، فإنّه وإن كان نفيّاً صرفاً، على معنى أنّه لا حظّ له بما هو عدم من الثبوت أصلاً، لكنه ليس نفيّاً صرفاً، على معنى^{٥٠٨} أنّ مفهومه عند العقل لا يضاف إلى ما يتّصف بالوجود، بل هو عند العقل مضاف إلى ممكن الوجود، وتساوي الطرفين لا يكون إلّا في العقل، والمرجح لطرف^{٥٠٩} التقرّر والوجود يكون متقرّراً موجوداً في الخارج.

وأما مرجّح البطلان والعدم فلا يكون إلّا عقليّاً، وبطلان ذات العلّة وعدمها ليس بنفي محض في لحاظ العقل وإن كان نفيّاً محضاً بحسب ظرف العدم، وذلك يكفي في الترجيح العقلي؛^{٥١٠} ولا امتياز^{٥١١} بطلان العلّة وعدمها عن بطلان المعلول وعدمه في لحاظ العقل، فيجوز أن يُعلّل هذا بذاك في^{٥١٢} العقل.^{٥١٣} نعم، ليس للعدم صلوح العلّة للوجود.^{٥١٤} و^{٥١٥}أما أنّ العلّة مناقضة للاعلّة التي هي عدم فيلزم أن تكون العلّة^{٥١٦} ثبوتية، فيكون الموصوف بها شيئاً ثابتاً، فمزيف؛ لأنّ مجرد صورة السلب أو الصدق على المعدوم جزئياً ليس يستوجب أن يكون المفهوم الكلّي عدمياً بجميع جزئياته.^{٥١٧}

٥٠٧. ل: فليستعد

٥٠٩. خ: بطرف

٥١٢. خ: - في

٥١٥. خ: - و

٥١٧. ل: جزئيات

٥٠٦. ج: المرجح

٥١١. ل: الامتياز

٥١٤. ج: + و

٥٠٥. ج: + و

٥٠٨. ل: - أنه لا حظ له... معنى

٥١٠. ج: الفعل

٥١٣. ج: الفعل

٥١٦. ج: - مناقضة للاعلّة... العلّة

وأيضاً نقيض العدمي لا يلزم أن يكون^{٥١٨} وجودياً^{٥١٩} بمعنى^{٥٢٠} الثابت، ولا بمعنى^{٥٢١} ما لا يقع السلب في مفهومه،^{٥٢٢} بل يجب أن يكون مفهومه سلب ذلك العدمي، إذ نقيض الشيء ليس إلّا سلبه، وإنما اللازم أن لا^{٥٢٣} يكون المفهوم هو بعينه^{٥٢٤} سلب نقيضه^{٥٢٥} وإن كان في نفسه سلب شيء^{٥٢٦} ماً^{٥٢٧} أولاً، ولكنه ليس شيئاً موجوداً.

مخلص

[في تحقيق معنى الحاجة العقلية]

الحاجة حالة عقلية للشيء مستندة في لحاظ العقل إلى حالة أخرى له عقلية هي الإمكان استناداً بحسب نفس الأمر، فالممكن له شأنان: أحدهما: أنه ليس له في ذاته اقتضاء طرفي التقرّر والبطلان.

والثاني: حاجته في التقرّر والبطلان إلى الغير وحاجته إلى الغير معلولة لكونه في ذاته غير مقتضى لتقرّر ولا للبطلان.^{٥٢٨} وبين الحالتين مباتنة من وجهين:

الأول: إنه إذا حكم على شيء ما بأنه في جوهر ذاته محتاج^{٥٢٩} إلى^{٥٣٠} الغير طلب العقل لذلك علّة،^{٥٣١} فإذا أسند^{٥٣٢} ذلك إلى أنه في ذاته ليس ضروريّ الذاتية ولا ضروري اللادائية، أي ليس بذاته ضروري قوام الذات ولا ضروري بطلانها، قنع^{٥٣٣} العقل وأثبت

٥١٨. م: - المفهوم الكلي عدياً... يكون

٥١٩. بناءً على تسليم مذهب المشاء. (سمع)

٥٢١. ج: لا يخفى

٥٢٢. بناءً على ما هو الحق من مذهب الإشرافيين وقد اختاره المصنف. (سمع)

٥٢٣. ل: - لا

٥٢٤. كالأعلىّة. (١٢)

٥٢٥. كما أن مفهوم الأعلىّة مثلاً ليس هو بعينه سلب سلب الأعلىّة الذي هو نقيض الأعلىّة. (سمع)

٥٢٦. بناءً على التحقيق كمفهوم الأعلىّة، فإنه في نفسه سلب الأعلىّة، ونقيضه سلب الأعلىّة. (سمع)

٥٢٧. بناءً على تسليم مذهب المشاء، كمفهوم الأعلىّة: فإنه ليس في نفسه سلب شيء ما ولكنه ليس موجوداً.

(سمع) ٥٢٨. ل: خ: لبطلانه ٥٢٩. د: يحتاج

٥٣٠. م: + طلب ٥٣١. ج: علته ٥٣٢. خ: استند

٥٣٣. خ: فيمنع

الطلب، وليس يصحّ العكس.^{٥٣٤}

والثاني: أن كونه في ذاته غير ضروري تقرّر الذات ولا ضروري بطلان الذات في نفس الأمر،^{٥٣٥} هو اعتبار حاله بما هو هو مع عزل^{٥٣٦} النظر عن غيره تقرّراً وبطلاناً. وأمّا تعلّقه بالغير وتوقّفه عليه فذلك اعتبار شأنه مع الغير.

ومن البين أن اعتبار حال الشيء بما هو هو مباين لاعتبار حاله بما أنه مع غيره، وكذلك الفرق بين الاعتبارين في الوجوب؛ فالواجب أيضاً له شأنان عقليّان: أحدهما: كونه بذاته مستحقاً لحمل المتقرّر والموجود على نفس ذاته.

والثاني: عدم توقّف ذاته على الغير بجهة من الجهات أصلاً، وهذا مستند إلى الاعتبار الأول، ومطابق حمل جميع المفهومات الكمالية على ذاته، ومناط ذلك الحمل هو نفس ذاته الأحاد الواحد الحقّ بنفس ذاته.

تأسيسان تفرّيعيّان^{٥٣٧}

[في معرفة لميّة افتقار الممكن إلى الواجب]

[إن الممكن يحتاج في الحدوث والبقاء إلى العلة]

فإذا^{٥٣٨} كما [أن] الممكن الحادث فاقر في حدوث تقرّر ذاته ووجوده إلى الجاعل، فكذلك الممكن الباقي مفتقر في^{٥٣٩} استمرار ذاته ووجوده إليه؛ بل التأثير^{٥٤٠} في نفس الذات والوجود، لا في وصفي الحدوث والبقاء،^{٥٤١} و^{٥٤٢} يستمرّ باستمراره الذات، ويبطل

٥٣٤. فإن الحالة الأولى وهي عدم اقتضاء التقرّر واللاتقرّر حالة له في جوهر ذاته بحسب ذاته، والحالة الثانية هي الحاجة إلى الغير حالة له بحسب قياسه إلى غيره، فكيف يصحّ أن تكون حالة الشيء بحسب قياسه إلى غيره علة لحالته بحسب ذاته؟ (سمع في مجلسه العالي) ٥٣٥. خ: + و

٥٣٦. ل: عزل

٥٣٧. من حيث إنهما متفرعان على الأصل السابق، أعني كون الإمكان علة للحاجة من حيث إنهما أساسان لأصول كثيرة. (سمع) ٥٣٨. أي فإذن كان الإمكان علة مستقلة للحاجة. (١٢)

٥٣٩. ل: خ: إلى ٥٤٠. ل: خ: للتأثير

٥٤١. قوله: لا في وصف الحدوث والبقاء...

بانقطاعه بطلانها الذي لها^{٥٤٣} في الآزال والآباد لو لم يصادمه تأثير الجاعل.^{٥٤٤}
وكما [أن] الممكن^{٥٤٥} الموقت بوقتٍ خاصٍ^{٥٤٦} مجعول الجاعل، فكذلك الممكن
الموجود في جملة الزمان^{٥٤٧} - أي في كل جزء فرض من أجزائه المتميزة^{٥٤٨} بالقوة
بحسب الفرض لا بالفعل بحسب الوجود - مجعول مفتقر إلى أن يكون مستنداً إلى الجاعل،
ولولا الجعل والإبداع لم يكن إلا من الذوات^{٥٤٩} الباطلة الموهومة التقديرية؛
فلا إمكان^{٥٥٠} أسّ الفاقة ومناط الحاجة، فحيثما كان كانت الحاجة.

[نقل كلام المتكلمين القائلين بعدم الحاجة بعد البقاء]

والفاغة المتغلطة^{٥٥١} من أولى سخافة العقل وحقافة^{٥٥٢} الوهم، أنكرت الحق وخالت
المحققين في الأسنين تفريراً^{٥٥٣} على استنكار ما قضى به العقل في قضية الإمكان
والامتنال حكم الوهم العامي في تعليق الحاجة على اعتبار الحدوث، فظنّ هؤلاء
المستنكرين ساقهم^{٥٥٤} إلى أن تعلق المجعول المفعول المصنوع الموجد بالجاعل الفاعل
الصانع الموجد إنما يكون في أنه جعلت ذاته من تلقائه^{٥٥٥} وصُنعت^{٥٥٦} من لدنه بعد
البطلان والليسية، فإذا تجوهرت الذات ووجدت زالت الحاجة.
حتى أنهم لا يتحاشون عن^{٥٥٧} أن يقال لو جاز العدم على الجاعل الصانع الباري

→

فإن وصف الحدوث يستند إلى نفس ذات الحادث، إذ هو من لوازم ماهيته، فلا يستند إلا إلى نفس
الماهية كما هو سنة لوازم الماهية. وأما وصف البقاء فمستند إلى الجاعل لكن لا ابتداءً، أي لا بتأثير جديد،
بل إنما يستتبع استمرار التأثير في نفس الذات والوجود، وبعض المتأخرين من مقلدة الحكماء قد اشتبه
عليه الأمر والتبس عليه الحال اشتهاً فاضحاً والتباساً فاحشاً. (منه)

٥٤٢. خ: - و ٥٤٣. ج: لها الذي ٥٤٤. هذا هو التأسيس الأول. (سمع)
٥٤٥. وهذا هو التأسيس الثاني. (سمع) ٥٤٦. وهو الحادث الزماني. (سمع)
٥٤٧. وهو القديم الزماني. (سمع) ٥٤٨. ج: الممايزة
٥٤٩. ج: الذات ٥٥٠. تعليل للأصلين. (سمع) ٥٥١. ج: المتغلطة
٥٥٢. الحقاقة: الإعوجاج ٥٥٣. د: تفريقاً / ل: ج: تفريقاً
٥٥٤. ل: ساقهم ٥٥٥. ل: لقائه، ج: تلقاء ٥٥٦. ل: وضعت
٥٥٧. ل: - عن

- تعالى عن ذلك علواً كبيراً - لما ضرَّ ذلك العدم تقرّر العالم ووجوده.
ثم تمحلّ فِرَقُ منهم^{٥٥٨} لتمويه هذا القول القبيح المستنكر تقبيح آخر مستنكر وهو: أن
الأعراض غير نافية^{٥٥٩} بل هي متجدّدة، دائماً^{٥٦٠} إمّا^{٥٦١} بتعاقب الأمثال وإمّا بتوارد
الوجودات على ما عدم بعينه، والجواهر مستحيلة الخلوّ عن الأعراض^{٥٦٢} المتعاقبة الغير
الباقية، محتاجة الذوات إلى أن يوجد الفاعل تلك الأعراض^{٥٦٣} فيها، كالعرض^{٥٦٤}
المسمّى بالبقاء عند من يُثبتته^{٥٦٥} منهم،^{٥٦٦} أو غيره من ساير الأكوان والأعراض عند
غيره، فلم يلزم زوال الحاجة بعد الحدوث.
وربّما كان فيهم من^{٥٦٨} هو أشدّ اختلاجاً عن العقل وأبلغ إغوجاجاً في الوهم، فالترّم
تبذلّ الذات أناً فأنّا في الجواهر أيضاً، ومن يدعي منهم^{٥٦٩} أنّه من أبناء التمييز ومن أهل
استحقاق المخاطبة يذكر أنّه حملنا على هذه الأقوال الخسيسة والظنون القبيحة شيثان.
أحدهما: مشاهدة بقاء^{٥٧٠} الأثر^{٥٧١} كالبناء بعد فناء المؤثّر كالبناء، وكذلك يبقى المني
في القرار، ويفنى^{٥٧٢} الإنسان المُمّني.^{٥٧٣}
والثاني: الاستدلال تارةً بأنّ جعل المجعول وإيجاد الموجود تحصيل للحاصل؛
وأخرى بأنّ المجعول الموجود لو كان بعد حدوث التقرّر والوجود باقياً على الافتقار إلى
الجاعل الموجد كان الافتقار في أصل التقرّر والوجود، فإذا كان كلّ واقع في التقرّر
والوجود مفتقراً، حتّى فاعل الكلّ تعالى عنه، فكأنّ قد تسلسل الأمر.
ونحن نأخذ أولاً في إحقاق الحقّ، ثم نكرّ، فنُهجّن هذه الظنون الباطلة الخسيسة،
ونحلّ^{٥٧٤} هذه الشكوك الساقطة^{٥٧٥} السخيفة.

- | | |
|---------------------------------------------|------------------------------------------------------------------|
| ٥٥٨. هم الأشعرية وقليل من المعتزلة. (سمع) | ٥٥٩. ل: ما فيه |
| ٥٦٠. ل: وإيما | ٥٦٢. م: الأغراض |
| ٥٦٣. ل: خ: + المتعاقبة الغير الباقية محتاجة | ٥٦٤. د: كالعرضي / ج: كالغرض |
| ٥٦٥. خ: تشبه | ٥٦٦. ج: فيهم |
| ٥٦٨. وهو النظام (١٢) | ٥٦٩. وهو أفضل الدين الفيلاني ومثير فتنة التشكيك وأمثالهما. (سمع) |
| ٥٧٠. خ: - بقاء | ٥٧١. ج: مشاهدة يتأثر |
| ٥٧٢. ج: اليمنى | ٥٧٣. ج: بقي |
| ٥٧٤. ل: وكل | ٥٧٥. د: الساقط |

سياقة استحصافية يمانية

[في كيفية جعل الجاعل]

إعلم أنه إذا كان شيء ما من^{٥٧٦} الأشياء^{٥٧٧} باطل الذات، ثم إذا هو متقرر

٥٧٦. ج: في / ش: - من

٥٧٧. قوله: إذا كان شيء ما من الأشياء...

في تحرير هذا المطلب وتحديد حريمه لشركائنا الذين سبقونا بالصناعة سبيلان:

[١]: فتارةً بوجه اللحظ إلى نفس الذات المتقررة بعد البطلان وتلحظ وجودها الواقع بعد العدم لا على التحيث بهذا الوصف، فيحكم أن هذا الوصف أي كون الحصول إنما هو بعد العدم لا مدخل فيما يستند إلى الجاعل، بل هو من لوازم نفس تلك الذات بما هي تلك الذات، وذلك الوجود بما هو ذلك الوجود التي لا استناد لها بالذات إلا إلى نفس ذات الملزوم.

[٢]: وتارةً تحيث الذات بهذا القيد وتلحظ الوجود بهذه الحثية.

فحكم ذلك الحكم والبرهان إما على سبيل الأول؛ فممن وجوه:

أحدها: إنه إذا كانت ذات ما باطلة بسبب عدم علّة التقرر ثم اتفق أن تقررت بإفاضة الجاعل فلا محالة لم يكن يتصور بالنظر إلى خصوص هذا الوجود الذي هو لها بعينه من تلقاء الجاعل أن يكون حاصلًا من دون سبق العدم وهو هو بعينه، ضرورة أنه لو كان حاصلًا لا من بعد العدم، بل على الأزلية لم يكن هو هذا الوجود بعينه. فإذا البطلان السابق مستند إلى عدم العلّة، والوجود اللاحق مستند إلى الجاعل المستجمع لمتنظرات الجعل. وأما كون هذا الوجود بعد البطلان فمن لوازم نفس هويته فلا استناد له بالذات إلا إليه كما هو سنة لوازم الماهيات أنفسها. وإلى هذا الوجه أشرنا في الكتاب بأسلوب التقرير حيث قلنا: «إذا كان شيء ما من الأشياء باطل الذات، ثم إذا هو متقرر بعد البطلان بسبب شيء ما، فإن الذي له بالذات» إلى آخره.

و ثانيها: أن كون التقرر إذا كان لا يكون حصوله إلا بعد البطلان من الأوصاف الواجبة بالنظر إلى نفس الذات الحادثة بما هي هي بعينها؛ لأن التقرر لا بعد البطلان بل على الأزلية من الممتنعات بالقياس إلى استحقاق جوهرها بحسب خصوصية الذات وخصوص الهوية، فلا يكون هذا الوصف لتلك الذات بفعل فاعل، بل باقتضاء سنخ الذات بنفسها. وهذا الوجه حاولنا تبيان المقصود به بقولنا: «و ذلك لأن الذات حيث إنها ذات جايزه» إلى آخره.

و ثالثها: أن ما لا يصح حصول تقرر إلا بعد البطلان بحسب قابلية نفس الهوية واستحقاق جوهر الذات من الحقائق الجوازية والخيرات الإمكانية، بل هو نوع أصيل من الموجود الجائز الحقيقة، وإن لم يكن من الأنواع الشريفة الفاصلة وضرب نبيل من الخير الممكن الماهية وإن لم يكن من الضروب الكريمة الكاملة، فليس يليق بالحكيم الجواد الخير أن يهمل جعله، بل يجب عليه في حكمته أن يوجد بإفاضته.

فإذا هذا الضرب من المجعول في سنخ ذاته بحيث لا يصح له تقرر إلا بعد البطلان، والجاعل يجعل سنخ

بعد^{٥٧٨} البطلان بسبب شيءٍ ما، فإنّ الذي هو بالذات من السبب الفاعل إنّما^{٥٧٩} هو نفس هذه الذات المتقرّرة، فإنّ هذه الذات إنّما تجوهرت؛ لأنّ ذلك الفاعل كان على جهة وجب عنه بتلك الجهة أن يكون عن ذاته ذات ما هي غير ذاته.

وأما أنّها كانت باطلة، فليس من تلقاء هذا الفاعل، بل إنّما ينسب البطلان إلى عدم علّة التجوهر، فهناك ذات وبطلان^{٥٨٠} وصفة محمولة على تلك الذات، وهي كون الذات بعد البطلان، فالبطلان من عدم العلّة، والذات من تلقاء الجاعل، وكون الذات بعد البطلان^{٥٨١} إنّما هو من قبل جوهر الذات وليس يفعله في الذات فاعل، فإنّ سبق البطلان ليس يتعلّق بالفاعل تعلّق الذات المعقولة به حتّى تكون هذه الذات موصوفة بأنّها من بعد البطلان بفاعل يفعل تلك الموصوفية؛ وذلك لأنّ الذات حيث إنّها ذات جائزة غير واجبة، ولا بطلانها واجب، كانت هي من جاعل لا محالة.

وأما كون هذه الذات مسبوقه بالبطلان فحيث إنّّه ليس وصفاً جائزاً بالنظر إلى الذات، بل هو وصف^{٥٨٢} واجب لها؛ إذ^{٥٨٣} يمتنع أن تكون هذه الذات هذه وليس يسبقها البطلان، امتنع أن يكون هو للذات بفعل^{٥٨٤} فاعل، بل إنّما هو للذات من جوهرها. فإنّ ظننت^{٥٨٥} أنّه من الأوصاف الجائزة^{٥٨٦} قيل لك أ هذه الذات^{٥٨٧} بما هي تلك

→

ذاته إلّا أنّه يفعل هذا الوصف في ذاته. وهذا الوجه قد أوّمانا إليه ببعض العبارات الآتية في هذا العنوان. ولا سيّما قولنا في الفذلكة: «ثمّ بعض ما هو مقدور عليه واجب ضرورة بتيّة» إلى آخره. وفي بعض العنوانات التالية بهذا العنوان.

وأما على السبيل الثاني: فمن تلك الوجوه مع زيادة وجه رابع هو أنّ هذا الحيثية من ذاتيات الذات المحيطة والوجود المقيد بها فليس يصحّ أن يكون ثبوتها لتلك الذات لعلّة أصلاً، ولو حاول فاعل ما تعرية تلك الذات عن هذه الحيثية لم يتصوّر ذلك قطعاً ■. وسيأتيك الإيماء إلى هذا الوجه أيضاً في بعض العنوانات الآتية. (منه)

⑥ «كان» هنا تامة، أي مهما تحقّق التقرّر. (سمع)

■ وكذلك على السبيل الأوّل، إذ يمكن تعرية الماهية عن لوازمها. (سمع)

٥٧٨. ج: + بعد ٥٧٩. خ: اما ٥٨٠. ج: - إلى عدم علّة... بطلان

٥٨١. ج: - فالبطلان من... البطلان ٥٨٢. ج: - جائزاً بالنظر... وصف

٥٨٣. ل: - إذ ٥٨٤. م: يفعل ٥٨٥. خ: ظننت

٥٨٦. ل: الجائز

٥٨٧. قوله: قيل لك هذه الذات بما هي...

تلخيص هذا البرهان: أن كون الشيء الحادث بحيث إذا تقرر لا يكون تقررُه واقعاً بعد سبق البطلان لو كان بالنظر إلى جوهر ذاته ونفس هويته من الأوصاف الجائز الإنسلاخ ذات الموصوف عنها في نفس الأمر. ومن المستبين أن الوصف الجائز واللاحق المفارق؟ - كالكتابة بالفعل للإنسان - لا يكون ذات الموصوف بحسب استنادها إلى ما هو علته النائمة، مخلوطة به في نفس الأمر. بل إنها بحسب تلك الجهة وفي ذلك الفيضان عارية لا محالة عن الخلط؛ ثم ربما يلحقها الوصف بعلّة أخرى عن الذات وغير علّة الذات، فيحتثذ يقال: أ هذه الذات بما هي تلك الذات وليس لها اقتضاء أن يعزّيها ذلك الوصف أصلاً هوية جوازية غير ضرورية، فيكون هي بما هي تلك الهوية صادرة عن علتها، وليس يكتنفها في تلك الصدور وبحسبه أن البطلان قد سبق تقررها والعدم وجودها؛ لأنّ الماهية الجائزة والهوية اللا ضرورية هي المتعلقة بالعلّة والصادرة عن الجاعل، ولا مدخل لسبق البطلان في اللا ضرورة، ولا هو معزّي الهوية الصادرة عن جاعلها، حيث هي صادرة عنه، إذ المقدّر أنه من اللواحق المفارقة؛ فإذن تكون تلك الهوية الصادرة بحسب استنادها إلى علّتها النائمة المتحققة دائم التقرر، إذ هي بحسب نفسها الصادرة عنها غير محفوف بالحدوث، ولا سبق العدم من شروط تعلّقها بالعلّة، وليس يمكن تعلّق هوية واحدة بعلتين تأتتين أصلاً على الاجتماع ولا على التعاقب التعقّبي، ولا على التبادل الإبتدائي؛ بل المعلول الواحد لا يتعلّق إلا بعلّة تامة واحدة؛ ومهما تحققت بتحقيق بنته فحيث إنّه قد تحقّق ما هو العلّة النائمة لنفس الهوية الصادرة وهي بنفسها غير ملزومة للحدوث، بل جائزة الثرى عنه في نفس الأمر؛ فلا محالة كانت هي بحسب صدورها عنها بالفعل غير مخلوطة بالحدوث، بل جائزة دوام التقرر، بل دائمة التقرر بالفعل في نفس الأمر لاستحالة الواسطة، ثمّ يلحقها الحدوث بعلّة أخرى - وهذا أمر مستحيل وقول متهاف - أو جواز هذه الذات أي إمكان الّذي مناط تعلّقها بالعلّة إنّما هو بحسب أنّها متقرّرة بعد البطلان، أعني أن كون تقررها من بعد البطلان وصف جائز بالنظر إلى الذات وجواز سبق البطلان وعدم سبقه بالنظر إليها هو مناط استناد نفس الذات بما هي تلك الذات والهوية بما هي تلك الهوية إلى العلّة.

و على هذا التقدير أيضاً تكون نفس الذات المستندة إلى العلّة يجوز بالنظر إلى موتها بعينها أن سبقها العدم وأن لا يسبقها العدم بل يدوم وجودها؛ فالذات بنفسها لم تأب أن تصدر عن العلّة على الدوام من غير سبق البطلان، وحينئذٍ يعود ما قد لزم على التقدير الأوّل بعينه.

فإذن تكون تلك الهوية بما هي تلك الهوية بعينها دائمة التقرر بحسب صدورها عن جاعلها بالفعل؛ ثمّ إذا هي موصوفة بالحدوث بعلّة أخرى.

و أيضاً ما لا محيص عنه على التقديرين من جواز استناد الذات بما هي تلك بعينها إلى علتها بالصدور عنها دائماً هو بعينه خرق العرض وإثبات الحكم الأصل وإبطال دعوى الغاغة المتغلّطة مع التّنزل عن لزوم فعلية الصدور دائماً. وأيضاً على التقدير الأخير يلزم أن يتكرّر استناد الهوية الواحدة لا بتكرّر xx حيثية

جائزة غير ضرورية؟!^{٥٨٨} فلا مدخل لسبق البطلان، بل هي في نفسها غير ضرورية،^{٥٨٩} وليست لا ضرورتها من حيث^{٥٩٠} هي بعد البطلان.

نعم، إنما اتفق من جهة خصوصية الذات أن يسبقها البطلان وهي في^{٥٩١} نفسها غير ضرورية، أو إن جوازها بما هي بعد البطلان، وحينئذ^{٥٩٢} يكون لم تأب في نفسها أن لا يسبقها البطلان، ولا يكون من شرطها أن تصدر عن غيره من^{٥٩٣} بعد البطلان، فيكون تعلقها بذلك الغير من حيث إنها في نفسها ذات جائزة غير واجبة، فيلزم أن يتعلق به^{٥٩٤} دائماً ما دامت هذه الذات.^{٥٩٥}

فإذن ليس للفاعل صنع في هذه الوصف، بل صنع الفاعل نفس الذات، ثم هي بنفسها موصوفة بهذا الوصف كما [أن] الجسم في ذاته متعلق بالعلّة، ثم هو بنفسه موصوف بلزوم

→

تقييدية، إلى العلّة الواحدة في وقت واحد. أليس نفس الذات بما هي هي ماهية جوازية وهوية إمكانية وإلا لم يكن تدخل فيما يستند إلى العلّة، فهي في نفسها بحسب نفسها متعلقة بما هو، وكذلك هي في نفسها بحسب جواز كون تقرّرها من بعد البطلان متعلقة أيضاً بتلك العلّة، إذ المفروض أن جواز هذا الوصف بالنظر إلى الذات مناط تعلق نفس الذات بما هي هي بالعلّة، ولعل الفطرة تنقبض عن ذلك إذا لم يكن مأوقه ونحن قد أومأنا ■ في الكتاب إلى هذين، ثم أتينا بالتخصيص على الأول بالتصريح. (منه)

■ أي أومأنا إلى الأول من الوجهين بقولنا: «ولا يكون من شرطها أن يصدر عن غيره من بعد البطلان؛ وإلى الثاني منهما بقولنا: فيكون تعلقها بذلك الغير من حيث إنها في نفسها ذات جائزة غير واجبة. (م)

٥٨٨. ل: ضرورة / ج + وليست لا ضرورتها من حيث هي اوان جوازها بما

٥٨٩. ج: - فلا مدخل... ضرورية

٥٩١. ج: - في

٥٩٢. م: وهي / ش: - حينئذ

٥٩٣. ش: - من

٥٩٤. قوله: حيث قلنا فيلزم أن يتعلق به...

أي بجاعله الشخصي المستقل بالتأثير، المستجمع لجميع منتظرات المجعول ومصححات الجعل بالفعل.

(منه)

٥٩٥. قوله: دائماً ما دامت الذات...

لأن المفروض أن علته التامة الشخصية موجودة. ومن البين أن ذاتاً شخصية بخصوصها يتمتع استنادها إلى علّتين تأمّنين على سبيل الاجتماع أو على سبيل التعاقب التعاقبي أو على سبيل التبادل الابتدائي؛ فإذا كلّ ما يفرض علّة تامة لتلك الذات الشخصية على تقدير انسلاخها عن وصف كونها من بعد البطلان فهي بعينها متحققة حين اقتران تلك الذات الشخصية بهذا الوصف، فإذا يلزم أن تكون تلك الذات الشخصية مستندة إلى هذه العلّة التامة الشخصية دائماً، ثم يعرضها ذلك الوصف وهو محال. (منه)

الاتقطاع، أعني بذلك مطلق التناهي، لا تعين^{٥٩٦} امتدادات بخصوصياتها؛ فإنّ ذلك يكون بأسباب خارجة عن طبيعة الجسم بما هو جسم.

فاذاً تعلّق الذات بالفاعل من حيث هي ذات غير واجبة، لا من حيث هي ذات^{٥٩٧} مسبوق بالبطلان، أي من حيث هي حادثة، فلا إمكان لذات بعد البطلان من حيث هي بعد البطلان؛ وإنما الإمكان للذات بما هي ذات فحسب، وإن كانت هي بعد البطلان باقتضاء هويّتها.

وظاهر أنّه لا امتناع لها أيضاً من تلك الحيثية، إذ هي مفروضة التقرّر بتلك الحيثية، فإذن يكون لها وجوب تلك الحيثية باقتضاء خصوصية الذات المتقرّرة، فحقّ أنّ ذات الحادثة^{٥٩٨} جائزة القوام والبطلان وإن كان عرض لها بحسب اقتضاء هويّتها.

من جهة أخرى إنّه^{٥٩٩} ليس يصحّ تقرّرها وقوامها إلا بعد البطلان، وليس بحقّ^{٦٠٠} أنّ ذاتها بذاتها جائزة التقرّر بعد البطلان والتقرّر لا بعد البطلان، بل على وصف الدوام؛ فإنّ التقرّر لا بعد البطلان ممتنع بالنظر إلى استحقاق جوهرها، وهذا مستأبّ^{٦٠١} في أنحاء الحدوث جميعاً، فالحدث الذاتي بما هو حادث ذاتي سنخ ذاته مستفاد من الفاعل لا يسبق^{٦٠٢} البطلان على ذاته سبقاً بالذات؛ إذ لا تأثير للفاعل في بطلان ذاته السابق عليها سبقاً بالذات، لكن عرض إن كان له بطلان من نفسه في لحاظ العقل ليس هو من تلقاء الفاعل.

وكذلك الحادث الدهري بما هو حادث دهري وإن لم يكن حادثاً زمانيّاً^{٦٠٣} - كالأنوار العقلية المفارقة - نفس ذاته من تلقاء الفاعل في وعاء الدهر، لا سبق البطلان على ذاته في الأعيان سبقاً دهريّاً؛ إذ ليس ذلك من تلقاء الفاعل، لكن عرض له من نفسه إن كان بطلان ذاته في الأعيان قبل تقرّرها قبلية دهريّة، كما له أيضاً في لحاظ العقل بطلان الذات قبل التقرّر قبلية بالذات.

٥٩٨. ل: خ: الحادث

٦٠١. خ: مقارن

٥٩٧. ل: + غير

٦٠٠. خ: يحق

٥٩٦. ل: لا نغني

٥٩٩. ج: ش: ان

٦٠٢. ل: سبق

٦٠٣. هذا بحسب توصيف العنوان، أي السياقة الاستحصافية اليمانية. (سمع)

والحدث الزماني أيضاً جوهر ذاته من تلقاء الفاعل،^{٦٠٤} ولكن^{٦٠٥} في زمان بعينه، وليس بطلان ذاته في الأزمنة السابقة من اقتضاء الفاعل، بل عرض له من نفس هويته إن لم تكن ذاته مستحقة التقرّر على الإطلاق بالقياس إلى سائر الأزمنة، بل إنما استحقّت التقرّر بعد البطلان في الأزمنة الحالية، كما له من قبل جوهره أنّ البطلان سبق ذاته في الأعيان سبقاً دهرياً بالذات،^{٦٠٦} وهو أيضاً سابق على ذاته أبداً في لحاظ العقل سبقاً بالذات.

وبالجملة، لا يصحّ أن يقال إنّ شيئاً ما جعل ذات الشيء بحيث لا يتجوهر إلا بعد البطلان، فهذا غير مقدور عليه؛ بل إنّ كلّ ما هو مقدور عليه فإنّه واجب بالضرورة الذاتية البتّة أن يكون تقرّره بعد بطلان الذات بعديّة بالذات في لحاظ العقل وبعديّة دهرية في الواقع بحسب وعاء الدهر.

ثمّ بعض ما هو مقدور عليه واجب ضرورة بتيّة أن لا يكون تقرّره بعد بطلان الذات بعديّة زمانية، وبعضه واجب ضرورة بتيّة أن لا يتقرّر^{٦٠٧} إلا بعد بطلان الذات بعديّة زمانية.^{٦٠٨}

وعامة الفلاسفة اليونانية والإسلامية المتهوّسة بإثبات القدم للطبايع المعلولة المفطورة يزيغون عن حقّ الفحص ويغضّون^{٦٠٩} من أبصار عقولهم في إدراك هذه الحقيقة.

[معنى تأثير الفاعل الجاعل]

فإذن قد استبان لك أنّ التأثير الفاعل الجاعل معناه إفادة نفس الذات بما هي هي، فإذا استمرّ هذا التأثير استمرت الذات، وإذا انبت^{٦١٠} بطلت الذات بطلانها الذي هو شأنها من نفسها في الآزال والآباد إذا لم يفعلها^{٦١١} فيض الجاعل.

وتأثير الجاعل - سواء كان في الذات الحادثة^{٦١٢} أو الذات المستمرة - إنما هو في نفس الذات الموصوفة بالحدوث أو الاستمرار بما هي الذات، لا في قيّد الحدث

٦٠٥. ج: - عرض له... لكن

٦٠٨. خ: - وبعضه واجب... زمانية

٦١١. ج: بعضها (?)

٦٠٤. ل، خ: + ولكن عرض له في نفسه

٦٠٦. م، ش: - بالذات

٦٠٧. خ: لا يتقرّره

٦١٠. خ: انبت

٦٠٩. ش: يغضّ

٦١٢. ل: + الذات

و^{٦١٣} الاستمرار، ولا^{٦١٤} في الذات بما هي موصوفة بالحدوث والاستمرار، والذات بما هي الذات مستحقة لأن يكون لها جاعل يجعلها ويذوّتها ويشيئها^{٦١٥} وإن استمرت وبقيت ذاتيتها وشيئتها^{٦١٦}، فإمّا يكون ذلك باستمرار الجعل والتذويت، والتشيؤ^{٦١٧} من تلقاء الجاعل.

والقول في الوجود والأيسية أيضاً على هذا السبيل؛ فالوجود بما هو أيس ووجود من الجاعل الموجد، واستمراره باستمرار التأيس والإيجاد، والتذويت واستمرار التذويت يستتبعان التأيس واستمرار التأيس؛^{٦١٨} والذات واستمرار الذات يستتبعان الأيس واستمرار الأيس؛ وليس يتصور ثبات الذات والأيس مستغنياً^{٦١٩} عن ثبات التذويت والتأيس. ولئن تصوّر كان مستغنياً عن سبب جاعل مذوّت مؤيّد، وليس ذلك إلاّ شأن^{٦٢٠} واجب التقرّر والوجود^{٦٢١} بالذات. فإذا، ليس استمرار التذوّت والتأيس مغنى الذات الفاقرة وخارق طباع الإمكان المقفّر^{٦٢٢}.

ولو كانت الحوادث الزمانية تامّة القوّة في سنخ ذاتها وفي أسّ جوهرها على جواز التذوّت والتجوهر والتأيس دائماً دوماً زمانياً - أي في جميع الأزمنة وإن كانت باطلة الذوات في الأعيان أولاً في وعاء الدهر وفي حدّ أنفسها أبداً في لحاظ العقل - لكان جاعلها ومذوّتها ومؤيّدتها قد جعلها وذوّتها وأيسها، لكنّها ليست يستحقّ التذوّت والتأيس ما لم يتمّ استعداد موائدها لها بتغيّرات تعرضها شيئاً بعد شيء، فإذا تمّ^{٦٢٣} تمّت قوّتها على استحقاق التذوّت والتأيس، فجاد^{٦٢٤} الجاعل الجواد الحقّ بالتذويت والتأيس.

ثمّ لو مؤشّى مع^{٦٢٥} المستنكرين وقيل: علّة التعلّق بالجاعل كون المجعول مسبقاً بالبطلان على ما ظنّوه، فهذا المعنى لا تتسلخ عنه الذات ما دامت في عالم التقرّر، فلم أنكروا تعلّقها بالجاعل ما دامت^{٦٢٦} متقرّرة؟

٦١٥. ضبط الكلمة مبهمة في ل وج

٦١٧. ل: الشيء

٦٢٠. ل: ج: شيان (?) / د: شيان

٦٢٣. ل: لم

٦٢٦. ل: ماست

٦١٤. ل: - ولا

٦١٩. م، ج: خ: مستغنيان

٦٢٢. م: الفقر

٦٢٥. ل: لو هو شيء

٦١٣. ج: او

٦١٦. الكلمات مشوشة في ل وج

٦١٨. خ: - استمرار التأيس

٦٢١. ل: خ: الوجوب

٦٢٤. خ: فجاز / ج: في ذا

تنبيه تلخيصي^{٦٢٧}

[في أن الممكن يحتاج إلى الواجب إلى الأبد]

فإذا^{٦٢٨} قد دريت أن الذات المستفادة من الغير فإن كونها متعلقة بالغير مقوم لها - كما أن الاستغناء عن الغير مقوم لواجب^{٦٢٩} الذات - والوجود بذاته والمقوم للشيء لا يجوز أن يفارقه، فالذات^{٦٣٠} [١]: إما من تلقاء الغير، فتكون حاجته إلى الغير مقومة له؛ [٢]: وإما لا من^{٦٣١} تلقاء شيء، فيكون استغناؤه عن كل شيء مقوماً له. وأعني بالمقوم هاهنا ما بحسب نفس^{٦٣٢} ذات الشيء؛ فلا يصح أن تستمر الذات المحتاجة غير محتاجة، كما أنه لا يجوز أن يتسرد المعنى^{٦٣٣} المستغني عن كل شيء محتاجاً، وإلا فقد تبدلت الذوات والحقائق.

فإذا^{٦٣٤} الذات كما تستند إلى جاعل يذوّتها - أي يفعل نفسها حين الحدوث - فكذلك تستند إليه في الحين المتأخر وفي الحين الأول أصل التقرر وفي الثاني بقاءه؛ فهي في ابتداء تقررها وفي استمرارها^{٦٣٥} متعلق بالجاعل الذي يفعلها ويديمها، وحاجتها إليه في دوامها وبقيائها أخيراً كحاجتها إليه في بدوها أولاً؛ فلو فرض انصرام فيضان نور الفيض من الجاعل الصانع^{٦٣٦} على عالم التقرر في أن لم تبق ذات ذاتاً ولا أيس أيساً ولا العالم عالماً.

وبعينك^{٦٣٧} على تعقل ذلك اعتبارك بما استضاء بمقابلة الشمس، فإنه كلما حجب^{٦٣٨} عنها زال ضوءه، فنفس الذات هنا بمثابة الضوء الواقع على الشيء المستضيء هناك، لكنّ النور الحقّ القائم بذاته لا يجوز أن يقاس بغيره؛ إذ الأنوار المفارقة العقلية ظلمة صرفة صريحة بالقياس إليه، كالسواد الحقّ^{٦٣٩} بالنسبة إلى البياض الصرف^{٦٤٠} إذا كان غير

٦٢٩. ج: الواجب

٦٢٨. خ: فاز

٦٢٧. ج: تلخيص

٦٣١. ل، خ: من لا

٦٣٠. ل: بالذات

٦٣٢. ما هو أعم من أن يكون بحسب نفس ذات الشيء بذاته لاقتضاء منه، إذ بحسب اقتضاء نفس ذاته لتشتمل

٦٣٣. ج، ش: - المعنى

اللوازم المستندة إلى نفس الذات. (سمع)

٦٣٦. د: + أيضاً تعالى

٦٣٥. ج، م، ش: استمراره

٦٣٤. ش: - المعنى

٦٣٨. ل، خ: أحجب

٦٣٧. خ: يفتيك

٦٣٩. أي السواد الصرف الذي هو الطرف، وهو سواد حقيقة لا بإضافة، بخلاف المتوسطات كالحرمة وأمثالها. (١٢)

متناهي البياضة، فضلاً عن النور الحسي القائم بجرم الشمس.

[دوام إفاضة الحق]

فإذا إفاضة المفيض الحق نفس الذات المتقررة وأيسها مستمرة متصلة أنا فأنا بحيث لو أمسك عنها أنا^{٦٤١} رجعت الذات إلى بطلانها الأزلي.

فسبحان الذي يفعل الذات ويفض الوجود ويذوت المفهوم ذا^{٦٤٢} الماهية التقديرية ذاتاً حقيقية، ثم يمسك الذات ذاتاً والوجود وجوداً والاتصاف اتصافاً بقوة التي تملك السماء أن تقع على الأرض إلا بإذنه، وتمسك السماوات والأرض أن تزولا ﴿ولئن زالنا إن أمسكهنّا من أحدٍ مِنْ بعده﴾^{٦٤٣}.

وقد كنّا نبتهنك من قبل أن اتصال الإفاضة أنا فأنا إنما نعني به أنه - عزّ مجده - يفعل الذات مرة واحدة في الزمان الشخصي الذي هو وعاء تقرّرها، فإذا حلّله العقل إلى أزمنة أو أخذ منها آتات صارت تلك الإفاضة الواحدة بعينها مستمرة في جميع تلك الأحيان، مختلفة بحسب النسبة إليها، فإذا هي بما هي بالنسبة إليه واحدة وبحسب أفق الزمان عند التحليل مستمرة الذات متكررة الإضافات إلى الأحيان المتكررة عند الوهم.

تمويه سفسطي^{٦٤٤} وتفضيح فحصي^{٦٤٥}

[في أن الممكن يحتاج إلى العلة في جميع الآتات]

[التمويه]

من الغاغة من خاف لومة العقلاء اللائمين، فموّه ظنّه الخسيس بأن بقاء الذات مع بطلان العلة ليس يستوجب استغناء الطبايع الفاقرة^{٦٤٦} إذ الممكن وإن لم يستغن عن العلة

٦٤٠. الذي هو الطرف، بخلاف المتوسّطات كالحرمة. (١٢) ٦٤١. خ: - أنا

٦٤٢. خ: و ٦٤٣. فاطر ٣٥/

٦٤٤. ل: + مقطى (؟) / لعلّ الصحيح: مغلطى

٦٤٥. وهو أن الممكن في البقاء لا يحتاج إلى العلة، حتّى أنّهم قالوا: لو جاز عدم على الجاعل الصانع البارئ

تعالى عن ذلك لما ضرّ ذلك عدم تقرّر العالم ووجوده. (١٢) ٦٤٦. ل: الفاقد

حال كونه باقياً إلا أن تلك العلة لا يجب أن يكون معه في زمان واحد، لجواز^{٦٤٧} أن يكون حال بقائه معللاً بعلّة كانت قبل، وهي باطلة في الحال، فتكون هي إذ كانت^{٦٤٩} أو جبت المعلول بعد انقضاءها إما بذاتها، وإما بأن أعطته قوة^{٦٥٠} يبقى بها، كما في القاسر^{٦٥١} بالقياس إلى طبيعة المقسور في الحركة القسرية. فإذا هي في الزمان الأول رجحت المعلول في الزمان الثاني.

[التفصيل]

ويفرضه ما قد كنّا أوضحناه لك أن تأثير^{٦٥٢} العلة إنما يكون حال تقرر المعلول بذلك التأثير؛ وذلك لأن اتصافها بالمؤثرية ليس يجوز أن يكون حال بطلانها،^{٦٥٣} فالباطل كيف يكون علة مستقلة للمتقرر، وهل استحالته إلا من^{٦٥٤} أوائل الفطريات ولا أن يكون حال تقررها؛ فتأثيرها في المعلول حينئذ [١]: إما حال بطلانه في نفس الأمر، فيلزم الجمع بين تقرر الشيء الواحد وبطلانه؛ [٢]: أو لا^{٦٥٥} حال تقرر ولا حال بطلانه، فيلزم الواسطة في نفس الأمر؛ [٣]: أو حال تقرر بنفس ذلك التأثير، وهو المتعين بالتصديق؛ فيجتمع تقرر العلة وتقرر المعلول، فيلزم خرق الفرض.

فإذا هذا التجويز مثار الفساد، وليس يتصور إلا تأثير العلة المتقررة في المعلول المتقرر حين ما هو متقرر بذلك التأثير.

ثم قد تحققت أن التأثير سواء كان في الذات الحادثة أو المستمرة إنما هو في نفس الذات والوصف مطلقاً لازم الذات خارج عما فيه التأثير.

أما وصف الحدوث فلازم^{٦٥٦} جوهر الذات بما هي الذات.

وأما وصف البقاء فلازم يلحق^{٦٥٧} الذات من جهة استمرار التأثير في نفس الذات.

فالتأثير الاستمراري في نفس الذات يستتبع وصف البقاء، لا أنه يدخل^{٦٥٨} فيما^{٦٥٩}

٦٤٧. ج: بجواز	٦٤٨. ج: حاله	٦٤٩. خ: + أو
٦٥٠. ش: - قوة	٦٥١. م: القاصر	٦٥٢. ج: تأثر
٦٥٣. ل: بطلانه	٦٥٤. ج: في	
٦٥٥. بناءً على وجود علته التامة وامتناع تخلف المعلول عنها. (سمع)		
٦٥٦. ج: واللازم	٦٥٧. ج: فيلزم للحق	٦٥٨. ل: مدخل

فيه التأثير الاستمراري.

فإذا كيف يعقل أن يؤثر العلة المتقررة في الزمان الأول فقط في تقرر المعلول في زمان ثاني هي باطلة الذات فيه، والإضافة إلى الزمان الأول تبطل ببطلان ذلك الزمان، فيبطل بطلانها الترجيح^{٦٦٠} المفروض بحسبها، والباطل لا يرجح البتة.

[إن العلة لا تعطي القوة إلى المعلول حتى يستغنى عن العلة]

وأما توهم إعطاء القوة ففاسد؛ لأن تلك القوة لها أيضاً طبيعة إمكانية، فتكون مفتقرة إلى علة موجبة؛ والكلام في بقائها مع بطلان علتها الموجبة كالكلام فيما عرضت له، ومن قاس العلة الموجبة بما يجري مجرى المعدات فليس طباعه على سنة البشرية وشاكلة^{٦٦١} الإنسانية.

بسط

[في كيفية سبق عدم على المجعول]

فقد تبين أن الفاعل ليس هو فاعل الحدوث، بل هو فاعل الذات والوجود؛ وسبق البطلان صفة للمجعول ذاتية، والذاتي لا سبب له، ولا يفارق ما هو ذاتي له؛ فلو أراد الفاعل أن يفعل الحادث الزماني من غير سبق الزمان^{٦٦٢} لما تصوّر ذلك؛ فضلاً عن أن يتصور على أنه لو أمكن أن يفعله من غير سبق البطلان لثم ما ريم بيانه وهو انتساب ما ليس بحادث زماني إلى الفاعل.

فإن لجّ لاج وقال: طباع الجعل أن لا يكون إلا بعد سبق البطلان، وقد سمع أن سبق البطلان ليس من الجاعل، بل الذات التي^{٦٦٣} منه في آن ما، فليكن ذلك الآن متصلاً سبباً في جملة الزمان.

فإن أزاغه عن هذا قوله: «إن المجعول لا يجعله جاعل» فليعلم^{٦٦٤} أن المغالطة وقعت

٦٥٩. ل: فيها

٦٦٠. ل: الترجيح

٦٦١. خ: مشاكلة

٦٦٢. م، ج: البطلان

٦٦٣. ج: إلى

٦٦٤. ج: فيعلم

في لفظة «يجعله»، [١]: فإن عنى أنَّ المَجْعُول لا يستأنف له تَقَرَّر^{٦٦٥} مبتدأ، فصحيح؛ وكيف يقال: إنَّ المَجْعُول^{٦٦٦} قد استونفت^{٦٦٧} له مَجْعُولِيَّة.

[٢]: وإن عنى أَنَّهُ بما هو هو لا يكون^{٦٦٨} حين المَجْعُولِيَّة بحيث ماهية لا يقتضي التَقَرَّر، بل شيء آخر هو الذي منه هذه الذات المتقررة، فهو ما فيه الخطأ؛ فإنه إما أن يجعله الجاعل في حال البطلان أو في حال التذوّت أو في حالين جميعاً. ومعلوم أَنَّهُ في حال البطلان ليس مَجْعُولاً، ويبطل أيضاً بهذا أن يكون مَجْعُولاً في الحالين جميعاً، فيبقى أَنَّهُ يجعله حين؛ إذ هو مَجْعُول بذلك الجعل، فيكون المَجْعُول يوصف بأنَّه مَجْعُول^{٦٦٩} شيء.

وعسى أَنَّ لفظة «يجعل» يوهم جعلاً مستقبلاً^{٦٧٠} ليس في الحال. فإن أزيل هذا الإبهام صحَّ أَنَّ المَجْعُول يجعل، أي يوصف بأنَّه مَجْعُول، فكما يقال: إنَّه في حال ما هو مَجْعُول يوصف بالمَجْعُولِيَّة، ولا يعني بـ «يوصف» أَنَّهُ في الاستقبال يوصف، فكذلك لفظة «يجعل» فلسنا نقول: المَجْعُول يستأنف بجعل آخر، بل إنَّه محتاج إلى مستقب و مستحفظ هو جاعله بنفس ذلك الجعل.

ثمَّ^{٦٧١} كما استوقن ذلك^{٦٧٢} في جانب المَجْعُول^{٦٧٣} فليستين في جانب الجاعل،^{٦٧٤} وليحصَّل أَنَّهُ ليس من شرط الجاعل بما هو جاعل أن يكون جعله ذات مَجْعُولَة مبتدأ في زمان ما بعد اللاجعل^{٦٧٥} في زمان منقضى متقدّم، بل كلّما كان التأثير أقدم زماناً وأبقى استمراراً كان الفاعل أفعال وأدوم فعلاً.

^{٦٧٦} فكما بيّن أنَّ المَجْعُولِيَّة شيء، وصيرورة المَجْعُولِيَّة شيء^{٦٧٧} ابتداءً في زمان ما بعد

٦٦٥. خ: تقرره ٦٦٦. د: - لا يستأنف له... المَجْعُول

٦٦٧. ل: خ: استونفت ٦٦٨. ش: - وكيف يقال... لا يكون

٦٦٩. ج: - مَجْعُول ٦٧٠. ل: مستقل ٦٧١. خ: + كذا

٦٧٢. أي كون الشيء مبتدأ، أعنى أَنَّهُ يكون متحقّقاً، ثمَّ تحقّق. (سمع)

٦٧٣. أي ظهر أَنَّ المَجْعُول لم يَأْب أن لا يكون ابتدائياً، بل يكون أزلياً مستمراً. (سمع)

٦٧٤. أي أَنَّهُ لا يلزم الجاعل من حيث هو جاعل أن يكون جعله ابتدائياً، بل يجوز بالنظر الى طباع الجعل أن

يكون جعلاً أزلياً مستمراً. (سمع) ٦٧٥. ل: - بما هو جاعل... اللاجعل

٦٧٦. ل: + فلعلَّك ٦٧٧. ش: - شيء

زمان سابق شيء آخر، وليست المجعولية تستلزم ذلك، بل ربما استوعبت جميع الأزمنة، فكذا الجاعلية أعني تذويت الذات وإفادة الوجود شيء وصيرورة^{٦٧٨} الجاعل جاعلاً، أي ابتداءه^{٦٧٩} بالجعل^{٦٨٠} في زمانٍ ما بعد أزمنة منقضية شيء آخر، وليس من حق الجعل ذلك، بل ربما كان هو إفادة الذات والوجود في جميع الأزمنة، وكما الذات غير حدوث الذات فكذا الجعل غير ابتداء الجعل.

وكل ذات هي من الغير فإن ذلك الغير جاعلها، سواء كان في زمانٍ ما أو في جملة امتداد الزمان. فمفهوم الوجوب بالغير بما هو وجوب بالغير لا يمنع الدوام الزماني ولا اللادوام الزماني، بل الواجب بالغير في جملة الزمان أحق بالوجوب بالغير والتعلق^{٦٨١} به من الواجب بالغير على التوقيت بشرط^{٦٨٢} خاص من الزمان.

[معنى العلية والفعل عند الجمهور]

وعند الجمهور من المتشبهين بأهل النظر أن العلية هي أول صيرورة العلة علة، والعلة^{٦٨٣} هي ما تصير علة بعد أن لم تكن علة بعدية زمانية، فهم يعتبرون الإحداث الزماني في مفهوم الفعل.

والفعل عند الفلاسفة المتهوسين بقدّم المعلولات أعظم من الإحداث والإبداع، وبالجمله من جميع ضروب التأثير.

[الجعل هو الإحداث الزماني والإبداع هو الإحداث الدهري]

وعند من يحمل عرش نضج الحكمة وهو مقتن^{٦٨٤} الحكمة الحقّة اليمانية: ^{٦٨٥} الجعل وهو الفعل أعظم من الإحداث الزماني، والإبداع^{٦٨٦} وهو يساوق^{٦٨٧} الإحداث الدهري؛ إذ

٦٧٨. ج: ضرورة
٦٨١. د: المتعلق
٦٨٤. خ: معين
٦٨٦. أي بحسب المفهوم والتحقيق. (١٢)
٦٨٧. أي بحسب التحقيق خلافاً للفلاسفة، لا بحسب المفهوم أيضاً. (سمع)
٦٧٩. خ: ابتداء
٦٨٢. ل: بشرط
٦٨٥. قارن: شرح الإشارات ج ٣ / ٧٢
٦٨٠. ل: لجعل
٦٨٣. خ: - علة والعلة

كلّ مجعول ومفعول فهو حادث دهري،^{٦٨٨} كما أنه حادث ذاتي وإن لم يكن هو معتبراً في أصل^{٦٨٩} مفهومه، وليس وصف الحدوث الدهري من تلقاء الجاعل، بل هو من تلقاء ذات المجعولات، فهي من تلقاء الجاعل، ثم هي بأنفسها موصوفة بالحدوث الدهري كما^{٦٩٠} في الحدوث الذاتي والحدوث الزماني.

توفية

[في تبیین معنى الفعل]

إنك قد ميّزت بين ما يدخل في مفهوم المجعول والمفعول والمصنوع بالذات، وبين ما يقع في ذلك المفهوم بالعرض، فينبغي أن تجهد^{٦٩١} فتحذف عن الفعل كلما يزداد ممّا^{٦٩٢} لا^{٦٩٣} مدخل له^{٦٩٤} في جوهر المفهوم، وإنما يجب أن يصدق به في مادة، مادة بأنظار فحصية بعد^{٦٩٥} العلم بتحقيق أصل المفهوم، ككون الفعل بعد بطلان المفعول بعدية بالزمان، أو أن الفاعل^{٦٩٦} فعل بحركة أو بغير حركة، وبمباشرة أو لا مباشرة، وبآلة أو لا بآلة، وبطبع أو بتولد، أو بقصد اختياريّ وإرادة زائدة على ذات الفاعل أو بإرادة هي عين ذات الفاعل، فكلّ ذلك خارج عن حدّ مفهوم اللفظ.

فلو أورد شيء من ذلك لم يكن^{٦٩٧} ينقض كون الفعل فعلاً أو يتضمّن تكريراً في المفهوم.

أما النقض فلو كان مفهوم الفعل يمنع شيئاً من تلك الأمور.

وأما التكرير فلو كان يدخل فيه شيء منها.

فإذن لا يُعلم شيء من هذه الأمور إلا بالنظر فيما هو وراء مفهوم اللفظ، ومن استوفى مناولة لغة العرب صادف استعمالات للفظ^{٦٩٨} الفعل في كلّ من هذه^{٦٩٩} الأصناف، على أنّ نوط^{٧٠٠} النظر العقليّ بالبحث عن الأوضاع اللغوية ليس من سنن الحكماء المتألهين.

٦٨٩. خ: - أعل

٦٩٢. ل: يزدادها

٦٩٥. ج: بعدم

٦٩٨. خ: للفظ

٧٠٠. خ: تقوط

٦٨٨. بناء على ما ساق عليه البرهان. (١٢)

٦٩١. ل: تجتهد

٦٩٤. م: + له

٦٩٧. ل: خ: - يكن

٦٩٠. خ: - كما

٦٩٣. م: - لا

٦٩٦. ج: + قبل

٦٩٩. ج: + اللفظة الفعل في كل هذه

وأيضاً كلٌّ من اصطلاح على ما^{٧٠١} شاء فلا مشاحة^{٧٠٢} فيه،^{٧٠٣} ولا سيمًا إذا لم^{٧٠٤} يوجب استضراراً في الأغراض العلمية، وقد استقصينا تداولات أئمة اللسان، فربّما وجدنا العقل^{٧٠٥} كأنه أدلّ على ذلك المعنى المرسل أو المجرد، وكلاً^{٧٠٦} من الإيجاد والصنع كأنه^{٧٠٧} أشمل لاعتبار شيء آخر. ثم إنَّ ما حمل أبناء دعوى التمييز منهم على هذه الظنون المستهجنة لمن سواقط الأوهام المغالطية.

[إنَّ البناءَ والممّني والنارَ ليسوا بعلة]

أمّا حديث البناء والبناء والممّني وسائر ما من ذلك السبيل فمن باب الأغلاط من جهة أخذ ما بالعرض مكاناً^{٧٠٨} ما بالذات، والتي تُظنّ عللاً فهي ليست عللاً^{٧٠٩} بالحقيقة.

وسياً تيك جلية أنَّ علة كلِّ جسم أمر عقلي بالضرورة؛ فالبناء ليس هو^{٧١٠} علة للبيت،^{٧١١} بل هو^{٧١٢} سبب لتحريك أجزاء البيت إلى أوضاع مختلفة تحصل منها صورة البيت، وانتهاء^{٧١٣} تلك الحركة علة لاجتماع تلك الأجزاء، والاجتماع علة لشكل ما،^{٧١٤} وحافظ تلك الأجزاء على ذلك الشكل طبائعها^{٧١٥} التي تحفظ بها تلك الأجزاء^{٧١٦} أمكنتها. وأيضاً الموانع التي تمنع الأجزاء عن الحركة إلى أماكنها الطبيعية كالأعمدة والأساطين والحيطان الممسكة للسقوف.

فإذا كلُّ علة مع معلولها؛ لأنَّ البناء علة للحركة،^{٧١٧} فإذا فقد البناء من حيث هو بناء ومحرك فقدت الحركة، وفقدان الحركة نفس انتهائها، وانتهائها علة لاجتماع الأجزاء، واجتماعها على وضع ما علة لأنَّ تحفظ طائفة من الأجزاء أمكانها الطبيعية، وطائفة تكفّ^{٧١٨} عن طائفة الزوال عن أماكنها الإتفاقية، كاللبن الأول في مكانه الطبيعي، فإنه

٧٠١. ج: - ما	٧٠٢. مشاحة: مناقشة	٧٠٣. ج: - فيه
٧٠٤. ج: - لم	٧٠٥. ج: الفعل	٧٠٦. م، د: كلٌّ
٧٠٧. ج: كما أنه	٧٠٨. ج: بالعرض ما كان	٧٠٩. ج: - فهي ليست عللاً
٧١٠. ج: - هو	٧١١. ل: بيت	٧١٢. ج: - هو
٧١٣. ج: + ب	٧١٤. ج: علة تشكّلها	٧١٥. ل: طبائعها
٧١٦. ج: - الأجزاء	٧١٧. خ: المحركة	٧١٨. ل: كف

يمنع اللبن الآخر أن يزول عن موضعه الذي قد اتفق فيه، فإذا يتعاون الكلّ على الثبات، والبناء علّة بالعرض.

وكذلك الأب الممني علّة بالعرض للإنين؛ إذ هو علّة لتحريك المني إلى القرار، ثمّ يتحفّظ^{٧١٩} المني في القرار بطبعه، أو بمانع يمنعه عن السيلان وهو انضمام فم الرحم، ثمّ قبوله للصورة الإنسانية لذاته، وأمّا مفيد الصورة فهو واهب الصور.

وكذلك النّار علّة بالعرض لتسخين عنصرٍ ما كالماء، فإنّها ليست تفيد السخونة، بل إنّها تبطل البرودة التي كانت مانعة من حصول السخونة^{٧٢٠} في الماء من تلقاء واهب الصور، ثمّ حدوث السخونة واستحالة الماء إلى النّار فبالعلّة التي تكسو^{٧٢١} العناصر^{٧٢٢} صورها. وأمّا العلل السابقة فهي معدّات ومعيّنات على القبول، وبالجملّة علل بالعرض.

[إنّ جاعل الكلّ هو القيوم الواجب فقط]

ثمّ إنّهُ لتتلي عليك من ذي عوض - إن شاء الله تعالى - أنّ جاعل الكلّ إبداعاً وإحداثاً وحفظاً وإبقاءً هو القيوم الواجب بالذات تعالى كبرياؤه، وما سواه لا يحلّ أن يعدّ إلا من الشروط والمعدّات والمصنّحات للمجعولة. فإذا قد جبّ عرق الغلط من أسّ منبته^{٧٢٣} في سائر المواد على الإطلاق.

[كيفية تأثير الجاعل في المَجْعُول الباقي]

وأما قولهم: - تأثير^{٧٢٤} الجاعل في المَجْعُول الباقي:

[الف]: إمّا بأن يكون الأثر في البقاء نفس الذات المجعولة والوجود المفاد،^{٧٢٥} فيلزم تحصيل الحاصل، وجعل المَجْعُول.

[ب]: أو^{٧٢٦} أمراً جديداً، فيكون التأثير في ذلك الأمر الجديد لا في الذات الباقية.

- فلقد^{٧٢٧} كرّر عليك أسلوب إفساده.

فلأثر نفس الذات والوجود بنفس الجعل الواحد المستمرّ وتحصيل الحاصل بنفس

٧١٩. د: ينحفظ	٧٢٠. ج: - بل إنها... السخونة	٧٢١. خ: تكسر
٧٢٢. م: عناصر	٧٢٣. خ: مثبتة	٧٢٤. ج: تأثر
٧٢٥. ل: المفاد	٧٢٦. ج: إذ	٧٢٧. خبر عبارة «وأما قولهم»

التحصيل الأول لا استحالته فيه، بل هو ٧٢٨ من الأمور الثابتة بالضرورة البتية، [١]: فإن لوحظت وحدة الذات المجعولة ٧٢٩ المستمرة في الأزمنة المتكثرة في الوهم، كان الجعل أيضاً ٧٣٠ واحداً مستمرّاً الاتصال. ٧٣١

[٢]: وإن لوحظت كثرة ما في الذات المجعولة إضافية بحسب الإضافة إلى تلك الأزمنة، يكون تكثر الإضافة إلى تلك الأزمنة ٧٣٢ قد لحق ذلك الجعل الواحد أيضاً؛ و هناك أيضاً ٧٣٣ أثرٌ جديد وراء نفس الذات والوجود وهو البقاء، فإنّ الجاعل بعد الإحداث يحفظ الذات ويديمها مادامت الجعل، فيفيد الذات بتلك ٧٣٤ الإدامة معنى ما هو البقاء، وهو يعرض الذات المدامة بدوام الجعل وهو المعنى بإبقاء الذات وإدامتها، وعروض ذلك المعنى ٧٣٥ للذات يتبع ٧٣٦ إدامة الذات، ٧٣٧ أي ٧٣٨ دوام الجعل ولا ينسلخ عنه الذات مادامت مستبقة مستحفظة.

وأما أنه إذا كان المتعلق بالجاعل نفس الذات والوجود لا من جهة المسبوقية بالبطان يسري ذلك إلى ٧٣٩ الفاعل، بل إلى جاعل الكلّ تعالى عن ذلك، فظلم واضح. أليس مناط التعلق بالجاعل كون الذات غير ضرورية التقرّر بنفسها، وكون الوجود وجود الماهية لا وجود نفسه.

مشاجراتٌ وحكومة [في عدم قدم المعلول]

الفلاسفة المتهوسون ٧٤٠ بقدم المعلولات لما تعطلت عقولهم عن سلوك السبيل الروعي إلى تعزف معنى الحدوث الدهري وتميّزه عن الحدوث الزماني ٧٤١ جعلوا طائفة

٧٣٠. ج: الصادر

٧٢٩. خ: المجعول

٧٢٨. ج: هو

٧٣١. خ: + وإن لوحظت... الاتصال

٧٣٣. خ: - وهناك أيضاً

٧٣٢. خ: - يكون تكثر الاضافات إلى تلك الأزمنة

٧٣٦. خ: ينتفى

٧٣٥. خ: - المعنى

٧٣٤. ل: خ: تلك

٧٣٨. خ: - أي

٧٣٧. ج: - وعروض ذلك... الذات

٧٤٠. ل، د: المتهوسة

٧٣٩. ل، م: إلى

٧٤١. قوله: وتميّزه عن الحدوث الزماني...

من المعلومات دائمة الذات في الأعيان وإن كانت حوادث ذاتية في لحاظ العقل،
 و^{٧٤٢} حكموا باستنادها إلى جاعل الكل - عز مجده - استناداً أزلياً أبدياً.^{٧٤٣}
 والمتكلمون حيث كانوا أخطّ درجة في إدراك المعقول،^{٧٤٤} وأخسّ نصاباً من تعرّف
 الحقيقة وأشدّ بعداً^{٧٤٥} عن سبيل^{٧٤٦} عالم الملكوت جعلوا الأنوار المفارقة أيضاً زمانيات
 وحدوثها حدوثاً زمانياً، وقاطبة ذوات^{٧٤٧} الممكنات متّصّفات بالحدوث الزماني وأصروا
 في استنكار استناد الشيء الدائم دواماً زمانياً إلى علّة.

[تفريع في الردّ على الأشاعرة على القول في القدماء الثمانية]

ثمّ من فضائح جهالات فئة منهم تلقّب بالأشعرية إثباتهم مع القيوم الواجب بالذات
 قدماء ثمانية سمّوها صفات المبدأ الأول جلّ ذكره، فهم بين أن يجعلوا الواجب لذاته
 تسعة، وبين أن يجعلوها معلومات لذات واجبة هي علّتها؛ وهذا شيء إن احترزوا عن
 التصريح به لفظاً فلا محيص لهم عن ذلك معنى، فتكشف أنّهم كاذبون في دعواهم التواطؤ
 على نفي العلّية والمعلولية لو اتّفق أن كان المعلول أزلياً.

[إنّ الإمكانات بأسرها حادثات ذاتية ودهرية]

ومعلّم^{٧٤٨} الحكمة اليمانية - إذ^{٧٤٩} حاول أن يحمل عرش نضج الحكمة فهدها ربّه
 سواء السبيل وأراه رُواء^{٧٥٠} التحصيل، وجعله من الأئمة الوسط^{٧٥٢} الحاكمة بقسطاس

→

- أي بحسب التحقق، لا بحسب المفهوم؛ فإنّهم يميّزون بينهما بحسب المفهوم لكنّهم يقولون: إنّ كلّ
 حادث دهرى فهو حادث زمانى أيضاً. (منه)
 ٧٤٢. ج: في
 ٧٤٣. قوله: استناداً أزلياً أبدياً...
 سواء كان أزلياً زمانياً كحركات الأفلاك، أو أزلياً سرمدياً كالمفارقات المحضة عندهم. (منه)
 ٧٤٤. يمكن أن يقرأ ما في م: العقول
 ٧٤٥. ج: بقاء
 ٧٤٦. ل: سبيل
 ٧٤٧. ج: ذات
 ٧٤٨. وهو المصنّف، قدّس سرّه. (١٢)
 ٧٥٠. الرواء: حسن المنظر - الصحاح. (١٢)
 ٧٥١. ج: أراه / الرواء: بالضم حن المنظر. (ش)

التعديل ، ومن الذين هم^{٧٥٣} قادة العقول^{٧٥٤} إلى شرعة صقع الحقّ وطرقه عالم القدس بإراءة الطريق وإقامة الدليل - تعرّف وعرّف أنّ الطبايع الإمكانية والهويّات الجوازية بأسرها حوادث ذاتية وحوادث دهرية. فطائفة^{٧٥٥} منها مقتصرة على الحدوثين، وطائفة أخرى صارت مع ذلك حوادث زمانية أيضاً، والجميع مخلوقات الباري الفاطر^{٧٥٦} ومفطوراته جلّ ذكره.

[إنّ المعلولات مسبوقة بالبطلان]

فإذاً الفلاسفة إنّما حادوا عن الحقّ وانصرفوا عن حقيقة الحكمة إلى شبح الفلسفة في جعلهم الطبايع المعلولية والحقائق الجوازية دائمة^{٧٥٧} الذات في الأعيان غير مسبوقة بالبطلان في الخارج أصلاً، لا في اسنادهم المستوعبات لجميع الأزمنة وهي الذات الزمانية الموصوفات بالدوام الزمانيّ إلى تأثير الجاعل السرمدى تعالى مجده. والمتكلمون إنّما استثموا رائحة الحقّ^{٧٥٨} في إثبات سبق البطلان على ذات المعلولات قاطبة، لا في تحصيل أنّ ذلك سبق من أي الأنواع، ولا في قصرهم الإمكان على الحقائق الزمانية، ولا في نفهم معلولية ما لا يكون حادثاً زمانيّاً، ومنعهم^{٧٥٩} استناد الدائم بالدوام الزماني الذي ليس هو دواماً في وعاء الدهر،^{٧٦٠} بل هو عدم اختصاص الحدوث في الأعيان بزمان بعينه إلى العلّة الجاعلة.

٧٥٢. اقتباس من البقرة ١٤٣: «و كذلك جعلناكم أمة وسطاً» وجاء في تفسيره المأثور: «نحن الأمة الوسط».

الكافي ج ١٩١/١، دعائم الإسلام ج ٢١/١، تفسير آلوسي ج ٤/٢

٧٥٣. ج: بهم ٧٥٤. ل: القول ٧٥٥. ج: مطابقه

٧٥٦. م: الفاتر ٧٥٧. ل: دائم ٧٥٨. ج: الحقائق

٧٥٩. ج: منعم

٧٦٠. قوله: [ليس هو] هو دواماً في وعاء الدهر...

عند المصنّف، وأمّا عند الفلاسفة فكلّ دائم زمانيّ فهو دائم دهرى أيضاً وإن لم يكن كلّ دائم دهرى دائماً زمانياً البتة. (منه)

[الردّ على من يقول أنّ المعلول الأزلي يصحّ إسناده إلى الفاعل الموجب فقط]
ثم إن أكثر المتكلمين^{٧٦١} لما لم يحصلوا مذهب الفلاسفة ظنّوا بهم^{٧٦٢} أنهم لم يشبّوا
قدرة اختيارية للقيوم الواجب بالذات، بل قدرة على سبيل الإيجاب؛ وتوهموا أنّ
مثار^{٧٦٣} الخلاف في قدم العالم وحدوثه إنّما هو الخلاف في الإيجاب والاختيار،
والمعلول الأزلي يصحّ إسناده إلى الفاعل الموجب دون المختار لوجوب^{٧٦٤} تقدّم القصد
الاختياري على تحقّق الأثر المعلول^{٧٦٥} قطعاً.
وليس لهذه الظنون والأوهام مبدأ في كلام الفلاسفة، ولا مناط في أصول العلم وقوانين
الحكمة^{٧٦٦} بوجه من الوجوه^{٧٦٧} أصلاً، ولا خلاف هناك في صفة الاختيار، بل ليس
يعقل^{٧٦٨}؛ وإنّما الخلاف في قدم العالم وحدوثه فقط، ولو فرض الخلافان فليس بينهما
تعلّق لزومي؛ إذ يمكن استناد المعلول الأزلي إلى الفاعل الموجب وإلى^{٧٦٩} المختار كما
يمكن استناد الحادث إليهما؛ وتقدّم الاختيار يجوز أن يكون بالذات كما^{٧٧٠} يكون
بالزمان، فسبق الإيجاد قصداً كسبق الإيجاد إيجاباً في جواز كونهما بالذات^{٧٧١} دون
الزمان، وفي جواز كون أثرهما^{٧٧٢} قديماً.

[تنقيح قول الفلاسفة في أنّ الفاعل الأزلي فعله أزلي]
والفلاسفة لم يذهبوا^{٧٧٣} إلى أنّ الأزلي يستحيل أن يكون فعل الفاعل^{٧٧٤} مختاراً، بل

٧٦١. م: د: المتكلمون	٧٦٢. خ: - بهم	٧٦٣. ل: منشأ
٧٦٤. د: بوجوب	٧٦٥. م: + مطلقاً	٧٦٦. ج: الحكم
٧٦٧. م: الوجود		
٧٦٨. قوله: بل ليس يعقل...		

إذ لا يعقل سلب الاختيار إلّا بنفي العلم والقدرة، وهم مثبتون لهما ومعنيا القدرة المشهور - أي كون
المبدأ بحيث أن شاء فعل وإن لم يشأ لم يفعل وصحّة الفعل والترك - متلازمان متفقان على معنى واحد،
فلا يعقل القول بأحدهما دون الآخر، كما توهمه المتكلمون ونسبوه إليهم. (منه)

٧٦٩. ش: - إلى	٧٧٠. ج: - يمكن استناد... كما
٧٧١. د: - بالزمان فسبق... بالذات / ل: + كما يكون	٧٧٢. ج: اثر / ل: اثرها
٧٧٣. دفع لما نسبوه إلى الفلاسفة من أنّ الأزلي لا يستند إلى المختار. (سمع)	
٧٧٤. م: فعلا مفاعلاً (?)	

ذهبوا إلى أنَّ الفعل الأزلي يستحيل أن يصدر إلّا عن فاعل أزلي^{٧٧٥} تامّ في الفاعلية، وأنّ الفاعل الأزلي التامّ في الفاعلية يستحيل أن يكون فعله غير أزلي.

ولمّا كان العالم عندهم فعلاً أزلياً استندوه إلى فاعل أزلي تامّ في الفاعلية وذلك في علومهم^{٧٧٦} الطبيعية.

وأيضاً لمّا كان المبدأ الأوّل عندهم أزلياً تامّاً في الفاعلية حكموا بكون العالم الذي هو فعله أزلياً، وذلك في علومهم الإلهية.

ولم يذهبوا أيضاً إلى أنّه تعالى ليس بقادر مختار، حاشاهم عن ذلك الظنّ القبيح والقول الفضيح والكفر الصريح. بل إنّما ذهبوا إلى أنّ قدرته واختياره لا يوجبان^{٧٧٧} كثرة في ذاته الواحد الأحد الحقّ، وإنّ فاعليّته ليست كفاعليّته المختارين من الحيوانات فضلاً عن كونها لا كفاعلية المجبورين^{٧٧٨} من ذوي الطبائع الجسمانية.

وقد بلغوا في وصفهم وحدة الباري الأوّل وقدرته وإرادته المبلغ الأقصى والدرجة القصوى، لكنّهم زاغوا عن الحقّ في إشراكهم^{٧٧٩} برّبهم بعض مصنوعات في القدم السرمدي، ولم يجعلوا في إزائه الحدوث الدهري، ولم يميّزوا^{٧٨٠} الأزلية السرمديّة عن الأزلية الزمانية، ولم يحقّقوا^{٧٨١ ٧٨٢} أنّ طباع^{٧٨٣} الإمكان يأبى إلّا الحدوث الدهري، فلذلك كانت الحقائق الجوازيّة والذوات الإمكانية مسبوقة بالبطلان في وعاء الدهر، مع أنّ فاعلها أزلي سرمد تامّة في الفاعلية، فالفقصور من جوهر القابل لا من تلقاء الفاعل، والنقص طباع الإمكان والكمال ذاتي الوجوب.

فهناك^{٧٨٤} يمتحق^{٧٨٥} ما تمثّلوا به، فقالوا: أليس^{٧٨٦} «الشعاع من الشمس وليس الشمس من الشعاع وإن دام بدوامها فلا تتعجّب^{٧٨٧} من كون الحقّ قائماً^{٧٨٨} بالقسط،

٧٧٥. ج: - يستحيل أن يكون... ازلي

٧٧٦. د: علوم

٧٧٧. ل: د: لا يوجب أن ٧٧٨. ل، خ: بالمجبورين

٧٧٩. م: اشراكهم

٧٨٠. ل: لم يميّزوا / م: لم يميزوا

٧٨١. إشارة إلى دفع حكمهم في علومهم الإلهية. (سمع) ٧٨٢. ل، خ: يتحقّقوا

٧٨٣. ل: طباع ٧٨٤. أي عندما عرفت ذلك. (سمع)

٧٨٥. ل: يحق ٧٨٦. ل: فقالوا ليس ٧٨٧. خ: فلا يتعجب

٧٨٨. أي مقيضاً دائماً. (١٢)

وماذا^{٧٨٩} يضرّ الشمس دوام شعاعها وبقاء^{٧٩٠} ذرات^{٧٩١} في نورها»،^{٧٩٢} وهذه الحقائق مضمون عنها بالبيان من قبلنا في مستقبل القول إن شاء الله تعالى.

ذيل

[إنّ النزاع بين الفلاسفة والمتكلمين ليس بلفظي في أزلية العالم]

[ما قاله الرازي في المقام]

للاغترار بتلك الظنون الفاسدة أقدم^{٧٩٣} مثير فتنة التشكيك على أن قال: «التحقيق أن^{٧٩٤} الخلاف هاهنا بين الفلاسفة والمتكلمين لفظي؛ لأن^{٧٩٥} المتكلمين جوّزوا أن يكون العالم على تقدير كونه أزلياً معلولاً لعلّة أزلية، لكنهم نفوا^{٧٩٦} القول بالعلّة والمعلول لا بهذا^{٧٩٧} الدليل، بل^{٧٩٨} بما دلّ على وجوب كون المؤثر في وجود العالم قادراً. وأما الفلاسفة فقد اتّفقوا على أن الأزلي يستحيل أن يكون فعلاً لفاعل^{٧٩٩} مختار، فيذن حصل الاتفاق على أن كون^{٨٠٠} الشيء أزلياً ينافي^{٨٠١} افتقاره إلى القادر المختار ولا ينافي افتقاره إلى^{٨٠٢} العلّة الموجبة، فقد ظهر أنه لا خلاف في هذه المسألة^{٨٠٣}». ^{٨٠٤}

[ما قاله المحقق الطوسي في رده]

ففضّحه بعض من يحمل عرش التحقيق والتحصيل بأن: «هذا صلح عن^{٨٠٥} غير تراضي الخصمين؛ وذلك لأنّ المتكلمين بأسرهم صدّروا كتبهم بالإستدلال على وجوب

٧٨٩. أي: أي ضرر يضرّ الشمس، إلى آخره. (١٢).

٧٩١. م: ذات ٧٩٢. هذه عبارة شيخ أتباع الرواقية في الهياكل [٨٦/]. (سمع)

٧٩٣. ل: - للاغترار... أقدم / ل: + الأغراي ٧٩٤. م: من

٧٩٥. ج: ان ٧٩٦. ج: - نفوا / خ: لقوا ٧٩٧. ج: لهذا

٧٩٨. ج: - بل ٧٩٩. د: فعل الفاعل / خ: للفاعل

٨٠٠. ل: خ: يكون ٨٠١. ج: بها في ٨٠٢. ج: - القادر المختار... الى

٨٠٣. راجع: شرح الإشارات ج / ٨٠-٨١

٨٠٤. أي القول بأزلية المعلول مع القول بالعلّة والمعلولية. (سمع)

٨٠٥. ل، ش، خ: من

كون العالم محدثاً من غير تعرّض لفاعله، فضلاً عن أن يكون فاعله مختاراً أو غير مختار، ثمّ ذكروا بعد إثبات حدوثه أنّه محتاج إلى محدث، وأنّ محدثه يجب أن يكون مختاراً؛ لأنّه لو كان موجباً لكان العالم قديماً وهو باطل بما ذكره أولاً؛ فظهر أنّهم ما بنوا حدوث العالم على القول بالاختيار، بل بنوا الاختيار على الحدوث.

وأما القول بنفي العلة والمعلول فليس بمتمقّ عليه عندهم؛ لأنّ مثبتي الأحوال^{٨٠٦} من المعتزلة قائلون بذلك صريحاً، و[أيضاً] أصحاب هذا الرجل^{٨٠٧} أعني الأشاعرة يلتزمون^{٨٠٨} في القدماء الثمانية التي يثبتونها مع المبدأ الأوّل بالمعنى، وإن لم ينصّوا^{٨٠٩} عليه باللفظ؛ فقد ظهر^{٨١٠} أنّهم غير متفقين على القول بنفي العلة والمعلول مع اتّفاقهم على القول^{٨١١} بالحدوث.

وأما الفلاسفة فقد أثبتوا للمبدأ الأوّل القدرة والاختيار على أكمل الوجوه إلّا^{٨١٢} أنّهم قالوا: إنّ الفاعل المختار الأزلي إذا كان تامّاً في الفاعلية، فإنّ فعله يكون أزلياً^{٨١٣}. ويفضحه^{٨١٤} أيضاً؛ أنّه كيف لا يكون هاهنا خلاف، وبين الخلاف في^{٨١٥} علة الحاجة أ هي^{٨١٦} الإمكان أو الحدوث، وبين هذا الخلاف تلازمٌ متكرّر من الطرفين؛ والأوّل ثابتٌ عند هذا الرجل.

مصباح إضائي

[في إبطال الأولوية الخارجية الغير الواجبة]

إذ قد تحقّقت أنّ^{٨١٧} الممكن لا يترجّح^{٨١٨} أحد طرفيه إلّا بعلة مرجّحة من خارج،

٨٠٨. ل: يلتزمون / م: يلتزمون

٨٠٧. المصدر: الفاضل

٨٠٦. ل، م: - الاحوال

٨٠٩. د: لم يتصور

٨١٠. المصدر: أعني الأشاعرة يثبتون مع المبدأ الأوّل قدماء ثمانية، سمّوها صفات المبدأ الأوّل، فهم بين أن يجعلوا الواجب لذاته تسعة وبين أن تجعلوها معلولات لذات واجبه معيّلتها، وهذا شيء ان احترزوا عن التصريح به لفظاً، فلا يخصّ لهم عن ذلك المعنى، فظهر...»

٨١١. م: + و

٨١٣. راجع: شرح الإشارات ج ٣/ ٨٠-٨٢ مع اختلاف في العبارات

٨١٢. م: أما

٨١٦. م: الحاجة هي

٨١٥. ج: - في

٨١٤. ل، خ: تفضيحه

٨١٨. خ: لا يرجع

٨١٧. ج: - ان

والأولوية بالنظر إلى الذات مستحيلة الجواز ككفتي^{٨١٩} الميزان المتساويتين لا يمكن أن يترجح أحدهما^{٨٢٠} على الأخرى^{٨٢١} من غير أن ينضاف إليها شيء آخر، فالآن تعرف أن تلك العلة لابد أن توجب الطرف الراجح الذي هو معلولها،^{٨٢٢} فالأولوية الخارجية الغير البالغة مبلغ الوجوب غير مجدية كما ظنته^{٨٢٣} قبائل من العامة المتسمية بالمتكلمين، بل إن مناط الفعلية هو الوجوب، والممكن يجب أن يجب بالعلة وبالقياص إليها وإلا لم يصح أن يتقرر، وعلمته يجب أن تجب بالقياص إليها^{٨٢٤} فقط، ويمتنع أن تجب به.

أليس إذا لم يكن واجباً عند وجود العلة بها وبالقياص إليها، بل كان أولى فحسب كان في حد الإمكان عنه بعد؟! إذ لا^{٨٢٥} وجه للامتناع عنه؛ فكان مع تلك الأولوية بحسبها يجوز أن يتقرر وأن لا يتقرر غير متعين التخصص^{٨٢٦} بأحدهما، فيعود طلب سبب الترجيح جذعاً؛^{٨٢٧} إذ الأولوية مشتركة بين الطرفين ومنحظة^{٨٢٨} في صورتين، فإذا هي مستوية النسبة إلى الأمرين مع انحفاظ تحقق العلة واستمرار ذاتها. فيكون الممكن المعلول مع تلك الأولوية يحتاج من رأس إلى حصول شيء^{٨٢٩} ثالث يتعين له به التقرر عن البطلان، أو البطلان عن التقرر عند حصول العلة.

ثم هو أيضاً غير مفيد الوجوب، بل إنما بحسبه^{٨٣٠} الجواز، فلا يقف الطلب ويتمادي الأمر إلى لا نهاية، وإذا^{٨٣١} في كل مرتبة لا يكون ما فرض سبباً بسبب^{٨٣٢} ويلزم خرق الفرض متمادياً إلى لا نهاية أيضاً.

وإذا تمادى إلى لا نهاية لا يكون مع ذلك قد حصل^{٨٣٣} تعين للمتقرر^{٨٣٤} أو اللاتقرر؛ إذ كل من المراتب الغير المتناهية كالمرتبة^{٨٣٥} المبتدأة في استواء نسبة^{٨٣٦} الأولوية فيها مع

٨٢١. خ: أحدهما على الآخر

٨٢٤. خ: اليه

٨٢٠. ش: أحدهما

٨٢٣. خ: ظنه

٨٢٦. ل، خ: التخصص

٨١٩. خ: لكفتي

٨٢٢. ل، خ: هو علة

٨٢٥. د: ازلا

٨٢٧. قوله: فيعود طلب سبب الترجيح جذعاً...

جذعاً بالجييم وبالذال المعجمة. وبالتحريك - أي بفتح الجيم والذال جميعاً - معناه: جديداً وحديثاً. (منه)

٨٣٠. ل، خ: بحسب

٨٣٣. ل: ذلك فضل

٨٣٦. ل، خ: النسبة

٨٢٩. ج: - شيء

٨٣٢. م: سبب

٨٣٥. ج: بمرتبته

٨٢٨. م: منحظفة

٨٣١. ج: فاذن

٨٣٤. خ: المتقرر

فرض حصول ما فرض سبباً إلى طرفي^{٨٣٧} الفعلية واللافعلية، فيكون مع حصول^{٨٣٨} تلك^{٨٣٩} الأسباب المتمادية إلى لا نهاية بأسرها مجتمعة استواء تلك النسبة باقياً على شأنه، فإذاً ذلك التمادي ليس يفيد تعيناً لأحد الأمرين بالضرورة.

فإذن تبين أن هذا محال لا من جهة أنه ذاهب إلى لا نهاية في العلل؛ لأن ذلك في هذا الموضوع بعد مشكوك في إحالته^{٨٤٠} إلى أن يحين^{٨٤١} حين أن تتبرهن^{٨٤٢} استحالته، بل من جهة أنه مع ذلك لم يحصل بعد ما به يتخصّص ما قد فرض متخصّصاً.

وبالجملة، الوجوب يبت^{٨٤٣} النسبة الجوازية إلى الفعلية واللافعلية، وتعين أحد الأمرين ويقطع الطلب، ويكفي^{٨٤٤} لتحقيق وجوب الوجوب ووجوب وجوب الوجوب، وهكذا إلى حيث يلحظ العقل دون الأولوية وأولوية الأولوية، وهكذا جملة الأولويات اللامتناهية لانحفاظ كلّ واحدة منها، والجملة^{٨٤٥} جميعاً مع كلّ من الفعلية واللافعلية لبقاء جملة الأولويات الغير المتناهية على حالها في كلّ من صورتين، لفرض^{٨٤٦} جواز كلّ منهما مع تلك جميعاً، وإلا كان^{٨٤٧} يلزم من الجوازيات الصرفة نسبة^{٨٤٨} وجوبية بنية، وذلك خرق الفرض مع أنه بعينه رجوع عن الباطل المأمول للمستكر^{٨٤٩} إلى الحق المقصود للمستثبت^{٨٥٠}.

فقد صحّ إذن أن^{٨٥١} كلّ ما هو ممكن التقرّر لا يتقرّر ولا يوجد ما لم يجب تقرّره ووجوده بعلته^{٨٥٢} وبالقياس إلى علته، فإذاً^{٨٥٣} لا يتصور إلا أن يكون ترجيح العلة للمعلول إيجاباً ورجحان المعلول عنها وجوباً، وما لم يكن كذلك لم تكن العلة علّة ولا المعلول معلولاً.

٨٣٧ ج: طرق	٨٣٨ ج: + ما فرض سبباً الى طرفي
٨٣٩ ل: ذلك	
٨٤٠ م: حالته / اقتباس من كلام الشيخ في الهيات الشفاء، المقالة ١، الفصل ٦، ص ٢٩	
٨٤١ م: يحين	٨٤٢ م: تبرهن
٨٤٤ م: يكن	٨٤٥ خ: بالجملة
٨٤٧ خ: لكان	٨٤٨ ل: لنسبة / ج: نسبية
٨٥٠ ل: للمستثبت	٨٥١ ج: - ان
٨٥٣ خ: - فإذاً	٨٥٢ خ: لعلته

فإذن تحدس من ذلك أن كلَّ علّة يجب أن تكون واجبة في علّيتها؛ إذ لو كانت ممكنة العلّية لم تكن تقوى بما هي علّة بالجواز^{٨٥٤} على أن تصير مبدءاً للإيجاب والوجوب. فإذا العلة الأولى كما يجب أن تكون واجبة لذاتها كذلك يجب أن تكون واجبة في علّيتها، فهذا سبيل آخر إلى تعرّف أنّ المبدأ الأول تعالى ذكره بذاته واجب العلّية، كما أنّه بذاته واجب التقرّر والوجود؛ إذ مطلق العلّية يجب أن يكون بالوجوب ولا وجوب هناك من غير الذات، وعسى أن يعوزك^{٨٥٥} أن تستجدي^{٨٥٦} هذا السرّ^{٨٥٧} في عدّة مسائل ربوبيّات.

استضاءة

[في معنى كلّ ممكن محفوف بوجوبين]

هل قرع سمعك قولنا: «كلّ ممكن محفوف بوجوبين، سابق ولاحق» فما^{٨٥٨} أحققناه^{٨٥٩} الآن هو الوجوب السابق الآتي من تلقاء الجاعل أولاً، ثمّ الذات والوجود، وبإزائه الامتناع السابق الناشئ^{٨٦٠} من اقتضاء العلة، ويلزم من إيجاب العلة الجاعلة الطرف المقابل، والذات المتقرّرة يجب تقرّرها في زمان التقرّر، ووجودها في زمان الوجود^{٨٦١} عليّ اللحاظ التحيشي وهو الوجوب اللاحق يلحق بعد التقرّر والوجود، ويسمّي الضرورة بحسب المحمول، وفي إزائه^{٨٦٢} الامتناع اللاحق بشرط المحمول. فإذا أخذ الممكن بالنسبة إلى جاعله المستجمع لمتنظرات المجهول ومصحّحات المجعولية كان له منه وجوب التقرّر، وبحسبه امتناع البطان مادام هو على الاستجماع؛ ويستتبع ذلك وجوب الوجود وامتناع العدم. والجاعل يعطي هذا الوجوب أولاً، ثمّ يفعل الذات والوجود، وعدم العلة التامة يقتضي وجوب البطان ووجوب^{٨٦٣} العدم أولاً، ثمّ البطان والعدم.

٨٥٦. أي تطلب جدواه. (سمع)

٨٥٩. خ: حققناه

٨٦١. قد وقع من هنا سقط كثير في نسخة ل

٨٦٣. ل، خ: - وجوب

٨٥٥. ل: يعودك

٨٥٨. خ: فما

٨٥٤. ل، خ: الجواز

٨٥٧. ل: إليه

٨٦٠. م: السابق التي شيء

٨٦٢. م: ذراته

وإذا أخذ من حيث إنه متقرر مادام متقررًا كان لحقه وجوب التقرر والوجود وامتناع البطلان والعدم، أو من حيث إنه باطل مادام باطلاً كان في اعتبار العقل يلحقه وجوب البطلان والعدم وامتناع التقرر والوجود.

[الوجوب السابق واللاحق في الممكن]

فكل ممكن سواء كان متجوهر الذات أو باطل الذات فإنه محفوف في لحاظ العقل لوجوبين وامتناعين، وليس يمكن الخلو عنهما بحسب نفس الأمر أصلاً لا باعتبار التقرر ولا باعتبار البطلان وإن كان ذات الممكن بما هو على طباع الإمكان ليس لذاته^{٨٦٤} من حيث هو هو شيء من ذلك.

أما عدم الخلو عن الوجوب السابق تقررًا وبطلانًا وكذلك الامتناع السابق المساوق له، فكأنه قد تمّ عندك بياناً.

وأما الوجوب اللاحق وكذلك الامتناع اللاحق المساوق له، فلأن التقرر ينافي البطلان والوجود، والعدم فيكون منافياً لإمكان البطلان في زمان التقرر وإمكان العدم في زمان الوجود. فهل ذلك إلا اقتران النقيض وهو ممتنع.

فاذن كان البطلان في زمان التقرر والعدم في زمان الوجود ممتنعاً على المتقرر الموجود، فيكون التقرر في زمان التقرر واجباً، والوجود في زمان الوجود بالضرورة، وكذلك البطلان في زمان البطلان والعدم في زمان العدم. وكما السابقان وجوب بالغير وامتناع بالغير، فكذلك اللاحقان أيضاً وجوب بالغير وامتناع بالغير.

ولسنا نعني بشرط التقرر والوجود في اللاحقين أن مفروض الوجوب اللاحق هو الذات المتقررة مع تكرار التقرر والموجودة مع تكرار الوجود، ويرجع إلى الذات مع حيثية ما هي من الاعتبارات العقلية، أي مجموع الذات ومفهوم التقرر أو مفهوم الوجود أو الذات المحيثة على سبيل التقييد البحث دون دخول القيد، فالماهيات الاعتبارية وراء الذوات المتأصلة المعروضة للوجوب والامتناع.

بل إننا إنما نعني أن نفس الذات المتقررة معروض الوجوب السابق واللاحق جميعاً،

لكنّ الذات المتقرّرة بعينها^{٨٦٥} متأخّرة بالذات عن وجوبها السّابق، ومتقدّمة علي وجوبها اللاحق، والوجوب اللاحق ليس يمكن أن يخلو عنه عقد ما فعلي أبداً، لكنّه لا ينسلخ عن مقارنة جواز الارتفاع بالنظر إلى الذات، وإسم الوجوب يقع عليهما لا بالتساوي.

[أقسام الضرورة عند الميزان اليماني]

و سبيل إسباغ القول على ما أدّت إليه الحكمة الميزانية اليمانية أن يقال الضرورة^{٨٦٦} في العقود:

[١]: إمّا ضرورة مطلقة، وهي الذاتية الأزلية السرمديّة، كقولنا: الله تعالى موجودة بالضرورة، أو عالم بالضرورة.

[٢]: أو ضرورة غير مطلقة، وهي:

[الف]: إمّا معلّقة^{٨٦٧} بوصف على أنّها مع ذلك الوصف، لا بسببه، وهي الذاتية المقيدة مع الوصف، كقولنا: العقل جوهر مفارق، أو الإنسان حيوان؛ فإنّا لا نعني بذلك أنّ العقل سرمداً جوهر مفارق، أو الإنسان لم يزل ولا يزال حيواناً، بل نعني أنّ العقل مادام متقرّر الذات في وعاء الدّهر، وذلك لا يكون إلّا بعد إفاضة الجاعل ألّبتة؛ فإنّه يصدق عليه الحكم الإيجابي بأنّه جوهر مفارق، وكذلك^{٨٦٨} الإنسان مادام متقرّر الذات من تلقاء الجاعل، فإنّه^{٨٦٩} حيوان.

[ب]: وأمّا معلّقة^{٨٧٠} بشرط على سبيل الاستناد إليه، لا تعليقاً على سبيل مجرّد المعية، وهي التي يقال لها المشروطة.

والشرط: إمّا داخل العقد، وإمّا خارج عنه.

والدّاخل: إمّا متعلّق بالموضوع، وإمّا^{٨٧١} متعلّق بالمحمول.

والمتعلّق بالموضوع: إمّا ذاته، وإمّا صفته الموضوعّة^{٨٧٢} معه.

٨٦٧. ج، خ، متعلقة

٨٧٠. ج، خ، متعلقة

٨٦٦. ج، في الضرورة

٨٦٩. ج، وإنّه

٨٦٥. ل، خ، بنفسها

٨٦٨. ج، كذا

٨٧١. ج، - متعلّق بالموضوع، وإمّا

٨٧٢. قوله: وأمّا صفته الموضوعّة معه...

والمترلق بالمحمول واحد؛ لأنه أيضاً وصف، وليس له ذات تباين ذات الموضوع.
والخارج: إمّا بحسب وقت بعينه، أو لا بعينه.
فجميع أقسام الضرورة سبعة، واحدة مطلقة ذاتية سرمدية؛ وواحدة ذاتية غير أزلية ولا مطلقة بل مع الوصف؛ وخمسة مشروطة.
واعتبار هذه الأقسام في جانبي الإيجاب والسلب واحد غير مختلف إلّا في^{٨٧٣} شرط المحمول؛ فإنّك إذا قلت: «زيد ليس بكاتب مادام كاتباً» لم يصحّ، بل إنّما يصحّ إذا قلت: «مادام ليس بكاتب»؛ وحينئذ صيرت السلب جزءاً من^{٨٧٤} المحمول، فعادت القضية موجبة، لا سالبة.
والضرورة بشرط المحمول لا تخلو عنها قضية فعلية أبداً، فإذا صحّ «ج» «ب»، فإنّه يكون بالضرورة «ب» حال كونه «ب»، وهي ضرورة متأخّرة عن الوجود، لاحقة به.
وساير الضرورات متقدّمة على الوجود، موجبة إتياء. ونعني بحال التقرّر والوجود ما يعمّ وعاء الدّهر والأحيان الزمانية.
وهناك شكوك أخذت بالأذهان في هذه الأحكام، فحريّ بنا أن نحلّها حلّاً ونقلع بنيانها عن المقام قلعاً.

تشكيك وفحص

[في كيفية عروض الوجوب على الممكن]

لقد وعيت ما أو عيناه سمعك من أنّه إذا وقع أحد طرفي الممكن وقتاً ما فإن قيس طرفه الآخر إلى ذاته من حيث هو كان ممكناً له في ذلك الوقت الثبته، وإن قيس إلى ذاته من حيث له فعلية ذلك الطرف كان^{٨٧٥} ممتمناً عليه، لا بحسب الذات بل بحسب تقييده بما

→

ما يكون الشرط فيه نفس ذات الموضوع هو مثل قولنا: «المثلث ذو الزوايا بالضرورة». فإنّ ذات المثلث علّة هذه الضرورة، وأمّا وجود المثلث أفليس جزء العلّة، بل إنّما تقيّد تلك الضرورة بأنّها مع وصف الوجود للمثلث لا مطلقاً. فهي بالقياس إلى ذات المثلث ضرورة بشرط الوصف وبالقياس إلى وجوده ضرورة ذا مع الوصف. (منه)

٨٧٣. خ: - في

٨٧٥. ج: - كان

٨٧٤. م: في

ينافيه، فهو امتناع لاحق بالغير، وبإزائه للطرف الواقع وجوب بالغير لاحق.^{٨٧٦}

[التشكيك]

فإن وقع اليك تشكك بعض المتشككين فيه بأنّ ذات الممكن مأخوذاً مع أحدهما يمتنع له الآخر امتناعاً ذاتياً نظراً إلى المجموع، وكيف لا واجتماع النقيضين محال لذاته؟! وليس ذلك ينافي إمكانه للذات من حيث هو وحده فيكون بإزائه لامحالة وجوباً ذاتياً، لا بالغير؟

[الفحص]

فقل: أوضح لنا الفحص أنّ الطرفين هناك مقيسان إلى نفس الذات بما هي نفس الذات، لا إلى الذات بما هي على فعلية أحدهما، فلا امتناعاً هناك □ بالغير؛ واجتماع النقيضين وإن كان^{٨٧٧} مستحيلًا لذاته لكن صدق أحدهما في زمان صدق الآخر ممتنع لا لذاته بل لصدق الآخر؛ ولولاه لم يستلزم اجتماع النقيضين. فإذاً الممكن المطابق للواقع يمكن نقيضه بالذات، ويستحيل بالغير؛ فالإمكان الذاتي يقابل الامتناع الذاتي، والإمكان الوقوعي بحسب نفس الأمر يقابل الامتناع مطلقاً، فإنّ صدق المطلقة الوقتية يستحيل لصدق الدائمة.

و ما يقال: إنّ دوام الإيجاب لا ينافي إمكان السلب، فينبغي أن يعني فيه إمكان السلب بالنظر إلى الذات لا بحسب الوقوع في نفس الأمر. ثمّ إن قيس الطرفين إلى الذات من حيث الفعلية كان امتناع الطرف الآخر^{٨٧٨} بحسب تلك الحشية التي هي كالجزم، فلم يلزم أيضاً أن يكون الامتناع ذاتياً، بل إنّما هو بالنظر إلى المقيس إليه بحسب ما جرى مجرى جزء ما منه.

[الوهم]

فإن أوهم ذلك أنّ المقيس إليه حيثنّذ يرجع إلى أن يكون من الأمور الاعتبارية، إذ

الملحوظ هو الذات المتقرّرة مادامت متقرّرة على تكرير التقرّر، وتقييد الذات بهذه الحيثية التي هي صنعة العقل، فإذاً مجموع الذات مع القيد أو الذات المقيدة على سبيل التقييد لا يكون إلا من الاعتباريات العقلية، فكيف يكون معروض الوجوب؟! [التنبية]

قيل: نحن لانروم أن مفهوم هذا الملحوظ له الوجوب اللاحق، بل إنما نحن رائمون أن ما هو ^{٨٧٩} مبدأ هذا اللحاظ في نفس الأمر وهو الذات المتقرّرة ^{٨٨٠} في زمان تقرّرها، أعنى ما لو حاول العقل أن يعبر عنه كثر التقرّر وحيث الذات، وليس في نفس الأمر إلا مصداق هذا التحييث؛ ومصاح هذا التعبير هو ما يحب تقرّره في ذلك الحين وجوباً لاحقاً ويمتنع سلب ذلك التقرّر عنه بحسب نفس الأمر امتناعاً كذلك.

وبالجملة، العقل يشهد أن ^{٨٨١} الوجوب اللاحق يعرض الذات المتقرّرة حين لا بطلانها في نفس الأمر، وإن شئت ساغ لك أن تجعل المعروض نفس الذات بما هي الذات من حيث هي، والعارض وجوب التقرّر حال التقرّر على أن يقع التحييث في حيز متعلّق العارض دون المعروض بأن يضاف الوجوب أولاً الي تقرّر الذات حال تقرّرها، ثمّ يلحظ عروض هذا المضاف للذات بما هي هي، ويلحق عروضه للذات من حيث هي بعد التقرّر لا محالة.

[سخافة ما قاله بعض المقلّدين في المقام]

فإذا تقوى ذلك لديك، فما أسهل أن يظهر لك سخافة ظنّ بعض متأخري المقلّدين ^{٨٨٢} أن قياس ^{٨٨٣} الطرف الآخر الي الممكن له اعتبارات:

٨٨١. خ: بأن

٨٨٠. ل، خ: متقرّرة

٨٧٩ م: ما هو

٨٨٢ قوله: سخافة ظنّ بعض متأخري المقلّدين...

وهو أحد المتجاسرين ■ على كتاب تهافت الفلاسفة وبعض من قد يسير مع حملة عرش التحقيق قد نسج على منواله اقتداءً به. (منه)

■ أي الفاضل علي الطوسي، ذكره في حاشيته على منطق حاشية شرح مختصر الأصول. (سمع)

٨٨٣ خ: يقاس

أحدها: أن يقاس إلى ذات الممكن من حيث هي مع عزل النظر عن الواقع فيها، و بهذا الاعتبار يكون ممكناً لها في ذلك الوقت، بل في جميع الأوقات.
و ثانيها: أن يقاس إليها بحسب تقيدها^{٨٨٤} بالطرف الواقع، علي أن يكون قيداً لأجزاء؛
وحينئذ:

[الف]: أن اعتبر ثبوت الطرف الآخر لنفس الذات المقيدة بذلك الطرف من حيث هي من غير أن يكون للتقييد دخل مما يثبت له الطرف الآخر يكون ممكناً لها دائماً وممتنعاً لها بالغير في ذلك الوقت؛

[ب]: وإن اعتبر ثبوته لها لا من حيث هي بل من حيث^{٨٨٥} تقيدها^{٨٨٦} بذلك الطرف، فقد يكون الطرف الآخر ممكناً، بل واقعاً؛ وقد يكون ممتنعاً بالذات مثلاً إذا اعتبر الممكن الموجود من حيث إنه موجود، و^{٨٨٧} بحيث يكون للتقييد بالوجود دخل فيما يثبت^{٨٨٨} له الطرف الآخر، فالعدم ممكن^{٨٨٩} له، بل واقع، بل واجب؛ ولا يلزم من هذا اجتماع النقيضين^{٨٩٠} لأنّ الموصوف بأحدهما الذات من حيث هي، وبالأخر الذات من حيث التقييد،^{٨٩١} وإذا اعتبر الممكن المعدوم من حيث هو معدوم كذلك، فالوجود ممتنع له بالذات.

و ثالثها: أن يقاس إليها مع تقيدها^{٨٩٢} بحيث يكون المقارن جزءاً لما يثبت^{٨٩٣} له الطرف الآخر، ويتأتى فيه أيضاً التقسيمان المذكوران في الثاني. وتوهم لزوم اجتماع النقيضين هنا أبعد.

فقد حصل من ذلك أن ما وقع هذه الاعتبارات بالقياس إليه في^{٨٩٤} الاعتبارين الأولين ممكن بالذات، وفي الأخيرين ممتنع بالذات.

٨٨٦ ج: تقييدها

٨٨٩ ج: - ممكن

٨٩٢ ج: تقييدها

٨٨٥ ج: - بل من حيث

٨٨٨ غ: ثبت

٨٩١ م: التقيد (?)

٨٩٤ غ: و

٨٨٤ هكذا في النسخ

٨٨٧ غ: - و

٨٩٠ ج: النقيض

٨٩٣ غ: ثبت

شكّ وحلّ [في معنى الوجوب في الممكن]

[الشكّ]

ولعلّك تقول أ لست تحكم أنّ البطلان في زمان التقرّر ممتنع^{٨٩٥} بالنظر إلى الذات من حيث هي، فإذاً يكون التقرّر في زمان التقرّر واجباً بالنظر إلى الذات من حيث^{٨٩٦} هي^{٨٩٧} هي مرتبة؛ فكيف حكمت أنّ ذلك في وجوب بالغير لا بالذات، وأنّه لا ينسلخ عن مقارنة جواز العدم بالنظر إلى الذات قطعاً.

[الحلّ]

فيقال لك: أما فطنك سلف البيان ومُسلف الفحص فيما ضاهي هذا النمط أنّه ربّما يمتنع البطلان حين التقرّر على الذات بما هي هي يجب أن يسحب للذات اللابطلان حين التقرّر،^{٨٩٨} وهو أعمّ من التقرّر حين التقرّر ومن البطلان رأساً في الآزال والآباد، فلا يلزم من وجوب هذا الأعمّ وجوب ذلك الأخصّ، بل يمكن بالنظر إلى الذات بما هي هي ارتفاع التقرّر حين التقرّر عنها في ضمن البطلان في الآزال والآباد؛^{٨٩٩} رأساً. فإذاً وجوب التقرّر حين التقرّر إنّما يلحق الذات بعد فرض التقرّر؛^{٩٠٠} فإذا تقرّرت وجب اتّصافها به، لا إذا لم يكن للتقرّر وقوع أبداً فلم يكن التقرّر حين التقرّر إلّا مجرد مفهوم ليس هو عنواناً لشيء ممّا تقرّر^{٩٠١} في نفس الأمر أصلاً^{٩٠٢} فإذاً لحق هذا الوجوب متوقّف على وقوع التقرّر وعلى كلّ ما يتوقّف عليه ذلك التقرّر؛ فإذاً هو لا محالة وجوب بالغير وممكن الانسلاّب^{٩٠٣} عن ذات الممكن بذاته ألبتة.

٨٩٥ ج: واجبا ٨٩٦ ج: - فإذاً يكون التقرّر... حيث

٨٩٧ ج: - هي ٨٩٨ ج: - على الذات بما... في التقرّر

٨٩٩ خ: + فلا يلزم من وجوب هذا الأعمّ وجوب ذلك الأخصّ

٩٠٠ ج: - فإذاً وجوب التقرّر... التقرّر ٩٠١ م: - قرر

٩٠٢ ش: - أصلاً ٩٠٣ ج: - انسلاّب

رفاء^{٩٠٤} شكّين ووقاء^{٩٠٥} فحص

[في عدم تبدّل الوجوب بالغير إلى بالذات وبالعكس]

كَأَنَّ متَحَيِّنَ وقت التشكيك يقول: أليس قد سبق أَنَّهُ لا يتصوّر لذاتٍ مَّا واحدة بعينها إمكانان أو وجوبان وإمكانا وجودٍ، أو وجوبا وجودٍ؟! وكيف تتعدّد ضرورة ذات^{٩٠٦} بعينها أو لا ضرورتها، وضرورة الوجود بالقياس إلى ذات بعينها أو لا ضرورته؟! فإذا ما خطبكم تقسّمون الوجوب إلى وجوب سابق و^{٩٠٧} وجوب لاحق لتقرّر الذات الواحدة وللوجود بالقياس إليها؟!

وأليس قولكم سالفاً الواجب بالذات لا يكون واجباً بالغير؛ إذ الوجوب بالغير لا يعرض الآ الممكن بالذات؛ وقولكم^{٩٠٨} في هذا الموضع الوجوب اللاحق وجوب بالغير، ولا يخلو عنه عقد ما فعلي أبداً، من^{٩٠٩} الأقوال المتناقضة والأحكام المتصادمة؟!^{٩١٠} فقولنا «القيوم الواجب بالذات - جلّ ذكره - متقرّر أو موجود» عقد فعلي، فإذا لزمه الوجوب اللاحق كان يلزم أن يكون الواجب بالذات واجباً بالغير تعالي غنه، فيقال له صحّ امتناع أن يتكرّر الإمكان أو الوجوب بالقياس إلى شيء واحد، والوجوبان السابق واللاحق ليسا^{٩١١} بالقياس إلى شيء واحد بالحقيقة.

فالواجب بالوجوب السابق هو الممكن لا بشرط^{٩١٢} اتّصافه بالمحمول، بل ذاته بما هي تلك الذات، لا بما هي ذات متقرّرة وموجودة، وبالوجوب^{٩١٣} اللاحق هو بشرط اتّصافه به، أعني الذات من حيث هي متجوّهة وموجودة^{٩١٤} على قياس المشروطة بشرط^{٩١٥} الوصف، حتّى إذا أخذ موضوع الفعلية من حيث جوهره مطلقاً غير مقيد بذلك الشرط ارتفع الوجوب اللاحق؛ والوجوبان من العوارض العقلية؛ ومعرضاهما منحاّز أحدهما عن الآخر في لحاظ العقل بحسب التمايز التحيّثي هناك وإن كان واحد الذات في

٩٠٥. الإبقاء: الوقاية، الصون، الستر

٩٠٨. ش: قولاً كم

٩١١. خ: لا

٩١٤. خ: - وموجودة

٩٠٤. رفوت التوب رفوة، الرفاء: الالتحام والاتفاق. (١٢)

٩٠٧. م: أو

٩١٠. ج: المتضادة

٩١٣. ج: وجوب

٩٠٦. م، ج: الذات

٩٠٩. خ: في

٩١٢. م: بشرط لا

٩١٥. م: شرط

نفس الأمر.

أليس اختلاف الحثيات مطية اختلاف الأحكام لذات واحدة، وإهمال الاعتبارات أفق اختلال العلم وحيز بطلان الحكمة؟! وكذلك الواجب بالذات نفس ذاته. والواجب بالوجوب اللاحق ذاته بحسب أنه متقرر وموجود، وهذا الاعتبار أمر^{٩١٦} وراء نفس الذات، فلا تكون الذات بحسب هذا الاعتبار واجباً بالذات، بل الواجب بالذات هو ذاته بذاته.

[تحقيق في معنى الضرورة الوصفية والوقتيّة]

وأمّا ما يظنّ - أنّ معروض الوجوب^{٩١٧} بحسب المحمول هو بعينه معروض الإمكان، والوجوب السابق لا بتغاير الذات ولا باختلاف الاعتبار أصلاً، وشرط المحمول حيثية تحليلية، فنسبة الكتابة مثلاً إلى الإنسان هي الضرورة بشرط الكتابة، كما نسبة الانخفاف إلى القمر مكيفة بالضرورة في وقت المقابلة، فالشرط والقيد قيدان للضرورة لا للموضوع، ولذلك يسمّيان بالضرورة الوصفية والضرورة الوقتيّة - فليس على أسلوب ما ذهابه أو إيباه إلى سبيل التحصيل.

وكيف يجب ذات الممكن وحده في زمان القيد، والمحمول بما هو محمول ليس يلزم أن يكون ضرورياً لذات الموضوع وحده في زمان من الأزمنة، فذات الإنسان وحده لا يكون بذاته يجب له الكتابة أصلاً، لا في زمان الكتابة ولا في زمان الخلوّ عنها؛ بل يجب أن يقيّد إمّا ذات الإنسان بكونه في زمان الكتابة، فتجب له الكتابة، وأمّا الكتابة بأنها في زمان الكتابة فتجب لذات الإنسان وحده ولكن لا مطلقاً، بل بعد عروض الكتابة له. وأمّا الكتابة المطلقة فإنّ نسبتها إلى الإنسان بشرط الكتابة هي الضرورة، وإلى الإنسان المرسل وإن كان في وقت الكتابة هي الإمكان، كما أنّ نسبة تحرّك الأصابع إلى

٩١٦. ج. - أمر

٩١٧. قوله: وأمّا ما يظنّ أنّ معروض الوجوب...

الظانّ بعض من قد يسير مع حملة عرش التحقيق اقتداء ببعض من سبقه ■ (منه)

■ قاله في حاشيته الجديدة للشرح الجديد على التجريد (سمع)

ذات الكاتب بشرط الكتابة ضرورية، وإليه وحده في وقت الكتابة جوازية، فيصدق قولك بالضرورة «كلّ كاتب متحرّك الأصابع مادام كاتباً» بشرط الوصف، ولا يصدق مادام الوصف لا على التحيث التقييدي، فالشرط والقيد قيدان إمّا للموضوع أو للمحمول، والضرورة بحسب تقييد الموضوع أو المحمول تصير وصفية، وليس تقييد الموضوع يصادم كون معروض الإمكان والوجوب بشرط المحمول واحداً؛ إذ المعنى بذلك هو أنّ معروضهما واحد بالذات، لا بحسب الحثيات.

ثم ألم يستبين عند تأمل غائر أنّ شرط المحمول إن لم يكن قيداً لإحدى الحاشيتين، كان نفس التقرّر والوجود واجباً بالقياس إلى ذات الممكن وحده، ومحال بالضرورة الفطرية أن يكون ذلك الوجوب له بذاته؟! فيجب حينئذ لحاظ استناده الي العلة البتة؛ فإذن يرجع الوجوب اللاحق وجوباً سابقاً.

وأيضاً شرط المحمول إذا كان حثية تعليلية كان الوجوب معللاً به وحاشيته نفس ذات الموضوع وطبيعة المحمول على وصف الإطلاق. ومن المستحيل أن يكون الشيء علة لوجوب نفسه لشيء فلا يكون المحمول علة لوجوب نفسه للموضوع.

وأيضاً كيف يمكن أن يكون شرط المحمول علة لوجوب المحمول نفسه بالقياس إلى ذات الموضوع وحده لا بشرط المحمول؟! وهل هذا إلّا فاسد الانتظام في نفسه؟!

فإذا لم يكن الموضوع مشروطاً ولا المحمول^{٩١٨} مشروطاً، بل هما مطلقان لا بشرط، فأين وما الشرط الذي يدّعي أنه علة؟! فإن جعل الشرط قيداً للوجوب لا للحاشيتين قيل

فقد جعل حثية تقييدية للعارض وإن لم يجعل قيداً للمعروض وهو الموضوع؟! فإذا لا محيص من أن يجعل قيداً متاً، وإلّا لم يحصل ما هو مناط الوجوب اللاحق، بل كانت الملحوظات بأسرها مطلقات، وحينئذ:

[١]: فإمّا أن يجعل حالاً للموضوع، وقد عرفت سبيله؛

[٢]: وإمّا أن يجعل قيداً للوجوب العارض، بأن يؤخذ ذنابة للمحمول، فيضاف إليه

الوجوب.

[تحقيق في كيفية اعتبار الضرورة في الوجوب السابق واللاحق]

و سبيل حقّ الفحص على هذا أن يقال التقرّر حين التقرّر والوجود حين الوجود غير أصل التقرّر والوجود، فإذا تقرّر الذات الواحدة واحد لا يتصور أن يتعدّد، ووجود الشيء الواحد يستحيل أن يتكرّر، فلا يمكن أن يتكرّر الضرورة لشيء واحد أو اللا ضرورة قطعاً، والضرورة بحسب التقرّر والوجود هي المسماة بالوجوب السابق.

ثمّ هناك مفهوم آخر زائد على نفس التقرّر والوجود، وهو التقرّر حال التقرّر والوجود حال الوجود، وهو ضروري للذات، لا ينسلب عنها أبداً بعد ما أن وقعت في صقع التقرّر والوجود؛ وضرورة هذا المفهوم هي المسماة بالوجوب اللاحق، وليس يتعلّق حصوله للذات إلاّ بفعالية التقرّر والوجود؛ فإن لم يكن فعلية التقرّر والوجود للذات متوقفاً على أمر وراء الذات بل كان الذات بذاته متقرّراً موجوداً، لم يكن عروض الوجوب اللاحق له متوقفاً على شيء ما غير الذات أصلاً. فإنّ قد انتظم الحقّ^{٩٩} وانصرم الباطل.

°

حقيقة تحصيلية

[في الفرق بين الضروريات المعتبرة في القضايا]

أ لست إذا حملت الشيء على نفسه فقلت: «الإنسان إنسان أو الكاتب كاتب» مثلاً، كانت الضرورة بحسب المحمول هناك لا تباين الضرورة الذاتية مع الوصف أو الضرورة بشرط الوصف بالذات، بل إنّما بحسب الاعتبار فقط من جهة ما يلحظ الموضوع في حيّز المحمولية؟! ففي قولك: «الإنسان إنسان بالفعل بالضرورة» ضرورة واحدة، يقال لها: ضرورة ذاتية غير مطلقة، بل مع الوصف بأحد الاعتبارين، وضرورة بشرط المحمول بالاعتبار الآخر؛

و في قولك: «الكاتب كاتب بالفعل بالضرورة» ضرورة واحدة هي ضرورة بشرط الوصف باعتبار ضرورة بشرط المحمول باعتبار آخر.

و وزان قولك: «الإنسان إنسان مادام متقرّر الذات بالضرورة» هو وزان قولك: «الإنسان إنسان بالفعل مادام انساناً بالضرورة».

و قولك: «الكاتب كاتب بشرط كونه كاتباً بالضرورة» على أن يكون الشرط قيداً الموضوع،^{٩٢٠} سبيله سبيل قولك: «الكاتب كاتب بالفعل مادام كاتباً بالضرورة» على أن يكون ذلك قيداً للمحمول وشرطه، ولا فرق هناك إلا بنحو الاعتبار.

فاحدس من ذلك أن القضية الفعلية إذا كانت نسبتها ضرورية، ضرورة مطلقة ذاتية سرمدية، وإنما يتصور ذلك إذا لم يكن المحمول أمراً وراء ذات الموضوع، وكان ذات الموضوع متقررّاً بنفسه، موجوداً بذاته؛ كانت الضرورة بشرط المحمول هناك إنما تغاير الضرورة المطلقة الذاتية السردية، لا بالذات، بل بحسب الاعتبار فقط؛ فإن الضرورة بحسب المحمول هناك هي عين الضرورة بحسب الموضوع إلا بالاعتبار، والضرورة بحسب الموضوع ليست ضرورة بشرط اتصاف الموضوع بوصف، ولا معللة بذات الموضوع، ولا ضرورة ذاتية مقيدة بأنها^{٩٢١} مع كون الموضوع على وصف ما هو الوجود لأزلاً وأبداً، بل إنها ضرورة مطلقة ذاتية أزلية سرمدية.

[معرفة الضرورة المطلقة الذاتية السردية]

فإذا قولنا: «القيوم الواجب بالذات متقررّ موجود بالفعل بشرط كونه متقررّاً موجوداً بالضرورة» هو بمثابة قولنا: «القيوم الواجب بالذات^{٩٢٢} متقررّ موجود بالفعل بشرط كونه قيوماً واجباً بالذات بالضرورة»؛ إذ المحمول هو بعينه معتبر في نفس الموضوع الذي هو متسرمد التقررّ والوجود بذاته.

وكذلك قولنا: «القيوم الواجب بالذات عالم بالفعل مادام عالماً بالضرورة» هو كقولنا: «القيوم الواجب بالذات عالم بالفعل مادام قيوماً واجباً بالذات^{٩٢٣} بالضرورة».

وقولنا: «القيوم الواجب بالذات متقررّ وموجود أو عالم مادام قيوماً واجباً بالذات بالضرورة» هو بعينه كقولنا: «القيوم الواجب بالذات متقررّ وموجود، أو عالم سرمداً على الإطلاق بالضرورة».

فإذن لا ينبغي أن يُعبأ باعتبار الوجوب اللاحق بحسب المحمول في العقود الفعلية التي

٩٢٠. خ: قيد للموضوع ج: + مقيدة بأنها

٩٢٢. ج: + متقررّ

٩٢٣. ج: - متقررّ موجود بالفعل... الواجب بالذات

موضوعها القيوم الواجب بالذات، جلّ ذكره.

فإنّ ما يستجدي اعتبار هذه الضرورة هو أن يعلم أنّ القضية ربّما تخلو عن سائر الضرورات مع كونها فعلية، وليس تخلو عن هذه قضية ما فعلية أصلاً، وإنّ هذه الضرورة ليس تثبت بحسبها الحكم، بل إنّما هي تلحق بعد تحقّق الحكم، وأنّ الممكن بحسب الوجوب اللاحق لا يستغني عمّا يرفع عنه الجواز بحسب نفس الأمر، وهو باقٍ معه على طبيعة إمكانه بخلاف الوجوب السابق، فإنّ الممكن وإن بقي معه على طبيعة إمكانه الذاتي، لكنّه ليس بحسبه على النسبة الجوازية إلى الفعلية في نفس الأمر، فهو مستغنٍ بحسبه؛ فإذا كانت هذه الضرورة هي الضرورة بحسب الموضوع، بل هي الضرورة المطلقة الذاتية السرمديّة باعتبار آخر فلا يبقى كثير اعتداد بجدواها.

فإذاً الوجوب اللاحق بشرط المحمول إنّما يعتبر للقيوم الواجب بالذات - جلّ ذكره - بأن يلاحظ نفس ذاته بشرط نفسه وهو اعتبار جدواه يسير غير كثير، وإن اعتبر فلا يكون الوجوب فيه إلّا^{٩٢٤} بحسب الذات.

فقد تجلّى لك أن ليس^{٩٢٥} في المبدأ الأوّل الباري تعالي مجده إلّا التقرّر^{٩٢٦} المحض والوجوب البحث والوجوب المطلق بالذات، والغير كلّ من تلقاء صنعه؛ ولا شيء فيه من الغير أصلاً، وقد كان تحصيل هذه الحقيقة لدى الجمهور من أبناء الصناعة من عوصاء الأمور، فإذن قد استقرّ عرش الحقّ، والحمد لله رب العالمين.^{٩٢٧}

وهم وتنبيه

[في كيفية اقتران العدم بالقضية الفعلية التي

موضوعها الواجب بالذات]

[الوهم]

ربّما سمع قول شركائنا السالفين وجوب الفعلية يقارنه جواز العدم، فأورد عليه أنّ

قولنا: «الواجب بالذات^{٩٢٨} متقرر^{٩٢٩} وموجود» قضية فعلية، ووجوبها اللاحق ليس يقارنه جواز العدم.

[التنبيه]

و كأنك بما دريت متبصر بالأمر،^{٩٣٠} فالوجوب اللاحق من حيث هو وجوب لاحق ليس في طباعه استيجاب امتناع العدم لكونه بحسب التقييد، فإذا ارتفع ارتفع ولكنه بعد تحقق القيد، فإذا كان جازز اللاتحقق جازز لا تحققه، وإن كان قد اتفق أن يقارن امتناع العدم إذا كانت الفعلية عنصر الضرورة المطلقة الذاتية لا لاستحقاق طباعه بما هو وجوب لاحق، بل لخصوصية عنصر الضرورة المطلقة الذاتية^{٩٣١} السرمدية وكون الوجوب اللاحق هناك راجعاً إلى نفس الوجوب السابق الذي هو الوجوب المطلق الذاتي السرمدي لخصوص المادة ليس يفسخ ذلك الضابط لاختلاف الاعتبارين وتغاير الحيتين.

فإذاً الوجوب اللاحق من حيث هو وجوب لاحق لا من حيث هو راجع إلى الوجوب السابق المطلق الذاتي السرمدي، ليس يستوجب امتناع العدم؛ ويقارنه جواز العدم في كثير من الفعليات، وهي جملة الفعليات التي موضوعاتها الحقائق الجوازية والطبايع الإمكانية، فعدم جواز العدم في فعلية بخصوصها لا يمنع^{٩٣٢} مقارنة جواز العدم في أكثر الفعليات، واستغراق الجمع المحلي باللام لو التزم فإنما معتبر بالقياس إلى المراتب المختلفة الجمعية بحسب اختلاف أشخاص الجماعات وأفراد المجموع، لا بالقياس إلى كل واحد واحد.

ولذلك ربّما قيل في العلوم اللسانية أن استغراق الفرد أشمل، فإن المفرد المعرف بلام الجنس صالح لأن يراد به جميع أفراد الجنس وأن يراد به بعضه إلى الواحد الواحد منه كما في قوله - تمجد وتعالى -: ﴿يَأْكُلُ الذُّبُّ﴾^{٩٣٣} والجمع المحلي بلام الجنس صالح لأن يراد به جميع الجنس وأن يراد به بعضه، لا إلى الواحد منه وإن كان قد يلزم شمول كلّ

٩٣٠. ج: كأنك ممّا ينصر بالأمر

٩٣٢. ج: لا يعتن

٩٢٩. ج: مستقر

٩٢٨. ج: بالذات

٩٣١. ج: لا لاستحقاق طباعه... الذاتية

٩٣٣. يوسف / ١٣

واحد^{٩٣٤} في بعض الصيغ بالخصوص من جهة أخرى، كما في قوله تعالى: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.^{٩٣٥}

ثم يصح أخذ القضية على أنها في صورة جزئية أو طبيعية، كما في قولهم: العدم قد يعرض لنفسه، والوجوب شامل للذاتي ولما^{٩٣٦} بالغير.

فمسائل العلوم قد تكون في صور جزئيات وإن لم يصح أن يكون شخصيات، فمؤدّي العقد أن طبيعة وجوب الفعليات قد يقارنها جواز العدم ومادة المقارنة مخصوصة بالممكنات.

نص

[في أن الواجب بالغير لا يلحقه البطلان مطلقاً]

إذا تحقّق الوجوب اللاحق وقتاً ما فإنه يمتنع أن يلحقه بطلان بحسب نفس الأمر مطلقاً،^{٩٣٧} وذلك لأنه ليس يمكن أن يرتفع عن ذلك الوقت - وإلا اتفق النقيضان بالاقتران - ولا عن غير ذلك الوقت، فإنه لم يكن [أن] يتحقّق في وقت آخر غير ذلك الوقت حتي يرتفع عنه أو لا يرتفع عنه؛ فإذا هو متحقّق في حدّ وقته،^{٩٣٨} وليس يصلح أن يتحقّق في حدّ آخر من سائر الحدود أصلاً، ومعنى جواز العدم معه جواز العدم في ذلك الوقت بالنظر إلى الذات وإن امتنع بحسب نفس الأمر حيث حصل فيه التقرّر، وتحقّق ذلك للوجوب بحسب حصول التقرّر.

٩٣٤. ش: + واحد

٩٣٥. الحمد ٢ /

٩٣٦. خ: - لما

٩٣٧. قوله: بحسب نفس الأمر مطلقاً...

أي سواء كان من ذلك الوقت أو في وقت آخر. (منه)

٩٣٨. ج: متحقّق في ذاته

مضيق عويص وفصية^{٩٣٩} فسيحة

[كيف يتقدّم وجوب المعلول على وجوده في الإيجاد]

كدت أسمعك تقول: قد استوى الأمر في الوجوب اللاحق فما شأن الوجوب السابق وكيف تتقدّم الصفة على وجود موصوفها، بل على ذات الموصوف، فقد أصّلتم أنّه لا تكون للشيء حقيقة تصوّرية وماهية حقيقية إلّا بجعل الجاعل، فكيف يحكم باتصاف الماهية أولاً بالوجوب، ثم بتقرّرها وصدورها عن الجاعل، ولا ماهية ما لم يكن جعل. وأليس الوجوب جهة العقد فيكون القول بتقدّم الوجوب على الوجود وعلى تقرّر الذات قولاً بأنّ الممكن صار متقرّر الذات بالضرورة؟! ثمّ تقرّر ذاته وصار موجوداً بالضرورة، ثمّ وجد؛ وهل هو إلّا ما شاكلته أن يكون خلواً من التحصيل؟! فإنّ القضية الضرورية أخصّ من المطلقة، فلا يتقدّم صدق الضرورية عليها، وأيضاً الوجوب تأكّد في فعلية الذات ووجودها فكيف يتقدّم عليها، وما لم تتجوهر ماهية كيف يكون لها استحقاق التجوهر والوجود، وإذا تجوّهت أنتزع منها الوجود قبل سائر الصفات بأسرها.

فإذاً الماهية ووجودها المنتزع منها متقدّمتان على استحقاقها التجوهر والوجود، فقد انفسخ تقدّم الوجوب على التقرّر والوجود، ويقوم التقرّر والوجود بالوجوب السابق.

فيقال لك أولاً: ألم يستب فيما قد استبان لك أنّ في الصفات العينية بالقياس إلى موصوفاتها ما يتقدّم على الموصوف بأحد الاعتبارات، وذلك في الصورة بالقياس إلى الهيولى؟! فإنّها من حيث هي صورة شخصية حالة في الهيولى متأخّرة عنها ومن حيث أنّها صورة ما متقدّمة عليها مقومة إياها، فكذلك ليكن من المستبين لديك أنّ في الصفات العقلية ما على تلك الشاكلة كالوجوب، وقد علمت أنّه يشبه الصورة من وجه، فوجوب كل ماهية من حيث هو تأكّد الحقيقة والوجود وصف يعرض الماهية في لحاظ العقل ويتأخّر عنها تأخراً بالماهية ومن حيث يستند هو والماهية إلى العلّة الجاعلة أثر الجاعل ومتقدّم على الماهية في الترتب عليه والصدور عنه.

٩٣٩. قوله: مضيق عويص وفصية...

مُثلّنة الفاء. (منه)

لست أعني بذلك أنّ هناك أثرين صادرين، بل أعني أنّ هناك صادراً واحداً يبدعه الجاعل، فيجد العقل أنّه ماهية ما كالإنسان مثلاً وأنّه ممكن ما، وذلك من حيث ليس لجوهر ذاته بذاته ضرورة التذوّت واللاتذوّت فضلاً عن ضرورة الوجود واللاوجود، بل هو ذات ما جائزة الفعلية والبطلان، وأنّه واجب ما من الواجبات بحسب نفس الأمر، وذلك من حيث تجب فعليته ووجوده في نفس الأمر، و يحكم أنّه يستند إلى الجاعل الموجب^{٩٤٠} من حيث نفس ذاته بما هو هو ومن حيث تجب فعليته، لا بما يوصف بطباع الإمكان على ما قد ارتكز في بصيرتك وأنّه بما هو واجب التجوهر في نفس الأمر أسبق في الاستناد إلى الجاعل منه بحسب نفس جوهره وبما هو هو، وبما هو واجب وجوده، في نفس الأمر أسبق في الاستناد إليه منه بحسب ما هو موجود.

فالماهية بعد لحاظ الاعتبارات وتفضيلها وتمييز بعضها عن بعض محكوم عليها عند العقل بأنّها أولاً واجبة التجوهر من تلقاء الجاعل الموجب، ثمّ صادرة بنفسها منه، فواجبة الوجود من تلقائه، فموجودة من جنيته، كما الهيولي متصورة بهذه الصورة بما هي صورة ما من تلقاء المبدأ الجاعل،^{٩٤١ ٩٤٢} فمتقرّرة الذات من جوده، فمتصورة بهذه الصورة بما هي صورة بعينها من افاضته.

والفرق أنّ الهيولي والصورة تمايزتا الذاتين بحسب نفس الأمر، والوجوب ليس هو شيئاً مابين الذات للماهية، بل هو أحد اعتبارات الماهية المجعولة في لحاظ العقل وأحد عوارضها العقلية؛ والإمكان الذي يشبه المادّة ومتمّماتها من وجه وإن كان متقدّماً في قضاء العقل على استناد الماهية ووجوبها إلى الجاعل، لكنّه ليس يستند إلى الجاعل، بل هو ليسية ضرورة الفعلية والبطلان بحسب نفس الماهية.

فاذاً الواجب بحسب نفس الأمر مرتبة من مراتب المعلول المجعول، متقدّمة في المعلولية على سائر المراتب التي هي للمجعول في لحاظ العقل. ولا يلزم من ذلك أن لا يتقدّم عليه معروضه في العقل من حيث هو معروضه بحسب الحصول بالفعل في لحاظ العقل. فالمعلول من حيث الحصول بالفعل في لحاظ العقل، وذلك هو حيّز الموصوفية

والمعروضية، تتقدّم لا محالة نفس ماهيته المتقرّرة هناك على واجبيته، ومن حيث الاستناد إلى الجاعل بحسب نفس الأمر تتقدّم واجبيته على نفس ماهيته المتقرّرة من جود الجاعل في نفس الأمر، والوجوب الذي قضينا بتقدّمه على نفس الماهية المتقرّرة وعلى وجودها هو المحمول في قولك وجبت الماهية فتجوهرت فوجدت، كما التجوهر وكذا الوجود فيه محمول وليس ما يكون ألبته جهة.

فقولك الوجوب جهة العقد:

[١]: إن غنيت به أنّ في الوجوب ما قد يكون، فصحيح؛ ولسنا نستضّر به، إذ الوجوب المعني به محمول؛

[٢]: وان غنيت أنه ليس يكون إلّا جهة فسفسطة، إذ كلّ من هذه الثلاثة قد يكون جهةً وقد يقع محمولاً.

أ لست تعتبر بقولك العقل واجب بالإمكان وممكن بالضرورة وشريك الباري ممتنع بالضرورة؟! فالوجوب في الأول محمول والجهة هي الإمكان، والإمكان في الثاني محمول والجهة: الوجوب، والمحمول في الثالث هو الامتناع، والجهة: الوجوب أيضاً. فإذا القول يتقدّم الوجوب على تقرّر الماهية ووجودها قول بأن الممكن صار ضروري تقرّر الماهية، فتقرّرت ماهيته وصار ضروري وجود الذات، فوجد ذاته، و صيرورته ضروريّ التقرّر، والوجود ممكن بالذات مستند إلى الجاعل، لا بأن الممكن صار متقرّر الذات بالضرورة، فتقرّر وصار موجوداً بالضرورة فوجد، فبين الاعتبار فرقان بيّن.

و ضرورة التقرّر والوجود وان استلزمت التقرّر بالضرورة والوجود بالضرورة لكنّها متقدّمة بالاعتبار على التقرّر والوجود بالإطلاق، وعلى التقرّر والوجود بالضرورة، فالجاعل أولاً يفعل ضرورة التقرّر والوجود، ثمّ يفعل التقرّر والوجود، فيلزم صدق التقرّر والوجود بالضرورة، فإذا لم يلزم صدق الضرورية من دون صدق المطلقة.

على أنّ لأحد أن يلتزم أنّ الممتنع هو افتراق^{٩٤٣} الضرورية، والمطلقة في الصدق بحسب نفس الأمر لا تتقدّم الضرورية علي المطلقة بحسب الاعتبار إذا تلازمتا وتوافقتا في الصدق بحسب نفس الأمر.

[كيفية اتّصاف الممكن بالوجوب اللاحق والوجوب السابق]

فهذا نمط من الفحص على أسلوب التحصيل فإن لم يشبعك قيل لك ألم يتل عليك في الدروس^{٩٤٤} السابقة أن كلّ ممكن فإنّما له قبل جعل الجاعل ماهية تقديرية كما للمستحيلات؟! ثمّ بعد الجعل تنقلب تلك إلى ماهية^{٩٤٥} حقيقية، وليس يتصور ذلك في المستحيلات.

فإذن ما أسهل لك أن تجعل الوجوب السابق قبل اعتبار التقرّر بماهية الممكن متعلّقاً بمفهومه الذي يلحظ بإزائه ماهية تقديرية، فيكون يجب في لحاظ العقل لذلك المفهوم بإيجاب الجاعل أن ينقلب من ماهية تقديرية إلى ماهية حقيقية، فيجعل الجاعل الماهية الحقيقية، فتتصّف بوجوب التقرّر بحسب الاستناد إلى الجاعل والتعلّق به، ويتصّف أيضاً بوجوب الوجود بالاستناد إليه، فيصير محكوماً عليه بالوجود، ويعبر عن ذلك بالوجوب السابق، ثمّ يعرض الوجوب بحسب التقرّر والوجود، حال التقرّر والوجود^{٩٤٦} ويسمّى الوجوب اللاحق.

وإن اشتهيت فوق ذلك فحصاً تحصيلياً ألقى اليك أن الوجوب السابق عليّ تقرّر ماهية الممكن إنّما^{٩٤٧} يكون بالحقيقة من أوصاف ذات الجاعل، فإذا تمّت متمّات تحقّق المعلوليّة ومصحّحات فعلية المجعوليّة وجب للجاعل أن يبدع الماهية، ثمّ جعلها فتجوهرت، فالعقل يلحظ الماهية المتجوّهرة من وجود الجاعل ويقضي أنها في طباعها بحيث يستدعي أن يعرض لجاعلها أولاً وجوب أن يبدعها، ثمّ هي تتقرّر بإبداع الجاعل إياها، فيتصّف بوجوب التقرّر عن جهة الاستناد إلى الجاعل وبوجوب الأيسية فيكون أيساً؛ وهذا هو الوجوب السابق. ثمّ يلحقها بحسب تقرّرها وأيسها في حال تقرّرها وأيسها وجوب لاحق.

[الوجوب والإيجاب المعبرين في الجاعل حين جعل الماهية]

فإذاً من لوازم الماهية كونها بحيث تجب مسبقيتها بأن يجب للجاعل أن يبدع شيئاً

هو هي بعينها، واتصافها بوجوب التقرّر والأيس بحسب الاستناد إلى الجاعل ريشما شينها وفعل نفسها. وعروض هذا الوجوب للجاعل معناه: أنّه يصير محكوماً عليه بوجوب أنّ يصدر عنه نفس ماهية المجعول، وإذا لوحظ شأن^{٩٤٨} الجاعل بالاضافة إلى المجعول بحسب هذا المعنى عبّر عنه بالإيجاب. فإذن هذا المعنى وجوب باعتبار وإيجاب باعتبار آخر، وأيضاً هو وصف عارض للجاعل باعتبار، وللمجعول باعتبار آخر^{٩٤٩} وأنّ المجعول من حيث هو مجعول نفس ذاته وسنخ حقيقته و جوهر ماهيته نعت من نعت العلة وشأن من شؤونه ووصف من أوصافه.

فلا تنقبض من كون^{٩٥٠} وجوبه قبل مرتبة التقرّر ممّا يلحظ عروضه لذات الجاعل. فالجاعلية والمجعولية أتمّ الارتباطات الاتصالية الروعانية الملكوتية، وأقوى الالتصاقات الاختصاصية العقلانية الرغوتية. فلا تبعدنّ، فبارئك أقرب إليك من^{٩٥١} طباعك إلى ذاتك، ومن ذاتك إلى نفسك ومن نفسك الي جسدك بمزات لا متناهية ولا متضاهية.

•

عجاب ذهولي

[في مقالة من لا يعترف بقيام وجوب الممكن في مؤثره]

إنّ ما يستأهل أن يتعجب منه على شدة ما ذهول بعض من يتشمر^{٩٥٢} أكثرياً لحمل عرش التحصيل عن سرّ الحكمة وحيوده عن سبيل الحقّ حيث يقول: إنّ وجوب الممكن المقتضي لوجود الموصوف به لا يمكن أن يكون قائماً بمؤثره لأنه وصف الممكن، ووصف الشيء يستحيل أن يقوم بغيره، والقائم بالمؤثر إن كان ولا بدّ منه فهو الإيجاب لا

٩٤٨. ش: شيان ٩٤٩. ج: - وأيضاً هو وصف... آخر

٩٥٠. ج: كونه

٩٥١. ش: + من نفسك إلى جسدك ومن ذاتك إلى نفسك ومن طباعك إلى ذاتك

٩٥٢. قوله: ذهول بعض من يتشمر لحمل عرش التحصيل...

عنى به خاتم الحكماء المحققين، نصير الملة والدين، وقد وقع منه في نقد المحضّل. ■ (منه)

لم نثر على صريح ألفاظه والظاهر أنّ العبارة التالية نقلت بالمعنى، ولكن فليراجع: نقد المحضّل

الوجوب، وذلك الوجوب أمر عقلي كسائر الصفات، ويكون قائماً بالمتصور من الممكن عند الحكم بحدوثه.

فقد أريناك طريق التحصيل، فإذا قد دريتَ سبق ذلك الوجوب على مرتبة التقرّر ثم على مرتبة الوجود، وكونه وصفاً للمؤثر، وأنه وجوب وإيجاب باعتبارين - وأن الأثر إذا ما أن أثبتته الجاعل وأبدع حقيقته، يقوم به الوجوب من جهة الجاعل في لحاظ العقل كسائر الصفات العقلية - فقد أحطتْ خبراً بأن هذه النشيد ليس بسديد.

تنبيه دفاعي

[في كيفية اتّصاف المعلول الأوّل بالوجوب]

إنّ ما شدّدنا أزره هدماً استشكل: ^{٩٥٣} أن الوجوب سواء كان لازماً أو عارضاً يتوقّف الاتّصاف به على وجود موصوفه، إمّا في الخارج أو في الدّهن، لكونه وصفاً عقلياً ثبوّتيّاً، فلو كان المعلول الأوّل متصفاً بالوجوب يكون هذا الاتّصاف بسبب أحد الوجودين، ولا يتصور أن يكون بسبب الوجود الخارجي لتقدّم الوجوب عليه ذاتاً، ولا أيضاً أن يكون بسبب الوجود الذهني؛ لأنّ الوجود الذهني للمعلول الأوّل متأخر عن وجوده الخارجي وهو عن وجوبه.

فقد علمت أنّه ليس من شرط هذا السبق وهذه الاتّصافات أن يتكتّف لحاظ العقل شيئاً من ذلك بالفعل؛ بل إنّما مناط ذلك كون الشيء في نفسه بحيث لو راعى لحاظ العقل ^{٩٥٤} ما يصلح ^{٩٥٥} هو بحسب حال نفسه في نفس الأمر لأنّ ينتزع منه ذلك بالفعل يحكم به عليه.

ثمّ عروض وجوب صدوره ^{٩٥٦} من الجاعل للجاعل أولاً، ثمّ له من بعد التشيؤ والتقرّر، هناك أظهر بياناً وأشدّ ظهوراً، لكون الاختصاص هناك أتمّ والارتباط أقوى؛ ولذلك ما أن الجاعل كما هو بذاته مبدأ تقرّر المعلول الأوّل وفعليّة أيسه، ^{٩٥٧} فكذلك هو بذاته مبدأ

٩٥٣. قوله: هدماً استشكل...

٩٥٤. خ: + شيئاً في

المستشكل هو الفاضل ابن الخطيب الرومي. (منه)

٩٥٧. خ: أيس

٩٥٦. خ: صدور

٩٥٥. ج: التحصل

تعيّن ماهيته وسبب وقف حقيقته على شخصه بعينه.

شكّان وتنبيه

[في أنّ الإمكان من متّمات حقيقة المعلول وأنّ
الوجوب من مراتب المعلول الصادر]

[الشكّان]

أظنّك قد سمعت الذين يتشكّكون فيقولون: إنّ كون الوجوب ممّا يتوقّف عليه التقرّر والوجود وكذلك الإمكان يهدّ بناء أنّ العلّة التامة قد تكون بسيطة؛ فإنّ القيوم الواجب بالذات جلّ ذكره بذاته جاعل بالفعل للمعلول الأوّل، وليس هو يتوقّف على غير ذاته تعالى أصلاً.

وأيضاً أنّ كون الوجوب مضمناً في أثر الجاعل يثلم ثلثة في وجوب كون أثر العلّة الموجدة^{٩٥٨} في علّة واحدة واحداً.^{٩٥٩}

[التنبيه]

فهل أنت ممّا فصلناه متنّب بشأن الحق في دفاع القولين، فقد نصّصنا على أنّ الواجب مرتبة من مراتب الذات المعلولة، كما أنّ الممكن مرتبة من مراتب تلك الذات، لكنّ الإمكان ليس باقتضاء العلّة بل بنفس الذات والوجوب من تلقاء الجاعل، فالإمكان من متّمات حقيقة المعلول وممّا هو معتبر في^{٩٦٠} ذات ما يصلح للصدور ويتعيّن للمعلولية، فهو مفروغ عنه حين ما يطلب للمعلول علّة وينظر في احتياجه إلى الاستناد إلى العلّة، والوجوب من مراتب المعلول الصادر، بل هو أوّل ما يصدر؛ فإنّ ليس هو جزء العلّة، بل هو أوّل تفاصيل الذات الصادرة عنها.

وبالجملة الوجوب معتبر في جانب المعلول بحسب الاستناد إلى العلّة، كما الإمكان كذلك بحسب ذاته.

و أيضاً الوجوب السابق على سنخ الماهية هو وجوب أن يصدر عن الجاعل جوهر الماهية، وهذا المعنى راجع إلى كون الجاعل تاماً مستجمعاً لجميع ما يعتبر في اقتضاء المجمعول. وكون العلة تامة ليس جزءاً من العلة التامة، والآ لم ينحصر جزء العلة التامة، ضرورة أنه إذا فرضنا أن العلة مع هذا الوصف علة تامة كان كون هذا المجموع علة تامة جزءاً آخر، فيحصل مجموع ثالث، وهكذا إلى لا نهاية.

وأما الذي هو من صفات الماهية المتقررة إذا حصلت في لحاظ العقل أعني وجوب الماهية من تلقاء الجاعل فهو وإن كان الذي يحكم العقل أنه سابق على مرتبة وجود الماهية المتقررة، لكن العقل يحكم أيضاً أنه متأخر عن سنخ الماهية المتقررة من تلقاء الجاعل وأنه ليس شريكاً للجاعل ولا جزءاً من علة الوجود، بل هو أثر للجاعل ومرتّب على الجعل المستتبع للوجود؛ فإذا لا وجوب الجعل - أي وجوب صدور المجمعول - جزء من العلة، ولا وجوب تقرّر الماهية المجمعولة بحسب الاستناد إلى الجاعل ولا وجوب وجودها بحسب ذلك الاستناد، وليس للوجوب السابق فرد خارج عن هذه الثلاثة.

[عدم التكرّر في الصادر الأوّل]

فأما حديث تكثر المعلول مع وحدة العلة فقد تبين أيضاً فساد من ذلك التقرير على السبيلين، فأولي مراتب المعلول - أعني أوّل تفاصيل الذات الصادرة - إما المعلول من حيث هو واجب، أو نفس ماهية المعلول بما هي هي؛ ووجوب التقرّر والوجود وأصل الوجود وأمثال ذلك أمور منتزعة لازمة لها مرتبة على نفس جعل الجاعل إياها علي اقتضاء منها بشيء من تلك الأمور كما يكون في لوازم الماهية على الاصطلاح الشائع، فإذا لا تكثر في الصادر الأوّل أصلاً، ثم الوجوب ليس شيئاً في الماهية المتقررة وراء ذاتها في نفس الأمر، كما أن الوجود ليس أمراً زائداً^{١١١} عليها هناك، بل هو تأكّد تقرّرها و^{١١٢} وجودها.

فإذا ألجأنا علة للماهية الواجبة في نفسها بحسب نفس الأمر بإيجاب العلة، وهو أمر واحد لا تكثر فيه؛ وإنما التكرّر في العبارة عنه والبيان الشارح له. وقد يقال الكثرة

المتمبرهن امتناعها في الصادر عن الواحد بما هو واحد إنما هي الكثرة التمايزية التباينية دون الكثرة الاعتبارية بحسب الصفات الانتزاعية العقلية، فالعقل الأول الصادر عن الواحد الحق من جميع الجهات جوهر وعقل مثلاً. وسيديع عندك سرّ هذا الموضع في مظانّه إن شاء الله تعالى.

ضابط تذكاري

[في أنّ الوجوب السابق واللاحق ليسا من لوازم المعلول الممكن]

أليس قد انضبط إذاً أمر لإمكان والوجوبين السابق واللاحق، فالإمكان لازم طباع الماهية بما هي ماهية، فإنّ ماهية الممكن بما هي هي يستحيل أن تتسلخ عن لا ضرورة الفعلية والبطان بالقياس إليها بنفسها، وإلا كان^{٩٦٣} الممكن بالذات إمّا واجباً بالذات أو ممتنعاً بالذات، وذلك مستحيل. وإذا كان الإمكان دائماً ثابتاً للممكنات فإنّ تكون فاقّة الممكنات^{٩٦٤} وحاجتها الي الجاعل دائماً ثابتة، والوجوب السابق لازم الذات المتقرّرة بحسب نفس الأمر، لا بحسب طباع سنخ الماهية؛ بل بسبب إيجاب العلة. والوجوب اللاحق ليس لازماً أصلاً، لا بحسب طباع الماهية بنسخها ولا للذات المتقرّرة بحسب نفس الأمر؛ لأنّ اللازم هو المحمول الخارج عن الموضوع الذي لا ينفكّ عنه في حال من الأحوال بسبب من شأنه أن يكون معلوماً.

فإذا لم يكن لامتناع الانفكاك سبب معلوم سوى فعلية الحمل، فإنّه لا يكون هناك المعني الذي يقال له اللزوم، وإلاّ لكانت الاتفاقيات لوازم، إذ هي ممتنعة الانفكاك بهذا النوع من^{٩٦٥} الوجوب، فلزم أن^{٩٦٦} يبطل التقابل بين اللزوم والاتفاق؛ وفيه خرق لجوامع^{٩٦٧} الصناعات البرهانية؛ فإنّ ليس الوجوب بحسب^{٩٦٨} شرط المحمول بما هو وجوب بشرط المحمول من جملة الأمور التي تدخل في شيء من أصناف اللوازم؛ إذ ليس له منشأ يمكن أن يعلم سوى فعلية الحمل.

كلمة فحصية استوائية

[في أَنَّ الإمكان لا ينسلخ عن طباع الماهية مع أَنّه

ليس من لوازم الماهية]

إنّما يستوى أمر هذا الضابط بالقسط لو راعيت حقّ الفحص البالغ، إذ قد أفصح فيما يتلي عليك من قبل وأوضح لك أَنَّ الإمكان من المفهومات الغير الممكن انسلاخ الماهية عنها بحسب نفس ذاتها، وليس هو ممّا يستند إلى اقتضاء من طباع الماهية له وذلك من سبيلين:

أما الأول: من جهة حقيقة الإمكان، فإنّ حقيقته سلب ضرورة التقرّر والبطلان سلباً بسيطاً قاطعاً للطرفين، والسلب ما لم يكن عدولياً أو محمولاً^{٩٦٩} في الموجب السالب المحمول، فإنّه لا يكون^{٩٧٠} فاقراً إلى اقتضاء من الذات له؛ بل يكفي فيه عدم علّة مقتضية لما السلب رفع له.

وأما الثاني: فمن جهة الماهية بحسب طبيعة الإمكان؛ فإنّ الماهية بحسب طباع الإمكان في حيز اللّيسية الصرفة والقوّة المحضة بالقياس إلى طرفي الفعلية والبطلان جميعاً، لا هي متعيّنة التقرّر، ولا هي متعيّنة البطلان، فهي بحسب ذلك الطباع غير صالحة لأن تكون علّة مقتضية لتقرّر، ولا أيضاً أن تكون علّة مقتضية لبطلان. وبالجمله لا لثبوت^{٩٧١} ولا لسلب أصلاً، لشهادة الضرورة الفطرية بتّة أَنَّ الماهية ما لم تكن متعيّنة الفعلية لا تكون علّة لفعلية،^{٩٧٢} وما لم تكن متعيّنة البطلان لا تكون علّة لبطلان أصلاً.

فالماهيات الجوازية في حدود أنفسها ما شمت رائحة الفعلية والتعيّن أصلاً، لا تعيّن فعلية التقرّر ولا تعيّن فعلية البطلان؛ ولا استشتمت^{٩٧٣} رائحة العلّة والاقتضاء لمفهوم ما من المفهومات بوجه من الوجوه أبداً، لا اقتضاء تقرّر شيء ما، ولا اقتضاء بطلان شيء ما، ولا اقتضاء مفهوم ما ثبوتي، ولا اقتضاء^{٩٧٤} مفهوم ما سلبى. وإنّما يصحّ لو صحّ ذلك لماهية ما متقرّرة أو باطلة بما هي متعيّنة التقرّر أو بما^{٩٧٥} هي متعيّنة البطلان لا بما شأنها

٩٧١. ج: ثبوت

٩٧٤. ج: + بطلان

٩٧٠. ج: لا يكفي

٩٧٣. ج: اشتمت

٩٦٩. هكذا في النسخ

٩٧٢. ج: علتها فعلية

٩٧٥. ج: + هي متعيّنة التقرّر بما

طباع الإمكان وشاكلتها صرافة القوة.

فاذاً سبيل المقسطين القائمين بالقسط، الوازين حقايق العلوم البرهانية بقسطاس الحكمة اليمانية أن الإمكان ليس يدخل في لوازم الماهية، بمعنى العوارض المعلولة لنفس الماهية، وإن كان هو من لوازم الماهية بمعنى المفهومات التي ليس يمكن سلخها عن الماهية، وهو من العوارض العقلية اللاحقة ينسخ الماهية بما هي هي في العقل.

فيهذا اتضح معني قولنا الإمكان بالذات ليس معلولاً للماهية ولا لغيرها، والماهية محققة^{٩٧٦} به بنفسها، ولذلك صح أن يجعل أولى المراتب، فيقال أمكن فاحتاج إلى آخر المراتب، وإلا لكان الصحيح أن يقال اقتضى الشيء الإمكان فأمكن، فاحتاج الي ساير المراتب، وكان مستلماً للدور؛ إذ الاقتضاء لا يمكن إلا أن يكون متأخراً عن التقرّر الذي هو أخيرة المراتب المتفرعة على الإمكان، ولقد كان تحصيل هذا الأصل من غوامض هذا العلم.

ثم من العوارض العقلية^{٩٧٧} ما هي لوازم الماهية لا بمعنى العوارض المعلولة لنفس الماهية كالزوجية للأربعة. ولا بمعنى العوارض الممتنع سلخها عن الماهية بحسب نفسها بما هي هي لا باقتضاء منها^{٩٧٨} كالإمكان؛ بل بمعنى العوارض العقلية، الممتنع سلخها عن الماهية المتقررة بحسب نفس الأمر، لا باعتبار نسخ ذاتها من جهة الاستناد إلى الجاعل الموجب، لا من جنبه^{٩٧٩} نفسها وهي كالشيئية والوجوب السابق و الوجود وما في مضاهاتها، ثم تكون للموجودات لوازم بحسب انحاء الوجود، فإذا^{٩٨٠} اللزوم يختلف في اللوازم بوجوه شتى ومعانٍ تترى، فتعرّف واحتفظ!

استيناف تلخيصي^{٩٨١}

[في أن الإمكان لا ينسلخ عن الماهية]

الإمكان والوجوب والوجود مما يمتنع تقرّر الماهية منسلخة عنها، ثم الإمكان يمتنع

سلخه عنها بالنظر إلى نفسها بما هي تلك الماهية.

وأما الوجوب والشيئية والوجود فإتّما يمتنع انسلاخ الماهية المتقرّرة عنها وسلخها عن الماهية المتقرّرة، لكونها من توابع جعل الجاعل، نفس الماهية والوجوب متقدّم على الوجود.

وأنّ امتناع سلخ الإمكان عن الماهية بنفسها وانسلاخ الماهية بنفسها عنه ليس من حيث اقتضاء الماهية لذلك، بل لأنّ الماهية بنفسها^{٩٨٢} لا متقرّرة ولا لا متقرّرة، والإمكان هو اعتبار ذلك السلب البسيط ولكن في الماهية المتقرّرة، وإتّما الماهية المتقرّرة بحسب اعتبار الإمكان^{٩٨٣} مقتضية لكونها في نفسها بحيث لو لاحظها العقل حكم أنّها بنفسها لا متقرّرة ولا لا متقرّرة، فالكون بهذه الحثية من لوازم الماهية الممكنة الملحوظة من حيث طباع الإمكان^{٩٨٤} بالمعنى المصطلح، لكن هذا المعنى ليس حقيقته الإمكان بل فرعه،^{٩٨٥} وحقيقة الإمكان هو السلب البسيط، أعني اللاتقرّر واللا لا تقرّر أو سلب التقرّر وسلب اللاتقرّر باعتبار الحملين المواطائي^{٩٨٦} والاشتقائي، ولذلك جعل الإمكان أولى المراتب، فإنّ الكون بتلك الحثية وصف ثبوتي للماهية المتقرّرة متأخّر عنها وعن اعتبار الإمكان^{٩٨٧} ومعلول لهما؛ فإذا كان ذلك هو الإمكان فكيف يصحّ أن يحكم العقل بتقدّمه على الماهية المتقرّرة بعدّة مراتب؟!

تنبيه تذكيري

[الماهية من حيث هي تتّصف بالمواد الثلاث]

الوجوب والإمكان والامتناع من الاعتبارات العقلية، والانفصال المعتبر بينها إتّما هو بحسب الذهن، فكلّ شيء من الأشياء فهو في لحاظ العقل إمّا متّصف بالوجوب أو الإمكان أو الامتناع، وإمكان الشيء هو ممكنيته، لا مابه ممكنيته، على قياس ما قد سلف في الوجود.

٩٨٣. م: - بحسب اعتبار الإمكان

٩٨٥. م: - فرعه

٩٨٢. ج: + عنه ليس من حيث

٩٨٤. م: - الممكنة الملحوظة... الإمكان

٩٨٧. م: - وعن اعتبار الإمكان

٩٨٦. خ: المواطي

فإن وقع في نفسك أنّ من المعلوم بالضرورة أنه لو لم يكن في التقرّر عقل عاقل وذهن ذاهن كانت^{٩٨٨} المفهومات^{٩٨٩} في^{٩٩٠} حدود ذاتها متصفة بهذه الصفات.

قيل لك: فهذا هو حصصة الحق، فإن هذه الأمور عوارض الأشياء في أنفسها باعتبار التقرّر وبالقياس إلى الوجود، وهي متصفة بها سواء وجدت في الأعيان أو في الأذهان؛ فالموصوف بها الماهية من حيث هي هي لا الماهية من حيث^{٩٩١} هي متقرّرة بالفعل متصفة بأحد الوجودين.

فإذا الماهية الإمكانية حال بطلانها وعدمها متصفة بالإمكان من حيث هي لا بشرط بطلانها وعدمها، والإمكان متأخر عن مفهوم الماهية ومفهوم التجوهر والوجود، لا عن تجوهر الماهية واتصافها بالوجود.

والمعنيّ بالاتصاف هناك أنّ العقل يجدها في حدّ نفسها بحيث متى ما وقعت في لحاظ العقل بالفعل كان شأنها أن يحكم عليها بالإمكان، لا أنّها^{٩٩٢} في العدم^{٩٩٣} كذلك، ولا أنّها إذا تقرّرت في الأعيان يكون لها هناك وصف؛ وكذلك حال الامتناع والوجوبين السابق واللاحق؛ وبالجملّة ساير العوارض العقلية قاطبة.^{٩٩٤}

فصّل ترصيصي^{٩٩٥}

[إنّ الشيء ما لم يجب لم يوجد]

مراتب المعلول الصادر عن العلّة على هذه الدّرج في الترتّب: أمكن فاحتاج،^{٩٩٦} فوجب - أي وجب أن يبدع الجاعل شيئاً يكون هو بعينه - فجعل - أي تجوهر وتقرّر من تلقاء الجاعل - فوجب بالوجوب السابق - أي اتّصف بالوجوب من جهة الاستناد إلى الجاعل - فوجد - أي انتزعت منه الموجوديّة^{٩٩٧} المصدريّة - فوجب بالوجوب اللاحق؛

٩٩٠. ج: - في

٩٩٣. خ: القدم

٩٨٩. ج: المفهوم

٩٩٢. د: بالإمكان لانها

٩٨٨. م، ش: كان

٩٩١. ل، د: - من حيث

٩٩٤. ج: - متصفة بها سواء... قاطبة

٩٩٥. ل: ترصيص / الترصيص: الإلصاق

٩٩٧. خ: الموجود

٩٩٦. ج: أمكن في احتياج

فالشيء ما لم يجب لم يتقرر، وما لم يتقرر لم يجب، وما لم يجب^{٩٩٨} لم يوجد، وإذا وجد فقد وجب.

فبعد ما تمّ طباع المعلولية بالإمكان والحاجة أولاً يجب للجاعل أن يبدع فتقرر الماهية؛ أي نفس حقيقتها التصويرية بإبداع الجاعل إيّاها. فيلحظها العقل ويحكم عليها بأنّها يلزمها في فعليتها أن تكون مسبقة بأن يجب للجاعل أن يبدع شيئاً يكون بعد ما يبدع هو تلك بعينها، ويكون ضروري التقرر والوجود بسبب الجاعل. وهذا الحكم ما توجهه خواصّ طباع الإمكان.

[كيفية اعتبار سبق الإمكان في الماهية]

وهذه السابقيات والمسبقيات بالذات بحسب المرتبة في لحاظ العقل، لا بالزمان بحسب تحقّق السابق قبل المسبوق في أفق الزمان، ولا بالدهر بحسب تحقّق السابق قبل المسبوق في وعاء الدهر، فإذا الصفة - أعني الوجوب الذي يتّصف به الماهية بما هي - مستندة إلى الجاعل، متأخرة عن موصوفها في لحاظ العقل، والذات الموصوفة بها متأخرة^{٩٩٩} عن تأثير جاعلها، وتأثير الجاعل عن احتياج المجعول إليه، واحتياج المجعول عن علته.

وهذه التأخرات بعضها بالطبع، وبعضها بالماهية، وبعضها بالعلية.^{١٠٠٠} وبعض أبناء التحقيق والتحصيل^{١٠٠١} لم يستوف الفحص ولم يستعمل الغور، فزعم أنّ جميعها أربعة تأخرات: إثنان بالطبع، وإثنان^{١٠٠٢} بالذات.

[إنّ الإمكان أولى مراتب الذات بحسب الماهية]

وأما الإمكان فحيث تحققت الأمر واكتنفت الكنه تعرّفت أنّه أولى مراتب الذات

١٠٠٠. ج: بالمعلولية

٩٩٩. م، خ: - متأخرة

٩٩٨. ل: - وما لم يجب

١٠٠١. قوله: وبعض أبناء التحقيق والتحصيل...

هو [ال] حكيم المحقّق، الطوسي، قدّس الله نفسه. ■ (منه)

■ قارن: شرح الإشارات ج ١٠٩/٣-١١٣ وقال فيه: «اعلم أن تأخّر الشيء عن غيره يقال بخمسة معاني!!»

١٠٠٢. ل، م، ش: اثنان... اثنان

بحسب سنخ جوهر الماهية؛ لأنّ الممكن ليس بما هو موصوف بالإمكان بمتأخّر عن تأثير المؤثّر، وإتما يتأخّر عنه بحسب تقرّره أو^{١٠٠٣} بطلانه^{١٠٠٤} المتأخّرين في لحاظ العقل عن نفس ماهيّته وسنخ ذاته، وهما اللذان بسببهما يحكم على سنخ جوهر الماهية بالاحتياج إلى المؤثّر، ثمّ إلى علّة الإحتياج.

فإذن قد^{١٠٠٥} تأصّل لديك أنّ الشيء - أي مفهومه بما له من الماهية التقديرية في عقل ما - ما لم يجب لم يتقرّر - أي ماهيّته^{١٠٠٦} الحقيقية - وما لم يتقرّر لم يصلح أن يحكم عليه بالوجوب السابق، وما لم يصحّ أن يحكم عليه بالوجوب لم يوجد، وما لم يوجد لم يجب بالوجود^{١٠٠٧} بحسب المجعول. وما لم تكن هذه المراتب لا يتصوّر منه اقتضاء أصلاً. فكن لهذه الأصول^{١٠٠٨} على دوام تذكّر وذكرى!

إيقاظ

[في أنّ الإمكان الذي يعتبر في المحمول يوجب أن
يصبح العقد من الحملات الحقيقية]

كأنك قد تنبّهت بما تنهناك^{١٠٠٩} أن قولنا: «الإنسان ممكن» مثلاً^{١٠١٠} ليس عقداً ذهنياً كما ربّما ظنّ؛ إذ ليس مصداق الحمل ومطابق الحكم هو خصوص وجود الموضوع في الذهن وإن لم يكن الإمكان إلّا من الاعتبار العقلية؛ بل إنّ يجب أن يعتبر^{١٠١١} مثل ذلك العقد^{١٠١٢} من الحملات الحقيقية.

تسريح تنبيهي

[إنّ الضرورة العارضة للشيء تنبعث عن ذات الموضوع]

أنت بما انصرح لك أنّ الضرورة بحسب الجزء أو بحسب التقييد بقيد ما ضرورة بالغير،

١٠٠٥ ج: - قد
١٠٠٧ ج: بالوجوب
١٠١٠ خ: - مثلاً

١٠٠٣ خ: و
١٠٠٦ ج: - التقديرية... ماهية / ل: ماهية
١٠٠٨ ل: خ: الامور
١٠٠٩ خ: تنهناك
١٠١٢ ج: العقل
١٠١١ ج: يعبر

فإنَّ الغير أعمّ من الغير الخارج عن المفهوم - الذي التفت إليه - ومن الغير الداخل فيه؛ ولذلك ما أنَّ الوجوب بشرط المحمول وجوب بالغير على سلطنة أن تسرح^{١٠١٣} ما^{١٠١٤} يتجسّمه شيخ أتباع الإشرافية في أبواب جهات العقود في صناعة^{١٠١٥} الميزان من إرجاع الضرورة بشرط^{١٠١٦} الوصف والضرورة بحسب^{١٠١٧} المحمول؛ وبالجملّة الضرورات كلّها إلى الضرورة بحسب الذات^{١٠١٨} تسريحاً بإحسان؛ إذ ليس هو على مضادة الحقّ من كلّ وجه، بل من بعض الوجوه؛ فإنَّ تلك الضرورات ليست اتفاقية محضة بالقياس إلى ذوات^{١٠١٩} الموضوعات.

أمّا ما^{١٠٢٠} بحسب الوقتين المعيّن وغير المعيّن، فلأنَّ الحكم الوقتي ينساق إلى ذلك الوقت بسياقه^{١٠٢١} لازم ضروري للموضوع، كحركة السمايات اللازمة لها، فإنّها تسوق النيرين إلى الكسوف والخسوف، وسائر الكواكب إلى الشروق والغروب؛ فالضرورة في الوقتين بالحقيقة إنّما هي لذلك اللازم وهي ضرورة ذاتية لا وقتية. وإنّما كانت لذلك اللازم لأنّه لولا ملاحظة الذهن نسبتها إليه، لما أمكن الحكم بها أصلاً.

وأما ما بحسب الشرطين شرط الوصف وشرط المحمول، فالبيان فيه أظهر.

وبالجملّة، غير اللازم الضروري - سواء كان ذلك الغير عن الأوقات أو عن^{١٠٢٢} شرائط الحكم - ليس يخلو من^{١٠٢٣} أنّه [١]: إمّا أن يتعرّض له في العقد، [٢]: أو يهمل.

فإن تعرّض له كأنّ قيل: القمر وقت الحيلولة منخسف، فالموضوع [الف]: إن كان القمر وحده، فوقت الحيلولة يكون مأخوذاً في جانب المحمول جزءاً؛^{١٠٢٤} فيكون حينئذ^{١٠٢٥} نسبة الخسوف وقت الحيلولة^{١٠٢٦} إلى القمر ضرورته بحسب^{١٠٢٧} الذات لا بحسب وقت وشرط؛ [ب]: وإن كان الموضوع هو القمر وقت الحيلولة، فيكون الوقت قد أخذ في جانب

١٠١٥. خ: تسترح

١٠١٤. ل، ج: خ؛ لما

١٠١٣. خ: تسترح

١٠١٧. ل، ج: بشرط

١٠١٦. م: شرط

١٠١٨. قارن: شرح حكمة الإشراف لقطب الدين الشيرازي ٨١/ ٨٣

١٠٢١. ج: فسياقه

١٠٢٠. ل: -؛ ما

١٠١٩. ل، ج: خ؛ ذات

١٠٢٤. خ: جزئياً

١٠٢٣. خ: عن

١٠٢٢. ش: من

١٠٢٦. ل: -؛ يكون مأخوذاً... الحيلولة

١٠٢٥. ج: حينئذ

١٠٢٧. م: يجب

الموضوع جزءاً منه، فتكون أيضاً نسبة الخسوف إلى هذا المجموع ضروريةً بحسب الذات. ١٠٢٨

وكذلك إن تُعرض لشرط ١٠٢٩ غير الوقت، فالإنسان إذا أخذ مع وصف الكتابة أو من حيث التقييد ١٠٣٠ بالوصف كان تحرك الأصابع ضرورياً لذات الموضوع، كما وصف الضاحك بالقوة ١٠٣١ ضروري بالنظر إلى ذات الحيوان الناطق.

وإن لم يُعرض للأوقات والشرائط بالذكر ١٠٣٢ اللهجي ولا الفكري فلا ضرورة بحسبهما ١٠٣٣ - أي لا بحسب الوقت ولا بحسب الشرط - بل كانت القضية مطلقة، أو يستحيل الحكم بالضرورة بحسب الوقت أو الشرط مع الإغفال عنها.

فإذن لا يمكن أن ١٠٣٤ يحكم بشيء من الضرورات إلّا وأن يحكم بها بحسب ذات الموضوع، فالضرورة المطلقة السرمديّة والضرورة الذاتية ١٠٣٥ لا على الإطلاق؛ بل مع وصف الموضوع بالوجود والضرورة بسبب الذات والضرورة بشرط الوصف الذي جعل مع الموضوع موضوعاً، والضرورة بشرط ١٠٣٦ وقتٍ بعينه، والضرورة بشرط وقت لا بعينه ١٠٣٧ والضرورة بشرط المحمول، وهي الضرورات السبع كلّها رجعت إلى أن تكون بحسب الذات.

وإنما الحيود عن صراط الحكمة في هذا الحكم من جهة الخلط بين ما بحسب نفس ١٠٣٨ الذات وبين ما بحسب الجزء والتأليف أو القيد والتقييد، وعدم تميّز ١٠٣٩ ما بحسب الذات ١٠٤٠ على الإطلاق، لا بسببها وما بحسب ١٠٤١ الذات، لكن لا على الإطلاق، بل مع وصفٍ ما خارج عن جوهر الذات، وإن لم يكن بسبب الذات ولا بسبب ذلك الوصف وما بسبب الذات وما بشرط الوصف - الذي جعل مع الذات موضوعاً - وما بشرط

١٠٢٩ م: شرطه / خ: بشرط

١٠٣٢ خ: لا يذكر

١٠٣٦ ل: - الوصف الذي ... بشرط

١٠٣٧ م: - وقت بعينه... لا بعينه / د: + بالوجود والضرورة بحسب الذات
١٠٤٠ ج: - وبين ما بحسب... الذات

١٠٢٨ ل: - لا بحسب... الذات

١٠٣١ ل، خ: - بالقوة

١٠٣٤ م: - يمكن أن

١٠٣٥ ل: + والضرورة بشرط الوصف... الذاتية

١٠٣٧ م: - وقت بعينه... لا بعينه / د: + بالوجود والضرورة بحسب الذات

١٠٣٨ ج: + الأمر
١٠٣٩ هـ: هكذا في النسخ

١٠٤١ خ: - الجزء والتأليف... بحسب

ما يسوق الحكم على الذات إلى وقت بعينه أو لا بعينه وما بشرط المحمول بعضها عن بعض^{١٠٤٢}.

تعقيب وبحث

[تحقيق في الضرورة الواقعة في القضايا]

[يمكن أن تكون الضرورة غير دائمة في القضايا]

لقد انساق ذهن بعض الميزانيين إلى أنه كما لا يجوز الحكم الدائم الغير الضروري في الكلّيات، فكذلك لا ضروري غير دائم فيها.

فربما نقض ذلك أنه ليس بعض الماهيات تكون لها لوازم لذاتها، وهي يقتضي سياقها كل واحد من الجزئيات الواقعة تحت^{١٠٤٣} تلك الماهية إلى أمرٍ ما؟! فيصح الحكم الحاصر لها بالأمر الذي ذلك اللازم سائق إليه؛ فيكون الحكم لا محالة ضرورياً بحسب الوقت^{١٠٤٤} الذي يحصل فيه ذلك الأمر، كالحركة السماوية للأفلاك والكواكب، فإنها لازمة سابقة كل كوكب إلى الشروق و^{١٠٤٥} الغروب^{١٠٤٥} في وقتٍ ما، فيصح الحكم بأن كل كوكب يشرق أو يغرب في ذلك الوقت، فهذا حكم ضروري غير دائم.

[بحث ميزاني في عدم انفكاك الضرورة عن الجزئيات والكلّيات]

ثمّ هناك بحث^{١٠٤٦} على أصل صناعة الميزان حيث يقولون الحكم بالدوام على الكلّيات لا يكون إلّا مع الضرورة، وأمّا الحكم على الجزئيات فقد ينفك عن الضرورة. فإن عنوا بالضرورة ما بالنظر إلى نفس ماهية الموضوع مع عزل النظر عن الأسباب الخارجة فربما انسلخ الحكم على الكلّيات عن الضرورة. وإن عنوا ما بحسب نفس الأمر فلا موجود من الجائزات إلّا وهو واجب بعلته^{١٠٤٧} في نفس الأمر.

١٠٤٤م: أ

١٠٤٧ل: خ، العلية

١٠٤٣ج: بحسب

١٠٤٦ج: تحت

١٠٤٢خ: بعضها عن بعض

١٠٤٥خ: الشرق والغرب

فلانسلك حكم عن الضرورة أصلاً، لا على الكلّيات ولا على الجزئيات، إلّا أنّ
المعتبر في العلوم هو الحكم الضروري على الكلّيات؛ لأنّ مراسيل العلوم البرهانية
كلّيات، و^{١٠٤٨} مطلقاتها ضروريّات. ^{١٠٤٩}

مسألة استبصارية^{١٠٥٠}

[في الفرق بين أزلية الإمكان وإمكان الأزلية] ^{١٠٥١}

أما استوضحت فيما استوضحت من قبل فأتضح لك أنّ طباع الإمكان إنّما هو
بالقياس إلى طباعي^{١٠٥٢} التقرّر والوجود^{١٠٥٣} على الإطلاق، لا بالقياس إلى
الخصوصيّات، فالممكن ما يجوز له بالنظر إلى ذاته طبيعة التقرّر والوجود وطبيعة البطلان
والعدم، لا أنحاء التقرّرات والوجودات وأنحاء البطلانات والعدمات بخصوصيّاتها،^{١٠٥٤}
بل ربّما امتنع بعض الأنحاء بالخصوص، كالبطلان قبل التقرّر قبلية زمانية والبطلان بعد
التقرّر بعديّة زمانية بالنظر إلى ماهيّة الزمان، وكذلك التقرّر بعد البطلان بعديّة زمانية أو
قبله قبلية زمانية^{١٠٥٥} بالنظر إلى نفس ماهيّة.

فإذن ليس يلزم للممكن أن تجوز له الأزلية بالنظر إلى طباع ذاته، وإنّما اللازم له أزلية
جواز مطلق التقرّر والبطلان بالنسبة إلى ذاته بذاته، وأزلية الإمكان ليست تستلزم إمكان
الأزلية،^{١٠٥٦} بل إنّهُ يمكن أن يمتنع أزلية التقرّر للممكن بالنظر إلى سنخ ماهيته وإن كان
جواز طبيعته التقرّر للبطلان بالنظر إلى سنخ ماهيته^{١٠٥٧} أزليّاً له بذاته؛ ففرق ما بين أزلية
الجواز وجواز الأزلية بحسب نفس مفهوميهما، وكذلك أيضاً بحسب نسبتتهما إلى ذات
الممكن بين غير خفي. فأزلية الجواز هي كون الممكن في الآزال والآباد موصوفاً في
لحاظ العقل، لجواز التقرّر والبطلان بالنظر إلى ذاته بذاته. وجواز الأزلية هو كون الممكن

١٠٥٠. ج: استضائية

١٠٥٢. خ: طباع

١٠٥٤. ل، خ: بخصوصيات

١٠٤٩. ج: - ضروريّات

١٠٥١. عنوان الفصل مقتبسة من هامش نسخة «ل».

١٠٥٣. وقع من هنا سقط في نسخة «ج»

١٠٥٥. د: - والبطلان بعد... زمانية

١٠٥٦. ل: - جواز مطلق التقرّر والبطلان... الأزلية

١٠٥٧. ل، ش، خ: - وإن كان جواز... ماهيته

في ١٠٥٨ نفسه بحيث يجوز له بجوهره أن يتقرر ذاته أزلاً وأبداً تقرر الأسبقية البطلان بحسب نفس الأمر أصلاً، لا سبقاً دهرياً ولا سبقاً زمانياً، بل إنما يسبقه في لحاظ العقل سبقاً بالذات فحسب.

ولعل ذات الممكن بما هو على طباع الإمكان متأبى أن يجوز له ذلك، ١٠٥٩ وإن كان هو من الجائزات الممكنة في أنفسها تقررًا وبطلاناً. أليس تسمرد التقرر وراء أصل التقرر، وتسمرد البطلان وراء نفس البطلان؟! ما أسهل أن يتأتى لك أن تتيقنه، فإذا أنت في أمرك على بصيرة!

وهم افتضاحي

[في إبطال رأي من لا يفرق بين كون الأزل ظرفاً للإمكان أو ظرفاً للتقرر]

من الناس من لم يفرق بين كون الآزال ظرفاً ١٠٦٠ للإمكان، على معنى أن الشيء متصف في لحاظ العقل بالإمكان اتصافاً مستمراً غير مسبوق بعدم الإتصاف، وبين كونه ظرفاً للتقرر، على معنى أن الشيء متقرر أزلاً وأبداً تقررًا غير مسبوق بالبطلان. فظن أنه استدل على لزوم جواز الأزلية لأزلية الجواز بأن جواز الشيء إذا كان مستمراً في الأزل ١٠٦١ لم يكن هو نفسه متأبياً عن قبول التقرر في شيء من أجزاء الأزل، فيكون عدم تأبیه مستمراً في جميع تلك الأجزاء، فإذا نظر إلى ١٠٦٢ ذاته من حيث هو لم يأب ١٠٦٣ التقرر في شيئاً منها، بل جاز تقررّه في كلّ منها لا بدلاً ١٠٦٤ فقط ١٠٦٥، بل ومعاً أيضاً، ١٠٦٦ وجواز تقررّه في كلّ منها معاً هو جواز تقررّه مستمراً في جميع أجزاء الأزل بالنظر إلى ذاته.

فإن قد اتضح الأمر وأنت تعلم أنه بالافتضاح ألصق ١٠٦٧ منه بالاتضاح؛ فالمتضح من ذلك هو أن لا يكون الشيء أبياً في شيء من أجزاء الأزل عن طبيعة مطلق ١٠٦٨ التقرر لا

١٠٥٩. خ: + وإن ذلك

١٠٦٢. خ: - إلى

١٠٦٥. ش: + بل

١٠٦٧. ل: العيق (?)

١٠٥٨. خ: - في الآزال والآباد... الممكن

١٠٦١. د: الآزال

١٠٦٤. ل: خ: منها لا بد

١٠٦٦. م: - بل / م: بدلاً فقط معاً هو

١٠٦٨. خ: مطلقة

عن التقرّر المطلق؛ أليس ما بحسب طباع الإمكان هو ذلك^{١٠٦٩} لا ذا، واستمرار الشيء إنما يستلزم أن تستمر ما هو^{١٠٧٠} مقتضي^{١٠٧١} طباعه، لا ما يزيد على ذلك! فإذاً يمكن أن لا يجوز له بالنظر إلى ذاته أن يتقرّر في كلّ من تلك الأجزاء بدلاً وحده فضلاً عن ذلك بدلاً ومعاً معاً، فالغلط من سوء اعتبار الحمل أو المصادرة على المطلوب الأول، وأخذ الشيء في بيان نفسه.

ثمّ من الموجودات الممكنة ما هو آني الوجود وإمكانه مستمرّ في الآزال والآباد، وكذلك الإضافات المتخصّصة بأزمته بأعيانها ممكنة في الآزال والآباد، ويمتنع عليها الوجود في غير تلك الأزمنة، فهي وإن كانت من الأمور الذهنية ولكن سبيل الوجودين في هذا الفرض واحد.

وأيضاً كلّ حادث زمنيّ بما هو حادثٌ زمنيّ فإنّه من الجائزات لا من الممتنعات قطعاً، وأنه يمتنع عليه أزلية التقرّر، فإن أسند ذلك إلى قيد الحدوث لا إلى سنخ الذات قبل لا ضير؛ إذ الذات بحسب قيد الحدوث لا يصحّ أن تعدّ من جملة الممتنعات.

تفصيلة

[في الفرق بين إمكان الشيء لنفسه ولغيره]

ألم تسمعنا ما تتلو عليك من قبل أن من الوجود^{١٠٧٢} وجود الشيء لنفسه ومنه وجوده لغيره؟! فطائفة^{١٠٧٣} من الجائزات طباع ناعية في تقرّرها، ووجودها قائمة بمحالّ لها؛ وطائفة منها تقوم بأنفسها في التقرّر والوجود، لا يكون تقرّرها ووجودها في شيء، فإذا كأنك لم ترتّب إن أسمعناك أن القسمة متأتية في الإمكان أيضاً، فالإمكان: إمّا إمكان وجود الشيء لنفسه، وإمّا إمكان وجود الشيء في غيره؛ وهما متقابلان متصادمان؛ فكّل ممكن الوجود لنفسه فهو ممتنع الوجود في غيره، وكلّ ممكن الوجود في غيره فهو ممتنع الوجود لنفسه.

١٠٧١. ل: حقيقي (الكلمة مهملّة)

١٠٧٠. خ: - هو

١٠٦٩. خ: ذلك

١٠٧٣. ل، خ: وطائفة

١٠٧٢. م: الموجود

وأيضاً حيث وضح لديك الفرق بين وجود الشيء في نفسه وبين وجود الشيء لغيره، فقد تكتشف لك أن الإمكان [١]: إما إمكان وجود الشيء في نفسه، [٢]: أو إمكان وجود الشيء لغيره؛ والأخير أخصّ تحقّقاً من الأوّل.

فكلّ ما هو ممكن الوجود لشيء - أي ممكن الحلول في شيء حلول الأعراض ١٠٧٤ في الموضوعات، أو الصور في المواد - فهو ممكن الوجود في نفسه بتّة؛ إذ لو كان ممتنع الوجود في حدّ ذاته لامتنع وجوده لغيره، ولو كان واجب الوجود في حدّ ذاته ١٠٧٥ لاستحال ١٠٧٦ حلوله في شيء ولا عكس؛ أي ليس كلّ ما هو ممكن الوجود في نفسه فهو ممكن الوجود ١٠٧٧ لشيء آخر فربّما كان الشيء ممكن الوجود في نفسه وليس هو ممكن الوجود لشيء آخر ١٠٧٨، بل [١]: إمّا هو واجب الوجود لشيء آخر كالأعراض والصور، فإنّها بذواتها يستحيل أن يقوم بأنفسها؛ [٢]: أو ممتنع الوجود لشيء آخر يكون محلّاً له، كالجواهر المفارقة القائمة بأنفسها؛ فإنّها لا يجوز أن ١٠٧٩ تحلّ شيئاً ما أصلاً، لا حلول الأعراض في الموضوعات لكونها جواهر، ولا حلول الصور في هيولياتها لكونها مجرّدة.

تنقيصٌ ووعْدٌ

[أن طبيعة الإمكان تسبق جميع الجائزات سبقاً دهرياً]

ألا أخبرك بما ساقني إليه سائق الفحص وقادني إليه قائد البرهان أنّ من خواصّ طباع الإمكان أن يسبق تقرّر جملة الجائزات الذاتية في الأعيان بطلان في وعاء الدهر سبقاً دهرياً، كما يسبق ذواتها البطلان سبقاً بالذات أزلاً وأبداً في لحاظ العقل.

ولقد وقع من جنّح من الفلاسفة إلى إثبات التسرمد في الأعيان لتقرّر الذوات ١٠٨٠ الممكنة المعلولة وجود الحقائق الجائزة المجعولة ١٠٨١ وقاحةً كبيرة، لا تكفّر سيئتها في

١٠٧٥. خ: - لا متنع وجوده... ذاته

١٠٧٤. د: الاعتراض

١٠٧٧. خ: - في نفسه فهو ممكن الوجود

١٠٧٦. ل، خ: استحال

١٠٧٩. م: + كل

١٠٧٨. ل، خ: - فربّما كان الشيء... آخر

١٠٨٠. ل، خ: الذات

١٠٨١. خ: المجعول / ش: المجعولة (و على هذا يمكن أن يكون الضبط: المجعولة)

دين العقل ولا يغتفر إثمها في شريعة الحكمة. وحيث إن سياقة البرهان إلى فطنتك^{١٠٨٢} على نظمه^{١٠٨٣} الطبيعي ما لم تألف سلوك سبيل القدس ولم تلتفت لفت عالم العقل ممّا أراه صعب المسلك عسير المدرك جدّاً، أخرت ذلك إلى أن^{١٠٨٤} أثبتك قسماً موفوراً من أبناء العلم وأسرار الحقيقة، وأعودك شطراً صالحاً من عادات أخلاء العقل وأولياء الحكمة الذين قُصيا همهم وقُصارى نيتهم أن يكونوا تبعاً للحقّ ورفضاً للباطل.

فيصل

[في سبب اختلاف الفيض من المبدأ الفياض وعدم استقلال المعلولات]

[انقسام الموجودات بحسب قبول فيضان الواجب]

أنّ ما هو جازٍ التقرّر والوجود في ذاته فإنّه:

[١]: إمّا أن يكون جواز تقرّره ووجوده في ذاته^{١٠٨٥} كافياً فيضانه من جود جاعله ونور فاعله، فيكون تامّ الصلوح للمجعولية^{١٠٨٦} من بعد العدم الدّهري السابق على طباع جوهره، فيفعله الجاعل في وعاء الدهر، ويكون لا محالة خارجاً عن أفق الزمان وطاهراً عن شوائب أدناس الزمانيات. وربّما^{١٠٨٧} توقّف على شيء ما غير ذلك أيضاً، لكن لا ممّا يعتريه التخصّص^{١٠٨٨} بزمانٍ ما.

[٢]: وإمّا أن يكون بحسب جوازه الذاتي غير تامّ الصلوح للفيضان، وبحسب بعض ما يتمّ به صلوحه لقبول الفيض غير مرتفع عن أفق الزمان، ومع ذلك غير ممكن الاستيعاب لجميع الأزمنة، فيكون لا محالة متخصّصاً بالإمكان الآخر الذي هو غير معنى الجواز بالذات، وهو الذي قد كنّا تلونا عليك أنّه الإمكان الاستعدادي، وإن أعود^{١٠٨٩} القول زيادة التلخيص قبل أنّك ستعرّف^{١٠٩٠} من ذي عوض، إن شاء الله تعالى.

١٠٨٢. خ: فطانتك	١٠٨٣. ش: نظم	١٠٨٤. خ: - أن
١٠٨٥. خ: - فانه اما أن ... ذاته		١٠٨٦. ل: ج: للمجعول
١٠٨٧. خ: فربما	١٠٨٨. ل: خ: التخصيص	١٠٨٩. ل: أعود
١٠٩٠. ل: خ: ستعرف		

إن الجائزات مستندة في تقرّرها^{١٠٩١} ووجودها إلى الجاعل واجب التقرّر والوجود بذاته، وواجب الوجود من جميع جهاته، وكلّ من كان كذلك استحالة أن يخصّ بعض المستعدّات بالفيض دون البعض، بل يجب أن يكون عام الفيض، وكبر إنمّا ومقتاً عند الله تعالى^{١٠٩٢} أن يستند إليه بخل وضمّن أو قصور أو عطل،^{١٠٩٣} تعالى الله عن ذلك كلّ علوّاً كبيراً؛ إنمّا الضئالة والعطل شأن الذوات القاهرة الجائزة والحقائق الناقصة الممكنة.

[إمكان الممكن واختلاف الفيض الحاصل من الاستعدادات]

فإذن إنمّا يكون اختلاف الفيض من جهة اختلاف الاستعداد في القوابل، فإنّ للممكنات إمكاناً في أنفسها وماهياتها،^{١٠٩٤} وهو وصف مشترك بمعنى واحد، كما أن^{١٠٩٥} الوجود معنى واحد مشترك. فإن كفى ذلك الإمكان الأصلي في الصلوح للفيضان عن القيوم الواجب فالذات - جلّ ذكره - وجب أن يغلق^{١٠٩٦} فيضه - تقدّس وتعالى - الليس الصرف المتبرّئ عن الاستمرار واللا استمرار،^{١٠٩٧} ويخرج موصوف ذلك الإمكان من البطلان والعدم إلى التقرّر والأيس من غير أن يتخصّص تجوهره وتأيسه بوقت دون وقت؛ وإن كان الإمكان الأصلي قاصراً عن الكفاية ولم يكن له^{١٠٩٨} بدّ من حصول شرط آخر يكون بحسبه الاستعداد لقبول الفيض، فذلك هو الذي حوّل إيضاحه بالفحص.

فإذن يكون لمثل هذا الممكن إمكانان:

[١]: أحدهما، الإمكان العائد إلى سنخ الماهية، و^{١٠٩٩} هو كون الشيء بحال لا يلزم من

فرض تقرّره أو بطلانه بما هو محال.

[٢]: والآخر، الاستعداد التامّ بحسب اجتماع الشرايط المنتظرة وارتفاع المصادمات

المانعة، وتلك الشرايط تكون لامحالة سابقة سبقاً زمانيّاً. والاستعداد التامّ يحصل بحدوث حوادث متسابقة. وسينكشف من بعد إن شاء الله تعالى أنّ الحوادث المتسابقة لا

١٠٩٢. ل.، خ: - تعالى / اقتباس من غافر / ٣٥ / والصف / ٣.

١٠٩٤. ل.، خ: هيئاتها ١٠٩٥. م.، خ: - أن

١٠٩٧. ل.، خ: - واللا استمرار ١٠٩٨. م.، ش: - له

١٠٩١. ل.، خ: نفسها

١٠٩٣. ش: عطلة

١٠٩٦. ش: تغلق

١٠٩٩. خ: - و

يمكن حدوثها إلا عند حركة تتكفل أن تقرب المعلول من علته بعد بعده عنها .
فإذن لم يكن بدّ لتلك الحوادث من محلّ يصير بسببها تامّ القبول لما يفيض عله بعد ذلك من جود المبدأ الجوّاد، وهو المادّة التي هي محلّ هذا الإمكان.

[عدم دوام التجوهر للمجعولات والتسرمد للمعلولات]

ونحن حكماء الحكمة الحقيقة اليمانية لسنا في هذه الأحكام على مخالفة لفلسفة الفلسفة اليونانية إلا في حكم واحد، فإننا نردعهم عمّا زاغوا فيه عن الحق زيفاً بعيداً، وحاصوا عن الحكمة^{١١٠٠} حيصاً شديداً، حيثما افتتنوا بدوام التجوهر للمجعولات، وتهوّسوا بتسرمد الوجود^{١١٠١} للمعلولات، وبالله الاستعانة من الشقاوة الأبدية والغواية السردية .

استيفاء

[في فياضية الحق إلى الممكنات]

إنّ القيوم الواجب بالذات - جلّ جنبه - قد أعطى كلّ شيء ما يحتاج^{١١٠٢} إليه بالضرورة في تقررّه ووجوده وفي حفظ تقررّه ووجوده، وما هو فوق الحاجة الضرورية ممّا هو أخرى له وأليق بحسب الإمكان.

فإن كان ذلك الإمكان في مادّة فبحسب الاستعداد الذي فيها، وإن لم يكن في مادّة فبحسب إمكان الأثر الفاض في نفسه، كالعقول^{١١٠٣} المفارقة. وبالتفاوت في مراتب الإمكانيات تفاوت درجات الوجودات في الكمالات والنقصانات، فإن كان^{١١٠٤} تفاوت^{١١٠٥} الإمكانيات في النوع^{١١٠٦} كان الاختلاف بالنوع، وإن كان ذلك التفاوت في إمكانيات الأشخاص فاختلف الكمال والنقصان يكون في الأشخاص؛ والكمال المطلق إنّما هو حيث الوجوب بلا إمكان والوجود^{١١٠٧} بلا عدم، والفعل بلا قوّة، والخير بلا شرّ، والحقّ بلا باطل .

١١٠٠. ل، خ: الحكم	١١٠١. ل، خ: وأنه	١١٠٢. خ: + ما
١١٠٣. د: + في	١١٠٤. خ: كانت	١١٠٥. خ: - درجات الوجود... تفاوت
١١٠٦. خ: الجميع / د: الممتنع		١١٠٧. ل، د: الوجوب

ثم كلّ تالٍ فإنّه غير تامّ في نفسه لا تمامية ذاتية، وإنّه ناقص الحقيقة في جوهره نقصاناً غير محدود بالنسبة إلى محوطة كمال المبدأ الأول، ولا نهاية مجده^{١١٠٨} في مراتب الشدة والقوّة والتمامية^{١١٠٩}؛ وفوقية التمامية؛ إذ كلّ ما سواه ممكن في ذاته، والإمكان منبع الشرّ، ومغنطيس النقصان.

[مساوغة الإمكان والفقدان والشرّ]

ثم الاختلاف بين التوالي في الأشخاص والأنواع يكون بحسب رتبة الإمكان ودرجة الاستعداد، وهذه الإمكانيات هي أسباب الشرّ والفقدان، فلهذا لا يكون أمر من الأمور الممكنة وجوهر من الجواهر الجائرة خلواً من مخالطة الشرّ، ولا عرواً من ملابسة الفقدان؛ إذ^{١١١٠} الشرّ هو العدم كما الخير هو الوجود، والفقدان هو القوّة كما الوجدان هو الفعلية^{١١١١}، هو حيث يكون الإمكان أكثر يكون الشرّ أكثر والفقدان أوفر.

[التشكيك في الممكنات]

فإذن يشبه^{١١١٢} أنّ بعض الممكنات بالإمكان أحقّ، ونسبة الجواز إلى بعض الجائزات أولى لاختلاف الإمكانيات كثرة وقلة، وكما الوجود يقال بالتشكيك فكذلك جواز الوجود.

[أقسام الممكنات بحسب ظرف الثبوت]

وبالجملة، الموجودات - ما خلا واجب التقرّر والوجود الذي تقرّره ووجوده بنفس ذاته - هي ممكنة التقرّر والوجود، إلّا أنّ [١]: منها ما إمكان تقرّره ووجوده في غيره، ومثل ذلك يتقدّم تقرّره بالفعل تقرّر بالقوّة تقدّماً بالزمان، والتي هي كذلك من الجائزات هي الممكنة الكائنة.

[٢]: ومنها ما إمكان تقرّره ووجوده في ذاته، وهو الذي إمكانه معه ولم يتقدّم تقرّره بالفعل تقرّر بالقوّة في شطرٍ من أشرط الزمان أصلاً؛ بل إنّما سبق تقرّر ذاته بالفعل بطلان في

اللاخلأ واللاملأ الزماني، أعني اللبس الصرف الذي نسبته إلى الامتداد الزماني نسبة
اللاخلأ واللاملأ إلى الامتداد المكاني، والتي هي كذلك من الذوات الجائزة هي الممكنة
المبدعة، كالعقول وسائر المبدعات.

وإنما يقال فيها إنها جائزة التقرّر والوجود بمعنى أنها من بعد نفس اللبس الصرف، لا
أنها بعد استمرار اللبس أو لا استمراره،^{١١١٣} وبمعنى أن تعلق تقرّرها وجودها لا بذاتها،
بل بجاعلها الموجد إياها بنفس جعل ماهياتها، فهي^{١١١٤} بالإضافة إليه متقرّرة موجودة
باعتبارها في ذواتها باطلة هالكة، أي ليست متقرّرة ولا موجودة، وليس يصدق هناك من
معاني الإمكان غير هذين المعنيين أصلاً إلا الإمكان العام.

تتمّة تفصيليّة

[في الإمكان الاستعدادي]

قد علمت أن نسبة الوجوب إلى الإمكان نسبة تمام إلى نقص، وأن ما يجب وجوده لا
بذاته هو الذي لوضع شيء ما ليس هو صار واجب الحصول؛ مثلاً أن الأربعة واجبة
الحصول لا بذاتها، ولكن عند فرض الإثنين وإثنين، والاحتراق واجب الحصول لا بذاته،
ولكن عند فرض البقاء في^{١١١٥} القوة الفاعلة بالطبع والقوة المنفعلة بالطبع، أعني المخترقة
والمختركة؛^{١١١٦} ولا يكون ذلك إلا بإيجاب العلة الموجبة بالضرورة.

وإن مكساب^{١١١٧} الوجوب ومجلاب الإيجاب في جملة ما له تعلق بالمادة - سواء
كانت الأنواع الجوهرية الجسمية وأشخاصها، أو الصور والأعراض أو النفوس الناطقة
الإنسانية - هو الإمكان الاستعدادي، وهو التهيؤ للكمال بتحقيق^{١١١٨} بعض
المنتظرات^{١١١٩} من الشرائط، ويطل بعض المصادمات من الموانع، ويقبل الشدة والضعف
بحسب القرب من الحصول والبعد عنه لحصول الكثير ممّا ليس منه بدّ أو القليل.^{١١٢٠}

فاستعداد النطفة للصورة الإنسانية أضعف من استعداد العلقة لها وهو من^{١١٢١} استعداد

١١١٥. م. ش. - في

١١١٨. خ. لتحقّق

١١٢١. خ. - من

١١١٤. خ. - فهي

١١١٧. ل. كمساب

١١٢٠. كذا في النسخ

١١١٣. م. - الاستمراره

١١١٦. ش. - المحركة (?)

١١١٩. د. - المطرات

المضغة، وهكذا إلى استعداد البدن الكامل، واستعداد الجنين للكتابة أضعف من استعداد^{١١٢٢} الطفل لها. ويحدث حصوله بحدوث بعض الأسباب والشرائط وانبتات^{١١٢٣} وجود بعض الأضداد والموانع. وينصرم استمرار حصوله إما لحصول الشيء بالفعل، وإما لانقطاع^{١١٢٤} الأسباب وطروء الموانع.

[الفرق بين الإمكان الاستعدادي والذاتي]

وهذا الإمكان غير الإمكان الذاتي لا اقتضائية رجحان أحد الطرفين، وقوله الشدة والضعف، وعدم لزومه لماهية الممكن، وقيامه بمحلّ الممكن لا به، وكونه من الأمور المتحققة في الأعيان قائمة بمحالتها^{١١٢٥}، لأنّه كيفية حاصلة للمادة ماهية إياها لإفاضة المبدأ الجواد وجود الحادث فيها - كالصورة والعرض - أو معها - كالنفس المجردة - بخلاف الإمكان الذاتي في جميع تلك الأحكام.

[فرق آخر بين الإمكان الوقوعي الاستعدادي والذاتي]

ثم إنَّ الاستعداد القائم بالنطفة مثلاً ينسب إليها، ويستتبي^{١١٢٦} استعدادها للصورة الإنسانية وينسب إلى الصورة الإنسانية ويستتبي^{١١٢٧} إمكانها في النطفة، فالإمكان الوقوعي بما هو إمكان وقوعي للممكن قائم بمحلّه؛ لأنّه^{١١٢٨} المتّصف بالاستعداد والبعد والقرب حقيقةً، وإتّما يوصف به الممكن لتعلّقه به وانتسابه إليه، لا لأنّه وصفه حقيقةً، فهو بالوصف بحال المتعلّق أشبه. وأمّا الإمكان الذاتي فهو وصف الممكن بحسب حاله. فهذا فرق آخر بينهما.

[الفرق بين الاستعداد والإمكان الاستعدادي ولزوم اعتبار المادة فيها]

وربّما يقال: إذا كان لمحلّ من شأنه أن يحلّ فيه صورة أو عرض موانع تصادم حصول ذلك الحال فيه،^{١١٢٩} أو شرايط يتوقّف ذلك الحصول عليها، فبحسب بطلان تلك الموانع

١١٢٣. ل. خ: الابنات

١١٢٦. ل. ش: يسمى

١١٢٩. م: منه

١١٢٢. خ: - العلقه لها... استعداد

١١٢٥. خ: قائمة لها

١١٢٨. خ: لان

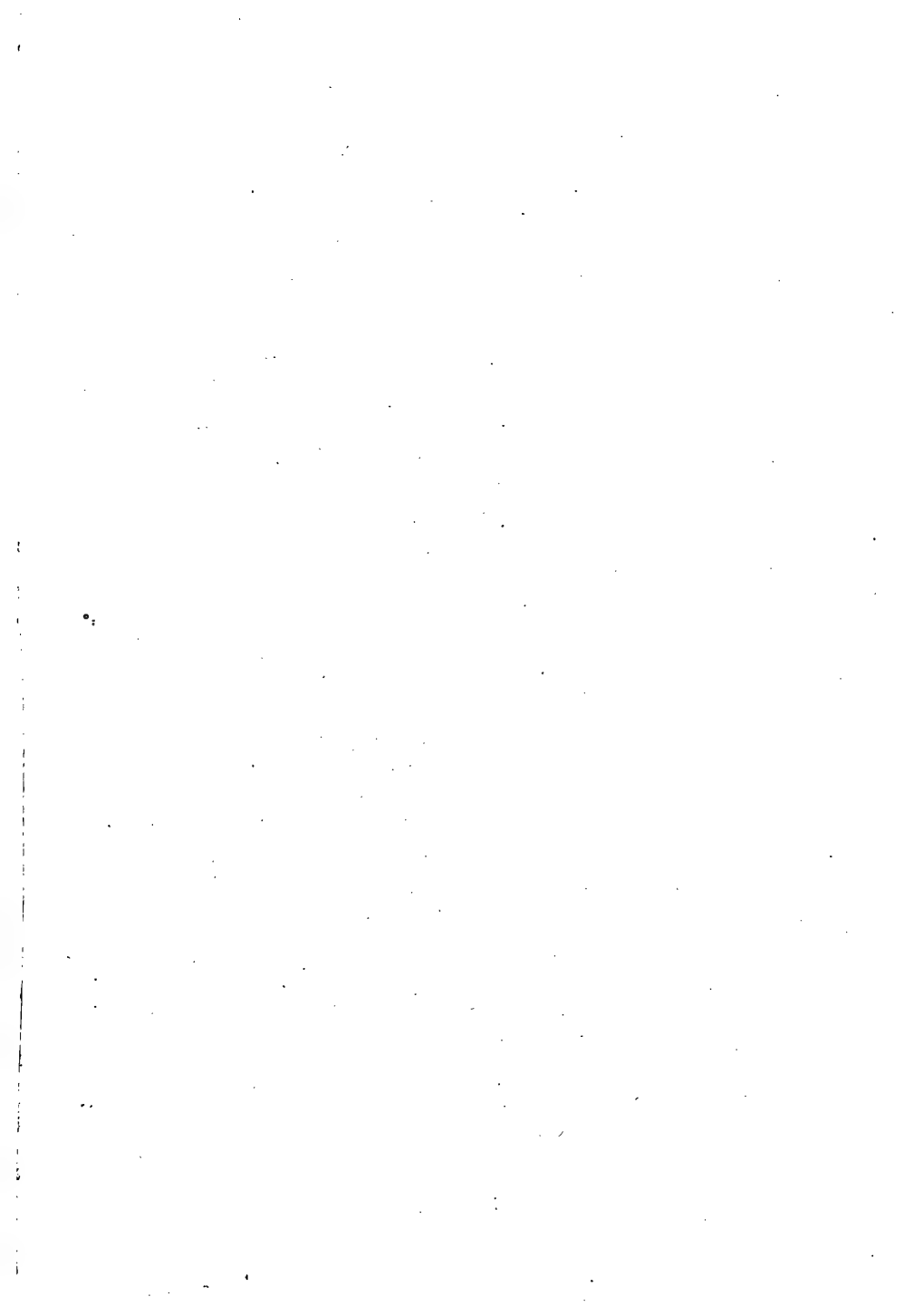
١١٢٤. م: الانقطاع

١١٢٧. ل. ش: يسمى

وحصول تلك الشرايط تحصل في ذلك المحلّ كفيّة مهيتة إياه لوجود ذلك الحال فيه، فتلك الكيفية تسمى استعداداً، والقبول اللازم لذلك الاستعداد هو الذي يسمى إمكاناً استعدادياً. والقرب والبعد اضافتان عارضتان لذلك الاستعداد الذي^{١١٣٠} هو من مقولة الكيف، وليس للاستعداد بدّ من مادّة، لأنّه تدريجيّ منتقل من ضعف إلى قوّة، ومن بعد^{١١٣١} إلى قرب، وكلّ تدريجيّ حادث زمنيّ، وكلّ حادث زمنيّ فله مادّة البتّة.

[الارتباط بين الكيفية المزاجية والإمكان الاستعدادي]

و من الناس من يزعم أنّ نفس^{١١٣٢} الكيفية المزاجية يقال لها الإمكان الاستعدادي باعتبار آخر، فالكيفية المزاجية في النطفة مثلاً إذا اعتبرت في نفسها كانت كفيّة مزاجية، وإذا نسبت إلى الصورة الإنسانية قيل: إنّها إمكان استعدادي لها. وكذلك الشيء غير الكيفية المزاجية يكون في نفسه شيئاً ما، وبالنسبة إلى شيء بخصوصه إمكاناً، كصحن الدار فإنّه صفة الدار، فإذا أحضره الذهن وأخضر قدر ما يسع من الرجال كان إمكان وجود. وسيعاد إليك بيانه، والفحص عنه في باب القوّة والفعل إن شاء الله العزيز العليم.



تختمة في اعتبار بعض الأحكام للممتنع بالذات

تنبيهٌ تذكيري [في عدم اجتماع الممتنع بالذات وبالغير]

أُلفت على تذكّر لما اتّضح لك أنّ الواجب بذاته لا يكون واجباً بغيره!؛^١ فاستعمل^٢ مثل ما سلف من البيان في الممتنع بالذات، واحكم أنّ ما يمتنع بذاته يستحيل أن يمتنع لغيره، وإلاّ لبطل امتناعه ببطان ذلك الغير. وأيضاً لا يتصوّر لذات بعينها بطلانان، ولا^٣ لبطلان ذات بعينه ضرورتان، فلا يتصوّر تكثّر شيء من التقرّر والبطلان والوجود والعدم والضرورة واللاضرورة إلاّ بتكثّر الموضوعات، فإذاً يستحيل أن يكون ضرورة بطلان ماهية مفروضة بعينها بحسب الذات وبحسب الغير معاً، أو على التناوب؛ فالممتنع بالذات يكون ضرورة بطلانه بحسب نفس ذاته فقط بالضرورة.^٤ فإذاً قد استقام أنّ معروض ما بالغير من الوجوب والامتناع ممكن بالذات بتّة.

٣. م، ج: والا

٢. ل، خ: واستعمل

١. خ: لغيره

٤. خ: + أنّ الإمكان هو المعروض للوجوب والامتناع بالغير

تحديق استبصاري

[إنَّ العقل لا يستطيع أن يتعلَّل الواجب بالذات والممتنع بالذات]

يليق بنا أن نعلمك أنَّ العقل كما أنَّه لا يطبق^٥ أن يتعلَّل القيوم الواجب بالذات - جَلَّ جنباه - كذلك لا يقدر أن يتعلَّل الممتنع بالذات.

أما القيوم الواجب بالذات فلغاية عزَّه وجلاله بسبب محوِضة قدوسية، وعلوِّ مجده في الكمال وسلطان كبريائه في القاهرة، وتساطع أشعة ظهوره في الباهرة، وتراكم لا تناهي^٦ نوره في الشدة؛ وفرط نقص العقل بالنسبة إلى قوَّة كماله مع كونه كاملاً في نفسه^٧ بالإضافة إلى من دونه. فإنَّه من هذه الجهة أضعف من أن يقوى على اكتناهاه^٨.

وأما الممتنع بالذات فلفرط نقصه وبلوغه أقصى أفق النقصان إلى حيث أن تجاوز صقع الشيئية، فليس في عالم التقرُّر شيءٌ حتَّى يقدر العقل على اكتناهاه.

فإذا القيوم الواجب بالذات لا يمكن أن يتعلَّل، لأنَّه لسعة ذاته وتامة وجوده وعدم تناهي مجده محيط بكلِّ شيء^٩، ويمتنع أن يحيط به شيء؛ والممتنع بالذات يستحيل أن يتعلَّل لأنَّه باطل الذات، فاقد الشيئية، ليس له نصيب من التدوُّت، ولا حظٌّ من التقرُّر، حتَّى يستطيع أن يحيط به عقل، ويناله مشعر، ويتطرَّق إليه تصوُّر.

ذنابة قانونية

[في استلزام المحال لمحال آخر]

إنَّ من^{١٠} الاعتراضات الخسيصة على تبيانات خُلفية أو استقامية مؤسَّسة على فرض أمور مستحيلة، ليتوصل بذلك إلى استحالة أمور مستدرك إليها بالمقصد ما فشى عند عامة الجدالين أن يقال هذا المفروض^{١١} محال، والمحال جاز أن يستلزم المحال. ولا يستشعر أنَّه لا فرق بين المحال والممكن في الاستلزام بعلاقة عقلية طبيعية وعدمه بعدمها.

٥. خ: لا يليق
٦. ل، خ: لا يتناهى
٧. خ: - و
٨. ل: اكتناهايته
٩. اقتباس من فضلت / ٥٤: «ألاَّ إنَّه بكلِّ شيء محيط»
١٠. وقع من هنا سقط في نسخة ش
١١. خ: مفروض

ليس إن الملازمة لا تقتضيها إلا العلة الموجبة إما بين نفسها ومعلولها، أو بين معلولها؟! وقد كنا أسمعناك^{١٢} في سالف القول أنه يكون لأحد المعلولين مدخلية ما في الآخر لا محالة.

وأليس^{١٣} الشرطي اللزومي ما يكون الحكم فيه بصدق التالي على تقدير المقدم لعلاقة بينهما طبيعية، وبهذا ينحاز^{١٤} عن الشرطي الإتفاقي^{١٥}.

وكما أن الاستلزام لا يتحقق بالفعل إلا بتحقق العلاقة الطبيعية بالفعل فجواز^{١٦} الاستلزام لا يكون إلا بجواز تحقق العلاقة، فإذا صحَّ عند العقل أن يكون بين المحالين على تقدير تحققهما علاقة طبيعية يكون بحسبها اللزوم، جاز أن يحكم بالاستلزام بينهما، وإلا^{١٧} بطل بته.

فإذاً المحال:

[الف]: قد يستلزم محالاً آخر:

[١]: إما بالضرورة الفطرية والحدسية، كما يستلزم تحقق مجموع ممتنعين ذاتيين تحقق أحدهما، أو كما يستلزم حمارية^{١٨} زيد مثلاً ناهقيته^{١٩}.

[٢]: وإما بالافتقاص^{٢٠} كما الدور يستلزم التسلسل.

[ب]: وقد لا يستلزمه إذا لم تكن بينهما علاقة عقلية، بل ربّما يصادمه إذا كان العقل يجد هناك علاقة المنافاة:

[١]: إما بالفطرة أو بالحدس، كما في تحقق المركب من ممتنعين بالذات بالنسبة إلى تحقق أحدهما فقط،^{٢١} أو^{٢٢} حمارية الإنسان بالنسبة إلى صاهليته:

[٢]: وإما بالافتقاص، كما في حمارية الإنسان^{٢٣} بالقياس إلى إدراكه الكليات على تقدير الحمارية.

فإذاً قولنا: «المحال جاز^{٢٤} أن يستلزم المحال» قضية موجبة مرسلة، وقولنا: «الواقع

١٢. د: و م. ١٣. ليس ل. يتجاوز

١٥. ل: الا تعالى خ: بالفعل فكذلك جواز ١٧. خ: وانه

١٨. د: خ: ناهقية ل. ١٩. خ: ناهقية ل. ٢٠. ل: اما لا بياض

٢١. م: فقط خ: و/ د: و ان

٢٢. ل: - بالنسبة إلى صاهليته... الإنسان م. ٢٤. جاز

لا يستلزم المحال» سلبية حاصرة محيطية. فإذا المتصل اللزومي من كاذبين إنما يصدق إذا كان بينهما علاقة اللزوم؛ فإذا لم تكن علاقة اللزوم:

- [١]: فإما أن يكذب الحكم بالاتصال رأساً إذا وجد العقل بينهما علاقة^{٢٥} المنافاة؛
- [٢]: وإما أن يصدق الاتصال الاتفاقي دون اللزومي إذا لم تكن هناك علاقة أصلاً، لا علاقة الملازمة ولا علاقة المصادمة. وذلك أيضاً إنما يصح على سبيل الإحتمال التجويزي لا الحكم البتّي؛ إذ الإتفاق إنما يكون بين المحتقّات.
- وأما الكاذبات الاتفاقية - أي المعدومات والممتنعات معاً على سبيل الإتفاق - فلعلّ التحقّق التقديري يتفق لبعضها دون بعض؛ فإذا يصدق الحكم البتّي بأن الكاذبين المتفقين كذباً يتفقان صدقاً أصلاً.

تعقيبٌ فيه^{٢٦} تهذيبٌ

[في كيفية اللزوم بين المحالين وتبيين شرائط الانتاج في اللزوميات]

من المقلّدين من يكتفي في الحكم بجواز اللزوم بين محالين^{٢٧} بعدم المنافاة^{٢٨} بينهما وإن لم يجد العقل علاقة اللزوم.

ومهم من يعتبر فيه العلاقة، ويظنّ أنّها قد تتحقّق مع المنافاة، فإذا^{٢٩} تحقّقت حكم جواز الاستلزام وأنما التعويل في الفتوى على ما أصلناه، وكيف يجوز اقتران^{٣٠} الاستلزام والمنافاة وهما متضادمان بتّة.

وربّما يتشبّه بأن اجتماع النقيضين مستلزم لارتفاعهما؛ لأنّ تحقّق كلّ من النقيضين يستلزم ارتفاع الآخر؛ والجور فيه غير متوارٍ؛ فإنّ^{٣١} تحقّق أحد النقيضين في نفس الأمر مستلزم ارتفاع الآخر، لا تحقّقه على تقدير محال، وهو اجتماعه مع الآخر، فتحقّقه على ذلك التقدير مستلزم تحقّق الآخر لا ارتفاعه، فمن أين يلزم ارتفاعهما^{٣٢}؟

٢٥. د: - علاقة اللزوم... بينهما

٢٦. ل: و

٢٨. م: المنافات (وكذا في سائر الموارد)

٢٧. خ: المحالين

٢٩. د: - الاستلزام وانما... اقتران

٢٩. وقع إلى هنا سقط في نسخة ش

٣٢. خ: - ارتفاعهما

٣١. ل: وإنّ

[إن اللزوميات لا تنتج متصلة]

و من هناك ينحل ما يتشكك، فيقال: إن اللزوميات لا تنتج متصلة؛ لأن ملازمة الكبرى يحتمل أن لا تبقى على تقدير ثبوت الأصغر، مثلاً إذا قلنا: «كلما كان هذا اللون سواداً وبياضاً»^{٣٣} كان سواداً، وكلما كان سواداً لم يكن بياضاً» يطلب الملازمة في الكبرى إذا ثبت الأصغر، فإذا لا يلزم من ذلك كلما كان هذا اللون^{٣٤} سواداً وبياضاً^{٣٥} لم يكن بياضاً.

والحل إن الوسط إن وقع في الكبرى على الجهة التي بها يستلزم الأكبر لزمت النتيجة بته، وإلا فلم يكن مشتركاً، ففيما يمثل به السواد في الكبرى بالمعنى المضاد للبياض^{٣٦} وفي الصغرى بالمعنى المجامع له، فلذلك لم تق الملازمة مع الأصغر، فالخلل إنما وقع بسبب عدم اشتراك الوسط لاسبب العارض التابع.

فإذاً الوسط^{٣٧} في مثل هذا المقام إن أخذ على وجه يجوز أن يحمل أو يصدق عليه النقيضان أو الضدان في كلتا المقدمتين كذبت الكبرى، وبطل لزوم النتيجة، وإن أخذ في إحدى النقيضين على وجه وفي الأخرى على وجه آخر لم يتكرر^{٣٨} الأوسط.

[بيان ما قاله الشيخ في الشفاء]

وأورد في الشفاء^{٣٩} شكاً على السياق الأتم من اللزوميتين يجري مجرى ما سمعت وهو: «أنه يصدق كلما كان الإثنان فرداً كان عدداً، وكلما كان عدداً كان^{٤٠} زوجاً، مع كذب كلما كان الإثنان فرداً كان زوجاً».

[تحقيق في إنتاج القياس حينما كانت الكبرى اتفاقية]

ودفع بأن الكبرى [١]: إن أخذت اتفاقية لم ينتج القياس؛ لأن شرط إنتاج الإيجاب أن

٣٣. خ: + اضافياً

٣٤. خ: - هذا اللون

٣٦. وقع إلى هنا سقط في نسخة «ج»

٣٥. خ: - وبياضاً / ل، خ: + يطلب الملازمة في الكبر بياضاً

٣٧. ج: - لا بسبب... الوسط

٣٨. ل: لم يتكرر

٤٠. م: - و

٣٩. قارن: الشفاء، القياس / ٢٩٦ - ٢٩٧

٤١. ل، خ: لكان

يكون الأوسط مقدماً في اللزومية؛ [٢]: وإن أخذت لزومية كانت ممنوعة الصدق، وإنما تصدق لو لم^{٤٢} زوجية الإثنين عدديته على جميع الأوضاع الممكنة الاقتران مع العددية ولا كذلك، إذ من الأوضاع الممكنة الاقتران مع^{٤٣} عددية الإثنين كونه فرداً، والزوجية ليست^{٤٤} بلزمة^{٤٥} على هذا الوضع.

وربما يقال: فيه ضعف؛^{٤٦} فإننا نختار أن الكبرى لزومية، وفردية الإثنين ليست ممكنة الاجتماع مع عدديته لكونها منافية للإثنينية، فتكون منافية لذات الإثنين، فزوجية الإثنين لازمة لعدديته على جميع الأوضاع الممكنة الاجتماع معها، فتصدق لزوميته.^{٤٧} وحقّ الدفع ما في الشفاء؛^{٤٨} أن الصغرى كاذبة بحسب الأمر نفسه لا بحسب الإلزام، وبحسب الإلزام كما تصدق الصغرى تصدق النتيجة أيضاً؛ لأن من يرى أن الإثنين فرد^{٤٩} فلا بد له من أن يلتزم أنه زوج أيضاً، وإلا لم يكن يلتزم أن الإثنين زوج، بل غير الإثنين.

[حكومة المؤلف في المقام]

والذي نحن نفتي به هو أن الدفيعين متشاركا المذهب^{٥٠} في القوة، ولا ضعف في الأول: [١]: فإنه إن أريد أن بين عدديّة الإثنين وفرديته منافاة في نفس الأمر فهو حق ولا ضير؛ إذ الأوضاع الممكنة الاقتران مع فرض المقدّم ليس يجب أن لا يكون شيء منهما غير منافٍ له في نفس الأمر.

[٢]: وإن أريد أن المنافاة تكون متحققة بحسب جميع الاعتبارات، فهو ليس بحق؛ فإن الملازمة بين فردية الإثنين وعدديته صارت متحققة بحسب وضع ما وتسليم ما،

٤٢. ل: يصدق لوازم ٤٣. خ: - العددية ولا كذلك... مع

٤٤. ل: خ، فليست ٤٥. ل: ملازمة

٤٦. قوله: وربما يقال فيه ضعف...

القاتل: الفاضل العلامة صاحب المحاكمات، قطب الملة والدين الرازي، نور ضريحه. (منه)

لم نثر على كلامه في المحاكمات، قارن: هامش شرح الإشارات ج ١/ ٢٧٣-٢٧٦

٤٧. ل: لزومية

٤٨. قارن: الشفاء، القياس / ٢٩٠: «ان السبب في هذا أن الصغرى كاذبة في نفسها».

٤٩. ل: فرداً ٥٠. ج: كالمذهب

فإذاً زوجية الإثنين ليست بلازمة لعدديته على جميع الأوضاع الممكنة الاقتران^{٥١} معها ولو بحسب الوضع والتسليم.

وأما ما^{٥٢} يظن: ^{٥٣}أنا إن جَوَزنا المنافاة بين طرفي الملازمة فعدم انتاج اللزومية ظاهر متيقن، ^{٥٤}لجواز أن لا يندرج الأصغر تحت الأوسط اللازم له لكونه منافياً له، فلا ينتج القياس وإن لم يجوزها، ففي الإنتاج نظر؛ لأن لزوم التالي للمقدّم في المحيطة من اللزومية [١]: إما أن يعتبر فيه كونه لازماً له في كلّ وضع من تلك الأوضاع، [٢]: أو لم يعتبر فيه^{٥٥} ذلك.

فإن لم يعتبر لم ينتج السياق^{٥٦} الأتمّ فضلاً عن ساير السياقات، إذ الأصغر من أوضاع الأوسط، فجاز أن لا يلزمه^{٥٧} الأكبر على تقدير ثبوت الأكبر في جميع الأوضاع، فلا ينتج الإيجاب؛ وجاز أن لا يلزمه على تقدير سلب الأكبر عنه في جميع الأوضاع، فلا ينتج^{٥٨} السلب.

وإن اعتبر لزوم التالي لسائر الأوضاع فيتوقّف تعقّل الموجبة المحيطة على اعتبار لزومات غير معدودة لأوضاع غير معدودة^{٥٩}، وذلك إما ممتنع أو عسر؛ فما ظنك بإثباتها؛ فمحسوم^{٦٠} بأن تجويز المنافاة بين المقدّم والتالي إنما يكون مبدأ عدم الإنتاج^{٦١} لو كان الإنتاج يستدعي اندراج الأصغر في الأوسط في الاقترايات اندراجاً فعلياً بحسب الأمر نفسه في الواقع وليس كذلك؛ إذ الفعل^{٦٢} المعتبر فيه أعمّ من أن يكون بحسب نفس الأمر أو بحسب الإلزام؛ فالأوضاع الممكنة الاقتران^{٦٣} مع مقدّم الكبرى فرضاً جاز أن يكون بعضها منافياً له في نفس الأمر مجامعاً له بحسب فرض وتقدير وتسليم.

فإذاً مجرد كون مقدّم الصغرى منافياً^{٦٤} لتاليها ليس يقتضي عدم الاندراج المصادم

٥١. ج: الاقتران ٥٢. ج: لا

٥٣. قوله: وأما ما يظن إنا إن جَوَزنا...

الظان هو ذلك القائل العلامة. (منه)

٥٥. ج: - كونه لازماً له... فيه ٥٦. ل، خ: سياق

٥٨. ج: - لا إيجاب وجاز... فلا ينتج م: فلا ينتج

٦٠. خبر «أما ما يظن».

٦١. م: الامتناع ٦٢. ل، خ: + لها

٦٣. ل: للاقتران

٥٤. د: مستيقن

٥٧. م، خ: بلازم

٥٩. ل: - لأوضاع غير معدودة

٦٢. ل: العقل

للإنتاج، وأيضاً مقتضى إحاطة^{٦٥} الشرطيات هو كون التالي لازماً للمقدّم في جميع أوضاع المقدّم، لا لزوم التالي لتلك الأوضاع أيضاً. وأيضاً اعتبار اللزومات^{٦٦} الغير المعدودة على سبيل الإجمال مغنٍ.

ولو توقّف تعقّل الموجبة^{٦٧} المحيطة على اعتبار لزومات غير معدودة لأوضاع غير معدودة^{٦٨} على سبيل التفصيل، لتوقّف^{٦٩} تعقّل كلّ عقد موجب محيط حملي^{٧٠} على تعقّل جميع الأفراد الغير المتناهية للموضوع، ضرورة أنّ الحكم في الحاصرة^{٧١} المحيطة على الطبيعة من حيث يصحّ للانطباق على كلّ فرد فرد من الأفراد اللامتناهية، ومن المستبين^{٧٢} بطلانه.

وهمّ وتحصيل

[تحقيق في اللزوم المعتبر في الأقيسة الخلفية]

° رُبّما يهيد سرك^{٧٣} أن تقول: إذا بطل أن يستلزم مفهوم ما ممكن أو محال ما ينفيه فإذا ما شأن الأقيسة الخلفية يثبت بها الشيء على فرض عدمه، ويلزم^{٧٥} فيها الشيء من فرض نقيضه.

وأليس يقال: عدم الزمان قبل وجوده قبلية زمانية وبعد وجوده بعدية زمانية مستلزم لوجوده، ولا تنتهي^{٧٦} الأبعاد يوجب تنهاتها؟

فيقال لك: [١]: إن عنيث أنّه يبيّن هناك أنّ المستحيل المفروض الوقوع^{٧٧} لو كان حاصلاً في نفس الأمر كان عدمه واقعاً فيها، ولو كان المتحقّق في نفس الأمر هو نقيض الشيء كان الشيء متحقّقاً في نفس الأمر، والزمان لو كان عدمه واقعاً قبل وجوده أو بعد

٦٥. ج: - التالي لتلك... اللزومات

٦٥. هكذا في النسخ / ش، خ: إجابة

٦٦. ج: - لاوضاع غير معدودة

٦٧. ج: للموجبة

٧٠. ل: جملي

٦٩. ل، د: - تعقّل الموجبة المحيطة... لتوقف

٧٢. م: المتبين

٧١. ج: الحاصرة

٧٣. قوله: رُبّما يهيد سرك...

٧٤. خ: + على

يهيد سرك: أي يحركه ويقلقه. (منه)

٧٧. م: الموضوع

٧٦. ل: بتأهيا

٧٥. ل: يلزمه

وجوده قبلية أو بعدية زمانية لم يكن معدوماً قبل الوجود أو بعده^{٧٨}؛ فذلك^{٧٩} من الأكاذيب الفاسدة الباطلة؛ إذ^{٨٠} المفروضات لو وقعت على^{٨١} تلك التقادير تكون^{٨٢} متحققة في الواقع بته.

[٢]: وإن^{٨٣} عنيت أنه يتبين بالتبيانات إنه لو فرض شيء من تلك الأمور كان هناك ما يسوق إلى أن هذا الفرض غير مطابق للواقع من حيث إنه^{٨٤} فرض للنقيضين وفرض لعدم الشيء ووجوده معاً، فذلك ما يرومه الرائمون في تلك المواضع، وليس فيه استيجاب استلزام الشيء ما ينافيه، بل إنما استيجاب امتناع الشيء لكونه مساوق اجتماع المتنافيين.

[إن المفروض في الخلف، فرض المحال لا تحققه]

وبالجملة، الفرض الذي في التبيانات الخلفية^{٨٥} هو تقدير^{٨٦} الشيء على أنه مفروض، لا على أنه محقق،^{٨٧} فيقال: إننا لو فرضنا ذلك الشيء وتصورناه لعلمنا تحقق عدمه، لا أنه لو تحقق هذا الشيء في الواقع لكان عدمه^{٨٨} متحققاً في الواقع. وهذا أصل معتبر في تعرف الحقائق، واسع النفع وتام^{٨٩} الإجداء في المواقع^{٩٠} العلمية والمواضع البرهانية. فإذا المستحيل المفروض بحسب مفهومه المتمثل في لحاظ العقل يحكم عليه باستلزامه الاجتماع^{٩١} المتنافيين بحسب المفهوم^{٩٢} المتمثل في لحاظ العقل، وهما بما هما متمثلان في لحاظ العقل ليسا من المستحيلات، بل من الممكنات العامة.

ثم يبين^{٩٣} أن المفهوم الملزوم ليس عنواناً لشيء من^{٩٤} الحقائق التي هي في عالم إمكان التقرر، لكون المفهوم اللازم ليس هو عنواناً لشيء من الأشياء التي هي فيه، فيرجع إلى الاستدلال بانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم، أو بجعل^{٩٥} الشرطي بحسب الوضع

٧٨. د: وجوده	٧٩. جزاء «إن عنيت».	٨٠. م: إذ / ش: و / ج: أو
٨١. م، ج، ش: - على	٨٢. ج: + التقادير تكون	٨٣. ل، خ: فان
٨٤. ج: + لو	٨٥. ج: الخلفية	٨٦. م: يقدر
٨٧. ل: متحقق	٨٨. م: عدم	٨٩. ل: تمام
٩٠. د: الواقع	٩١. ل: باستلزام اجتماع	٩٢. ل، خ: مفهومه
٩٣. ل: يتبين	٩٤. م: + التهميلات	٩٥. ش: يجعل

الفرضي، ونفي لازمه جميعاً موجباً لبطلان الفرض، فيكون مجموع العقد الشرطي والعقد الاستثنائي ملزوماً للحكم باستحالة المفروض، لا فرض المفروض فحسب.

خَتْمٌ

[في حكم توقّف شيء على المحال بالذات]

توقّف شيء ما^{٩٦} على محال بالذات لا يستلزم استحالة^{٩٧} المتوقّف بالذات، بل إنّما بالغير فقط، لاستحالة الموقوف عليه بالذات؛ وأما إن^{٩٨} الموقوف عليه إن كان موصوفاً كالمتنع بالذات والموقوف صفة كالامتناع بالذات كان استحالة بالذات ملزوم استحالة الموقوف^{٩٩} بالذات، وذلك لخصوص^{١٠٠} الموصوف بما هو موصوف والصفة بما هي صفة، ففي بقعة الادّعاء من دون برهان فاصل، وإنّ جواز استلزام المحال محالاً آخر لا على الإحاطة بل جزئياً بحسب تحقّق العلاقة يعمّ المحال^{١٠١} بالذات والمحال بحسب استحالة الموقوف عليه.

والآن قد فرغنا من استقصاء النظر في عناصر العقود وأحكام^{١٠٢} وخواص^{١٠٣} لموضوعاتها - أعني الواجب بالذات والممكن بالذات^{١٠٤} - والمتنع بالذات - فعلى ذلك فلنختم القول في المساقاة الخامسة من الصرحة الأولى من كتاب الأفق المبين وهو أسطرلاب الحقّ وفرجار^{١٠٥} اليقين، ونأخذ في^{١٠٦} المساقاة^{١٠٧} السادسة، حامدين لبارئنا^{١٠٨} الحقّ العلیم الحكيم القيوم الواجب بالذات، جلّ ثناؤه وتقدّست أسماؤه بلساننا الدائر الجسمي ولساننا الباقي العقلي، حمداً تاماً بليغاً كثيراً متواتراً متوافراً، يسمك وراء مسموكات عقول الحامدين، ويرفع فوق سماوات نفوس العارفين عدد علمه وحكمته وزنة حلمه^{١٠٩} وقدرته، وسعة فضله ورحمته، حمداً يطوي قصوى فدْفد^{١١٠} الغاية ويبلغ

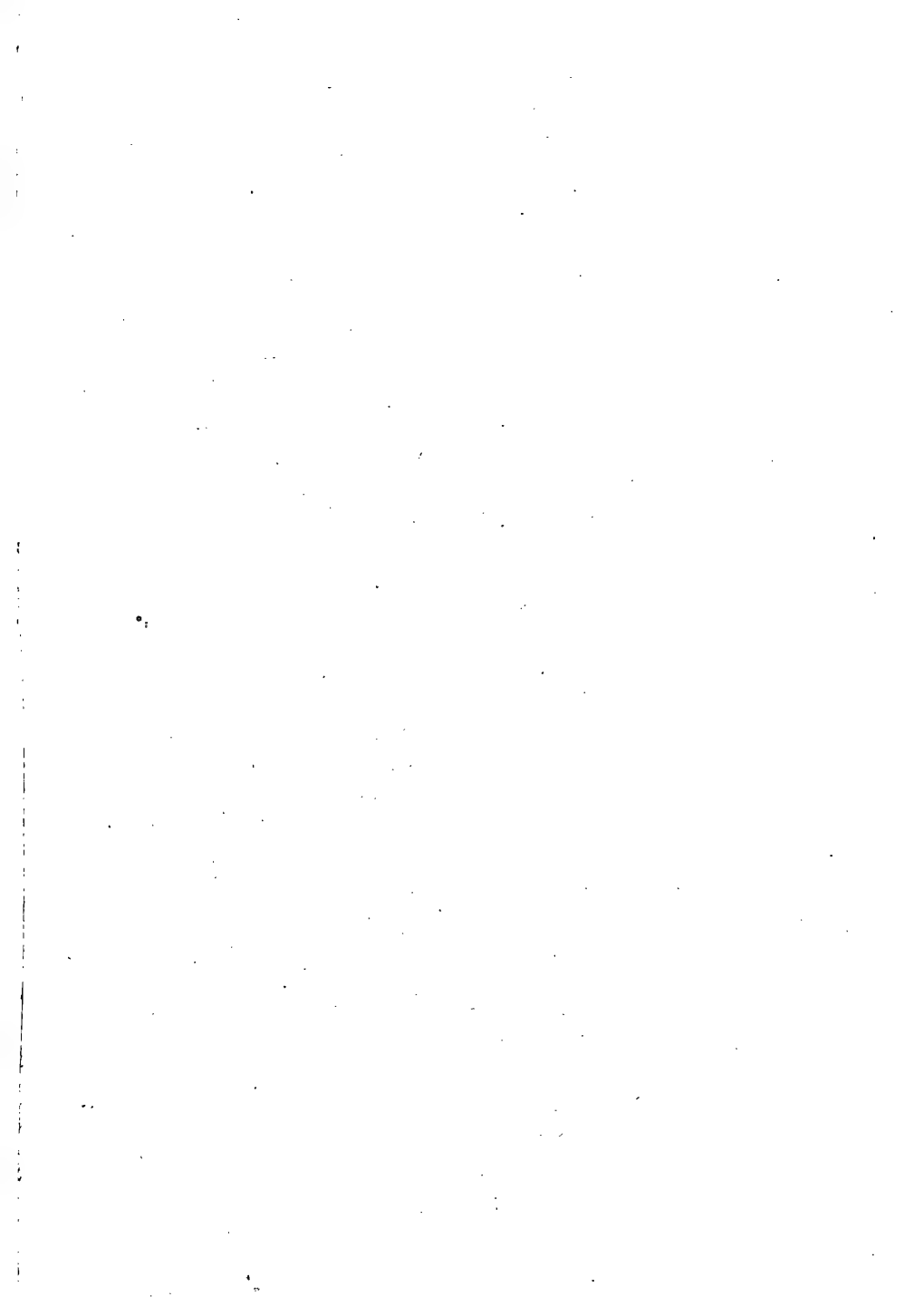
- | | | |
|------------------------------------|------------------------|-----------------------------------|
| ٩٦. ل: اما | ٩٧. ج: - استحاله | ٩٨. ج: - الموقوف عليه... ان |
| ٩٩. ل: خ: الموصوف | ١٠٠. ل: خ: لحصول | ١٠١. ل: ج: - محالاً آخر... المحال |
| ١٠٢. ل: خ: الاحكام | ١٠٣. هـ: هكذا في النسخ | ١٠٤. ج: - والممكن بالذات |
| ١٠٥. ل: م: فرج | ١٠٦. ل: الى | ١٠٧. م: + الخامسة |
| ١٠٨. يمكن أن يقرأ ما في ل: لسانياً | | ١٠٩. خ: حكمه |

أقصى أمد اللانهاية، ويوازي إحاطة حقوق المنن العظيمة الباهرة الربوبية بهذه الزمة القاصرة الحائرة الربوبية.

فمنه له^{١١١} الحمد على ما منّ عليّ بفيض جوده وبسط عطائه؛ فأتاني من الحكمة الحقة^{١١٢} النقية المروقة ما تتساق إلى أن^{١١٣} تأتمّ به وتصطف^{١١٤} خلفه عصابة أسلاف الحكماء السابقين بعلومهم وإدراكاتهم، وتنقاد إلى أن تخضع له وتطوف حوله أخلاف^{١١٥} الشركاء السالفين بقولهم^{١١٦} وتعقلاتهم وصلوات^{١١٧} الله، وتسليماته على أكرم^{١١٨} أرومات^{١١٩} الإمكان وأشرف شعوبات الإنسان، سيّدنا ونبينا وهادينا وسائقنا إلى مبدئنا ومعيدنا محمّد وأهل بيته الأطيبين الأنجبين^{١٢٠} المطهرين الأطهرين؛ والملك والملوك والظلمات والنور والخلق والأمر،^{١٢١} الله ربّ العالمين.^{١٢٢}

°

- | | |
|-----------------------------------------------------|-----------------------------------------|
| ١١٠. الفدّد: المكان المرتفع؛ القدّيد: المرتفع الصوت | ١١١. ل: فله |
| ١١٢. ل: المحققة | ١١٤. ل: نصيف (الكلمة مشوشة) |
| ١١٥. ل: خ: أسلاف | ١١٧. ل: خ: تعقلاتهم من تلقاء |
| ١١٨. ل: الأكرام | ١١٩. ل: رومات / الأروم: الحب، أصل الشيء |
| ١٢٠. خ: - الانجبين | ١٢١. خ: لأمر |
| ١٢٢. اقتباس من كريمة الحمد / ٢ وغيرها. | |



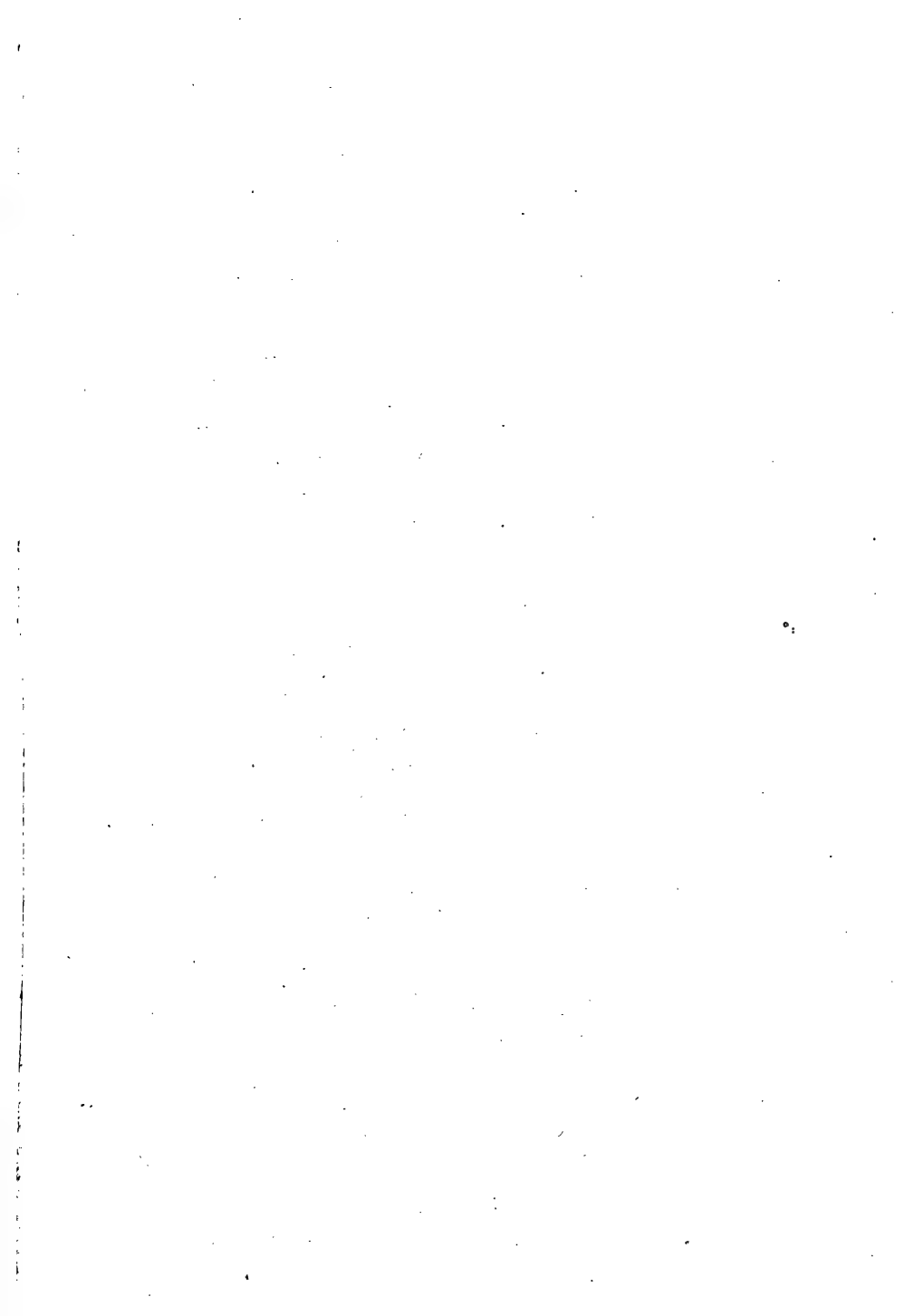
المُساواة السادسة

من الصرحة الأولى من كتاب الأفق المبين

وهو دستور الحقّ وميزان اليقين عَجَّلَ اللهُ فرج العلم

والحكمة

بتيسير إتمامه بفيضه وإنعامه ومنّه وإكرامه.



في إحقاق^١ حقّ النظر
في أوعية الوجود^٢ وسنن الموجودات^٣ بحسبها،
وضروب التقدّم والتأخّر والمعية والأحكام المختلفة باختلافها،
وما يلتصق بتلك الأسرار^٤ ويلتحق بتلك الأنظار

وينبغي أولاً أن تعترف كافّة المتعلّمين بما ألزم الله سبحانه لهذا الأسلوب النقي اليماني المروّق^٥ والنمط التضييع البرهاني المحقّق من الحقّ الثابت على ذمم فطرهم العقلية والعهد القارّ في أعناق قرائحهم الروعية.

قلنا^٦ بفضل الله ورحمته في سياقات^٧ صناعات^٨ العلوم ومسافات العلم الأعلى على الإطلاق عموماً، ولا سيّما في مُساقنا هذه من علمنا الأعلى هذا، خصوصاً سياحات^٩ و^{١٠} عقلية وسباحات^{١١} روعية وسلوكات قدسية وشهودات ملكوتية.

١. قوله: في إحقاق حقّ النظر...

يقال: حققت الرجل وأحققته: إذا أثبتته. وحققت الأمر وأحققته أيضاً إذا تحققت، وأحققت الشيء أي أوجبته. (منه)

٢. قوله: في أوعية الوجود...

أنحاء الوجود ضروبها من الخارج والذهن ونفس الأمر وأوعية الوجود ما ينسب إليها الوجود من الزمان والدهر والسرمد. (منه)

٣. م: للموجودات

٥. المروّق: أي مدّ عليه الرواق

٤. ل: الاسرادق

٦. نسخة د في نقل هذه الفقرة مغلوطة جداً وأنا انصرفنا عن ضبط مقارنتها هنا.

٧. ج: سياقات

٨. ج: صناعة

٩. ج: سيا

١١. أي السير في البحر. (١٢)

١٠. أي السير في البر. (١٢)

وإني مذتقت^{١٢} انحياسات^{١٣} الفلاسفة في هذه المساقاة عن صراط الحق وتوغلاتهم في طريق الباطل وإحصافاتهم^{١٤} شراسيف^{١٥} دعاويهم برباطات شبهات داهية العوصاء، وعصامات احتجاجات داهرة^{١٦} الذهيماء^{١٧} واغتياالات^{١٨} تلفيقاتهم^{١٩} المعذوذة^{٢٠} عقول جمهور المقلدة وأذهان عامة المتعلّمة، كنت أقول تأسيساً بقول سيدي ومولائي سيد المؤمنين ومولى المسلمين وأفضل الوصيّين عليه أبلغ صلوات المصلّين: «والله لئن بقيت لهم لأنفضّتهم نفص اللحام الوزام^{٢١} التربة^{٢٢}»؛^{٢٣} «وأيّم الله لأبقرن الباطل حتّى أخرج الحقّ من خاصرته».^{٢٤}

وكنّت أتضرّع إلى ربّي المفضال وألح في الابتهاال والسؤال، وأجعل نفسي المجردة يداً أبسطها إلى جنباه مسألة منه، وعقلي الروعي عيناً أشخصها^{٢٥} تلقاء بابه ضراعة إليه، إلى أن فتح عليّ بسط^{٢٦} باب العلم، وآتاني من جوده مفتاح الحكمة. فتحصّلت فقه السرّ وتعرّفت دُخلة الأمر، ثمّ حسمتُ مذاييع الشكوك^{٢٧} من عروقها، وجبّت^{٢٨} مساييح^{٢٩} الأوهام بشقوقها. فالجاهل الجائر لا يستفيق من جهله إلّا برحيق هذا العلم الراوق؛ والغاوي^{٣٠} التائه^{٣١} لا يتطرّق إلى سواء السبيل إلّا بوميض هذا النور

١٢. تفتت: صادفت

١٣. قوله: انحياسات الفلاسفة...

خاص عنه أي عدل وحاد. يقال ما عنه محيص أي محيد ولا مهرب ولا إنحياس مثله. (منه)

١٤. الإحصاف: الإحكام ١٥. الشراسيف: جمع شرسوف، أي الدواهي.

١٦. الداهر: الشديد الطويل ١٧. الدهيماء: تصغير الدهماء وهي الداهية. (١٢)

١٨. الاغتياال: اغتيال الغلام أي غلط وسمن ١٩. التلفيق: الموهوم، المزخرف

٢٠. المعذوذب: العذب ٢١. الوزام: جمع الوزمة، التي أخمل باطنها.

٢٢. الوزام: جمع الوزمة، التي أخمل باطنها.

٢٣. راجع: نهج البلاغة ج ٧ / ٢٠٠، الخطبة ١٠٥ (ط: عبده)، وص ١٢٦، الخطبة ٧٧ (ط: صبحي صالح) وشرح

نهج البلاغة ج ٧ / ١١٤ ٢٤. الوزام: جمع الوزمة، التي أخمل باطنها.

٢٥. أشخص: أفتح ولم أطرف ٢٦. ج: بسطه

٢٧. مذاييع الشكوك: الشكوك الفاشية والمنتشرة ٢٨. جبّت: قطعت، خرقت

٢٩. مساييح: جمع مسياح، الذي يسبح في الأرض بالنميمة والشُرّاء الصحاح [ج ١/ ٢٧٧] (١٢)

٣٠. الغاوي: الضالّ

الشارق.

فاستضيؤوا معاشر المتعلمين بأضواء هذه الكوكبة الملكوتية! فإنها مرآة الحكمة^{٣٣}
ومنساة^{٣٤} للظلمة ومثراة^{٣٥} للمعرفة ومصفاة للفلسفة، والله ولي المواهب والخيرات،
وبيده أعتة^{٣٦} الماهيات والإنبات وأزمة الحقائق والوجودات، وهو على كل شيء
قديرٌ ﴿٣٧﴾.

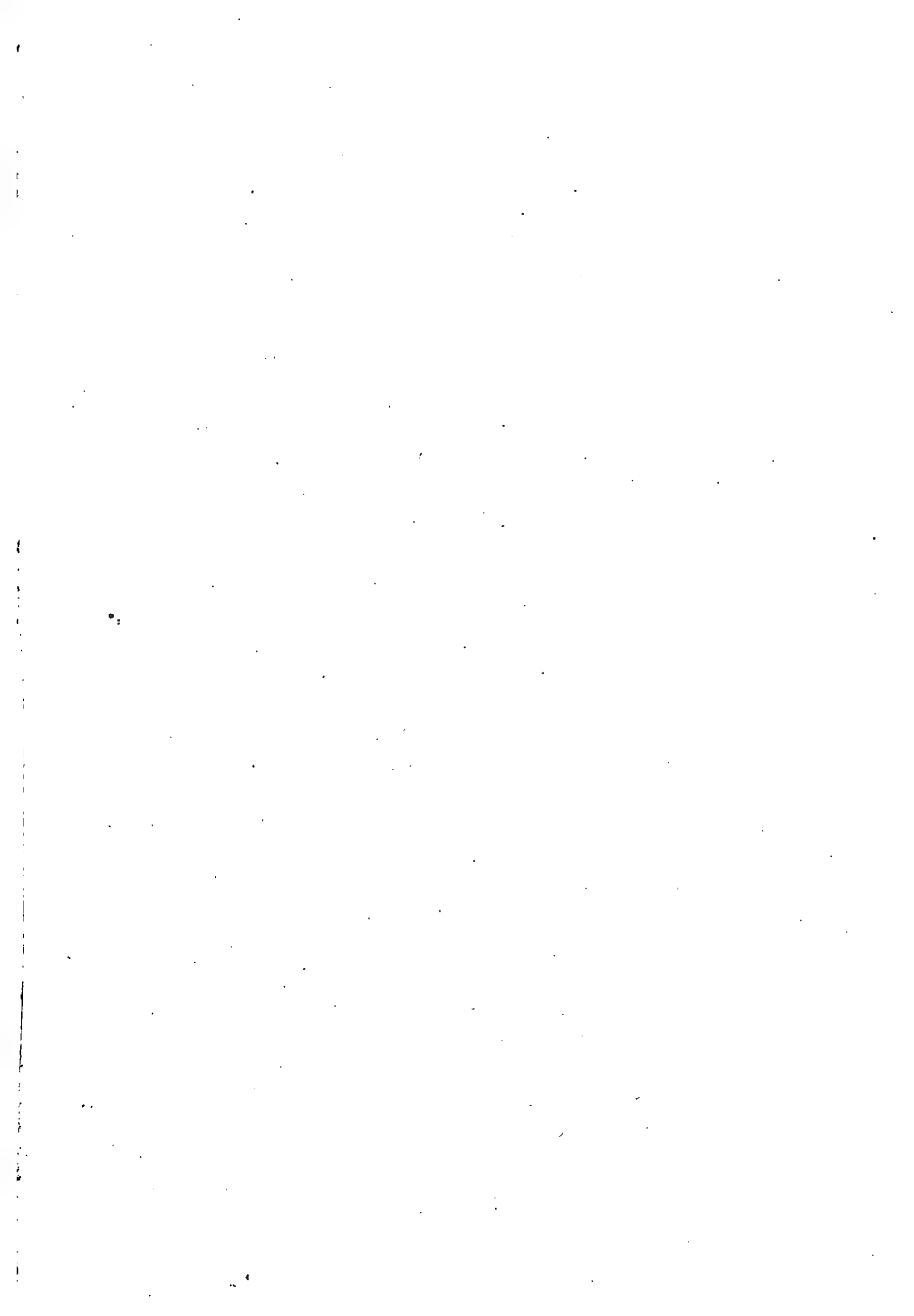
°:

٣٣. ج: للحكمة
٣٦. ل: يبدأ عنه / أعتة: جمع عنان

٣٢. النانة: المتحتر
٣٥. المثراة: المكثرة

٣١. ل: النابة / ج: التارية
٣٤. المنساة: آلة النسيان

٣٧. هود / ٤



فصل [١]

يذكر فيه ما بالحرى أن يقال هاهنا في أفق التقضي والتجدد وهو الزمان

[الزمان]

إنّا قد استقصينا ما يستحقّه هذا الفصل، وأوفينا حقّ النظر فيه على أفضل الوجوه وأبلغ الأقوال في كتابنا الصراط المستقيم^١، وإنّما نورد الآن هنا قسطاً صالحاً من ذلك لسنا على استغناء منه فيما نحن بسبيله.

إِخَاذَةٌ

[في أن الزمان هو تكمّم الحركة]

إنّ كون الزمان فطريّ الإنيّة،^٢ مقتضى^٣ الماهية، ممتدّاً امتداد الكمّيّات المتّصلة به بتكمّم الحركة؛ يشبه أنّ الحقّ ليس يتعدّاه، والفئة المستنكرة وجوده غير موثّقة الغريزة. ويعنى بتكمّم الحركة^٤ تكمّمها بحسب أجزائها الغير القارّة المتقدّمة والمتأخّرة بحسب الوجود في الأعيان حدوثاً وبقاءً جميعاً، أو بحسب الوجود في الذهن حدوثاً فقط، فيفترق عن تكمّمها بالمسافة، سواء أريدت بالحركة جملة أنواعها أو مطلق الحركة في

٢. ل: الآنيّة

١. راجع: الصراط المستقيم / ١٧، ٣٠، ٤١، ١١٤ و...

٤. ج: + به

٣. ل: مقتبص

آية^٥ مقولة كانت؛ إذ تكتم الحركة بها إنما يكون بحسب أجزائها القارة المجتمعة باعتبار الوجود البقائي الإرتسامي في الأذهان لا غير.

سياقة تنبيهية

[في أن معروض بعض التقدّمات والتأخرات هو الزمان]

أليس بعض الحوادث بوجوده أو عدمه يسبق بعضاً بحيث يصحّ للعقل بمعونة الوهم أن يتصوّر مرور أمرٍ ممتدّ بهما، فيختصّ كلّ منها بجزء معيّن منه ينطبق هو عليه، فهذا نحو من القبلية والبعديّة؟!

وما أسهل لك تسليم^٦ ذوقك أن تحكم أن الوجود والعدم بما هما وجود وعدم^٧ أو بما هما مضافان إلى أشخاص معيّنة ليست بينهما^٨ علاقة التقدّم والتأخّر،^٩ وبما هي تلك الأشخاص يمتنع أن تعرضهما^{١١} تلك القبلية والبعديّة بالذات. فإذاً ليس بدّ من أن يكون لهما معروض بالذات، فالمعروض بالذات هو ما نسمّيه «الزمان».

[إثبات الزمان والردّ على منكريه]

وأنت إذا استقصيت الفحص صادفت المستكرين في الاعتراف من حيث هم لا يشعرون، أليسوا يأخذونه شطراً شطراً ويعيّنون القرون والسنين والشهور والأيام والساعات، لا على أن ذلك مجرّد اعتبار من أذهانهم واختراع من أوهامهم،^{١٢} بل على أنه اعتبار وقوعي بحسب نفس الأمر.

وما ريم تبينه^{١٣} في أوّل الفحص ليس إلّا أن الزمان الممتدّ المشطر^{١٤} إلى الأشرطة

٥. د: أنه

٦. ج: بتسليم

٧. م: - عدم

٨. ل، خ: - والتأخّر

٩. م: - و

١٠. ل: - واختراع في أوهامهم

١١. ل: تعرضها

١٢. د: تنبيه / ش: تبينه (؟) / لعلّ الضبط: تبينه

١٣. د: المنتظر / ش: المشطر / م: المتشطر / ضبط النصّ يوافق نسخة «ج» فقط، وإنّا أثبتناه في النصّ رغم

عدم اعتمادنا عليه، لأنّ مادّة «شطر» لا تستعمل في مصدر باب التفعل والانتعال.

موجود في مطلق نفس الأمر، سواء كان ذلك محققة^{١٥} في الأعيان، أو ارتسامه^{١٦} في
الذهن بحسب وجود راسمه^{١٧} في الأعيان، ثم النظر الغائر^{١٨} والفحص البالغ يكشفان
الحق المتعين بوجود الإذعان يتبين أنَّهُ بامتداده الاتصالي موجود في الأعيان.

فإن هاد^{١٩} سرك أن التصديق بهذه القبلية والبعديّة يتوقف على التصديق بوجود
الزمان، كما أن تصوّرها يتوقف على تصوّره، فكما لا يصحّ^{٢٠} تحديده بهما فكذلك لا
تصحّ محاولة إثبات وجوده بهما.

قيل^{٢١} لك: إنَّ هذه القبلية والبعديّة من الفطريّات وليس يتوقف التصديق بهما على
شيءٍ أصلاً بعد ملاحظة حال الحوادث بعضها بالنسبة إلى بعض بما يشاهد من التعاقبات
في التقرّرات والبطلانات؛ على^{٢٢} أنا لم نكن نكثر^{٢٣} ٢٤ لمثل^{٢٥} ذلك إلا^{٢٦} التنبيه على
وجود الزمان، لأنّه من الأشياء المعروفة الآنيّة؛ وإنّما الغرض^{٢٧} الذي يرام بالتبَيّانات^{٢٨}
التنبيهية إيضاح ما فيه خفاء بسيط ما وكشف ما، لا اقتناص حقيقي.

وإن أزعجك أن التصديق بالقبلية والبعديّة على هذا الأسلوب متضمّن للتصديق
بالأمر الممتدّ، وهو الزمان، لا أنّه متوقف عليه مجرد التوقف فحسب؛ فإنّ يكون الشيء
قد أخذ بعينه في تبيان نفسه.

أزيج بأنّ مشاهدة حال الحوادث تعطي التصديق بهاتين على وجه يتضمّن الوجود
الوهمي للأمر الممتدّ، فيجعل ذلك ذريعة إلى إثبات الوجود العيني للزمان إمّا بنفسه أو
براسمه بأن يقال: القبلية والبعديّة المستلزمّتان للممتد الوهمي تعرضان للمتقرّرات العينية
في الذهن بحسب حالها في الأعيان، فيلزم أن يكون لا محالة لعروضهما^{٢٩} وجود عيني،
فإنّ يكون في الأعيان أمر موجود بخذاء ذلك الممتد^{٣٠} الوهمي، وهو إمّا نفس الزمان أو
راسمه^{٣١} بته.

- | | | |
|--------------------------------------------------------------------|----------------------------|---------------------|
| ١٥. د. ج. يتحققه | ١٦. ل. بارتسامه | ١٧. ل. راسه |
| ١٨. خ. الغائر | ١٩. هاد: تاب ورجع إلى الحق | |
| ٢٠. ل. خ. + أنّه | ٢١. ل. خ. فقليل | |
| ٢٢. هذه العلاوة من الشيخ، والجواب الأول من المصنّف، دام ظلّه. (١٢) | | |
| ٢٣. م. نكثرث | ٢٤. نكثرث: نبالي | ٢٥. ل. تمثّل |
| ٢٦. ل. في | ٢٧. خ. الغرض | ٢٨. د. بالتبَيّانات |
| ٢٩. ج. بمعرضهما | ٣٠. خ. + أي | ٣١. ش. راسمة |

مشعب^{٣٢} وتحكيم

[في اثبات الزمان عن طريق اعتبار القبلية والبعدية]

هل استبان لك سبيل^{٣٣} الفلاسفة اليونانية والإسلامية في التبيان وهو أن الحادث بعد ما لم يكن له قبل قبلية يمتنع بها للقبل والبعد أن يكونا معاً في التقرر، لا قبلية الواحد على الإثنين وأمثالها من التي لا يمتنع ذلك، ففيه تجدد^{٣٤} بعدية بعد قبلية باطلة، وليست هي نفس العدم، فقد يكون العدم بعد ولا ذات الفاعل، فقد يكون قبل ومع وبعد، فإذا هناك شيء آخر لا يزال يتجدد ويتصرم على الاتصال.

وبالجملة، إن العدم المعروض للقبلية لا يأبى نظراً إليه بما هو فرد من طبيعة العدم أن تزول عنه تلك القبلية وتعرضه البعدية، فينقلب كل من القبلية والبعدية إلى الأخرى، أو أن يكون بحيث يمكن أن تعرضه البعدية لا القبلية من بدء الأمر، كما أنه يمكن له أن تعرضه القبلية لا البعدية ابتداءً؛ إذ طبيعة العدم بما هي تلك الطبيعة لا تقتضي أن تتعاقب^{٣٥} أفرادها في التحقق، ولا أن يختص شيء من أفرادها بالقبلية أو البعدية، ولا يكون أيضاً اختصاص ذلك العدم بالقبلية من جهة الإضافة إلى الحادث المعين، فإن عدم ذلك الحادث بما هو عدم ذلك الحادث^{٣٦} قد يكون بعد بالفعل، وليس يأبى بما هو عدمه أن تعرضه البعدية من البدء أو بعد ما كان معروضاً للقبلية، وكذلك ذات الفاعل لا تأبى أن يكون قبل أو مع أو بعد، بل قد يتحقق جميع ذلك في نفس الأمر.

فإذن يكون إنما اختصاص ذلك العدم بتلك^{٣٧} القبلية من جهة^{٣٨} ما أنه يقارن لما هو^{٣٩} فرد من طبيعة متجددة متصرمة. فإذا ما يقتضي اختصاص بعض الأفراد بالقبلية بالقياس إلى بعض وبعضها بالبعدية إنما هو كون تلك الأفراد أفراد طبيعة^{٤٠} متجددة متصرمة لا غير، فإذاً يكون معروض القبلية هو القبل بذاته، ومعروض البعدية هو البعد^{٤١} بذاته؛ فكما أن الموجودية تنتهي إلى حيث يكون الوجود عين ذات الموجود فيكون هو موجوداً

٣٢. ج: - هل استبان لك سبيل

٣٢. المشعب: الطريق

٣٦. خ: - بما هو عدم ذلك الحادث

٣٥. م: تعاقب

٣٤. خ: متجدد

٣٩. ج: - هو

٣٨. خ: - ما

٣٧. ل: - بتلك

٤١. ل، ج: البعدية

٤٠. ج: طبيعته

بذاته، فكَذلك السبق الذي لا يجتمع بحسبه السابق والمسبوق ينتهي إلى أن تكون القبلية عين ذات القبل، والبعديّة عين ذات البعد، فيكون الشيء قبلاً بذاته أو بعداً بذاته.

فإذاً قد ثبت شيء يلزمه أن يتجدّد ويتصرّم بطباعه، ويجب أن يكون ذلك على الاتّصال؛ إذ من الجائز أن نفرض متحرّكاً ما يقطع^{٤٢} مسافة يكون حدوث هذا الحادث مع انقطاع حركته،^{٤٣} فيكون^{٤٤} لا محالة^{٤٥} ابتداء حركته قبل هذا الحادث، ويكون بين^{٤٦} ابتداء الحركة وحدوث الحادث قبلّيات وبعديّات متصرّمة ومتجدّدة، مطابقة لإجزاء المسافة والحركة، فتكون هذه القبلّيات والبعديّات متصلة اتّصال المسافة والحركة^{٤٧}.

فإذن قد استقرّ أن ذلك الشيء المتجدّد المتصرّم موجود غير قارّ الذات، متّصل في ذاته اتّصال المقادير.

[إثبات الدهر عبر هذا الدليل]

فالآن لو بدأ^{٤٨} لك أن تبتار^{٤٩} هذا المسلك وتوازن بينه وبين المحبّة اليمانية البيضاء فاجعل العقل القائم بالقسط حكماً؛ فإنّه يقضي^{٥٠} لك بالحقّ ويحكم أنّ القبلية التي تحجز بين القبل والبعد وبين أن يكونا معاً في حصول التقرّر أعتمّ وأوسع من التي تعرض الزمان بالذات وتُصَفّ بها الزمانيّات بالعرض^{٥١}، فنحوّ منها يكون باعتبار الزمان، ونحوّ آخر منها يتقدّس عن الوقوع في أفق الزمانيّات، وإنّما يكون بحسب الدهر والسرمد.

فإذن لو اقتديت بالمحدقين بعرض نضج^{٥٢} الحكمة انصرح لك أنّ القبلية التي لا تتصوّر إلّا مع توهم تخلّل ممتدّ أو لا ممتدّ بين القبل والبعد، إنّما تكون لكون طبيعة متجدّدة متصرّمة متّصلة يقتضي أنّ يكون^{٥٣} هناك قبل وبعد بالذات.

وأما مطلق القبلية التي تصدّ^{٥٤} القبل والبعد عن الإقتران في التحقّق فإنّما يكون لكون

٤٤. خ: + ما

٤٣. ل: حركة

٤٢. ج: يقع

٤٦. ج: - بين

٤٥. د: بحالته

٤٧. ل: فتكون هذه القبلّيات والبعديّات متصلة اتّصال المسافة والحركة

٤٩. خ: تتبادر / تبتار: تجزّب، تختبر

٤٨. بدا: ظهر

٥٢. ل: بعرض

٥١. ل، د: بالفرض

٥٠. د: يفضى

٥٤. ج: نضدّ

٥٣. ل: - يكون

التحقّق حاصلًا بالفعل لما^{٥٥} هو قبل من دون أن يكون حاصلًا لما هو بعد في نفس الأمر، ولا يكون حاصلًا لما هو بعد إلّا ويكون قد حصل أولًا لما هو قبل؛ فإن كان ذلك بحيث يتخلّل^{٥٦} بينهما^{٥٧} ممتدّ بالذات أو لا ممتدّ بالذات هو من حدود الممتدّ بالذات^{٥٨} كانت القبلية زمانية، وإلا كانت النحو الآخر، أعني الدهريّة والسرمديّة، وسيُجاء به مستأنف القول إن شاء الله تعالى.^{٥٩}

فإن استفتيت أليس مفهوم المطلقة العامّة الفعلية هو التحقّق في أحد الأزمنة؟ قيل لك: كلا،^{٦٠} بل إنّما يكون كذلك إذا كان موضوع العقد من الزمانيات دون ما إذا كان خارجاً عنها، وذلك غير مغفول^{٦١} عنه في أقوال رؤساء الفلسفة في صناعة^{٦٢} الميزان. فإذاً قد تكشف لك أنّ مصير الفلاسفة في إثبات وجود الزمان ليس إلى^{٦٣} مَقِيل^{٦٤} التحصيل، ومسيرهم ليس على سبيل التعويل، وإنّ محجّة نضج الحكمة على ما تلي عليك لمن صرف الحقّ وقراح اليقين، فاستمع بصدق قريحتك للحكمة ولا تكن من الممترين!^{٦٥}

عصامٌ دفاعي^{٦٦}

[في أن القبلية والبعديّة من المعقولات الثّانية الفلسفية]

القبلية والبعديّة المخصوصتان^{٦٧} وإن كانتا من الإضافات التي لا توجد إلّا في العقول، فإنّ ثبوتهما في العقل بحسب نحو وجود الأشياء في الأعيان يفضي إلى وجود معروض

٥٧. ل: بينها

٥٦. ج: تخلّل

٥٥. ج: بلا

٥٩. ج: - تعالى

٥٨. خ: - هو من حدود الممتدّ بالذات

٦٢. ش: اثبات

٦١. ل: معقول

٦٠. ج: كلّما

٦٣. ج: إلّا

٦٤. قوله: ليس إلى مَقِيل التحصيل...

المَقِيل موضع القائلة وهي القيلولة، أي الاستراحة في الظهيرة وإن لم يكن نوم. ويقال: قالَ يقيل قيلولة وقيلاً ومَقِيلًا. (مند)

٦٥. اقتباس من كريمة آل عمران / ٦٠: «فلا تمن من الممترين».

٦٧. أي اللتان يستلزمان تصوّر مرور ممتدّ بالقبل والبعد. (سمع)

٦٦. ل: وقاعي

لهما بالذات مع تلك الأشياء وهو الزمان، فالزمان هو الموجود في الخارج تلحقه القبلية لذاته ويلحق ماسواه ممّا يقع فيه بسببه في العقل.

أمّا نفس القبلية فليست من الموجودات المختصة بزمان دون زمان، لأنّها أمر اعتباريّ يصحّ تعقّله في جميع الأزمنة، وإن^{٦٨} أخذت من حيث يقع بحسب التعقّل في زمانٍ بعينه كان حكمها حكم سائر الموجودات في لحوق قبلية أخرى يعتبرها الذهن لها، ولا يتمادى الأمر إلى غير النهاية، بل ينقطع بانقطاع الاعتبار الذهني، وكونهما إضافيتين يجب أن توجدا معاً ليس يصادم أن معروضهما متصل غير قارّ الذات؛ لأنّ الإضافتين العقليتين يجب أن توجد معروضاهما^{٦٩} معاً في العقل، لا في الأعيان؛ وعدم الحادث يصحّ أن يتّصف بالقبلية^{٧٠} باعتبار المقارنة لمعروضها؛ إذ العدم المقيّد لشيء ما يكون معقولاً بسبب ذلك الشيء، ويصحّ لحوق الاعتبارات الوجوديّة العقلية به^{٧١} من حيث هو معقول.

توثيقٌ إحصافي [في حقيقة الزمان]

إنّ هذا المعروض بالذات - وهو المسمّى بالزمان - حقيقة متجدّدة متصرّمة^{٧٢} متّصلة بذاتها، تنفرض فيها قبلّيات متصرّمة وبعديّات متجدّدة مطابقة للأجزاء المنفردة في المسافة^{٧٣} والحركة ومتّصلة اتّصالهما، فهو مقدار الحركة التي هي التقضيّ والتجدّد، ويضاهي سائر المقادير في استحالة التآلف من غير المنقسمات، وليس له ماهية غير اتّصال الإنقضاء والتجدّد؛ كما أنّ الكمّ المتّصل هو مقدار الجسم ولا حقيقة له سوى امتداد الجسم، فذلك^{٧٤} الاتّصال امتداد ليس يتجزّأ إلّا في الوهم،^{٧٥} فليس له أجزاء بالفعل، ولا فيه قبلية وبعديّة قبل التجزئة، ثمّ العقل بمعوّنة الوهم^{٧٦} ربّما يحلّله إلى أجزاء تخرجها من القوّة إلى الفعل، فتلك هي القبلّيات والبعديّات.

٦٨. ج: -ان ش: معروضاً بهما (لعلّ: معروضاتهما)

٧٠. خ: بالعقلية ٧١. ل، خ: - به / خ: له ٧٢. ل: - متصرمة

٧٤. ج: فذلك

٧٣. د: المسافة

٧٦. خ: + و

٧٥. المراد بالوهم هاهنا ليس إلّا الذهن. (١٢)

[الفرق بين الزمان والقبلية والبعدية]

ولسنا نعني بذلك أنَّ الزمان^{٧٧} تلزمه تلك لذاته ويلزم ساير الأشياء بسببه،^{٧٨ ٧٩} فإنَّ التقدُّم والقبلية هو معنى^{٨٠} لذات جزءٍ ما من أجزاء الزمان، وليس^{٨١} معنى ما يكون لذاته وثابتاً مع ثبات ذاته، ومستحيل فيه أن يبقى مع ذات الجزء الآخر الذي معناه البعدية استحالة لذاته، ومستحيل فيه أيضاً أن يصير مع.

[إنَّ ما به القبلية والبعدية هي نفس أجزاء الزمان]

وأما الشيء الذي له هذا المعنى فلا يستحيل فيه ذلك، فإنَّه [١]: تارة يوجد وهو قبل، [٢]: وتارة يوجد و^{٨٢} هو مع، [٣]: وتارة يوجد و^{٨٣} وهو بعد، وهو واحد بعينه. فنفس الشيء الذي هو قبل وبعد لذاته لا يجوز أن يبقى هو بعينه، فيكون بعداً بعد ما^{٨٤} كان قبلاً، فإنَّه ما جاء المعنى الذي به الشيء بعد إلّا وبطل^{٨٥} ما هو به قبل والشيء، وهذا هو^{٨٦} باقي مع بطلان الأمر القبل.

فإذن إنَّما نعني أنَّ تلك النحو من القبلية لا تزيد على حقيقة الزمان، بل ما به القبلية والبعدية هو^{٨٧} نفس أجزاء الزمان، سواء كان القبل والبعد هي أو غيرها، فكلَّ جزء من أجزاء الزمان هو نفس القبل والقبلية باعتبارين؛ وكذلك ما به المعية فيما تجري فيه المعية الزمانية، فإنَّه أيضاً بعينه هو جزء من أجزاء الزمان.

فإذا التقدُّم والتأخُّر ليسا بعارضين يعرضان الأجزاء، فيصير أنَّها متقدِّمات ومتأخَّرات، بل إنَّ تصوُّر عدم الاستقرار الذي هو حقيقة الزمان يستلزم تصوُّر التقدُّم والتأخُّر للأجزاء المفروضة فيه لعدم الاستقرار، بل هما جزءان منه أو حدان مفروضان فيه.

٧٧... والغرض إلى هاهنا كشف الغطاء عن ماهية الزمان، ومن هاهنا إلى الآخر الفرق بينها وبين غيرها من الماهيات المعروضة للقبلية والبعدية على وجه يحسم عرق شبهة التشابه. (١٢)

٧٩. علَّة قوله: «لسنا نعني». (١٢)

٧٨. ج: نسبته

٨٠. م: يعنى

٨١. أي لا أنَّه معنى ما يعرض لذات ذلك الجزء وثابتاً مع ثبات ذلك الجزء. (سمع)

٨٢. ج: اما

٨٣. د: - وهو قبل... يوجد

٨٢. ج: + و

٨٧. ل: خ: هي

٨٦. ل: - هو

٨٥. ج: الا لو بطل

فالسؤال بأنه: «لِمَ اختصّ هذا الجزء^{٨٨} أو هذا الحدّ^{٨٩} بالتقدّم والآخَر بالتأخّر، مع تشابه الجزئين أو الحدّين وتساويهما في الحقيقة»،^{٩٠} يرجع إلى مثل أن يقال: «لِمَ اختصّ هذا الجزء من المقدار بهذا الحدّ، أو هذا الحدّ بهذا الوضع»؟

فلعلّك لا ترتاب في أنّ هذية^{٩١} الجزء لا تحصل بدون ذلك،^{٩٢} فيصير حاصل هذا السؤال أنّه لِمَ كان هذا هذا؟ فهذا^{٩٣} معنى عروض التقدّم والتأخّر للزمان بالذات.

فأمّا ما^{٩٤} له حقيقة غير عدم الاستقرار يقارنها ذلك، فإنّما يصحّ حمل المتقدّم^{٩٥} والمتأخّر^{٩٦} عليه بتصوّر^{٩٧} عروضهما له. فنحن إذا قلنا: اليوم وأمس، لم يحتاج إلى أن نقول اليوم متأخّر عن أمس، لأنّ^{٩٨} نفس مفهومهما يتضمّن معنى هذا التأخّر^{٩٩}. وأمّا إذا قلنا: العدم والوجود مثلاً، فقد احتجنا إلى لحاظ أن يقترن معنى التقدّم بأحدهما حتّى يصير متقدّماً، وكذلك معية ما هو في الزمان للزمان غير المعية بالزمان، أعني معية شيئين يقعان في زمان واحد؛ لأنّ الأولى يقتضي نسبة واحدة لشيء غير الزمان إلى الزمان هي متى^{١٠٠} ذلك الشيء والأخرى تتحلّى إلى نسبتين لشيئين يشتركان في منسوب إليه واحد بالعدد و^{١٠١} هو زمان ما، ولذلك لا يحتاج في الأولى إلى زمان يغيّر^{١٠٢} الموصوفين بالمعية، ويحتاج في الثانية إليه.

[اعتبار الزمان والمعية]

وبالجملة، القبلية والبعديّة اللتان لا تجتمعان ويتصوّر^{١٠٣} مرور أمر ممتدّ بهم^{١٠٤} لا بدّ من أن يكون بحسب الزمان وانفصاله الوهمي.

- | | | |
|---------------------------------------------------------|-------------------------------|-------------|
| ٨٨ ج: - لم | ٨٩ خ: حد | ٩٠ ج: + و |
| ٩١ خ: هذا | ٩٢ أي بدون ذلك الاختصاص. (١٢) | |
| ٩٣ ج: فهذا | ٩٤ ج: لم | |
| ٩٥ م: + لأن / خ: + غير عدم الاستقرار... المتقدّم | ٩٦ ج: التقدّم والتأخّر | |
| ٩٧ ج: يتصور | ٩٨ د: + أمس | ٩٩ خ: تأخّر |
| ١٠٠ ل: حتى | ١٠١ ج: - و | |
| ١٠٢ أي يغيّر أحد من الموصوفين بالمعية وهو الزمان. (١٢) | ١٠٣ خ: يتصوّر / ج: تصور | |
| ١٠٤ أي القبلية والبعديّة الزمانيتان لا الدهريتان. (سمع) | | |

أما في أجزاء الزمان، فبحسب الزمان الذي هو نفس القبل^{١٠٥} والبعد.
وأما في غيرها، فبحسب الزمان المحيط بالشيئين اللذين يقال لهما القبل والبعد.
والمعية التي بحسب الاجتماع في جزء من أجزاء الأمر الممتد أو^{١٠٦} في حدٍّ من
حدوده أيضاً على هذا السبيل.

فمعية الحركة للزمان غير معية شيئين هما غير نفس الزمان، فإنّ معية الحركة والزمان
هي متى^{١٠٧} الحركة، أي كون الحركة في زمان؛ ومعية شيئين زمانيين غير نفس الزمان هي
أنّ متى أحدهما عين متى الآخر، أي كونهما في زمان واحد. فالمعية^{١٠٨} الأولى ليست
بحسب زمان خارج عن المعين بخلاف الثانية، فلا يلزم من كون الحركة في زمان كون
الحركة والزمان في زمان.

وهم وتنبية تلخيصي^{١٠٩}

[في كيفية اعتبار القبلية والبعديّة تحت مقولة الزمان]

مع أنّهما من مقولة الاضافة]

[الوهم]

ولعلّك تقول أليست القبلية والبعديّة من مقولة الإضافة، والزمان كمّ متّصل، فكيف
تكون الإضافة نفس حقيقة الكمّ^{١١٠} والمقولات متباينة؟

[التنبية]

فيقال لك: قد تلخّص^{١١١} أنّ الزمان متّصل واحد لا جزء له بالفعل أصلاً، فإذا حلّله
الذهن إلى أجزاء وأضاف كلّاً منها إلى آخر^{١١٢} وجد أنّ بعضها قبل وبعضها بعد، على أنّ
مصدق حمل القبل والبعد نفس ذينك الجزئيين، لا شيء آخر يكون هو ما به القبلية أو^{١١٣}
البعديّة.

١٠٧. ل: حتى

١٠٨. ج: الحكم

١١٣. ل: خ: و

١٠٦. ج: و

١٠٩. ج: تلخيص

١١٢. خ: و+

١٠٥. ج: + هو لقبل لقبل

١٠٨. خ: والمعية

١١١. ج: تلخيص

وأما مصداق حمل القبل والبعد على غير أجزاء الزمان فإنما هو مقارنة بعض تلك الأجزاء لا غير، فهذا ما يعني بأن القبلية والبعدية لا تزيدان على حقيقة الزمان، لا كون الإضافتين عين^{١١٤} ذات الزمان؛ فإذا مرجع ذلك إلى أن^{١١٥} الحكم بالقبلية والبعدية ليس يحتاج إلّا إلى تحليل الزمان إلى الأجزاء وإضافة بعضها إلى بعض، فعند ذلك يصير كلّ منها قبلاً و قبلية أو بعداً وبعديّة باعتبارين، لا من حيث المقارنة بشيء،^{١١٦} بل من تلقاء هويتي الجزئين بذاتهما.^{١١٧} فإذاً ليس أنّ القبلية والبعدية من الأعراض الأولية لحقيقة الزمان، بل الحقّ معنى آخر فوق ذلك، وليس يلزم كون الإضافة عين^{١١٨} ذات الكمّ.

تقرير

[في كيفية قطع المسافة بالحركة والمقدار]

وهناك ضربٌ من البيان بحسب النظر في إمكان قطع مسافة واحدة بحركات مختلفة أو^{١١٩} متشابهة، وقطع مسافات متساوية أو مختلفة بحركات متشابهة أو مختلفة.^{١٢٠} فمن البين أنّ في الحركة اختلافاً بسببه يختلف قطع المسافات،^{١٢١} وهو اختلاف في مقادير الحركات، لأنّه لو كان اختلافاً في مقدار ثابت لما اختلف به قطع المسافات.^{١٢٢} والإمكانات المختلفة في هذا البيان^{١٢٣} بإزاء القبلّيات والبعدّيات في البيان الأوّل، فقد يعتبر مجموع الإمكانات المختلفة، وقد يؤخذ إمكان واحد منقسم بانقسام المسافة، فإنّ الحركة التي يقطع بها نصف المسافة لا يمكن أن يقطع بها جميعها^{١٢٤}، ولا التي يقطع بها^{١٢٥} ثلثها يمكن أن يقطع بها نصفها. ولا يعني^{١٢٦} بالإمكان هاهنا الإمكان الحقيقي، فإنّه ليس يتقدّر^{١٢٧} ولا يكون له

١١٤. ل: غير	١١٥. م: - أن	١١٦. ش: لشيء
١١٧. ج: - فإذا مرجع ذلك... بذاتهما		١١٨. ل: عين
١١٩. خ: و	١٢٠. ج: - متشابهة أو مختلفة	
١٢١. ج: مسافات	١٢٢. د: + وهو اختلاف في... المسافات / ج: المنافات	
١٢٣. خ: بيان	١٢٤. ل: د: جميعاً	١٢٥. ج: - نصف المسافة... بها
١٢٦. خ: نغنى	١٢٧. ل: يتعدّد	

نصف وثلث وغيرهما،^{١٢٨} بل يعني أمر تقع فيه الحركات، أي أمر ممتد يتسع لقطع المسافة المعيّنة بالسرعة المعيّنة، كأنه قالب له منطبق هو عليه. فإذا ثبت للحركة^{١٢٩} مقدار.

وإذا ليس المقدار^{١٣٠} ماهية الحركة؛ إذ ماهية الحركة هي الخروج من القوة إلى الفعل يسيراً^{١٣١} يسيراً، فيكون هو لا محالة عارضاً لها وهو لذاته يكون شيء منه قبل شيء، و شيء منه بعد شيء وسائر الأشياء،^{١٣٢} فما طابق منها جزءاً هو قبل قيل له قيل، وما طابق جزءاً هو بعد قيل^{١٣٣} له بعد، وتلك الأشياء هي^{١٣٤} ذوات التغير، إذ لا فائت^{١٣٥} ولا لاحق حيث لا تغير، وكيف يكون قبل وبعد إذا لم يحدث أمر فأمر، ولم يكن اختلاف وتغير. فإذا الزمان إنما يكون حيث يكون فاسد وحادث فهو مادّي موجود في المادة، و^{١٣٦} وجوده يتعلق^{١٣٧} بالمادة، ووجوده في المادة^{١٣٨} بتوسط الحركة، ولا يوجد^{١٣٩} إلا بتجدد حال مع استمرار ذلك التجدد، لأنه إذا كان أمر دفعة ثم لم يستمر، بل كان شيئاً^{١٤٠} آخر دفعة لم يخل [١]: إما أن يكون بينهما إمكان تجدد أمور، [٢]: أو لا يكون.

فإن كان، فيكون فيما بينهما قبل وبعد.

وإن لم يكن بينهما هذا الإمكان فهما^{١٤١} يلتصقان^{١٤٢}، فيلزم أن تتألى^{١٤٣} الآنات، ويلزم من ذلك حركات على مسافة غير متجزئة وكل ذلك محال. فإذا الزمان كم متصل غير قار^{١٤٤} وليس هو بذى وضع.

١٢٨. خ: غيرها	١٢٩. د: المحركة	١٣٠. ل: + له
١٣١. ل، ج: سيراً	١٣٢. ج: - يسيراً / ل، م، خ: - فيكون هو لا محالة... سائر الأشياء	
١٣٣. خ: قبل	١٣٤. ل، م، خ: + هي	١٣٥. ل، خ: سابق
١٣٦. ل: - و	١٣٧. ش: متعلق	١٣٨. ل: - ووجوده في المادة
١٣٩. أي الزمان أو ما هو مناطه، وهو القوات والحقوق. (سمع)	١٤٠. م، ش: شيء	١٤١. ل: فيها
١٤٢. م: يلتصق ان	١٤٣. خ: تتناهى	
١٤٤. م: قارة		

إشارة

[في كيفية اعتبار الحركة والزمان في المسافة]

[أن للحركة كمية وعدد]

إن للحركة كمية من جهة مقدار المسافة، فتزيد وتنقص بزيادتها ونقصانها، وليس معنى ذلك أن للحركة كمية عارضة من جهة المسافة وللمسافة كمية أخرى، بل إن كمية الحركة هي كمية المسافة، وإنما الزيادة والنقصان تعرضان الحركة لكمية المسافة، كما في السواد الحال في الجسم.

وكذلك لها كمية من جهة الزمان وهذه عارضة لها.

وأيضاً لها عدد من حيث انقسامها إلى أجزاء متقدمة وأجزاء متأخرة حسب انقسام المسافة إليهما، إلا أن الأجزاء المتقدمة في المسافة تكون في الوجود مع المتأخرة منها بخلاف ما بإزائهما من متقدمة الحركة ومتأخرتها، فإنهما لا يكونان معاً بحسب الوجود في أفق الزمان.^{١٤٥} وكذلك من جهة الزمان إذا انقسم إلى أجزاء متقدمة ومتأخرة، ولكن ذلك إنما يحصل من جهة المسافة: فإن الزمان^{١٤٦} يتجزأ بالحركة، والحركة بالمسافة، فإن اتصال المسافة اتصال للحركة التي هي علّة للزمان المتصل بذاته، وانفصالها انفصال للحركتين اللتين هما علتان لزمانين^{١٤٧} كل منهما متصل بذاته.

فالتقدم^{١٤٨} والتأخر من جهة ما هما للحركة معدودان بها، فإنها بأجزائها تعد^{١٤٩} التقدم والمتأخر، فالحركة لها عدد من حيث لها في المسافة تقدم وتأخر ومقدار بإزاء مقدار المسافة.

١٤٦. خ: فالزمان

١٤٥. خ: + في كيفية اعتبار الزمان في الحركة

١٤٧. خ: لزمانين (في هذا الضبط وجه تأمل)

١٤٨. تفريع على المقدمة السابقة، أعنى قوله - مدّ ظلّه - «إلا أن الأجزاء المتقدمة في المسافة» إلى آخره: أي فيكون للتقدم والتأخر في الحركة خاصية تلحقها من جهة ما هما للحركة ليس من جهة ما هما للمسافة

١٤٩. ل: لعدم

ويعنون معدودين بالحركة، فإنها إلى آخره. (١٢)

[كيف أن الزمان هو كمية الحركة]

فإذا ما أيسر لك أن تحاول تحديد^{١٥٠} حقيقة الزمان بأنه كمية الحركة، ومقدارها ما دامت على اتصالها وعددها إذا انفصلت إلي^{١٥١} متقدّم ومتأخّر لا بالزمان، بل من جهة ما يتبع^{١٥٢} انقسام المسافة.^{١٥٣}

وأما إذا اعتبرته كمية وعدداً لها لا من جهة المسافة - بل من جهة التقدّم والتأخّر اللذين لا يجتمعان - فربّما أفضى بك إلى الوقوع في الدور، إلا بامتطاء تسامح^{١٥٤} ما.

[إن الزمان هو مقدار الحركة بحسب الوجود البقائي الذهني]

ثم إن من فلاسفة الإسلام من يجعل الزمان مقدار الحركة من جهة المتقدّم والمتأخّر اللذين لا يجتمعان بحسب الوجود الغير القارّ.

ومنهم من يجعله مقدارها من تلك الجهة، لكن بحسب الوجود القارّ في العقل،^{١٥٥} أي من حيث يجمع^{١٥٦} العقل متقدّماتها ومتأخّراتها.^{١٥٧}

ولعلّ الأشبه بالحقّ والأعذب في ذوق التحقيق أن وجود الحركة في الذهن لما كان بحسب حدوث الإرتسام غير قارّ وبحسب البقاء قارّاً، فالزمان^{١٥٨} هو مقدار للحركة بحسب الوجود البقائي القارّ الذهني، وفوق ذلك معنى هو السرّ الحقّ.

وحقّ التحصيل وهو: أن الحركة الممتدة لما كانت على اتصالها أمراً موجوداً في الخارج نحو^{١٥٩} ما من الوجود وإن لم يكن لها وجود قارّ في أفق الزمان بحسب الأجزاء المفروضة فيها، فإذا الزمان مقدار الحركة، بحسب وجود مجموعها ذلك النحو من الوجود في الأعيان بحسب وعاء الدهر.

١٥٠. م: تجديد ل: ١٥١.

١٥٢. هذا مسلك الشيخ في الشفاء. (١٢)

١٥٣. وإلا لكان البيان تحديداً بالدور. (١٢)

١٥٤. أي بارتكاب تسامح ما، وقد ذكر وجه التسامح في حاشيته على كتابه الموسوم بالصرط المستقيم

١٥٥. ج: الفعل

[٢٦٤/]. فليطلب من هناك! (١٢)

١٥٦. ل: متقدّما منها ومتأخرها

١٥٧. خ: يجتمع

١٥٨. خ: نحو

١٥٩. ل: والزمان

مقالة تلويحية

[في لمية عروض الزمان على الحركة]

[إن المسافة هي واسطة عروض الزمان على الحركة]

أما عندك من المستبين أن المقدار الممتد لا يعرض^{١٦٠} شيئاً على سبيل الانطباق عليه ما لم يكن فيه صلوح لأن يقال إنه متصل ممتد، والحركة لا تصلح لذلك من حيث^{١٦١} سنخ طبيعتها، بل إنما من جهة المسافة على أن يتكتم بنفس كمية المسافة الخارجة عنها، فهذا المعنى المصحح لعروض المقدار الذي هو الزمان يتقدم في المحل على عروض الحال تقدماً بالطبع، فيكون علّة لوجود الحال، أعني الزمان، ولعروضه^{١٦٢} لمحلّه أعني الحركة.

ألست إذا لاحظت الحركة في ذاتها حكمت أنها حقيقة هي كمال بالقوة أو خروج من قوة إلى فعل؟!]

وليس في طبيعة^{١٦٣} هذا المعنى أن هناك بعداً ما بين المبدأ والمنتهى متصلاً قابلاً للقسمه الوهمية، بل إنما يعلم ذلك بنوع من النظر، تحقق أن هذا المعنى إنما يوازي المقدار المتصل لا غير، فلا يدخل^{١٦٤} في ماهيتها تقدّر واتصال، بل إنما يكون لها ذلك من جهة المسافة، واتصال المسافة بغير علّة لوجود التقدم والتأخر فيها.

فالحركة بحسب اتصال المسافة تقتضي وجود مقدار لها هو الزمان باتصاله وبحسب انفراض الأجزاء في ذلك الاتصال المستلزم لحصول المتقدم^{١٦٥} والتأخر في الحركة تقتضي وجود عدها لها هو الزمان من حيث الانفصال إلى القليبات والبعديات.

[المسافة هي العلّة البعيدة لوجود الزمان، والحركة علّة قريبة له]

فإذا الحركة متصلة من جهتين، وعلّة اتصال الزمان اتصال المسافة بتوسط اتصال

١٦٢. خ: لمعروض

١٦١. خ: - حيث

١٦٠. ج، خ: لا يفرض

١٦٥. خ: مدخل

١٦٤. ج: - يعلم ذلك... إنما

١٦٣. ل: طبيعته / خ: طبعه

١٦٦. ل، م: التقدم

الحركة^{١٦٧} بها؛^{١٦٨} ولسنا نعني بذلك أنه علة لصيرورة الزمان متصلًا، كيف وهو متصل بذاته لا بعلة ولا بأمر عارض! بل إنما نعني عليّته^{١٦٩} لذات الزمان المتصل بذاته، فاتصال المسافة من حيث ما^{١٧٠} هو اتصال للحركة علة^{١٧١} لوجود الزمان الذي هو بذاته متصل، واتصال لذاته وللحركة، وليس يصح أن^{١٧٢} يعرض الحركة^{١٧٣} اتصال بسبب اتصال^{١٧٤} المسافة، حتى يكون هناك اتصال آخر غير اتصال المسافة واتصال الزمان. وأما اتصال الزمان فإنه أمر حال في الحركة عارض لها، فإذا علة الحركة علة للزمان وهو بنفس ذاته متصل، كما أن سبب الحرارة سبب نفس^{١٧٥} الحرارة التي هي كيفية بذاتها، و^{١٧٦} الحركة علة للزمان.

[إن الزمان يوجب اعتبار القبلية والبعدية والعديدية في المسافة والحركة]

ثم الزمان باتصاله مقدار لها وعلة لكونها^{١٧٧} ذات مقدار وبحسب الانفصال إلى القبلية والبعدية عدد لها وعلة لكونها ذات عدد، فإذا الاتصال المسافي يقتضي^{١٧٨} وجود المتقدّم والمتأخّر^{١٧٩} في الحركة على الاتصال، وعدد^{١٨٠} المتقدّم والمتأخّر يكون بمقدار الحركة، والحركة^{١٨١} تُعدّ الزمان على أنها تقتضي وجود عدد الزمان من المتقدّم والمتأخّر، والزمان يعدّ الحركة على أنه نفسه^{١٨٢} عدد لها، كما أن وجود معروض العدد علة لوجود^{١٨٣} العدد العارض، ثم هو يعدّ المفروض^{١٨٤} على أنه عدد له.

واعتبر الأمر في وجود الناس بالنسبة إلى عددهم، وهو مثلاً عشرة، فوجودهم^{١٨٥} وجدت العشريّة وهي جعلتهم لا موجودين،^{١٨٦} بل أشياء معدودين، أي ذوي عدد، فإذا

١٦٦. ل: د. - بتوسط اتصال الحركة

١٦٨. د: لها

١٦٩. ل: عليه

١٧١. ل: خ. + بعيدة

١٧٢. ل: ش: أنه

١٧٤. ج: اتصال آخر غير اتصال

١٧٥. ل: لنفس

١٧٧. ج: كونها

١٧٨. ج: نقض

١٨٠. م: - عدد

١٨١. ج: - على الاتصال وعدد... الحركة

١٨٢. ل: نفس

١٨٣. م: وجود

١٨٥. فلو وجودهم

١٨٤. م: المعروض

١٨٦. ل: معدودين / خ: الموجودين

عَدَدَتَهُمْ^{١٨٧} نفس لم يكن المعدود طبيعة الإنسان، بل العشريّة التي حصلها افتراق الطبيعة^{١٨٨} وإن كانت هي أوجبت لها المعروضية^{١٨٩} للعدد،^{١٩٠} فكما أنَّ^{١٩١} النفس بالإنسان^{١٩٢} تعدّ العشريّة، فكذلك بالحركة تعدّ الزمان. ومن^{١٩٣} لم يستطع إلى التحصيل سبيلاً ظنَّ^{١٩٤} أنَّ في هذا الأصل اشتمالاً على الدور، وهو تخييل^{١٩٥} منشؤه تعطيل ترتيب التدبّر وإهمال إعمال^{١٩٦} الرويّة.

دعامة تَتَمِيمِيَّة

[في إثبات تناهي الزمان من وجه]

كَأَنَّكَ إِذْنِ تحكّم أنَّ الزمان لكونه بذاته مقداراً^{١٩٧} يكون استعداد الموهوم من القسمة فيه له بذاته، والحركة ليست كذلك. وأمّا تعيّن الامتداد بالفعل فإنّما يلزمه بسبب الحركة المعيّنة، فإذا الحركة علّة لوجود الزمان، كما الجسم لوجود المقدار؛ وتعيّن الحركة بخصوصها علّة لتعيّن التناهي أو اللاتناهي لامتداد الزمان، وكذلك^{١٩٨} تخصّص^{١٩٩} تناءٍ بعينه^{٢٠٠} من التناهيّات.

ثمَّ^{٢٠١} الزمان علّة لكون الحركة غير متناهية المقدار أو متناهية وذات مرتبة بعينها في تناهي المقدار. والمحرك علّة لوجود الحركة، فهو علّة أولى لوجود الزمان، وعلّة أيضاً لثبات الحركة المستتبع^{٢٠٢} لازدياد كمّيّتها أعني الزمان.

ولا علّة لكون الزمان مستعدّاً لأن يمتدّ إلى نهاية معيّنة أو لا معيّنة أو لا^{٢٠٣} إلى نهاية^{٢٠٤} أصلاً، فإنّ ذلك له لذاته، كما كان قبول الانقسام له بذاته، لكن وجود هذا المعنى

١٨٧. ج: عدّتهم	١٨٨. أي انتشار الطبيعة. (١٢)
١٨٩. ل: المورضية	١٩٠. خ: المعدّد
١٩٢. خ: لانسان	١٩٣. م: - من
١٩٥. خ: تخيّل	١٩٦. ل، د: - اعمال
١٩٨. خ: ذلك	١٩٩. ل: تخصيص / ج: يخصص
٢٠٠. هكذا في النسخ، وفيه وجه اضطراب	٢٠١. خ: + ان
٢٠٢. ج: المستتبع	٢٠٣. ل، م، خ: - معيّنة أو لا
	٢٠٤. خ: - معيّنة أو لا إلى نهاية

أعني التماضي إلى نهاية أو إلى لا نهاية^{٢٠٥} بالفعل إنَّما يكون له بسبب^{٢٠٦} المحرك وبتوسط^{٢٠٧} الحركة، كما أنَّ وجود الانقسام له بالفعل إنَّما يكون بقاسم خارج. فالحركة بذاتها توجد الزمان على نحو يلزمه استعداد قبول الانقسام لذاته وبشباتها كونه ممتدّاً إلى نهاية أو لا نهاية بالفعل، ثمَّ الزمان يفيد كون الحركة ذات مقدار متناهٍ أو غير متناهٍ، فكثير من الأشياء يوجد أمراً ولذلك الأمر صفة أولية، ثمَّ تكون له تلك الصفة بالقصد الثاني، فهذا سبيل الفلسفة.

[بيان تناهي الكمّ مطلقاً]

وأما صراط نضج الحكمة فيؤدّي إلى أن يتعرّف مع ما تعرّف أن التماضي في الوجود إلى لا نهاية بالفعل مستحيل في الكمّ مطلقاً، سواء كان كمّاً ذا وضع أو كمّاً غير ذي وضع، وسيتلى عليك تبيان إن شاء الله تعالى.

شكٌّ وتحصيلٌ

[في كيفية عليّة الحركة للزمان وبالعكس]

[التشكيك في عليّة الحركة للزمان أو بالعكس]

ليس من المستبعد أن يزعم سرك أنّ الحركة ما لم تكن موجودة مشخّصة لم يصحّ أن تصير علّة للزمان؛ لأنّ العلّة متقدّمة على المعلول في الوجود، والوجود هو بعينه التشخّص أو مساوقه، والزمان هو من جملة مشخّصات الحركة، وإن لم يكن من مشخّصات كلّ ما يقع وجوده في أفق الزمان على الإطلاق؛ لأنّ الحركة لا توجد منسلخة عن السرعة والبطؤ وهما^{٢٠٨} لا ينفكّان^{٢٠٩} عن وجود الزمان، بل عن تعيّنه، فالسرعة المعيّنة إنَّما هي بحسب زمان بعينه. وريثما^{٢١٠} كان كذلك لزم أن يكون الزمان متقدّماً على

٢٠٧. خ: يتوسّط

٢٠٩. م: لا تفكّان

٢٠٥. م: + معيّنة أو لا... نهاية ل: سبب

٢٠٨. أ وحدهما على اختلاف القولين. (سمع)

٢١٠. م: ربّما

الحركة، فلو كان الزمان عرضاً هو مقدار الحركة والحركة علة له لزم تقدّم الحركة على الزمان، فإذاً يلزم تقدّم كل منهما على الآخر، وإنّه محال.

[تحصيل في أنّ الحركة جزء علة الزمان والزمان مشخّص الحركة]

فينبغي لك أن تعلم أنّ الحركة بما هي حركة جزء علة أو شرط في وجود الزمان؛ ثمّ الزمان شرط في تشخّص الحركة وتعيّنها كما قد قيل لك من قبل في الصورة والهيولى، إنّ الصّورة من حيث هي صورة ما جزء لعلة الهيولى المتشخّصة، والهيولى الشخصية بوجه ما علة لتشخّص الصورة، أي للصورة الشخصية من حيث هي صورة شخصية.

ثمّ الحركة المتعيّنة المتشخّصة بما هي متعيّنة متشخّصة علة بنحو ثباتها لكون الزمان متمازياً إلى لا نهاية أو متناهاً بالفعل وعلى مرتبة متخصّصة في التناهي؛ ثمّ الزمان بحسب ذلك التعيّن^{٢١١} علة لكون الحركة ذات مقدار غير متناهٍ أو متناهٍ متخصّص التناهي. ويجب أن يتحقّق أنّ معلول الشيء بما هو معلول ليس يلزمه أن يكون معلولاً لتشخّص ذلك الشيء، إلّا أن تكون العلة جاعل الذات فاعل الوجود، فإنّ العقل ينقبض عن كون مرتبة^{٢١٢} المفعول المفعول في التحصيل فوق مرتبة الجاعل الفاعل، وحظّه من التعيّن أقوى من حظّه، وليس ذلك في سائر العلل والمعلولات، وفي طباع العلّة والمعلولية بما هما علّة ومعلولية.

فإذاً، ليس يلزم أن يكون الزمان معلول الحركة الشخصية بما هي شخصية، وإن لم يكن تتسلخ في الوجود عن التشخّص؛ فإذاً طبيعة الحركة التي هي محلّ الزمان جزء علة الزمان لا طبيعة أيّة^{٢١٣} حركة توجد وتشخّصها مشروط بالزمان مطلقاً، أي تشخّص أيّة حركة كانت، لا تشخّص الحركة التي هي محلّ الزمان فحسب، ولا دور.

فصل ٢١٤ تحديقي [في أمر الزمان]

في أمر الزمان شتات ظنون متشعبة^{٢١٥} أحصيناها^{٢١٦} في كتاب الصراط المستقيم^{٢١٧} ولعل ما سقنا إليه رويتك هو سواء السبيل.

والمحصلون من الفلاسفة يقولون: إنَّ عدم الزمان قبل وجوده وبعده قبلية وبعديّة تصدّان الشيء القبل والشيء^{٢١٨} البعد عن الاجتماع في التقرّر، والحصول مستحيل بالنظر إلى ذاته بذاته،^{٢١٩} وليس يلزم من ذلك أن يكون واجب الوجود بذاته كما توهم عديم التحصيل منهم في بعض الأدوار الحالية؛ لأنَّ استحالة نحو ما من العدم لذاته لا يستلزم استحالة طبيعة العدم بالذات، وإمكان عدم ما من العدمات بالذات يتحقّق معه إمكان طبيعة العدم بالذات^{٢٢٠}، والزمان ليس تأبى^{٢٢١} ذاته أن تعدم أزلاً وأبداً، فلا يوجد أصلاً وإن أبى^{٢٢٢} أن يقبل الوجود بعد^{٢٢٣} العدم والعدم بعد الوجود، فإنّه لا يخرج بذلك من الممكنات التقرّر الجائزات الوجود.

وقد قرع سمعك من إسماعاتنا^{٢٢٤} إياك أن الحقّ ليس يسع إلّا ما هو أخصّ من ذلك، فالمستحيل بالنظر إلى ذات الزمان بطلانه المتقدّم على تقرّره التقدّم الزماني والمتأخّر عنه ذلك التأخّر؛ إذ يلزم إذ ذاك اقتران^{٢٢٥} تقرّر الشيء ببطلانه، لا بطلانه^{٢٢٦} قبل تقرّره قبلية دهرية غير متقدّرة، أو بعده^{٢٢٧} بعدية كذلك، وإن كان البطلان في وعاء الدهر بعد التقرّر فيه بعدية^{٢٢٨} دهرية غير متقدّرة مستحيلاً على كلّ شيء، لا بالنظر إلى ذوات الأشياء الممكنة، بل بالنظر إلى طباع وعاء الدهر؛ فما حصل في وعاء الدهر لا يرتفع عنه وإن انتهى حصوله في أفق الزمان، وإنّما المتصور في وعاء الدهر تقرّر الممكن بعد البطلان فيه، لا بطلانه فيه مرّة أخرى بعد ذلك التقرّر.

٢١٤. ج: فصل	٢١٥. خ: متشعبة	٢١٦. ل: احضا
٢١٧. قارن: الصراط المستقيم ٨٤/ و...	٢١٨. ج: الشيء و	٢١٩. ج: + بذاته
٢٢٠. خ: - وإمكان عدم ما...	٢٢١. د: يأتي	٢٢٢. د: إلى
٢٢٣. ج: يمكن أن يقرأ ما في ج: بقديم	٢٢٤. ل: اسمائي تنا (؟)	٢٢٥. م: اقران
٢٢٦. خ: لا يبطله	٢٢٧. ج: - بعده	٢٢٨. خ: - كذلك وإن... بعدية

فهذا لا يختصّ^{٢٢٩} بحقيقة الزمان ولا يكون بالنظر إلى ذوات الحقائق الجوازية والطبايع الإمكانية، والذي يختصّ بحقيقة الزمان امتناع سبق البطلان على تقررّه والتقررّ على بطلانه بالنظر إلى ذاته سبقاً زمانياً متقدراً لا غير.

تقويمٌ وتعيينٌ

[الزمان ينتزع من حركة الجرم الأقصى]

إنّ محلّ الزمان الذي هو أظهر المقادير إنية وأكثرها وأوسعها اتساعاً للمادّيات وإحاطة بالكائنات،^{٢٣٠} وما يستحصل ويستحفظ به يجب أن يكون أسرع^{٢٣١} الحركات المستديرة وأظهرها فعلية، وهي الحركة اليومية، أعني حركة الجرم الأقصى من المشرق إلى المغرب على منطقة معدّل النهار التي يتحرّك بها جميع السماويات، وبها تتقوّم الأيام والساعات في بقاع^{٢٣٢} الأرض، وبها تطلع الكواكب الثابتة والسيّارة ويغرب^{٢٣٣} في أكثر^{٢٣٤} الآفاق، وبمقدار^{٢٣٥} ما يقول أحدٌ: واحد يقطع المتحرّك بها^{٢٣٦} خمسة آلاف ومائة وستة وتسعين ميلاً، وهو ألف وسبع مائة وإثنان وثلاثون فرسخاً من مقعر الفلك الأقصى.^{٢٣٧} والله سبحانه يعلم ما يتحرّك محدّبه حينئذٍ.

والزمان يسع جملة^{٢٣٨} الزمانيّات بالفينية^{٢٣٩}،^{٢٤٠} كما المكان يسع حمله المكانيّات كذلك. وكما أنّ كلّ مظروف للمكان يتّصل امتداد مكاني منه إلى أقصى عالم المكان - وهو فلك محدّد الجهات - كذلك كلّ^{٢٤١} مظروف للزمان يتّصل امتداد زماني منه إلى

٢٢٩. ش: - يختصّ ٢٣٠. ج: بالكائنة / خ: بالكليات

٢٣١. ج: انتزع ٢٣٢. ل: بقاء ٢٣٣. ج: تقرب

٢٣٤. ل: الأكثر ٢٣٥. ج: بمقدارها ٢٣٦. ج: وبها

٢٣٧. ذكر وجهين لأظهرية هذه الحركة، الأول: أنّ جميع السماويات تتحرّك في بقاع الأرض جميعاً، وبها تطلع وتغرب، وهذا إنّما هو في غير أرض تسعين. (كذا / وما بعده) وثانيهما: أنّها أسرع الحركات لما ذكره بقوله: «و بمقدار ما يقول أحد واحد» إلى آخره، وكلّما كانت الحركة أسرع يكون أظهر، وهذا لا يختصّ بغير

التسعين، بل يعمّ الجميع. (سمع) ٢٣٨. ج: حمله

٢٣٩. يمكن أن يقرأ ما في بعض النسخ: العينية / م، ش: بالفينية ٢٤٠. ش، خ: بالفينية

٢٤١. ل: - كل

أقصى عالم الزمان، وهو أفق محتدّ التغيّر، ومحدّد جهة التقضيّ والتجدّد، فكما المكان يحيط بالمكانيّات^{٢٤٢} جملتها، فكذلك الزمان بالزمانيات كافّتها.

فإذاً محلّ الزمان حركة مستديرة تحيط بهذا العالم كلّّه، وما هي إلاّ حركة الجرم المحيط بالكلّ، والجرم الأقصى المحيط بكميّة جسميّة يحدّد^{٢٤٣} جهات الأبعاد القارّة ومذاهب الامتدادات الجسمانية، وبكميّة حركته تحدّد^{٢٤٤} جهات التغيّر وشوارع الأبعاد الغير القارّة لامتدادات التقضيات والتجدّدات. فإذاً ما خرج عن أقطار الفلك الأقصى وعن مقدار^{٢٤٥} تدواره،^{٢٤٦} ليس بحيث يصحّ أن يتوهّم فيه الامتداد واللامتداد، لا القارّ ولا غير القارّ.

شكّ وتحقيق

[في لفتية انحصار الزمان بحركة الفلك الأقصى]

[الشكّ]

عساك أن تتوهّم^{٢٤٧} أنّ كلّ حركة متقدّرة لا محالة والزمان مقدار الحركات على العموم؛ فإذاً يكون كلّ حركة^{٢٤٨} يستتبع زماناً ويقوم بها زمانٌ، فيبطل التخصيص، وإلاّ فبعض الحركات يبقى بلا مقدار.

[التحقيق]

فيجب أن يحاول تنبيهك^{٢٤٩} فيقال: فرق ما بين تقدّر الحركة بالزمان وبين قيام الزمان بالحركة، فليس من شرط ما يقدر الشيء أن يكون عارضاً له قائماً به، بل ربّما قدر المباين بالانطباق والموازاة، وما تبرهن^{٢٥٠} من أمر الزمان إنّما هو أنّه متعلّق بالحركة^{٢٥١} وهيئة

٢٤٤. م: تجدد

٢٤٣. ج: تجدد

٢٤٢. ج: لكائيات

٢٤٥. ل، خ: مقدارها / ج: مقدار

٢٤٦. [الدوار على وزن التفعال] يفتح التاء مصدر، وبالعكس مبالغة. (١٢)

٢٤٨. ج: - متقدّرة لا محالة... حركة

٢٤٧. هذه الشبهة مع جوابها مذكورة في الشفاء. (١٢)

٢٥١. ج: الحركة

٢٤٩. ج: تنبهك / خ: يتنبهك ٢٥٠. ل، خ: يتبرهن

لها، لا أنه متعلق بكل حركة حركة، ومن أمر الحركة أن كل حركة فإنها تتقدّر^{٢٥٢} بالزمان، لا أن كل حركة^{٢٥٣} فهي محل الزمان^{٢٥٤}.

فإذا من قوليك: «إن الزمان مقدار لكل حركة» و«إن حقيقة الزمان أو إتيته متعلقة بكل حركة»، الصحيح هو الأول، دون الثاني.

ومن قوليك: «إن ذات الحركة متعلق بها الزمان على سبيل أن يعرض^{٢٥٥} لها» و«إن ذات الزمان متعلقة^{٢٥٦} بالحركة على سبيل^{٢٥٧} العروض لها»، الصحيح هو الثاني، دون الأول. فهذا الفرض تلك لا غير البتة، لا تلك البتة تستتبع هذا.

فليس إذاً تعلق ذات شيء بطبيعة شيء وجب أن لا تخلو طبيعة الشيء عنه؛ فإذا الحركات التي لها ابتداء وانتهاء في الوجود على أي وجه كان عند الفلاسفة المتهوسين بالقدم لبعض الجائزات وبلا تناهي الامتداد لبعض الكميات، وعلى وجه يستلزم وجود الآن بالفعل لا^{٢٥٨} مطلقاً عند الحكماء الراسخين المتوخين^{٢٥٩} برء^{٢٦٠} مزاج الفلسفة عن سقام السفسطة^{٢٦١} لا يتعلق بها زمان، وإنما تتقدّر بالزمان المتعلق^{٢٦٢} بحركة الفلك الأقصى، وكذلك جملة الحركات غير تلك الحركة.

وبالجملة، الحركات الأخرى يقدّر الزمان لا بأنه^{٢٦٣} مقدارها^{٢٦٤} الأول الحال فيها، بل بأنه معها كالمقدار الذي في الذراع يقدّر خشبة الذراع بذاته، ويقدّر^{٢٦٥} ساير الأشياء بتوسطه. ولهذا يجوز أن يكون زمان واحد مقدراً لحركات فوق واحدة.

[حقيقة السكون]

وأما السكون فليس هو ممّا يتقدّر بالزمان ومما له الكون في الزمان حقيقة؛ بل إنّما ينسب إليه ذلك على نحو من التجوّر، والمعنى أن الساكن لو كان متحرّكاً يدلّ السكون^{٢٦٦} كان مقدار حركته الزمان.

٢٥٢.م: تقدر	٢٥٣.ج: - فانها تتقدّر... حركة
٢٥٤.د: + لا أن كل حركة فهي محل الزمان	٢٥٥.ل: يفرض
٢٥٦.ج: للتلقي	٢٥٧.خ: - أن يفرض لها... سبيل
٢٥٨.خ: - لا	٢٦٠.خ: بدء
٢٦١.ل، ج: + ما	٢٥٩.ل، خ: - المتوخين
٢٦٦.م: مقدار	٢٦٢.ج: للتلقي
٢٦٤.د: لقدر	٢٦٦.ج: - فليس هو ممّا... السكون

فإن وقع في نفسك أن تقول: لو فرض أنه لم^{٢٦٧} توجد الحركة التي يقال إنها بعينها محلّ الزمان، لزم أن يفقد الزمان؛ فيكون حينئذٍ إذا وجدت حركات^{٢٦٨} غيرها كانت بلا تقدّم وتأخّر

قيل لك: إن لم تكن حركة مستديرة لجرم مستدير محدّد^{٢٦٩} للجهات لم تعرض للمستقيمة جهات، فلم يصحّ أن تقع حركات مستقيمة طبيعية، فلم تكن قسرية أيضاً. فإذا حركة جسم ما وحده^{٢٧٠} ما لم تتحدّد الجهات ولم يحصل مقدار الحركات. وبالجمله ما لم يتقوم^{٢٧١} عالم الأجسام مستحيلة وإن لم تكن بيّنة الاستحالة، فكثير من المحالات استحالتها لا تظهر في نفسها،^{٢٧٢} بل إنّما تستبين بالبرهان. والوهم لا يستنكر أن يكون زمان محدود مع المستقيم والمستقيمة وإن لم يكن في الوجود مستدير ومستديرة، لكنّ النظر فيما يصحّ^{٢٧٣} في الوجود لا فيما يستصحّه الوهم في الوجود وإن كان وجوده من المستحيلات.

°:

[إنّ الفلك الاقصى يستغنى عن حركات غيره]

فاعلم أنّ الحركة الدوريّة - أعني التي هي أسرع الدوريات - غنية^{٢٧٤} عن سائر الحركات وهي غير مستغنية عنها، فهي إذاً أقدم الحركات بالطبع؛ ويجب أن تتقدّم في الوجود سائر الحركات، حتّى يصحّ وجودها،^{٢٧٥} وكذلك موضوع تلك الحركة بالقياس إلى موضوعات سائر الحركات.

تمهيد

[في الحركة التوسّطية والقطعية]

أليس إنّ لفظة^{٢٧٦} الحركة عند أرباب الصناعات الحكيمية إسم لمعنيين:^{٢٧٧}

٢٦٩. خ: - لجرم مستدير محدّد

٢٧٢. ج: - في نفسها

٢٧٦. ش، خ: لفظ

٢٦٨. م: الحركات

٢٧١. ل: يقوم

٢٧٤. ل: عينه / ج: فنبته

٢٦٧. م: - لم

٢٧٠. ل: وجده

٢٧٣. ج: يستصحّه

٢٧٥. وقع من هنا سقط في نسخة «ج»

[معرفة الحركة التوسطية]

أحدهما: توسط الجسم بين مبدأ المسافة ومنتهاها، بحيث أي حد يفرض لا يكون المتحرك قبله ولا بعده فيه، لا كحدي الطرفين، فهذا هو صورة الحركة وصفته، وهو حالة واحدة بسيطة شخصية، موجودة مستمرة مادام الشيء يكون متحركاً، فهو يلزم المتحرك^{٢٧٨} ولا يتغير مادام هو متحركاً، فإنه وإن تغيرت حدود المسافة بالفرض الانتزاعي، لكن ليس كون المتحرك متوسطاً ومتحركاً لأنه في حد معين من الوسط دون حد وإن لم يكن متحركاً عند خروجه منه، بل إنما لأنه متوسط على الصفة المذكورة، وتلك الحالة ثابتة في جميع حدود ذلك الوسط، وهي أمر بسيط تحصل بتمامه بعد نهاية زمان السكون، ولا يعقل له أجزاء.

ولا يصح أن يقال: إنه من الأمور الغير القارة، إلا أن هذا الأمر البسيط له نسبة إلى حدود المسافة الممكنة الانفراض له^{٢٧٩} إلى الوقوف على نهاية بعينها بالموافاة المتصلة الواقعة في كل أن بعينه من الآتات بالقياس إلى حد بعينه من تلك الحدود.

فالكون في الوسط واحد شخصي بسيط في جميع زمان الحركة، لكنه في كل أن من الآتات مواف^{٢٨٠} لحد من الحدود، فهو مستمر بحسب الذات، غير مستقر بحسب النسبة إلى تلك الحدود، فإن موافاة كل حد يخالف موافاة حد آخر. فإذا نسب^{٢٨١} هذا الأمر البسيط إلى تلك الحدود غير قارة، وكل موافاة لا يتميز عما يليها بالفعل إلا بالقوة بحسب تعيين الحدود بالفرض.

والحركة بهذا المعنى^{٢٨٢} يقال لها «الحركة التوسطية» وهي وجود بين صرافة القوة ومحوضة الفعل، فهي كمال أو فعل أول به يتوصل إلى كمال، أو فعل ثان هو الوصول إلى الغاية، فلذلك رسموها بكمال أو فعل أول^{٢٨٣} لما^{٢٨٤} هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة، أو بالخروج من القوة إلى الفعل يسيراً يسيراً على سبيل إتجاه نحو شيء.

٢٧٩. خ: لا / م: - لا

٢٨٢. خ: معنى

٢٧٨. م: التحرك

٢٨١. خ: نية

٢٨٤. د: + به يتوصل إلى كمال... لما

٢٧٧. خ: بمعنيين

٢٨٠. خ: معرف

٢٨٣. د: أوله

[معرفة الحركة القطعية]

وثانيهما: الأمر المتصل للمتحرّك من المبدأ إلى المنتهى منطبقاً على الماهية من المسافة بين طرفيها وهو قابل للانقسام إلى لا^{٢٨٥} نهاية بعينها حسب قبول المسافة^{٢٨٦} للانقسامات.

والحركة بهذا المعنى^{٢٨٧} يقال لها^{٢٨٨} «الحركة بمعنى القطع»، ويكون للمتحرّك^{٢٨٩} بحسبها نيل المسافة في زمانٍ ما على سبيل الانطباق عليه، وبحسب الحركة التوسّطية التوسّط^{٢٩٠} بين حدّيهما الطرفين، بل بين جميع حدودها^{٢٩١} المأخوذة بالفرض في جميع ذلك الزمان، لا على جهة^{٢٩٢} الانطباق، وفي كلّ جزء من أجزائه وفي كلّ آن من آناته.

[عدم قوام الحركة التوسّطية بالقطعية]

فإذا استذكرت ذلك فتذكّر ما من المبنيات أنّ الحركة التوسّطية^{٢٩٣} خارجة عن الحركة بمعنى القطع، غير قائمة بها؛ بل^{٢٩٤} راسمة لها، وقائمة بموضوع الحركة. وهناك أمور بسيطة غير منقسمة سواها، تقوم بالحركة القطعية في اعتبار الذهن،^{٢٩٥} وتحصل إذا انقسمت الحركة القطعية بالفرض الذهني، فتكون حدود الأقسام المتحصّلة بالفرض،^{٢٩٦} كالحدود العارضة للمسافة عند الانقسام.

تشبيد تنظيري

[في ماثلة النقطة الراسمة للخطّ مع الحركة وأقسامها]

أما اختطفت^{٢٩٧} ما يقولون من النقاط نقطة فاعلّة للخطّ - كالوحدة للعدد - ومنها نقط^{٢٩٨} قائمة بالخطّ، فإنّ طرف المتحرّك وليكن نقطة مّا كرأس^{٢٩٩} مخروط يرسم بحركته

٢٨٥. ش: لا إلى	٢٨٦. خ: - بين طرفيها وهو... المسافة
٢٨٧. خ: معنى	٢٨٨. م: له
٢٩٠. د: - التوسط	٢٩١. خ: حد
٢٩٣. وقع إلى هنا سقط في نسخة «ج»	٢٩٢. خ: وجه
٢٩٥. ج: التناهي	٢٩٤. خ: - بل
٢٩٨. ل: خ: نقطة	٢٩٦. ج: بالعرض
	٢٩٩. ل: لرأس
	٢٨٩. ل: خ: - للمتحرّك
	٢٩٢. خ: وجه
	٢٩٤. خ: - بل
	٢٩٦. ل: احتطت

وسيلانه مسافة ما، بل خطأ ما، كأنه - أعني ذلك الطرف - هو المستقل، فقد تعرض للنقطة^{٣٠٠} مماسة منتقلة، والمماسة لا تحدث إلّا في آن، فلا يصحّ تتالي المماسات؛ فإذا بين كلّ مماستين^{٣٠١} حركة وزمان، فيوجد هناك لا محالة خطّ ينطبق عليهما. ثمّ ذلك الخطّ تنفرض^{٣٠٢} فيه نقطة متوهمة، لا على أنّها فاعلته^{٣٠٣} أو أجزاؤه، بل على أنّها قائمة به، واصلة بين أجزائه الوهمية، فالفاعلة للخطّ غير المتوهمة فيه.

فهذا القول في النقطة وإن كان أمراً يقال للتخييل،^{٣٠٤} لا على أنّ له سبيلاً محققاً في الوجود، فإنّه إذا ماس الجسم جسماً بنقطة ثمّ مماسة^{٣٠٥} بأخرى تكون النقطة الأولى قد بطلت بالحركة التي بينهما؛ إذ المماسة لا تثبت، والجسم يكون بعد المماسة كما كان قبل المماسة، فلا تبقى فيه نقطة ثابتة يكون مبدأ خطّ بعد المماسة، ولا يبقى امتداد بينها وبين آخر المماسة، فإنّ تلك النقطة إنّما هي نقطة بالمماسة لا غير، فإذا بطلت^{٣٠٦} تلك المماسة بالحركة فكيف تبقى هي نقطة وكيف يبقى الخطّ الذي هي مبدأ له؟! وأيضاً ما لم يكن هناك سطح موجود لم يصحّ للنقطة حركة؛ فإذا ن يكون للسطح والخط^{٣٠٧} وجود قبل النقطة، فلا تكون حركة النقطة علّة لوجود الخطّ؛^{٣٠٨} بل هذه جميعاً حدود متأخّرة عن وجود الجسم.

لكّنك^{٣٠٩} إذا راعيت^{٣١٠} لحاظاً أعانك على التدرّج إلى^{٣١١} ما أنت الآن بسبيله، فسهل عليك أنّ تحكم أنّ في الحركة بمعنى القطع شيئاً كالنقطة الفاعلة للخطّ، وأشياء كالنقطة المفروضة فيه التي لم تفعله، بل تأخّرت عنه، وذلك الشيء هو الحركة التوسّطية، وتلك الأشياء هي الحدود المفروضة في الحركة القطعية إزاء للحدود^{٣١٢} المفروضة في المسافة.

- | | |
|--------------------------------------------------|------------------------------------------------|
| ٣٠٠. ج: النقطة | ٣٠١. د: مما يتعين / وهكذا يمكن أن يقرأ ما في ل |
| ٣٠٢. ل: يفرض | ٣٠٣. خ: فاعله |
| ٣٠٥. ج: ماسة | ٣٠٤. ج: للتخييل / خ: للمتخيّل |
| ٣٠٧. خ: والخطّ | ٣٠٦. ل، د: - تلك النقطة إنّما... بطلت |
| ٣٠٩. استدراك على قوله: «وإن كان أمراً يقال» (١٢) | ٣٠٨. ش: - وجود قبل... الخطّ |
| ٣١١. ل: الح | ٣١٠. ل: رغبة |
| | ٣١٢. د: الحدود |

تنصيص

[في الآن وفي تعميم أقسام الحركة إلى الزمان]

[معرفة الآن السيال]

كما تعرّفت ذلك في الحركة فاحكم بمثله في الزمان أيضاً، ففي الزمان شيء راسم له، خارج عنه، غير قائم به ولا بالحركة، بل بموضوعها، بسيط غير صالح للانقسام أصلاً، منطبق على الحركة التوسّطية ومكيال لها، يقال له: ^{٣١٣}«الآن السيال» وهو أيضاً كالحركة التوسّطية ^{٣١٤}مستمرّ الذات، غير مستقرّ النسبة إلى حدود المسافة وحدود الحركة القطعية، وليس هو طرفاً للزمان، بل هو مباين الذات له، متقدّم الذات عليه، وكما تطابقه الحركة القطعية ^{٣١٥}التوسّطية فكذلك النقطة الفاعلة في المسافة الخطيّة أو الخط الفاعل في المسافة السطحية أو السطح الفاعل في المسافة ^{٣١٦}الجسمية.

وفيه أيضاً بعد حصوله ^{٣١٧}أشياء غير قابلة للانقسام متوهّمة فيه هي الفصول المشتركة بين أجزائه الوهمية، يقال لها الآنات التي هي حدود الأزمنة وأطرافها القائمة بها، كلّ منها محفوف بحاشيته ^{٣١٨}الماضي والمستقبل، ونسبتها إلى الزمان نسبة النقاط المتوهّمة في الخط إليه والخطوط الموهومة ^{٣١٩}في السطح إليه أو السطوح الموهومة في الجسم إليه، أو الوصلات ^{٣٢٠}المفروضة إلى الحدود الفرضية للمسافة إلى الحركة القطعية المتصلة الممتدة. فإذا الآن يقال بحسب اصطلاح الصناعة على الآن السيال، وعلى الآن الذي هو طرف الزمان والفصل المشترك بين الحاشيتين - الماضي والمستقبل من الزمان - باشتراك الاسم.

[محلّ الآن السيال]

والآن السيال موجود في الأعيان، واحد بالشخص، ولا يكون نوعه إلا لشخصه، ^{٣٢١}ومحلّه هو محلّ الحركة التي هي محلّ الزمان، أعني جرم الفلك الأقصى.

٣١٤. ش: - ومكيال لها... التوسّطية

٣١٣. ل، خ: لها

٣١٦. ل: - أو السطح... المسافة

٣١٥. ل، ش، ج: - القطعية

٣١٩. خ: المتوهمة

٣١٨. ل، م، خ: بحاشية

٣١٧. خ: حصول

٣٢١. خ: بشخصه

٣٢٠. خ: الموصولات

[معرفة الآن الذي هو طرف الزمان]

والآن الذي هو طرف الزمان لا يوجد بالفعل أصلاً، وإنما يتحقق في الذهن على أن يتوهم الوهم في مستقيم الامتداد، ويتكرر^{٣٢٢} أشخاصه الوهمية تتكرر الفروض، أو بتأدية الأسباب إلى ذلك كموافاة الحركة حذاً متعيناً مشتركاً غير منقسم، كمبدأ طلوع أو غروب أو غير ذلك؛ وليس يمكن أن تتشافع تلك الآتات الموهومة وإلا استلزمت الأجزاء التي^{٣٢٣} لا تتجزأ في الجسم.

تفصلة

[في معرفة الآن السيال والطرف وأقسام العد]

قد يكون^{٣٢٤} العاد للشيء ما يحصله^{٣٢٥} ويعطيه المعنى الذي بحسبه حصول العدد والصلوح للمعدودية، وقد يكون ما عنده تحصل الكثرة^{٣٢٦} ويعرض العدد للشيء بالفعل، والعاد^{٣٢٧} الحقيقي هو أول معطٍ للشيء معنى الوحدة، ومعطٍ للشيء الكثرة بالتكرير؛ فإذا الآن بكل من المعنيين يعد^{٣٢٨} الزمان بوجه.

فأما الآن السيال فإنه يعد الزمان؛ لأنه يجعله^{٣٢٩} ذا^{٣٣٠} عد^{٣٣١} بما يحصله من التقدم والتأخر بحسب الحركة في مقدمة المسافة ومتأخرتها، وذلك التقدم والتأخر عين أجزاء الزمان. فنسبة هذا الآن إلى الزمان تشبه نسبة الوحدة إلى العدد.

وأما الآن الطرف وهو المحفوف بالماضي والمستقبل فهو يعد الزمان، والمتقدم والمتأخر منه بمعنى أنه ما^{٣٣٢} لم يتعين أن من الآتات التي هي من الحدود^{٣٣٣} لم يكن إلا الزمان البسيط المتصل الواحد القابل للانفصال الوهمي ما لم يكن أن، لم يتعدد الزمان، ولم يكن متقدماً ولا متأخراً^{٣٣٤}.

٣٢٢. ج: يتكرر	٣٢٣. خ: الذي	٣٢٤. ل: يكو
٣٢٥. ل: يحصل	٣٢٦. ل: لكثرة	٣٢٧. ل: أبعاد
٣٢٨. خ: يعد	٣٢٩. ل: يجعل	٣٣٠. ل: وا
٣٣١. خ: عدد	٣٣٢. ل: - ما	٣٣٣. خ: و +
٣٣٤. خ: - ولا متأخر		

فإذا تعيّن أنّ ما انفصل الزمان إلى جزئين محدودين به، مشتركين فيه: أحدهما متقدّم بذاته، والآخر متأخراً بذاته؛ فعند حصول هذا الآن في الذهن يعرض العدد للزمان، ويظهر التقدّم والتأخّر بالفعل وإن لم يكن ذلك بسبب حدوث هذا الآن، بل عند حدوثه فقط؛ فإنّ الزمان بذاته متقدّم ومتأخّر عند الانفصال، وحدث الانفصال في الوهم لازم^{٣٣٥} مع حصول هذا الآن، لأنّه مستند إليه متأخراً^{٣٣٦} عنه، وإنّما فاعل الانفصال هو الذهن باعتبار لحاظه بحسب ما يؤدّي إليه تأدية الأسباب وترتّب المسبّبات.

[أقسام العدّ]

وبالجملة فكما الآن بمعنيين فكذلك العدّ هناك بمعنيين، وقد التبس الأمر فيه على بعض تلامذة^{٣٣٧} الرؤساء،^{٣٣٨} وأمّا الجمهور فكأنّهم عن ذلك كلّ من الداهلين. وهناك عدّ بمعنى آخر ثالث، وهو كون ما يقال له عادّ عدد ما يقال له معدود، فالمتقدّمات والمتأخّرات تعدّ الزمان على أنّها^{٣٣٩} أجزاء. وكلّ جزء من أجزاء الزمان فإنّ من شأنه الانقسام كأجزاء الخطّ والسطح والجسم وأجزاء الزمان، بل المتّصل مطلقاً متشابهة الحقيقة، مختلفة بالقبليّة والبديّة بالنسبة إلى الآن المحفوف بجزئين من تلك الأجزاء أو إلى الزمان الذي حواليه؛^{٣٤٠} فالأقرب^{٣٤١} من أجزاء الماضي إليه بعد، والأبعد قبل، وفي المستقبل بالعكس. ولولا الحركة بما تفعل في المسافة من حدود التقدّم والتأخّر للزمان لما وجد للزمان عدد.

وهذه المعاني للعدّ^{٣٤٢} غير معناه الرابع المستعمل في الهندسيّات، وهو كون ما يقال له عادّ مقنياً^{٣٤٣} لما^{٣٤٤} يقال له معدود بإسقاطه^{٣٤٥} عنه^{٣٤٦} مرّة بعد أخرى.

٣٣٧. خ: تلامذته

٣٣٦. ل: متأخراً

٣٣٥. ل: لازم

٣٣٨. قوله: على بعض تلامذة الرؤساء...

عنى به تلميذ الشيخ الرئيس، أبى على بن سينا، بهمنيار، فإنّه قد التبس عليه الأمر الآتين والعدّين، وقال

في التحصيل [٤٥٧/] ما هو على البعد من السيل. (منه)

٣٤٠. ج: هو إليه

٣٣٩. وكذلك الزمان للحركة كما مرّ سابقاً. (١٢)

٣٤٣. ل: مقنياً

٣٤٢. ج: + و

٣٤١. خ: والاقرب

٣٤٦. خ: - عنه

٣٤٥. ل: بإسقاط / ج: + عند

٣٤٤. ج: بما

توضيح [في نسبة الآن إلى الزمان]

الآن بمعنى الطرف الوهمي للزمان واصل بين حاشيته من حيث إنّه حدٌ مشترك بينهما^{٣٤٧} به، يتصل أحدهما بالآخر، وفاصل من حيث إنّه حدٌ^{٣٤٨} يُفصل المقدم عن التالي، لكونه نهاية لذاك^{٣٤٩} وبداية^{٣٥٠} لذا،^{٣٥١} لكنّ الفصل لا يكون إلا في الوهم. وهذا الآن تتحصّل فعليّته الذهنية بشعورٍ دفعيٍّ بمماسّة جسم الآخر، أو وصول مركز النّير إلى محاذاة الأفق أو شيء من أشباه^{٣٥٢} ذلك، وهو نفس طرف الزمان لا شيء في طرفه، وكذلك شاكلة الأطراف؛ فالسطح هو نفس ظاهر الجسم لا شيء في ظاهره، والخطّ هو نفس طرف السطح، وظاهره لا شيء هو كذلك، وكذلك النقطة. فإذا سبيل الآن من الزمان يشبه من^{٣٥٣} وجه سبيل^{٣٥٤} النقطة من الخطّ، وهي للخطّ طرف ونهاية، كما الخطّ للسطح والسطح للجسم، لكنّ الآن لا يوجد أصلاً إلاّ بحسب التوهّم على خلاف الأطراف، والأطراف ربّما تكون فاصلة، والآن لا يكون إلاّ واصلاً، ولا يكون له تحقّق في الأعيان بالفعل وإن لم يكن الزمان في جهة الماضي متمادياً إلى لا نهاية بالفعل على ما سيتلى عليك إن شاء الله تعالى. فإذا يشبه أن أحقّ ما يجب أن يحقّق في أمر الآن هو أن نسبته^{٣٥٥} إلى الزمان نسبة النقطة إلى الخطّ المستدير المتناهي مقداراً لا وضعاً.

مُفصل انصراجي^{٣٥٦}

[في نفي قدم الزمان]

[ما توهّم بعض الفلاسفة في عدم تناهي الزمان]
الفلاسفة الذين يحيصون^{٣٥٧} عن صراط الحقّ ومحجّة الحكمة، وينصرفون عن

٣٤٧. ل: بينها	٣٤٨. ج، ش: - حد	٣٤٩. م: لذلك
٣٥٠. د: بذاته	٣٥١. ج: كذا	٣٥٢. ج: أشياء
٣٥٣. م: فمن (؟)	٣٥٤. د: + الآن من... سبيل	٣٥٥. ل، د: نسبة
٣٥٦. ل: تفصيل انصراجي	٣٥٧. ج: يحتصون / د: يختصون / م: يخيصون / يختصون: يسقطون	

الفلسفة الحقيقية إلى ركوب التفلسف، فيتهوَّسون بإثبات القدم لبعض الجائزات واللا نهاية لبعض الكميات يجعلون الزمان موجوداً بالفعل أزلاً وأبداً، غير مسبوق بالعدم في الواقع أصلاً، وامتدادياً في كميته إلى لا نهاية بالفعل، غير متناهي التماهي في جانب الأزل، ولا ممكن^{٣٥٨} انقطاع الامتداد في جانب الأبد.

ويظنون أن عدم وجود الآن بالفعل إنما يترتب على ذلك؛ إذ يصح أن يقال: إن الآن لا يوجد بالفعل بالقياس إلى نفس الزمان أصلاً وإلا لقطع اتصاله، بل إنما وجوده على أن يتوهمه الوهم وأصلاً في مستقيم الامتداد،^{٣٥٩} والواصل لا يكون بالفعل في المستقيم الامتداد من حيث هو واصل، وإلا لكنت واصلات بلا^{٣٦٠} نهاية، ففعليته إنما تكون لو قطع الزمان ضرباً من القطع؛ ومحال أن يقطع اتصاله فلو جعل له قطع:

[١]: فإما في بدايته فيكون معدوماً ثم وجد، فعدمه قبل وجوده، ولا شيء غير الزمان يحصل به هذا النوع من القبلية، فيكون هذا الزمان قبله زمان يتصل به ذلك. قيل: وهذا بعد، وهذا الفصل يجمعها وقد فرض فاصلاً؛

[٢]: أو على أنه نهاية له، وليس لا يمكن أن يوجد^{٣٦١} بعده شيء حتى يستحيل أن يوجد شيء مع عدمه، فالوجود الواجب والإمكان المطلق لا يرتفعان، فيكون بعده إمكان وجود شيء فله بعد وهو قبل، فالآن واصل لا فاصل. فقد خولف ما فرض وصفه.^{٣٦٢} فالزمان لا يكون له أن بالفعل موجود بالقياس إلى نفسه، بل بالقوة القريبة من الفعل، فإنه يتهيأ أن يفرض الآن فيه دائماً. فهذا ما يقوله معلم الفلسفة المشائية ورؤساؤها،^{٣٦٣} اليونانيون والإسلاميون.

ونحن حنفاء الملة البيضاء النورانية الإسلامية، وحكماء الحكمة للسماء اليمانية الإيمانية نردعهم عما يقولون ونفضح زلاتهم^{٣٦٤} فيما يظنون، فهناك قبلية وبعديّة ليس بحسبها استيجاب أن يتصور امتداد يكون بينه وبين الزمان آن واصل، ومسبوقية الزمان بأصل عدم الصرف لا بالعدم المستمر أو اللامستمر، وليس ذلك يستلزم^{٣٦٥} وجود الآن بالفعل؛ لأن الزمان ليس بطرفه منتهاً إلى ذلك عدم، حتى يكون طرفه متوسطاً بينه وبين

٣٥٨. خ: لا يمكن	٣٥٩. ج: + واتصاله	٣٦٠. ج: لا
٣٦١. خ: يوجد	٣٦٢. ل: وضعه	٣٦٣. خ: رؤساء
٣٦٤. كذا في النسخ / لا يستعمل هذا الجمع، والأصح: زُلُفات	٣٦٥. م، ش: بمستلزم	

العدم، بل هو^{٣٦٦} بنفسه وبكلّ جزء من أجزائه وبكلّ حدّ من حدوده منتهٍ إلى ذلك العدم محفوف بذلك اللبس على سبيل المسبوقية به، والمسبوقية^{٣٦٧} بالعدم بالفعل على هذا السبيل ليس هو مناط تناهي امتداد بالمقدار^{٣٦٨} بالفعل، ولا هو مصادم تماديه إلى لا نهاية بالفعل، بل إنّما يعين^{٣٦٩} الفحص والبرهان أحد الأمرين فيه بنظر آخر.

[انتهاء تمادي الزمان في الماضي]

ونحن إنّما نقضي بانتهاء تمادي الزمان في جهة الماضي لانسياق البرهان إلى أنّه يستحيل أن يمتدّ^{٣٧٠} المقدار إلى لا نهاية بالفعل، أي نوع كان من أنواع المقادير، لا لأنّ الحدوث الدهري يستلزمه؛ فالحدوث الدهري ليس يستلزم ذلك ولا يصادمه، كما لا يستلزمه الحدوث الذاتي ولا يصادمه، وكما لا يستلزم الحدوث الدهري تناهي الأبعاد القارّة الجسمانية ولا يصادمه، بل يفترق تحقيق الأمر إلى البرهان.

ثمّ بعد^{٣٧١} أن ينصرح أنّه يستحيل تمادي الزمان إلى لا نهاية بالفعل لا يجب أن يحكم بلزوم وجود الآن بالفعل في المبدأ، فإنّه ليس تناهي امتداد المقدار في مقدارتيّه مساوق وجود الحدّ والطرف له.

فكثيراً ما يكون المقدار متناهي المقداريّة، ولا يكون له طرف موجود بالفعل، كمحيط الدائرة ومحيط الكرة.

وكثيراً ما ينتفي المقدار عند حدّ ولا يكون ذلك الحدّ نهاية له، كما ينتفي^{٣٧٢} سطح المثلث عند كلّ نقطة من^{٣٧٣} نقط^{٣٧٤} زواياه، وليست هي طرفاً ونهاية له.

وكثيراً ما يكون الشيء حادث الوجود وتلقّره و^{٣٧٥} وجوده مبدأ لكونه بعد البطلان والعدم بالفعل، ولا يلزمه وجود أن بالفعل في مبدأ حدوثه، كالحركات التوسّطية الحادثة^{٣٧٦}. وستعرّف^{٣٧٧} ذلك في مؤتلف^{٣٧٨} الكلام إن شاء الله تعالى^{٣٧٩}.

٣٦٦. خ: - هو	٣٦٧. ل: - به والمسبوقية	٣٦٨. ج: خ: بالمقدار
٣٦٩. م: يعنى	٣٧٠. ج: يعيد	٣٧١. خ: - بعد
٣٧٢. ج: - المقدار عند... ينتفي		٣٧٣. ل: - من
٣٧٤. ج: قطعة من نقط / خ: نقطة		٣٧٥. خ: - و
٣٧٦. ش: - الحادثة	٣٧٧. ل: خ: ستعرف	٣٧٨. ل: موهف

[ابتداء الزمان]

فإذن ليس يلزم من حدوث الزمان حدوثاً دهرتياً، ولا من امتناع تبادله بحسب مقدارته إلى لا نهاية بالفعل أن يوجد هناك بالفعل آن.

والحكماء الكرام السبعة المقتبسون نور الحكمة من مشكاة النبوة، وهم: تالس وآنكساغورس وآنكسيمايس وآنباذقلس وفيثاغورس وسقراط وأفلاطن خاتم الحكماء الإلهيين، وإن طابقونا على أن للزمان بل لجملة الجائزات بدأ في التقرّر والوجود، لكن لم يكن يتهيأ فحصهم لتقنين القوانين وإحصاف^{٣٨٠} الأحكام، وحسم معضلات الشبه وحلّ معقودات الأوهام.

وأما الفرقة الأخرى المتلقّبة بالتكلميين فأمرهم أوهن من أن يترقّب لهم استحقاق تلك الدرجة.

وبالجملة قد كانت فطرة قريحتي لضبط تلك الأمور وسدّ تلك الثغور^{٣٨١} [فائزاً]: ﴿ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم﴾^{٣٨٢}.

تلخيص ختامي

[في أن الزمان ليس واحداً شخصياً]

إنّ الزمان مقدار متصل محاذٍ لاتّصال^{٣٨٣} الحركات والمسافات، فعند الفلاسفة المتهوسّين بإثبات القدم واللانهاية أوّل التحصيل منهم هو بجملته من الأزل إلى الأبد موجود متصل واحد شخصي، وكذلك محلّه، وهو الحركة المستديرة الحافظة^{٣٨٤} له بسرمديته. وأهل التهويل والتهويش^{٣٨٥} من أسلافهم يضعون أزمنة متكرّرة يلتئم السرد من تركيبها.

وعلى ما حصّله من حمل عرش نضج الحكمة وضمّن تقنين أصول العلم بعصام التحقيق، وتصحيح صناعة الفلسفة عن سقام التشويش، هو ممّا أبدعه الجاعل^{٣٨٦} بعد ما

٣٨٠. الإحصاف: الإحكام، الإبتقان

٣٧٩ م، ش: - تعالى

٣٨٣ ج: الاتّصال

٣٨٢ الحديد ٢١/

٣٨١ خ: ستعرف

٣٨٦ ج: ابدعه على

٣٨٥ التهويش

٣٨٤ ج: الحافظ

كان باطل الذات في وعاء الدهر، ومن المقادير المتناهية التماذي بالفعل فهو بهويته الامتدادية لا على أن ينتهي إلى أزل زمني محدود بالآن، بل على نحو آخر سينكشف لك حق الانكشاف إن شاء الله تعالى موجود وحداني شخصي متصل من أزل إلى أبده، لا من الأزل إلى الأبد، هذا اتصال محلّه من الحركة المستديرة كذلك، وليس هو بحيث يمكن وراء امتداد يوقع العقل بمعونة الوهم بينهما اتصالاً بحسب التصوّر يجمعهما^{٣٨٧} آن، فإن جوّزه مجوّز فهو بحث ذات^{٣٨٨} الوهم لا غير.

فإذن ليس مسبوقية الزمان بالبطلان والعدم، ولا لا تناهي تماذيه بالفعل، بحيث يلزم من ذلك وجود آن بالفعل^{٣٨٩} في^{٣٩٠} المبدأ، ولا يتصوّر ذلك في الأوساط لا اتصاله، فإذا لا يوجد الآن البتّة بالفعل في الأعيان وبالقياس إلى نفس الزمان، فإن وجد فإنّما هو على أن يتوهمه الوهم^{٣٩١} في مستقيم الامتداد إذا قطعه ضرباً من القطع فيجده؛ إذ ذاك واصلًا بين منتزعيه^{٣٩٢} بالفعل لا في نفسه، بل بحسب ذلك التوهم، وذلك لا يظهر لديك حقّ الظهور إلّا بعد أن تتفقه كيف نحو حدوث الزمان، وكيف نحو^{٣٩٣} انتهائه في تماذيه.

٣٨٩. خ: - بحيث يلزم... بالفعل

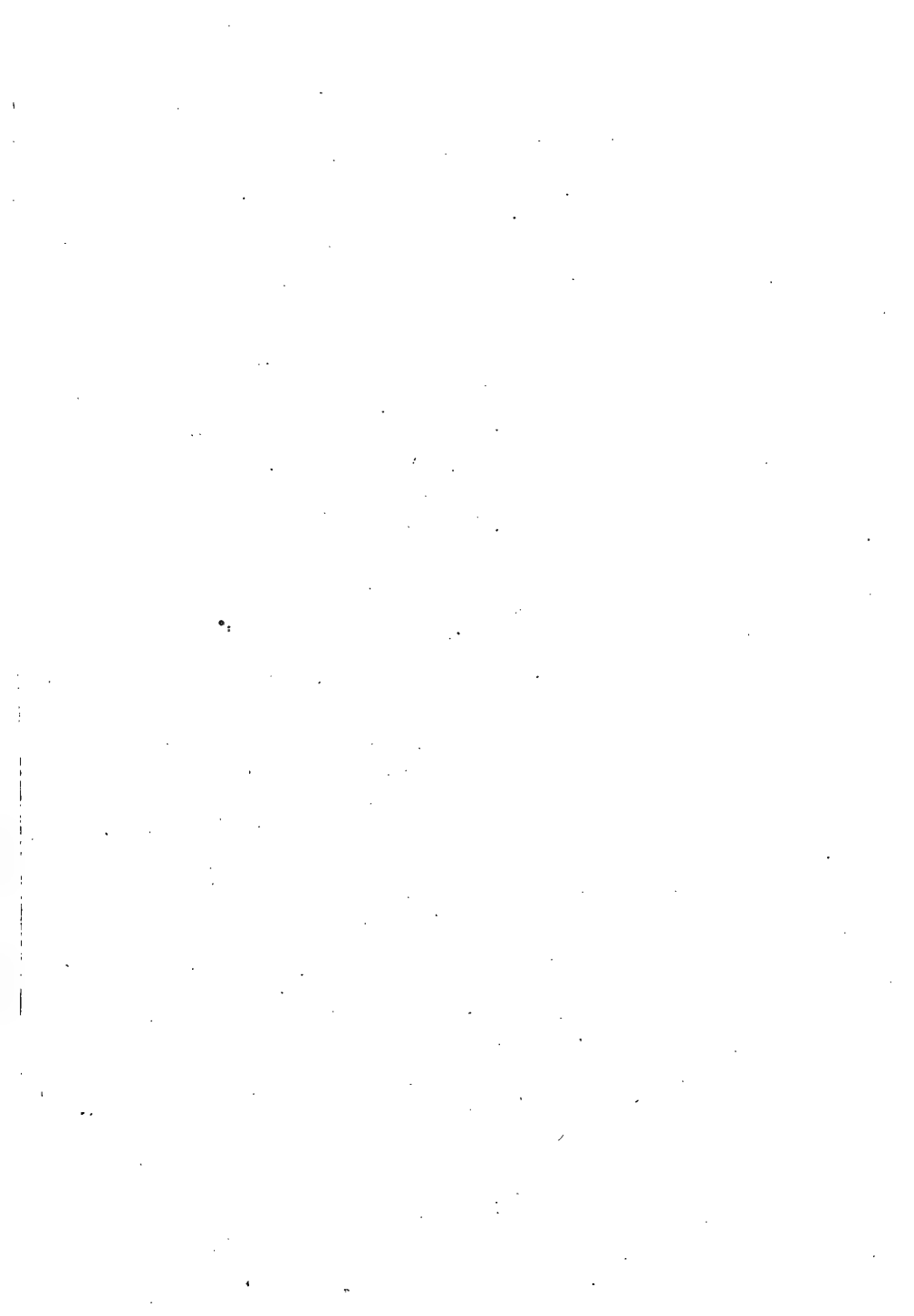
٣٩٢. ل: منتزعه

٣٨٧. ل: يجمعهما / خ: + ما

٣٩٠. ل، د: + الأعيان

٣٩١. ج: الواهم

٣٩٣. خ: - نحو



فصل ١ [٢]

فيه يحقق^٢ معنى الدهر والسرمد

ويبين^٣ متى الكائنات والمبدعات، ويفرق^٤ بين الأشياء الزمانية والحقائق المرتفعة عن أفق الزمان، ويُعلم كيفية انتساب الموجودات الزمانية والموجودات الغير الزمانية إلى الزمان^٥ وغير ذلك ممّا يرتبط بما ريم^٦ بالقصد شدة الارتباط.

استصباح^٧

[في كيفية عروض الامتداد على الوجودات]

ما^٨ أيسر^٩ لك إن كنت من أبناء الحدس أن يستقرّ في سرّك أنّ الامتداد - إذ هو من أوصاف المقادير والكمّيات المتّصلة لا غير - ليس يصحّ أن يوصف^{١٠} به التقرّر والبطلان والوجود والعدم بالذات، بل إنّما يصحّ ذلك بالعرض، على أن يكون الممتدّ حقيقة هو الزمان، وأنّصاف التقرّر والوجود أو البطلان والعدم بالامتداد عبارة عن المقارنة لما هو الموصوف به حقيقة، أعني الزمان.

٣. م: بين

٦. خ: يريم

٩. ل: يسر

٢. خ: تحقيق

٥. خ: - الزمان

٨. ج: - ما

١. ل: تفصيل

٤. د: يعرف

٧. ل: استصباح

١٠. م: يوصفه

فإذاً وجود شيء من الموجودات لا يعقل فيه صلوح أن يحكم عليه بامتداد ما^{١١} بخصوصه أو بالامتداد^{١٢} المطلق إلا^{١٣} بحسب المقارنة لزمانٍ ما بعينه أو لمطلق الزمان، وكذلك الامتداد، أي كون الشيء دفعياً غير ممتد الحصول، كما في موافاة المتحرك حداً ما غير منقسم متعيّناً بالفرض في مسافة الحركة؛ فإنّ موصوفه بالذات إنّما هو الآن، طرف الزمان، لا شيء آخر أصلاً. وأمّا الوجود أو^{١٤} العدم أو أية طبيعة كانت من الأمور التي هي غير الآن فلا يمكن أن يتّصف بلا استمرار الحصول، إلا بحسب مقارنة الآن على سبيل الانطباق عليه.

[إنّ الكيف يقبل القسمة واللاقسمة بحسب المحلّ]

أ لست^{١٥} قد استسهلت ما يضاهاى هذا^{١٦} الأصل حيث حكمت فيما استيقنت من طبقات العلوم أنّ الكيف في سنخ طباعه ليس يقبل^{١٧} القسمة ولا اللاقسمة، بل ربّما يعرض^{١٨} ذلك بحسب مقارنة المحلّ، كالسواد الحال في الجسم، فإنّه سارٍ في محلّه، فيجب انقسام ما سرى فيه من المحلّ بالذات ينقسم هو بالعرض، على معنى أنّه ينسب إليه ذلك الانقسام بعينه لا بالذات، وبحسب لا انقسام^{١٩} حدود المحلّ يوصف السواد الحاصل لكلّ حدٍّ من تلك الحدود بالانقسام بالعرض، أي بعين^{٢٠} الانقسام الذي هو لذلك^{٢١} الحدّ بالذات، والسواد في حدّ نفسه ليس بحيث يكون منقسماً أو غير منقسم أصلاً.

ولا نعني بذلك أنّ الكيف متوسط بين الانقسام والانقسام؛ إذ^{٢٢} لا يعقل بينهما^{٢٣} حالة متوسطة^{٢٤، ٢٥} بل إنّما يعنى أنّه خارج عن جنس القسمة واللاقسمة.

١١. خ: بامتدادها	١٢. ل: بامتداد	١٣. ل: لا
١٤. ج: و	١٥. خ: أليست	١٦. ش: - هذا
١٧. د: يعقل	١٨. ج: يفرض	١٩. ج: - بعينه لا... لا انقسام
٢٠. م: يعنى	٢١. ج: لديك	٢٢. ل: او
٢٣. ج: بعينها	٢٤. ل: متوسط	

٢٥. ل: + كما يقال: «الفلك لا خفيف ولا ثقيل»، ولا نعني متوسط بينهما

[إنّ الوجود لا يقبل الامتداد والاستمرار من قبل ذاته]

فإذاً الوجود بما هو وجود - أي لا بحسب مقارنة الزمان والآن به^{٢٦} - ليس إلّا التحقّق الصرف من دون أن يكون على امتداد أو لا امتداد؛ وكذلك في العدم الصرف ليس إلّا الانتفاء^{٢٧} البحث من غير أن يتّصف باستمرار أو لا استمرار؛ على معنى أنّ الوجود أو^{٢٨} العدم سنخ طباعه مع عزل النظر عن تعلّقه بالزمان أو الآن خارج عن جنس الاستمرار واللااستمرار لأنّه متوسّط بينهما، كما يقال الفلك لا خفيف ولا ثقيل، ولا يُعنى متوسّط بينهما^{٢٩} بل إنّّه خارج عن^{٣٠} جنس الخفّة والثقل، فهو سلب على الإطلاق، كما يقال: «الصوت لا يرى»، فإنّه سلب على الإطلاق، لا بمعنى أنّه متسرّر^{٣١} عن الرؤية، وليس ذلك، كما يقال: «إنّ هذا الجسم لا حارّ ولا بارد» ويعنى به الفاتر.

ولست أعني باللامتداد واللااستمرار مجرد سلب الامتداد والاستمرار، أي مقابلة،^{٣٢} مقابلة^{٣٣} السلب والإيجاب.

أفليس من البين أنّ المتقابلين تلك المقابلة لا يكون موضوع عرواً عنهما بحسب نفس الأمر البتّة؟! وإن عريت عنهما^{٣٤} الذات بحسب خصوص بعض الملاحظات التي هي^{٣٥} أنحاء وجود الشيء في نفس الأمر؟! أعني بحيث تؤخذ الماهية من حيث^{٣٦} هي هي؛

بل إنّي أعني بذلك إمّا مقابل الامتداد والاستمرار^{٣٧} مقابلة العدم والقنية الذي هو أخصّ من النقيض بقيد الاستعداد، فيخلو عنهما الموضوع الغير القابل، كالوجود الذي لا يشاب بالدخول تحت الكون و^{٣٨} العدم الذي لا يتعلّق وقوعه بأنّه في الزمان أو في طرفه. فإنّ هذا الوجود أو^{٣٩} العدم يكون واقعاً في الأعيان لا في زمان أو آن، بل في نفسه، كما أنّ وجود الموجود المفارق للمادّة يكون في الأعيان، لا في مكان أو في حدّ من

٢٦. م، ج، ش: - به
٢٧. خ: لانتفاء
٢٨. خ: و
٢٩. ل: - كما يقال الفلك... بينهما
٣٠. ل: - منشور
٣١. ل: - مقابلة / خ: تقابله
٣٢. ج: - التي هي
٣٣. م: عنها
٣٤. ل: - الامتداد والاستمرار / ج: اللامتداد
٣٥. ل: خ: + هو
٣٦. ج: - حيث
٣٧. ل: خ: و

حدود المكان، بل في نفسه؛ وكذلك عدم ما لا يتعلّق وجوده^{٤٠} في حدّ ذاته بالمادّة عدم وجوده في نفسه، لا عدم وجوده في مكان أو في حدّ من حدود المكان، أو أعني الأخصّ من ذلك أيضاً، أي كون الشيء دفعي التحققّ غير ممتدّ الحصول، مختصّ الوجود بالوقوع في طرف^{٤١} الزمان^{٤٢}، أو^{٤٣} مثل ذلك في العدم.

فإنّ هذا المعنى^{٤٤} قد يكذب هو والامتداد كلاهما معاً، وإن كان الموضوع على وصف القابلية باعتبار الدخول في أفق الزمان والوقوع في حيّز الزمانيات، كحدوث الحركة التوسّطية المنطبقة على الآن؛ فإنّه ليس حدوثاً ممتدّاً تدريجياً ولا مختصّاً بالوقوع^{٤٥} في آن ما يعيّنه، وكعدم الآن فيما بعد ذلك الآن من الزمان، فإنّه أيضاً كذلك.

فإنّما يعقل الامتداد والاستمرار واللامتداد^{٤٦} والاستمرار على المعنى الذي علمت في الأمور الزمانية الواقعة في أفق الزمان دون الحقائق المتعالية عن الوقوع تحت حكم الزمان، وهناك أيضاً إنّما يعقل^{٤٧} من جهة الزمان والآن لا غير.

وهذا ما يرومونه رؤساء الفلسفة بقولهم: «كلّ ما يكون له أوّل وآخر فبينهما^{٤٨} البتّة اختلاف مقداريّ أو عدديّ أو معنويّ»؛ فالمقداري كالوقت والوقت، أو^{٤٩} الطرف والطرف^{٥٠}؛ والعددي كالواحد والعشرة؛ والمعنوي كالجنس والنوع؛ والوجود لا أوّل له ولا آخر بذاته.

وبالجملة، الامتداد والاستمرار ليس بحسب أصل الوجود أو^{٥١} العدم، بل تقدّر في الوجود والعدم بحسب الانطباق على مقدارٍ ما من الزمان، وكذلك اللامتداد والاستمرار ليس بحسب أصل^{٥٢} الحصول أو الانتفاء، بل بحسب الانطباق على طرف الكمّ المتّصل الغير القارّ.

فإذا كلّ ذلك من الأمور الزائدة على طباع التقرّر والبطلان والأيس والليس، وربّما

٤١. خ: طرف

٤٤. خ: لمعنى / د: + و

٤٧. ج: يقبل

٥٠. خ: أوّل

٥٣. ل: خ: + منه

٤٠. ل: بل في نفسه لا عدم وجوده

٤٢. ل: - الزمان

٤٥. د: + بالوقوع

٤٨. ل: لقولهم

٥١. هكذا في النسخ

٥٤. ج: - أصل

٤٣. ل: خ: و

٤٦. ج: والامتداد

٤٩. ل: فيها

٥٢. خ: و

يلحق الوجود والعدم بالعرض^{٥٥} في بعض الموضوعات لخصوصية ذات الموضوع^{٥٦}. وهذا سرٌ عظيم تنطوى فيه سائر الأسرار.

مشروعٌ فيه شوارع [في تحقيق مقولة متى وأين]

ألم يكن ممّا قد تمّت استبانته أنّ مقولة متى هي نسبة ما للشيء إلى الزمان، وهي كونه فيه نفسه أو في ظرفه؟! فإنّ كثيراً من الأشياء يقع في أطراف الأزمنة لا في زمان أصلاً، ويُسأل عنها متى ويجاب، كالمماسّة والتقاطع بين الخطّين، والوصول إلى ما إليه الحركة؛ ونعني بالتقاطع^{٥٧} هاهنا^{٥٨} الذي لا يحصل بالحركة، كوقوع خطٍّ على خطٍّ على سبيل التقاطع ابتداءً، لا ما^{٥٩} يحصل بحركة ما، كتقاطع الخطّين المنطبق أحدهما على الآخر بالحركة، فإنّه إنّما يحدث في نفس زمان الحركة بعد آخر آتات الانطباق.

ويجب أن يؤخذ^{٦٠} البكون في الزمان نفسه أعمّ ممّا يكون على سبيل الانطباق عليه بحسب التدرّج في المنطقتين جميعاً، أو لا على ذلك السبيل، بل بأن يقع الشيء بتمامه في كلّ جزء من أجزاء ذلك الزمان وفي كلّ حدٍّ من حدوده حتّى يستغرق الكون التدرّجي والكون في نفس الزمان وإلاّ يكون في البيان خداج^{٦١} وقصور عن إحاطة أنواع النسبة إلى الزمان واستيعاب متى الكائنات الزمانية بقبائلها.

وكما أنّه لم تكن مقولة الإضافة معنى مركّباً فكذلك الأين ومتى يجب أن لا يظنّ فيهما تركيب، فقولنا: متى وأين، لسنا نعني به كون الشيء في المكان أو^{٦٢} الزمان مركّباً، ونعني بالتركيب الموضوع مع نسبة،^{٦٣} بل نعني بذلك نفس النسبتين، فنفس النسبة هي الأين^{٦٤} أو متى، لا^{٦٥} المنسوب ولا^{٦٦} المنسوب إليه، ولا مجموع النسبة والمنسوبين معاً أو أحدهما، كما^{٦٧} في الإضافة كالإخوة.

٥٥. م: بالفرض	٥٦. ج: -الموضوع	٥٧. م: بالتقاطع
٥٨. ل: خ: هنا	٥٩. خ: + لا	٦٠. يمكن أن يقرأ ما في ل ود: يوجد
٦١. خ: خداج / ش: خداج	٦٢. خ: و	٦٣. ج: نسبته
٦٤. ل: ج: أين	٦٥. م: اما	٦٦. م: - لا
٦٧. ل: - كما		

فإذا «متى» الشيء هو نفس كونه في زمانه^{٦٨} على أحد الوجهين، أو في أنه، وقد يكون الزمان وجوداً ولا يكون ذو الزمان فيه، فلا يكون متى؛ وكذلك الأين؛ وقد يوجد أيضاً موضوع الإضافة ولا تكون هناك إضافة بالفعل.

[أن مقولة أين ومتى متضاهيتان]

ومقولتا أين ومتى متضاهيتان في الأحكام مضاهاة المكان والزمان في الخواص والعوارض، إلا أن هناك مبادئ بعد مشاركات:
فالأين:

- [١]: منه حقيقي أولي وهو كون الشيء في مكانه^{٦٩} الحقيقي.^{٧٠}
 - [٢]: ومنه ما هو ثانٍ غير حقيقي، وهو كون الشيء في مكانه^{٧١} الغير الحقيقي، كالكون^{٧٢} في الدار أو في السوق.
 - [٣]: ومنه جنسي، كالكون في المكان المطلق.
 - [٤]: ومنه نوعي، كالكون في الهواء.
 - [٥]: ومنه شخصي، ككون^{٧٣} هذا الشيء في هذا الوقت في الهواء وهو مكان ثانٍ، أو كون هذا الجسم في هذا المكان الحقيقي.
- وكذلك المتى:

- [١]: منه حقيقي ككون الشيء في زمان مطابق له لا يفضل عليه، كقولهم كان هذا الأمر وقت الزوال، أو عاش فلان ثمانين سنة.
- [٢]: ومنه غير حقيقي، كقولهم كان ذلك الأمر في سنة كذا ولم يكن الأمر في جميع

٦٨. خ: زمان

٦٩. ل: مكان

٧٠. أي الماء في مكانه الحقيقي الذي هو الكوز. ■ (١٢)

■ هكذا في النسخة، وهو يخالف لما فسّر به المكان الحقيقي، أي الشيء في موطن تفرّده.

٧١. ج: - الحقيقي ومنه... مكانه

٧٢. أي كون الماء في الدار أو في السوق، فإنّ الدار والسوق ليسا مكاناً حقيقياً له، بل المكان الحقيقي له إنّما

هو الكوز. (١٢)

٧٣. ل: لكون / د:

السنة، بل في جزء منها؛ فالسنة في المتى نظير السوق في الآن.

[٣]: ومنه جنسي، كمطلق الكون في الزمان أو^{٧٤} في طرفه.

[٤]: ومنه نوعي، ككل من ذينك المذكورين.

[٥]: ومنه شخصي، ككون هذا^{٧٥} الشيء في هذا الزمان المطابق له أو في هذه النسبة.

لكن الزمان الواحد^{٧٦} قد يكون بعينه زماناً بالتحقيق لأشياء كثيرة على سبيل المطابقة وإن كان متى كل منها غير متى الآخر؛ لأن كون كل واحد منها في ذلك الزمان ليس هو كون الآخر فيه، فتختلف النسبة والمنسوب،^{٧٧} ولا كذلك المكان الواحد، فإنه لا يكون مكاناً حقيقياً لعدّه^{٧٨} فوق الواحد، فهناك إنما تختلف النسبة والمنتسبان جميعاً، اللهم إلا في الغير الحقيقي، فتختلف^{٧٩} النسبة والمنسوب فقط دون المنسوب إليه.

[اعتبار المضادة في أين دون متى]

وأيضاً تقع المضادة في الأين فإن الكون عند المحيط يخالف الكون عند المركز،^{٨٠} وهما معنيان يوجد لهما موضوع واحد يتعاقبان عليه وبينهما غاية الخلاف،^{٨١} وهناك

٧٤. م: و ٧٥. ش: - ومنه شخصي ككون هذا

٧٦. م: الواحدة ٧٧. ش: - والمنسوب

٧٨. فيه أن [٦]: إن أريد أن المكان الواحد لا يكون مكاناً حقيقياً لعدّه فوق الواحد في زمان واحد، فهو ممنوع؛ لكن لا يكون ذلك منشأ الاختلاف والباينة، لأنه يصدق أن الزمان الواحد أيضاً لا يكون زماناً لأشياء كثيرة في مكان واحد. [٢]: وإن أريد أنه لا يكون مكاناً حقيقياً لعدّه مطلقاً فهو ممنوع، لإمكان أن يكون المكان الواحد مكاناً حقيقياً لأشياء كثيرة على سبيل التوارد والتعاقب. (سمع)

٧٩. د: - والمنتسبان جميعاً... فتختلف ٨٠. وقع من هنا سقط في نسخة «ج»

٨١. هذا بناء على أنه ليس وراء المحيط خلأ ولا ملأ، ولثبوت تناهي الأبعاد القارّة الجسمانية فلا يمكن وجود أين آخر. وظاهر أن هذه الأيون المتوسطة ليس بينهما مخالفة على تلك الغاية بخلاف الزمان؛ فإنه لما كان عندهم غير متناهٍ مقداري في جانب الأزل لا يمكن أن يقع في المتى التضادّ باصطلاح الإلهي الذي يشرط فيه أن يكون المفهومان وجوديين وبينهما غاية الخلاف؛ فإن كل كون سابق يفرض أنه يخالف الكون اللاحق. غاية التخالف لها أن يقول أن المخالفة بين الكون الذي هو أسبق من هذا وبين هذا يكون أكثر؛ ولما لم يكن الزمان عند المصنّف - أدام الله معاليه - غير متناهٍ بهذا المعنى في جانب الأزل - بل هو غير متناهٍ لا يقفي في جانب الأزل أيضاً، ومتناهٍ مقداري وليس له أن أول الحدوث كما علمت - فيجب أن يعلم هذا عنده إنما يتفرّع على أن الزمان ليس له أن أول الحدوث، لا أنه غير متناهٍ مقداري. تبصر! (سمع)

أيون متوسطة ليس بينها^{٨٢} تلك الغاية، وليست تقع في المتى، فإنّ الكون في الأمس وإن كان يخالف الكون في اليوم مثلاً ولكن ليس بينهما غاية الخلاف، والكون في الزمان وإن كان بخلاف الكون في طرفه، على أنّ بينهما غاية الخلاف، و^{٨٣} لكن ليس يوجد موضوع واحد يتعاقبان عليه، فكيف^{٨٤} يصير التدريجي تارة دفعياً أخرى.

[اعتبار الأشدّ والاضعف في الأين دون المتى]

ثمّ سبيل الأين أن يقبل الأشدّ والأضعف فقد يكون إثنان فوقين أو تحتين، وأحدهما أشدّ فوقية أو تحتية، إلّا أنّ قبول الشدّة والضعف لا يكون له باعتبار^{٨٥} طبيعة الفوقية أو التحتية، بل بحسب الإضافة إلى فوقية أو تحتية أخرى. والفوق الحقّ لا يقبل الأشدّ والأضعف، بل ربّما الفوق المضاف إلى فوق آخر، كما السواد الحقّ لا يكون أشدّ وأضعف، بل ربّما السواد المضاف إلى سواد آخر.

وأما متى فلا يكون فيه أشدّ وأضعف مطلقاً أو بحسب الإضافة،^{٨٦} بل ربّما كان فيه أطول وأقصر، أو أكثر أو أقلّ بحسب الإضافة فقط، فإنّ الزّمان بحسب كميّة الاتّصالية الذاتية يكون منه طويل ومنه قصير، وبحسب الكميّة الانفصالية العارضة له للانفصالات الذهنية إلى متقدّمات ومتأخّرات يكون منه كثير ومنه قليل.

أليس الزمان كمّاً متّصلاً بالذات وبالعرض أيضاً، وكمّاً منفصلاً بالعرض فقط باعتبار ما ينفصل في الوهم إلى قبلّيات وبعديّات؟! والذي يشبه أنّ الحقّ ليس يتعدّاه هو أنّ الفوقية أو^{٨٧} التحتية ممّا يلزم الأين ويعرضه، لا أنّها نفس الأين، إذ^{٨٨} الأين هو الكون في مكان بعينه، والفوقية أو^{٨٩} التحتية تعرض ذلك المكان وتلزمه.

[الشدّة والضعف والتقدّم والتأخّر من لوازم الأين والتمّ، لا نفس المقولة]

فإذا شدّة والضعف في لوازم الأين لا في نفس المقولة^{٩٠}، وكذلك متى نفس الكون

٨٤. ش: أفكيف

٨٣. خ، ش: - و

٨٢. ل، خ: بينهما

٨٦. وقع إلى هنا سقط في نسخة ج

٨٥. خ: لا اعتبار

٨٩. ل، خ: و

٨٨. خ: أو

٨٧. ل، خ: و

٩٠. خ: - المقولة

في الزمان، ويلزم ذلك إما التقدّم^{٩١} الزماني أو التأخّر^{٩٢} الزماني، والمتقدّمات والمتأخّرات الزمانية يكون بعضها أشدّ تقدّماً أو تأخّراً من بعض كما سيقع سمعك .
 فإذاً كما يقع الأشدّ والأضعف في الفوق والتحت بحسب الفوقية والتحتية المكانيتين^{٩٣} باعتبار الإضافة إلى فوق آخر و^{٩٤} تحت آخر^{٩٥} - أي في لوازم الأين وعوارضه لا في نفس المقولة - فكذلك يكون الأشدّ والأضعف في المتقدّم والمتأخّر بحسب التقدّم والتأخّر الزمانيين من جهة الإضافة إلى متقدّم آخر ومتأخّر آخر، أي في لوازم المتى وعوارضه لا في نفس المقولة .
 وأنت إذا استقصيت تبين لك أنّ المقولتين بينهما مشاركات جامعة ومتبائنات^{٩٦} فاصلة، ومزاجتهما في التشارك كاد يبلغ مبلغ المضاهاة^{٩٧} التامة .

حكومة

[في كيفية نسبة الشيء إلى الزمان]

إنّ بعض من حمل عرش تعليم الفلسفة^{٩٨} ورياستها في الإسلام ذكر في العبارة عن المتى^{٩٩} الخاصّ: «إنّ متى نسبة الشيء إلى الزمان الذي تنطبق نهاياته^{١٠٠} على نهايتي وجوده أو زمان محدود، [يكون] هذا الزمان جزءاً منه»^{١٠١} .
 وقال رئيس الفلاسفة الإسلامية الشيخ أبو علي بن سينا في قاطيغوريوس الشفاء: «إنّه هوّل تهويلاً^{١٠٢} مفزطاً^{١٠٣} [...] فإنّ كون الشيء في آنٍ ما لا يحمل عليه هذا الحدّ [و هو

٩١. ج: ذلك بالتقدّم ٩٢. ل، خ: و

٩٤. ل، خ: أو ٩٥. خ: + أو تحت اجزاء

٩٦. ج: تبائنات

٩٧. ل: المضادة

٩٨. قوله: إنّ بعض من حملة عرش تعليم الفلسفة...

هو المعلّم الثاني، الشيخ أبونصر الفارابي. (منه)

١٠٠. المصدر: نهاياته

١٠١. كتاب المقولات (المنطق عند الفارابي) ج ١٠٨/١؛ وأيضاً فليقارن: الشفاء، المقولات / ٢٣١

١٠٢. خ: هانلا

١٠٣. المصدر: وقد قول فاضل المتأخّرين في العبارة عن المتى الخاص تهويلاً مفزطاً

من مقولة متى]، لكنّ الحقّ أنّه [لا يصحّ إليه نسبة معقولة، محتمل أن يكون بها جواب متى، إلّا أن يشار إلى الذي يتحدّد بذلك الآن،] ١٠٤ [ف] يكون للشيء نسبة إلى الزمان، لا على أنّه فيه، بل على أنّه ١٠٥ في طرفه، ويكون ذلك الشيء ١٠٦ أيّناً ١٠٧.

فهذا يفسد ما ذكره، إلّا أن يحكم بأنّ النسبة إلى الآن ليست من مقولة متى، لكن لا مقولة لها تليق بها غير هذه المقولة، ولا هي غير داخلّة في مقولة أصلاً.

ونحن نحكم ١٠٨ أنّ هذا القول حقّ، لكنّ التهويل ليس مخصوصاً بذلك، بل إنّ من لم يأخذ النسبة إلى الزمان على أن يستوعب كون الكائن في ذلك الزمان على التدرّج وكون الكائن بتمامه في نفس ذلك الزمان وفي كلّ جزء من أجزائه وفي كلّ حدٍّ من حدوده، سواء كان هناك أن يتعيّن بأنّ أوّل حدوث ذلك الكائن الحادث فيه، أو لم يكن، فقد هول أيضاً تهويلاً ١٠٩ ليس هو دون ذلك التهويل في الإفراط. ١١٠

هداية إشرافيّة

[في عدم وجود الزمان في زمان وتعميم الأمر إلى غير الزمانيات]

ألا إنّ ما تلي عليك هو متى الزمانيات لا غير، أعني الأمور الواقعة في الزمان على التدرّج أو في نفس الزمان ١١١ أو في طرفه، والزمان نفسه، ليس لوجوده أو عدمه متى، فإنّ الزمان ليس وجوده في زمان، فكذلك ليس يعدم في زمان، ١١٢ والآن نفسه ليس لوجوده متى بخلاف عدمه، فإنّ مته نفس مجموع الزمان الذي بعده، وهذا كما أنّ المكان نفسه ليس له أين أصلاً، والنقطة بنفسها ١١٣ ليس وجودها في الخطّ والنقطة، وإنّها معدومة في مجموع خطّها بعدها.

وأما الأمور الغير الزمانية فربّما يقال بحسب جليل النظر أنّ مته من ١١٤ متى

١٠٤. المصدر: ان الآن ل. ١٠٥. + فيه بل على انه

١٠٦. ج. + الشيء / المصدر: طرفه ومع ذلك يكون ١٠٧. الشفاء، المقولات / ٢٣١ - ٢٣٢

١٠٨. أيضاً قارن: الصراط المستقيم / ١٠١ ١٠٩. خ. + و

١١٠. خ: اللفظ ١١١. ج. - أو في نفس الزمان

١١٢. ل. ج. خ. + فكذلك ليس يعدم في زمان ١١٣. خ: نفسها

١١٤. د. ج. - من / ج. + يباني

الزمانيات، فمتى الزمانيات هو النسبة إلى الزمان بالفينية^{١١٥} على الجهة المستوعبة - وقد أومأنا إليها - أو إلى الآن طرف الزمان بالفينية،^{١١٦} ومتى^{١١٧} ما هو أعلى من الكون ومن الوقوع في أفق الزمان نسبتبه إلى الزمان وطرفه بالمعية دون الفينية .

ثم إن ضرباً من النظر الدقيق يأتي تفحص بالغ ولحظ غائر فيحكم بأن هذا الأخير كون على طور آخر، وأعلى من أن يكون متى، بل إنما هو بإزاء المتى، أي كون كل من الزمانيات في مجموع زمانٍ ما أو في نفس ذلك الزمان وفي أبعاضه وحدوده جميعاً أو في طرفه فقط، فهذه^{١١٨} أنواع المتى وهو خارج عنها جميعاً .

فإذن ليس ينبغي أن يدخل في الإسم إلا سلوكاً لمسلك التشبيه من طريق بعيد، فإن المعية إن كانت متقدرة زمانية منقسمة أو آنية غير متجزئة لزمها أن تكون المعية^{١١٩} منتهية إلى الفينية،^{١٢٠} وإن كانت معية غير متقدرة خارجة عن جنس الزمانية والآنية والتجزئي واللاتجزئي؛ فكيف يطلق عليها إسم النسبة المتقدرة الداخلة في جنس التجزي واللاتجزئي،^{١٢١} والنسبة التي هي المتى يعتبر فيها انطباق المنسوب على المنسوب إليه بوجهٍ ما؟! وما يرتفع عن الزمان لا ينسب إلى شيء من الأزمنة أو^{١٢٢} الآنات بالانطباق، بل إنه يحيط بالجميع .

فاذاً بالحرى أن ينزّه^{١٢٣} عن الدخول تحت^{١٢٤} ما يعتبر به هذا الإسم^{١٢٥}، فكيف والزمان^{١٢٦} يكون له متى، فما ظنك بشواهد العوالي ومن هو العلي الأعلى .

ولقد أعلن تعرّف الحق في ذلك رئيس فلاسفة الإسلام في أكثر كتبه وتعاليقه وقال في رسالة^{١٢٧} على هيئة خطبة لقبها الكلمة الإلهية: «سبحان الملك القهار الإله الجبار ﴿لا تدركه الأبصار﴾^{١٢٨} ولا تمثله الأفكار، لا جوهر^{١٢٩} يقبل الأضداد فيتغير،^{١٣٠} ولا عرض

١١٥. ل: ما بالعينية / ج: ش: بالفينية

١١٦. ج: ش: بالفينية (وهكذا في سائر الموارد) / يمكن أن يقرأ ما في ل وخ: العينية (وهكذا في سائر الموارد)

١١٧. خ: معنى ١١٨. ل: خ: وهذه ١١٩. ش: البتة

١٢٠. هكذا على ما سبق في النسخ ١٢١. ل: خ: - فكيف يطلق

١٢٢. ل: خ: و ١٢٣. م: ينتزه (؟) ١٢٤. خ: - تحت

١٢٥. خ: لاسم ١٢٦. م: ما ١٢٧. خ: في رسالته

١٢٨. الأنعام / ١٠٣ ١٢٩. ل: جوهر ١٣٠. خ: فيغيره

فيسبق وجوده الجوهر، لا يوصف بكيف فيشابه^{١٣١}، ويضاهي، ولا بكمّ يقدر ويجزى، ولا بمضاف فيوازي ويحاذي، و^{١٣٢}لا بأين فيحاط ويحوي، ولا بمتى فينتقل من مدة^{١٣٣} إلى أخرى^{١٣٤}».

هذا قوله، وقد اقتدى^{١٣٥} فيه بأساليب أئمتنا الطاهرين وستنتهم صلوات الله^{١٣٦} عليهم أجمعين، وإنّ هذا المعنى^{١٣٧} في كلماتهم الطيبات القدسيات وفي خطب مولانا وسيدنا أمير المؤمنين^{١٣٨} ويعسوب المسلمين - عليه الصلاة من الله ومن^{١٣٩} الملائكة ومن ساير المصلين - على أقصى أمد السطوع الشعشعاني والبلاغة العقلية.

توثيق تبصيري

[في عدم وقوع المفارقات في الزمان]

يجب عليك أن تهجر الوهم هجراً جميلاً، وتثق بالعقل وثوقاً أصيلاً، تصدّقه فيما يحكم أنّ الأمور الزمانية التي توصف أنّها في زمان وأنّ لها متى هي أمور متعلّقة بالمادة واقعة تحت التغيّر؛ وأمّا المفارقات الثابتة فحيث أنّه لا يتصوّر لها تغيّر وتجدد في حال من الأحوال أصلاً كما يكون للمادّيات، فلا يصحّ أن يقال إنّها موجودة في زمان أو أن. أليس إذا كان للشيء^{١٤٠} بحسب^{١٤١} ذاته أو بحسب حالٍ ما من حالات ذاته تغيّر وتجدد تدريجي أو دفعي، كان له تعلّق ما^{١٤٢} وتخصّص ما باعتبار ذلك الحصول التجديدي بالزمان الذي هو متغيّر متجدّد بذاته، أو بحدٍّ من حدوده، ونسبة ما إلى أحدهما بالوقوع فيه؛ إمّا سيّالة متغيّرة متجزّية مستمرة التجدّد^{١٤٣} والحصول، أو مستجدّة غير ممتدّة الحصول؟!

- | | | |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------|----------------|
| ١٣١. ج: خ: فيشابهه | ١٣٢. ج: أو | ١٣٣. ل: د: حده |
| ١٣٤. خطبة التوحيد / ١١؛ أيضاً قارن: الصراط المستقيم / ١٠٤ / وأيضاً فليقارن: ترجمة خطبة الغراء / ٣١٢ - ٣١٣ من عمر بن ابراهيم الخيامي | | ١٣٥. ل: يتداوى |
| ١٣٦. خ: - الله | ١٣٧. م: لمعنى | |
| ١٣٨. قارن: التوحيد للصدوق / ٧٧-٧٩ ح ٣٢ و ٣٤ | ١٣٩. ل: - من | |
| ١٤٠. خ: الشيء | ١٤١. د: بحيث | ١٤٢. ل: - ما |
| ١٤٣. ج: التجددة | | |

[عدم وقوع غير المتغيرات في الزمان والآن]

وأما إذا لم يتصور في ذاته لا بحسب ذاته ولا بحسب شيء من حالات ذاته والأوصاف اللاحقة لذاته تجدد وتغير أصلاً - لا^{١٤٤} تدريجي ولا دفعي - فلا يكون له تخصص^{١٤٥} وتعلق بالزمان ولا يحد من حدوده بته.

فليس من شرط طباع الوجود بما هو وجود أو العدم بما هو عدم أن يكون حصوله في زمانٍ أو آنٍ، بل إنما ذلك من شرط التغير والتجدد والتدرجية والدفعية.

وأما الوجود بما هو وجود فما له بطباعه هو أنه إما واقع في نفس الأمر بذاته أو بعلّة، أو^{١٤٦} ليس بواقع في نفس الأمر؛ ثم ربما يلحقه في بعض الموجودات بخصوصه أن يكون حصوله في زمانٍ أو آنٍ، وذلك كما أنه ليس من شرط الوجود أو العدم أن يكون في مكانٍ أو في حدٍّ من حدود المكان^{١٤٧}، بل يلحق^{١٤٨} الوجود في الماديات بخصوصها أن يكون في المكان أو في حدٍّ ما منه.

فكما يكون وجود الموجود في الأعيان لا في مكان ما^{١٤٩} ولا في جميع الأمكنة ولا في حدٍّ ما من حدود المكان ولا في جميع الحدود - بل في نفس الأمر مع جميع الأمكنة ومع جميع الحدود معية على نسبة واحدة متشابهة غير مختلفة إلى الجميع مرة واحدة، لا معية مستلزمة لفينية^{١٥٠} مكانية أو منتهية إليها، بل مباينة^{١٥١} للفينية^{١٥٢} وخارجة عن جنس المعية المتقدرة الكانية والمفارقة الانفصالية الكانية - فكذلك يكون وجود الموجود في الأعيان لا في زمانٍ ما ولا في جميع الأزمنة، ولا في حدٍّ ما من حدود الزمان ولا في جميع الحدود؛ بل هو حاصل في نفس الأمر مع جميع الأزمنة، ومع جميع الحدود الزمانية معية على نسبة واحدة إلى الجميع متشابهة غير مختلفة حاصلة مرة واحدة، لا معية مستلزمة لفينية^{١٥٣} زمانية أو منتهية إليها، بل مباينة للفينية^{١٥٤} وخارجة عن جنس المعية الزمانية، والتقدم والتأخر^{١٥٥} الزمانيين غير متشابهة لذلك^{١٥٦} الطور؛

١٤٤.م: لا -	١٤٥.ل: تخصيص	١٤٦.ج: إذ
١٤٧.خ: مكان	١٤٨.ج: الحق	١٤٩.خ: ما
١٥٠.ل: بعينه / م، ج، ش: لفينية		١٥١.خ: متباينة
١٥٢.خ: للفينية / خ: لعينه / ج: + من		١٥٣.ل: بعينه / م، ج، ش: لفينية
١٥٤.م، ج، ش: للفينية	١٥٥.د: + به	١٥٦.ج: + الجواز

واعتبر الحكم يكون^{١٥٧} الكلّ أعظم من جزئه، فإنّه لا يمكن أن يقال: إنّهُ واقع في زمان أو في جميع الأزمنة كما لا يقال: إنّهُ واقع في مكان أو في جميع الأمكنة، وإذا كان الحكم كذلك فما^{١٥٨} يتوقّف عليه الحكم كالتصورات أولى بأن يكون كذلك.

[عدم وقوع علّة الزمان في الزمان]

فإذاً مفارق المادّة مفارقة مطلقة، كما أنّه^{١٥٩} مفارق للمكان، فكذلك هو مفارق للزمان،^{١٦٠} وعلّة^{١٦١} الزمان لا يعقل أن يكون شيئاً زمانياً يوجد في زمان، فكيف مبدأ الكلّ وجاعل الجميع.

أفليس الزمان مقدار حركة الفلك الأقصى وعددها^{١٦٢} وهو يحدث عنها، وهي علّة له و^{١٦٣} محلّه، فهي بما هي حركة الجرم الأقصى - أي^{١٦٤} بطبيعتها^{١٦٥} المطلقة - متقدّمة على الزمان وإن كانت بحسب شخصيتها وتقديرها^{١٦٦} بالزمان الحال فيها متعلّقة^{١٦٧} به ومنطبقة عليه؟!]

[إنّ الحركة ليست بزمانية]

فإذاً الحركة التي هي محلّ الزمان - بحسب سنخ طبيعتها متقدّمة الوجود على الزمان - فليست هي زمانية، بمعنى أن يكون تقرّرها وحصولها عن جاعلها في زمان، وإن كانت زمانية بمعنى أنّها متقدّرة بحسب امتدادها واتصالها بالزمان ومنطبقة عليه. وأما سائر الحركات فإنّها زمانية بالمعنيين. وقد أوضح ذلك معلّم الفلسفة المشائية أرسطوطاليس ومن اقتدى به من رؤساء فلاسفة الإسلام.

[إن جاعل الزمان ليس بزمانياً]

فإذا لم يكن وجود تلك الحركة مشمول الزمان و^{١٦٨} واقعاً فيه - ومن البين أن ما

١٥٩. ل: + مفارقة مطلقة، كما أنّه

١٦٢. ل: عددياً

١٦٥. ل: طبيعتها

١٦٧. ل: - على الزمان وإن... متعلقة

١٥٨. ل: ج: ممّا

١٦١. ج: علّة

١٦٤. خ: - أي

١٥٧. ج: يكون

١٦٠. ل: الزمان

١٦٣. خ: أو

١٦٦. خ: تقدّرُها

١٦٨. ل: - و

يحدث عن الشيء لا يشمل - فكيف يكون جاعل الزمان ومبدعه وموجده^{١٦٩} ومحدثه؟! بل جاعل ما يحدث هو عنه، بل جاعل جميع الحقائق والإتيات زمانياً؛ ومن الفطريات أن جاعل الشيء ومحدثه لا يكون مشمولاً له فضلاً عن مبدع^{١٧٠} الكل.

[تنزه الحق عن الزمان والأين والكيف وغيرها]

فإذا سطع نور عالم القدس وحان حين أن نقول سبحانك اللهم بارئ العقول والنفوس تقدست وتعاليت كيف تكون مكانياً أو زمانياً، وأنت كوّنت الكون والمكان، وأبدعت الحركة والزمان، أتى يكون لك كيف أو كم أو أين أو متى؛ وأنت كيفت^{١٧١} الكيف، وكمت^{١٧٢} الكم، وأيتت الأين، ومتيت^{١٧٣} المتى^{١٧٤}، عزك فوق أعلى وصف الواصفين، ومجدك وراء أبلغ ثناء العارفين.

استبصار

[في أن كل ما يوجد مع الزمان لا يوجب أن يكون فيه]

ألست إذن قد تأهبت للحكم بأن الموجود الذي لا يعتوره المكان والزمان كما أنه لا يوجد في المكان، وإنما يوجد معه معية منسأة للفينية^{١٧٥} لا كمعية المكائيات؟! بل على معنى أنه متقرر موجود في نفس الأمر، كما المكان موجود في نفس الأمر،^{١٧٦} فكذلك ليس هو يوجد في الزمان؟!^{١٧٧} وإنما يوجد مع الزمان معية خارجة عن طور الفينية،^{١٧٨} مرتفعة عن استلزامها، ليست هي كسبة الزمانيات؛ بل معناها أن ذلك الموجود والزمان بجمعها التقرر والوجود في نفس الأمر، فهذه المعية غير متقدرة^{١٧٩} ولا داخله في جنس الامتداد والدفعية.

١٧١. ل: كيف

١٧٠. ج: مبدأ

١٦٩. د: موجوده

١٧٣. ل: منت

١٧٢. ل: كم

١٧٤. قارن: الكافي ج ١ / ٧٨: «هو أين الأين بلا اين وكيف الكيف بلا كيف، فلا يعرف بالكيفوفية ولا

بأينونية...» ١٧٥. م: للعينية / ج: للغة (?) / ش: للفيشية

١٧٦. م: - كما المكان... الامر ١٧٧. ج، خ: - كما المكان... الزمان

١٧٩. ل: مقدرة

١٧٨. م، ج، ش: الفيشية / ل: العينية

فمن المستبين عندك أنّ الكائن في شيء يلزمه أن يختصّ بذلك الشيء على سبيل الانطباق عليه، ولا كذلك الموجود مع شيء، فلست أظنّ، بل أن يكون بعد ما تلي عليك ممّن لا يفرق بين المعنيين.

فالأمر الزماني هو ما يختصّ وقوعه بالانطباق على جميع الأزمنة أو على زمانٍ ما بأحد من الوجهين اللذين قد أومأنا إليهما، أو على آن من الآتات وما ليس بزماني فإنّه لا يكون كذلك، بل إنّما يوجد مع الزمان لا كمعية الزمانيات، والجاعل يحيط بالزمان كلّ دفعة.

و^{١٨٠} الزمان لكونه متغيّراً^{١٨١} سيالاً^{١٨٢} بذاته فلا يصحّ أن يقال: إنّ فيه، ولا إنّ معه معية زمانية،^{١٨٣} و^{١٨٤} إلّا لما^{١٨٥} يتغيّر بتغيّره^{١٨٦} ويسيل بسيلانه، ويمكن أن يكون له ابتداء وانتهاء.

وأما ما هو خارج عن هذه، فإنّما يصحّ أن يقال إنّّه يوجد مع الزمان، المعية التي هي إضافة عارضة بحسب شمول الوجود لهما، وربّما وجب أن يكون له اقتران به طبيعي، فيتحقّق بينهما تضايّف بالفعل، لا بالفرض،^{١٨٧} وذلك بأن يكون حاملاً بمحلّه - كالفلك الأقصى - أو جاعلاً لذاته وقاعلاً لوجوده، وهو المبدأ الفعّال.

ومن الكلمات المحصّلة في ذلك قول رئيس فلاسفة^{١٨٨} الإسلام الشيخ أبي علي بن سينا في كتبه: «وليس كلّ ما يوجد مع الزمان فهو فيه، فإنّما موجودون مع البرّة الواحدة ولسنا فيها^{١٨٩}». ^{١٩٠}

وبالجملة إنّما يكون الشيء في الزمان على الأصول التي سلفت بأن يكون له معنى المتقدّم والمتأخّر، وكلّ ما له في ذاته معنى المتقدّم والمتأخّر فهو إمّا حركة وإمّا ذو حركة. أمّا الحركة فذلك لها من تلقاء جوهرها، وأمّا المتحرّك فذلك^{١٩١} له من تلقاء الحركة. وأمّا الأمور التي لا تقدّم فيها ولا تأخّر بوجه فإنّها ليست في زمان^{١٩٢} وإن كانت مع

١٨٢. ل: سبياً

١٨٥. ج: بما

١٨٧. ل: بالعرض

١٨١. ج: - متغيّراً

١٨٤. ل: ش: - و

١٨٩. ج: فيه

١٩٠. النجاة / ٢٣٢ (ط: طهران) و ١١٨ (ط: مصر)

١٩٢. م: الزمان

الزمان، كالعالم فإنه مع الخردلة وليس في الخردلة. وإن كان شيء له من جهة ما تقدّم وتأخّر^{١٩٣} لا^{١٩٤} من جهة ما هو ذات وجوهر فهو من جهة ما لا يقبل تقدّماً وتأخّراً ليس في زمان، وهو من الجهة الأخرى في الزمان. فإن كان ذلك الشيء حادثاً زمانياً يتعلّق تفرّده ووجوده بزمان بعينه أو أنّ بعينه ويتوقّف على انقضاء حركة وزمان - كالحوادث المرتبطة^{١٩٥} بالأزمنة والآتات - كان هو من جهة ذلك التعلّق والتوقّف في زمان أو في آن، ومن حيث جوهر ذاته المتقرّرة لا بلحاظ تلك الجهة مع الزمان.

فإذا الشيء الزماني إمّا الحركة بذاتها، أو المتحرّك من حيث له^{١٩٦} الحركة،^{١٩٧} أو المتوقّف على الحركة من حيث هو متوقّف على الحركة.^{١٩٨} فإنّ تفرّد الحادث الزماني الثابت الذات لجسمٍ ما معيّن مثلاً بحسب الحدوث والبقاء جميعاً ما يختصّ بالوقوع في زمانٍ ما بعينه، وليس هو بحركة ولا بذي حركة؛ اللهمّ إلا أن يعني بالحركة وذي الحركة ما هو أعمّ منها ومما يكون على تلك الشاكلة من جهة توقّفه على الحركة.

فإذا الأشياء الغير الزمانية هي ما لا يكون حركة ولا متحرّكاً ولا متوقّفاً في شيءٍ من الحدوث والبقاء على الحركة أصلاً، وما دون ذلك ينسب إلى الزمان أو^{١٩٩} إلى شيءٍ من أطرافها بالانطباق والفينية،^{٢٠٠} والحركة التي ينشأ منها الزمان وهي محلّه من حيث سنخ طبيعتها وجوهر ذاتها لا توصف بالفينية^{٢٠١} بالقياس إلى الزمان، بل بحسب تقدّرها وتشخصها فقط بخلاف سائر الحركات. إنّ هذا هو القسطاس في زنة^{٢٠٢} الحكمة وتسوية الفلسفة في كنه هذه المسألة، فاتّخذة لتبصّر ميزاناً!

مصباح ملكوتيّ

[في تحقيق الزمان والدهر والسرمد]

فلك الآن أن تتعرّف^{٢٠٣} خواصّ أوعية التقرّر والوجود وينستبين لديك من طريق

١٩٥. ج: المرتبط	١٩٤. ج: - لا	١٩٣. خ: + و
١٩٦. ج: - الحركة	١٩٧. ج: - الحركة	١٩٦. ج: هو
١٩٨. ج: - من حيث متوقّف على الحركة		١٩٨. ج: - من حيث متوقّف على الحركة
٢٠٠. ج، م، ش: الفينية / ل: خ: العينية		٢٠٠. ج، م، ش: الفينية / ل: خ: العينية
٢٠١. ج، م، ش: بالفينية / ل: خ: بالفينية		٢٠١. ج، م، ش: بالفينية / ل: خ: بالفينية
٢٠٢. ل: - زنة / خ: زمة		٢٠٢. ل: - زنة / خ: زمة
٢٠٣. ل: تتفرّق / خ: تعرف		٢٠٣. ل: تتفرّق / خ: تعرف

عالم الملك سبيل عالم الملكوت، ويتبين^{٢٠٤} أن وعاء الوجود قد يكون الزمان وقد يكون الدهر أو السَّرد.

[وعاء الزمان]

فنقول: إذا^{٢٠٥} انتسب متغير بحسب نفسه^{٢٠٦} أو بحسب نسبته إلى غيره إلى متغير بالتطبيق على أن يصلح المنسوب لأن تنفرض^{٢٠٧} فيه بنفسه أو باعتبار تجدّدات النسب اللاحقة أجزاء بإزاء ما تنفرض في المنسوب إليه، فينطبق كلّ ما انفرض فيه على ما هو بإزائه في المنسوب إليه، حصل هناك كون^{٢٠٨} متّصف بالامتداد، فإن كان المنسوب إليه من المنطوقين بحيث يكون في طباعه الانقسام اتّصف ذلك الكون باللامتداد ويعبر عن تلك النسبة في صورتين بالفينية،^{٢٠٩} وظرف^{٢١٠} هذا الكون هو أفق الزمان، والكائنات هذا النحو من الكون هي الزمانيّات.

[وعاء الدهر]

وأما النسبة إلى الزمان والآن بحسب المعية في الحصول والتحقّق، لا على سبيل الانطباق، من جهة أنه لا يعقل من جانب المنسوب إلّا الثبات الصرف للذات^{٢١١} المتجوّهة^{٢١٢} بذاتها أو بعلّة من غير^{٢١٣} تغير وتجدّد أصلاً، فإنّما يكون بحسبها حصول صرف دهري غير معقول فيه الامتداد ولا مقابلة؛ وظرف هذا الحصول هو وعاء الدهر، ولا يتصوّر هناك امتداد واستمرار أصلاً، ولا اللامتداد^{٢١٤} والاستمرار الذي بإزاء ذلك، لا في نفس الكون والنسبة ولا في المنسوب، بل إنّما الامتداد^{٢١٥} واللامتداد^{٢١٦} في المنسوب إليه فقط.

والدهر^{٢١٧} معنى معقول من لحاظ ثبات^{٢١٨} الثابت المحض مع الزمان كلّّه، فلا يختلف

٢٠٤. ل: تبين / خ: نبين	٢٠٥. خ: إذ	٢٠٦. ل: خ: تعينه
٢٠٧. ج: يتفرض	٢٠٨. د: - كون	
٢٠٩. ل، م، د: بالعينية / ج، ش: بالفينية	٢١٠. ل: فطرق	
٢١١. د: الذات	٢١٢. ل: النحويون	٢١٣. خ: - غير
٢١٤. ل: خ: + لا	٢١٥. م، د: أو	٢١٦. ج: + لا / ش: - والامتداد
٢١٧. ل: د: الدهري	٢١٨. ج: انبات / خ: انبات	

بحسبه نسبة الثابت إلى أجزاء الزمان المنسوب إليه وحدوده بالتقضي والتجدد، بل يكون الكل والأجزاء جميعها بالقياس إليه على حد واحد^{٢١٩} من الحصول والمعية، وإن كانت تلك الأجزاء والحدود بالقياس إلى أنفسها متقدمة ومتأخرة ومتقضية^{٢٢٠} ومتجددة في أفق الزمان.

[وعاء السرمد]

ثم إن النسبة ما هو ثابت الذات إلى ما هو غير متغير^{٢٢١} الذات بإضافة المعية في التحقق والحصول، لا يكون بحسبها إلا محض الكون السرمدي المتقدس عن الامتداد ومقابله في نفس الكون والنسبة وفي المنتسبين جميعاً، وظرف هذا النوع من الحصول هو عرش السرمد.

[إن عرش السرمد يختص بالواجب]

ولما كان هو الدهر متشاركين في أنه ليس يعقل^{٢٢٢} امتداد ولا لامتداد في الوجود فيهما^{٢٢٣} - وإن كان بعض الوجود في الدهر ممتداً في نفسه لا في الحصول فيه دون الموجود في السرمد فإنه لا يكون إلا المفارق الخارج عن جنس الامتداد واللامتداد^{٢٢٤} - لم يلزم أن يميز بينهما في العبارة، ولذلك ما أنه^{٢٢٥} يقال وعاء الدهر والسرمد^{٢٢٦}. والذي يشبه أن يكون الحق في عقد الاصطلاح عليه هو أن يخص السرمد والوجود السرمدي بالقيوم الواجب بالذات^{٢٢٧} جل ذكره؛ إذ ما سواه مسبوق بالبطان وإن لم يكن مسبوقاً بامتداد البطان أو لا امتداده، وحق التقرر^{٢٢٨} السرمدي أن لا يكون مسبوقاً بأصل البطان، الخارج عن الامتداد واللامتداد، كما لا يكون مسبوقاً بامتداده ولا امتداده؛ فالجواهر المفارقة المحضة من الذوات الجوازية والحقائق الإمكانية إنما هي في

٢١٩. ج: حدود أحد
٢٢٠. ج: منقضية
٢٢١. ل: د: متغيرات
٢٢٢. وهذا معنى قولهم: إن الدهر في نفسه من السرمد وبالقياس إلى الزمان دهر. (سمع)
٢٢٣. ل: فهما
٢٢٤. خ: + و
٢٢٥. هكذا في النسخ / د: انه ما
٢٢٦. ج: ل: السرمدي
٢٢٧. ل: الذات
٢٢٨. ل: + و

وعاء الدهر،^{٢٢٩} لا على عرش^{٢٣٠} السرمد المختص بالملك الصمد تعالى ذكره وتقدس مجده.

[معرفة الدهر]

وبالجملة، الدهر نوع من أوعية التقرّر والوجود، ومحيط بالزمان كلّ؛ لأن^{٢٣١} معية الثابت المحض بما هو ثابت^{٢٣٢} وشيء من أبعاد الزمان وإن كان معنى غير النسبة إلى الزمان بالفينية^{٢٣٣} لكنّها بعينها معية ذلك الثابت وجملة الزمان؛ إذ جملة الزمان وأبعاضه وحدوده لا يتخلف^{٢٣٤} انقضاءً وحصولاً بالقياس إلى الثابت المحض أصلاً. فإذا بعض الزمان وكلّه يكونان معاً بحسب الحصول في وعاء الدهر، وإلاّ لكانت^{٢٣٥} في وعاء الدهر انقضاءات وتجدّدات، فيلزم أن يكون فيه امتداد، فينقلب وعاء الدهر أفق الزمان؛ وذلك خلف^{٢٣٦} محال.

[معرفة السرمد]

وأما السرمد فهو نوع آخر أرفع وأقدس من الدهر أيضاً، ومحيط به، سواء خصّصناه بالقيوم الواجب بالذات عزّ شأنه، كما أدّى إليه صراط نضج الحكمة الحقّة الحقيقية؛ أو سوّغنا أن ينسب إليه جملة المفارقات المحضة من الجائزات المجعولة والممكنات المعلولة، كما هو سبيل الفلسفة المشائية.

[تعريف إجمالي للزمان والدهر والسرمد]

والفلاسفة النجباء المحصلون حاولوا التعبير عن هذه المعاني المحصّلة بألفاظ ملخّصة^{٢٣٧} فقالوا:^{٢٣٨}

٢٢٩. د: لا على وعاء الدهر	٢٣٠. ج: د: + الله
٢٣١. ج: لا ن	٢٣٢. ل: - المحض... ثابت
٢٣٤. ش: خ: لا يختلف	٢٣٣. ل، م، د: بالعينية / ج: بالفينية
٢٣٧. خ: يلخصه	٢٣٥. ج، ش: لكان
٢٣٨. وبما عرفت أنّ ما لا يدّ في الوجود الدهري ليس إلّا أنّ الوجود لا يكون مسبوفاً بامتداد البطلان، ظهر لك أنّ هذه المقدّمة بالنسبة إلى الدهر غير صحيحة عند المصنّف، مدّ ظله. (١٢)	٢٣٦. ج: خلق

نسبة المتغيّر إلى المتغيّر زمان.^{٢٣٩}

ونسبة الثابت إلى المتغيّر دهر.

ونسبة الثابت إلى الثابت سرمد.

ويعتّهما الدوام المطلق، والدهر وعاء الزمان.^{٢٤٠}

وهمّ وتزئيف

[في اعتبار الزمان والدهر والسرمد]

[الوهم]

أسمعت مثير فتنة التشكيك يقلّد ضعفاء التعقّل، ويقول رادّاً^{٢٤١} على الفلاسفة «إنّ هذا التحويل^{٢٤٢} خالٍ عن التحصيل؛ لأنّ المفهوم من «كان» و«يكون» لو كان أمراً موجوداً في الأعيان لكان [١]: إمّا أن يكون قارّ الذات، فيلزم أن لا يوجد في المتغيّرات؛^{٢٤٣} [٢]: وإمّا أن يكون غير قارّ الذات، فيستحيل وجوده في الثوابت^{٢٤٤}». ^{٢٤٥} وهذا التقسيم لا يندفع بالعبارات.

[تزئيف على ما قاله الرازي]

وليس تسع فطنته^{٢٤٦} أن يتفطن أنّ بعض الحقائق لا يدخل في جنس قرار الذات ولا قرار الذات، لخروجه عن جنس القسمة واللاقسمة، بل إنّما يكون المتقرّر المحض، لا منقسم حصول التقرّر أو غير منقسم حصول التقرّر^{٢٤٧}؛ إذ^{٢٤٨} المعدوم^{٢٤٩} المحض لا

٢٣٩. ل. د: + ونسبة الثابت إلى المتغيّر زمان

٢٤٠. راجع: التعليقات لابن سينا / ١٤١-١٤٢ وسيأتي نصّه في هذا الكتاب

٢٤١. ل: ردّاً ٢٤٢. ل: لتحويل

٢٤٣. أي لا يطلق على المتغيّرات. (١٢)

٢٤٤. المصدر: لا يوجد في المتغيّرات، وإن لم يكن ثابتاً استحالة وجوده في غيره المتغيّرات

٢٤٥. راجع: تلخيص المحصل (نقد المحصل) / ١٣٨ مع اختلاف يسير

٢٤٦. خ: يسع ظنه ٢٤٧. ل: + العدم المحض لا منقسم... التقرّر

منقسم وقوع العدم^{٢٥٠} أو غير منقسم وقوع العدم،^{٢٥١} وإنه مما لم يرتب فيه ذو قريحة غير^{٢٥٢} فاسدة أن وقوع الحركة التوسّطية أو القطعية مع الزمان ليس كوقوع الجسم القارّ الذات الثابت الوجود^{٢٥٣} بما هو ثابت الذات والوجود مع الزمان، ولا كوقوع القارّ الذات^{٢٥٤} الثابت الوجود مع القارّ الذات الثابت^{٢٥٥} الوجود، كالسما مع الأرض بما هما قارّان ثابتان، وذلك الفرق معقول محصل.

فالموجود إذا كان له هويّة اتّصالية غير قارّة بحسب نفس ذاته كالحركة القطعية أو بحسب اختلاف نسبه إلى^{٢٥٦} أمور غير ذاته بالإيقضاء والحصول لا بحسب جوهر ذاته كالحركة التوسّطية، كان لا محالة مشتملاً على متقدّم ومتأخّر لا يجتمعان، ويصحّ أن يتصوّر مرور ممتدّ بهما، فله بهذا الاعتبار مقدار غير قارّ هو الزمان وتنطبق تلك الهويّة على ذلك المقدار، ويكون جزؤها المتقدّم مطابقاً لزمان متقدّم، وجزؤها المتأخّر مطابقاً لزمان متأخّر، ومثل هذا الوجود يسمّى متغيّراً تدريجياً، ولا يوجد بدون الانطباق على الزمان. والمتغيّرات^{٢٥٧} الدفعية إمّا تحدث في آن هو طرف الزمان فهي أيضاً لا توجد بدونه.

وأما الأمور الثابتة التي لا تتغيّر^{٢٥٨} فيها أصلاً لا تدريجياً ولا دفعيةً، فهي وإن كانت مع الزمان العارض للمتغيّرات إلّا أنّها مستغنية في حدّ أنفسها عن الزمان والآن، بحيث إذا نظر إلى ذواتها أمكن أن تكون موجودة بلا زمان وآن.

فإذن إذا نسب^{٢٥٩} متغيّر إلى متغيّر بالمعية أو القبلية فليس بدّه هناك من زمان أو آن في كلا الجانبين؛^{٢٦٠} وإذا نسب بهما ثابت إلى متغير فلا بدّ من الزمان في أحد جانبيه دون

٢٤٨. د: - إذ / ج، أ: - ٢٤٩. ل: المعدن / خ: العدم

٢٥٠. ل: + غير منقسم حصول التقرر أو المعدوم المحض لا يتقسم وقوع العدم

٢٥١. م، خ: - أو غير منقسم وقوع العدم ٢٥٢. م: - غير

٢٥٣. ل، د: الوجوب ٢٥٤. ج، ش: - الذات ٢٥٥. ج: - الثابت

٢٥٦. م، +: إلى ٢٥٧. ل: التغيرات ٢٥٨. د: لا يغير

٢٥٩. د: لست

٢٦٠. قوله: من زمان أو آن في كلا الجانبين...

الآخر؛^{٢٦١} وإذا نسب^{٢٦٢} ثابت إلى ثابت بالمعية كان الجانبان^{٢٦٣} مستغنيين عن الزمان والآن وإن كانا مقارنين لهما؛ فهذا حدّ سبيل الفلسفة .

وأما محطّ رجل الحكمة فهو أنّه إذا نسب^{٢٦٤} ثابت إلى ثابت بالقلبية، كان هناك انفصال دهرى غير زمانى، وكان الجانبان مستغنيين عن الزمان والآن، وليساً بمقارنين^{٢٦٥} لهما أصلاً.

وبالجملة، فهذه المعاني حقايق محصّلة متفاوتة قد عبّر عنها بعبارات مختلفة تنبيهاً^{٢٦٦} على تفاوتها.^{٢٦٧}

[الرّد على ما قاله أبو البركات]

وإذا تَوَمَّل فيها تأملاً غائراً في عمق التحصيل انمحق ما اختلقه أبو البركات البغدادي من أنّ الزمان مقدار الوجود،^{٢٦٨} وأنّ الباقي لا يتصوّر بقاءه إلّا^{٢٦٩} في زمان، وما لا يكون حصوله في الزمان ويكون باقياً لا بدّ^{٢٧٠} من أن يكون لبقائه مقدار من الزمان؛ ولم يستين له أنّ الزمان إنّما هو مقدار لهيئة غير قارّة. وكيف يتهيّأ لذي طباع تعقّلي أن يتصوّر أنّ الغير القارّ بالذات يكون مقدار الطبيعة ثابتة ؟

فإذن قد انصرح لك أنّ وجود الزمانيات في أفق الزمان، ووجود الزمان^{٢٧١} ومفارقات المادّة في وعاء الدهر لا في الزمان، والمبدأ القيوم الواجب بالذات سرمديّ الوجود ومحيط بالجميع. فإذا الموجودات منها ما هو زمنيّ الوجود ومنها ما هو آني^{٢٧٢} الوجود،

→

من أي وقوع الامتداد والالاتداد في كلا الجانبين بحسب انطباق أحد النسويين على الآخر الذي هو زمان أو آن، أو بحسب انطباق النسويين جميعاً على شيء ثالث مغاير لهما هو زمان أو آن. (منه)

٢٦١. ل: - وإذا نسب... الآخر ٢٦٢. ل، ج، خ: نسبت ٢٦٣. د: الجانبين

٢٦٤. د: نسبت ٢٦٥. د: بمقارنين ٢٦٦. خ: بينها

٢٦٧. ل: بينهما... تفاوتهما

٢٦٨. راجع: المعبر ج ٣/ ٤٠: «الزمان يقدر الوجود، لا على أنّه عرض قارّ في الوجود؛ بل على أنّه اعتبار ذهني

لما هو الأكثر وجوداً...» ٢٦٩. م، خ: لا ٢٧٠. ل: - لا بدّ

٢٧١. ل: - و وجود الزمان ٢٧٢. ج: ما دهرى

ومنها ما هو دهري^{٢٧٣} الوجود^{٢٧٤}، ومنها من هو سرمدى الوجود وهو بكلّ شيء محيط^{٢٧٥}.

بسطٌ وتشبيهُ

[في نقل كلمات القوم في تأييد المقام]

إني لا أعلم أنّ هذه العلوم شديدة^{٢٧٦} الارتفاع عن أطوار هذه الأذهان الضيقة^{٢٧٧} وإلّف صحابة الوهم، قد أعشى أبصار هذه القرايح المتفسّقة وأوقر أذان هذه العقول المتغيّقة،^{٢٧٨ ٢٧٩} فلا بأس بالتكرير عليك، ولكن بشيء من عبارات شركائنا الذين سبقونا بالصناعة ليكون سبيلاً للاحتجاج عليهم فيما^{٢٨٠} سيتلى عليك لنضح الحكمة.

[بيان ما جاء في أثولوجيا]^{٢٨١}

قال معلّم الفلسفة المشائية أرسطوطاليس في كتاب أثولوجيا في الميمر الثامن: «ينبغي لك أن تتفّى^{٢٨٢} عن وهمك كلّ كون بزمان إن^{٢٨٣} كنت إنّما تريد أن تعلم كيف أبدعت الإنبيات الخفية^{٢٨٤} الدائمة الشريفة^{٢٨٥} من المبدع^{٢٨٦} الأول، لأنها إنّما كوّنّت منه بغير زمان، وإنّما أبدعت إبداعاً، وفعلت فعلاً، ليس بينها^{٢٨٧} وبين مبدعها متوسط^{٢٨٨} البتّة، فكيف يكون كونها بزمان وهي علّة الزمان والأكوان الزمانية [و نظامها وشرفها]؟! فعلة^{٢٨٩} الزّمان لا تكون تحت الزمان، بل تكون بنوع أعلى وأرفع كنحو الظل من ذي

٢٧٣. ج: هو أنى ٢٧٤. ل: - ومنها ما هو أنى... الوجود

٢٧٥. اقتباس من فضلت / ٥٤: «ألا إنه بكلّ شيء محيط». ٢٧٦. خ: الشديدة

٢٧٧. ل: الفيفة / خ: الضعيفة

٢٧٨. قوله: هذه العقول المتغيّقة...

تغيّق: أي تكلف حكاية صوت الغراب، أو تعود بعدم التثبت من قولهم: غيّق في رأيه إذا اختلط فلم

يثبت على رأي. (منه) ٢٧٩. م: المتقيّة (?) ٢٨٠. ل: - فيما

٢٨١. قارن: الصراط المستقيم / ١٤٩، ١٢٤ و... ٢٨٢. ل: تبقى

٢٨٣. المصدر: إذا ٢٨٤. المصدر: الحقية ٢٨٥. ل: الشريعة

٢٨٦. خ: المبدأ ٢٨٧. ل: بينهما ٢٨٨. ل: متوسطاً

٢٨٩. ل: فعلية / المصدر: وعلة

الظلّ، [...] ولذلك^{٢٩٠} صار ذلك العالم محيطاً بجميع الأشياء التي في هذا العالم، وهذه الصور في تلك العالم من أولها إلى آخرها، إلّا أنّ هناك^{٢٩١} بنوع آخر أعلى وأرفع^{٢٩٢}. وقال فيه أيضاً: «القيام هناك دائم بلا زمان ماضٍ ولا آتٍ، وذلك أنّ الآتي هناك حاضر والماضي موجود؛ لأنّ الأشياء التي هناك دائمة على حال واحدة لا تتغيّر ولا تستحيل، وإنّما هي الحال التي يجب أن تكون عليها^{٢٩٣} فلا تزول^{٢٩٤}».

وقال فيه: «الشيء الدائم هو أبداً على حالة واحدة^{٢٩٥} لا ينتقل، فأما أمس ومنذ شهر وسنة وما أشبه ذلك فإنّه في حير^{٢٩٦} السلوك والحركة، و^{٢٩٧} الحركة هي التي تجعل منذ أمس ومنذ شهر ومنذ سنة. فأما الشيء بعينه فواحد لا أمس فيه ولا غيره، بل هو أبداً، والحركة هي التي تقسم الأيام، فتصيرها أمس ومنذ ومنذ شهر ومنذ سنة، وكذلك^{٢٩٨} و^{٢٩٩} حركة الفلك والكواكب^{٣٠٠} فإنّما هي واحدة عند أنفسها، ونحن نقسمها^{٣٠١} فنصيرها^{٣٠٢} كثيرة، ونجعل^{٣٠٣} عدد الأيام، وذلك أن الليل يتلو النهار، [...] فأما العلوّ فإنّ اليوم فيه واحد، وليست هناك أيام لأنّ ما^{٣٠٤} هناك نهار كلّ^{٣٠٥} لا يتلوّه ليل^{٣٠٦}».

وقال فيه: «السالك طريقاً ما إذا صار في موضع^{٣٠٧} آخر من هذا الطريق الأرضي فارق أوله، وأما السالك في أرض الحياة فإنّه يسلك إلى أقصى تلك الأرض من غير مفارقة^{٣٠٨} منه لأولها، ويكون في آخرها وأولها وفيما بين ذلك في حالة واحدة^{٣٠٩}». وقال في الميمر الخامس: «إنّ العقل^{٣١٠} أبدع تاماً كاملاً بلا^{٣١١} زمان، وإنّ العقول^{٣١٢} أي الأشياء^{٣١٣} التي في العالم الأعلى علّة بدوها هي علّة غاياتها؛ لأنّ بدوها وتامها معاً ليس بينهما فرق^{٣١٤} ولا زمان، فيكون إذن علّة تمامها مع علّة بدوها سواء».

٢٩٠. د: كذلك	٢٩١. ش: هاهناك	٢٩٢. راجع: أنولوجيا / ١١٤
٢٩٣. ل: علتها	٢٩٤. نفس المصدر / ١١١	٢٩٥. خ: - واحد
٢٩٦. الكلمة مشوشة في ل	٢٩٧. م: لا	٢٩٨. ل، خ: - فأما الشيء بعينه... سنة
٢٩٩. المصدر: فكذلك	٣٠٠. ج: - والكواكب	٣٠١. ل: نفسها
٣٠٢. ل: فتصيرها	٣٠٣. المصدر: نجعلها (و هو الأصح)	
٣٠٤. ل: - ما	٣٠٥. ل: كلية	٣٠٦. نفس المصدر / ١٠٥ - ١٠٦
٣٠٧. ل: موضوع	٣٠٨. خ: معاوقة	٣٠٩. نفس المصدر / ٩٦
٣١٠. ج: الفعل	٣١١. م: لا بما	٣١٢. ج: الفعول
٣١٣. خ، المصدر: الأسماء	٣١٤. ل: فرق	

وفي الميمر الثاني أوضح أنّ النفس مادامت في هذا العالم فهي في حيز الزمان، فإذا اتّصلت بالعالم الأعلى صارت في^{٣١٥} حيز الدهر: «وليس في العالم الأعلى جوهر مستحيل من حال إلى حال ولا علم مستحيل، وإذا كانت الأشياء هناك ظاهرة بيّنة ثابتة دائمة على حال واحد[ة]^{٣١٦} لم تكن للنفس حاجة إلى ذكر شيء، بل ترى الأشياء دائماً^{٣١٧}».

ثمّ قال: «فقول^{٣١٨} إنّ كلّ علم كائن في العالم الأعلى الواقع تحت الدهر لا يكون بزمان، لأنّ الأشياء التي في ذلك العالم كوّنت بغير زمان، فلذلك صارت النفس لا تكون بزمان، ولذلك صارت النفس تعلم الأشياء التي كانت تتفكّر فيها هاهنا أيضاً بغير زمان، ولا تحتاج أن تذكر[ها]، لأنّها كالشيء الحاضر عنده، فالأشياء العلوية والسفلية حاضرة عند النفس، لا تغيب عنها إذا كانت في العالم العقلي^{٣١٩}».

ثمّ قال: «وما^{٣٢٠} الذي يمنع النفس إذا كانت في العالم الأعلى من أن تعلم الشيء المعلوم دفعة واحدة، واحداً كان المعلوم^{٣٢١} أو كثيراً، [لا يمنعها شيء عن ذلك البتة]؛ لأنّها مبسطة، ذات علم مبسوط، تعلم الشيء الواحد مبسوطاً كان أو مركّباً دفعةً واحدة، مثل البصر فإنّه يرى الوجه كلّ دفعة واحدة، والوجه مركّب من أجزاء كثيرة، والبصر يدركه وهو واحد غير كثير، كذلك النفس إذا رأت شيئاً مركّباً كثير الأجزاء علمته^{٣٢٢} كلّ^{٣٢٣} دفعةً واحدة [معاً] لا جزءاً بعد جزء، وإنّما تعلم الشيء المركّب دفعةً واحدة معاً، لأنّها تعلمه^{٣٢٤} بلا زمان، وإنّما تعلم الشيء^{٣٢٥} [المركّب دفعةً^{٣٢٦} بلا زمان، لأنّها فوق الزمان، وإنّما صارت فوق الزمان لأنّها علّة للزمان^{٣٢٧}».

وقال في آخر الميمر الأوّل: «ليس كلّ فاعل يفعل فعله في زمان ولا كلّ علّة فهي^{٣٢٨} قبل معلولها في زمان. فإن أردت أن تعلم^{٣٢٩} هل هذا المفعول^{٣٣٠} زماني أم لا، فانظر إلى

٣١٥. ل. ش: من	٣١٦. ل. د: و	٣١٧. نفس المصدر / ٣٠
٣١٨. المصدر: ونقول	٣١٩. المصدر: الأعلى: نفس المصدر / ٣٠	
٣٢٠. خ: فاما	٣٢١. ل: المعلول	٣٢٢. خ: علميته
٣٢٣. ج: - كلّ	٣٢٤. ش: خ: تعلم	٣٢٥. ل: - المركب دفعة... الشيء
٣٢٦. م: + المركب دفعة واحدة	٣٢٧. نفس المصدر / ٣١	٣٢٨. ل. ج: - كلّ
٣٢٨. المصدر: - فهي	٣٢٩. خ: يتعلم	٣٣٠. ل. ج: خ: المعلول

الفاعل، فإن كان تحت الزمان فالمفعول تحت الزمان لا محالة، وإن كانت العلة زمانية كان المفعول زمانياً أيضاً، فالفاعل والعلة يدلان على طبيعة المفعول والمفعول إن كان^{٣٣١} تحت الزمان وإن لم يكن تحته^{٣٣٢} نجزت^{٣٣٣} ألفاظه. وقد بسط هذه الأصول في كتبه بسطاً بالغاً كثيراً.

[بيان ما قاله ابن سينا في المقام]^{٣٣٤}

ورئيس مشائية الإسلام الشيخ أبو علي بن سينا قال في طبيعيات الشفاء: «والشيء الموجود مع الزمان وليس في الزمان، فوجوده مع استمرار الزمان كله هو الدهر، وكل استمرار وجود واحد فهو في الدهر. وأعني بالاستمرار وجوده بعينه كما هو مع كل وقت بعد وقت على الاتصال، فكأن الدهر هو قياس ثبات إلى غير ثبات، ونسبة هذه المعية إلى الدهر كنسبة تلك الفنية^{٣٣٥} إلى الزمان، ونسبة الأمور الثابتة بعضها إلى بعض والمعية التي لها من هذه الجهة هي^{٣٣٦} معنى فوق الدهر، ويشبه^{٣٣٧} أن أحق ما يسمى^{٣٣٨} به السرد، وكل استمرار وجود بمعنى سلب التغيير مطلقاً من غير قياس إلى^{٣٣٩} وقت فوقه فهو السرد^{٣٤٠}»^{٣٤١}.

وقال في موضع آخر من الشفاء: «معنى قولنا الجسم في زمان، أنه في الحركة والحركة في الزمان، وأما غير المتغير - أعني ما يكون قارّ الذات - فإنما ينسب إلى الزمان بالحصول معه لا بالحصول فيه؛ إذ ليس له جزء يطابق المتقدم من الزمان وجزء يطابق المتأخر منه، وهذا^{٣٤٢} كما أن نسبة استمرار غير^{٣٤٣} المتغير وثباته إلى استمرار غير المتغير^{٣٤٤} كالسما

٣٣١. خ، المصدر: كانت ٣٣٢. نفس المصدر / ٢٧ - ٢٨

٣٣٣. ج: نجذت ٣٣٤. قارن: الصراط المستقيم / ١٠٨ - ١٠٩

٣٣٥. ج، م، ش: الفنية / ل، خ: العينية ٣٣٦. خ: هو

٣٣٧. ل: نسبة ٣٣٨. ل: سر (؟) / لعل: يثمر

٣٣٩. م: على ٣٤٠. ل: - وكل استمرار... السرد

٣٤١. الشفاء: السماع الطبيعي، المقالة ٢، الفصل ١٣، صص ١٧١ - ١٧٢.

٣٤٢. ج: - يطابق المتأخر منه وهذا ٣٤٣. م: + المتأخر

٣٤٤. د: المتأخر

إلى الأرض تكون بالحصول معه من غير تصوّر الحصول فيه ^{٣٤٥}».

ثم قال: «وغير الحركة أو المتحرك إنما ينسب إلى الزمان بالحصول معه لا فيه، وهذه المعية إن كانت بقياس ثابت إلى غير ثابت فهو الدهر، وإن كانت بقياس ثابت إلى ثابت فهو السرمد، وهذا الكون أعني كون الثابت مع غير الثابت والثابت مع الثابت بإزاء كون الزمانيات في الزمان، فتلك المعية كأنها متى ^{٣٤٦} للأُمور الثابتة، ^{٣٤٧} ولا يتوهم في الدهر ولا في السرمد امتداد، وإلا لكان مقدار للحركة. ثم الزمان كمعلول للدهر، والدهر كمعلول للسرمد، فإنه لولا دوام نسبة علل للأجسام إلى مبادئها ما وجدت الأجسام فضلاً عن حركاتها، ولولا دوام نسبة الزمان إلى مبدأ الزمان لم يتحقق الزمان ^{٣٤٨}».

وقال أيضاً: «إن اعتبار أحوال المتغيرات مع المتغيرات هو الزمان، واعتبار أحوال الأشياء الثابتة مع المتغيرة هو الدهر، ومع الأشياء الثابتة هو السرمد. والدهر في ذاته من السرمد، وهو بالقياس إلى الزمان دهر، يعني أن الدهر في نفسه شيء ثابت لا تغير ولا امتداد فيه إلا أنه إذا نسب إلى الزمان الذي هو واقع فيه ومتغير في ذاته سمي دهرًا ^{٣٤٩}».

وقال في كتاب عيون الحكمة: «وذوات الأشياء الثابتة وذوات الأشياء الغير الثابتة من جهة، والثابتة من جهة إذا أخذت من جهة ثباتها لم تكن في الزمان، بل مع الزمان، ونسبة ما مع الزمان وليس في الزمان ^{٣٥٠} هو الدهر، ونسبة ما ليس في الزمان إلى ما ليس في الزمان ^{٣٥١} من ماهية ما ليس في الزمان، ^{٣٥٢} الأولى أن تسمى بالسرمد، والدهر في ذاته من السرمد، وبالقياس إلى الزمان دهر ^{٣٥٣}».

وقال في كتاب التعليقات: «العقل يدرك ثلاثة أكوان:

٣٤٥. لم نظفر به في المصدر مع فحص بالغ ولكن فليقارن: الصراط المستقيم / ١٠٨

٣٤٦. ل: حتى ٣٤٧. قارن: التحصيل / ٤٦٣

٣٤٨. لم نظفر به في المصدر ولكن فليقارن: الصراط المستقيم / ١٠٩، التحصيل / ٤٦٣

٣٤٩. لم نظفر به في الشفاء ولكن فليقارن: الصراط المستقيم / ٤٠٢ (طبع التوراني)

٣٥٠. عيون الحكمة: + إلى الزمان من جهة ما مع الزمان

٣٥١. ج، ش: + من جهة ما ليس في الزمان

٣٥٢. خ: - من ماهية ما ليس في الزمان

٣٥٣. شرح عيون الحكمة / ٤٢ وعيون الحكمة ج ٢ / ١٤٥

أحدها: الكون في الزمان وهو متى الأشياء المتغيرة التي يكون لها مبدأ ومنتهى، ويكون مبدؤه غير متناهٍ، بل يكون متقضيًا^{٣٥٤} ويكون دائماً في السيلان، وفي تقضي حال وتجدد حال.

والثاني: كون مع الزمان ويسمى الدهر، وهذا الكون محيط بالزمان، وهو كون الفلك مع الزمان، والزمان في ذلك الكون،^{٣٥٥} لأنه ينشأ من حركة الفلك، وهو نسبة الثابت^{٣٥٦} إلى المتغير^{٣٥٧}؛ إلا أن الوهم لا يمكنه إدراكه، لأنه رأي كل شيء في زمان، ورأي كل شيء يدخله، كان ويكون والماضي والحاضر والمستقبل، ورأي لكل^{٣٥٨} شيء متى، إما ماضياً أو حاضراً أو مستقبلاً.

والثالث: كون الثابت مع الثابت ويسمى السرد وهو محيط بالدهر^{٣٥٩}.

وقال: «الشيء الزماني يكون له أول وآخر ويكون أوله غيره آخره^{٣٦٠}».

وقال: «الوهم يثبت لكل شيء متى، ومحال أن يكون للزمان نفسه متى، والفلك لا يتغير في ذاته، والحركة حالة طارئة عليه^{٣٦١}».

وقال: «إن ما يكون في الشيء^{٣٦٢} يكون محاطاً بذلك الشيء، فهو^{٣٦٤} متغير بتغير ذلك الشيء؛ فالشيء الذي يكون في الزمان يتغير بتغير الزمان ويلحقه^{٣٦٥} جميع أعراض الزمان وتتغير عليه أوقاته، فيكون هذا الوقت الذي يكون مثلاً مبدأ كونه أو مبدأ فعله غير ذلك الوقت الذي يكون آخره؛ لأن زمانه يفوت ويلحق وما يكون مع الشيء فلا يتغير بتغيره ولا تتأوله أعراضه^{٣٦٦}».

ثم قال: «الدهر وعاء الزمان لأنه محاط به^{٣٦٧}».

وقال: في طبيعيات كتاب النجاة: «ليس كل ما وجد^{٣٦٨} مع الزمان فهو فيه، فإننا

٣٥٤. ل: مقتضياً

٣٥٥. ش: الزمان

٣٥٧. ج: التغير

٣٥٦. ج: + ويسمى الدهر وهذا... الثابت

٣٥٩. التعليقات / ١٤١ - ١٤٢

٣٥٨. ل: كل

٣٦٢. المصدر / ١٤٢

٣٦١. خ: - في

٣٦٠. المصدر / ١٤٢

٣٦٥. ج: يلخصه

٣٦٤. ل، خ: وهو

٣٦٣. ج: + و

٣٦٨. ج: - وجد

٣٦٧. المصدر / ١٤٢

٣٦٦. المصدر / ١٤٢

موجودون مع البرّة الواحدة، ولسنا فيها^{٣٦٩}». و«دَعَّ كُلَّ مَا يَصْحُحُ أَنْ يَنْسَبَ إِلَى الزَّمانِ بِالْفَيْنِيَّةِ^{٣٧١}».

ثمَّ قال: «قال: فما هو خارج عن هذه الجملة فليس في زمان، بل إذا قوبل توهمه مع الزمان واعتبر له^{٣٧٢} ثبات مطابق لثبات الزمان وما فيه، سَمَّيْتُ تلك الإضافة، وذلك الاعتبار دهرًا له، فيكون الدهر محيطًا^{٣٧٣} بالزمان^{٣٧٤}».

وقال في خطبة المسماة الكلمة الإلهية: ^{٣٧٥}«الزمان عنه^{٣٧٦} في الأفق الأقصى، وناحية الجوهر الأدنى عند اشتغال الحركة على متقدّم ومتأخّر، ووجود الجسم في تبدّل وتغيّر، والدهر وعاء^{٣٧٧} زمانه ونسبة^{٣٧٨} مبدعاته إلى اختلاف أحيائه^{٣٧٩}؛ ويفيض عنه وجود^{٣٨٠} جواهر^{٣٨١} روحانية لا إمكانية ولا زمانية».

[بيان ما قاله بهمنيار والسهروردي في المقام]

وقال تلميذه بهمنيار في تحصيله: «وهذه المعية^{٣٨٢} إن كانت بقياس ثبات إلى^{٣٨٣} غير ثبات فهو الدهر. وهو محيط بالزمان، وإن كانت نسبة الثابت إلى الثابت فأحقّ ما يسمّى السرمد، بل هذا الكون أعني كون الثابت مع غير الثابت والثابت مع الثابت بإزاء كون الزمانيات في الزمان، فتلك المعية كأنها متى الأمور الثابتة وكون الأمور في الزمان متاهًا. فليس في الدهر ولا في السرمد^{٣٨٤} امتداد لا في الوهم ولا في الأعيان، وإلّا كان مقداراً للحركة^{٣٨٥}».

٣٦٩. ل: نساهما ٣٧٠. النجاة / ٢٣٢ (طهران)، ١١٨ (مصر)

٣٧١. ج: بالفينية / (ضبط النسخ مشوشة هاهنا) ٣٧٢. المصدر: فاعتبر به وكان له

٣٧٣. المصدر: هو المحيط ٣٧٤. نفس المصدر السابق

٣٧٥. قارن: ترجمة خطبة الفراء لعمر بن إبراهيم الخيامي / ٣١٣-٣١٤

٣٧٦. م: -الزمان عنه ٣٧٧. ل: + و ٣٧٨. ج: نسبته

٣٧٩. خطبة التوحيد / ١٢؛ وأيضاً فليقارن: الصراط المستقيم / ١١١

٣٨٠. ل: + و ٣٨١. ل: + و ٣٨٢. ج: للمعية

٣٨٣. م: على ٣٨٤. المصدر: ليس الدهر ولا للسرمد

٣٨٥. التحصيل / ٤٦٣

وقال شيخ^{٣٨٦} أتباع الرواقية في التلويحات: «الجسم من حيث هو جسم ليس في الزمان، بل لأنه في الحركة وهي في الزمان، والأشياء الغير المتغيرة أصلاً كالعقليات، والتي يتغير من جهة ويثبت من جهة كالأجسام هي مع الزمان لا فيه، ونسبة ما مع الزمان إليه في الثبات هو الدهر، ونسبة بعضه إلى بعضه^{٣٨٧} اصطلاح عليه بالسرمد^{٣٨٨}». فهذا نبذ من ألفاظهم في التعبير عن هذه الأوعية والأكوان، ولهم هناك ضروب من الأقاويل المطوّلة عند محاولة التوضيح والتبيان، وإنّ من لم يوبعه ذلك بالهطوع^{٣٨٩} ٣٩٠ على الحق لم ينفعه ما زاد عليه نفعا.

ظنونٌ وتهويشات [في تفسير الزمان والدهر]

قد تهوكت^{٣٩١} ٣٩٢ مهوشة المعرفة ومشوشة الفلسفة من مقدّمة الفلاسفة في العصور السابقة في أمر الزمان والدهر والسرمد، فمن اكتنفه فساد الغريزة الإنسانية.^{٣٩٣}

[ليس زمان وجودٌ غير مفارق]

منهم قد اختلق^{٣٩٤} أنّ للزمان وجوداً مفارقاً للمادّة، على أنّه جوهر أزليّ مستقل بالقيام بنفسه وهو واجب الوجود بذاته، فيستحيل أن يتعلّق بالحركة، ويجوز أن يوجد الزمان وإن لم توجد الحركة، ويجب أن يستعاذ^{٣٩٥} بالله سبحانه من هذه الشقاوة الثقيلة.^{٣٩٦}

٣٨٨. التلويحات /

٣٨٧. خ: بعض

٣٨٦. ج: الشيخ

٣٨٩. خ: المهطوع

٣٩٠. هطع الرجل هطوعاً إذا أقبل على الشيء ببصره ولا يقلع عنه. (١٢)

٣٩٢. تهوكت: تحيرت، اضطربت

٣٩١. خ: تهوس

٣٩٥. م: يستعان

٣٩٤. ل: اختلف

٣٩٣. ج: السالفة

٣٩٦. ل: التقليد

[ما قال أتباع أفلاطن في أنّ الزمان من الطبايع الجوازية]

ومن له بضاعةٌ ما ولكن مزجاة من الطبايع التعقلي أدرجه في الطبايع^{٣٩٧} الجوازية، لكن لا على أن يكون ممّا^{٣٩٨} يعتريه التعلّق بالمادة، بل على أن يكون جوهرًا مستقلًّا بنفسه قائمًا بذاته منفصل^{٣٩٩} الذات عن المادّيات، مفارق الوجود للجسمانيّات. وهذا الرأي معزى^{٤٠٠} إلى إمام الفلسفة أفلاطن الإلهي وفريق^{٤٠١} من أشياعه. وعلى هذا أيضاً لا يصحّ أن يقع في تحت^{٤٠٢} ذات الزمان والمدة تغيير^{٤٠٣} أصلاً ما لم يعتبر نسبة ذاته إلى المتغيّرات، فالمدة إن لم يقع فيها شيء من الحركات والتغيّرات لم يكن فيها إلّا الدوام، وإن وقع حصلت هناك قبلّيات وبعديّات، لا من جهة التغيّر في ذات^{٤٠٤} الزمان والمدة؛^{٤٠٥} بل إنّما من جنبه^{٤٠٦} تلك المتغيّرات.

[كيفية اعتبار السرمد والدهر والزمان]

ثمّ إن اعتبر نسبته إلى الذوات الدائمة الوجود المتنّهة عن التغيّر سمّي من تلك الجهة بالسرمد^{٤٠٨}، وإن اعتبرت نسبته إلى ما فيه الحركات والتغيّرات من حيث حصولها فيه فذاك^{٤٠٩} هو الدهر الداهر، وإن اعتبر من جهة نسبة ذاته إلى المتغيّرات المقارنة له فذاك^{٤١٠} هو المسمّى بالزمان. فالسرمد والدهر والزمان عند هؤلاء متّحدة بالذات متغايرة بالاعتبار.^{٤١١}

[تحقيق في ما نسب إلى أفلاطن]

وكما يزعم بحسب المشهور أنّ المكان عند أفلاطن الإلهي بُعد مفطور مجرد مكاني، وهو الذي يقال له الامتداد المكاني الذي هو من الجواهر^{٤١٢} المفارقة للمادة، فكذلك

٣٩٧. ج: الطبايع	٣٩٨. ل: مما	٣٩٩. خ: متصل
٤٠٠. ل: معزى	٤٠١. المعزى: المنسوب	٤٠٢. ج: فريقاً
٤٠٣. م: بحث	٤٠٤. ل: فغير	٤٠٥. ج: - ذات
٤٠٦. ل: الممتدة	٤٠٧. خ: حيثية	٤٠٨. م: السرمد
٤٠٩. ل: خ: فذلك	٤١٠. ل، خ: فذلك	٤١١. ل: باعتبار
٤١٢. د: الجوهر / ل: + المجردة		

يزعم أن الزمان عنده بعد مفطور مجرد زمني، وهو الذي يقال له الامتداد^{٤١٣} الزمني، وهو أيضاً من الجواهر المفارقة للمادة. وكما^{٤١٤} إنَّ ذهاب أفلاطن إلى ذلك في الامتداد المكاني غير ثابت، فكذلك في الامتداد الزمني. وكيف يظنُّ بأفلاطن^{٤١٥} الأقدم^{٤١٦} أنه^{٤١٧} لم يفرِّق بين الممتد المتغيِّر بذاته، وبين ما لا يعقل فيه امتداد وتغيُّر؟! ولم يحقِّق أنَّ القبليَّات والبعديَّات الامتدادية لا يتصوَّر بالذات إلا فيما يكون بذاته مقداراً للحركة،^{٤١٨} فيمتنع أن يكون جوهرًا قائماً بذاته.

[إنَّ الدهر ليس مدَّة السكون أو زمان غير معدود بالحركة]

ومنه من ظنَّ أنَّ الدهر مدَّة السكون أو زمان غير معدود بحركة. وهذا أيضاً سخيف فاسد، فإنه ليس يعقل زمان ومدَّة ليس في ذاته قبل وبعد قبليَّة وبعديَّة زمانيتين؛ وإذا كان كذلك، استحال الخلوُّ من الحركة. وأمَّا السكون فقد عرَّفناك أنَّه لا تقدَّر له بالزمان الآ بالعرض.

[إنَّ الدهر ليس مقدار الزمان]

ومن متفلسفة الإسلاميين من يتخيَّل أنَّ الدهر هو مقدار الزمان بجملته،^{٤١٩} أي بماضياته ومستقبلاته جميعاً على الإتِّصال، وكون هذا المقدار دائماً^{٤٢٠} غير منقطع الأوَّل والآخر هو^{٤٢١} السرمد. وقد أوضحنا ما يفضحه ويُنْشئ فساد.

وهناك ظنونٌ سخيِّفة وأوهام فاسدة لا تستأهل إلاَّ للإغماض^{٤٢٢} عنها والإعراض عن ذكرها، وكلَّ ما قد^{٤٢٣} أعزل فيه^{٤٢٤} الأمر بمثير فتنة التشكيك حتىَّ أجاؤه^{٤٢٥} إلى

٤١٣. ل: الابتداء	٤١٤. خ: كأنَّ	٤١٥. ج، م، ش: بأفلاطون
٤١٦. ل: الاقدام	٤١٧. م: + من	٤١٨. ج: الحركة
٤١٩. ل: مجملتين	٤٢٠. ج: دائماً	٤٢١. ج: + هو
٤٢٢. ل: الاغماض	٤٢٣. خ: - قد	٤٢٤. م: فيه اعزل / خ: - فيه
٤٢٥. خ: - قد		

التثبت^{٤٢٦} بذيل أفلاطن فيما ينسب إليه، فقد صار مستبين السخافة، ولديك بما أعطيناك وثبتناك عليه.

تذكير^{٤٢٧} استيقاضي^{٤٢٨}

[في معرفة الدهر والسرد والمعية الزمانية]

[لَمِية اعتبار الدهر والسرد]

إنَّ ما أحصناه^{٤٢٩} فيما قد تلوناك عليك يضمن لك لو أعملت الروية فيه تثبيت درايتك بالأمر في أفق الزمان و^{٤٣٠}وعاء الدهر وعرش السرد، وتثبيت ما لفته أوهام المتشككين من معاهد الشبه والشكوك.

فما^{٤٣١} يسوق العقل إلى^{٤٣٢} الحكم بوجود الزمان الذي هو مقدار الحركة إنما هو تحقق القبلية والبعدية والمعية الامتدادية المتقدرة، وكذلك إمكان اختلاف الحركات وتساويها أو تشابهها، وكذلك^{٤٣٣} مسبوقية بعض المتقررات باستمرار^{٤٣٤} البطلان؛ ثم التقرر على استمرار خاص ثم انبئات التقرر؛ فإنَّ هذه الأحوال لا يتصور إلا بوجود كم متصل غير ذي وضع تتحقق به القبليات والبعديات والمعيات الزمانية، و^{٤٣٥}تتقدّر^{٤٣٦} به الحركات، ويتصف التقرر والبطلان بحسب المقارنة له من جهة تخصيص^{٤٣٧} بعض المتقررات والباطلات بالوقوع فيه بالاستمرار أو اللااستمرار وباستمرار مخصصة بأقدار متعينة. وما يوجب القول بوعاء الدهر هو وجود المتقررات الثابتة على الثبات^{٤٣٨} الصرف بحيث لا يصلح أن يتوهم فيه تغير وانتقال من حال إلى حال، وامتداد و^{٤٣٩}لا امتداد، وإن كان ذلك مسبوقاً بالبطلان الصرف لا باستمراره أو لا استمراره.

٤٢٧. ج: تذكر

٤٣٠. ج: -و

٤٣٣. ج: ش: كذلك و

٤٣٦. ل: يتعذر / ج: متقدّر

٤٣٨. خ: البات

٤٢٦. م: فيه اعضل / خ: -فيه

٤٢٩. ل: أحصنا: أحكنا

٤٣٢. م: على

٤٣٥. ش: -و

٤٢٨. ل: استيقاضي

٤٣١. خ: فيما

٤٣٤. م، خ: +أو

٤٢٧. ل: يخص / ج: تخصّص

٤٣٩. د: أو

وما يهدي إلى الإيمان بعرش السرمدهو وجوب الوجود الحق القيوم الواجب بالذات،
المتقدس^{٤٤٠} عن التبدل والانتقال، المتعال عن إمكان^{٤٤١} العدم والقوة بحسب جميع^{٤٤٢}
الشؤون والأحوال، المحيط بوعاء الدهر وأفق الزمان وبكل شيء فيها في الآباد والآزال.

[معرفة وعاء السرمده]

فإذا عرش السرمده لا يعقل فيه الامتداد و^{٤٤٣} إلا امتداد^{٤٤٤} ولا وقوع العدم، ولا سبق
الليس بوجه من الوجوه أصلاً؛ ووعاء الدهر^{٤٤٥} لا يصح فيه الامتداد واللامتداد ولا وقوع
العدم^{٤٤٦} بعد التقرر^{٤٤٧} بوجه من الوجوه، ولا سبق استمرار الليس أو لا استمراره أصلاً؛
وإن صح فيه سبق أصل الليس الخارج عن جنس الاستمرار والاستمرار.

[معرفة وعاء الزمان]

وأفق الزمان يقع فيه التغير والتبدل والانتقال من حال إلى حال وانبثات التقرر
بعد الحصول، ويصح^{٤٤٨} فيه مسبوقية التقرر والوجود بالبطان^{٤٤٩} المستمر^{٤٥٠} و^{٤٥١} العدم
الممتد، ثم التقرر والوجود^{٤٥٢} فيه قد يكون ممتداً وقد يكون دفعياً غير ممتد، والممتد قد
يكون منبثاً الامتداد وقد يكون مستمر الامتداد في الآباد.

فهذه خواص الأوعية بحسب اختلاف الأحكام التابعة لاختلاف^{٤٥٣} الحقائق، وأفق
الزمان لا بد أن يكون زائداً على معنى الوجود وعلى نفس النسبة المعبر عنها بالكون في
الزمان، فإن المقدار المتقضي المتجدد^{٤٥٤} بنفس ذاته لا يكون نفس الوجود^{٤٥٥} ولا نفس
النسبة.

٤٤٠. ل: المقدس	٤٤١. ج: مكان	٤٤٢. خ: - جميع
٤٤٣. خ: + لا	٤٤٤. ل: - واللامتداد	٤٤٥. ج: الأمر
٤٤٦. ل: - ولا سبق الليس... التقرر	٤٤٧. م: التقدر	٤٤٨. ل: فيصح
٤٤٨. ل: فيصح	٤٤٩. ج: + بالبطان	٤٥٠. م: المستمر
٤٥١. خ: - و	٤٥٢. د: - ثم التقرر والوجود	٤٥٣. ج: + الاحكام التابعة لاختلاف
٤٥٤. خ: التجدد	٤٥٥. خ: - الوجود	

[معرفة وعاء الدهر]

وأما وعاء الدهر فليس هو شيئاً وراء الوجود الصرف ونسبة الموجود إلى الموجودات وإن كان ذلك ربّما يكون بعد العدم الصرف، وكذلك عرش السرمد^{٤٥٦} هو نفس الموجودية المحضة والنسبة التي هي للموجود المحض لا من بعد العدم إلى الموجودات الثابتة. فكما يقال إنَّ الخارج ظرف^{٤٥٧} الوجود - لا على أن يكون هناك شيء غير الوجود العيني، بل على معنى أن لتعين الشيء حصولاً أصيلاً^{٤٥٨} لا في لحاظ الذهن فقط، بل خارج الأذهان أيضاً - فكذلك يقال: وعاء الدهر وعرش السرمد نوعان من ظروف^{٤٥٩} الوجود و^{٤٦٠} أوعيته،^{٤٦١} لا على أن يكون هناك شيء غير الوجود في الأعيان، بل على معنى أن للشيء حصولاً صرفاً أصيلاً^{٤٦٢} في الأعيان، لا في أفق الزمان، بل خارجاً عن الزمان وعن جنس التغير^{٤٦٣} والتبدّل والتقصّ^{٤٦٤} والازدياد والامتداد واللامتداد، سواء لم يسبقه ليس أصلاً أو سبقه أصل ليس الصرف، لا على الامتداد أو اللامتداد. فإذا استتارت المسألة لبصيرتك^{٤٦٥} بازغة في التغشية^{٤٦٦} على هذه البضاعة امتحق كلّ ما وراء وجه الحقّ عن ذوي الأبصار المستغشية في زمر المُنتمين^{٤٦٧} إلى هذه الصناعة.

احصاء

[في الزمان وما يتعلّق به]

[نسبة الآن السيّال إلى الزمان]

كما أن الحركة والمتحرّك في الزمان فكذلك^{٤٦٨} الأيام والساعات^{٤٦٩} والآتات، فقد يقال لأنواع الشيء ولأجزائه ولنهاياته أنّها في الشيء، ونسبة الآن إلى الزمان ليست

٤٥٨. ل: أصلاً	٤٥٧. ل: ش: طرف	٤٥٦. ل: + هو
٤٦١. ج: أوعليته	٤٦٠. ل: - و	٤٥٩. ل: طروق / ج: ظروف
٤٦٤. ل: التقص	٤٦٣. ل: التقدر	٤٦٢. ل: أصلاً
٤٦٧. المتنبين: المنسوبين	٤٦٦. خ: - في التغشيه	٤٦٥. ل: لنصرتك
	٤٦٩. ج: - والساعات	٤٦٨. م: + و

كنسبة الوحدة إلى العدد؛ لأنّ^{٤٧٠} الوحدة جزء^{٤٧١} العدد بخلاف الآن بالقياس إلى الزمان، بل هي كنسبة النقطة إلى الخطّ المستدير .

وأما الآن السيّال فهو بالقياس إلى الزمان خارج عن النسبتين جميعاً، لأنّه ليس جزء الزمان ولا طرفه، وإنّما يشبه نسبته^{٤٧٢} إلى الزمان نسبة الوحدة إلى العدد بوجه ما^{٤٧٣} من حيث أنّه يرسم الزمان كما الوحدة يحصل العدد وإن كان هو خارجاً عن الزمان غير قائم به، والوحدة داخلة في العدد وهو أيضاً ممّا^{٤٧٤} يوجد في الزمان .

[المنتسبات إلى الزمان]

فإذاً المنتسبات إلى الزمان بالفينية^{٤٧٥}، أي^{٤٧٦} الأمور التي يكون حصولها في الزمان هي:

أما أولاً: فأقسامه^{٤٧٧} كالماضي والمستقبل والساعات والأيام والشهور والسنين وأطرافه، وهي الآتات .

وأما ثانياً: فالحركات والآن السيّال .

وأما ثالثاً: فالمتحرّكات بما لها الحركات فهي في الحركة، والحركة في الزمان .

وأما رابعاً: فالحوادث بما لها توقّف على الحركات وتخصّص بالأزمنة والآتات .

وكون الآن في الزمان ككون النقطة في الخطّ المستدير التامّ، وكون الآن^{٤٧٨} السيّال

فيه فمن وجه ككون الحركة التوسّطية فيه، ومن وجه ككون الوحدة في العدد، وكون

الساعات والأيام والماضي والمستقبل فيه ككون أنواع العدد ولوازم تلك الأنواع في العدد .

وكون^{٤٧٩} الحركة القطعية للفلك الأقصى فيه ككون موضوع^{٤٨٠} المعدود في العدد،

٤٧٠. م: فان ٤٧١. ج: + الوحدة جزء ٤٧٢. خ: - إلى الزمان خارج... نسبته

٤٧٣. خ: - ما ٤٧٤. الكلمة مشوشة في «ج»

٤٧٥. م، ش، ج: بالفينية / ل، خ: بالعينية / لعلّ الصواب هنا: الفينة

٤٧٦. ل: لى ٤٧٧. ل: بأقسامه ٤٧٨. ج: - في الزمان لكون... الآن

٤٧٩. ل: + الساعات والايام... كون / ل: + موضوع

٤٨٠. خ: + العرض المعروض لعدد في ذلك العدد، وكون الفلك الأقصى فيه ككون موضوع العرض / خ: -

وكون سائر الحركات والذوات المادّية والحوادث الزمانية فيه ككون الأجسام في الأمكنة وفي الامتدادات المكانية.

وأما ما هو خارج عن هذه الجملة كالأمور التي لا تقدّم ولا تأخّر فيها من جهة تغير الشؤون وتبدّل الأحوال بوجه من الوجوه، فإنّه ليس شيء من ذلك في الزمان أصلاً وإن كان مع الزمان، فليس كلّ ما وجد^{٤٨١} مع الشيء فهو فيه^{٤٨٢}. أليس الإنسان موجوداً مع الخردلة وليس هو فيها!؟

[كيفية انطباق المعية الدهرية بالزمان]

وهذه المعية الدهريّة ليست بالانطباق على الزمان أو على طرفه، وما يتحقّق بينه وبين الزمان هذه المعية الغير الانطباقية:

[١]: إمّا أن يكون له اقتران طبيعي بالزمان كأن يكون فاعلاً له كالمبدأ الجاعل، أو حاملاً لمحلّه كالفلك الأقصى، فتكون معيتهما معية دهرية بالطبع، على أنّ بينهما تضافاً بالفعل لا بمجرد الفرض^{٤٨٣} والاتّفاق البحث، بل بحسب تلك العلاقة الطبيعية وبحسب فعليّة التقرّر لهما^{٤٨٤} جميعاً.

[٢]: وإمّا أن لا يكون له^{٤٨٥} ذلك^{٤٨٦}، كالنفس المجردة لفلك الثوابت مثلاً، فتكون معيتهما^{٤٨٧} دهرية غير طبيعية، بل بحسب الاتّفاق البحث من جهة فعليّة الوجود لهما فقط.

[معرفة المعية الزمانية]

والمعية الزمانية إمّا نفس الفيتية^{٤٨٨} ملحوظة^{٤٨٩} بلحاظ آخر^{٤٩٠}، أي^{٤٩١} باعتبار أنّها المقارنة في الأعيان بحسب حصول الوجود للمعين جميعاً، كمعية الحركة والزمان في

٤٨٣. ل. ج: العرض

٤٨٦. م: لذلك

٤٩١. م: أي

٤٨٢. ل. د: منه

٤٨٥. م: له

٤٩٠. م: أخرى

٤٨١. ش: - وجد / خ: يوجد

٤٨٤. ل. د: بينهما

٤٨٧. ج: بعينهما

٤٨٩. ل: ملحوظاً

٤٨٨. م، د، ج، ش: العينية / ل: المعية

الوجود، أو راجعة إليها كمعية الحركتين والمتحرك والزمان أو المتحركين أو الذاتين الحادتين في زمان بعينه أو^{٤٩٢} آن بعينه بحسب التعلق بشرط بعينه من^{٤٩٣} الحركة التي هي محل الزمان أو بحد بعينه^{٤٩٤} من حدودها، فيكون لامحالة منتهية إلى معية الزمان والحركة التي هي محله.

[المعية الزمانية معية على سبيل التضائف الطبيعي]

فإذاً المعية الزمانية إنما هي معية على سبيل التضائف الطبيعي من حيث الحاملة والمحمولة والحالية والمحلية إما ابتداءً أو على سبيل الانتهاء إليها،^{٤٩٥} لا على الاتفاق البحث من جهة حصول الوجود للمعين^{٤٩٦} لا من جهة إضافة طبيعية. وهذا الموضوع^{٤٩٧} قد كانت فيه زلاقة^{٤٩٨} زلّ فيها بعض تلامذة الرؤساء^{٤٩٩}، وإحصافه^{٥٠٠} على هذا النمط التحصيلي لم يتيسر لمن سبقنا بهذه الصناعة من الشركاء النجباء.

اصطباح مرآتي

[في أنّ النسبة السرمدية تباين النسبة المتقدرة]

[معرفة النسبة المتقدرة الزمانية]

عساك أن تكون بما تكشف لك أهل أن تستكشف، فتتعرف^{٥٠١} أنّ نسبة الموجود^{٥٠٢} إلى الموجودات إما نسبة متقدرة زمانية، أو نسبة غير متقدرة دهرية وسرمدية.

٤٩٢. ج. خ. و ٤٩٣. خ: بشرط تعيينه في ٤٩٤. خ: نفسه

٤٩٥. م. - إليها ٤٩٦. خ: لمعين ٤٩٧. خ: الموضوع

٤٩٨. الزلاقة: الموضوع الذي لا تثبت عليه قدم

٤٩٩. قوله: زلّ فيها بعض تلامذة الرؤساء...

يعني به تلميذ الشيخ الرئيس أبي علي بن سينا، بهمنيار، فإنه قد زلّ في هذا الموضوع في كتاب التحصيل

[٤٥٩/]. (منه) ٥٠٠. الإحصاف: الإحكام، الإتيان

٥٠١. ل: فيعرف ٥٠٢. خ: الوجود

والنسبة المتقدّرة ما يختلف بحسبها حال المنسوب بالقياس إلى أبعاد المنسوب إليه، وبالقياس إلى الكلّ بالمعية واللامعية في الوجود، أعني بذلك أن يخالف حال المنسوب بالقياس^{٥٠٣} إلى بعض المنسوب إليه حاله بالقياس إلى بعض آخر منه، وحاله بالقياس إلى المجموع؛ فيكون حين ما للمنسوب معية في التقرّر بالإضافة إلى بعض المنسوب إليه لا تكون له تلك المعية بعينها^{٥٠٤} بالقياس إلى البعض الآخر وبالقياس إلى الكلّ، وحين ما^{٥٠٥} لبعض المنسوب إليه تخلف في الوجود عن المنسوب لا يكون للبعض الآخر وللمجموع ذلك المتخلف بعينه عنه.

فعلى هذا التقدير يلزم تقدّر^{٥٠٦} وامتناد في نسبة الموجود المنسوب إلى الوجودات المنسوب إليها بتّه.^{٥٠٧}

[معرفة النسبة الغير المتقدّرة الدهرية والسرمدية]

والنسبة الغير المتقدّرة^{٥٠٨} - ويعبر عنها الفلاسفة بنسبة^{٥٠٩} الأبديات - هي ما بخلافها، أي ما لا يختلف بحسبها حال المنسوب بالقياس إلى أبعاد المنسوب إليه بالمقارنة والمفارقة، أعني أنّه لا يخالف حال المنسوب بالقياس إلى بعض المنسوب إليه حاله بالقياس إلى البعض الآخر، وحاله بالقياس إلى^{٥١٠} المجموع؛ فيكون إذا كانت للمنسوب معية في الوجود بالإضافة إلى بعض المنسوب إليه كانت له في ذلك الحال تلك المعية بعينها بالإضافة إلى سائر أبعاد المنسوب إليه وبالقياس إلى المجموع أيضاً.

وإذا كان لبعض المنسوب إليه^{٥١١} تخلف في الوجود عن المنسوب إليه^{٥١٢}، كان لسائر الأبعاد وللمجموع^{٥١٣} أيضاً عنه ذلك التخلف بعينه في تلك الحال بعينها.

فعلى هذا التقدير لا يقع تقدّر وامتناد في النسبة؛ إذ من المنصرح^{٥١٤} بالضرورة

٥٠٤. ج: بعضها

٥٠٣. خ: الكل بالمعية... بالقياس

٥٠٦. ل: التقدر / د: التقرر / ش: - تقدر

٥٠٥. م: - ما

٥٠٨. ج: - الغير المتقدرة / ج: + الابدية / م: خ: المقدرة

٥٠٧. ل: - بتّه

٥١٠. ج: + البعض الآخر وحاله بالقياس إلى

٥٠٩. ج: نسبته

٥١٣. ل: المجموع

٥١٢. م، ج: - إليه

٥١١. م، د: - إليه

٥١٤. خ: المتصرح

الفطرية أنه لو كان الشيء المنسوب في الأعيان على المعية في الوجود بالقياس إلى^{٥١٥} شيء ما، ولم يكن، إذ هو معه هو على وصف المعية بالإضافة إلى شيء آخر ثالث، ثم إنه قد لحقته المعية بالقياس إلى الشيء الثالث^{٥١٦} أيضاً، لزم لامحالة تقدر وامتداد في نسبته بالمعية بالإضافة إلى ذينك الشئيين؛ فيلزم إذن أن تكون النسبة السرمديّة زمانية، وذلك خرق الفرض^{٥١٧} وفسخ الضبط. فإذاً قد انصرح أنّ النسبة^{٥١٨} السرمديّة مباحنة^{٥١٩} الحقيقة للنسبة المتقدّرة.

[تلخيص المقال]

وبالجملة، يجب أن تكون النسبة السرمديّة الغير المتقدّرة إضافة المنسوب بحسبها إلى جميع أجزاء المنسوب إليه وإلى المجموع بما هو المجموع، متشابهة غير مختلفة بالمقارنة والمفارقة^{٥٢٠} أصلاً.

ثم من المتّضح بته^{٥٢١} أنّ الموجود الخارج عن أفق الزمان حيث إنه ليس يعقل أن يكون زمانياً يستحيل أن يكون له إلى الموجودات نسبة متقدّرة، بل يجب أن تكون نسبته^{٥٢٢} إلى جملة الموجودات نسبة سرمديّة متقدّسة عن جنس التقدر واللاتقدر وعن جنس الامتداد واللامتداد، كما أنّ نسبته إلى المكانيات تكون خارجة^{٥٢٣} عن جنس التقدر واللاتقدر المكانيين.

وهذه المسألة أمّ مسائل هذه المساقاة من علم مافوق الطبيعة في الفلسفة اليونانية وفي الحكمة الخالصة الحقّة اليمانية، وهي^{٥٢٤} من متأصّلات الأصول المقتشوة^{٥٢٥} السطوعية اللاهوتية، كمرآة عقلية مجلّوة لحقائق المسائل الملكوّية، وهي من المبادي اليقينية لإثبات الحدوث الدهري لقاطبة^{٥٢٦} الذوات الجوازية والحقائق الإمكانية، ومن الأوضاع الحقّة في إفحام خصماء الحق من الفلاسفة الإسلامية واليونانية بإحكام الضوابط الحكمة

٥١٦. ل. د: - ما ولم يكن... الثالث

٥١٥. خ: - إلى

٥١٨. ج: - السرمديّة الزمانية... النسبة

٥١٧. ل: العرض / خ: الغرض

٥٢١. ل: فيه

٥٢٠. ش: المقارنة

٥١٩. خ: متباعدة

٥٢٤. خ: - هي

٥٢٣. ل: خارجاً

٥٢٢. ل: نسبة

٥٢٦. ل: بقاطبة

٥٢٥. خ: المقشرة / المقشوة: المقشورة

الفحصية البرهانية، فلتكن كوديعة منّا عند^{٥٢٧} قريحتك، تستحفظها بالذكرى^{٥٢٨} إلى أن تتولّى إعمالها في مؤتلف^{٥٢٩} القول في بعض الفصول المستأنفة إن شاء الله تعالى.

تسجيل فيه^{٥٣٠} هداية وتحصيل [في كيفية إحاطة السرمد بالزمانيات]

كأنّ الآن قد استبان لك ما^{٥٣١} من الذائعات المحقّقة من مذهب الفلاسفة أن ترتّب أجزاء الزمان وتعاقبها - وبالجملة تعاقب كافّة المتعاقبات - إنّما يكون بالقياس إلى ما وجوده^{٥٣٢} تحت الكون وفي حيطة الزمان.

وأما من يتعالى عن أفق الزمان ويرتفع عن ممتدّ الزمانيات، أعني القيوم الواجب بالذات - جلّ ذكره - فإنّ وجوده لا يكون مشمولاً للزمان، ولا هو مقارن الزمانيات^{٥٣٣} مقارنة زمانية؛ بل هو وجود صرف سرمدى^{٥٣٤} محيط بالامتداد والاستمرار والزمان والزمانيات.

[إنّ الزمانيات عند الواجب سواسية الظهور]

فالأمر التدرجية لا تعاقب لها بالنسبة إليه أصلاً، بل إنّما يحصر عنده^{٥٣٥} معاً^{٥٣٦} دفعة غير متخلّف آخرها عن أولها في الحضور عنده.

أليس لا تكون علّة^{٥٣٧} الزمان والأكوان الزمانية تحت الكون والزمان، بل يكون كوناً بنوع آخر أعلى وأرفع من هذه الطور محيطاً بالزمان بما فيه من الزمانيات؟! بل بجميع الأشياء من^{٥٣٨} أولها إلى آخرها ضرباً ما من^{٥٣٩} الإحاطة أعلى وأشدّ من التي لمحيط^{٥٤٠} الدائرة بالنسبة إلى سطحها أو مركزها، أشدّية لا متناهية المرّات، فكلّ إحاطة تامّة من

٥٢٩. الكلمة مشوّشة في ل

٥٣٢. ج: وجود

٥٣٤. ل: سرمدية

٥٣٧. ج: علته

٥٤٠. ج: المحيط

٥٢٨. ل: بالذكر

٥٣١. ل، م، خ: ما

٥٣٦. م: معه

٥٣٩. ج: في

٥٢٧. م: عن

٥٣٠. د: فيه

٥٣٣. ج: - أعني القيوم... الزمانيات

٥٣٥. ل، د: عند

٥٣٨. ج: في

تلك الإحاطة المقدسة^{٥٤١} المجهولة الكنه، وكل^{٥٤٢} الأشياء من مبدئها^{٥٤٣} القدوس الأعلى كنحو الظل من ذي الظل^{٥٤٤}؛ بل كبرياؤه أرفع من ذلك كله؛ وكل ما فيه تقريب من وجه فهو تباعد من وجوه شتى. فكم بين الإحاطة الوهمية الزمانية أو الجسمية المكانية وبين الإحاطة النورية السرمديّة الخارج اكتناهاها عن طوق طاقة العقل.

فإذاً الأول تعالى كما لا يقرب^{٥٤٥} منه مكان بالنسبة إلى مكان - بل إنّ جملة الأمكنة والمكانيات سواسية عنده بالقرب والبعد - فكذلك لا يقرب^{٥٤٦} منه زمان بالنسبة إلى زمان، بل^{٥٤٧} إنّ^{٥٤٨} جميع الأزمنة والزمانيات وجملة الوجودات والموجودات سواسية عنده بالحضور لده.

[علمه تعالى بالزمانيات]

فإذاً ليس هناك ماضٍ أو مستقبل أو حال، بل هو محيط بالكلّ دفعةً واحدةً بالدفعة الدهرية والسرمدية لا بالدفعة^{٥٤٩} الآنية. ومن ذلك يُعلم الأمر في المراتب العالية على الزمان من الجواهر المقارفة.

فإذاً الامتداد الزماني^{٥٥٠} المتصل الذي هو سنخ التغيّر وعنصر التقضي والتجدّد وفلك المتغيّرات وعرش الزمانيات حاضر بجملة ما هو حافٍ به من الحوادث^{٥٥١} الكونية عند مبدع^{٥٥٢} الكلّ أولاً وأبداً، فحضور الشيء عنده^{٥٥٣} هو بعينه علمه بذلك الشيء، وعقله للأشياء هو فيضائها عنه معقولة.

فإذاً البارّي الجاعل يعلم جملة الزمانيات كلّاً منها في وقته علماً غير زماني، ويشاهد ما بينها من الأزمنة، فلا^{٥٥٤} يفوته شيء، ولا يعزب^{٥٥٥} عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء، ولا أصغر من ذلك ولا أكبر؛ وهو بكلّ شيء محيط^{٥٥٦}.

٥٤١. م: المقدسه	٥٤٢. ج: فكل	٥٤٣. ل: خ: مبدعها
٥٤٤. د: + من ذي الظل	٥٤٥. خ: لا يعزب	٥٤٦. خ: لا يعزب
٥٤٧. ل: خ: - ان	٥٤٨. ل: - ان	٥٤٩. ل: - الدهرية... بالدفعة
٥٥٠. ج: الزمان / ج: + من الجواهر المقارفة... الزمان		٥٥٢. ل: مبدأ
٥٥١. ج: الزمانيات حاضر... الحوادث		٥٥٥. ج: لا يقرب
٥٥٣. ل: خ: + و	٥٥٤. م: فلما	
٥٥٦. اقتباس من فصل ٥٤: «ألاّ إته بكلّ شيء محيط».		

فهذا هو صراط الحكمة الحقّة، وكذلك قد حصله الفلاسفة المحصلون مشاؤهم ورواقئوهم، فمعلّم المشائية في الدورة اليونانية بسط ذلك أوفي البسط تحصيلاً وتفصيلاً^{٥٥٧} في زبره، ولا سيّما أثولوجيا^{٥٥٨} ورئيسهم في الملة الإسلامية بلغ الأمد الأقصى بسطاً وتقريراً في كتبه، ولا سيّما التعليقات^{٥٥٩}، ولقد^{٥٦٠} نالوا الحقّ بما قالوا، لو كانت الصور^{٥٦١} العقلية فائضة عن الأوّل لا معاً ولا دفعة واحدة بلا زمان، بل شيئاً بعد شيء لم تكن معقولة بالحقيقة، بل كانت مادّيّة إذا كانت تكون بعد ما لم تكن، ولو كانت هو لا يدركها بالفعل مقابل شيئاً بعد شيء لكان فيه أيضاً قوة يقبل الأشياء بعد ما لم يقبلها، وكان مادّيّاً.

تشبيه وتمثيل

[في كيفية احاطة الواجب بالزمانيات]

أ لست إذا أخذت خيطاً^{٥٦٢} مختلف ألوان الأجزاء فأمررتّه في محاذاة بعض ضيّقات الحديقة عن الإحاطة بتلك الجملة دفعة كذرة أو غيرها، وجدت المتساوية^{٥٦٣} في الحضور لديك لسعة احاطتك،^{٥٦٤} متعاقبة الحضور عندها لضيق حدقتها، فاعتبر الأمر في الامتداد الزماني بما فيه من الحوادث المرتبطة بالأزمنة والآتات المنتزعة منه^{٥٦٥} واختلاف حضورها بالقياس إلى الزمانيات وبالإضافة إلى من هو خارج عنها تعاقباً ومعية^{٥٦٦}.

[تأنيد الكلام بما جاء في أثولوجيا]

كما قال في أثولوجيا: ^{٥٦٧} «إنّ البصر إذا رأى شجرة رآها من أصلها إلى فرعها دفعة

٥٥٨. قارن: أثولوجيا / ٦٩ و...

٥٥٧. ج: تفصلاً

٥٦٠. ل: قد

٥٥٩. قارن: التعليقات / ١١٠ و...

٥٦٢. ل، ش، خ: خيطاً

٥٦١. خ: - الصور / ل: الصورة

٥٦٥. ج: - منه

٥٦٤. ل: اما ظنك (؟)

٥٦٣. خ: المتساوية

٥٦٧. أيضاً قارن: الصراط المستقيم / ١٢١

٥٦٦. د: - ومعية

واحدة، يعلم أصلها قبل أن يعلم فرعها^{٥٦٨} بنوع ترتيب وشرح لا بنوع زمان؛ لأنَّ البصر إنما رأي أصل الشجرة وفرعها وما بينهما دفعة واحدة، فالبصر يعرف أول الشجرة وآخرها بالترتيب لا بالزمان [على ما قلنا]، فإن كان البصر يعلم كذلك فبالحري أن يكون العقل يعلم أول الشيء وآخره بالترتيب لا بالزمان، والشيء الذي يعلم أوله وآخره بالترتيب لا بالزمان يعرف كلَّه دفعة واحدة معاً^{٥٦٩}.

وذكر فيه أيضاً: «إنَّ الإنسان الحسِّي [إنَّما] هو صنم الإنسان العقلي وظلَّ له،^{٥٧٠} والإنسان العقلي روحاني وجميع أعضائه روحانية، ليس موضع العين فيه^{٥٧١} غير موضع اليد، ولا مواضع^{٥٧٢} الأعضاء كلها مختلفة، لكنَّها كلها في موضع^{٥٧٣} واحد». ^{٥٧٤} فهذه أمور يرام بها التشبيه تارة، وضرب الأمثال بها أخرى، كم ينتقل متوقِّد^{٥٧٥} القريحة من ذلك إلى اعتبار الأمر في العالم العقلي وينفعه أنَّ الأزل لا يقع لدى الباري^{٥٧٦} الجاعل حيث لا يقع الأبد، بل هما وموقعاهما هناك على سبيل واحد، ومع ذلك فإنَّه جلَّ مجده يعلم ويشاهد ما بينهما من الامتداد.

وحقَّ القول فيه ما في إلهيَّات الشفاء: «إنَّ^{٥٧٧} هذا من العجايب التي يحوج تصوُّرها إلى لطف قريحة^{٥٧٨}».

وعدُّ وتلخيص^{٥٧٩}

[إنَّ الزمانيات تحضر عند الواجب دفعة واحدة]

إنَّ لإحصاف هذا المقام معاداً حقيقياً وحيزاً طبعياً^{٥٨٠} في الشطر الربوبي، فلنعدّه إليك

٥٦٨. لا يقال: إنَّ هذا منافٍ لما تقرَّر في المناظر من أنَّه لا يمكن رؤية القابل للانقسام بأجزائه الوهمية معاً، إذ لا يرى شيئا معاً أصلاً. وبذلك تمسك القائلون بالجزء ويقولون: وإلَّا يلزم أن يمتنع رؤية شيء من الأشياء. لأنَّا نقول: لو سلَّم أنَّ رؤية القابل للانقسام إنما يكون بحسب نفس الأمر على ترتيب زمني، فلا شكَّ أنَّه لا يكون لنا بذلك شعور منع، فرويته (م: فروية) بحسب الظاهر إنما هي دفعة واحدة، وهذا كافٍ لنا في

هذا المقام. (سمع) ٥٦٩. أنولوجيا / ٣١-٣٢ ٥٧٠. المصدر: - وظلَّ له

٥٧١. المصدر: - فيه ٥٧٢. ج. المصدر: موضع ٥٧٣. ل: موضع

٥٧٤. أنولوجيا / ٦٩ ٥٧٥. ج: موقد ٥٧٦. ج: - العقلي وينفعه... الباري

٥٧٧. المصدر: - إن ٥٧٨. الشفاء، الإلهيات، المقالة ٨، الفصل ٦، ص ٣٥٩

٥٧٩. ل: تخلص ٥٨٠. ج: طبقاً

هناك بما هو حقّه من الفحص والتبيين^{٥٨١} إن شاء الله تعالى .

والآن نقول: إن تلخيص ما يجب أن نعتقد في هذا الباب هو ما قاله في الميمر الخامس من أنطولوجيا وهو: «أنّه ينبغي^{٥٨٢} أن يعلم أن^{٥٨٣} أفعال الفاعل الأوّل تعالى وتقدّس هي قائمة عنده، وليس شيء عنده أخيراً، بل الشيء الذي [هو] عنده أولاً هو هاهنا أخيراً. وإنّما يكون الشيء أخيراً لأنّه زمني، والشيء الزمني لا يكون إلّا في الزمان^{٥٨٤} الذي وافق^{٥٨٥} أن يكون فيه؛ فأما في الفاعل الأوّل فقد كان لأنّه ليس هناك زمان. فإن كان الشيء الملاقي في الزمان المستقبل هو قائم هناك، فلا محالة أنّه إنّما يكون هناك موجوداً قائماً، كما أنّه سيكون في المستقبل، فإن كان هذا هكذا، فالشيء إذاً الكائن في المستقبل هو هناك موجود قائم لا يحتاج في تمامه وكمالته هناك إلى أحد الأشياء البتة.

فالأشياء إذاً عند الباري جلّ ذكره كاملة تامّة، زمانية كانت أم غير زمانية، وهي عنده دائماً، وكذلك كانت عنده أولاً، كما تكون عنده أخيراً؛ فالأشياء الزمانية إنّما يكون بعضها من أجل بعض، وذلك أنّ الأشياء إذا^{٥٨٦} هي امتدّت^{٥٨٧} وانبسطت وبنات^{٥٨٨} عن الباري الأوّل، كان بعضها^{٥٨٩} علّة كون بعض وإذا كانت كلّها معاً ولم تمتدّ ولم تنبسط ولم تبين^{٥٩٠} عن الباري الأوّل، لم يكن بعضها علّة كون بعض؛ بل يكون الباري الأوّل^{٥٩١} علّة كونها كلّها^{٥٩٢}.

فهذا الآن ما عليه التعويل في الفتوى فاحفظه^{٥٩٣} إلى حيث^{٥٩٤} يحين حين أن يتلى عليك في ضرب آخر من الذكر تارة أخرى .

٥٨١. الكلمة مشوشة في ل

٥٨٢. هذا إشارة إلى ردّ ما يتوهم من أنّ الحوادث لها وجود يتصوّر فيها باعتبار هذا الوجود السابقة واللاحقة، وإنّما هو الوجود في نفسه، ولها وجود أيضاً عند الفاعل - جلّ شأنه - ولا يتصوّر فيها بهذا الاعتبار الأولية والآخرية. والمثل التي اشتهر أنّ أفلاطون قال بها ليست إلّا هذا، ولكن سمعت من الأستاذ - أبقاه الله تعالى - أنّ ذهاب أفلاطون إلى هذه غير ثابت، فإنّه قد ظهر غاية الظهور أنّ تخصّص الوجود ليس إلّا بإضافة إلى ما ينتزع منه، فلا يتصوّر لذات واحدة إلّا وجود هو واحد بالذات ومختلف بالاعتبار. (١٢)

٥٨٤. ل: زمان

٥٨٣. المصدر: بل ينبغي أن يتوهم المتوهم أنّ

٥٨٧. ل: امتدادات

٥٨٦. هكذا في النسخ

٥٨٥. توقف

٥٨٩. ش: - من أجل بعض... بعضها

٥٨٨. الكلمة مشوشة في ل

٥٩١. ج: - لم يكن بعضها... الأوّل

٥٩٠. ل: لم يتبين

٥٩٤. ل: حديث

٥٩٣. ل: فاحفظ

٥٩٢. أنطولوجيا / ٦٨

تبصرة

[إن الزماني والمكاني متضاهيان]

أسمعت رؤساء الفلاسفة ومعلمهم^{٥٩٥} يقولون إن للزمان أسوة^{٥٩٦} بالمكان، وللمنتسب إلى الزمان أسوة في الأحكام بالمنتسب إلى المكان، والزمان والمكان^{٥٩٧} متضاهيان بحسب الخواص وبحسب الأمور المنسوبة إليهما، وكلّ مكاني فهو زماني البتّة. فاعلم أنّ ذلك ليس إلّا على سبيل الحكمة الحقّة؛ فالزماني هو كلّ ما يصحّ أن يتعلّق بالزمان بالفينية^{٥٩٨} أو المعية المنتهية إليها أخيراً، سواء كان ذلك له بالذات أو بحسب معروضية^{٥٩٩} الحركة أو بحسب التوقّف على الحركة والتخصّص^{٦٠٠} بزمان دون زمان، فالمعتبر فيما ليس بزماني هو عدم ذلك التعلّق بحسب نفس الأمر مطلقاً^{٦٠١} بالنظر إلى الذات من حيث هي فقط.

فاذاً الجسمانيّات قاطبة من الأجرام السفلية والعلوية بأسرها مع كلّ ما يتعلّق بالمادّة وجوداً ذاتاً أو فعلاً وحدوثاً فقط أو حدوثاً وبقاء جميعاً زمانيّات. وكيف يكون شيء مكانيّاً ولا يكون زمانيّاً، وكلّ مكانيّ فإنّه ذو وضع، والوضع يتشخّص^{٦٠٢} بذاته وبالزمان، والزمان يتشخّص بالوضع، وكلّ زمان له وضع مخصوص، لأنّه تابع لوضع مخصوص من الفلك الأقصى؛ والمكان أيضاً يتشخّص بالوضع؛ فإنّ لكلّ مكان نسبة إلى ما يحويه تغاير نسبة المكان الآخر إلى ما يحويه، وليس هذا الموضع حيّزاً طبيعياً لتحقيق هذه المفاحص، وهذا القدر يتمّ به الغرض فيما نحن بسبيله.

تبصار مكشافي^{٦٠٣}

[في كيفية سبق العدم على الموجودات]

إنّ أبصار البصائر المستضيئة المستفيضة^{٦٠٤} النافذة في طباق^{٦٠٥} أرض الحقيقة بعد ما

٥٩٥. خ: معلمهم	٥٩٦. ل: + اقتداء	٥٩٧. ل: - و المكان
٥٩٨. ج، ش: بالفينية / خ: بالعينية	٥٩٩. ج: مفروضية	
٦٠٠. خ: التخصيص	٦٠١. ج: - هو عدم ذلك... لا	٦٠٢. ل: شخص
٦٠٣. ل: شافي	٦٠٤. ل: المستقيمة	٦٠٥. ل: طبقات

تَعَوَّدَتْ أَنْ تَتَّخِذَ مِنَ الْحِكْمَةِ مَرَأَةً تَنْطَبِعَ فِيهَا صُورَ الْحَقَائِقِ الْمَلَكُوتِيَّةِ لَيْسَ يَعْسِرُ عَلَيْهَا أَنْ تَبْصُرَ بَعَيْنَ الْيَقِينِ أَنَّ مَا يَسْتَلْزِمُ الْإِمْتِدَادَ الَّذِي^{٦٠٦} هُوَ مِنْ خَوَاصِّ أَفْقِ الزَّمَانِ إِنَّمَا هُوَ سَبْقُ اسْتِمْرَارِ الْعَدَمِ أَوْ لَا اسْتِمْرَارِهِ، فَإِنَّهُ حَيْثُذِيْلُزِمَ تَصَوُّرُ امْتِدَادٍ يَطَابِقُ السَّابِقَ شَيْئًا مِنْ أَجْزَائِهِ أَوْ^{٦٠٧} مِنْ حَدُودِهِ، وَالْمَسْبُوقُ شَيْئًا آخَرَ مِنْ تِلْكَ الْأَجْزَاءِ أَوْ الْحُدُودِ.

وَأَمَّا سَبْقُ أَصْلِ الْعَدَمِ الَّذِي هُوَ بِمَعْزَلٍ عَنْ تَوْهَمِ الْاسْتِمْرَارِ وَاللَّاسْتِمْرَارِ فِيهِ وَفِي سَبْقِهِ فَإِنَّمَا يَسْتَلْزِمُ صَحَّةَ أَنْ يَحْكُمَ^{٦٠٨} بِأَنَّ وَقْعَ الشَّيْءِ فِي الْأَعْيَانِ إِنَّمَا هُوَ بَعْدَ الْعَدَمِ بِالْفِعْلِ^{٦٠٩} بَعْدِيَّةٌ هِيَ وَرَاءَ التَّقَدُّرِ وَاللَّاتَّقَدُّرِ، فَالْبَعْدِيَّةُ شَيْءٌ، وَكُونُهَا مِنَ الْبَعْدِيَّاتِ الْمَتَقَدَّرَةِ شَيْءٌ آخَرٌ، وَإِنَّمَا تَكُونُ الْبَعْدِيَّةُ بَعْدِيَّةً^{٦١٠} مَتَقَدَّرَةً لَوْ كَانَ الشَّيْءُ الْقَبْلُ ذَا امْتِدَادٍ أَوْ ذَا لَا امْتِدَادٍ. فَإِذَنْ، لَيْسَ هَذَا السَّبْقُ^{٦١١} بِحَيْثُ يَصِحُّ أَنْ يَتَصَوَّرَ بِحَسْبِهِ أَنَّ السَّابِقَ^{٦١٢} فِي جُزْءٍ أَوْ حَدٍّ بِخُصُوصِهِ مِنْ امْتِدَادٍ، وَالْمَسْبُوقُ فِي^{٦١٣} جُزْءٍ أَوْ حَدٍّ آخَرَ بِخُصُوصِهِ مِنْهُ،^{٦١٤} بَلْ إِنَّمَا هُوَ سَبْقٌ فِي الْأَعْيَانِ لَا فِي زَمَانٍ أَوْ آنٍ، فَإِذَنْ لَا يَكُونُ بِحَسْبِهِ امْتِدَادٌ وَلَا^{٦١٥} لَا امْتِدَادٍ؛ فَإِذَا هَذَا النَّحْوُ مِنَ السَّبْقِ فِي وَعَاءِ الدَّهْرِ وَالسَّرْمَدِ لَيْسَ يَسْتَوْجِبُ الْإِمْتِدَادَ الَّذِي تَأْبَاهُ طِبَاعُ^{٦١٦} وَعَاءِ الدَّهْرِ وَالسَّرْمَدِ.

لَكِنَّ الْقَرِيحَةَ مَا لَمْ يَكُنْ مُرْصَعَةً^{٦١٧} رِضَاعَ الْعِلْمِ مِنْ ثَدْيِ الْعِرْفَانِ، وَمُسْقِيَةً لِبَانِ الْحِكْمَةِ مِنْ مِسْقَاةِ الْبِرْهَانِ، لَمْ تَقْوِ عَلَى حَمْلِ أَعْيَاءِ^{٦١٨} هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَإِيفَاءِ حَقِّ هَذِهِ الْحَقِيقَةِ.^{٦١٩}

[معرفة حصول الوجود في وعاء الدهر والسرمد بعد العدم]

وَإِذْ قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ أَفْقَ الزَّمَانِ مَنْقَسِمٌ، وَوَعَاءُ الدَّهْرِ وَالسَّرْمَدِ مَرْتَفِعٌ عَنْ تَوْهَمِ الْإِنْقِسَامِ وَاللَّانْقِسَامِ فِيهِ، فَقَدْ أَنْصَرَحَ عِنْدَكَ أَنَّ حَصُولَ الْوُجُودِ فِي وَعَاءِ الدَّهْرِ وَالسَّرْمَدِ إِنَّمَا يَكُونُ بَارْتِفَاعِ الْعَدَمِ الْوَاقِعِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَكَذَلِكَ الْعَكْسُ، وَإِلَّا اجْتَمَعَ النَّقِيضَانِ فِي الْوَاقِعِ.

٦٠٨. ج: الحكم

٦٠٧. خ: و

٦٠٦. ج: الذين

٦١١. خ: لسبق

٦١٠. خ: - بعدية

٦٠٩. ج: - بالفعل

٦١٤. ج: - منه

٦١٣. خ: - جزء واحد... في

٦١٢. ل: خ: السبق

٦١٧. ل: موضع

٦١٦. ل: طباع

٦١٥. ج: - لا

٦١٩. ج: - الحقيقة

٦١٨. ج: اعياء

فإذاً إذ تحقّق الوجود في وعاء الدهر بعد العدم^{٦٢٠} بعديّة دهرية غير زمانية، وذلك يكون لا محالة بارتفاع العدم عن الواقع رأساً، يمتنع^{٦٢١} بطلان ذلك^{٦٢٢} الوجود الدهري وانتفاؤه في الواقع بته، وإلّا لزم إما اجتماع النقيضين أو الامتداد في وعاء الدهر للزوم طرفين هما العدم السابق والعدم اللاحق، وواسطة هو^{٦٢٣} الوجود المتوسط بينهما، فالتقدّم قد يكون دهرياً، لكن التقدّمات المترتبة لا تتصوّر إلّا أن تكون زمانية.

[معرفة حصول الوجود في وعاء الزمان بعد العدم]

وأما حصول الوجود للشيء في أفق الزمان فليس يجب أن يكون بارتفاع عدمه عن الواقع رأساً، بل إنّما يجب أن يرتفع عدمه في زمان وجوده فقط لئلا يجتمع النقيضان مع جواز كونه^{٦٢٤} واقعاً في زمان آخر غير^{٦٢٥} زمان الوجود، وكذلك حصول العدم في أفق الزمان إنّما يكون ببطلان الوجود في زمان العدم لا في زمان آخر غير زمان العدم، فإذاً يتصوّر انتبات الوجود الحاصل بعد العدم في أفق الزمان، ولا يتصوّر ذلك في وعاء الدهر. وبالجملّة، لما كان أفق الزمان منقسماً أمكن أن يكون عدم الشيء واقعاً في زمانين، ووجوده في زمان بين زمانيّ عديميه، ووعاء الدهر لما لم يتصوّر فيه الانقسام لم يكن بحسبه ذلك، بل إنّما يمكن وجود الشيء بعد سنخ العدم من غير أن يبطل ذلك الوجود مرّة أخرى.

ثمّ ممّا يجب أن يعلم هو أنّ وجود الشيء في أفق الزمان لا يكون ببطلان عدمه^{٦٢٦} في زمان العدم، بل هو بانتفاء العدم في زمان الوجود وكذلك عدمه^{٦٢٧} هناك لا يكون ببطلان وجوده في زمان الوجود؛ بل إنّما هو بانتفاء وجوده في زمان العدم فإذاً لا العدم يرتفع في زمان العدم، ولا الوجود^{٦٢٨} في زمان الوجود؛ وإلّا يلزم أن يقترن النقيضان في التحقق، بل^{٦٢٩} في زمان الوجود، واجب غير مرتفع، وكذلك العدم في زمان العدم واجب

٦٢٠. ج: لم... (?)	٦٢١. ل: خ: يمنع	٦٢٢. ج: - ذلك
٦٢٣. ج: - هو	٦٢٤. ج: - كونه	٦٢٥. ج: عن
٦٢٦. ل: يبطلانه عدم	٦٢٧. خ: - في زمان العدم... عدمه	
٦٢٨. م: + و	٦٢٩. ض: العدم	٦٣٠. خ: + الوجود

غير مرتفع لكن وجوباً بالغير ، فقد تلونا عليك شأن الوجوب اللاحق من قبل .
 فإذا وجود الحادث في أفق الزمان إنما هو بحصوله في الواقع، لكن في زمان ^{٦٣١} هو
 بعد زمان العدم، لا بارتفاع عدمه السابق على الوجود عن ذلك الزمان السابق. وكذلك
 عدمه بعد الوجود معناه: عدم حصول وجوده في زمان هو بعد زمان الوجود، لا ارتفاع
 وجوده عن الزمان الذي هو قبل زمان العدم.
 فالشيء الواقع إذا وقع ^{٦٣٢} في زمانٍ ما لا يمكن أن يرتفع عن زمان وقوعه أبداً، وإن لم
 يكن واقعاً في زمان آخر غير زمان وقوعه؛ وإذا وقع في وعاء الدهر فلا يتصور ارتفاعه
 في وعاء الدهر أصلاً. ولهذا الفحص معاد ذكر في مستأنف القول، فارتقبه فعسى بفضل
 الله ^{٦٣٣} أن يكون قريباً.

ختمه

[في بيان الأصلين اللذين يقيمان للحكمة اليمانية]

إنّ مجعولية الماهيات بالجعل البسيط -الذي بحسبه إثبات التقدّم بالماهية - ووعاء
 الدهر والسرمد -الذي بحسبه إثبات التقدّم السرمدى- هما أصلان للحكمة الحقيقية
 اليمانية الإيمانية ^{٦٣٤} كالعمودين عنهما، ^{٦٣٥} ينشعب أكثر غصونها في سماء الفحص
 التحصيلي، وبهما يرسخ عرق أعظم أصولها في أرض النضج العلمي والاستواء العقلي،
 وبازدواجهما يكمل قوام الحكمة القسطاسية ^{٦٣٦} الربوبية، ويتمّ نظام الصناعة البرهانية
 الآلهية، وعند ذلك تنكشف الأسرار الغيبية وتتجلّى الأنوار القدسية .
 وبالجملة هما مرأتان للحكمة الناخلة الممشوّة ^{٦٣٧} ومصفاتان للفلسفة ^{٦٣٨} الزايغة
 المغشوشة، والإنسان لا يكون محقّقاً بأن يُعدَّ ^{٦٣٩} من الحكماء وبصره الروعي عن
 لحظ ^{٦٤٠} الحدوث الدهري في غشاوة هيولانية، وإنّما يستبين له سبيل إلى تعرّفه لو وعي

٦٣١. ل: خ: زمانه	٦٣٢. ل: خ: رفع	٦٣٣. د: + تعالى
٦٣٤. خ: -الا يمانية	٦٣٥. قوله: «كالعمودين عنهما...» أي كالأولدين. (منه)	
٦٣٦. ش: القسطاسية	٦٣٧. خ: الممشوّة	٦٣٨. ل: الفلسفة
٦٣٩. ل: بعد / ج: يقد	٦٤٠. ل: الحظ / ج: لحظة	

علم^{٦٤١} وعاء الدهر والسرمد، ثم اعتمل في سرّه كوّة من القريحة إلى ضياء صقع القدس وروزنة من البصرة إلى فضاء عالم الملكوت. فبذلك^{٦٤٢} يتهياً للنفس المجردة التي هي^{٦٤٣} في^{٦٤٤} سنخ جوهرها من حيّ المفارقات النورية، ووطنها الفطري الطبيعي في تهامة وعاء الدهر أن تتولّى فكّ أسر^{٦٤٥} الوهم الزماني وحلّ عقد الطبيعة الجسمانية، وللنفس همسات وخلصات في سلوك درجاتها الروحانية، وعصام العقل في كلّ الشؤون والأطوار، أيد^{٦٤٦} العصمة الرحمانية وأياد^{٦٤٧ ٦٤٨} القوة الحكمة^{٦٤٩} الربّانية.

٥٠

٦٤٣. ج: - هي

٦٤٢. م: فبتلك

٦٤١. هكذا في النسخ

٦٤٦. ج: أيد

٦٤٥. ل: السر / خ: سر

٦٤٤. خ: - في

٦٤٧. ل: دانماً

٦٤٨. جاء في هامش ل: «الأياد: تراب يجعل حول الحوض يقوّى صحاح [ج ٤٤٣/٢]».

٦٤٩. ج: - الحكمة



فصل [٣]

فيه يبين^١ أمر الدوام والبقاء والأزل والأبد والسرمدية
ويثبت وجود الحركة القطعية والزمان الممتد في الأعيان.
و^٢ يوضح^٣ انسحاب براهين امتناع اللانهاية بالفعل في أبعاد المقادير
المكانية في استحالة تمادي المقدار^٤ الزماني أيضاً إلى لانهاية بالفعل.
ويحقق^٥ معنى أن الزمان غير قارّ الذات، ومعنى أن العدم منه ما هو أزلي
ومنه ما هو طارٍ. وغير ذلك ممّا^٦ يلتصق^٧ بالعرض^٨ أشدّ الالتصاق .

إضاءة إيقاظية^٩

[في معرفة أقسام الدوام وما يقابلها]

أُتفّنت بما نور فطنتك أن كلّاً من الدوام واللا دوام^{١٠} يقع على ما بحسب التقرّر^{١١}
الزماني وعلى ما بحسب التقرّر الغير الزماني بمعنيين مختلفين:
[١]: فالدوام^{١٢} الزماني ما بحسبه يمتدّ التقرّر،^{١٣} ويستمرّ الوجود^{١٤} في أفق الزمان^{١٥}

-
- | | | |
|-----------------------------------------|--------------|----------------------|
| ١. خ: تبين | ٢. خ: - و | ٣. ل: لوضح |
| ٤. خ: المقداري | ٥. ج: + الا | ٦. ج: ما |
| ٧. ل، خ: لا يلتصق | ٨. ل: بالعرض | ٩. ج: إيقاضه |
| ١٠. ج: - واللا دوام | ١١. م: تقرر | ١٢. ل: الدوام الدوام |
| ١٣. ج: - الغير الزماني بمعنيين.. التقرر | | ١٤. خ: الموجود |
| ١٥. ج: الزماني | | |

بجميع أجزائه من أزل^{١٦} إلى أبده.

ويقابله: اللادوام الزمني من جهة التخصيص بآنيّ ما، أو ببعض أجزاء الزمان فقط. [٢]: والدوام الغير الزمني يتعالى عن ذلك، فهو ما بحسبه^{١٧} التقرّر الصرف والوجود المحض الذي لا يعقل فيه امتداد واستمرار، ولا لا^{١٨} امتداد ولا استمرار، بل إنّه يكون محيطاً بذلك كلّ، ولا يكون إلّا^{١٩} مقدّساً عن تصوّر سبق عدم عليه أو لحوقه إياه، وهو الدوام السرمدى.

ومقابله: اللادوام^{٢٠} من جهة سبق عدم بحسب الواقع سبقاً سرمدياً لا زمانياً. والدوام السرمدى لا يكون لشيء^{٢١} من الذات الجوازية والحقائق الإمكانية، بل إنّما استأثر به الجاعل المبدع تعالى ذكره على ما أدّى إليه صراط نضج الحكمة. والمتهوّنون بقدّم بعض الجائزات يجعلون الجائز بالذات القديم بالزمان سرمدى الوجود، متأخّر التقرّر عن ذات المبدع لا غير، تأخّراً بالذات، ويعبرون^{٢٢} عن دوام المعلولات بالسرمدية، وذلك إنّ^{٢٣} كبير^{٢٤} في الفلسفة.

[٣]: وهناك نحو آخر من^{٢٥} الدوام بالذات وهو القدم الذاتى، ومرجعه إلى عدم مسبوقية التقرّر بالبطلان بالذات، وإنّما يتحقّق إذا كان المتقرّر واجباً بذاته. ويقابله: اللادوام بالذات؛ وهو المعبر عنه في لسان الفلسفة بالحدوث الذاتى، أعني مسبوقية تقرّر الشيء بالبطلان بالذات، ويستغرق جملة الجائزات من المفارقات والمادّيات على الإطلاق، فكما إذا تسرمد التقرّر بحسب الواقع تحقّق الدوام السرمدى، فكذلك إذا تسرمد التقرّر بالذات تحقّق الدوام الذاتى، وسيكون مساقك إلى مسلك التحصيل إن شاء الله تعالى.

١٨. خ: - لا

١٧. ل، خ: بحسب

١٦. ج: ازاله

٢١. م: الشىء

٢٠. د: لادوام

١٩. ل: - لا يكون إلّا

٢٢. ج: يعدّون

٢٣. مع عزل النظر عن الإنمية في الشريعة لقيام البرهان على خلاف ذلك. (سمع)

٢٥. ش: هو

٢٤. ج: كثير

تلويح توضيحي

[في معرفة البقاء والاستمرار وربط المتغير بالثابت الواجب]

[مناط البقاء والاستقرار]

ألم يقر سمعك ما قاله الشركاء المحصلون^{٢٦} السابقون^{٢٧} أن البقاء مقارنة الوجود لأكثر من زمان واحد بعد الزمان الأول، وذلك لا يعقل فيما لا يكون زمانيًا. فاستوضح ذلك بأن وجود الشيء الزماني وإن كان في نفسه بما هو وجود^{٢٨} أمراً بسيطاً قاراً، ولكنه بحسب^{٢٩} نسبته إلى أجزاء الزمان وحدوده بالمقارنة غير قار، فإنه غير مستقر النسبة إليها. وملاك الاستمرار الزماني هو مجموع ذلك التقرّر وهذا الاستقرار. فالموجود الثابت الذات الذي هو من الزمانيات ويصح أن يوصف بالمقارنة^{٣٠} لزمان أو^{٣١} آن وبالمعية أو التقدم أو التأخر الزمانية بالقياس إلى شيء ما، له صلوح أن ينسب إلى متغير ما، فيوجد في ذاته قاراً ثابتاً مع جميع ذلك المتغير غير قار بحسب نسب وجوده إلى أبعاد ذلك المتغير^{٣٢} وحدوده، لعدم استقرار نسبته إليها بالمقارنة، فيشعر باعتبار ذلك الثبات وهذا الاستقرار اتصال نسبة متقدرة زمانية ينطبق على امتداد خاص هو زمان بعينه.

واتصال تلك النسبة - هو الذي يعبر عنه بالبقاء الزمان والامتداد فيه - لا يكون في المنسوب ولا في النسبة بحسب نفسها أو من جهة المنسوب، بل إنما في النسبة باعتبار اختلافها بالقياس إلى حدود المنسوب إليه، فهذا حقيقة الاستمرار الزماني. قال في القرآن الكريم عز من قائل: ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ﴾^{٣٣} وذلك يضاهاه أمر الحركة التوسطية في المسافة الأينية^{٣٤} مثلاً، فإن ذاتها بسيطة قارة ثابتة^{٣٥} لا يتصور لها في نفسها امتداد أصلاً، ونسبتها إلى حدود المسافة^{٣٦} بالموافاة

٢٨. خ: - وجود

٣١. خ: و

٣٣. النمل / ٨٨

٣٥. م: ثابت

٢٧. خ: السابقون

٣٠. ل، د: المقارنة

٢٦. ج: - المحصلون

٢٩. ل: يجب

٣٢. ل، ج: - غير قار... المتغير

٣٤. ج: ينبت / نسخته ل مهمة هنا

٣٦. ج: - المسافة

مختلفة غير مستقرّة، وإنّما يتصوّر فيها بذلك الاعتبار فقط امتداد نسبة متقدّرة أيّنية ينطبق على الامتداد المكاني الأيني المسافي^{٣٧}. فالحركة التوسّطية أمر بسيط قارٌّ في نفسه غير قارٍّ بحسب النسب^{٣٨} إلى أجزاء المسافة وحدودها بالموافاة.

[ملاك الاستمرار المسافي]

وملاك^{٣٩} الاستمرار المسافي فيها مجموع قرار الذات وعدم استقرار النسبة، والاستمرار^{٤٠} إنّما يكون للذات بحسب الامتداد في المنسوب إليه وفي النسبة المختلفة إلى أجزائه^{٤١}، وليس هو نفس الامتداد، ولذلك ما أنّ الزمان ممتدّ وليس مستمرّاً، وكذلك الحركة القطعية والحركة التوسّطية مستمرة وليست ممتدّة، وكذلك الموجود الباقي.

[كيف ينتسب المعلول الغير القارّ إلى أمر قارّ]

فقد استقرّ الآن أنّ وجود المعلول الحادث الزماني بحسب تلك النسب الغير القارّة يدخل في علته التامة أمر^{٤٢} غير قارّ، فهو في ذلك الاستمرار البقائي يستند إلى الحركات المقارنة له باعتبار الإعداد^{٤٣}، وإلى المبدأ الخلاق أنّاً فأنّاً بحسب الإفاضة بنفس التأثير الأوّل لا بتحصيل مستأنف، كما أنّه يستند في أصل الحدوث إلى الحركات المتقضّية قبله إلى^{٤٤} حين حدوثه بحسب الأعداد وإلى المبدأ الجاعل بحسب الجعل، وليس يلزم استناد الغير القارّ إلى القارّ الثابت الذات، ولا العكس على ما سيستبين سبيله^{٤٥} في مقامه.

٣٩. م: ممالك

٣٨. ل: خ: النسبة

٣٧. ل: المسافي

٤١. ل: اجزاء

٤٠. - المسافي فيها... الاستمرار

٤٣. أي باعتبار كونه معدّاً (١٢)

٤٢. ج: أي

٤٤. ج: + الماضي

٤٥. أي ليس يلزم انتهاء استناد الغير القارّ - كالحركة - على القارّ الثابت الذات، أعني الواجب - جلّ شأنه - واستناد (م: الاستناد) القارّ الثابت الذات - كالحادث الزماني - إلى شيء هو غير قارّ الذات - كالحركات - على ما سيستبين سبيله في مقامه، أي في مقام كيفية تبين كيفية (هكذا) ارتباط الحادث بالقديم. (سمع)

[ربط المتغيرات بالواجب]

فإذن قد انصرح أنه إن ارتفع ما هو ثابت الذات عن أفق الزمان وما يعتوره ويعتريه من الأحكام والأعراض لم يصح أن يوصف بأنه ينفصل عنه شيء ما انفصلاً زمنياً أو آتياً، أو تقترن معه معية زمانية أو آتية إذا كان يمتنع أن يتخلل^{٤٦} بينه وبين شيء ما امتداد زمني أو لا امتداد آني. كما أنه يمتنع أن يقع بينه وبين مكاني ما، بل شيء^{٤٧} ما بعد أو لا بعد مكاني^{٤٨}.

فإذا نسب إلى متغير لم يكد يتصور امتداد واستمرار متقدّر أصلاً، لا في ذات المنسوب، ولا في النسبة باعتبار نفسها، ولا بحسب عدم استقرارها بالقياس إلى أجزاء المتغير وحدوده بالمقارنة والمفارقة؛ إذ لم تكن هي من النسب المقدرة الزمانية، بل كانت النسبة إلى جميع تلك الأجزاء والحدود متشابهة من جهة المنسوب مطلقاً؛ إذ^{٤٩} لم يكن فيه بحسبها تجدد حال^{٥٠} ما لم تكن أو تقضي حال ما كانت أصلاً، ومن جهة المنسوب إليه بالقياس إلى ذات المنسوب فقط، إذ كان ذات المنسوب مع كل واحد واحد من أجزاء المنسوب إليه وحدوده ومع جميعها في الوجود^{٥١} أبداً على وصف واحد، معية سرمدية غير متقدرة، لا مقارنة زمانية أو آتية. وأمّا المنسوب إليه في حد نفسه و^{٥٢} بالقياس إلى نفس ذاته فله الامتداد^{٥٣}، وأجزاؤه وحدوده في حد أنفسها وبقياس بعضها إلى بعض متتالية.

[كيفية إطلاق البقاء الزمني على الواجب جل مجده]

فإذن لا يكون لمن هو ثابت الذات على هذا الوصف وهو المحيط^{٥٤} بكل شيء^{٥٥} أزلاً وأبداً بقاء زمني، بل يجلب جناب مجده عن ذلك، حيث الأمر فيه أرفع و^{٥٦} كبرياؤه أعلى، اللهم إلا على مجرّد التسمية الشرعية [١]: إمّا رعايةً للمجاز التشبيهي تنزلاً^{٥٧} إلى

٤٦. ل: يتخلل	٤٧. ل: ما امتداد... شيء	٤٨. خ: زمني
٤٩. خ: إذا	٥٠. ل: - حال	٥١. م: الوجود / ج: + أصلاً
٥٢. ل: - و	٥٣. م: الامتداد	٥٤. ل، د: + به
٥٥. ج: لكل	٥٦. ج: - و	٥٧. ل: خ: تنزلاً

استيناس الفطر العامة، [٢]: وإما بناءً على أن ما هو أقدس وأرفع من ذلك ثابت ثقة^{٥٨} بعدم استيحاش المدارك الخاصة^{٥٩} لعدم التباس الأمر على الذين هم للحقايق متفقهون وللأسرار^{٦٠} مستشعرون، ولذلك في صفاته وأسمائه عز ذكره نظاير كثيرة.

وإذا لوحظ نسبة ذاته القدوس إلى مكان ومكاني^{٦١} وكمية قارة لم يكدر يتصور بُعد كتمي قاز مكاني. ولا لا بعد كذلك، بل كان هو بالقياس إلى مجموع المنسوب إليه وإلى كل واحد واحد من أجزائه وحدوده على نسبة مستقرة متشابهة غير مختلفة أصلاً،^{٦٢} متقدسة عن الموافاة المكانية والقرب والبعد المتقذين.^{٦٣} وإطلاق القريب عليه تعالى بمعنى أجل مما يتعرفه الجمهور من الغاغة، ولهذه المسائل محتد في الصرحة الثانية التي فيها تحصيل^{٦٤} الشطر الربوبي إن شاء الله تعالى.

الإحاة^{٦٥} الملكوتية

[في الأزل والأبد الزماني والسرمدي]

الآن تهياً^{٦٦} أن يلوح لك أن الأزل على ضربين، [١]: أزل زماني؛ [٢]: وأزل سرمدي أرفع من الزماني.

[معرفة الأزل السرمدي والمعية الغير الزمانية]

فأما الأزل السرمدي فهو ما بحسب وجود المبدأ الأول تعالى وجوداً صرفاً مقدساً عن الامتداد والاستمرار وعن مقابليهما^{٦٨} اللذين باعتبار الدفعية^{٦٩} وعدم البقاء، سبحانه الله عن ذلك، وعدم الزمان عدماً صرفاً بمعزل أيضاً عن ذلك كله، متقدماً على وجوده تقدماً سمردياً لا زمانياً، والزمان بامتداده الاتصالي وبكل جزء من أجزائه الممكن

٥٨. الكلمة مشوشة في ل وج

٥٩. ل: الخاصه

٦٠. ل: الاسرار

٦١. م: مكانية

٦٢. ج: + اصلاً

٦٣. ج: المتقربين

٦٤. ج: يحصل

٦٥. ج: الأحد / خ: الأخ

٦٦. جاء في هامش م: إلحاح سهل إذا تلاً / ألاح الإحاة: بدا، ظهر، تلاً

٦٧. ل: نهياً

٦٨. ل: ج: مقابليهما

٦٩. الدفعية بإزاء الامتداد، وعدم البقاء بهذا الاستمرار. (١٢)

انحلاله إليها لا بطرفه فقط مسبوق بهذا الأزل، ونسبة الزمان الماضي إليه كنسبة الزمان المستقبل إليه من غير فرق، فليس^{٧٠} مثلاً زمان آدم - عليه السلام - بالنسبة إليه^{٧١} بأقرب من زماننا هذا، بل جميع الأزمنة والآتات سواسية بالنسبة إليه، ومع وجود الزمان ذلك عدم مرتفع في الواقع والمبدأ الأول تعالى باقي متقرر موجود في الواقع، وهو^{٧٢} محيط بجميع الأزمنة وبقاطبة الوجودات.

فإذا أزلية عدم الزمان، بل جملة الجائزات^{٧٣} معناها سبقه على الجميع سبقاً سرمدياً، وأزلية القيوم الواجب بالذات جلّ ذكره ليس معناها ذلك فقط، بل مفهومها سبق وجوده المتعالي عن شوب عدم والقوة من كلّ وجه على وجود^{٧٤} الزمان وجميع الممكنات سبقاً سرمدياً. ثم إحاطته بكلّ ما تسعه الشيثية ويشمله^{٧٥} الوجود إحاطة تامة على نسبة واحدة تعبّر عنها بالمعية الغير الزمانية.

فحيث الأزلية لا يعقل ماضٍ ولا مستقبل - وهي محيطية بالمستقبل إحاطتها بالماضي من غير فرق - فجميع الأزمنة والزمانيات نسبتها إلى هذه^{٧٦} الأزلية على شاكلة واحدة، ونسبة هذه الأزلية إلى جميع الأزمنة نسبة العلوم الكلية المجردة إلى الأمكنة.

[معرفة الأزل الزماني]

وأما الأزل الزماني فهو جملة المتماضي من الزمان في جهة المضي الزماني بحيث لا يتقدّمه^{٧٧} زمان أو شيء آخر زماني أو آني أصلاً، وبالجملة أزمنة متماضية في جانب الماضي، بحيث لا يكون في الوجود^{٧٨} أو في الوهم زمان يكون هو قبل تلك الأزمنة، ولا يكون أيضاً قبلها آن، كما سينصرح إن شاء الله تعالى^{٧٩}.

٧٠. ج: - فليس

٧٢. تفسير كيفية البقاء، أي لا يقع كلّ منهما في حدّ، بل هو محيط بجميع إلى آخره. (١٢)

٧٣. أي بل أزلية عدم جملة الجائزات. (١٢)

٧٤. ل: وجوده

٧٥. ل: يشتمله

٧٦. ج: - هذه

٧٧. خ: لا يتقدّم

٧٨. أي في الخارج أو في الوهم الغير الكاذب زمان، إلى آخره. (١٢)

٧٩. ولا يعتبر في مفهومه انتهاء تمادي المقدار ولا عدم الانتهاء وإن كان البرهان يحكم بانتهاء تمادي المقدار. (١٢)

[معرفة الأبد السرمدي والزمني]

وبذلك يعلم حال الأبد بالمقايضة، إلا أن الأبد السرمدي لا يخالف الأزل السرمدي إلا بنحو من الاعتبار، والأزلية^{٨٠} والأبدية^{٨١} السرمديتان لا تتغيران بالمعنى إلا باعتبار، ولا يتصور بينهما امتداد واختلاف، ولا يمكن أن تنفصل إحداهما عن الأخرى، لا في الوجود ولا في الوهم.

والأبد الزمني جملة من الأزمنة المتتالية في جهة الاستقبال إلى^{٨٢} حيث لا يكون زماناً آخر بعد تلك الأزمنة، فهو غير الأزل الزمني بالمعنى ومخالف له^{٨٣} في الجهة، ومنفصل في الوهم امتداده عن امتداده^{٨٤}.

و^{٨٥} الزمان يجب أن لا ينتهي في جانب الأبد إلى حيث لا يلحقه شطر آخر منه، فتماضي اتصاله في جهة الأبد سيال، غير واقف عند حد بعينه. وأزلية الباري تعالى وأبديته معنى واحد هو بعينه دوامه السرمدي، فهذا سبيل طبع الفلسفة ونضح الحكمة.

°

شعاب

[في معرفة الأزل والأبد]

[الأزلية والأبدية الزمانية]

المتهوسون يقدم بعض الجائزات وبلا تناهي بعض المقادير من الفلاسفة يجعلون الأزل الزمني مقداراً غير متناهي الكمية في الماضي من الزمان الذي لا بداية لوجوده، كما لا تناهي^{٨٦} لتماضي^{٨٧} مقداره؛

٨٠ م: للأزلية

٨١ فالأبدية هي اعتبار آخر غير اعتبار الأزلية، لا أنهما مختلفان بحسب الحقيقة، وإنما اعتبار الأبدية أن يلحظ أن الشيء الموجود مع المبدأ الحق في الواقع لا ينقطع وجوده ولا يرتفع عن وعاء الدهر بعد تحققه؛ وأما الأبدية الزمانية فهي مخالفة للأزلية الزمانية بالذات وبحسب المعنى، لا أنها في جهة المستقبل من

٨٢ ل: لا

الأزمنة والأزلية في جهة الماضي منها. (سمع منه)

٨٥ ج: - و

٨٤ ج: امتداد

٨٣ خ: ويخالفه

٨٧ م: التماضي

٨٦ خ: لا يتناهي

والأبد الزماني مقداراً منه في المستقبل لا ينتهي تماديه إلى حيث لا يستمر اتصاله بعده، والأزلية استمرار^{٨٨} الشيء في الأزمنة الماضية بحيث لا يكون له أول، أي^{٨٩} دوام الوجود في الماضي؛ والأبدية استمراره في الأزمنة الآتية^{٩٠} بحيث لا يقف عنه حد، أي دوام الوجود في المستقبل والسرمدية، لا^{٩١} انبئات وجود الشيء في الأول والآخر.

[الأزلية والأبدية الغير الزمانية]

ويقولون: الأزلية^{٩٢} الغير الزمانية هي كون وجود^{٩٣} الشيء لا أول له، ولا هو ممّا يتعلّق بالحركة، وينتسب إلى الزمان ويتصوّر فيه التغيّر والتجدّد كما في المفارقات. والأبدية الغير الزمانية هي كون الشيء لا آخر لوجوده ولا هو من الأمور المرتبطة بالزمان والحركة، وهذه الأبدية لا تغاير هذه الأزلية بالمعنى، بل بالاعتبار فقط بخلاف الزمانيتين، ولذلك^{٩٤} ما أنّ أكثر التغيّر عن مفارقات المادّة عندهم بالأبديات.

[أزلية الباري الأول وأبديته]

وربّما يطلق الأزلية أو^{٩٥} الأبدية الغير الزمانية عندهم على مجرّد كون الشيء غير متعلّق بالحصول بالزمان والحركة،^{٩٦} وأزلية الباري الأول تعالي وأبدية نفس هذا المعنى السليبي.

قالوا: «إنّ^{٩٧} له صفات عدمية.^{٩٨} أعني لا صفية^{٩٩} كالوحدة، فإنّ معناها أنّه موجود لا

٩٠.خ: الآتية

٨٩.ل، خ: و

٨٨.ل: استقرار

٩٣.خ: -وجود

٩٢.خ: -الأزلية

٩١.ل: الآ

٩٤.قوله: «و لذلك» أي لعدم مغايرة هذه الأبدية لهذه الأزلية بالمعنى ما أنّ إلى آخره. (١٢)

٩٥.خ: و

٩٦.أنت خير بأنّه يمكنهم هذا الاكتفاء، لأنّ كلّ ما ليس بزماني فهو ممّا لا أول له عندهم، بخلاف المصنّف فإنّه لما كان جملة الجائزات عنده حادثة دهرية، فبعضها مع كونها غير زماني يكون له أول، فلا يمكنه ما يمكنهم؛

٩٧.في المصدر: أيضاً

تبصّر! (١٢)

٩٨.قوله: قالوا إنّ له صفات عدمية...

عبارة الشيخ الرئيس في التعليقات [١٨٨/] بألفاظها، وكذلك قال المعلّم الثاني في بعض تعاليقه. ■

شريك له ولا جزء له. وإذا قيل: إنه أزلي - أي إنه لا أول لوجوده - فإنما يعنى سلب الحدوث عنه، أو سلب وجود متعلق بالزمان والسلوب^{١٠٠} والإضافات لا تتكثر بها الذات؛ فإن الإضافة^{١٠١} معنى عقلي، لا وجود له في ذات الشيء» والنفي والسلب معاني عدمية، أي رفع الصفات عن الشيء؛ «و [لكن] لما^{١٠٢} كان لمثل^{١٠٣} هذه السلوب ألفاظ محصلة، مثل الوحدة والأزلية ربما ظن^{١٠٤} أنها صفات محصلة.

وقد تكون ألفاظ محصلة ومعانيها^{١٠٥} غير محصلة ووجودية، بل سلبية؛

وقد تكون ألفاظ غير محصلة ومعانيها محصلة ووجودية.

والأول: ^{١٠٦} كالواحد والفرد. والثاني: كاللأعمى، أي البصير»^{١٠٧}. والأزلية والأبدية من القسم الأول.

[ما قاله بعض المقلّدة والمتكلمين في الأزلية]

ومن متأخّرة المقلّدة من يقول: أزلية الشيء إثبات السابقة له على غيره، ونفي المسبوقية عنه.

وأما الفرقة^{١٠٨} المتسمّية بالمتكلمين فإذ أنّهم يتوهّمون أنّ بين وجود الجاعل المبدع - تعالى ذكره - وبين حدوث العالم عدماً للعالم، مستمراً إلى حين حدوثه، متمادياً^{١٠٩} في

→

(منه)

٩٩. ل: صفته

■ لم نغفر عليه في تعليقات الفارابي.

١٠٠. المصدر: فإنما نسلب عنه الحدوث أو وجوداً متعلقاً بالزمان فهذه السلوب / وهو الأصح

١٠٣. د: بمثل

١٠٢. ل: لو

١٠١. م: الاضافية

١٠٦. قارن: الصراط المستقيم / ٣٢٣

١٠٥. ج: + غير

١٠٤. المصدر: ظنّت

١٠٧. قوله: والثاني كاللأعمى أي البصير...

تتمّة هذه العبارة في التعليقات [١٨٨] بهذه الألفاظ: «وهذا كما يقال: الغني والفقير، فإنّ الغني ليس إلا إضافة ذي المال إلى ماله، لا صفة موجودة في ذات ذي المال، والفقير معنى عديم، ومعناه أنّه ليس بذى مال. وليس لهاتين الصفتين وجود في ذات صاحبها، فصفات واجب الوجود لذاته إنّما أن تكون لوازم له فلا يتكثر بها على ما ذكرنا، وإنّما أن تكون عارضة له من خارج، وذلك إمّا معنى إضافي وإمّا معنى عديم، فلا يتكثر بها» انتهى. (منه)

١٠٨. ل: الفرق

١٠٩. م: متمادياً

جهة المبدأ لا إلى أول أصلاً، فيصفون بحسب هذا الوهم أزمنة موهومة غير متناهية من جهة المبدأ^{١١٠} منبئة التماضي الوهمي من جهة المنتهى عند حدوث العالم، ويعتبرون عن ذلك الامتداد الموهوم الغير المتناهي بالأزل.
ولا يستصح ذلك إلا^{١١١} القرائح السقيمة والغرايز العقيمة، ولا يكاد يذهب إليه إلا سياح الوهم المتوغل في متيهة الطبيعة الجسمانية وتيهاء^{١١٢} الظلمة الهولانية.

إِخَاذَةٌ

[في بقاء المتحرك]

الضرورة الفطرية قاضية بأن للمتحرّك بما هو متحرّك حالة موجودة، وأن تلك الحالة توجد في كلّ آنٍ من زمان الحركة، فليس يخلو:
[١]: إما أن يكون هناك حالة واحدة مستمرة كما قد أصغيت إليه؛ [٢]: وإما أن تكون^{١١٣} له في كلّ آن وفي كلّ حدٍّ^{١١٤} حالة أخرى.
و الحالات الآنية المتعدّدة بالشخص إن اتّصل بعضها ببعض من غير أن يكون هناك شيء آخر فاصل يلزم تشافع الآنات، وتركّب المسافة من حدود غير منقسمة، والبرهان قد أحاله.
وإن لم يكن بينها اتّصال كان هناك سكون^{١١٥} وبطلان للحركة في الوسط قبل الوصول إلى^{١١٦} المنتهى، والفرض^{١١٧} قد أبطله.
فإذن تعيّن أن تكون حالة التوسط واحدة بالشخص مستمرة باقية بعينها مادام موضوع الحركة متحرّكاً متوسطاً بين المبدأ والمنتهى، ولا محالة ينطبق عليها من قبل الزمان أيضاً أمر بسيط مستمرّ وهو الآن السيال.
وأيضاً الحركة الممتدة التي هي قطع المسافة والمنطبق عليها والزمان الممتد الذي هو

١١٠. ج: - لا إلى اول... المبدأ

١١١. ج: - لا

١١٢. ج: - هناك حالة... تكون

١١٣. ج: - لا

١١٤. ج: - يتكون / خ: كون

١١٥. ج: - حد

١١٦. ج: - العرض

مقدارها والمنطبق عليها^{١١٨} امتدادان مرتسمان في الخيال، والعقل جازم بأنه مهما انفصل^{١١٩} شيء منهما إلى أجزاء يمتنع بالنظر إلى ذوات تلك الأجزاء أن توجد في الأعيان على سبيل المعية والاجتماع في أفق الزمان، بل إنما على سبيل التقدم والتأخر الزمانيين.

ولا ارتياب في أن هذين^{١٢٠} الامتدادين بما هما^{١٢١} موصوفان بهذا الوصف لم يصح أن يرسم في الذهن من العدم. فإذا لا يحصل شيء منهما فيه إلا إذا كان في الأعيان شيء مستمر غير مستقر، يحصل منه بحسب الاستمرار وعدم الاستقرار،^{١٢٢} هذا الامتداد في الذهن الخيالي^{١٢٣} [١]: إما من الحركة، فالحركة التوسّطية الواحدة الشخصية الفاعلة بسيلانها الحركة القطعية، [٢]: وإما من الزمان، فالموجود البسيط الشخصي المعبر عنه بالآن السيّال الراسم بسيلانه الزمان الممتد، فالممتدان الخياليان دالّان^{١٢٤} على موجودين عيين، فهذا أمر لم يستكره أحد من أولياء العقل وأبناء التمييز.

ثم حزب^{١٢٥} الفحص والتحصيل أدركوا أن الموجود العيني من الحركة والزمان ليس هو التوسّط والآن السيّال لا غير، بل الممتد من كلّ منهما أيضاً موجود في الأعيان كاللذين لا ينقسمان، فالمتنقل المتحرك معه في كلّ واحد من المسافة والحركة و الزمان^{١٢٦} في الأعيان شيء متّصل يقبل الانقسام وشيء بسيط لا ينقسم باقٍ دائماً ما بقى الانتقال.

أما المتّصلات الممتدة فمن الحركة القطع الممتد المنطبق على المسافة، ومن الزمان مقدارها الممتد المنطبق عليها، ومن المسافة الخطّ والسطح مثلاً في المسافة الأينية، وغير ذلك في غيرها.

وأما البسائط المستمرة التي لا تقبل الانقسام بحسب أنفسها، فمن القطع التوسّط، ومن الزمان الآن السيّال، ومن المسافة الحدّ^{١٢٧} إما نقطة أو غيرها.

١١٩. ل: الفضل

١٢٢. خ: الاستمرار

١٢٥. ج: ضرب

١٢٧. م: + الخط / ج: + و

١١٨. ل: - والزمان الممتد... عليها

١٢٠. ج: أن هذه بين

١٢٤. خ: الدالان

١٢٦. ل: - في الأعيان كاللذين... الزمان

١٢٣. ل: - الخيالي

و المتفلسفة^{١٢٨} المشوّشة للفلسفة والمقلّدة التائهة^{١٢٩} في أتياه الوله والحيرة لمّا لم تسع مقدرتهم أن يدبروا للخروج عن مضايق هوشات^{١٣٠} الشكوك إلى منتدح فضاء^{١٣١} التحصيل^{١٣٢} تدبيراً، حاصوا^{١٣٣} ١٣٤ عن الحقّ وحادوا عن السبيل، وأنكروا الوجود العيني الآل للحركة التوسّطية والآن السيّال، وإذ قد تمّ تحديد حريم النزاع، فلعلّ الآن بفضل الله يقتّر الأمر مقرّره ويستقرّ الحقّ مستقرّه.

استيناف تقريري

[في تحديد ما يبقى في السيلان]

أما علمت ما يقرّر قول شيخ^{١٣٥} الفلسفة في الإسلام أنّ المنتقل يفعل نقطة^{١٣٦} متّصلة على مسافة متّصلة يطابقها زمان متّصل، فالمنتقل نهاية لنفسه من حيث انتقل، كأنه شيء ممتدّ من مبدأ المسافة إلى حيث^{١٣٧} وصل، فأنه من حيث هو منتقل شيء ممتدّ من^{١٣٨} المبدأ إلى المنتهى وذاته الموجودة المتّصلة حدّ ونهاية لذاته من حيث قد انتقل إلى هذا الحدّ^{١٣٩}.

فحرى بنا أن ننظر هل^{١٤٠} كما أنّ المنتقل ذاته واحدة وسيلانه فعل ما هو حدّه ونهايته، فكذلك في الزمان أيضاً شيء هو الآن يسيل، فيكون ذاتاً غير منقسمة من حيث هي هو^{١٤١} وهو بعينه باقي من حيث ذلك، وليس باقياً من حيث هو الآن، لأنّه^{١٤٢} إنّما يكون أناً إذا أخذ محدّداً^{١٤٣} للزمان.

كما أنّ ذلك إنّما يكون منتقلاً إذا كان محدّداً^{١٤٤} لما يحدّده^{١٤٥} ويكون في نفسه نقطة أو

١٢٨. ج: المتلفه	١٢٩. الكلمة مشوشة في ل	١٣٠. ل: خ: هوسات
١٣١. ل: قضاء	١٣٢. ج: التحصل	
١٣٣. خ: حاصوا (و هذا الضبط أيضاً صحيح)		
١٣٤. حاصوا: ضافوا مؤخّر أعينهم كأنها خيطت		١٣٥. ل: د: الشيخ
١٣٦. ج: نقلة	١٣٧. م: ؟ (غير مقروءة)	١٣٨. ل: - مبدأ المسافة الى... فمن
١٣٩. خ: حد	١٤٠. ل: - هل	١٤١. م: هي
١٤٢. ج: كأنه	١٤٣. ج: مجدداً	١٤٤. ل: مجدداً
١٤٥. ل: يجده		

شيئاً آخر، وكما أن المنتقل يعرض له من حيث منتقل أنه لا يمكن أن يوجد مرتين، بل هو يفوت لقوات انتقاله، كذلك الآن من حيث هو لا يوجد مرتين.

لكن الشيء الذي لأمرٍ ما صار أنا عسى أن يوجد مراراً، كما أن المنتقل من حيث^{١٤٦} هو أمر عرض له الانتقال عسى أن يوجد مراراً^{١٤٧} فإن كان شيء مثل هذا موجوداً، فيكون حقاً ما يقال: إن الآن يفعل بسليلته الزمان، ولا يكون هذا هو الآن الذي يفرض بين زمانين يصل بينهما، كما أن النقطة الفاعلة بحركتها^{١٤٨} مسافة هي غير النقطة المتوهمه فيها؛

فإن كان هذا الآن له وجود، فهو وجود الشيء مقروناً بالمعنى الذي حققنا أنه حركة من غير أخذ متقدم ولا متأخر ولا تطبيق.

وكما أن كون الشيء ذا أين إذا استمر سائلاً في المسافة أحدث الحركة، فكذلك كونه ذا هذا المعنى الذي سمّيناه «الآن» إذا استمر سائلاً في متقدم الحركة ومتأخرها أحدث الزمان.

فنسبة هذا الشيء إلى المتقدم والمتأخر هي كونه أنا وهو في نفسه شيء يفعل^{١٤٩} الزمان، ثم إذا أحدث^{١٥٠} الزمان حُدَّ بعد ذلك بالآن المحفوف بالماضي والمستقبل.

سياقة حدسية^{١٥١}

[في صلة بقاء المستمر وتشخصه بالحركة القطعية]

هل اقتدرت على أن تتلطف في سرك وتبصر من نفسك، فتتحدث أن استمرار الشيء البسيط الذي هو الكون في الوسط مع الاستقرار نسبته إلى الحدود المفروضة المسافية بحسب الوجود في الأعيان، واتصال ذلك مدة الحركة بالانطباق على المسافة المتصلة في ذاتها، وصيرورة المسافة مقطوعة في الخارج، لا على أن تكون هناك قطوع لأجزاء المسافة متمازة على الانفصال، حتى تكون هي ذات مفاصل بالفعل إذا لوحظ بما هو

١٤٨. ل: كحركتها
١٥١. ج: + إشارة إلى البرهان

١٤٧. م: محدداً
١٥٠. خ: حدث

١٤٦. ج: - حيث
١٤٩. ل: يعقل

حال المتحرك في الأعيان كان مبدأ استيجاب الحكم البتّي بوجود حركة ممتدة متصلة في الأعيان منطبقة على المسافة المتصلة، لكن على أن يكون حصول وجودها العيني في مجموع الزمان الشخصي الذي هو زمان الحركة لا في شيء من أبعاضه أو في شيء من حدوده.

فحصول مجموع تلك الحركة الشخصية^{١٥٢} في مجموع زمانها الشخصي على التطابق بحيث تفرض الأجزاء فيها جسمًا تفرض فيه، ولا يجتمع جزءان مفروضان منها في جزء واحد مفروض فيه، ولا في شيء من الآتات الجائزة الانقراض، وكذلك وجود الآن السيّال في الخارج على وصفي استمرار الذات ولا استقرار النسبة يوجب الحكم بتّ وجود^{١٥٣} الزمان الممتد المتصل في الخارج على نحو ما في الحركة، إلّا أن الزمان الممتد موجود في نفسه لا في زمان؛ إذ الزمان ليس له متى بخلاف الحركة المتصلة، فإنّها توجد في الزمان وذلك متاها.

[الزمان الممتد]

وأيضاً إذا ثبت وجود الحركة الممتدة مع انطباقها على الزمان ثبت^{١٥٤} أيضاً وجود الزمان الممتد.

ثمّ أليس قد انكشف لك أنّ نسبة الحركة التوسّطية والآن السيّال إلى الحركة المتصلة والزمان الممتد، نسبة النقطة الفاعلة إلى الخطّ الذي هي ترسمه، أو الخطّ الفاعل إلى^{١٥٥} السطح الذي يرسم منه؟! والنقطة الفاعلة لو كانت فاعلة فهي تكون^{١٥٦} ترسم الخطّ في الأعيان، فكذلك يكون الكون في الوسط والآن السيّال تحصل منهما الحركة المتصلة والزمان الممتد في الأعيان؛ على أنّ الأمر هناك على سبيل التخيل^{١٥٧} وهاهنا^{١٥٨} على سبيل التحقيق والتحصيل.

١٥٤. ج: ثبتا / خ: يثبت

١٥٧. ل: د: التخيل

١٥٣. ل: لوجود

١٥٦. ل: كون

١٥٢. ج: الشخصة

١٥٥. ج: لا

١٥٨. خ: هنا

[وجوب وجود الحركة القطعية]

وبالجملة^{١٥٩} إذا لم يكن للحركة القطعية حصول في الأعيان لم يكن المتحرك ينال بحركته في الأعيان شيئاً من المسافة المتصلة أصلاً، ولم يكن له بحسب الحركة التي له في الأعيان موافاة وموازة بالنسبة إلى المقدار المتصل المسافي بته، ضرورة أن المسافة المتصلة تكون حينئذٍ مطابقة للحركة المعدومة المنطبقة على الزمان المعدوم، فلم يصح أنه نال مسافة ما متصلة بحركة ما متصلة^{١٦٠} في زمانٍ ما متصل، بل إنما يكون له بحسب تلك الحركة أنه^{١٦١} يكون في الأعيان مادامت له الحركة متوسطاً أبداً^{١٦٢} بين حدود المسافة، ولا يكون يقطع في الأعيان شيئاً من المسافة، لا يقطع متصل ولا يقطع منفصلة؛ وإن كان يرسم من ذلك في الخيال أمر متصل، فاذن يكون قد مر^{١٦٣} المتحرك في الأعيان على شيء متصل^{١٦٤} ولم ينله، ولا وافاه^{١٦٥} بقطعه متصلاً؛ فاذن يرجع الرسم الخيالي إلى أن يكون من احتمالات الحواس، لا على محاذاة حال^{١٦٦} الشيء في الأعيان.

فإن انجال^{١٦٧} على وهمك أن^{١٦٨} الكون في الوسط على الوصفين في الأعيان هو الذي يرسم الممتد في الخيال بحذائه صرم^{١٦٩} جولانه، بأن الكون في الوسط على الوصفين إنما يكون للكائن في الوسط بحسبه على ذلك التقدير أن يكون متوسطاً بين حدود المسافة في زمان الحركة أبداً، ولا يكون له نيل المسافة المتصلة، ولا نيل شيء من أبعاضه، ولا نيل شيء من حدوده بالفعل البتة، بل بالقوة^{١٧٠}؛ على معنى أنه إذا أنبتت^{١٧١}

١٥٩. لا يتوهم أن هذا فذلك لما سبق، بل إنما يكون هذا برهاناً آخر على وجود الحركة القطعية. (١٢)

١٦٠. ل: - ما متصلة... متصلة / ل: + المتصلة ١٦١. م: قد

١٦٢. ل: خ: - أبداً ١٦٣. هكذا في النسخ / خ: عدم

١٦٤. ل: - فاذن يكون... متصل ١٦٥. ل: وافات

١٦٦. خ: حد

١٦٧. قوله: فإن انجال على ...

١٦٨. انجال بمعنى جال، من الجولان. (منه)

١٦٩. م: + ان

١٦٩. الصرم: النوع

١٧٠. قوله: «بل بالقوة على معنى أنه» إلى آخره

إشارة إلى دفع ما قاله الإمام الرازي في بعض مصنفاته من أنه يحصل له هذا النيل بالقوة وإن لم يحصل

الحركة صار هو على حدِّ بعينه بالفعل.

فإذن لا يكون له على ذلك التقدير صلوح أن يكون هو مطابق الحكم بموافاة^{١٧٢} المتحرك للمسافة المتصلة في زمان الحركة، وقطعه إياها بذلك القطع المتصل المرتسم في الخيال، ولا أن يكون هو في الأعيان ما بحذائه ارتسام ذلك المتصل في الذهن، بل يعود ذلك الارتسام حينئذٍ^{١٧٣} تخيلاً اعتمادياً ينسحب عليه حكم الأغاليط الحسية.

فإذن يلزم أن يكون المتحرك بما هو متحرك^{١٧٤} قد انتقل في الأعيان من مبدأ المسافة المتصلة إلى مقطعها في زمانٍ ما، ولا يكون له بحسب ذلك في نفس الأمر قطع ولا موافاة انطباقية بالنسبة إلى تلك المسافة المتصلة في زمان متصل هو ذلك الزمان؛ فإن سوَّغت ذلك فأنت إذاً من همج^{١٧٥} المتهوكين^{١٧٦} ومن غاغة المتفلسفين.

إضاءة فحصىة

[في عدم تخلف الشيء عن زمانه]

أما ففَهِتْ ما أُلقي إليك أن^{١٧٧} كل ما يتحقق^{١٧٨} حصوله في زمانٍ أو آنٍ فإنَّ حصوله في

→

له بالفعل، وهذا كافي لنا في هذا المقام. فأشار المصنّف بقوله: «بل بالقوّة على معنى أنه» الى آخره. وملخصه أن هذا النيل إنما يصحّ إذا قلنا بوجود الحركة القطعية في الخارج، فإنَّ للمتحرّك حينئذٍ أفراداً آنية وزمانية، فحين انبثات الحركة تلبس المتحرّك بفرد من الأفراد الزمانية، فيكون له على هذا التقدير صلوح أن يكون هو مطابق موافاة المتحرك للمسافة المتصلة في زمان الحركة وقطعه إياها بذلك القطع المتصل المرتسم في الخيال، وله صلوح أن يكون بحذائه ارتسام ذلك المتصل منه. وأما إذا قلنا بوجود الحركة التوسّطية لم يكن للمتحرّك حين الحركة إلاّ أفراد آنية، فإذا ثبت الحركة تلبس المتحرّك بفرد منها بالفعل، فلا يكون له على ذلك التقدير إلاّ صلوح أن يكون هو مطابق الحكم بموافاة المتحرّك للحذ المعين من المسافة المتصلة في زمان الحركة، وليس هذا بحذائه ارتسام ذلك المتصل في الذهن، فيعود ذلك الارتسام (م: الانسجام) حينئذٍ تخيلاً اعتمادياً؛ تبصّر! (سمع منه رحمه الله)

١٧١. د: تثبت / ج: انبت ١٧٢. ل: موافاة / ج: لموافاة ١٧٣. ج: - حينئذ

١٧٤. ج: - متحرك ١٧٥. الهمج: الأحق، هو الذي لا خير فيه.

١٧٦. المتهوكين: المتحرّرين ١٧٧. م: - أن ١٧٨. م: تحقق / ج: يحقق

ذلك الزمان أو الآن لا يرتفع أصلاً، بل إنَّما يتصوَّر أن يختصَّ الحصول بوقته،^{١٧٩} فلا يتحقَّق في وقت آخر، ويكون ذلك الحصول واقعاً في وعاء الدهر أبداً ولكن في ذلك الوقت بخصوصه، فالشيء لا يمكن أن يرتفع^{١٨٠} عن زمان وجوده أو عن أن وجوده بحسب الواقع؛ وسواء في هذا الحكم أن يكون الزمان موجوداً أو موهوماً، وإنَّما لا يوجد في زمانٍ بعده، فيظنُّ أنَّه قد ارتفع وجوده الحاصل وهو ظنٌّ كاذب؛ وكذلك الموجود^{١٨١} الباقي المستمر، فإنَّ وجوده في كلِّ جزء من أجزاء زمانه^{١٨٢} بحسب نسبته إلى ذلك الجزء بخصوصه^{١٨٣} لا يرتفع عن وعاء الدهر وإن كان لا يتحقَّق بذلك الاعتبار في سائر الأزمنة،^{١٨٤} فيكون له بذلك الاعتبار انقطاع في أفق الزمان لا في وعاء الدهر.

فإذاً فاحكم أنَّ الكون في الوسط لما كان حاصلًا في كلِّ جزء من الأجزاء^{١٨٥} المنفردة^{١٨٦} في زمان الحركة وفي كلِّ حدٍّ من حدوده وحصوله، وفي ذلك الجزء وفي ذلك الحدِّ^{١٨٧} بما هو حصول في ذلك الجزء^{١٨٨} وفي ذلك الحدِّ،^{١٨٩} ليس يبطل في وعاء الدهر بته وإن انقضى في أفق الزمان.

فقد انصرح أنَّ بين الحصولات في تلك الأجزاء وفي تلك الحدود - من حيث هي حصولات فيها - اتِّصالاً في التحقُّق بحسب الوقوع في وعاء الدهر - وإن كان بعضها منقضيًا وبعضها متجدِّداً بحسب الوقوع في أفق الزمان - وأيضاً قطع أي جزء فرض في المسافة ليس يرتفع في الواقع عن زمانٍ هو فيه أبداً، وكذلك موافاة أي حدٍّ انتزع^{١٩٠} منها ليست تبطل في الواقع بما هي في آنٍ بعينه أصلاً، فلا محالة بحسب الاتِّصال في الواقع^{١٩١} بين القطوع المفروضة للأجزاء المنفردة في المسافة، وكذلك بين الموافيات المفروضة للحدود المتوهَّمة بالضرورة الفطريَّة وإن لم يكن ذلك الاتِّصال بحسب الاجتماع في أفق الزمان.

١٨١. ل: الوجود

١٨٠. ج: مرتفع

١٧٩. خ: لوقته

١٨٤. ج: + بخصوصه

١٨٣. ج: - بخصوصه

١٨٢. ج: - زمانه

١٨٧. ج: - وفي ذلك الحد

١٨٦. د: - المنفردة

١٨٥. د: اجزاء

١٨٩. ل: ج: - الحد

١٨٨. ل: - وفي ذلك الجزء... الجزء

١٩١. ل: - بما هي في... الواقع

١٩٠. ل: انتزع

[وجود الحركة القطعية والآن السيال]

فإذن قد استقر أن المتحرك له في مجموع زمان حركته قطع للمسافة متصل منطبق على ذلك الزمان وكون فيها متصل حاصل في الزمان الممتد، كما^{١٩٢} أن له مادام متحركاً كوناً في الوسط بسيطاً غير منقسم في ذاته.

وكذلك الآن السيال كما أنه بحسب ذاته البسيطة موجود في الواقع فكذلك^{١٩٣} هو بحسب نسبته إلى كل جزء وحداً من الأجزاء المنفردة في المسافة والحركة والحدود المتوهمه فيهما حاصل في الواقع، غير مرتفع في وعاء الدهر أصلاً، فيلزم بالضرورة الفطرية أن يكون الزمان الممتد أيضاً موجوداً في الأعيان، حاصلأ في وعاء الدهر، على أن وجود الحركة المتصلة يستلزم ذلك؛ فإذا ثبت ذاك ثبتت^{١٩٤} ذاتيته.^{١٩٥}

[أن الزمان والحركة القطعية واحداً شخصياً]

فإذن قد بزغ^{١٩٦} أن الزمان بجميع أجزائه من أزله إلى أبده موجود بهويته الامتدادية واحد شخصي، وعلى ذلك إجماع^{١٩٧} الفلاسفة المحصّلين غير أولي التهويل والتهويل^{١٩٨} من المتفلسفين؛ ووجوده بامتداده الاتصالي إنما هو في وعاء الدهر. وكذلك الحركة القطعية - التي هي^{١٩٩} مقدار لها - موجودة في شخص^{٢٠٠} مجموع الزمان المتصل الموجود على سبيل التتابع^{٢٠١}، وبذلك يخالف وجود المقدار - أعني^{٢٠٢} الزمان، فإنه موجود في نفسه لا في زمان أو آن - وجود ذات^{٢٠٣} المقدار أعني الحركة، فإنها موجودة في الزمان، كما أن ذا المكان موجود في المكان، والمكان موجود في نفسه لا في مكان أو في حد من حدود الأمكنة.

ثم إن وجود الزمان الممتد المتصل^{٢٠٤} في الأعيان أوفر شيوعاً في الفلسفة وأكثر

١٩٢. خ: - كما ١٩٣. خ: - الآن السيال كما... فكذلك

١٩٤. خ، شد: ثبت ١٩٥. م: ذاتية ١٩٦. ج: نزع

١٩٧. م: اجتماع ١٩٨. ش: التهويل / م: التهويل

١٩٩. م، ج: هو ٢٠٠. خ: تشخص ٢٠١. خ: الانطباق

٢٠٢. د: + الزمان فاته... أعني ٢٠٣. ل: آن ووجودات

٢٠٤. قد وقع هنا سقط في نسخة ل

مستيقناً من الفلاسفة وأقلّ مستنكراً من المتفلسفة من وجود الحركة المتصلة؛ والحقّ أنّه ليس يجوز استنكارهما، لا في صناعة الفلسفة ولا في الحكمة الحقيقية.

ذيل

[في أنّ الزمان كمّ غير قارّ وهو مقدار الحركة القطعية]

إنّ جمهور الفلاسفة يقسمون الكمّ الموجود في الأعيان إلى القارّ وغير القارّ - و يخالفهم عامّة المتسمية بالمتكلمين في وجود العرض الغير القارّ - ويبينون وجود الزمان بأجزائه الممتدة كالأيام والأعوام، ويحكمون بأنّ الموجود من الحركة يتقدّر بالزمان وينطبق عليه وعلى المسافة ويتكمّم بالعرض بكمّية المسافة.

وإنّما يصحّ ذلك في الحركة القطعية المتصلة، لا التوسّطية الغير المنقسمة. ويقولون: الزمان غير قارّ الذات في الوجود أصلاً، وكذلك الحركة؛ وإنّما يصدق ذلك بحسب الوجود في الأعيان، دون الوجود الذهني؛ إذ الوجود البقائي لهما في الذهن قارّ. فهذه الأحكام ناصّة على الوجود العيني وأجراؤها مجرى المساهلات التسامحية هدم لبنیان الصناعة.

تكملة وتسجيل

[في أنّ الزمان والحركة القطعية متحقّقان في الخارج وأنّهما مرتسمان في الذهن من الآن والحركة التوسّطية]

ألست قد دريت أنّ الزمان الممتد والحركة المتصلة كما أنّهما يوجدان في الأعيان فكذلك هما يرتسمان في الأذهان، كالقوى الخيالية والنفوس المنطبقة من^{٢٠٥} راسميّهما المتحقّقين بما لهما ثبات تحقّق الذات، واختلاف النسبة الي الحدود المفروضة وما يرتسم من كلّ منهما في الذهن فهو قارّ الذات بحسب البقاء فيه. وأما حدوث الارتسام فيه فإنّما هو على التدرّج في مجموع الزمان الموجود في

الأعيان الذى ينطبق عليه ذلك المرسوم ذهنى، فالأجزاء المنفردة فى المرسوم الممتد تكون متعاقبة فى الارتسام على نحو ما تتعاقب الأجزاء المفروضة^{٢٠٦} فى الخط المستقيم المرسوم من القطرة النازلة أو المستدير المرسوم من الشعلة الجوّالة وإن كانت مجتمعة معاً بحسب البقاء بعد الحدوث على خلاف ما فى الحصول فى الأعيان، إذ الشأن هناك تعاقب ما تتفرض من الأجزاء فى الحصول حدوداً وبقاءً.

وأما فى أى آن فرض من الآتات فلا يرسم من ذلك المرسوم جزء أصلاً، فكلّ جزء من أجزائه زمان أو حركة، فكيف يطابق الآن، والآن إمّا يصح أن ينطبق عليه طرف ذلك المرسوم الذى هو آن أيضاً، أو حدّ من حدود الحركة المتصلة.

فإذن قد تحقّق أنّ الزمان الممتد موجود فى الأعيان ومرسم فى الأذهان من الآن السّيال، وكذلك الحركة المتصلة القطعية المتقدّرة به موجودة فى الخارج ومرسمة فى الذهن من الحركة التوسطية. فهذا سبيل الفلسفة وصراف الحكمة الحقّة.

ثمّ أ ليس مجرد عدم الاجتماع بحسب الحدوث إذا لم يكن مع التعاقب فى البقاء، ليس يستقل أن يحقّق للشئ معنى^{٢٠٧} هو كونه غير قارّ^{٢٠٨} الذات؟! فذلك متحقّق فى^{٢٠٩} المقادير القارّة عندهم كالجسم التعليمي إذا تحقّقت حركة كمّية، كما فى النمو، بل التخلخل الحقيقي، وليس يصادم كون الشئ فى قرار الذات.

فإذا المرسوم من الزمان أو الحركة فى الذهن بما هو تدريجيّ^{٢١٠} الحدوث قارّ البقاء؛ فإنّ أجزاءه المفروضة متعاقبة^{٢١١} فى حدوث الارتسام الذى هو نحو وجودها فى الذهن، ثمّ إذا ارتسمت فإذا هي باقية توجد معاً، هناك لا يصح^{٢١٢} أن يعدّ ممّا^{٢١٣} ليس هو بقارّ الذات البتّة.

فإذن لو لم يكن الممتد المتصل من كلّ منهما موجوداً فى الأعيان لا على^{٢١٤} قرار الذات حدوداً وبقاءً، على أنّ ذلك هو ما رامته الفلاسفة النجباء لم تكن محاولتهم^{٢١٥}

٢٠٦. ج: المنفردة	٢٠٧. ج: + معين و	٢٠٨. ج: - قار
٢٠٩. ج: - فى	٢١٠. قد وقع إلى هنا سقط فى نسخة ل	
٢١١. ج: متعاقبته	٢١٢. ل: لا يصلح	٢١٣. خ: هما
٢١٤. ج: - على	٢١٥. ج: - على	

إثبات الوجود للعرض الغير القارّ في مساغ صحيح، ولما كان لخصومهم إصرار على استنكار ذلك.

إيقاظُ تحصيلي

[في أنّ الحركة التوسّطية والزمان الممتدّ يثبتان من غير طريق الحسن]

ينبغي أن تعلم أنّ حقّ المقال بعد تكشف^{٢١٦} الأمر أن يقال إنّ المعلوم بالضرورة الفطرية والروية الحدسية والمشاهدة الحسية هو الحركة المتصلة القطعية والزمان الممتدّ المتصل. وأما الحركة التوسّطية والآن السيال فإتّما يحقّقهما الفحص والبرهان. ثمّ إنّ التوسّط والآن السيال إنّما يرسمان الحركة المتصلة والزمان الممتدّ في الخيال بحسب ما هما موجودان في الأعيان مستمرّين ذاتاً غير مستقرّين نسبةً إلى الحدود^{٢١٧} المسافية المفروضة لا بحسب ما هما مدركان على هذه الجهة، كما قد ينساق إليه بعض الأوهام، وكذلك الأمر في رسم القطر النازل والنقطة الدائرة بسرعة خطأً مستقيماً وخطاً مستديراً في الحسن المشترك. أليس المشاهد هو المرسوم أعني الخطّ المستقيم والخطّ المستدير لا الراسم؟!^{٢١٨} أعني القطر والنقطة للذين هما راسماهما من جهة الوجود في الأعيان مع تبدّل الأمكنة والأيون والسموت، وكذلك المدرك هما الحركة المتصلة المرسمة، والزمان الممتدّ لا الراسمان^{٢١٩} العينيان.^{٢٢٠}

[ارتسام الزمان في النفوس الفلكية]

ومّا يجب أن لا يذهل عنه أن كلّاً من الراسمين^{٢٢١} كما يكون مبدأ^{٢٢٢} ارتسام الممتدّ المرسم في القوى الخيالية السفلية، فكذلك قد يكون ذلك في النفوس المنطبعة الفلكية أيضاً، فيرسم^{٢٢٣} فيها الزمان بجملته، وكذلك حركة^{٢٢٤} معدّل النهار التي هي محلّه

٢١٨. ج: الرسم

٢٢١. خ: الرسمين

٢٢٣. ل: خ: في رسم

٢١٧. م: نسبة الحدود الى

٢٢٠. ج: العينان

٢١٦. م: يكشف

٢١٩. ج: الرسمان

٢٢٢. وقع من هنا سقط في نسخة «د»

٢٢٤. ل: - حركة

بمجموع هويتها الاتصالية بحسب وجود راسميهما في الأعيان على الجهة المستقصاة ذكراً وبياناً.

إنباء

[في عدم جواز انكار الحركة القطعية]

إنَّ لرهِطٍ من أولي هَوَشات^{٢٢٥} التشكيكات في عصور اليونانيين كزينون وهو غير زينون الأكبر وبرمانيدس^{٢٢٦} وغيرهما عقود^{٢٢٧} شكوك قوية الأعضاء، شديدة الأعياء في نفي الحركة مطلقاً، وقد أُغتيل بها وافتتن^{٢٢٨} عليها فريق من متشككي الإسلاميين كالغيلاني^{٢٢٩} ومثير فتنة التشكيك وغيرهما.

وقد زعم قوم^{٢٣٠} أنَّ لإنكار وجود الحركة بمعنى القطع في الأعيان مندوحة عن مضائق التهويلات. ثم فئة من الأتباع والمقلِّدة قد اتَّخذت ذلك مذهباً سبيله: أنَّ الموجود^{٢٣١} في الأعيان إنما هو التوسط والآن السيَّال لا غير، ولكن على وجهه يستتبع ارتسام الحركة المتصلة والزمان الممتد في الأذهان الخيالية، وظنَّت أنَّ ذلك منهج رؤساء الفلاسفة، ولم تعرف أنَّه لم يكن يلتجئ^{٢٣٢} إليه إلا من اضطرَّه تعضيل الشبه والشكوك المستعصبة إلى سلوك طرق متوغِّرة يعدّها سبل^{٢٣٣} تفضيات متنزِّرة. ٢٣٤ ٢٣٥

ونحن إذا أحصنا الأمر وأوضحنا السبيل فحريَّ بنا أن نتنقل الآن إلى حلِّ عقود الشبه وفكِّ عقد الأوهام استعانة^{٢٣٦} بالعزيز الحكيم واستيفاقاً من العليم العلام.

٢٢٥. م، خ: هوسات

٢٢٦. وهو من أصحاب أفلاطون ■. (سمع)

قارن: محبوب القلوب ج ١٧٤/١-١٧٥ ونزهة الأرواح / ٣٣٣ وعلى ما جاء فيها أنَّ برمانيدس من تلامذة أفلاطن الطبيب، لا الحكيم. ٢٢٧. ج: - و

٢٢٨. ج: افتتن ٢٢٩. أفضل الدين. (١٢)

٢٣٠. عني به تلميذ الشيخ الرئيس - أبا علي بن سينا - بهمنيار، قاله في كتابه الموسوم بالتحصيل [٤١٩/٤٢١-٤٢٢]. (سمع) ٢٣١. ج: الوجود ٢٣٢. ش: يلتجأ

٢٣٣. ج: سبيل ٢٣٤. ل: متظرة ٢٣٥. المتنزرة: الحنة

٢٣٦. ل: استغاثة

شكّ وفحص

[في عدم الواسطة بين الحركة والسكون]

[التشكيك]

ربّما يتشكّك فيقال: الجسم في أنّ انتقاله من السكون إلى الحركة موجود وليس موصوفاً بالسكون ولا بالحركة؛ ولا يمكن أن يقال ^{٢٣٧} إنّ الجسم في ذلك الآن موجود في العقل لا في الأعيان، فإذن لزم واسطة بين السكون والحركة المتقابلين؛ وأيضاً نعيّن أنّاً في زمان الحركة فنقول أ فيه حركة؟ فتقع الحركة في آنٍ، ويستلزم جزءاً لا يتجزأ في المسافة ^{٢٣٨} وقد أبطله البرهان، أو سكون، فتنبّت ^{٢٣٩} الحركة، وقد وضع أنّها متصلة واحدة غير ملتزمة من المتبدّات حذاء ^{٢٤٠} اتصال المسافة؛ ثمّ من المتحرّكات ما في طباعه مبدأ امتناع السكون كالفلكيّات؛ إذ ^{٢٤١} ليس فيه سكون ولا حركة، فيخلو الموضوع القابل عنهما، وهو محال.

[الإزاحة]

ويزاح بأنّ ^{٢٤٢} وجود الحركة لا يكون إلّا في زمان، وكذلك وجود السكون وانتفاؤهما عن شيء ^{٢٤٣} من شأنه أن يوجد أحدهما فيه يوجب واسطة بينهما، لكنّ الجسم بحسب الوجود في الآن الذي هو الفصل ^{٢٤٤} المشترك بين ^{٢٤٥} زمان السكون وزمان الحركة، بل بحسب الوجود في أيّ ^{٢٤٦} آنٍ فرض من الآتات لا يكون من شأنه أن توجد فيه حركة أو سكون، فلا يلزم ثبوت واسطة بين الحركة والسكون، يكون الجسم في ذلك الآن موصوفاً بها. ^{٢٤٧}

وأيضاً نقول: ^{٢٤٨} ليست في ذلك الآن حركة لكون الحركة زمانية لادفعية، ولا سكون

٢٣٩. خ: فتنبّت

٢٤٢. ل. م: + زمان

٢٤٥. ل: - بين

٢٤٨. م: تقول

٢٣٨. م: مسافة

٢٤١. ج: او

٢٤٤. ل: الفعل

٢٤٧. ل. م: خ: بهما

٢٣٧. ج: - ان يقال

٢٤٠. ج: جزاء

٢٤٣. م: - شيء

٢٤٦. ج: - أي

لتحقّق^{٢٤٩} الحركة وإن لم يكن في الآن، فالحركة في الآن أخصّ من اللاسكون وما يساويه؛ فانتفاؤها ليس يستلزم انتفاء مساوي اللاسكون لتحققه بالحركة لا في الآن، ويضاهي ذلك من وجه أنّ المتحرّك في البيت ليس هو بساكن ولا بمتحرّك في السوق. فإذا الآن إن^{٢٥٠} أخذ ظرفاً^{٢٥١} للاتصاف، اختير^{٢٥٢} أنّ الاتصاف فيه بالحركة الواقعة بالزمان،^{٢٥٣ ٢٥٤} لا فيه.

وإن جعل ظرفاً^{٢٥٥} لوقوع الحركة أو السكون، قيل: لا^{٢٥٦} يصحّ أن يقع شيء منهما فيه، وليس يلزم من ذلك أن يكون الموضوع عرواً فيه عن الاتصاف بهما.

عقده وفكّ

[في عدم تحقّق الحركة في الآن]

[العقده]

ومما يعتصم^{٢٥٧} به في عقده التشكيك: أنّ المتحرّك ما لم تثبت^{٢٥٨} حركته بالوصول إلى المنتهى لم توجد الحركة بتمامها، وإذا أثبتت بالوصول بطلت الحركة.

[الفكّ]

ويُحسم^{٢٥٩} بأنّ ذلك إنّما يستوجب امتناع وجود الحركة في آن إنباتات الحركة، أي آن الوصول إلى المنتهى، بل في أي آن فرض من الآتات، ويعتبر عنه بالحال والوجود في الأعيان أعمّ من ذلك، فالحركة إنّما يوجد في زمان نهايته آن الوصول، فهناك يتمّ وجودها في الماضي. وليس ينقبض العقل من أن يكون بعض الأشياء بحيث يكون ظرف وجودها الزمان دون الآن، فيكون إمّا ماضياً أو مستقبلاً، كما الزمان^{٢٦٠} نفسه.

٢٥١. ج: طرفاً

٢٥٠. ج: إذن

٢٤٩. ل: لتحقيق

٢٥٣. ش: خ: الواقعة في الزمان / ج: - بالزمان

٢٥٢. ج: اختر

٢٥٤. وحينئذ المراد بالحركة المذكورة إنّما هو الحركة القطعية، لا الأعمّ الدالّ عليه قوله: «بالزمان». (سمع)

٢٥٧. ل: يقتصم

٢٥٦. ل: + يكون

٢٥٥. ج: طرفاً

٢٦٠. خ: مستقبلاً كالزمان

٢٥٩. ل: لجسم

٢٥٨. د: تثبت

نعم، الشيء الذي يكون ظرف^{٢٦١} وجوده الآن إذا لم يوجد في آن من الآتات لم يكن موصوفاً بالوجود في الواقع.

[التوهم]

فإن أزعجك الوهم أنه حينئذٍ لا تكون الحركة متّصفة بالوجود العيني قبل الوصول لعدم إنبتاتها بعد ولا حاله وإلا لا تطبعت على شيء لا يقبل الانقسام من المسافة؛

[الإجابة]

أزيع بأنه [١]: إن عُنِيَ بقبل الوصول، آن قبله؛ فالترديد غير حاصر، [٢]: وإن عني ما يعمّه وزماناً ما، اختير أنها متّصفة بالوجود العيني في زمان هو قبل آن الوصول نهايته ذلك، فهي توجد بنفسها في ذلك الزمان الشخصي وبطرفها في تلك النهاية.

°:

تشكيك وتحقيق

[في كيفية وجود الحركة في الحاضر]

[التشكيك]

وقد يقال الحركة لا بدّ أن يكون لها وجود في الحاضر وإلا لم تكن ماضية ولا مستقبلية؛ لأنّ الماضي هو الذي كان موجوداً في زمان حاضر، والمستقبل هو الذي يترقّب^{٢٦٢} صيرورته كذلك، وما يمتنع حضوره لا يصير ماضياً ولا يكون مستقبلاً؛ ثمّ ذلك الحاضر غير منقسم، وإلا لكان بعض أجزائه قبل البعض، فعند حضور أحد النصفين لا يكون النصف الآخر موجوداً، فلا يكون ما قد فرض حاضراً حاضراً و^{٢٦٣} هو خلف؛ فإذا الجزء الحاضر من الحركة غير منقسم، وعند فنائه يحصل جزء آخر غير منقسم، فالحركة مركّبة من أمور كلّ واحد منها غير قابل للقسمة. والمقطوعات بها من المسافة أيضاً أجزاء.

غير متجزئة^{٢٦٤} هي الجواهر الأفراد.^{٢٦٥}

وهذا من تشكيكات زينون ومثير فتنه التشكيك ممّن يكرّر اعتصامه به.

[التحقيق]

ومن حقّق^{٢٦٦} الأمر يقول: الحركة لا وجود لها^{٢٦٧} إلّا في الماضي أو في المستقبل. وأما الحال،^{٢٦٨} فهو نهاية الماضي وبداية المستقبل وليس بزمان، وما ليس بزمان لا تكون فيه حركة؛ لأنّ كلّ حركة فإنّها تكون في زمان، وكذلك سائر الفصول المشتركة للمقادير الآخر ليست بأجزاء لها؛ بل هي موجودات مغايرة لما هي حدوده بالنوع؛ إذ لو كانت الفصول^{٢٦٩} المشتركة أجزاء المقادير التي هي فصولها لكانت القسمة إلى قسمين: قسمة إلى ثلاثة أقسام، والقسمة إلى ثلاثة أقسام: قسمة إلى خمسة أقسام، وذلك خلف. فإذا الحاضر ليس لحركة.

ولا يسوغ أن يقال: إنّ الماضي من الحركة هو الذي كان موجوداً في زمان حاضر، بل إنّما السائغ أن يقال: إنّهُ هو الذي كان بعضه بالقياس إلى أنّ قبل الحال مستقبلاً وبعضه ماضياً، وصار في الحال كلّ ماضياً، وهكذا في المستقبل، و^{٢٧٠} في الآن الفاصل بين الماضي والمستقبل لا يمكن أن يكون^{٢٧١} للشيء حركة، فالحركة إنّما تكون في زمان وليس شيء من الزمان بحاضر، لأنّه غير قارّ الذات.

[تشكيك آخر يمثل ما جاء في الزمان، وفي الحركة]

وربّما يتشكّك^{٢٧٢} بمثل ذلك^{٢٧٣} في الزمان، فيقال: الزمان إمّا الماضي أو^{٢٧٤} الحال أو المستقبل؛ الماضي والمستقبل معدومان. والحال [١]: إن كان منقسماً عادت القسمة وانفسخ الفرض. [٢]: وإن كان غير منقسم، كان عدمه دفعة لا محالة، فعند فئائه يحدث أنّ آخر دفعة، فيلزم تشافع الآتات، ويلزم بإزائه في المسافة تركّب من النقطة المتشافعة.^{٢٧٥}

٢٦٤. ج: متحركة	٢٦٥. كذا في النسخ	٢٦٦. ج: حقّ
٢٦٧. ج: - لها	٢٦٨. ج: + الحال	٢٦٩. ج: بالفصول
٢٧٠. م، ج: + لا	٢٧١. ج: - يكون	٢٧٢. خ: يشكك
٢٧٣. ل: هذا	٢٧٤. ج: و	٢٧٥. ج: المشافعة

[التحقيق]

ويحقّق الأمر بأنّ الزمان إمّا الماضي أو المستقبل ، وليس له قسم آخر هو الآن، إنّما الآن هو الفصل المشترك^{٢٧٦} بين القسمين^{٢٧٧} كالنقطة في الخطّ. والماضي ليس بمعدوم مطلقاً، إنّما هو معدوم في المستقبل والمستقبل معدوم في الماضي، وكلاهما معدومان في الحال ؛ وكلّ منهما موجود في حدّه، وليس عدم شيء في شيء هو^{٢٧٨} عدمه في نفسه مطلقاً؛ فإنّ الفلك معدوم في البيت وليس بمعدوم في موضعه، ولو كان الآن جزءاً من^{٢٧٩} الزمان لما أمكن قسمة الزمان إلى قسمين، مثلاً نقول^{٢٨٠} من الغداة إلى الآن، ومن الآن إلى العشاء،^{٢٨١} فإن كان الآن جزءاً لم تكن هذه القسمة صحيحة.

فاذاً الآن عرض مفروض في الزمان، كالفصل المشترك في الخطّ، وليس لجزء من الزمان، وليس فناؤه إلاّ بعبور زمان يتحقّق^{٢٨٢} عدم الآن في كلّ جزء من أجزائه، وفي كلّ حدّ^{٢٨٣} من حدوده، فلا يلزم تتالي الآتات.

وربّما يقال في حلّ الشك: ^{٢٨٤} إنّ الآن قد يطلق على الزمان القليل والحاضر من الحركة على ما ينطبق عليه. ثمّ إنّ الحركة الحاضرة منقسمة بثة، ولا يلزم أن يكون أحد نصفها سابقاً على النصف الآخر في الوجود وإنّما يلزم ذلك أن لو كانت قابلة للقسمة الانفكاكية، أمّا إذا كان قبولها إنّما هو للقسمة الوهمية فذلك غير لازم، وإنّما يصلح للتحويل عليه لو استحصف بما تلوناه عليك.

وهمّ ودفع

[في عدم الاتّصال بين الموجود والمعدوم]

[الوهم]

ولعلّك تقول فاذاً قد أوجبت ما أثبتت من اتّصال الحركة الماضية بالمستقبل أن يكون بين الموجود والمعدوم اتّصال.

٢٧٨. ش: - هو

٢٨١. ل، خ: الغداة

٢٨٤. ج: الشكوك

٢٧٧. ل: المقسمين

٢٨٠. ج: تقول

٢٨٣. ل: اجزائه وفي حده

٢٧٦. ل: المشتركة

٢٧٩. م: ان (؟)

٢٨٢. ل: متحقّقاً

[الدفع]

فيدفع بأتك:

[١]: إن عنيت بذلك اتصال الموجود^{٢٨٥} بالمعدوم^{٢٨٦} المحض في الأعيان، على أن يحصل منهما موجود عيني، فذلك غير لازم.

[٢]: وإن عنيت اتصال الكائن في الزمان الماضي بالمعدوم في الحال الكائن في الزمان المستقبل بحيث يكون منهما موجود واحد^{٢٨٧} في مجموع الزمانين - قد انحل في الوهم إلى شطرين، هما: ^{٢٨٨}الموجود في أحد الزمانين والموجود في الزمان الآخر، وهما في الوجود العيني شيء متصل وحداني في نفسه - فذلك غير مستحيل، بل هو ما عليه الأمر نفسه.

أليس الآن بمعنى الزمان القصير الملتئم من شيئين يسيرين عن جنبتي^{٢٨٩} الآن الذي لا يتجزأ، ربّما يسعه لحظك لقصر^{٢٩٠} الامتداد بين حدّيه الطرفين فتدرك حصوله في نفسه، وتحكم عليه بالوجود لا بانقباض العقل عن ذلك، مع أنّه في نفسه^{٢٩١} يقبل التحليل إلى جزئين، هما ماضٍ ومستقبل؛^{٢٩٢} وليس الزمان الطويل عندك على ذلك السبيل لطول الامتداد بينهما ومصادقة الوهم إحاطتك به!؟

فلعلّ الزمان المتماذي من أزلّه إلى أبده لا يكون إلّا موجوداً واحداً في نفسه، ومن يسعه بالإحاطة يدرك حصوله ويحكم عليه بالوجود، كما الآن الذي هو الزمان القصير بالنسبة إليك، بل لا نسبة بين النسبتين بوجه من الوجوه أصلاً؛ وإنّما ذلك على سبيل ضرب الأمثال لا يناس الأوهام المستوحشة.

٢٨٧. ج: أو أوحداً

٢٨٦. ج: بالمعدوم

٢٨٥. خ: + و

٢٨٩. ل: اجتى / ج: خلعتى (?)

٢٨٨. ج: بما / خ: + في

٢٩١. ج: - وتحكم عليه بالوجود... نفسه

٢٩٠. ل: تقصير

٢٩٢. ج: + وتحكم عليه بالوجود... نفسه

رَبِيَّةٌ وَإِمَاطَةٌ

[في ردِّ مغالطة من زعم أنَّ الحركة لا توجد في الحاضر]

أَاضْغَيْتَ^{٢٩٣} إلى من يرتاب^{٢٩٤} في الحقِّ فيقول: إنَّه إذا قيل بوجود الماضي:
[١]: فإمَّا أن يراد أنَّ وجوده مقارن لوصف المضي، فيلزم أن يكون موجوداً ومعدوماً
معاً؛ إذ لا معنى للمضي إلَّا بالإقضاء؛

[٢]: أو أنَّه كان مقارناً لوصف الحضور، ثمَّ زال وجوده بزوال الحضور، فيجب أن يكون
موجوداً في آن، فما^{٢٩٥} لا يكون موجوداً في آن لا يكون موجوداً في^{٢٩٦} الماضي، وعلى
ذلك تقاس مقارنة الوجود للاستقبال.

وبعبارة أخرى: الشيء إذا استلزم أحد الوصفين ولم يجامع شيئاً منهما فإنَّه لا يوجد
أصلاً، والحركة يستلزم أحد الأمرين من المضي^{٢٩٧} والاستقبال؛ إذ هي لا تتَّصف بالحضور
أصلاً، ولا يجامع وجودها شيئاً منهما؛^{٢٩٨} لأنَّ وجودها إمَّا ماضٍ،^{٢٩٩} وليس بموجود الآن؛
أو مستقبل الآن، وليس بموجود^{٣٠٠} الآن، فهي لا توجد في الخارج قطعاً.

ألم يتفكَّر أنَّ الإقضاء إمَّا هو بالقياس إلى الآن لا بحسب الأعيان مطلقاً؟! فإذاً إمَّا
يصحُّ سلب الوجود العيني المقيّد ذلك الوجود بالوقوع في الآن، فذاك نقيضه،^{٣٠١}
فلا يرتفعان عن شيء لا سلب الوجود في الأعيان المقيّد ذلك السلب بكونه في الآن، فهذا
لا يناقض الوجود العيني في الآن، بل ربَّما يكذبان معاً.

فإذاً وجود الماضي ليس يقارن^{٣٠٢} وصف المضي إلَّا بالقياس إلى الآن لا بحسب الأعيان
مطلقاً، فلا يصدق الآن إلَّا الحكم بعدمه في الآن، لا الحكم بعدمه في الأعيان مطلقاً؛ فإذاً
ليس يلزم من عدم وجود الماضي في الآن عدم وجوده مطلقاً، وكذا القول في الاستقبال.

٢٩٣. قوله: أَاضْغَيْتَ إلى من يرتاب...

المرتاب القائل: بعض من قد يسير مع حملة عرش التحقيق في حاشية الإشارات وفي حاشية

٢٩٥. ل: - أن فما

٢٩٤. ل: ارتاب

التجريد. (منه)

٢٩٦. ل: خ: الماضي

٢٩٦. ل: خ: - أن لا يكون موجوداً في

٢٩٩. ج: ماضٍ الـ

٢٩٨. ج: - فانه لا يوجد... منها

٣٠٢. ل: تقبضير (؟)

٣٠١. ج: لموجود

٣٠٠. خ: - و / خ: أو

٣٠٣. ل: تعاون

فالغلط نشأ من سوء اعتبار الحمل ومن أخذ الأعمّ مكان الأخصّ، وما ليس بنقيض مكان النقيض، فما أكثر غلطه^{٣٠٤} بالتلبّيس^{٣٠٥} وما أشدّ تورّطه في التخييط^{٣٠٦} والتدليس^{٣٠٧} ولو شاء الله لهداهم أجمعين^{٣٠٨}.

تنبيه فيه كشفُ فحصى

[في أنّ الموجودات القارّة أقوى وأكمل وجوداً من الزمانيات]

ما أيسر لك من بعد ما تحقّقت أنّ تتخذ ذلك سلماً إلى التبرّص، فترتقي منه إلى تعرّف ما يرتفع عن ذلك كلّهُ، فتتفقه أنّ الوجود في الأعيان^{٣٠٩} ربّما يكون زمانياً ومع ذلك قد يكون في الآن، وقد يكون في الزمان، وهو أيضاً على ضربين، فالوجود الزماني يعمّ الضروب الثلاثة، وكلّ منها وجود في الأعيان.

فكذلك الوجود في الأعيان قد يتقدّس عن الزمان والآن، لتعالیه عن التغيّر وإحاطته بالدهر والزمان والكون والمكان مطلقاً، فيصدق في كلّ زمان وفي كلّ آن أن^{٣١٠} يحكم بأنّ الشيء الغير الزماني موجود في الأعيان، على أن يكون الزمان أو الآن ظرفاً للحكم وإن لم يصدق الحكم بأنّه موجود في الزمان^{٣١١} أو في الآن، على أن يكون الزمان^{٣١٢} أو الآن ظرفاً^{٣١٣} للوجود.

وكما أنّ الوجود كلّما كان أوغل في التعلّق بالزمان كان أضعف والموجود أوهن وأنقص، ولذلك ما أنّ الموجود التدريجي الذي يكون وجوده في الزمان أضعف وجوداً من الموجود القارّ الذي يوجد بجميع أجزائه في الآن، فكذلك كلّما كان الوجود أبعد عن الوقوع في الزمان كان^{٣١٤} أقوى والموجود أتمّ وأكمل.

ولذلك ما أنّ الموجود الغير الزماني الذي يوجد بذاته وبجمله^{٣١٥} كمالات ذاته لا في

٣٠٤. ل: ج. غلظه

٣٠٥. ج: بالتلبّيس

٣٠٦. ل: ج. خ: + ما

٣٠٧. ل: ج. خ: + ما

٣٠٨. ٣٠٨. اقتباس من النحل ٩/ «ولو شاء لهديكُم أجمعين».

٣٠٩. ل: ج. خ: + ما

٣١٠. ل: ج. خ: + ما

٣١١. ل: ج. خ: + ما

٣١٢. ل: ج. خ: + ما

٣١٣. ل: ج. خ: + ما

٣١٤. ل: ج. خ: + ما

٣١٥. ل: ج. خ: + ما

الزمان ولا في الآن، أقوى وجوداً وأتم حقيقةً من الموجود القارّ الذي يوجد بتمامه في الآن، فضلاً عن الوجود الغير القارّ الذي لا يوجد بتمامه إلا في نفس الزمان. ومن هو أقدس الحقائق وأرفع الموجودات عن ذلك التعلّق، لا يقاس تمام حقيقته وكمال ذاته، ولا يدرك كنه قدسه وعلوّ مجده، تعالى^{٣١٦} ملكه^{٣١٧} وتقدّس ذكره.

عقدٌ وحلٌّ

[في معرفة تحصيل الشيء التدريجي]

[العقد]

كأنه يقلق^{٣١٨} سرّك أنّ حصول الشيء الواحد في نفسه على سبيل التدريج غير معقول؛^{٣١٩} لأنّ الحاصل في الجزء الأوّل من الزمان لا بدّ وأن يكون مغائراً لما^{٣٢٠} يحصل في الجزء الثاني^{٣٢١} منه، لاستحالة أن يكون الموجود عين المعدم؛ فإذاً يكون هناك أشياء متغايرة غير صالحة^{٣٢٢} للانقسام، متعاقبة لا يتّصل بعضها ببعض اتصالاً حقيقياً،^{٣٢٣} وكيف يجوز اتصال الموجود بالمعدم كذلك، فإذاً يجب أن يكون كلّ واحد منهما حاصلًا دفعةً لا تدريجاً.

وهذا أيضاً شكّ معضّل قد عرض لبعض مهوّشة^{٣٢٤} اليونانيين، ثمّ^{٣٢٥} قد تشبّث بذلك مشوّشة العلم من الإسلاميين.^{٣٢٦}

[ما قاله الرازي في نفى حصول الشيء التدريجي]

ثمّ مثير^{٣٢٧} فتنة التشكيك قد استمسك به وأضافه إلى نفسه في المباحث المشرقية

٣١٦. ل: مع	٣١٧. ج: يملكه	٣١٨. ج: يعلق
٣١٩. ج: مفعول	٣٢٠. ج: بلا	٣٢١. ج: - الجزء الثاني
٣٢٢. ج: حاصلة	٣٢٣. ج: لا يتصل بعضها ببعض ايضاً حقيقاً	٣٢٥. م: - ثمّ
٣٢٤. المهوّش: هو الذي يخلط بين الحقّ والباطل	٣٢٦. ج: - مثير	

فقال: ^{٣٢٨} «فعليه حصول الشيء على سبيل التدرّج ^{٣٢٩} متّفق عليه بين الحكماء ، ولي فيه شكّ. فإنّ لقائل ^{٣٣٠} أن يقول: الشيء إذا تغيّر فذلك التغيّر:

[١]: إمّا أن يكون لحصول شيء فيه،

[٢]: أو لزوال شيء عنه.

فإنّه إن لم يحدث فيه شيء ممّا كان معدوماً، ولم يزل عنه شيء ممّا يكون ^{٣٣١} موجوداً وجب أن يكون حاله في ذلك الآن كحاله قبل ذلك، فلا يكون فيه تغيّر، وقد فرض كذلك، هذا خلف. ^{٣٣٢}

فإذاً الشيء إذا تغيّر فلا بدّ إمّا من حدوث شيء فيه أو زوال شيء عنه، فلنفرض أنّه حدث فيه شيء، فذلك الشيء ^{٣٣٣} الذي ^{٣٣٤} قد ^{٣٣٥} حدث [قد] كان معدوماً ثم صار موجوداً، وكلّ ما كان كذلك فوجوده ابتداء، وذلك الابتداء غير منقسم، وإلّا لكان أحد جزئيه الابتداء لا هو، فذلك الذي حدث [١]: إمّا أن يكون في ابتداء وجوده موجوداً: [٢]: أو لا يكون.

فإن لم يكن، فهو بعد في عدمه لا في ابتداء وجوده.

وإن حصل له وجوده، فلا يخلو [الف]: إمّا أن يكون قد بقى منه شيء بالقوّة، [ب]: أو لم

يبقى.

فإن لم يبقى، فالشيء قد حصل بتمامه في أوّل حدوثه، وهو ^{٣٣٦} حاصل دفعةً لا يسيراً يسيراً.

وإن بقي منه شيء بالقوّة، فذلك الذي بقي [I]: إمّا أن يكون ^{٣٣٧} عين الذي وجد، وهو محال؛ لاستحالة أن يكون الشيء الواحد موجوداً [و] معدوماً دفعةً واحدةً؛ [II]: وإمّا أن يكون غيره، فحينئذ الذي حصل أولاً فقد حصل بتمامه، والذي لم يحصل بتمامه معدوم،

٣٢٨. أيضاً قارن: الصراط المستقيم / ٢٧٣

٣٢٩. المصدر: وأعلم أن البحث المهم في هذا الموضع بيان أنه هل يعقل أن يكون للشيء الواحد خروج من القوّة

٣٣٠. المصدر: فللقائل

إلى الفعل على التدرّج فإنّ هذا

٣٣١. المصدر: الشيء

٣٣٢. ج. - هذا خلف

٣٣٣. المصدر: كان

٣٣٤. المصدر: فهو

٣٣٥. ل. ج. - قد

٣٣٦. ج. - الذي

٣٣٧. ج. - قد بقى منه... يكون

فليس هناك شيء واحد له^{٣٣٨} حصول على التدرّيج، بل هناك أمور^{٣٣٩} متتالية.

فالحاصل: إنّ الشيء الأحدي الذات يمتنع أن يكون له حصول إلاّ دفعة.

نعم، الشيء الذي له أجزاء كثيرة أمكن أن يقال إنّ حصوله^{٣٤٠} على التدرّيج على معني^{٣٤١} أنّ كلّ واحد من تلك الأفراد الحقيقية إنّما يحصل في حين بعد حين حصول الآخر. وأمّا على التحقيق [فكلّ ما حدث] فقد حدث بتمامه دفعة، و[كلّ] ما لم يحدث فهو بتمامه معدوم؛^{٣٤٢} فهذا ما عقدته أوهام المتشكّكين.

[عدم التفات المشائين إلى وجود الحركة القطعية]

ومعلّم المشائية حاول الإفتكاك^{٣٤٣} بأنّ الموجود من الحركة إنّما هو التوسّط، وهو ليس أمراً سيّالاً يكون منقضيّاً^{٣٤٤} ولاحقاً، وقوّره الرؤساء والتلامذة.

ثمّ متفلسفة الأتباع والمقلّدين لم يتفطّنوا للمرام فتوهّموا أنّ ما عني هو أنّ هذا التشكيك إنّما يستلزم نفي وجود الحركة بمعنى القطع وهي غير موجودة في الأعيان، لا التوسّط الذي هو^{٣٤٥} الموجود، وظنّوا أنّ ذلك هو سبيل الصناعة.

وزاغت أبصار^{٣٤٦} بصائرهم عن لحاظ أنّ هذا الشكّ^{٣٤٧} عقدة مغالطية لا تخصّص لها بأحد الموجودين، ولذلك حاول^{٣٤٨} بذلك في عصور الأوائل إبطال حصول الحركة المتّصلة مطلقاً، سواء كان في الأعيان أو في الأذهان؛ فإنّه إذا لم يكن حصول الشيء^{٣٤٩} الواحد في نفسه على سبيل التدرّيج معقولاً لم يتصوّر حدوثه تدريجاً، لا في العين ولا في الذهن. فإذا تغيّر^{٣٥٠} الأمر في الوجود العيني تدريجاً وتفصيل الارتسام في الذهن على سبيل التدرّيج سبيلهما^{٣٥١} واحد.

وإنّ جمهور هؤلاء المقلّدين النافين^{٣٥٢} لوجود الحركة بمعنى القطع في الأعيان

٣٣٨. ج: لا	٣٣٩. م: أند	٣٤٠. ج: - الا دفعة... حصوله
٣٤١. ل: مضى	٣٤٢. المباحث المشرقية ج ١/ ٥٤٩ - ٥٥٠	
٣٤٣. ل: الانفكاك	٣٤٤. خ: متفضياً	٣٤٥. خ: من
٣٤٦. خ: أيضاً	٣٤٧. ل: + و	٣٤٨. ل: حود لي
٣٤٩. ج: لم يكن للشيء	٣٥٠. ل: تعبير	٣٥١. ش: - سبيلهما
٣٥٢. خ: النافين		

يذهبون إلى أنَّ استمرار ذات التوسط وعدم استقرار نسبة إلى الحدود المقترضة للمسافة في الأعيان يوجب حدوث ارتسام الحركة بمعنى القطع في الذهن على سبيل التدرّيج.

[الحلّ]

فالتعزيل^{٢٥٢} عليهم أيضاً ناهض^{٢٥٤} هناك بتّة، ولا تعويل إلّا على حلّ عقد الإشكال وجب عرق الإعضال بتفصيح التدليس وإفشاء التلبّيس؛ وسبيله على سياق ما كرّر عليك أن يقال: إنَّ وجود الشيء بتمامه في الآن^{٢٥٥} أخصّ من وجوده بتمامه مطلقاً، فإنَّ ذلك قد يكون في الزمان لا في الآن، ووحدة الشيء المتّصل في^{٢٥٦} ذاته لا تأبى ذلك أصلاً^{٢٥٧}، والتدرّج^{٢٥٨} في الوجود الحدوثي والبقائي لا يصادم وجود الشيء المتّصل الواحد في نفسه^{٢٥٩} بتمامه في مجموع الزمان الذي هو أيضاً متّصل واحد شخصي، بل إنّما ينافي وجوده هويّته^{٢٦٠} الامتدادية بعينها في آن، أو في شيءٍ من أبعاد الزمان المنطبق عليه. وليس في طباع كلّ حادث استيجاب أن يكون لحدوثه بتمامه ابتداء غير منقسم على أن يختصّ وجوده بهويّته الامتدادية لو كانت له بأن يتحقّق فيه، بل الحادث المتّصل الواحد الذي لا جزء له^{٢٦١} بالفعل أصلاً^{٢٦٢} يوجد في الزمان المتّصل الذي^{٢٦٣} لا جزء له أيضاً بالفعل أصلاً^{٢٦٤}، ولا يكون^{٢٦٥} لوجوده ابتداء وراء ذلك.

فالحاصل: أنَّ الشيء الأحدي الذات إذا كان ذا هويّة اتّصالية يصلح للانفصال إلى أجزاء كثيرة في فرض الذهن، أمكن أن يكون حدوثه بما له تلك الهويّة الاتّصالية على التدرّيج، أي أن يكون حصوله في زمان متّصل صالح للانفراض أجزاء كثيرة فيه بإزاء الأجزاء المنفرضة في الزمان^{٢٦٦} في ذلك الحاصل، فيكون حصول كلّ جزء^{٢٦٧} من الأجزاء المفروضة للحاصل في واحد من الأجزاء المنفرضة^{٢٦٨} في الزمان، وحصوله في

٢٥٢. خ: فالتعزيل	٢٥٤. ل: راهض	٢٥٥. خ: آن
٢٥٦. ل: - في	٢٥٧. ل: - اصلا	٢٥٨. ل: التدرّيج
٢٥٩. ج: بنفسه	٢٦٠. ج: بهويّته	٢٦١. ج: + أيضاً
٢٦٢. ل: اض (ايضاً)	٢٦٣. ل: + الواحد	٢٦٤. ج: - المتصل الذي... اصلاً
٢٦٥. ل: - يكون	٢٦٦. م، ج: - في الزمان	٢٦٧. ل، ج: - جزء
٢٦٨. ل: المتعرضة		

نفسه بما هو شيء واحد لا بما يفرضه الذهن متكرراً في الزمان الذي هو أيضاً شيء واحد في نفسه، فهما متصلان غير قارّين، فإذا انقسما بسبب من الأسباب كان هناك^{٣٦٩} حصول أشياء كثيرة على التعاقب، ولو لم تعرض لهما قسمة كان ذلك حصول شيء واحد في زمانٍ ما واحد، وذلك معنى حصول الشيء على سبيل التدرّج. وأما إذا لم يكن الشيء الأحدي الذات من المتّصلات الممتدة أو كان من الكمّيات القارّة، فإنّه لا يمكن أن يكون له حصول تدرّجي.

[تأويل ما قاله معلّم المشائين في نفى الحركة القطعية]

وإنّ ما رآه^{٣٧٠} معلّم المشائين ورؤساءهم في حلّ الشكّ بنفي الوجود عن الحركة التي هي القطع هو هذا المعنى، أعني نفي الوجود المستكمل القارّ، و^{٣٧١} الذات الغير المتجرّئة المستقرّة، فإنّ ذلك هو القول القاصم^{٣٧٢} الحاسم لعنصر الشبهة،^{٣٧٣} لا نفي الوجود العيني عن الحركة التي هي القطع، فإنّ ذلك مع كونه شططاً بعيداً عن سمت الحقّ ليس هو على حدّ الإجداء؛ إذ الشكّ ينتهز في حدوث الارتسام الذهني^{٣٧٤} على التدرّج من غير فرق.^{٣٧٥}

فهذا ما فطن له فهمي وبلغ إليه علمي^{٣٧٦} في هذه المسألة، والله هو العليم الحكيم.

نقضٌ وتحصيلٌ^{٣٧٧} تقرير^{٣٧٨}

[في الحركة التوسّطية]

من عويصات هذا الموضوع ما يقال أنّ ممّا عليه تواطؤ الحكماء كون كلّ حركة حصولها في زمان، ثمّ قد بيّن^{٣٧٩} أنّ الحركة^{٣٨٠} التوسّطية أمر بسيط غير منقسم لا يصلح للانطباق على الزمان.

٣٧١. خ: - و

٣٧٤. ج: الذهن

٣٧٧. ل: يحصل

٣٧٩. ل: ثمّ قدسي

٣٧٠. ل: رآه

٣٧٣. ل: - الشبهة

٣٧٦. ل: - علمي

٣٦٩. ج: - هناك

٣٧٢. ل: العاصم

٣٧٥. فوق

٣٧٨. يمكن أن يقرأ ما في «م»: التقريري

٣٨٠. خ: حركة

[بيان ما قاله الشيخ في الحركة]

ورئيس مشائبة الإسلام بلغ منتهى التحصيل فيه وأوضح في الشفاء: «أن الذي^{٣٨١} يقال من أن كل حركة ففي زمان:

[١]: فإما أن يعنى بالحركة الحالة التي للشيء بين مبدأ ومنتهى وصل إليه، فيقف عنده، أو لا يقف؛ فتلك الحالة الممتدة^{٣٨٢} هي في زمان، وهذه الحالة - وهي الحركة التي هي القطع^{٣٨٣} - فوجودها على سبيل وجود الأمور في الماضي وتباينها بوجه آخر؛ لأن الأمور الموجودة في الماضي قد كان لها وجود في آن من الماضي كان حاضراً و^{٣٨٤} لا كذلك^{٣٨٥} هذه الحركة.^{٣٨٦}

[٢]: وإما أن يعنى^{٣٨٧} بالحركة الكمال الأول - الذي هو التوسط على الوجه الذي قد وصف^{٣٨٨} ^{٣٨٩} - فكونه في زمان البتة، لكن^{٣٩٠} لا على [معنى] أنه يلزمه مطابقة الزمان، بل^{٣٩١} على أنه لا يخلو من حصول قطع ذلك القطع مطابق للزمان؛ فلا يخلو من حدوث زمان، وهو ثابت^{٣٩٢} في كل آن من ذلك الزمان مستمراً فيه؛^{٣٩٣} فيكون ثابتاً في ذلك الزمان.

[تحقيق في الحركة التوسطية وكيفية نسبتها إلى الزمان]

ولو ريم زيادة التوضيح قيل: أ لست قد انكشف لك أن الحركة بهذا المعنى حقيقتها الكون في الوسط، أي التوسط بين طرفي المسافة اللذين هما المبدأ والمنتهى، وكل حد^{٣٩٤} من الحدود المسافة فإنه إذا استقر المتحرك فيه آتين، ويكون بينهما لا محالة

٣٨١. المصدر: والذي ٣٨٢. ج: الممتد

٣٨٣. المصدر: - وهي الحركة التي هي القطع ٣٨٤. ل، خ: أو

٣٨٥. خ: لذلك ٣٨٦. المصدر: + فتكون هذه الحركة يعنى بها القطع

٣٨٧. ل، خ: يعتبر ٣٨٨. المصدر: الكمال الأول الذي ذكرناه فيكون

٣٨٩. أي بحسب أي آن فرض لا يكون هو قبل آن الوصول ولا بعده فيه. (سمع)

٣٩٠. المصدر: - النسبة لكن ٣٩١. المصدر: - بل ٣٩٢. المصدر: لا انه كان ثابتا

٣٩٣. الشفاء، السماع الطبيعي، المقالة ٢، الفصل ١، صص ٨٤ - ٨٥

٣٩٤. خ: واحد

زمان، لاستحالة التشافع يكون قد أثبتت^{٣٩٥} الحركة وعرض له السكون، فيعود ما فرض من حدود الوسط^{٣٩٦} طرفاً هو المنتهى؛ وهو خلف.

فإذن، إنما يتصور توسط المتحرك بين المبدأ والمنتهى إذا كان غير مستقر في شيء^{٣٩٧} من الحدود الوسطية المفروضة، فلا يكون في كلِّ حدٍّ في تلك الحدود إلا أنا واحداً من الآتات^{٣٩٨} المفروضة^{٣٩٩}.

فقد تبين أنه يلزم طباع^{٤٠٠} كون المتحرك في الوسط أن يكون هناك زمان يتحقق الكون في الوسط في كلِّ آنٍ من الآتات المفروضة فيه على هــجيل عدم الاستقرار فيه، فكون الكون في الوسط^{٤٠١} بسيط^{٤٠٢} الذات غير صحيح الانقسام إنما يحيل أن يكون حصوله في الزمان على سبيل التطابق، وإن كان مقتضى طباعه أن لا يكون حصوله إلا في نفس الزمان، لكن لا على وجه التطابق.

فاذاً الكون في الوسط^{٤٠٣} إن لوحظ من حيث جوهر ذاته البسيطة كان له عدم صلوح الانطباق على الزمان، وإن لوحظ من حيث إنَّ طباعه يقتضي أن يكون مستمراً ولا تكون له موافاة شيء من الحدود الوسطية المفروضة أكثر من آن واحد مفروض لزمه أن يكون هناك زماناً يكون حصوله فيه لا على التطابق؛ بل على أن يكون هو حاصلًا في كلِّ جزءٍ من أجزائه، وفي كلِّ آنٍ من آتاته، ولا يكون آن ما^{٤٠٤} من الآتات بحيث يصح أن يقال فيه كان ابتداء حصوله.

[عدم اشتراط مجاوزة الحد في الحركة التوسيطية]

فاذاً وجود الحركة التوسيطية في كلِّ آنٍ من آتات زمان الحركة ليس مشروطاً بمجاوزة الحد الذي هو مفروض بإزاء ذلك الآن على ما تؤهّم^{٤٠٥} حتى يشكك^{٤٠٦} بأن مجاوزة

٣٩٧. ج: - مستقر في شيء

٣٩٦. ج: الوسطة

٣٩٥. خ: اثبتت

٣٩٩. ج: + فلا يكون في كلِّ حدٍّ من تلك

٣٩٨. ج: - من الآتات

٤٠٢. ل: خ: بسيطة

٤٠١. ل: من

٤٠٠. ج: طباع

٤٠٤. ج: - ما

٤٠٣. ل: الكون توسطه

٤٠٥. قوله: على ما تؤهّم حتى يشكك...

ذلك الحدّ يكون بعد هذا الآن، فيكون وجود الشيء مشروطاً بالأمر الذي يحدث بعده، بل مجاوزة ذلك الحدّ وعدم الاستقرار فيه إنّما هو مقتضى طباعها.

فالغلط ينشأ من عدم الفرق بين شرط الشيء و^{٤٠٧} بين ما يلزم طباعه، وإنّما يلزم من ذلك أن يكون ظرف^{٤٠٨} حصول ذلك الوجود نفس الزمان لا على وجه التطابق، بل على الوجه الموصوف.

فإذا^{٤٠٩} الحركة التوسّطية أمر بسيط، حصوله بحسب نفس ذاته يستلزم تحقّق الزمان وإن لم تكن بينهما مطابقة امتدادية؛ وبحسب استمرار ذاته وعدم استقرار^{٤١٠} نسبته إلى الحدود المفروضة المسافية، يستلزم حصول أمر متصل^{٤١١} يحصل في الزمان على سبيل المطابقة الامتدادية.

تذكّار فيه تحقيق

[في كمالية الحركة ووحدتها وتشخصها]

[إن الحركة كمال وفعل]

هل أنت متذكّر ما تحقّقت في بعض المساقات السالفة^{٤١٢} من أنّ الحركة كمال وفعل، أي كون بالفعل إذا كان بإزائها قوّة، إذ الشيء قد يكون متحرّكاً بالقوّة، وقد يكون متحرّكاً بالفعل؛ وفعله وكماله هو الحركة.

فالحركة تشارك ساير الكمالات من هذه الجهة وتفارّقها من جهة أنّ ساير الكمالات إذا حصلت صار الشيء بها بالفعل، ولم يكن بعد فيه ممّا^{٤١٣} يتعلّق بذلك الفعل شيء بالقوّة؛ فإنّ الشيء إذا اسودّ وصار أسود بالفعل لم يبق بالقوّة أسود من جملة الأسود الذي

→

تعريض لبعض الأذكياء المحدثين. ■ (منه)

■ عني به صاحب روضة الجنان. (١٢)

٤٠٦. ش: يتشكك

٤٠٩. ل: فان تلك

٤١٢. خ: السابقة

٤٠٨. ج: لطرف

٤١١. ل: ممتد

٤٠٧. ل: او

٤١٠. ل: استواء

٤١٣. ل: ما

له، وإذا صار بالفعل مرتباً لم يبق بالقوة مرتباً من جملة المرتب الذي له، والمتحرك إذا صار متحركاً بالفعل فيظن أنه يكون بعد بالقوة متحركاً من جملة الحركة المتصلة التي^{٤١٤} هو بها متحرك، فإن المتحرك إنما يكون متحركاً بالفعل إذا لم يصل^{٤١٥} إلى ما إليه الحركة، ومادام كذلك فيكون قد بقي^{٤١٦} منه شيء بالقوة. فإذا هوية الحركة متعلقة بأن يبقى منها شيء بالقوة بخلاف ساير الكمالات.

[الفرق بين اعتبار الكمال في الحركة مع ساير الكمالات]

وأيضاً ساير الكمالات ليس شيء منها من حيث هو كمال يوجب أن ينقضي ويستعقب شيئاً آخر غيره، بخلاف الكمال الذي هو الحركة؛ فإنه يجب أن يكون الشيء الذي^{٤١٧} هو المقصود^{٤١٨} من الحركة حاصلاً بالفعل مع حصول الحركة؛ إذ المتحرك بما هو متحرك يجب أن يكون له مع كونه متحركاً بالفعل^{٤١٩} أن يوجد بالقوة شيئاً آخر غير أنه متحرك.

فالمتحرك ما لم يكن لذاته شيء ما بالقوة يتحرك إليه بالفعل،^{٤٢٠} ولا يصل إليه إلا بالحركة لم يكن متحركاً. فإذا لا يكون حاله وقياسه عند الحركة إلى ذلك الشيء الذي هو له بالقوة، كما كان قبل الحركة؛ بل قبل الحركة يكون له ذلك الشيء^{٤٢١} بالقوة المطلقة، ويكون هو ذا^{٤٢٢} قوتين، إحداهما^{٤٢٣} على الأمر، والأخرى: على التوجه إليه؛ فله حال السكون كمالان، وله عليهما قوتان.

ثم إذا صار متحركاً بالفعل حصل^{٤٢٤} له كمال إحدى القوتين، ويكون قد بقي بعد بالقوة في ذلك الشيء الذي هو المقصود بالقوتين، بل في الكمالين^{٤٢٥} كليهما، وإن كان إحداهما^{٤٢٦} حصل بالفعل الذي هو أحد الكمالين، فإنه بعد لم يتبرأ عما هو بالقوة في الأمرين جميعاً، أي المتوجه إليه بالحركة ونفس الحركة؛^{٤٢٧} فإن الحركة لا تحصل له

٤١٤. ج: الى	٤١٥. ج: يتصل	٤١٦. م: - بقي
٤١٧. ل: - الذي	٤١٨. ل: + الذي	٤١٩. ج: + مع حصول الحركة
٤٢٠. ج: - أن يوجد بالقوة... بالفعل	٤٢١. ج: + الذي هو له	٤٢٢. ج: - الذي هو له
٤٢٣. ج: أحدهما	٤٢٤. ج: حصول	٤٢٥. ج: - ونفس الحركة
٤٢٦. ج: - أن يوجد بالقوة... بالفعل	٤٢٧. ج: - ونفس الحركة	٤٢٨. ج: - ونفس الحركة

بحيث لا تبقى قوتها البتة، بل طباع الحركة أن يكون مع حصولها بالفعل شيء منها بالقوة، وأن يكون يستعقب شيئاً آخر غيرها يحصل بعد انقضائها، فلذلك يقال: الحركة هي الكمال الأول لما^{٤٢٨} بالقوة لا من كلّ جهة، فإنّه يمكن أن يكون لما بالقوة كمال آخر، كمال إنسانية أو^{٤٢٩} فرسية، لا يتعلّق ذلك بكونه بالقوة بما هو بالقوة، بل إنّما هو من جهة ما هو^{٤٣٠} بالقوة.

[مضاهاة الحركة مع الهولي]

فإذن ليس يتوارى عن لحظك أنّ أمر الحركة يضاهي^{٤٣١} أمر الهولي، في أن حيثية القوة فيها مضمّنة في حيثية الفعلية، فذات كلّ واحدة منهما من حيث هي بالفعل تتطوي فيها القوة. وأمّا ساير الأشياء فليس يكون فيها ذلك، بل غاية ما للحقايق الجوازية غير الهولي، والحركة بأن تكون بالفعل من حيثية وبالقوة من حيثية أخرى، لا أن تكون لها القوة^{٤٣٢} من حيث لها الفعلية، فالفعل^{٤٣٣} هناك فعل القوة؛ والقوة في الهولي أكثر من القوة في الحركة، وكذلك الفعل فيها أقوى؛ فإنّ الفعل فيها هو فعلية وجودها لذاتها، والفعل في الحركة فعلية وجودها^{٤٣٤} لموضوعها، فهي كمال وفعل أول للموضوع به يتوصّل إلى كمال وفعل ثانٍ له، فالذي^{٤٣٥} هو بالفعل وبالقوة معاً بحسب الكمال الذي هو الحركة إنّما هو الموضوع،^{٤٣٦} ووجود الحركة له في زمان بين القوة المحضة والفعل المحض.

[إنّ أبعد الماهيات عن الحقّ هو الهولي والحركة]

فإذن قد ظهر أنّ أبعد الماهيات عن الوجود الحقّ الذي هو الفعل المحض من كلّ جهة الهولي والحركة، وأقدس الموجودات عن الهولي والحركة والزمان الموجود الحقّ الذي هو الفعل المحض والكمال المطلق من جميع الجهات.

٤٣٠. ج: + القوة بما هو

٤٣٣. ج: بالفعل

٤٣٦. ج: - الموضوع

٤٢٩. ج: انسانية ما و

٤٣٢. ج: بالقوة

٤٣٥. ج: فالفعل

٤٢٨. ج: بما

٤٣١. م: مضافي

٤٣٤. ج: - وجودها

مفاوضة واستقصاص

[في عدم اتّصاف الحركة بالوحدة عند بعض اليونانيين]

إنّ قوماً من آل برمانيدس ومن شايهم من أصحاب إمام^{٤٣٧} اليونانيين^{٤٣٨} أفلاطن^{٤٣٩} الإلهي منعوا كلّ المنع أن تكون الحركة توصف بالوحدة، بل بالهوية. قالوا: كيف توصف^{٤٤٠} بالوحدة ولا^{٤٤١} حركة إلاّ منقسمة إلى ماضٍ ومستقبل، فيكون لها زمانان؟! ومثبوتاً^{٤٤٢} وحدة الحركة يشترطون^{٤٤٣} أن يكون زمانها واحداً، و^{٤٤٤} كلّ واحد فإنّه تامّ فيما هو فيه واحد، وكلّ تامّ فهو قارّ الوجود، حاضر الأجزاء إن كانت له، والحركة لها أجزاء وليس لها وجود قارّ.

ونحن قد أوضحنا الحال إيضاحاً لا يحقّ أن يلتفت معه إلى هذه الشكوك.

[اتّصاف الحركة القطعية والتوسطية بالوحدة الشخصية]

فكلّ واحدة^{٤٤٥} من الحركتين القطع والتوسط تكون واحدة بالعدد وحدة شخصية إذا كان الموضوع^{٤٤٦} واحداً بعينه وحدة^{٤٤٧} بالشخص في زمان واحد بعينه في مسافة واحدة^{٤٤٨} بعينها واحدة بالاتّصال، فإنّ كثرة الحركة تتبع^{٤٤٩} كثرة الأشياء التي تفيد الحركة كمّاً ما ونمطاً من^{٤٥٠} الانقسام، وهي هذه الثلاثة: المتحرك، والزمان، وما فيه الحركة.

أمّا الحركة التي هي القطع،^{٤٥١} فمن البين أنّ المتصل لأجزاء له بالفعل، بل يعرض أنّ يتجزأ لأسباب^{٤٥٢} يقسم^{٤٥٣} المسافة أحد أنواع القسمة، فتجعلها مسافات، أو يقسم الزمان عند الوهم إذا قيس بمبادئ أمور كائنة فيه وغاياتها، فارتسم فيه بحسب ذلك آفات.

٤٣٧. ج: - امام	٤٣٨. ج: - امام	٤٣٩. ل: افلاطون
٤٤٠. ل: - توصف	٤٤١. م: فلا	٤٤٢. ل: مانيعا (الكلمة مهملة)
٤٤٣. ش: ج: يشترطون	٤٤٤. ل: أو	٤٤٥. ج: واحد
٤٤٦. م: بالموضوع	٤٤٧. م: خ: وحدة	٤٤٨. ش: خ: وحدة
٤٤٩. ل: يتسع	٤٥٠. ل: تطاهف (?)	٤٥١. ج: القطعي
٤٥٢. خ: الأسباب	٤٥٣. خ: بقسم	

فإذا كان المتحرك بشخصه واحداً بالعدد والزمان بعينه واحداً بالاتصال غير متكرر^{٤٥٤} بالانفصال الوهمي، ومسافة الحركة أيضاً واحدة بعينها غير مقطوعة الاتصال، سواء كان ما فيه الحركة واحداً بعينه بالعدد بنفسه - ويجوز أن يبقى بعد القطع على وحدته العددية بعينها من جهة أن له اتصالاً في نفسه كالمسافات الأينية، ولذلك يمكن أن تتعاقب متحركات على مسافة أينية بعينها - أو لم تكن وحدته بالعدد،^{٤٥٥} بحيث يجوز أن يبقى بعد القطع شيء واحد بالعدد متصل قار، من حيث إن اتصاله ليس بحسب نفسه، بل من جهة اتصال الزمان، بل هو نفس اتصال الزمان والحركة؛ وليس هناك اتصال وراء اتصال الزمان كمسافات الحركات الكمية والكيفية والوضعية، ولذلك لا يمكن أن يشارك متحركان في مسافة واحدة بعينها كمية أو كيفية أو وضعية على التعاقب، كانت الحركة المتصلة واحدة بالعدد وحدة شخصية البتة. وإذا تكرر^{٤٥٦} أحد هذه الأشياء تكرر الحركة لامحالة.

وأما الحركة التي هي الكمال الأول - أعني التوسط الموصوف - فمستبين أيضاً أن وحدة الموضوع والزمان وما فيه يقتضي تشخص ماهيتها وصيرورتها واحدة بالعدد، فالحركة الواحدة بالعدد^{٤٥٧} هي^{٤٥٨} التوسط بين المبدأ والمنتهى لموضوع واحد في شيء واحد في زمان واحد، وهذا أمر موجود مستمر باستمرار ذلك الزمان.

فإذا افترضنا للمسافة حدود معينة، فعند وصول المتحرك إلى كل واحد منها يعرض لذلك الحصول في الوسط الذي هو الحركة أن يصير حصولاً في ذلك الحد بعينه من^{٤٥٩} الوسط، فصيرورته في ذلك الحد من الوسط أمر زائد على ذاته الشخصية؛ وإذا تجاوز ذلك الحد فقد زال الحصول في ذلك الحد من الوسط، وما زال كونه^{٤٦٠} حاصلًا في الوسط؛ فلا جرم تلك الحركة الشخصية باقية بذاتها وإن زال عارض من عوارضها.

ثم ليس يمكن تشافع هذه العوارض لاستحالة تشافع الآتات في^{٤٦١} الحدود

٤٥٦. ج: ولوانتكر

٤٥٨. ل: خ: من

٤٦١. ج: نهاية

٤٥٥. خ: + و

٤٦٠. خ: فإذا

٤٥٤. ل: متكررة

٤٥٧. ل: خ: - فالحركة الواحدة بالعدد

٤٥٩. ج: في

٤٦٢. ج: في

المسافية، والحصول في الوسط مستمرٌ بشخصيته^{٤٦٣} ويعرضه كلٌّ عارضين من تلك العوارض على طرفي زمان البتة^{٤٦٤}.

[إن الحركة التوسطية أمر شخصي]

فإذن سقط التشكُّك بأنَّ الحصول في^{٤٦٥} الوسط أمر كلي، فلا يكون واحداً بالشخصية، فإنَّ ذلك التوسط إنما تكون فيه كثرة عددية إذا كانت في المسافة كثرة عددية، حتَّى يصحَّ أنْ يقال إنَّ الذي وجد في هذا الحدِّ من المسافة غير الذي وجد في الحدِّ الآخر، لكنَّ المسافة أمر متَّصل واحد، والقطع والحدود ليست واجبة الحصول فيه، فما لم تحصل لم تكن هناك إلا مسافة واحدة، فلا يكون التوسط بين طرفيها للمتحرِّك الواحد في الزمان الواحد إلا أمراً واحداً بالعدد.

أليس الشخصي^{٤٦٦} ما نفس مفهومه يأبى الشركة فيه، ونفس مفهوم التوسط الموصوف مع وحدة الموضوع والزمان وما فيه وما إليه يأبى وقوع الشركة، فهو إذاً أمرٌ شخصي؛ وإمكان فرض الأجزاء فيه لا يجعله كلياً، أي طبيعة مرسله؟! إذ إمكان فرض الأجزاء في الشيء لا يخرجُه عن الشخصية إلى أن يكون طبيعة مرسله، فالخطُّ الواحد بالشخص يمكن أن تفترض فيه أجزاء كثيرة، بل المصير في كون الشيء مرسلًا وكلياً إمكان فرض الجزئيات. فإذاً قد تبين أمر وحدة الحركة بالعدد بالمعنيين.

وكلُّ واحدة من الحركات المستديرة الفلكية ليس يمكن تكثرها إلا بالفرض، كالدورات المتكثِّرة بحسب فرض نقطة بعينها مبدأ للدور.^{٤٦٧}

[إنَّ الآن السيَّال واحد شخصي بالعدد]

وكما^{٤٦٨} لا تتكثَّر الحركة التوسطية إلا بتكثَّر الموضوع أو المسافة أو الزمان، فكذلك الآن السيَّال أمر شخصيٌّ بسيط قائم بموضوع الحركة التي هي محلُّ الزمان وهو الجرم الأقصى، ولا يتكثَّر^{٤٦٩} بالشخص إلا بتكثَّر المسافات أو الأزمنة.

٤٦٥. ل: و

٤٦٨. خ: فكما / - وكما

٤٦٤. ج: انتجه

٤٦٧. ل: للدور

٤٦٣. ج: بشخصية

٤٦٦. خ: الشخص

٤٦٩. ج: يتكثَّره

فإذا انقسم الزمان بحسب الانفصال في الذهن أو تكثر مسافات الحركات في الأعيان أو ^{٤٧٠} بحسب الانفصال الذهني، تكثر الآن السيال بالشخص تكثرًا ذهنيًا بحسب الانطباق على الحركات التوسّطية المتكررة؛ وما دامت الحركة التوسّطية واحدة بالعدد فالآن السيال واحد بالعدد.

[كيفية تكثر الآن السيال]

وكما أنّ اختلاف ساير الحركات المتّصلة غير التي هي محلّ الزمان في الأعيان واختلاف مسافاتهما أو تكثرها بحسب الانفصال لا يوجب تكثر الزمان المتّصل في نفسه - إذ ليس ذلك بقطع اتّصاله في ذاته، بل إنّما يوجب تكثرًا وهيمًا في الزمان بحسب فصل، فيه مقيسًا إلى غيره، لا في سنخ ذاته بحسب ذاته لا بالقياس - فكذلك اختلاف ساير الحركات التوسّطية غير حركة الجرم الأقصى في الأعيان.

واختلاف مسافاتهما أو تكثر شيء من تلك المسافات بحسب الانقسام، إنّما يوجب تكثرًا شخصيًا في الآن السيال مقيسًا إلى تلك الحركات بالتطابق، لا بحسب نفسه، لا بالقياس.

و ^{٤٧١} طرفاً ^{٤٧٢} ما فيه الحركات الفلكية، أي المبدأ، وهو ^{٤٧٣} الموضوع ^{٤٧٤} الذي هو مبتدأ الحركة والغاية المتوجهة ^{٤٧٥} إليها بالحركة - أي الوضع الذي هو المنتهى - أنّما يتعيّن بالفرض والانتزاع، سواء ذهبت ^{٤٧٦} إلى فلسفتهم اليونانية أو اتّبعنا حكمتنا الإيمانية اليمانية. أمّا في المنتهى، فعلى سبيل واحد. وأمّا في المبدأ، فعلى طريقة الفلسفة للتماذي إلى لا نهاية بالفعل وعلى محجّة الحكمة الحقيقية؛ لأنّ عدم التماذي هناك إلى لا نهاية بالفعل ليس بحيث يستلزم وجود الآن؛ وكذلك الحدوث الدهري ليس بحيث يحقّ ^{٤٧٧} ذلك على ما سيأتيك إن شاء الله تعالى. ^{٤٧٨}

٤٧١. ج: - خ: - و

٤٧٢. ج: هذا

٤٧٦. ج: ذهب

٤٧٨. ل: - تعالى

٤٧٠. ج: - بحسب الانفصال... أو

٤٧٢. ل: فطرنا / ج: من وطى (?)

٤٧٤. ش: الوضع ٤٧٥. م: المتوجه

٤٧٧. قوله: ليس بحيث يُحقّق ذلك...

أحقّ يحقّ: أي أوجب يوجب. (منه)

والجرم الأقصى قد خلق متحركاً، لا أنه خلق ثم تحرك، فلعل ذلك هو سبيل الحق القويم،^{٤٧٩} «والله يهدي من يشاء»^{٤٨٠} إلى صراطٍ مستقيمٍ.^{٤٨١}

فرية وبيان^{٤٨٢}

[في عدم انكار الحركة القطعية عند المتقدمين]

بعض من لم يستطع إلى الحق سبيلاً نظر إلى ظاهر ما يوجد في كتب المشايين كالشفاء وغيره، ولم يدرك الغور بتأمل دقيق وتفكر غائر، فظن أن رئيسهم في عصر الإسلام ومعلمهم في الدورة السالفة ومن في طبقتهم^{٤٨٣} يستكرون الوجود في الأعيان للحركة التي هي القطع، ثم استمر ذلك^{٤٨٤} معزياً^{٤٨٥} إليهم في هذه السنين المتأخرة فيحق علينا أن نكشف الحال فيه.

[ما قاله الشيخ الرئيس في المقام]

فلنبين قول شيخهم ورئيسهم أبي علي بن سينا فإنه ناهج^{٤٨٦} على منوال أقوال السالفين، قال: «إن الحركة إسم لمعنيين:^{٤٨٧} الأول^{٤٨٨} الأمر^{٤٨٩} المتصل المعقول للمتحرك^{٤٩٠} بين المبدأ والمنتهى، وذلك مما لا يحصل بالفعل قائماً^{٤٩١} في الأعيان؛ لأن المتحرك مادام لم يصل إلى المنتهى، فالحركة لم توجد بتمامها، بل إنما يظن أن ذلك قد حصل نحواً من الحصول إذا كان^{٤٩٢} المتحرك عند^{٤٩٣} المنتهى، و^{٤٩٤} هناك يكون هذا المتصل المعقول^{٤٩٥} قد انقطع وبطل.

٤٨١. البقرة / ٢١٣

٤٨٤. خ: + اليهم

٤٨٦. ج: ناسخ

٤٨٠. ج: - من يشاء

٤٨٣. ج: طبقتها

٤٨٥. ل: - المعزى / المعزى: المنسوب

٤٨٧. ج: لمعنين

٤٨٨. هكذا في النسخ، المصدر: كان مفهومها إسماً لمعنيين: أحدهما لا يجوز أن يحصل بالفعل قائماً في الأعيان والآخر يجوز أن يحصل في الأعيان.

٤٨٩. ج: - الأمر

٤٩٢. ل: الحصول إلى

٤٩٥. ل: المفعول

٤٩١. ج: قائماً

٤٩٤. ج: - و

٤٩٠. خ: + ما

٤٩٣. ل: عنه

فإذاً كيف يكون له حصول حقيقي في الوجود، وهذا الأمر بالحقيقة ممّا لا ذات له قائمة في^{٤٩٦} الأعيان، بل إنّما يرسم^{٤٩٧} ذلك في الذهن لأنّ صورته قائمة في الذهن بسبب نسبة المتحرّك إلى مكانين: مكان تركه و^{٤٩٨} مكان أدركه؛^{٤٩٩} أو يرسم في الخيال؛ لأنّ صورة المتحرّك وله حصول في مكان، وقرب وبعد من الأجسام تكون قد انطبعت فيه، ثمّ تلحق^{٥٠٠} من^{٥٠١} جهة الحسّ صورة أخرى بحصول له آخر^{٥٠٢} في مكان آخر وبعد وقرب آخرين.

فإذا ارتسمت صورة كونه في^{٥٠٣} المكان^{٥٠٤} الأوّل في الخيال، ثمّ قبل زوالها عن الخيال ارتسمت صورة^{٥٠٥} كونه في المكان الثاني، فقد اجتمعت الصورتان في الخيال، فحينئذ^{٥٠٦} يشعر الذهن بالصورتين معاً، على أنّهما^{٥٠٧} شيء واحد؛ [١]: إمّا لأنّ إحدى الصورتين قد^{٥٠٨} اتّصلت بالأخرى، فحصل أمر ممتدّ منهما شبه اتّصال الماء بالماء وصيرورتهما أمراً ممتدّاً واحداً؛^{٥٠٩}

[٢]: وإمّا لأنّ حصولهما معاً يصير معدّاً للذهن لحصول^{٥١٠} أمر ممتدّ فيه. فالحركة بهذا المعنى لا يكون لها في الوجود العيني حصول قائم كما في الذهن؛ إذ الطرفان لا يحصل فيهما المتحرّك في الوجود معاً، ولا الحالة التي^{٥١١} لها وجود قائم. وللثاني: المعنى الموجود في الخارج الذي بالحري أن يكون الإسم واقعاً عليه، وأن تكون الحركة التي توجد في المتحرّك فهي حالته المتوسّط حين يكون ليس في الطرف الأوّل من المسافة ولم يحصل عند الغاية، بل هو في حدّ متوسّط. [...]

فهذا هو صورة الحركة الموجودة في المتحرّك، أي التوسط بين المبدأ^{٥١٢} المفروض والنهاية، بحيث أي حدّ يفرض فيه لا يكون يوجد قبله ولا بعده فيه لا^{٥١٣} كحدّي

٤٩٦. ل: - في	٤٩٧. خ: يرسم	٤٩٨. خ: - و
٤٩٩. ل: أدركه	٥٠٠. المصدر: تلحقها	٥٠١. خ: - من
٥٠٢. خ: - آخر	٥٠٣. ل: - في	٥٠٤. ج: مكان
٥٠٥. ل: صور	٥٠٦. ل: - في	٥٠٧. ج: انها
٥٠٨. ل: خ: فقد	٥٠٩. ج: واحد	٥١٠. ل: خ: لحصولها
٥١١. ل: - بينهما / م: + فيهما	٥١٢. ل: المعدا	
٥١٣. ل: لا يكون يوجد		

الطرفين؛ فهذه حالة موجودة مستمرة مادام الشيء يكون متحركاً، وليس في هذه الحالة تغير أصلاً.

نعم، قد تتغير حدود المسافة بالفرض،^{٥١٤} لكن ليس كون المتحرك متحركاً لأنه^{٥١٥} في حدٍّ معين من الوسط^{٥١٦} وإلا لم يكن متحركاً عند خروجه منه؛ بل لأنه متوسط على هذه^{٥١٧} الصفة المذكورة، وتلك الحالة ثابتة في جميع حدود ذلك الوسط، وهذه الصورة توجد في المتحرك وهو في آن؛ لأنه يصح أن يقال له في كل آن يفرض أنه^{٥١٨} في حدٍّ متوسط لا يكون قبله ولا بعده فيه،^{٥١٩} وهذا بالحقيقة هو الكمال الأول. وأما إذا قطع فذلك الحصول^{٥٢٠} هو الكمال الثاني. [...]

والذي يقال من^{٥٢١} أن كل حركة ففي الزمان فإما أن يُعنى بالحركة الأمر المتصل فهو في الزمان، ووجوده فيه على سبيل وجود^{٥٢٢} الأمور في الماضي لكن يباينها بوجه آخر، فإن الأمور^{٥٢٣} الموجودة في الماضي قد كان لها وجود في آن من الماضي كان حاضراً، وكانت تلك^{٥٢٤} حاضرة فيه ولا كذلك هذا، وهو الحركة التي يعني بها القطع.

وأما إن يعني بها المعنى الثاني وهو الكمال الأول الذي ذكرناه، فيكون كونه في زمان لا على معنى أنه يلزمه مطابقة الزمان، بل على معنى أنه لا يخلو لأنه^{٥٢٥} من حصول قطع ذلك القطع^{٥٢٦} مطابق للزمان، فلا يخلو من حدوث زمان، ولأنه ثابت في كل آن من ذلك الزمان مستمراً فيه فيكون ثابتاً في هذا الزمان بواسطة^{٥٢٧}. فهذا كلامه على مضاهاة قول من سبقه.

فاعلم أن^{٥٢٨} ما راموه بذلك إنما هو نفي وجود الحركة المتصلة على سبيل قرار الذات على أن تجتمع أجزاؤها بحسب الوجود في آن واحد، فذلك لا يصح باعتبار الوجود في

٥١٤. ل: بالفرض	٥١٥. ج: لان	٥١٦. ج: الوسطة
٥١٧. ج، ش: - هذه	٥١٨. خ: - أنه	٥١٩. ل: + و
٥٢٠. ل: لحصول	٥٢١. يمكن أن يقرأ ما في ل وج: يومين	
٥٢٢. ج: الوجود	٥٢٣. ل: + و / ج: الأمر	٥٢٤. ل: - تلك
٥٢٥. ش: - لانه	٥٢٦. م: انقطع (?)	

٥٢٧. راجع: الشفاء، السماع الطبيعي / ٨٣ - ٨٥ مع إضافات ونواقص كثيرة وأيضاً قارن: المباحث المشرقية

الأعيان أصلاً، بل إنّما يكون بحسب الارتسام في الذهن من حيث البقاء دون الحدوث،^{٥٢٩} على ما قد انكشف لك، لا نفي وجودها العيني مطلقاً ولو في مجموع الزمان على سبيل الانطباق عليه، ولذلك قالوا: «لا يجوز أن يحصل بالفعل قائماً» فقيّدوا^{٥٣٠} الحصول بالقيام، وهو قرار الذات. ثمّ قالوا: «ولا يكون لها في الوجود حصول قائم كما في الذهن؛ إذ الطرفان»، إلى آخر ما ذكره.

فنصّوا^{٥٣١} على أنّ المنفي هو الوجود من حيث يجتمع الطرفان كما في الذهن،^{٥٣٢} ثمّ أعلنوا بالحقّ في خواتيم^{٥٣٣} القول، فصّروا بأنّ الحالة الممتدّة^{٥٣٤} وجودها في زمان على سبيل وجود الأمور في الماضي، فلولا أنّهم عنوانوا^{٥٣٥} ما قلناه كانت كلماتهم في هذا القول متناقضة.

ومن توهم الجمع والتوفيق^{٥٣٦} بأنّ المقصود بهذا الأخيران وجودها في الخيال على نحو وجود الأشياء في الماضي فقد تجسّم ما لا يكاد يستقيم.

[إنّ الحركة التوسّطية تكون أمراً خارجياً لا ذهنياً]

ألم تسع فطنته^{٥٣٧} أن يتفطّن أنّ الوجود في الزمان لا على قرار الذات إنّما يتمّ لو كان الوجود غير قرار، والأجزاء غير مجتمعة في الحدوث والبقاء جميعاً، ثمّ كيف يعقل ذلك؟! وصريح ألفاظهم أنّ وجود الحركة المتّصلة في الأعيان ليس كما يكون في الذهن على سبيل اجتماع الطرفين والحالة الممتدّة بينهما في آنٍ واحدٍ، بل إنّما هو في الزمان على سبيل وجود الأمور في الماضي.

فهل يفقه^{٥٣٨} ذو ذهن إنساني من هذا القول أنّه ريم بالوجود في الزمان على سبيل وجود الأمور^{٥٣٩} في الماضي الوجود الذهني؟! وهل سمعت قطّ أن يكون ما أضرب

٥٣١. ج: فنصور

٥٣٤. ل: الممتد

٥٣٠. خ: يفيد

٥٣٣. ل: أعلنوا بالخواتيم

٥٢٩. ل: الحديث

٥٣٢. ل: الدين

٥٣٥. ل: عتو

٥٣٦. قوله: ومن توهم الجمع والتوفيق...

٥٣٧. ل: فنته / خ: فنة

هو بعض السابرين مع حملة عرش التحقيق. (منه)

٥٤٠. ج: الذهن

٥٣٩. خ: الأمر

٥٣٨. ل: يفهمه

عنه بالنفي وما صير إليه بالإثبات واحداً؟

وليت متجسّم هذا التوهم يسمع قول الشيخ في النجاة: «فالحركة وجودها في زمان بين القوة المحضة والفعل المحض، وليست من الأمور^{٥٤١} التي تحصل بالفعل^{٥٤٢} حصولاً قارّاً مستكماً^{٥٤٣}»، وقول تلميذه في التحصيل عند سلب الوجود العيني عن الحركة الممتدة، وبأن أنها ليست من الأمور التي تحصل بالفعل حصولاً قارّاً مستكماً^{٥٤٤}. ثم أليس شيخهم ومعلّماهم وجمهور رؤسائهم السالفين لا يشكّ فيهم أنّهم مجمعون على وجود الزمان الممتدّ الذي هو مقدار الحركة المتّصلة وجوداً عينياً، ولم يوجد في كتب المشائية والرواقية ضدّ ذلك؟! بل لم يحك أحد من الأسلاف والأخلاف إلّا اتفاق الفلاسفة الرؤساء^{٥٤٥} والنجباء المحصّلين عليه، فكيف تكون الحركة المتّصلة التي هي محلّ الزمان الموجود في الأعيان وعلته والحركات الممتدة المتقدّرة به المنطبقة عليه غير موجودة في الأعيان.

فإذن قد بزغ الحقّ وبطل ما قد نبغ^{٥٤٦} من الظنون الفاسدة، وعرف مقصود التلميذ في التحصيل^{٥٤٨} بقوله: «إنّ الوهم يقيس^{٥٤٩} الحركات المنقضية^{٥٥٠} بإناس يجتاز الواحد منهم^{٥٥٢} إثر الآخر^{٥٥٣}، فيجتمعون في مكان واحد، وليس الحال في الحركات^{٥٥٤} كذلك^{٥٥٥}». فليس له مساع إلاّ نفي الاجتماع في الوجود والبقاء.

حكاية تشييدية

[في بيان ما قاله الشيخ الرئيس في دفع الشكوك عن وجود الزمان]

إنّ رئيسهم أبا علي بن سينا ذكر في طبيعي الشفاء^{٥٥٦} جملة الشكوك المقولة في أمر

٥٤٣. قارن: النجاة / ٢٠٥

٥٤٥. خ: الرؤسائية

٥٤٩. المصدر: يقيس

٥٥٣. في النسخ: الواحد

٥٥٥. راجع: التحصيل / ٤٤٨

٥٤٢. ل: بالعقل

٥٤٤. ش: -وقول تلميذه... مستكماً

٥٤٧. خ: نبغ

٥٤٨. أيضاً قارن: الصراط المستقيم / ٨١

٥٥١. المصدر: المتقضى من الحركات

٥٥٢. المصدر: يجتاز واحد بعد واحد منهم

٥٥٤. المصدر: ليست الحركات

٥٥٦. ل: + جملة الشكوك في طبيعي الشفاء

الزمان، فقال: «فمن جهة هذه الشكوك ووجوب أن يكون للزمان وجود اضطر كثير من الناس إلى أن جعل للزمان نحواً^{٥٥٧} من وجود^{٥٥٨} آخر، وهو [الوجود] الذي يكون في التوهم^{٥٥٩}».

وقال بعد ذلك: «والأولى بنا أن ندلّ أولاً على [نحو] وجود الزمان وعلى ماهيته بأن يجعل الطريق إلى وجوده من ماهيته،^{٥٦٠} ثم نكرّ على هذه الشبهة^{٥٦١} فنحلّها^{٥٦٢}».

ثم قال في آخر الفصل: «وإذ قد أشرنا إلى المذاهب الباطلة في ماهية الزمان فحقيق^{٥٦٣} بنا أن نشير إلى ماهية الزمان.^{٥٦٤} فيتضح لنا من هناك وجوده، ويتضح حلّ الشبه المذكورة في وجوده^{٥٦٥}».

ثم عقد فصلاً في حلّ تلك الشكوك. فقال بهذه الألفاظ: «وأما الزمان فإنّ جميع ما قيل^{٥٦٦} في أمر إعدامه وأنه لا وجود له، فهو^{٥٦٧} مبني على أن لا وجود له^{٥٦٨} في الآن، وفرق بين أن يقال لا وجود له مطلقاً، وبين أن يقال لا وجود له في آني^{٥٦٩} حاصلاً.

ونحن نسلّم ونصّح أنّ الوجود المحصّل على هذا النحو، لا يكون للزمان إلّا في النفس والتوهم، وأما الوجود المطلق المقابل للعدم المطلق^{٥٧٠} فذلك صحيح له، فإنّه إن لم يكن ذلك صحيحاً له صدق سلبه فصدق أن يقول: إنّه ليس بين طرفي المسافة مقدار إمكان لحركة على حدّ من السرعة يقطعها وإن كان هذا السلب كاذباً، بل^{٥٧١} كان للحركة على ذلك الحدّ من السرعة مقدار فيه، يمكن قطع هذه المسافة ويمكن قطع غيرها بأبطأ وأسرع^{٥٧٢} على ما قد بيّنا قبل. فالإثبات الذي يقابله صادق، وهو أنّ هناك مقدار هذا الإمكان، والإثبات دلالة على وجود الأمر مطلقاً وإن لم يكن دلالة على وجوده محصلاً

٥٥٧. ج: يجوز

٥٥٨. ل، المصدر: الوجود

٥٥٩. راجع: الشفاء، السماع الطبيعي، المقالة ٢، الفصل ١٠، ص ١٥٠

٥٦٠. غ: ماهية

٥٦١. المصدر: الشبه (وهو الأظهر)

٥٦٢. المصدر السابق / ١٥١ - ١٥٢

٥٦٣. غ: فحري

٥٦٤. ج: - الزمان

٥٦٥. المصدر السابق / ١٥٤

٥٦٦. غ: فهي

٥٦٨. ج: - فهي مبني... له

٥٦٩. ل: الآن

٥٧٠. ج: - للعدم المطلق

٥٧١. ج: - بل

٥٧٢. غ: بابطاء وإسراع

في آن أو على جهة ما، وليس هذا الوجه^{٥٧٣} له بسبب التوهم، فإنه وإن لم يتوهم كان هذا النحو من الوجود وهذا النحو من^{٥٧٤} الصدق حاصلًا.

ومع هذا فيجب أن يعلم أن الموجودات منها ما هي متحققة الوجود محصلة، ومنها ما^{٥٧٥} هي أضعف في الوجود. والزمان يشبه أن يكون أضعف^{٥٧٦} وجوداً من الحركة ومجانساً لوجود أمور بالقياس إلى أمور، وإن لم يكن الزمان من حيث هو زمان مضافاً، بل قد تلزمه الإضافة.

ولما كانت المسافة موجودة وحدود المسافة موجودة^{٥٧٧} صار الأمر الذي من شأنه أن يكون عليها ومطابقاً لها أو قطعاً لها أو مقدار قطع لها له نحو من الوجود، حتى^{٥٧٨} إن قيل إنه ليس له البتة وجود^{٥٧٩} كذب، فإن أريد^{٥٨٠} أن يجعل للزمان وجود لا على هذا السبيل، بل على سبيل التحصيل^{٥٨١} لم يكن إلا في التوهم.

فاذاً المقدمة المستعملة في «أن الزمان لا وجود له ثابتاً»، معناه ولا وجود له في آن واحد مسلمة،^{٥٨٢} ونحن لانمنع أن يكون له وجود وليس في آن، بل وجوده على سبيل التكوّن^{٥٨٣} بأن يكون أي آئين فرضتهما كان بينهما الشيء الذي هو الزمان، وليس في آن واحد البتة.

[كيفية وجود الزمان]

وبالجملة، طلبهم أن الزمان إن كان موجوداً فهو موجود في آن أو في زمان أو طلبهم متى هو^{٥٨٤} موجود، مما ليس يجب أن يشتغل به؛ فإن الزمان موجود لا في آن ولا في زمان ولا له متى، بل هو موجود مطلقاً وإذا كان موجود مطلقاً^{٥٨٦} وهو نفس الزمان، فكيف يكون له وجود في زمان؟!

٥٧٣. ج: الوجود	٥٧٤. ل: - الوجود و... من	٥٧٥. ج: اما
٥٧٦. ج: - اضعف	٥٧٧. خ: + و	٥٧٨. ل: نحو ولا لوجود
٥٧٩. ج: + فقد	٥٨٠. ل: - اريد	٥٨١. ل: + هذا
٥٨٢. ج: - في ان الزمان... مسلمة	٥٨٣. ج: يكون	
٥٨٤. م: - هو	٥٨٥. ش: يشتغل	
٥٨٦. ل: ش المصدر: - واذا كان... مطلقاً		

فليس إذا قولهم: «إن الزمان إما أن لا^{٥٨٧} يكون موجوداً أو يكون وجوده في آن أو يكون وجوده باقياً في زمان» قولاً صحيحاً، بل ليس مقابل قولنا: إنه ليس بوجوده هو أنه موجود في آن، أو موجود باقياً في زمان، بل الزمان موجود ولا واحد من الوجودين، فإنه لا في آن ولا باقياً في زمان. وما هذا إلا كمن يقول: إما أن يكون المكان موجوداً أو يكون غير موجود في مكان أو في حد من^{٥٨٨} ذلك؛^{٥٨٩} لأنه ليس يجب إما أن يكون موجوداً في مكان^{٥٩٠} - [أو في حد من مكان، وذلك لأنه ليس يجب إما أن يكون موجوداً في مكان، أو في جزء^{٥٩١} مكان] - وإما غير موجود؛ بل من الأشياء ما ليس موجوداً البتة في مكان، ومن الأشياء ما ليس موجوداً البتة في الزمان. والآن والمكان^{٥٩٢} من جملة القسم الأول، والزمان^{٥٩٣} من [جملة] القسم الثاني و^{٥٩٤} ستعلم بعد هذا^{٥٩٥}.

فها هنا قد نجرت^{٥٩٦} عبارته، وإنما تكلفنا حكايتها بعينها تبرئة لأولئك الأقدمين الأسبقين عن أفئدة^{٥٩٧} هؤلاء المقلدين المحدثين،^{٥٩٨} وتزجية^{٥٩٩} لبساعة هؤلاء اللاحقين من صناعة أولئك السابقين، ليتبصر من يتوخم الحكمة بالأمر، ويختبر من يتجرى الصناعة مبلغ كل فريق من العلم، فلا يقتفى المقلدون إثر هذه المتشككين، المتهوكين، ولا يثق^{٦٠٠} المتعلمون بما زاع معزياً إلى السلف عند هذه الأفاكين المتهتكين، فهؤلاء حثالة من ينتهي إلى هذا العلم، وسفالة من ينتسب إلى هذه الصناعة، فما أقل خبرهم بعلوم الأسلاف وما أكثر إصرهم^{٦٠١} في غباوة الأخلاف.

٥٨٧. ج: - لا ٥٨٨. ش: و
٥٨٩. ل: في حدود ذلك / ج: حدّ و (و يمكن أن يقرأ: حدود لك)
٥٩٠. ج: + أو حد مكان ٥٩١. هكذا في النص
٥٩٢. ج: + بنفسه / م: + والمكان / ش: + أو حدّ مكان ٥٩٣. ج: + نفسه
٥٩٤. ج: - و ٥٩٥. الشفاء، السماع الطبيعى، المقالة ٢، الفصل ١٣، صص ١٦٦ - ١٦٧
٥٩٦. خ: تحررت ٥٩٧. ل: افشكه ٥٩٨. ل: المقلدى المحدث
٥٩٩. ل: تزجيته / ح: تزوجية ٦٠٠. ل: لا يبق / ج: لا يبق
٦٠١. يمكن أن يقرأ ما في ج وخ: أحدهم

تَمَمَة

[في إنكار وجود الحركة عبر التاريخ]

فالآن^{٦٠٢} لا امتراء في أن وجود الأمور الماضية في الزمان الماضي بحسب وعاء الدهر وبالقياص إلى المبدأ القيوم الواجب بالذات - جلّ ذكره - مع عدمها في الحال وفي الزمان المستقبل بحسب أفق الزمان وبالقياص إلى الزمانيات هو الحكم الحقّ العقلي والفحص البالغ الحكمي، وإخراج الوجود في الماضي عمّا يقع تحت^{٦٠٣} الوجود في الواقع شنشنة^{٦٠٤} الأوهام الضعيفة العامة التي^{٦٠٥} ليس لها إلى مندوحة الحكمة من سبيل.

وبالجملة، نفي وجود الحركة مطلقاً كان من الهوشات^{٦٠٦} التي أحدثها فريق من مهوشة^{٦٠٨} اليونانيين، ثم استحصف^{٦٠٩} الأمر بما أحصفه معلّم المشائية وإنكار وجود الحركة القطعية والزمان الممتد المنطبق عليها في الأعيان، مع إثبات وجودهما في الذهن من أحداث الفلاسفة الإسلامية في تشويش الفلسفة قبل الاستواء، وقد انمحي بعد استواء أمر الفلسفة في زمن^{٦١٠} الرؤساء.

وأما استنكار وجودهما في الأعيان مطلقاً - مع الاعتراف بالوجود العيني للحركة التوسّطية والآن^{٦١١} السيال واقتضاء ذلك حدوث ارتسام الحركة المتصلة والزمان الممتد في الذهن تدريجاً، واجتماع اجزائها بحسب البقاء هناك في آن واحد على أن يستحيل الحصول لا على^{٦١٢} قرار الذات لهما في الأعيان - فهو قول قد حدث وصار من أحداث المتفلسفة المتأخرة في هذه السنين الأخيرة. وثمّ انمحق وانمحي في زمننا بمحاولتنا طبخ الفلسفة ونضج الحكمة^{٦١٣} الحقّة^{٦١٤} الخالصة، والحمد لله ربّ العالمين^{٦١٥}.

٦٠٤. الشنشنة: الخلق، الطبيعة

٦٠٣. خ: بحسب

٦٠٢. ل: خ - فالان

٦٠٦. ج: المهوشات

٦٠٥. ج: إلى

٦٠٨. ل: مملوثة

٦٠٧. الهوشات: الاضطرابات، الاختلاطات

٦١٠. خ: زمان

٦٠٩. ل: - استحصف / خ: استحصف: استحکم

٦١٣. م: - الحكمة

٦١٢. ج: - على

٦١١. ج: آن

٦١٥. اقتباس من الحمد / ٢ وغيرها.

٦١٤. ل: الحق

ردع تنبيهي^{٦١٦}

[إنَّ الحركة أمر غير قارَّ الذات ولكن باعتبار الزمان]

أما أنت من الموقنين^{٦١٧} بعد ما^{٦١٨} كرَّر^{٦١٩} عليك أنَّ الحقيقة المتصرِّمة المتجدِّدة بذاتها إمَّا هي حقيقة الزمان، فليس شيء غير الزمان هو غير قارَّ الذات بذاته ولا يتَّصف شيء بالمضي والاستقبال بالذات إلَّا الزمان،^{٦٢٠} فإذا عرض له انقسام وانفرض^{٦٢١} فيه آن اتَّصف أحد القسمين بالمضي بذاته بالقياس إلى ذلك الآن، والآخر بالاستقبال بذاته بالقياس^{٦٢٢} إليه، والمجموع بلا قرار الذات في الموجود.

وأما الحركة فإنَّما هي غير قارَّ الذات بحسب الوقوع في الزمان الماضي ولا يتَّصف شيء منها بالمضي^{٦٢٣} إلَّا^{٦٢٤} باعتبار الوقوع^{٦٢٥} في الزمان الماضي، ولا بالاستقبال إلَّا من جهة الحصول في الزمان المستقبل؛ فالماضي إمَّا بذاته وهو الزمان وإمَّا بالزمان وهو الحركة وما^{٦٢٦} فيها وما معها.

[اضطراب شيخ أتباع الرواقية في أمر الزمان]

فإذاً حقيق بك أن تردع عما يظنَّ شيخ^{٦٢٧} أتباع الرواقية،

[١]: تارة أنَّ ما يجب فيه التقضي والتجدد بحسب سنخ ماهية من حيث هي هي^{٦٢٨} إمَّا هو الحركة؛

[٢]: وتارة أنَّ التجدد لماهية الحركة بنفس ذاتها والتقضي^{٦٢٩} لها بالزمان؛

[٣]: وتارة أنَّ الزمان والحركة متحدان بالذات متغايران بالاعتبار.

فقد اضطرب نظره أشدَّ الاضطراب.

٦١٨. ل. خ: أن	٦١٧. ل. المرقبين	٦١٦. ج: تشبيهي
٦٢١. ل. الفرض / ج: انفراض	٦٢٠. ل. - إلا الزمان	٦١٩. ل. أقر
٦٢٣. ل. بالمعنى		٦٢٢. ل. - إلى ذلك... بالقياس
٦٢٦. خ: بما	٦٢٥. ل. + في الوقوع	٦٢٤. ل. - إلا
	٦٢٨. ل. - هي / ل. + الحركة	٦٢٧. ل. ج: - شيخ
		٦٢٩. خ: المتقضي

استيفاء ٦٣٠

[في كيفية وجود الزمانيات]

[كلام من قال إن الحركة والزمان فقد تم وجودهما في الماضي]
 إن بعض رؤساء الفلسفة الإسلامية في كلام من يرى أن مبدع الكل قد أوجد الزمان
 والحركة غير قارة الوجودين^{٦٣١} يذهب إلى أن كل ما حصل من الزمان الممتد والحركة
 المتصلة في الأعيان تدريجاً، فقد تم وجوده في الماضي، وهو شيء واحد متصل في
 نفسه، وهو من حيث ذاته بحيث لو انفصل^{٦٣٢} إلى الأجزاء كانت تلك الأجزاء غير قارة
 الوجود حدوثاً وبقاءً.

فإذا عرضت قسمة وتعين بحسبها أن حصل قسمان:
 أحدهما: ماضٍ بذاته بالقياس إلى ذلك الآن،
 والآخر: مستقبل بذاته بالقياس إليه.

وكلاهما من المتصل الواحداني الذي قد تم^{٦٣٣} وجوده في الماضي، فهذا ما يعني
 باتصال الماضي والمستقبل، وليس فيه اتصال الموجود بالمعدوم أصلاً.

أليس كل منهما جزءاً من الذي قد تم حصوله، ولكن لا حصولاً قاراً؟!
 وأما المستقبل الذي هو في كتم العدم الصرف بعد،^{٦٣٤} فليس هو المستقبل الذي يقال
 إنه جزء من الزمان المتصل الموجود، وكيف يكون ما لم يدخل في الوجود بوجه جزءاً
 من^{٦٣٥} الذي قد تم حصول الوجود له بوجه!؟

فإذا الزمان الممتد الموجود إنما هو ماضٍ ووجوده ليس إلا في الماضي. ثم هذا
 الموجود^{٦٣٦} في الماضي إذا انفرض فيه أن انفصل إلى ماضٍ ومستقبل بالقياس إلى ذلك
 الآن، وجميع أجزائه متضاهية بحسب الحضور عند المبدأ.

٦٣١. ل. ش. - في كلام... الوجودين

٦٣٠. ج. استيفاء

٦٣٤. ج. بعده

٦٣٣. ل. خ. فرض

٦٣٢. ج. انفصل

٦٣٦. م. + و

٦٣٥. م. جزءان

[كلام بعض من يرى أن مبدع الكلّ أوجد الزمان المتصل من أزلّه إلى أبده]
 وبعض من ٦٣٧ هو أدقّ تأملاً وأوسع تعقّلاً من هذا البعض منهم يرى أن مبدع ٦٣٨ الكلّ قد أوجد ٦٣٩ الزمان ٦٤٠ المتصل من أزلّه إلى أبده، وكذلك الحركة، بل جملة مقارناتها دفعةً واحدة ٦٤١ في وعاء الدهر، لا التي يألفها الوهم، وهي الدفعة الواحدة الزمانية التي ٦٤٢ إنّما تكون بحسب الاجتماع في آنٍ واحد، بل التي هي وراء مألوفات الأوهام، وإنّما هي بحسب أصل الحصول في وعاء الدهر وبحسب إحاطة المبدع الجاعل بالكلّ على نسبة واحدة غير متقدّرة، وإيجاده للجميع بالإخراج من كتم اللبس الصرف في الواقع على الاعتزال من ٦٤٣ التماضي واللاتماضي إلى صُقع الأيس الدهري، لا في زمان ولا في آن. ثمّ المضي ٦٤٤ أو الاستقبال إنّما يكون للبعض بالقياس إلى البعض بعد ٦٤٥ فرض انفصال ذلك المتصل لا بحسب الوقوع في وعاء الدهر، ولا بحسب الإضافة إلى الجاعل، وهو بكل شيء محيط ٦٤٦.

[الحكومة]

وعلى هذا المسلك أيضاً ليس يلزم أن يتصل المعدوم بالموجود بحسب الواقع مطلقاً؛ لأنّ المستقبل غير موجود في أفق الزمان مقيساً إلى الماضي وإلى الحال، لا أنّه بحسب الوجود الاستقبالي معدوم في وعاء الدهر، ولا أنّه متخلّف عن الماضي من جهة الوقوع في وعاء الدهر ٦٤٧ ومن حيث ٦٤٨ الحضور عند الموجود ٦٤٩ الحقّ.
 فإذاً ليس الزمان الممتدّ الموجود في وعاء الدهر هو الماضي بالنسبة إلى الحال فقط، بل هو المتصل المنحلّ إليه، وإلى المستقبل أيضاً بالقياس إلى الحال وإن لم يكن المستقبل موجوداً في أفق الزمان بعد، فليس يجب أن يكون المعدوم في أفق الزمان بعد معدوماً في وعاء الدهر أيضاً بعد، بل إنّ ذلك مستحيل بالنظر إلى طباع وعاء الدهر، فليس هناك

٦٣٩ ل: بعض من	٦٣٨ ل: يبدع	٦٣٩ ل: خراوجد (?)
٦٤٠ ج: للزمان	٦٤١ ج، ش: واحدة	٦٤٢ ل: الحركة بل... التي
٦٤٣ ج: في	٦٤٤ ل: الماضي	٦٤٥ ج: بعد
٦٤٦ اقتباس من فضلت / ٥٤: «ألا إنّ بكلّ شيء محيط»	٦٤٦ ج: ولا انه يتخلّف... الدهر	
٦٤٨ ج: حيث	٦٤٩ ل: الوجود	

مضي^{٦٥٠} واستقبال، فهذا هو المذهب الوثيق. ومعلم المشائية تامّ التوغل في الانسياق إليه.

[تذبذب الشيخ الرئيس في المقام]

وأما شيخ فلاسفة الإسلام أبو علي بن سينا وكذا بعض من يعدّ من أتراه، فمرة يحتجّ إلى الأوّل - وذلك في العلوم الطبيعية - ومرة يلتزم بهذا المذهب الأخير الذي هو سواء السبيل، وذلك في^{٦٥١} العلوم الإلهية.

قال في طبعي الشفاء حيث عقد^{٦٥٢} فصلاً في حلّ الشكوك الموردة على كون الحركة واحدة: «أما قول أولئك أن لا حركة إلّا وهي منقسمة إلى ماضٍ ومستقبل فهو قول^{٦٥٣} غير صحيح؛ فإنّك تعلم أنّ الحركة التي هي الكمال الأوّل ليست ممّا ينقسم^{٦٥٤} إلى ماضٍ ومستقبل، بل هي دائماً بين ماضٍ ومستقبل، وأما الحركة التي هي^{٦٥٥} بمعنى القطع فلا تحصل^{٦٥٦} حركة^{٦٥٧} وقطعاً إلّا في زمان ماضٍ، ومع ذلك فإن كانت الحركة تنقسم إلى ماضٍ ومستقبل فإنّها تنقسم^{٦٥٨} بالقوّة، فإنّه إذا فرض في الزمان الذي يطبقها أن عرض لها أن تنقسم؛ لأنّ الآن^{٦٥٩} يكون حاصلًا بالفعل^{٦٦٠}. [و] بالجملة فإنّها إذا انقسمت فإنّها تنقسم بالعرض، ولأجل انقسام [الزمان أو انقسام] المسافة. وإنّما الشرط في وحدة الحركة هو أن لا يكون زمانها ومسافتها منقسمين^{٦٦١} بالفعل، لا أن يكونا بحيث لا ينقسم^{٦٦٢} ولا بالقوّة، بل ولا هذا شرط في وحدة الكمّيّات وكثير من الأشياء^{٦٦٣}».

-
٦٥٠. ل: ماضٍ
٦٥١. ج: - في
٦٥٢. ج: عيد
٦٥٣. ل: - قول
٦٥٤. خ: يقيم / المصدر: تعلم أن الحركة على النحو الذي نحققها ليست ممّا ينقسم
٦٥٥. ج: - الكمال الأوّل ليست... هي / المصدر: - هي
٦٥٦. المصدر: فإنّها لا تحصل
٦٥٧. خ: حركة
٦٥٨. ج: - إلى ماضٍ... تقسم
٦٥٩. المصدر: - الآن
٦٦٠. ل: - بالفعل
٦٦١. ج: منقسمة
٦٦٢. ل: + لا بالفعل / المصدر: لا يتقسمان
٦٦٣. راجع: الشفاء، السماع الطبيعي ٢٧٢

وفي إلهي الشفاء^{٦٦٤} وسائر كتبه الإلهية بسط القول في المسلك الآخر الذي هو سبيل التحصيل على الوجه الأوفى والنظر الأصفى.

[كيفية حضور الزمانيات عند الواجب]

وبالجملة المضي والاستقبال وكذلك الحالية إنما يصح للمتغيرات بحسب الوقوع في أفق التغير^{٦٦٥} ولا بحسب النسبة إلى ما لا^{٦٦٦} يتصور فيه التغير بوجه من الوجوه أصلاً، ولكن ليس للعقل مادامت صحابة بينه وبين الوهم أن يكتنه ذلك. وأما نحو حضور جملة الزمان مع جميع ما في أفق التغير عند المبدأ الموجود الحق - عز^{٦٦٧} ذكره - دائماً على سبيل واحد، ونسبة واحدة، فليس للعقول الإمكانية المستأنسة بالزمانيات أن تعقل شأنه كنهها وتحيط بأمره خيراً، وإنما لها أن تتعرف بالبرهان أن ذلك ليس حضوراً زمانياً، بل هو وراء ما يفقهه الجمهور من الحضور.

°

استيناف استنتاجي

[في أن الزمان واحد شخصي في وعاء الدهر]^{٦٦٨}

أ لست إذا تقرّر لديك^{٦٦٩} أن الزمان بهويته الامتدادية من الأزل إلى الأبد على قوانين الفلسفة ومن أزلّه إلى أبدّه على أصول الحكمة الحقيقية واحد شخصي موجود في وعاء الدهر، لا تكثر فيه إلا بحسب ما يعرض^{٦٧٠} له من الانفصال في الأوهام لأسباب مؤدية إلى انقسامات وهمية؟! وليس يستضرّ بذلك وحدانيته وشخصيته في نفسه بحسب الأعيان، وكذلك الحركة؛ ثم إذا عرضت قسمة وفرضت فيهما أجزاء كانت تلك الأجزاء متعاقبة الحدوث والبقاء بحسب الوقوع في أفق التغير وبقياس البعض إلى البعض وباعتبار النسبة إلى الآن، وهذا شأنها بحسب الوجود الذي^{٦٧١} هو حصول الشيء المتغير

٦٦٥. ل: النقيير

٦٦٤. قارن: الشفاء، الإلهيات، المقالة ٤، الفصل ١، ص ١٦٧

٦٦٦. ل: حل

٦٦٦. ل: لا

٦٦٩. ج: لديك

٦٦٨. جاء في هامش «م»: في بيان قرار ذات الزمان

٦٧١. ج: - الذي

٦٧٠. ج: يفرض

في نفسه عند حدّ بعينه من حدود التقضي والتجدد.

وأما بحسب الثبوت الرباطي أعني وجودها لبارئها^{٦٧٢} وحضورها عنده^{٦٧٣} بالنسبة إلى المرتفع عن كورة المادّة والمدة كضرب من ملائكة الله المقرّبين، بل بحسب الوجود الذي هو حصول الشيء في نفسه^{٦٧٤} باعتبار الوقوع فيه^{٦٧٥} وفي^{٦٧٦} وعاء الدهر، فليس بينها^{٦٧٧} تعاقب أصلاً ولا بين الزمانيات مطلقاً، بل إنها قاطبة سواسية الأقدام في ذلك الحضور ومتضاهية^{٦٧٨} الأحكام بحسب ذلك الحصول.

فقد تفقّهت أنّ الموجود الغير القارّ إنّما يكون لذاته ووجوده وصف الإقرار حدوثاً وبقاءً إذا لوحظ بحسب الوقوع في أفق التقضي^{٦٧٩} والتجدد بما هو متقّض^{٦٨٠} متجدّد. وأما إذا اعتبر بحسب الوقوع^{٦٨١} في وعاء الدهر والحضور عند مبدع الكلّ وبالنسبة إلى المراتب المرتفعة عن الوقوع في أفق الزمان فهو قارّ الذات، على أنّ لذاته^{٦٨٢} وجوده وصف اجتماع الأجزاء المفروضة في الحضور والتحقّق،^{٦٨٣} لا اجتماعاً في زمان أو آن، بل في أصل الوجود الذي لا يعقل فيه امتداد في زمان أو اختصاص بآن واحد، فقرار الذات على هذا الوجه ليس مقابل لإقرار^{٦٨٤} الذات على ذلك الوجه؛ فإنّ قرار الذات قد اعتبر فيهما بمعنيين مختلفين، فأوجب أحد المعنيين، وسلب المعنى الآخر.

[إنّ الموجود الغير القارّ قارّ في وعاء الدهر]

فإذاً الموجود^{٦٨٥} الغير القارّ في نفسه - على معنى أنّ أجزأه المفروضة غير واقعة في حدّ بعينه من حدود التقضي والتجدد - قارّ في وعاء الدهر وعند الموجود الحقّ،^{٦٨٦} على معنى أنّ تلك الأجزاء متحقّقة حاضرة معاً لا في زمان ولا في حدّ، بل معية^{٦٨٧} خارجة^{٦٨٨}

٦٧٢. ل: البارئها	٦٧٣. م: - و	٦٧٤. ل: - نفسه
٦٧٥. م: ش: - فيه و	٦٧٦. ج: - و في	٦٧٧. ج: منها
٦٧٨. ل: مشفاهية / ج: متناهية		٦٧٩. ج: التقضي
٦٨٠. ج: منقّض	٦٨١. ل: + في افق التقضي... الوقوع	
٦٨٢. م: - و	٦٨٣. ل: + لا اجتماع الأجزاء المفروضة في الحضور والتحقّق	
٦٨٤. ل: للاقار	٦٨٥. ل: + بغير	٦٨٦. ج: - الحق
٦٨٧. م: + واحدة	٦٨٨. ج: م: خارجية	

عن التي بحسب الإقتران في حدّ؛ والموجود^{٦٨٩} الحقّ يعلم^{٦٩٠} أنّ القارّ عنده^{٦٩١} في وعاء الدهر، على المعنى الخارج إدراكه عن طور طاقة الوهم، غير قارّ في أفق التقضي والتجدّد، على المعنى الذي يتعرّفه الجمهور؛ وكذلك حال المرتسم في المشاعر الذهنية والخيالية من الحقيقة الغير القارّة أو حدوث ارتسامه على التدرّج بالقياس^{٦٩٢} إلى ما في قطر^{٦٩٣} أفق الزمان، وبحسب ذلك يوصف بعدم قرار الذات من جهة الحدوث فقط دون البقاء.

وأما بالنسبة إلى الحضرة القدسية والجنة القدوسية^{٦٩٤} وبحسب الوقوع في وعاء الدهر فليس إلّا قارّ الوجود حاضر الأجزاء بالمعنى الأدقّ من متصوّرات الجمهور^{٦٩٥}. فإذا قولهم: «إنّ ما يتجدّد من الزمان فإنّما يوجد على سبيل وجود الأمور في الماضي» يعني به أنّه يتمّ^{٦٩٦} وجوده التدريجي في قطر^{٦٩٧} أفق الزمان ويبقى وجوده القارّ في وعاء الدهر فقط، بمعنى أنّه لا يرتفع عن الواقع لا بمعنى البقاء الذي يكون بحسب استمرار الوجود في الزمان؛ وغير الزمان إذا وصف بالمضي فإنّما يقصد أنّه متعيّن^{٦٩٨} الوجود بأنّه في شطر مخصوص أو حدّ معيّن من الزمان مضى، والماضي^{٦٩٩} بذاته إنّما هو زمان؛ وأما الحركة وسائر الأشياء فإنّما يتّصف بالمضي بحسب مقارنة الزمان لا بالذات.

استيناس تنظيري

[في مضاهاة الزمان والمكان في الحكم]

أما أسمعنالك أنّهم يقولون إلى المنتسب^{٧٠٠} إلى الزمان أسوء في الأحكام بالمنتسب إلى المكان من حيث مضاهاة اللذين^{٧٠١} هما المنسوب إليها؟! فإذا إلّثا عليك حدسك^{٧٠٢} في الحكم بأنّ الزمان قارّ الذات، والوجود باعتبار الحصول في وعاء الدهر غير قارّ^{٧٠٣}

٦٨٩. ج: حدود الموجود	٦٩٠. م: + من	٦٩١. ل: خ: + و
٦٩٢. ل: بالسابق	٦٩٣. ل: نظر	٦٩٤. خ: الجنة الفردوسية
٦٩٥. ج: الجمهورية	٦٩٦. ج: - يتم	٦٩٧. ل: نظر
٦٩٨. يمكن أن يقرأ ما في ج: فتعين		٦٩٩. م: المضي
٧٠٠. ل: ج، ش: للمنتسب	٧٠١. ج: - اللذين	٧٠٢. ل: حدثك
٧٠٣. ج: - قار		

الذات، والوجود باعتبار قطر امتداده الذي هو أفق وجود الزمانيات، فاعتبر الأمر من أن الجسم المتصل يعدّ قارّ الذات من حيث تحسّد^{٧٠٤} أجزائه بحسب الوجود في أفق الزمان، فتحصل معاً في آنٍ واحدٍ وفي زمانٍ واحدٍ وإن لم تكن هي حاشدة باعتبار نسبة وجودها إلى وعاء المكان بحيث يصحّ أن يجتمع في حدٍّ من حدوده.

فأجزاء الجسم المتمكّن -إذا كانت شاعرة بأنفسها مدرّكة لأمكنّتها كانت ظانّة -إن أمكنّتها غير قارّة الذات، لكونها غير مقترنة بحسب الحصول في أقطار إمتداد المكان الذي هو وعاء جملة المكانيات^{٧٠٥} من حيث إنّ أجزاء المكان غير حاشدة التحقق في حدٍّ واحدٍ وإن كانت قارّة الذات والحصول بحسب الوقوع في قطر امتداد الزمان الذي هو أفق وجود جملة الزمانيات، ولا شطط.

فقد اختلف الشأن بحسب اختلاف المواطنين، ولا قرار الذات من جهة سلب^{٧٠٦} المعية^{٧٠٧} المكانية وقرار الذات^{٧٠٨} من جهة إثبات المعية الزمانية، فكذلك غير قارّ الوجود في قطر أفق الزمان قارّ الحصول في وعاء الدهر، ولا شطط.

فقد اختلف الطور بحسب اختلاف المنتزعين^{٧٠٩} ولا قرار الذات في الوجود من جهة سلب المعية المتقدّرة الزمانية، وقرار الذات في الوجود من جهة إثبات المعية الغير المتقدّرة الدهريّة.

فاذاً الزمان سبيله بحسب^{٧١٠} وجوده^{٧١١} في نفسه في وعاء الدهر - لا في زمان ولا في آنٍ - سبيل المكان بحسب وجوده في نفسه، لا في مكان ولا^{٧١٢} في حدّ.

والحرّكة القطعية بما فيها وما معها من الأشياء الزمانية بحسب وجودها في مجموع زمان ما، لا في شيء من أجزائه^{٧١٣} أو حدوده، كالمتمكّن بحسب الوجود في مجموع مكان ما، لا في جزء من أجزائه أو حدّ من حدوده؛ والآتات بما يتخصّص بها من الآتيّات كحدود المكان بما ينطبق عليها من حدود المتمكّن.

٧٠٤. التحسّد: الاجتماع	٧٠٥. خ: الكائنات	٧٠٦. ل: سلبا
٧٠٧. ل: المهية	٧٠٨. ج: - من سلب... الذات	٧٠٩. خ: المشرعين
٧١٠. ل: + الزمان سبيله بحسب		٧١١. ل: وجود
٧١٢. م: - لا	٧١٣. م: حد و	٧١٤. ل: اخوانه

استنارة عقلية

[في معنى البقاء الدهري]

أما كان قد صار عندك من المستبين أن المعلول بحسب نفسه ليس إلا في بقعة الجواز المحض، ولا فعلية ولا وجود لذاته إلا بجعل الجاعل؟! وإنه قد يكون بحيث لا يتعلّق وجوده بزمانٍ ما أو آنٍ، وقد يتعيّن^{٧١٥} بأن^{٧١٦} يكون وجوده في آن أو في زمان أو في جميع الأزمنة، والذي لا يتعلّق وجوده بزمان أو آن يجعله الجاعل في وعاء الدهر لا في زمان ولا في آن^{٧١٧} يمتنع ارتفاعه بعد الوجود في وعاء الدهر لا بالذات، بل بسبب إيجاب الجاعل، فله بقاء دهري غير زمني، لا يعقل فيه استمرار ولا لا استمرار، بل إنّما معناه عدم بطلان الوجود الواقع في وعاء الدهر. وأنما وقوعه في وعاء الدهر^{٧١٨} بجعل الجاعل البتّة، فيكون بقاءه الدهري الغير المتقدّر لامحالة بالجعل، ويستحيل انبثات الجعل في وعاء الدهر، وإلّا لزم امتداد في وعاء الدهر وهو محال.

فإذن يكون للمعلولات الدهرية بقاء دهري غير زمني لا ينبت^{٧١٩} في وعاء الدهر، وذلك مستفاد من تلقاء الجاعل حيث يجعلها جعلاً غير منبت في وعاء الدهر بتّة. وأما ما يتعلّق وجوده بالزمان فإنّ تعيّن بالوقوع في آن فلا يكون له بقاء زمني، وإنّ تعيّن بأنّ حصوله في زمان أو في جميع الأزمنة فيكون لا محالة له بقاء زمني مستمرّ في جميع الأزمنة وهو الأبدى، أبدية زمنية، أو متخصّص بزمانٍ ما^{٧٢٠} منقطع فيما بعده من الأزمنة وهو الحادث المنبت^{٧٢١} الوجود.

أما أنت قد تحصّلت أنّ طباع الجواز وهو المحوج إلى الجاعل لا ينسلخ عنه المعلول في حالٍ ما من الأحوال أصلاً؟! فالبقاء الزمني إنّما يتصوّر باستمرار الجعل على معنى أنّ الجاعل يجعل ذات المعلول في جملة زمان البقاء الذي هو متّصل واحدٌ شخصيٌّ، فإذا انحلّ ذلك الزمان إلى أجزاء وانفرضت فيه حدود حكم العقل بوجوب استناد المعلول الباقي في^{٧٢٢} كلّ من تلك الأجزاء والحدود إلى ذلك الجعل بعينه، فيكون ذلك الجعل في

٧١٧. ج: + و

٧١٩. ل: لا يثبت

٧٢٢. ج: - في

٧١٦. م: - بأن

٧٢١. ل: المنبت

٧١٥. خ: يفتن

٧١٨. ل: - وأنما وقوعه في وعاء الدهر

٧٢٠. ج: - ما

جميع تلك الأجزاء والحدود واحداً بعينه بحسب الذات، متكثرًا بحسب النسبة إلى تلك الأزمنة والآتات.

[معنى إفاضة الجاعل للمعلول]

فإذن يجب أن يتصل إفاضة الجاعل آناً قاناً حتى يتصور استمرار بقاء المعلول، فإذا انقطع اتصال الإفاضة^{٧٢٣} من تلقاء الجاعل بطل بقاء ذات المعلول، لا بمعنى أن فعليته الحاصلة في زمان البقاء قد ارتفعت وبطلت؛ بل بمعنى أن الجاعل لم يفعله فيما بعد زمان البقاء، فلم يحدث له تقرر بعد ذلك الزمان، فرجع إلى بطلانه الأزلي.

فالجاعل مهما نزع ذات المعلول الزماني من كتم الليس الأزلي في زمان ما^{٧٢٤} فقط، بطل بطلانه وحدث تقررّه في ذلك الزمان؛ فإذا ودّعه^{٧٢٥} على البطلان الأزلي والليس الطبيعي فيما بعد ذلك الزمان، انبث^{٧٢٦} بقاءه وانقطع استمراره، ولم يتجدّد له تقرر بعد زمان البقاء؛ فإذا ينقطع تجدد التقرر، لا أنه يرتفع^{٧٢٧} التقرر^{٧٢٨} المتجدّد الذي قد تمّ تجددّه وحصوله، فعند انتهاء زمان البقاء ينتهي الاقتضاء الموجب تجدد تقرر المعلول، فيصير المعلول باطل الذات؛ لأنّ تقررّه في الزمان الثاني لم يتجدّد لعدم تحقق ما يجب معه اقتضاء الجاعل.

فإذن يكون العدم بعد زمان البقاء كالعدم الأزلي الذي كان للمعلول أولاً قبل زمان الحدوث، وسبيله سبيله،^{٧٢٩} حيث يسنده العقل إلى عدم آخر هو عدم ما^{٧٣٠} يوجب اقتضاء الوجود، وهكذا الي حيث يتمادى لحاظ العقل، وليس يلزم من ذلك أن يتمادى الأمر إلى لا نهاية بالفعل، ولا أن يكون في العدم بما هو عدم كثرة متحققة أصلاً على ما حقّقنا لك فيما قد سلف.

[كيفية اعتبار الضرورة بشرط المحمول في الدهريات]

وأيضاً قد كنت استوضحت من قبل فائض لك أن الضرورة بحسب المحمول لا يمكن

٧٢٥. ج: أودعه

٧٢٤. ج: ما

٧٢٣. ج: الأزمنة

٧٢٧. ج: نور بعد زمان... يرتفع

٧٢٦. انبث: انقطع

٧٣٠. ج: ما

٧٢٩. هكذا في النسخ

٧٢٨. ج: تقرر

أن تبطل بعد الحصول أبداً، وإن كانت هي وجوباً بالغير؛ وإنما سبيل بطلانها أن لا يتحقق أزلاً وأبداً أصلاً؛ فإنها إن تحققت وقتاً ما من الأوقات فلا يرتفع بعد ذلك الوقت، على معنى أن يتجدد ارتفاعه في ذلك الوقت.

أليس الوجود الحاصل في وقت بعينه دون سائر الأوقات إن ارتفع بعد الحصول على أن يتجدد ارتفاعه [١]: فإما أنه يرتفع في ذلك الوقت بعينه، [٢]: وإما أنه يرتفع في وقت آخر بعد ذلك الوقت؟!

والأول: محال، لأنه يستلزم أن يجتمع الوجود والعدم في ذلك الوقت بعينه، فيكون فيه اقتران المتناقضين.

والثاني: غير معقول في نفسه، لأنه لم يكن في وقت آخر غير ذلك الوقت حاصلًا أصلاً حتى يتصور أن يتجدد ارتفاعه فيه.

[عدم جواز اعتبار عدم طارٍ في الدهريات والزمانيات]

فإذن قد انصرح لديك من سبيلين أنه كما ليس يتصور عدم طارٍ في وعاء الدهر فكذلك لا يصح عدم طارٍ في أفق الزمان، ولكن الجهة في ذلك مختلفة؛ فإن عدم الطاري إنما لا يعقل في وعاء الدهر لعدم انقطاع الوجود الحاصل فيه بته، وإنما لا يصح في أفق الزمان، لأن عدم^{٧٣١} الطاري فيما يعرضه انقطاع الوجود في أفق الزمان مرجعه إلى عدم تحقق الوجود في زمان ذلك العدم، وهو عدم أزلي مستند إلى عدم علّة الوجود في ذلك الجزء من الزمان، لا إلى رفع الوجود في زمان الوجود، فيشتمل على التناقض.

فإذا الوجود المتحقق في أفق الزمان لا يرتفع في وعاء الدهر، ولا يحدث ارتفاعه في أفق الزمان، بل إنما لا يحدث فيضان التقرّر والوجود عن الجاعل فيما بعد ذلك من الأزمنة، وبينهما فرقان مبين.

ترتيل فيه إعضال وتحصيل

[إن انقطاع الوجود لا يتصور إلا في الزمانيات]

كأنك الآن تأهبت أن تستيقن أنه لما كان الوجود من حيث هو وجود ليس يتصف

بالامتداد واللامتداد- بل إنَّما من حيث مقارنة الزمان وطره وكذلك العدم - فلا يمكن ارتفاع الوجود الزماني المنقطع الوجود عن وعاء الدهر؛ لأنَّه إنَّما ينقطع من حيث مقارنته لزمان معيَّن دون غيره، فلا يكون ممتدّاً مستمراً في غير ذلك الزمان.

فهو إذاً إنَّما يرتفع من حيث الاستمرار، فلا يستمرّ في الأزمنة التي هي بعد زمان وجوده، فليس هو يرتفع عن الواقع من حيث هو وجود في الواقع، بل إنَّما يرتفع من حيث هو مستمرّ، وإنَّما كان يرتفع عن الواقع رأساً لو كان يرتفع عن زمان الوجود أيضاً، وهو محالٌّ، وإلَّا لزم التناقض. فإذا انقطاع الوجود لا يتصوّر إلَّا للحوادث^{٧٢٢} الزمانية وبحسب أفق الزمان

[ارتفاع العدم عن الدهريات]

وأما العدم فهو يرتفع عن وعاء الدهر؛ وذلك لأنَّ الجائزات^{٧٢٣} الغير الزمانية كانت باطلّة معدومة في الواقع عدماً هو ليس صرف غير ممتدّ وغير مستمرّ،^{٧٢٤} ففعلها جود^{٧٢٥} الجاعل وأبدعها صنعه، فارتفع ذلك البطلان والعدم عن الواقع بالمرّة إذا لم يكن ذلك العدم زمانياً حتّى يصحّ أن يقال: إنَّه لم يرتفع عن زمانه، بل إنَّما هو مرتفع في زمان آخر بعد ذلك الزمان، وذلك ليس ارتفاعاً عن الواقع، ولا هو انقطاع في وعاء الدهر وإن كان ارتفاعاً عن بعض الأزمنة وانقطاعاً في أفق الزمان على قياس ما تلي عليك في الوجود الزماني؛ بل كان عدماً صريحاً وبطلاناً ساذجاً غير متعلّق بالزمان أصلاً؛ بل هو عدم الزمان والزمانيات وجملة الجائزات جميعاً، وغير متصوّر فيه الامتداد واللامتداد بوجه من الوجوه.

فلا يعقل حصول التقرّر والوجود الذي لا يتصوّر فيه أن يتعلّق بزمان أو أن أو بجملة الأزمنة، ولا أن يكون مستمرّاً^{٧٢٦} استمراراً زمانياً أو دفعياً دفعية آنية في الواقع وفي وعاء الدهر للمعلولات الدهرية الغير الزمانية إلَّا بأن يرتفع ذلك البطلان والعدم عن الواقع بالمرّة، أي عن نفس الأمر رأساً، وإلَّا لزم أن يكون الشيء الغير الزماني باطلاً ومستقرّاً

٧٢٤. ج: - غير غير ممتد

٧٢٣. ج: الجائز

٧٢٢. ج: الحوادث

٧٢٦. ل: - مستمرّاً

٧٢٥. م، خ: وجود

معدوماً وموجوداً في وعاء الدهر معاً معية دهرية، وهو مستحيل وفطري الاستحالة؛ وكذلك سبيل القول في غير الحوادث الزمانية من الزمانيات الموجودة.

[إعضال في كيفية ارتفاع العدم عن الزمانيات]

وأما الحوادث الزمانية فإنَّ فيها إشكالاً عسراً صعباً، قد عضَّ^{٧٣٧} الأمر تعضيلاً^{٧٣٨} عظيماً، وعقد البحث تعقيداً عويصاً وهو: أنَّه يلزم من ذلك التبيان^{٧٣٩} أن يكون حدوثها بارتفاع عدمها عن الواقع رأساً، وهو معنى ارتفاع العدم عن وعاء الدهر، مع أنَّ الدليل القائم على أنَّ الوجود الزماني المنقطع في أفق الزمان لا يرتفع عن الواقع رأساً، لعدم ارتفاعه عن زمانه، بل إنَّما عن الزمان الذي هو بعد ذلك الزمان، فقد ناهض بعينه هناك^{٧٤٠} فإنَّ الحادث^{٧٤١} الزماني إن ارتفع عدمه^{٧٤٢} عن الزمان الذي هو قبل زمان حدوثه لزم وجوده في ذلك الزمان الذي هو^{٧٤٣} زمان العدم، فيلزم التناقض في القول واجتماع المتناقضين في ذلك الزمان، وإن لم يرتفع عدمه عن ذلك الزمان - بل إنَّما عن زمان الوجود فقط - فلم يكن هو مرتفعاً عن الواقع^{٧٤٤} في وعاء الدهر، بل إنَّما ينقطع استمراره في أفق الزمان، كما الموجود من غير فرق بينهما.

[الإجابة]

فحقيق بنا أن نيسط^{٧٤٥} أيدي عقولنا سائلين من بارئنا العليم الحكيم فكاك الأمر من هذه العقدة الفراعة، مبتهلين إليه في المسألة، ملحين في الضراعة، فنقول وبالله الاعتصام: أَلَمْ يقرع سمعك أنَّ تحقّق الطبيعة يكون بتحقّق فردٍ ما من أفراد تلك الطبيعة، وارتفاعها لا يكون إلّا بارتفاع جميع الأفراد، وإنَّ العدم هو رفع تحقّق طبيعة الوجود ولا تحقّق طبيعة ذلك الرفع؟!

٧٣٨. د: تفضيلاً / خ: فصل الأمر تفصيلاً

٧٣٧. د: فضل

٧٤٠. ش: - هناك

٧٣٩. يمكن أن يقرأ ما في ج: البيان

٧٤٣. ج: + قبل

٧٤٢. ل: عدم

٧٤١. خ: الحادثات

٧٤٥. ج: ينسط

٧٤٤. ج: + و

فاستشعر أنه إذا حصل الوجود للحدث في زمانٍ ما بحسب الواقع تحقّق مطلق الوجود له في الواقع، فبطل إذن صدق عدمه في الواقع، وهو رفع طبيعة وجوده^{٧٤٦} في وعاء الدهر؛ وإن صدق عدمه في زمانٍ ما وهو رفع^{٧٤٧} طبيعة الوجود عنه^{٧٤٨} في ذلك الزمان وهو زمان قبل الحدث.

فقد دريت أنّ طبيعة الوجود في وعاء الدهر أعمّ تناولاً^{٧٤٩} من الوجود في الواقع باعتبار الوقوع في ذلك الزمان بعينه أو الوجود في الواقع^{٧٥٠} بحسب الوقوع في زمان آخر، أو^{٧٥١} الوجود في الواقع بحسب الحصول لا في زمان ولا في آن، ويكفي لتحقيق الطبيعة تحقّق فردٍ ما.

[أنّ عدم الزماني لا يستلزم عدم الدهري]

فإذا أُلغى عدم في زمانٍ ما بخصوصه فقط ليس عدماً دهرياً، ولا هو بمستلزم^{٧٥٢} له، لجواز تحقّق الوجود في وعاء الدهر بحسب الوقوع في زمان آخر، فهو أعمّ منه بحسب التحقق، بل إنّ عدم في جميع الأزمنة أيضاً غير مستلزم لعدم في وعاء الدهر، لجواز أن يكون الشيء غير زماني، فيوجد في وعاء الدهر ولا يوجد في شيء من الأزمنة بخصوصه ولا^{٧٥٣} بخصوصه ولا في جميع الأزمنة، والمقابل للوجود في وعاء الدهر هو عدم في وعاء الدهر، لا عدم في زمانٍ ما بخصوصه أو لا بخصوصه أو في جميع الأزمنة.

[إنّ كلّ حادث زماني حادث دهرى وزماني وذاتي]

فإذا تحقّقت ذلك فاعلم أنّ كلّ حادث زماني فهو حادث دهرى أيضاً، وأنّ له أنحاء الحدوث الثلاثة جميعاً: الحدوث الذاتي، والحدوث الدهري، والحدوث الزماني.

[إنّ الحادث الزماني مسبوق بعدمين]

وله بحسب الحدوث الدهري المسبوقية بعدم في وعاء الدهر، وبحسب الحدوث

٧٤٨. ج: عين

٧٤٧. ل: - رفع

٧٤٦. ج: الوجود

٧٥٠. ل: + بحسب الوقوع في زمان... الواقع

٧٤٩. ج: متناولاً

٧٥٣. ج: - لا

٧٥٢. ل: مستلزم

٧٥١. ج: إذ

الزماني المسبوقية بالعدم الزماني؛ فإنَّ لعدمه الذي هو قبل زمان الحدوث اعتبارين:
 [١]: اعتبار أنَّه عدم ذلك الحادث في الواقع بما هو عدمه من غير أن يلحظ^{٧٥٤} له امتداد أو لا امتداد، وهو بهذا الاعتبار عدم في وعاء الدهر؛
 [٢]: واعتبار أنَّه مقارن لزمان قبل زمان الحدوث، لأنَّ ذلك الحادث زماني^{٧٥٥} متخصّص الوجود بزمانٍ ما، فيكون لامحالة غير متحقّق الوجود قبل زمان الحدوث، فيكون عدمه أيضاً بحسب ذلك زمانياً واقعاً في الزمان القبل، وهو بهذا الاعتبار عدم في أفق الزمان.

وكذلك وجوده الحادث يجري فيه الاعتباران بحسب اللحاظين:

- [١]: لحاظ سنخ طبيعة الوجود بما هو وجود في الواقع؛
 [٢]: ولحاظ أنَّه عرض له أن يتخصّص بزمان ويمتدّ بامتداده.

[إنَّ العدم لا يطرأ لحداثات، بخلاف الوجود]

فإذاً وجود الحادث الزماني في زمان وجوده يستلزم بطلان الآخر، ولا يستلزم بطلان^{٧٥٦} عدمه في وعاء الدهر من حيث حصوله فيه، إذ تقرّر أحد المتقابلين يستلزم بطلان الآخر، ولا يستلزم بطلان عدمه في^{٧٥٧} أفق الزمان إلّا في زمان وجوده، لا في زمان قبل زمان الحدوث؛ فإنَّ أفق الزمان منقسم؛ فلا يتقابل الوجود في بعض منه والعدم في بعض آخر ولا كذلك وعاء الدهر، فيكون الوجود فيه ببطلان العدم فيه، والعدم فيه ببطلان الوجود فيه بتّة.

ولذلك ما أنَّه إذا حصل الحادث الدهري بالوجود الدهري الغير الزماني بطل عدمه في وعاء الدهر لم يتصوّر عدمه مرّة أخرى ببطلان ذلك الوجود الواقعي في وعاء الدهر، وإلّا لزم في وعاء الدهر الامتداد وصحة الانقسام، فيلزم أن ينقلب وعاء الدهر أفق الزمان؛ وهو خلف باطل.

فإذن قد انصرح أنَّ الوجود يكون طارياً، والعدم لا يكون طارياً أصلاً، وانكشف لك سرّه.^{٧٥٨}

٧٥٤. ل: + نفسه ج: ٧٥٥. زمان

٧٥٦. ل: ش: - الآخر ولا يستلزم بطلان ج: ٧٥٧. ج: + الآخر ولا... عدمه

٧٥٨. ج: سرّ

[كيفية اقتران العدم بالزمانيات]

واقتران العدم في بعض الأزمنة ليس ينافي الوجود في وعاء الدهر؛ إذ الوجود في وعاء الدهر أعمّ تحقّقاً من الوجود في زمانٍ ما أو في جميع الأزمنة، ومن الوجود الواقع لا في زمانٍ ما ولا في جميع الأزمنة، والعدم في وعاء الدهر أخصّ تحقّقاً من العدم في أفق الزمان، أي ^{٧٥٩} في زمان ما أو في جميع الأزمنة، ^{٧٦٠} لجواز كون المعدوم في وعاء الدهر غير زمني، وأنّ الوجود في بعض الأزمنة بالفعل ينافي العدم في وعاء الدهر. فإذا الوجود إنّما يصحّ أن يبطل استمراره، لا سنخه؛ ^{٧٦١} والعدم يبطل سنخه ^{٧٦٢} واستمراره. والجاعل إنّما يبدع الحادث الزماني من حيث إنّّه حادث ذهري بأن يبطل عدمه في وعاء الدهر ويوجده ^{٧٦٣} من حيث هو حادث زماني ^{٧٦٤} في شطر معيّن من الزمان هو زمان وجوده، ولا يبطل عدمه في زمان آخر هو زمان قبل آن الحدوث ووقته أو بعد زمان الوجود، بل إنّما يبطل عدمه في زمان وجوده فقط، وإلّا لتناقض الأمر. وهذا الأصل من غوامض الحكم اليمانية، فأحسن إحصاف الغريزة وإعمال القرينة، ولا تترك السنّة العقلية من رفض طور الوهم في لحاظ هذه الحقائق الملكوتية!

نقاوة مخلصية ^{٧٦٥}

[إنّ الماضي والمستقبل يختلفان بالقياس إلى الأشخاص الزمانية]

فإذا أخذ ^{٧٦٦} ما قرّره بسرك تهياً لك ^{٧٦٧} أن تشعر أنّه لما كان الماضي من الزمان بما فيه بالنسبة إلينا مستقبلاً بالنسبة إلى بعض ^{٧٦٨} من ^{٧٦٩} قبلنا والمستقبل بالنسبة إلينا، وكذلك الحال ربّما يكون ماضياً بالنسبة ^{٧٧٠} إلى بعض من سيوجد. فلا يستصحّ العقل المتبصّر أن يحكم على الزمان الماضي أو المستقبل بالعدم على الإطلاق، بل بالإضافة

- | | |
|------------------|----------------------------------------|
| ٧٥٩. ج: ان | ٧٦٠. ش: - ومن الوجود الواقع... الأزمنة |
| ٧٦١. ج: لا ينسخه | ٧٦٢. ج: - و العدم يبطل سنخه |
| ٧٦٣. ل: يوجد | ٧٦٤. م: - الدهر ويوجده... زماني |
| ٧٦٥. ج: فحصية | ٧٦٦. ج: اقلد / أخذ: أقام |
| ٧٦٨. خ: البعض | ٧٦٩. ج: - من |
| | ٧٧٠. ج: - إلينا و... بالنسبة |
| | ٧٦٧. ج: بهناك (?) |

فقط؛ لأنّ الوجود والعدم في أفق الزمان يختلف بالقياس إلى الأشخاص الزمانية، والمحيط بأفق الجميع لا يحكم على شيء من ذلك بالعدم، بل إنّما باختصاص الوجود بحدّ معيّن، ويعلم عدم البعض بالإضافة إلى البعض في أفق الزمان وإنّ ذلك ليس عدماً في الواقع على الإطلاق لا بالإضافة.

فبالجملة ليس يعرض^{٧٧١} لشيء من الأمور المتغيّرة المتعاقبة بعد؛ إذ أخرجها الجاعل من اللبس إلى الأيس في وعاء الدهر عدم في الواقع وبالنسبة إلى الجاعل^{٧٧٢} المحيط، بل إنّما لكلّ من الحوادث الزمانية اختصاص بجزء^{٧٧٣} من أجزاء^{٧٧٤} الزمان أو حدّ من حدوده؛^{٧٧٥} فإذا العدم الزماني مرجعه غيبوبة زماني عن زماني آخر، أو عدم تحقّق ما هو متخصّص الحصول بحدّ من حدود الامتداد في حدّ آخر.

نتيجة ميزانية عقلية^{٧٧٦}

[في كيفية اعتبار الدوام في القضايا الفعلية والدائمة]

[إنّ القضية المطلقة العامّة الفعلية والقضية الدائمة تتحقّقان في الزمان]

فإذن قد تفتّنت سرّ ما يقال في حكمة الميزان أنّ العقد المطلق العام إمّا صادق التحقّق^{٧٧٧} دائماً وإمّا كاذب غير متحقّق الحكم أزلاً وأبداً، ولا ثقة بما يحاول أن يقرّر به هذا القول مع الذهول عن ذلك الأصل؛ وقد كنّا أشعرناك من قبل أنّ مفاد^{٧٧٨} القضية المطلقة العامّة الفعلية والقضية الدائمة إنّما هو التحقّق في أحد الأزمنة وفي جميع الأوقات في الموضوعات الزمانية، لا في نفس الزمان ولا فيما^{٧٧٩} يتقدّس عنه.

[كيفية اعتبار العقود الدائمة في غير الزمانيات]

فإذن قد استبان لك أمر العقود المطلقة العامّة^{٧٨٠} والعقود الدائمة في جميع

٧٧١. ج: يفرض	٧٧٢. ج: - من اللبس... الجاعل
٧٧٣. م، ج: بجزء اجزاء	٧٧٤. ل: - اجزاء
٧٧٦. خ: - عقلية	٧٧٧. ج: - التحقّق
٧٧٩. ج: - فيما	٧٨٠. ل: - العامة
	٧٧٥. ج: دونه
	٧٧٨. ج: يفاد

الموضوعات، فإن هاد^{٧٨١} نفسك أن الحادث الدهري ممّا ليس هو بزمني [١]: إمّا أن يصدق الحكم عليه بالعدم^{٧٨٢} وبالوجود جميعاً بالإطلاق العام، فيلزم [الف]: إمّا أن يتحقّق المتناقضان، [ب]: أو أن^{٧٨٣} ينقسم وعاء الدهر؛ وهما محالان.

[٢]: أو يصدق الحكم عليه بالعدم فقط فلا^{٧٨٤} يوجد في وعاء الدهر أصلاً؛

[٣]: أو بالوجود فقط فلا يكون مسبوقاً بالعدم في وعاء الدهر.

وذلك كلّه فسخ الضبط وخرق الفرض، واللازم أن لا يصدق على الموضوعات الغير الزمانية إلاّ العقد الدائم إمّا بالعدم أو بالوجود.

[تحقيق في الفرق بين الإطلاق العامّ الفعلي الدهري والزمني]

و^{٧٨٥} حول تثبيتك على الأمر بأنّ الإطلاق العامّ الفعلي^{٧٨٦} الدهري غير الإطلاق العامّ الفعلي الزمني، والحكم بالعدم بالفعل بالإطلاق العامّ إمّا لا يصادم صدقه وتحقّقه صدق الحكم بالوجود بالفعل بالإطلاق العام إذا كان الإطلاق العامّ الفعلي^{٧٨٧} زمانياً، أي كان الموضوع من الزمانيّات والوجود والعدم زمانيين، فإنّه على ذلك التقدير ليس يلزم من فعلية تحقّق أحد الحكمين بطلان تحقّق الحكم الآخر لانقسام أفق الزمان وتحقّق الحكمين بالفعل بحسب زمانين.

وأما إذا كان الإطلاق العامّ^{٧٨٨} الفعلي دهرتياً غير زمني، أي كان الموضوع خارجاً^{٧٨٩} عن الوقوع في أفق الزمان والوجود والعدم غير زمانين فإنّ الحكمين يتصادمان، وتحقّق أحدهما بالفعل يبطل تحقّق الآخر بالفعل بتّة.

فإذاً المعلول الموجود الغير الزمني إذ قد أبدعه الجاعل بطل الحكم عليه بالعدم بالفعل بالإطلاق العامّ الدهري، أي ارتفع تحقّقه وصدقه عن الواقع وعن وعاء الدهر، ولكن من تلقاء الجاعل لا من قبل ذات موضوع العقد؛ فالعقل^{٧٩٠} يحكم أنّ الحكم عليه

٧٨٣. ج: - أن

٧٨٦. ج: العقلي

٧٨٩. ج: خارج

٧٨٢. م: بالعدم

٧٨٥. ج، ش: - و

٧٨٨. ل: - العام

٧٨١. ج: فإن ما

٧٨٤. ج: ولا

٧٨٧. ج: الفعل

٧٩٠. م: فالفعل

بالعدم بالفعل بالإطلاق العام الدهري قد كان له صدق وتحقق قبل البطلان في وعاء الدهر قبلية دهرية غير زمانية؛ فالجاعل يفيضه، أبطل صدقه، ويحققه^{٧٩١} في وعاء الدهر وفي الواقع، وأوجب صدق الحكم عليه بالوجود بالفعل، ويحقق^{٧٩٢} ذلك الحكم في الواقع وفي وعاء الدهر.

[كيفية اعتبار الدوام وعدمه في الحادث الدهري الغير الزماني]

فإذن لا يصدق دوام وجوده دواماً^{٧٩٣} غير زماني؛ لأن الحكم عليه بالعدم بالفعل كان صادقاً قبل الوجود قبلية غير زمانية، ولا يصدق عدمه وجوده جميعاً بالإطلاق العام الدهري؛ لأن صدق عدمه في الواقع وفي وعاء الدهر قد بطل وانرض^{٧٩٤ ٧٩٥} بصدق وجوده في وعاء الدهر، لأن عدمه في الواقع قد انصرم فحصل الوجود، حتى يصدق الحكم بهما كليهما في الواقع بإطلاقين عامين، كما يكون في العدم والوجود الزمانيين، فذلك من خواص أفق الزمان وانقسامه.

فالزماني ينصرم ويستعقب ما يصادمه^{٧٩٦} بالانصرام والإنبتات، لا بالبطلان والارتفاع في الواقع. وغير الزماني يبطل ويكون استعقابه لما^{٧٩٧} يصادمه ببطلانه وانرضاضه^{٧٩٨} وارتفاعه في الواقع؛ فلذلك ما أنه ليس يصدق الحكم بها كليهما في الواقع بإطلاقين عامين.

فإذاً الموجود الحادث الدهري إذا لم يكن زمانياً لا يصدق الحكم بأنه موجود بالدوام ولا بأنه معدوم بالإطلاق العام، لارتفاع^{٧٩٩} صدق الحكم بأنه معدوم بالفعل بالتقرر الذي هو به^{٨٠٠} معقبه ومبطله من تلقاء فيض الجاعل. وهذا من السرّ العجائب^{٨٠١} الذي لا يرجى التفتن^{٨٠٢} له والتثبت عليه إلا بفطرة شاهدة قدسية، وقريحة شامخة ملكوتية.

فإن سومح في الحكم بالعدم بالإطلاق العام الدهري وريم بذلك أنه كان للعدم سبق

٧٩١. ل: تحقّقه	٧٩٢. ل: تحقّق .	٧٩٣. ج: وما
٧٩٤. هكذا في النسخ	٧٩٥. انرض: تكثر	٧٩٦. م: يصادر
٧٩٧. م: لا	٧٩٨. ل: الفرضاضة	٧٩٩. م: لا ارتفاع
٨٠٠. خ: - به	٨٠١. ل: العجائب	٨٠٢. ج: ليتفتن

دهري،^{٨٠٣} فبطل وانتفى عن الواقع بالتقرّر والوجود في وعاء الدهر لساغ، لكن ليس ذلك حكماً بالعدم بالإطلاق العام، أليس مفاده الحكم بالعدم بالفعل في الواقع وبعد التقرّر والوجود في وعاء الدهر؟! قد انقضّ^{٨٠٤} ذلك وسقط، حتّى لو حكم به لم يكن علي محاذاة الواقع. فإذاً يرجع الحكم بالإطلاق العام إلى مجرد إطلاق اللفظ مع بطلان معناه الذي قد وضع ذلك اللفظ بإزائه.

استنشاء استنهاضية

[في كيفية تحقّق الموجود الغير القارّ دفعة واحدة]

[تقدمة في تناهي الزمان والزمانيات إلى لا نهاية]

هل أنت مستضيء^{٨٠٥} الفطنة، متبصّر السرّ بما كشفنا لك عنه الغطاء، فيظنّ بك أن تدرك أنّ الزمان الممتدّ في نفسه لما كان^{٨٠٦} موجوداً في وعاء الدهر، على أنّه متّصل واحد تحشد أجزاؤه الفرضية بحسب ذلك الوجود وبالنسبة إلى المبدأ الأوّل، والمراتب التي^{٨٠٧} هي وراء أفق الزمان - وإن لم تكن حاشدة بالقياس إلى الزمانيات وفي حدّ واحدٍ من حدود أفق الزمان، وكذلك الحركة المتّصلة التي هي محلّه والحوادث الزمانية المتعاقبة بحسب وجوداتها العينية أيضاً كذلك - فإنّ تعاقبها ليس بالنسبة إلى بارئها المحيط، ولا بحسب الوقوع في وعاء الدهر؛ بل إنّما باعتبار وقوعها في أفق الزمان فقط، فلا محالة ينتهض برهاناً التطبيق والتضايّف، وبرهان الحيثيّات وبرهان الوسط والطرف وسائر ما أقيم في الفلسفة وفي الحكمة الحقيقية على استحالة^{٨٠٨} اللانهاية بالفعل في الكمّ المتّصل القارّ الموجود وفي الكمّ المنفصل^{٨٠٩} ومعرضه من الموجودات المجتمعة المترتبة ضعاً أو الترتب السببي والمُسببي بالطبع أو بالعلّية هناك أيضاً؛ فينسحب ذلك كلّهُ على امتناع اللانهاية بالفعل في مقدار امتداد الزمان وفي عدد الموجودات المتسلسلة المتسابقة الزمانية.

٨٠٥ ل: مستعين / خ: مستغنى

٨٠٨ ج: استحالته

٨٠٤ ل: انقص

٨٠٧ ل، م: الذي

٨٠٣ م: سبقاً دهرياً

٨٠٦ ل: - لما كان

٨٠٩ ج: المتصل

فيتين^{٨١٠} أنه يستحيل أن يتمادى مقدار الزمان الممتد في جانب الأزل^{٨١١} إلى لا^{٨١٢} نهاية، أو عدد الحوادث المترتبة المتسابقة لا إلى أول؛ فكما أن الأبعاد المكانية الجسمانية^{٨١٣} أو المجردة التي البتة تشغلها تلك متناهية امتداداً، وكذلك المتمكنات المتكثرة الواقعة^{٨١٤} في الأمكنة عدداً فكذلك^{٨١٥} الامتداد الزماني متناهٍ مقداراً والزمانيات المتكثرة الواقعة في الأزمنة عدداً.

[إن الموجود الغير القارّ يوجد بتمامه دفعة]

فالآن^{٨١٦} حصص^{٨١٧} أنه يسقط تشبث الفلاسفة في انصرافهم عن الحق ومصادمتهم للبرهان بأن الموجود الغير القارّ بالذات وإن كان كمّاً متصلاً لكنه ليس يوجد بتمامه دفعة، والأمر المتعاقبة وإن كانت مترتبة^{٨١٨} متسابقة بالطبع لكنها ليست موجودة معاً. فاستفّ العقل أمقتضى حكم^{٨١٩} التطبيق وتكافؤ المتضايقات وتناهي المحصور بين حيثية ما وأية حيثية كانت؟! ولزوم طرف لا يكون وسطاً عند حصول ما هو موصوف بالوسطية، وسائر البراهين مقصور على استيجاب التناهي بحسب الدفعة الزمانية؟! أي تناهي ما يوجد بتمامه أو بجميع آحاده معاً في حدٍّ من حدود الامتداد وبالقياس إلى زماني^{٨٢٠} ما - أم يحيل اللانهاية بالفعل بحسب الوجود في الواقع، سواء كان ذلك دفعة واحدة زمانية أو دفعة واحدة دهرية غير زمانية.

أليس الوجود في وعاء الدهر وبالنسبة إلى من يحيط بالزمان كله مرة واحدة غير زمانية وجوداً في الواقع واجتماعاً في وعاء الدهر؟! فكما أن^{٨٢١} الوجود زماني ودهري وكلّ منهما وجود بالفعل فكذلك الاجتماع زماني ودهري، وكلّ منهما اجتماع في الوجود بالفعل. وحكم البراهين على الاجتماع في الوجود بالفعل لا على نحو ما من أنحاء الاجتماع في الوجود بالفعل بخصوصه. فإذن قد

٨١٢. ل: لا الى

٨١٥. ل: فذلك

٨١٧. حصص: بأن

٨١٩. ج: حكمة

٨١١. ل: الأول

٨١٤. ل: الدافعة

٨١٦. يمكن أن يقرأ ما في ج: والآن

٨١٨. ج: - بتمامه دفعة... مترتبة

٨٢١. ج: - أن

٨٢٠. خ: زمان

انفصم ما كان استمساكهم به وانقضَّ ما كان تعويلهم عليه، والحمد لله ربَّ العالمين ^{٨٢٢}.

تتميم تسجيلي

[في كيفية الجمع بين استحالة اللا تناهي والأزلية الزمانية]

[استحالة اللانهاية]

لا تَظَنَّ بما اختطفت ^{٨٢٣} من انتهاض البراهين وانسحاب حكمها باستحالة اللانهاية على تمادي الزمان والزمانيات في جانب الأزل ^{٨٢٤} لا إلى أول بالفعل، أنه مختصَّ بما لو سلك ^{٨٢٥} سبيل الحق، وقيل ^{٨٢٦} بوجود الزمان الممتدَّ والحركة المتصلة التي هي محلّه في الأعيان.

أليس قد تحقَّق في الفلسفة أنَّ المقدار المتَّصل المرتسم بتمام هويته الاتصالية في المدارك الخيالية والوهمية والنفوس المنطبعة والمدارك الجسمانية يمتنع أن يكون غير متناهي ^{٨٢٧} الامتداد؟! كما ^{٨٢٨} المقدار الموجود في الأعيان من غير فرق؛ وأنَّ مقتضى براهين امتناع اللانهاية غير مختلف ^{٨٢٩} فيهما. وكذلك الصور الإدراكية المترتبة المنطبعة ^{٨٣٠} في الذهن على سبيل الاجتماع تستحيل فيها اللانهاية بالفعل، كما في المترتبات الموجودة في الأعيان معاً.

وبالجملة لا اختصاص لاستحالة اللانهاية بالفعل بأحد الوجودين مهما ^{٨٣١} حصل اجتماع وصفي الترتب والاجتماع، وسواء في ذلك الكم المتَّصل والكم المنفصل أو ^{٨٣٢} معروضه، فلذلك قالوا إذا توقَّف شيء ما على حصول أمور مترتبة غير متناهية معاً في الذهن كان ممتنعاً لتوقُّفه ^{٨٣٣} على ما هو ممتنع بالذات.

٨٢٢. اقتباس من الحمد / ٢ وغيرها

٨٢٤. ج: الأول

٨٢٣. ج: احتفظت / اختطفت: اجتذبت، انتزعت

٨٢٥. يمكن أن يقرأ ما في أكثر النسخ: يوسلك

٨٢٦. هكذا في النسخ / الكلمة مشوشة في ج

٨٢٧. ج: - المنطبعة... متناهي

٨٢٩. ج: - وأن مقتضى... مختلف

٨٢٨. ج: + و

٨٢٩. ج: + و

٨٢٨. ج: + و

٨٣١. ج: التوقفه

٨٣٢. ج: - أو

[كيفية اعتبار اللاتناهي في الاعتباريات المتخيّلة]

وجواز التسلسل في الاعتباريات العقلية معناه أنّه ليس يتصوّر هناك الانقطاع السلسلة بانقطاع لحاظ العقل بتّة، لأنّه ممكن الحصول في ملحوظات العقل على سبيل التفصيل وليس بمستحيل.

[كيفية اعتبار عدم التناهي في الكمّ المتصل]

وبيّنوا استحالة أن يكون الكمّ المتّصل المتخيّل غير متناهي الكمية بقولهم: المقدار لا يفارق المادّة في الخارج إلّا عند القائلين بوجود البعد المجرد، لكنّه لا يفارقها في الذهن لجواز أن يتخيّل المقدار^{٨٣٥} مع الذهول عن جميع المواد، فإذا تخيلناه - أعني المقدار الممتد في الجهات الثلاث من غير أن نلتفت إلى شيء من المواد وأحوالها -^{٨٣٦} كان ذلك المتخيّل جسماً تعليمياً.

ثمّ إنّّه لا يمكننا أن نتخيّله إلّا متناهياً؛ لأنّ البرهان الدالّ على تناهي الأبعاد في الخارج يدلّ على تناهيها في الذهن؛ لأنّ الامتداد المخصوص^{٨٣٧} المتخيّل لا يرسم إلّا في آلة جسمانية بحسب تناهيها، فيجب تناهي ما حلّ^{٨٣٨} فيها.

[كيفية اعتبار التناهي في الامتداد الشخصي المتخيّل]

وأيضاً الأدلّة القائمة^{٨٣٩} على تناهي الأبعاد جارية في الامتداد^{٨٤٠} الشخصي المتخيّل إذا كان غير متناهٍ بلافق.

فإن توهّم أنّه إذا امتنع تصوّر المقدار الذي لا يتناهي امتنع الحكم عليه بامتناع وجوده.

قيل: ^{٨٤١}المتنوع تصوّر امتداد شخصي غير متناه، لا تصوّر امتداد لا يتناهي على وجه كليّ، فالممتنع هو المتخيّل لا المتعلّق.

٨٣٥. ل: + المقد / ج: المقدّة

٨٣٧. ج: المخصوصة ٨٣٨. ل: ج: يحل

٨٤٠. م: - الأبعاد جارية في الامتداد

٨٣٦. ل: ج: + لما

٨٣٩. ج: الادلته القائمة (٩)

٨٤١. ج: - الذي لا يتناهي... قيل

وإذا تخيل الجسم التعليمي متناهيًا كان هناك سطح، فإذا تخيل ذلك السطح من غير التفات ^{٨٤٢} إلى الجسم وأعراضه كان ذلك المتخيل سطحاً تعليمياً، وكذا الخط، وكذلك الزمان الممتد المرتسم في الذهن قد يلحظ من غير التفات ^{٨٤٣} إلى المادّة وأعراضها. وربما التحقيق اقتضى أن يقال الممتنع هو تصوّر امتداد شخصي غير متناهٍ، على معنى أن ^{٨٤٤} يصدق عليه بالحمل الشائع الصناعي و ^{٨٤٥} أنه امتداد غير متناهٍ، أعني أنه فرد منه، لا تصوّر ^{٨٤٦} الامتداد الغير المتناهي على أن يكون صدقه على المتصوّر إنّما هو بالحمل الأولي الذاتي فقط، أعني أنه مفهوم طبيعة الامتداد الغير المتناهي وعنوان حقيقته بعينها، لا أنه فرد تلك ^{٨٤٧} الطبيعة، وما تصدق عليه تلك الحقيقة. فهذا ما حصله رؤساء الفلاسفة والمحصلون من الأتباع والمقلّدين.

[معنى الأزلية الزمانية]

وأليس إذا كانت الحركة التوسّطية الفلكية الراسمة لمحلّ الزمان من الحركة المتّصلة والآن السيّال الراسم للزمان ^{٨٤٨} الممتدّ الذي هو مقدارها الحال فيها، لا أوّل لوجودهما في أفق الزمان؟! على معنى أن أيّ زمان فرض فقد كان لهما وجود حاصل في زمان قبله، وهكذا إلى ^{٨٤٩} نهاية على ما يزعمه رؤساء الفلسفة، وذلك معنى الأزلية الزمانية.

[لمية عدم البداية للشيء في الأزل الزماني]

وكون الشيء لا بداية لوجوده في الأزل الزماني عندهم، لزم أن يرتسم من ذلك في النفوس المنطبعة الفلكية زمان ممتدّ غير متناهي الكمية وحركة متّصلة غير متناهية المقدار على أن يحدث الإرتسام تدريجاً، فما قد تمّ حدوث ارتسامه تدريجاً يبقى بجملة هويته الاتّصالية دفعة واحدة معاً، وذلك بعينه ما قد أبطلته أدلّتهم وأحاثته براهينهم على شعورهم منهم بالأمر وإذعان منهم للحقّ.

٨٤٤ ج: - أن
٨٤٧ ج: انه في ذلك

٨٤٣ ج: التفاوت
٨٤٦ ج: لا يتصور
٨٤٩ ل: - لا

٨٤٢ ج: التفاوت
٨٤٥ ش: - و
٨٤٨ م: لزمانها

[الردّ على الفلسفة العامية في معنى الأزلية الزمانية]

فإذن، لا تسع فلسفتهم إلّا الحكم البتّي بأنّه ليس يمكن أن يتمادي الأزل الزماني إلى لا نهاية، وأنّه يستحيل أن يكون^{٨٥٠} شيء من الأشياء الزمانية كالحركة التوسّطية الفلكية أو الآن السيّال أو أي شيء كان أزلية زمانية، على معنى أن يكون له وجود في أزمنة غير متناهية في جانب الماضي، وكذلك يستحيل أن يكون لأُمور متسابقة وجودات متعاقبة في جانب الأزل لا إلى بداية؛ إذ ليس يتصوّر ذلك إلّا بزمان غير متناهي المقدار، وأزمنته غير متناهية العدد إمّا في الأعيان أو في الأذهان السماوية والنفوس الفلكية. فإذاً قد سطع الحقّ وبطل ما كانوا يزعمون، فلعلّ هذا سبيل طبع الفلسفة ونضج الحكمة الحقّة، وإن كان أكثر الناس لا يشعرون^{٨٥١}.

تكشاف إيقاضي

[في معنى تناهي مقدار الزمان وتماديّه في الماضي]

لا تحسّن تناهي اتصال الحركة وامتداد الزمان في جانب الأزل، وكذلك تناهي الحوادث الزمانية^{٨٥٢} المتعاقبة في جانب الماضي ممّا هو ملاك الأمر^{٨٥٣} في أن يتبرهن مسبوقية تفرّر تلك الأشياء بالبطلان، وسبق عدمها على الوجود بحسب الوقوع في الأعيان وفي وعاء الدهر. فنحن إمّا حكمنا بذلك الانسياق الفحص والبرهان إليه من دون أن نروم استعانة به في غرضنا الأصلي - وهو إثبات الحدوث الدهري لها - وإنّك ستساق^{٨٥٤} فيه إلى مساق الحقّ من سبيله إن شاء الله.

فالآن ما رُمنا إلّا إحقاق حقّ هذه المسألة في نفسها، فكأنّا قد أسمعناك من قبل أنّ تناهي مقدار الزمان وعدد الموجودات الزمانية في جانب^{٨٥٥} الماضي ليس يصادم دوام الوجود في وعاء الدهر غير مسبوق بالعدم مسبوقية دهرية، كما أنّ تناهي مقادير الأبعاد

٨٥٠ ج: - يكون

٨٥١ اقتباس من كريمة غافر / ٥٧ وغيرها: «ولكن أكثر الناس لا يعلمون».

٨٥٤ ج: سياق

٨٥٣ ج: لامر

٨٥٢ ل: خ: الفانية

٨٥٥ ل: زمان / ج: + الزمانية في جانب

المكانية ليس يصادم ذلك، فإنَّ الكمَّ المتناهي المقدار سواء كان ذا وضع أو غير ذي وضع لا يأتي من حيث هو كمَّ متناهي المقدار أن يكون له تقرر في الأعيان، لا يسبقه البطلان الصرد^{٨٥٦} ووجود^{٨٥٧} لا يتقدّم عليه العدم الصرف^{٨٥٨} الذي لا يصحّ أن يتصور فيه الاستمرار واللااستمرار؛ بل يجوز بالنظر^{٨٥٩} إلى طباع الامتداد المتناهي الكمية بما هو امتداد متناهي الكمية مكانياً كان أو زمانياً - مع عزل النظر عن كلّ ما يخرج عن هذا اللحاظ - أن يكون موجوداً في وعاء الدهر لا بعد عدم دهري؛ فيحتمل^{٨٦٠} في بادئ الأمر أن يكون^{٨٦١} لوجوده أزلية غير زمانية إلى أن يبطل ذلك في أنظار آخر غير هذا النظر.

فالذي يبطل^{٨٦٢} تناهي مقدار الزمان في الماضي ليس إلّا الأزلية الزمانية على ما ابتدعه معلّم المشائية ومن اتبعه، لا دوام الحصول في وعاء الدهر، وكذلك تمادي مقدار الزمان في الماضي لا إلى بداية، على أن يكون له كميّة غير متناهية المقدار في جانب الأزل، وهو ما يذهبون إليه ليس ممّا ينافي الحدوث الدهري الذي هو حصول الوجود في وعاء الدهر بعد صريح العدم الصرد لا على امتداد ولا امتداد؛ إذ لا يلزم من ذلك تسرمد الوجود ودوامه في المواقع، كما يظنّه من على سبيل أولئك الظّائنين المعتملين لإطفاء نور الحكمة.

بل إنّما يلزم من ذلك الدوام الزماني على المعنى المشهور في الفلسفة لا غير، أي حصول أزمنة غير متناهية الكميّة في الماضي^{٨٦٣} لا إلى بداية، بحيث يكون كلّ مقدار قد فرض في الماضي^{٨٦٤} فقد حصل مقدار^{٨٦٥} آخر قبله؛ وهذا المعنى وراء السرمديّة والدوام في وعاء الدهر، كما أنّ اللانهاية في الأبعاد المكانية إنّما يستلزم تمادى الامتداد المكاني^{٨٦٦} لا إلى نهاية لا استمرار الأزلية الزمانية بحسب الحصول في زمان غير متناهي المقدار في البداية، ولا سرمديّة الوجود بحسب دوام الحصول في وعاء الدهر، لا بعد^{٨٦٧} العدم أصلاً.

٨٥٦ الصرد: البحث الخالص	٨٥٧ ج: - وجود / خ: الوجود
٨٥٨ ج: الفرق	٨٥٩ ل: خ: في النظر
٨٦١ ج: - يكون	٨٦٢ ج: ش: يبطله
٨٦٤ ج: - لا إلى... الماضي	٨٦٥ ل: - قد فرض... مقدار
٨٦٧ ج: بعدم	٨٦٦ ج: الامتداد والمكان
	٨٦٠ ج: فيحصل
	٨٦٣ ل: - في الماضي

[معنى الأزلية الزمانية]

فإذ قد أثبتنا تناهي مقدار الزمان في جهة البداية فقد أبطلنا الأزلية الزمانية على المعنى الفلسفي المشهور، فتحقق أن الأزل الزماني إنما هو مقدار من الزمان في جانب البداية لا يسبقه زمان أو شيء آخر غير الزمان سبقاً زمانياً، والأزلية الزمانية معناها الوجود في جملة ذلك الزمان لا في أزمنة غير متناهية الكمية.

وأما إبطال سرمدية الزمان والحركة وإحالة الدوام لوجود^{٨٦٨} الجائزات في وعاء الدهر الذي هو الدوام السرمدي والسرمدية الدهرية فصرط مستقيم، سنسوقك إلى سبيل إليه فحسبي حكمي بسلوك قدسي وسياحة روعية، ليتبين لك منهج الحق، وليتبين سبيل الظالمين.

ايماض تنبيهي

[في معرفة اللاخلاء الزماني والمكاني]

[إن الآن ليس طرف الزمان في الأزل]

لا ينبغي لك أن تغفل^{٨٦٩} عما أومأنا إليه من قبل أن تنتهي مقدار الزمان في جهة الأزل ليس بحيث يستوجب وجود الآن بالفعل؛ لأن وراء الزمان ليس إلا صريح العدم الصرد البات الذي لا يصح أن يقال إنه عدم ممتد أو عدم غير ممتد وهو اللاخلاء واللاملا الزماني الذي هو بإزاء العدم الخالص الذي هو وراء الفلك الأقصى وهو اللاخلاء واللاملا المكاني، وليس انتهاء الزمان إلى ذلك العدم بطرفه فقط؛ بل هو بنفس هوئيه الامتدادية وبكل جزء من أجزائه وأن من آناته مسبوق بذلك العدم ومُنْتَهٍ إليه.

فليس للعقل أن يوقع بمعونة الوهم اتصالاً بينه وبين ذلك العدم، ويتصور امتداداً ينطبق بعضه على الزمان ويقع بعضه في ذلك العدم، فيحكم أنه قد وقع ابتئات في شيء من أوساط ما يتوهم من الامتداد، وأنه يتصور أن ينبسط الزمان في جهة امتداده فينطبق على ذلك العدم؛ فإن تصور ذلك لم يكن إلا من اختلاف الوهم؛ فلا جرم ليس للزمان طرف ينتهي به امتداده^{٨٧٠} في جهة البداية يقال له الآن.

[معرفة انتهاء الأبعاد المكانية]

وسبيل الامتدادات الجسمانية بالنسبة إلى عدم الأبعاد المسافية ماديةً كانت أو مجردة عند انتهاء تلك الامتدادات بحسب الوضع على خلاف ذلك. فالأبعاد المكانية إنما ينتهي بالعدم المحض الذي هو اللاخلاً واللاملاً المكاني بأطرافها فقط لا بذواتها وبهوياتها الامتدادية وبكل^{٨٧١} جزء من أجزائها، والجرم الأقصى إنما ذلك عدم فوقه، فلامحالة له سطح وراؤه^{٨٧٢} عدم الصرف الذي هو انتهاء الأبعاد المكانية المادية والمجردة فوق الفلك الأقصى.

فالجرم الأقصى إنما يصح أن يقال: إن امتداده منته^{٨٧٣} في تماديه إلى ذلك عدم، لا^{٨٧٤} أنه مسبوق بذلك عدم؛ وكذلك ساير الأجسام والمسافات بأبعادها وامتداداتها؛ لأن ذلك عدم ليس هو انتهاء ذوات الأبعاد والامتدادات في أنفسها على الإطلاق، بل هو انتهاء تمادي مقدارها في الوضع، فلا يلزم من ذلك انتهاء وجودها في الواقع، بل إنما يلزم انتهاء تماديتها وراء نهاياتها الوضعية، فذلك ليست هي مسبقة بذلك عدم، بل هي منتهية إليه فقط، ولا هو عدم ذات المقدار في الأعيان، بل هو عدم^{٨٧٥} امتداد المقدار فوق حدّ وضعي بعينه.

[معرفة عدم المسبوق على الامتدادات الجسمانية والأبعاد المسافية]

وأما عدم الذي يصح أن يقال إن الأبعاد المسافية والامتدادات الجسمانية مسبقة به، فهو بطلان ذواتها وانتهاء هوياتها في الواقع بحسب أنفسها لا بحسب تماديتها في الإشارة الحسية؛ فهذا عدم لا تخصص له بحدّ من حدود الامتداد، بل نسبته إلى الطرف كنسبته إلى الوسط، ونسبته إلى الجزء كنسبته إلى الكلّ، وعدم الذي هو وراء طرف^{٨٧٦} الامتداد وينتهي إليه الامتداد على خلاف تلك الشاكلة.

والزمان كمّ غير ذي وضع، ولا يتصور له عدم لا يكون هو مسبوقاً به، وإنما يكون منتهياً إليه فقط، فليس ذلك إلا شأن الكمّيات المتصلة القارة التي يعرضها الوضع.

٨٧٣ ج: منيته

٨٧٦ ج: ظرف

٨٧٢ ج: وراء

٨٧٥ ش: - هو

٨٧١ ج: لكلّ

٨٧٤ م، خ: الا

فعدم الزمان هو بطلان ذاته في نفسه قبل ما تقرّره في وعاء الدهر وهو ليس مطلق بسيط، لا يعقل فيه الامتداد واللاامتداد بوجه من الوجوه، والزمان بنفسه وبجميع أجزائه وحدوده مسبوق به، وهو بالإضافة إلى ذلك كلّه على نسبة واحدة، فلذلك لا يعقل أنّه في جهة امتداد الزمان بحيث لو انبسط الزمان في تماديه لا يطبق^{٨٧٧} عليه، بل ذلك توهم كاذب مختلف؛ وإنّما أخرج الزمان بهويته الممتدة من ذلك اللبس الصرف إلى الأيسر في وعاء الدهر مرّة واحدة دهرية غير زمانية.

[عدم مضاهاة اللا خلاّ الزماني والمكاني واللا ملاء الزماني والمكاني في الخواصّ والأحكام]

فإذن ليس مسبوقية الزمان بهذا اللبس المطلق المعبر عنه باللا خلاّ واللاملاء الزماني ممّا يوجب وجود الآن بالفعل؛ ولا أيضاً تناهي مقداره بحسب الكمية يستوجب حصول طرف له بالفعل يكون وراؤه عدم ينتهي هو إليه.

فإذاً اللا خلاّ واللاملاء المكاني واللا خلاّ واللاملاء الزماني ليساً بمتظاهرين في الخواصّ والأحكام، ولا نسبة الأوّل إلى أبعاد وعاء المكان كنسبة الثاني إلى امتداد أفق الزمان؛ فالفلك الأقصى بمقدار جرمه منتهٍ إلى اللا خلاّ واللاملاء المكاني،^{٨٧٨} لا مسبوق به، وبمقدار حركته مسبوق باللا خلاّ واللاملاء الزماني، لا منتهٍ إليه فقط.

وهذا من أصعب^{٨٧٩} مسالك العلم على الطور المشهور، وأخفى ما يعزب من الغوامض عن بضائر الجمهور، وهو من أدقّ الأسرار الخفية في الحكمة الحقيقية، وسيعاد عليك في نمط من البيان إن شاء الله تعالى.

إيقاظ حدسي

[في بيان محلّ الزمان]

يشبه أنّ الذي لا يتعدّاه^{٨٨٠} الحقّ هو أنّ الزمان كما أنّ محلّه حركة مستديرة وحامل

محله جرم مستدير، فكذلك هو أيضاً ليس بمستقيم الامتداد، بل إنه امتداد مستدير، وهو كمّ متصل غير ذي وضع منطبق على حركة مستديرة هو مقدارها الحال فيها، وعلى محيط دائرة عظيمة هي منطقة تلك الحركة ومنطقة الفلك^{٨٨١} الأعظم، بل منطقة^{٨٨٢} العالم الجسماني بأسره، وأن الكرة الفُصيا خلقت وأخرجت من اللبس الصريح إلى الأيس الدهري متحرّكة حركة^{٨٨٣} مستديرة غير منبّئة في الآباد، لأنها أبدعت ثم تحرّكت، وتلك الحركة واحدة في نفسها، متّصلة غير منقطعة الاتصال. فإذا عيّن لها بحسب الفرض الانتزاعي مبدأ بالفعل تحصّلت بذلك عند العود إليه دورة تامة واحدة، ثم اعتبرت بعد ذلك دورات تامة متكرّرات، وكلّ دورة منطبقة على تلك الدائرة العظيمة التي هي منطقة معدّل النهار.

وكذلك الزمان الذي هو مقدار حال في تلك الحركة خلق، أي أخرج من ذلك اللبس الصريح إلى الأيس الدهري، متصل الامتداد، غير منقطع الاتصال في جهة الاستقبال، وهو في نفسه مقدار واحد مستدير متصل غير منقطع، فإذا عيّن فيه آن بحسب الفرض إزاء المبدأ المفروض لحركة هي محله يحصل بذلك دور واحد هو دائرة تامة واحدة زمانية، ثمّ يعتبر بعد ذلك أدوار هي دوائر تامة متكرّرة زمانية، وكلّ دائرة من تلك الدوائر الزمانية منطبقة على الدائرة العظيمة^{٨٨٤} الفلكية، وهي منطقة معدّل النهار التي هي كمّ متصل مستدير قار ذو وضع، والدائرة الزمانية المنطبقة عليها كمّ متصل مستدير غير ذي وضع وغير قار في أفق التقضي والتجدّد.

فإذاً الساعات أجزاء الدائرة الواحدة الزمانية والشهور والأعوام دوائر متعدّدة زمانية، كما أنّ الدرجات أجزاء الدائرة الخطية، والأدوار هي تلك الدائرة معتبرة مرّات متكرّرة^{٨٨٥}. وكما أنّ كلّ دورة تامة^{٨٨٦} من أدوار الحركة هي مثل الدورة السابقة، فكذلك كلّ دائرة تامة من الدوائر الزمانية، وهي الكمّ المستدير الذي هو مقدار دورة واحدة تامة من أدوار معدّل النهار هي مثل الدائرة السابقة من تلك الدوائر الزمانية.

فإذن قد صين^{٨٨٧} ذهنك من الانسياق إلى ما يذهب إليه الأوهام العامية المتفلسفية^{٨٨٨} أن الزمان كمّ متصل واحد مستقيم الامتداد كالخطّ المتصل المستقيم الواحد.

استيقاظ روعي فيه فيصل فحصي [في عدم خلق الزمان قبل الخلق وما يلحق به]

[لا يخلق الزمان في جانب الأزل أطول وأكثر مقداراً ممّا قد خلق عليه]
هل أنت ذو قريحة تامّة يتخذك بها العقل المجرد من أصحابه، فيخبرك أنّ تناهي مقدار الزمان في تماديه الماضوي^{٨٨٩} ليس بحيث يصحّ أن يتوهم أنّه لم يكن من المستحيل أن يخلق الزمان المتناهي الامتداد في جانب الأزل^{٨٩٠} أطول وأكثر مقداراً وعدداً في تماديه ممّا قد خلق عليه وحصل له، كما أنّ الفلك الذي هو الكرة الأقصى ليس من المستحيل بالنظر إلى سنخ ذاته وهويته الجرمية أن يخلق جرمه في ابتداء الفطرة أكبر ممّا قد خلق عليه، فيكون امتداد مقداره في جهة الفوق أكثر انبساطاً وأعظم تمادياً ممّا هو عليه الآن مقدار عشرة أذرع مثلاً، فإنّ ذلك كذب صرد^{٨٩١} من أغلاط الوهم وأكاذيب الطبيعة الوهمانية. والفرق بين امتداد جرم الفلك وامتداد مقدار الزمان يتّضح المنهاج^{٨٩٢} ممّا علّمناك بفضل بارئنا العليم.

ألسنا قد أشعرناك أنّ العدم السابق على وجود الزمان ليس فيه إلّا بطلان الأقدار^{٨٩٣} والامتدادات؟!^{٨٩٤} وليس له تقدّر حتّى يمكن أن يردّد فيه أنّه متناهٍ أو غير متناهٍ، ولا لا تقدّر حتّى يمكن أن يقال: إنّهُ غير مستمرّ، بل^{٨٩٥} منطبق على مبدأ المقدار الذي هو الآن والنقطة، فلا هو متناهٍ ولا لا متناهٍ^{٨٩٦} ولا امتدادٍ ولا لا امتدادٍ.

٨٨٨. ل: المتفلسفة	٨٨٧. ج: بين (الكلمة مشوشة)
٨٩١. الصّرد: الخالص البحت	٨٨٩. ل: الاضوي
٨٩٤. ج: اللامتدادات	٨٩٢. ل: الالمنهاج
	٨٩٥. ش: - بل
	٨٩٠. ج: الأوّل
	٨٩٣. م: الامتداد
	٨٩٦. ج: - ولا لا متناه

وليس يصح أن يتوهم أنه في جهة امتداد الزمان وتماديه، بل هو متحد النسبة إلى كل امتداد الزمان وأجزائه وإلى أطرافه وأوساطه، ولا يمكن أن يتصور عدم آخر للزمان وراء امتداده المتناهي المقدار يكون هو انتفاء^{٨٩٧} انبساط مقدار الزمان وتماديه لا انتفاء^{٨٩٨} ذاته بالمرّة، كما يمكن أن يتصور للفلك؛ فحينئذ يتوهم أن في قوّته بحسب جوهر ذاته أن ينسبط تماديه في ذلك العدم، فاللاخلاء واللاملاّ الزماني^{٨٩٩} هو انتفاء امتداد الزمان ولا امتداد الآن بالمرّة.

[لا يتصور امتداد في العدم السابق على الزمان، وفيه إبطال الزمان الموهوم]
ومن المستحيلات بالذات أن يكون للزمان مقدار أطول^{٩٠٠} وعدد أكثر ممّا قد خلق^{٩٠١} عليه؛ إذ لو أمكن ذلك لزم أن يمكن كون الزمان مخلوقاً قبل ما خلق بمقدار من الوقت، وذلك لأنّه لو كان مقدار الزمان المتناهي في الماضي أزيد من الذي قد حصل كان القدر الزائد شيئاً من الزمان بالضرورة، فتكون حقيقة الزمان متحقّقة بتحقيقه^{٩٠٢} بته. وقد كنت دريت من قبل أن القبلية الزمانية ليست أمراً زائداً على حقيقة الزمان، بل هي عين حقيقته؛ فلا محالة يلزم أن يكون الزمان موجوداً قبل ما وجد وهو مستحيل بالذات، إذ لا يتصور امتداد في العدم السابق على وجود الزمان حتّى يتصور بحسبه أن يكون الوجود المسبوق به حاصلًا قبل ما اتفق حصوله، و^{٩٠٣} لا الزمان^{٩٠٤} غير تلك القبلية حتّى يمكن أن يكون له مقدار أزيد من دون^{٩٠٥} حصول القبلية، فاستلزام زيادة المقدار لتلك القبلية من خواص ماهية الزمان ومن خصوصيات هويّته، ولا كذلك شأن امتداد الجرم الأقصى في نفسه ولا حال تمادي مقداره بالنسبة إلى العدم المتصور فوقه.

[اعتبار أقسام العدم في الجرم الأقصى]

فقد انصرح ممّا استبان سبيل تبيانه أن للعقل أن يتصور هناك عدمين:

٨٩٩ غ: الزمانين

٩٠٢ ل: يتحقّقه

٩٠٥ ج: - دون

٨٩٨ ل: تماديه لانتفاء

٩٠١ ج: يطلق

٩٠٤ ج: للزمان

٨٩٧ ج: البقاء

٩٠٠ ج: طول

٩٠٣ ج: او

أحدهما: عدم ذات الفلك الأقصى بالمرّة، وليس هو في جهة امتداد جرمه، ولا هو متخصص بأن يتصوّر فوق سطحه، بل هو متحد النسبة إلى كلّ جزئه وطره ووسطه؛ والفلك الأقصى مسبوق به بذاته ووجوده، لا أنّه منتهٍ إليه بطرفه، فهذا العدم ليس ممّا يعبر عنه باللاخلأ واللاملاّ المكاني، بل هو العدم الذي قد عبر عنه باللاخلأ واللاملاّ الزماني، ونسبته^{٩٠٦} إلى ذات الزمان وإلى ذات الفلك الأقصى وحركته واحدة.

وكما يكذب أن يقال، بل يتمتع أن يتصوّر أنّه يمكن أن ينسبط امتداد الزمان - ويتمادي مقداره في ذلك العدم، فيتوهم بحسب ذلك أن له إمكان أن يخلق قبل ما خلق، وأن يكون له مقدار أعظم وعدد أكثر ممّا قد اتفق له - فكذلك يكذب أن يقال، بل يتمتع أن يتصوّر مثل ذلك في ذات الفلك الأقصى وحركته بالقياس إلى ذلك العدم، وهو ليس بجامع وجود الزمان والحركة والفلك، بل إنّه يبطل وينتفي عن الواقع بحصول الوجود في وعاء الدهر.

والآخر: عدم انبساط الجرم الأقصى فوق سطحه وانتفاء^{٩٠٧} تمادي الأبعاد مطلقاً وراء ذلك السطح. وهذا العدم ليس^{٩٠٨} هو انتفاء ذوات^{٩٠٩} المقادير والامتدادات بالمرّة، بل هو انتفاء نحو تماديهما، فلا محالة هو متخصص بأن يتصوّر فوق الفلك الأقصى ووراء سطحه وفي جهة امتداد جرمه وأن ينتهي إليه الفلك بطرفه، ولا يكون مسبوqاً به بذاته ووجوده، وهو الذي يقال له اللاخلأ واللاملاّ المكاني؛ وليس أنّه يبطل ويرتفع عن الواقع بوجود المكان والمكانيات، كما وجب أن يبطل^{٩١٠} اللاخلأ واللاملاّ الزماني، ويرتفع عن الواقع بوجود^{٩١١} الزمان والزمانيات، بل إنّما يصدق الحكم بهذا بحسب الواقع مع وجود الفلك الأقصى وسائر المقادير والامتدادات بتّة.

فإذن قد وضح أنّه يمكن للفلك الأقصى بالنظر إلى نفس ذاته وطباع هوّيّته الجرمية مع عزل النظر عن كلّ ما يغير طباع الامتداد الجرمانى أن يتصوّر امتداد جرمه في ابتداء الفطرة على مقدار هو أعظم من المقدار الذي هو عليه الآن، فيكون شاغلاً لبعض العدم الذي هو اللاخلأ واللاملاّ المكاني، وإن كان ذلك توهمًا كاذبًا مستحيلًا بالنظر إلى ذلك

العدم؛ لأنّه انتفاء محض وليس خالص لا يعقل فيه بعد وجهة، حتّى يمكن أن يمتدّ شيء فيه وينبسط.

وليس شأنه بالقياس إلى العدم الصرف الذي هو انتفاء ذاته بالمرّة^{٩١٢} هو اللاخلاء واللاملا الزماني على تلك الشاكلة؛ فإنّه يمتنع أن يتصوّر انبساط الامتداد الجرماني وتماديه بحيث يقع في شيء من ذلك العدم من كلّ جهة؛ سواء اعتبر الأمر بحسب ذات ذلك الامتداد وهويته، أو بحسب طباع المفهوم من ذلك العدم.

وإذ قد تمّ أنّ الامتداد الزماني بحسب سنخ ذاته وهويته بحيث لا يمكن أن يتصوّر بالإضافة إليه^{٩١٣} إلّا أحد ذينك العدمين فقط - أي الذي وضع له اللاخلاء واللاملا الزماني وهو الذي مفهومه انتفاء الزمان والزمانيات بالمرّة، والذي الزمان مسبقاً به في وعاء الدهر وهو غير مجتمع معه في الواقع البتّة، ولا هو بمنتهٍ إليه بطرفه فقط - فقد تحقّق أنّه ليس من الجائز أن يتصوّر أنّ من الممكن أن يخلق الزمان قبل ما خلق، وأن يكون له في البداية مقدار أعظم ممّا قد حصل بوجه من الوجوه أصلاً، لا بحسب ذاته، ولا بحسب ما يتصوّر من العدم بالقياس إليه.

[الفرق بين الفلك الأقصى والزمان من اعتبار العدم]

وبالجملة فرض كون الزمان أكثر مقداراً وأطول تمادياً في جهة البداية ممّا قد خلق عليه هو بعينه فرض كونه موجوداً قبل وجوده بخلاف الفلك الأقصى، فإنّ كونه أعظم مقداراً في أوّل الفطرة^{٩١٤} ممّا قد خلق عليه لا يستلزم كونه موجوداً قبل وجوده،^{٩١٥} فضلاً عن أن يكون فرض أحد الأمرين هو بعينه فرض الآخر، وفرض وجود الزمان قبل وجوده في قوّة فرض الامتداد في اللاخلاء واللاملا الزماني.

فإذن تمّ نصاب الفرق بين الزمان والفلك في هذا الحكم، وقد تبين من ذلك أنّ اللاخلاء واللاملا المكاني لا يبطل بوجود الملاء المكاني في الواقع؛ بل يجتمع ذلك العدم مع هذا الوجود في الواقع بخلاف اللاخلاء واللاملا الزماني، فإنّه يبطل وينرض^{٩١٦} بوجود الملاء

٩١٤. ل: القطرة

٩١٣. ش: -إليه

٩١٢. ل: و

٩١٦. ينرض: يتكسر

٩١٥. ج: -بخلاف الفلك... وجوده

الزمني في الواقع، ولا يحشد ذلك العدم وهو الوجود في الواقع، بل حيث قام صدق الحكم بالأخير انقض صدق الحكم بالأول.

وإذا قد أقيمت سمعك إلى ما تلوناه عليك فاتخذ مشرعاً لعقلك إلى نهر الحكمة وشرعية لسرك في عوالم الملكوت، واعتلق به في روعك أشد الاعتلاق، فإنه من جملة ما يتم به ميقات أن يستقر عرش الحكمة الحقيقية اليقينية، وينقض^{٩١٧} جدار الفلسفة الظنية التخمينية.

إعضال طاح ومُخرج ضاح

[في تناهي الزمان والحركة إلى جانب الأبد وفيه تحقيق القضاء والقدر]

[الإعضال]

إن فيما أوضحنا سبيله إشكالاً عويصاً وتعضيلاً غامضاً غير مختصّ بمحنة الحق - بل عسر الصعوبة، شديد الغموض، عام التضيق على الحكمة التُحقيقية اليمانية، وعلى الفلسفة التخمينية اليونانية، وعلى^{٩١٨} الطريقة التخيلية التي خيلها المتكلمون جميعاً - وهو أنه كما يقضي^{٩١٩} البرهان بتناهي امتداد الزمان والحركة من جانب الأزل ويبطل أزلية وجود التوسط والآن السيل، فكذلك يقضي^{٩٢٠} بذلك في جانب الأبد، ويبطل أبدية وجود هذين من غير فارق، ضرورة أن الماضي والمستقبل كليهما^{٩٢١} موجودان في وعاء الدهر على وصف الوحدة الاتصالية، ومتصفان بالحضور عند الباري تعالى^{٩٢٢} دفعة واحدة دهرية.

فإذن يلزم أن ينتهي الزمان إلى حيث لا^{٩٢٣} يتمادى بعده أصلاً والآن السيل إلى حيث لا يستمر من بعد، وكذلك حكم الحوادث الزمانية المتجددة على سبيل الترتب؛^{٩٢٤} فكما اقتضى البرهان تناهيهما في الآزال، فكذلك يلزم منه تناهيهما في الآباد، فيكون للحدوث حدٌ ينتهي إليه، فلا يتحقق بعده حادث وحدوث.

٩١٨. م: - الحكمة الحقيقية... على

٩١٧. ينقض: يهدم

٩٢١. ج: كلاهما

٩٢٠. خ: يقتضي

٩١٩. خ: يقتضي

٩٢٤. خ: الترتيب

٩٢٣. م: لا

٩٢٢. ل: بته

وقد ذكر من قبل أن المتهوسين بقدّم الجائزات^{٩٢٥} إنما انصرفوا عن السبيل في دعوهم السرمديّة للزمان والحركة والأزلية للموجودات الزمانية المتسابقة، على أن^{٩٢٦} ينحفظ النوع بتعاقب الأفراد، لا إلى أول، لا^{٩٢٧} في الحكم بعدم الانقطاع في جانب الأبد؛ إذ لا يصحّ وقوف تجددّ الحدوث وتماضي الزمان في حدٍّ لا يتعدّاه الاستمرار.

أليس فيض الحقّ الدائم لا يقصر عن الأبدية، وجود الجواد المحض لا يتعطلّ عن الدوام؟! وكأنّ كريم التنزيل ناصّ على ذلك في قوله عزّ من قائل: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ آلَ الْبَحْرِ مِثْدَادًا لَكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَذَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا^{٩٢٨}﴾، وفي قوله تعالى مجده وتقدّس عزّه: ﴿وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ^{٩٢٩} سَبْعَةُ آبْحٍ مَا نَفَذَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ^{٩٣٠}﴾. فكلّمات الربّ يشبه أن تكون هي معلولاته ومصنوعاته المتسلسلة في الآباد لا إلى آخر. فإذاً يلزم أن يكون مقتضى البرهان على مضادّة^{٩٣١} ما عليه الأمر نفسه.

[الإجابة عن الإعضال]

والذي كان قد استبان لي سبيله في حلّ هذا الإعضال آونة^{٩٣٢} من قبل هذا الأوان، هو أنّ الوجود على سبيل التدرّج يتصوّر أن يكون الماضي منه قد وُجد لا إلى بداية، على معنى أنّ اللانهاية بالفعل قد حصلت في جانب الأزل، ولكن على التدرّج. ثمّ الفحص يطلّعه والبرهان يحيله.

وأما المستقبل منه في جانب الأبد فلا يتصوّر فيه حصول اللانهاية بالفعل، وإنّما يعقل أن يكون غير متناهٍ على معنى أنّه لا يقف عند حدٍّ لا يستمرّ بعده الحصول على سبيل الاتصال، لا على أن يكون له لا تناءٍ بالفعل، فلو كانت اللانهاية في جهة الأبد بالفعل لم يكن الحصول على التدرّج.

أما سمعهم يقولون: إنّ التسلسل من جانب المعلول لا يتصوّر إلّا إذا عنيت به اللانهاية اللايقينية، لا اللانهاية العددية، بخلاف التسلسل من جانب العلة؟!

٩٢٥. ج: و	٩٢٦. ج: - والأزلية للموجودات...
٩٢٧. خ: لما	٩٢٨. الكهف / ١٠٩
٩٣٠. لقمان / ٢٧	٩٢٩. ج: ش: - من بعده
	٩٣١. ج: + و
	٩٣٢. ل: إذنة

فإذاً كلّ ما يوجد من المتّصل الغير القارّ يتمّ وجوده في الماضي على وحدته الاتّصالية وتستمرّ موجوديته في الآتي أيضاً على جهة الاتّصال، فكلّ ما يخرج من القوّة إلى الفعل متناهٍ أبداً بلا ارتياب.

وأما ما له بحسب القوّة البحتة إمكان الخروج من القوّة إلى الفعل فيظنّ أنّه ليس على نهاية، وإن كان الخارج إلى الفعل متناهياً بالفعل أبداً، وليس يصحّح، فإنّ ما لا نهاية له ليس في قوّته أن يخرج إلى الفعل، وما يمكن بالقوّة خروجه إلى الفعل محكوم عليه بالتناهي بنّة، لكن مرتبة تناهيه غير متعيّنة بالوقوف عند حدّ أخير^{٩٣٢} لا يتعدّاه أصلاً.

فالذي يصحّح أن يسلب عنه هو التناهي إلى النهاية الأخيرة لا تناهي^{٩٣٤} الكمية بالمعنى الحقيقي، ففي ذلك مغالطة باشتراك الاسم. والصحيح أنّ المستقبل الموجود مع الماضي في وعاء الدهر والحاضر معه عند العليم الذي هو بكلّ شيء محيط^{٩٣٥} هو ما له إمكان الفعلية، وليس هو إلّا متناهي الكمية، لكن لا إلى نهاية أخيرة متعيّنة.

فهذا مسلك ربّما انتهى^{٩٣٦} إذ توغّل فيه إلى بذل^{٩٣٧} المجهود في هذا الموضع الغامض المهيل، ولكنّه وإن كان على نمط التحصيل فكأنّه^{٩٣٨} ليس بمقنع للنفس^{٩٣٩} في تيسير التعسير،^{٩٤٠} ولا بمشبع^{٩٤١} للعقل في تسهيل التعضيل.

[جواز اعتبار أبدية الزمان وأزليته في وعاء الدهر]

ألم يتقرّر بما سبق أنّ التدرّيج إنّما هو في أفق الزمان لا في وعاء الدهر؟! فما يوجد من الزمان تدرّجاً يكون وجوده بماضيه ومستقبله في وعاء الدهر، و^{٩٤٢} حضوره بآزاله وآباده عند العليم الحكيم دفعة واحدة دهرية.

فإذاً الوجود في وعاء الدهر وهو الحاضر بهويّته العينية عند الله تعالى [١]: إمّا أنّه متناهٍ في الوجود^{٩٤٣} على حدّ بعينه فلا يصحّح أن يوجد بعده شيء وقد وضع خلافه؛ و[٢]: إمّا أنّه

٩٣٣. ج: أخيراً
٩٣٤. ل: لا يتناهى
٩٣٥. اقتباس من فضلت / ٥٤: «ألا إنّ بكلّ شيء محيط»
٩٣٦. خ: ينتهى
٩٣٧. ل: العدل
٩٣٨. ج: وكأنّه
٩٣٩. ل: النفس
٩٤٠. خ: العسير
٩٤١. الكلمة مشوشة في ل
٩٤٢. ل: أو
٩٤٣. خ: + عنه

غير متناهٍ عند حدٍّ، ولا محالة يكون ذلك لا تنتهي الكمية بالمعنى المقابل^{٩٤٤} للنهاية بالفعل - إذ التناهي بالفعل على سبيل عدم الوقوف في حدٍّ^{٩٤٥} تعيّنهُ^{٩٤٦} ليس يعقل إلّا مع التدرّج المستحيل في وعاء الدهر، وفي الحضور عند الباري تعالى، فيجري فيه حكم البرهان بتّة.

[رجوع الإعضال على وجه آخر]

وبالجملة: لا متّحد حينئذٍ^{٩٤٧} من لزوم أحد المحالين، [١]: إمّا لا تنتهي^{٩٤٨} الكمية بالفعل^{٩٤٩} في الأعيان، [٢]: وإمّا الحصول في وعاء الدهر على التدرّج والحضور عند مبدع الكلّ شيئاً فشيئاً، فيلزم الامتداد في وعاء الدهر، وكون نسبة الموجود الحقّ إلى جملة ما يوجد من المعلولات نسبة متقدّرة زمانية، تعالى مجده عن ذلك.

وهذه عقدة من دواهي العقْد وعضلة من أزيابيّ^{٩٥٠} العُضَل،^{٩٥١} وهي من زُمرة العويصات التي يعرّض شبيهاً^{٩٥٢} وتندرّ ضهيّها^{٩٥٣} في العلوم والصناعات، وتعمّ داهيتها الحكمة اليقينية والفلسفة التخمينية و^{٩٥٤} الطريقة المخيلة^{٩٥٥} للمتكلّمين،^{٩٥٦} ولا تُوفّي حقّها إلّا أن تُعدّ من أعزل ما لا ينفل^{٩٥٧} وأشكل ما لا ينحلّ.

وإنّي قد كنت وكدت الفصية عنها حتّى ما زال ذلك وكدى برهنة من العمر، فلم يستين لي في هذه الثلاثين سنة إلّا ما أومض حين^{٩٥٨} الاشتغال بكتاب الصراط المستقيم، فضمّنته إياه، والآن فاعتصم برّب الملك والملوك، وأستعين بعالم الغيب والشهادة واستأنف نمطاً غيبياً وأسلوباً قدسياً ومسيراً عرشياً وسبيلاً ملكوتياً، وأقتصر على تأصيل أصل الحكمة بإقامة ركن الوجهة وإراءة سمت البغية^{٩٥٩}.

٩٤٤. ل: المنال	٩٤٥. ل: - حد	٩٤٦. م: بعينه
٩٤٧. ش: - حينئذ	٩٤٨. ل: لا ينافي	٩٤٩. ل: بالعقل
٩٥٠. جاء في هامش ج: الأزيابي ضروب مختلفة من السير، واحداها أذبي. وقيل: لقيت منه الأزيابي، واحداها أذبي وهو الشرّ والأمر العظيم. - (الصحاح [ج ٢/٢٣٦٧])	٩٥١. ل: العقل	٩٥٢. ج: خ: ضريتها
٩٥٣. ل: في	٩٥٤. ج: خ: تشبيها	٩٥٥. ج: في
٩٥٥. ج: في	٩٥٦. ل: المتخيلة	٩٥٧. ج: المتكلمين
٩٥٨. ل: لا يتقل	٩٥٩. النسخ: احابين (مهملة في النسخ) / وضبط ما في النصّ قياسي.	٩٦٠. ل: النفية

وأما البسط والتفصيل ^{٩٦١} والزَّم ^{٩٦٢} والتحصيل فعسى أن يكون في آخرين من الحكماء لما يلحقوا بنا من ينوب عنى في ذلك نيابة تامة روعية عقلية، فحمل أعباء ما يُنضج ^{٩٦٣} الحكمة من إحصاف ^{٩٦٤} راسيات ^{٩٦٥} على شعوف ^{٩٦٦} الحقائق ^{٩٦٨} عظيمة وإسخاف ^{٩٦٩} داهيات في كهوف المضائق وخيمة، أصبحت زُمُر العقول عن أهوالها عقيمة الأصلاب، وجماجم ^{٩٧١} القرايح من أوزارها سقيمة الأرواح، قد أثقل ظهر قريحتي، فما وحث ^{٩٧٢} وحم ^{٩٧٣} والقروح ولا التفت لفت الجزئيات.

[رفع الإعضال]

فاعلمن ^{٩٧٥} ولا تتبعن ظنون الأوهام أنه لما لم يكن بحسب الوقوع في وعاء الدهر ولا بحسب الوجود عند المبدع الجاعل تدريج ولا نسبة متقدّرة ولا مسبوقية بالمادة، لا يجتمع بحسبها السابق والمسبق، سواء كان ذلك بالسبق الزماني أو بالسبق الدهري، فالموجود التدريجي في أفق الزمان وبالقياس إلى الزمانيات يكون ذلك الوجود ^{٩٧٦} الذي هو تحقّقه بعينه من حيث هو وجود في الواقع، وحضور عند المبدع الحقّ له بتمامه في وعاء الدهر مرّة واحدة، وإن كان هو بخصوصه في أفق التقضي والتجدّد على التدريج والتعاقب.

لست أقول: إن ^{٩٧٧} له وجودين، أحدهما: تدريجي، والآخر: بمعزل عن التدريج والدفعة الزمانية؛ ولكن أقول: إن ذلك الوجود بعينه له اعتباران، يترتب عليهما الحكمان، وكذلك الشيء المادي الذي هو حادث زماني يوجد، ويكون وجوده بحيث إذ لوحظ من حيث ^{٩٧٨} تخصّص هويته بالوقوع في حدّ مخصوص من حدود أفق التغيّر كان حصوله

٩٦١. ج: التفصيل	٩٦٢. الزَّم: الإصحاح	٩٦٣. خ: ينضع
٩٦٤. خ: اعصاف	٩٦٥. الراسيات: التابئات	٩٦٦. ل: شعوب
٩٦٧. الشعوف: رؤوس الجبال	٩٧٠. الإسخاف: التضعيف	٩٦٨. خ: حقايق / خ: الحق
٩٦٩. ل: استحقاق	٩٧١. خ: جماجم / القبائل التي يجمع البطول	٩٧٢. ل: وحث
٩٧٣. وحث: انتهيت، قصدت	٩٧٦. ل: الوجود	٩٧٤. ل: وحث وحم
٩٧٥. م: فاعلف		٩٧٧. ل: انه
٩٧٨. ج: - حيث		

لا محالة بعد أن كان قد حصل وجود المادّة بعدية يتخلف بحسبها وقوع البعد عن وقوع القبل في أفق الزمان.

وإذا لوحظ من حيث هو حصول في وعاء الدهر وتحقق حضوري عند المبدع الحق لم تكن فعليته بعد وجود المادّة بالفعل^{٩٧٩} بعدية زمانية أو دهرية، بل إنّما ذو المادّة، والمادّة تكون بذلك الاعتبار وجودهما بالفعل^{٩٨٠} معاً معية دهرية، وإن كان في ذلك الاعتبار^{٩٨١} أيضاً وجود ذي المادّة متوقفاً على وجود المادّة، ومتأخراً عنه تأخراً بالطبع لتعلّقه بالمادّة لا تأخراً بالزمان أو بالدهر، لكونهما معاً في وعاء الدهر من غير تخلف أحدهما عن الآخر في كون الدهري وفي الحصول الحضوري عند من هو بكلّ شيء محيط^{٩٨٢}.

فإنّ قاطبة الجائزات من الماديّات والمفارقات والزمانيات والوجودات الغير الزمانية موجودة^{٩٨٣} معاً بحسب وعاء الدهر وبحسب التحقق الحضوري عند جاعلها الحق. فإذا إنّ اعتبر المستقلّ من الموجود التدريجي في الأباد بحسب الوقوع في وعاء الدهر وبحسب ما يبصر حصوله البصر الحقّ اختيار أنّه غير متناهٍ بالفعل، وليس ينفذ حكم البرهان على امتناع اللانهاية لعدم الترتّب والتعقّب في ذلك الحصول؛ بل إنّ جميع الموجودات والمتكرّرات بحسب ذلك الوجود وباعتبار ذلك الحضور في حكم موجود واحد قارّ الوجود بتمامه، كما قال جلّ من قائل في القرآن الكريم: ﴿وَمَا خَلَقَكُمْ وَمَا بَعَثَكُمْ إِلَّا كُنُفُسٍ وَاحِدَةً إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾^{٩٨٥} وإن اعتبر ذلك بحسب وقوعه التدريجي في أفق التقضيّ والتجدّد وبحسب ما في قوّة الأبصار الزمانية أن تشاهد حصوله بالفعل. قيل: إنّّه متناهٍ لا عند نهاية أخيرة لا يتعدّاها، فحكم البرهان على وجوب تناهي الكمية إنّما يجري فيما حواه الوجود بالفعل في أفق التغيّر والتعقّب، ولو كان لا معاً بل على جهة التدريج، سواء كان ذلك في جانب الأزل أو في جانب الأبد. فإذا الماضي والمستقبل في أفق الزمان متساويان في امتناع اللانهاية بحسب الكمية.

٩٨١. م: الاعتبارية

٩٨٣. م: موجود

٩٨٠. ل: بالعقل

٩٨٢. اقتباس من فصلت / ٥٤: «ألا إنّهُ بكلّ شيء محيط»

٩٨٥. لقمان / ٢٨

٩٧٩. ل: بالعقل

٩٨٤. م: لا

[تنظير الإعضال بمسألة القضاء والقدر، والعلم الإجمالي والتفصيلي]

ويُشبه أن تكون نسبة الوجود بحسب كونه^{٩٨٦} كوناً دهرياً - أي حصولاً في وعاء الدهر وحضوراً عند البصير الحق إلى نفسه بحسب كونه كوناً متقدراً، أي حصولاً في أفق الزمان ووقوعاً بالقياس إلى ما يقع في قطر التقضي والتجدد من وجه - كنسبة القضاء إلى القدر، وكنسبة العلم التعقلي^{٩٨٧} البسيط الإجمالي إلى العلوم المتكثرة التفصيلية، وكنسبة القسمة الفرضية العقلية الكلية إلى القسمة الوهمية الجزئية.

وإن كانت من وجه آخر مبنية لتلك النسب من حيث إن الموجودات في وعاء الدهر وفي الحضور عند البصير الحق متحققة على ماهي عليه بوجوهها المتكثرة التفصيلية، ولكن لا على الترتيب^{٩٨٨} التدريجي، بل^{٩٨٩} بالمعية^{٩٩٠} الدهرية، بخلاف المعلومات في العلم البسيط الإجمالي، فإنها حاصلة فيه بصورة وحدانية مجملة يصلح^{٩٩١} أن تستنبط،^{٩٩٢} وتتعرف منها التفاصيل؛ وبخلاف الأجزاء الغير البتائية الممكنة الافتراض في مقدار الممتد الواحد؛ فإنها حاصلة بالفعل في القسمة العقلية الكلية بوجه إجمالي لا بوجوه تفصيلية، لقصور^{٩٩٣} العقل عن الإحاطة بما لا يتناهى على التفصيل وانباتات^{٩٩٤} التفصيل بانباتات لحاظ العقل.

[تحقيق في معنى القضاء والقدر على المشهور]

فإذاً الوجود العيني بما هو تحقق فعلي في وعاء الدهر وحصول حضوري عند البصير الحق «قضاء»، وبما هو كون بالفعل في أفق الزمان ووقوع زماني في قطر التقضي والتجدد^{٩٩٥} «قدر»، وهذان قضاء وقدر بحسب الوجود في الأعيان. وهذا القضاء وإن كان فيه تفصيل فهو مجمل بالنسبة إلى هذا القدر لكون جملة الموجودات الجوازية بحسبه في مرتبة واحدة من غير سابق، بل في حكم موجود واحد،

٩٨٨. ج: الترتيب

٩٩١. م: يصح

٩٩٤. ج: فانباتات

٩٨٧. ل: التفصيل

٩٩٠. ج: بالنسبة

٩٩٣. ج: يتصور

٩٨٦. ج: - كونه

٩٨٩. م: - بل

٩٩٢. خ: تبسط

٩٩٥. ج: + و

وهي بحسب القدر كثرات مترتبة متسابقة، فهو تفصيل القضاء الذي هو مجمل إضافي بالنسبة إليه وإن كان مفضلاً في نفسه.

[تحقيق في معنى القضاء والقدر ما وراء قول الجمهور]

ولكل من القضاء والقدر معنيان آخران لا يتجاوزهما إطلاقا جمهور الفلاسفة على المشهور عند مشائية الإسلام، وليس يؤخذ بحسبها في القضاء إلا الوجود العلمي دون الوجود العيني الذي هو بعينه صورة علمية حضورية.

فمرة يقال: القضاء علم الموجود الحق بمعلولاته علماً كاملياً إجمالياً، والقدر تفصيل ذلك الإجمال.

وأخرى: يوضع أن القضاء عبارة عن وجود جميع الموجودات في العالم العقلي مجتمعة ومجملة على سبيل الإبداع، والقدر عبارة عن وجودها في موادها الخارجية بعد حصول شرائطها مفصلة واحداً بعد واحد، كما جاء في التنزيل في قوله عز من قائل: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾.^{٩٩٦}

وليس إنهم من هذا القول والوضع، لم يولوا وجوههم شطر الحق،^{٩٩٧} بل إنهم إنما انصرفوا عن السبيل بالاختصار على ذلك، ولو تحققوا المسألة كنه التحقق لم يراوغهم احتباس الأمر فيه.

وقولهم: - لما كان للمواد في العالم العقلي صور متباينة استحال أن تفيض دفعةً على المواد، وإلا اجتمعت المتباينات والمادة، غير متأتية لقبول صورتين معاً فضلاً عن تلك الكثرة، أو^{٩٩٨} لا تفيض أصلاً، وإنه حط^{١٠٠٠} للمادة عن درجة الوجود؛ إذ لا وجود لها إلا بالصورة: «وكان الجود^{١٠٠١} الإلهي مقتضياً لتكميل المادة بإبداع تلك الصور فيها وإخراج ما فيها بالقوة من قبول تلك الصور إلى الفعل، فلذلك قدر^{١٠٠٢} بلطف حكيمته زماناً غير

٩٩٦. الحجر / ٢١.

٩٩٧. اقتباس من كريمة البقرة / ١٤٩: «ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام وأنه للخلق...».

٩٩٨. يراوغ: يراود / جاء في هامش ج: المراوغة نوع من المغالطات مذكور في فـ سوفسطي

٩٩٩. هكذا في النسخ ١٠٠٠. ل: خط (?) ١٠٠١. ج: الوجود

١٠٠٢. ل: قدره

منقطع في الطرفين، تخرج فيه تلك الأمور من القوة إلى الفعل واحداً بعد واحد، فتصير الصور في جميع ذلك الزمان موجودة في موادّها، والمادّة كاملة بها،^{١٠٠٣} وخلق فلکاً غير منقطع الحركة، تختلف أحوال المادّة واستعداداتها بحسب اختلاف حركته، فتزد صورة صورة على المادّة بحسب استعداد^{١٠٠٤} استعداد، وهذا هو «القدر»، أي وجود الموجودات في الخارج بحسب الاستعدادات المختلفة، وهو تفصيل ما كان مجمل الوجود في الأزّل - قول^{١٠٠٥} صادق، ولكن في الدفعة الزمانية وبحسب أفق الزمان؛ فالتصادم بين الصور في ذلك الأفق لا في المعية الدهرية؛ إذ لا تصادم بينها بحسب وعاء الدهر.

[القضاء العلمي والعيني]

وسيعاد عليك ذكر القضاء والقدر بمرقّب القول في الربوبيّات إن شاء الله تعالى، فالآن قد أسمعناك معاني اللفظين.

وإنّ القضاء^{١٠٠٦} علمي وعيني، فهو على ضربين مختلفين، وكما يصحّ أن يُعنى به ظهور بالعلم وتمثّل في العالم العقلي، فكذلك يصحّ أن يُعنى به وجود في الأعيان.
و^{١٠٠٧} علّمناك أنّه يمتنع اللانهاية بالفعل في القدر لا في القضاء، فربّ^{١٠٠٨} القضاء والقدر وراء ما لا يتناهى بما لا يتناهى، ولا يضيق عن الإحاطة بجملة ما لا نهاية له مجمله ومفصله، وهو واسع عليهم؛^{١٠٠٩} وإنّ ما يوجد في الزمان في وعاء الدهر ويتمّ وجوده التدريجي بالفعل في أفق التغيّر، ويبقى تحقّقه بتمامه في وعاء الدهر بقاء دهرياً لا زمانياً، فإنّه يجب أن يكون متناهي الكميّة، سواء كان في الآزال أو في الآباد، وإنّ الماديّات ليست في القضاء، أعني بحسب الوجود العيني في وعاء الدهر والحضور الوجودي عند ربّ القضاء؛ والقدر متأخّر عن حصول موادّها، بل هي وموادّها بحسب ذلك في درجة واحدة.

١٠٠٤. خ: + و

١٠٠٣. راجع: شرح الإشارات ج ٣/٣١٧

١٠٠٧. ل: خ: + عن

١٠٠٦. ل: المفضاء

١٠٠٥. خبر «و قولهم لَمَّا»

١٠٠٩. اقتباس من البقرة ٢٦٨ وغيرها: «و الله واسع عليهم»

١٠٠٨. ج: فربه

فلو سمعنا^{١٠١٠} نقول: إنَّ المادَّيات^{١٠١١} إمَّا هي مادِّية^{١٠١٢} في القدر^{١٠١٣} وفي أفق الزمان، لا في القضاء الوجودي في وعاء الدهر وفي الحصول الحضوري عند العليم الحقِّ، فافقه! ^{١٠١٤} إمَّا نعني^{١٠١٥} بذلك سلب سبق^{١٠١٦} المادَّة في ذلك النحو من الوجود، لا مفارقة المادَّة والانسلاخ عنها هناك، حتَّى يصير المادي^{١٠١٧} مجرَّدًا باعتبار آخر.

[معرفة المثل والأعيان الكونية]

وأحقُّ ما يسمَّى به الموجودات الزمانية بحسب وقوعها في القضاء العيني-^{١٠١٨} أي تحقُّقها في وعاء الدهر- المثل^{١٠١٩} العينية^{١٠٢٠} أو القضائية والصور الوجودية^{١٠٢١} الدهرية؛ وبحسب وقوعها في القدر- أي حصولها في أفق الزمان^{١٠٢٢}- الأعيان الكونية، و^{١٠٢٣} الكائنات القدرية؛ فهذا سرٌّ مرموز كلمتنا، ونحن زمرة الحكماء ومعرش أهل التحصيل لا نروم بكلماتنا إلَّا إيَّاه.

[تبصرة في تفسير المثل الافلاطونية]

وإني لست أظنُّ بإمام اليونانيين أفلاطن الإلهي إثمٌ قد كان يقصد في أمر الصور والمثل المعلَّقة لا في مادَّة غير هذا السرِّ، إلَّا أنَّ أتباع معلِّم المشائية أساءوا به الظنَّ، واستناموا إلى^{١٠٢٤} ما سؤلته لهم^{١٠٢٥} أوهاهم، وقصَّروا في الفحص، ووفَّروا على وقيعتهم في المثل الأفلاطونية، وعدَّ مساويها فلم يكن اعتماد لهم إلَّا لانطفاء نور الحكمة، وتفاسي^{١٠٢٦} ديجور الظلمة.

١٠١٢. ل. خ: مبائنة

١٠١٥. ل. - نعني

١٠١٨. خ: المعين

١٠٢١. ل. : + او

١٠٢٤. ل. : - الى

١٠١١. ل. : المائيات

١٠١٤. خ: قاطبة

١٠١٧. ج: + و

١٠٢٠. ج: الغينة

١٠٢٣. ل. : أي

١٠٢٦. الكلمة مشوشة في ل وج

١٠١٠. ل. : سمعنا

١٠١٣. ج: القدرة

١٠١٦. ج: سبق

١٠١٩. ج. - المثل

١٠٢٢. ل. : + و

١٠٢٥. ج. - لهم

[كيفية اعتبار الموجودات وفق القضاء العلمي والعيني]

ومما يجب أن يعلم أن ما في كتب المشائين^{١٠٢٧} - أن الجواهر^{١٠٢٨} العقلية وما معها موجودة في القضاء والقدر مرة واحدة باعتبارين، والجسمانية وما معها موجودة فيهما مرتين، وإن كل شيء يوجد الأول الحق بوسط أو بغير وسط يتأذي قدره الذي هو تفصيل قضائه الأول إلى ذلك الشيء بعينه تأدياً^{١٠٢٩} على سبيل الوجوب - كلمة حقة، سواء أخذت بحسب القضاء العلمي أو بحسب القضاء الوجودي العيني.

أمّا في القضاء العلمي،^{١٠٣٠} فلأن وجود المفارقات في العلم هو بعينه وجودها في العين بالذات والاختلاف بالاعتبار، فلا وجود لها^{١٠٣١} إلا على نحو واحد، لكن باعتباري^{١٠٣٢} الإجمال والتفصيل، ويستوي في ذلك لحاظه^{١٠٣٣} في جهة الأزل أو في جهة ما لا يزال، فهي موجودة في القضاء والقدر مرة واحدة، بخلاف الصور والأعراض الجسمانية؛ إذ لها وجود في العلم قبل وجودها في العين، وللعلم بها مراتب متسابقة^{١٠٣٤} وسابقة^{١٠٣٥} على وجودها في الأعيان، فهي موجودة^{١٠٣٦} في القضاء والقدر مرتين، مرة في الأزل مجتمعة، ومرة فيما لا تزال مفصلة.

وأمّا في القضاء العيني، فلأن الجواهر المفارقة ليس لها وجود زمني، وإنما وجودها دهري من كل وجه واقع في وعاء الدهر فقط، فوقعها في القضاء والقدر واحد، والعقل يحصل اعتبارين بالإجمال والتفصيل في نحو واحد من الوجود في وعاء واحد بخلاف الماديات؛ فإنها موجودات زمنية، فوجودها يعتبر مرة بحسب كونها متحققة الذوات في وعاء الدهر، ومرة بحسب كونها الزماني الذي لها في أفق الزمان، فلا جرم يكون وقوعها في القضاء والقدر مرتين، والقضاء العيني بحسب التحقق في وعاء الدهر والقدر الذي بإزائه بحسب الكون الزماني.

١٠٢٧. ل: + بين	١٠٢٨. م: الجواهر	١٠٢٩. ج: مادياً
١٠٣٠. ج: - أو بحسب... العلمي		١٠٣١. ج: وجودها
١٠٣٢. ل: باعتبار / ج: باعتباري		١٠٣٣. ج: لحاظ
١٠٣٤. ل: مشابهة	١٠٣٥. ل: - وسابقة	١٠٣٦. ل: موجود

ختام تصويبي [في تحقيق المثل]

إذا نَوَّرت جَوْ سَرَك بما استنار لك تبيانه واطمأنَّ إليه قلبك، فاعلم أنَّ معلِّم المشائين لم يُهمل ذكر الحقِّ، ولم يتعدَّ ١٠٣٧ طور الصواب، وناهيك من بيان وتبنيه ١٠٣٨ منه ما له في كتاب أثولوجيا، أَلَمْ تر إلى ما في الميمر الخامس منه، وقد نقلناه في الفصل الماضي، ١٠٣٩ فالآن نكرِّر عليك، أنَّه ١٠٤٠ قال:

[بيان ما جاء في اثولوجيا في المقام]

«ينبغي أن يتوهَّم المتوهَّم أنَّ أفعال الفاعل ١٠٤١ الأوَّل هي قائمة عنده، وليس شيء عنده أخيراً، بل الشيء الذي عنده أولاً هو هاهنا أخيراً، وإنَّما يكون الشيء أخيراً لأنَّه زمني، والشيء الزمني لا يكون إلَّا ١٠٤٢ في الزمان الذي وافق أن يكون فيه. فأما عند ١٠٤٣ الفاعل ١٠٤٤ الأوَّل فقد كان، لأنَّه ليس هناك زمان. فإن كان الشيء الملاقي في الزمان المستقبل هو قائم هناك فلا محالة إنَّه إنَّما يكون هناك موجوداً قائماً، كما أنَّه سيكون في المستقبل، فإن كان هذا هكذا فالشيء إذاً الكائن ١٠٤٥ في المستقبل، هو هناك موجود قائم، لا يحتاج في تمامه وكمالِه هناك إلى أحد الأشياء البتَّة. فالأشياء إذاً عند الباربي جَلَّ ذكره كاملة تامَّة، زمانية كانت أم غير زمانية، وهو ١٠٤٦ عنده دائماً، وكذلك كانت عنده ١٠٤٧ أوَّلاً كما يكون عنده أخيراً.

فالأشياء الزمانية إنَّما يكون بعضها من أجل بعض، وذلك أنَّ الأشياء إذا هي امتدَّت وانبسطت وبنات عن الباربي الأوَّل كان بعضها علَّة كون بعض، وإذا كانت كلُّها معاً ولم تمتدَّ ولم تنبسط ولم تبن عن الباربي الأوَّل لم يكن بعضها علَّة كون بعض، بل يكون

١٠٣٧ م: يتعدى ١٠٣٨ ج: هيئته

١٠٣٩ هكذا في النسخ / إنَّه قدَّس سره قد نقل غير العبارات الآتية في الفصل الماضي

١٠٤٠ ش: -أنه ١٠٤١ ل: الفاعل ١٠٤٢ ل: -إلا

١٠٤٣ المصدر: في ١٠٤٤ خ: فاعل ١٠٤٥ ل: الكاشي

١٠٤٦ كذا / في المصدر: هي ١٠٤٧ ج: -عنده

[الباري] الأول علّة كونها كلّها^{١٠٤٨}. فهذه ألفاظه.

وله في هذا الكتاب تنصيصات على المثل العينية^{١٠٤٩} والصور الدهريّة الروحانية، أعني الموجودات الزمانية بحسب الوقوع في وعاء الدهر وعند الباري الأول تعالى.

[بيان ما قاله الفارابي في المقام]

وبعض من حملة عرش تعليم الفلسفة في الإسلام ما عطل استقصاء النظر ولا ضيّع حقّ الانصاف، فقال في مقالته التي في الجمع بين الرأيين قولاً مستقصى: «ومن ذلك أيضاً الصور والمثل التي تنسب إلى أفلاطن إنّه يثبتها، وإنّ أرسطوطاليس على خلاف رأيه^{١٠٥٠} فيها،^{١٠٥١} وذلك أنّ أفلاطن في كثير من أقاويله يؤول إلى أنّ للموجودات صوراً مجردة في عالم الإله، وربما يسمّيها المثل الإلهية، وإنّها لا تدثر ولا تفسد، و^{١٠٥٢} لكنّها باقية، وإنّ التي تدثر وتفسد^{١٠٥٣} إنّما هي هذه الموجودات التي هي كائنة^{١٠٥٤}.

ولأرسطوطاليس في حروفه^{١٠٥٥} فيما بعد الطبيعة كلام فيه يشنّع^{١٠٥٦} على القائلين بالمثل والصور التي يقال: إنّها موجودة قائمة في عالم الإله غير فاسدة، ويبين^{١٠٥٧} ما يلزمها من الشناعات، مثل أنّه يجب أن يكون هناك خطوطاً وسطحاً وأجساماً وأفلاكاً، ثمّ يوجد حركات تلك الأدوار والأفلاك، وأن^{١٠٥٨} توجد هناك علوم، مثل علوم النجوم وعلم اللحون وأصوات مؤتلفة، وأصوات غير مؤتلفة، وطبّ وهندسة ومقادير مستقيمة وآخر معوجة^{١٠٥٩}، وأشياء حارّة وأشياء باردة، وبالجملة كيفية فاعلة ومنفعلة، وكلّيات وجزئيات، ومواد وصور؛ وشناعات أخر ينطق بها تلك الأقاويل ممّا^{١٠٦٠} يطول بذكرها

١٠٤٨. راجع: أنثولوجيا / ٦٨ ١٠٤٩. ل: العينة

١٠٥٠. ولا يخفى أنّ الفارابي اعتقد أن كتاب أنثولوجيا لأرسطوطاليس، ولهذا بادر في الجمع بين قول أفلاطن وأرسطوطاليس وفق هذا الكتاب، على أنّ التحقيقات الحديثة تثبت أنّ الكتاب لأفلوطين، لا المعلم الأوّل.

١٠٥١. المصدر: فيهما / ج، ش: - فيها ١٠٥٢. ش: - و

١٠٥٣. ج، ش: تفسد وتدثر ١٠٥٤. ش، خ: كيانية

١٠٥٥. وهو نفس كتاب ما بعد الطبيعة (المتافيزيا) / قارن: كتاب الألف الكبرى (الآلفا) الفصل التاسع.

١٠٥٦. المصدر: أرسطو ذكر في حروفه... كلاماً شنّع فيه ١٠٥٧. ج: بين

١٠٥٨. المصدر: انه ١٠٥٩. ل: هوجة ١٠٦٠. ج: المصدر: ما

هذا القول، وقد استغنيا بشهرتها عن الإعادة مثل ما فعلنا بسائر الأقاويل حيث أوماننا إليها وإلى أماكنها؛ وخلصنا ذكرها [بالنظر فيها والتأويل لها] لمن يلتمسها من مواضعها. فإن الغرض المقصود من مقالتنا هذه إيضاح الطرق التي إذا سلكها طالب الحق لم يضل فيها، وأمكنه^{١٠٦١} الوقوف على حقيقة المراد بأقاويل هذين الحكيمين من غير أن ينحرف عن سواء السبيل إلى ما تخيله الألفاظ المشككة.

وقد نجد أن^{١٠٦٢} أرسطوطاليس في كتابه في الربوبية المعروف بأثولوجيا^{١٠٦٣} يثبت الصور الروحانية، ويصرح بأنها موجودة في عالم الربوبية.

[حكومة الفارابي في الاختلافات الظاهرة في كلام أرسطوطاليس]

فلا تخلو هذه الأقاويل إذا أخذت على ظواهرها من إحدى ثلاث حالات:

[١]: إما أن تكون متناقضة.^{١٠٦٤}

[٢]: وإما أن تكون بعضها لأرسطوطاليس^{١٠٦٥} وبعضها ليس له.

[٣]: وإما أن يكون لها معاني وتأويلات تتفق بواطنها وإن اختلف ظواهرها فتطابق عند

ذلك وتتفق.

فأما إن نظن بأرسطوطاليس مع براعته وشدة تيقظه^{١٠٦٦} وجلالة هذه المعاني عنده أعني الصور الروحانية إنه يناقض نفسه في علم واحد، وهو العلم الربوبي فبعيد مستنكر جداً.

وأما إن بعضه لأرسطوطاليس وبعضه ليس له، فهو أبعد جداً، إذ الكتب الناطقة بتلك الأقاويل أشهر من أن يظن ببعضها أنه منحول.

فقد^{١٠٦٧} بقي^{١٠٦٨} أن تكون^{١٠٦٩} لها تأويلات ومعاني إذا كشف عنها ارتفع الشك والحيرة.

١٠٦٣. م. ش: أثولوجيا

١٠٦٥. خ: لأرسطوطاليس

١٠٦٨. ج: بقي / ل: فبقي

١٠٦٢. ش: - أن

١٠٦٧. ل: - فقد

١٠٦٦. المصدر: يقطه

١٠٦٩. ج. ش: - تكون

١٠٦١. ج: أمكنه

١٠٦٤. المصدر: بعضها متناقضة بعضها

١٠٦٦. المصدر: يقطه

١٠٦٩. ج. ش: - تكون

فنقول: إنه لما كان الباربي جلّ جلاله بإنّيته وذاته مابئاً لجميع ماسواه، وذلك له^{١٠٧٠} بمعنى أشرف وأفضل وأعلى بحيث لا يناسبه في إنّيته شيء، ولا يشاكله ولا يشابهه حقيقة ولا مجازاً، ثمّ مع ذلك لم يكن بدّ^{١٠٧١} من وصفه^{١٠٧٢} وإطلاق لفظ فيه من هذه الألفاظ المتواطئة عليه، فإنّه من الواجب الضروري أن يعلم أنّ مع كلّ لفظة نقولها في شيء من أوصافه معنى بذاته بعيد من المعنى الذي نتصوّره من تلك اللفظة، وذلك كما قلنا بمعنى أشرف وأعلى، حتّى إذا قلنا إنّه موجود علمنا مع ذلك أنّ وجوده لا كوجود ساير ما هو^{١٠٧٣} دونه، وإذا قلنا إنّه حيّ علمنا أنّه^{١٠٧٤} بمعنى أشرف ممّا نعلمه من الحيّ الذي هو دونه، وكذلك الأمر في سايرها. ومهما استحکم هذا المعنى وتمكّن من ذهن المتعلّم للفلسفة التي بعد^{١٠٧٥} الطبيعة^{١٠٧٦} سهّل عليه تصوّر ما يقوله أفلاطن وأرسطوطاليس ومن سلك سبيلهما.

فلنرجع^{١٠٧٧} الآن إلى حيث فارقناه ونقول: لما كان الله تعالى حيّاً مريداً مبدعاً^{١٠٧٩} لهذا العالم بجميع^{١٠٨٠} ما فيه، فواجب أن يكون عنده صور ما يريد إيجاده في ذاته، جلّ الله عن الإشتباه.

وأيضاً فإنّ ذاته لما كان باقياً^{١٠٨١} لا يجوز عليه التبدّل والتغيّر، فما هو من حيّزه^{١٠٨٢} أيضاً كذلك باقي غير دائر ولا متغيّر [...].

فعلى هذا المعنى ينبغي أن تعرف وتتصوّر أقاويل أولئك الحكماء فيما أثبتوه من الصور الإلهية، لا على أنّها أشباح قائمة في أماكن أخر، خارجة عن هذا العالم، فإنّها متى تصوّرت على هذا السبيل يلزم القول بوجود عوالم غير متناهية كلّها كأمثال هذا العالم.^{١٠٨٣}

١٠٧٢. خ: وضعه

١٠٧١. م: بد

١٠٧٠. المصدر: لأنّه

١٠٧٤. المصدر: أنّه حيّ / ج: - انه

١٠٧٣. ش، خ: - هو

١٠٧٦. المصدر: الطبيعيات ١٠٧٧. المصدر: فترجع

١٠٧٥. ج: بعدها

١٠٧٩. المصدر: تعالى حيّاً موجداً

١٠٧٨. المصدر: فنقول

١٠٨١. كذا / المصدر: كانت باقية

١٠٨٠. خ: لجميع

١٠٨٣. ج: - فانها متى... العالم

١٠٨٢. المصدر: هو بحيزه / ل: خير

وقد بينَّ ١٠٨٤ الحكيم أرسطوطاليس ١٠٨٥ ما يلزم القائلين بوجود العوالم الكثيرة في كتبه الطبيعية ١٠٨٦ وشرح المفسرون أقاويله بغاية ١٠٨٧ الإيضاح؛ وينبغي أن يتدبَّر هذا الطريق الذي ذكرناه مراراً كثيرة في الأقاويل الإلهية، ١٠٨٨ فإنه عظيم النفع، وعليه المعوّل في جميع ذلك، وفي إهماله شديد الضرر ١٠٨٩ وإن يعلم [مع ذلك] أنَّ الضرورة تدعو إلى إطلاق الألفاظ الطبيعية والمنطقية ١٠٩٠ المتواطئة على تلك المعاني اللطيفة الشريفة العالية عن جميع أوصاف، المتباعدة عن جميع الأمور الكيانية الموجودة بالوجود ١٠٩١ الطبيعي ١٠٩٢، فإنه إن قصد إلى اختراع ١٠٩٣ ألفاظ آخر واستئناف وضع لغات سوى ما هي مستعملة لما كان، ليجد ١٠٩٤ السبيل إلى ألفاظ يتصوّر ١٠٩٥ منها غير ما باشرته الحواس، فلما كانت الضرورة تمنع وتحول بيننا وبين ذلك اقتصرنا على ما يوجد من الألفاظ، وأوجبنا على أنفسنا الإخطار بالبال أنَّ المعاني الإلهية التي عنها يعبر [عنها] بهذه الألفاظ هي بنوع أشرف وأعلى، ١٠٩٦ غير ما تتخيّله وتصوره ١٠٩٧.»

[كلام المؤلف في بيان ما قاله الفارابي]

هذا ما قاله معلّم أتباع أرسطاطا ليس من الإسلاميين أبونصر الفارابي، وإنّما التزمنا إirاده بألفاظه لما كان يتضمّن من جزيل النفع وجليل الجدوى، فهذا الرجل المبرّز قد أوفي النظر حقّه ولم يخل بما كان يجب عليه من الاجتهاد، إلّا أنَّ فيما لم نوردّه من ألفاظ ما يوهّم أنّه يظنّ أنَّ للموجودات صوراً وأشأراً في ذات الباري الأوّل على سبيل التمثيل ١٠٩٨ فيه، تعالى عن ذلك علواً كبيراً، وإنّما ذلك شأن الأذهان المعلولة الممكنية. ولا ينبغي أن يتوهّم متوهّم أنّه قد نحى نحو ما ينساق إليه ظاهر اللفظ، فإنّه إنّما رام بذلك أنَّ الموجودات بحسب كونها في وعاء الدهر غير عازبة عن بصره تعالى ولا دائرة

- | | | |
|-----------------------------|-----------------------------------------------------|---------------------------------|
| ١٠٨٤. ج: تبين | ١٠٨٥. ج: ارسطاطا ليس | ١٠٨٦. المصدر: كتبه في الطبيعيات |
| ١٠٨٧. م: غاية (?) | ١٠٨٨. م: لاهية | ١٠٨٩. المصدر: الضرر الشديد |
| ١٠٩٠. خ: - والمنطقية | ١٠٩١. م، ش، خ: الوجود | ١٠٩٢. م: الطبيعية |
| ١٠٩٣. المصدر: لا اختراع | ١٠٩٤. المصدر: خ: يوجد | ١٠٩٥. المصدر: الفاظه ويتصور |
| ١٠٩٦. المصدر: على | ١٠٩٧. راجع: رسالة الجمع بين رأيي الحكيمين / ١٠٥-١٠٧ | |
| ١٠٩٨. ل: المثل / ج: التمثيل | | |

ولا متغيرة في ذلك الوعاء أصلاً، كالصور المتمثلة في ذات الجوهر العاقل، فنسبة المثل العينية والصور الدهرية إلى ربّ الزمان والدهر نسبة الصور المرتسمة في ذوات الجواهر العقلية^{١٠٩٩} من المفارقات المحضة إليها، وأمرها كأمرها في عدم الدور والتغير هناك، فلذلك أطلق عليها إنها متمثلة في ذات الباري الأول تعالى ولم يُرم ما يؤذن^{١١٠٠} به الظاهر، وإن لم يكن يتهيأ له أن يكشف باطن المسألة حقّ الكشف، وينقح القول فيها كنه التنقيح؛ فحاله أرفع من أن يساء به الظنّ إساءة إلى تلك الغاية، ولغة العقل أجلّ من^{١١٠١} أن تحتبس في لغة اللسان، والحقيقة فوق أن تقتنص من الإطلاقات العرفية، ولا سيما التي ليس للعقول إلى اكتناهاها من سبيل، وإنما أسقطنا من قوله تلك الألفاظ وطوينا كشح النقل عن إيرادها، ورأيناها حقيقة بأن تركها في موضعها إيداناً بأنها لا يكاد يسوغ أن تذكر إلا مع التأويل.

[ما قاله ابن سينا في ردّ المثل]

وأما رئيس أتباع أرسطاطاليس^{١١٠٢} من مشائبة الإسلام أبو علي بن سينا - فمع شدة تنوّر القريحة وتوقّد الغريزة والتوغلّ في تعرف^{١١٠٣} أوعية الكون وتمييز الأكوان الثلاثة الزمانية والدهرية والسرمدية بعضها عن بعض، وإطناب القول في أنّ الزمانيات والماديات من أعيان الموجودات ليست زمانيةً وماديةً بحسب انكشافها وحضورها عند الباري الأول تعالى ذكره - لم يسارع إلى أن يتحدّس أنّ المثل الأفلاطونية هي التي نحن سميناها المثل العينية والصور الدهرية؛ بل كان أشدّ المعاندين لأفلاطن في أمر المثل وألذّ الخصام، وجملته ما اتكل عليه في الهيات الشفاء أنه به أفسد على أفلاطن مقالته في المثل التي لا تدثر والصور التي لا تتغير، تدور على ظنّه بأفلاطن أنه يضع أنّ تلك المثل والصور ليست بمادية، على معنى أنّها من مفارقات المادّة، فشنع عليه أنه كيف يكون للماديات نحو وجوده في الأعيان تكون هي بحسبه غير قائمة بالمادّة، بل مفارقة إيّاها.

[نفي مقالة ابن سينا في المقام]

ونحن قد تبهناك على أنه ينبغي أن يعنى بذلك سبب سبق المادّة، ونفي خواصّ الماديّات من الدثور والتغيّر والتأخّر في الحصول عن حصول المادّة على ما كرّره هو؛ إذ قد رام أن يحقّق بيان علم الأوّل الحقّ تعالى في أكثر كتبه، ولا سيّما الشفاء^{١١٠٤} والتعليقات^{١١٠٥}، ولا يصحّ أن يعنى به إثبات التجرد عن المادّة وسلب القيام بها. فإنّ قد انفصم ما استمسك به في التشنيع.

وبالجملة، إنّ الأفلاطونيّين^{١١٠٦} والأرسطائيّين ليس لو وكّدوا وكّد الحق، وتحزّروا سبيل الانصاف، لاستقامت أمورهم بما قوّمناه، واستنامت قلوبهم إلى ما أتممناه، فكاننّ الأمر قد أوفيناه حقّه، والمصير إلى الله،^{١١٠٧} ﴿الحمد لله ربّ العالمين﴾^{١١٠٨}.

١١٠٤. راجع: الشفاء، المقالة ٨، الفصل ٦، صص ٣٥٨ - ٣٦٢

١١٠٥. راجع: التعليقات ٢٨/ ١٩٢ و...

١١٠٦. ج: الافلاطونية ١١٠٧. اقتباس من الشورى ٥٣: «ألا إلى الله تصير الأمور»

١١٠٨. الفاتحة / ٢

فصل [٤]

فيه تُبين^١ أقسام التقدّم والتأخّر
على الحكمة النصيحة التحقيقية^٢
في أسلوب دقيق من الفحص، وثيق النظام، قويم السبيل؛
ويُحقّق القول في خواصّها وأحكامها على نصاب كامل من التفصيل
وقسط فاضل من التحصيل.^٣

إِخَاذَة

[في أقسام التقدّم والتأخّر]

وإذ قد أيدنا الله بفضلَه فأبلغنا القول في أوعية الوجود وأحكامها ولو أحقها مبلغه من نصاب كنه التحقيق، فجدير بنا أن نتقل الآن إلى ما يلتصق بذلك من تقاسيم^٤ التقرّر والوجود، أي المتقدّم والمتأخّر والمع^٥، فنوضّح سبيل العلم، ونعلّم ما فات من سبقنا من الرؤساء والمعلّمين فضلاً عن الأتباع والمقلّدين.

[التقدّم وأقسامه السبع]

فاعلم أن لمعرفة^٦ القبل والبعد ومعاً مسلکاً مشهورياً في فنّ قاطيغورياس من فنون

٣. ش: التفصيل

٦. ل: المعرفة

٢. ج: الحقيقية

٥. ج: المعنى

١. م: نبين

٤. ل: تقسيم (لخ: تقاسيم)

حكمة الميزان بحسب ما يليق بمدخل التعليم، ومسلكاً تحقيقياً في الحكمة التي هي فوق الطبيعة بحسب توفيقها^٧ حق الاستقصاء فيها، وإذ قد حان حين ذلك فينبغي أن لا يقتصر على ما لو فات الأسماع العامة، بل يتأمل تأملاً أدق من المشهور، فإذن نقول: التقدّم على سبعة أضرب، هي معانٍ مختلفة محصلة عند العقل:

[١]: التقدّم الزماني، وهو الذي يكون بالزمان.

[٢]: التقدّم الدهري والسرمدى، وهو الذي يكون في الدهر والسرمد.

[٣]: والتقدّم بالطبع، وهو الذي يكون في الطبع بحسب الوجود.

[٤]: والتقدّم العلّي، وهو الذي بالذات والعلّية، ويكون في وجوب الوجود

واستحقاقه.

[٥]: والتقدّم بالماهية، وهو الذي يكون في تجوهر سنخ الماهية وتقرّرها.

[٦]: والتقدّم الرتبي، وهو الذي يكون في المرتبة بحسب النسبة إلى شيء ما يؤخذ

مبدءاً ومنسوباً إليه، ومن حيّزه التقدّم في المكان.

[٧]: والتقدّم الشرفي، وهو الذي يكون في الفضل والشرف.

وقد تجتمع هذه الأنحاء أكثرها في متقدّم واحد.

والتأخّر ومعاً يجريان مجري المتقدّم في معانيه السبعة والأخرى. بل الواجب على

ما أسلفناه عقد الاصطلاح عليه أن يسمّى التقدّم في الدهر والسرمد تقدّماً سرمدياً،

والتأخّر الذي بإزائه تأخراً دهرياً، وكذلك المعية التي بإزائها معية دهرية؛ إذ الجائزات لا

حظّ لها من عرش السرمد، بل القيوم الواجب بالذات جلّ كبرياؤه قد استأثر بالسرمدية.

ولا يجتمع التقدّم والتأخّر في شيء واحد باعتبار واحد ويجوز ذلك باعتبارين.

فهذه الأقسام قد يكون فيها تداخل باختلاف الاعتبارات، وإذا اتفق أن تحشد عدّة

تقدّمات في موضوع واحد باعتبارات مختلفة حشدت لامحالة تأخّرات توازيها في

موضوع واحد توازيه^٨ باعتبارات مختلفة توازي تلك الاعتبارات؛ و^٩ ضروب معاً أيضاً

قد تحشد^{١٠} عدّة منها في أشياء معيّنة، لكن لا باعتبار واحد، بل باعتبارات شتى.

تثبيت [في التقدّم الزماني]

التقدّم الزماني هو ما بحسبه يمنع أن يجتمع الشيء الذي هو متقدّم^{١١} والشيء الذي هو متأخر^{١٢} بما هما متقدّم ومتأخر^{١٣} في الحصول الزماني الذي لهما في قطر أفق التغير، ولا محالة يتصور امتداد^{١٤} ما مازاً بهما^{١٥} وزمان مآ أو آن مآ متخللاً بينهما، ولا يكون ذلك من جهة عليّة ومعلولية بينهما؛ بل بحسب تخلف الأخير عن الأول^{١٦} في الحصول في أفق الزمان مع عزل النظر عن أية حيثية كانت لهما غير^{١٧} هذه الحيثية.

فهذا التقدّم والتأخر من الأعراض الأوليّة للأجزاء المفروضة في الزمان المتصل، لا على أنّهما من العوارض اللاحقة لها، بل على معنى أنّ هويّات تلك الأجزاء هي القبلات والبعديات من حيث هي بخصوصيات ذواتها مصداق حمل القبل والبعد عليها، لا من تلقاء شيء آخر غير أنفسها، ولا من جهة عارض يلحق ذواتها؛ فيصحّ حمل القبل والبعد عليها، فكلّ منها بنفس ذاته قبل وقلبية، أو بعد وبعديّة باعتبارين.

وأما عروضهما لسائر الأمور غير الزمان فلا يكون بالذات على أن تكون هي المعروض حقيقة، بل بالعرض من حيث التخصّص بالمقارنة لجزيئين من أجزاء الزمان هما بذاتهما القبل والبعد. وكأنّك كنت قد تثبت^{١٨} على تحصيل الأمر ممّا سلف، فالأكبر سنّاً إنّما هو أقدم من الأحداث^{١٩}.

وبالجملة، لا يكون أصلاً لشيئين من الأشياء غير الزمان هذا النحو من التقدّم والتأخر إلّا بحسب وقوعهما في زمانين أو آئين، والزمانان^{٢٠} لهما بذاتهما ذلك، والسؤال عن هذا التقدّم بـ«لم» لا ينقرض بالوقوف إلّا إذا انتهى الجواب إلى^{٢١} قطعتين من الزمان؛ فقيل: كأنّ التقدّم لذلك على ذا على هذا النحو لوقوع ذا في هذه القطعة وذاك في تاء، كاليوم والأمس، أو زمان موسى وزمان نوح؛ على نبينا^{٢٢} وعليهما السلام.

١١. م: مقدّم ١٢. خ: - بما هما متقدّم ومتأخر

١٣. ل: - بما هما متقدّم ومتأخر ١٤. ج: امتداداً

١٥. ج: رايهما ١٦. ج: - الأول ١٧. ج: عن

١٨. م: تثبتت ١٩. ج: + يكون زمان حصول قبل زمان حصل منه الاحداث

٢٠. ج: الزمان ٢١. ل: خ: انتهى بالجواب ٢٢. خ: + عليه السلام

وما يتوهم أن انقراض السؤال لأنّ التقدّم على اليوم مأخوذ في مفهوم لفظة أمس، كما أن التأخّر عن اليوم مأخوذ في مفهوم لفظة^{٢٣} الغد، فلو قيل: لماذا تقدّم أمس على اليوم كان كما لو قيل: لماذا تقدّم الزمان القبل على الزمان البعد، وكذلك زمان نوح - عليه السلام - معلوم التقدّم على زمان موسى - عليه السلام - ولذلك إذا عبّر عنهما بزمانين غير معلومي التقدّم والتأخّر كالصيف والشتاء لم ينقطع السؤال من الأوهام الساقطة.

فمن الفطريّات الأوائل أن كلّ زمانين فإنّ أحدهما متقدّم الحصول في أفق التقضيّ والتجدّد، والآخر متأخّر الحصول فيه بالذات. والأمران الحاصلان فيهما متقدّم ومتأخّر بسبب الحصول فيهما. والشكّ إنّما يطرأ في تعيين التقدّم بخصوصه أو التأخّر بعينه بسبب الجهل بالوقوع في الزمان المتقدّم أو^{٢٤} الزمان المتأخّر، فتعيين اللفظ الموضوع للزمان القبل أو الزمان البعد إنّما يشترط في تعيين المتقدّم أو المتأخّر بخصوصه، لا في العلم بتحقيق هذا النحو من التقدّم و^{٢٥} التأخّر.

فإذا علم وقوع أمرين^{٢٦} في زمانين حكم عليهما بالتقدّم والتأخّر بالضرورة الفطريّة، والعلم بوضع^{٢٧} لفظيّ الأمس واليوم مثلاً للزمانين - القبل والبعد - إنّما يفيد تمييز المتقدّم عن المتأخّر، لا أنّه مناط الحكم بالتقدّم والتأخّر.

وكذلك توهم أن انقراض السؤال بـ«لم» لا يعطي إلّا نفي الوسط في الإثبات دون نفي الوسط في الثبوت» من سواقط الأوهام.

أليس السؤال بـ«لم» يشمل طلب البرهان اللمي، والدليل الاتّفي فقد يسأل عن سبب الثبوت، كأنّ يقال: «لم كان كذا؟» ويجري ذلك في المقضيّات والحدسيّات والفطريّات أيضاً. وقد^{٢٨} يسأل^{٢٩} عن سبب إثبات^{٣٠} الثبوت كأنّ يقال: «لم حكمت أنّه كذا»، وذلك يكون في الاقتناصيات، ويقف بالانقراض إذا انتهى إلى الفطري.

فإذا^{٣١} انقراض السؤال مطلقاً يدلّ على الثبوت وعلى إثبات الثبوت معاً، وينفي^{٣٢}

٢٣. ج: - أمس كما... لفظة	٢٤. ش: إذ	٢٥. خ: أو
٢٦. ج: امرى	٢٧. ج: لوضع	٢٨. م: فقد
٢٩. ل: خ: سئل	٣٠. خ: اسباب	٣١. ل: خ: فان
٣٢. خ: يبقى		

الوسط في الثبوت والوسط في الإثبات جميعاً؛ إذ لو كان هناك وسط في الثبوت يصح السؤال بـ«لم» وإن كان فطري الثبوت ففطريته لا تقطع السؤال عن لميته. ولعلّ ذا غريزة الإنسانية لا يريب في انقراض مطلق السؤال عند الانتهاء إلى أجزاء الزمان، فكما ليس يتوجّه أن يقال: «لم كان أمس متقدماً^{٣٣} على اليوم؟» فكذلك ليس يتوجّه أن يقال: «لم حكم أنّ أمس قبل اليوم؟» كما أنّه ليس يتوجّه أن يقال: «لم^{٣٤} كان الواحد نصف الاثنين؟» ولا أن يقال: «لم قيل إنّ^{٣٥} الواحد نصف الاثنين؟»

[التقدّم الزماني والطبيعي المعتبر في العلل المعدّة]

وأما ما يورد أنّه لو كان السبق الزماني حقيقته ما ذكر يوجب أن يكون سبق العلة المعدّة^{٣٦} على معلولها أيضاً سبقاً زمانياً؛ لأنّ سبقها أيضاً بحيث لا يجامع معه السابق المسبوق في أفق الزمان؛ فالغلط فيه نشأ من إهمال اعتبار الحيثية؛ واللازم أن يكون للعلّة المعدّة سبق زماني على معلولها، وهو حقٌّ لا أن ينحصر سبقها عليه في ذلك السبق أو يكون سبقها بالطبع سبقاً زمانياً، وذلك باطل.

فالعلّة المعدّة من حيث إنّها لا تجامع المعلول في أفق الزمان سابقة عليه سبقاً زمانياً، ومن حيث يحتاج إليها المعلول في الوجود وهي غير محتاجة إليه سابقة عليه سبقاً بالطبع، وذلك ليس يخل بتغاير السبقين؛ فقد تحشد^{٣٧} عدّة من أنحاء السبق في موضوع واحد بحيثيات متغايرة، كالسبق بالطبع والسبق الشرفي والسبق^{٣٨} الزماني والسبق الرتبي في الفلك بالنسبة إلى الحوادث العنصريّة، وكالسبق الزماني والسبق الرتبي والسبق بالطبع في أجزاء الزمان بعضها بالنسبة إلى بعض، وكما أنّ القيوم الواجب بالذات جلّ ذكره متقدّم^{٣٩} على معلوله الأول تقدّماً سرمدياً وتقدّماً عليّاً وبالذات وتقدّماً بالماهية وتقدّماً بالرتبة وتقدّماً بالشرف.

٣٥. خ: - لم

٣٨. ل: تحتشد

٣٤. م: + لم

٣٧. ل: لمعدّة

٤٠. يمكن أن يقرأ ما في ج: مقدم

٣٣. ج: مقدّم

٣٦. ل، م، خ: - إن

٣٩. ج: + و

وبالجملة، الحادث الزماني يتوقّف على وجود علته^{٤١} المعدة وعلى انتبات وجودها في أفق التغيّر، فهي بما هي كذلك، أي من جهة ما هي ممّا يتوقّف عليه^{٤٢} المعلول لا من حيث هي^{٤٣} في الحصول لا معه أو معه متقدّمة عليه تقدّماً بالطبع، وبما هي غير مجامعة إياه في أفق التغيّر، لا من حيث يحتاج هو إليها أو يستغني عنها متقدّمة عليه تقدّماً بالزمان. فإذا المتقدّم الزماني تقدّمه^{٤٤} أن له وجوداً في أفق استمرار التغيّر مع عدم شيء آخر لم يكن موجوداً في ذلك الأفق، ثم هو موجود فيه.

سياقة اثباتية

[في إثبات الحدوث السرمدى]

[عدم جواز اعتبار التقدّم الزماني في الواجب الوجود]

كأنك بما كرّر عليك من قبل لست الآن ممّن يلتاث عقله في مهاجرة إقليم المحسوس ومجاورة عالم العقول،^{٤٥} فإذا ما أيسر لك أن تتفرّغ لتعرّف الحقّ وتقدّد لحكم^{٤٦} البرهان وتتوخّى^{٤٧} كنه الحكمة^{٤٨} ولا تتعدّى سبيل الإيمان، فتتلقى بسمعك^{٤٩} وتؤمن بقلبك أنّ التقدّم الدهري السرمدى في وعاء الدهر وباعتبار عرش السرمدهو الذي يجب بحسبه أن لا يقارن الشيء المتأخّر الشيء المتقدّم في التحقق في الواقع، والوجود في وعاء الدهر لا في آن ولا في زمان ما ولا في جميع الأزمنة، بل في سنخ الأيس بما هو أيس، وفي أصل الوجود بما هو وجود؛ فلا جرم يستحيل بحسب ذلك أن يتصوّر امتداد^{٥٠} ما مازاً بذنبك الشيشين، ويمتنع أن يتوهّم زمان ما أو آن ما متخللاً بينهما، ولا يكون ذلك من تلقاء حيثية العلّية والمعلولية بينهما، بل إنّما بحسب^{٥١} تخلف الأخير عن الأوّل في الحصول في وعاء الدهر لا في أفق الزمان؛ فالمتقدّم السرمدى تقدّمه^{٥٢} أن له وجوداً حقيقياً في الواقع لا في

٤٢. ل. خ: عليها

٤٥. ل. المعقول

٤٨. ج: الحكم

٥١. خ: يجب

٤١. ج: وجوده علته / م. ش: علته

٤٤. خ: مقدم

٤٧. م: تتوخى

٥٠. ج. ش: امتداداً

٤٣. ج: - هي

٤٦. ج: بحكم

٤٩. ج: سبيلك

٥٢. خ: مقدّم

أفق التغير، بل محيطاً به مع عدم شيء آخر لم يكن موجوداً في وعاء الدهر، ثم هو موجود فيه.

أما بزغ فيما أظهرناه سابقاً أن الوجود بما هو وجود لا يوصف بالامتداد وما بإزائه، ولا بالاستمرار السيلي وما في مقابله؟! بل إنما يكون ذلك له لا بالذات، بل بحسب الوقوع في أفق التغير^{٥٣} والتخصّص^{٥٤} بمقارنة زمان أو آن أو جميع الأزمنة والآتات، وأنّ المتقدّس عن وصمة التغير مطلقاً يستحيل أن يكون له وقوع في أفق استمرار التغير والتبدل، وأنّ مبدع الأزمنة والأمكنة يمتنع أن يشمل^{٥٥} الزمان والمكان، ويتخصّص وجوده بهما وهما متأخران عنه بمراتب كثيرة ومرات شتى.

فإذن قد تبين أنّ الوجود بما هو وجود ليس يلزمه أن يكون في زمان أو آن أو في جميع الأزمنة، فقد حصل بحسبه عند العقل نحو آخر من التقدّم يجب لا محالة أن يدخل في القسمة العقلية، فإنّه يمكن أن يكون شيئان يحصل لأحدهما بعينه سنخ الوجود بما هو وجود، لا بما هو في زمان أو آن أو في جميع الأزمنة. وليس هو حاصلًا للآخر في الواقع وفي وعاء الدهر، ولا يحصل هو للآخر إلا وقد حظّل له أولاً حيث لم يكن الآخر حاصلًا في الواقع.

وإذ قد تبرهن أنّ من الوجود في الواقع وجوداً حقيقياً متعالياً عن الوقوع في^{٥٦} زمان أو آن أو في جميع الأزمنة - إذ موجد الزمان - لا يجوز أن يكون زمانياً بالضرورة. فقد انصرح أنّ هذا القسم الذي قد احتملته القسمة العقلية أولاً، أو جب الفحص وقضى البرهان أخيراً أنّ له تحقّقاً في نفس الأمر بتّته؛ لأنّ الموجود الذي يتعالى عن أفق الزمان يستحيل أن يتّصف بالتقدّم الزماني؛ إذ لم يكن يصحّ أن يوصف به إلا أجزاء الزمان بالذات ومقارنات الأزمنة بالعرض، فإذا تقدّم ذلك الموجود على شيء ما^{٥٧} في الوجود تعيّن أن يكون تقدّمه هو هذا التقدّم السرمدى الذي هو بحسب الوجود في وعاء الدهر والسرمد، فبلحاظ ما قد تبين يتمّ الحكم بأنّ هذا القسم ممّا تحتمله القسمة بحسب اعتبار العقل سواء كان له تحقّق في موضوع من الموضوعات الموجودة أو لا، وبلحاظ ما قد تبرهن ينصرح أنّه من المتقدّمات المتحقّقة لموجود حقيقي بتّته.

[إنّ للواجب تقدماً سرمدياً على الحادثات]

أ لست إذا كنت ذا قريحة مليونة لبان الحكمة ثم رأيتك قد نضوت^{٥٨} الوهم ومقوت^{٥٩} الذهن لم يكن من الممترين في أنّ القيوم الواجب بالذات - عزّ مجده - متقدّم في الوجود على الحادث اليومي مثلاً تقدماً لم يكن بحسبه يمكن أن يجتمع الحادث اليومي معه - جلّ ذكره - في الوجود البتّة؟! وكيف لا يكون لموجود عن موجود^{٦٠} تخلف في حصول الوجود، ثمّ يصحّ أن يقال: إنّ أحدهما قديم الوجود والآخر حادث الموجوديّة؟! فمن الفطريّات الأوائل أنّ الحادث الزماني اليومي مثلاً لم يكن له وجود عيني في أفق الزمان، ثمّ إنّه حدث وجوده^{٦١} في الأعيان متخصصاً بالوقوع في ذلك الزمان بخصوصه، وكذلك لم يكن له وجود عيني في الواقع الذي هو وعاء الدهر؛ ثمّ إنّه حدث وجوده فيه واقعاً في زمان الحدوث لا غير؛ إذ لو كان له وجود في وعاء الدهر قبل وجوده المفروض الحدوث كان ذلك الوجود في زمانٍ ما قبل زمان الحدوث البتّة؛ فإنّ الشّيء الزماني لا يكون له إلّا الوجود الزماني، وإنّه لا يكون بين وجوده في أفق الزمان ووجوده في وعاء الدهر اختلاف بالعدد، بل إنّما بالاعتبار فقط، فوجوده في أفق الزمان هو بعينه وجوده في وعاء الدهر باعتبار آخر؛ وإذا كان كذلك فيلزم أن يكون للحادث الزماني وجود عيني في أفق الزمان قبل زمان الحدوث وذلك فسخ الفرض^{٦٢} وخرق الضرورة الفطريّة. فإنّ قد تحقّق أنّه جلّ ذكره كان موجوداً مع عدم هذا الحادث في الأعيان مطلقاً، ثمّ الحادث وجد في وعاء الدهر وفي أفق الزمان، وصار موجوداً معه تعالى مجده في الواقع الذي هو وعاء الدهر لا في أفق الزمان، إذ هو جلّ جنباه^{٦٣} متعالٍ عن الزمان والمكان، فكان له تعالى عليه تقدّم وله عنه^{٦٤} تعالى تأخّر، قد انقلب إلى المعية. وإذا لا يكون تقدّم زمانيّ أو معية زمانية^{٦٥} إلّا للزمانيّات، فيكون تقدّمه تعالى على ذلك الحادث لا محالة تقدماً سرمدياً، وتأخّر الحادث عنه تعالى تأخراً دهرياً، والمعية التي بينه تعالى وبين الحادث الموجود معية دهرية.

٥٨. ل: + و

٥٩. مقوت: جليث

٥٨. نضوت: خلعت

٦٣. ج: صفاته

٦٢. د: الفرض

٦١. ل: وجود

٦٥. ل: - أو معية زمانية

٦٤. ل: عند

فإذا عرفت ذلك من طريق العقل وصدقت به من سبيل البرهان فإن تأبى وهمك أن يتوهمه فعليك أن لا تقدح في الحكم العقلي^{٦٦} بسبب امتناع الوهم عن قبول ما ليس شأنه أن يتحققه. فالأوهام لما تأنسّت بالتجذّات الكونية والتقدّمات الزمانية، ولا زالت تدرك تعاقبات الزمانيات وتسابقات المتغيّرات، وتتوارد عليها تدرّجات الكونيّات وتجذّات المتكوّنات، لم تسع قوتها إدراك وعاء الدهر، ولم تكن لها مقدّرة على إسقاط أفق الزمان عن لحاظ الوجود والعدم.

والتقدّم والتأخّر والمعية، كما أنّها لما لم تأنس إلّا بإدراك الماديّات يعسر عليها إلّا أن تتكرّر وجود الجوهر المجرّد، وتحكم بأنّ كلّ موجود فهو البتّة محسوس وفي حيّز ما، وأنّ ما يتقدّس عن الجهة والمكان بالكلّيّة يمتنع وجوده.

ولما اعتادت بملاحظة الامتدادات الحسية الجسمانية لا تستطيع أن تدرك انبثات الأبعاد والامتدادات على الإطلاق، وتستيقن أنّه ليس وراء الفلك الأقصى خلاً ولا ملاً أصلاً، بل تحسب أنّ وراءه فضاءً إلى لا نهاية والأحكام الوهمية الفاسدة لا تحصى كثرة وفساداً، فلذلك يرجع إلى العقل ولا يقتدي بالوهم إلّا جدلاً ولداداً.

[التقدّم السرمدى المعتبر في الواجب بالذات]

وبالجملة التقدّم السرمدى هو سبق القيوم الواجب بالذات - جلّ ثناءه - على مخلوقاته في الوجود في الأعيان، وكلّ ما^{٦٧} يثبت له سبحانه فهو^{٦٨} وراء ما تكتنّه العقول فضلاً عمّا تكتنّه الأوهام.

وكما^{٦٩} لا يدرك كنه ذاته ووجوده - بل إنّما يعلم^{٧٠} بالبرهان أنّه^{٧١} وجود حقّ هو جاعل الماهيات وفعال الوجودات - فكذلك لا يدرك كنه تقدّمه في الوجود على سائر الموجودات؛ بل إنّما يعرف بالبرهان أنّه متقدّم على جملة الأشياء^{٧٢} تقدّماً سرمدياً يصدّ المتأخّر عن الاجتماع مع المتقدّم في الموجوديّة، ويستحيل بحسبه أن يقع بينهما زمان أو آن.

٦٨. ل: ثم

٧١. ل: - أنه

٦٧. م: كلما

٧٠. ل: يعرف

٦٦. ل: القتلى

٦٩. ج: فكما

٧٢. ل: + و

ولا يصحّ للوهم^{٧٣} - إذا تصوّر وجود المتقدّم مع عدم المتأخّر، ثمّ مع وجوده الذي هو بطلان عدمه في وعاء الدهر - أن يتوهم من ذلك امتداداً موجوداً أو موهوماً، يكون فيه وقوع المتأخّر بحسب الوجود^{٧٤} بعد العدم واستمرار وجود المتقدّم مع عدم المتأخّر^{٧٥} مع وجوده بعد العدم.

ألم يُتَلَّ^{٧٦} عليك فيما سلف أنّ ذلك سبيل البعدية الزمانية؟! وحيث يكون الأمر على ذلك السبيل لا يكون حصول الوجود في جزء من أجزاء ذلك الامتداد بطلان^{٧٧} العدم في الواقع وارتفاعه عن وعاء الدهر؟! بل يكون بارتفاعه عن ذلك الجزء الذي هو ظرف^{٧٨} الوجود فقط وإنّ صدق وقوعه في جزء آخر هو ظرف^{٧٩} العدم، وإنّما سبيل البعدية الدهرية أنّ حصول^{٨٠} الوجود بعد العدم،^{٨١} [و] تلك البعدية ليس يتصوّر إلاّ بطلان العدم وارتفاعه عن الواقع الذي هو وعاء الدهر بالمرّة^{٨٢}؛ فالواقع غير منقسم ولا يتصوّر فيه اجتماع تحقّق الوجود والعدم، والأفق الامتدادي لقبوله الانقسام يحتمل وقوع العدم في شطرٍ أو حدٍّ منه ووقوع الوجود في شطرٍ أو حدٍّ آخر.

استفصال برهاني

[في الفرق بين التقدّم الزماني والسرمدى]

أ لست إذا حاولت الفحص وجدت البرهان يفصل^{٨٣} التقدّم الزماني عن التقدّم السرمدى في أحكام شتى:

[١]: فمنها، أنّ التقدّم الزماني يتكرّر^{٨٤} بموضوعات^{٨٥} متكرّرة على التعاقب فتكون تقدّمات زمانية متسابقة، وكذلك تأخّرات متعاقبة لتسابق أجزاء الزمان التي هي بذواتها^{٨٦} قبليات متعاقبة وبعديات متسابقة، ويستحيل ذلك في التقدّم السرمدى،

٧٣. ج: لتوهم	٧٤. م: للوجود	٧٥. خ: + و
٧٦. خ: لم يتلى	٧٧. ل: يبطلان	٧٨. ج: طرف
٧٩. ج: طرف	٨٠. ل: حصوله	٨١. ل: الوجود بعدم
٨٢. ل: بالمعية	٨٣. ل: تقبّض / خ: يفصل	٨٤. م: ينكسر
٨٥. م: لموضوعات	٨٦. ل: لذواتها	

فلا يتصور أن يتسابق تقدّمان سرمديان ويتعاقب تأخّران دهرّيان، فضلاً عن تقدّماّت سرمدية متسابقة وتأخّرات دهرّية متلاحقة، لامتناع الامتداد والانقسام في وعاء الدهر والسرمد، واستحالة أن يكون في ذلك الوعاء طرفان وواسطة.

ثمّ مهما حوّل الفحص المستقصى واستوفي حقّ النظر المستصفي^{٨٧} ظهر أنّه يمتنع أن^{٨٨} يثبت التقدّم السرمدى لأكثر من موضوع واحد، فالواحد الحقّ الذي هو جاعل الماهيّات والإنبات هو الموجود الذي يصحّ أن يقال أن له تقدّماً سرمدياً، وبإزاء تقدّمه السرمدى تأخّر دهرى تشترك فيه قاطبة الجائزات المجعولة والموجودات المعلولة مرة واحدة دهرّية في مرتبة واحدة دهرّية^{٨٩}، لا مرة واحدة زمانية في مرتبة واحدة زمانية. فجميع الممكنات بحسب التأخّر الدهرى في حكم متأخّر واحد، والمتقدّم بالدهر والسرمد هو الموجود الواحد الحق لا غير، والمع بالدهر^{٩٠} جملة المفارقات الممتنع اتصافها بالمعية الزمانية، لا الواحد الحقّ بخصوصه لا غير.

[٢]: ومنها، أنّ التقدّم الزمانى لا يتخصّص بالوجود أو العدم، بل إنّ يعرضهما^{٩١} جميعاً، فقد يكون عدم الشيء متقدّماً على وجوده بالزمان، ثمّ وجوده المتأخّر عن عدمه بالزمان يتقدّم على عدمه بعد وجوده تقدّماً بالزمان أيضاً، كما في الحادث الزمانى المنبت الوجود فى أفق الزمان.

وأما المتقدّم^{٩٢} بالدهر فإنّه لا يعرض الوجود بالقياس إلى العدم أصلاً، إذ لا يمكن انبثات الوجود فى وعاء الدهر، فإذا وجد الشيء فى وعاء الدهر بانقراض عدمه الدهرى وارتفاعه عن الواقع بالمرة لم يصحّ أن يكون لذلك الوجود انقراض فى وعاء الدهر وانسلاّب عن الواقع أصلاً. وإن كان ذلك الشيء من الزمانيّات - ومما يكون له انقطاع الوجود فى أفق الزمان فالوجود والعدم إذا كانا زمانين يصحّ أن يتأخّر كلّ منهما عن الآخر تأخّراً بالزمان، ولا يصحّ مثل ذلك فى التأخّر الدهرى مطلقاً، سواء كان فى الزمانيّات أو فى الدهريّات المحضة؛ بلى إنّ الشيء الممكن يتأخّر وجوده عن عدمه تأخّراً دهرّياً ولا يتأخّر العدم عن الوجود تأخّراً دهرّياً فى شيء من الأشياء أصلاً.

٨٩ ل: - فى مرتبة واحدة دهرية

٩٢ ج: التقدّم

٨٨ ج: - ان

٩١ ج: يعرضها

٨٧ ل: المستقصى

٩٠ خ: فى الدهر

[٣]: ومنها، أنَّ المتأخر بالتأخر الدهري لا يلزم أن يكون متأخراً بالزمان أيضاً، وأما المتأخر بالزمان فإن^{٩٣} كان الوجود^{٩٤} عن العدم لزم أن يكون متأخراً عنه بالدهر أيضاً؛ وإن كان العدم عن الوجود لم يكن متأخراً تأخراً بالدهر أيضاً؛ بل لا يكون له إلا تأخر زمني فقط.

[٤]: ومنها، أنَّ تأخر الوجود عن العدم بالزمان لا يكون للمتأخر الزمني بحسبه تخلف^{٩٥} في الوجود إلا عما يتقدم عليه بالوجود تقدماً زمانياً، لا^{٩٦} عمن يمتنع دخوله في أفق الزمان، ويستحيل اتصافه بالتقدم الزمني؛ إذ ليس يتصور أن يتخلل بين الزمني وبين من هو خارج عن أفق التغير زمان أو آن، لا بحسب الوجود ولا بحسب الوهم، فلا يكون هناك تخلف أصلاً.

وأما التأخر عن العدم بالدهر فإنه يكون بحسبه للمتأخر بالدهر تخلف عمن يتقدم عليه في الوجود تقدماً سرمدياً، لا كالتخلفات الزمانية المعروفة المألوفة للأوهام، بل تخلفاً دهرياً لا يعقل أن يتوهم فيه أن يكون ممتداً أو غير ممتد، ومستمراً أو غير مستمر، وإن تعرفته والاستئامة إليه لمن أرفع المعاريح للقرينة الإنسانية، ولا يكاد يُرجي للعقول المأوفة^{٩٧ ٩٨}، المشوبة بالحس، والنفوس العسوفة^{٩٩} الممنوعة^{١٠٠} بالوهم أن تستطيع إلى ذلك سبيلاً.

مفحص

[في معرفة ملاك التقدم]

كما أنَّ ملاك الأمر في التقدم بالزمان والتقدم بالسرمد هو أن يوجد المتأخر بالزمان وجوداً بالفعل متخلفاً عن وجود المتقدم بالزمان في أفق الزمان تخلفاً زمانياً - وأن يوجد المتأخر بالدهر وجوداً بالفعل متخلفاً عن وجود المتقدم بالسرمد في وعاء الدهر تخلفاً

٩٥. ل: يختلف

٩٤. ل: الموجود

٩٣. ل: - فان

٩٧. ل: المأوفة / ش: المأوفة

٩٦. ج: + عن

٩٩. العسوفة: المخبطة، المظلمة

٩٨. المأوفة: الثقيلة

١٠٠. الممنوعة: المبتلاة

دهرياً، ولا يدخل في ذلك بأن^{١٠١} تكون بينهما علاقة ذاتية ترتبها بحسبها إحدى الذاتين بالأخرى تعلقاً توقفيّاً، أو لا تكون بينهما تلك العلاقة، فإنّ دينك التقدّمين ليسا من حيّر الارتباط الذاتي والتعلق التوقفيّ - فكذلك^{١٠٢} ملاك الأمر في التقدّم بالطبع وبإزائه التأخّر بالطبع، والتقدّم بالعلية وبإزائه التأخّر بالمعلولية. كما^{١٠٣} أنّ التقدّم بالسردم يضافه التأخّر بالدهر، والتقدّم بالماهية وبإزائه التأخّر بالماهية، هو أن يكون بين ذاتي المتأخّر والمتقدّم ارتباط تعلقيّ^{١٠٤} وعلاقة عقلية يترتب بحسبها ذات المتأخّر على ذات المتقدّم ترتباً توقفيّاً. وإنّ هذه التقدّمات من حيّر التوقّف الطبايعي والارتباط الذاتي، وهي مشاركة في هذا المعنى تشارك المختلفات في طباع معنى عام يستوعبها تناولاً.

ثمّ ذلك يختلف فيها اختلافاً متحصلاً على وجوه متنوعة:

[١]: فإن كان ارتباط إحدى الذاتين بالأخرى يرجع بالتكافؤ في لزوم الوجود من الطرفين - والتقدّم العقلي إنّما هو في استحقاق الوجود وجوبه، لأنّ حصول الوجود^{١٠٥} وجوبه لإحدهما مستند إلى الأخرى، وللأخرى ليس مستنداً إليها - كان تقدّم المتقدّم منهما بالعلية وتأخّر المتأخّر بالمعلولية؛ فإنّ للعلّة استحقاق الوجود قبل المعلول، وهما بما^{١٠٦} هما ذاتان ليس يلزم أن تكون لهما خاصية التقدّم والتأخّر ولا خاصية المعية، وبما هما متضايقان وعلّة ومعلول فهما معاً، وأيهما كان بالقوّة فكلاهما كذلك، وإن^{١٠٨} كان أحدهما بالفعل فكلاهما كذلك، ولكن بما أنّ أحدهما له الوجود بذاته أو غير مستفاد من الآخر، والآخر فإنّ الوجود له مستفاد من الأوّل فهو متقدّم^{١٠٩} عليه.

[٢]: وإن كان ارتباط الذاتين لا يرجع بالتكافؤ في اللزوم من الطرفين:

فإن^{١١٠} كان ذلك من جهة التوقّف في نفس الوجود، فإحدهما^{١١١} لا يمكن أن توجد الأخرى إلّا وهي موجودة، وهي ربّما توجد وليست الأخرى بموجودة، كحال الواحد عند الإثنين؛ فإنّه إن^{١١٢} كانت الإثنينية موجودة فالوحدة موجودة، ولا ينعكس

١٠٢. خبر «كما أنّ...» في أوّل الفقرة

١٠١. م: أن

١٠٥. م: الوجود

١٠٤. ج: تعلّق / ش: عقلي

١٠٣. هكذا في النسخ

١٠٨. خ: فإن

١٠٧. ج: -هما

١٠٦. ج: بهما

١١٠. لم يذكر قسم هذا الشقّ

١٠٩. ج: يتقدّم

١١٢. ل: إذا

١١١. ل: واحداهما

مكافئه.^{١١٣} فليس إن كانت الوحدة موجودة فالإثنينية لا محالة موجودة، فالموقوف عليه في وجوده متقدّم بالطبع، والموقوف في وجوده^{١١٤} متأخّر بالطبع.

وإن كان من تلقاء التعلّق بحسب مرتبة الماهية التي هي معروض الوجود ومرتبتها قبل مرتبة الوجود، أي باعتبار الترتّب في فعلية جوهر الذات وتجوهر سنخ الحقيقة مع عزل النظر عن نفس الوجود العارض المتأخّر.

فإحدهما^{١١٥} لا يمكن أن تتجوهر حقيقة الأخرى إلّا وهي متجوهره الماهية، وهي ربّما تتجوهر حقيقتها وليست الأخرى بمتجوهره الماهية، كحال الجسم عند الحيوان، فإنّه إن كانت حقيقة الحيوانية متجوهره فحقيقة الجسمية متجوهره ولا ينعكس مكافئه، فليس إن كانت حقيقة الجسمية متجوهره فحقيقة الحيوانية لا محالة متجوهره، فالمرتّب عليه في تجوهر حقيقته متقدّم بالماهية، والمرتّب في تجوهر حقيقته متأخّر بالماهية.

فإذا ما يحسبه تخليّل معنى «الفاء»^{١١٦} معاني مختلفة^{١١٧} فيقال: وجب فوجب، ووجد فوجد، وتجوهر فتجوهر، والمعنيان المعبرّ عنهما يوجد فوجد،^{١١٨} وتجوهر فتجوهر وهما: التقدّم بالطبع والتقدّم بالماهية، يتفقان في أنّهما لا يوجبان للمتقدّم والمتأخّر أن يكونا بما^{١١٩} هما^{١٢٠} متقدّم ومتأخّر بالطبع أو بالماهية متلازمين متعاكسين في لزوم الوجود والتجوهر، أو غير متعاكسي اللزوم، على أن يمكن للمتقدّم أن يتخلّف عنه في الوجود^{١٢١} والتجوهر ما هو المتأخّر. فالذي يجب بحسب ما يعتبر^{١٢٢} في طباع هذين التقدّمين هو الترتّب العقلي لإحدى الذاتين على الأخرى في الوجود أو التجوهر. وأمّا التعاكس أو اللاتعاكس في اللزوم، فأمر خارج عمّا يلزم طباعهما.

وربّما يعرض لزوم أحد الأمرين جزئياً^{١٢٣} لخصوصيّات المتقدّمات والمتأخّرات لا لطباع^{١٢٤} التقدّم والتأخّر بالطبع أو بالماهية، فيتفق أن يلزم:

[١]: إمّا وجوب المعية في حصول الوجود من الجانبين - كما في العلّة الصوريّة

١١٣. ج: بمكافئه ١١٤. ل: - وجوده

١١٥. هذه الفقرة بيان آخر لعبارة «فإحدهما لا يمكن أن توجد الأخرى...»

١١٦. ل: الفارسية ١١٧. ج: متخلّفة ١١٨. خ: فيوجد

١١٩. ج: بهما ١٢٠. ج: - هما ١٢١. ل: الوجود

١٢٢. ل: يعبر ١٢٣. ل: جزئيات ١٢٤. ج: الطباع

بالقياس إلى المركّب - وفي تجوهر الحقيقة من الطرفين - كما في الفصل بالقياس إلى النوع - فلا^{١٢٥} يتصوّر هناك أن يتفق أن يجتمع التقدّم العقلي الذي هو بالطبع أو بالماهية والتقدّم الذي لا يجتمع بحسبه المتقدّم والمتأخّر؛ بل إنّما يكون التقدّم العقلي فقط لكون المتقدّم هو الأخير ممّا يحتاج إليه وجود المتأخّر أو يتقوّم منه حقيقته.

[٢]: وإمّا لا وجوب المعية في حصول الوجود^{١٢٦} في تجوهر الحقيقة، على أن يمكن الافتراق من طرف^{١٢٧} المتقدّم، لكونه ليس هو الجزء الأخير كما في العلّة المادّية بالقياس إلى المركّب، وفي الطبيعة الجنسية بالقياس إلى النوع، فيتصوّر أن يتفق هناك اجتماع التقدّم العقلي الذي هو بالطبع أو بالماهية، والتقدّم الذي بحسبه يتخلّف المتأخّر عن المتقدّم بته.

وأما المعنى المعبر عنه بـ «وجب» فوجب وهو التقدّم بالعلية، فإنّه يوجب للمتقدّم^{١٢٨} والمتأخّر بما هما متقدّم بالعلية ومتأخّر بالمعلولية أن يكونا البتّة معاً في الوجود في الزمان والدهر جميعاً إن كانا من الزمانيات، أو في الدهر فقط إن كان المتقدّم بالعلية ليس هو بزماني، سواء كان المتأخّر بالمعلولية زمانياً أو غير زماني. فلا يبعد أن يكون الشيء مهما وجد وجب^{١٢٩} فيه^{١٣٠} ضرورة^{١٣١} أن يكون علّة للشيء^{١٣٢}؛ بل بالحقيقة لا يجوز أن يكون الشيء بحيث يصحّ أن يكون علّة للشيء إلاّ ويجب أن يكون الشيء^{١٣٣} معه في الوجود، فلو فرض أنّه ممكن أن يكون عنه الشيء وممكن أن لا يكون، وليس أحد الطرفين أولى من الآخر أو لويّة وجوبية، فلا الشيء من حيث يمكن أن يكون عنه بوجود ولا هو من حيث يمكن أن يكونه بمعط^{١٣٤} له الوجود^{١٣٥}.

أما تلي عليك فيما قد سلف أن طباعاً أن له أن يكونه لو لم يخرج من حدّ النسبة الجوازية إلى حدّ النسبة الوجوبية، كانـ[ت] نسبته إلى أن يكون عنه الشيء وأن لا يكون بالإمكان، فكانّ كونه عنه لا يتميّر عن لا كونه عنه تميّزاً يتعيّن معه وقوع أحدهما بعينه

١٢٧. ج: طرفي

١٣٠. م، ش: - فيه

١٣٢. ج: الشيء

١٣٤. ل: بلفظ

١٢٦. ل: + و

١٢٩. خ: توجب

١٣١. ج: - مهما وجد... ضرورة / ج: + بحيث يصح

١٣٣. ج: - بحيث يصح... الشيء

١٣٥. ل: + و

١٢٥. ج: ولا

١٢٨. ج: للمقدم

دون الآخر، فإن أولوية كونه عنه أولوية غير وجوبية ليست تأبى أن تجمع مع لا كونه عنه. فنسبة جواز كون الشيء عن العلة إلى وجوده عنها ولا وجوده عنها واحدة، وما لم تتحقق أولوية وجوبية يتمتع معها لا وجوده عنها لم تبطل تلك النسبة الجوازية، فلم يبطل استواء النسبة إلى النقيضين.

فإذن ما لم يحصل هناك تميز وجوبي لم يتعين وجوده عنها بالوقوع بته، فإن كان من شرط كون الشيء علة نفس ذاته فما دامت ذاته موجودة تكون علة البتة، وإن لم يكن الشرط ذاته فقط فلم تكن عليته إلا جائزة، وما دامت تلك الذات علم تلك السذاجة لم يجب أن يصدر عنها معلول.

فالعقل الصريح يوجب إذا صدر عنها^{١٣٦} شيء أنه قد حصل هناك أمر قد تميز به وجوده عنها عن لا وجوده، فتكون الذات مع الحالة المقترنة بها مجموعة هي العلة وقبل ذلك، فالذات موضوع العلية على سبيل الصلوح لها.

° فالشيء الذي يصح أن يصير علة بانضياغ شيء ما إليه إرادة أو شهوة أو غضب أو أمر خارج منتظر، فإنه إذا انضاف إليه ذلك الشيء وصار بحيث يصلح أن يصدر عنه المعلول من غير نقصان شرط باقي، فقد وجب وجود المعلول عنه؛ وحينئذ صار هو متقدماً بالفعل على المعلول تقدماً بالعلية، ومعه بالفعل معية زمانية أو معية دهرية.

فإذاً وجود كل معلول واجب مع وجود علته، ووجود علته واجب عنه وجود المعلول، وهما^{١٣٧} معاً في الزمان أو في الدهر مع كون العلة متقدمة على المعلول بالعلية لكونهما ليسا معاً في القياس^{١٣٨} إلى حصول الوجود واستحقاقه؛ لأن ذلك له حصول وجود ليس من حصول وجود هذا، ولهذا حصول وجود وهو من حصول وجود ذلك، فلامحالة ذلك أقدم بالقياس إلى حصول الوجود؛ إذ يصل إليه الوجود لا بأن يكون مازاً على هذا، ولا يصل إلى هذا إلا مازاً على ذلك.

وهم وتحقيق [في معية العلة والمعلول]

[الوهم]

رب متوهم من ضعفاء التعقل قد اعتراه أنه^{١٣٩} إذا كان كل واحد منهما مهما^{١٤٠} وجد أو ارتفع، وجد أو ارتفع الآخر؛ فلا يكون أحدهما بعينه أو لابعينه أولى أن يكون علة دون الآخر.

[الإزاحة والتحقيق]

فنحن نزيح هذا الوهم ونقول: أولاً أن تقرّر الشيء ووجوده في نفسه معنى غير تقرّره ووجوده عن غيره؛ لأنّ تقرّره ووجوده في نفسه غير مضاف وعن غيره مضاف؛ وبالحقيقة تقرّره ووجوده عن غيره هو صدور ماهيته ووجوده عن الغير، وتقرّر الماهية ووجودها في نفسها وراء صدورها^{١٤١} عن الغير بالمعنى وبالاعتبار جميعاً. والحقيقة الجوازية تجوهرها ووجودها في نفسها ممكن لا يتجاوز بفقد الإمكان أبداً، فإذا كان تجوهرها ووجودها عن الغير - أي صدورها عن غيرها في حيز الإمكان أيضاً - غير بالغ درجة الوجوب - احتاج لامحالة صدورها عن غيرها إلى شيء آخر غير ذلك الغير، فيتمادى إلى لا نهاية، ثم تلك نهاية^{١٤٢} لا تعطي انقلاب النسبة الإمكانية وجوبية إلا أن يبلغ الأمر درجة الانتهاء إلى غير يجب الصدور عنه بذاته أو بانضياف شيء ما إليه. فإذا كان يجب أن يجب صدور الشيء عن غيره تجوهرأ ووجوداً حتى يصدر عن غيره، فإذا كان تجوهره ووجوده في نفسه غير صدور تجوهره ووجوده عن غيره - لأنّ ذا معقول بالقياس إلى غيره دون ذلك، ولأنّه يمكننا أن نعقل ذلك مع الذهول عن ذا، ولأنّا نحكم على ذلك أنّه صدر عن غيره والمحمول غير الموضوع - فالممكن بذاته ما لم يجب تجوهره ووجوده عن غيره لم يتجوهر، فلم يوجد؛ وإذا وجب ذلك كان صدوره عن غيره

١٤١. وقع من هنا سقط في نسخة ج

١٤٠. ج. - مها

١٣٩. ل. - انه

١٤٢. ل. اللانهاية

تجوهرأ ووجودأ واجبأ، فكان بحسب نفسه تجوهرأ ووجودأ ممكناً، وباعتبار صدور تجوهره ووجوده من غيره واجبأ.

ولنرجع إلى حيث فارقناه ونحل^{١٤٣} عقد^{١٤٤} المغلط، وعساک أن يكون قد فطنت لسبيله، فليس أنه إذا وجدت العلة وجب في الوجود وإن كان المعلول^{١٤٥} قد حصل تجوهرأ ووجودأ من تلقاء نفسه أو لا عن تلك العلة، بل عن غيرها، وإنما وجب أن صدر تجوهره ووجوده عنها لا عن غيرها، ولا يصدق ذلك من جانب المعلول؛ فإنه إذا تجوهر ووجد، وجب في التقرّر والوجود أن كانت العلة قد حصلت تجوهرأ ووجودأ من تلقاء نفسها أو عن علة لها، لا عن ذلك المعلول؛ والعقل إذا اعتبرهما باللاحاظ شهد أن العلة قد تمّ لها تجوهر ووجود، لامحالة مفروغ عنها، حتّى وجب صدور المعلول عنها تجوهرأ ووجودأ.

وكذلك في جانب الرفع فإنه فرق ما بين السابق إذا رفع هذا ارتفع ذلك، وبين أن يقال إن هذا ليس يوجد حين لا يوجد ذلك، فإن الأول مفاده أن عدم هذا علة لعدم ذلك، ومعنى الثاني مجرد اللزوم؛ فلذلك يصحّ أن يقال: إنه إذا لم توجد العلة^{١٤٦} لم يوجد المعلول، وإنه إذا لم يوجد المعلول لم توجد العلة. وليس يصحّ أن يقال: إذا رفع المعلول ارتفعت العلة^{١٤٧} بل إذا رفعت العلة ارتفع المعلول، وإذا رفع المعلول فقد كانت العلة قد ارتفعت أولاً بعلّة أخرى، حتّى صحّ أن يرتفع المعلول، لأن^{١٤٨} نفس رفع المعلول هو^{١٤٩} رافع العلة، كما أن نفس المعلول هو رافع رفع العلة،^{١٥٠} فرفع المعلول بعد إمكان رفعه في نفسه، وبعد وجوب رفع علته في نفسها أو بعلّة.

فإذا رفع العلة وإثباتها سبب رفع المعلول وإثباته، ورفع المعلول وإثباته دليل رفع العلة وإثباتها.

فليست المعية في الزمان أو في الدهر هي^{١٥١} التي أوجبت العلّية لأحدهما دون

١٤٣. م، خ: يحلّ ١٤٤. ل: فارقناه وتحمل ونحل المقد

١٤٥. م: العلة ١٤٦. ل: للعلة

١٤٧. ل، م، خ: + كما يصحّ أن يقال إذا رفعت العلة ارتفع المعلول

١٤٨. ل: المعلول لأن ١٤٩. م، خ: - هو

١٥١. ل: في الدهر

١٥٠. ل، خ: رفع العلة هو رافع المعلول

الآخر، حتّى يقال: ليس أحدهما أولي^{١٥٢} بالعلّية من الآخر، بل ما يوجب التعيّن بالعلّية والمعلولية هو أنّ^{١٥٣} أحدهما تجوهره ووجوده في الزمان أو في الدهر مع الآخر لا بالآخر، والآخر تجوهره ووجوده في الزمان أو في الدهر مع الأول^{١٥٤} وبالأول جميعاً.

توفية امعانية

[في معرفة التقدّم بالعلّية وبالطبع وبالماهية]

إنّ الأمر قد باث^{١٥٥} نظرنا عنه مستقصى، فالذي استبائه^{١٥٦} الفحص المُمعن هو أنّ المعنى الذي فيه التقدّم^{١٥٧} في التقدّم العقلي الذاتي الوجود، أو فعلية الماهية المعبر عنها بالتجوهر والتقرّر، أو وجوب التجوهر ووجوب الوجود. أمّا في التقدّم بالطبع، فما فيه التقدّم هو نفس الوجود. وأمّا في التقدّم بالماهية، فنفس تجوهر الماهية. وأمّا في التقدّم بالعلّية، فوجوب التجوهر ووجوب الوجود جميعاً.

[تحقيق في التقدّم بالعلّية]

ولست أعني بذلك أنّ المتقدّم بالعلّية لا يتقدّم في أصل الوجود وفي أصل التجوهر، بل إنّما يتقدّم في وجوبها فقط؛ فإنّ المتقدّم بالعلّية ليس يمكن أن يتخلّف عنه المتأخّر بالمعلولية في نفس الأمر، ولا يتصوّر أن يفترقا^{١٥٨} في الوجود والتجوهر أصلاً، كما قد بادرت إليه أوهام هؤلاء السفلة الأقباش^{١٥٩}، لأنّه كما ليس يتصوّر تفارقهما في التجوهر والوجود، فكذلك^{١٦٠} ليس يتصوّر بينهما التفارق^{١٦١} في وجوب التجوهر ووجوب الوجود، حتّى يمكن أن يكون أحدهما واجب التجوهر والوجود، ولا يجب للآخر تجوهر ووجود، فهل يمكن حصول التجوهر والوجود بلا وجوب لهما؟؟؟؟

١٥٤. ل: - الاول

١٥٣. م: - هو أنّ

١٥٢. م: - أولى

١٥٦. استبث: استخراج الإطار

١٥٥. باث: بحث

١٥٨. ل: يعرقا

١٥٧. ل، خ: + والتأخّر

١٦٠. خ: فلذلك

١٥٩. الأقباش: جمع قشب، أي الصلب واليابس

١٦١. خ: المفارق

فإن بين التقدّم في وجوب التجوهر والوجود، بان وجوبهما للمتأخّر بالمعلولية عن المتقدّم بالعلية وللمتقدّم بالعلية لا عن المتأخّر بالمعلولية، بل من تلقاء نفسه أو عن علّة له، فكذلك البيان في نفس المتجوهر^{١٦٢} ونفس الموجود.

[المعية المعتبرة في التقدّم بالعلية و صلتها بساير المتقدّمات]

ألم يستنب^{١٦٣} لك أنّ التقدّم بالعلية إنّما يكون حين كون المتقدّم بالعلية مع المتأخّر بالمعلولية في التجوهر والوجود معية زمانية أو معية دهرية؟!

فالعلّة ما دامت متجوهره موجودة مع معلولها متقدّمة عليه تقدّماً بالعلية، وهي بعد وجود معلولها لم تتقلّب من التقدّم عليه بالعلية إلى الاجتماع معه، كما ربّما تذهب إليه الأوهام العامية القاصرة، فتلك سنّة التقدّم الزماني والتقدّم السرمدي، فإنّ المتقدّم على شيءٍ ما بالزمان يكون له بعد وجود ذلك الشيء تقدّم زماني عليه بحسب تخلّفه عنه تخلّفاً زمانياً ومعية زمانية معه بحسب مقارنته له بعد ذلك التخلّف مقارنة زمانية.

وكذلك المتقدّم بالدهر والسرمذ إذا لوحظ وجود المتأخّر عنه في وعاء الدهر كان له تقدّم سرمدي عليه بحسب التخلّف الدهري ومعية دهرية بالنسبة إليه بحسب الاجتماع في الدهر بعد ذلك التخلّف .

[الفرق بين المتقدّم بالعلية والمتقدّم بالطبع والماهية فيما فيه التقدّم]

وأما المتقدّم بالعلية فلا يكون تقدّمه إلّا مع المعية في الزمان أو في الدهر، وكذلك المتقدّم بالطبع والتقدّم بالماهية ينحفظان مع المعية الزمانية والمعية الدهرية، لكنهما ليسا البتّة يوجبان ذلك، بخلاف التقدّم بالعلية، فإنّه يوجب اجتماع المتقدّم^{١٦٤} والمتأخّر البتّة في الدهر أو في الزمان.

فإذاً كون الشيء البتّة مع الشيء في التجوهر والوجود في الواقع وفي لحاظ العقل معية دهرية ومعية زمانية، لا يصادم تقدّمه عليه في التجوهر وفي الوجود، وفي وجوبهما تقدّماً بالعلية.

وأيضاً المتقدم^{١٦٥} بالطبع كما يكون وجوده قبل وجود المتأخر بالطبع، فكذلك يكون^{١٦٦} وجوب وجوده قبل وجوب وجوده قبليةً بالطبع. والمتقدم بالماهية كما أن تجوهره قبل تجوهر المتأخر بالماهية، فكذلك وجوب تجوهره قبل وجوب تجوهره قبليةً بالماهية؛ إذ ليس يمكن حصول وجود وتجوهر لا بالوجوب. فيلزمهم أن يكون الوجوب أيضاً يدخل فيما فيه التقدم في التقدم بالطبع والتقدم بالماهية، كما مر في التقدم بالعلية من غير فرق.

[إن وجوب الشيء من التقدم بالعلية فقط]

بل إني إنما^{١٦٧} أعني أنه لما كان التقدم بالطبع هو تقدم ما يمتنع بعده وجود الشيء، ولا يجب بوجوده وحده وجوده؛ والتقدم بالماهية هو تقدم ما يمتنع بلا تجوهر وتجوهر الشيء، ولا يجب بتجوهره وحده تجوهره؛ والتقدم بالعلية، هو تقدم ما يجب بوجوده وتجوهره وجود الشيء وتجوهره وبعده، ولا تجوهره عدم الشيء ولا تجوهره؛ فلا جرم^{١٦٨} يكون وجوب تجوهر الشيء ووجوب وجوده من الذي يتقدم عليه تقدماً بالعلية، كما أن نفس تجوهره ووجوده منه لا مما يتقدم عليه بالطبع أو بالماهية؛ إذ ليس للشيء بحسب النسبة إلى ما يتقدم عليه بالماهية أو بالطبع وجوب تجوهر أو^{١٦٩} وجوب وجود حتى يقال: إن ذلك الوجوب قد حصل له من تلقائه، فيكون هو لا محالة متقدماً عليه في الوجوب؛ بل إنما له الوجوب من تلقاء جاعله الموجب لا غير، فيكون هو المتقدم عليه في وجوب التجوهر والوجود بالعلية^{١٧٠}، كما هو متقدم عليه في نفس التجوهر والوجود أيضاً بالعلية.

ولذلك لا يتصور أن ينفك شيء منهما عن الآخر في التجوهر والوجود وفي وجوبهما في الزمان أو في الدهر، لا في الأعيان ولا في لحاظ العقل حين ما أن أحدهما متقدم على الآخر بالعلية، وليس له ذلك من المتقدم عليه بالماهية أو بالطبع. ولذلك يمكن أن ينفك المتقدم عن المتأخر.

١٦٧. ل: إنما
١٦٩. ل: تجوهر أو

١٦٥. ل: المقدم
١٦٦. خ: - يكون
١٦٨. عبارة «فلا جرم...» جزء «لما كان التقدم...»
١٧٠. م: بالعلية

فللشيء بحسب تأخره بالمعلولية وجوب التجوهر والوجود من المتقدم عليه بالعلية، وليس له بحسب تأخره بالماهية أو بالطبع وجوب التجوهر مما يتقدم عليه بالماهية، أو وجوب الوجود مما يتقدم عليه بالطبع؛ فبالضرورة الفحضية يصل وجوب التجوهر ووجوب الوجود إليه من المتقدم عليه بالعلية، و^{١٧١} ليس يصل إليه مما يتقدم عليه بالطبع أو بالماهية وجوب أصلاً.

[تقدم التقدم بالعلية على التقدم بالماهية وبالطبع]

فإذن قد أدت الضرورة البرهانية إلى أن التقدم العليّ يقدم في وجوب التجوهر والوجود، على أن التجوهر والوجود وجوبهما يصل من المتقدم إلى المتأخر، فيكون هو أقدم في ذلك، والتقدم بالماهية أو بالطبع ليس تقدماً في وجوب التجوهر أو الوجود، إذ ليس يصل من المتقدم إلى المتأخر وجوب ولا في نفس التجوهر أو الوجود، على معنى أنه يصدر البتة من المتقدم تجوهرًا و^{١٧٢} وجودًا^[أ]، فيكون هو لا محالة أقدم تجوهرًا و^{١٧٣} وجودًا حتى يصح أن يستفاد منه تجوهرًا ووجوده، و^{١٧٤} بل في أحدهما على معنى أن تجوهر المتأخر بالماهية متوقف على تجوهر المتقدم بالماهية، ووجود المتأخر بالطبع على وجود المتقدم بالطبع.

فبين المتقدم والمتأخر بالماهية أو بالطبع ترتب عقليّ في إحدى مرتبتي التجوهر والوجود مع عزل النظر عن الأخرى، يعبر عنه بتخليل الفاء الدالة على التعقيب مع الاشتراك أخيراً في طباع حالة واحدة، فيقال: تجوهر فتجوهر، أو وجد فوجد. فأقدمية المتقدم بالعلية في التجوهر والوجود جميعاً هي^{١٧٥} أقدمية الشيء مما ينشأ منه، وأقدمية المتقدم بالماهية في التجوهر والمتقدم بالطبع في الوجود، هي أقدمية الشيء مما يتوقف عليه.

ومن البين الصريح أن أقدمية الشيء مما ينشأ ويستفاد منه أقوى وأشد من أقدمية الشيء مما يتوقف عليه ولا ينشأ ولا يستفاد منه، فتقدم المتقدم بالعلية على المتأخر

١٧٢. م: أو

١٧٢. م: أو

١٧١. خ: و

١٧٥. خ: أو

١٧٤. م: وجود

بالمعلولية في كل من التجوهر والوجود على نحو أقوى وأشد في الأقدمية من تقدّم المتقدّم بالماهية والمتقدّم بالطبع على المتأخّرين بهما في التجوهر وفي الوجود.

[تفارق المتقدّم بالعلية والمتقدّم بالماهية وبالطبع في لواحق النوع]

فإذا كما قد اختلف ما فيه المتقدّم في التقدّم العلي^{١٧٦} وفي التقدّمين بالماهية وبالطبع، فذلك قد فارتقت طبيعته طبيعتهما في لواحق النوع^{١٧٧} من سبيلين:
أحدهما: أن المتقدّم العلي^{١٧٨} يكون بحسبه وجوب التجوهر والوجود حاصلًا بالفعل للمتأخّر بعد مروره على المتقدّم، ومستفاداً من تلقائه، ولا يكون بحسب التقدّم للمتأخّر وجوب أصلاً، فضلاً عن صدور ذلك الوجوب من المقدّم وكونه مستفاداً منه.
والآخر: أن الأقدمية في التجوهر والوجود هناك ليست على مضاهاة ما هي فيها في التقدّمين، بل هي فيهما هناك أشد وأقوى ممّا هي فيهما في هذين.

[مراتب الإيجاد عن العلة]

وبالجملة أن التقدّم بالعلية ما يحكى عنه بتحليل فئات ثلاث بين الشئيين في طباعات ثلاثة، فيقال: تجوهر فتجوهر، ووجد فوجد، ووجب فوجب. ويكون بحسبه للشئ المتأخّر تجوهر ووجود ووجوب تجوهر ووجود بالفعل، ومن تلقاء الشئ المتقدّم بته؛ وليس يجب بحسب التقدّم بالطبع أو بالماهية أن يكون للشئ المتأخّر وجود وتجوهر بالفعل ريثما كان ذلك للشئ المتقدّم بته^{١٧٩}، فضلاً عن الوجوب بالفعل، وفضلاً عن أن يكون شئ من ذلك له من تلقاء الشئ المتقدّم، ولا يكون شئ منهما ما بإزائه تحليل الفاء الموضوعة للتعقيب، ومع الاشتراك أخيراً بين الشئيين إلا في طباع واحد هو إما التجوهر وإما الوجود.

[تحقيق في انحصار العلية في الواجب بالذات]

ثم إن سألت الحق فلا فارقية بالذات وبالقصّد الأوّل إلا إلى الأوّل الجاعل الحق - جلّ

مجده - أما استنام سرك من قبل ١٨٠ إلى أن طباع الجواز هو الذي يحوج إلى العلة، وهو محوج إلى الجاعل في سنخ التجوهر وفي حصول الموجودية جميعاً؟! فقد نولنا ١٨١ الفحص نوله ١٨٢ من النظر فيما قد سلف، وسينصرح ١٨٣ لك في الربوبيات - إن شاء الله تعالى ١٨٤ - أنه المحوج في التجوهر والوجود إلى القيوم الواجب بالذات على ذكره. فساير ما يعدل الوجود يرجع إلى متمات صلوح الاستناد إلى جنبه، ومعدات قبول الفيض من تلقاء بابه؛ فهي إما ١٨٥ من تتمّة القابل أو من شرائط تأثير الفاعل، فالتوقف عليها من تلك الجهة لا بالقصد الأول، فإذا طباع وجد فوجد إنما يتحقق بالذات وبالقصد الأول في التقدّم بالعلية، وأما في التقدّم بالطبع فإنما يصح من حيث صحة الاستناد إلى من إليه الافتقار بالقصد الأول.

توهم وتفضيح

[في التقدّم العلي]

[ما توهم الرازي في المقام]

مثير فتنه التشكيك يتوهم أنهم راموا تبيان التقدّم العلي بقولهم: الوجود لا يصل إلى المعلول إلا ما رآ على العلة، والعقل لا يستنكر أن يقال حرّكت ١٨٦ يدي فتحرك الخاتم والمفتاح، ١٨٧ أو ثمّ تحرك الخاتم والمفتاح؛ ويستنكر أن يعكس فيقال: تحرك الخاتم والمفتاح فتحركت يدي، أو ثمّ تحركت يدي، فإذا كانت حركة ما ليس سبب وجودها حركة ثانية والحركة الثانية سبب وجودها الحركة الأولى أدرك لإحداهما تقدّم على الأخرى مع كونهما البتّة معاً في الزمان.

فيعرض عليهم أنه:

[١]: إن أريد من تقدّم العلة على المعلول كونها مؤثرة فيه كان معنى قولهم العلة متقدمة على المعلول هو أن المؤثر في الشيء مؤثر فيه، وهو هدر.

١٨٢. ل: توله

١٨١. نولنا: أعطينا

١٨٠. م: + لما

١٨٥. م: - أما

١٨٤. ل: - تعالى

١٨٣. ج: سيصرح

١٨٧. قارن: شرح الإشارات ج ١١٢/٣

١٨٦. في النسخ: حركة

[٢]: وإن أريد منه شيء آخر فلا بد من إفادة تصوّره.
والوصول غبّ المرور كلام مجازي، والتمثّل بقول العرفيين ركيك.

[تفضيح فيما قاله الرازي]

ولا يكثرث^{١٨٨} لما يفضحه من أنّ تقدّم الشيء الذي منه التجوهر والوجود على الشيء الذي له التجوهر والوجود من تلقائه معلوم للعقل بغريزة الفطرة، وليس الغرض من تلك البيانات والأمثلة إثبات أمر هو من الفطريات ولا تعريفه، بل الغرض بيان إمكان انفكاكه^{١٨٩} عن التقدّم الزماني، فإنّ الجماهير يظنّون أنّ التقدّم الزماني شرط في حصول هذا التقدّم.

تحديق إحقافي

[في معرفة أقسام التقدّم وكيفية إطلاقاته على الواجب
والماهية والوجود]

[معرفة أقسام التقدّم]

وإذ^{١٩٠} قد علّمناك بفضل العليم الحكيم أنّ التقدّم بالماهية هو تقدّم علّة^{١٩١} الماهية بمعنى ما يتوقّف عليه الشيء في تجوهر سنخ ماهية وقوام جوهرها في مرتبة الذات، مع عزل اللحاظ عن مرتبة الوجود المتأخّرة عن مرتبة فعلية نفس الماهية.
والتقدّم بالطبع، هو تقدّم علّة^{١٩٢} الوجود، بمعنى ما يتوقّف عليه الشيء في وجوده مع عزل اللحاظ عن مرتبة تجوهر نفس الماهية المتقدّمة على مرتبة الموجوديّة.
والتقدّم بالعليّة، هو تقدّم العلّة الموجبة، أي جاعل نفس ماهية الشيء جعلاً بسيطاً الذي هو بعينه مفيد وجوده وموجب فعلية تجوهره وفعلية موجوديّته.

١٨٨. لا يكثرث: لا يبالى ١٨٩. خ: انفكاك

١٩٠. خ: إذا / جزء إذا في الصفحة الآتية: «فأنت الآن حقيق...» ١٩١. ل: عليه

١٩٢. خ: عليّة

[شمول التقدّم الذاتي العقلي وكيفية معيته بالتأخر]

وَأَنَّ التقدّم الذاتي العقلي وهو الذي يجمع هذه التقدّمات تناولاً إِنَّمَا يجب بحسبه انفكاك المتقدّم عن المتأخّر في المعنى الذي فيه التقدّم^{١٩٣} مع اشتراكهما فيه أخيراً في المرتبة العقلية وباعتبار ما يلزم ذاتيهما في لحاظ العقل. وأما في الزمان أو في الدهر فقد يجب بحسبه معيتهما في ذلك المعنى الذي فيه التقدّم، ويمتنع الانفكاك بينهما^{١٩٤} فيه انفكاً كالزمان أو بالدهر امتناعاً متكرراً من الجانبين، وذلك في التقدّم بالعلية؛ وهناك ما فيه التقدّم معانٍ ثلاثة هي: فعلية التجوهر، وفعلية الوجود، وفعلية وجوبهما جميعاً.

[عدم انفكاك بعض أقسام التقدّم عن المرتبة المتأخّرة]

فالتقدّم بالعلية يمكن أن ينفك في هذه المعاني عن المتأخّر بحسب المرتبة الذاتية العقلية لا بحسب الزمان أو الدهر. والمتأخّر بالمعلولية لا يمكن أن ينفك^{١٩٥} فيها عن المتقدّم أصلاً، لا بحسب المرتبة الذاتية العقلية، ولا بحسب الزمان أو الدهر. وقد لا يجب بحسبه ذلك، بل يختص امتناع الانفكاك الزماني أو الدهري بالتأخّر وحده. وأما المتقدّم فكما لا يمتنع أن ينفك عن المتأخّر في المرتبة الذاتية العقلية، فكذلك لا يمتنع أن ينفك^{١٩٦} عنه في الزمان أو في الدهر، وذلك في التقدّم بالماهية - وما فيه التقدّم فيه نفس فعلية التجوهر فقط - وفي التقدّم بالطبع، وما فيه التقدّم فيه نفس فعلية الوجود فقط.

[التقدّم المعتبر في علّة الماهية]

فأنت^{١٩٧} الآن حقيق بأن نعلمك أَنَّ علّة^{١٩٨} الماهية على ضربين:

١٩٥. ل: يمكن أن لا ينفك / ل: + ان

١٩٣. م: القدم ١٩٤. ج: - بينهما

١٩٦. ج: ش: - عن المتأخّر... ينفك

١٩٧. جزاء «إذا» في أول الفصل: «وإذا قد علمناك»

١٩٨. ل: علّة

[١]: فمناها جاعل نفس الماهية، أعني الذي تصدر^{١٩٩} عنه نفس الماهية ويستفاد منه وتستند إليه، ففارقية الماهية إليه فارقية صدورية.

[٢]: ومنها جزء الماهية، أي بالذي يدخل في قوام الماهية ويتألف جوهرها منه ومن معنى ما غيره.^{٢٠٠} فهذا مفهوم وراء صدور الماهية عن شيء، وإستنادها إليه. و^{٢٠١} بالضرورة الفطرية يستحيل أن تكون الماهية مجعولة^{٢٠٢} لجزئها وصادرة عنه. أليس لحاظ جزء الشيء من تنمّة لحاظ ذاته؟! فجزء الشيء المجعول مأخوذ في جانب المجعول وملحوظ فيما يفيضه^{٢٠٣} الجاعل ومفروغ عنه باللحاظ أولاً حين ما يلحظ استناد الشيء إلى المؤثر وفاقته إلى الجاعل، فكيف يكون هو المؤثر أو ممّا يلحظ من قبله؟!

فافتقار الماهية إلى ما هو داخل في قوامها من حيث هو كذلك نحو آخر من الافتقار، مخالف المعنى، مباين الحقيقة للافتقار الصدوري والفاقة الإستنادية.

فالافتقار الإستنادي في الفعلية والمجعولية بالجعل البسيط، ومنبعه طباع الإمكان، فلا يختلف حكمه^{٢٠٤} بالبساطة والتركيب، بل يعمّ شمول استيعابه البسائط والمركّبات قاطبة.

والافتقار التآلفي في التقوم^{٢٠٥} والتحصيل، لا في القوام والفعلية، وليس بنوعه من طباع الإمكان، بل إنّما ينبع من نفس جوهر الماهية المركّبة بما هي متألفة الحقيقة من أشياء مختلفة بالمفهوم، متكرّرة بالمعنى من حيث هي هي.

[معرفة فاقة الماهية المركبة]

فإذن قد استبان سبيل اختلاف الحاجتين وافتراق عليّتهما، ففاقة المجعولية التي هي حاجة نفس الماهية في فعلية جوهرها إلى جاعل يفعل ذاتها ويجعل نفسها جعلاً بسيطاً فاقة استنادية، يجب بحسبها أن يكون المفقّر والمفتقر إليه متبائنين^{٢٠٦} بالحقيقة في

٢٠١. ج: - و

٢٠٤. خ: حكم

٢٠٦. ش: + يصدر

٢٠٠. ل: غير

٢٠٣. خ: يقتضيه

١٩٩. ج: يقتدر

٢٠٢. الكلمة مشوشة في ل

٢٠٥. يمكن أن يقرأ ما في ج: التقدّم

الذات وفي الوجود، لا بالاعتبار وفي لحاظ العقل فقط. وليست ^{٢٠٧} تتبع ^{٢٠٨} من نفس جوهر الماهية بما هي تلك الماهية مركبة كانت أو بسيطة، بل إنما نبوعها من الماهية المركبة أو ^{٢٠٩} البسيطة بما هي على طباع الإمكان لا بما هي تلك الماهية من حيث هي هي، حتى أنه لو أمكن أن تكون ماهية ما مركبة متخيلة عن طباع الإمكان، لم تكن لها تلك الفاقة مع كونها مركبة.

وفاة التآلف - التي هي حاجة نفس الماهية في تقوّم جوهرها لا في فعلية تجوهرها - إلى ما يتآلف منه تحصّلها، لا إلى ما قد تصدر ^{٢١٠} عنه نفس ذاتها المتألّفة فاقة خلطية تضمّنية ^{٢١١} من جهة كون الشيء ^{٢١٢} المفترق لا حقيقة له إلا مجموع الأشياء المفترق إليها. فالمفترق إليه مأخوذ في حقيقة المفترق. ^{٢١٣}

ولا يجب بحسب هذه الفاقة أن يكون المفترق والمفترق إليه متباينين بالحقيقة في الذات والوجود البتّة، بل ربّما كان التغاير بالاعتبار وفي نحو من أنحاء لحاظ العقل فقط من حيث يلحظ الشيء المحصّل بعينه مبهماً تارة ومحصلاً أخرى، ومنبعها نفس جوهر الماهية المركبة بما هي هي، لا من حيث طباع الإمكان حتى لو أمكن أن تكون الماهية المركبة مفارقة طباع الإمكان لم تكن ممكنة الانسلاخ عن هذه الفاقة وإن فرضت خارجة عن بقعة الإمكان.

فإذاً للماهية المركبة فاقتان: فاقة الإستناد، وفاقة التآلف. والثانية بحسب نفس الماهية ^{٢١٤} من حيث هي هي، والأولى بحسب نفس الماهية بما أن لها طباع الإمكان؛ إذ التركّب لا ينسلخ عن استيجاب الإمكان بتّة.

وللماهية البسيطة الجوازية فاقة المجعولية فقط، وهي لها بما أن هي على طباع الإمكان؛ فكما أن معلولية الشيء في وجوده وراء معلوليته في ماهيته، فكذلك ^{٢١٥} معلوليته في ماهيته بحسب مجعولية جوهر الماهية وصدور نفسها عن الجاعل بالجعل البسيط، وراء معلوليته في ماهية بحسب تقوّم نفس الماهية بما يتركّب ^{٢١٦} جوهرها منه.

٢٠٧. ل: لست	٢٠٨. خ: تتبع	٢٠٩. ج: و
٢١٠. خ: صدر	٢١١. ج: ش: تضمّنية	٢١٢. ل: - الشيء
٢١٣. ل: المفترق إليها فالمفترق / ج: + مأخوذ في حقيقة المفترق	٢١٤. ل: - الماهية	٢١٥. خ: فلذلك
٢١٦. ل: يركّب		

[معرفة التقدّم بالماهية في علل الماهية]

و التقدّم بالماهية ليس في ضربَي علّة الماهية على نحو واحد؛ بل إنّ المتقدّم^{٢١٧} بالماهية -الذي هو جاعل الماهية تقدّمه بالماهية- أقدميّة في تجوهر الحقيقة أقدمية ذاتية عقلية، على أن يكون تجوهر حقيقة المتأخّر مستفاداً من تلقائه،^{٢١٨} فلامحالة لا تكون للمتأخّر حقيقة متجوهره، إلّا والمتقدّم متجوهر الحقيقة أولاً في المرتبة الفعلية،^{٢١٩} وتكون للمتقدّم حقيقة متجوهره، والمتأخّر ليس بتجوهر الحقيقة بعد في تلك المرتبة.

وأما المتقدّم بالماهية الذي هو جزء الماهية فإنّما تقدّمه بالماهية إنّهُ عنه العقل محقّق بأن يكون أقدم من الماهية في المجعولية، أي في تجوهر الحقيقة المستفاد من تلقاء الجاعل بالجعل البسيط، فنفس الماهية الصادرة من الجاعل إذا حلّلها العقل^{٢٢٠} إلى ذاتي ما وإلى ذي ذلك الذاتي وجد أنّ الذاتي أحقّ ما بتجوهر أولاً بنفس ذلك الجعل^{٢٢١} بعينه وإن كان هو وذو الذاتي متّحدين في الحقيقة، ولهما بحسب ذلك الجعل تجوهر واحد يستتبع من حيث تلك المجعولية وجوداً واحداً، فهذا التقدّم للجزء بحسب نفس جوهر الماهية المتقوّمة^{٢٢٢} به مع عزل النظر عن مرتبة الوجود وعن توقّفها عليه في الموجوديّة، فإن لوحظ ذلك كان له عليها تقدّم بالطبع أيضاً.

[تقدّم الذاتي على الوجود وتقدّم أجزاء الماهية عليها]

فالعقل بعد التحليل يجد الذاتي أحقّ ما يوجد أولاً بنفس ذلك الإيجاد وبعين ذلك الوجود، ويجده ريثما^{٢٢٣} يغيّر^{٢٢٤} الماهية، ولا يكون ذلك^{٢٢٥} إلّا في لحاظ التحصّل والإيهام، أنّ لوجود الماهية توقّفاً ما عليه؛ فإذا لجزء الماهية عليها تقدّمان، تقدّم بالماهية، وتقدّم بالطبع، كلّ من حيثية أخرى.

والطبيعة لا بشرط شيء وإن كانت هي عين الطبيعة بشرط شيء، لكن كاد يكون

٢١٩. ش: العقلية

٢٢٢. خ: المتقدّمة

٢٢٥. ج: - ذلك

٢١٨. ج: تلقاء

٢٢١. ج: + تجوهر

٢٢٤. خ: يغير

٢١٧. خ: التقدّم

٢٢٠. ج: الفعل

٢٢٣. م: اينما

سبيلها بالنسبة إليها سبيل نسبة الجزء إلى الكل بحسب التكثر الذي يوقعه العقل في لحاظ التعيين والإيهام؛ فكما أنها تتقدم عليها بالماهية، فكذلك يصح من وجه أن لها تقدماً عليها بالطبع تقدم البسيط على المركب؛ فالطبيعة من الشيء الطبيعي كالبسيط من المركب، ولكن في لحاظ التحصل والإيهام لا في الوجود ولا في سائر اللحظات.

[عدم جواز إطلاق التقدم بالماهية وبالطبع على الواجب بالذات]

ثم ربما وقع إليك أن محتسباً يحتبس^{٢٢٦} التقدم بالماهية فيما يتقدم^{٢٢٧} على الشيء في جوهر الحقيقة ولا يوجب تجوهره، والتقدم بالطبع فيما يتقدم^{٢٢٨} على الشيء^{٢٢٩} في الموجودية ولا يوجب وجوده، فلا يسوغ حينئذ أن يطلق التقدم بالماهية أو التقدم بالطبع على الجاعل الموجد^{٢٣٠} الموجب التام وإن كان متقدماً البتة على مجعوله في تجوهر الحقيقة، ولا في حصول^{٢٣١} الوجود وفي وجوب التجوهر والوجود.

[حكومة المؤلف في المقام في جواز الإطلاق]

وأما أنا فإلى الآن ما ألفت ما يصلح أن يُظن داعياً إلى هذا الاحتباس، بل ربما وجدت ما يحق أن يعدّ صارفاً عنه، فميزان افتصال التقدّمات بعضها عن بعض لحاظ الحيثيات المختلفة ورعاية الاعتبارات المتكررة. فالجاعل الموجد الموجب التام من حيث يتوقف عليه تجوهر ماهية المعلول مع عزل^{٢٣٢} اللحاظ عن كونه بعينه الموجد الموجب متقدّم بالماهية؛ ومن حيث يتوقف عليه وجوده مع عزل اللحاظ عن كونه بعينه^{٢٣٣} جاعل نفس الماهية وموجب تجوهرها ووجودها متقدّم بالطبع؛ ومن حيث كونه هو الجاعل الموجد الموجب التام متقدّم^{٢٣٤} بالعلية في التجوهر والوجود ووجوبهما.

٢٢٨. ل. خ: يقدم

٢٣٠. ل. م، خ: - الموجد

٢٣٢. ل. + النظر

٢٣٤. ل. مقدم

٢٢٧. ل. خ: تقدّم

٢٢٦. ج: تحبس

٢٢٩. ج: - في جوهر... الشيء

٢٣١. ج: - الموجب التام و... حصول

٢٣٣. ج، ش: - الموجد الموجب... بعينه

[أقسام تقدّم الحقّ على المعلول الأول]

فإذا القيّم الواجب بالذات - جلّ ذكره - له التقدّمات السبعة بأسرها على معلوله الأول مثلاً إلاّ التقدّم الزماني، إذ يمتنع^{٢٣٥} أن يتّصف به غير الزمانيّات والماديّات، لكنّ الوجود في صقع الربوبية ليس مفهومه وراء مفهوم التقرّر والتجوهر؛ لأنّ الماهية هناك عين الإنية، وكذلك الوجوب هناك عين الوجود و^{٢٣٦} عين التجوهر؛ فالتقدّم في تجوهر الحقيقة هناك عين التقدّم في الوجود وعين التقدّم في الوجوب، لا يكاد يختلف بالاعتبار أيضاً إلاّ بالقياس إلى حال المتأخّر المعلول، فإنّه كما أنّه يتأخّر في وجوده فكذلك يتأخّر في تجوهره سنخ ماهية وفي وجوب تجوهره ووجوده.

فإذا لوحظ تقدّمه - تعالى ذكره - على وجود^{٢٣٧} المعلول ولم يوجّه^{٢٣٨} اللحاظ إلى غيره، قيل: إنّ تقدّمه بالطبع.

وإذا لوحظ تقدّمه على نفس ماهية المعلول ولم يوجّه^{٢٣٩} اللحاظ إلى^{٢٤٠} اعتباراتها اللاحقة، قيل: إنّ تقدّمه بالماهية.

وإذا لوحظ تقدّمه على كلّ من ماهية المعلول ووجوده ووجوب تجوهره ووجوده، قيل: إنّ تقدّمه بالعلية. فاختلاف الاعتبارات في ذلك التقدّم لاجتماع هذه التأخّرات المختلفة في المعلول بحسب اختلاف المعاني التي فيها التأخّر في ذاته المتأخّرة، لا لاختلاف ما فيه التقدّم في ذات المتقدّم، تعالى عن ذلك مجده وعزّه.

مفحص فيصلى

[في افتياق المركب]

[فاقة الصدور والمجولية والتألف]

وإذ أدرينا أنّ فاقة الصدور والاستناد مباتنة المعنى لفاقة الخلط والتألف - وأنّ ذاتيّات الماهية عليّتها لها بمعنى وجاعل الماهية وعليّته^{٢٤١} لها بمعنى آخر، وما تفتاق

٢٣٥. ج: يمنغ

٢٣٦. ج: - هناك عين الوجود و

٢٣٧. ج: وجوده

٢٣٨. خ: يوجد

٢٣٩. خ: يوجد

٢٤٠. ج: - غيره قيل... الى

٢٤١. ل، خ: عليّتها

إليه الماهية فاقدة المجعولية وراء ما تفتاق إليه فاقدة^{٢٤٢} الخلط البتّة - فاعلمن أنّه كما يكون للشيء بحسب فاقدة المجعولية علّة تامّة تفتاق هو إليها بالاستناد، ويترتب^{٢٤٣} عليها بالذات البتّة أيساً وعلى عدمها ليساً^{٢٤٤}، فكذلك يجب أن تكون له بحسب فاقدة التآلف علّة تامّة يفتاق هو إليها بالخلط^{٢٤٥}، ويترتب عليها بالذات البتّة تحصلاً، وعلى بطلانها انتقاضاً^{٢٤٦}، وإن هي إلاّ آحاد^{٢٤٧} المقومات بأسرها لا غير، فالآحاد بالأسر غير المجموع باعتبار التآليف.

[افتياق المركّب إلى الأجزاء]

أليس اعتبار جميع الآحاد بالأسر لا بلحاظها معاً غير اعتبار الجميع بالأسر بلحاظها معاً؟ والأخير هو اعتبار الشيء المؤلف، والأوّل هو اعتبار علّته التامّة بحسب التآليف. فهذا الشيء المؤلف المفتاق إلى آحاد الأجزاء بالأسر فاقدة التآلف لا يفتاق^{٢٤٨} فاقدة المجعولية إلاّ بحسب فاقدة الأجزاء تلك الفاقدة وتأثير الجاعل فيه، وإفاضته^{٢٤٩} نفس ماهية ليس إلاّ تأثيره في الأجزاء بالأسر وإفاضته أنفسها؛ فإنّ افتياق المركّب بمعنى معروف الماهية الاجتماعية - وهو نفس مجموع الأجزاء إلى المؤثر - إنّما هو^{٢٥٠} بحسب فاقدة أجزائه، ووجود مجموع الأجزاء إنّما هو ضرورة تلزم عند وجود الأجزاء بأسرها، و^{٢٥١} لا تأثير فيه وراء التأثير فيها.

فالمركّب لا يفتاق في التحصّل^{٢٥٢} إلاّ إلى أجزائه، ولا يستند في التقرّر إلاّ إلى علّة تقرّر الأجزاء بالأسر، وعلّة تقرّر الجملة هي علّة تقرّر الآحاد بأسرها. وأما علّة بعض الآحاد فإنّما^{٢٥٣} علّة بعض الجملة لا علّة الجملة، وإنّما الفرق بين الجملة والآحاد بالأسر بالإجمال والتفصيل، أعني بذلك إنّها وراء الآحاد بالأسر اعتباراً، وهي الموجود المجمل الذي مفصلها الآحاد بالأسر، أي الأجزاء الماديّة والصوريّة

٢٤٢. ج: + المجعولية وراء... فاقدة

٢٤٤. ج: - بالاستناد... ليساً

٢٤٧. م: الآحاد

٢٥٠. م: على

٢٥٣. ل: فإنها

٢٤٥. ل: ما يخلط

٢٤٨. ل: لا ينساق

٢٥١. م: - و

٢٤٣. ش: يرتب

٢٤٦. الانتقاض: الانكسار، التفرّق

٢٤٩. خ: فافاضته

٢٥٢. ل، خ: التحصيل

بأسرها من غير التفات إلى المعية اللاحقة بها،^{٢٥٤} وهي التي إذا^{٢٥٥} التفت إليها من حيث هي معروضة لتلك المعية اللاحقة كانت هي نفس ذلك الموجود المجمل بعينه؛ وهذه الحيشية ليست جزءاً آخر صورة أو غيرها، وإلا لم تكن التي فرضت الأجزاء بالأسر الأجزاء بالأسر، بل هي اعتبار آخر في نفس الأجزاء بالأسر لا غير.

فإن أُوهم أنه لا يعقل من الأجزاء بالأسر إلا مجموع الأجزاء الذي هو المركب بعينه. قيل: كيف تكون المتقدمات بما هي متقدمات هي المتأخر بعينه؟

نعم، يمكن أن تكون هي تفصيل المتأخر بعينه، فتكون هي العلّة التامة لتمام تحصيله؛ فإنّها إذا لوحظت ولم يشذّ عنها جزء أصلاً، حكم العقل بتّة أنّه يترتب^{٢٥٦} عليها بالذات أيساً وليساً تمام تحصيل المتأخر إيجاباً وسلباً. وأوثق البراهين ما يكون من لحاظ جوهر الموضوع، كما أنّ الحدّ - وهو نفس أجزاء الماهية بحيث لا تشذّ عنها أجزاء^{٢٥٧} أصلاً - تفصيل المحدود، علّة تامة له بحسب التصوّر، وهذا الحكم غير متخصص^{٢٥٨} بما له جزء صوري كما قد^{٢٥٩} ظنّ^{٢٦٠}، بل مستوعب الشمول للماهيات مطلقاً.

أليست الأجزاء الماديّة والصوريّة بأسرها فيما له جزء صوري هي كنفس الآحاد بأسرها فيما تنوّعه بالأجزاء الماديّة لا غير، ككلّ من أنواع العدد المتألّف من نفس الوحدات فقط؟!

[أقسام الافتياق في المركبات المؤلفة في الممكنات]

فإذاً مهما كان الشيء مؤلفاً من الممكنات الصرفة كان له فاقة المجعولية بحسب فاقة الأجزاء بالأسر، وفاقة التألّف بحسب نفسه بما هو معروض اعتبار المعية اللاحقة، وله من جهة كلّ من الفاتتين علّة تامة أخرى، وعلّة التامة بحسب الصدور هي بعينها العلّة التامة لتقرّر علّته التامة بحسب التألّف؛ فصدور علّة التامة بحسب التألّف عن علّتها هو بعينه

٢٥٦. ش: يرتب

٢٥٩. ج: - قد

٢٥٥. ل، م، خ: - إذا

٢٥٨. ج: + له

٢٥٤. ل: + كانت هي نفس

٢٥٧. د، ج، ش: - أجزاء

٢٦٠. خ: ظنّ

٢٦١. قوله: جزء صوري كما قد ظنّ...

الظانّ بعض من قد يسير مع المحقّقين. (منه)

صدوره عن تلك العلة، وإذا^{٢٦٢} لم يكن كذلك - كمجموع^{٢٦٣} القيوم^{٢٦٤} الواجب بالذات ومعلوله الأول مثلاً - لم تكن له فاقة المجعولية إلا بحسب فاقة بعض الأجزاء، أي الذي هو الجائز على^{٢٦٥} المعلول دون الذي هو القيوم الواجب وإن كان له بحسب نفسه بما له معروضية اعتبار التأليف فاقة التألف، فعلة^{٢٦٦} التامة من جهة فاقة التألف^{٢٦٧} نفس الأجزاء بالأسر وما فيه الافتياق، والاستناد هو أن يتم تحصيل حقيقة حتى ينظر أنها هل تفتاق في تقررها إلى الجاعل أم لا؟

وأما من جهة فاقة المجعولية ولا يكون النظر فيها إلا بعد تمام تقوم الحقيقة و^{٢٦٨} الفراغ عن لحاظ تحصلها، فلا صدور عن علة ولا استناد إلى مؤثر إلا باعتبار الجزء المعلول فقط.

[ما قاله الشيخ الرئيس في فاعل الشيء المركب ومباده]

ولعل^{٢٦٩} به عضة من الذي حصلناه هو ما ريم بقول شيخ مشائفة الإسلاميين^{٢٧٠} في طبيعيات الشفاء: «ثم الفاعل والغاية كأنهما^{٢٧١} مبدآن غير قريبين من المركب المعلول، فإن الفاعل إما أن يكون مهياً للمادة، فيكون سبباً لإيجاد المادة القريبة من المعلول، لا^{٢٧٢} سبباً قريباً من المعلول، أو يكون معطياً للصورة، فيكون سبباً لإيجاد الصورة القريبة. والغاية سبب للفاعل في أنه فاعل، وسبب للصورة والمادة بسبب^{٢٧٣} تحريكها للفاعل^{٢٧٤} للمركب.

فالمبادي القريبة من الشيء هي الهيولى والصورة، ولا واسطة بينهما وبين الشيء، بل هما علتاه؛ على أنها جزءان يقومانه بلا واسطة، وإن اختلف تقويم كل [واحدة] منهما، فكان هذا علة^{٢٧٥} غير العلة التي هي ذاك^{٢٧٦}».

٢٦٦. ل: فإذا	٢٦٣. ل: بمجموع	٢٦٤. ل: التقدّم
٢٦٥. ش: - على	٢٦٦. ل: فلة	٢٦٧. ج: + فعلته... التألف
٢٦٨. ج: - و	٢٦٩. الكلمة مشوشة في ل	٢٧٠. م: الاسلامين
٢٧١. ل: خ: + ليس	٢٧٢. ل: الآ	
٢٧٣. ج: - للصورة... بسبب / خ: لسبب		٢٧٤. ل: تحريك الفاعل
٢٧٥. م: علمته (?)		

فيكون قد رام بذلك أن علة وجود المركّب إنّما يكون إفاضتها إياه بأنّ تفيض وجود الأجزاء بالأسر التي هي جملة العلل لتقوم حقيقته المفاقة إلى علة مفيضة، فتستتبع تلك الإفاضة بعينها وجود المركّب الذي هو مجموع الأجزاء من حيث لحوق اعتبار التأليف. فأحقّ ما ينسب إليه العقل الصدور عن العلة بإفاضة بعينها أو لا هو نفس الأجزاء بالأسر، ثمّ مجموع الأجزاء الذي هو المركّب لا باستيناف إفاضة، بل بعين تلك الإفاضة. ولم يرم أنها تفيض الأجزاء، ثمّ الأجزاء تفيض^{٢٧٧} المركّب، كيف والأجزاء مفروغ عن اعتبارها في حقيقة المركّب حين ما يقصد أن معتبر استناده إلى العلة المفيضة^{٢٧٨} ومعتبرة فيها هو المستند إليها!؟

وهذا كما قد علّمناك في مباحث الجعل أن الجاعل يفيض وجود الماهية بأن يبدع نفس الماهية، فيلزّمها بعين ذلك الإبداع أن تكون موجودة، لا أنّه يبدع^{٢٧٩} نفسها، ثمّ هي تقتضي أن تكون موجودة، على أن تكون^{٢٨٠} هي واسطة في التأثير، وكيف يعقل أن تكون ماهية مؤثّرة في وجود نفسها؟

[ما قاله المحقّق الطوسي في مؤثريّة آحاد المجموع والنقض عليه]

فأمّا قول^{٢٨١} بعض من يحمل عرش التحصيل والتحقيق^{٢٨٢} - أن^{٢٨٣} المؤثّر التامّ القريب في كلّ مجموع آحاده بأسرها ممكنة لا يمكن أن يكون غير آحاده بأسرها، والبعيد يكون مؤثراً في الآحاد بأسرها وتوسطها في المجموع.

وأما المجموع الذي بعض آحاده الواجب، فالمؤثّر التامّ القريب فيه ليس إلّا آحاده بأسرها، ولا يتصوّر مؤثّر بعيد فيه إلّا بتوسط بعض الأجزاء، فلو كان للمجموع مؤثّر تامّ غير الآحاد لكان ذلك المؤثّر غير قريب، بل كان مؤثراً في الآحاد بأسرها قبل تأثيره في المجموع - فإن^{٢٨٤} صادف الحقّ من جهة التفطن للفرق بين الآحاد بالأسر وبين المجموع

٢٧٦. الشفاء، السماع الطبيعي المقالة ١، الفصل ١١، ص ٥٣ - ٥٤ / المصدر بتوسط

٢٧٧. ج: - تفيض ٢٧٨. ج: المفيض ٢٧٩. خ: مبدع

٢٨٠. ج: - موجودة لا انه... تكون ٢٨١. ج: فأقول

٢٨٢. قارن: أجوبة المسائل النصيرية، (مباحثات بين الطوسي والكاتب) ١٢٢/ و ١٤٨

٢٨٣. خ: بأنّ ٢٨٤. خبر «فأما قول...»

الذي هو معروض المعية اللاحقة - فإن الآحاد بالأسر^{٢٨٥} غير الكلّ الأفرادي بالذات وغير المجموع المعروض^{٢٨٦} لا اعتبار التأليف بالاعتبار. والحكم بأن المؤثر التامّ في كلّ مجموع يجب أن يكون مؤثراً في آحاده بأسرها، فإنّ المؤثر التامّ في البعض ليس مؤثراً تامّاً في المجموع - لكنّه يصادم الصدق من جهة الغفول عن نحوّي العلّية في علّة تقوّم الماهية وعلّة تقرّرها.

فكون الشيء ما يتألّف منه تقوّم الماهية وراء كون الشيء ما يفعل تقرّر الماهية المتألّفة ويفيض نفسها، والآحاد بالأسر علّة تامّة لتمام تقوّم المجموع، لا أنّها الجاعل لتقرّره والمؤثر التامّ فيه، بل المؤثر التامّ فيه هو المؤثر التامّ فيها على ما حقّقناه.

تذنيب

[في افتياق المركّب إلى أجزائه وخارجه]

فاذاً افتياق الشيء المركّب إلى ما هو جزؤه^{٢٨٧} لذاته وبحسب جوهر ماهيّته^{٢٨٨}. وأما افتياقه إلى ما هو خارج عن قوام حقيقته فإنّما هو من جهة جزئه؛ فالفاقة إلى الجزء هي فاقة نفس الذات من حيث الذات، والفاقة إلى المؤثر^{٢٨٩} إلى كلّ علّة خارجة عن الذات هي بالحقيقة فاقة الجزء أو الأجزاء بأسرها. وربما يفتاق هو إلى بعض الأجزاء بحسب جوهر الذات ولكن من تلقاء ذات الجزء، وذلك إذا كان ذلك البعض جزء الجزء، لا جزءاً^{٢٩٠} أولياً؛ وقد يعرض لكلّ من المادّة والصورة أن تكون علّة بواسطة وبغير واسطة معاً من وجهين. أمّا المادّة فإذا كان المركّب ليس نوعاً، بل صنفاً، وكانت الصورة لا التي تخصّ باسم الصورة، بل هيئة عرضية، فحينئذٍ تكون المادّة مقوّمه لذلك العرض الذي يقوم ماهية ذلك الصنف من حيث هو صنف، فيكون علّة ما^{٢٩١} للعلّة، لكنّها من حيث المادّة^{٢٩٢} جزء من المركّب وعلّة مادّية، فلا واسطة بينهما.

٢٨٧. ل: جزء

٢٩٠. ج: - لا جزءاً

٢٨٦. ج: المفروض

٢٨٩. ل: المؤثرة

٢٩٢. ج: + و

٢٨٥. د: بأسرها

٢٨٨. ل: ج: ماهية

٢٩١. ج: - ما

وأما الصورة فإذا كانت هي صورة حقيقية - أي من مقولة الجوهر - وكانت تقوم المادة^{٢٩٣} بالفعل، والمادة علة^{٢٩٤} لماهية^{٢٩٥} المركب، فتكون علة^{٢٩٦} ما^{٢٩٧} المركب، لكنها من حيث الصورة جزء من المركب وعلة^{٢٩٨} صورته، فلا واسطة بينهما.

وتقوم ماهية المركب ترتب على الأجزاء بالأسر بالذات أيساً وليساً. وأما الترتب على الصورة كذلك فليس بالذات، ولا من حيث هي جزء ما من الأجزاء؛ بل إنما من حيث إنها هي الجزء الأخير،^{٢٩٩} والمقوم الذي لا مقوم بعده.

فالأجزاء بالأسر [١]: إن لوحظت من حيث هي أشياء كثيرة هي المقومات، كانت علة تامة هي متقدّمات وعلل لتقوم الحقيقة؛ [٢]: وإن لوحظت بما هي شيء^{٣٠٠} تامّ التنوع والتقوم وعزل النظر فيها عن اعتبار الكثرة بالقصد الأول، كانت شيئاً مجعلاً، تترتب عليه آثار التنوع والتقوم هو بعينه المتأخر المعلول المتألف من تلك العلل.

وليس تفصيل ذلك المجمل إلّا نفس تلك المقومات الكثيرة بالأسر الملحوظة من حيث هي هي، لا بشرط المعية واللامعية أصلاً، فإنّ تلك هي عين المجموع المجمل بالذات وإن غايرته بالاعتبار دون الكلّ الأفرادي الملحوظ فيه كلّ واحد واحد على البديلة بلحاظ اللامعية، كما في قولهم «الدار يسع القوم كلّهم لا معاً»؛ إذ تلك بذلك اللحاظ عن المجموع المجمل على مغايرة غائرة وبون بائن.

إفصاح

[في تقدّم العلة التامة على المعلول بالذات]

التقدّم بالعلة هو تقدّم العلة^{٣٠١} الفاعلة من حيث قد استبدّت هي بالعلة، أو لم يشذ عن الحصول معها بالفعل شيء مما ليس منه بدّ في الإفاضة بأن يتحقّق كلّ ما يقتضى إليه المعلول في حصول صدوره عنها بالفعل؛ فالفاعل حينئذٍ هو بعينه المفيض الموجب بالذات.

٢٩٥. ل: الماهية

٢٩٨. خ: شيء

٢٩٤. ل: الماهية

٢٩٧. خ: الآخر

٢٩٣. م، خ: الماهية

٢٩٦. ج: ما

٢٩٩. ل: العلة

وأما العلة التامة وهي آحاد المتقدّمات بالطبع بأسرها، فهي ليست شيئاً واحداً متقدّماً بتقدّم واحد، بل أشياء كثيرة متقدّمة بتقدّمات عدّة، كلّ منها تقدّم واحد بالطبع، ولا المعلول بمتوقّف عليها بمتوقّف واحد، بل إنّما بتوقّفات شتى.

فإن لوحظت تلك المتقدّمات باعتبار التأليف حتّى يحصل بذلك الاعتبار شيء واحد هو مجموعها لم يكن في ذلك استيجاب أن يكون هذا الشيء يستحقّ البتّة أن يستقدّم؛ فمجموع المتقدّمات ليس يلزمه أن يكون له أيضاً تقدّم حتّى يكون هناك تقدّم آخر وراء التقدّمات التي هي للآحاد.

وأليس لولزم ذلك لم تكن التي فرضت المتقدّمات والعلل بالأسر المتقدّمات والعلل بالأسر، ولا الذي فرض مجموع المتقدّمات والعلل بالأسر مجموع المتقدّمات والعلل بالأسر؟!^{٣٠٠}

ومن حيث تبين فساد كون العلة التامة شيئاً له تقدّم على المعلول وراء التقدّمات التي هي لآحاد العلل فسد ما يوضع^{٣٠١} تبياناً، لفساد^{٣٠٢} أن ذلك يسغلزم تقدّم المعلول^{٣٠٣} المركّب على نفسه بدرجتين، ضرورة كون مجموع المادّة والصورة، وهو نفس المعلول جزءاً من العلة التامة المتقدّمة، فيكون متقدّماً عليها.

أما اتضح أن كون المادّة والصورة بما هما^{٣٠٤} شيئان جزئيين من العلة التامة^{٣٠٥} ومن معلولها ليس يستلزم كونهما بحسب اعتبار التأليف جزءاً؛ بل إنّما اللازم أن يكون المعتبر بذلك الاعتبار مجموع الجزئين؟!

[الإشكال]

فإن قيل: خروج الكلّ عن شيء من دون خروج شيء من أجزائه عنه فطري الاستحالة، فلو دخل كلّ جزء من مجموع ما في شيء ما كان المجموع إمّا عين الشيء أو جزءه، وإذا دخل غير المادّة والصورة في العلة التامة فمجموعهما^{٣٠٦} جزء منهما قطعاً.

٣٠١. ل: فسد بالوضع

٣٠٤. ل: هي

٣٠٠. ج: - ولا الذي فرض... بالأسر

٣٠٣. ل: المعنى

٣٠٢. ج: خ: لفساد

٣٠٦. خ: مجموعهما

٣٠٥. خ: + اخرى

[الإجابة]

قيل: دخول كل جزء من مجموع ما في الشيء إذا كان للشيء جزء آخر إنما يستوجب أن يكون المجموع جزءاً منه باعتبار ما لا كونه جزءاً منه بقاطبة الاعتبار، فقد يكون جزءاً منه باعتبار خارجاً عنه باعتبار آخر، وخروج الكل لا بخروج جزء ما إنما استحالته فطرية^{٣٠٧} إذا كان هو بقاطبة الاعتبار خارجاً؛ فالمادة والصورة بما هما يلحظان في حيز الكثرة جزءان ومتقدمان،^{٣٠٨} وبما هما ملحوظان في حيز الوحدة اللاحقة بحسب اعتبار التأليف شيء هو مجموعهما، فهما بهذا اللحاظ عين المعلول لا من أجزاء العلة.

أليس كل نوع من أنواع العدد إنما تألفه بنوعيته^{٣٠٩} من الوحدات التي هي أجزاؤه، لا من الأعداد التي تحته؟! فكل من أجزاء العدد^{٣١٠} هو الثلاثة مثلاً جزء من العدد الذي هو الأربعة، وليس مجموع تلك الأجزاء - و^{٣١١} هو العدد الأول - جزءاً من العدد الأخير.

وهذا الحكم ليس له تخصص بما إذا أثبت للعدد جزء صوري كما قد^{٣١٢} ظن، بل إنه متمشٍ على مسلك التحصيل أيضاً، وهو أنه ليس لكل عدد صورة نوعية مغايرة لوحده؛ بل إن كل مرتبة من الأعداد نوع آخر متميز عن سائر المراتب بخصوصية المادة فقط لا بصورة مغايرة لموادها. وهذا من خواص الكم الانفصالي.

وكأن الظان إنما عضل عليه الأمر غموض افتصال الأجزاء بالأسر عن مجموع الأجزاء؛ ولعل بين الاعتبارين فرقاً جلياً عند تأمل دقيق. فإذا جُبَّ عرق الذهول وافتصل أحد الاعتبارين عن الآخر استوى الحكم فيما له جزء صوري أو ما^{٣١٣} بمنزلته، وفيما ليس له ذلك كالکثرة الصرفة.

ثم هل الأجزاء المادية والصورية بأسرها في ذلك^{٣١٤} إلا كالأجزاء المادية فقط بأسرها في ذا؟ فإذا لم يكن اعتبار^{٣١٥} الأجزاء بالأسر غير اعتبار مجموع الأجزاء بلحاظ التأليف في ذا،^{٣١٦} لم يكن اعتبار الأجزاء المادية والصورية بأسرها غير اعتبار مجموع

٣٠٩. ج: بنوعية

٣١٢. ج: قد

٣١٥. ج: اعتبار

٣٠٨. خ: مقيدان

٣١١. ج: - و

٣١٤. ج: ذاك

٣٠٧. ج: نظرية

٣١٠. ش: الذي

٣١٣. خ: فيما

٣١٦. م: بلحاظ التأليفه ذا

تلك الأجزاء بحسب لحاظ^{٣١٧} التأليف في ذلك^{٣١٨} أيضاً.
ولا يتوهم الفصل بين المقامين، إلّا ما إذا احقوقف^{٣١٩} التأمل واسخوف^{٣٢٠} الوجدان، فالمعلول المركّب مطلقاً إذا كان تألّفه من الممكنات الصرفة إنّما تكون أجزاؤه بالأسر أجزاء علته التامة ومتقدمة عليها، وأمّا مجموع تلك الأجزاء فعين المعلول الخارج عن العلة، والعلّة التامة مجموع العلل المتقدّمات، لا العلة المتقدمة.

[أنّ افتياق المعلول إلى غير العلة الفاعلية ليس بالذات]
وإن سألت الحقّ فالمفتاق إليه بالذات ليس إلّا المتقدّم^{٣٢١} بالعلّة وهو العلة الفاعلة بالفعل - أعني الجاعل الموجب - وأمّا سائر العلل فليست مفتاقاً إليها بالذات؛ بل إنّما افتياق المعلول إليها في تهيوّ الاستناد إلى الفاعل الموجب وصلوح الفيضان عنه بالفعل؛ فإذا المتقدّم المفتاق^{٣٢٢} إليه بالذات وبالقصد الأول هو الجاعل الموجب التام. وأمّا الافتياق إلى سائر العلل والتأخّر عنها فإنّما بالقصد الثاني.
ثمّ إنّ ذلك أيضاً على ما قد تولونا عليك نسخاً للذايغات الغير المحمودة، وفسخاً للضابطات الغير الموثقة، إنّما يصحّ في العلل الخارجة عن جوهر ذات المعلول كالشرط والمعدّ.

[إنّ الماهية تحتاج إلى أجزائها فاقة التألف فقط]
وأما جوهريات الماهية وأجزاؤها فلا يسوغ أن تعدّ من المفتاق إليه فاقة الاستناد أصلاً ولو بالقصد الثاني، بل إنّما يفتاق إليها المعلول المركّب منها فاقة التألف فحسب؛ لأنّها موضوعة في حيّز المفتاق متمّمة لقوامه، لا أنّها ملحوظة في حيّز المفتاق إليه.
ألسنا أولاً نضع شيئاً قد تمّ تقوّمه النوعي وتألّفه الجوهرى،^{٣٢٣} ثمّ ننظر فيما يفتاق إليه

٣١٧. ل: لحاظه ٣١٨. م: ذلك

٣١٩. قوله: إلّا ما إذا احقوقف التأمل واسخوف الوجدان...

احقوقف: أي أعوج. واسخوف: أي سخب وضعف. (منه)

٣٢٠. كذا في النسخ ٣٢١. ج: المتقدّم ٣٢٢. ل: المضاف

٣٢٣. ل: تألف الجوهرى

ذلك الشيء في تقررهِ وفعليته بالذات؟! وهو المفتاق إليه فاقة الصدور والاستناد بالقصد الأول، وفيما يتوقف استناد تقررهِ وفعليته إليه بالفعل عليه، وهو المفتاق إليه فاقة الصدور والاستناد بالقصد الثاني.

تذكير

[في كيفية تقدّم وجود العلة و وجوبه على المعلول]

لعلّك غير ناس ما قد سمعناك من قبل أنّ طباع «وجد فوجد» أو «وجب فوجب»، إنّما مقتضاه أنّ ما هو العلة متقدّم بالوجود أو بالوجوب، لأنّ ذلك الوجود أو الوجوب المتقدّم من جملة ما هو الموصوف بالعلية، فقد يكون الأمر كذلك كما إذا كان المتأخّر بالوجود والوجوب من عوارض الشيء المتقدّم بحسب وجوده ووجوبه، كقولنا: وجد الجسم فصار أبيض، وقد لا يكون، كما إذا كان هو^{٣٢٤} من عوارضه بحسب نفس ماهية الرسالة كقولنا: «وجد المثلث فصار ذا الزوايا».

إحصاء استقصائي

[في معرفة التقدّم في الجعل والماهية]

[المعتبر في الجعل البسيط والمؤلف]

السبق بالماهية من حيّز الجعل البسيط، والسبق بالطبع والسبق بالعلية من حيّز الجعل المؤلف.

والمتّصف بالسبق^{٣٢٥} بالماهية إنّما هو جوهريات الماهية بالقياس إليها، ونفس الماهية بالقياس إلى وجودها وجاعل الماهية جعلاً بسيطاً، إلّا أنّ سبق الماهية على وجودها ليس إلّا السبق بالماهية؛ إذ يمتنع أن يكون بحسب الوجود أو كفيّته حتّى يكون بالطبع أو بالعلية، وجوهري الماهية إنّ له عليها سبقاً بالماهية.

فربما يقال: إنّه يتّصف أيضاً بالسبق عليها بالطبع بحسب الوجود لكونه من علل وجود الماهية، كما أنّه من علل نفسها وداخل في قوامها. وذلك إن قلنا بالجزئية في ظرف الخلط و^{٣٢٦} الترية - أي لحاظ التعين والإبهام ^{٣٢٧} - أو بما يشبه السابق بالطبع. إن قلنا: إنّ الحكم بالجزئية هناك أيضاً إنّما هو على سبيل ^{٣٢٨} المسامحة والتشبيه، لا على الحقيقة أو تدقّق التأمل.

فيقال: إنّهُ إنّما يقع في حيّز المفتاق لا في حيّز المفتاق إليه، فسبقه على الماهية بالطبع إنّما معناه أنّ العقل بعد التحليل بلحاظ التحصّل ^{٣٢٩} والإبهام يجد الجوهرى أحقّ ما يوجد أولاً من تلقاء الجاعل الموجد، لا بإيجاد منحاز ووجود مغاير، بل بنفس إيجاد الماهية وبعين وجودها الذي لها من تلقائه.

[المادّة والصورة الخارجية والعقلية]

وأما الأجزاء العينية - كالمادّة والصورة الخارجيتين - فإنّما قوام جوهر الماهية بها بحسب خصوص وقوعها في الأعيان، فسبقها على الماهية باعتبار التقرّر إنّما يكون بحسب خصوص تجوهرها في الأعيان، لا بحسب نفس الماهية بما هي هي. وكذلك الأجزاء العقلية - كالمادّة والصورة العقليتين - إنّما تقوم نفس الماهية بها بحسب خصوص تمثّلها في العقل لا بحسب سنخ الماهية بما هي هي، ولذلك ما أنّ ^{٣٣٠} التحديد ^{٣٣١} ليس يصحّ إلاّ بالجوهريّات، لا بالأجزاء العينية أو العقلية؛ إذ الحدّ إنّما يقع بما يدخل في قوام الماهية المتقرّرة الموجودة بما هي هي ^{٣٣٢} لا بما هي موجودة.

[جاعل الماهية]

وجاعل الماهية أيضاً سبقه عليها سبق بالماهية، وربّما يتقدّم عليها تقدّماً بالعلية أيضاً، وذلك إذا كان بذاته مبدأ إيجاب المعلول، كالقيوم الواجب بالذات - تعالى شأنه - بالقياس إلى المجعول الأوّل.

٣٢٧. ل: - أي لحاظ التعين والإبهام

٣٢٦. ل: - و

٣٣٠. ج: بأنّ

٣٢٩. ج: التحصيل

٣٢٨. ل، ج، ش: - سبيل

٣٣٢. ج: - هي

٣٣١. ج: التمديد

فإن لم يشترط في المتقدم بالطبع أن لا يكون منفرداً بالعلية، بل يكون علّة غير مجدية، وإتما اعتبر مجرد أن يؤخذ^{٣٣٣} تقدّمه بحسب الوجود، كان له - تعالى كبرياؤه - على مجعوله الأول تقدّم بالطبع أيضاً، حيث إنّ الوجود هناك ما به التقدّم من حيث لحاظ بحث الفاعلية وإن كان التقدّم^{٣٣٤} بالعلية أيضاً متحققاً من حيث إنّ هذا الفاعل موجب تام بذاته.

وأما سائر العلل فلا يلحظ^{٣٣٥} في سبقها على المعلول إلّا الوجود، والتقرّر إنّما يلحظ بالعرض من حيث إنّ الوجود لا يفارق التقرّر، بل يتبعه لزوماً على البت.

[تقدّم لوازم الماهية على لواحق الوجود]

ثم إنّ للشيء لواحق بحسب مرتبة تقرّر سنخ الماهية، ولواحق بحسب مرتبة الوجود في الأعيان أو في الذهن. واللواحق بحسب مرتبة التقرّر كالوجود والوجوب السابق والإمكان.

ولوازم الماهية بالاصطلاح الشائع متقدّمة على اللواحق بحسب الوجود، كالأعراض العينية أو اللوازم الذهنية^{٣٣٧} والإضافات والسلوب المنتزعة بحسب الوجود في الأعيان أو في الذهن؛ وسبق لواحق الذات بحسب تقرّر سنخ الماهية على اللواحق بحسب الوجود من توابع السبق بالماهية.

وللماهية على اللاحق بحسب الوجود^{٣٣٨} - كالجسم على البياض - نحوان من^{٣٣٩} السبق، سبق بالماهية بنفس التجوهر، وسبق بالطبع بالوجود.

أليس المعروف للبياض هو الجسم الموجود؟! على أنّ الوجود^{٣٤٠} له مدخل في المعروضة^{٣٤١} بخلاف معروف الوجود، فإنّه نفس الماهية المرسلة لا الماهية الموجودة، ولذلك كان سبق الماهية على الوجود سبقاً بالماهية فقط.

٣٣٣. ج: نأخذ	٣٣٤. خ: تقدّم	٣٣٥. خ: فلا يلحظه
٣٣٦. ل: خ: + في	٣٣٧. ل: + أو اللوازم الماهية	٣٣٨. ج: + من توابع... الوجود
٣٣٩. م: نحو	٣٤٠. هكذا في النسخ	٣٤١. ج: العروضية

[تقدّم وجود الماهية على لوازمها]

ثم قد كان قرع سمعك واستبان لك فيما قد سلف أن وجود الماهية سابق على لوازمها، لأنّ الوجود يدخل فيما يستند إليه لازم الماهية؛ فقد كنت تعرّفت أنّ علّة اللازم نفس الماهية المرسلة، لا الماهية باعتبار مطلق الوجود كما توهم بعض المجازفين، بل لأنّ علّة الشيء تتقدّم عليه بالوجود تقدّماً بالذات، وإن لم يكن للوجود مدخل في العلّة؛ ولأنّ الوجود أول ما يتّبع تقرّر الماهية وينتزع منها، وليس طباع لازم الماهية يستدعي ذلك، بل إنّ سنّة الماهية^{٣٤٢} المتقرّرة وشاكلة الوجود تستحقّانه، إذ الوجود ليس مطابقه، إلّا^{٣٤٣} نفس الماهية المتقرّرة، ولا كذلك الأمر في لوازم الماهية.

فاذاً الوجود متقدّم على لوازم الماهية تقدّماً بالماهية وليس داخلاً فيما تستند هي إليه، كما أنّ لازم الماهية يتقدّم على غيرها من اللواحق المتأخّرة تقدّماً بالماهية فقط لا بالوجود، إذ التقدّم بالوجود ينحصر في سبق العلّة على المعلول ناقصة أو تامة، وليس يتعدّاه بخلاف التقدّم بالماهية. وعند هذا فقول شيخ فلاسفة الإسلام في الهيئات الشفاء: «ما يلحق جوهر الشيء بذاته أقدم ممّا يلحقه بغيره في مرتبة متأخّرة^{٣٤٤}»، قد اقترّ مفرّه.

حكمة يمانية

[في التقدّم السرمدى الملحوظ في المتقدّم بالماهية]

المتقدّم والمتأخّر بالماهية إذا اتّحدا حقيقةً ووجوداً - كالشيء وكلّ من جوهريّاته أو بحسب الوقوع في الأعيان فقط، على أن لا يكون في الأعيان^{٣٤٥} إلّا نفس ماهية المتقدّم فقط، لا على أن يكون المتأخّر موجوداً في الأعيان بعين وجود المتقدّم، كالماهية والوجود - لم يكن للمتقدّم^{٣٤٦} بالماهية على ما يتأخّر عنه تأخّراً بالماهية تقدّم سرمدى أيضاً، وذلك ظاهر.

وأما إذا كانا^{٣٤٧} متبائنين بالحقيقة وبحسب الكون في الأعيان جميعاً كفاعل نفس

٣٤٣. م: أن

٣٤٥. ج: - على أن... الايمان

٣٤٢. ج: - وينتزع منها و... الماهية

٣٤٤. لم نثر عليه في الهيئات الشفاء وسائر الأقسام

٣٤٧. ل: كانا

٣٤٦. ل: للمقدم

الماهية - أي مفيضها بالجعل البسيط والماهية المجعولة - فلا محيص من أن يكون للمتقدّم بالماهية تقدّم سرمدى أيضاً على ما يتأخّر عنه بالماهية، وينقلب سبقه السرمدى بعد إفاضة^{٣٤٨} ماهية المسبوق وجعله إياه^{٣٤٩} إلى المعية الدهريّة، وينحفظ سبقه بالماهية على شأنه، فيكون له بالقياس إليها معية بالدهر وسبق بالماهية وكذلك بالعليّة، وذلك حيث يكون فاعل الماهية غير زمانى، هو وتأثيره، بل كان فعله نفس الماهية في الأعيان، لا في زمان ما^{٣٥٠} أو في جميع الأزمنة.

مرصاد

[في تعاكس التقدّم والتأخّر بالذات في الوجود الرابط]

إني أنيلك دراية عست أن تُجديك في مقامات كثيرة، التقدّم والتأخّر بالذات بحسب التقرّر والوجود المحمول يتعاكسان بحسب الوجود الرابط، لكنّ التعاكس إنّما يكون باعتبار مطلق القدر المشترك بين الأضرب الثلاثة، لا باعتبار خصوصيّات الأنحاء، أعني بذلك أنّ المتأخّر عن الشيء بالذات في التقرّر والوجود المحمول - سواء كان تأخّره بالماهية أو بالطبع أو بالعليّة - فإنّه ينعكس بحسب الوجود الرابط متقدّماً عليه بالعليّة، والمتقدّم متأخّراً بالمعلولية، ولا يلزم أن ينقلب ما هو العلّة معلولاً، بل إنّما أن^{٣٥١} يكون وصف ما يعتبره^{٣٥٢} العقل للمعلول علّة لمفهوم^{٣٥٣} ما إضافي عارض للعلّة.

فالجسم مثلاً متقدّم على الحيوان بحسب التقرّر تقدّماً بالماهية، ومتأخّر عنه بحسب الثبوت للإنسان والحمل عليه تأخّراً بالمعلولية، فإنّ كون الإنسان حيواناً سبب موجب تامّ لكونه جسماً، الجسمية المحمولة على الحيوان، أي^{٣٥٤} الحصّة المتخصّصة به^{٣٥٥} وكذلك كون الشيء ذا سواد مثلاً علّة موجبة^{٣٥٦} لكونه ذا اللون المحمول عليه وإن كان اللون في نفسه مقوّماً للسواد في نفسه ومتقدّماً عليه بالماهية، والشرط متقدّم على

٣٤٨. خ: افاضته	٣٤٩. ل: جعلوا اياه	٣٥٠. ل: - ما
٣٥١. ج: - ان	٣٥٢. ل: يعتبر	٣٥٣. ل: المفهوم
٣٥٤. ج: انما	٣٥٥. ل: - به	٣٥٦. ج: - موجبة

المشروط بحسب الوجود المحمول تقدماً بالطبع ومتأخراً^{٣٥٧} عنه تأخراً بالمعلولية بحسب الثبوت الرابط؛ فإنَّ كون الشيء ذا شيء مشروط بسبب موجب لكونه ذا شروط ذلك الشيء بما هي شروطه.

والعلّة الموجبة للذات المؤلّفة مقدّمة عليها بحسب وجوب الوجود المحمول تقدماً بالعلية، وثبوتها الرابط متأخّر عن ثبوتها الرابط تأخراً بالمعلولية؛ فإنَّ كون الشيء ذاتاً مؤلّفة علّة موجبة لكونه ذا علّة موجبة للذات المؤلّفة. وكذلك كون شيء ذا الشيء الذي له^{٣٥٨} ذات مؤلّفة علّة موجبة لكونه ذا تلك العلّة الموجبة لتلك الذات^{٣٥٩} المؤلّفة بما هي علّة موجبة لها.

فإذا المتقدّم بالذات بحسب التقرّر ووجود^{٣٦٠} المحمول - أي ضرب كان من أضرب التقدّم بالذات - قد صار ثبوته الرابط - أي انتسابه إلى شيء - متأخراً بالمعلولية عن الثبوت الرابط لما هو المتأخّر عنه في نفسه بالماهية أو بالطبع أو بالعلية، أي انتسابه إلى ذلك الشيء بعينه.^{٣٦١}

تبيين

[في السبق الرتبي]

يقال: إنَّ السبق الرتبي هو كون أحد الشيئين بالنسبة إلى مبدأ محدود أقرب من الآخر، وهو المسبوق؛ ويرام أنّه كون الشيء نفس المبدأ المحدود أو^{٣٦٢} أقرب إليه، فالسابق بالرتبة على الإطلاق هو المبدأ الذي يضاف إليه أشياء أخر، فيكون بعضها أقرب منه وبعضها أبعد، مثل الجنس الأعلى في حكم الجنسية والنوع السافل في حكم النوعية. وأمّا بُعد المطلق فالسابق هو أقرب المنسوبين إلى ذلك المبدأ منه، فإنَّ ما هو أقرب الإثنين منه فهو أقدم في المرتبة، مثل الجسم فإنّه يتقدّم على الحيوان إن اعتبر الابتداء من الجنس الأعلى، والحيوان أقدم من الجسم^{٣٦٣} إن اعتبر ذلك من النوع الأسفل.

٣٥٩. ل: الذات

٣٦٢. ج: أو

٣٥٨. ج: له

٣٦١. ج: بعينه

٣٥٧. ل: متأخراً

٣٦٠. ل: الوجود

٣٦٣. ل: - الجسم / ج: الجنس

و السابى بالرتبة ليس يجب بذاته أن يكون سابفاً، بل إنما بحسب النسبة المذكورة ولذلك^{٣٦٤} قد ينقلب الأسبق، فيصير الأشدّ تخلفاً.

وإذ الترتيب في الأشياء:

[١]: قد يكون طبعاً، كما^{٣٦٥} في العلل والمعلولات المترتبة، سواء اعتبرت على^{٣٦٧} التنازل من العلة أو على التصاعد من المعلول.

[٢]: وقد يكون وصفاً، كما في الصفوف في المكان منسوبة إلى مبدأ^{٣٦٨} الوضع. فالسابق^{٣٦٩} بالمرتبة:

[١]: قد يكون في أمور عقلية.

[٢]: وقد يكون في أمور وضعية.

[الف]: ثم قد يكون بالطبع، كما في الأجناس والأنواع المتتالية.

[ب]: وقد يكون بالاتفاق كالذي يقع متقدماً في الصف الأول، فيكون أقرب إلى المحراب. وقد يكون بالآخر هي،^{٣٧٠} كما في تقديم إيساغوجي وقاطيغورياس على باريرميناس في الميزان.

التقدم بالمكان وبالمرتبة

فإذا المتقدم بالمكان:

[١]: قد يكون سبقه الرتبي في الوضع بالاتفاق، كالصف الأول من صفوف المجلس.

[٢]: وقد يكون في الوضع بالطبع، كالتار المستقرة في حيزها بالقياس إلى الهواء، وكذلك ساير الأجرام البسيطة كفلك زحل المتقدم على فلك المشتري إن جعل المحدد مبدأً، والعكس إن جعل فلك القمر مبدأً. وكذلك المتقدم في العقليات.

وقد يقع السابق بالمرتبة في العلوم البرهانية، فالمقدمات قبل الأقيسة والنتائج، وكذلك الحروف قبل الهجاء، والصدر في الخطبة قبل الإقتصاص.

٣٦٦. ج: المرتبة

٣٦٩. «فالسابق» جزء «اذ الترتيب»

٣٦٥. ج: - كما

٣٦٨. ل: المبدأ

٣٦٤. ل: + المذكورة ولذلك

٣٦٧. ج: - على

٣٧٠. ج: - يقع متقدماً... هي

[تحقيق في كيفية تقدّم مقدمات القياس على النتيجة]^{٣٧١}

وإن أشكل عليك الأمر فظننت أنّ المقدمات قبل القياس^{٣٧٢} ليس في المرتبة، بل بالطبع؛ فإنّه إن كان القياس كانت المقدمات، وليس إن كانت المقدمات كان القياس، وكذلك في الحروف والهجاء.

قيل لك: ألم نسمعك أنّه قد تحشّد تقدّمات مختلفة في متقدّم بعينه من حيثيات شتى، فليس يمتنع أن يكون القبل بالطبع قبلاً في المرتبة من وجه آخر، كما أنّ القبل بالعلية قبل البعد بالمعلولية بالرتبة الطبيعة أيضاً إذا وقع الإبتداء من العلة، فيكون فيه نحوان من القبلية بالقياس إليه وبعده بالرتبة الطبيعية إذا وقع الإبتداء من المعلول، فتكون فيه قبلية بالعلية وبعديّة بالرتبة طبعاً.

فالمقدمة بالقياس إلى القياس متقدمة بالطبع و^{٣٧٣} بالرتبة الطبيعية جميعاً، فإنّ النظر هناك في المقدمة ليس بحسب نفسها، بل بحسب استعمالنا إيّاها في التعليم.

ونحن نتناول المقدمات مرّة على طريق التحليل، ومرّة على طريق التركيب؛ فإن سلكنا مسلك التركيب كانت المقدمات قبل القياس، وإن سلكنا سبيل التحليل بأن فرضنا أولاً النتيجة وطلبنا وسطاً نعتقد لنا القياس بعد النتيجة، ولأنّ أخذ الوسط بين الطرفين^{٣٧٤} على أنّه مشترك بينهما قبل تخصيصه بأحدهما حتّى تحصل إحدى^{٣٧٥} المقدمتين بصفة وبالأخرى، حتّى تحصل الأخرى بصفة، فيكون القياس منعقدًا لنا أولاً، ثمّ تندرج منه إلى اعتبار مقدّمة، مقدّمة^{٣٧٦} ما حالها، وكذلك الأمر في الهجاء والحروف.

فإذاً الترتيب الواحد يكون موضوعاً للتركيب والتحليل، والمتقدّم بحسب التركيب في المرتبة غير المتقدّم بحسب التحليل وذلك بحسب استعمالنا المقدّمة، وهي إن كانت متقدّمة بالطبع من حيث نفسها فليست متقدّمة بالطبع من حيث الانتهاء إليها بالتحليل، بل هي متأخّرة بالرتبة طبعاً بحسب التحليل، ولا تقدّمها بالرتبة طبعاً من حيث الإبتداء منها بالتركيب هو عين تقدّمها بالطبع من حيث نفسها، فلها بحسب نفسها تقدّم بالطبع وبحسب

٣٧١. لا يخفى أن يندرج في هذا التقرير إجابة عمّا سأله ابو السعيد أبو الخير عن الشيخ الرئيس في الرد على

الشكل الأول بنحو ما. ٣٧٢. خ: نتيجة ٣٧٣. ش: - و

٣٧٤. ل: الطرفين ٣٧٥. ل: أحد / ج: أخرى ٣٧٦. ل: - مقدّمة

التركيب تقدّم بالرتبة الطبيعية.^{٣٧٧}

على أنا في اعتبار التقدّم في المرتبة لا نوّلي وجوهنا شطر الالتفات إلى حال الشيء بحسب نفسه أو إلى حاله من جهة استعمالنا إيّاه، بل إنّما نلتفت إلى حال نسبته إلى طرف اتخذناه مبدءاً.

والمقدّمات المنتظمة من الفطريات الأوائل وما يجري مجراها إلى النتيجة القصوى المقصودة منتظمة بين طرفين، هما النتيجة والمبدأ الأول؛ فما هو أقرب منها فهو أبعد منه، وما هو أقرب منه فهو أبعد منها. وقد تختلف مقدّمتان في القرب والبعد من أحد الطرفين ويكون حكمهما بالقياس إلى الطرف الآخر على الخلاف، فأقربهما من الطرف الأول أبعدهما من الطرف الآخر وبالعكس.

تكملة اختتامية

[في عدم ارجاع السبق بالشرف إلى السبق الرتبي والزمانى]

المعنى الذي فيه^{٣٧٨} السبق في التقدّم^{٣٧٩} بالكمال والشرف هو نفس المعنى المجمعول - كالمبدأ المحدود - لا الترتيب بحسب القرب والبعد منه، كما دريت في السبق بالرتبة الحسية أو العقلية؛ فإذا كان لأحد الشيئين من ذلك المعنى - أي من نفسه ما ليس للآخر وليس للآخر منه إلا ما لذلك الأول، بل إلاّ عضّة ممّا له - كان هو^{٣٨٠} متقدّماً بالكمال^{٣٨١} على ذلك الآخر، فالتقدّم بالشرف هو الفائق الفاضل؛ بل الزائد بالكمال ولو في معنى ما غير الفضل والشرف. ومن هذا القليل ما جعلوا^{٣٨٢} المخدوم والرئيس قبل بالشرف؛ فإنّ للرئيس من الاختيار ما ليس للمرؤوس، وليس للمرؤوس منه إلاّ بعض ما للرئيس.

فهذا المعنى بحسب نفسه أمر محصّل معدود من أقسام السبق، وهو غير القسم الذي يتسبّب هو له أكثرياً أعني السبق بالرتبة، كالتقدّم المكاني في المحافل غالباً، فإنّه سبق بالرتبة الحسية، وأكثر ما يكون سبباً له إنّما هو السبق بالشرف - أعني الزيادة في الفضل

والكمال - أي في ^{٣٨٣} نفس المعنى الذي فيه السبق. وربما يكون هو سبباً للمتقدم ^{٣٨٤} الزماني كما يقصد إلى السابق في الكمال على شيء أولاً، أي في زمان متقدم ^{٣٨٥} ثم إلى الشيء المسبوق به فيه أخيراً، أي في زمان متأخراً.

فإذن سقط ما يتوهم من إرجاع السبق بالشرف إلى السبق بالرتبة أو السبق بالزمان، وظهر أن كل ما هو أزيد في معنى ما من شيء آخر فهو أسبق منه بالشرف والكمال إذا جعل نفس ذلك المعنى بحسب الثبوت لهما - كالمبدأ المحدود - ولذلك ما أن المتقدم ^{٣٨٦} بالشرف من جهة ربما يكون متأخراً بالشرف من جهة ^{٣٨٧} أخرى بالقياس إلى شيء بعينه. وإذا قد نفضنا ^{٣٨٨} النفس نفضاً. ورفضنا الوهم رفضاً، فومضت لنا بارقة الحق ومضاً ورمضت ^{٣٨٩} ساهرة العقل رمضاً، فبلغنا بسلوك السر ^{٣٩٠} وصعود الروح حدّاً من ^{٣٩١} تقويم الحكمة وترميم ^{٣٩٢} الفلسفة، لم يكن ارتقاب ^{٣٩٣} الوصول إليه لشركائنا الذين سبقونا برياسة الصناعة في الأولين، فعلى ذلك فليكن اختتام هذا الفصل، ﴿الحمد لله رب العالمين﴾. ^{٣٩٥}

٣٨٥. م: - ربما يكون متأخراً... جهة	٣٨٤. ج: للتقدم	٣٨٣. ل: - في
٣٨٨. نفضنا: حرّكنا	٣٨٧. م: مقدم	٣٨٦. م: المقدم
٣٩٢. م: ترهم / خ: يرهم	٣٩٠. ل: - بسلوك السر	٣٨٩. رمضت: اشتدّت
	٣٩١. ج: ش: في (و هامش نسخة ج يوافق النص)	٣٩١. ج: ش: في (و هامش نسخة ج يوافق النص)
		٣٩٣. ل: ارتقاب

٣٩٤. قوله: لم يكن ارتقاب الوصول...

رقبه وراقبه وارقبه: أي انتظره وتوقّعه. كذا في المغرب [ج ١/ ٣٢٠]. (منه)

فصل [٥]

يؤتى فيه بما هناك من الآراء المتشعبة والأهواء المتشعبة بقضها وقضيضها^١
سواء وقعت في الفلسفة التخمينية^٢ التي حَمَّتْها^٣ ظنون المتفلسفين،
أو الطريقة التي خيلتها أو هام فئة تَلَقَّبَت بالمتكلمين، ثم يُجاء
بأنواع المعية وأحكامها، فهناك نختم المساقاة السادسة
بفضل الله وسماح طوله .

إِخَاذَةٌ

[في تخميس أقسام السبق عند الجمهور]

قد ذاع^٤ لدى الجماهير معزياً إلى الفلاسفة تخميس أقسام السبق بالإغفال عن السبق
السرمدى بالدهر، لاحتباس الذي يجب بحبسه أن يتخلف السابق السرمدى^٥ عن
المسبوق في التحقق البتة في السبق بالزمان، وعن السبق بالماهية لاحتباس السبق
العقلي بالذات في الذي بالطبع والذي بالعلية.

[تسديس أقسام السبق عند المتكلمين والردّ عليهم في السبق بالذات]

ثم إنَّ قرناً آخرين يتلقَّبون بالمتكلمين من أحداثهم أنهم يدسّون الأقسام، فيعزلون

٣. ل، خ: ضمنها

٦. م: - السرمدى

٢. في النسخ: النية (٤)

٥. ذاع: انتشر

١. أي صغيرها وكبيرها

٤. ج: - ثم

السبق الزماني عن سبق أجزاء الزمان بعضها على بعض مثلاً، ويجعلون ذلك السبق نوعاً سادساً هو وراء السبق الزماني ووراء الأنواع الأربعة الباقية من الخمسة، ويسمونه السبق بالذات.

فهم من سخافة عقلهم يخرجون ما هو سبق زماني^٧ بالذات عن السبق بالزمان، ويقصرون السبق بالزمان^٨ على ما هو سبق زماني^٩ بالعرض. وكأن الغريزة إذا ارتضعت لبن العلم من ثدي التحصيل لم تكن من المرتابين في فساد هذا التهويش.

[تسبيع أقسام السبق]

وإذ^{١٠} نحن قد برهنا على تحقق السبق السرمدى بالدهر على أنه مباين الحقيقة ومخالف الأحكام للسبق بالزمان والسبق الذاتي بالماهية، على أنه وراء السبق بالطبع والسبق بالعلية بالمعنى وبالخواص واللوازم، فقد انصرح تسبيع الأنواع وفسخ ضوابطهم المحقوفة^{١١} بالحث^{١٢} والتخريق.

تفصيل^{١٣} وفيصل

[في أن عدد أقسام السبق ليست بمتكافئة لأقسام المعية عند الجمهور]

[تسديس أقسام المعية]

مما يُضيق المخرج على المتفلسفين المخلصين لأنواع السبق بناءً على ضوابطهم المحقوق بالفسخ أنهم قد سدّسوا أنواع المعية بالمعية الدهرية، ولم يسعهم أن يستنكروها ضرورة أن المفارقات المحضة لتعالها عن المادة وعوارضها متعالية عن الحركة والسكون والزمان والمكان، ومتقدّسة عن الإضافات الزمانية والمكانية والنسب الكونية^{١٤} والكيانية، فيمتنع أن يكون في عالم الأنوار العقلية معية بالزمان.

٨. م: - ويقصرون السبق بالزمان

٧. ل: الزماني

١١. المحقوفة: المعوجة

١٠. خ: إذن

٩. ج: - زماني

١٤. ل: الكونه

١٣. ج: تفصيل

١٢. ل: بالحب

[إن معية الباري هي المعية الدهرية]

فمعية الباري الأول عزّ مجده بالنسبة إلى مجعولاته المفارقة في الوجود - أو بالنسبة إلى معلولاته الكيانية الزمانية - وكذلك معية بعض مجعولاته المفارقة العقلية بالنسبة^{١٥} إلى بعض آخر أو بالنسبة إلى الكيانيات والزمانيات، وبالجمله معية الثابت والثابت، أو معية الثابت والمتغير في^{١٦} الوجود في الواقع، أي في وعاء الدهر - ليست معية زمانية، بل هي معية بالدهر وهي خارجه عن المعيات التي هي بإزاء الأقسام السبق الخمسة، وهم لم يكونوا في غفول عن هذه المعية وعدّها نوعاً سادساً وتسميتها معية بالدهر.

[وجوب تسديس أقسام السبق]

فإذن قد لزمهم لزوماً باتاً أن يسدّسوا أنواع التقدّم^{١٧} والتأخّر أيضاً، فإنّ المعلول يجري مجري المتقدّم^{١٨} والمتأخّر ومعانيهما المختلفة، أ ليس إثبات كلّ من التقدّم والتأخّر والمعية لشيء في قوّة نفي الآخرين عنه، فتكون المعاني المتصورة في كلّ منها بإزاء المعاني المتصورة من الآخرين^{١٩} بته؟!

ومن المستغربات أنّهم يزعمون أنّ كون أقسام المعية بحسب أقسام التقدّم والتأخّر من البتّيات الفطريّة، ثمّ إنّهم يخمّسون أقسام السبق والمسبوقية، ويسدّسون أقسام المعية؛ فإذن لا منتدح ولا محيص لهم من إثبات نوع آخر للسبق وراء الخمسة بإزاء المعية الدهريّة هو السبق بالدهر والسرمد.

وهذا التعضيل عليهم قد تصدّيت له منذ سنين حيث أحطت بكتبهم الحصيفة^{٢٠} التبيان، الوثيقة البرهان، كالشفاء والنجاه والتعليقات وغيرها من الصحف الفلسفية، ثمّ ثقّفت مثير فتنة التشكيك قد تعرّض له في المباحث المشرقية^{٢١} ولم يتعرّف لهم منه مخرجاً.

١٧. م: المقدم

١٦. ج: - في

١٥. ج: - بالنسبة

١٩. ج: - عنه فتكون... الآخرين

١٨. م: المقدم

٢٠. الحصيصة: المتقنة، المحكمة

٢١. قال فخر الدين الرازي في المباحث المشرقية ج ١ / ٦٧٩: «و فيه شكّ آخر، وهو أنّهم زعموا أنّ أقسام المعية بحسب أقسام التقدّم والتأخّر، ثمّ زعموا أنّ أقسام التقدّم والتأخّر خمسة، فيجب أن تكون أقسام المعية خمسة، ثمّ أنّهم أثبتوا هذين النوعين من المعية أعنى المعية بالدهر والمعية بالسرمد وذلك يناقض ما قيل».

[إن الفلاسفة يعترفون بالسبق الدهري والسرمد]

و الفصل الحقّ هناك أنّهم لم يكونوا في ذهول عن سبق بالدهر والسرمد الذي هو بإزاء المعية الدهريّة على أنّه نوع مابين للأنواع الخمسة. أليس من الفطريّات الأوائل بعد العلم بوجود القيوم الواجب بالذات - جلّ ذكره - أنّه كان الله ولم يكن معه هذا^{٢٢} الحادث اليومي مثلاً موجوداً في وعاء الدهر، ثمّ الحادث قد وجد فيه؟

ومن كان ذا تحصيلٍ ما لا يرتاب في أنّ ربّ الزمان والمكان لا يكون تقدّمه على شيء لكونه حصوله في زمان متقدّم^{٢٣} على زمان حصول ذلك الشيء.

ومن البين^{٢٤} أنّ الفلاسفة المحصّلين مع شدّة تعمّقاتهم وتوغّلاتهم في تقديس^{٢٥} المبدأ وترتيبه^{٢٦} عن شوب التعلّق بأفق الزمان والمكان ليسوا ممّن يخفى عليه ذلك، كيف وتنصيصاتهم عليه في صحفهم الفلسفية أكثر من أن تعدّ وفوق أن تحصى في هذا الكتاب.

[إلحاق سبق الدهري والسرمد إلى سبق الزماني عند الفلاسفة]

فإذاً من المستبين المنصرح^{٢٧} أنّ سبقه تعالى ذكره على الحادث الزماني وعلى كلّ جزء من أجزاء الزمان عندهم سبق بالدهر والسرمد، لا سبق بالزمان، لكنّهم حين حاولوا الفحص عن أقسام سبق في مباحث التقدّم^{٢٨} والتأخّر أخذوا سبق الزماني على وجه يشتمل النوعين - أي سبق بالزمان والسبق بالدهر والسرمد - حيث قالوا سبق الزماني هو ما بحسبه يجب أن يتخلّف المسبوق عن السابق في الوجود البتّة، ولم يقيّدوا ذلك بأن يصحّ للعقل أن يتوهّم تخلّل ممتدّ بالذات أو لا ممتدّ بالذات بينهما - لصحة مرور ممتدّ بالذات ولو وهمي بهما في التصرّو - أو لا يصحّ له ذلك التوهّم لامتناع مرور ممتدّ بالذات ولو وهمي بهما أصلاً، فلا محالة كان ذلك المعنى المطلق بالإرسال من هذا التقييد، وعدمه قدراً مشتركاً بين سبق بالدهر والسرمد وبين سبق بالزمان.

٢٢. اقتباس من حديث: «كان الله عز وجل ولا شيء غيره». الكافي ج ١/ ١٠٧ ح ٢

٢٥. ج: تقدس

٢٤. ل: المبين

٢٣. م: مقدم

٢٨. م: المقدم (?)

٢٧. ل: التصريح

٢٦. الكلمة مشوشة في ل

فهذا غاية ما يُتَجَسَّم من قبلهم، إلا أن هذا الإهمال منهم ليس^{٢٩} على سنن المحصلين، فإنَّ تحصيل معنى ما مشتركٍ بين نوعين من السبق متباينين بالحقيقة ومتخالفين بالخواص والأحكام لا يسوِّغ إسقاطهما عن اللُحْظ وعدَّ المعنى المشترك نوعاً واحداً.

[تهافت كلام الفلاسفة في المقام]

أليس أنَّ^{٣٠} السبق بالذات وهو سبق^{٣١} مفتاق^{٣٢} إليه على المفتاق سبقاً عقلياً معنى مشترك بين السبق بالعلية وبين السبق بالطبع، بل وبين السبق بالماهية أيضاً؟ ولم يكن من^{٣٣} الشائع عزل اللُحْظ عن اعتبار تلك الأنواع المختلفة، وعدَّ ذلك المعنى المحصل المشترك نوعاً واحداً.^{٣٤}

و^{٣٥} أيضاً إنَّهم حين حاولوا بتهوساتهم أن يثبتوا تسرمد الوجود في وعاء الدهر للمعلولات الإبداعية، وعند محاولة إثبات وجود الزمان وفي كثير من المقاصد الفلسفية بنوا تبياناتهم على أنَّ السبق - الذي لا يمكن بحسبه اجتماع السابق والمسبق - ليس يتحقَّق إلا بحسب الوقوع في أفق الزمان؛ وليس معروضه بالذات إلا أجزاء الزمان، وبالعرض إلا ما يتخصَّص وجوده بالوقوع في زمان ما.

وبالجملة أصولهم متدافعة وتبياناتهم متصادمة وإن كانوا قد استشعروا التقدُّم السرمدي الذي هو بإزاء المعية الدهرية، فإذا قيل لهم: تعالوا إلى سبيل الحكمة رأيَهم يستنكرون الحقَّ وهم شاعرون.

فَصْ

[في افتراق التقدُّم الزماني مع التقدُّم الدهري والسرمد]

إنِّي لست أستصحَّ إرسال التقدُّم^{٣٦} الزماني بحيث يصحَّ أن يطلق على ما يجب تنزيه

٣١. ج: - سبق

٣٠. م: - أن

٢٩. ج، ش: - ليس

٣٣. ج: في

٣٢. ج: المفتاق

٣٤. م: + أ ليس السبق بالذات... سبقاً؟ (و جاءت فوق العبارة عائلته الزيادة)

٣٦. م: المقدم (و هكذا ساير الموارد)

٣٥. ج: او

المبدأ الحق سبحانه والمفارقات المحضة عنه، وهو التقدّم بالزمان، وعلى ما يتّصف به الباري الأول - تعالى^{٣٧} - وهو التقدّم بالدهر والسرد، كما يتجسّمه من يحاول الانتصار لرؤساء الفلسفة وإن كانت المشاحة^{٣٨} في إطلاق اللفظ بعد تصحيح ما يعني به خسيّة؛^{٣٩} فإنّ التقدّم بالزمان أشدّ بعداً عن التقدّم بالدهر من أن يتكلّف أن يجمعهما طابع واحد فضلاً عن طابع التقدّم الزماني.

أما انصرح لك أنّ التقدّم بالزمان بما هو تقدّم بالزمان إنّما يجب بحسبه أن لا يجمع المتأخّر المتقدّم في أفق الزمان فقط لا في وعاء الدهر أيضاً؟! فالتأخّر بالزمان إنّما يلزمه من حيث هو متأخّر بالزمان أن يكون متخلفاً عمّا يتقدّم عليه بالزمان في أفق الزمان فقط، لا أن يكون متخلفاً عنه بحسب الوجود في الواقع والحصول في وعاء الدهر؛ إذ التأخّر والافتراق في أفق الزمان ليس يستلزم التأخّر والافتراق^{٤٠} في وعاء الدهر.

وأيضاً لا يلزمه من حيث هو متأخّر بالزمان أن يكون متخلفاً^{٤١} في الوجود عمّن يتعالى عن أفق الزمان ويحيط بجميع الأزمنة ويقاطبة الأمور الواقعة فيها مرةً واحدةً دهريةً؛ بل إنّما يلزمه التخلف عنه في الوجود بحسب التأخّر عنه تأخراً بالدهر لا بما هو متأخّر بالزمان عن زمانيّ ما.

ثمّ التقدّم والتأخّر بالزمان قد يقع فيهما الأشدّ والأضعف أو الأزيد والأنقص، فعيسى مثلاً أشدّ تأخراً بالزمان بالنسبة إلى نوح من موسى - على نبينا وعليهم الصلاة والسلام - ولا يتصوّر وقوع ذلك في التقدّم والتأخّر بالدهر، فإنّ كافّة المتأخّرات بالدهر في حكم متأخّر واحد بتأخّر^{٤٢} واحد دهرى، وإنّما يتكثر ذلك التأخّر بالإضافة إلى تلك الموضوعات المتكررة، وهي قد صدرت عن الجاعل في وعاء الدهر معاً معية دهرية. وأيضاً التقدّم بالزمان يكون لموضوعات غير محصورة، والتقدّم بالدهر لا يكون إلّا للواحد الحق سبحانه إلى غير ذلك من الخواصّ واللوازم المتخالفة. فهل يستحيل ذوق ريحة ملكوتية أن يؤخذ التقدّم الزماني بحيث يندرج التقدّم بالدهر تحته؟

٣٨. خ: المشاقّة / المشاحة: المناقشة

٣٧. إلى هنا قد تمت نسخة ج

٤٠. ل، خ: + في أفق الزمان... الافتراق

٣٩. خ: حينية

٤٢. خ: بتأخير

٤١. ل: متخلّفاً

والفلاسفة المتهوِّسون بتسرمد التقرّر للمعلولات الإبداعية في وعاء الدهر يستتكرون الاختلاف في الخاصية الأخيرة، فعندهم التقدّم السرمدى للبارئ الحق سبحانه ولجميع مبدعاته معاً، والتأخّر الدهري لكافة الكائنات المسبوقة بالمادة والمدة الحادثة بجملتها في وعاء الدهر مرّة واحدة معاً. ولو شاء الله لجمعهم على الهدى فلا تكوننّ من الجاهليين.

تلخيص

[في أن السبق السرمدى لا يندرج تحت السبق الزمانى]

فاذاً تحديد تحريم النزاع بين معلّم الحكمة اليمانية وبين رؤساء الفلسفة اليونانية أن التقدّم السرمدى عندهم أحد نوعي ما يطلق عليه التقدّم الزمانى في مباحث السبق وإن باينه بحسب إطلاقاتهم في سائر أبواب العلم وأجزاء الصناعة، وأنهم يظنون أن جملة المبدعات كمبدعها الحق سبحانه في التقدّم السرمدى معاً، وقاطبة الكائنات الزمانية والزمانيات الكونية سواسية الأقدام في التأخّر الدهري معاً.

ومن حمل عرش تعليم الحكمة اليمانية يقْدَس التقدّم السرمدى عن أن يعتريه الاندراج في التقدّم الزمانى ولو بحسب التسمية.

فهل يستعذب ذو ذوق سليم أن يستعاد إسم النوع الخسيس للنوع الشريف البهيّ أو لطباع المعنى المشترك بينهما!!

ثم إنّه يحقّق^{٤٣} الحقّ ويوحّد المتقدّم بالدهر والسرمد، ولا يشرك بإثبات السرمدية لربّه^{٤٤} أحداً.^{٤٥} فيشهد أن سلاسل عالم الجواز بقبائلها - أي بمفارقاتها وزمانياتها ومبدعاتها وكايناتها - وبالجملة بقضّها وقضيضها متأخّرة عن جاعلها في الوجود معاً تأخّراً بالدهر. وما مثّلها بجملتها في التأخّر بالدهر عن الجاعل المتقدّم تقدّماً^{٤٦} سرمدياً، إلّا مثل متّصل ما شخصي إذا تأخّر بهويّته الاتّصالية؛ فكما أن أجزاء المقداريّة المعروضة متشابهة ومشابهة للكلّ في التأخّر معاً عمّن يتقدّم عليه في وعاء الدهر فكذلك عوالم

٤٣. جاء في سورة الأنفال ٧/: «يريد الله أن يحقّ الحقّ بكلماته».

٤٤. ل، م، خ - لربّه ٤٥. جاء في كريمة الجن ٢٠/: «قل إنّما أدعوا ربّي ولا أشرك به أحداً».

٤٦. م: مقدّماً

الإمكان، أي جملة ما في حيز الجواز بالأسر.

فسبق الباري الأول سبحانه في الوجود على كل جزء من أجزاء الزمان وعلى كل من أحاد الحوادث هو عين سبقه على مجموع الزمان الشخصي المتصل من أزل إلى أبد، وعلى سلسلة الحوادث بمجموعيتها، وكذلك هو بعينه سبقه على الأنوار المفارقة العقلية أحاداً ومجموعاً.

فهذا القول الفصل المقشور عن قشر الزور والتدليس هو سبيل تقويم الحكمة الإيمانية البهيجة والفلسفة الدينية النضيجة، ﴿والله يهدي من يشاء إلى صراطٍ مستقيم﴾^{٤٧}.

تنبيه

[في المعية الدهرية والسرمدية]

[تحقيق فيما قاله الرازي في المقام]

إنّ مشير فتنة التشكيك حيث لم يستطع إلى تعرّف الأمر في وعاء الدهر وعرش السرمد سبباً توهم في المباحث المشرقية^{٤٨} أنّ المعية بالدهر والمعية بالسرمد نوعان متباينان، فيلزم أن يكون بإزائهما في السبق الذي يجب أن لا يجمع بحسبه المسبوق السابق نوعان أيضاً متباينان؛ فيكون ذلك السبق مشتركاً بين أنواع ثلاثة هي السبق بالزمان والسبق بالدهر والسبق بالسرمد، ويحصل للسبق نوع آخر وراء الأنواع السبعة.

وكأنّك بما علمناك في الفصول السابقة متيقّنة^{٤٩} بأنّ المعية المباشرة للمعية الزمانية هي التي تكون بحسب الاقتران في صرف الوجود والحصول في وعاء الدهر، لا بحسب اتفاق وجود المعين في زمانٍ ما أو أن ما بعينه، فهذا هو مناط كون المعية نحواً آخر وراء المعية الزمانية، لكونها بحيث لا يعقل فيها الامتداد ولا اللامتداد بخلاف المعية الزمانية.

فأما كون تلك المعية بالدهر أو بالسرمد فليس فيه استيجاب بكثير المعية وتحصيل الاختلاف فيها، فقد كنت دريت أنّ وعاء الدهر وعرش السرمد متشاركان^{٥٠} في أنّه لا

٤٨. قارن: المباحث المشرقية ج ٢ / ٦٧٩

٤٧. البقرة / ٢١٣

٥٠. ش: تشاركان

٤٩. ش: متنبّه

يعقل هناك امتداداً ولا امتداداً^{٥١} في نفس الكون والنسبة، وإنما الافتصال بأنه يعقل في الدهر امتداداً ومقابله في أحد المنتسبين فقط ولا كذلك في السرمد.

[تخالف المعية الدهرية والسرمدية]

فإذاً المعية بالدهر والمعية بالسرمد ليس فيهما اختلاف بحسب نفس المعية، بل إنما بحسب نفس المَعِين فقط. فالمَعَان بالمعية السرمدية متقدّمان^{٥٢} جميعاً عن الامتداد واللامتداد. والمَعَان بالمعية الدهرية قد يكون أحدهما في نفسه هوية امتدادية أو هوية لا امتدادية، فلا يكون هناك نحو من المعية بتّة. وحيث كانت المعية الزمانية يعقل فيها الامتداد واللامتداد بحسب نفس المعية وبحسب المَعِين أيضاً فلا محالة هي مبيّنة الحقيقة للتي هي بالدهر أو بالسرمد.

[عدم تحصيل المعية السرمدية]

ثمّ المعية بالسرمد إنّما يظنّ لها تحقّق على الفلسفة النية^{٥٣} العامية الجمهورية، وأمّا على الحكمة السوية المستوية الخاصة فإذا لاحظ عالم الجواز من عرش السرمد لاختصاصه بالصقع الربوبي^{٥٤} القيومي فلا يكون للمعية بالسرمد حصول أصلاً وإن كانت القسمة العقلية قد احتملتها في بادي الأمر قبل التأمل الغائر والفحص البالغ.

ذكرة^{٥٥}

[في عدم حصر السبق الذاتي في الذي بالطبع وبالعلّة]

كأنّك بما أُلقي إليك في الفصل القبل مستيقن أنّه كما كان احتباس السبق الذي يتخلّف^{٥٦} بحسبه السابق عن المسبوق في الوجود التّة في السبق الزماني حصراً منفسخ

٥٢. ل. خ: مقدّمان / خ: مقدّسان

٥١. ش: امتداد

٥٤. ش: الوجوبي

٥٣. كذا في النسخ / النية: المرتفع

٥٥. قوله: ذكرّة...

٥٦. ل: يتحلف

الذكرّة - كالذكر - تقيض النسيان. (منه)

العقد، فكذاك حصر السبق الذاتي العقلي في الذي بالطبع والذي بالعلية ضابط مفسوخ الانعقاد.

أليس سبق جاعل سنخ الماهية عليها بحسب فعلية نفس الماهية مع عزل اللحظ عن فعلية الوجود وسبق جوهريات الماهية عليها بحسب قوام نفس الماهية في جوهر ذاتها مع صرف اللحظ عن فعلية الوجود، بل عن فعلية التقرّر أيضاً من البتّيات الفطرية؟! وأما ما قال بعض حملة عرش التحقيق^{٥٧} - أنّ الجنس مقدّم على نوعه لا لكونه جزءاً له ليكون تقدّمه عليه تقدّماً بالطبع؛ إذ هو من حيث أنّه جزء لا يحمل على كلّ، فلا يكون جنساً، والجنس يجب أن يحمل على نوعه ولا لكونه علّة تامّة، وهو ظاهر؛ ولا لكون كلّ منهما في زمان ولا في مرتبة عقلية أو حسية؛ إذ جنس الشيء ليس يجب أن يكون فوقه جنس، ولا لكونه أشرف من نوعه؛ فهو لكونه عامّاً ممكناً أن يوجد ويعقل وإن لم يوجد ويعقل النوع المعين، فتقدّم^{٥٨} العامّ على الخاص نوع آخر من المتقدّم سوى الخمسة المشهورة - فقد^{٥٩} وقع في سبيل الحقّ وإن اعتراه بعض الكدوح^{٦٠}.

وهم وتزييف

[في كيفية سبق أجزاء الزمان]

[ما قاله السهروردي في المقام وإلحاق سبق أجزاء الزمان إلى السبق الطبيعي]
هل بلغك أنّ بعض الإشراقية من أتباع الرواقية يتوهم في كتاب المطارحات أنّ سبق أجزاء الزمان بعضها على بعض إنّما هو سبق بالطب لا غير^{٦١}، ويقلّده في ذلك

٥٧. قوله: وأما ما قال بعض حملة عرش التحقيق...

هو خانم المحققين، نصير الملّة والدين الطوسي - نور رمسه - قاله في نقد التنزيل [١٥٠/١٥١]. (منه)

٥٨. خ: مقيد ٥٩. خبر «وأما ما قال...»

٦٠. قوله: بعض الكدوح...

الكدوح: الخدوش. (منه)

٦١. راجع: المطارحات / ٣٠٥ (سيأتي نصّ كلامه)

بعض المقلّدين^{٦٢} تشبّهت بأنّ الحوادث كلّها منتهية إلى الحركة الدورية، فإنّ للحركة علّة حدوث من^{٦٣} الحركات، فيتقدّم^{٦٤} جزء من الحركة مفروض على جزء آخر منها مفروض تقدّماً بالطبع، فإنّه لولا الحركة من «أ» إلى «ب» ما صحّ^{٦٥} أن تكون الحركة من «ب» إلى «ج»؛ إذ كيف يكون المتحرّك أن يتحرّك ممّا لم يصل إليه، فكذا مقدار هذه الحركة وهو الزمان الذي لا يزيد عليها في الأعيان يتقدّم على مقدار تلك الحركة تقدّماً بالطبع.

[الرّد على السهروردي]

فعاك أن لا تحسبه إلّا من الأوهام^{٦٦} الزايفة، أما تعرّفت أنّ سبق بعض أجزاء الزمان على بعض إنّما هو من جهة عدم اجتماعهما في أفق التقضيّ والتجدّد بحيث يتخلّل بينهما امتداد أو مبدأ امتداد؟! والسبق الذاتي بالطبع إن صحّ فليس من تلك الجهة، بل إنّما يكون باعتبار التوقّف، فهما نوعان مختلفان. غاية الأمر أنّه يتفق أن يتحقّق هناك ذاك النوعان من جهتين متغايرتين، كما يحتشد في العلّة المعدّة أيضاً سبقان هما سبق بالزمان - من جهة عدم الإقتران - وسبق ذاتي بالطبع من جهة التوقّف.

فأجزاء الزمان الموجودة بوجود وحداني شخصي هو وجود الكلّ، لو فرض أنّ بينها تغايراً في الوجود وتوقّفاً ذاتيّاً في الفعلية الوجود ليتحقّق سبق^{٦٧} بالطبع بذلك الاعتبار، ففيها أيضاً نوع آخر من السبق، وهو الذي يعتبر فيه عدم الإقتران في الوجود في أفق التغيّر.

على أنّ السبق الذاتي لا يكاد يصحّ هناك، لا لما يظنّ أنّ تساوي أجزاء الزمان بالماهية وتشابههما بالحقيقة يأتي تخصّص بعضها بالعلية وبعضها بالمعلولية تامة^{٦٨} كانت العلية أو ناقصية، بل لأنّ الزمان واحد شخص متّصل موجود في وعاء الدهر

٦٢. قوله: ويقلّده في ذلك بعض المقلّدين...

كشارحى التلوينات ■ وقطب فلك التحقيق في كتاب درة التاج [ج ٦٢/٣] وفي شرح حكمة

الإشراق. (منه)

■ قارن أيضاً: الشجرة الإلهية ج ١ / ١٨٨

٦٣. د: في

٦٦. ل: اوهام

٦٥. ل: فاحتج

٦٨. ل: ياتيه (?)

٦٤. ل: فتقدّم

٦٧. خ: سبقاً

بوحده الشخصية وهويته الاتصالية وكذلك الحركة؛ وليس له جزء أصلاً ما يعرض له في الوهم أن يصير مجزؤاً^{٦٩} الاتصال بالتحليل الوهمي. فإذا جدَّ^{٧٠} الذهن اتصاله حدث فيه أجزاء وهمية يحكم العقل أنها مجتمعة الوجود في وعاء الدهر وإن كانت متعاقبة في أفق الكون والتغير من غير أن يكون بينها تسابق ذاتي وترتب علّي ومعلولي، كما لا يكون ذلك بين الأجزاء المقدارية الوهمية لساير المقادير المتصلة أصلاً.

فإذا سبق بعضها على بعض ليس إلّا بحسب تعاقبها في أفق التقضي والتجدد، وذلك من طباع الكمية للاستقرارية التي هي نفس ماهية الزمان لا غير، لا بحسب العلوية والمعلولية.

وبالجملة الأجزاء المقدارية الوهمية للكم المتصل الواحد الشخصي لا يكون بعضها عللاً وبعضها معلولات، وهل يصح أن تتحد^{٧١} العلل والمعلولات في الوجود^{٧٢} وأن تتخلل^{٧٣} إليهما هوية شخصية واحدة؟
ثم كون الزمان أمراً ليس هو وراء الحركة ممّا قد أبطلناه في الأقوال السالفة.

ظنّ وتحقيق

[في كيفية سبق أجزاء الزمان]

[السبق الرتبي بين أجزاء الزمان عند المشائين]

إن رهطاً من شركاء الصناعة يظنون أن سبق أجزاء الزمان بعضها على بعض ليس إلّا السبق الرتبي؛ إذ ليس هناك جزء بالفعل أصلاً؛ والأجزاء الوهمية المفروضة^{٧٤} متشابهة،^{٧٥} ليس بعضها بالقبلية وبعضها بالبعدية أولى من العكس نظراً إلى ذات الزمان، بل إنّما ذلك بالنظر إلى غيره، أي بحسب القرب والبعد من مبدأ محدود وهو الآن المفروض. فإذا إنّما تعتبر القبلية والبعدية بالنسبة إلى الآن الوهمي الدفعي والزمان الذي حواليه،

٧١. خ: يقيد

٧٤. ل، خ: المعروضة

٧٠. خ: أجد

٧٣. ش: تتحل

٦٩. المجزؤ: المقطوع

٧٢. خ: - في الوجود

٧٥. خ: المتشابهة

فما قرب منه من أجزاء الماضي فهو^{٧٦} بعد، وما بعد عنه فهو قبل، وفي المستقبل بخلاف ذلك، وإلا فيتنجه إشكال التشابه.

[تحقيق في اعتبار سبق آخر أيضاً في أجزاء الزمان]

وأنت بما تحققت تعلم أنه كما يصح أن يعتبر هناك سبق رتبي بحسب القرب والبعد من المبدأ المحدود الذي هو الآن الوهمي، فكذاك يتحقق هناك نحو آخر من السبق بحسب تعاقب الأجزاء الوهمي في أفق التغير،^{٧٧} فكل جزئين معروضين فإن أحدهما بعينه متعين بالقبلية والآخر بعينه بالبعدية بحسب الحصول في أفق التغير وبحسب رسم الآن السيال لهما، وليس يتجه إشكال التشابه؛ فإن هويتى الجزئين هما بعينهما تلك القبلية والبعدية، فماهية الزمان وهويات الأجزاء هي التي أوجبت القبليات^{٧٨} والبعديات في الوقوع في أفق التغير وفي الارتسام من الآن السيال.

فإذا هذه القبلية الزمانية وراء تلك القبلية الرتبية، أليس تحقق هذه القبلية غير متوقف على جعل آن ما مبدأ محدود واعتبار ترتيب بالنسبة إليه بالقرب والبعد؟! بل هي تحققه في نفس الأمر بالنظر إلى نفس هوية الجزء القبل.

وأيضاً يمكن أن تقلب تلك القبلية الرتبية التي هي بحسب القرب من مبدأ محدود آن^{٧٩} موهوم بعدية رتبية^{٨٠} إذا جعل المبدأ غير ذلك الآن من الآتات المفروضة قبل تلك الأجزاء، ويمتنع ذلك في هذه القبلية الزمانية التي هي بحسب الوقوع في أفق التغير وبحسب الارتسام من الآن السيال.

والذي يوجبه الفحص المحقق والبحث المحصل هو أن الأجزاء الوهمية المفروضة في الزمان إذا اعتبرت بحسب الوجود في وعاء الدهر، فلا يصح فيها إلا السبق الرتبي بحسب النسبة إلى آن مفروض بالقرب منه والبعد عنه؛ وإذا جعل المبدأ آنًا آخر مفروضاً قريباً انقلب السابق في المرتبة مسبوفاً في المرتبة؛ وإنما كان لا يتصور هناك^{٨١} نحو آخر من

٧٨. ل: القبلات

٨١. ل: + في المرتبة

٧٧. خ: التغير

٨٠. خ: ترتيبية

٧٦. ... (لعل: بعض)

٧٩. خ: آن هو

السبق؛^{٨٢} لأنَّ جملة الأجزاء بأسرها محتشدة من جهة الوجود في وعاء الدهر معاً، وعدم اجتماعها إنما يترأى في نظرنا الوهمي، كمن يرى من ثقبه ضيقة مقداراً طويلاً عظيماً شيئاً فشيئاً، فلا يعقل لشيء من الأجزاء أولوية بقبلية أو بعدية^{٨٣} من أجزاء^{٨٤} أخر أصلاً. وأما إذا اعتبرت من حيث الوقوع في أفق التقضي والتجدد وبحسب ما أن يرسمها الآن السَّيَّال في أفق التغيّر فليس بدّ من أن يتعيّن بعضها في القبليّة الزمانية التي هي بعينها هويّة ذلك البعض، وبعضها بالبعدية الزمانية التي هي بعينها هويّة هذا البعض، فيتحقّق هناك سبق رتبي بحسب القرب من آن الحدود من الآتات المفروضة، وسبق زمني بحسب الحصول الغير^{٨٥} القارّ في أفق التغيّر، والارتسام التدريجي من الآن السَّيَّال.^{٨٦} فلعلّ هذا هو وجه الحقّ وكنه الحكمة في هذه المسألة.

وهم وتنبية

[في عدم ارجاع التقدّم الرتبي والشرفي إلى الزماني]

[وهم فيما قاله صاحب المصارحات في التقدّم الزماني]

أرأيت صاحب المطارحات كيف إنّه^{٨٧} ازداد وغولاً^{٨٨} في الفساد على إرجاع التقدّم الزماني^{٨٩} بالذات - وهو الذي ليس إلّا لأجزاء الزمان - إلى التقدّم بالطبع،^{٩٠} بل أرجع التقدّم بالرتبة والتقدّم بالشرف إلى التقدّم بالزمان، فهما أيضاً يرجعان أخيراً إلى التقدّم بالطبع؟!^{٩١}

٨٤. ل، م، خ: جزء

٨٣. م: البعدية

٨٢. ل: السبقية

٨٦. من المؤسف عليه أن هنا قد تمتّ نسخة ش

٨٥. ل: التعبير

٨٨. الكلمة مشوشة في ل / وغولاً: دخولاً

٨٧. شد: - أنه

٨٩. شد: - على ارجاع التقدّم الزماني

٩٠. قال الشيخ في المطارحات / ٢٠٥: «و نحن في هذا الكتاب خاصة قد بينّا أن تقدّم الزمان على الزمان أننا هو بالطبع، لا غيره...».

٩١. جاء في المطارحات / ٣٠٦: «و اما الرتبي الوضعي وإن كان ينسب إلى المكاني فهو متعلّق بالزمان ايضاً وللزمان مدخل فيه...».

[ارجاع التقدّم الرتبي الطبيعي إلى الزماني]

أما التقدّم الرتبي فلأنّ زمان التلبّس به قبل زمان التلبّس بالمتأخّر، فإنّما معناه ذلك لا غير. فقولنا: «بغداد قبل البصرة» مثلاً، إنّما يصحّ بالنسبة إلى القاصد المتحدّد، وليس معنى ذلك إلا أنّ زمان وصوله إلى بغداد قبل زمان وصوله^{٩٢} إلى البصرة؛ وأما القاصد المصعد فبالعكس، وليس أحدهما قبل الآخر بذاته ولا بحسب حيّزه ومكانه. فإذا إنّما القبلية بحسب الزمان.

وليس الأمر كما يقال: إنّ تقدّم الحركة على الحركة إنّما يكون بسبب تقدّم المسافة على المسافة،^{٩٣} فإنّ الحركتين بالترّكّار في مسافة واحدة تتقدّم إحداها على الأخرى مع اتّحاد المسافتين.

ثمّ الرتبي الطبيعي لا مسافة فيه، ويوجد أحد طرفي السلسلة متقدّماً^{٩٤} لا في ذاته، بل باعتبار الأخذ، فإذا ابتداء من الأدنى^{٩٥} يصير^{٩٦} الأعلى متأخّراً، وظاهر أنّ هذا الابتداء ليس مكانيّاً، بل إنّما هو ابتداء بحسب شروع زماني، فللزمان فيه مدخل.

[ارجاع التقدّم الشرفي إلى الزماني]

وأما التقدّم الشرفي ففيه أيضاً تجوّز؛ لأنّ صاحب الفضيلة ربّما تتقدّم في الشروع^{٩٧} في الأمور أو في منصب الجلوس، ولا معنى لتقدّمه بالشرف إلاّ ذلك، فإن اعتبر الأوّل رجوع ذلك إلى التقدّم بالزمان وإن اعتبر الأخير رجوع إلى التقدّم الرتبي الوضعي، وهو راجع أيضاً إلى التقدّم الزماني. فيرجع ذاك إليه أخيراً.

[تنبيه في الردّ على ما قاله صاحب المطارحات]

ولعلّك بما تنهّاك إليه لا يثقل عليك أمثال هذا الوهم، فتنسب التقدّم بالرتبة والتقدّم بالشرف لتقدّمهما، وهذا لا يوجب رجوعهما إليه، بل إنّما يوجب أن يعرض هناك تقدّم زماني أيضاً من بعض الوجوه، وقد أوجبه أحد ذينك التقدّمين؛ وأليس كثيراً ما يعقل

٩٤. م: - متقدّماً
٩٧. شد: - في الشروع

٩٣. خ: - على المسافة
٩٦. ج: فيصير

٩٢. م: - إلى بغداد... وصوله
٩٥. ل: من الابتداء

المعنيان للذات هما ذاتك التقدمان على ما أوضحنا لك ويُذهل عما يترتب عليهما من استحقاق التقدم في الشروع أو في الجلوس، فكيف لا يكونان إلا ذلك؟! على أنه ولو لم يكن الذهول عنه، لكنّ العقل يحكم أنّ هذا المعنى وراء المعنيين المعبر عنهما بذينك التقدمين.

وأيضاً قد يتحقّق^{٩٨} كلّ منهما بالفعل ويتخلّف هذا، فقد يعتبر ما يصل إليه القاصد في زمان متأخّر متقدّماً بالرتبة، وما لوصول^{٩٩} إليه في زمان متقدّم متأخّراً في المرتبة، وكذلك قد يؤخّر صاحب الفضيلة في الشروع أو في الجلوس مع ما يدعّن لتقدّمه بالشرف بالفعل.

[اعتبار السبق الزماني في السبق الرتبي العقلي]

ثمّ السبق الرتبي العقلي ليس هو بحسب الأوضاع والأحياز - والسبق الشرفي بالكمال يتحقّقان في المجرّدات - كالطبائع الكلّية - وفي المفارقات المحضة - كالأنوار العقلية الواقعة في السلسلة الطولية - بحسب القرب والبعد من القیوم الواجب بالذات الذي هو نور الأنوار - جلّ ذكره - والزمان والمكان^{١٠٠} بمعزل عن المدخل هناك.

[لحاقّة في أقسام السبق بالرتبة]

فقد اقتّر أنّ ذينك السبقين معنيان مباينان للمعنى الذي هو السبق الزمان وإن تحقّق في الأزمنة سبق رتبي أيضاً بحسب^{١٠١} باعتبار النسبة الرتبية^{١٠٢} بالقياس إلى آن حاضر مثلاً؛ فإنّ السبق بالرتبة:

[١]: قد يكون حسيّاً بحسب الأوضاع والأحياز، واعتبار ترتيبهما بالقياس إلى مبدأ معيّن وضعي؛

[٢]: وقد يكون وهمياً غير وضعي بحسب اعتبار نسبة الترتيب في الأزمنة بالقياس إلى مبدأ وهمي غير وضعي هو الآن الحاضر مثلاً؛

[٣]: وقد يكون عقليّاً بحسب اعتبار تلك النسبة في العقلیات بالقياس إلى مبدأ عقلي.

[السبق بالشرف]

والسبق بالشرف هو رجحان أحد المتشاركين في معنى ما متغير جعل بنفسه كالمبدأ المحدود، أي معنى كان، سواء كان فضلاً وشرفاً للموجود أو لا؛^{١٠٣} واعتبار الشرف في التسمية باعتبار بعض الأفراد وأشرفها.

نقد تحصيلي

[في التقدّم بالشرف وبالطبع وبالعلية]

[ما قاله ابن سينا في أقسام السبق]

إنّ شريكنا السابق من سلف العشيرة الشيخ الرئيس أبا علي بن سينا في إلهيات الشفاء غيّب^{١٠٤} في الفحص، فجعل السبق بالشرف شقيق قسميه^{١٠٥} - اللذين هما السبق بالطبع والسبق بالعلية - في جعل نفس المعنى هناك كالمبدأ المحدود، على أن يكون ذلك المعنى لسابق^{١٠٦} وليس هو للمسبوق، ولا يكون^{١٠٧} للمسبوق إلّا وقد كان للسابق. فالثلاثة^{١٠٨} مشاركة^{١٠٩} في هذا القدر المشترك^{١١٠} على السوية، ولا افتراق إلّا في أنّ ذلك المعنى الذي هو بنفسه كالمبدأ المحدود في السبق بالشرف لا يكون هو الوجود ولا وجوب الوجود، وإنّما يصحّ أن يكون هو، أي معنى كان بعد أن يعتبر أنّه من المعاني التي هي غير الوجود وغير وجوب الوجود؛ وفي السبق بالطبع يكون هو الوجود، ولا يصحّ أن يكون^{١١١} هو معنى آخر غير الوجود أصلاً؛ وفي السبق بالعلية هو وجوب الوجود، ولا

١٠٣. ل: + واعتبار الشرف وشرفاً للموجود أو لا

١٠٤. قوله: غيب في الفحص...

يقال غيّب فلان في هذا الأمر فهو مغيب: لم يأت به على وجهه، ولم يبالغ في تأدية حقه. (منه)

وهذه آخر ما وجدته من حواشيه وتعليقاته قدّس سرّه العزيز على كتابه الأفق المبين والحمد لله ربّ

١٠٥. خ: قسيميه

العالمين والصلاة على محمّد وآله الطاهرين.

١٠٦. خ: + هو

١٠٦. ل: السابق / ج: للسابق

١١٠. خ: - في هذا القدر المشترك

١٠٩. م: مشترك

١١١. شد: - يكون

يجوز أن يكون هو من سائرة المعاني غيره أصلاً، فليس الفرق إلا بالتعيين والتخصيص.^{١١٢} قال في أوائل فصول المقالة الرابعة بعد ذكر التقدّم الرتبي^{١١٣} بهذه الألفاظ: «ثم نقل إلى أشياء أخرى فجعل الفائق والفاضل والسابق أيضاً، ولو في غير الفضل متقدماً، فجعل نفس المعنى كالمبدأ المحدود^{١١٤}. فإن^{١١٥} كان له منه ما ليس للآخر. وأمّا الآخر فليس له إلا ما لذلك الأول، فإنه جعل متقدماً، فإنّ السابق في باب له منه ما ليس للتالي^{١١٦} وما^{١١٧} للتالي^{١١٨} منه فهو للسابق وزيادة. ومن هذا القبيل ما جعلوا المخدم والرئيس قبل، فإنّ الاختيار يقع للرئيس وليس للمرؤوس، وإنّما يقع للمرؤوس حين وقع للرئيس، فيتحرّك باختيار الرئيس.

ثم نقلنا ذلك إلى ما يكون هذا الاعتبار له بالقياس إلى الوجود، فجعلوا الشيء الذي يكون له الوجود أولاً وإن لم يكن للتالي^{١١٩}، والتالي لا يكون له إلا وقد كان للأول وجود متقدماً على الآخر، مثل الواحد؛ فإنه ليس من شرط الوجود للواحد أن تكون الكثرة موجودة، ومن شرط الوجود للكثرة أن يكون الواحد موجوداً.

وليس في هذا أنّ الواحد يفيد الوجود للكثرة^{١٢٠} أو لا يفيد، بل إنّما يحتاج إليه حتى يفاد للكثرة^{١٢١} وجود بالتركيب منه.

ثم نقل بعد ذلك إلى حصول الوجود من جهة أخرى، فإنه إذا كان شيئان وليس وجود أحدهما من الآخر، بل وجوده له من نفسه أو من شيء ثالث، لكن وجود الشيء^{١٢٢} الثاني من هذا الأول، فله من الأول بوجوب الوجود الذي ليس له لذاته من ذاته، بل له من ذاته الإمكان على تجويز من أن يكون ذلك الواحد^{١٢٣} مهما وجد لزم وجوده أن يكون علّة لوجوب وجود هذا الثاني، فإنّ الأول يكون متقدماً بالوجود لهذا الثاني،^{١٢٤} انتهى ما قاله بعبارة، وهو قول مغشوش يليق بنا أن ننقد^{١٢٥} خالصة من زائفة.

١١٢. ل: التخصّص	١١٣. ل: الرتبي	١١٤. ل: المحدودة
١١٥. المصدر: فما	١١٦. المصدر: للثاني	١١٧. م: وأما
١١٨. المصدر: للثاني	١١٩. خ: للثاني	١٢٠. ل: لكثرة
١٢١. ل: - أو لا يفيد... الكثرة		١٢٢. المصدر: - الشيء
١٢٣. المصدر: الأول (و هو الأصح)		
١٢٤. الشفاء، الالهيات، المقالة ٤، الفصل ١، صص ١٦٤ - ١٦٥	١٢٥. خ: نفذ	

[تحقيق في كلام الشيخ]

فنقول إن تشارك الأنواع^{١٢٦} الثلاثة في كون نفس المعنى هناك كالمبدأ المحدود حقّ ليس يتعدّاه العقل .

وأما أن إشتراكهما في هذا المفهوم على سبيل واحد - على أن يكون الافتراق باحتباس ذلك المعنى في الوجود وفي وجوب الوجود في اللذين هما بالطبع وبالعلية وفي ساير المفهومات التي هي غير الوجود وغير وجوب الوجود في الذهن هو بالشرف - ففاسد سخيف، لا يتجسّمه إلا ذهن عسوف.

[تحقيق في التقدّم بالشرف]

والصحيح الصريح أن المعنى الصريح الذي هو كالمبدأ المحدود في التقدّم بالشرف إنما يعتبر على أن يكون منه للمتقدّم ما ليس للمتأخّر ولا يكون منه للمتأخّر إلا انقص ممّا منه للمتقدّم، ولا يعتبر هناك أن يكون ذلك المعنى للمتقدّم وليس هو للمتأخّر، ولا يكون للمتأخّر إلا حين هو للمتقدّم، فإنّ ذلك لا يكون إلا من جهة الافتياق والتوقّف، والتقدّم بالشرف ليس بحسب تلك العلاقة، بل إنّما هو بحسب اعتبار الكمال والرجحان .

[تحقيق في التقدّم بالطبع وبالماهية وبالعلية]

وأما التقدّم بالطبع والتقدّم بالماهية والتقدّم بالعلية فحيث إنّها ليست إلا بحسب فاقة المتأخّر إلى المتقدّم واستغناء المتقدّم عنه - إمّا في الوجود أو في التجوهر؛ والفاقة: إمّا فاقة التألف، وأما فاقة الصدور - فلا جرم يجب^{١٢٧} أن يعتبر هنالك أن المعنى الذي هو نفسه كالمبدأ المحدود ولا يكون هو إلا نفس التجوهر أو نفس الوجود أو نفس وجوب التجوهر؛ والوجود يكون بالفعل للمتقدّم، وليس هو البتّة للمتأخّر، ولا يكون هو^{١٢٨} بالفعل للمتأخّر إلا وهو حاصل بالفعل أولاً للمتقدّم بتّة.

[افتراق التقدّم بالشرف مع التقدّم بالطبع وبالعلية]

فإذاً في اعتبار التقدّم بالشرف من الاختيار للرئيس ما ليس منه للمرؤوس وليس منه للمرؤوس إلا بعض ما منه للرئيس كما تلونا عليك في الفصل السابق، لأنّ الاختيار يقع للرئيس وليس هو للمرؤوس، ولا يقع للمرؤوس^{١٢٩} إلا حين ما هو واقع للرئيس، فيتحرّك باختيار الرئيس كما ذكره هذا الشريك الرئيس.

أ ليس ذلك بعيد الأمر إلى توقّف وقوع الاختيار للمرؤوس على وقوعه للرئيس، فيعود التقدّم تقدّمًا بالطبع، ويصير المعنى الذي فيه التقدّم وهو نفسه كالمبدأ المحدود و^{١٣٠} هو وجود الاختيار وحصوله؟

فقد انصرح أنّ الافتراق بين السبق بالشرف وبين تلك الأنواع بحسب المعنى والحقيقة لا بمجرّد الحصر والتخصيص. والمعنى الذي^{١٣١} هو كالمبدأ المحدود في التقدّم بالشرف ليس يعتبر على أنّه مقصود على ما عدا الوجود. بل لو كان يصحّ في الوجود تشكيك بالشدة والضعف على ما يراه بعض المتفلسفين لصحّ أيضاً اعتبار التقدّم بالشرف فيه وجعل نفسه كالمبدأ المحدود، لكن لا على النحو الذي يُلحظ في التقدّم بالطبع، بل على^{١٣٢} الوجه المعتبر في التقدّم بالشرف. فاستثناء الوجود هناك من جهة أنّه لا يقع فيه تشكيك بالشدة والضعف لا من تلقاء طباع السبق بالشرف.

فإذاً معيار صحّة اعتبار السبق بالشرف^{١٣٣} في معنى ما وقوع التشكيك فيه بالشدة والضعف، ومعيار اعتبار السبق بالشرف لشخص ما على آخر رجحانه عليه بحسب الفضائل.

حسم ظنّ

[في أنّ التأخر بالزمان وبالمرتبة وبالشرف تأخر بالحقيقة]

[ما قاله المحقّق الطوسي في اعتبارية بعض التأخرات]

أرأيت بعض حملة عرش التحقيق في شرح الإشارات كيف يتأسّي بصاحب

١٢٩. خ: - ولا يقع للمرؤوس

١٣٠. خ: - و

١٣١. خ: - وأنّ

١٣٢. خ: - الذي

١٣٣. م: - فإذاً معيار... بالشرف

المطارحات^{١٣٤} فيقول: «التأخر الذاتي بالمعنى المشترك بين التأخر بالطبع وبين التأخر بالعلية، هو تأخر حقيقي، وماسواه فليس بحقيقي؛ لأن التأخر بالزمان أو بالمرتبة والوضع أو بالشرف يمكن أن يصير بالفرض^{١٣٥} متقدماً وهو هو؛ لأن المقتضي لتأخره هو أمر عارض لذاته؛ وأما التأخر بالذات فلا يمكن أن يعرض متقدماً وهو هو؛ لأن المقتضي لتأخره هو ذاته لا غير، ولهذا خصه الشيخ بأنه الذي يكون باستحقاق الوجود».^{١٣٦}

[الرد على ما قاله المحقق الطوسي]

ولا يستشعر أنه [١]: إن عني بالتأخر بالزمان بعض مقارنات الزمان من الزمانيات فليس تأخره بالزمان إلا مجازاً عقلياً، والتأخر تأخراً زمانياً بالحقيقة هو زمانه المتخصص هو بالواقع فيه.

[٢]: وإن عني به بعض الأزمنة فتأخره عن بعض آخر تأخراً زمانياً مقتضى ذاته وهويته، كما أن تقدم ذلك البعض الآخر تقدماً زمانياً^{١٣٧} مقتضى ذاته وهويته، فلا يمكن فرض التأخر متقدماً والمتقدم متأخراً، وهما هما بعينهما.

وإنما ظن صاحب المطارحات هذا الظن على ما حسب من أن التقدم والتأخر^{١٣٨} للأزمنة إنما هما التقدم والتأخر بالطبع، لا التقدم والتأخر بالزمان،^{١٣٩} وقد استبان لك فساده. فهذا الظن إنما يصح في التأخر بالزمان على التجوز، لا في التأخر بالزمان بالحقيقة، فإنه متأخر بنفس ذاته وهويته لا بزمان آخر هو فيه.

ثم إن إمكان فرض التأخر بالمرتبة أو بالشرف متقدماً وهو هو بعينه إنما يستلزم أن يكون ذلك التأخر اعتبارياً لا حقاً للهوية بحسب بعض الاعتبارات اللاحقة لها، لا ذاتياً لازماً بحسب ما تقتضيه نفس ذات الهوية، ولا يستوجب أن يكون هو تأخراً على المجاز لا تأخراً بالحقيقة.

وأما تخصيص الشيخ التأخر الذاتي بأنه الذي يكون باستحقاق الوجود، فإنما المعنى

١٣٤. قال صاحب المطارحات / ٣٠٥: «أما الحقيقي فهو ما بالذات وما بالطبع وكلاهما اشتركا في تقدم ذات شيء على ذات آخر...». وقال في موضع آخر (المطارحات / ٣٠٧): «وإذا تبين لك ما ذكرناه نعلم أن لا تقدم بالحقيقة غير التقدم بالعلية كان بالطبع أو بالذات». ١٣٥. ل: بالعرض.

١٣٧. م: زمانية

١٣٦. راجع: شرح الإشارات ج ٣ / ١١١ مع اختلاف يسير.

١٣٨. راجع: المطارحات / ٣٠٥

١٣٨. ل، ش، خ: المتقدم والتأخر

به الإيدان بأن هذا التأخر هو الذي يكون بحسب العلاقة الذاتية الافتيائية، ولا كذلك ساير التأخرات.

فالتأخر بالزمان مثلاً إنما هو بالوجود في أفق التقضي أخيراً من غير أن يعتبر في ذلك استحقاق الشيء بذاته أن يكون متأخراً في الوجود، لعلاقة ذاتية من تلقاء افتياق ذاته إلى الشيء المتقدم وتوقفه عليه في التجوهر والوجود؛ بل لمجرد اعتبار التعاقب في الحصول في أفق التغير؛ فلفظة «الاستحقاق» حيث قال: «ما يكون باستحقاق الوجود»، ولم يقل «ما يكون بالوجود» هي المنبئة على هذا الامتياز والافتراق.

شك وتوهين تحقيقي

[فيما قاله الرازي في تقدّم العلة على المعلول]

قال مثير فتنة التشكيك في المباحث المشرقية: «فإن قيل: تقدّم العلة على المعلول:

[١]: إما أن يكون لماهيتها،

[٢]: أو لنفس العلية والمعلولية،

[٣]: أو لمجموع الأمرين، أعني الماهية مع اعتبار العلية والمعلولية.

والأول: باطل؛ لأن حركة اليد إذا اعتبرت من حيث إنها حركة اليد واعتبرت حركة^{١٤٠} الخاتم لم يكن بينهما تأخر وتقدم أو معية؛ لأن كل ماهية إذا اعتبرت من حيث هي [هي] فهي لا متقدمة ولا^{١٤١} متأخرة ولا مقارنة كما عرفت في باب الماهية.

والثاني أيضاً باطل؛ لأن العلية والمعلولية وصفان^{١٤٢} إضافيان فيكونان معاً في الوجود، فيستحيل أن يكون^{١٤٣} لأحدهما تقدم على الآخر.

وهكذا القول فيما إذا جعل التقدم باعتبار المؤثرية والمتأثرية، لأنهما وصفان إضافيان فيكونان معاً؛ وإذا كانت^{١٤٤} من حيث هي هي غير متقدمة ولا من حيث إنها علة متقدمة، امتنع أن يكون للمجموع تقدم.^{١٤٥}

فنقول: إننا لا نعني بهذا.^{١٤٦}

١٤١. م: هو (?)

١٤٤. ل، خ: + الماهية

١٤٣. م: - يكون

١٤٠. خ: - اليد واعتبرت حركة

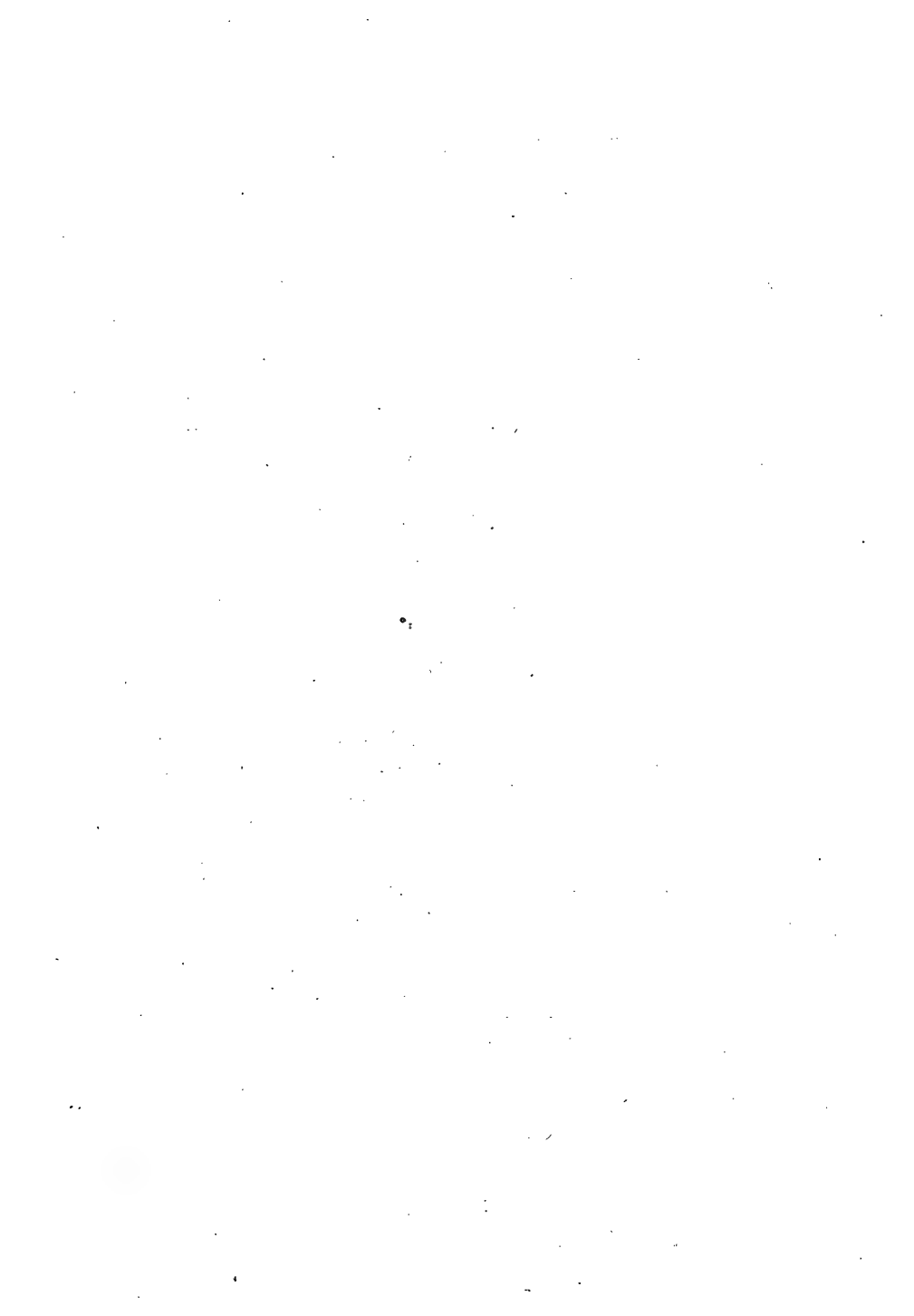
١٤٢. ل: - وضعان

١٤٥. المباحث المشرقية ج ٤٤٧/١

١٤٦. هذا آخر ما وجدناه في كل النسخ، ومن المؤسف عليه لم يتم الكتاب.

الفهارس

١. الآيات
٢. الأحاديث
٣. الكتب و الرسائل
٤. الأعلام
٥. الفهرس الموضوعي و الاصطلاحات الخاصّة



١. الآيات

الحمد لله رب العالمين.....	٦٤٤، ٦٩٤
ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم.....	٤٨٤
قل لو كان البحر ممداداً لِكِ لِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَداً	٦٢٨
لا تدركه الأبصار.....	٤٩٧
والله يهدي من يشاء إلى صراطٍ مُستقيم.....	٥٨٤، ٧٠٢
وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم.....	٦٣٤
وترى الجبال تحسبها جامدةً وهي تمرُّ مر السحاب.....	٥٤١
ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله إن الله عزيز حكيم.....	٦٢٨
وما خلقكم وما بغثكم إلا كنفس واحدة إن الله سميع بصير.....	٦٣٢
وهو على كل شيء قدير.....	٤٤٩

٢. الأحاديث

- والله لئن بقيت لهم لأنفضتْهم نفص اللحام الوزام التربة ٤٤٨
- وأيم الله لأبقرن الباطل حتّى أخرج الحقّ من خاصرته ٤٤٨
- يا هو يا من هو يا من لا هو الا هو ٢٩

٣. الكتب و الرسائل

- اثولوجيا، ٧٢، ٥١٠، ٥١١، ٥٣٠، ٥٣١،
 ٥٣٢، ٦٣٨، ٦٤٠
 اجوبة الاسئلة القانونية، ٢١
 اجوبة المسائل النصيرية، ٣٢٥
 الاشارات، ١٧١
 الافق المبين، ١٢٠، ١٦٩
 الانصاف والانتصاف، ٢٥٧
 البصائر، ٢١
 التحصيل، ١٤١، ٤٨٠، ٥١٤، ٥١٦، ٥٦١
 ٥٨٨، ٥٢٥
 ترجمة خطبة الغراء، ٤٩٨
 التعليقات، ١٠٩، ١٥٩، ٥١٤، ٥١٥، ٥٣٠
 ٥٤٨، ٦٤٤، ٦٩٧
 التعليم الاول، ٧٢
 التقديسات، ٢٩
 تلخيص المحصل، ٥٠٧
 التلويحات، ٥١٧، ٧٠٥
 تهافت الفلاسفة، ٣٩٢
 الجمع بين راىى الحكيمين، ٦٣٩، ٦٤٢
 حاشية الاشارات، ٨١
 حاشية شرح مختصر الاصول، ٣٩٢
 الحاشية على التجريد، الاجد، ٣١٨، ٣١٩
 الحاشية على التجريد، الجديد (الحاشية
 الجديدة للشرح الجديد على التجريد)،
 ٢٢٣، ٣١٨، ٣١٩، ٣٩٦
 الحاشية القديمة، ١٢١، ١٣٠، ١٨٧
 حاشية المطالع، ١٤٨
 الحروف، ٦٣٩
 حكمة الاشراق، ٤١
 حواشي التجريد، ٢١
 دزة التاج، ١٥٣، ٧٠٥
 دعائم الاسلام، ٣٧٩
 شرح اثبات الواجب الصدري، ١٩٢
 شرح الاشارات، ٣٦، ١٥١، ٢٢٠، ٢٩١
 ٣٠٨، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٧٤، ٤٣٨، ٦٣٥
 ٧١٥، ٧١٤

- شرح حكمة الاشراق، ٣٦، ٧٠٥
 شرح رسالة إثبات العقل، ٩٧
 شرح العقائد العضدية، ٢٧٤
 شرح الملخص، ٢١٠
 الشفاء، ٢٦، ٦٠، ٧٤، ١٥٩، ١٨٥، ٢٠٥،
 ٢٥٧، ٢٦٥، ٢٩٩، ٣٠٦، ٤٣٧، ٤٣٨،
 ٤٧٢، ٤٩٥، ٤٩٦، ٥١٣، ٥١٤، ٥٣١،
 ٥٧٥، ٥٨٤، ٥٨٦، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩١،
 ٥٩٦، ٥٩٧، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٧٨، ٦٨٨،
 ٦٩٧، ٧١١، ٧١٢
 الصحاح، ٤٤٨
 الصراط المستقيم، ١٢٠، ٤٥١، ٤٦٤،
 ٤٧٠، ٤٩٦، ٤٩٨، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٦،
 ٥٣٠، ٦٣٠
 عيون الحكمة، ٣٣٦، ٥١٤ / شرح عيون
 الحكمة، ٥١٤
 فصوص الحكم، ٣٣٤
 قاطينورياس، ٦٤٥
 قاموس اللغة، ٣١٧
 الكافي، ٣٧٩، ٦٩٨
 كتاب المقولات، ٤٩٥
 كتب المشائية والرواقية، ٥٨٨
 كتب المشائين، ٦٣٧
 الكشاف، ٢٨٢
 الكشف، ٢١٠
 الكلمة الإلهية، ٥١٦
 لسان العرب، ٣١٧
 المباحثات، ٤٢
 المباحث المشرقية، ٥٧٠، ٥٧٢، ٦٩٧،
 ٧٠٢، ٧١٦
 المحاكمات، ٤٣، ٤٣٨
 المطارحات، ٧٠٤، ٧٠٨، ٧١٥
 معجم مقاييس اللغة، ٣١٧
 المغرب، ٦٩٤
 الملخص، ٢١٠
 المناظر، ٥٣١
 المنطق عند الفارابي، ٤٩٥
 النجاة، ١٨٥، ٢٩٩، ٣٠٦، ٥١٥، ٥١٦،
 ٥٨٨، ٦٩٧
 نقد التنزيل، ٧٠٤
 نقد المحصل، ١٤، ٢١، ٩٥، ١٥١، ٢٩١،
 ٣٠٨، ٤٠٧، ٥٠٧
 نهج البلاغة، ٤٤٨ / شرح نهج البلاغة، ٤٤٨
 الهياكل (هياكل النور)، ٣٨٣

٤. الأعلام

آدم (ع)، ٥٤٥	٥٨٤ / الشريك الرئيس، ٧١٤ / شريكنا
ابناء التحقيق والتحصيل، ٤١٦	الاسبق، ١٥٩ / شريكنا السابق، ١٧٠
ابناء التميز، ٥٥٠	٧١١ / الشيخ الرئيس، ٢١، ٤٢، ٧٤ /
ابناء الحقيقة، ٢٦٧، ٣٢١، ٣٣٩، ٣٤٦	شيخ الصناعة، ٤٠ / شيخ فلاسفة
ابناء الوحدة، ٢٩٤	الاسلام، ٦٨٨ / شيخ الفلسفة في
ابو علي بن سينا، ٧٢، ٤٩٥، ٤٨٠، ٥٠٢،	الاسلام، ٥٥١ / شيخ فلسفة المشائية،
٥١٣، ٥٢٥، ٥٦١، ٥٨٤، ٥٨٨، ٥٩٦،	٤١ / شيخ مشائية الاسلاميين، ٦٧٨
٦٤٣، ٧١١ / الشيخ، ٩١، ١٠٩، ١٨٥،	اخلاء التحصيل، ٣٤٦
٥٨٨، ٧١٥ / الرئيس، ٢٠٧ / الرئيس	ارسطوطاليس، ٧٢، ١٨٥، ٥١٠، ٦٣٩،
ابي علي بن سينا، ١٧١ / رئيس اتباع	٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٤ / المعلم الأول،
ارسطاطاليس، ٦٤٣ / رئيس اتباع	١٨٥ / معلم الفلسفة المشائية، ٧٢،
المشائية، ٢٦٤ / رئيس الصناعة، ٢٦،	٥٠٠
٤١ رئيس فلاسفة الاسلام، ٤٩٧ /	الاسترابادي امير ركن الدين، ٣٢٣ / اتباع
رئيس فلاسفة الاسلام الشيخ ابي علي	ارسطاطاليس، ٢٦٥
بن سينا، ٥٠٢ / رئيس مشائية الاسلام،	الاسلاميون، ٤٨٢، ٦٧٨ / الاسلاميه
٤٠، ٥١٣، ٥٧٥ / رئيس مشائية الاسلام	المتهوسة، ٣٦٧
في السابقين، ٢٠٥ / رئيسهم في عصر	الاشاعرة، ٢٤٧، ٣٨٤ / الاشعرية، ٢١،
الاسلام ومعلمهم في الدورة السالفة،	٢٧٤، ٣٤٢، ٣٦١، ٣٧٩

- الاشراقية، ٢١، ٢٤، ٣٥، ٣٧، ٢١٢ /
الاشراقيين، ٣٥٨ / بعض الاشراقية من
اتباع الرواقية، ٧٠٤
افاضل العشيبة، ٢٧٧
افاضل المحققين بكرسي العلم، ١٥١
افلاطن، ٤٨٤، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٦٣٦،
٦٣٩، ٦٤١، ٦٤٣ / إمام الفلسفة افلاطن
الالهى، ٥١٨ / إمام اليونانيين افلاطن،
٥٨٠ / إمام اليونانيين افلاطن الالهى،
٦٣٦ / افلاطن خاتم الحكماء الالهيين،
٤٨٤ / افلاطن الالهى، ٥١٨، ٥٨٠ /
افلاطن اشباعه، ٥١٨ / افلاطونيين،
٦٤٤
الاقدميين الاسبقين، ٥٩١ / الاقدمين من
فلاسفة الاسلام، ٢٠٠
انياذقلس، ٤٨٤
انكساغورس، ٤٨٤
انكسيمائس، ٤٨٤
اولياء التحقيق، ٢٦٧
اولياء التمييز، ٣٤٦
اولياء العقل، ٥٥٠
الاولين في الفلسفة، ٢٥٣
اهل التحصيل، ٨٧
اهل النظر، ٣٤٦
باغنوى / مولانا ميرزا جان، ٣١٩
برمانيدس، ٥٦١ / آل برمانيدس، ٥٨٠
البصرة، ٧٠٩
بعض دعاة الحق، ١٦٧
بعض الفئة المتكففة، ٢٦٣
بعض المجازفين، ٦٨٨
بعض المحققين، ٢١
بغداد، ٧٠٩
البغدادى ابوالبركات، ٢١، ٥٠٩
بهمنيار، ٤٨٠، ٥١٦، ٥٢٥، ٥٦١ / التلميذ،
٥٨٨ / التلامذة، ٥٧٢ / تلامذة الرؤساء،
٤٨٠، ٥٢٥ / تلميذ المصنف، ٢٥٠ /
تلميذه، ٥٨٨
تالس، ٤٨٤
الجمهور، ٦٩، ٨٣، ١٥٥، ٢٢٠، ٢٣٤،
٢٧٧، ٣٧٤، ٤٨٠، ٥٤٤، ٥٩٧، ٥٩٩،
٦٢١، ٧٠٣ / جمهور رؤسائهم
السالفين، ٥٨٨ / جمهور العشيبة
الفلسفة، ٢٨٨ / جمهور المتأخرين،
٨٨ / جمهور مقلدة الاتباع، ٢١ /
جمهور المقلدة لأتباع المشائية، ٤١ /
جمهور هؤلاء المقلدين، ٥٧٢ /
الجماهير، ١٥٢، ١٥٥، ١٦٨، ٦٦٩،
٦٩٥ / جماهير الاكثرين، ١٥٢
الجوهري، ٣١٧
حزب الحق، ١٨٨
حزب الفحص والتحصيل، ٥٥٠
الحكماء، ٤٨، ١٦٩، ٦٣١ / الحكماء
الراسخون، ١٣، ٤٧٣ / الحكماء العامة،
٤٨ / الحكماء الكرام السبعة، ٤٨٤ /
الحكماء المتألهين، ٣٧٥ / حكماء
الحكمة الحقيقة اليمانية، ٤٢٧ / حكماء

الرازي قطب الملة والدين صاحب

المحاكمات، ٤٣، ٢٣٨

الراسخون في العلم من الحكماء اليمانية

الايمانية، ١١٥

رجل الحكمة، ٥٠٩ / رجال الحكمة، ١٨٨

الرواقية، ٢١، ٣٧، ٢١٣، ٥٣٠، ٥٨٨ / اتباع

الرواقية، ٥٩٣

الرومي الفاضل ابن الخطيب (خطيب

زاده)، ٣١٩، ٤٠٨ / الخطيب الفاضل،

٣٢٧

رهنط من متأخري، ٥٩

الرؤساء، ٧٢، ١٨٦، ٥٧٢، ٦٤٥ / رؤساء

الاتباع من الحكماء الاسلامية، ٢١ /

رؤساء الحكماء العامة، ٢١٥ / رؤساء

الفلاسفة، ٥٣٣، ٥٦١، ٦١٦ / رؤساء

فلاسفة الاسلام، ٥٠٠ / رؤساء الفلاسفة

الاسلامية، ٨٥، ٢٨ / رؤساء الفلاسفة

ومعلمهم، ٥٣٣ / رؤساء الفلسفة،

٤٥٦، ٤٩٠، ٦١٦، ٧٠٠ / رؤساء

الفلسفة الاسلامية، ٥٩٤ / رؤساء

الفلسفة اليونانية، ٧٠١ / رؤساء

اليونانيون، ٤٨٢

الزمخشري / صاحب الكشاف، ٢٨٢

زينون، ٥٦١، ٥٦٥

الساوجي ابن سهلان، ٢١ / صاحب

البصائر، ٢١

الحكمة للمعاء اليمانية الايمانية، ٤٨٢ /

المتشبهة بالحكماء، ١٤٦

الحكمة^١ الايمانية اليمانية، ٥٨٣ / الحكمة

التحقيقية اليمانية، ٦٢٧ / الحكمة الحقّة

الحقيقية، ٥٠٦ / حكمة الميزان، ٢١٢،

٣٥٥، ٦٠٩، ٦٤٦ / الحكمة اليمانية،

١٥٥، ٣٣٤ / حكماء الحكمة الحقيقية

اليمانية، ٤٢٧ / حكماء الحكمة للمعاء

اليمانية الايمانية، ٤٨٢ / الحكمة

اليونانية، ٢٥٠ / محرّفة الحكمة، ٣٤٥

الحلّي العلامة، ٩٧، ٤٣٩

حنفاء الملة البيضاء، ٤٨٢

الختيامي، ٤٩٨

الدواني جلال الملة والدين، ١٠، ٩٧، ٩٩،

١٠٣، ١١٠، ١٢١، ١٣٠، ١٤٠، ١٩٢،

٢٣٣، ٢٧٤، ٣١٩ / بعض السائرين مع

حملة عرش التحقيق، ٥٥، ٢٣٨، ٥٨٧ /

بعض السائرين مع حملة عرش

التحقيق، ٣١٨ / بعض من ربما يسير مع

حملة عرش التحقيق، ١٠ / بعض من

يسير مع حملة عرش التحقيق، ٨١، ٨٧

/ بعض من قد يسير مع حملة عرش

التحقيق، ٢٥، ٣٣٦، ٣٩٢، ٣٩٦، ٦٧٧ /

بعض من قد يسير مع المحققين، ٢٢٣

ديمقراطيس، ٨٢، ٣٥١

الرازي الامام، ٣٠٨ / مثير فتنة التشكيك،

٤٢، ٢٩٠، ٣٣٦، ٣٦١، ٣٨٣، ٥٠٧،

٥١٩، ٥٦١، ٥٦٥، ٥٧٠، ٦٩٧، ٦٩٧،

٧٠٢، ٧١٦

١. قد أضيف هذا المدخل نظرًا إلى أهميته في المقام

- السرخسي صدر الدين، ١٠٥
 السفهاء، ١٨٧ / سفهاء المتأخرين، ١٥٧
 سقراط، ٤٨٤
 السماكي الفخر الدين، ١٠١
 السهروردي / شيخ اتباع الاشرافية، ٤١٨ /
 شيخ اتباع الرواقية، ٤١، ٣٨٣، ٥١٧ /
 صاحب المطارحات، ٧١٥، ٧٠٨
 سيادة المحققين، ٨٧، ٩٣ - الشيرازي
 شارح الملخص، ٢١٠
 شارحي التلويحات، ٧٠٥
 شركاء الصناعة، ٧٠٦ / الشركاء المحصلون
 السالفون، ٥٤١ / شركاؤنا، ٢٣٢، ٥١٠،
 ٦٩٤ / شركاؤنا السالفون من الحكماء
 الاقدمين، ٢٠١ / شركاؤنا الذين سبقونا
 بالصناعة، ٥١٠ / شركاؤنا الرؤساء،
 ٢٩٩ / شركائنا السالفين، ٧٢، ١٩٧،
 ٤٠٠ / اسبق شركائنا السالفين، ٢٠٥ -
 ابن سينا، الفارابي
 الشهرزوري شمس الدين، ٢١
 الشيرازي السيد السند، ٩، ٥٦ / صدر
 المدققين، ٧٤، ٩٣، ١٣٨، ١٨٧ / غيات
 الحكماء، ١٩٢ / المدقق الشيرازي،
 ١٠٦
 الشيرازي الصدر، ١٠٣ / صدر المحققين،
 ٦٤
 شيرازي / قطب فلك التحقيق، ٤١، ١٥٣،
 ٧٠٥
 صاحب الكشف، ٢١٠
- ضعفاء التعقل، ٥٠٧ / ضعفاء العقول، ٢٢٢
 الطوسي الفاضل علي، ٣٩٢
 الطوسي نصير الملة والدين، ٩٧، ٩٩، ١٠٥،
 ١٥١، ٢٩١، ٣٢٣، ٣٢٥، ٣٣٦،
 ٤١٦، ٧٠٤ / بعض حملة عرش
 التحقيق، ٧١٤، ٧٠٤ / بعض المحققين
 بعرض التحقيق، ٨٥، ٩٥ / بعض من
 يحمل عرش التحصيل والتحقيق، ٣٠٨،
 ٣٢٤، ٦٧٩ / بعض من يحمل عرش
 التحقيق، ٢٩١ / بعض من يحمل عرش
 التحقيق والتحصيل، ٣٨٣ / بعض من
 يحمل عرش العلم والتمييز، ٢٤١ /
 بعض حملة عرش العلم، ٢٥٤ / بعض
 الحافين حول عرش الحكمة الحقّة،
 ١١٥ / بعض اكارم الحافين حول عرش
 التحقيق، ١٥١ / بعض اكارم القوم، ٢٧٧
 / بعض من حمل عرش التحصيل، ٤٠٧
 / بعض حملة عرش العلم، ٢٢٠ / خاتم
 الحكماء، ٢١، ٩٥، ٩٧، ٢٩١، ٣٠٨،
 ٤٠٧ / خاتم الحكماء المحققين، ١٥١ /
 من حمل عرش نضج الحكمة، ٢٨٤ /
 من يحمل عرش نضج الحكمة، ٣٧٤
 العامري ابو الحسن، ٢١
 علماء اللسان، ٢٨٢
 عيسى (ع)، ٧٠٠
 الغاغة، ٣٧٠ / الغاغة المتغلطة، ٣٦٠ / غاغة
 المتفلسفين، ٥٥٥ / غاغة المجادلين،
 ٣٤٦

- الغيلاني افضل الدين، ٢١، ٣٦١، ٥٦١
 الفارابي الشيخ ابونصر، ٢٥٦، ٣٣٤، ٤٩٥،
 ٦٤٢ / بعض من حمل عرش تعليم
 الفلسفة، ٤٩٥ / بعض من حملة عرش
 تعليم الفلسفة في الاسلام، ٦٣٩ / بعض
 من حملة عرش تعليم الفلسفة في
 الاسلام، ٦٣٩ / بعض من حمل عرش
 تعليم الفلسفة ورياستها في الاسلام،
 ٤٩٥ / معلم اتباع ارسطاطاليس، ٦٤٢
 الفلاسفة، ٢٦، ٨٥، ١٠٥، ١١٥، ١١٩،
 ١٢٢، ١٢٨، ١٤٦، ١٥٦، ١٦٩، ١٧١،
 ١٩٨، ٣٣٤، ٣٣٨، ٣٤٥، ٣٥١، ٣٨٠،
 ٣٨١، ٣٨٣، ٣٨٤، ٤٢٤، ٤٣٨، ٤٥٤،
 ٤٥٦، ٤٧٠، ٤٧٣، ٤٨١، ٤٨٤، ٤٩٥،
 ٥٠٢، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥١٧، ٥٢٦، ٥٢٨،
 ٥٣٠، ٥٣٣، ٥٤٦، ٥٥٧، ٥٨٨، ٥١٣،
 ٦١٦، ٦٣٤، ٦٩٥، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠١ /
 الفلاسفة الاسلامية، ٥٩٢ / الفلاسفة
 الاسلامية حافين حول عرش العلم من
 الرؤساء، ١٠٥ / الفلاسفة الاسلامية
 واليونانية، ٥٢٧ / الفلاسفة الرؤساء
 والنجباء المحصلين، ٥٨٨ / فلاسفة
 الفلسفة اليونانية، ٤٢٧ / الفلاسفة
 المتهوسين، ٣٧٤ / الفلاسفة المحصلون
 مشاؤهم، ٥٣٠ / الفلاسفة المحصلين،
 ٥٥٧، ٦٩٨ / الفلاسفة النجباء، ٥٥٩ /
 الفلاسفة النجباء المحصلون، ٥٠٦ /
 فلاسفتهم اليونانية، ٢١ / الفلاسفة
- اليونانية والاسلامية، ٤٥٤ / متقدمة
 الفلاسفة، ٥١٧ / احداث الفلاسفة، ٥٩٢
 / سلف الفلاسفة، ١٩٨ / الفئة الغير
 المحصلة من الفلاسفة، ٣٣٨
 فلموخوس، ٣٥١
 فيثاغورس، ٢٩٤، ٢٨٤
 القدماء، ٢٥٦ / قدماء الحكماء، ٨٧ / قدماء
 الفلاسفة، ١٨٧
 القوشجي الفاضل، ١٢٩، ١٨٧
 القيصري داود، ٢٥٠
 الكاتب، ٢١٠
 المتبعة، ١٨٩
 المتأخرة، ١٨٦ / متأخرة المتفلسفين، ٤٣ /
 متأخرة المقلدة، ٥٤٨ / متأخرة
 المقلدين بسيادة المحققين، ١١٩، ٣٩٢
 / المتأخرون، ٢٨، ٨٧، ٨٨، ١٤٩، ٢١٠
 / جم من المتأخرين، ٣١٨ / جمهور
 المتأخرين، ٨٨
 المتشككين، ٥٧٢ / فريق من المتشككي
 الاسلاميين، ٥٦١
 متعفة المتفلسفين، ١٠٠
 متغلطة، ٢٧٤ / المتغلطين، ٣٥١
 المتفلسفة، ٢١، ١٤٦، ١٨٦، ٣٤٥، ٣٤٦،
 ٥٥١ / متفلسفة الاتباع
 والمقلدين، ٥٧٢ / متفلسفة
 الاسلاميين، ٥١٩ / المتفلسفة المتأخرة،
 ٥٩٢ / متفلسفة المتأخرين، ١٠٠، ١١٦
 / المتفلسفة المتشبهة، ٤٠ / متفلسفة

المُحدثين، ١٨٧، ١٨٩، ١٩٨ /

المُحدثين، ١٨٧، ١٨٩، ١٩٨ /

المُثاني، ٢٠٧

المتفلسفة المشوثة للفلسفة والمقلدة

المشوثة، ٥٥١ / مشوثة العلم من

التائهة، ٥٥١ / / احداث متفلسفة

الاسلاميين، ٥٧٠ / مشوثة الفلسفة،

المُحدثين، ١٨٩ / شرذمة من

٣٤٥

المتفلسفة، ١٨٦ / المتفلسفون، ٢٨،

المعتزلة، ٢١، ٣٤٢، ٣٤١، ٣٨٤

٩٣، ٩٧، ١٠٠، ١١٦، ١١٩، ٥٥٥،

المعلم، ٤٩٥ / معلم الحكمة اليمانية، ٩١،

٥٥٧، ٤٩٥، ٤٩٦، ٧١٤ / بعض

٣٧٩، ٧٠١ / معلم الفلسفة المُثانية،

المتفلسفين، ٧١٤ / مقدمة

٤٨٢، ٥٠٠، ٥١٠ / معلم الفلسفة

المتفلسفين، ١١٦

المُثانية ورؤساؤهم اليونانيون

المتكلمون، ٣٨٠، ٣٨١، ٦٢٧ / المتكلمين،

والاسلاميون، ٤٨٢ / معلم المُثانيين،

٢١، ١٦٧، ٢٦٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٣٣٩،

٦٣٨ / معلم المُثانيين ورؤساءهم، ٥٧٤

٣٥١، ٣٥٤، ٣٨١، ٣٨٣، ٣٨٥، ٤٨٤،

/ معلم المُثانية، ٥٣٠، ٥٧٢، ٥٩٢،

٥٤٨، ٦٣٠، ٦٩٥

٥٩٦، ٦١٨، ٦٣٦ / المعلمين، ١٨٦،

المُحصولون، ١٨٩، ٤٧٠، ٦٩٩ / المُحصولون

٦٤٥

من الاتباع المقلدين، ٦١٦ / المُحصولون

المقلدة، ٨٧، ١٨٦ / المقلدة لأتباع

من الاتباع والمقلدين، ٦١٦ /

المُثانية، ٥٩ / مقلدة المتفلسفين،

المُحصولون من رؤساء الفلاسفة اليونانية

١١٩، ١٤٩ / مقلدة المُثبِّهين

والاسلامية، ١١٥ / المُحصولون من

بالحكماء، ٢٢٣ / المقلدين، ٢٤٨،

الفلاسفة، ٤٧٠ / النجباء المُحصولين،

٢٩١، ٤٣٦، ٥٧٢، ٥٩١، ٦٤٥، ٧٠٥ /

٥٨٨

المقلدين المُحدثين، ٥٩١ / بعض

المُحققون، ٢٨٢ / مُحَقِّقة الاتباع، ١٠٥ /

مقدمة المقلدين، ٤٣

مُحَقِّقة المُستقدمين، ٩٩ / مقدمة

مُتَن الحكمة اليمانية، ٢٤٨

المُحققين، ٩٩

من حمل عرش تعليم الحكمة اليمانية،

مُحمَّد (ص) / نَبِيَّنا، ٧٠٠

٧٠١

المُشاء، ٣٥٨ / المُثانية، ٢١، ٢٥، ٣٧، ٤٠،

من حمل عرش تقويم الفلسفة اليونانية،

١٨٨، ٢١١، ٢٥٧، ٥١٣، ٥٧٥، ٥٨٨،

٢٣٤

٦٤٣ / مُثانية الاسلام، ١٣، ٢٥٧، ٦٣٤،

موسى (ع)، ٦٤٧، ٦٤٨، ٧٠٠

/ مُثانيين، ٥٨٤ / اتباع مُثانية، ٣٨،

٤٢٧، ٤٥٥، ٤٨٢، ٥٢٧، ٥٣٦، ٥٨٣،	ميرداماد / المصنّف، ٢٥، ٨٦، ١٣٠، ٢٣٣،
٦٠٨، ٦٢٧	٢٤٧، ٣٥٨، ٣٨٠، ٤٩٣، ٥٠٦، ٥٤٧
اليونانيّين، ٥٦١ / الأوائل من اليونانية، ٢٠٠	الميزانيون، ١٨٠، ٢١٣، ٢١٨، ٢٢٠
/ الفلاسفة اليونانية، ٣٥١ / عامّة	النظام، ٣٦١
الفلاسفة اليونانية، ٣٦٧ / عامّة الفلاسفة	نوح (ع)، ٦٤٧، ٦٤٨، ٧٠٠
اليونانية والاسلامية، ٣٦٧ / الفلاسفة	الهمداني الفاضل، ٢٥٠
اليونانية والاسلامية، ٤٥٤ / فلاسفتهم	هؤلاء السفلة، ٦٦٣
اليونانية، ٢١ / بعض مهوّشة اليونانيّين،	اليمانية، ٩، ٣٧، ١١٥، ١٥٥، ١٥٦، ١٦٥،
٥٧٠	١٧٢، ٣٣٤، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٧٤، ٣٧٩،

٥. الفهرس الموضوعي و الاصطلاحات الخاصة

● الآن

٤٧٨ في الآن وفي تعميم أقسام الحركة إلى الزمان
٤٧٩ معرفة الآن الذي هو طرف الزمان
٤٨١ في نسبة الآن إلى الزمان
٤٩٩ عدم وقوع غير المتغيرات في الزمان والآن
	في أن الزمان والحركة القطعية متحققان في الخارج وأنهما مرتسمان في الذهن من الآن والحركة
٥٥٨ التوسطية
٥٦٣ في عدم تحقق الحركة في الآن
٦١٩ إن الآن ليس طرف الزمان في الأزل
٤٧٨ معرفة الآن السيال
٤٧٨ محل الآن السيال
٥٢٢ نسبة الآن السيال إلى الزمان
٥٨٣ كيفية تكثر الآن السيال
٤٧٩ في معرفة الآن السيال والطرف وأقسام العد
٥٥٧ وجود الحركة القعطية والآن السيال
٥٨٢ إن الآن السيال واحد شخصي بالعدد

● الابد

٥٣٩ فيه يبين أمر الدوام والبقاء والأزل والابد والسرمدية
-----	-----------------------------------------------------------

٥٤٦ معرفة الابد السرمدى والزمانى
٥٤٦ فى معرفة الأزل والابد
٦٢٧ فى تناهى الزمان والحركة إلى جانب الابد وفيه تحقيق القضاء والقدر
٥٩٥ كلام بعض من يرى أنَّ مبدع الكلَّ أوجد الزمان المتصل من أزله إلى أبده
٦٢٩ جواز اعتبار أبدية الزمان وأزليته فى وعاء الدهر
٥٤٦ الأزلية والابدية الزمانية
٥٤٧ الأزلية والابدية الغير الزمانية
٥٤٧ أزلية البارئ الأول وأبديته

● الابداع

٣٧٤ الجعل هو الإحداث الزمانى والابداع هو الإحداث الدهرى
	● الابعاد

٦٢٠ معرفة انتهاء الابعاد المكانية
	● ابن كمونه

٢٩٨ فى حلّ شبهة ابن كمونه
	● الاتحاد

٨٢ فى كيفية اتحاد الموضوع والمحمول فى الحمل
٨٣ تنبيه فى كيفية لزوم الاتحاد فى الحمل
٨٦ فى معرفة الاتحاد فى الحمل الأولى والشايع
٣١٦ كيفية اعتبار التآخذ والاتحاد فى عالم الإمكان دون الأحدية والوحدة
٣١٧ إن الاتحاد والتفرد عن الواجب

● الأنصاف

٢٣ جعل الأنصاف
٥٥ فى الصلة بين القاعدة الفرعية والأنصاف
٥٧ فى وجوب وجود الصفة فى الأنصاف
٥٧ إشكال فى وجوب اعتبار الصفة قبل الأنصاف
٥٩ أقسام الأنصاف
١٤٥ فى كيفية أنصاف العدم بالعلية
٤٠٨ فى كيفية أنصاف المعلول الأول بالوجوب

- تحقيق في الأنصافات الذهنية..... ٥٦
- كيف تتَّصف الماهية بالمجولية..... ٤٩
- الماهية من حيث هي هي تتَّصف بالموادَّ الثلاثة..... ٤١٤
- الاتفاق
- في نفى شبهات القائلين بالاتفاق والأولوية..... ٣٥١
- الاتفاقية
- تحقيق في إنتاج القياس حينما كانت الكبرى اتفاقية..... ٤٣٧
- الاجزاء الذهنية والعقلية
- عدم تركُّبه تعالى عن الاجزاء الذهنية والعقلية والمحمولة..... ٢٨٤
- الاحدية
- كيفية اعتبار التَّحدُّد والاتِّحاد في عالم الإمكان دون الاحدية والوحدة..... ٣١٦
- الاخبار
- كيفية الاخبار عن المعلوم المطلق..... ٩٣
- في المعلوم المطلق وكيفية الاخبار عنه..... ١٣١
- الازل
- في إبطال رأي من لا يفرِّق بين كون الازل ظرفاً للإمكان أو ظرفاً للتقرُّر..... ٤٢٢
- فيه يبيِّن أمر الدوام والبقاء والازل والأبد والسرمدية..... ٥٣٩
- معرفة الازل السرمدى والمعية الغير الزمانية..... ٥٤٤
- في معرفة الازل والأبد..... ٥٤٦
- لَمَّة عدم البداية للشيء في الازل الزمانى..... ٦١٦
- إنَّ الآن ليس طرف الزمان في الازل..... ٦١٩
- لا يخلق الزمان في جانب الازل أطول وأكثر مقداراً ممَّا قد خلق عليه..... ٦٢٣
- معرفة الازلى الزمانى..... ٥٤٥
- كلام بعض من يرى أنَّ مبدع الكلَّ أوجد الزمان المتصل من أزله إلى أبده..... ٥٩٥
- تنقيح قول الفلاسفة في أنَّ الفاعل الأزلى فعله أزلى..... ٣٨١
- تحقيق معنى أنَّ الزمان غير قارِّ الذات، ومعنى أنَّ العدم منه ما هو أزلى..... ٥٣٩
- إنَّ النزاع بين الفلاسفة والمتكلمين ليس بلفظي في أزلية العالم..... ٣٨٣
- في الفرق بين أزلية الإمكان وإمكان الأزلية..... ٤٢١

٥٤٦	الازلية والأبدية الزمانية.....
٥٤٧	الازلية والأبدية الغير الزمانية.....
٥٤٨	ما قاله بعض المقلّدة والمتكلّمين في الازلية.....
٦١٤	في كيفية الجمع بين استحالة اللاتناهي والازلية الزمانية.....
٦١٦	معنى الازلية الزمانية.....
٦١٧	الردّ على الفلسفة العامّة في معنى الازلية الزمانية.....
٦١٩	معنى الازلية الزمانية.....
٦٢٩	جواز اعتبار أبدية الزمان وأزليته في وعاء الدهر.....

● الاستعداد

١٦٣	لزوم إعادة الاستعداد والعلة في إعادة المعدوم.....
٢٣٠	الفرق بين الاستعداد والإمكان الاستعدادي ولزوم اعتبار المادّة فيهما.....
٢٢٦	إمكان الممكن واختلاف الفيض الحاصل من الاستعدادات.....
٢٣٠	فرق آخر بين الإمكان الوقوعي الاستعدادي والذاتي.....
٢٣١	الارتباط بين الكيفية المزاجية والإمكان الاستعدادي.....
٢٣٠	الفرق بين الإمكان الاستعدادي والذاتي.....

● الاستقرار

٥٤١	مناطق البقاء والاستقرار.....
-----	------------------------------

● الاستمرار

٢٨٩	إنّ الوجود لا يقبل الامتداد والاستمرار من قبل ذاته.....
٥٤١	في معرفة البقاء والاستمرار وربط المتغيّر بالثابت الواجب.....
٥٤٢	ملاك الاستمرار المسافي.....
٥٥٢	في صلة بقاء المستمرّ وتشخصه بالحركة القطعية.....

● الاشاعرة

٣٧٩	تفريع في الردّ على الاشاعرة على القول في القدماء الثمانية.....
-----	----------------------------------------------------------------

● الاشتداد

١١٢	في عدم اشتداد الوجود.....
١١٨	الاشتداد المعتبر في الموجودات.....

● الاضافة

في كيفية اعتبار القبلية والبعدية تحت مقولة الزمان مع أنهما من مقولة الاضافة ٢٦٠

● إعادة

في كيفية إعادة المعدومات الزمانية ١٥٢

في إبطال إعادة المعدوم ١٥٦

لزوم الترجيح بلا مرجح في المعاد والمستأنف في إعادة المعدوم ١٥٧

لزوم تخلل العدم في الموجود في إعادة المعدوم ١٥٩

لزوم إعادة الوقت والزمان في إعادة المعدوم ١٦١

لزوم اعتبار زمانٍ لا نهاية له في إعادة المعدوم ١٦٣

لزوم اعتبار التناسخ في إعادة المعدوم ١٦٣

لزوم إعادة الاستعداد والعلّة في إعادة المعدوم ١٦٣

في أن امتناع إعادة المعدوم من لوازم الماهيات الشخصية ١٦٤

إن امتناع إعادة المعدوم من لوازم الماهيات الشخصية ١٦٦

إن الزمان لا يقبل الاعادة بالذات ١٦٦

في عدم نقض إعادة المعدوم بالأصل المنقول عن الفلاسفة ١٦٩

● الاعتبار

كيفية اعتبار الوجود في الخارج ١٢

اشترك معنى الإمكان في اعتباراته ٢١٨

تشكيك في كيفية اعتبار الوجوب في الواجب ٢٤٤

في كيفية اعتبار الوحدة والوترية والفردية في الممكنات ٣١٢

تحقيق في كيفية اعتبار الضرورة في الوجوب السابق واللاحق ٣٩٨

كيفية اعتبار سبق الإمكان في الماهية ٤١٦

في كيفية اعتبار الحركة والزمان في المسافة ٤٦٣

الاعتبارات الثمانية في المواد الثلاث ٢٢٥

في أقسام اعتبارات بالغير وبالقيااس إلى الغير واجتماعهما وافتراقهما ٢٢٨

تستوعب المواد الثلاث كلّ الاعتبارات ٢٤٣

كيفية اعتبار اللاتناهي في الاعتباريات المتخيّلة ٦١٥

في اعتبارية المواد الثلاث وأنهما من المعقولات الثانية ٢٥٧

٢٦٥	في كيفية وجود الطبائع الاعتبارية.....
٧١٤	ما قاله المحقق الطوسي في اعتبارية بعض التأخرات
	● الاعيان الكونية
٦٣٦	معرفة المثل والاعيان الكونية
	● الاقصى
٦٢٤	اعتبار أقسام العدم في الجرم الاقصى
٦٢٦	الفرق بين الفلك الاقصى والزمان من اعتبار العدم
	● الامتداد
٤٨٧	في كيفية عروض الامتداد على الوجودات.....
٤٨٩	إنّ الوجود لا يقبل الامتداد والاستمرار من قبل ذاته
٦١٥	كيفية اعتبار التناهي في الامتداد الشخصي المتخيل
٦٢٤	لا يتصور امتداد في العدم السابق على الزمان، وفيه إبطال الزمان الموهوم
	● الامتناع
٢٢٧	الوجوب والامتناع بالغير
٢٢٧	الوجوب والامتناع والإمكان بالقياس إلى الغير.....
٢٢٩	الامتناع بالغير وبالقياس إلى الغير.....
٢٣٢	امتناع الإمكان بالغير
٢٥٢	في جواز انقلاب الامتناع بالغير إلى الوجوب بالغير في وعاء الدهر لا الزمان
٢٦٣	تعميم الكلام في معنى الامتناع.....
	● الامكان
٢١٥	في معاني الامكان
٢١٦	الامكان العام
٢١٦	الامكان الخاص
٢١٧	الامكان الأخص
٢١٨	اشترك معنى الامكان في اعتباراته.....
٢٢٧	الوجوب والامتناع والامكان بالقياس إلى الغير.....
٢٣٢	امتناع الامكان بالغير
٢٣٤	ما قاله بعض المحصلين في معنى الامكان

- ٢٤٣ كيفية انسلاخ الماهية عن الامكان.
- ٢٥٣ في كيفية زيادة الامكان والوجوب والوحدة على الماهية.
- في أن الوجود والامكان والوحدة من المفاهيم الاعتبارية الانتزاعية ومن المعقولات الثانية الفلسفية.
- ٢٥٤ ردّ ما قاله بعض المتكلمين في تحقّق معنى الامكان في الخارج.
- ٢٦٣ تميم في كيفية ثبوت الامكان في الخارج.
- ٢٦٤ تشكيك في أنّ جعل الامكان يوجب سلسلة غير متناهية في الخارج.
- ٢٦٥ في عدم جواز تعرّى الامكان عن الممكن أبداً.
- ٣١١ كيفية اعتبار التآخّد والاتّحاد في عالم الامكان دون الأحدثية والوحدة.
- ٣١٦ في أنّ التركيب أساس الامكان.
- ٣١٧ في معنى الامكان، والإمكان الاستقبالي.
- ٣٢٨ إنّ الامكان، السبب المحجّج إلى معجولية الذات وفق الحكمة اليمانية.
- ٣٤٣ في أنّ الامكان من متمّات حقيقة المعلول وأنّ الوجوب من مراتب المعلول الصادر ٤٠٩
- في أنّ الامكان لا ينسلخ عن طباع الماهية مع أنّه ليس من لوازم الماهية.
- ٤١٢ في أنّ الامكان لا ينسلخ عن الماهية.
- ٤١٣ كيفية اعتبار سبق الامكان في الماهية.
- ٤١٦ إنّ الامكان أولى مراتب الذات بحسب الماهية.
- ٤١٦ في أنّ الامكان الذي يعتبر في المحمول يوجب أن يصبح العقد من العمليات الحقيقية .. ٤١٧
- في الفرق بين أزلية الامكان وإمكان الأزلية.
- ٤٢١ في إبطال رأي من لا يفرّق بين كون الأزل ظرفاً للإمكان أو ظرفاً للتقرّر.
- ٤٢٢ في الفرق بين إمكان الشئ لنفسه ولغيره.
- ٤٢٣ إنّ طبيعة الامكان تسبق جميع الجائزات سبقاً دهرياً.
- ٤٢٤ إمكان الممكن واختلاف الفيض الحاصل من الاستعدادات.
- ٤٢٦ مساواة الامكان والفقدان والشرّ.
- ٤٢٨ الفرق بين الامكان الاستعدادي والذاتي.
- ٤٣٠ الارتباط بين الكيفية المزاجية والامكان الاستعدادي.
- ٤٣١ الامكان الاستعدادي.
- ٢٢١ الفرق بين الاستعداد والامكان الاستعدادي ولزوم اعتبار المادّة فيهما.
- ٤٣٠

٢١٨	الامكان الاستقبالي
٢٣٠	الامكان الخاصّ والعامّ بالقياس إلى الغير
٢٣٣	في تحقيق الامكان الذاتي وأنه ليس من لوازم الماهية
٢٥٨	تنبيه في الفرق بين الامكان الذاتي والإمكان المختصّ بالزمانيات
٢٣٨	إنّ الامكان العامي لا يكون بالغير
٤٣٠	فرق آخر بين الامكان الوقوعي الاستعدادي والذاتي
٣٤٢	في بطلان الترجّح بلا مرجّح وأنّ العلم بالإمكان يلزم العلم بالحاجة
٢٣٦	في أنّ الماهية الإمكانية لا تكون علّة لإمكانها الذاتي
٢٣٦	ظنّ في أنّ الماهية الإمكانية علّة لإمكانها الذاتي
٣٧٩	إنّ الامكانيات بأسرها حادثات ذاتية ودهرية
٣٠٦	إنّ الواجب يتّصف بالكمالات من تلقاء ذاته وليست له جهة امكانية أصلاً

● الأمور العامّة

٦٧	في معنى العموم في الامور العامّة وفي اعتبار وحدة الحمل في التناقض
٢٢٥	فيه استيناف القول في هذه المفهومات على نمط آخر، واستقصاء البحث عن أحكام لها هي كالأمر العامّة بالقياس إلى مباحث متعلّقة بها على قسط صالح من النظر

● الانتاج

٢١٠	تفريع بشرائط الانتاج
٤٣٦	في كيفية اللزوم بين المحالين وتبيين شرائط الانتاج في اللزوميات

● الاوعية

١٧٢	تعربة الماهية عن الوجود بحسب الاوعية، وبيان الضابطة فيها
-----	----------------------------------------------------------

● الاولوية

٣٣٢	في بطلان الاولوية الذاتية
٣٣٢	مسألة الجعل تقتضي بطلان الاولوية الذاتية
٣٣٨	في جواب من جاز الاولوية
٣٤١	في حلّ شبهة الاولوية
٣٥١	في نفى شبهات القائلين بالاتفاق والاولوية
٣٨٤	في إبطال الاولوية الخارجية الغير الواجبة

● الايجاب

الوجوب والايجاب المعتبرين في الجاعل حين جعل الماهية. ٢٠٦
الايجاد

إنَّ الحدوث يتأخَّر عن الايجاد. ٣٤٨

مراتب الايجاد عن العلة. ٤٤٧

إنَّ الشيء ما لم يجب لم يوجد. ٢١٥

● الاين

في تحقيق مقولة متى وأين. ٢٩١

إنَّ مقولة أين ومتى متضاهيتان. ٢٩٢

اعتبار المضادة في أين دون متى. ٢٩٣

اعتبار الأشدَّ والاضعف في الاين دون المتى. ٢٩٤

الشدة والضعف والتقدُّم والتأخر من لوازم الاين والمتى، لانفس المقولة. ٢٩٤

تنزُّه الحق عن الزمان والاين والكيف وغيرها. ٥٠١

● الباري

أزلية الباري الأوَّل وأبديته. ٥٤٧

إنَّ معية الباري هي المعية الدهرية. ٤٩٧

● التصوُّر

تنظير المقام بالتصوُّر والتصديق وغيرها. ١٩

● الثابت

في معرفة البقاء والاستمرار وربط المتغيَّر بالثابت الواجب. ٥٤١

● الحركة

في كيفية قطع المسافة بالحركة والمقدار. ٢٤١

في لَمِية انحصار الزمان بحركة الفلك الأقصى. ٢٧٢

في صلة بقاء المستمرِّ وتشخُّصه بالحركة القطعية. ٥٥٢

● البداية

لَمِية عدم البداية للشيء في الأوَّل الزماني. ٤١٦

● الزمان

كيفية انطباق المعية الدهرية بالزمان. ٥٢٤

- إن الحركة ليست بزمانية ٥٠٠
- في كيفية إحاطة السرمذ بالزمانيات ٥٢٨
- علمه تعالى بالزمانيات ٥٢٩
- في كيفية إحاطة الواجب بالزمانيات ٥٣٠
- كيفية اقتران العدم بالزمانيات ٦٠٨
- البساطة
- في سبب افتقار الموجود إلى الواجب وبساطة الواجب وعدم افتقاره ٣٠٤
- كيفية اعتبار البساطة والوترية في الواجب والممكن ٣١٥
- ان التأخذ والبساطة عن الواجب ٣١٦
- إن بسيط الحقيقة كل الكمالات الوجودية ٣٠٥
- البصر
- كيف البصر جزء من العمى ٢٦٥
- البعدية
- في اثبات الزمان عن طريق اعتبار القبلية والبعدية ٤٥٤°
- في أن القبلية والبعدية من المعقولات الثانية الفلسفية ٤٥٦
- الفرق بين الزمان والقبلية والبعدية ٤٥٨
- إن ما به القبلية والبعدية هي نفس أجزاء الزمان ٤٥٨
- في كيفية اعتبار القبلية والبعدية تحت مقولة الزمان مع أنهما من مقولة الاضافة ٤٦٠
- إن الزمان يوجب اعتبار القبلية والبعدية والعديدية في المسافة والحركة ٤٦٦
- البقاء
- إن الممكن يحتاج في الحدوث والبقاء إلى العلة ٣٥٩
- نقل كلام المتكلمين القائلين بعدم الحاجة بعد البقاء ٣٦٠
- أمر الدوام والبقاء والأزل والأبد والسرمذية ٥٣٩
- في معرفة البقاء والاستمرار وربط المتغير بالثابت الواجب ٥٤١
- مناطق البقاء والاستقرار ٥٤١
- كيفية إطلاق البقاء الزماني على الواجب جلّ مجده ٥٤٣
- في بقاء المتحرك ٥٤٩
- في معنى البقاء الدهري ٦٠١

● التَّأخُّد

٣١٦ ان التأخُّد والبساطة عن الواجب

● التأخُّر

٤٦ تأخر الماهية عن مقوماتها وتقدمها على الوجود

١٣٦ كيفية كثرة الأعدام والتقدم والتأخر فيها

٤٤٧ ضروب التقدم والتأخر والمعبة والأحكام المختلفة باختلافها،

٤٩٤ الشدة والضعف والتقدم والتأخر من لوازم الأين والمتى، لا نفس المقولة

٦٤٥ فيه بُتَيْن أقسام التقدم والتأخر

٦٤٥ في أقسام التقدم والتأخر

٦٧٠ شمول التقدم الذاتي العقلي وكيفية معيته بالتأخر

٦٨٩ في تعاكس التقدم والتأخر بالذات في الوجود الرابط

٤٥٢ في أنَّ معروض بعض التقدّمات والتأخّرات هو الزمان

٧١٤ ما قاله المحقّق الطوسي في اعتبارية بعض التأخّرات

٧١٤ في أنَّ التأخر بالزمان وبالمرتبة وبالشرف تأخر بالحقيقة

٦٧٠ عدم انفكاك بعض أقسام التقدم عن المرتبة المتأخرة

٣٤٨ إنّ الحدوث يتأخّر عن الإيجاد

● التَّأَلَّف

٦٧٥ فاقّة الصدور والمجعولية والتألف

● التجوهر

٤٢٧ عدم دوام التجوهر للمجعولات والتسرد للمعلولات

● تحصّل

٥٧٠ في معرفة تحصّل الشيء التدريجي

● التدريجي

٥٧٠ في معرفة تحصّل الشيء التدريجي

٥٧٠ ما قاله الرازي في نفى حصول الشيء التدريجي

● الترجّح

٣٤٢ في بطلان الترجّح بلا مرّجح وأنّ العلم بالإمكان يلزم العلم بالحاجة

● تركب

- عدم تركب الشيء عن النقيضين أو الضدين وبيان لميته ٣١٨
 عدم تركبه تعالى عن الأجزاء الذهنية والعقلية والمحمولة ٢٨٤
 في أن التركيب أساس الإمكان ٣١٧
 في أن الممكن لا يتركب من الممتنع، لأن عدم الجزء علة عدم المركب ٣١٩

● التسلسل

- التسلسل في الأعدام ١٣٦

● الشخص

- في صلة بقاء المستمر وتشخصه بالحركة القطعية ٥٥٢
 في كمالية الحركة ووحدتها وتشخصها ٥٧٧

● التشكيك

- في عدم التشكيك في طبيعة الوجود ١١٦
 التشكيك في الممكنات ٤٢٨

● التصديق

- في أجزاء التصديق ٨٦
 إن الهليات البسيطة كأحد حدود تصديقية والهليات المركبة رسوم تصديقية ١٨٩

● التضائف

- المعية الزمانية معية على سبيل التضائف الطبيعي ٥٢٥

● التفرد

- إن الاتحاد والتفرد عن الواجب ٣١٧

● التقابل

- إن التقابل بين الوجود والعدم هو تقابل النقيضين ١٣٠

● التقدّم

- كيفية كثرة الأعدام والتقدّم والتأخر فيها ١٣٦
 إجابة وفيها تحقيق في تقدّم السلب على الحيثية ٢٣٩
 ضروب التقدّم والتأخر والمعية والأحكام المختلفة باختلافها، ٤٤٧
 الشدة والضعف والتقدّم والتأخر من لوازم الأين والمتى، لا نفس المقولة ٤٩٤
 فيه تُبين أقسام التقدّم والتأخر ٦٤٥

- ٦٢٥ في أقسام التقدّم والتأخر.
- ٦٢٥ التقدّم وأقسامه السبع.
- ٦٢٧ في التقدّم الزماني.
- ٦٢٩ التقدّم الزماني والطبيعي المعتبر في العلل المعدّة.
- ٦٥٣ التقدّم السرمدي المعتبر في الواجب بالذات.
- ٦٥٤ في الفرق بين التقدّم الزماني والسرمدي.
- ٦٥٦ في معرفة ملاك التقدّم.
- ٦٦٣ في معرفة التقدّم بالعلية وبالطبع وبالماهية.
- ٦٦٣ تحقيق في التقدّم بالعلية.
- ٦٦٤ المعية المعتبرة في التقدّم بالعلية و صلتها بساير المتقدّمات.
- ٦٦٥ إنّ وجوب الشيء من التقدّم بالعلية فقط.
- ٦٦٨ في التقدّم العلّي.
- ٦٦٩ في معرفة أقسام التقدّم وكيفية إطلاقاته على الواجب.
- ٦٦٩ معرفة أقسام التقدّم.
- ٦٧٠ شمول التقدّم الذاتي العقلي وكيفية معيته بالتأخر.
- ٦٧٠ عدم انفكاك بعض أقسام التقدّم عن المرتبة المتأخرة.
- ٦٧٠ التقدّم المعتبر في علّة الماهية.
- ٦٧٣ معرفة التقدّم بالماهية في عللى الماهية.
- ٦٧٣ تقدّم الذاتي على الوجود وتقدّم أجزاء الماهية عليها.
- ٦٧٤ عدم جواز إطلاق التقدّم بالماهية وبالطبع على الواجب بالذات.
- ٦٧٥ أقسام تقدّم الحقّ على المعلول الأوّل.
- ٦٨٥ في كيفية تقدّم وجود العلّة و وجوبه على المعلول.
- ٦٨٥ في معرفة التقدّم في الجعل والماهية.
- ٦٨٨ في التقدّم السرمدي الملحوظ في المتقدّم بالماهية.
- ٦٨٩ في تعاكس التقدّم والتأخر بالذات في الوجود الرابط.
- ٦٩١ التقدّم بالمكان وبالمرتبة.
- ٦٩٢ تحقيق في كيفية تقدّم مقدّمات القياس على النتيجة.
- ٦٩٩ في افتراق التقدّم الزماني مع التقدّم الدهري والسرمدي.

- ٧٠٨ في عدم ارجاع التقدّم الرتبي والشرفي إلى الزماني
- ٧٠٨ وهم فيما قاله صاحب المصارحات في التقدّم الزماني
- ٧١٦ فيما قاله الرازي في تقدّم العلة على المعلول
- ٤٥٢ في أنّ معروض بعض التقدّمات والتأخرات هو الزمان
- ٧١١ في التقدّم بالشرف وبالطبع وبالعلية
- ٧١٣ تحقيق في التقدّم بالشرف
- ٧١٤ افتراق التقدّم بالشرف مع التقدّم بالطبع وبالعلية
- ٧١٣ تحقيق في التقدّم بالطبع وبالماهية وبالعلية
- ٧١٤ افتراق التقدّم بالشرف مع التقدّم بالطبع وبالعلية
- ٦٦٦ تقدّم التقدّم بالعلية على التقدّم بالماهية وبالطبع
- ٧٠٩ ارجاع التقدّم الرتبي الطبيعي إلى الزماني
- ٧٠٩ ارجاع التقدّم الشرفي إلى الزماني
- ٤٠٣ كيف يتقدّم وجوب المعلول على وجوده الايجاد
- التقرّر
- ١٣٢ إنّ السلب يتعلّق أيضاً بمرتبة التقرّر والفعلية للماهية
- التكرّر
- ٢٩٤ في عدم تكرّر الواجب وكيفية وحدته
- التلازم
- ٢٦٩ أقسام التلازم
- التناسخ
- ١٦٣ لزوم اعتبار التناسخ في إعادة المعدوم
- التناقض
- ٦٧ في معنى العموم في الأمور العامة وفي اعتبار وحدة الحمل في التناقض
- التناهي
- ٤٦٧ في إثبات تناهي الزمان من وجه
- ٤٦٨ بيان تناهي الكم مطلقاً
- ٤٨١ ما توهم بعض الفلاسفة في عدم تناهي الزمان
- ٦١٥ كيفية اعتبار عدم التناهي في الكم المتصل

- ٦١٥ كيفية اعتبار التناهي في الامتداد الشخصي المتخيل
- ٦١٧ في معنى تناهي مقدار الزمان وتماديه في الماضي
- ٦١٤ في كيفية الجمع بين استحالة اللا تناهي والأزلية الزمانية
- ٦١٥ كيفية اعتبار اللاتناهي في الاعتباريات المتخيلة

● التوحيد

- ٢٨٣ في توحيد الواجب
- ٢٨٣ في بيان عدم العلة للقيوم الواجب وتوحيده

● الثبوت

- ١٣٢ مدخل استيعابي و ردع برهاني في عدم الثبوت للماهية قبل الجعل
- ٢٤٤ تتميم في كيفية ثبوت الإمكان في الخارج
- ٤٢٨ أقسام الممكنات بحسب ظرف الثبوت

● الجاعل

- ٢٨١ معرفة حق التعبير عن جاعل الماهيات والإثبات
- ٣٦٢ في كيفية جعل الجاعل
- ٣٦٧ معنى تأثير الفاعل الجاعل
- ٣٧٧ كيفية تأثير الجاعل في المفعول الباقي
- ٤٠٦ الوجوب والإيجاب المعترين في الجاعل حين جعل الماهية
- ٥٠٠ إن جاعل الزمان ليس بزمني
- ٦٠٢ معنى إفاضة الجاعل للمعلول
- ٣٧٧ إن جاعل الكل هو القيوم الواجب فقط

● الجذر الاصم

- ٩٩ تنمة في الإجابة عن شبهة الجذر الاصم

● الجرم الأقصى

- ٤٧١ الزمان ينتزع من حركة الجرم الأقصى

● الجزء

- ٤٢٠ بحث ميزاني في عدم انفكاك الضرورة عن الجزئيات والكمليات

● الجسمانية

- ٢٨٧ ليس للواجب طبيعة جسمانية أو مقدارية

معرفة العدم المسبوق على الامتدادات الجسمانية والأبعاد المسافية ٦٢٠

● الجعل

في تحقيق الجعل والحمل وما يلتصق بذلك ١٧

في أقسام الجعل ١٧

جعل الانتصاف ٢٣

ما قاله بعض الإشراقية في الجعل والردّ عليه ٢٤

تحقيق في أنّ الجعل إما ابداعى أو اختراعى ٢٥

في الجعل ومتعلّقه ٢٧

كيفية جعل لوازم الماهية بلا جعل بسيط ومؤلف ٣٢

تحقيق في لواحق الجعل ٤٠

يمكن أن يكون الوجود مجعولاً بالجعل البسيط ٤٧

يجب أن تكون الماهية متقرّرة قبل الجعل ٥٤

مدخل استينائيّ و ردع برهانيّ في عدم الثبوت للماهية قبل الجعل ١٣٢

تنبيه على أن ليس للماهية ثبوت قبل الجعل ١٣٢

تشكيك في أنّ جعل الإمكان يوجب سلسلة غير متناهية في الخارج ٢٦٥

مسألة الجعل تقتضي بطلان الأولوية الذاتية ٣٣٢

في كيفية جعل الجاعل ٣٦٢

الجعل هو الإحداث الزماني والإبداع هو الإحداث الدهري ٣٧٤

الوجوب والإيجاب المعتبرين في الجاعل حين جعل الماهية ٤٠٦

في معرفة التقدّم في الجعل والماهية ٦٨٥

المعتبر في الجعل البسيط والمؤلف ٦٨٥

إنّ الجعل المؤلّف لا ينتهي إلى الجعل البسيط ١٨

الجعل البسيط ينسب إلى العلّة الفاعلية فقط ٥٠

ردّ تمويه في الجعل البسيط والاختراعى ٥٥

إنّ الجعل المؤلّف لا ينتهي إلى الجعل البسيط ١٨

إنّ الجعل المؤلّف يختص بالعرضيات ٢٠

● الجنسي

عدم تكثر الواجب في المعنى الجنسي والنوعي ٢٩٥

● الجهة

- ٢٠٥ في افتران الجهة بالرابطة
- ٢٠٩ كيفية اعتبار الجهة في السوالب

● الجهات الثلاث

- ١٧٩ في المواد والجهات الثلاث

● الحاجة

- ٣٥٨ في تحقيق معني الحاجة العقلية
- ٣٦٠ نقل كلام المتكلمين القائلين بعدم الحاجة بعد البقاء

● الحدوث ← الحادث

● الحادث

- ٦٠٦ إنَّ كلَّ حادث زمني حادث دهرى وزماني وذاتي
- ٦١١ كيفية اعتبار الدوام وعدمه في الحادث الدهرى الغير الزماني
- ٣٧٩ إنَّ الإمكانيات بأسرها حادثات ذاتية ودهرية
- ٦٥٢ إنَّ للواجب تقدماً سرمدياً على الحادثات
- ٦٠٦ إنَّ الحادث الزماني مسبوق بعدمين
- ١٢٤ إنَّ الماهيات الإمكانية حادثة بالحدوث الدهري والذاتي
- ٦٠٧ إنَّ العدم لا يطرأ لحادثات، بخلاف الوجود
- ٣٤٦ في أن الحدوث ليس سبباً لافتقار الموجودات إلى العلّة وإشارة إجمالية الى الغاية
- ٣٤٨ إنَّ الحدوث يتأخّر عن الإيجاد
- ٣٥٩ إنَّ الممكن يحتاج في الحدوث والبقاء إلى العلّة
- ٦٥٠ في إثبات الحدوث السرمدى
- ١٢٤ إنَّ الماهيات الإمكانية حادثة بالحدوث الدهري والذاتي
- ٣٧٤ الجعل هو الاحداث الزماني والإبداع هو الإحداث الدهري

● الحدود التصديقية

- ١٨٩ إنَّ الهليات البسيطة كأنَّ حدودَ تصديقية والهليات المركبة رسومُ تصديقية
- الحركة

- ١١٩ إنَّ الهولى والحركة والزمان من الأمور الضعيفة الوجود
- ٤٥١ في أنَّ الزمان هو تكمّم الحركة

٢٤٣	في كيفية اعتبار الحركة والزمان في المسافة
٢٤٣	أنَّ للحركة كَمِيَّة و عدد
٢٤٤	كيف أنَّ الزمان هو كَمِيَّة الحركة
٢٤٤	إنَّ الزمان هو مقدار الحركة بحسب الوجود البقائي الذهني
٢٤٥	في لمية عروض الزمان على الحركة
٢٤٥	إنَّ المسافة هي واسطة عروض الزمان على الحركة
٢٤٥	المسافة هي العلَّة البعيدة لوجود الزمان، والحركة علَّة قريبة له
٢٤٦	إنَّ الزمان يوجب اعتبار القبلية والبعدية والعديدية في المسافة والحركة
٢٤٨	في كيفية علَّة الحركة للزمان وبالعكس
٢٤٨	التشكيك في علَّة الحركة للزمان أو بالعكس
٢٤٩	تحصيل في أنَّ الحركة جزء علَّة الزمان والزمان مشخَّص الحركة
٢٧١	الزمان ينتزع من حركة الجرم الأقصى
٢٧٥	معرفة الحركة التوسطية
٢٧٦	معرفة الحركة القطعية
٢٧٦	عدم قوام الحركة التوسطية بالقطعية
٢٧٦	في مماثلة النقطة الراسمة للخط مع الحركة وأقسامها
٢٧٨	في الآن وفي تعميم أقسام الحركة إلى الزمان
٥٠٠	إنَّ الحركة ليست بزمانية
٥٣٩	إثبات وجود الحركة القطعية والزمان الممتدَّ في الأعيان
٥٥٨	في أنَّ الزمان كمٌّ غير قارٍّ وهو مقدار الحركة القطعية
٥٦١	في عدم جواز انكار الحركة القطعية
٥٦٢	في عدم الواسطة بين الحركة والسكون
٥٦٣	في عدم تحقُّق الحركة في الآن
٥٦٤	في كيفية وجود الحركة في الحاضر
٥٦٨	في ردَّ مغالطة من زعم أنَّ الحركة لا توجد في الحاضر
٥٦٨	في ردَّ مغالطة من زعم أنَّ الحركة لا توجد في الحاضر
٥٧٥	بيان ما قاله الشيخ في الحركة
٥٧٧	في كمالية الحركة ووحدتها وتشخصها

- ٥٧٧ إنَّ الحركة كمال وفعل
- ٥٧٨ الفرق بين اعتبار الكمال في الحركة مع ساير الكمالات
- ٥٧٩ مضاهاة الحركة مع الهيولى
- ٥٧٩ إنَّ أبعد الماهيات عن الحَقِّ هو الهيولى والحركة
- ٥٨٠ في عدم اتِّصاف الحركة بالوحدة عند بعض اليونانيين
- ٥٩٢ في انكار وجود الحركة عبر التاريخ
- ٥٩٣ إنَّ الحركة أمر غير قارَّ الذات ولكن باعتبار الزمان
- ٥٩٤ كلام من قال إنَّ الحركة والزمان فقد تمَّ وجودهما في الماضي
- ٦٢٧ في تناهي الزمان والحركة إلى جانب الأبد وفيه تحقيق القضاء والقدر
- ٢٧٤ إنَّ الفلك الأقصى يستغنى عن حركات غيره

● الحركة التوسطية

- ١١٥ الحركة التوسطية وكيفية وجودها، و في تحقيقها ردَّ على الحركة الجوهرية
- ٢٧٤ في الحركة التوسطية والقطعية
- في أنَّ الزمان والحركة القطعية متحقَّقان في الخارج وأنَّهما مرئسمان في الذهن من الآن والحركة التوسطية
- ٥٥٨ في أنَّ الحركة التوسطية والزمان الممتدَّ يشبان من غير طريق الحسِّ
- ٥٦٠ في الحركة التوسطية
- ٥٧٤ تحقيق في الحركة التوسطية وكيفية نسبتها إلى الزمان
- ٥٧٥ عدم اشتراط مجاوزة الحدِّ في الحركة التوسطية
- ٥٧٦ اتِّصاف الحركة القطعية والتوسطية بالوحدة الشخصية
- ٥٨٠ إنَّ الحركة التوسطية أمر شخصي
- ٥٨٢ إنَّ الحركة التوسطية تكون أمراً خارجياً لا ذهنياً
- ٥٨٧ الحركة التوسطية وكيفية وجودها، و في تحقيقها ردَّ على الحركة الجوهرية
- ١١٥ الحركة التوسطية

● الحركة القطعية

- ١١٥ تنظير المقام بالحركة القطعية الموجودة في زمان شخصي
- ٥٥٤ وجوب وجود الحركة القطعية
- ٥٥٧ أنَّ الزمان والحركة القطعية واحداً شخصياً
- في أنَّ الزمان والحركة القطعية متحقَّقان في الخارج وأنَّهما مرئسمان في الذهن من الآن والحركة

٥٥٨	التوسطية
٥٧٢	عدم التفات المشائين إلى وجود الحركة القطعية
٥٧٤	تأويل ما قاله معلّم المشائين في نفى الحركة القطعية
٥٨٠	انصاف الحركة القطعية والتوسطية بالوحدة الشخصية
٥٨٤	في عدم انكار الحركة القطعية عند المتقدّمين
٥٥٧	وجود الحركة القعطية والآن السبال
	● الحصة
٧٥	معنى الفرد والحصة وغيرهما
	● الحقّ
٣٠٩	في أن لا حقّ أحقّ من الواجب
٣٧٠	دوام إفاضة الحقّ
٥٠١	تنزّه الحقّ عن الزمان والأين والكيف وغيرها
٥٧٩	إنّ أبعد الماهيات عن الحقّ هو الهيولى والحركة
	● الحقيقية
٨٨	القضايا الخارجية والذهنية والحقيقية
	● الحكم
٨٣	في مطابق الحكم و حمل المشتقّ
٨٣	أقسام مطابق الحكم
٩٥	في مطابق الحُكم في القضايا الخارجية والذهنية
٩٧	المطابقة لما في نفس الأمر هو مناط صحة الحُكم
١٨٧	أجزاء النسبة الحكمية
	● الحكمة
٩	تحديد الحكمة التي هي فوق الطبيعة وتحصيل موضوعها
	● الحكمة اليمانية
١٥٥	ما قاله الحكمة اليمانية في المعدودات الزمانية
١٦٨	في معنى امتناع العود عند الحكمة اليمانية
٣٢٣	إنّ الإمكان، السبب المحرّج إلى معجولية الذات وفق الحكمة اليمانية
٥٣٦	في بيان الأصلين اللذين يقيمان للحكمة اليمانية

- ٦٨٨ حكمة يمانية في التقدّم الرمدي الملحوظ في المتقدّم بالماهية
- ٣٨٩ أقسام الضرورة عند الميزان اليمني

● الحمل

- ١٠ كيفية حمل الوجود وتباينه مع سائر الأعراض
- ٤٥ تحقيق في كيفية حمل الوجود وسبق الماهية عليه
- ٦٠ في الحمل
- ٦٠ في حمل المواطة والاشتقاق
- ٦٧ في معنى العموم في الأمور العامة وفي اعتبار وحدة الحمل في التناقض
- ٧٠ في تشرّي أحكام العام في الحمل
- ٧٨ في أقسام الحمل، بالذات وبالعرض
- ٨٠ معيار الحمل في الذاتيات والعرضيات
- ٨٢ في كيفية اتحاد الموضوع والمحمول في الحمل
- ٨٣ تنبيه في كيفية لزوم الاتحاد في الحمل
- ٨٤ تنقيح مناط حمل المشتق
- ١٩٨ في أنّ النسبة الحكمية ثبوتية فقط، وليس في القضية السالبة حمل
- ٦١ في الحمل الأولى والشايع
- ٨٦ في معرفة الاتحاد في الحمل الأولى والشايع
- ٨٥ في أقسام الحمل الشايع
- ٦٦ الموضوع في الحمل المتعارف
- ٨٣ في مطابق الحكم و حمل المشتق
- ٨٩ معرفة الموضوع في الحملات
- ٤١٧ في أنّ الإمكان الذي يعتبر في المحمول يوجب أن يصح العقد من الحملات الحقيقية ..
- ٨٨ أقسام القضايا الحملية
- ٩٣ معرفة الحملية البتية وغير البتية

● الخارج

- ١٢ كيفية اعتبار الوجود في الخارج
- ٢٦٠ في عدم تحقّق الموادّ الثلاث في الخارج بالذات
- ٢٦٣ ردّ ما قاله بعض المتكلّمين في تحقّق معنى الإمكان في الخارج

- تتميم في كيفية ثبوت الإمكان في الخارج ٢٤٤
- تشكيك في أن جعل الإمكان يوجب سلسلة غير متناهية في الخارج ٢٤٥
- إن الحركة التوسيطية تكون أمراً خارجياً لا ذهنياً ٥٨٧
- القضايا الخارجية والذهنية والحقيقية ٨٨
- المادة والصورة الخارجية والعقلية ٤٨٦
- الخلا
- في معرفة اللاخلاق الزماني والمكاني ٤١٩
- الخلق
- في عدم خلق الزمان قبل الخلق وما يلحق به ٤٢٣
- لا يخلق الزمان في جانب الأزل أطول وأكثر مقداراً مما قد خلق عليه ٤٢٣
- الخير
- إن الماهية المعلولة محفوفة بالخير أيضاً ١٢٥
- إن تدرج الخير والشر يتبع الوجود والقوة ١٢٧
- ملخص القول في الخير الحقيقي والإضافي ١٢٦
- الدوام
- أمر الدوام والبقاء والأزل والأبد والسرمدية ٥٣٩
- في معرفة أقسام الدوام وما يقابلها ٥٣٩
- كيفية اعتبار الدوام وعدمه في الحادث الدهري الغير الزماني ٤١١
- كيفية اعتبار العقود الدائمة في غير الزمانيات ٤٠٩
- الدهر
- في جواز انقلاب الامتناع بالغير إلى الوجوب بالغير في وعاء الدهر لا الزمان ٢٥٢
- إثبات الدهر عبر هذا الدليل ٤٥٥
- في تحقيق معنى الدهر والسرمد ٤٨٧
- في تحقيق الزمان والدهر والسرمد ٥٠٣
- وعاء الدهر ٥٠٤
- معرفة الدهر ٥٠٦
- تعريف إجمالي للزمان والدهر والسرمد ٥٠٦
- في اعتبار الزمان والدهر والسرمد ٥٠٧

- ٥١٧ في تفسير الزمان والدهر.
- ٥١٨ كيفية اعتبار السرمد والدهر والزمان.
- ٥١٩ إن الدهر ليس مدة السكون أو زمان غير معدود بالحركة.
- ٥١٩ إن الدهر ليس مقدار الزمان.
- ٥٢٠ في معرفة الدهر والسرمد والمعية الزمانية.
- ٥٢٠ لمية اعتبار الدهر والسرمد.
- ٥٢٢ معرفة وعاء الدهر.
- ٥٣٤ معرفة حصول الوجود في وعاء الدهر والسرمد بعد العدم.
- ٥٩٧ في أن الزمان واحد شخصي في وعاء الدهر.
- ٥٩٨ إن الموجود الغير القارّ قارّ في وعاء الدهر.
- ٦٢٩ جواز اعتبار أبدية الزمان وأزليته في وعاء الدهر.
- ٣٧٤ الجعل هو الإحداث الزماني والإبداع هو الإحداث الدهري.
- ٦٠١ في معنى البقاء الدهري.
- ٦٠٦ إن العدم الزماني لا يستلزم العدم الدهري.
- ٦٠٦ إن كلّ حادث زماني حادث دهري وزماني وذاتي.
- ٦١٠ تحقيق في الفرق بين الإطلاق العامّ الفعلي الدهري والزماني.
- ٦١١ كيفية اعتبار الدوام وعدمه في الحادث الدهري الغير الزماني.
- ٦٩٨ إن الفلاسفة يعترفون بالسبق الدهري والسرمدي.
- ٦٩٨ إلحاق السبق الدهري والسرمدي إلى السبق الزماني عند الفلاسفة.
- ٦٩٩ في افتراق التقدّم الزماني مع التقدّم الدهري والسرمدي.
- ٤٢٤ إن طبيعة الإمكان تسبق جميع الجائزات سبقاً دهرياً.
- ٣٧٩ إن الإمكانيات بأسرها حادثات ذاتية ودهرية.
- ٥٢٤ كيفية انطباق المعية الدهرية بالزمان.
- ٥٢٦ معرفة النسبة الغير المتقدّرة الدهرية والسرمدية.
- ٦٩٧ إن معية الباري هي المعية الدهرية.
- ٧٠٢ في المعية الدهرية والسرمدية.
- ٧٠٣ تخالف المعية الدهرية والسرمدية.
- ٦٠٢ كيفية اعتبار الضرورة بشرط المحمول في الدهريات.

٦٠٣	عدم جواز اعتبار عدم طار في الدهريات والزمانيات
٦٠٤	ارتفاع العدم عن الدهريات

● الذات

٦٠٦	إن كل حادث زماني حادث دهري وزماني وذاتي
٧٠٣	في عدم حصر السبق الذاتي في الذي بالطبع وبالعلية
٨٠	معيار الحمل في الذاتيات والعرضيات
٣٣٢	في بطلان الأولوية الذاتية
٣٣٢	مسألة الجعل تقتضي بطلان الأولوية الذاتية
٣٩٥	في عدم تبدل الوجوب بالغير إلى بالذات وبالعكس

● الذهن

٢٠١	إن محمول العقد الحملي في كل القضايا ثابتاً في الذهن قطاً
	في أن الزمان والحركة القطعية متحققان في الخارج وأتاهما مرتسمان في الذهن من الآن والحركة
٥٥٨	التوسطية
٥٨٧	إن الحركة التوسطية تكون أمراً خارجياً لا ذهنياً
٥٦	تحقيق في الأنصافات الذهنية
٨٨	القضايا الخارجية والذهنية والحقيقية

● الرباطي

١٩٣	بيان آخر في معاني الوجود الرباطي
١٩٤	معنى العدم الرباطي
٢٠٥	في اقتران الجهة بالرابطة

● الرتبي

٦٩٠	في السبق الرتبي
٦٩٣	في عدم ارجاع السبق بالشرف إلى السبق الرتبي والزماني
٧٠٨	في عدم ارجاع التقدم الرتبي والشرفي إلى الزماني

● الزمان

١١٥	تنظير المقام بالحركة القطعية الموجودة في زمان شخصي
١١٩	إن الهيولى والحركة والزمان من الأمور الضعيفة الوجود
١٦١	لزوم إعادة الوقت والزمان في إعادة المعدوم

- ١٦٣ لزوم اعتبار زمانٍ لا نهاية له في إعادة المعدوم
- ١٦٦ إنَّ الزمان لا يقبل الإعادة بالذات
- ٢٥٢ في جواز انقلاب الامتناع بالغير إلى الوجوب بالغير في وعاء الدهر لا الزمان
- ٢٥١ في الزمان
- ٢٥١ في أنَّ الزمان هو تكَمُّم الحركة
- ٢٥٢ في أنَّ معروض بعض التقدّمات والتأخّرات هو الزمان
- ٢٥٢ إثبات الزمان والرّد على منكريه
- ٢٥٢ في اثبات الزمان عن طريق اعتبار القبلية والبعدية
- ٢٥٧ في حقيقة الزمان
- ٢٥٨ الفرق بين الزمان والقبلية والبعدية
- ٢٥٨ إنَّ ما به القبلية والبعدية هي نفس أجزاء الزمان
- ٢٥٩ اعتبار الزمان والمعية
- ٢٦٠ في كيفية اعتبار القبلية والبعدية تحت مقولة الزمان مع أنَّهما من مقولة الاضافة
- ٢٦٣ في كيفية اعتبار الحركة والزمان في المسافة
- ٢٦٤ كيف أنَّ الزمان هو كَمِّية الحركة
- ٢٦٤ إنَّ الزمان هو مقدار الحركة بحسب الوجود البقائي الذهني
- ٢٦٥ في لمية عروض الزمان على الحركة
- ٢٦٥ إنَّ المسافة هي واسطة عروض الزمان على الحركة
- ٢٦٥ المسافة هي العلّة البعيدة لوجود الزمان، والحركة علّة قريبة له
- ٢٦٦ إنَّ الزمان يوجب اعتبار القبلية والبعدية والعديدية في المسافة والحركة
- ٢٦٧ في إثبات تناهي الزمان من وجه
- ٢٦٨ في كيفية علّة الحركة للزمان وبالعكس
- ٢٦٩ تحصيل في أنَّ الحركة جزء علّة الزمان والزمان مشخّص الحركة
- ٢٧٠ في أمر الزمان
- ٢٧١ الزمان ينتزع من حركة الجرم الأقصى
- ٢٧٢ في لمية انحصار الزمان بحركة الفلك الأقصى
- ٢٧٨ في الآن وفي تعميم أقسام الحركة إلى الزمان
- ٢٧٩ معرفة الآن الذي هو طرف الزمان

٤٨١	في نسبة الآن إلى الزمان
٤٨١	في نقي قدم الزمان
٤٨١	ما توهم بعض الفلاسفة في عدم تناهي الزمان
٤٨٣	انتهاء تمادي الزمان في الماضي
٤٨٤	ابتداء الزمان
٤٨٤	في أن الزمان ليس واحداً شخصياً
٤٩٥	في كيفية نسبة الشيء إلى الزمان
٤٩٦	في عدم وجود الزمان في زمان وتعميم الأمر إلى غير الزمانيات
٤٩٨	في عدم وقوع المفارقات في الزمان
٤٩٩	عدم وقوع غير المتغيرات في الزمان والآن
٥٠٠	عدم وقوع علّة الزمان في الزمان
٥٠٠	إن جاعل الزمان ليس بزماني
٥٠١	تنزه الحق عن الزمان والأين والكيف وغيرها
٥٠١	في أن كل ما يوجد مع الزمان لا يوجب أن يكون فيه
٥٠٣	في تحقيق الزمان والدهر والسرمد
٥٠٤	وعاء الزمان
٥٠٦	تعريف إجمالي للزمان والدهر والسرمد
٥٠٧	في اعتبار الزمان والدهر والسرمد
٥١٧	في تفسير الزمان والدهر
٥١٧	ليس زمان وجود غير مفارق
٥١٨	ما قال أتباع أفلاطون في أن الزمان من الطبائع الجوازية
٥١٨	كيفية اعتبار السرمد والدهر والزمان
٥١٩	إن الدهر ليس مدة السكون أو زمان غير معدود بالحركة
٥١٩	إن الدهر ليس مقدار الزمان
٥٢١	معرفة وعاء الزمان
٥٢٢	في الزمان وما يتعلّق به
٥٢٢	نسبة الآن السيال إلى الزمان
٥٢٣	المنتسبات إلى الزمان

- ٥٣٥ معرفة حصول الوجود في وعاء الزمان بعد العدم.
- ٥٣٩ إثبات وجود الحركة القطعية والزمان الممتد في الأعيان.
- ٥٣٩ تحقيق معنى أن الزمان غير قارٍ الذات، ومعنى أن العدم منه ما هو أزلي.
- ٥٥٣ الزمان الممتد.
- ٥٥٧ أن الزمان والحركة القطعية واحداً شخصياً.
- ٥٥٨ في أن الزمان كم غير قارٍ وهو مقدار الحركة القطعية.
- في أن الزمان والحركة القطعية متحققان في الخارج وأنها مرتسمان في الذهن من الآن والحركة
- ٥٥٨ التوسيطية.
- ٥٦٠ في أن الحركة التوسيطية والزمان الممتد يثبتان من غير طريق الحس.
- ٥٦٠ ارتسام الزمان في النفوس الفلكية.
- ٥٦٥ تشكيك آخر بمثل ما جاء في الزمان، وفي الحركة.
- ٥٩٠ كيفية وجود الزمان.
- ٥٩٣ إن الحركة أمر غير قارٍ الذات ولكن باعتبار الزمان.
- ٥٩٣ اضطراب شيخ أتباع الرواقية في أمر الزمان.
- ٥٩٤ كلام من قال إن الحركة والزمان فقد تم وجودهما في الماضي.
- ٥٩٥ كلام بعض من يرى أن مبدع الكل أوجد الزمان المتصل من أزل إلى أبده.
- ٥٩٧ في أن الزمان واحد شخصي في وعاء الدهر.
- ٥٩٩ في مضاهاة الزمان والمكان في الحكم.
- ٦٠٩ إن القضية المطلقة العامة الفعلية والقضية الدائمة تتحققان في الزمان.
- ٦١٢ مقدمة في تناهي الزمان والزمانيات إلى لا نهاية.
- ٦١٧ في معنى تناهي مقدار الزمان وتمادي في الماضي.
- ٦١٩ إن الآن ليس طرف الزمان في الأزل.
- ٦٢١ في بيان محل الزمان.
- ٦٢٣ في عدم خلق الزمان قبل الخلق وما يلحق به.
- ٦٢٣ لا يخلق الزمان في جانب الأزل أطول وأكثر مقداراً مما قد خلق عليه.
- ٦٢٦ الفرق بين الفلك الأقصى والزمان من اعتبار العدم.
- ٦٢٧ في تناهي الزمان والحركة إلى جانب الأبد وفيه تحقيق القضاء والقدر.
- ٦٢٩ جواز اعتبار أبدية الزمان وأزليته في وعاء الدهر.

٧٠٤	في كيفية سبق أجزاء الزمان.....
٧٠٤	ما قاله السهروردي في المقام وإلحاق سبق أجزاء الزمان إلى السبق الطبيعي.....
٧٠٦	في كيفية سبق أجزاء الزمان.....
٧٠٦	السبق الرتبي بين أجزاء الزمان عند المشائين.....
٧٠٧	تحقيق في اعتبار سبق آخر أيضاً في أجزاء الزمان.....
٦٢٤	لا يتصور امتداد في العدم السابق على الزمان، وفيه إبطال الزمان الموهوم.....
٣٧٤	الجعل هو الإحداث الزماني والإبداع هو الإحداث الدهري.....
٥٣٣	إنَّ الزماني والمكاني متضاهيان.....
٥٣٩	المكانية في استحالة تمادي المقدار الزماني أيضاً إلى لا نهاية بالفعل.....
٥٤٣	كيفية إطلاق البقاء الزماني على الواجب جلَّ مجده.....
٥٤٥	معرفة الأزلي الزماني.....
٥٤٦	معرفة الأبد السرمدي والزماني.....
٦٠٦	إنَّ العدم الزماني لا يستلزم العدم الدهري.....
٦٠٦	إنَّ كلَّ حادث زماني حادث دهرى وزماني وذاتي.....
٦٠٦	إنَّ كلَّ حادث زماني حادث دهرى وزماني وذاتي.....
٦١٠	تحقيق في الفرق بين الإطلاق العام الفعلي الدهري والزماني.....
٦١١	كيفية اعتبار الدوام وعدمه في الحادث الدهري الغير الزماني.....
٦١٦	لمية عدم البداية للشيء في الأزل الزماني.....
٦١٩	في معرفة اللاخلأ الزماني والمكاني.....
	عدم مضاهاة اللاخلأ الزماني والمكاني واللا ملاً الزماني والمكاني في الخواص
٦٢١	والأحكام.....
٦٤٧	في التقدّم الزماني.....
٦٤٩	التقدّم الزماني والطبيعي المعتبر في العلل المعدة.....
٦٥٠	عدم جواز اعتبار التقدّم الزماني في الواجب الوجود.....
٦٥٤	في الفرق بين التقدّم الزماني والسرمدي.....
٦٩٣	في عدم ارجاع السبق بالشرف إلى السبق الرتبي والزماني.....
٦٩٨	إلحاق السبق الدهري والسرمدي إلى السبق الزماني عند الفلاسفة.....
٦٩٩	في افتراق التقدّم الزماني مع التقدّم الدهري والسرمدي.....

- ٧٠١ في أن السبق السرمدى لا يندرج تحت السبق الزمانى
- ٧٠٨ في عدم ارجاع التقدّم الرتبى والشرفى إلى الزمانى
- ٧٠٨ وهم فيما قاله صاحب المصارحات في التقدّم الزمانى
- ٧٠٩ ارجاع التقدّم الرتبى الطبيعى إلى الزمانى
- ٧١٠ اعتبار السبق الزمانى في السبق الرتبى العقلى
- ١٢٦ إنّ الزمانيات محفوفة بالشرّ
- ٢٥٨ تنبيه في الفرق بين الإمكان الذاتى والإمكان المختصّ بالزمانيات
- ٢٩٦ في عدم وجود الزمان في زمان وتعميم الأمر إلى غير الزمانيات
- ٥٢٨ إنّ الزمانيات عند الواجب سواسية الظهور
- ٥٣١ أنّ الزمانيات تحضر عند الواجب دفعة واحدة
- ٥٦٩ في أنّ الموجودات القارّة أقوى وأكمل وجوداً من الزمانيات
- ٥٩٤ في كيفية وجود الزمانيات
- ٥٩٧ كيفية حضور الزمانيات عند الواجب
- ٦٠٣ عدم جواز اعتبار عدم طارى في الدهريات والزمانيات
- ٦٠٣ إنّ انقطاع الوجود لا يتصور إلا في الزمانيات
- ٦٠٥ إعضال في كيفية ارتفاع العدم عن الزمانيات
- ٦٠٩ كيفية اعتبار العقود الدائمة في غير الزمانيات
- ٥٢٤ معرفة المعية الزمانية
- ٥٢٥ معرفة النسبة المتقدّرة الزمانية
- ٥٤٤ معرفة الأزل السرمدى والمعية الغير الزمانية
- ٥٤٦ الأزلية والأبدية الزمانية
- ٥٤٧ الأزلية والأبدية الغير الزمانية
- ٦٠٨ إنّ الماضى والمستقبل يختلفان بالقياس إلى الأشخاص الزمانية
- ٦١٤ في كيفية الجمع بين استحالة اللاتناهي والأزلية الزمانية
- ٦١٦ معنى الأزلية الزمانية
- ٦١٧ الردّ على الفلسفة العامّة في معنى الأزلية الزمانية

● السبب

في أن الحدوث ليس سبباً لافتقار الموجودات إلى العلّة وإشارة إجمالية الى الغاية ٣٤٦

● السبق

- ٤٥ تحقيق في كيفية حمل الوجود وسبق الماهية عليه.
- ٥٣ سبق الماهية على الوجود
- ٣٧٢ في كيفية سبق العدم على المجعول
- ٥٣٣ في كيفية سبق العدم على الموجودات
- ٦٩٠ في السبق الرتبي
- ٦٩٣ في عدم ارجاع السبق بالشرف إلى السبق الرتبي والزمني
- ٦٩٥ في تخميس أقسام السبق عند الجمهور
- ٦٩٥ تسديس أقسام السبق عند المتكلمين والردّ عليهم في السبق بالذات
- ٦٩٦ تسبيع أقسام السبق
- ٦٩٦ في أن عدد أقسام السبق ليست بمتكافئة لأقسام المعية عند الجمهور
- ٦٩٧ وجوب تسديس أقسام السبق
- ٦٩٨ إن الفلاسفة يعترفون بالسبق الدهري والسرمدى
- ٦٩٨ إلحاق السبق الدهري والسرمدى إلى السبق الزمني عند الفلاسفة
- ٧٠١ في أن السبق السرمدى لا يندرج تحت السبق الزمني
- ٧٠٣ في عدم حصر السبق الذاتي في الذي بالطبع وبالعلية
- ٧٠٤ في كيفية سبق أجزاء الزمان
- ٧٠٤ ما قاله السهروردي في المقام وإلحاق سبق أجزاء الزمان إلى السبق الطبيعي
- ٧٠٧ تحقيق في اعتبار سبق آخر أيضاً في أجزاء الزمان
- ٧١٠ اعتبار السبق الزمني في السبق الرتبي العقلى
- ٧١١ السبق بالشرف
- ٧١١ ما قاله ابن سينا في أقسام السبق
- ٤٢٤ إن طبيعة الإمكان تسبق جميع الجائزات سبقاً دهرياً
- ٧١٠ لحاققة في أقسام السبق بالرتبة
- ٧١٠ اعتبار السبق الزمني في السبق الرتبي العقلى
- ٦٠٦ إن الحادث الزمني مسبوق بعدمين
- ٦٢٠ معرفة العدم المسبوق على الامتدادات الجسمانية والأبعاد المسافية
- ٣٨٠ إن المعلولات مسبوقة بالبطلان

٢٢٢ إنَّ طبيعة الإمكان تسبق جميع الجائزات سبقاً دهرياً.

● السالبة

٦٨ تحقيق في موضوع القضية السالبة.....

٦٩ تحقيق في أنَّ موضوع السالبة كيف أعمّ من موضوع الموجبة.....

٩٢ التنظير بين موضوع السالبة وبين الموجبة التي هي السالبة المحمول.....

● السرمد

٤٨٧ في تحقيق معنى الدهر والسرمد.....

٥٠٣ في تحقيق الزمان والدهر والسرمد.....

٥٠٥ وعاء السرمد.....

٥٠٥ إنَّ عرش السرمد يختصّ بالواجب.....

٥٠٦ معرفة السرمد.....

٥٠٦ تعريف إجمالي للزمان والدهر والسرمد.....

٥٠٧ في اعتبار الزمان والدهر والسرمد.....

٥١٦ بيان ما قاله بهمنيار والسهورودي في المقام.....

٥١٨ كيفية اعتبار السرمد والدهر والزمان.....

٥٢٠ في معرفة الدهر والسرمد والمعية الزمانية.....

٥٢٠ لمّية اعتبار الدهر والسرمد.....

٥٢١ معرفة وعاء السرمد.....

٥٢٨ في كيفية إحاطة السرمد بالزمانيات.....

٥٣٤ معرفة حصول الوجود في وعاء الدهر والسرمد بعد العدم.....

٥٤٤ معرفة الأزل السرمدي والمعية الغير الزمانية.....

٥٤٦ معرفة الأبد السرمدي والزمني.....

٦٥٠ في إثبات الحدوث السرمدي.....

٦٥٣ التقدّم السرمدي المعتبر في الواجب بالذات.....

٦٥٤ في الفرق بين التقدّم الزمني والسرمدية.....

٦٨٨ في التقدّم السرمدي الملحوظ في المتقدّم بالماهية.....

٦٩٨ إنَّ الفلاسفة يعترفون بالسبق الدهري والسرمدية.....

٦٩٨ إلحاق السبق الدهري والسرمدية إلى السبق الزمني عند الفلاسفة.....

٧٠١	في أن السبق السرمدي لا يندرج تحت السبق الزماني
٦٥٢	إن للواجب تقدماً سرمدياً على الحادثات
٣٩٩	معرفة الضرورة المطلقة الذاتية السرمدية
٥٢٥	في أن النسبة السرمدية تباين النسبة المتقدرة
٥٢٦	معرفة النسبة الغير المتقدرة الدهرية والسرمدية
٥٣٩	أمر الدوام والبقاء والأزل والأبد والسرمدية
٧٠٢	في المعية الدهرية والسرمدية
٧٠٣	تخالف المعية الدهرية والسرمدية
٤٢٧	عدم دوام التجوهر للمجعولات والتسرد للمعلولات

● السكون

٤٧٣	حقيقة السكون
٥١٩	إن الدهر ليس مدة السكون أو زمان غير معدود بالحركة
٥٦٢	في عدم الواسطة بين الحركة والسكون

● السلب

١٣٢	إن السلب يتعلّق أيضاً بمرتبة التقرّر والفعلية للماهية
٢٣٩	إجابة وفيها تحقيق في تقدّم السلب على الحيثية
٢١٤	في معنى ضرورة النسبة السلبية ودوامها
٢٩٣	بيان الأوصاف السلبية للواجب
٢٠٩	كيفية اعتبار الجهة في السوالب

● السيلال

٥٨٣	كيفية تكثر الآن السيلال
٥٥١	في تحديد ما يبقى في السيلان

● الشبهة

٢٩٨	في حلّ شبهة ابن كمونه
-----	-----------------------

● الشخصي

٥٨٢	إن الحركة التوسطية أمر شخصي
٥٩٧	في أن الزمان واحد شخصي في وعاء الدهر

● الشدة

الشدة والضعف والتقدم والتأخر من لوازم الأين والمتى، لا نفس المقولة ٤٩٤

● الشرّ

في عدمية الشرّ ١٢٠

الشرّ بالقياس وبالإضافة ١٢٢

تحليل الشرّ الذي بالذات وبالقياس ١٢٢

الشرّ عدمي ١٢٣

إنّ الزمانيّات محفوفة بالشرّ ١٢٦

إنّ تدبّج الخير والشرّ يتبع الوجود والقوّة ١٢٧

مساوغة الإمكان والفقدان والشرّ ٤٢٨

الشرور الإضافية ١٢٣

إنّ الماهية الممكنة المعلولة محفوفة بالشرّين معاً ١٢٥

● الشرف

في عدم ارجاع السبق بالشرف إلى السبق الرتبي والزماني ٦٩٣

في عدم ارجاع التقدم الرتبي والشرفي إلى الزماني ٧٠٨

● الشيء

إنّ الواجب هو البرهان على كلّ شيء ٢٩٣

في حكم توقّف شيء على المحال بالذات ٤٤٢

● الصادر الأوّل

في الصادر الأوّل ٢٥٦

عدم التكرّر في الصادر الأوّل ٤١٠

فاقة الصدور والمجعولية والتألف ٦٧٥

● الصفات

أقسام الصفات ٢٥٩

بيان الاوصاف السلبية للواجب ٢٩٣

● الصورة

المادة والصورة الخارجية والعقلية ٦٨٦

● الضدّ

- إنّ الوجود لا ضدّ له ١٢٨
 إنّ الوجود لا مثل ولا ضدّ له ١٢٩
 عدم تركّب الشيء عن التقيضين أو الضدين وبيان لمّيته ٣١٨

● الضرورة

- في معنى ضرورة النسبة السلبية ودوامها ٢١٤
 أقسام الضرورة عند الميزان اليماني ٣٨٩
 تحقيق في معنى الضرورة الوصفية والوقعية ٣٩٦
 تحقيق في كيفية اعتبار الضرورة في الوجوب السابق واللاحق ٣٩٨
 معرفة الضرورة المطلقة الذاتية السردية ٣٩٩
 إنّ الضرورة العارضة للشيء تنبعث عن ذات الموضوع ٤١٧
 تحقيق في الضرورة الواقعة في القضايا ٤٢٠
 يمكن أن تكون الضرورة غير دائمة في القضايا ٤٢٠
 بحث ميزاني في عدم انفكاك الضرورة عن الجزئيات والكليات ٤٢٠
 كيفية اعتبار الضرورة بشرط المحمول في الدهريات ٦٠٢
 تحقيق في إرجاع العقود إلى الضرورة البتّانة ٢١٢
 في الفرق بين الضروريات المعتبرة في القضايا ٣٩٨

● الضعف

- الشدة والضعف والتقدّم والتأخر من لوازم الأين والتمتّى، لا نفس المقولة ٤٩٤

● الطبع

- في معرفة التقدّم بالعلّة وبالطبع وبالماهية ٦٦٣
 الفرق بين المتقدّم بالعلّة والمتقدّم بالطبع والماهية فيما فيه التقدّم ٦٦٤
 تقدّم التقدّم بالعلّة على التقدّم بالماهية وبالطبع ٦٦٦
 تشارك المتقدّم بالعلّة والمتقدّم بالماهية وبالطبع في لواحق التنوع ٦٦٧
 عدم جواز إطلاق التقدّم بالماهية وبالطبع على الواجب بالذات ٦٧٤
 في عدم حصر السبق الذاتي في الذي بالطبع وبالعلّة ٧٠٣
 في التقدّم بالشرف وبالطبع وبالعلّة ٧١١
 في كيفية وجود الطبايع الاعتبارية ٢٦٥

● الطبيعة

- ٧٦ في الفرد والطبيعة
- ٧٧ إنَّ العقل يلاحظ الطبيعة باعتبارين
- ٧٨ إنَّ الفرد والمقيّد لا يتحقّقان بدون الطبيعة والمطلق
- ٢٤٥ في تعميم حكم الطبيعة على الفرد، دون العكس كلياً
- ٢٥٠ في نقيض الطبيعة
- ٢٢٤ إنَّ طبيعة الإمكان تسبق جميع الجائزات سبقاً دهرياً

● الطرف

- ٢٧٩ في معرفة الآن السيال والطرف وأقسام العدّ

● الظرف

- ٢٢٨ أقسام الممكنات بحسب ظرف الثبوت

● العاقل

- ١٤١ كيفية علم المجرّد، واتحاد العاقل بالمعقول في المجرّدات

● العامّ

- ٧٠ في تسرّي أحكام العامّ في الحمل
- ٧٣ إنَّ العقل يلاحظ العامّ في القضية بوجهين
- ٦٧ في معنى العموم في الأمور العامة وفي اعتبار وحدة الحمل في التناقض
- ٧٤ تحقيق في مرجع العموم المطلق

● العدّ

- ٢٧٩ في معرفة الآن السيال والطرف وأقسام العدّ
- ٢٨٠ أقسام العدّ

● العدد

- ٢٩٢ عدم انقسام الوجود البحث بالعدد
- ٢٦٣ أنّ للحركة كميّة و عدد
- ٢٦٦ إنّ الزمان يوجب اعتبار القبلية والبعدية والعديدية في المسافة والحركة

● العدم

- ١٠٣ في بعض ما بقي من أحكام الوجود وما بالحرّي أنّ يذكر من أحوال العدم
- ١٣٠ إنّ التقابل بين الوجود والعدم هو تقابل النقيضين

١٣٣	في حقيقة العدم
١٣٤	في أحكام العدم
١٣٧	في كيفية عروض العدم على نفسه
١٣٨	في كيفية عروض العدم على نفسه
١٤٥	في كيفية انصاف العدم بالعلية
١٥٩	لزوم تخلل العدم في الموجود في اعادة المعدم
١٨٧	لا يوجب أن يكون العقد موجباً إذا أخذ العدم في خبر المحمول
١٩٤	معنى العدم الرابطي
٢٤٩	في العدم بعد الوجود
٣١٩	في أنَّ الممكن لا يتركب من الممتنع، لأن عدم الجزء علة عدم المركب
٣٧٢	في كيفية سبق العدم على المجعول
٤٠٠	في كيفية اقتران العدم بالقضية الفعلية التي موضوعها الواجب بالذات
٥٣٣	في كيفية سبق العدم على الموجودات
٥٣٤	معرفة حصول الوجود في وعاء الدهر والسرمد بعد العدم
٥٣٥	معرفة حصول الوجود في وعاء الزمان بعد العدم
٥٣٩	تحقيق معنى أنَّ الزمان غير قار الذات، ومعنى أنَّ العدم منه ما هو أزلي
٦٠٤	ارتفاع العدم عن الدهريات
٦٠٥	إعضال في كيفية ارتفاع العدم عن الزمانيات
٦٠٦	إنَّ العدم الزماني لا يستلزم العدم الدهري
٦٠٧	إنَّ العدم لا يطرأ لحادثات، بخلاف الوجود
٦٠٨	كيفية اقتران العدم بالزمانيات
٦١٦	لمية عدم البداية للشيء في الأزل الزماني
٦٢٠	معرفة العدم المسبوق على الامتدادات الجسمانية والأبعاد المسافية
٦٢٤	اعتبار أقسام العدم في الجرم الأقصى
١٢٠	في عدمية الشر
١٤٢	في كيفية العلية في الأمور العدمية
٢٦٤	كيفية اعتبار الوجود في المفاهيم السلبية والعدمية
١٣٢	لا ميز في الاعدام

- كيفية العلّة في الاعدام ١٣٥
- كيفية كثرة الاعدام والتقدم والتأخر فيها ١٣٦
- التسلسل في الاعدام ١٣٦
- إنّ الحادث الزماني مسبوق بعدمين ٦٠٦

● العرض

- كيفية حمل الوجود وتباينه مع سائر الاعراض ١٠
- إنّ الضرورة العارضة للشيء تنبعث عن ذات الموضوع ٤١٧

● العروض

- تحقيق في القاعدة الفرعية وعروض الوجود ٥١
- تفريع في كيفية عروض الوجود الانتزاعي على الواجب الوجود ١١١
- في كيفية عروض العدم على نفسه ١٣٧
- في لمية عروض الزمان على الحركة ٤٦٥
- إنّ المسافة هي واسطة عروض الزمان على الحركة ٤٦٥
- في كيفية عروض الامتداد على الوجودات ٤٨٧
- لا يمكن أن يكون الواجبان المفروضان يتكثران بالعوارض واللواحق ٢٩٦

● العرضيات

- إنّ الجعل المؤلّف يختص بالعرضيات ٢٠
- معيار الحمل في الذاتيات والعرضيات ٨٠

● العقد

- في مفاد العقد ١٨٦
- لا يوجب أن يكون العقد موجباً إذا أخذ العدم في خبر المحمول ١٨٧
- إنّ محمول العقد الحملّي في كلّ القضايا ثابتاً في الذهن قطّ ٢٠١
- في مراعاة الموادّ الثلاث في عقد الوضع ٢١٤
- في أنّ الإمكان الذي يعتبر في المحمول يوجب أن يصبح العقد من الحملّيات الحقيقيّة .. ٤١٧
- تحقيق في العقد الحملّي وأجزائه ١٨٨

● العقل

- إنّ العقل يلاحظ العامّ في القضية بوجهين ٧٣
- إنّ العقل يلاحظ الطبيعة باعتبارين ٧٧

٤٣٤	أن العقل لا يستطيع أن يتعقل الواجب بالذات والممتنع بالذات
	خواص القيوم الواجب بالذات جل ذكره بحسب مايلق بطباع مفهوم الوجوب بالذات في إدراك
٢٨١	العقل

● العقلية

٣٥٨	في تحقيق معني الحاجة العقلية
٦٨٦	المادة والصورة الخارجية والعقلية

● العقود

١٩٧	في نحو وجود الموضوع في العقود
٢٠٤	في إطلاق العقود
٢١٢	في إرجاع العقود إلى الضرورة البتانة
٦٠٩	كيفية اعتبار العقود الدائمة في غير الزمانيات

● العلة

٥٤	الماهية المجعولة تحتاج إلى العلة دائماً
١٦٣	لزوم إعادة الاستعداد والعلّة في إعادة المعدوم
٢٣٦	في أن الماهية الإمكانية لا تكون علة لإمكانها الذاتي
٢٨٣	في بيان عدم العلة للقيوم الواجب وتوحيده
٣١٩	في أن الممكن لا يتركب من الممتنع، لأن عدم الجزء علة عدم المركب
٣٤٦	في أن الحدوث ليس سبباً لافتقار الموجودات إلى العلة وإشارة إجمالية الى الغاية
٣٥٩	إن الممكن يحتاج في الحدوث والبقاء إلى العلة
٣٧٠	في أن الممكن يحتاج إلى العلة في جميع الأتات
٣٧٢	إن العلة لا تعطي القوة إلى المعلول حتى يستغنى عن العلة
٣٧٦	إن البناء والممني والنار ليسوا بعلّة
٤٦٥	المسافة هي العلة البعيدة لوجود الزمان، والحركة علة قريبة له
٥٠٠	عدم وقوع علة الزمان في الزمان
٦٦١	في معية العلة والمعلول
٦٦٧	مراتب الإيجاد عن العلة
٦٨١	في تقدّم العلة النامة على المعلول بالذات
٦٨٤	إن افتياق المعلول إلى غير العلة الفاعلية ليس بالذات

- ٦٨٥ في كيفية تقدّم وجود العلّة و وجوبه على المعلول
- ٧١٦ فيما قاله الرازي في تقدّم العلّة على المعلول
- ٥٠ الجعل البسيط ينسب إلى العلّة الفاعلية فقط
- ٦٤٩ التقدّم الزماني والطبيعي المعتبر في علل المعدة
- ٦٧٣ معرفة التقدّم بالماهية في علل الماهية

● العلّة

- ١٣٥ كيفية العلّة في الأعدام
- ١٤٢ في كيفية العلّة في الأمور العدمية
- ١٤٥ في كيفية اتّصاف العدم بالعلّة
- ٣٧٤ معنى العلّة والفعل عند الجمهور
- ٤٦٨ في كيفية علّة الحركة للزمان وبالعكس
- ٤٦٨ التشكيك في علّة الحركة للزمان أو بالعكس
- ٦٦٣ في معرفة التقدّم بالعلّة وبالطبع وبالماهية
- ٦٦٣ تحقيق في التقدّم بالعلّة
- ٦٦٤ المعية المعتبرة في التقدّم بالعلّة و صلتها بسائر المتقدّمات
- ٦٦٤ الفرق بين المتقدّم بالعلّة والمتقدّم بالطبع والماهية فيما فيه التقدّم
- ٦٦٥ إنّ وجوب الشيء من التقدّم بالعلّة فقط
- ٦٦٧ تفارق المتقدّم بالعلّة والمتقدّم بالماهية وبالطبع في لواحق التنوع
- ٦٦٧ تحقيق في انحصار العلّة في الواجب بالذات
- ٧٠٣ في عدم حصر سبق الذاتي في الذي بالطبع وبالعلّة
- ٧١١ في التقدّم بالشرف وبالطبع وبالعلّة
- ٧١٣ تحقيق في التقدّم بالطبع وبالماهية وبالعلّة
- ٧١٤ افتراق التقدّم بالشرف مع التقدّم بالطبع وبالعلّة
- ٣٨٣ إنّ النزاع بين الفلاسفة والمتكلمين ليس بلفظي في أزلية العالم

● العلم

- ١٤١ تفريع في كيفية علم المجرد، واتحاد العاقل بالمعقول في المجردات
- ٣٤٢ في بطلان الترجيح بلامرجح وأنّ العلم بالإمكان يلزم العلم بالحاجة
- ٦٣٣ تنظير الإعضال بمسألة القضاء والقدر، والعلم الاجمالي والتفصيلي

● العموم ← العام

● العود

- في معنى امتناع العود عند الحكمة اليمانية ١٦٨
في أن الحدوث ليس سبباً لافتقار الموجودات إلى العلة وإشارة إجمالية إلى الغاية ٣٢٦

● الفاعل

- معنى تأثير الفاعل الجاعل ٣٦٧
الرد على من يقول أن المعلول الأزلي يصح إسناده إلى الفاعل الموجب فقط ٣٨١
تنقيح قول الفلاسفة في أن الفاعل الأزلي فعله أزلي ٣٨١
ما قاله الشيخ الرئيس في فاعل الشيء المركب ومبادئه ٦٧٨
إن افتياق المعلول إلى غير العلة الفاعلية ليس بالذات ٦٨٤

● الفرد

- معنى الفرد والحصّة وغيرهما ٧٥
في الفرد والطبيعة ٧٦
إن الفرد والمقيد لا يتحققان بدون الطبيعة والمطلق ٧٨
في تعميم حكم الطبيعة على الفرد، دون العكس كلياً ٢٤٥
مناطق الفردية ٧٦
في كيفية اعتبار الوحدة والوترية والفردية في الممكنات ٣١٢

● الفعل

- اقتران القوة بالفعل في الموجودات ١١٨
معنى العلية والفعل عند الجمهور ٣٧٤
في تبين معنى الفعل ٣٧٥
إن الحركة كمال وفعل ٥٧٧
إن السلب يتعلّق أيضاً بمرتبة التقرّر والفعلية للماهية ١٣٢

● الفقدان

- مساواة الإمكان والفقدان والشر ٤٢٨

● الفقر

- في معرفة لمية افتقار الممكن إلى الواجب ٣٥٩

● الفلك

- ٢٧٢ في لَمِية انحصار الزمان بحركة الفلك الأقصى
- ٢٧٤ إنَّ الفلك الأقصى يستغنى عن حركات غيره
- ٥٦٠ ارتسام الزمان في النفوس الفلكية

● فوق الطبيعة

- ٩ تحديد الحكمة التي هي فوق الطبيعة وتحصيل موضوعها

● الفيض

- ٢٢٥ في سبب اختلاف الفيض من المبدأ الفياض وعدم استقلال المعلولات
- ٢٢٦ إمكان الممكن واختلاف الفيض الحاصل من الاستعدادات
- ٢٢٥ انقسام الموجودات بحسب قبول فيضان الواجب

● القارّ

- ٥٤٢ كيف ينتسب المعلول الغير القارّ إلى أمر قارّ
- ٥٥٨ في أنَّ الزمان كمّ غير قارّ وهو مقدار الحركة القطعية
- ٥٩٣ إنَّ الحركة أمر غير قارّ الذات ولكن باعتبار الزمان
- ٥٩٨ إنَّ الموجود الغير القارّ قارّ في وعاء الدهر
- ٦١٢ في كيفية تحقّق الموجود الغير القارّ دفعة واحدة
- ٦١٣ إنَّ الموجود الغير القارّ يوجد بتمامه دفعة

● القاعدة الفرعية

- ٥١ تحقيق في القاعدة الفرعية وعروض الوجود
- ٥٥ في الصلة بين القاعدة الفرعية والانّصاف

● القبليّة

- ٢٥٤ في اثبات الزمان عن طريق اعتبار القبليّة والبعدية
- ٢٥٦ في أنَّ القبليّة والبعدية من المعقولات الثانية الفلسفية
- ٢٥٨ الفرق بين الزمان والقبليّة والبعدية
- ٢٥٨ إنَّ ما به القبليّة والبعدية هي نفس أجزاء الزمان
- ٢٦٠ في كيفية اعتبار القبليّة والبعدية تحت مقولة الزمان مع أنَّهما من مقولة الاضافة
- ٢٦٦ إنَّ الزمان يوجب اعتبار القبليّة والبعدية والعديدية في المسافة والحركة

● القدر

- ٦٢٧ في تناهي الزمان والحركة إلى جانب الأبد وفيه تحقيق القضاء والقدر
- ٦٣٣ تنظير الإعضال بمسألة القضاء والقدر، والعلم الإجمالي والتفصيلي
- ٦٣٣ تحقيق في معنى القضاء والقدر على المشهور
- ٦٣٤ تحقيق في معنى القضاء والقدر ما وراء قول الجمهور

● القدم

- ٣٧٨ في عدم قدم المعلول
- ٤٨١ في نفي قدم الزمان
- ٣٧٩ ترجيح في الرد على الأشاعرة على القول في القدماء الثمانية

● القسمة

- ٤٨٨ إنَّ الكيف يقبل القسمة واللاقسمة بحسب المحلّ

● القضايا

- ٨٨ أقسام القضايا الحملية
- ٨٨ القضايا الخارجية والذهنية والحقيقية
- ١١٢ بيان القضايا المعقودة على المعقولات الثانية
- ١٤٨ إشكال في القضايا السالبة المعدولة المحمول والممكنة
- ٢٠١ إنَّ محمول العقد الحملي في كلّ القضايا ثابتاً في الذهن قطّ
- ٣٩٨ في الفرق بين الضروريات المعتبرة في القضايا
- ٤٢٠ تحقيق في الضرورة الواقعة في القضايا
- ٤٢٠ يمكن أن تكون الضرورة غير دائمة في القضايا
- ٦٠٩ في كيفية اعتبار الدوام في القضايا الفعلية والدائمة
- ١٩٩ أنَّ المادّة تعتبر في القضايا الايجابية فقط
- ٩٥ في مطابق الحكم في القضايا الخارجية والذهنية
- ١٩٨ ما قال بعض المتفلسفة في القضايا السالبة ومادّتها
- ٩٠ الفرق بين القضايا السالبة والمعدولة

● القضاء

- ٦٢٧ في تناهي الزمان والحركة إلى جانب الأبد وفيه تحقيق القضاء والقدر
- ٦٣٣ تنظير الإعضال بمسألة القضاء والقدر، والعلم الإجمالي والتفصيلي

- ٦٣٣ تحقيق في معنى القضاء والقدر على المشهور .
- ٦٣٤ تحقيق في معنى القضاء والقدر ما وراء قول الجمهور .
- ٦٣٥ القضاء العلمي والعيني .
- ٦٣٧ كيفية اعتبار الموجودات وفق القضاء العلمي والعيني .

● القضية

- ٦٨ استنضات في أجزاء القضية .
- ٦٨ تحقيق في موضوع القضية السالبة .
- ٧٣ إنَّ العقل يلاحظ العامَّ في القضية بوجهين .
- ٢٠٢ في مادة القضية وجهتها .
- ٤٠٠ في كيفية اقتران العدم بالقضية الفعلية التي موضوعها الواجب بالذات .
- ٦٠٩ إنَّ القضية المطلقة العامة الفعلية والقضية الدائمة تتحقَّقان في الزمان .
- ١٩٨ في أنَّ النسبة الحكمية ثبوتية فقط، وليس في القضية السالبة حمل .

°:

● القوة

- ١١٨ اقتران القوة بالفعل في الموجودات .
- ١٢٧ إنَّ تدرُّج الخير والشرَّ يتبع الوجود والقوَّة .
- ٢٥٨ الممكن لا يخلو عن القوَّة .
- ٢٨٨ في عدم جواز اعتبار القوة في الواجب .
- ٣٧٢ إنَّ العلة لا تعطي القوَّة إلى المعلول حتى يستغنى عن العلة .

● القياس

- ٤٣٧ تحقيق في إنتاج القياس حينما كانت الكبرى اتفافية .
- ٦٩٢ تحقيق في كيفية تقدُّم مقدمات القياس على النتيجة .
- ٣٢٧ إنَّ القياس الخلفي يثبت المدَّعى .
- ٤٤٠ تحقيق في لزوم المعتبر في الاقيسة الخلفية .

● الكثرة

- ١٣٦ كيفية كثرة الأعدام والتقدُّم والتأخر فيها .

● الكلّ

- ٥٩٥ كلام بعض من يرى أنَّ مبدع الكلّ أوجد الزمان المتصل من أزله إلى أبده .

● الكليات

بحث ميزاني في عدم انفكاك الضرورة عن الجزئيات والكليات ٤٢٠

● الكم

بيان تناهي الكم مطلقاً ٤٦٨

في أن الزمان كم غير قاز وهو مقدار الحركة القطعية ٥٥٨

كيفية اعتبار عدم التناهي في الكم المتصل ٦١٥

● الكمال

إن الحركة كمال وفعل ٥٧٧

الفرق بين اعتبار الكمال في الحركة مع سائر الكمالات ٥٧٨

إن بسيط الحقيقة كل الكمالات الوجودية ٣٠٥

إن الواجب يتصف بالكمالات من تلقاء ذاته وليست له جهة امكانية أصلاً ٣٠٦

في أن الواجب الوجود كل الوجودات وجوداً وكمالاً بخلاف الممكن الوجود ٢٤٦

● الكمية

أن للحركة كمية وعدد ٤٦٣

كيف أن الزمان هو كمية الحركة ٤٦٤

● الكيف

تنزه الحق عن الزمان والأين والكيف وغيرها ٥٠١

في كيفية عروض الوجوب على الممكن ٣٩٠

● الكيفية المزاجية

الارتباط بين الكيفية المزاجية والإمكان الاستعدادي ٤٣١

● اللازم

الفرق بين لازم الماهية والوجود ٣٢٢

كيفية جعل لوازم الماهية بلا جعل بسيط ومؤلف ٣٢

عدم جواز كون الوجود من لوازم الماهية ٤٢

في تعميم الموازئ الثلاث من المفاهيم إلى المصاديق، وتحقيق في كيفية تحقق لوازم

الماهية ٢٢١

دفع شبهات وردت في لوازم الماهية ٢٢٢

في تحقيق الإمكان الذاتي وأنه ليس من لوازم الماهية ٢٢٣

- الشدة والضعف والتقدم والتأخر من لوازم الأين والمتى، لا نفس المقولة ٢٩٤
- تقدم لوازم الماهية على لواحق الوجود ٢٨٧
- تقدم وجود الماهية على لوازمها ٢٨٨
- الفرق بين ما يلزم الشيء وما ينحل إليه ٨٧
- اللزوم

- تنبيه في كيفية لزوم الاتحاد في الحمل ٨٣
- في كيفية اللزوم بين المحالين وتبيين شرائط الانتاج في اللزوميات ٢٣٦
- تحقيق في اللزوم المعتبر في الأقيسة الخلفية ٢٤٠
- الإجابة عمّن يقول: إنّ اللزومات موجودة بوجود منتزعاتها لا بصور متغايرة ٢٦٨
- إنّ اللزوميات لا تنتج متصلة ٢٣٧

● المادّة

- في مادّة القضية وجهتها ٢٠٢
- الفرق بين الاستعداد والإمكان الاستعدادي ولزوم اعتبار المادّة فيهما ٢٣٠
- المادّة والصورة الخارجية والعقلية ٢٨٦

● الماضي

- إنّ الماضي والمستقبل يختلفان بالقياس إلى الأشخاص الزمانية ٢٠٨
- في معنى تناهي مقدار الزمان وتماديّه في الماضي ٢١٧

● الماهية

- كيفية جعل لوازم الماهية بلا جعل بسيط ومؤلف ٣٢
- عدم جواز كون الوجود من لوازم الماهية ٤٢
- تحقيق في كيفية حمل الوجود وسبق الماهية عليه ٤٥
- تأخر الماهية عن مقوماتها وتقدمها على الوجود ٤٦
- في كيفية مجعولية الماهية دون الوجود ٤٨
- كيف تتّصف الماهية بالمجعولية ٤٩
- سبق الماهية على الوجود ٥٣
- إنّ انتزاع الوجود من الماهية قبل سائر اللواحق ٥٣
- يجب أن تكون الماهية متقرّرة قبل الجعل ٥٤
- إنّ الماهية المعلولة محفوفة بالخير أيضاً ١٢٥

١٣٢	مدخل استنبائي و ردع برهاني في عدم الثبوت للماهية قبل الجعل
١٣٢	إن السلب يتعلّق أيضاً بمرتبة التقرّر والفعلية للماهية
١٣٢	تنبيه على أن ليس للماهية ثبوت قبل الجعل
١٧١	في معرفة الماهية
١٧١	كيفية تعزّي الماهية عن الوجود
١٧٢	تعرية الماهية عن الوجود بحسب الأوعية، وبيان الضابطة فيها
	فسي تعميم الموادّ الثلاث من المفاهيم إلى المصاديق، وتحقيق في كيفية تحقّق لوازم
٢٢١	الماهية
٢٢٢	دفع شبهات وردت في لوازم الماهية
٢٣٣	في تحقيق الإمكان الذاتي وأنه ليس من لوازم الماهية
٢٣٦	ظنّ في أنّ الماهية الإمكانية علّة لإمكانها الذاتي
٢٣٨	في معنى الماهية
٢٣٨	تشكيك في عدم اعتبار الموادّ الثلاث في مرتبة الماهية
٢٤١	تحقيق في الماهية وفي كيفية انتسابها إلى الوجوب
٢٤٣	كيفية انسلاخ الماهية عن الإمكان
٢٥٣	في كيفية زيادة الإمكان والوجوب والوحدة على الماهية
٢٧٤	في الردّ على المتكلّمين في جواز الماهية للواجب
٢٨٨	في عدم تركّب الواجب من الوجود والماهية، وأنه أحدي الحقيقة
٢٩٠	في عدم جواز صدور الوجود أو الموجود عن الماهية
٣٢٢	الفرق بين لازم الماهية والوجود
٤٠٦	الوجوب والإيجاب المعبرين في الجاعل حين جعل الماهية
٤١٢	في أنّ الإمكان لا ينسلخ عن طبع الماهية مع أنّه ليس من لوازم الماهية
٤١٣	في أنّ الإمكان لا ينسلخ عن الماهية
٤١٤	الماهية من حيث هي هي تنصّف بالموادّ الثلاث
٤١٦	كيفية اعتبار سبق الإمكان في الماهية
٤١٦	إنّ الإمكان أولى مراتب الذات بحسب الماهية
٤٤٣	في معرفة التقدّم بالعلية وبالطبع وبالماهية
٤٤٤	الفرق بين المتقدّم بالعلية والمتقدّم بالطبع والماهية فيما فيه التقدّم

- ٦٦٦ تقدّم التقدّم بالعلية على التقدّم بالماهية وبالطبع
- ٦٦٧ تفارق التقدّم بالعلية والتقدّم بالماهية وبالطبع في لواحق التنوع
- ٦٧٠ التقدّم المعتبر في علّة الماهية
- ٦٧١ معرفة فاقة الماهية المركبة
- ٦٧٣ معرفة التقدّم بالماهية في عللى الماهية
- ٦٧٣ معرفة التقدّم بالماهية في عللى الماهية
- ٦٧٣ تقدّم الذاتي على الوجود وتقدّم أجزاء الماهية عليها
- ٦٧٤ عدم جواز إطلاق التقدّم بالماهية وبالطبع على الواجب بالذات
- ٦٨٤ إنّ الماهية تحتاج إلى أجزائها فاقة التألف فقط
- ٦٨٥ في معرفة التقدّم في الجعل والماهية
- ٦٨٦ جاعل الماهية
- ٦٨٧ تقدّم لوازم الماهية على لواحق الوجود
- ٦٨٨ تقدّم وجود الماهية على لوازمها
- ٦٨٨ في التقدّم السرمدي الملحوظ في التقدّم بالماهية
- ٧١٣ تحقيق في التقدّم بالطبع وبالماهية وبالعلية
- ٢٣٦ في أنّ الماهية الامكانية لا تكون علّة لإمكانها الذاتي
- ٥٤ الماهية المجعولة تحتاج إلى العلّة دائماً
- ١٢٥ إنّ الماهية الممكنة المعلولة محفوفة بالشرّين معاً
- ٢٧٣ إنّ الواجب ماهيته إنّيته
- ٨٢ عدم اتحاد الماهيات المتباينة بالوجود
- ١٢٤ إنّ الماهيات الإمكانية حادثة بالحدوث الدهري والذاتي
- ١٦٦ إنّ امتناع إعادة المعدوم من لوازم الماهيات الشخصية
- ٢٨١ معرفة حقّ التعبير عن جاعل الماهيات والإثبات
- ٢٨٧ إنّ الواجب غاية كافّة الماهيات وهو أحديّ الذات ومسبّب الأسباب
- ٥٧٩ إنّ أبعد الماهيات عن الحقّ هو الهیولی والحركة

● المبدأ

- ٤٢٥ في سبب اختلاف الفيض من المبدأ الفياض وعدم استقلال المعلولات

● المبدع

كلام بعض من يرى أن مبدع الكل أوجد الزمان المتصل من أزلته إلى أبدته ٥٩٥

● المتحرك

في بقاء المتحرك ٥٤٩

● المتغير

في معرفة البقاء والاستمرار وربط المتغير بالثابت الواجب ٥٤١

عدم وقوع غير المتغيرات في الزمان والآن ٤٩٩

ربط المتغيرات بالواجب ٥٤٣

● المتقدم

الفرق بين المتقدم بالعلية والمتقدم بالطبع والماهية فيما فيه التقدم ٦٦٤

تفارق المتقدم بالعلية والمتقدم بالماهية وبالطبع في لواحق التنوع ٦٦٧

● المتكلمين

رد ما قاله بعض المتكلمين في تحقق معنى المكان في الخارج ٢٤٣

في الرد على المتكلمين في جواز الماهية للواجب ٢٧٤

نقل كلام المتكلمين القائلين بعدم الحاجة بعد البقاء ٣٦٠

إن النزاع بين الفلاسفة والمتكلمين ليس بلفظي في أزلية العالم ٣٨٣

● المتى

في تحقيق مقولة متى وأين ٤٩١

إن مقولة أين ومتى متضاهيتان ٤٩٢

اعتبار المضادة في أين دون متى ٤٩٣

اعتبار الأشد والاضعف في الأين دون المتى ٤٩٤

الشدّة والضعف والتقدم والتأخر من لوازم الأين والمتى، لانفس المقولة ٤٩٤

● المثل

إن الوجود لامثل ولا ضد له ١٢٩

● المثل

معرفة المثل والأعيان الكونية ٦٣٦

تبصرة في تفسير المثل الافلاطونية ٦٣٦

في تحقيق المثل ٦٣٨

ما قاله ابن سينا في رد المثل ٦٤٣

● المجرد

في كيفية علم المجرد، واتحاد العاقل بالمعقول في المجردات ١٤١

● المجمعول

في معرفة المجمعول أولاً وبالذات ٢٢

في كيفية سبق العدم على المجمعول ٣٧٢

كيفية تأثير الجاعل في المجمعول الباقي ٣٧٧

عدم دوام التجوهر للمجمعولات والتسرد للمعلولات ٤٢٧

في كيفية مجعلولية الماهية دون الوجود ٤٨

كيف تتصف الماهية بالمجعلولية ٤٩

إن الإمكان، السبب الموجع إلى مجعلولية الذات وفق الحكمة اليمانية ٣٤٣

فاقة الصدور والمجعلولية والتألف ٦٧٥

● المجموع

ما قاله المحقق الطوسي في مؤثرية أحاد المجموع والنقض عليه ٦٧٩

● المحال

رد من زعم أن كل ما يستلزم محالاً هو محال بالذات ٣٢١

في استلزام المحال لمحال آخر ٤٣٤

إن المفروض في الخلف، فرض المحال لا تحققه ٤٤١

في حكم توقف شيء على المحال بالذات ٤٤٢

في أن الممكن لا يستلزم وقوعه محالاً بالذات ٣٢٣

في كيفية اللزوم بين المحالين وتبيين شرائط الانتاج في اللزوميات ٤٣٦

● المحل

إن الكيف يقبل القسمة واللاقسة بحسب المحل ٤٨٨

● المحمول

في كيفية اتحاد الموضوع والمحمول في الحمل ٨٢

لا يوجب أن يكون العقد موجباً إذا أخذ العدم في خبر المحمول ١٨٧

في أن الإمكان الذي يعتبر في المحمول يوجب أن يصبح العقد من الحملات الحقيقية .. ٤١٧

كيفية اعتبار الضرورة بشرط المحمول في الدهريات ٦٠٢

- إن المواد الثلاث من المحمولات العقلية ٢٥٩
- القيوم الواجب يستحيل أن يكون محمولاً على الاثنين ٢٩٧
- المرتبة
- التقدم بالمكان وبالمرتبة ٦٩١
- في مراتب الموجودات ٢٧٥
- المرجح
- في بطلان الترجيح بلا مرجح وأن العلم بالإمكان يلزم العلم بالحاجة ٣٢٢
- المركب
- في افتياق المركب ٦٧٥
- افتياق المركب إلى الأجزاء ٦٧٦
- في افتياق المركب إلى أجزائه وخارجه ٦٨٠
- أقسام الافتياق في المركبات المؤلفة في الممكنات ٦٧٧
- المسافة
- في كيفية قطع المسافة بالحركة والمقدار ٤٦١
- في كيفية اعتبار الحركة والزمان في المسافة ٤٦٣
- إن المسافة هي واسطة عروض الزمان على الحركة ٤٦٥
- المسافة هي العلة البعيدة لوجود الزمان، والحركة علة قريبة له ٤٦٥
- إن الزمان يوجب اعتبار القبلية والبعدية والعديدية في المسافة والحركة ٤٦٦
- معرفة العدم المسبوق على الامتدادات الجسمانية والأبعاد المسافية ٦٢٠
- مسبب الاسباب
- إن الواجب غاية كافة الماهيات وهو أحدي الذات ومسبب الاسباب ٢٨٧
- المستقبل
- إن الماضي والمستقبل يختلفان بالقياس إلى الأشخاص الزمانية ٦٠٨
- المصداق
- في تعميم المواد الثلاث من المفاهيم إلى المصاديق، وتحقيق في كيفية تحقق لوازم الماهية ٢٢١
- المضادة
- اعتبار المضادة في أين دون متى ٤٩٣

● المطابقة

- ٨٣ في مطابق الحكم و حمل المشتقّ
- ٨٣ أقسام مطابق الحكم
- ٩٥ في مطابق الحكم في القضايا الخارجية والذهنية.
- ٩٧ المطابقة لما في نفس الأمر هو مناط صحة الحكم

● المطلق

- ٧٨ إنّ الفرد والمقيّد لا يتحقّقان بدون الطبيعة والمطلق

● المعاد

- ١٥٧ لزوم الترجيح بلا مرجّح في المعاد والمستأنف في إعادة المعلوم
- ١٦٩ في المعاد
- ١٦٩ إشارة إلى ما يحشر في المعاد

● المعدولة

- ١٤٨ إشكال في القضايا السالبة المعدولة المحمول والممكنة
- ٩٠ الفرق بين القضايا السالبة والمعدولة

● المعلوم

- ١٥٣ في إعادة المعلوم
- ١٥٦ في إبطال إعادة المعلوم
- ١٥٧ بيان أدلّة أنّ المعلوم لا يعاد بعينه
- ١٥٧ لزوم الترجيح بلا مرجّح في المعاد والمستأنف في إعادة المعلوم
- ١٥٩ لزوم تخلّل العدم في الموجود في إعادة المعلوم
- ١٦١ لزوم إعادة الوقت والزمان في إعادة المعلوم
- ١٦٣ لزوم اعتبار زمانٍ لا نهاية له في إعادة المعلوم
- ١٦٣ لزوم اعتبار التناسخ في إعادة المعلوم
- ١٦٣ لزوم إعادة الاستعداد والعلّة في إعادة المعلوم
- ١٦٤ في أنّ امتناع إعادة المعلوم من لوازم الماهيات الشخصية
- ١٦٦ إنّ امتناع إعادة المعلوم من لوازم الماهيات الشخصية
- ١٦٩ في عدم نقض إعادة المعلوم بالأصل المنقول عن الفلاسفة
- ٥٦٦ في عدم الاتّصال بين الموجود والمعلوم

١٥٤	في كيفية إعادة المعدومات الزمانية
	● المعدوم المطلق
٩٣	كيفية الإخبار عن المعدوم المطلق
١٣١	في المعدوم المطلق وكيفية الإخبار عنه
	● المعقول
١٤١	في كيفية علم المجرد، واتحاد العاقل بالمعقول في المجزئات
١٠٣	تحقيق فيما قاله الحكماء حول المعقولات الثانية
١٠٥	في المعقولات الثانية الفلسفية والمنطقية وموضوع المنطق
١٠٧	الفرق بين المعقولات الثانية المنطقية والفلسفية
١٠٩	إن المعقولات الثانية الفلسفية أعم استعمالاً من المنطقية
١١٢	بيان القضايا المعقودة على المعقولات الثانية
	في أن الوجود والإمكان والوحدة من المفاهيم الاعتبارية الانتزاعية ومن المعقولات الثانية
٢٥٤	الفلسفية
٢٥٧	في اعتبارية المواد الثلاث وأنها من المعقولات الثانية
٤٥٦	في أن القبلية والبعدية من المعقولات الثانية الفلسفية
١٠٦	إن المعقول الثاني يعرض المعقول الأول
١٠٦	إن المعقول الثاني يعرض المعقول الأول
	● المعلوم
٣٧٢	إن العلة لا تعطي القوة إلى المعلوم حتى يستغنى عن العلة
٣٧٨	في عدم قدم المعلوم
٣٨١	الرد على من يقول أن المعلوم الأزلي يصح إسناده إلى الفاعل الموجب فقط
٤٠٣	كيف يتقدم وجوب المعلوم على وجوده في الإيجاد
٤٠٦	كيفية انصاف الممكن بالوجوب اللاحق والوجوب السابق
٤٠٨	في كيفية انصاف المعلوم الأول بالوجوب
٤٠٩	في أن الإمكان من متممات حقيقة المعلوم وأن الوجوب من مراتب المعلوم الصادر
٤١١	في أن الوجوب السابق واللاحق ليسا من لوازم المعلوم الممكن
٥٤٢	كيف ينتسب المعلوم الغير القار إلى أمر قار
٦٠٢	معنى إفاضة الجاعل للمعلوم

- ٦٦١ في معية العلة والمعلول.
- ٦٧٥ أقسام تقدّم الحقّ على المعلول الأوّل.
- ٦٨١ في تقدّم العلة التامة على المعلول بالذات.
- ٦٨٤ إنّ افتياق المعلول إلى غير العلة الفاعلية ليس بالذات.
- ٦٨٥ في كيفية تقدّم وجود العلة ووجوبه على المعلول.
- ٧١٦ فيما قاله الرازي في تقدّم العلة على المعلول.
- ٣٨٠ إنّ المعلولات مسبوقة بالبطلان.
- ٤٢٥ في سبب اختلاف الفيض من المبدأ الفياض وعدم استقلال المعلولات.
- ٤٢٧ عدم دوام التجوهر للمجعولات والتسرد للمعلولات.
- ٣٢٦ ردّ ما يوهّم في المقام في المعلول الأوّل.
- ١٢٥ إنّ الماهية المعلولة محفوفة بالخير أيضاً.

● المعية

- ٤٤٧ ضروب التقدّم والتأخّر والمعية والأحكام المختلفة باختلافها،
- ٤٥٩ اعتبار الزمان والمعية.
- ٥٢٤ كيفية انطباق المعية الدهرية بالزمان.
- ٥٢٤ معرفة المعية الزمانية.
- ٥٢٥ المعية الزمانية معية على سبيل التضائف الطبيعي.
- ٥٤٤ معرفة الأزل السرمدي والمعية الغير الزمانية.
- ٦٦٤ المعية المعتبرة في التقدّم بالعلية و صلتها بساير المتقدّمات.
- ٦٩٥ في الردّ على المتكلّمين وبيان أنواع المعية وأحكامها.
- ٦٩٦ في أنّ عدد أقسام السبق ليست بمتكافئة لأقسام المعية عند الجمهور.
- ٦٩٦ تسديس أقسام المعية.
- ٦٩٧ إنّ معية الباري هي المعية الدهرية.
- ٧٠٢ في المعية الدهرية والسرمدية.
- ٧٠٣ تخالف المعية الدهرية والسرمدية.
- ٧٠٣ عدم تحضّل المعية السرمدية.
- ٥٢٠ في معرفة الدهر والسرد والمعية الزمانية.
- ٦٧٠ شمول التقدّم الذاتي العقلي وكيفية معيته بالمتأخّر.

● المفارقات

٢٩٨ في عدم وقوع المفارقات في الزمان

● المفاهيم

في أن الوجود والإمكان والوحدة من المفاهيم الاعتبارية الانتزاعية ومن المعقولات الثانية الفلسفية ٢٥٤

٢٦٤ كيفية اعتبار الوجود في المفاهيم السلبية والعدمية

١٧٩ طبائع هذه المفهومات ببروق وامضة

● المقدار

٤٦١ في كيفية قطع المسافة بالحركة والمقدار

٤٦٤ إن الزمان هو مقدار الحركة بحسب الوجود البقائي الذهني

٥٣٩ المكانية في استحالة تمادي المقدار الزماني أيضاً إلى لا نهاية بالفعل

٥٣٩ انسحاب براهين امتناع اللانهاية بالفعل في أبعاد المقادير

٢٨٧ ليس للواجب طبيعة جسمانية أو مقدارية

● المقيد

٧٨ إن الفرد والمقيد لا يتحققان بدون الطبيعة والمطلق

● المكان

٦٩١ التقدّم بالمكان وبالمرتبة

٥٣٣ إن الزماني والمكاني متضاهيان

٦١٩ في معرفة اللاخلا الزماني والمكاني

عدم مضاهاة اللا خلا الزماني والمكاني واللا ملأ الزماني والمكاني في الخواص

٦٢١ والأحكام

٦٢٠ معرفة انتهاء الأبعاد المكانية

● الممتنع

٢٣٣ في اعتبار بعض الأحكام للممتنع بالذات

٢٣٣ في عدم اجتماع الممتنع بالذات وبالغير

٢٣٤ أن العقل لا يستطيع أن يتعلّل الواجب بالذات والممتنع بالذات

٣٢١ في جواز أن الممكن بالذات يمكن أن يستلزم ممتنعاً بالذات

● الممكن

- كل ممكن مزدوج الحقيقة ١١٧
- في دوام احتياج الممكن وفقره إلى الواجب ٢٤٨
- في كيفية خروج الممكن بالذات إلى الوجود ٢٥١
- الممكن لا يخلو عن القوة ٢٥٨
- فيه خواصّ الممكن بالذات، وعليه اختتام المسافة الخامسة ٣١١
- كيفية اعتبار البساطة والوترية في الواجب والممكن ٣١٥
- في أنّ الممكن لا يتركّب من الممتنع، لأنّ عدم الجزء علةٌ لعدم المركّب ٣١٩
- في جواز أنّ الممكن بالذات يمكن أن يستلزم ممتنعاً بالذات ٣٢١
- في أنّ الممكن لا يستلزم وقوعه محالاً بالذات ٣٢٣
- في معرفة لمية افتقار الممكن إلى الواجب ٣٥٩
- إنّ الممكن يحتاج في الحدوث والبقاء إلى العلة ٣٥٩
- في أنّ الممكن يحتاج إلى الواجب إلى الأبد ٣٦٩
- في أنّ الممكن يحتاج إلى العلة في جميع الآتات ٣٧٠
- في معنى كلّ ممكن محفوف بوجوبين ٣٨٧
- الوجوب السابق واللاحق في الممكن ٣٨٨
- في كيفية عروض الوجوب على الممكن ٣٩٠
- في معنى الوجوب في الممكن ٣٩٤
- في مقالة من لا يعترف بقيام وجوب الممكن في مؤثره ٤٠٧
- في أنّ الوجوب السابق واللاحق ليسا من لوازم المعلول الممكن ٤١١
- إمكان الممكن واختلاف الفيض الحاصل من الاستعدادات ٤٢٦
- فسي كيفية إطلاق معنى الوجوب على الواجب والممكنات وفي أنّ الممكنات أظلال للوجوب ٢٧٨
- في كيفية اعتبار الوحدة والوترية والفردية في الممكنات ٣١٢
- التشكيك في الممكنات ٤٢٨
- أقسام الممكنات بحسب ظرف الثبوت ٤٢٨
- أقسام الافتياق في المركبات المؤلفة في الممكنات ٦٧٧
- في أنّ الواجب الوجود كلّ الوجودات وجوداً وكماً بخلاف الممكن الوجود ٢٤٦

● المنطق

- تبين في المعقولات الثانية الفلسفية والمنطقية وموضوع المنطق ١٠٥
تحقيق في موضوع علم المنطق ١٠٨
في معرفة النقيض في المنطق ١٤٧
في بعض الأصول المنطقية ١٤٨

● المواد الثلاث

- في المواد والجهات الثلاث ١٧٩
في تعميم المواد الثلاث من المفاهيم إلى المصاديق، وتحقيق في كيفية تحقّق لوازم
الماهية ٢٢١
في مراعاة المواد الثلاث في عقد الوضع ٢١٤
في تقسيم المواد الثلاث ٢٢٥
الاعتبارات الثمانية في المواد الثلاث ٢٢٥
عدم اجتماع المواد الثلاث التي بالذات معاً ٢٢٥
في عدم اجتماع وارتفاع مآتين من المواد الثلاث على شيء واحد ٢٣١
الانفصال الحقيقي بين المواد الثلاث ٢٣٢
تشكيك في عدم اعتبار المواد الثلاث في مرتبة الماهية ٢٣٨
تستوعب المواد الثلاث كلّ الاعتبارات ٢٤٣
في اعتبارية المواد الثلاث وأنها من المعقولات الثانية ٢٥٧
إنّ المواد الثلاث من المحمولات العقلية ٢٥٩
في عدم تحقّق المواد الثلاث في الخارج بالذات ٢٦٠
الماهية من حيث هي هي تتصّف بالمواد الثلاث ٤١٤

● الموجبة

- تحقيق في أنّ موضوع السالبة كيف أعمّ من موضوع الموجبة ٦٩
التنظير بين موضوع السالبة وبين الموجبة التي هي السالبة المحمول ٩٢
إنّ الموجبات لا تكون إلّا موجبات ٢٠٩

● الموجود

- لزوم تخلّل العدم في الموجود في إعادة المعدوم ١٥٩
في عدم جواز صدور الوجود أو الموجود عن الماهية ٢٩٠

٣٠٤	في سبب افتقار الموجود إلى الواجب وبساطة الواجب وعدم افتقاره
٥٦٦	في عدم الاتصال بين الموجود والمعدوم
٥٩٨	إنَّ الموجود الغير القارَّ قارَّ في وعاء الدهر
٦١٢	في كيفية تحقُّق الموجود الغير القارَّ دفعة واحدة
٦١٣	إنَّ الموجود الغير القارَّ يوجد بتمامه دفعة
١١٨	الاشتداد المعتبر في الموجودات
١١٨	اقتران القوة بالفعل في الموجودات
٢٧٥	في مراتب الموجودات
٣٤٦	في أن الحدوث ليس سبباً لافتقار الموجودات إلى العلَّة وإشارة إجمالية الى الغاية
٤٢٥	انقسام الموجودات بحسب قبول فيضان الواجب
٤٤٧	في أوعية الوجود وسنن الموجودات بحسبها
٥٢٣	في كيفية سبق العدم على الموجودات
٥٦٩	في أنَّ الموجودات القارَّة أقوى وأكمل وجوداً من الزمانيات

● الموجَّهات

٢٠٩	إنَّ الموجَّهات لا تكون إلا موجبات
-----	------------------------------------

● الموضوع

٦٨	تحقيق في موضوع القضية السالبة
٦٩	تحقيق في أنَّ موضوع السالبة كيف أعَمَّ من موضوع الموجبة
٨٢	في كيفية اتحاد الموضوع والمحمول في الحمل
٨٩	معرفة الموضوع في الحملات
٩٢	التنظير بين موضوع السالبة وبين الموجبة التي هي السالبة المحمول
١٠٥	تبيين في المعقولات الثانية الفلسفية والمنطقية وموضوع المنطق
١٠٨	تحقيق في موضوع علم المنطق
١٩٧	في نحو وجود الموضوع في العقود
٤١٧	إنَّ الضرورة العارضة للشيء تنبعث عن ذات الموضوع

● المؤثرية

٦٧٩	ما قاله المحقِّق الطوسي في مؤثرية آحاد المجموع والتقص عليه
-----	------------------------------------------------------------

● النتيجة ← الانتاج

● النسبة

- أجزاء النسبة الحكمية ١٨٧
- في أنّ النسبة السرمدية تباين النسبة المتقدّرة. ٥٢٥
- معرفة النسبة المتقدّرة الزمانية ٥٢٥
- معرفة النسبة الغير المتقدّرة الدهرية والسرمدية. ٥٢٦
- في أنّ النسبة الحكمية ثبوتية فقط، و ليس في القضية السالبة حمل. ١٩٨
- لا توجد جهة في النسبة السلبية ٢٠٧
- أوعية النسب العقدية ٩٧

● النظام الاتمّ

- معرفة النظام الاتمّ ١٢٣

● نفس الامر

- المطابقة لما في نفس الامر هو مناط صحة الحُكم ٩٧
- النفوس الفلكية

- ارتسام الزمان في النفوس الفلكية ٥٦٠

● النقص

- إنّ الهيولى مركز دائرة النقص ١١٨

● النقيض

- في معرفة النقيض في المنطق ١٤٧
- في نقيض الطبيعة ٢٥٠
- إنّ التقابل بين الوجود والعدم هو تقابل النقيضين ١٣٠
- عدم تركّب الشئ عن النقيضين أو الضدّين وبيان لمّيته. ٣١٨

● النهاية

- براهين امتناع اللانهاية بالفعل في أبعاد المقادير ٥٣٩
- استحالة اللانهاية ٦١٤

● النوعي

- عدم تكثّر الواجب في المعنى الجنسي والنوعي ٢٩٥

● الواجب

- ٢٤٨ في دوام احتياج الممكن وفقره إلى الواجب
- ٢٧١ في أقسام الوجود وموقف الواجب في التقسيم
- ٢٧١ معرفة القيوم الواجب
- ٢٧٢ إن الواجب وجود محض
- ٢٧٢ كيفية إطلاق الوجود على الواجب
- ٢٧٣ إن الواجب ماهيته إنيته
- في كيفية إطلاق معنى الوجوب على الواجب والممكنات وفي أن الممكنات أظلال
- ٢٧٨ للوجوب
- ٢٨١ خواص القيوم الواجب بالذا
- ٢٨٢ إطلاق القيوم على الواجب
- ٢٨٣ في بيان عدم العلة للقيوم الواجب وتوحيده
- ٢٨٣ في توحيد الواجب
- ٢٨٤ في معرفة الواجب القيوم
- ٢٨٦ ليس للواجب مبادئ يألف منها
- ٢٨٧ ليس للواجب طبيعة جسمانية أو مقدارية
- ٢٨٧ إن الواجب غاية كافة الماهيات وهو أحدي الذات ومسبب الأسباب
- ٢٨٨ في عدم جواز اعتبار القوة في الواجب
- ٢٨٨ في عدم تركب الواجب من الوجود والماهية، وأنه أحدي الحقيقة
- ٢٩٢ في عدم انقسام الواجب وبيان وحدته
- ٢٩٣ بيان الأوصاف السلبية للواجب
- ٢٩٣ إن الواجب هو البرهان على كل شيء
- ٢٩٣ بيان معنى الواحدية للواجب
- ٢٩٤ في عدم تكثر الواجب وكيفية وحدته
- ٢٩٥ عدم تكثر الواجب في المعنى الجنسي والنوعي
- ٢٩٦ إن الواجب بالغير لا يكون واجباً بالذات
- ٢٩٧ القيوم الواجب يستحيل أن يكون محمولاً على الاثنين
- ٣٠٣ في كيفية إطلاق الوجود والوجوب على الواجب تعالى

- ٣٠٤ في سبب افتقار الموجود إلى الواجب وبساطة الواجب وعدم افتقاره
- ٣٠٥ في معرفة القيوم الواجب
- ٣٠٦ إن الواجب يتصف بالكمالات من تلقاء ذاته وليست له جهة امكانية أصلاً
- ٣٠٨ في أن الواجب الوجود واجب من جميع جهاته
- ٣٠٩ في أن لا حق أحق من الواجب
- ٣١٥ كيفية اعتبار البساطة والورتية في الواجب والممكن
- ٣١٦ ان التأخذ والبساطة عن الواجب
- ٣١٧ إن الاتحاد والتفرد عن الواجب
- ٣٥٩ في معرفة لمية افتقار الممكن إلى الواجب
- ٣٦٩ في أن الممكن يحتاج إلى الواجب إلى الأبد
- ٣٧٧ إن جاعل الكل هو القيوم الواجب فقط
- ٤٠٠ في كيفية اقتران عدم بالقضية الفعلية التي موضوعها الواجب بالذات
- ٤٠٢ في أن الواجب بالغير لا يلحقه البطلان مطلقاً
- ٤٢٥ انقسام الموجودات بحسب قبول فيضان الواجب
- ٤٣٤ ان العقل لا يستطيع أن يتعقل الواجب بالذات والممتنع بالذات
- ٥٠٥ إن عرش السرمذ يختص بالواجب
- ٥٢٨ إن الزمانيات عند الواجب سواسية الظهور
- ٥٣٠ في كيفية احاطة الواجب بالزمانيات
- ٥٣١ ان الزمانيات تحضر عند الواجب دفعة واحدة
- ٥٤١ في معرفة البقاء والاستمرار وربط المتغير بالثابت الواجب
- ٥٤٣ كيفية إطلاق البقاء الزمني على الواجب جل مجده
- ٥٤٣ ربط المتغيرات بالواجب
- ٥٩٧ كيفية حضور الزمانيات عند الواجب
- ٦٥٠ عدم جواز اعتبار التقدم الزمني في الواجب الوجود
- ٦٥٣ التقدم السرمدي المعتبر في الواجب بالذات
- ٦٦٧ تحقيق في انحصار العلية في الواجب بالذات
- ٦٦٩ في معرفة أقسام التقدم وكيفية إطلاقاته على الواجب
- ٦٦٩ الماهية و الوجود

٦٧٤	عدم جواز إطلاق التقدّم بالماهية وبالطبع على الواجب بالذات
١١١	تفريع في كيفية عروض الوجود الانتزاعي على الواجب الوجود
٢٤٦	في أنّ الواجب الوجود كلّ الوجودات وجوداً وكماً لا بخلاف الممكن الوجود
٢٧٤	في الردّ على المتكلمين في جواز الماهية للواجب
٢٩٦	لا يمكن أن يكون الواجبان المفروضان يتكرران بالعوارض واللواحق
٦٥٢	إنّ للواجب تقدّماً سرمدياً على الحادثات
٤١٥	إنّ الشيء ما لم يجب لم يوجد

● الواحد

٢٩٤	بيان مبدأية الواحد
٥٨٢	إنّ الآن السيّال واحد شخصي بالعدد
٥٩٧	في أنّ الزمان واحد شخصي في وعاء الدهر
٥٥٧	أنّ الزمان والحركة القطعية واحداً شخصياً
٢٩٣	بيان معنى الواحدية للواجب

● الوترية

٣١٢	في كيفية اعتبار الوحدة والوترية والفردية في الممكنات
٣١٥	كيفية اعتبار البساطة والوترية في الواجب والممكن

● الوجوب

٢٠٤	يستحسن أخذ الوجوب في تعريف قسيمه دون العكس
٢٢٧	الوجوب والامتناع بالغير
٢٢٧	الوجوب والامتناع والإمكان بالقياس إلى الغير
٢٤١	تحقيق في الماهية وفي كيفية انتسابها إلى الوجوب
٢٤٤	تشكيك في كيفية اعتبار الوجوب في الواجب
٢٥٢	في جواز انقلاب الامتناع بالغير إلى الوجوب بالغير في وعاء الدهر لا الزمان
٢٥٣	في كيفية زيادة الإمكان والوجوب والوحدة على الماهية
	في كيفية إطلاق معنى الوجوب على الواجب والممكنات وفي أنّ الممكنات أظلال
٢٧٨	للوّجوب
	خواصّ القيوم الواجب بالذات جلّ ذكره بحسب ما يليق بطباع مفهوم الوجوب بالذات في إدراك
٢٨١	العقل

٣٠٣	في كيفية إطلاق الوجود والوجوب على الواجب تعالى
٣٨٨	الوجوب السابق واللاحق في الممكن
٣٩٠	في كيفية عروض الوجوب على الممكن
٣٩٤	في معنى الوجوب في الممكن
٣٩٥	في عدم تبدل الوجوب بالغير إلى بالذات وبالعكس
٣٩٨	تحقيق في كيفية اعتبار الضرورة في الوجوب السابق واللاحق
٤٠٣	كيف يتقدم وجوب المعلول على في وجوده الايجاد
٤٠٦	الوجوب والإيجاب المعترين في الجاعل حين جعل الماهية
٤٠٧	في مقالة من لا يعترف بقيام وجوب الممكن في مؤثره
٤٠٨	في كيفية انصاف المعلول الأول بالوجوب
٤٠٩	في أن الإمكان من متممات حقيقة المعلول وأن الوجوب من مراتب المعلول الصادر
٤٤٥	إن وجوب الشيء من التقدم بالعلية فقط
٢٢٨	الوجوب بالغير وبالقياص إلى الغير
٤١١	في أن الوجوب السابق واللاحق ليسا من لوازم المعلول الممكن
٤٨٥	في كيفية تقدم وجود العلة و وجوبه على المعلول
٣٨٧	في معنى كل ممكن محفوف بوجوبين
٤١٥	إن الشيء ما لم يجب لم يوجد
٥٠١	في أن كل ما يوجد مع الزمان لا يوجب أن يكون فيه
١٠	كيفية حمل الوجود وتباينه مع سائر الأعراض
١٢	كيفية اعتبار الوجود في الخارج
١٥	في كيفية اشتقاق الوجود
٤٢	عدم جواز كون الوجود من لوازم الماهية
٤٥	تحقيق في كيفية حمل الوجود وسبق الماهية عليه
٤٦	تأخر الماهية عن مقوماتها وتقدمها على الوجود
٤٧	يمكن أن يكون الوجود مجعولاً بالجعل البسيط
٤٨	في كيفية مجعولية الماهية دون الوجود
٥١	تحقيق في القاعدة الفرعية وعروض الوجود
٥٣	سبق الماهية على الوجود

- ٥٣ إن انتزاع الوجود من الماهية قبل ساير اللواحق
- ٨٢ عدم اتحاد الماهيات المتباينة بالوجود
- ١٠٣ في بعض ما بقي من أحكام الوجود وما بالحري أن يذكر من أحوال العدم
- ١١١ تفريع في كيفية عروض الوجود الانتزاعي على الواجب الوجود
- ١١٤ في عدم اشتداد الوجود
- ١١٦ في عدم التشكيك في طبيعة الوجود
- ١١٩ إن الهويلى والحركة والزمان من الأمور الضعيفة الوجود
- ١٢٧ إن تدرج الخير والشر يتبع الوجود والقوة
- ١٢٨ إن الوجود لا ضد له
- ١٢٩ إن الوجود لا مثل ولا ضد له
- ١٣٠ إن التقابل بين الوجود والعدم هو تقابل التقيضين
- ١٧١ كيفية تعزى الماهية عن الوجود
- ١٧٢ تعرية الماهية عن الوجود بحسب الأوعية، وبيان الضابطة فيها
- ١٩٣ بيان آخر في معاني الوجود الرابطي
- ١٩٤ في أقسام الوجود
- ٢٤٩ في العدم بعد الوجود
- ٢٥١ في كيفية خروج الممكن بالذات إلى الوجود
- في أن الوجود والإمكان والوحدة من المفاهيم الاعتبارية الانتزاعية ومن المعقولات الثانية
- ٢٥٤ الفلسفية
- ٢٦٤ كيفية اعتبار الوجود في المفاهيم السلبية والعدمية
- ٢٧١ في أقسام الوجود وموقف الواجب في التقسيم
- ٢٧٢ إن الواجب وجود محض
- ٢٧٢ كيفية إطلاق الوجود على الواجب
- ٢٨٨ في عدم تركب الواجب من الوجود والماهية، وأنه أحدي الحقيقة
- ٢٩٠ في عدم جواز صدور الوجود أو الموجود عن الماهية
- ٢٩٢ عدم انقسام الوجود البحث بالعدد
- ٣٠٣ في كيفية إطلاق الوجود والوجوب على الواجب تعالى
- ٣٠٨ في أن الواجب الوجود واجب من جميع جهاته

٣٢٢	الفرق بين لازم الماهية والوجود
٤٤٧	في أوعية الوجود وسنن الموجودات بحسبها
٤٦٥	المسافة هي العلة البعيدة لوجود الزمان، والحركة علة قريبة له
٤٨٩	إن الوجود لا يقبل الامتداد والاستمرار من قبل ذاته
٤٩٦	في عدم وجود الزمان في زمان وتعميم الأمر إلى غير الزمانيات
٥١٧	ليس زمان وجود غير مفارق
٥٣٤	معرفة حصول الوجود في وعاء الدهر والسرمد بعد العدم
٥٣٥	معرفة حصول الوجود في وعاء الزمان بعد العدم
٥٩٠	كيفية وجود الزمان
٥٩٢	في انكار وجود الحركة عبر التاريخ
٥٩٤	في كيفية وجود الزمانيات
٦٠٣	إن انقطاع الوجود لا يتصور إلا في الزمانيات
٦٠٧	إن العدم لا يطرأ لحداثات، بخلاف الوجود
٦٧٣	تقدم الذاتي على الوجود وتقدم أجزاء الماهية عليها
٦٨٥	في كيفية تقدم وجود العلة و وجوبه على المعلول
٦٨٧	تقدم لوازم الماهية على لواحق الوجود
٤٨٧	في كيفية عروض الامتداد على الوجودات
٢٤٦	في أن الواجب الوجود كل الوجودات وجوداً وكماً بخلاف الممكن الوجود
٤٦٤	إن الزمان هو مقدار الحركة بحسب الوجود البقائي الذهني
٢٦٦	تحقيق فيه حل معضل المقام والوجود الذهني
١٩٦	في كيفية الوجود الرابط في الهليات المركبة
٦٨٩	في تعاكس التقدم والتأخر بالذات في الوجود الرابط
٩	في الوجود المصدري
١٣	تحقيق في معنى الوجود المصدري
٨٢	معرفة الوجود المصدري وفرده
١٩٣	معاني الوجود النفسي
٥٩٤	كلام من قال إن الحركة والزمان فقد تم وجودهما في الماضي
٤١٥	إن الشيء ما لم يجب لم يوجد

في أن كل ما يوجد مع الزمان لا يوجب أن يكون فيه ٥٠١
● الوحدة

في معنى العموم في الأمور العامة وفي اعتبار وحدة الحمل في التناقض ٦٧
في كيفية زيادة الإمكان والوجوب والوحدة على الماهية ٢٥٣
في أن الوجود والإمكان والوحدة من المفاهيم الاعتبارية الانتزاعية ومن المعقولات الثانية
الفلسفية ٢٥٤
في كيفية اعتبار الوحدة والوترية والفردية في الممكنات ٣١٢
كيفية اعتبار التأخذ والاتحاد في عالم الإمكان دون الأحدية والوحدة ٣١٦
في عدم انصاف الحركة بالوحدة عند بعض اليونانيين ٥٨٠
انصاف الحركة القطعية والتوسطية بالوحدة الشخصية ٥٨٠
في عدم انقسام الواجب وبيان وحدته ٢٩٢
في عدم تكثر الواجب وكيفية وحدته ٢٩٤
في كمالية الحركة ووحدتها وتشخصها ٥٧٧

● الوقت

لزوم إعادة الوقت والزمان في إعادة المعدوم ١٦١

● هل

تحقيق في مطلب هل ٤٩
مطلب هل وأقسامه ١٨١
تقدم هل البسيط على المركب ١٨٢
تحقيق في الهليات البسيطة ١٨٣
تحقيق في الهليات المركبة ١٨٣
فيما تعطى الهليات البسيطة والمركبة بالقصد الأول ١٩٠
الوجود الرابطي في الهليات المركبة ١٩٢
إن الهليات البسيطة كأن حدود تصديقية والهليات المركبة رسوم تصديقية ١٨٩
معرفة المادة في الهليات البسيطة والمركبة ١٩٩
في كيفية الوجود الرابط في الهليات المركبة ١٩٦
بيان مقالة من لم يفرق بين الهلين ٢٠٢

● الهيئة الاجتماعية

تحليل شبهة نسب الهيئة الاجتماعية والإجابة عنها..... ١٠١

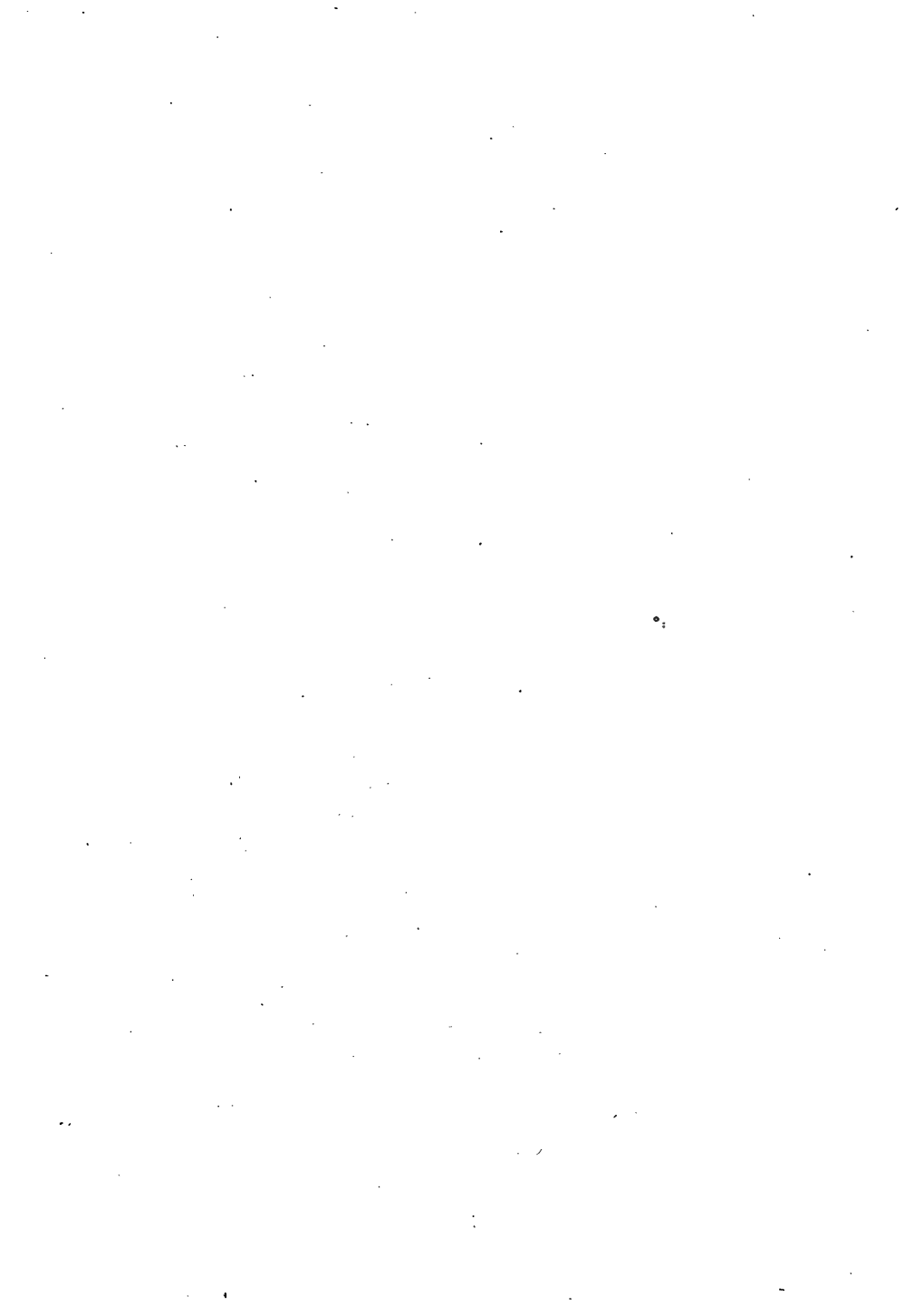
● الهيولى

إنَّ الهيولى مركز دائرة النقص..... ١١٨

إنَّ الهيولى والحركة والزمان من الأمور الضعيفة الوجود..... ١١٩

مضاهاة الحركة مع الهيولى..... ٥٧٩

إنَّ أبعد الماهيات عن الحقِّ هو الهيولى والحركة..... ٥٧٩



بعض مصادر التحقيق

- أولوجيا ← افلوطين عند العرب.
- الإشارات و التنبهات، أبو علي سينا، تحقيق محمود شهابي، دانشگاه تهران، طهران ۱۳۳۹ ش
- افلوطين عند العرب، تحقيق عبدالرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، كويت ۱۹۷۷ م.
- أجوبة المسائل النصيرية، تحقيق عبد الله نوراني، پژوهشگاه علوم انسانی، طهران ۱۳۸۳ ش
- أساس البلاغة، أبو القاسم محمود الزمخشري، دارالفكر، بيروت ۱۹۷۹ م
- التحصيل، بهمنیار بن المرزبان، تحقيق مرتضى مطهری، دانشگاه تهران، طهران ۱۳۴۹ ش.
- ترجمة خطبة الغراء ← دانشنامه خيامي
- تعديل المعيار في نقد تنزيل الأفكار، نصيرالدين الطوسي ← منطق و مباحث الفاظ
- التعليقات، ابن سينا، تحقيق عبدالرحمن بدوي، مكتبة الإعلام الإسلامي، قم ۱۴۰۴
- تفسير الكشاف، أبو القاسم محمود الزمخشري، تحقيق عبدالرزاق المهدي، ج ۴، داراحياء التراث العربي، بيروت
- تلخيص المحصل، نصيرالدين طوسي، تحقيق عبد الله نوراني، مؤسسه مطالعات اسلامي، طهران ۱۳۵۹ ش.
- التوحيد، الشيخ الصدوق، تحقيق السيد هاشم الحسيني الطهراني، مؤسسة النشر الاسلامي، قم ۱۳۹۸.
- دانشنامه خيامي، تحقيق رحيم رضا زاده ملك، علم و هنر و صداي معاصر، طهران ۱۳۷۷ ش
- [شرح] الإشارات و التنبهات، خواجه نصيرالدين الطوسي، ج ۳، ط: ۲، دفتر نشر كتاب، طهران ۱۴۰۲.
- شرح حكمة الاشراق، قطب الدين الشيرازي، تحقيق عبد الله نوراني و مهدي محقق، طهران، مؤسسه مطالعات اسلامي، طهران ۱۳۸۰ ش

شرح كتاب القيسات، مير سيد احمد علوي عاملي، تحقيق حامد ناجي اصفهاني، مؤسسه مطالعات اسلامي، طهران ١٣٧٦ ش.

شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ٢٠ ج، إسماعيليان، قم. الشفاء، (المنطق، الطبعية، الإلهيات)، ابن سينا، مراجعة الدكتور إبراهيم مذكور، مصر (أوفست مكتبة المرعشي بقم).

صاح اللغة، الجوهرى، ٦ ج، دارالعلم للملأين، بيروت.

الصراط المستقيم، ميرداماد، تحقيق على اوجيبي، ميراث مكتوب، طهران ١٣٨١ ش.

فصوص الحكم، أبو نصر الفارابي، تحقيق محمد حسن آل يس، ط ٢، بيدار، قم ١٤٠٥.

القيسات، الامير محمد باقر الداماد، تحقيق مهدي محقق وغيره، مؤسسه مطالعات اسلامي، طهران ١٣٥٦ ش.

الكافي، الشيخ الكليني، تحقيق على أكبر الغفاري، ٨ ج، دارالكتب الاسلاميه، طهران ١٣٩١ ش.

لسان العرب، العلامة ابن منظور، ١٥ ج، نشر أدب الحوزة، قم ١٤٠٥.

المباحث المشرقية، فخرالدين الرازي، ٢ ج، ط ٢، مكتبة الأسد، طهران (أوفست طبع حيدر آباد).

متافيزيك، أرسطو، ترجمه شرف الدين خراساني، طهران ١٣٧٧ ش

محبوب القلوب، قطب البين الاشكوري، تحقيق ابراهيم الديباجي، حامد صدقي، ميراث مكتوب، طهران ١٣٧٨ ش.

المنطق عند الفارابي، تحقيق رفيق العجم، دارالمشرق، بيروت ١٩٨٥ م

منطق و مباحث الفاظ، مهدي محقق و توشي هيكاوايزوتسو، مؤسسه مطالعات اسلامي، طهران ١٣٥٣ ش

النجاة، ابن سينا، تحقيق محمد تقى دانش پژوه، ط ٢، جامعة تهران، طهران ١٣٧٩ ش.

____، تحقيق محيي الدين صبري الكردي، ط ٢، المرتضوي، طهران ١٣٦٤ ش (أوفست طبع مصر).

نزهة الأرواح، شمس الدين الشهرزوري، ترجمة مقصود علي تبريزي، تحقيق محمد تقى دانش

پژوه و محمد سرور مولائي، انتشارات علمي و فرهنگي، طهران ١٣٦٥ ش

نقد المحصل - تلخيص المحصل.

نهج البلاغة، الشريف الرضي، تحقيق صبحي صالح، دارالهجرة، قم.

هياكل النور، شهاب الدين يحيى السهروردي، تحقيق محمد كريمي زنجاني اصل، نكته،

طهران ١٣٧٩ ش

فهرست آثار منتشر شده مرکز پژوهشی میراث مکتوب

به ترتیب شماره ردیف

۱. بخشی از تفسیری کهن به پارسی / ناشناخته (حدود قرن چهارم هجری)؛ تصحیح دکتر سید مرتضی آیه الله زاده شیرازی
۲. فوائد الفوائد در احوال مدارس و مساجد / محمد زمان تبریزی؛ تصحیح رسول جعفریان
۳. جغرافیای نیمروز / ذوالفقار کرمانی (قرن ۱۳ ق.)؛ تصحیح عزیزالله عطاردی
۴. تاج التراجم فی تفسیر القرآن للأعاجم / ابوالمظفر اسفراینی (قرن ۵ ق.)؛ تصحیح نجیب مایل هروی و علی اکبر الهی خراسانی
۵. فوائد راه آهن / محمد کاشف (قرن ۱۳ ق.)؛ تصحیح محمد جواد صاحبی
۶. نزهة الزاهد / ناشناخته؛ تصحیح رسول جعفریان
۷. آثار احمدی / احمد بن تاج الدین استرآبادی (قرن ۱۰ ق.)؛ تصحیح میرهاشم محدث
۸. دیوان حزین لاهیجی / حزین لاهیجی (قرن ۱۲ ق.)؛ تصحیح ذبیح الله صاحبکار
۹. تذکرة المعاصرين / حزین لاهیجی (قرن ۱۲ ق.)؛ تصحیح معصومه سالک
۱۰. فتح السبل / حزین لاهیجی (قرن ۱۲ ق.)؛ تصحیح ناصر باقری بیدهندی
۱۱. مرآت الأکوان / احمد حسینی اردکانی (قرن ۱۳ ق.)؛ تصحیح عبدالله نورانی
۱۲. تسلیة العباد در ترجمه مسکن الفؤاد شهید ثانی / ترجمه مجدالادباء خراسانی (قرن ۱۳ ق.)؛ تصحیح محمدرضا انصاری
۱۳. ترجمه المدخل الی علم احکام النجوم / ابونصر قمی (قرن ۴ ق.)؛ از مترجمی ناشناخته؛ تصحیح جلیل اخوان زنجانی
۱۴. فیض الدموع / بدایع نگار (قرن ۱۳ ق.)؛ تصحیح اکبر ایرانی قمی
۱۵. مصابیح القلوب / حسن شیعی سبزواری (قرن ۸ ق.)؛ تصحیح محمد سپهری
۱۶. الجماهر فی الجواهر / ابوریحان البیرونی (قرن ۵ ق.)؛ تحقیق یوسف الهادی
۱۷. تحفة المحجین / یعقوب بن حسن سراج شیرازی (قرن ۱۰ ق.)؛ به اشراف محمد تقی دانش پژوه؛ تصحیح کرامت رعنا حسینی و ایرج افشار
۱۸. عیار دانش / علینقی بهبهانی؛ به کوشش دکتر سید علی موسوی بهبهانی
۱۹. قاموس البحرین / محمد ابوالفضل محمد؛ تصحیح علی اوجبی
۲۰. مجمل رشوند / محمد علی خان رشوند (قرن ۱۳ ق.)؛ تصحیح دکتر منوچهر ستوده و عنایت الله مجیدی
۲۱. شرح القبات / میر سید احمد علوی؛ تحقیق حامد ناجی اصفهانی
۲۲. ترجمه تقویم التواریخ / حاجی خلیفه (قرن ۱۱ ق.)؛ از مترجمی ناشناخته؛ تصحیح میرهاشم محدث
۲۳. تفسیر الشهرستانی المسمى مفاتیح الاسرار و مصابیح الابرار / الامام محمد بن عبدکرم الشهرستانی (قرن ۶ ق.)؛ تصحیح دکتر محمد علی آذرشب
۲۴. انوار البلاغة / محمد هادی مازندرانی (قرن ۱۲ ق.)؛ تصحیح محمد علی غلامی نژاد
۲۵. جغرافیای حافظ ابرو (۳ ج) / حافظ ابرو (قرن ۹ ق.)؛ تصحیح صادق سجادی
۲۶. ثانیة عبدالرحمان جامی / تصحیح دکتر صادق خورشیا
۲۷. رسائل دهلدار / محمد دهلدار شیرازی (قرن ۱۰ ق.)؛ تصحیح محمد حسین اکبری ساوی
۲۸. تحفة الأبرار فی مناقب الائمة الأطهار / عمادالدین طبری (زنده در ۷۰۱ ه. ق.)؛ تصحیح سید مهدی جهرمی
۲۹. شرح دعای صباح / مصطفی خونی؛ تصحیح اکبر ایرانی قمی
۳۰. نیراس الضیاء و تسواء السواء فی شرح باب البیاء و اثبات جدوی الدعاء / المیر محمد باقر الداماد (المتوفی ۱۰۴۱ ق.)؛ تحقیق حامد ناجی اصفهانی
۳۱. ترجمه اناجیل ارسعه / میرمحمد باقر خاسنوف آبادی (۱۷۵۰ - ۱۱۲۷ ق.)؛ تصحیح رسول جعفریان
۳۲. عین الحکمه / میر قوام الدین محمد رازی تهرانی (قرن ۱۱ ق.)؛ تصحیح علی اوجبی
۳۳. عقل و عشق، یا، مناظرات خمس / صائغ

۵۲. خريدة القصر و جريدة العصر (۳ ج) /
عمادالدين اصفهانی (قرن ۶ ق.)؛ تحقیق
الدكتور عدنان محمد آل طعمه
لوح فشرده (CD) دوره سه جلدی
۵۳. ظفرنامه خسروی / ناشناخته (قرن ۱۳ ق.)؛
تصحیح دکتر منوچهر ستوده
۵۴. تاریخ آل سلجوق در آناتولی / ناشناخته (قرن
۸ ق.)؛ تصحیح نادره جلالی
۵۵. خرابات / فقیر شیرازی (قرن ۱۳ ق.)؛ تصحیح
منوچهر دانش‌پژوه
۵۶. محبوب القلوب (۱ ج) / قطب الدین
الاشکوری؛ تحقیق الدكتور ابراهیم الدیاجی -
الدكتور حامد صدقی
۵۷. دیوان جامی (۲ ج) / عبدالرحمان جامی
(۸۱۷-۸۹۷ ه. ق.)؛ تصحیح اخلاخان افصح‌زاد
۵۸. مثنوی هفت اورنگ (۲ ج) / عبدالرحمان
جامی (۸۱۷-۸۹۸ ه. ق.)؛ تصحیح جابلقا
دادعلیشاه، اصغر جانفندا، ظاهر احراری، حسین
احمد تربیت و اخلاخان افصح‌زاد
۵۹. نقد و بررسی آثار و شرح احوال جامی /
تألیف اخلاخان افصح‌زاد
۶۰. فهرست نسخه‌های خطی مدرسه علمیه
نمازی خوی / تألیف علی صدرانی خونی
۶۱. منهاج الولاية فی شرح نهج البلاغة (۲ ج) /
ملا عبدالباقی صوفی تبریزی (قرن ۱۱ ق.)؛
تصحیح حبیب الله عظیمی
۶۲. فهرست نسخه‌های خطی مدرسه
خاتم الانبیاء (صدر) بابل / تألیف علی
صدرانی خونی، محمود طیار مراغی، ابوالفضل
حافظیان بابلی
۶۳. تحفة الأزهار و زلال الأنهار فی نسب أبناء
الأنمة الأطهار (۴ ج) / ضامن بن شدقم
الحسینی المدنی؛ تحقیق کامل سلمان الجبوری
۶۴. القند فی ذکر علماء سمرقند / نجم الدین
النسفی؛ تحقیق یوسف الهادی
۶۵. شرح ثمره بطلمیوس / خواجه نصیرالدین
طوسی؛ تصحیح جلیل اخوان زنجانی
۶۶. کلمات علیہ غرر / مکتبی شیرازی؛ تصحیح
دکتر محمود عابدی
۶۷. مکام الاخلاق / غیاث الدین خواندمیر؛
تصحیح محمد اکبر عشیق
۶۸. فروغستان / محمد مهدی فروغ اصفهانی؛
تصحیح ایرج افشار

- الدین ثرکه اصفهانی (۷۷۰-۸۳۵ ق.)؛ تصحیح
اکرم جودی نعمتی
۳۴. احیای حکمت (۲ ج) / علیقلی بن قرچغای
خان (قرن ۱۱ ق.)؛ تصحیح فاطمه فنا
۳۵. منشآت مبدی / قاضی حسین بن معین الدین
مبدی؛ تصحیح نصرت الله فروهر
۳۶. کیمیای سعادت / میرزا ابوطالب زنجانی؛
تصحیح دکتر ابوالقاسم امامی
۳۷. النظامية فی مذهب الامامية / خواجگی
شیرازی؛ تصحیح علی اوجبی
۳۸. شرح منهاج الکرامه فی اثبات الامامه علامه
حلی / تألیف علی الحسینی الميلانی
۳۹. تقویم الايمان / المیر محمد باقر الداماد؛
تحقیق علی اوجبی
۴۰. التعریف بطبقات الامم / قاضی صاعد اندلسی
(قرن ۵ ق.)؛ تصحیح دکتر غلامرضا جمشید
نژاد اول
۴۱. رسائل حزين لاهيجی / حزين لاهيجی (قرن
۱۲ ق.)؛ تصحیح علی اوجبی، ناصر باقری بید
هندی، اسکندر اسفندیاری و عبدالحسین
مهدوی
۴۲. رسائل فارسی / حسن لاهيجی (قرن ۱۱ ق.)؛
تصحیح علی صدرانی خونی
۴۳. دیوان ابی‌بکر الخوارزمی / ابوبکر الخوارزمی
(قرن ۴ ق.)؛ تحقیق الدكتور حامد صدقی
۴۴. رسائل فارسی جرجانی / ضیاء الدین
جرجانی؛ تصحیح دکتر معصومه نور محمدی
۴۵. دیوان غالب دهلوی / اسدالله غالب دهلوی
(قرن ۱۳ ق.)؛ تصحیح دکتر محمدحسن حائری
۴۶. حکمت خاقانی / فاضل هندی؛ با مقدمه دکتر
غلامحسین ابراهیمی دینانی، تصحیح دفتر نشر
میراث مکتوب
۴۷. لطایف الامثال و طرایف الأقوال / رشیدالدین
وطواط؛ تصحیح حبیبه دانش‌آموز
۴۸. تذکرة الشعراء / مطربی سمرقندی (قرن ۱۰ -
۱۱ ق.)؛ تصحیح اصغر جانفندا، علی رفیعی
علامروشدی
۴۹. روضة الانوار عباسی / ملامحمد باقر
سبزواری؛ تصحیح اسماعیل چنگیزی اردهای
۵۰. راحة الارواح و مونس الاشباح / حسن شیعی
سبزواری (قرن ۸ ق.)؛ تصحیح محمد سپهری
۵۱. تاریخ بخارا، خوفند و کاشغر / میرزا شمس
بخارایی؛ تصحیح محمد اکبر عشیق

۸۷. سبع رسائل علامة جلال الدين محمد دواني؛ تحقيق و تعليق دکتر سيد احمد تويسرکاني

۸۸. خلد پرين / محمد يوسف واله اصفهاني قزوینی، تصحيح ميرهاشم محدث

۸۹. ترجمة فرحة الغری / محمد باقر مجلسی (قرن ۱۱ ق)، پژوهش جویا جهانبخش

۹۰. سراج السالکین / گردآورنده ملامحسن فیض کاشانی؛ تصحيح جویا جهانبخش

۹۱. الآثار الباقية عن القرون الخالية / أبوریحان محمد بن أحمد البيروني، تصحيح پرویز اذکابی

۹۲. جذوات و مواقف / مير محمد باقر دادماد؛ علی اوجبی

۹۳. دو شرح اخبار و ایبات و امثال عربی کلیلہ و دمنہ / فضل الله إسفزاری و مؤلفی ناشناخته، تصحيح بهروز ایمانی

۹۴. هفت دیوان محتشم کاشانی / کمال الدین محتشم کاشانی؛ دکتر عبدالحسین نوایی، مهدی صدری

۹۵. بدایع الملح / صدرالأفاضل خوارزمی؛ تصحيح دکتر مصطفی اولیایی

۹۶. فهرست نسخه های خطی مدرسه امام صادق (ع) چالوس / مقدمه سيد رفیع الدین موسوی؛ به کوشش محمود طیار مراغی

۹۷. کتاب الادوار فی الموسيقى / صفی الدین عبدالمؤمن بن یوسف بن فاخر الأرموی البغدادی

۹۸. تحفة الملوك / علی بن ابی حفص اصفهانی؛ تصحيح علی اکبر احمدی دارانی

۹۹. مثنوی شیرین و فراهاد / سروده سلیمی جرنی؛ تصحيح دکتر نجف جوکار

۱۰۰. الإلهیات بین المحاکمات بین شرح الإشارات / لقطب الدین محمد بن محمد الرازی، تصحيح مجید هادی زاده

۱۰۱. الأریعینیات لکشف أنوارالقدسیات / القاضي سعيد محمد بن محمد مفید القمی، تصحيح نجفقلی حبیبی

۱۰۲. الصراط المستقیم فی ربط الحادث بالقدیم / مير محمد باقر داماد، تصحيح علی اوجبی

۱۰۳. اشرار الاوهوت فی نقد شرح الیاقوت / عمیدالدین ابوعبدالله عبدالمطلب بن مجدالدین الحسینی العبیدلی، تصحيح علی اکبر ضیایی

۶۹. مرآة الحرمين / ایوب صبری پاشا؛ ترجمه عبدالرسول منشی؛ تصحيح جمشید کیانفر

۷۰. نامه ها و منشآت جامی / عبدالرحمان جامی؛ تصحيح عصام الدین اوژون بایف و اسرار رحمانف

۷۱. بهارستان و رسائل جامی / عبدالرحمان جامی؛ تصحيح اعلاخان افصح زاد، محمد جان عمرآف و ابوبکر ظهورالدین

۷۲. سعادت نامه یا روزنامه غزوات هندوستان (فارسی) / غیاث الدین علی یزدی؛ تصحيح ایرج افشار

۷۳. جواهر الاخبار / بوداق منشی قزوینی؛ تصحيح محسن بهرامزاد

۷۴. شرح الاربعین / القاضي سعيد القمی؛ تحقيق نجفقلی حبیبی

۷۵. مجموعه رسائل و مصنفات / عبدالرزاق کاشانی؛ تصحيح مجید هادی زاده

۷۶. خسانقاه / نفیر شیرازی؛ تصحيح منوچهر دانش پزوه

۷۷. شرح دیوان منسوب به امیرالمؤمنین علی بن ابی طالب علیهما السلام / میر حسین بن معین الدین میدی یزدی؛ تصحيح حسن رحمانی و سید ابراهیم اشک شیرین

۷۸. لطائف الإعلام فی إشارات أهل الإلهام / عبدالرزاق کاشانی؛ تحقيق مجید هادی زاده

۷۹. جواهرالتفسیر / ملاحسین واعظ کاشفی سبزواری، تصحيح دکتر جواد عباسی

۸۰. راهنمای تصحيح مثنو / نوشته جویا جهانبخش

۸۱. دیوان الهامی کرمناشاهی / میرزا احمد الهامی، تصحيح امید اسلام پناه

۸۲. شرح نهج البلاغه نواب لاهیجی (۲ ج) / میرزا محمد باقر نواب لاهیجانی، تصحيح دکتر سید محمد مهدی جعفری، دکتر محمد یوسف نیری

۸۳. دیوان مخلص کاشانی / میرزا محمد مخلص کاشانی، تصحيح حسن عاطفی

۸۴. زیور آل داود / سلطان هاشم میرزا، تصحيح دکتر عبدالحسین نوایی

۸۵. مجموعه آثار حسام الدین خوئی / حسن بن عبدالمؤمن خوئی، تصحيح صفری عباس زاده

۸۶. تذکرة مقیم خانی / محمد یوسف بیک منشی، تصحيح فرشته صرافان

۱۰۴. دقائق التأويل و حقائق التنزيل / ابوالمكارم محمود بن ابی المكارم حسنی واعظ، پژوهش جویا جهانبخش

۱۰۵. گوهر مقصود / مصطفی تهرانی (میرخانی)، به کوشش زهرا میرخانی

۱۰۶. بلوهر و بیوضف / مولانا نظام، تصحیح محمد روشن

۱۰۷. سندبادنامه / محمد بن علی ظهیری سمرقندی، تصحیح محمد باقر کمال الدینی

۱۰۸. تحفة الفتی فی تفسیر سورة هل أتى / غیاث الدین منصور دشتکی شیرازی، تصحیح پروین بهارزاده

۱۰۹. جهان دانش / شرف الدین محمد بن معود معودی، تصحیح جلیل اخوان زنجان

۱۱۰. کلیات بسحق اطعمه شیرازی / مولانا جمال الدین ابواسحق حلاج اطعمه شیرازی معروف به بسحق اطعمه شیرازی؛ تصحیح منصور رستگار فسایی

۱۱۱. محبوب القلوب (ج ۲) / قطب الدین الاشکوری؛ تحقیق الدكتور ابراهیم الدیاجی - الدكتور حامد صدقی

۱۱۲. تاریخ عالم آرای امینی / فضل الله بن روزبهان خنجی اصفهانی؛ تصحیح محمد اکبر عشق

۱۱۳. روضة المتجملین / شهرمدان بن ابی الخیر رازی؛ مقدمه، تحقیق و تصحیح جلیل اخوان زنجان

۱۱۴. کلیات نجیب کاشانی / نورالدین محمد شریف کاشانی؛ تصحیح اصغر دادبه و مهدی صدری

۱۱۵. إشراق هیاکل التور لکشف ظلمات شواکل الغرور / غیاث الدین منصور دشتکی شیرازی؛ تقدیم و تحقیق علی اوجبی

۱۱۶. مجموعه آثار عبدالله خان قراگوزلو / حاجی عبدالله خان قراگوزلو امیر نظام همدانی؛ مقدمه، تصحیح و تعلیقات عنایت الله مجیدی

۱۱۷. تعلیقه بر الهیات شرح تجرید ملا علی قوشچی / شمس الدین محمد بن احمد خفزی؛ مقدمه و تصحیح فیروزه ساعتچیان

۱۱۸. مرآت واردات / محمد شفیع طهرانی (ره) مقدمه، تصحیح و تعلیقات دکتر منصور صفتگل

۱۱۹. جواهرنامه نظامی / محمد بن ابی البرکات جوهری نیشابوری، به کوشش ایرج افشار، با همکاری: محمدرسلول دریاگشت

۱۲۰. تاریخ رشیدی / میرزا محمد حیدر دوغلات، تصحیح عباسقلی غفاری فرد

۱۲۱. استاد پادریان گرملی / بازمانده از عصر شاه عباس صفوی به کوشش دکتر منوچهر ستوده با همکاری ایرج افشار

۱۲۲. تنگلو شا / از مؤلفی ناشناخته به ضمیمه مدخل منظوم از عبدالجبار خجندی، مقدمه و تصحیح رحیم رضازاده ملک

۱۲۳. دیوان غزلیات میرزا جلال الدین اسیر شهرستانی (اصفهانی) / تصحیح و تحقیق غلامحسین شریفی ولدانی

۱۲۴. جامع التواریخ: تاریخ افرنج، پاپان و قیاصره / رشیدالدین فضل الله همدانی؛ تصحیح و تحشیه محمد روشن

۱۲۵. زاد المسافر / ناصر خسرو قبادیانی بلخی، شرح لغات و اصطلاحات سید اسماعیل عمادی حائری؛ تصحیح و تحقیق سید محمد عمادی حائری

۱۲۶. جامع التواریخ: هند و سند و کشمیر / رشیدالدین فضل الله همدانی؛ تصحیح و تحشیه محمد روشن

۱۲۷. شرح نظم الدر / صائین الدین علی بن محمد ترکه اصفهانی (۷۷۰ - ۸۳۵ ه. ق)؛ تصحیح و تحقیق اکرم جودی نعمتی

۱۲۸. المختصر من کتاب السیاق لتاریخ نیشابور / ابوالحسن الفارسی؛ تحقیق محمد کاظم المحمودی

۱۲۹. جنگنامه کشم / از سراینده ای ناشناس. و جرون نامه / سروده قدری؛ تصحیح و تحقیق محمد باقر وثوقی و عبدالرسول خیراندیش

۱۳۰. تحلیه الارواح بحقائق الانباج / المنسوب الی کمال الدین عبدالرزاق الکاشانی؛ تحقیق علی اوجبی

۱۳۱. خلاصه الاشعار وزیده الافکار (بخش کاشان) / میر تقی الدین کاشانی؛ مصحح: عبدالعلی ادیب برومند و محمد حسین نصیری کهنومویی

۱۳۲. نسخه خطی و فهرست نگاری در ایران مجموعه مقالات و جستارها به پاس قدردانی از زحمات سسی سالة فرانسیس ریشار؛ به کوشش احمد رضا رحیمی ربه

۱۳۳. جامع التواریخ: اغوز / رشیدالدین فضل الله همدانی؛ تصحیح و تحشیه محمد روشن

۱۵۲. دریندنامه میرزا حیدر وزیرآف / به اهتمام جمشید کیانفر؛ با همکاری نوری محمدزاده

۱۵۳. خزائن الأنوار و معادن الأخبار / میر محمد رضا بن محمد مؤمن خانون آبادی؛ تصحیح و تحقیق مریم ایمانی خوشخو.

۱۵۴. رباعیات حکیم ختیم طریخانه یار احمد رشیدی، رساله سلسله الترتیب، خطبه تمجید ابن سینا / با مقدمه و حواشی عبدالباقی گولپینارلی

۱۵۵. جامع التواریخ (تاریخ سامانیان و بویهیان و غزنویان) / رشیدالدین فضل الله همدانی؛ تصحیح و تحشیه محمد روشن.

۱۵۶. جامع التواریخ (تاریخ آل سلجوق) / رشیدالدین فضل الله همدانی؛ تصحیح و تحشیه محمد روشن.

۱۵۷. منتخب رسالات صفاء الحق / سید حسن مدنی همدانی گزینش، ویرایش و تعلیقات: علیرضا ذکاوتی قراقرلو

۱۵۸. دفتر اشعار صوفی / صوفی محمد هروی (قرن نهم)؛ به کوشش: ایرج افشار

۱۵۹. تحفة السلاطین / محمد بن جابر انصاری؛ به کوشش احد فرامرز قراملکی، زینت فنی اصل و فرشته مسجدی

۱۶۰. تحفة المستور (فرهنگ اعداد کلمات) / لطف الله بن عبدالکریم کاشانی؛ تصحیح مهدی صدری.

۱۶۱. شجرة الملوك (تاریخ منظوم سیستان) / سروده صیوری، ناصح و ظهیر؛ تحقیق، تصحیح و توضیحات منصور صفتگل.

۱۶۲. سلم السماوات / ابوالقاسم بن ابی حامد کازرونی؛ تصحیح عبدالله نورانی.

۱۶۳. بیان الحقائق / رشیدالدین فضل الله همدانی؛ تصحیح هاشم رجبزاده.

۱۶۴. قرآن فارسی کهن: تاریخ، تحریرها، تحلیل / سید محمد عمادی حائری

۱۶۵. اشرف التواریخ / محمد تقی نوری؛ تصحیح: سوسن اصیلی

۱۶۶. تفسیر الشهرستانی (مفاتیح الأسرار و مصابیح الابرار) (۲ ج) / محمد بن عبدالکریم شهرستانی؛ تحقیق و تعلیق: محمد علی آذرشب

۱۶۷. ارج نامه صادق کیا / عسکر بهرامی

۱۳۴. اسکندرنامه: (بخش ختا) / منسوب به منوچهرخان حکیم؛ تصحیح علی رضا ذکاوتی قراقرلو

۱۳۵. جامع التواریخ (تاریخ اقوام پادشاهان ختای) / تألیف رشیدالدین فضل الله همدانی؛ تصحیح و تحشیه محمد روشن

۱۳۶. ختم الفرائب خاقانی شروانی (تحفة العراقرین) / نسخه برگردان به قطعه اصل نسخه خطی شماره ۸۴۵ کتابخانه ملی اتریش (وین) کتابت ۵۹۳ هـ / به کوشش ایرج افشار

۱۳۷. کتاب ایرانی / چهار مقاله در مباحث متن پژوهی، نسخه شناسی و کتاب آرایشی؛ فرانسیس ریشار؛ ترجمه ع. روحبخشان

۱۳۸. ماهتاب شام شرق / گزاره و گزینیه اندیشه شناسی اقبال / محمدحسین ساکت

۱۳۹. ارج نامه حبیب یغمایی / سید علی آل داود

۱۴۰. دیوان اشراق / میر محمدباقر میرداماد؛ پیشگفتار جویا جهانبخش / سمیرا پوستین دوز

۱۴۱. متن شناسی شاهنامه ی فردوسی / منصور رستگار فسایی

۱۴۲. مجالس جهانگیری / عبدالستار بن قاسم لاهوری / عارف نوشاهی و معین نظامی

۱۴۳. تحسین و تقیج ثعالبی / مترجم محمد بن ابی بکر بن علی ساوی / عارف احمد الزغول

۱۴۴. مسخر البلاد / محمدیار بن عرب قطغان / نادره جلالی

۱۴۵. ارشاد / عبدالله بن محمد بن ابی بکر قلاتی ششی / عارف نوشاهی

۱۴۶. ارج نامه ملک الشعراء بهار / علی میرانصاری

۱۴۷. مرآت الوقایع مظفری / عبدالحسین خان ملک المورخین / دکتر عبدالحسین نوایی

۱۴۸. سفارت نامه خوارزم / رضا قلی خان هدایت؛ جمشید کیانفر

۱۴۹. تاریخ هرات (نسخه برگردان) / مؤلف ناشناخته / محمد رضا ابویی مهریزی، محمد حسن میر حسینی با مقدمه ایرج افشار

۱۵۰. جامع التواریخ: بخش بنی اسرائیل / رشیدالدین فضل الله همدانی؛ تصحیح و تحشیه محمد روشن

۱۵۱. خلاصة الاشعار وزبدة الافکار (بخش اصفهان) / میر تقی الدین کاشانی؛ مصحح: عبدالعلی ادیب برومند و محمد حسین نصیری کهنمویی

۱۶۸. الإفادة في تاريخ الأئمة السادة / ابوطالب يحيى بن حسين هاروني؛ تصحيح محمد كاظم رحمتي

۱۶۹. جامع التواريخ (تاريخ اسماعيليان) / رشيد الدين فضل الله همداني؛ تصحيح و تحشيه محمد روشن.

۱۷۰. فهرست نسخه های خطی کتابخانه عمومی جمعیت نشر فرهنگ رشت / تأليف: محمد روشن

۱۷۱. روضة الانوار / خواجهی کرمانی؛ مقدمه، تصحيح و تعليقات: محمود عابدي

۱۷۲. اليميني / في اخبار دولة الملك يمين الدولة؛ ابى القاسم محمود بن ناصر الدولة ابى منصور سيكتكين؛ تأليف: محمد بن عبد الجبار العتبي؛ تحقيق: يوسف الهادي

۱۷۳. معرفت فلاح (دوازه باب کشاورزی) / از عبدالملي بيرجندی؛ به كوشش ايرج افشار

۱۷۴. چين نامه / ماتيوي ريچي؛ ترجمه از متن لاتين محمد زمان؛ مقدمه، تصحيح، توضيح و مقابله با ترجمه های كهن چيني، انگليسي و ايتاليايي از لوجين؛ پيشگفتار مظفر بختيار

۱۷۵. قانون شاهنشاهی / حكيم ادریس بن حسام الدين بدليسی؛ تصحيح عبدالله مسعودی آرائی

۱۷۶. برزنامه سروده: شمس الدين محمد كوسج؛ تصحيح: اكبر نحوی

۱۷۷. نزهة الأنفس و روضة المجلس / ابوسعید محمد بن علی بن عبدالله عراقی؛ تحقيق و تصحيح رمضان بهداد

۱۷۸. رستم نامه / سراینده ناشناس؛ به كوشش سجاد ايدنلو

۱۷۹. رسالة في استخراج جيب درجة واحدة / موسى بن محمد قاضي زاده رومی؛ تصحيح، ترجمه و تحقيق فاطمه سوادى

۱۸۰. شرح التلويحات اللوحية والعشرية (۳ج) ابن كثر، عز الدولة سعد بن منصور؛ تصحيح و مقدمه: نجفقلی حبيبي

۱۸۱. قرآن كريم / ترجمه ابوالفضل رشيدالدين مبيدي

۱۸۲. تحفة العراقيين: ختم الغرائب / سروده خاقاني شرواني؛ به كوشش علی صفري آق قلمه

۱۸۳. ساختار معنایی مثنوی معنوی دفتر اول / سيد

سلمان صفوی؛ ترجمه مهوش السادات علوی؛ با مقدمه سيد حسين نصر

۱۸۴. علی نامه (منظومه ای كهن) / از سراینده ای متخلص به ربیع؛ با مقدمه محمدرضا شفيعی كلكني و محمود اميدسالار

۱۸۵. اوج نامه غلامحسين يوسفی / محمدجعفر ياحقی

۱۸۶. دستورالجمهور في مناقب سلطان العارفين ابوزيد طيفور / احمد بن الحسين بن الشيخ الخرقاني؛ به كوشش: محمدتقی دانش پزوه و ايرج افشار

۱۸۷. كتاب الابنية عن حقايق الادوية / ابومنصور موفق بن علی هروی سده پنجم هجري؛ با مقدمه فارسي ايرج افشار و علی اشرف صادقي؛ ترجمه فارسي مقدمه زليگمان مصطفی اميري؛ با مقدمه انگليسي بريت گ. فراگتر / نصرت الله رستگار؛ كارل هولوبار؛ اوا ايرليش و محمود اميدسالار

۱۸۸. آداب المضيفين وزادالكلي / سلطان محمود بن محمد بن محمود؛ به كوشش ايرج افشار.

۱۸۹. عرفات العاشقين و عرصات العارفين / تقی الدين محمد اوحدی حسینی دقانی بليانی اصفهانی؛ تصحيح ذبيح الله صاحبكاري، آمنه فخر احمد؛ با نظارت علمی محمد قهرمان.

۱۹۰. تاريخ شاه صفی (تاريخ تحولات ايران در سالهای ۱۰۳۸ - ۱۰۵۲ ه. ق.) / ابوالمفاخر فضل الحسينی. به انضمام مبادی تاريخ زمان نواب رضوان مكيان (شاه صفی) (تاريخ تحولات ايران در سالهای ۱۰۳۸ - ۱۰۴۱ ه. ق.) / محمد حسين الحسيني التفرشي؛ مقدمه، تصحيح و تعليقات محسن بهرام نژاد.

۱۹۱. بدايع الاخبار (وقایع بهبهانی در زمان حمله محمود افغان) / ميرزا عبدالبقي شيخ الاسلام بهبهانی؛ مقدمه، تصحيح و توضيحات: سيد سعيد مير محمد صادق

۱۹۲. منهاج العلي (رساله ای در باب حكومت قانون) / ابوطالب بهبهانی؛ به كوشش حوريه سعيدي

۱۹۳. جامع التواريخ (تاريخ سلاطين خوارزم) / رشيدالدين فضل الله همداني؛ تصحيح و تحشيه محمد روشن

۱۹۴. ديوان فهمی استرآبادی / تصحيح و مقدمه محمدحسين كرمی

۱۹۵. ابرج نامه محمد معین زندگی، آثار، جستارهای متن پژوهی / محمد غلامرضا
 ۱۹۶. راشیکات الهند (تاسب نزد هندیان) / محمد بن احمد بیرونی؛ تصحیح، ترجمه و تحقیق محمد مهدی کاوه یزدی.
 ۱۹۷. جامع الصنائع: آشپزی نامه از عصر قاجار / از مؤلفی ناشناخته؛ به کوشش ابرج افشار.
 ۱۹۸. تاریخ سلاطین کورت / حافظ ابرو؛ تصحیح میرهاشم محدث.
 ۱۹۹. لطایف الحساب (رساله‌ای درباره سرگرمیهای ریاضی) / قطب الدین لاهیجی؛ به کوشش محمد باقری
 ۲۰۰. کتاب نهج البلاغه و هوالمختار من کلام امیرالمؤمنین علیه السلام / پیشگفتار محمد مهدی جعفری، با همکاری محمد برکت
 ۲۰۱. علی نامه (منظومه‌ای کهن) / از سراینده‌ای مستخلص به رسیح؛ تصحیح: رضا بیات و ابوالفضل غلامی
 ۲۰۲. ترجمه کتاب النجاة (در هندسه عملی) / ابوالوفاء محمد بن محمد بوزجانی؛ از ترجمی ناشناخته؛ تحقیق و تصحیح همراه با ترجمه متن اثر به فرانسه جعفر آقایی چاوشی؛ با مقدمه برنارد ویتراک.
 ۲۰۳. ترجمه منظوم وصیت امام علی به امام حسین (علیهما السلام) (از نیمه نخست سده ششم قمری) / ترجمه و سروده حسن غزنوی ملقب به اشرف؛ مقدمه و تصحیح جواد بشری.
 ۲۰۴. جامع التواریخ (تاریخ سلفریان فارس) / رشیدالدین فضل الله همدانی تصحیح و تحشیه: محمد روشن
 ۲۰۵. ترویج الأرواح فی تهذیب الصّحاح (معجم مهذب الصّحاح) / المجلد الأول والثاني شهاب‌الدین محمود بن أحمد بن بختیار الرّنجانی؛ حَقَّقَهُ وَ قَدَّمَ لَهُ: مُحَمَّدٌ صَالِحٌ شَرِيفُ الْعَسْكَرِ
 ۲۰۶. اندیشه‌های فلسفی و کلامی خواجه نصیرالدین طوسی / هانی نعمان فرحات؛ ترجمه: غلامرضا جمشیدنژاد اول
 ۲۰۷. کتاب الوحشیات / ابوتّام حبيب بن اوس طائی؛ محمّدرضا ابونّی مهربری - وحید ذوالفقاری؛ با پیشگفتار احمد مهدوی دامغانی
 ۲۰۸. کلمات قصار امام علی (ع) / (دو مجموعه)؛

۱. مائة کلمه - نشراللاکی منسوب به جاحظ (۱۶۰هـ - ۲۵۵هـ) - از گردآورنده ناشناس به خط احمد وقار شیرازی ۲. ترجمه منظوم نشراللاکی از یارعلی بن عبدالله علانوی تبریزی (سده ۹ و ۱۰هـ)؛ با مقدمه علی صفری آق‌قلعه
 ۲۰۹. معیارالاشعار (در علم عروض و قافیه) / تألیف نصیرالدین محمد بن محمد طوسی. میزان الافکار فی شرح معیار الاشعار / محمد سعدالله مفتی مرادآبادی؛ تصحیح محمد فشارکی.
 ۲۱۰. حل مشکلات کتاب الإشارات و التنبیّات (شیخ‌الرئیس ابوعلی حسین بن عبدالله بن سینا) مشهور به شرح اشارات خواجه نصیرالدین محمد بن محمد بن حسن طوسی (۵۹۷ - ۶۷۲هـ)؛ با مقدمه سید محمد عمادی حائری
 ۲۱۱. کتاب المباحث و الشّکوک (نخستین تعلیق بر الإشارات و التنبیّات) شرف‌الدین محمد بن مسعود بن محمد مسعودی (زنده در ۵۸۲هـ) همراه با کتاب عیون المسائل فارابی و رساله الأسماء المفردة یَکْنِی؛ با مقدمه محمد برکت
 ۲۱۲. کاغذ در زندگی و فرهنگ ایرانی تألیف ابرج افشار
 ۲۱۳. از دست‌نویس تا متن (جستارهایی در معرفی و ارزیابی دست‌نویس‌های شاهنامه و روش تصحیح انتقادی متن؛ جلال خالقی مطلق
 ۲۱۴. عهد حُسام (سفرنامه لرستان و خوزستان)؛ محمود میرزا قاجار؛ به کوشش: ابرج افشار
 ۲۱۵. کتابشناسی فردوسی و شاهنامه چاپ چهارم (از آغاز نوشته‌های پژوهشی تا سال ۱۳۸۵)؛ گردآوری ابرج افشار
 ۲۱۶. ابرج نامه ذبیح الله صفا / سیدعلی آل داود
 ۲۱۷. مجلس در قصّة رسول (ص) / از مؤلفی ناشناخته؛ مقدمه، تصحیح و تعلیقات: محمد پارس‌نسب
 ۲۱۸. محک خسروی / میرزا خسروبیگ گرجی؛ تصحیح و تعلیقات: فائزه زهرا میرزا
 ۲۱۹. اصول الحکم فی نظام العالم / حسن کافی الآقحصاری البوسنوی؛ تحقیق و تصحیح علی اکبر ضیائی
 ۲۲۰. حفظ البدن (رساله‌ای فارسی در بهداشت و تندرستی)؛ امام فخرالدین محمد بن عمر رازی؛ تصحیح محمد ابراهیم ذاکر

۲۲۱. أخبار ولاء خراسان / للسلامی (قرن ۲-۴ هـ).

ق؛ پژوهش و بازسازی: محمدعلی کاظم‌بیکی

۲۲۲. پژوهشهایی در تاریخ علم: مقالاتی درباره

تاریخ ریاضیات، نجوم، مکانیک و پزشکی؛

گردآوری و ویرایش جعفر آقایی چاوشی

۲۲۳. جامع اللغات (فرهنگ منظوم) / سروده نیازی

حجازی؛ به اهتمام افسانه شیفته‌فر

۲۲۴. رساله جلد سازی (طیاری جلد) / سید یوسف

حسین؛ با مقدمه ایرج افشار؛ تصحیح علی

صفری آق قلمه

۲۲۵. سیه بر سفید مجموعه گفتارها و یادداشت‌ها

در زمینه کتابشناسی و نسخه‌شناسی؛ تألیف:

عارف نوشاهی

۲۲۶. دیوان فانی خویی (موسوم به گنج الله) / سروده

میرزا حسن زنوزی خویی؛ تصحیح شهریار

حسن‌زاده

۲۲۷. ثواب المناقب اولیاء الله / عبدالوهاب

بن جلال‌الدین محمد همدانی؛ تصحیح و

مقدمه عارف نوشاهی

۲۲۸. فهرست نسخه‌های خطی فارسی آرشو ملی

پاکستان اسلام‌آباد / گنجینه مفتی فضل عظیم

بهری؛ تألیف عارف نوشاهی.

۲۲۹. فهرست نسخه‌های خطی فارسی کتابخانه

مرکزی دانشگاه پنجاب لاهور (پاکستان)

(مجموعه‌های: آزاد، پیرزاده، شیرانی، کیفی و

عمومی)؛ تألیف عارف نوشاهی

۲۳۰. مناظره بحرالعلوم سید محمد مهدی

پروچردی طباطبایی (۱۲۱۲ هـ. ق.) با یهودیان

ذوالکفل گزارشهای عربی و فارسی / با مقدمه

و تصحیح زبینه اشیتکه و رضا پورجوادی؛

ترجمه مقدمه به فارسی احمد رضا رحیمی‌ریسه.

۲۳۱. دیوان قائمیات / حسن محمودکاتب؛ مقدمه و

شرح وازگان حمدرضا شفیعی کدکنی؛ تصحیح

سید جلال حسینی بدخشانی.

۲۳۲. نسخه شناخت: پژوهشنامه نسخه‌شناسی نسخ

خطی فارسی / پژوهش و تألیف علی صفری

آق قلمه؛ با مقدمه ایرج افشار.

۲۳۳. حجة الاسلام (برهان الملک) کتابی در نقد

گفتار هنری مارتین مسیحی در تعرض بر اسلام

/ تألیف ملاعلی نوری (درگذشته ۱۲۴۶ هـ. ق.)؛

تحقیق و تصحیح حامد ناجی اصفهانی.

۲۳۴. به گزین علی نامه: (کهن‌ترین منظومه شیعی

فارسی) از سراینده‌ای با تخلص «ربیع» سروده

۴۸۲ هجری قمری / گزینش، مقدمه، شرح

لغات سیدعلی موسوی گرم‌ارودی.

۲۳۵. تاریخ بوشهر محمد حسین سادات کازرونی؛

تصحیح و تحقیق عبدالرسول خیراندیش،

عمادالدین شیخ الحکامی

۲۳۶. کتاب المعتمد فی أصول الدین محمود بن

محمد الملاحمی الخوارزمی؛ تحقیق و مقدمه

ویلفرد مادلونگ

۲۳۷. همایون‌نامه (تاریخ منظوم) نیمه نخست

(مجلد یکم و دوم) / سروده: حکیم زجاجی

(سده هفتم هجری) تصحیح: علی پیرنیا

۲۳۸. از نسخه‌های استنبول دست‌نویس‌هایی در

فلسفه، کلام، عرفان؛ سید محمد عمادی حائری

۲۳۹. استاد بشر پژوهشهایی در زندگی، روزگار،

فلسفه و علم خواجه نصیرالدین طوسی؛

گزینش و ویرایش: حسین معصومی همدانی -

محمد جواد النوری

۲۴۰. کتاب‌شناسی آثار فارسی چاپ شده در شبه

قاره (هند، پاکستان، بنگلادش) (۴ ج)؛ تألیف:

عارف نوشاهی

۲۴۱. المقنع فی الحساب الهندی / علی بن احمد

نسوی (۳۹۳-۴۹۳ هـ. ق.)؛ مقدمه، تصحیح،

ترجمه و تعلیقات: محمد مهدی کاوه یزدی و

رضا افخمی عقدا

۲۴۲. دیوان متجیک ترمیذی (سده چهارم هجری) به

کوشش احسان شوری مقدم

۲۴۳. نهاية المرام فی درایة الکلام ضیاء الدین

المکئی والد فخرالدین الرازی / المقدمة و

الفهارس آمین شحادة

۲۴۴. نورالعیون ابو روح محمد بن منصور بن

ابی‌عبدالله جرجانی بمانی (زرین‌دست) سده

پنجم هجری؛ مقدمه و تصحیح: یوسف

بیگ‌بابا پور، زیر نظر: دکتر مهدی محقق

۲۴۵. تذکرة نثر عشق (۷ ج) حسین قلی خان

عظیم آبادی متخلص به عاشق؛ تصحیح و

تعلیقات: سید کمال حاج سید جوادی

ideas either date back to the time when Mullā Ṣadrā studied with Mīr Dāmād or the ideas belong to an earlier generation of philosophers. This, however, needs a separate investigation.

located in the book. However, as there is agreement on both the material presented in the first volume (*Al-Ṣarḥah al-ūlā*), and the consistency and cohesion of the material between the extant copies, one might say that the titles *Al-Musāqah al-Khāmisah* and *Al-Musāqah al-Sādisah* (sections five and six) are, for totally unknown reasons, used for *Al-Musāqah al-Thānīyah* and *Al-Musāqah al-Thālithah* (sections two and three). The brevity of *Al-Musāqah al-ūlā* (section one) confirms our conclusion. Each *musāqah* has several chapters in which there are sub-titles according to the issues under consideration.

The book represents the climax of an extreme rational enterprise. The author sometimes discusses concepts which are not generally received, and whose understanding entails a break with prevalent schools of thought. Mīr Dāmād does not, unfortunately, expand or explicate some of these concepts due to, perhaps, press of time, while he avoids discussing others to keep the consistency of his discussions.

Mīr Dāmād has partly characterized *Ḥikmat-i Yamānī* in *Al-'Ufuq al-Mubīn* calling it a gift from God, and superior to the Greek philosophy. *Ḥikmat-i Yamānī* is in fact the mature form of the Greek philosophy. It does not tolerate the non-sense of later philosophers or unorthodox thinkers. It is a way to reach the world of spiritual reality and to get away from philosophical uncertainties. *Ḥikmat-i Yamānī* does not violate possible natures, but it chooses a special way to prove the unity of the necessary being. In *Ḥikmat-i Yamānī*, some questions will only be answered by supplication to the most Glorious, and the analysis of some other issues must be left to the successors of *Ḥikmat-i Yamānī*, because the existing philosophy is only an apparition of the true philosophy. God is the only essential being. It is only the *Ḥikmat-i Yamānī* of Mīr Dāmād that can answer Ibn Kamūnah's objection and even more difficult ones.

One can surprisingly find a criticism of the fundamentals of Ṣadrā'ī concepts in *Al-'Ufuq al-Mubīn*, which brings us to the conclusion that, given the date of *al-Mubīn*'s completion, these Ṣadrā'ī

Introduction

Mīr Muḥammad Bāqir b. Shams al-Dīn Muḥammad al-Ḥusaynī Istarābādī, also known as Mīr Dāmād, was a noted Shī'a theologian and philosopher of the Ṣafawī period. Chief among his numerous works is *Al-'Ufuq al-Mubīn* which has been the subject of several commentaries. There are also a wealth of sources on his works and life, hence no need for a detailed account here.

According to the *ijāzah* (authority) issued by Mīr Dāmād to his student and only son-in-law, Amīr Siyyid Aḥmad 'Alawī, the work was used as a textbook by the author himself, and many students from Iran and the Subcontinent attended his classes. The work became a classic in the philosophical tradition of the Subcontinent, and was used in religious schools for a long time. In addition, Ṣadr al-Dīn Shīrāzī's works and his fundamental disagreement with his master had much influence on the philosophical debates in the Subcontinent whose thinkers have sided with one or the other during the past few centuries. The lively debate has surprisingly not been treated with much enthusiasm in Iran.

It seems that Mīr Dāmād intended to compose *Al-'Ufuq al-Mubīn* in two volumes (*ṣarḥah*). This is while all the extant copies of the work include only the first volume (*Al-Ṣarḥah al-ūlā*) in which the author discusses general concepts. The second volume (*Al-Ṣarḥah al-Thānīyah*), which is mentioned in several places in the book, was intended to discuss divine concepts.

Al-Ṣarḥah al-ūlā is arranged in six *Musāqah* (sections), but the second, the third and the fourth *musāqah* (sections) cannot properly be

Classical Muslim Heritage Series

3

Edited by

Hasan Ansari, Muhammad Baher,
Akbar Irani, Sabine Schmidtke

Advisory Board (Berlin)

Muhammad Ali Amir-Moezzi, Dimitri Gutas, Pierre Lory,
Wilferd Madelung, Nasrollah Pourjavady, Reza Pourjavady,
Sadeq Sajjadi

Advisory Board (Tehran)

Hossein Masoumi Hamedani, N. Mayel Heravi,
Hassan Taromi Rad, Fathollah Mojtabai

In the Name of God, the Compassionate, the Merciful

Oceans of Iranian and Islamic culture lie in manuscript form. These manuscripts are not only the record of the achievements of Iran's great scholars, they are also testimonials to its unique national identity. It is, therefore, the duty of every generation of Scholars to protect and celebrate this priceless heritage and to spare no effort in restoring these records on which all studies of Iran's history and culture depend.

Many efforts towards better identification, study, and preservation of Iran's manuscript collections have been launched. In spite of these efforts, and despite the fact that hundreds of books and treatises that deal with this important area of learning have been published, much remains to be done. Thousands of books and treatises either linger as unidentified codices in Iranian and foreign libraries, or await publication. Others, although previously published, exist in unsatisfactory editions and need to be re-edited according to modern scholarly standards.

It is the duty of scholars and cultural organizations to undertake the important tasks of restoring and publishing these manuscripts. The Written Heritage Publication Center was established in 1993 in order to achieve this important cultural objective with the purpose of supporting the efforts of scholars, editors, and publishers who work in this field of learning. We hope that by supporting scholarly work in this area, we can help make an essential collection of scholarly texts and sources available to the scholarly community that is engaged in the study of Iran's Islamic culture and civilization.

The Research Center for the Written Heritage (Tehran) welcomed the proposal by the Research Unit Intellectual History of the Islamicate World to establish *The Classical Muslim Heritage Series* (Freie Universität Berlin). This series is the fruit of the collaboration between our two institutions. *The Classical Muslim Heritage Series* is devoted to producing scholarly editions and facsimile reproductions of classical Islamic and Persian manuscripts, which deal with philosophy, logic, theology, mysticism, and the history of science.

The Written Heritage Research Institute, 2013
First Published in I. R. of Iran by Miras-e Maktoob

ISBN 978-600-203-056-6

All rights reserved. No part of this book
may be reproduced, in any form or by any
means, without the prior permission of the publisher.

P R I N T E D I N T E H R A N

Al-'Ufugh al-Mubīn

Al-'Amīr Muḥammad Bāghir al-Istarābādī
(Mīrdāmād)

(deceased in 1041 A.H./1631 A.D.)

Edited by
Hamed Naji Esfahani



Miras-e Maktoob

Freie Universität



Berlin

Research Unit Intellectual
History of the Islamic world

Tehran 2013